مما تملكه العبد الفقير الى ربه رب الغفر
شيخ محمد العراقي عفر عنه

Yeni Cami
773

كتاب الشفاء
الى علي سينا رحمه الله تعالى

٧٧٤

٧٧٤

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ

Kısmı:	Yeni Camii
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	773
Tasnif No.	297.3

المقاله الاولى من الفن الاول من الجمله الاولى وهى علم المنطق — فصل فى الاشاره الى ما تشتمل عليه كتاب الشفا — فصل فى السمه على العلوم والمنطق — فصل فى منفعه المنطق — فصل فى موضوع المنطق — فصل فى تعريف اللفظ المفرد والمولف وتعريف الكلى والجزى والذاتى والعرض والذى يقال وجود ماهو والذى لا يقال — فصل فى بعض ما قاله الناس فى الذاتى والعرضى — فصل فى بعض ما قاله الناس فى الدال على الماهيه — فصل فى قسمه اللفظ المفرد الكلى الى اقسامه الخمسه — فصل فى الجنس — فصل فى النوع ووجوه انقسام الكلى اليه — فصل فى بعض رسوم النوع — فصل فى الطبيعى والعقلى وما قيل الكثره فى الكثره ومع الكثره — فصل فى الفصل
المقاله الثانيه من الجمله الاولى
فصل فى الخاصه والعرض العام — فصل فى المشاركات والمباينات فى هذه الخمسه — فصل فى المشاركه والمباينه بين الجنس والنوع — فصل فى المشاركات والمباينات الفاصله واما الفصل والنوع — فصل فى مناسبه بعض هذه الخمسه مع بعض
المقاله الاولى من الفن الثانى من جمله المنطق وهو فى المقولات وهى اربعه فصول — فصل فى عرض المقولات — فصل فى الالفاظ المتفقه والمتواطيه والمتباينه والمشتقه وما جرى مجراها — فصل فى بيان معنى ما يقال على موضوع او لا يقال وتوجد فى موضوع ولا توجد — فصل فى شرح حد العرض وهو انه موجود فى موضوع — فصل فى مزاوجات تقع فى قول على ووجود فى وانها الى اى شئ ينتادى — فصل فى افساد قول من قال ان اسما واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين
المقاله الثالثه من الفن الثانى — فصل فى حال مناسبه الاجناس وفصولها المقسمه والمقومه وتفهيم هذه الاجناس العشره العاليه وحال قسمه الموجود اليها واستواء القول فى انها عشره لا تدخل تحت جنس واحد ولا تدخل بعضها فى بعض ولا اجناسا خارجا عنها — فصل فى ان العرض ليس بجنس للجسم وبعض ما قيل فى ذلك — فصل فى بعض اقوال من اوجب فيها نقصانا او مزاحمه

فصل فى ذكر امورا وهمت الناس انها اما عامه لكل المقولات العشر او خارجه عن العشر وبعض القول فى ذلك — فصل فى تعريف حال عدد المقولات
المقاله الثالثه من الفن الثانى — فصل فى الجوهر الاول والثانى والثالثه وبالجمله حال ما يقال على الجواهر الكليه والجزئيه والجوهريه — فصل فى الجوهر الاول والثانى والثالث — فصل فى رسوم الجوهر وخواصه — فصل فى ابتداء القول فى الكميه
المقاله الرابعه من الفن الثانى — فصل فى بيان القسمه الاخرى للكم وبيان الكم بالعرض — فصل فى خواص الكم — فصل فى اسداء الكلام فى المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد والاشاره الجمله الى امر اقسام المضاف — فصل فى خواص المضاف — فصل فى تحقيق المضاف الذى هو المقوله والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له لاضافه اولازم وخواص المضاف الذى هو المقوله
المقاله الخامسه من الفن الثانى فى الكيفيه — فصل فى تعريف الكيفيه واقسامها الاولى
فصل فى بعض الوجوه الذى قسم فيها الكيفيه الى انواعها الاربعه — فصل فى تعريف حقيقه نوعين من انواع الكيفيه وهو الحال والملكه والقوه واللاقوه — فصل فى ايراد السكول فى النوع المنسوب الى قوه ولا قوه
فصل فى الكيفيات الانفعاليه والانفعالات والجنس الثالث من الست هى نوع بين الكيفيه وجنس الانواع من الكيفيه — فصل فى حال ما فى السكول
المقاله السادسه من الفن الثانى — فصل فى ذكر انواع الجنس الرابع من الكيفيه — فصل فى تعريف حال الزاويه وكيفيه وقوعها فى الكميه او فى الكيفيه او فى الوضع وغير ذلك وتعريف حال الحلقه وكيف صارت مع التركيب الذى فيها نوعا ما فى السكول فى هذا الجنس من الاجناس الاربعه — فصل فى تعريف الفرق بين الكيفيه وذى الكيفيه والاحوال التى تجرى بينهما وفى عوارض الكيفيه وخواصها
فصل فى حال سكول سلق عداد احاد انواع من الكيف وغيره لانواع من المضاف
فصل فى الاين وفى متى — فصل فى باقى المقولات العشر واما الوضع فقد سبق ذكر انه اسم يقال على معان
المقاله السابعه من الفن الثانى

فصل في المقابلات وهو الان المقابلين هما اللذان لا يجتمعان في موضوع
واحد في زمان واحد معًا فصل في سكون يلحق ما قبل في التقابل
فصل في العسر عن احكام وخواص في المتضادات فصل في المقدم
والمتاخر المقاله الاولى من الفن الثالث من الجمله الاولى في المنطق فصل
في معرفه السابب بين الامور والتصورات والالفاظ والكلمات وتعريف
المفرد والمركب فيما يحتملهما من اللفظ فصل في تحقيق الاسم فصل
في حد الكلمه فصل في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمه والاسم المشتق
به وحال الكلمه المحصله وغير المحصله والمصرفه وغير المصرفه فصل
في القول وعسر الخبر منه مما لس بخبر فصل في تعريف القول الجازم البسط
الاول والذي ليس باول وتعريف الايجاب والسلب واعطا الشرايط
في تقابلهما فصل في تعريف اصناف القضايا المحصوره والمهمله
والمخصوصه وتعريف التقابل الذي على سبل السالبه والتقابل الذي على سبل
التضاد وتعريف التداخل وايراد احكام للقضايا من جهه ذلك فصل
في المخترفات الشخصيه لعسر هذه مخصوصه اي جزئيه الموضوع ومهمله ومحصوره
اي مذكوره السور وهو اللفظ الذي يدل على الكميه اما ايجاب كلي او سلب كلي
فصل اما اذا كان الموضوع مسورًا بسور كلي والمحمول كذلك فصل
في تحقيق حال السالبه وتراتب اصنافها في اقسام الصدق والكذب المقاله
الثانيه من الفن الثالث فصل في القضيه الثنايه والثلاثيه والمعدوله والبسيطه
والعدميه والسبب التي يقع بين مسالقضات هذه الثلثه في المخصوصات والمهملات
فصل في اعتبار هذه المناسبات بين المسالقضات المحصورة واتمام القول
في العدول والبساطه والاشاره الى المواضع الطبيعيه فصل في تعريف الحال
في القضايا المكثره والمتحده والتي لا تختلف حال صدقها وكذبها بحسب التفريق
والجمع والتي لا تختلف فيها وبيان ظنون غالطه وقعت للناس في بعض ذلك
فصل في القضايا المنوعه وهي الرباعيه واحكامها ولوازمها وتعاندها اقل
احوال القضايا ان يكون ساسه ثم تصرح بالرابطه فصير ثلاثيه ثم قد تقرن بها الجهه

فصل في بيان التقابل بين الموجبه والسالبه اشد من التقابل بين موجبتين محمولا
هما متضادان المقاله الاولى من الفن الرابع من الجمله الاولى وهي في المنطق
الفصل الاول في صورة القياس المطلق الفصل الثاني في ان المنطق
آلة في العلوم الجليه الفصل الثالث في المقدمات واجزايها وفي القول
على الكل بالايجاب والسلب الفصل الرابع في الجهات اعني الاطلاق والضرورة
والامكان والامتناع الفصل الخامس في السوالب من المقدمات ذوات
الجهات الفصل السادس في حد القياس المطلق العام الفصل
السابع في شكوك تعرض في حد القياس المذكور وحلها المقاله الثانيه من الفن
الرابع من الجمله الاولى في المنطق الفصل الاول في عكس المقدمات على الاطلاق
الفصل الثاني في عكس المطلقات واذ قدمنا هذا فلنبين ان الكليه الموجبه
هل تعكس وكيف تعكس الكليه موجبه او جزئيه وهل تعكس مطلقه او لا تعكس مطلقه
الفصل الثالث في عكس الضروريات والممكنات الفصل الرابع في
القياسات الاقترانيه وذكر الاشكال الثلثه الشكل الاول الشكل
الثاني الشكل الثالث المقاله الثالثه من الفن الرابع من الجمله الاولى في
المنطق الفصل الاول في القياسات المختلطه من الاطلاق والضروريه وفيه
ضروب ثمانيه الفصل الثاني في تعقب النظر في الحج على كون النتيجه مطلقه
فصل في ما في الاختلاط منها وفيه ضروب اربعه وفيه ضروب اخرى
في الشكل الاخير فصل في حد الممكن وتعريف المقدم الممكنه وذكر عكسها
فصل في اعاده النظر في رسم الممكن وتحقيق القول فيه المقاله الرابعه من الفن الرابع
من الجمله الاولى في المنطق الفصل الاول في القياسات الممكنه والشكل الاول
الفصل الثاني في القياسات المختلطه من الامكان والاطلاق في الشكل الاول
وفيه ضروب الفصل الثالث في القياسات المختلطه من الامكان في الشكل
الاول الفصل الرابع في القياسات الممكنه في الشكل الثاني
الفصل الخامس في القياسات المختلطه من الامكان والضروريه في الشكل
الثاني الفصل السادس في اصناف القياسات الممكنه البسطه والمختلطه

في الشكل الثالث المقاله الخامسه من الفن الرابع من الجمله الاولى في المنطق
الفصل الاول في القياسات الشرطيه واصنافها الفصل الثاني في الشرطيات
المنفصله وبحث ان بنظر في جانب العناد الفصل الثالث في تعريف اصناف
تاليفات الشرطيه البسطه والمركبه منها ومن الحمليات وكل واحد من المتصل والمنفصل
الفصل الرابع في شرح معاني الكليه والجزئيه والمهمله والشخصيه في الشرطيات
الفصل الخامس في معنى الكليه السالبه في الشرطيات المقاله السادسه
من الفن الرابع من الجمله الاولى في المنطق فصل في القياسات المولفه من المتصلات
البسيطه وفي تلازم المقدمات المتصله الشرطيه وتقابلها فصل في القياسات
من المنفصلات وتقابلها بالمتصلات وحال التلازم فيها فصل في تلازم المتصله
والمنفصله فصل في عكس المقدم المتصله المقاله السابعه من الفن الرابع من
الجمله الاولى في المنطق فصل في القياسات من الشرطيه المتصله في الاشكال الثلثه
فصل في القياسات المولفه من المتصلات والمنفصلات وفي ضروب
فصل في القياسات المولفه من المنفصلات فصل في القياسات المولفه من الحمليه
والشرطيه والحمليه مكان الكبرى في الاشكال الثلثه وفي ضروب فصل في
القياسات المولفه من الحمليه والشرطيه والحملي منها مكان الصغرى في الاشكال الثلثه وفي
ضروب فصل في القياس المقسم في الاشكال الثلثه من ذلك قياسات مولفه
من منفصله ومن حمليات كثيره على قياس الاستقرا وفي ضروب المقاله الثامنه
من الفن الرابع من الجمله الاولى في المنطق فصل في تعريف القياس الاستثنائي
وفي ضروب. فصل في تعديد اصناف القياسات الاستثنائي اما القياس
الاستثنائي الكائن من الشرطيات المنفصله الحقيقه فصل في قياس الخلف
المقاله التاسعه من الفن الرابع من الجمله الاولى في المنطق فصل في تعريف ان
القياسات الاستثنائيه انما تتم بالاقتراني ان كل قول قياسي يصح فيه حملي وانما تتم باحد الاشكال
الثلثه التي للحمليات فصل في بيان انه لا يتم القياس الا بتضمنه معنى الكليه
والجواب ان المطلوب اما ان يكون على سبيل انه لازم عن شيء او معاند فيكون مقتضيه
في هو اللازم فصل في القياسات المولفه من مقدمات اكثر من اربعه

فصل في اكتساب المقدمات وتحصيل القياسات على مطلوب مطلوب
فصل في بيان غلط من ظن ان القسمه قياس فصل في تحليل القياسات
وذكر وصايا وتحذيرات يعتمد ويستعين بها في ذلك فصل في ذكر تاليفات
قياسيه يعسر تحليلها وبيان الوجه الذي يسهل به ذلك فصل في تعريف
وجوه اخر من الاعتبارات ماخوذه من الحدود ومن نفس الحكم لا بالقياس الى النتيجه يسهل
بها التحليل فصل في احوال يجب ان تراعى في التحليل بسبب الشكل والاقتران
وصور المقدمات فصل في استقرا النتايج النافعه للمطلوب بالقياس
المولف فصل في ان المقدمات الصادقه يلزمها النتيجه الصادقه ولا عكس
فصل في قياس الدور فصل في عكس القياس فصل
في رد قياس الخلف الى المستقيم ورد المستقيم الى الخلف فصل في القياسات
المولفه من مقدمات متقابله فصل في المصادره على المطلوب الاول
فصل في وصايا ينتفع بها السايل والمجيب في تسليم المقدمات والامتناع من
تسليمها وغير ذلك فصل في انه كيف يمكن ان نعلم الشيء ونجهل معا وانه
كيف نعلم ونظن به مقابل ما يعلم فصل في عكس النتيجه وهاهنا اعتبارات
يعرض بعرض للقياس والمقدمات بسبب احوال في الحدود فصل في القياسات
الفقهيه والعقليه لس الراجع في التحليل الى الاشكال الاقترانيه هي القياسات البرهانيه
والجدليه بل والاستقرا والمثال والضمايرالخطبه والفقهيه والحسيه والعقليه
والوساطيه وما كان من الضمايرسمي دلايل وعلامات فصل في الاستقرا
فصل في التمثيل فانه اذا حقق يكون من اربعه حدودا
فصل في الدليل والعلامة والفراسه

12

6

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

قال ابو عبيد احمد الله على نعمه واسئله التوفيق لرضائه واصلى على نبيه محمد واله وبعد فقد كانت
محبتى للعلوم الحكميه ورغبتى فى اقتباس المعارف الحقيقيه دعتنى الى الاخلال بالاده والمهاجره
الى مستقر السخ الرئيس ابى على رحمة الله من البلاد اذ كان ما وقع الى من جبره وعرض على من
كلامه يضطر السبيل اليه عن سايرمن يذكر بهذه الصناعه ويعترى الى هذه الجمله وقد كان بلغنى عن جبره
انه مهر فى هذه العلوم وهو حدث لم يسبق به الشاب ولا ارتى على عقدين من العمر وانه كسر
الصاعف الا انه قليل الضن بها والرغبه فى ضبط سحها فحفت رغبتى وقصدى وملازمته
والالحاح عليه والالتماس منه ان يهتم بالتصنيف واهتم بالضبط فمهمته وهو بجرجان وسنه
نيف واربعون سنه وقد بلغ مخدمه السلطان والتصرف فى عمله قد شغل ذلك وقته
فلا اسهز الفرص لختافه واستملته فيها شيئا من المنطق والطبيعيات واذا دعوته
الى كتاب الشفاء صنف لى الشروح واحال على ما عمله من الشروح وصفه من اللبث فى بلاده وقد كان
بلغنى تفرقها وتشتتها وضن من عمل منها نسخه بها وما هو فلم يلف من عادته ان يحرن
لتصنيفه نسخه كما لم يلف من عادته ان يحرر من الدستور او يحرج من السواد انما على اوكس
النسخ ويعطيها ملتمسها منه ومع ذلك فقد توارت عليه المحن وغالت كتبه الغوايل فقدت
معه عده سنين اسفل فيها من جرجان الى الرى ومن الرى الى همذان واتصل بوزاره الملك
شمس الدوله قدس الله روحه ورضى عنه وكان اشغاله بذلك حسره علينا وضياعا
لروزجارنا وكان قد وهن الرجا الصاعد لتحصيل تصانيفه الغايبه فالتمسنا منه اعادتها
فقال اما الاستعمال بالالفاظ وشرحها فامر لا اسعه وفيّ ولا اشط له نسيى فان صعتم
بما يتسر لى عندى علمت لكم بتصنيفا جامعا على الترتيب الذى سبق الى وذلك اله منا الرضا به
وحرصنا على ان يقع منه الاستدراك الطبيعيات فشرع فى ذلك وكتب قريب من عشرين ورقه ثم انقطع
عنه بالقواطع السلطانيه وضرب الدهر ضربانه واحترم ذلك للكل رحمه الله واثر هوان الاقليم
فى ملك الدوله والاعاده ذلك لخدمه وركن الى ان الاحتياط له فيما استحبه من ذلك ان يستتر
مرتقبا فرصه الانفصال عن ذلك الديار فصادفت منه خلوه وفراغا عصمته ووجدته بتمام
كتاب الشفاء واجل هو نفسه على تصنيفه اما الايجد وفرغ من الطبيعيات والالهيات خلا
كتاب الحيوان والسات فى مدى عشرين يوما من غير رجوع الى كتاب يحضره انما اعتمد طبعه فقط وشرع

فى المنطق وكتب لخطبه وما يتصل بها ثم ان اعيان تلك الدوله تقوعليه استاده واستكروا
عومه فى المفارقه وظنوا انه لمكدره اولما لاه حسه معاريه وحرص بعض خلص خدمه على
تورطه فى مهلكه لتفوز اله عنده من متاع الدنيا فدل عليه طلابه وكانوا ممن سلف له
عندهم صنايع يحرم عليهم قصده بالاحاشى لو كانوا للمعروف ذاكرين ووقوعهم على امكنه
فاستوبق منه بادراعه فلعه فردحان وبقيتها قرار يعه اشهر ريت ما تعرر ب
تلك الناحيه على فصل من الامر وبادرها المنادعون فافرج عنه وسيم معاوده الوارده فا
عتذروا التمهل فعذروهنا لك اشتغل بالمنطق وعلل من اللبث فعرض من ذلك ان حاذاها
وجرى على ترتيب القوم فيها وتكلم على ما استكن من اقوالهم فطال المنطق وتم باصبهان
واما الرياضيات فقد كان عملها على سبيل الاختصار فى سالف الزمان فراى ان يضيفها
الى كتاب السفا وصنف ايضا لحيوان والسات وفرغ من هذه الكتب حاذى بها اكمر
كتاب الحيوان كتاب ارسطوطالس المسوف وزاد فيها من ذلك زيادات وبلغ سنه حينئذ
اربعين وغرضى فى اقتصاص هذه القصص ان يوقف على السبب فى اعراضه عن شروح الالفاظ
وفى اختلاف ما بين ترتيبه لكتب المنطق وما بين ترتيبه لكتب الطبيعيات والالهيات
وان يتعجب من اقتدار على تصنيفه ما صنفه فى الطبيعيات والالهيات والمرء عشرون يوما
واللبث غايبه عنه انما على علته وقلبه الشغول بما مُنى به فقط ويسحد المتامل لهذا الكتاب بعين الا
عتبار من الهلت والنوادر والعربات والسانات ما لا يحده فى جملة كتب السالفين والله
الموفق لما فيه لخيره وهذا استذ الكتاب وكلام لحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم المقاله الاولى من الفن الاول من الجمله الاولى وهى فى علم المنطق وتصل
فى الاشاره الى ما يشتمل عليه كتاب السفا قال الحسين بن عبد الله بن سينا وبعد حمد الله والثناء عليه
كما هو اهله والصلوة على نبيه محمد واله الطاهرين فان غرضنا فى هذا الكتاب الذى نرجو ان
يمهلنا الزمان الى حتمه ويصحبنا التوفيق من الله فى نظمه ان نودعه لباب ما حققناه من
الاصول فى العلوم المنسوبه الى الاقدمين من البنيه على النظر المرتب الحقق والاصول المستنبطه بالا
فهام للتعاونه على ادراك الحق المتهدى فيه رمانا طويلا حتى استقام اخره على جمله انعقت عليها
اكبر الاراء وهجرت معها غوايش الاهواء ويحرث ان اودعه اكبر الصناعه وان اشير فى كل
موضع الى موقع الشبهه واحلها بما يضاح لمختصم بقدر الطاقه واورد الفروع مع الاصول

الا ما اتق بالكشاف لم ار بسطر ما بصرح ويحقق ما نصوص او ما ؤخذ عن ذكري ولم يلح
بفكري واحتمدت في اختصار الالفاظ جدا ومحاسبة التكرار اصلا الا ما يقع غلطا او سهوا
وتجنبت التطويل في مناقضة مذاهب جليلة البطلان او مكتفية بالغير عن امورها من الاصول ونعرفه
من القوانين ولا اوجد في كتب القدماء ثم تعتد به الا وقد ضمناه كتابنا هذا فان لم يجد في الموضع
المجاري باسانه فيه العاده وجده في موضع اخر رات انه الحق به وقد اضفت الى ذلك
ما ادركته بعقلي وحصلته بنظري وخصوصا في علم الطبيعة وما بعده كما وفي علم المنطق فانه اجب
وقد جرت العاده بان يقول مبادي المنطق باشيا ليست منطقيه وانما هي للصناعة
الحكميه اعني الفلسفه الاولى فتحسنت ايراد شيء من ذلك واضافه الزمان به واخرته الى امور صنعه
ثم رايت ان اتلو هذا الكتاب كتابا اخر اسميه كتاب الواحي يتم به غرضي ونوخ عما نفرغ منه في كل
سنه بكوه كالشرح لهذا الكتاب والتفريع الاصول فيه وبسط الموجز من معانيه والى كتاب غير
هذين الكتابين اورد من هذه الفلسفه على ما هي في الطبع وعلى ما توجبه الراي الصحيح الذي
لا يراعي فيه جانب الشركاء في الصناعة ولا سيما فيه من زيغ غصاهم ما سعى في غمره وهو دابي
من الفلسفه المشرقيه واما هذا الكتاب فاكر بسطا واشد مع الشركاء من المشائين مساعده
ومن اراد الحق الذي لا محجه فيه فعليه بطلب ذلك الكتاب ومن اراد الحق على طريق فيه تعرض
ما الى الشركاء وبسط لسر وتلويح عالو قطن به اسبغ غرر الكتاب الاخر فعلى هذا الكتاب وما
اسحت هذا الكتاب اسولت بالمنطق وحريت ان احاذي به تريب كتب صاحب المنطق و
اوردت في ذلك من الاسرار واللطايف ما تحلو عنه الالسن الموجوده ثم تلوته بالعلم الطبيعي
فلم سعق لي في اكثر الاشياء محاذاه بصنف الموتم به في هذه الصناعة وتداركت ثم تلوته
بالهندسه فاختصرت كتاب الاسطقصات لاقليدس اختصار الطفا وحللت فيه البيه
واقصرت عليه ثم اردفته باختصار كذلك كتاب المجسطي في الهيه ضمن مع الاختصار تقريبها
وبيانا والحقت به من الزيادات بعد الفراغ منه ما وجب ان يعلم المتعلم حتى يتم به الصناعه
ويطابق فيه بين الاحكام الرصديه والقوانين الطبيعيه ثم تلوته باختصار لطيف لكتاب
المدخل والحساب حمت صناعه الرياضيين يعلم الموسيقي على الوجه الذي يكسبني مع بحث
طويل ونظر دقيق على الاختصار ثم ختمت الكتاب بالعلم المنسوب الى ما بعد الطبيعه على اقسامه
ووجوهه مشارا فيه الى حمل من علم الاخلاق والسياسات الى ان اصفه سفرا كتابا جامعا

مفردا وهذا الكتاب وان كان صغير الحجم فهو كبير العلم ويكاد لا يفوت متامله ومتدبره الر
الصناعة الى زيادات لم يجر العاده بسماعها مركبا اخره على اول الجمل الذي قدمه هو علم المنطق
وقبل ان نسوع في علم المنطق فنحن نشير الى ماهيه هذه العلوم اشاره موجزه ليكون
المتدبر لكتابنا هذا كالمتطلع على احمل من الاعراض فصل في التنبيه على العلوم والمنطق
نقول ان الغرض في الفلسفه ان يوقف على حقايق الاشياء كلها على قدر ما يمكن الانسان
ان يقف عليه والاشياء الموجوده اما اشياء موجوده في الاعيان ليس وجودها باختيارنا
وفعلنا او معرفه الامور التي من القسم الاول تسمى فلسفه نظريه ومعرفه الامور التي من القسم
الثاني تسمى فلسفه عمليه والفلسفه النظريه انما الغايه فيها تكميل النفس بان تعلم فقط
والفلسفه العمليه انما الغايه فيها تكميل النفس لا بان يعلم فقط بل بان يعلم ما يعمل به فعمل
فالنظريه غايتها اعتقاد راي ليس بعمل والعمليه غايتها معرفه راي هو في عمل والنظريه اولى
بان تنسب الى الراي والاشياء الموجوده في الاعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي
بالقسمه الاولى على اسمائها احرها الامور التي تخالط الحركه والثاني الامور التي لا تخالط الحركه مثل
العقل والباري والامور التي تخالط الحركه على قسمين اما ان يكون لا وجودها الا بحيث
يجوز ان تخالط الحركه مثل الانسانيه والتربيع وما شابه ذلك واما ان يكون لها وجود من
دون ذلك فالموجودات التي لا وجودها الا بحيث يجوز عليها مخالطه الحركه على قسمين اما ان
يكون لا في القوام ولا في الوهم يصح عليها ان تجرد عن ماده معينه كصوره الانسانيه
والفرسيه واما ان يكون يصح عليها ذلك في الوهم دون القوام مثل التربيع فانه لا يجوز تصوره
الى ان يخص بنوع ماده او يلتفت الى حال حركه واما الامور التي يصح ان تخالط الحركه ولها
وجود دون ذلك فهي مثل الهويه والوحده والكثره والعليه فكون الامور التي يصح عليها
ان تجرد عن الحركه اما ان يكون صحتها صحه الوجوب واما ان لا تكون صحتها صحه الوجوب بل يكون
بحيث لا يمتنع لها ذلك اي مثل الوحده والهويه والعليه والعدد الذي هو الكثره وهذه فاما
ان ينظر اليها من حيث هي هي فلا نفارق ذلك النظر اليها من حيث هي مجرده فانها تكون عرضيه
النظر الذي يكون في الاشياء لا من حيث هي في ماده اذ هي من حيث هي هي لا في ماده واما ان ينظر
اليها من حيث عرض لها عرض لا لكون في الوجود الا في الماده وهذا على قسمين اما ان يكون ذلك
العرض لا يصح توهمه ان يكون الا مع نسبه الى الماده النوعيه والحركه مثل النظر في الواحد من حيث

واما اشياء وجودها باختيارنا وفعلنا هي

هونارا وهوا و٢ الماء من حيث هو اسطقصات و في العلم من حيث هي مثلا حران اوبروده
وفي الجوهر العقلي من حيث هو نفس اي مبدا حركه بدن وان كان يجوز مفارقته بذاته واما
ان يكون ذلك الغرض وان كان لا لغرض الامع نسبه الى مادة ومخالطه حركه فانه قد يتوهم
احواله وبسيان من غير نظر ٢ المادة المعينه والحركه النظر المذكور مثل الجمع والتفريق والضرب
والقسمه والحذر والتعكيب وسايرالاحوال التي تلحق العدد فان ذلك يلحق العدد وهو
٢ اوها او ٢ موجودات متحركه منقسمه مفترقه مجتمعه ولكن تصور ذلك قد يتجرد عردًا
ماحتى لا يحتاج فيه الى تعيين مواد نوعيه فاصناف العلوم اما ان ساول الذين اعتبار
الموجودات من حيث هي ٢ الحركه وجودا وقواما وتعلق بمواد مخصصه الانواع واما
ان ساول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقه لتلك تصورا لا قواما واما ان ساول
اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقه قواما وتصورا فالقسم الاول من العلوم هو العلم
الطبيعي والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحض وعلم العدد المشهور منه واما معرفه طبيعه العدد
من حيث هو عدد فليس كذلك العلم والقسم الثالث هو العلم الالهي واذ الموجودات ٢ الطبع
على هذه الاقسام الثلثه فالعلوم الفلسفيه النظريه هي هذه واما الفلسفه العمليه فاما
ان تعلق بتعليم الاراء العشر باستعمالها المشاركه الانسانيه العامه وتعرف بتدبير
المدينه وتسمى علم السياسه واما ان يكون ذلك التعلق باسنظم بالمشاركه الانسانيه الخاصه
وتعرف بتدبير المنزل واما ان يكون ذلك التعلق باسنظم به حال الشخص الواحد ٢ زكاء
نفسه وتسمى علم الاخلاق وجميع ذلك انما يتحقق صحته جمله بالبرهان النظري والشهاده
الشرعيه ويتحقق تفصيله وتقديره بالشريعه الالهيه والغايه ٢ الفلسفه النظريه معرفه
الحق والغايه ٢ الفلسفه العمليه معرفه الخير وماهيات الاشيا قد تكون ٢ اعيان الاشياء
وقد تكون ٢ التصور حكونها اعتبارات ثلثه اعتبار الماهيه بما هي تلك الماهيه غير مضافه
الى احد الوجودين ولا ملحقها من حيث هي كذلك واعتبارها من حيث هي ٢ الاعيان
فيلحقها حينئذ اعراض تحصل وجودها ذلك واعتبارها من حيث هي ٢ التصور
فيلحقها حينئذ اعراض تحصل وجودها ذلك مثل الوضع والحمل ومثل الكليه والجزئيه
والحمل والذاتيه والعرضيه ٢ الحمل وغير ذلك مما ستعلمه فانه ليس في الموجودات الخارجه عن ذاته
ولا عرضه حملا ولا كون الشيء مبتدأ ولا كونه خبرا ولا مقدمه ولا قياسا ولا غير ذلك واذا اردنا

تصوراج

ان سفلر

ان سفلر الاشيا ونعلمها فنحتاج ضروره الى ان ندخلها في التصور فنعرض لها ضرورة الاحوال
التي تكون في التصور فنحتاج ضرورة الى ان نعتبر الاحوال التي لها في التصور وخصوصا ونحن
نروم بالفكر ان ستدرك المجهولات وان نكون ذلك عن المعلومات والامور انما نكون مجهوله
بالقياس الى الذهن لا محاله ولذلك انما نكون معلومه بالقياس اليه والحال والعارض الذي
يعرض لها حتى ستقل من معلومها الى المجهول لها هو حال وعارض يعرض لها في التصور واذا كان
ما لها في ذاتها ايضا موجودا مع ذلك الغرض فمن الضروره ان نكون لنا علم بتلك الاحوال
وانها كم هي وكيف هي وكيف تعتبر في هذا الغرض ولان هذا النظر ليس نظرا في الامور
من حيث هي موجوده احد نحوي الوجود المذكورين بل من حيث سنفع في ادراك احوال احد
الوجودين التي يكون الفلسفه عنده متناوله للبحث عن الاشيا من حيث هي موجوده ومنقسمه
الى الوجودين المذكورين فلا يكون هذا العلم عنده حراما من الفلسفه ومن حيث هو نافع في
ذلك فيكون عند الله ٢ الفلسفه ومن يكون الفلسفه عنده متناولا لكل بحث نظري
ومن كل وجه يكون هذا ايضا عنده حراما من الفلسفه والله لسايراجزاء الفلسفه وسار تلك هذا
شرحا فما بعد والمشاجرات التي تجري ٢ مثل هذه المسئله فهي من الباطل ومن الفضول اما
من الباطل فلانا نناقض بين القولين فان كل واحد منهما يعني بالفلسفه معنى آخر و
اما من الفضول فان الشغل بامثال هذه الاشياء ليس مما يجدي شيئا وهذا النوع من النظر
هو المسمى علم المنطق وهو النظر ٢ هذه الامور المذكوره من حيث تتادى منها الى اعلام
المجهول وما يعرض لها من حيث هو ذلك الغير **فصل** ٢ منفعه المنطق لما كان اكمال الانسان
من جهة ما هو انسان ذو عقل كما سنبينه كل ٢ موضعه هو ان علم الحق لاجل نفسه والخير
لاجل العمل به واشباهه وكانت الفطر الاولى والبديهه من الانسان وحدها قليلتي المعونه
على ذلك وكان جل ما حصل له من ذلك انما حصل بالاكتساب وكان هذا الاكتساب هو الكسب
المجهول وكان مكسب المجهول هو العلوم وجب ان يكون الانسان سدى اولا نعلم انه كيف
يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات واسنظامها في انفسها
حتى نفيد العلم بالمجهول اي حتى اذا ترتبت في الذهن الترتيب الواجب وتقررت وتصورت تلك
المعلومات على الترتيب الواجب انتقل الذهن منها الى المجهول المطلوب بعلمه وكما ان الشيء
يعلم من وجهين احدهما ان نتصور فقط حتى اذا كان له اسم نطق به عن معناه في الذهن

تكميل

وان لم يكن هناك صدق او كذب كما اذا قيل انسان او قيل افعل كذا فانك اذا وقعت على
معنى ما تخاطب به من ذلك لست تصورته والبائن ان يكون مع التصور تصديق يكون
اذا قيل لك مثلا ان كل بياض عرض لم تحصل لك بمجرد تصور معنى هذا القول فقط بل
صدقت انه كذلك واما اذا شككت انه كذلك او ليس كذلك فقد تصورت ما قال
فانك لا تشك فيما لا تصوره ولا تفهمه ولا تحكم بتصديق به بعد وكل تصديق
يكون مع تصور ولا بعكس والتصور مثل هذا المعنى يفيدك ان يحدث في الذهن
صورة هذا التأليف وما يؤلف منهما كالبياض والعرض والتصديق هو ان
يحصل في الذهن بنسبة هذه الصورة الى الاشياء انفسها انها مطابقة لها والتكذيب بخلاف
ذلك كذلك الشيء يحصل من وجهين احدهما بمجرد التصور والثاني من جهة التصديق ويكون
كل واحد منهما لا يحصل معلوما الا بالكسب ويكون كسب كل واحد منهما بعلوم سابق
متقدم وبسببه وصفة يكون لذلك المعلوم لاجلها سهل الذهن من العلم بها الى العلم
بالمجهول وها هنا شيء مرشد انه ان يفيد العلم بالمجهول بصورته ولم يجر العاده بان يعرض للمعنى الجامع من حيث علمه يفيد
علم تصور شيء اسم جامع او لم يسلفنا الان منه حدا ومنه رسما ومنه مثالا ومنه
علامة ومنه اسما وعلى ما سنصفح لك وليس بما يستدرك فيه اسم عام واما الشيء الذي
يترتب لا معلوما ثم يعلم به غيره على سبيل التصديق فان ذلك الشيء يسمى كيف كان
حجة فمنه قياس ومنه استقراء ومنه تمثيل ومنه اشياء اخرى نعايه علم المنطق
ان يفيد الذهن معرفتها ذين السمين فقط وهو ان يعرف الانسان انه يجب ان يكون
القول الموقع للتصور حتى يكون معرفا حقيقة ذات الشيء وكيف يكون حتى يكون دالا عليه
وان لم يتوصل به الى حقيقة ذاته وكيف يكون فاسدا محتالا انه يفعل ذلك والا يكون
يفعل ذلك ولم يكن كذلك وما الفصول التي بينها وايضا ان يعرف الانسان انه
كيف يكون القول الموقع للتصديق حتى يكون موقعا تصديقا نفسيا بالحقيقة لا يصح
اسقاصه وكيف يكون حتى يكون موقعا تصديقا بغالب الظن وكيف يكون بحيث
يظن به انه على احد الصورتين ولا يكون كذلك بل يكون باطلا فاسدا وكيف يكون
حتى يوقع عليه ظن به وميل نفس وقناعة من غير تصديق حزم وكيف يكون القول

حتى يوثر في النفس ما يوثره التصديق والتكذيب من اقدام وامتناع وانبساط وانقباض
لا من حيث يوقع تصديقا بل من حيث يحيل فكر من الحالات يفعل هذا الباب فعل
التصديق فانك اذا قلت للعسل انه مرة مقيئة نفرت الطبيعة عنه وله مع تكذيبك
لذلك البتة كما سفر لو كان هناك تصديق او شبيه به قريب منه وما الفصول
بينهما ولم كان كذلك وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد منها قصدها الى الفيصيين
الى مقدمات منها تتوصل الى معرفة الفرضين وهذه الصناعة هي المنطق وقد يسوغ
للانسان ان يتسرع في غريزته حد موقع للتصور وحجة موقعة للتصديق الا ان
ذلك يكون شيئا غير صناعي ولا يومن غلطه في غيره فانه لو كانت الغريزة والقريحة مما يلفينا
في ذلك طلب الصناعة كما في كثير من الامور لكان لا يعرض من الاحتلاف والتناقض في المذاهب
ما عرض ولكان الانسان الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد وقت اذا اعتمد قريحته
بل الفطرة الانسانية غير كافية في ذلك هالم يكتسب الصناعة كما انها غير كافية في كثير
من الاعمال الاخر وان كان يقع له في بعضها اصابة كرمية من غير رام وليس ايضا
اذا حصلت له الصناعة بالملكة التي للانسان ان يحصل له منها كانت كافية من كل
وجه حتى لا يغلط البتة اذ الصناعة قد يذهب عنها ويقع العدول عن استعمالها
في كثير من الاحوال الا ان الصناعة في نفسها غير ضابطة وغير صادة عن الغلط لكنه
قد يعرض هناك امور احدها من جهة ان الصانع لا يكون قد استوفى في الصناعة بكمالها
والثاني انه يكون قد استوفاها لكنه في بعض المواضع اهملها والثالث
انه قد يعرض له كثيرا ان يجر عن استعمالها او يذهب عنها على انه وان كان لذلك فاصاب
العلم اذا كان صاحب الصناعة واستعملها لم يكن ما يقع له من السهو مثل ما يقع لغاديها
ومع ذلك فانه اذا عاود فعلا من افعال صناعته مرارا كثيرة يمكن من تدارك اهمال ان
كان وقع منه فيه لان صاحب الصناعة اذا افسد عمله مرة او مرارا يمكن من الاستصلاح
الا ان يكون متماديا في البلادة فاذا كان لذلك فلا يقع له السهو في مهمات صناعته التي
يعنيه المعاودة فيها وان وقع له سهو في نوافله وللانسان في معتقداته امور مهملة جدا
وامور يلبسها في الاهتمام فصاحب صناعة المنطق يتأتى له ان يحتمك في البلد الامر في تلك الهمات
بمراجعات عرض عمله على قانونه والمراجعات الصناعية قد يبلغ بها امان الغلط لكن

لجمع تفاصيل حساب واحد مرارا للاستظهار فتزول عنه الثبيه ٤ وعند الجمله فهذه الصناعه
لابد منها ٤ واسكمال الانسان الذى لم يوتد بخاصيه بلهيه الست وتسمه هذه الصناعه
الى الرويه الباطنه التى تسمى النطق الداخلى بنسبه النحو الى العباره الظاهره التى تسمى
النطق الخارجى وكنسبه العروض الى الشعر لكن العروض ليس بنفع كثيرا فى فرض
الشعر بل الذوق السليم يغنى عنه والنحو العربى قد يغنى عنه ايضا الفطر البدويه
واما هذه الصناعه فلا غنى فيها للانسان الملتمس للعلم بالنظر والرويه الا ان يكون
انسانا مولدا من عند الله فيكون نسبته الى المولدين نسبه البدو والى المتعربين

فصل ٤ موضوع المنطق ليس على ان ينقل الذهن من معنى واحد منفرد الى التصديق
بشئ فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكما واحدا فى ايقاع ذلك التصديق
فانه ان كان التصديق بقبه سواء فرض المعنى موجودا او معدوما فليس للمعنى مدخل فى
ايقاع التصديق بوجه لان ما يوقع التصديق هو علة التصديق وليس يجوز ان يكون
شئ علة لشئ ٤ حالتى عدمه ووجوده فاذن لا يقع بالمفرد لانه مغير تحصيل وجوده ٤ فاذا لم يقع
او عدمه ٤ ذاته او فى حاله ولا يكون مولدا الى التصديق بغيره واذا قرنت بالمعنى ٤ ولم يكن مولدا
وجودا او عدما فقد اضيفت اليه هى اخر واما التصور فانه كثيرا ما يقع بمعنى مفرد
وذلك كما سنبينه لك فى موضعه وذلك فى قليل من الاشياء ومع ذلك فهو فى اكثر
الامر ناقص ردى بل الموقع للتصور ٤ الا الاشياء معان مولفه وكل مالف فانما يولف
من امور كثيره وكل اسا كثيره فمنها اشيا واحده ففى كل مالف اشيا واحده والواحد
٤ كل مركب هو الذى يسمى بسيطا ولما كان الشئ المولف مرعدا اشيا يسحيل ان نعرف طبيعته
مع الجهل ببسايطه فالحرى ان يكون العلم بالمفردات قبل العلم بالمولفات والعلم بالمفردات
يكون على وجهين اما ان يكون علما بها من حيث هى مستعده لان تولف منها التاليف الذكور
واما ان يكون علما بها من حيث هى طبايع وامور تعرض لها ذلك المعنى ومثال هذا ان الست
الذى يولف من خشب يحتاج مولفه الى ان يعرف بسايطه الست من الخشب واللبن والطين
للخشب واللبن والطين احوال تسلها تصلح للبيت وللتاليف واحوال اخرى خارجه عن
ذلك فاما ان الخشب هو من جوهر فيه يبس نباتيه وان طبيعته حاره او باردة او ياسه
من الموجودات قياس كذا فهذا الاحتياج اليه بالى الانسان بعلمه واما ان الخشب صلب ورخو

وصحيح ومنشوش وغير ذلك فانه مما يحتاج ان يعلمه فكر كل صناعة المنطق فانها البست
بنظر فى مفردات هذه الامور من حيث هى على احد نحوى الوجود الذهنى والاعيانى
والذهنى والاذهان ولا ايضا فى ماهيات الاسامى من حيث هى ماهيات بل
من حيث هى محمولات وموضوعات وكليات وجزيات وغير ذلك مما انما
يعرض لهذه المعانى من جهه ما قلناه فيما سلف واما النظر فى الالفاظ فهو امر تدعو
اليه الضرورة وليس للمنطقى من حيث هى منطقى شغل اول بالالفاظ الا من جهة المخاطبه
والمحاوره ولو امكن ان يعلم المنطق بحيث ساد جه اغنا بالحفظ فيما للمعانى وغيرها
لكان ذلك كافيا ولو امكن ان يطلع المحاور عليها فى نفسه بحيله اخرى لكان
يعنى عن اللفظ البته ولكن لما كانت الضرورة تدعو الى استعمال الالفاظ وخصوصا
ومن المتعذر على الرويه ان تورث المعانى من غير ان تتخيل معها الفاظها بل يكاد
يلون الرويه مناجاه من الانسان ذهنه بالفاظ مخيله ولم ان يلون الالفاظ
احوال مختلفه يختلف لاجلها احوال ما تدل بقوتها فى النفس من المعانى حتى تصير لها
احكام لولا الالفاظ لم تكن فاضطرت صناعه المنطق الى ان يصير بعض احرائها
نظرا فى احوال الالفاظ ولو لاما قلناه لما اصاحت ايضا الى ان يكون لها هذا الجزء
ومع هذه الضرورة فان الكلام على الالفاظ المطابقه لمعانيها كالكلام على معانيها
الا ان وضع الالفاظ احسن عملا واما فما سوى ذلك خبرى فلو امر يعول ان المنطق
موضوعه النظر فى الالفاظ من حيث يدل على المعانى وان للمنطقى انما صناعته ان يتكلم على الالفاظ
من حيث يدل على المعانى بل يجب ان تتصور الامر على النحو الذى ذكرناه وانما تبلد فى هذا
من بلد ويوسوس من يوسوس بسبب انهم لم يحصلوا الحقيقه موضوع المنطق والصنف
من الوجود الذى يخص به اذ وجدوا الوجود على نحوين وجود الاشيا خارج وجود
لها فى الذهن يحملوا النظر فى الوجود من خارج لصناعه او صناعات فلسفيه والنظر
من حيث هى فى الذهن وانما تلف يصور فيه لصناعه او جر صناعه ولم يفصلوا ويعلموا ان الا
مور التى فى الذهن اما امور تصورت فى الذهن مستفاده من خارج واما امور يعرض لها
من حيث هى فى الذهن لاحادى بما امر من خارج فلون معرفه هذين الامرين لصناعة
ثم يصير احد هذين الامرين موضوعا لصناعة المنطق مرجعه عرضى يعرض له واما اى

هذين الامرين ذلك فهو القسم الثاني واما اي عارض عرض فهو انه تصير موصلا الى
ان تحصل في النفس صور اخرى عقليه لم تكن او نافعا في ذلك التوصيل او ما يعاوق
ذلك الوصول فلما لم تتمر هولاء بالحقيقه موضوع صناعه المنطق والجهه التي بها هي موضوعه
تتعقبوا وسلدوا واست ستعلم بعد هذا بوجه اشد شرحا ان لكل صناعه نظريه موضوعا
وانما انما يبحث عن اعراضه واحواله ونعلم ان النظر في ذات الموضوع قد يكون في
صناعه والنظر في عوارضه يكون من صناعه اخرى فهكذا يجب ان نعلم من حال اللفظ فصل
في تعريف اللفظ المفرد والمولف وتعريف الكلي والجزئي والذاتي والعرضي يقال في جواب
ما هو والذي لا يقال واذ لا بد لنا في التعليم والتعلم من الالفاظ فانا نقول ان اللفظ اما
مفرد واما مركب والمركب هو الذي قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود
بالجمله دلاله بالذات مثل قولنا الانسان وكاتب فرق لنا الانسان كاتب فان لفظه الا
نسان منه يدل على معنى ولفظه كاتب ايضا يدل على معنى كل واحد منهما جزء قولنا الانسان
كاتب معناه جزء المعنى المقصود فرق لنا الانسان كاتب دلالة مقصوده في اللفظ ليس كما
نقول حيوان فسطن ان لحق منه مثلا دال على جمله المعنى واما على بعض منه لو كان من غير
ان كان نقصد في اطلاق لفظه الحيوان ان يدل لحق منه تلك الدلاله واما المفرد فهو الذي
لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به دلاله بالذات مثل قولنا الانسان فان الأن
والسان لا يدلان على جزئين من معنى الانسان منهما ما تلف معنى الانسان ولا تلفت في هذه
الصناعة الى التركب الذي يكون بحسب المسموع اذا كان لا يدل جزء منه على جزء من المعنى لهولسا
عبد شمس اذا اريد به اسم لقب لم ترد به عبد الشمس وهذا واشباهه لا يعدد الالفاظ المولفه
بل المفرده والموجود في التعليم الاقدم في رسم الالفاظ المفرده انها هي التي لا يدل اجزاها
على شيء واسقص فريق من اهل النظر هذا الرسم واوجب انه يجب ان يزاد فيه انها التي
لا يدل اجزاها على شيء من معنى الكل اذ قد تدل اجزاء الالفاظ المفرده على معاني لكنها لا تكون
اجزاء معاني الجمله وانا ارى ان هذا الاسقاص من مسقصه سهو وان هذه الزياده غير
محتاج اليها للتتميم بل للتفهيم وذلك ان اللفظ بنفسه لا يدل البته ولو لا ذلك لكان لكل
لفظ حق من المعنى لا يجاوزه بل انما يدل بارادة اللافظ فكما ان اللافظ يطلقه دالا على
معنى كالعين على الينبوع للآء صلون ذلك دلالة ثم يطلقه دالا على معنى اخر كالعين على الدينار

فيكون

عدم دلالة اللفظ

فيكون ذلك دلالته فلذلك اذا اخلاه في اطلاقه عن الدلاله بقي غير دال وعند كثير من اهل النظر
غير لفظ فان الحرف والصوت نما طن لا يكون بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين لفظا او يستعمل
على دلاله واذا كان ذلك كذلك فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد ان يدل بجزئه على جزء من معنى الكل
ولا ايضا يريد ان يدل بجزء على معنى اخر مني شانه ان يدل به عليه وقد انعقد الاصطلاح
على ذلك فلا يكون جزء السمه دالا على شيء حتى هو جزؤه بالفعل اللهم الا بالقوه حتى بحد الا
ضافه المساد اليها وهي مقارنه اراده القابل دلاله بها وبالجمله فانه ان دل فانما يدل لا
حتى ما يكون جزءا من اللفظ المفرد بل اذا كان لفظا قائما بنفسه فاما وهو جزء فلا يدل على
معنى البته فاللفظ اما مفرد واما مركب وقد علم ان النظر في المفرد قبل النظر في المركب ثم اللفظ
المفرد اما ان يكون معناه الواحد الذي يدل عليه لا عتنع في الذهن من حيث يصوره اشتراك
الكثره فيه على السويه بان يقال الكل واحد منهم انه هو اشتراكا على درجه واحده مثل قولنا
الانسان فان له معنى في النفس فرق لكل من هو مطابق لزيد وعمرو ولخالد على وجه واحد لان كل
واحد منهم انسان ولفظ الكون المحيطه بزنج عشرين قاعده مثلثات بل لفظ الشمس والقمر
وغير ذلك كل منها يدل على معنى لا عتنع تصوره في الذهن من اشتراك كثره فيه وان لم يوجد
مثلا ما الفعل كالكون المذكور او كان عتنع ذلك بسبب خارج عن مفهوم اللفظ بنفسه كالسمس واما
ان يكون معناه الواحد بحيث عتنع في الذهن اتفاع الشركه فيه اعني في الحصل الواحد المعصوص به
كقولنا زيد فان لفظ زيد وان كان قد يشترك فيه كثيرون فانما يشتركون من حيث المسموع
واما معناه الواحد فيستحيل ان يجعل واحد منه مشتركا فيه فان الواحد من معانيه هو ذات
المشار اليه وذات هذا المشار اليه عتنع في الذهن ان يجعل لغيره اللهم الا ان لا يراد بزيد البته
ذاته بل صفه من صفاته المشتركه فيها فهذا القسم وان لم عتنع الشركه في مسموعه فقد عتنع ان
يوجد المعنى الواحد من المدلول به عليه شركه فالقسم الاول يسمى كليا والثاني يسمى جزئيا وليت
شعري ان الالفاظ ما هو على سبيل القسم الاول ومن المعاني ما هو على سبيل معنى القسم الاول
وهو المعنى الذي للمفهوم منه في النفس لا عتنع بسته الى اشاكله بطائفها نسبه متشاكله
ولا عليك من حيث انت منطقي انه كيف يكون هذه النسبه وهل لهذا المعنى من حيث هو واحد
مشترك فيه وجود في ذوات الامور التي جعلت لها شركه فيه وبالجمله وجود مفارق خارج
عن الذهن في ذهنك او كيف حصوله للذهن فان النظر في هذه لصناعه اخرى او صناعتين

صناعه

مركب

مفرد

فقد علمت ان اللفظ اما ان يكون مفردًا واما ان يكون مولفا وان المفرد اما ان يكون كليا واما
ان يكون جزئيا وقد علمت انا اوحينا باحد النظرفي المركب واعلم ايضا انا لا نسفل بالنظر في
الالفاظ الجزئيه ومعانيها فانها غير متناهيه فتحصر ولو كانت متناهيه كان علمنا بها من
حيث هي جزئيه نقصانا كما لا يخفى او سلمنا غايته كما تعلم هذا في موضع العلم به بل النظر
هيهنا في الكلي فنه هو معرفه اللفظ الكلي وانت تعلم ان اللفظ الكلي انما يصير كليا بان لم يسبق
اما بالوجود واما بصحه التوهم الى جزئيات تحمل عليه وتحمل عليه وههنا حمل مواطاه كقولك
زيد انسان فان الانسان محمول على زيد بالحقيقه والمواطاة وحمل اشتقاق كحمل البياض
في القائس الانسان فانه يقال ان الانسان ابيض او ذو بياض ولا يقال انه بياض وان
اتفق ان قيل جسم ابيض ولون ابيض فلا يحمل حمل المحمول على الموضوع وانما نعني هاهنا
بالمحمل هو ما كان على سبيل المواطاه فلنذكر اقسام الكلي الذي انما ينسب الى جزئيات مواطاه
عليها ونعطيها الاسم والحد لكنه قد يضطرنا احيانا لبعض الاغراض ان لا نسلك هذا
من الطرق في قسمه هذه الالفاظ واول الامر بل نعود اليه ثانيا فنقول ان كل شيء ماهيته
هو بما ما هو وهي حقيقته بل هي ذاته وذات كل شيء واحد وعما كان معنى واحدًا
مطلقا ليس يصير هو ما هو معاني كثيره اذا التامت تحصل منها ذات الشيء واحده
وقل ما تجد هذا من الظاهرات مثالا لا يحسن ان نسلم وجوده وربما كان واحدًا ليس مطلق
بل بالتمام حقيقه وجوده من امور ومعاني اذا التامت حصل منها ماهيه الشيء مثال ذلك
الانسان فانه يحتاج ان تكون جوهرًا وتكون له امتداد وابعاد تفرض فيه طولا وعرضا
وعمقا وان تكون مع ذلك ذا نفس وان تكون نفسه نفسا تعتدي بها ويحس ويتحرك مع
الارادة ومع ذلك يكون بحيث يصلح ان يفهم المعقولات ويعلم صناعات ويعملها اه
لم يكن عاقل من خارج لا من جمله الانسانيه فاذا التام جميع هذا حصل من جملتها ذات
واحده هي ذات الانسان ثم خالطه معان واسباب اخرى تحصل بها واحد واحد من
الاشخاص الانسانيه فتميز بها شخص من شخص مثل ان يكون هذا قصيرًا وذاك طويلا او هذا
ابيض وذاك اسود ولا يكون شيء من هذه بحيث لو لم يكن موجودًا الذات الشخص وكان
بدله غيره لزم منه ان تفسد لاجله بل هذه امور تتبع وتلزم واما يكون حقيقته وجوده
الانسانيه فتكون ماهيه كل شخص حي بانسانيته لكن انيته الشخصيه تحصل مركبه منه

وغير ذلك وقد تكون انضاله من الاوصاف اوصافا اخرى غير الانسانيه يشترك فيها
الناس مع الانسانيه بل تكون بالحقيقه اوصافا للانسان العام كالكونه ناطقا اي ذا
نفس ناطقه ومثل كونه ضاحكا بالطبع لكن كونه ناطقا امر هو احد الامور التي اذا التامت
اجتمع من جملتها الانسان وكونه ضاحكا بالطبع هو امر مما اذا التامت الانسانيه بالتامت
منه لم يكن بد من عروضه لازما فان الشيء اذا صار انسانا عقارنه النفس الناطقه
لمادته اعرض للتعجب الموجود في مادته هيه الضحك كما اعرض لامور اخرى من الخجل والبكاء
الحسد والاستعداد للكتابه وقول العلم ليس واحدا منها لما حصل اعرض التي تحصل النفس
الناطقه فكون حصول النفس الناطقه اذن سابقا لها ويتم به حصول الانسانيه و
يكون هذه لوازم بعده اذا استتبت الانسانيه لم يلتئم بدونها فقد لاح لك من هذا ان
هاهنا ذاتا حقيقه للشيء وان لم اوصافا تعضها يلتئم منه ومن غيره حقيقه الشيء وبعضها
عوارض لا تلزم ذاته لزوما في وجوده وتعضها عوارض لازمه له في وجوده فاذا كان الالفاظ
الكليه يدل على حقيقه ذات شيء واشياء فذلك هو الدال على الماهيه وما لم يكن كذلك فلا
دال على الماهيه فان دل على الامور التي لا بد من ان يكون متقدمه في الوجود على ذات الشيء
حتى يكون بالتيامها تحصل ذات الشيء ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشيء ولا اللفظ الدال
عليه يدل على حقيقه ذات الشيء بكمالها بل على جزء منه فذلك سبيل ان يقال له اللفظ الذاتي غير الدال
على الماهيه واما ما يدل على صفه خارجه عن الامرين لازمه كانت او غير لازمه فانها يقال لها اللفظ
عرضي ولمعناها معنى عرضي وهاهنا موضع نظر انه هل يجب ان يكون معنى اللفظ الذاتي مشتملا
على معنى اللفظ الدال على الماهيه استعمال العام على الخاص او لا يكون فان قولنا لفظ ذاتي يدل
على لفظ لمعناه نسبه الى ذات الشيء ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوبا الى ذات الشيء انما ينسب الى
الشيء ما ليس هو فلهذا الحري ان نظن ان لفظ الذاتي انما الاولى به ان يستعمل على المعاني التي تقوم
الماهيه فلا يكون اللفظ الدال على الماهيه ذاتيا فلا يكون الانسان ذاتيا للانسان لكن الحيوان
والناطق يكونان ذاتيين للانسان فان لم يحمل الانسان ذاتيا للانسان بما هو انسان بل لشخص
شخص لم يخل اما ان يكون نسبته بالذاتيه الى حقيقه ماهيه الشخص وذلك هو الا
نسان ايضا واما ان يكون نسبته نسبه بها الى الجمله التي بها شخص ويكون ليس هو بكماله
بل جزءا مما هو منه من حيث هو جمله تحسد بعرض ان لا يكون الحيوان والناطق والانسان

وما يجري مجراها ذاتيا لشخص شخص فقط بل الامور العرضية ايضا مثل كونه طويلا وكونه قصيرا
او كونه ابن فلان وما يجري هذا المجرى فربكون ذاتية لانها احزا مقومة للمحمول بحسب
لايكون للانسان من حيث هو ذاتي للشخص الا ماهو هذا فهذه الافكار يدعو الى ان لايكون الذاتي
مشتملا على المقول في جواب ماهو لكن قولنا ذاتي وان كان بحسب قانون اللغة يدل على
هذا المعنى النسبي فانه بحسب اصطلاح وقع بين المتشرعين يدل على معنى اخر وذلك لان اللفظ
الكلي اذا دل على معنى نسبته الى الجزيات التي تعرض لمعناه نسبه يجب اذا توهمت غير موجوده
ان لايكون ذات ذلك الشيء للجزيات موجودا الا ان ذات ذلك الشيء يجب ان يكون مرفوعا ولا يجب
يصح توهم رفع هذا بل لان رفع هذا موجب رفع ذلك الشيء سواكان لان هذا المرفوع
هو حقيقة ذاته او كان هذا المرفوع ما يحتاج اليه حقيقة ذاته لمقوم فانه يقال له ذاتي
فان لم يكن هكذا وكان يصح في الوجود او في التوهم ان يكون الشيء الموصوف به حالا
مع رفعه او كان لا يصح في الوجود ولكن ليس رفعه سبب رفعه بل انما لا يصح ذلك في الوجود
لان رفعه لا يصح الا ان يكون ذلك الرفع اولا في نفسه حتى يكون رفعه بالحمله ليس بسبب
رفعه فهو عرضي فاما المرفوع في الوجود فكالقيام والقعود وذلك مما يسرع رفعه و
كالشباب وذلك مما يبطو رفعه وكغضب الحليم فان ذلك يسهل ازالته وكالخلق فان
ذلك يصعب ازالته واما المرفوع في الوهم دون الوجود فكسواد الحبشي واما الذي لا يرفع
ولا يرفع رفع السبب فكون الانسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك وهو كونه ضاحكا
بالطبع فانه لا يجوز ان يرفع عن الانسان في الوجود فان توهم مرفوعا فان الانسانيه
يكون مرفوعه لا ان رفع الاعراض بالطبع لهذا المعنى هو سبب رفع الانسانيه بل لانه لا
سالتي ان ترفع الا ان يكون الانسانيه او لامرفوعه كما انها ليست سببا لثبوت الانسان
بل الانسانيه سبب لثبوتها فقد بان اختلاف ما بين نسبه الحيوان والناطق والا
نسان انضا الى الاعراض وبين نسبه الاعراض اليها فان النسبه الاولى اذا رفعتها
اوجب رفع الشخص واما النسبه الثانيه ففسس رفعها لا يوجب رفع الشخص بل منه
ما يرفع ومنها لا يجوز ان يرفع او يرفع الشخص واما رفعها فلا يرفع الشخص البته فاذا
كان الامر على هذه الجهة فالذاتي يستعمل على الدال على الماهيه فقد يضع كل واحد اللفظ المفرد الكلي
منه ذاتي يدل على الماهيه ومنه ذاتي لا يدل على الماهيه ومنه عرضي

فصل

في بعض ما

قاله

الذاتي المنطقي

العرضي

اختلاف بين نسبه الذاتي والعرض

الذاتي

قال الناس في الذاتي والعرضي قد قيل في التمييز بين الذاتي والعرضي ان الذاتي مقوم و
العرضي غير مقوم ثم لم يحصل ولم يبين انه كيف يكون مقوما وغير مقوم وقيل ايضا ان
الذاتي لا يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء والعرضي يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء يجب ان
يحصل لحين صحيحه ما قيل او احاله مقبولا اما قولهم ان الذاتي هو المقوم فانا بينا ولا
كان من الذاتيات ما يدل على الماهيه فان المقوم مقوم لغيره وقد علمت ما يعرض
هذا اللهم الا ان يعنوا بالمقوم ما لا يفهم من ظاهر لفظه ولكن يعنون به ما عنينا
بالذاتي فحينئذ انما انوا باسم مرادف صرفوا عن الاستعمال الاول ولم يدل على المعنى الذي نقل
اليه ويكون الخطب في المقوم لا في الخطب في الذاتي ويكون حاجه كل واحد منهما الى البيان واما
واما اعتمادهم على امر الرفع في التوهم يجب ان تتذكر ما اعطيناك سالفا ان المعنى الكلي
قد يكون له اوصاف تحتاج اليها او لاحقه تحصل من ذلك المعنى ويكون له اوصاف اخرى
تلزمه وتلبعه اذا صار ذلك المعنى حاصلا فاما جميع الاوصاف التي تحتاج اليها الشيء
حتى تحصل ماهيته معقولا فلن تحصل مع سلب تلك الاوصاف منه وذلك انه قد سلف
لك ان للاشياء ماهيات وان تلك الماهيات قد تكون موجوده في الاعيان وقد تكون
موجوده في الاذهان وان الماهيه لا توجبها تحصيل احد الوجودين وان كل
واحد من الوجودين لا بد من الابعد بوت تلك الماهيه وان كل واحد من الوجودين
يلحق بالماهيه خواص وعوارض تكون للماهيه عند ذلك الوجود ويجوز ان لا تكون
له في الوجود الاخر وربما كانت له لوازم تلزمه من حيث الماهيه لكن الماهيه يكون
متقرره اولا يلزمها هي فان الاثنينية يلزمها الزوجيه والمثلث يلزم ان تكون
زواياه مساويه لقائمتين لا احد الوجودين بل لانه مثلث وهذه الماهيه اذا كانت
لها مقومات متقدمه من حيث هي ماهيه لم تحصل ماهيه دون تلك المقومات واذا لم
تحصل ماهيه لم تحصل معقوله ولا عنينا فاذن اذا حصلت معقوله حصلت وقد حصل
ما نقوم به في العقل معها على الجمله التي نقوم به واذا كان ذلك حاصلا في العقل لم يمكن
السلب فيجب ان تكون هذه المقومات معقوله مع تصور الشيء بحيث لا يجهل وجودها
له ولا يجوز سلبها عنه حتى تثبت الماهيه في الذهن مع رفعها في الذهن بالفعل وليست
اعني تحصولها في العقل خطورها بالبال بالفعل فكثير من المعقولات لا تكون خاطره

غير الذاتي والعرضي

الماهيه في الاعيان

طارده ج

بالبال بل اعنى انه لايمكن مع اخطارها بالبال واخطار ما هى مقومه له بالبال حتى يكون
هذا مخطرا بالبال وذلك مخطرا بالبال بالفعل ان يسلمها عنه كانك تجد الماهيه بالفعل
خالية عنها مع تصورها اعنى تصور الماهيه فى الذهن واذا كان كذلك فالصفات
التى سميها ذاتيه للمعانى المعقوله تجب ضروره ان تعقل للشئ على هذا الوجه اذ لا
تتصور الماهيه فى الذهن دون تقدم تصورها واما سايرالعوارض فاذ ليست مما تقدم
تصورها فى الذهن تصور الماهيه فهى ولا انضاهى مع تصور الماهيه بل توابع ولوازم
ليست مما تحقق الماهيه بل يعلوا الماهيه فالماهيه بست دونها فاذا ليست دونها
لم يعذر ان تعقل الماهيه وان لم يتقدم اوان لم يلزم تعقلها وقد علمت انى لست
اعنى فى هذا المعقل ان يكون اذا تصورت الشئ بالفعل ملحوظا اليه بكون مع ذلك
تصورت افراد المقومات له ايضا بالفعل فرعا لم يلحظ الاخر ا بذهنك بل اعنى بهذا انك
اذا اخطرت الامرين معا بالبال لم يمكنك ان تسلب الذى هو مقوم عن الذى هو مقوم
له سلبا يصح معه وجود المقوم عاهيته فى الذهن من دون وجود ما تقومه به
فاذا كان كذلك فيجب ايضا ان لا يمكنك سلبه عنه بل بعقل وجوده له لا محاله واما العوارض
فلا امنع صحه اسستاتك فى الذهن معنى الماهيه ولا تعقل وجودها للماهيه بل سلبها
تصلبا كاذبا ولا اوجب ايضا ذلك فى كل العوارض فان من العوارض مايلزم الماهيه
لزوما اوليا بينا لبس بواسطه عارض اخر فيكون سلبه عن الماهيه مع استتات الماهيه
واخطارها معا بالبال مستحيلا اذ كان ليس له سبب وسط بينه وبين ذلك مثل
كون المثلث بحيث يمكن اخراج احد اضلاعه على الاستقامه توهما او معنى اخر مما
سببه فهذا مما هو عارض له وقد يمكن ان يكون وجود العارض بواسطه فاذا لم
يخطر بالبال الواسطه بالبال امكن سلبه مثل كون كل زاويه من المثلث اصغر من قائمتين
ولو اصحه وجه القسم الثانى لما كانت لوازم مجهوله ولو لا صحه القسم الاول لما كان
ما سن لكل بعد من اثبات لازم للماهيه متوسط بين بذاته حقا وذلك لان المتوسط
ان كان لا يزال يكون لازما للماهيه غير بين الوجوه له ذهب الامر الى غير نهايه وان كان
من المقومات صار اللازم المجهول كما تعلم لازما لهذا المقوم لا مقوما اذ مقوم للمقوم
مقوم وكان لازما له اخر الامر بلا واسطه فما كان من اللوازم غير بين للشئ صح فى الذهن

الذاتيه

سي حقا

ان يتوهم

ان يتوهم الشئ مرفوعا عنه ذلك اللازم مرجهه ولم يصح مرجهه اما مجهه الصحه فمرحيث التصور
يحصل فى الذهن مع سلب اللازم عنه بالفعل واعتبار هذه الصحه والجواز بحسب الذهن المطلق
واما مجهه الاستحاله فان يتوهم انه يجوز ان لو كان يحصل فى الاعيان وقد سلب عنه فيها
اللازم حتى يكون مثلا كما يصح انه لو كان يكون هذا الشخص موجودا او لا يكون الزمان فى اصل
الخلق فصار يصح ايضا انه كان يكون هذا المثلث موجوها ولا زاويتاه اقل من قائمتين فاذا هذا
التوهم فاسد لا يجوز وجوه حكمه واعتبار هذا الصحه والجواز بحسب ذهن مطابق للوجوه فقد بان
لك من هذا ان من العوارض ما يصح سلبه وجودا ومنها ما يصح سلبه توهما له فى الوجود
ومنها ما يصح سلبه توهما مطلقا ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض ومنها ما لا يصح
سلبه وهو ذاتى للشئ يميز من العارض بان الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتى له
ذاتى بل ثبوت الذاتى بل ربما اوجب سبق الذاتى واما العرضى فان الذهن يحصله بالبال
وان وجب ولم يسلب وقد اتضح لك كيف لم يحصل معنى الذاتى والعرضى من اقتصر على السابقين
المذكورين **فصل** وبعقب ما قاله الناس فى الدال على الماهيه ان الدال على الماهيه قد قيل فيه انه
هو الدال على ذاتى مشترك كيف كان ولم نعلم ما هو اسد شرحا من هذا فلنظر الاول هل
المفهوم من هذه اللفظه بحسب التعارف العامى هو على هذا المعنى او لا وهل ما تعارفه الخاص
ويقوم عليه بسبيل النقل يدل عليه فانا اذا فعلنا هذا اتضح لنا عرض كبير اما المفهوم
بحسب التعارف العامى فليس يدل عليه وذلك لان الدال على ما هيه الشئ هو الذى يدل
على المعنى الذى به الشئ هو ما هو والشئ انما يصير هو ما هو بحصول جميع اوصافه الذاتيه المشتركه
فيها والذى يخص اضافة الانسان ليس هو ما هو بانه حيوان والا لكانت الحيوانيه تحصل
الانسانيه بعد الحيوانيه محتاج اليها وان يكون هو ما هو وليس كل ما يحتاج اليه فى ان
يكون شئ هو ما هو يكون هو الذى يحصل بحصوله وحده الشئ هو ما هو فاذا كان لا يدل الا على
الذاتى المشترك للشئ مع غيره وحده والخاص هو ما هيه الشئ بل جزء ما هيه والعجب ان جماعه
ممن يرى ان الذاتى والدال على الماهيه واحد لا يحمل الذاتى الخاص دالا على ما هيه ما هو له
ذاتى وهو الذى نسميه بعد فصلا فهذا هذا واما تعريف الحال فى الدال على الماهيه على سبيل
الوضع الثانى والتعارف الخاص فهو انا نجد الحيوان والحساس محمولين على الانسان والفرس
والثور من جهل الصناعه يجعلون الحساس او ما جرى مجراه من جمله امور سموها فصولا

لامور ستمونها اجناسا ذاتية ثم لا يجعلونه مرجعا لما سمونه اجناسا ويجعلون كل ما يدل
دالا على الماهية لونه اشيا مختلفة جنسا ولذلك حال الانسان والناطق بالقياس الى اشخاص
الناس فيجعلون الانسان يدل عليها بالماهية ولا يجعلون الناطق لذلك ويجعلون الانسان
لذلك نوعا للحيوان دون الناطق فان الشيء الذي يقولون انه دال على الانية الذاتية المشتركة
يجعلونه شيئا غير الدال على الماهية الذاتية المشتركة فلا يجعلون الشيء الواحد صالحا لان يدل
بالقياس الى اشخاصه وماهيته حتى يكون من حيث يشترك فيها هي ماهيتها ومن حيث يميز به
عن اشخاص اخر هي اسمها حتى يكون الشيء المقول على الكثرة من حيث يشترك فيه الكثرة جنسا
او نوعا ومن حيث يميز به فصلا فيكون ذلك الشيء لذلك الاشخاص جنسا او نوعا ومع ذلك يكون
لها فصلا بل اذا وجدوا جنسا ارتادوا شيئا اخر ليكون فصلا لنوعهم حتى ان كان جنسا
له فصل نوعه ولذلك اذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل ولو كان الشيء انما هو
دال على الماهية حتى هو جنس ونوع لانه دال على ذاتي مشترك فيه لكان الامر بخلاف هذه
الاحكام وهاهنا موانع اخر عن ان يكون ما قالوه من كون الدال على ذاتي مشترك دالا
على الماهية حقا فان زاد احدهم شرطا لتخصص به ما سموه جنسا ونوعا في كونه دالا
على الماهية وهو انه يجب ان يكون اعم الذاتيات المشتركة مصونا في الدلالة الذي هو للذاتي المشترك
وهو الاعم الذي لا يدل على الاسم اصلا حتى يكون الفرق بين الامرين ان الدال على الاسم هو الذي
بكليته وكما هو يدل على الاسم واما هذا الذي يتضمن الدلالة على اعم الذاتيات المشتركة فانما
يدل على الاسم بالعرض لانه يدل بجزء منه دون جزء كالحيوان فانه وان يميز به اشياء كثيرة
فانه ليس ذلك بجميع ما تحصوله الحيوان حيوانا بل بشيء منه فانه لا يفعل ذلك بانه جسم بل بانه
حساس وهذا هو الدال على الاسم اولا ولاجله يدل الحيوان على التمر والاسم فكون الحيوان
ليس لذاته صالحا للتمر بل لجزء منه وبكون الحساس كذلك لذاته فنقول ان هذا ايضا
تكلف غير مستقيم اما اولا فلانه لو كان كذلك لكان اذا اخذنا اعم المعاني كالجوهر وقنا به
اخص ما يدل على الشيء فعلنا مثلا جوهر ناطق لكان يكون دالا على ماهية فكان يكون نوع
الانسان او جنسه وكان يكون حد الانسان او حد جنسه انه جوهر ناطق وليس لذلك عندهم
بل حده انه حيوان ناطق وليس للحيوان والجوهر واحد ومن المحال ان يكون للشيء الواحد حد
تام حقيقي الا الواحد فان تكلفوا ان نوحيوم مع المتروك الاول سائر الباقي في الوسط على التوسط

كله

كله فقد حصل ما ذهب اليه ان الدال على الماهية يجب ان يكون مستملا على كمال الصفة فيكون حينئذ
هذا التكلف يؤدي الى ان لا نحتاج الى نقل هذه الالفاظ عن الموضوع في اللغة الى اصطلاح
بان فانا سنوضح فيما بعد ان استعمال هذه الالفاظ على ما هي عليه يحفظ الوضع الاول لها مع استمرار
الوجوه التي نسوق معها ما نسوق وبعد هذا كله فان ذلك كله يفسد بوجوه اخرى
منها ان الحساس ايضا حكمه حكم الحيوان وانه انما يحصل من معاني عامة وخاصة وان
المعاني العامة فيه كون الجسم او الشيء ذا قوى او صوره او كيفية لا غير اما غير هو اخص منه
وهو كون الجسم او الشيء ذا قوة درالة للمحسوسات على سبيل كذا ومنها ان الحيوان وان كان
لا يميز بجزء من معناه كالجسم وغير يجر كالحساس فليس سبيلها في هذا الاعتبار هذا السبيل
ولا نظر نا هذا النظر وذلك لانا انما ننظر في الحيوان من حيث هو حيوان والحيوان من حيث هو
شيء واحد ومن حيث هو ذلك الواحد لا يخلو اما ان يتمر الدال عن السمات او لا يتمر فان لم
يتمر وجب ان يكون السمات مشاركة للحيوان وانه حيوان وهذا خلف وان يتمر فقد صدر عنه ما هو
حيوان غير وان كان قد يصدر عن جزء له وكان الجزء له اولى بذلك وليس اذا كان الشيء علة
لها يصير بحال وللعلة تلك الحال بحيث اذا يكون تلك الحال له بعرض وكثير من الاساء من الصفة
ثم لا امنع ان يكون ههنا شروط اخرى يلحق بالسمات الذي جعلوه للدال على الماهية يتمر
بها ما يسمى جنسا او نوعا عن الفصل وشروط اخرى يلحق بالتمر يكون ذلك للحساس دون
الحيوان الا ان ذلك لا يكون بحسب الوضع الاول والا بحسب نقل منصوص عليه من المستعملين لهذه
الالفاظ في اول ما استعملوا بل يكون اضطرارات الجاء اليها امثال هذه المقاومات واذا
وجد ظاهر المفهوم عن لفظ ما هو نفع به اسعنا وانصار كان المصير عنه الى غيره ضربا من العجز
ومن اللجاج الذي يدعو اليه الانفة عن الاذعان للحق والاعتراف بذهاب ذلك على من لم يخطر
بباله ما اوردناه من المباحث الحريص سماعه **فصل** في قسمة اللفظ المفرد الكلي الى اقسامه
الخمسة نقول الان انه قد تبين لك ان اللفظ المفرد الكلي اما ذاتي واما عرض وان الذاتي للشيء
اما صالح للدلالة على الماهية بوجه واما غير صالح للدلالة على الماهية اصلا والدال على الماهية اما
ان يدل على ما هو شيء واحد وشيئا لا يختلف اختلافا ذاتيا واما ان يكون دلالته على الماهية انما
هو لاسا يختلف ذواتها اختلافا ذاتيا مثال الاول لفظة السمي اذا وقعت على اهن للشار اليها
ولفظة الانسان اذا وقعت على زيد وعمرو ومثال الثاني دلالة لفظة الحيوان اذا وقعت على الثور

والحمار والفرس معا وسال سايل مثلا ما هذه الاشيا فصل حيوانات فان لفظ الحيوان
تدل على كمال حصصتها من حيث هي مسول عن جملتها ومطلوب كنه لحصصه التي لها
بالشركة والفرق بين الوجهين ان الوجه الاول يكون دالا على ما هيه الجمله وما هيه كل واحد فان
لفظ الانسان يدل ايضا على كمال الحقيقه الذاتيه التي لزيد وعمرو وانما يفصل عليها ويخرج عنها
ما يختص كل واحد منها به من الاوصاف العرضيه كما قد فهمته مما قبل سالفا واما الوجه الثاني
فانك تعلم ان الحساسيه لا تكون وحدها دالة على ما هيه الانسان والفرس وحدها فليس بها
وحدها كل واحد منهما هو وليس انما يفصل عليها بالعرضيات بل بالفصول الذاتيه
واما الذي لها من الماهيه بالشركه فلفظ الحيوان يدل عليه واما الحساس فيدل على جزء محمولها
يستعمل عليه دلالة لفظ الحيوان فهو خارج من كمال حصصها المشتركه فيها دون تمامها وكذلك حال الناطق
بالقياس الى الانسان لكن لقايل ان يقول انه لا دلالة للحيوان الا ومنها للحساس وكما انه لا يكون
الحيوان الا جسما ذا نفس كذلك لا يكون الحساس الا جسما ذا نفس فيقول في جوابه ان قولنا ان
اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذي فهمته اعني ان يكون اذا دل اللفظ لم يلبث بل مر في وجوه
ذلك المعنى فانك تعلم ان لفظ المتحرك اذا دل لم يلبث بل مر من اللون هناك محرك ولفظ السقف اذا
دلت لم يلبث بل مر ان يلون هناك اساس ومع ذلك لا نقول ان لفظ المتحرك مفهومها ودلالتها
المتحرك ولفظ السقف مفهومها ودلالتها الاساس وذلك لان معنى دلالة اللفظ هو ان يلزم
دلالة اللفظ
اللفظ اسما لذلك المعنى على سبيل القصد الاول فان كان هناك معنى اخر يقارن ذلك المعنى
من خارج بسعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الاول فليس اللفظ دالا عليه بالقصد الاول
وربما كان ذلك المعنى محمولا على ما يحمل عليه معنى اللفظ كمعنى الجسم مع معنى الحساس وربما لم يكن محمولا
كمعنى المتحرك مع المتحرك والمعنى الذي يتناوله اللفظ بالدلالة ايضا يلزمه على وجهين احدهما اولا
والاخر ثانيا اما اولا فمقول الحيوان فانه يدل على حمله الجسم ذي النفس الحساس واما ثانيا
فدلالته على الجسم فان معنى الجسم مضمن في معنى الحيوان انه ضروري فاذا دل على الحيوان انه اشتمل
على معنى الجسم لانه انه يسر اليه من خارج فيكون ههنا دلالة بالحقيقه اما اوليه واما
ثانيه ودلالة خارجيه اذا دل اللفظ على ما يدل عليه عرف الذهن ان شيا اخر خارج
يقارنه وليس داخلا في مفهوم اللفظ دخول انزواج ولا دخول مطابق فان اردنا ان
نختصر هذا كله ونحصله جعلنا الدلالة الى الالفاظ على ثلثه وجوه دلالة مطابقه كما يدل

المتحرك

دلالة اللفظ

الحيوان

الحيوان على حمله الجسم ذي النفس الحساس ودلالة تضمن كما يدل لفظ الحيوان على ودلالة لزوم
كما يدل لفظ السقف على الاساس فاذا كان لزوما فلنرجع الى ما نحن فيه فنقول ان المفهوم
من الحساس هو انه شي له حس يعلم من خارج ما يعلم انه نحن ان يلون حسا وذا نفس فيكون
دلالة الحساس على الجسم دلالة لزوم واما الحيوان فانما يعني به بحسب الاصطلاح الذي الاهل
الصناعه انه جسم ذو نفس حساس فيكون دلالته على كمال الحقيقه دلالة مطابقه وعلى
اجزايها دلالة تضمن واما دلالة الحساس على سبيل المطابقه انما هي على جزء فقط واما الكل
وسايرالاجزا فانما يدل عليها على سبيل اللزوم ولسنا نذهب هاهنا فقولنا لفظ دال
الى هذا النمط من الدلالة فقد نقرر ان اللفظ الدال على الماهيه ما هو وكيف ومن هنا يزول
الشبهه المذكوره فاما اللفظ الذاتي الشي الذي يدل على ما هيه ما اعتبر دايمته به لا سبيل
شركه ولا خصوص فانه لا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركه والا دل على الماهيه المشتركه بوجه
فهو اذن اخص منه فهو صالح لتميز بعض ما تحته عن بعض فهو صالح للائيه فكل ذاتي لا يدل بوجه
على ما هيه الشي فهو دال على الائيه فان قال قايل ان الذي يصلح للائيه هو بعينه يصلح للماهيه
فان الحساس وان رذلت كونه دالا على ما هيه الانسان والفرس والثور بحال خصوص اوشركه
فانك لا تردد دلالته على ما هيه مشتركه للسميع والبصير واللامس فليس يجب ان يكون الذاتي
ينقسم الى مقول في جواب ما هو ومقول في جواب اي شي انقساما على ان لا يدخل احدهما
في الاخر ولئن لم ينسلخ لكنه اذا كان الشي دالا على الماهيه فليس بدال على الائيه بل يلزمك
ما الزمت القوم فنقول له اما المشكل المقدم فسحل بان نعرف انا لا نمنع ان يكون ما هو دالا على
ائيه اشيا دالا على ما هيه اشيا اخرى بل ربما اوجبنا ذلك انا نمنع ان يكون الحساس مثلا
دالا على ما هيه خاصه او مشتركه للانسان والفرس والثور دلالة الحيوان مع مشاركة الحيوان
الحساس في الذاتيه للانسان والفرس والثور فان الحساس ذاتي مشترك لهذه الاشيا
كما ان الحيوان ذاتي مشترك لها فانا انما نمنع حكما اخر ونقول انها بعد الاشتراك في الذاتيه
المشترك فيها تعرفان فيكون الحيوان وحده من هما دالا على ما هيه مشتركه للامور التي هما ذاتيان
لها وبحسبك ان نعلم انا اذا حللنا لفظ ذاتي حللنا ذاتيا الشي ثم نقول ما هو او غير ما هيه بمعنى
بذلك انه كذلك لزوال الشي لا الشي غيره واذا حللنا غير هذا فيكون ما هو بعد مرهذا فان الذاتي
للشي كاللون للساض قد يكون عرضيا الشي اخر كما هو للجسم وهذا لا يوجب منع قولنا ان الذاتي

الذاتي

لا يكون عرضيا فان عرضيا توجد الى انه لا يكون عرضيا لذلك الشيء الذي هو له ذاتي واما
المسكل الاخر فمحله بان نقول انا انما نعني بالدال على الاسم ما انما صلوحه للاسم فقط
دون الماهية حتى انه لا يكون دالا البتة على مفهوم تتم ماهية مشتركا او خاصة بل على مفهوم
مخصص فاذا قلنا الدال على الاسم عسنا هذا المعنى فاذ قد سئل هذا فنقول ان الذاتي
الدال على الماهية يقال له القول في جواب ما هو والذاتي الدال على الاسم يقال له القول
في جواب اي شيء هو واما هو فان تشكل مشكل واستبان حال قول الحيوان على السميع
والبصير والانسان هل هو قول في جواب ما هو او لبس وليف يجوز ان يكون مقولا في
جواب ما هو فلو هذه انواع الحيوان وامور مختلفة متباينة وايضا فحينئذ لا يكون الحساس
مقولا عليها في جواب ما هو لان الحيوان اسم دلالة وكيف لا يكون كذلك وهو انما حمل محمول على ما
تحمله بالشركة فيجب ان ننظر هذا المشكل اصولا نعطيها اياه في حمل الحس على الفصول وذلك
بعد فصول واما العرضي فرعا خاصا نطبعه المحمول عليه لا بعرض لغيره كالضحاك والكاتب
للانسان ويسمى خاصة ورعا كان عارضا له ولغيره كالابيض للانسان ولغيره ويسمى
عرضا عاما فقول كل لفظ كلي ذاتي اما داخل الاعلى ما هية اعم ويسمى جنسا واما داخل الاعلى
ما هية اخص ويسمى نوعا واما داخل الاعلى اسه ويسمى فصلا واما الكلي العرضي فقول اما خاصا
ويسمى خاصة واما مشتركا فيه فيسمى عرضا عاما فكل لفظ كلي اما جنس واما فصل
واما نوع واما خاصة واما عرضي عام وهذا الذي هو جنس ليس جنسا لنفسه ولا بالقياس
الى الكل بل جنسا لبعض الامور التي يشترك فيه وكذلك ليس النوع نوعا لنفسه ولا
بالقياس الى كل شيء بل بالقياس الى الامر الذي هو اعم منه ولذلك الفصل انما هو فصل بالقياس
الى ما يحمل به في ذاته والخاصة ايضا انما هي خاصة بالقياس الى ما عرض لطبيعة واحدة
ولذلك العرضي انما هو عرضي عام بالقياس الى ما عرض له لا وحده فلنتكلم الان في كل
واحد من هذه بانفراده ثم نبحث عن مشاركاتها ومقابلتها على حسب العادة الجارية
سالكين في ذلك مسلك الجماعة **فصل** في الحس فقول ان اللفظ الذي كانت في لغة اليونانيين
يدل على معنى الحس كانت تدل عندهم بحسب الوضع الاول على ذلك ثم نقلت بالوضع
الثاني الى المعنى الذي يسمى عند المنطقيين جنسا فكانوا اولئك يستعملون المعنى الذي يشترك فيه
اشخاص كثيرون جنسا مثل ولد تيم كالعلوية او ولد تيم كالمصرية فان مثل العلوية

كانت يسمى عندهم باسم الجنس وبالقياس الى اشخاص العلويين ولذلك المصرية كانت
جنسا بالقياس الى اشخاص المولودين بمصر او الساكنين بها وكانوا ايضا يستعملون
الواحد المنسوب اليه الذي يشترك فيه الكثرة جنسا لهم فكان علي رضي الله عنه مثلا عندهم
يجعل جنسا للعلويين ومصر جنسا للمصريين وكان هذا القسم كان اولى عندهم
بالحسية لان عليا سبب لكون العلوية جنسا للعلويين ومصر سبب لكون المصرية
جنسا للمصريين ونظن ان السبب اولى بالاسم من المسبب اذ واقعة في معناه او قاربه
ويشبه ايضا انهم كانوا يستعملون الحرف والصناعات انفسها اجناسا للمتركبين فيها
والشركة نفسها ايضا جنسا فلما كان المعنى الذي عند المتطببين الان يسمى جنسا هو معقول
واحد له نسبة الى اشياء كثيرة يشترك فيه ولم يكن له في الوضع الاول اسم نقل له من اسم هذه
الامور المشابهة له اسم يسمى جنسا وهو الذي يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بانه القول
على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو وقبل ان نسرع في شرع هذا التحديد فيجب ان اشير
اشارة خفيفة الى معنى الحد والرسم ونوخر تحقيقه بالشرح الى الجزء الذي يشرح فيه
حال البرهان فنقول الغرض الاول في التحديد هو الدلالة باللفظ على ما هية الشيء فان كان معنى الشيء
معنى مفردا غير ملتئم من معان فلن يصلح ان يدل على ذاته الا بلفظ يتناول ذلك الذات
وحده ويكون هو اسمه لا غير فلا يكون له ما يشرح ماهيته بالكثر من لفظ هو اسم ورعا التي
باسم مرادف لاسمه يكون اكثر شرحا له لكن دلالة الاسم اذا لم يفد علما مجهولا احتيج الى اسماء
اخر لا تتناول ذاته فقط بل تتناول نسبا وعوارض ولواحق ولوازم لذاته اذا فهمت بنيه
الذهن حينئذ لمعناه منتقلا منها الى معناه او يقتصر على العلامات دون الماهية فالاول اسبق
اليها وعلى ما هو اقرب الى فهمك في هذا الوقت مثل هذا الشيء لا حد له بل له لفظ يشرح من
لواحقه اعراضه ولوازمه واما ان كان معنى ذاته مولفا من معان فله حد وهو القول
الذي يولف من المعاني التي منها تحصل ماهيته حتى تحصل ماهيته ولان اخص الذاتيات
بالشيء اما جنسه واما فصله على ما يجب ان تتبينه مما سلف ذكره واما فصل الفصل وجنس
الجنس وما تركب من ذلك فهو له بواسطه وهو في ضمن الجنس والفصل فيجب ان يكون الحد
مولفا من الجنس والفصل فاذا احضر الجنس القريب والفصول التي تليه حصل منها الحد كما
نقول في حد الانسان انه حيوان ناطق فان كان الجنس لا اسم له اتى ايضا بحده كما لو لم يكن

للحيوان اسم اتى بحده فقيل جسم ذو نفس حساس ثم الحق به ناطق ولذلك من حاث الفصل
والحد بالجملة يشتمل على جميع المعانى الذاتيه للشئ اما بدلالة مطابقه فعلى المعنى الواحد
المتحصل من الجملة واما بدلالة تضمن فعلى الاخر واما الرسم فانما يتوخى به ان يولف
من لواحق للشئ سواء يه فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشئ لا لشئ غيره حتى يدل عليه
دلالة العلامة واحسن احواله ان يرتب فيه اولا جنس اما قريب واما بعيد ثم يوتى بحمله
اعراض وخواص وان لم يفعل ذلك كان ايضا رسما مثال ذلك ان نقال ان الانسان حيوان
عريض الاظفار مستعد القامه بادى البشرة ضحاك او نذكر هذه دون الحيوان فالقول
في شرح اسم الجنس هو كالجنس للشئ الذى يسمى جنسا فمن المقول ما يقال على واحد فقط ومنه
ما يقال على كثيرين فيكون المقول على كثيرين كالجنس الاقرب واما المقول على كثيرين فلا
يتناول الجنس ثم المقول على كثيرين يتناول الجنس المذكور الا انا لما قلنا مختلفين بالنوع
في جواب ما هو اختص بالجنس ونعنى بالمختلفين بالنوع المختلفين بالحقايق الذاتيه فان
النوع فد يقال لجمله كل شئ في ماهيته وصورته غير ملتفت الى نسبته الى شئ اخر
خصوصا اذا كان يصح في الذهن حمله على كثيرين مشتركين فيه بالفعل او لا يشتركون فيه بالفعل
بل بالقوة او احتمال التوهم وليس يحتاج في تحقيق الجنس الى ان يلتفت الى شئ من ذلك وانما
كانت اشياء مختلفه الماهيات ثم قيل عليها شئ اخر هذا القول كان ذلك الشئ الاخر جنسا
وافهم من قولنا ان هذا الشئ يقال على هو لا الكثيرين في جواب ما هو ان ذلك يحال الشركه
كما علمت فاما الفصل فانه غير مقول في جواب ما هو بوجه واما النوع فانه ليس من حيث هو
نوع مقولا على شئ قولا يتضمن الصفه بل مقولا عليه فان الحق ان قيل هو نفسه هذا القول
فقد صار جنسا فانا نلزمنا ان نعلم في الحدود التي للاشياء الداخله في المضافات انا نريد
بها لو نبها الشئ من حيث هي هي فيها مضى لحدود كانا لما قلنا هذا الحد للجنس استشعرنا انفسنا
زيادة يدل عليها قولنا من حيث هو كذلك لو صرحنا بها واما الشئ الذى يحصل من بعد
باسم النوع فستعلم انه لا يقال على كثيرين مختلفين بالنوع بل بالعدد واما العرضيات
فلا يقال شئ منها في جواب ما هو فلا شئ غير الجسم موصوفا بمن الصفه وكل جنس موصوف
بمن الصفه لانا حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس اسما له وقد يعرض هاهنا
شبه عرض وهو ان كان للجنس شئ كالجنس وهو المقول على كثيرين كالجنس مقولا على الجنس

نفسه

المراد بالرسم

النوع بالحقيقه

سوال في جنس

نفسه وقولنا في جواب ما هو ان القول على الكثيرين يقال على الجنس لقول الجنس نفسه والجنس
يقال عليه لا لقول الجنس بل لقول العرض له اذ ليس يقال ان كل مقول على كثيرين
جنس وكل ما هو جنس فانما يقال على كل ما هو له جنس بل المقول على كثيرين يعرض
له الجنسيه عند اعتبارها كما يعرض للحيوان الجنسيه باعتبارها وهو اعتبار العموم بحال
وكما شرح لك هذا غير قريب من غير ان يكون الجنسيه مقومه للحيوان المتله ولا غنى ان
يكون المعنى الاخص قد يقال على الاعم لا على كله ولو كان الجنس يقال على المقول على كثيرين
قول المقول على كثيرين على الجنس لكان سقطا محالا ومما شكل هاهنا استعمال لفظ
النوع في حد الجنس فانك اذا اردت ان تحد النوع نسبه ان لا تجد بدا من ان يدخل فيه
اسم الجنس كما سنن لكن بعد اذ نقال لك ان النوع هو المرتب تحت الجنس وكلمها للمتعلم
مجهول وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان وكل تحديد او رسم هو بيان
وقد اجيب عن هذا فقيل انه لما كان المضافان انما نقال ماهيه كل واحد منهما بالقياس
الى اخر وكان الجنس والنوع مضافين وجب ان يوخذ كل واحد منهما في بيان الاخر ضرورة
اذ كان كل واحد منهما انما هو هو بالقياس الى الاخر فهذا الجواب هو زياده شكل في امور
اخرى غير الجنس والنوع يشكل فيهما ما يشكل في الجنس والنوع وزياده الاشكال ليس بحل
فان المحقق يقول ورد حدود المضافات على حد الجنس والنوع وعرفنى انها اذا كانت
مجهوله معا فكيف يعرف الواحد منها بالاخر وايضا فان من شان الحال ان تقصد فيه
مقدمات الشكل فتذكر جميعا او واحده منها وليس في الحال الذى اورده هذا الحال تعرض
لشئ من تلك المقدمات فانه لم يقل ان الجنس والنوع ليسا معا مجهولين عند المبتدى للتعلم
ولم يقل انه اذا عرف كل واحد منهما بالاخر وهو مجهول فليس هو تعريف مجهول بمجهول فان
هذا لا يمكن انكاره ولا ايضا يسوغ انكار الثالثه وهى ان تعريف المجهول بالمجهول ليس ببيان
ولا الترتيب الذى في هذه المقدمات غير موجب لصحه المطلوب بها فان كان هذا الحال
لم يعرض لمقدمه من مقدمات الشكل ولا لنتيجه فلم يعمل شكلا وايضا فقد وقع فيه غلط عظيم
وهو انه لم يعرف الفرق بين الذى يعرف مع الشئ وبين الذى يعرف به الشئ فان الذى
يعرف بالشئ هو ما يعرف نفسه ويصير حراما من تعريف الشئ اذا اضيف اليه اخر يوصل الى
معرفه الشئ وبالجمله هو قد عرف قبل الشئ واما الذى يعرف مع الشئ فهو الذى اذا استمت

تعريف مع البيان في تعريف

المعرفة تتوافى المعرفات للشئ معا عرض الشئ وعرض هو معه ولا تكون المعرفة به تستوفى معرفة
الشئ حتى تعرف به الشئ وذلك لا تكون حراما جملة بعرف الشئ فان اجزاء الجملة التى تعرف الشئ عالم
تجتمع معا لم تعرف الشئ والواحد منها يكون دالا على جزء من المعنى الذى للشئ فقط ما دامت
الاجزاء مذكورة ولم تستوف جميعها يكون الشئ بعد مجهولا فاذا توافت عرف الشئ حينئذ
وعرض ما تعرف مع الشئ والمضافات انما تعرف معا ليس بعضها يعرف بالبعض فيكون
معرفة بعضها قبل معرفة البعض لا مع معرفته وبالجملة ما يعرض مع الشئ غير الذى يعرض به
الشئ فان الذى يعرض به الشئ هو فى المعرفة قبل الشئ ولذلك فانا نقول ان المتضايفات
لا تحد على هذه الجهة التى اومأ اليها من ظن انه محل هذا الشك بل فى تحديدها
ضرب من التلطف يزول به هذا الاعلاق وهذا موضع بيان اخر واما مثاله فى العالم
فهو انك اذا سئلت ما الاخ لم تعمل شيئا ان احببت انه الذى له اخ بل تقول انه الذى ابوه
هو هو بعينه ابو انسان آخر الذى يقال انه اخو فلانى باخر انسان ليس واحد منهما
محدودا بالمضاف فاذا فرغت بلون ما دللت على المتضايفين معا واذ قد تقرر ان هذا
المحل غير معين فلنرجع الى حيث فارقناه فنقول ان تحديد الجنس يتم وان لم يوجد النوع
قبله نوعا من حيث هو مضاف اليه بل من حيث هو الذات فانك اذا اعنيت بالنوع الماهية
والحقيقة والصورة وقد يعنى به ذلك كثيرا فى عاداتهم لم يكن النوع من المضاف الى الجنس
فاذا عنيت بالمختلفين بالنوع المختلفين بالماهية والصورة ثم لك تحديد الجنس فانك اذا
قلت ان الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقايق والماهيات والصور الذاتية فى
جواب ما هو ثم تحديد الجنس ولم تحتج الى ان تاخذ النوع من حيث هو مضاف فتورده فى حد
وان كانت الاضافة سديجة فى ذلك انزراحا لا يكون معه جزء الحد مقيدا بالمحدود والحد
اما الانزراج فلانك اذا قلت مقول على المختلف بالماهية جعلت المختلف بالماهية مقولا عليه
وهذه اشارة الى ما عرضها من الاضافة واما انك لم تجعل جزء الحد مقيدا بالمحدود والحد
فلان جزء الحد هو الماهية او كليه مخالف بالماهية والماهية من حيث هو ماهية او الكلية
المخالفة بالماهية غير مقيدة بالجنس فيكون قد حددت الجنس حدا سهلت فى اخره وبالقوة
معه على تحديد النوع الذى يضايفه من غير ان جعلته بالفعل من حيث هو مضاف فجرى
واما شرح هذا التدبير فى الحدود التى للمتضايفات وانه لم ينبغى ان يكون هكذا وكيف

يجعل

يحمل معه مراعاة ما الكل واحد من المتضايفين من خواصه القول بالقياس الى الاخر فسر
ذلك فى مكان اخر **فصل** فى النوع ووجه انقسام الكلى اليه والنوع قد يقال ايضا
فى اللغة اليونانية على معنى غير معنى النوع المنطقى فان اللفظ الذى نقلته الفلاسفة
اليونانيين فجعلته لمعنى النوع المنطقى كان مستعملا فى الوضع الاول عند اليونانيين
على معنى صورة كل شئ وحقيقته التى له ذلك دون شئ اخر فوجودا وصورا وماهيات
للاسباب التى تحت الجنس تختص كل واحد منها بما فسموها فرحيث هى لذلك انواعا وكما
ان لفظ الجنس كانت يتناول المعنى العامى والمعنى المنطقى ولفظ النوع مطلقا يتناول
المعنى العامى والمعنى المنطقى فلذلك لفظ النوع المنطقى يتناول عند المنطقيين معنيين احدهما
اعم والاخر اخص فاما معنى الاعم فهو الذى يرونه مضايفا للجنس ويحدونه بانه المرتسم
تحت الجنس او الذى يقال على الجنس وعلى غيره بالذات وما يجرى هذا المجرى واما المعنى الخاص
فهو الذى ربما سموه باعتبار ما نوع الانواع وهو الذى يدل على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف
بامور ذاتية فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الاول اذ لا تخلو فى الوجود من وقوعه تحت الجنس ويقال
له نوع بالمعنى الثانى وبين المفهومين فرق وكيف لا وهو بالمعنى الاول مضافا الى الجنس وبالمعنى
الثانى غير مضاف الى الجنس فانه لا يحتاج فى تصوره معقولا على كثيرين يختلفون بالعدد
فى جواب ما هو الى ان يكون شئ اخر ايضا اعم منه معقولا عليه ومعنى النوع بالوجه الاول ليس كالجنس
لمعنى النوع بالوجه الثانى وذلك لانه ليس معقولا له اذ قد يجوز فى التوهم ان لا يكون الشئ الذى
هو نوع بهذه الصفة نوعا بالصفة الثانية اذ لا عشج فى الذهن ان يتصور كلما هو راس ليس
تحت كلى اخر وهو مع ذلك ليس مما يسمى بالفصول كالنقطة عند قوم وما كان حاله هكذا
وعلى هذا الصورة وجاز رفعه فى التوهم لم يلتئم كما علمت ذاتيا ومالم يكن ذاتيا لم يكن جنسا
بل ان كان لا بد من هو عارضا لازما له وقد يقال لهذا نوع الانواع وليس المفهوم من كونه نوع الا
نواع هو المفهوم من كونه نوعا بمعنى انه معقول على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ما هو وكيف
ومن حيث هو نوع الانواع فان النوع المطلق له كالجنس وداخل فى تحديده وهو به مضاف
الى انواع فوقه ثم ليست الحقيق ان اى الوجهين هو فى اصطلاح المنطقيين اقدم فانه لا
يبعد ان يكون اول معقل اسم النوع انما هو الى هذا المعقل على الافراد ثم لما عرض له ان كان عليه
عام اخر يسمى كونه تحت العام بهذه الصفة نوعه ولا يبعد ايضا ان يكون الاقدم

هو المعنى الاخر فلما كان هذا المعنى يلزمه ان يكون نوع الانواع ويختص باضافاته بالنوعيه
فقط من غير تخصيص جعل اولى باسم النوعيه يسمى فرحيث هو ملاصق للاشخاص نوعا ايضا وهذا
شئ ليس يمكنني تحصيله وان اكد مبلحي هو الى ان اول التسميه وقع بحسب اعتبار النوع المضايف
لكنه يجب علينا ان نعلم ان النوع الذي هو احد الخمسه في القسمه الاولى هو باي المعنيين نوع
فنقول انه قد يمكن ان نخرج القسمه الخمسه القسمه على وجه يتناول كل واحد منها دون الاخر
فانه اذا قيل ان اللفظ الكلي الذاتي اما ان يكون مقولا بالماهيه او لا يكون والمقول بالماهيه
اما ان يكون مقولا بالماهيه المشتركه لمختلفين بالنوع او لمختلفين بالعدد دون النوع كان قسمه
المقول بالماهيه يتناول الجنس والنوع للاصق للاشخاص وبصيح اعتبار النوع بالمعنى الذي يكون
بالاضافه الى الجنس في القسمه الاولى بل يقسم بعد ذلك ما هو مقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب
ما هو الى ما هو لذلك ولا يقال عليه مثل ذلك فيكون الذي يسمى جنسا فقط والى ما يكون مقولا
على كثيرين ويقال عليه اخر هذا القول فصير بهذا الاعتبار نوعا الكلي هذه القسمه لا يخرج طبيعه
النوعيه بالمعنى المضاف مطلقا بل يخرج قسما من هذه النوعيه بهذا الاعتبار وهو ما كان جنسا
وله نوعيه ويخرج طبيعه النوع بالاعتبار الخاص سالما صحيحا وقد يمكن ان يقسم بحسب تخرج النوع
عن الاعم فيكون النوع عن الخاص في القسمه الماثله حتى يكون ما هو نوع اما الذي هو نوع الانواع
الذي عرض له ان يكون النوع بالمعنى الذي يحمله اخص واما الذي هو نوع لجنس البعد اذا قسمت
الكلي فحيث هو كلي فاولى الاعتبارات به ان تقسمه قسمه يكون له بالقياس الى موضوعاته
التي هو كلي تحسها فهنالك يذهب النوع الذي بالمعنى الاعم واما تحصل فيه باعتبارات ثانيه وهنالك
تصير النوع المشهور به اولا هو النوع بالمعنى الخاص وان لم نراع هذا بل روعي احوال الكليات
وعوارضها فما منها من حيث هي كليه مثل الزياده في العموم والخصوص التي لبعضها عند بعض لا عند
الجميع خرج كل النوع المضاف على ما نورده عن قريب وليس يجب ان يكون هذا التخمس مشتملا على
كل معنى يكون اليها قسمه الكلي فان الشئ قد يقسم اقساما قسمه تامه ويقتل منها اقسام اخرى
اما ما في سالمه بقسمه اخرى فان الحيوان اذا قسمته الى ناطق واعجم لم يكن الاقسمان وافلت
المشاء والطاير واحتاج الى ابتداء قسمه وليس يجب ان يعسر ونقول ان هذه القسمه الخمسه
يجب ان يشتمل على كل معنى يكون من اقسام الكلي واعتبار انه بل يجب ان يعلم انه انما يحمل على هذا
العسر استرسال قسمين متناسبين في اسم وهو اسم النوع بل الاحرى ان نقول ان هذه الخمسه اذا

تحصلت حصل من المناسبات التي بينها امر اخر هو حال الاخص من المقولات في جواب ما هو عند
الاعم حتى يكون ذلك نوعيه للاخص وكما يعرض مثل ذلك ايضا شخصه وجزيه وكلي بكل برئت
اذ لا التفات اليها فان اثرنا ان نجعل القسمه مخرجه للنوع بالمعنى المضاف الذي هو اعم
وجب ان نقول ان اللفظ الذاتي اما مقول في جواب ما هو واما غير مقول ونعني بالمقول
في جواب ما هو يصلح ان يكون ذا سيل عن اشياء كثيره ما هي جوابا تم نقول والمقولات في جواب ما
هو قد تختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضه اعم وبعضه اخص فاعم مقولي في جواب ما هو
هو جنس واخصها نوع للاعم فاذا وجدنا النوع فهنالك نقسم قسمه اخرى فنقول انه لا يخلو
اما ان يكون النوع مرشانه ان يصير جنسا لنوع اخر واما ان لا يكون ذلك مرشانه فهذا القسمه
ينتهي الى الخمسه انتهاظاهرا ويكون طبيعه النوع محصله فهو النوع بالمعنى الاخير يدخل فيه ويوجد
واما القسمه الاولى فلم يلف لذلك واما القسمه المشهوره لهذه الخمسه فهي اقرب من القسمه الاولى
وذلك لانهم يقسمون هكذا ان كل لفظ مفرد اما ان يدل على واحد او على كثير والدال على الواحد هو
اللفظ الشخصي واما الدال على الكثير فاما ان يدل على كثيرين مختلفين بالنوع او كثيرين مختلفين
بالعدد والدال على كثيرين مختلفين بالنوع اما ان يكون ذاتيا واما ان يكون عرضيا فان كان ذاتيا فاما
ان يكون في جواب ما هو واما ان يكون في جواب اي شئ هو فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بالنوع
في جواب ما هو جنسا والدال عليه في جواب اي شئ هو فصلا واما العرضي فهو العرض العام ثم يقولون
ان الدال على كثيرين مختلفين بالعدد اما ان يكون في جواب ما هو وهو النوع واما في جواب اي شئ
هو وهو الخاصه فهذه القسمه منهم قد فاتها النوع بالمعنى المضاف وفاتها طبيعه الفصل بما هو
فصل بل انما دخل فيها من الفصول ما حمل على انواع كثيره وليس ذلك هو طبيعه الفصل بما هو فصل
اذ ليس كل فصل كذلك على ما سنبينه لكل الا ان نراعي شئ ستعرفه ونعلم انهم لم يراعوه ولم يلتفتوا له
فليس عكسا ان نجعل ذلك عذرا لهم اللهم الا ان يكون العلم الاول راعاه وايضا فان هذه القسمه
لم تفرق فيها بين الخاصه وبين الفصل الذي لا يكون الا للنوع وفاتها الخاصه التي هي خاصه نوع
متوسط بالقياس اليه فلم يوردوا الخاصه بما هي خاصه للنوع بل لما هي خاصه لنوع اخير كما لم
يوردوا النوع الا نوعا اخيرا **فصل** في تعقب رسوم النوع فلنحق الان حال الحدود
المشهوره للنوع فنقول اما النوع بالمعنى الذي لا اضافه الى الجنس فقد وجده اذ حدوه
بانه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو وذلك لان الجنس والعرض العام لا يشاركانه

اذ كل واحد منهما مقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا على كثيرين مختلفين بالعدد واذ يجب
ان نفهم من قولهم مقول على كثيرين مختلفين بالعدد انه مقول على ذلك فقط لانك ان لم تفهم
ذلك لم يكن مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد ما لفاعن كونه مقولا على كثيرين مختلفين
بالنوع فان المقول على كثيرين مختلفين بالنوع قد يكون ايضا مقولا على كثيرين مختلفين
بالعدد فاذا علمت ان التخصيص بهذا الاسم انما هو لما لا يقال الا ذلك خرج ما يقال على
كثيرين مختلفين بالنوع من مفهومه فهذا ما نفرق بينه وبين الجنس والعرض العام وقد نفرق
ايضا بين النوع والفصول التي تقال على كثيرين مختلفين بالنوع مثال هذا الفصل المنقسم
بالمتساويين فانه فصل الروح في ظاهر الامر وقد يقال على الخط والسطح والجسم في ظاهر
الامر فليس الروح وحده منقسما بمتساويين في ظاهر الامر لكن اذا اضيف الى العدد
الذي هو كالجنس كان متساويا للروح ولا نفرق بين النوع والفصل الذي هو خاص بالنوع
كالناطق اعني الذي له مبدا قوة التمييز فان هذا للانسان وحده واما الذي يقال للملك
فهو بمعنى اخر ليس يشارك الانسان الملك فيه ولكنه قد عرض لبعض المتشحطين ان يخرج من هذا الحد
لحد من هذه الجهة بوجه نفرق بين النوع والفصل وذلك الوجه هو ان طبعة النوع بهذا
المعنى تقتضي ان لا يقال الا على كثيرين مختلفين بالعدد وطبيعة الفصل لا تقتضي ذلك وهو
وجه مسلف لكن قوله في جواب ما هو نفرق بين الفصل وبينه نفرقا مطلقا ونفرق بين
الخاصة والنوع ايضا فان الخاصة لا مدخل لها في جواب ما هو فهذا الرسم منقوض محقق تطابق
للمعنى الذي يقال عليه النوع الذي لا تطابق الا نوع الانواع واما رسوم النوع بالمعنى الذي
فيه الاضافة وذكر رسمان احدهما قوله انه المرتب تحت الجنس والثاني انه الذي يقال
عليه الجنس من طريق ما هو فمحب ان ننظر في حاله فنقول انه ان عنى بالمرتب تحت الجنس ما يكون
اخص منه حملا اي يكون حمله على بعض ما يحمل عليه ما هو تحته فان الشخص والنوع والفصل
والخاصة يشترك جميعها فيه وان عنى بذلك ما كان كليا وحده دون الشخص فقد عنى ما هو
خارج عن مقتضى اللفظ ومع ذلك فان الفصل والنوع والخاصة يشترك فيه وان لم يعن بالمرتب
هذا بل عنى به ما هو اخص وملاصق لا يتوسط شيء بينهما وهو ما تلوه والمرتبة خرج الشخص
ودخل الخاصة والفصل وان عنى بالمرتب ما كان متلاصقا ليس في ترتيب العموم فقط بل وفي ترتيب
المعنى ايضا خرجت الخاصة ودخل الفصل وان عنى بالمرتب ما يكون خاصا مدخولا طبيعته

اعني

الفصل

اعني ما يلون فوقه مضمنا في معناه اختص هذا الرسم بالنوع فان الجنس ليس داخلا في طبيعة
ولا الخاصة بل هو شيء كالموضوع لهما ليس داخلا فيهما وبسببه اليهما بسبب لامر اللازم
الذي لا بد منه ليس بسبب الداخل في الجوهر على ما علمت لان لفظة المترتب ليس يدل على
هذا المعنى المحرر وكل هذه الاستراطات لا بحسب الوضع ولا بحسب النقل فليس يذكر في
موضع من كتب اهل هذه الصناعة انه اذا قال مرتب تحت كذا عن هذا المعنى واما الرسم الثاني
وهو انه يقال عليه جنسه من طريق ما هو ان عنى بالمقول من طريق ما هو ما فهمناه لكن
يجب ان يراد عليه انه الذي يقال عليه وعلى غيره جنسيه من طريق ما هو او يقال هو الذي
يقال عليه جنسه من طريق ما هو بالشركة فيكون هذا خاصا بالنوع فان الفصل لا يقال على
الجنس من طريق ما هو البتة وكذلك الخاصة والعرض واما الشخص فلا يسمى ما هيته بالجنس واما
ان عنى بذكر ما يعنونه فيكون بينه وبين الفصل والخاصة والعرض فرق ولا يلون بينه وبين
الشخص فرق الا ان نضمن انه كلي بهذه وايضا فانه لا يكون بينه وبين فصل الجنس فرق
والذي حده وقال ان النوع هو اخص طبق مقولين في جواب ما هو فقد احسن تحديد النوع
واغاثم حسنه ان يقال انه الكلي الاخص من طبق مقولين في جواب ما هو يعلم ذلك اذا تدرب
بالاصول والمواضع المقررة المحدودة فنقول الان ان الجنس منه ما يكون جنسا ولا يصلح
ان يسلب باعتبار اخر نوعا اذ لا يكون فوقه ما هو اعم منه ومنه ما يصلح ان يكون نوعا
باعتبار اخر اذ يكون فوقه جنس اعم منه وكذلك النوع منه ما يكون نوعا ولا يصلح ان
يسلب جنسا اذ لا يكون تحته نوع اخص منه ومنه ما يصلح ان يسلب جنسا باعتبار اخر
اذ يكون دونه نوع اخص منه فمرتب الجنس مراتب ثلث فيكون جنس عال ليس نوع البتة
وجنس متوسط هو نوع وجنس وتحته اجناس وجنس سافل هو نوع وجنس ليس
تحته جنس وذلك يكون في باب النوع نوع سافل ليس تحته نوع البتة وليس تحت الجنس العالي نوع
عال تحت جنس الاجناس الذي ليس نوع البتة ونوع متوسط هو نوع وجنس وجنسه
نوع والمثال المشهور لهذا من مقولة الجوهر فان الجوهر جنس الاجناس فوقه وتحته الجسم وتحت
الجسم الجسم ذو النفس وتحت الجسم ذي النفس الحيوان وتحت الحيوان الحيوان الناطق
وتحت الحيوان الناطق الانسان وتحت الانسان زيد وعمرو ونزيد وعمرو واسكالها هي الاشخاص
والجوهر هو جنس الاجناس اذ ليس فوقه جنس والانسان هو نوع الانواع اذ ليس تحته نوع

وما بينهما اجناس وانواع متوسطه فانها بالقياس الى ما تحتها اجناس وبالقياس
الى ما فوقها انواع فان الجسم نوع لجوهر وجسم الجسم ذى النفس والجسم ذو النفس نوع
الجسم وحس الحى لانه يعم السات والحى نوع الجسم ذى النفس وحس الحى الحى الناطق لانه يعم
الحيوانات العجم والانسان والحى الناطق نوع لحى وحس الانسان لانه يعم الانسان وللك فيكون
الحى الناطق هو الحس السافل والجوهر هو الجنس العالى والجسم وما يليه الجنس المتوسط ويكون
الجسم هو النوع العالى ويكون الانسان هو النوع السافل ويكون الجسم ذو النفس وما يليه النوع
المتوسط ويكون الجوهر بالقياس الى ما تحته جنسا لاجناس والجنس العالى وبانه لاقياس
الى ما فوقه يكون جنسا ليس بنوع ويكون الانسان بالقياس الى ما فوقه نوعا للانواع والنوع السافل
واما بقياسه الى ما تحته فهو انه نوع ليس بجنس وقياسه الى ما تحته على وجهين فبالنسبة الى
ما تحته فرجيء هو محمول عليها بالحمل الذاتى وقياسه الى ما تحته باعتبار انها لست بانواع وبالنسبة
الى ما تحته فرجيء الحمل بنفسه معنى النوعية الغير المضافة الى الجنس وهو المعنى الثانى مما ذكروا واما قياسه
بالاعتبار الاخر فمفاده انه نوع ليس بجنس فهو نوع الانواع ونوع ليس بجنس ونوع بالمعنى المذكور
ومفهومات هذه الثلثة وان لازمت فهى مفهومات مختلفة واذا جعل اسم النوع اسما للواحد
من هذه المعانى يكون مقولا على هذه الثلثة باستراك الاسم ويكون حدود مفهوماته مختلفة
فان جعل اسما للواحد منها فقط كان ذلك القول الذى لذلك القول الواحد حدا له والقول الذى
للاخر رسما لانه هو مفهوم الاسم بل علامة لازمة له وكما ان تحت نوع الانواع موضوعات كليه
وان كانت ليست بانواع مثل الكاتب والملاح والتركى تحت الانسان فلذلك لا يبعد ان يكون فوق
جنس الاجناس محمولات ليس باجناس بل معانى لازمه قد تترك منها اجناس
الاجناس كالوجود والعرضيه وكامور تحمل على عدة اجناس عاليه مما سنفصلها بعد
واما هذه القسمة التى اوردت للجوهر وبلغت الانسان فانها غير مستقيمه وان كانت غير ضارة
فى تفهم العرض المقصود وذلك ان الجسم ذا النفس اذا تناول السات مع الحيوانات لم يتناول
الملايكة الا بان تراكب الاسم فلم يكن الجسم ذو النفس جنسا يدخل فيه الملايكة وكذلك اذا قيل
ناطق للانسان وللملك لم يكن الا باشتراك الاسم والناطق الذى هو فصل مقوم للانسان
غير مقول على الملايكة واذا كان كذلك لم يكن الحى الناطق جنسا للانسان وللملايكة وللجسم
ذو النفس جنسا للسات وللايكو للحيوانات فاذا كان كذلك لم يكن ادخال المتصلا

الانسان بالقياس الثلث

جعل الاسم مشتركا

الرسم

تقسم

تقسم الحيوان الناطق الى انسان وغير انسان محتاجا اليه **فصل** فى الطبيعى والعقلى
والمنطقى وما قبل الكثرة وفى الكثرة ومع الكثرة من هذه المعانى الخمسة انه قد جرت
العادة فى تفهم هذه الخمسة ان يقال ان منها طبيعيا ومنها منطقيا ومنها عقليا
وربما قيل ان منها ما هو قبل الكثرة ومنها ما هو فى الكثرة ومنها ما هو بعد الكثرة وجرت
العادة بان تجعل البحث عن ذلك متصلا بالبحث عن امر الجنس والنوع وان كان ذلك مما
للكليات الخمس فمقول بينهن عن سلف ان كل واحد من الامور التى تالى امثلة هذه الخمسة
هو فى نفسه شىء وفى انه جنس او نوع او فصل او خاصة او عرض عام شىء ولنجعل مثال
ذلك من الجنس فنقول ان الحيوان فى نفسه معنى سواء كان موجودا فى الاعيان او متصورا
فى النفس وليس فى نفسه بعام ولا خاص ولو كان فى نفسه عاما حتى كانت الحيوانيه
لانها حيوانيه عامة لوجب ان لا تكون حيوان شخصى وكان كل حيوان عاما ولو كان
الحيوان لانه حيوان شخصا ايضا لما كان يجوز ان تكون الاشخاصا واحدا اذ كل الشخص الذى
بعضه الحيوانيه وكان لا يجوز ان يكون شخص اخر حيوانا بل الحيوان فى نفسه شىء تصور
حيوانا وبحسب تصوره حيوانا لا تكون الا حيوانا فقط وان تصور معه انه عام وخاص
وغير ذلك فقد تصور معه معنى زايدا على انه حيوان بعرض للحيوانيه فان الحيوانيه تصير
شخصا مشارا اليه الا عقارنه امر يجعله مشارا اليه وذلك فى العقل لا يكون كذلك الا
بان يلحق به العقل معنى يخصصه مما لا يعرض له من خارج ان يكون عاما حتى يكون ذات
واحدة بالحقيقه هى حيوان وقد عرض له فى الاعيان الخارجه ان كان هو بعينه موجودا
فى كثيرين واما فى الذهن فقد يعرض لهذه الصور الحيوانيه المعقوله ان تجعل لها نسب الى
امور كثيره فيكون ذلك الواحد بعينه صحح النسبه الى عدة اشياء كل فيه بان يحمله العقل
على واحد واحد منها فاما كيف ذلك فلصناعة اخرى فيكون هذا العارض هو العموم
الذى يعرض للحيوانيه فيكون الحيوان لهذا العموم كالجسب مثل العارض يعرض له مركبا
او غيره وكالثوب الابيض فيكون الثوب فى نفسه معنى والابيض معنى وبتركبان يكون
مثلا معنى اخر مركبا منهما لذلك الحيوان هو فى العقل معنى وانه عام او جنس معنى وانه حيوان
حسى معنى فمفهوم معنى الحس حسا منطقيا ومفهومه انه المقول على كثيرين مختلفى
بالنوع فى جواب ما هو فغير ان يشار الى شىء هو حيوان او غير فذلك مثل ان الابيض فى

الجنس

تسمى معنى الجنس

له معقول لا محالة معه ان يعقل انه ثوب وانه حسب فاذا عقل معه ذلك عقل شيء
يلحقه الابيض وكذلك الواحد في نفسه له معقول فاما انه انسان او صخره فهو امر
خارج عن معقوله يلحقه انه واحد فالجنس المنطقي هو هذا واما الطبيعي فهو الحيوان غير
هو حيوان الذي يصلح لان يجعل المعقول منه النسبه الى المحسه فانه اذا حصل في
الذهن معقولا صلح ان يعقل له المحسيه ولا يصلح لما يعرض متصورا من زيد هذا
ولا للمصور من الانسان فكون طبيعه الحيوانيه الموجوده في الاعيان تفارق بهذا العارض
طبيعه الانسانيه وطبعه زيد اذ هو بحيث اذا تصور صلح ان يلحقه عموم بهذه الصفه
التي هي الجنسيه وليس له خارجا الا الصلوح لها الحال اي الشيء الذي يسمى جنسا طبعيا وهو
ما يصلح ان يصير في الذهن جنسا منطقيا ليس هو في الطبعيات بمحسس اي بمحسوس هو
ذاتا واحدة موجودة في الطبعيات بوحدة واشخاص فكون جنسا لها بل الا وجود لها
الا في الذهن فقولهم لجنس الطبيعي يعنون به الشيء الطبيعي الذي يصلح ان يصير في الذهن
جنسا وليس هو في الطبعيات بمحسس ولانه مخالف في الوجود غيره من الامور الطبعيه
بهذا المعنى فلا يعدا ان تخصص هذا المعنى باسم وان يجعل ذلك الاسم من اسم الشيء الذي يعرض له
محال وهو الخمسه واما الحيوان الحسي في العقل فهو المعقول من جنس طبيعي والخمسة المعقوله
المجرده فمن حيث هي مقررة في العقل هي ايضا محسس معقول ولكن من حيث انها شيء من الاشيا
يبحث عنه المنطقي فهو جنس منطقي وليس وان لم يكن هذا الذي هو منطقي وجودا الا في العقل
يجب ان يكون المفهوم من انه عقلي هو المفهوم من انه منطقي وذلك ان المعنى الذي يفهم من
انه عقلي هو غير المفهوم من انه منطقي وذلك ان المعنى الذي يفهم من انه عقلي لازم ومقارن
للمعنى الذي يفهم انه منطقي ليس هو هو اذ قد بان لك اختلاف اعتبارهما فالجنس المنطقي لحقه
شان احدهما انواعه من حيث هو جنس والاخر موضوعاته التي يعرض له اما انواعه
فلان الجنس المطلق اعم من جنس عالٍ وجنس سافل فهو يعطي كل واحد مما تحته من الاجناس
المقررة حده واسمه اذ يقال لكل واحد منها انه جنس ويحد بحد الجنس واما انواع
موضوعاته فلا يعطيها اسمه ولا حده وذلك ان الانسان الذي هو نوع للحيوان من جهة
انه حيوان فلا يحمل عليه مع الحيوانيه ما عرض للحيوانيه من الخمسه لا اسما ولا حدا فان
الانسان لا يجب اذ يصير جنسا من جهة حمل الحيوان عليه لا اسما ولا حدا كما يجب ان يصير

حنسا

جنس منطقي لا خارج

جنس طبعي ليس لا خارج

اجيلا في اعتباري الجنس

حنسا من جهة حمل الحيوانيه عليه فاذ صار شيء من الانواع جنسا فذلك له لا من جهه طبيعه
حسه الذي فوقه بل من جهه الامور التي تحته واما الجنس الطبعي فانه يعطي ما تحته اسمه
وحده من حيث هو طبعه اي من حيث هو مثلا الحيوان حيوان لا من حيث هو جنس طبيعي اي
معنى يصلح اذا تصور ان يصير جنسا فانه ليس يحد هذا لما تحته وبالجمله اذا قلنا ان الجنس
الطبعي يعطي ما تحته اسمه وحده فهذا ايضا قول غير محقق فانه يعطي بالعرض لانه ليس
يعطي من حيث هو جنس طبعي كما لم يعط ايضا من حيث هو جنس منطقي ولكن انما يعطيها
الطبعة الموضوعة لان تكون جنسا طبعيا وهذه الطبعه بنفسها ايضا ليست جنسا طبيعا
كما ليس جنسا منطقيا اللهم الا ان لا يعني بالجنس الطبعي الا مجرد الطبعه الموضوعه للحسيه
ولا يعني بالجنس الطبعي ما عنيناه فحينئذ يصلح ان يقال ان الجنس الطبعي يعطي ما تحته اسمه
وحده وحينئذ لا يكون الحيوان جنسا طبعيا الا لانه حيوان فقط ثم انظر انه هل يستقيم هذا

جنس عقلي

صور طبيعيه وعقليه

واما العقلي ففيه ايضا موضوع وحسيه وتركيب وحكم جميع ذلك في العقل كالحكم الطبعي والاخرى
ان يكون الحيوانيه في نفسها تسمى صورة طبعيه تارة وصورة عقليه اخرى ولا تكون في
انها حيوانيه جنسا بوجه من الوجوه لا في العقل ولا خارجا بل انما تصير جنسا اذا قرن بها
اعتبار اما في العقل واما في خارج وقد اسرنا الى الاعتبارين جميعا لكن الشيء الذي هو طبيعه
الجنس للمعقول قد يكون على وجهين فانه ربما كان معقولا اولا ثم حصل في الاعيان وحصل في
الكثره الخارجه كمن يعقل شيئا اولا من الامور الصناعيه ثم يحصلها مصنوعة وربما كان حاصلا
اولا في الاعيان ثم يصور في العقل كمن يرى اشخاص الناس فاستنشت الصورة الانسانيه
وبالجمله ربما كانت الصور المعقوله سببا بوجه ما لحصول الصورة الموجوده في الاعيان
وربما كانت الصورة الموجوده في الاعيان سببا للصور المعقوله بوجه من الوجوه اي يكون
ايضا حصلت في العقل بعد ان كانت قد حصلت في الاعيان ولان جميع الامور الموجوده فاذا
نسبتها الى الله وللملائكه نسبه المصنوعات التي عندنا الى النفس الصانعه فتكون ما هو
في علم الله وللملائكه من حيث هو معلوم والمدرك من الامور الطبيعه موجوده قبل الكثره كل معقول
منها معنى واحد ثم تحصل هذه المعاني الوجود الذي في الكثره فتحصل في الكثره ولا تحد فيها بتلك
من الوجوه اذ ليس في خارج الاعيان شيء واحد عام بل تفترق فقط ثم تحصل مرة اخرى بعد الحصول
في الكثره معقولة عندنا واما ان كونها قبل الكثره على اي جهة هو اعلى انها معلومة ذات واحد

سكريها اولا سكر او على انها مثل قاعه فلس تحشا هذا بوف به ان لذكر نظراً علمياً اخر واعلم
ان ما قلناه في الجنس هو مثال لكل من النوع والفصل والخاصة والعرض بمدل سبيل الاحاطه
بعقليه ومطقسه وطبيعته وما في الكثره منه وقبلها وبعدها واعلم ان الامور التي
هي في الطبيعه اجناس هي فوق واحده ومشاهده كما ستتضح لك بعد واما الامور التي
هي انواع الانواع فالمشتركان منها في الطبيعه متشاهده واما هي في انفسها فغير متشاهده
بالقوه فان انواع انواع كثير من المقولات التي ناسك بعد لا تساهي كانواع انواع الكميه والكيفيه
والوضع وعد ذكر واما الاشخاص فانها غير متناهيه بحسب البلون والتقدم والتاخر
واما المحسوس المحصور منها في زمان محدود فمتناه ضروره والشخص اغا يصير شخصاً بان
يعترن بطبيعه النوع خواص عرضيه لازمه وغير لازمه وسعى طاما ده مشار اليها
ولا عكن ان يعترن بالنوع خواص معقوله كم كانت وليس فيها اخر الامر اشارة الى معنى مشخص
مسقوم به الشخص في العقل فانك لو قلت زيد هو الطويل الكاتب الوسيم الكذا والكذا وكم
ست من الاوصاف فانه لا يتعين لك في العقل شخصيه زيد بل يجوز ان يلون المعنى الذي
يجتمع من جمله جميع ذلك لاكثر من واحد بل انما يعينه الوجوه والاشارة الى معنى شخصي كما تقول
انه ابن فلان الموجود في وقت فلان الطويل العلسوف من بلون اتفق ان لم يكن في ذلك
الوقت مشارك له في هذه الصفات ويكون قد سبق لك المعرفه ايضا بهذا الاتفاق
ويكون ذلك بالادراك الذي يخصوصه ما شار اليه من الحس نحو ما شار الى فلان بعينه وزمانه
بعينه فهنالك يتحقق شخصيه زيد ويكون هذا القول دالا على شخصيته واما طبيعه النوع
وحده فلم يلحقه امر زايد عليه لا يجوز ان يقع فيه كثره وليس قولنا لزيد وعمرو انه شخص
اسما بالاشتراك كما يظنه الكرهم الا ان يعني بالشخص شخصاً بعينه واما الشخص مطلقا فهو
بدل على معنى واحد عام فانا اذا قلنا لزيد انه شخص لم نرد بذلك انه زيد بل اردنا انه بحيث
لا يصح ايقاع الشركه في مفهومه وهذا المعنى يشاركه فيه غيره فالشخصيه من الاحوال التي تعرض
للطبايع الموضوعه للجنسيه والنوعيه كما تعرض طا الجنسيه والنوعيه والفرق بين الانسان
الذي هو النوع وبين شخص الانسان الذي يعم لا بالاسم فقط بل بالقول ايضا ان قولنا الانسان
معناه انه حيوان ناطق وقولنا انسان شخصي هذه الطبيعه ماخوذه مع عرض يعرض هذه الطبيعه
مع مقارنتها للماده المشار اليها وهو قولنا انسان واحد اي حيوان ناطق مخصص وكون الحيوان

الشخص

المعنى الشخصي

طبيعة النوع

الناطق

وجه العموم

الناطق اعم من هذا وقد يكون شخصاً اي هذا الواحد المذكور اذ الحيوان الناطق قد يكون نوعا
وقد يكون شخصاً اي هذا الواحد المذكور فان النوع حيوان ناطق كما ان الحيوان الناطق والشخص
حيوان ناطق والعموم قد يختلف في الامور العامه من العموم ما يكون بحسب الموضوعات الجزئيه كما ان
الحيوان اعم من الانسان وقد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقه كالعموم الذي الحيوان اعم به من الا
نسان وهو ماخوذ جنسا ومن الحيوان وهو ماخوذ نوعا ومن الحيوان وهو ماخوذ شخصا و
لست الجنسيه والنوعيه والشخصيه من الموضوعات الجزئيه التي طا درجه واحده في الترتيب تحت
الحيوان بل باعتبارات تلحقه وتخصصه وكما ان الانسان قد يوجد مع عرض من الاعراض كالا نسان
الضحاك فيقال على جميع ما يقال عليه الانسان وحده من الجزئيات الموضوعة لذلك الانسان الشخصي وذلك
لان الوحده هي من اللوازم التي تلزم الاشياء وسنبين انها ليست مقومه لماهياتها فاذا اقترنت
الوحده بالانسانيه على الوجه المذكور حدث منها الانسان الشخصي الذي ستدرك فيه كل شخص لا يكون
لذلك نوعا لانه مجموع طبيعه وعارضها لازم غير مقوم ومثال هذه ليست يكون انوعا كما ان الان
نسان مع الضحاك ومع الكاتب ومع المتحرك والساكن بل مع قابل للاضافه وغير ذلك لا يكون نوعا اخر
بل الانسان بحوهره نوع لما تحته لواحق يكون ذلك اللواحق لواحق النوع ليست امورا توجب النوعيه
الحديثه وهذا ما تحققه في الفلسفه الاولى

فصل في الفصل

ان اسمه يدل به عند المنطقيين
على معنى اول وعلى معنى ثان وليس سبيلها سبيل ما قبلها في الجنس والنوع اذ كان الوضع الاول
عند الجمهور والاهل الخواص بل المنطقيون انفسهم يستعملونه على وضع اول وعلى نقل اما الوضع الاول
فانهم كانوا يسمون كل معنى يميز به شيء عن شيء شخصا كان او كليا فصلا ثم نقلوه بعد ذلك الى
ما يميز الشيء في ذاته واذا فعلوا هذا وقد كان لهم ان يجعلوا الفصل مقولا على اشياء ثلثه بحسب
التقديم والتاخر حتى كان من الفصل ما هو عام ومنه ما هو خاص ومنه ما هو خاص الخاص
فالفصل العام هو الذي يجوز ان ينفصل به شيء عن غير ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه ويجوز
ان ينفصل الشيء به عن نفسه بحسب وقتين مثال ذلك العوارض المفارقه كالقيام والقعود فان
زيدا قد ينفصل عن عمرو بانه قاعد وعمرو ليس بقاعد ثم كره اخرى ينفصل عنه عمرو بانه قاعد وان
زيدا ليس بقاعد فيكون هذا الانفصال بالقوه مشتركا بينهما ولذلك زيد ينفصل عن نفسه في
وقتين بان يكون مرة قاعدا ومرة ليس بقاعد فهذا هو الفصل العام واما الفصل الخاص فذلك
هو المحمول اللازم من العرضيات فانه اذا وقع الانفصال بعرض غير مفارق للمنفصل به فانه

العوارض

لا نزال انفصالا اخاصًا له مثل انفصال الانسان عن الفرس بانه ناطق او السره فان هذا الانفصال
الواقع به خاص للانسان بالقياس الى الفرس ولا يقع به مرة اخرى انفصال الفرس عن الانسان
وذلك لانه لا يخلو اما ان لا يجوز البتة ان يعرض هذه الصفة للفرس واما ان يجوز فان
لم يجز ان يعرض له البتة لم يجز الا ان يكون هذا الانفصال بينهما قايما واذ جاز ان يعرض
مثلا ذلك للفرس لو جاز لم يكن للفرس به انفصال عن الانسان بل مشاركة فهذا اذا فصل لم يفصل
الا احد الشيئين دون الاخر فمنه لا نزال فاصلا مثل المثل الذي ضربناه وهو الخاصة ومنها
نحن فصله اذا فصل وليس لا نزال فاصلا مثل السواد الذي ينفصل به الزنجي عن انسان اخر فان
الزنجي لا يفارقه السواد وذلك الانسان يجوز ان يسود فحينئذ لا يكون بينهما انفصال بالسواد
فحيث كان السواد فصلا كان خاصًا بالحبشي وحيث لم يكن فصلا واما العام فلم يكن
هكذا بل كان هو بعينه تارة يفصل هذا عن ذاك وتارة يفصل ذاك عن هذا فالفصل العام
وهذا القسم من الخاص قد يصلح ان ينفصل به اشخاص نوع واحد واما القسم الاول من قسمي الفصل
الخاص فانه لا ينفصل به اشخاص نوع واحد بعضها عن بعض اذ كان لازما لطبيعة النوع ولو كان
عارضًا لبعض الاشخاص لم يمتنع ان يعرض مثله لاشخاص اخرى فسطل دوام الانفصال به اللهم
الا يكون من جملة ما يعرض لما يعرض من ابتداء الوجود كما للناس عند الولادة ولا يجوز ان يعرض
بعد ذلك فيجوز ان يكون من هذا الفصل ما اذا فصل عن شخص موجود استحال ان لا ينفصل اليه
اذ كان ذلك الشخص بعد وجوده قد فانه استدا الوجود فيكون هذا ايضا مما يقع به الفصل
بين اشخاص النوع واما الفصل الذي يقال له خاص الخاص فانه الفصل المقوم للنوع وهو الذي
اذا اقترن بطبيعة الجنس قومه نوعًا فبعد ذلك يلزمه ما يلزمه ويعرض له ما يعرض له فهو
ذاتي لطبيعة الجنس المقوم في الوجود نوعا وهو نفرزها وتقررها وتعينها وهذا كالنطق
للانسان وهذا الفصل ينفصل من سايرالامور التي معه انه هو الذي بلقي اولا طبيعة الجنس
فيحصله ويقرره وان سايركل ما يلحق تلك الطبيعة العامة بعد ما القيها هذا وافردها و
استعد للزوم ما يلزمه ولحوق ما يلحقه فهي اغا يلزمه ويلحقه بعد التحصيل وهذا كالنطق
للانسان فان القوة التي نسمي نفسًا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار حينئذ الحيوان ناطقا استعد
لقبول العلم والصنايع كالملاحة والفلاحة والكتابة واستعد ايضا لان يعجب ويضحك منه العجاب
وان يكون ذكيا ونحلا ونعقلا وغير ذلك من الامور التي للانسان ليس ان واحدا من هذه الامور اقترن

بالحيوانية فصار بسبب ذلك للحيوان الاستعداد لان يكون ناطقا بل الاستعداد الكلي
والقوة الكلية الانسانية هي التي نسمي بها ناطقا وهذه رواضع لها وتوابع وانت تعلم
هذا بادني تامل وتحقق انه لولا ان قوة اولى هي مستعدة للتميز والفهم قد وجدت
للانسان لما كانت له هذه الاستعدادات الجزئية وان تلك القوة هي التي نسمي النطق فصار
بها ناطقا وهذا هو الفصل المقوم الذاتي لطبيعة النوع واما انه اسود او ابيض او غير
ذلك فليست من جملة الاشياء التي لحقت بطبيعة الجنس فاقتضته شاء عرض له ولحقه او كان
انسانا فيجب ان نحقق ان الفصل الذي هو خاص الخاص وبين ذلك الفصول هو هذا فلذلك
لكل ان نقول ان من الفصول ما هي مفارقة ومنها ما هي غير مفارقة ومن غير المفارقة ما هي ذاتية ومنها ما هي
هي عرضية وكذلك ان نقول ان من الفصول ما لحق غريبة ومنها ما لحق احرية والاخر
هو الذي جوهره غير والغير اعم من الاخر وكل ما خالف فهو غير وليس كل ما خالف شاركه
اخر اذا عنيت بالاخر المخالف في جوهره من الفصول ما يكون من قبله الغريبة فقط كان
مفارقا كالقعود والقيام او غير مفارق كالضحاك وعريض الاظفار فان الضحاك
ايضا وان كان يجب ان يكون في جوهره مخالفا لما ليس بضحاك فليس كونه ضحاكا هو الذي
اوقع هذا الخلاف في الجوهر بل الضحاك لحق ناسًا بعد ان وقع الخلاف في الجوهر دونه
ثم عرض شيء موجبه الاولى لذاته هو الخلاف فقط اذ لا يجوز ان لا يوجب الضحاك خلافا
بين ما يوصف بالضحاك وبين ما لا يوصف به ولكن كون هذا الخلاف جوهريا بالسر هو
من موجب الضحاك بل من موجب شيء اخر وهو الناطق فالفصل الذي هو خاص الخاص هو العلة
الذاتية للخلاف الموجب للاخرية بحسب اصطلاح اهل الصناعة في استعمال لفظ الاخر
ومقصودنا في هذا الموضع مقصور على هذا الفصل وهو الذي هو احد الخمسة دون تلك
الاخر ورسمه الحقيقي هو انه الكلي المفرد المقول على النوع في جواب اي شيء هو في ذاته
من جنسه وهو الذي اصطلح على ان قيل له انه المقول على النوع في جواب اما هو ثم
له رسوم مشهورة مثل قولهم ان الفصل هو الذي ينفصل من النوع والجنس وايضا
انه الذي ينفصل به النوع عن الجنس وايضا انه الذي به يختلف اشيا لا يختلف في الجنس
وايضا انه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب اي شيء هو فلنتامل هذه الرسوم
ولنحققها ولبعض منها عائدنا مما نامرنا فنقول انه اذا الحق بكل واحد من هذه

الرسوم زياده سواى الفصل و تلك الزيادة ان نقال ذاتى فكون الشئ الذاتى الذى يفصل
لذاته بان ذات الجنس و النوع هو الفصل فان الخاصة و ان فصلت فليست ذاته و
ليس فصلها ذاتيا و كذلك بحسب ما نقال انه الذى يفصل به النوع على الجنس فى ذاته
و لذلك انه الذى به يختلف اشياء يختلف فى الجنس بذاتها و لذلك انه المقول على
كثيرين كذاتى فى جواب اى شئ هو فى ذاته لكنى الرسوم الثلثة المتقدمه و ان ساوت الفصل
فليست تتضمن الشئ الذى يحل من الفصل محل الجنس و بذلك تم التحديد و ان كان قد يكون
باسقاطه دلالة ذاتيه مساويه كما لو قال قايل ان الانسان ناطق مائت دل على طبيعة
الانسانيه و ساواها و لكنا انما نتم بان نذكر الشئ الذى هو الجنس و هو الحيوان فاما لم
و كيف هو فساكت فى موضعه و هذا الشئ الذى هو كالجنس للفصل هو الكلى فحب ان نلحق هذا
به و اما الرسم الاخير فقد ذكرنه الكلى اذ قيل مقول على كثيرين و المقول على كثيرين هو رسم الكلى
فاذن هو رسم ما هو كالجنس و ان لم يوت فيه باسمه لكنى لقوله كثيرين مختلفين بالنوع ثلثة مفهومات
احدها مما لا يعطى له من قصد تقدم هذا الكتاب و سنوضحه فى موضعه و مفهومان اقرب من
الظاهر احدهما ان طبيعة الفصل يكون متناولة بالحمل انواعا كثيرة لا محالة غير النوع الواحد
المفصول و الاخر ان طبيعة الفصل هى التى توجب انه الاشياء الكثيرة المختلفة بالنوع بعضها
عند بعض كانه قال انه المقول على الانواع فى جواب اى شئ هو لا احملتها بل واحد واحد منها
كقول القايل ان السيف هو الذى يضرب به الناس ليس انه يضرب به الناس معا بل
واحد واحد من الناس و هذا التاويل بعيد غير مستقيم فان امكن ان نفهم هذا من هذا
اللفظ كان رسما مطابقا للفصل و ان تعذر فهمنا من هذا اللفظ و انما يفهم منه الوجه
الاول فهذا الحد على الوجه الذى يفهمونه منه مختل و ذلك لان طبيعة الفصل بما هو فصل ليس
يلزمها كما علمت ان لا تختص بالنوع الواحد بل هذا عارض و عارض لبعض الفصول فيكون
هذا عارضا لبعض الفصول فيكون هذا عارضا لطبيعة الفصل لا فصلا للفصل و مع ذلك
فليس يعارض بهم جميع الفصول حتى يقوم فى الرسوم مقام الفصل فى الحدود و هذا مجمل
و ها هنا موضع بحث و تشكل يلوح فى قول كل انه مقول فى جواب اى شئ هو تركنا كشفه الى
وقت ما نتكلم فى المساوات على اننا ان فهمنا هذا الرسم على حسب اصولنا و على ما شرحه
فى موضع اخر تم الرسم رسما لكنه انما سقط فى هذا الموضع هذا الرسم بحسب ما نفهمه

القوم المتعلمون اياه و ايضا بحسب ما يعلم ان كل فصل انما يقوم من الانواع القريبة نوعا
واحدا فقط ثم ان الفصول لها سببان نسبة الى ما يقسمه و هو الجنس و نسبة الى
ما يقومه و هو النوع فان الناطق يقسم الحيوان الى الانسان و يقوم الانسان فيكون مقسما
للجنس مقوما للنوع فان كان الجنس جنسا عاليا لم يكن له الا فصول مقسمة و ان كان
دون العالى كانت له فصول مقسمة و مقومة فاما الفصول المقومة فهى التى قسمت جنسها
و قومته نوعا اذ الفصل يحدث النوع تحت الجنس و اما المقسمة فهى التى تقسمه و تقوم
النوع تحته و مقومات الجنس لا تكون اخص منه و مقسماته تكون اخص منه و الجنس
الاول له فصول مقسمة و ليس له فصول مقومة و النوع الاخير له فصل مقوم و ليس له
فصل مقسم و ليس من الفصول المقومة ما لا تقسم و من الفصول المقسمة فى ظاهر الامر
ما لا تقوم و لا تكون ذلك البتة الا الفصول السلبية التى ليست بالحقيقة فصولا و اذا قلنا
ان الحيوان منه ناطق و منه غير ناطق لم يبق غير الناطق نوعا محصلا باز اء الناطق اللهم
الا ان سبق ان تكون ما ليس بناطق نوعا واحدا كالذى ليس بمنقسم عندهم تحت العدد
فانه صنف واحد و هو الفرد او يكون الانسان لا يرى باسانا ان يجعل الحيوان الغير الناطق
جنسا بالجنس و نوعا من الحيوان فان فعل هذا فاعلم انا ان غير الناطق بالحقيقة ليس بفصل
بل هو امر لازم و لذلك جميع امثال هذه السلوب فان السلوب لوازم للاشياء بالقياس
الى اعتبار معان ليست لها فان غير الناطق امر يعقل باعتبار الناطق فيكون للنوع
معناه و فصله الذى له امرا فى ذاته ثم يلزمه ان يكون غير موصوف بشئ غيره لكنى
ربما اضطر المضطر الى استعمال لفظ السلب و المعنى الذى يكون للشئ فى ذاته اذا
لم يكن له اسم محصل و ذلك لا يدل على ان السلب بالحقيقة اسم بل الاسم لازم له عرض
به غرض جهه اليه فلو لم يكن من الحيوانات غير الانسان شئ الا الصاحل و كان الصاحل فى
فصلا لذلك الغير لم يكن مسيئا فقيل غير الناطق و عنى به الصاهل كان غير الناطق
يدل دلالة الفصل فاما و غير الناطق امرا عم من فصل كل واحد واحد من انواع الحيوانات
و ليس لها شئ واحد مشترك محصل اثباتى يمكن ان يجعل غير الناطق المشترك فيه دالا على
الا نفس معنى سلب الناطق و السلوب لا تكون معانى مقومة للاشياء من حيث هى سلوب
بل هى عوارض و لوازم اضافية بعد تقرر ذواتها فلا تكون غير الناطق بالحقيقة فصلا

نسترك فيه الجسم مقوما لها فان احب محب ان يجعل ذلك فصلا وبنت الحيوان الغير الناطق
نوعا م جنسا وبجعل الحيوان قد انقسم قسمه معتدله واحده الى نوع اخير والى جنس معا
فلنفعل ولكون ايضا كل فصل مقسم مقوما وان اثر الوجه المحصل المحقق لم يكن هذه
فصولا وكيف يكون فصولا وليست مقومات للانواع ولا يكون الفصول الحقيقة الا
مقومه عندما نقسم والذى نظنه ظانون ان م الفصول المحصله ما تقسم بنظر
فصلا اخير وحتى نقوما معا مثل الناطق الذى رعاظنى انه نقسم الحى ثم سوقف فى
تقويم النوع الى اه نضم اليه المس فهو ظن كذب وذلك لانه ليس من شرط الفصل اذا
قسم فاوجب تقويم النوع ان يكون مقوما للنوع الاخير لا محاله فانه فرق بين ان
نقول نوم نوعا وبين ان نقول نقوم نوعا اخيرا والناطق وان كان لا نقوم الا
شا الذى هو النوع الاخير فانه نقوم الحى الناطق الذى هو نوع الحى وجنس للانسان
ان كان ما نقولونه من كون الناطق اعم من الانسان حقا وكان الحى الناطق نقع على الانسان
وعلى الملك لا باشتراك الاسم بل وقوع اللفظ بمعنى واحد م قولنا الحى الناطق قول لمجموعه
معنى معقول وهو اخص من الحى وليس فصلا بل الفصل جزء منه وهو الناطق ولا خاصة فهو
لا محاله نوع له وكذلك بين انه جنس الانسان وقد نصرح بمثل هذا صاحب ايساغوجى
نفسه ع موضع فالناطق قد قوم نوعا هو جنس تحت جنس قوم لا محاله ونعلم من هذا
ان الفصل انما هو مقول قولا اوليا على نوع واحد دائما وانما نقال على انواع كثيره فى
جواب اى شئ هو قولا ما نيا متوسط ونقول الان انك تعلم ان ذات كل شئ واحد فيجب ان
يكون ذات الشئ لا تزداد ولا تنقص فانه ان كان ماهيه الشئ وذاته لا تنقص من
حدود الزياده والنقصان والا تزد على الا تنقص فالا زيد غير ذاته وكذلك ان كان
وكذلك ان كان الاوسط فاما المعنى المشترك للثلثه الذى ليس واحدا بالعدد بل بالعموم
فليس هو ذات الشئ الواحد بالعدد فليس لك ان تقول ان الزايد والناقص والوسط
يشترك فى معنى واحد هو ذات الشئ فان ذات الشئ لا تحتمل الزياده والنقصان فما كان
مقوما لذاته لا تحتمل الزياده والنقصان فانه ان كان اذا زاد قوم ذاته بزياده فذاته
هو الا زيد وان كان لا نقوم ذاته بزياده ونقوم بنقصانه فذاته هو الناقص و
ان كان لا نقوم ع احدى الاحوال فليس بمقوم من حيث هو يزيد وينقص اللهم الا بالمعنى

العام

اتمام كل ذات

العام وفيه ما قلناه وعلى ان هذه المعانى لا يمكن ان نقال فيها عند الزياده ان الاصل موجود
وقد اضيف اليه شئ بل اذا ازدادت فقد بطل الموجود اولا وفى بطلانه بطلان المقوم
كان وفى بطلانه بطلان المتقوم كان ولذلك فى اعتبار النقصان اذا كان الاصل ليس
نغيب عند الحاله الاولى وعند الحاله الثانيه وهو النقصان فقد سبق ان الفصل الذى هو
خاص الخاص لا يقبل الزياده والنقصان واما سائر الفصول فانها اذا كانت بعد الذات
فلا مانع يمنع ان يقبل الزياده والنقصان كانت مفارقه كحمره الخجل وصفره الوجل وغير
مفارقه لسواد الحبشى وليس اذا كان بعض الناس افهم وبعضهم ابلد فقد قبلت القوه النطقيه
زياده ونقصانا بل ولو لا كان ولا واحد من الناس نفهم الستم كالطفل فان ذلك لا يكون عارضا
ع فصله وذلك لان فصله هو انه فى جوهره القوة التى اذا لم يكن مانع فعل الافاعيل النطقيه
وتلك القوه واحده ولكنها تعرض لها تاره عوز الالات وتاره معاشرتها وعصيانها لمحلف
بحسب كل افعالها تاره بالبطول والسقوط وتاره بالزياده والنقصان ومعناها المذكوره ان
كان واحد يخلف افعالها بحسب المنفعلات عنها هذه الوجوه من الاختلاف فيكون زياده اشد
اسعا لا وتاره اضعف وذلك بسبب المادة التى تفعل بها وفيها وكذلك القلب والدماغ
اللذان بهما يتم القوة النطقيه اول فعلها من الفهم والتمير وغير ذلك بحسب اعتدال امزاجيهما
ولا اعتداله يخلف هذه الافعال وليس الذهن والفهم والاشى من امثال ذلك فصلا لنقوم الانسان
بل هى عوارض وخواص والزياده ع مثل هذا الاستعداد المذكور والنقصان فيه امر محصل ع الاستعداد
المتولد من استعداد بين استعداد الفاعل واستعداد المنفعل واما الذى للفاعل بنفسه فغير مختلف
واعلم ان الفصل الذى هو احد الخمسه هو الناطق الذى يحمل على النوع مطلقا لا النطق الذى
يحمل على النوع بالاشتقاق لان هذه الخمسه اقسام شئ واحد وهو اللفظ الكلى وصورة
اللفظ الكلى ع جميعها ان يكون مقولا على حرياته وسنترك فيه بيانا نعطيها اسمها وحدها
والنطق لا يعطى شيئا من الجزيات اسمه ولا حده فهذا ان قيل له فصل فهو فصل بمعنى غير الذى
كلامنا فيه ولذلك فافهم الحال ع الخاصة والعرض فانه يجب ان يكون حمل هذه الخمسة على قياس
حمل الجنس والنوع من حيث هو حمل وان لم يكن من حيث الذاته والعرضه فصل ع الخاصة
والعرض العام واما الخاصة فانها تستعمل عند النطقيين ايضا على وجهين احدهما انها
تقال على كل معنى يخص شيئا كان على الاطلاق او بالقياس الى شئ والثانى انها تقال

سار الفصول

عام القوى النطقيه

عما خص بسائر الانواع في نفسه دون الاشياء الاخر ثم قد تخص هذا القسم باسم الخاصة
ما كان مع ذلك شاملا موجودا لكل النوع في كل زمان والخاصة التي هي احدى الخمسة في هذا
المكان عند المنطقي فيما اظن هي الوسط من هذه وهي المقول على الاشخاص من نوع واحد
في جواب اي شيء هو لا بالذات سواء كان عاما في كل وقت او لم يكن فان العام الموجود في كل
وقت هو خصيص من هذا او لو كانت الخاصة التي هي احدى الخمس هي هذه لكانت القسمة تزيد على
خمسة وان كان الاولى باسم الخاصة باعتبار اختصاصها بالنوع غيرها ومعنى اخص منها
ولا بعد ان يعنى بالخاصة كل عارض خاص باي كلي كان ولو كان الكلي جنسا اعلى او يكون
ذلك جنسا حدا او لخروجها القسمة على هذا الوجه وهو ان الكلي العرضي اما ان يكون
خاصا عما يقال عليه او غير خاص عما يقال عليه سواء كان ما يقال عليه جنسا اعلى او متوسطا
او نوعا اخر لكن التعارف دعا الى ايراد الخاصة على انها خاصة لنوع وتالية للفصل
فتكون الخاصة ما يقال على اشخاص نوع ولا يقال على غيرها عدا تلك الاشخاص اولم تعم
وكان النوع متوسطا او اخرا وربما اوجبوا ان يكون النوع اخرا وقد ذهب قوم الى جواز
كل ما سوى الخواص من جملة العرض العام حتى لو كان مثلا لا يوجد الا لنوع واحد لكنه مع
ذلك لا يوجد لكله بل لبعضه ويكون مما يجوز ان يكون وان لا يكون لذلك البعض فهو العرض
العام حتى يكون العرض اما موجود النوع واحد ولكله دائما فيكون خاصة واما ان لا يكون كذلك
بل يكون اما موجودا لانواع واما موجود النوع ولكن لا بالصفة المذكورة فهو يكون عرضا عاما
وهذا القول مضطرب ولا يدل على الشيء من جهة عمومه وخصوصه وكلسته بل من جهة اخرى
ويجعل اسم العرض العام هذرا فان العرض العام موضوع بازاء الخاص واذا الخاص انما
يحسن ان يصير خاصا لانه لنوع واحد فالعام انما يحسن ان يصير عاما لانه لاكثر من نوع
واحد فاذن ليس يحسن ان يجعل اخص الوجوه الثلثة في استعمال لفظة الخاص هو الاعلى
المعنى الذي هو احد الخمس وهذا الاستعمال الاعم يجعل الخواص مقسومة الى اقسام اربعة
خاصة للنوع ولغيره كذي الرجلين للانسان ما لقياس الى الفرس واجراء بذلك الحمار ما كان
للنوع كله وخاصة للنوع وحده وهذا اما كله واما لا كله بل كالملاحة للانسان والذي
لكله اما دائما في كل وقت مثل ما يكون الانسان ضحاكا او ذا رجلين في طبعه واما لا دائما
كالشاب للانسان فالخاصة من حيث هي اولى ان يكون احدى الخمسة هي ما ذكرناه واما

من حيث

فمن حيث هي اولى بان تكون خاصة مهما لازمة الى لجميع النوع في كل زمان والاستناص قولنا
ان كذا خاصة حقيقة فمن حيث الاختصاص بالنوع وليس هو الذي اليه قسمة الخمسة وقولنا
ان الذي اليه قسمة الخمسة فهو خاصة حقيقة بحسب ذلك ليس هو الذي هو لخاصة الحقيقة
باختصاصه بالنوع واعلم ان الخاصة التي هي احدى الخمسة هي الضحاك والملاح لا الضحك والملاحة
وعلما قبل في الفصل واما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات وهو
ايضا كالابيض لا كالبياض وليس هذا العرض هو العرض الذي ساظر الجوهر كما ظنه اكثر
الناس فان ذلك لا يحمل على موضوعه بانه هو بل يسوق له منه الاسم وهذه الخمسة حملها حمل
واحد كما قد سلف لكن مرارا والعرض العام الذي ها هنا هو كالابيض وكالواحد وما شابه ذلك
فانك تقول زيد ابيض اي زيد شيء ذو بياض والشيء ذو البياض محمول احمالا صادقا على زيد و
الشيء ذو البياض ليس بعرض بالمعنى الذي ساظر الجوهر بل البياض هو العرض بذلك المعنى وكذلك يقول
ان الجسم محدث وقديم وليس القديم او المحدث جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا نوعا للجسم بل
من جملة هذا الصنف من المحمولات وليس المحدث عرضا بهذا المعنى والا لكان الجسم موصوفا بالعرض
من غير اشتقاق وكان الجسم عرضا بل بمعنى العرض ها هنا العرضي وان كان ليس بعرض بالمعنى
الاخر فمن العرض ما هو خاص وفيه ما هو عام فان العرضي بازاء الذاتي والجوهري والعرض بازاء
الجوهر والذاتي قد يكون عرضا كجنس العرض للعرض كاللون للبياض وقد يكون جوهرا والعرضي
قد يكون عرضا وقد يكون جوهرا وفي هذا الموضع انما نعني بالعرض العرضي ولم نعلم بعد حال العرض
الذي هو نظير الجوهر وهذا انما لم يلتفت اليه واول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق قد
جعل للعرض العام حدودا مشهورة مثل قولهم ان العرض هو الذي يكون ويعدم من غير فساد
حامله ومثل قولهم هو الذي يمكن ان يوجد لشيء واحد بعينه وان لا يوجد وانه الذي ليس للجنس
ولا فصل ولا خاصة ولا نوع وهو ايضا قايم في موضوع فلنتامل هذه الحدود والرسوم المشهورة
فاما الاول فان فيه وجوها من الخلل احدها انه لم يذكر فيه المعنى الذي كالجنس له وقد اشرنا
الى مثل ذلك في بعض حدود الفصل والخلل الثاني انه ان عنى بالكون والفساد حال ما يكون و
بعدته في الوجود فالاعراض العامة الغير المفارقة ليست كذلك وهو لا يقولون ان من العرض العام
ما هو لفارق ومنه ما هو غير مفارق وان عنى ما يكون في الوجود والوهم جميعا فقد استعمل لفظا
مشتركا عنده وان لفظه يكون وقوعه على الموجود وعلى المتوهم عندنا انما هو بالاستناه وهذا

مما قد حددوا عنه وسنوضح لكل ذلك فيما بعد ونعرفك فان من الامور العرضية التي ليست بذاتيه
ما اذا رفع بالتوهم استحال ان يكون الشئ قد بقي موجودا غير فاسد كما قد مر لك فيما سلف
نعم ربما لم يستحل ان يتوهمه الوهم باقيا بعده لم يفسد وهذا غير مذكور في هذا الرسم ويجد
هذه المقامر كلها محصله في الرسم الثاني فان كثيرا من الاعراض لازمه دايمه والدايم لا يكون
ممكنا ان لا يوجد الا في الوهم ولم يسترط الوهم وفي اشتراط الوهم ايضا ما قلنا واما الرسم
السادس الثالث فان الشخص من الاعراض يشارك منه فان الحق به انه كلي بهذه الصفة خص
العرض العام لكن صاحب هذا القول قد الحق به شيئا وهو ليس قائما في موضوع وانا الحق هذا
اذا ظن ان هذا العرض الذي هو احد الخمسة هو العرض الذي يناظر الجوهر وقد مر لك ان العارضه
الحاقه ذلك هو ان فرقوبسه وبين اللفظ غير الدال مثل قول القايل فسضان وهذه خرافه
وخلو ذلك لانه انما يعني بقوله الذي ليس بجنس لفظ الدال على معنى كلي ليس ذلك المعنى جنس
ولا نوع ولا فصل ولا خاصه فلا يشركه في هذا اللفظ الغير الدال لانه ليس بحد لفظ العرض
هذا المسموع حتى اذا قال انه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصه شاركه في هذا اللفظ حيث
لفظ اخر لا يدل على شئ فلزم ايراد الفصل بينه وبين ذلك ولو كان انما يعني بهذا اللفظ من حيث
هو مسموع لكان يشاركه في انه ليس بجنس ولا نوع ولا خاصة ولا فصل الفاظ اخرى
مسموعة مما هي دالة وقد تمت المقالة الاولى **المقالة الثانية من الجملة الاولى**

فصل في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة واولها بعد العامة ما بين الجنس
والفصل ان في الوقوف على ما فصلناه من امر هذه الخمسة غنا للمحصل عن ايراد المشاركات
والمباينات بين هذه الخمسة لكنه قد جرت العادة في الكتب المدخلية بايراد ذلك فلنحتذ
ذلك حذوهم ولنقتصر على ما اوردوه منه ولنبدأ بالمشاركات فنقول ان المشاركة التي بين
الخمسة هي انها كلية اي مقولة على كثيرين واذا اعترض بهذا مصنف المدخل فقد اعترض بنقض
الرسوم التي للفصل والخاصة والعرض اذا غفل فيها ذكر الكلمة ونستدرك جميعا في شئ اخر وهو ان
كل ما يحمل على المحمول منها المحمل الذي يحمل به المحمول على موضوعه فانه يحمل على موضوعه بطبعه جنس
الجنس محمول على ما يحمل عليه الجنس فلذلك جنس الفصل وفصل الفصل ولذلك ما يحمل على الخاصه
والعرض فان الملون الذي هو جنس الابيض يحمل على زيد الابيض اذ يحمل على عرضه العام ولذلك
المروي الذي هو عرض الابيض يحمل على زيد الابيض اذ يقال والابيض مروي وكذلك المتحرك الذي

هو جنس الضحاك فان جميع هذه تحمل بالتواطؤ اي بطبعها على ما تحمل عليه اسمه وحده والجنس والفصل
بعمهما والمشهور ان طبيعه الجنس يجب فيها ان تقال على انواع وان لم يجب فيها فليس ذلك ممتنع
فيها وعلى الشرط الذي سيفهمه وقتا ما ولذلك ليس ذلك ممتنع في طبيعه الفصل ان تقال على
غير نوعه لكن على هذا ما فرغنا عن ذكره سالفا وقد مثلوا لذلك الناطق فانه يحوي انواعا وقد
علمت ما في هذا وما قد علمت فلم يحسنوا في ايرادهم هذا المثال فان الناطق انما يحوي انواعا كثيرة
ليست هي الانواع القريبه منه بل هي انواع النوع الواحد الذي قومه الناطق عندهم حتى اصناف
الجسم وهذا ايضا قد فرغنا عنه فانه لم يعن بذلك الانواع القريبه بل اي انواع كانت يجب ان لا
يسوهذا احد يشاركون بين الجنس والنوع فان من الانواع ما يحوي انواعا ولا يجعلون هذا
مشاركه بين الجنس والنوع والمشاركة الثانيه المشهوره هو ان الجنس والفصل يشتركان في
ان كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو فانه يحمل على ما تحتهما من الانواع وقد علمت ان هذه المشاركه
ليست تخص الجنس والفصل بل هذه عامه الا ان نقال ان ما يحمل عليهما من طريق ما هو يحمل على ما
تحتهما من طريق ما هو وهذا شئ لم ينطق به مصرحا ولو نطق به لصح اذ عنى بالحمل من طريق ما
هو غير ما يعني بالحمل في جواب ما هو كما سنوضح لك عن قريب والمشاركة الثالثه المشهوره ان رفعهما
عنه رفع ما تحتهما من الانواع فانه اذا ارتفعت الحيوانيه والنطق ارتفع الانسان والفرس وغير
ذلك وهذه المشاركه يتبعه لمشاركه هي الاصل وهو ان كل واحد منهما جزء ماهية النوع ومقوم
له فهذا هو الاصل وذلك هو الفرع وهذه خاصية مشتركة بين الجنس والفصل لا يوجد لغيرهما و
اما الخواص التي يباين بها الجنس غيره فاول المشهورات منها هو ان الجنس يحمل على اكثر ما يحمل عليه
الفصل والنوع والخاصة والعرض اما ان الجنس اكثر حويا من الفصل والنوع والخاصة فهو
امر ظاهر فان الخاصة تخص النوع وكذلك الفصل واما العرض فليس بنا بعيد انه يجب
ان يكون اقل من الجنس وذلك ان خواص المقولات العشر التي نذكرها بعد هي اعراض عامة لانواعها
وليست اقل من الجنس في عمومها بل منها ما هي اعم واكثر كما ان لون الجوهر ثابت على حد واحد
فلا يقبل الاشد والاضعف هو اعم من الجوهر فان قال قايل ان هذا سلب وليس تحته بعض
فقد علمنا ان تحد لوازم وعوارض اعم من مقوله مقوله كالواحد وكالموجود بل كالمحدث و
المباينة الثانية المذكورة بين الجنس والفصل فهي ان الجنس يحوي الفصل بالقوة اي اذا التفت
الى الطبعة الموضوعة للجنسية لم يجب بموت الفصل لها ولم يعتبر بل كان وجودها لها

بالامكان وكان امكانها امكانا لا ستوفى طبيعه الجنس بل ستى لقابلها من طبيعته وصل
وهذا معنى الحوى فان الحاوى الذى يطابق كل الشئ ويفضل عليه والمباين الثالثه
هى ان الجنس اقدم من الفصل وذلك لان الجنس قد يوجد للفصل المعين وقد لا يوجد له
والفصل انما وجوده فى الجنس ولزال لا يرفع طبيعه الجنس يرفع طبعه الفصل
ويرفع طبعه الفصل يرفع طبعه الجنس وهاتى المباينين موضع شك فان
من الفصول ما يقع خارجا عن طبعه الجنس مثل الانسان عتساوين فانه فصل
الزوج فيما نظن ويقع خارجا عن العدد لكن الجواب عن هذا سلوح لكل موضع اخرى
والمباينه الرابعه هى ان الفصل يحمل من طريق اى شئ هو والجنس يحمل من طريق ما هو وهذا
القول بانفراده لا يكون دالا على المباينه فان سيبان اذا وضعا موضعين مختلفين
لم يكن ذلك دليلا على مباينتهما فان قايلا لو قال ان المباينه بين زيد وعمرو هو ان هذا
حساس وذلك ناطق فان هذا ملاح وذلك صايغ لم يكن هذا القدر كافيا فى الفرق
فان الوضعين المختلفين فى المفهوم ربما جاز ان يجتمعا فلا يعدان يكون لون زيد حساسا
وان كان فى المفهوم مخالفا لكون عمرو ناطقا هو مما لا يوجب ان يقاس به زيد عمرا فانه
لا يستحيل ان يكون كل واحد منهما مع انه حساس ناطق ايضا لان الاوصاف المختلفه
المفهومات قد تجتمع فى موصوف واحد وكذلك الملاح والصايغ بل يجب ان يكون بينهما
قوة السلب حتى يكون الحساس يلزمه ان لا يكون ناطقا والناطق ان لا يكون حساسا
ثم لون الجنس مقولا فى جواب ما هو لا يمنع ان يكون مقولا فى جواب اى شئ هو على اصول هؤلا
ولا سيما فى هذا السلب فانه لا يمتنع ان يكون ما يقوم ماهية الشئ غيره عما لست له تلك
الماهية حتى يكون بالقياس الى ما يشترك فيه مقولا فى جواب ما هو وبالقياس الى ما يفترق
به مقولا فى جواب اى شئ هو فهذا القدر لا يمنع ان يكون جنس الشئ هو ايضا فصلا له با
عتبارين ان كانت المباينة المطلوبه هى هذه ولا يوجب ان لا يكون جنس الشئ البته فصلا
له واما ان يكون فصل الشئ جنس شئ اخر فذلك مما لا يمتنعونه فيما اقدروا ذلك كالحساس
فانه جنس لوجه للسميع والبصير وفصل للحيوان فانه قال قايل ان الشئ الواحد قد
يكون جنسا وفصلا لشئ واحد فانه وان كان جنسا وفصلا لشئ واحد فان باعتبار
انه جنس غير باعتبار انه فصل وقال ونحن انما نريد ان يوضح الفرق بين الاعتبارين

اللذين يطلق على احدهما اسم الجنسه وعلى الاخر اسم الفصليه لم يخالفه ولم يسكته ولم
سازعه فى التسميه ولكنه يكون غير من كلامه معه لان كلامنا مع الذى دل باسم الجنس
والفصل على طبيعتين مختلفتين احتلافا لا يكون الشئ الواحد بالقياس الى موضوع واحد
موصوفا بكلتى الطبيعتين بل يجعل احدى الطبيعتين صالحه لاحد الجوابين والطبيعه الا
خرى صالحا للجواب الاخر لكن الوجه الذى ذهبنا نحن اليه فى تفهيم المقول فى جواب ما هو
والجواب فى مقول اى شئ هو يعلمك ان المقول فى جواب ما هو لا يكون مقولا فى جواب اى شئ هو
وبالعكس فيكون هذه المباينه على هذا الوجه صحيحه لكن لقايل ان يقول انكم قد اطلقتم
القول فى عده مواضع ان الفصل قد يقال ايضا من طريق ما هو وخصوصا فى كتاب البرهان
فيقول انه فرق بين قولنا ان الشئ مقول فى جواب ما هو وبين قولنا انه مقول فى طريق ما هو
كما انه فرق بين قولنا الماهيه وبين قولنا الداخل فى الماهيه فالمقول فى طريق ما هو هو
كل ما يدخل فى الماهيه ويكون فى ذلك الطريق وان لم يكن وحده دالا على الماهيه والمقول فى
جواب ما هو هو الذى هو وحده يكون جوابا اذا سيل عما هو فالفصل يدخل فى الماهيه ويكون
مقولا فى طريق ما هو اذ هو جزء الشئ الذى يكون جوابا عن ما هو لكنه ليس هو وحده مقولا فى
جواب ما هو وقد قال بعض الفضلا ان الفصل قد يكون مقولا فى جواب ما هو ايضا فى بعض
الاشيا دون بعض والجنس دايما دال على ما هو وذلك لان الجنس يدل دايما على اصل
ذات الشئ واما الفصول فربما كانت مناسبات واضافات الى افعال وانفعالات او امور
اخرى فلذلك جعل الجنس اولى منه بما هو وفى هذا الكلام خللان احدهما ان ما كان من الفصول
يجرى هذا المجرى فلا يكون فصلا مقوما بل يكون من الفصول اللوازم والاخر ان الشئ اذا اريد
ان يفرق بينه وبين الشئ الاخر بوصف يجب ان يكون الوصف الذى يفرق بينه وبين الاخر
موجودا له دون الاخر وجودا على السات اللهم الا ان لا يجعل التفرقه بالوصف بل بكونه
الوصف واحلسته فيقال مثلا ان الجنس هو الذى هو اجرى بان يكون مقولا فى جواب ما هو
والفصل هو الذى ليس هو باجرى فيكون الاختلاف ليس من جهه هذا الوصف من جهه التى
اذ هو موجود لاحدهما دون الاخر فان فعل ذلك كان فيه عدول عن حقيقه التعريف الى امر
اضافى عرضى واذا لم نفعل ذلك فيكون بين الجنس وبعض الفصول مشاركه فى الحد وبين الجنس
وبعضها مباينه فى الحد والمباينه التى بعد هذه هى ان الجنس لا يكون للانواع الا احدا والفصل

قد يكون اكثر من واحد كالناطق والمائت للانسان وفي اطلاق هذه المباينة بهذا المعنى خلل
لانه ان اخذ الجنس كيف كان لا فرسا ملاصقا فقط وجد للشيء اجناس كثيرة اضافاة الاجناس
المتفاوتة في العموم قد يوجد الشيء من الشيء الواحد ولكنها لا تكون اجناسا كلها الشيء بالحقيقة
بل بعضها اجناس جنسيه ولذلك قد يوجد فصول كثيرة متفاوتة في القريب ولكنه لا يكون
كلها فصول الشيء بالحقيقة بل بعضها فصول حسيه كما مثل به فان الناطق ليس فصلا قريبا
للانسان على هذه الطريقة التي ربيوعليها قسمتهم بل هو فصل جنسه وانما فصله الملاصق على
هذا المذهب هو المائت وهذا في مثاله واحد بل كما ان الجنس الاقرب الذي ليس تحته جنس هو في
مثاله واحد لذلك الفصل الاقرب الذي ليس بفصل الجنس هو في مثاله واحد وهو المائت لكن قد يوجد
لهذا الموضع امثلة اخرى مثل الحساس والمتحرك بالارادة فانهما على ظاهر الامر فصلان قريبان
للحيوان فيكون الجنس القريب ليس الا واحدا والفصول القريبة قد يكون اكثر من واحد وايضا فههنا
وجه اخر وهو ان الاجناس الكثيرة تحصر بعضها في بعض حتى تحصل اخرها جنسا واحدا والفصول
الكثيرة يكون متباينة لا يدخل بعضها في بعض واسباع القول في هذا المرحق صناعة اخرى
والمباينة التي بعد هذا هي ان الجنس كالمادة والفصل كالصورة وبيان ذلك ان يقال ان
الذي كالمادة يخالف الذي كالصورة له واما ان الجنس ليس بمادة بل كالمادة فلان المادة
لا تحمل على المركب حمل انه هو الجنس يحمل على النوع حمل ان الجنس هو وان المادة الموضوعة لصورتين
متقابلتين لا يسبب اليهما بالفعل الا في زمانين والجنس يكون مشتملا على الفصلين المتقابلين
في زمان واحد وها هنا فروق اخرى يذكر في غير هذا الموضع واذ الجنس ليس مادة فليس الفصل
صورة واما انه كالمادة فلان طبيعته عند الذهن قابل للفصل واذ الحقه الفصل صار شيئا
مقوما بالفعل كما هو حال المادة عند الصورة واذ الجنس للفصل كالمادة للصورة والفصل
للجنس كالصورة للمادة **فصل** في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع واما المشاركة
الاولى المشهورة بين الجنس والنوع فمشاركة كانت مع الفصل وهو انهما يتعدمان ما يحملان عليه
اي ما هما له جنس ونوع والمانية مشاركة عامة وهو ان كل واحد منهما كلي وقد فسر مورداها
ان هذه مشاركة جامعة وقد ذكرت مرة فان اردوا ان يجعلوا لهذا وجها خارجا عن ذلك يجب
ان يعنى بالكلي غير الكلي على الاطلاق بل كلي هو ماهيته حرياته بالشركة واما المباينة الاولى
فمثل ما كان مع الفصل وهو ان النوع محوي للجنس والجنس ليس بمحوي للنوع واخرى في قولنا

وهي ان طبيعة الجنس اقدم من طبيعة النوع اي اذا وجدت طبيعة الجنس لم يجب ان يوجد طبيعة
النوع بل اذا ارتفعت رفعت واذا رفعت طبيعة النوع لم يجب ان يرفع طبيعة الجنس بل اذا
وجدت وجدت وثالثة وهو ان الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملا كليا والنوع
لا يحمل على طبيعة الجنس حملا كليا وهذا في ضمن المباينة التي قيلت من وجه الجوى والفرق الجوى
وهذه المباينة ليست من المباينات التي في قوة السلب والايجاب في اول الامر لان ذلك انما يكون
لو قيل ان الجنس يحمل على النوع بالتواطي كليا ثم سلب هذه الصفة عنها عن النوع بل انما
سلب عن النوع في هذه المباينة صفة اخرى وهو انها لا تحمل على الجنس بالتواطؤ حملا كليا
وليس هذا المسلوب هو ذلك الموجب لكن ضرورة هذه المباينة ان النوع لا سيما في الجنس ما الجنس
عند النوع ومباينة اخرى ان كل واحد من الجنس والنوع ينفصل عن الاخر بوجه لا ينفصل به الاخر
عليه والجنس ينفصل بالعموم اذ يحوي امورا وموضوعات غير موضوعات النوع والنوع ينفصل
بالمعنى اذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل زائدا عليه فانه كما ان الحيوان يتضمن بالعموم الانسان
وما ليس بانسان مما هو خارج عن الانسانية فكذلك الانسان يتضمن بالمعنى معنى الحيوانية ومعنى خارجا
عن الحيوانية وهو النطق ومباينة اخرى متكلفة وهو انه ليس في النوع جنس اجناس ولا في الجنس نوع
انواع وان كان في كل واحد منهما متوسط واما الجنس والخاصة فقد ستر كان في انهما محمولان على
النوع وبانعان اي اذا وجد النوع وجدت الخاصة وهو المشاركة وقد يوجد مع غير الخاصة وهذه
المشاركة هي غير الخاصة العامة وذكرت مشاركة اخرى وهي ان الجنس يحمل على ما تحته بالسوية
اذ انواع الحيوان بالسوية حيوان ولا يقبل الاشد والاضعف وكذلك الخاصة كالضحاك على اشخاص
الناس وهذه المشاركة لو ذكرت في مشاركات الجنس والفصل والنوع لكان ذلك اخرى
فيسي هناك واورد في هذا الموضع على انه ليس هذا موافق للخواص كلها وبالحقيقة فان الجزل بالفعل
من خواص الناس وليس يستوي فيهم وكذلك امور اخرى لامور اخرى وبالجملة اي برهان قد يقيم
الرجل على ان الخاصة هكذا او اي استقراء يسنده له وانما اورد له مثالا واحدا وليس هذا وجه
البيان العلمي الشيء الذي ليس نفسه وبالحقيقة فان هذا الحكم يصدق في بعض الخواص دون
جميعها وهي من الخواص الاستعدادية التي بسبع الصور فتكون للكل ودائما واما الخواص الدائمة التي
بسبع المواد فكثيرا ما تصير الاشد والاضعف والرجل بسبب هذا الاعتبار عن قرب وبالحقيقة في تعريف
الخاصة على جهة الاستوى معها اعطاها هذه المباينة كما ستعرفه وذكرت مشاركة اخرى وهو انهما

كلاهما محملان على ما تحتهما بالتواطؤ وهو ان يكون حملهما حملا بالاسم والحد وهذا ايضا قد كان
يليق ان نذكره لغيرها لكنه يحب لمن سمع هذا وتصوره واقربه ان لا يسى فى كتاب قاطغوريا س
حيث يظن ان المقول على الموضوع وهو المقول بالتواطو هو الذاتى فقط واما المباينات فالاولى
منها هو ان الجنس متقدم بالذات والخاصة متاخرة اذ كانت الخاصة تحدث مع حد النوع
فتتبعث اما من الماده لعرض الاطفار او مثال اخر واما من الصورة كصول العلم واما منهما معا
كالضحك والبانيه ان الجنس يحوى انواعا والخاصة نوعا منها ومباينة اخرى ان الجنس يحمل على كل واحد
من الانواع حملا كلها ولا يعكس اذ لا يقال وكل حيوان انسان كما يقال كل انسان حيوان واما الخاصة
فانها تنعكس اذ كل انسان مستعد للضحك وكل مستعد للضحك انسان وهذه المباينة بين الجنس والخاصة
العامة الرابعة او بين طبيعة الجنس والخاصة مطلقا اذ تلك لا تحمل وهذه قد تحمل اعنى هذا العكس
ويتبع هذه مباينة هى فى ضمن تلك وهو ان الخاصة وان كانت لكل النوع ودائما كالجنس فانها
لا تكون لنفس النوع والجنس يكون ومباينة اخرى منزعه من المباينة الاولى وهى ان الجنس يرتفع
برفعه من غير عكس ومن شان ان يجعل هذه مباينة غير المباينة المتعلقة بالتقدم والتاخر لم يعوبوا
لحيله فيه ولكنه يكون قد امعن فى التكلف واما الجنس والعرض فمشتركان فى ان كل واحد منهما
على كثرين وهو المشاركة العامة ولست قائل على كثرين مختلفين بالنوع فكان اورد مشاركة خاصة
بين العرض والجنس خصوصا ولم يذكر مشاركة اخرى واما المباينة الاولى فان الجنس قبل النوع
كما علمت واما النوع فهو قبل ما يعرض له لانه ان كان ما يعرض له مسعنا عن نوعيه فكون نوعه
قد يعرو بفصله ثم لحقه ما لحقه هذا قد فرغ لك من سرحه وان كان من الاعراض التى تعرض من خارج
فكون النوع اولا قد حصل موضوعا حتى استعد لقبول ذلك العارض من خارج لكن هذه المباينة موجوده
ايضا بين الجنس والخاصة والمباينة الاخرى قد ذكرت هكذى ان الاشيا التى تحت الجنس يشترك
فيه بالسويه والتى تحت العرض لا يشترك فيه بالسويه وهذه عبارة محرفه رديه لانها تسير الى
فرق موجود بين موضوعاتها لعادتنا فيستدل بذلك على الفرق بينها بل كان يحب ان يقول
ان الجنس لا يحمل على الاشيا التى تحته الا بالسويه وذلك يحمل لا بالسويه فيكون الفرق واقعا فى اول
البيان بل كان يحب ان يقول والاعراض ربما حملت لا بالسويه فانه ليس جميع الاعراض تحمل لا بالسويه
كالمربع والمثلث وامور اخرى ولفظ الرجل يوهم ان كل عرض يحمل لا بالسويه ثم تامل من هذا
انه اذ جاز فى الاعراض ان يكون فيها محمول لا بالسويه فما المانع ان لا يكون كذلك فى الخواص

فعسى

فعسى ان يكون لون هذا اعم وذلك مساو وانما يرخص فيه ذلك والمباينة
التى بعد هذه فهى ان الاعراض توجد فى الاشخاص على القصد الاول واما الاجناس والانواع
فهى اقدم من الاشخاص وهذه المباينة عجيبة التحريف والتشويش فانه كان يحب ان يقول ان الاعراض
توجد فى الاشخاص على القصد الاول والاجناس والانواع لا توجد على القصد الاول او يقول ان
الاجناس والانواع اقدم من الاشخاص والاعراض ليست اقدم وما المانع من ان يكون الشى اقدم
وموجودا على القصد الاول ثم ان كان معنى القصد الاول هو ان يحمل عليها لا بواسطة شى فالنوع
كذلك واما الجنس فعساه ان لا يكون كذلك فانه يحمل على الشخص بتوسط النوع واما النوع فانه
محمول على الشخص بالقصد الاول او نشبه ان يكون الرجل قد سهى وايراد لفظة النوع فقد
كان مسعنا عنه اذ كان وكره الاشتغال بالتمييز بين الجنس والعرض والمباينة التى بعد هذه
هى ان الاجناس تقال من طريق ما هو والاعراض لا تقال وهذه المباينة موجوده ايضا
بين الجنس والخاصة وقد اعفلها هنالك **فصل** فى المشاركات والمباينات الباقية
واما الفصل والنوع فمشتركان بانهما يحملان على ما تحتهما بالسويه والمشاركة الاخرى انهما دائما
وهذه يقع ايضا بين الجنس والفصل ولم يذكرها واما المباينة فان حمل النوع من طريق ما هو
وحمل الفصل من طريق اى شى هو وان الانسان وان صلح ان يكون جوابا عن اى الحيوانات
فليس ذلك له اولا وبذاته بل بسبب الناطق وقد بحث عن هذا قبل والمباينة الاخرى هى ان
النوع لا يوجد البتة الا محمولا على كثرين مختلفين بالعدد فقط والفصل فى الاحوال او فى
كثير من الاحوال يحمل على كثرين مختلفين بالنوع وهذه المباينة بين الفصل والنوع الساخل
لا بين الفصل والنوع المطلق والمباينة الثالثة هى ان الفصل اقدم من النوع واورد مثاله من
طريق الرفع من قال ان الناطق يرفع يرفعه الانسان والاربعة يرفع الانسان اذ الملك ناطق
ولم يات بالفصل والنوع اللذين هما معا بل اخذ فصل جنس الانسان وقاسه بالانسان وفعل
نظير ما لفاعل ان يفعله قايلا ان النوع اقدم من الفصل اذ الحى نوع للجسم وهو اقدم من الفصل الذى
هو الناطق وكما ان هذا القايل محرف للحق لعدوله عن ايراد فصل ونوع متعادلين فى الوضع
كذلك ذلك لكن الفصل اقدم من النوع من جهة انه علة لوجوب وجوده ونسبته اليه نسبة الصورة
الى المركب واورد مباينة اخرى ان فصلين ناطقين صقومان نوعا والنوع لا ما ناطقين
صقوم منهما نوع وجعل مثال الفصلين الناطق والمايت وقد علم انهما غير متساوى الترتيب

كما شرحناه قبل لكن هذه المباينة يستحيل مباينة على احد اعتبارين اما ان يجعل الفصلان من
جنس فصلي الحاس و المتحرك بالارادة و اما ان يقال ان الفصلين الحقيقيين المركب يجتمعان
فحدث من اجتماعهما الى ما اجتمع معه نوع هو غير كل واحد منهما واما النوعان المختلفا
التركب فلا ما يلتقيان حتى يحدث منهما غير كل واحد منهما نوع اخر بل يكون الاعم منهما جزأ الا
خص ويكون الحاصل لا شاحا صلا من اجتماعهما بل هو شئ هو احدهما و النوعان اللذان
لا يختلفان في التركب بل يكونان متساويين فلا يجتمعان البتة لكن لقائل ان يقول الناطق
والمائت في انفسهما نوعان من اشا اخرى وان لم يكونا نوعين للناس وقد اجتمعا
فاحدثا نوعا وكذلك كثير من الطبايع المختلفة الانواع تجتمع فتكون منها نوع ثالث
بالاجتماع كالاثنينية والثلاثية يفعلان بالاجتماع الخمسية وهي نوع ثالث غيرهما فا
لجواب ان الاعتبار الذي ذهب اليه في ذكر هذه المباينة غير هذا الاعتبار وذلك ان الغرض
فيما نقوله متوجه نحو اشا محمولة على اشيا باعيانها يشترك فيها فانها اذا كانت فصولا
كالناطق والمائت اللذين قد يقالان على موضوعات باعيانها فانها اذا اجتمعت
فعلت شيئا مالما يكون نوعا من الانواع لتلك الاشا و تكون تلك الاشا موضوعات له
كما يوضع الاشخاص للانواع ولا تكون لذلك الناطق لان الحيوان داخل في ماهيات تلك
الاشخاص وليس داخلا في ماهية الناطق والمائت فليس الناطق والمائت يقعان
بالقياس اليها وان كانا محمولين عليها والا كانا متوسطين بينها وبين الجنس الذي
هو الحيوان وكانا نوعين تحت الحيوان لا فصلين قاسمين فقد وجد في الفصول فصلان
يقومان نوعا من مشاركا في الموضوعات ولا يوخذ ذلك في الانواع واما ان تكون انواع
مختلفة فتفعل باجتماعها نوعا موضوع ذلك النوع غير موضوعاتها فلذلك غير منكور
اما الفصل والخاصة فيشتركان في انهما يحملان على ما تحتهما بالسوية ويجب ان يعلم
ان هذا انما هو في بعض الخواص التي منها الخاصة العامة الدايمة الصورية فان الضا
حكية ضاحكون بالسوية والناطقين ناطقون بالسوية ويشتركان في انهما للكل دا
يما وهذا ايضا للخاصة العامة الدائمة واما المباينات فلان الخاصة الحقيقية هي
لنوع واحد والفصل قد يكون لانواع وقد علمت ما في هذا واسبق ذكر مباينة هي كانها
تلك اولازمة لتلك فقال ان الفصل قد لا يحمل فلا يقال كل ناطق انسان

كما

كما يقال كل انسان ناطق واما الخاصة الحقيقية فبعكس واما المشاركة بين الفصل وبين العرض
الغير المفارق فروايم وجودهما الموضوعات لها واما المباينات فالاولى منها ان الفصل يحوي
دايما ما هو له فصل ولا يحوي الشئ قال الرجل واما الاعراض فانها تحوي غيرها وذلك
من حيث هي عامة و تحوي ايضا من غيرها من قبل ان الموضوع لا يختص بقبول واحد منها محمولا عليه
او فيه بل يوضع لغيره فهو لذلك يحويه كما كان العرض يحوي لانه لا يختص بالحمل على الواحد من
موضوعاته بل يعرض لغيره وقد يسمي الرجل ما قاله ان الموضوع الواحد قد يكون له فصول كثيرة
يجتمع فيه ثم الحوي كانه لفظ مشكل غير على لا سيما ان يستعمل فان مفهوم وجه الحوي المثبت للعرض
والحس مباين للوجه المسلوب وقد كان له وجه اخر لو قاله لكان اصوب وهو ان العرض
قد يحوي ويحوي ذو هو من جهة اعم ومن جهة اخص كالاسفل فانه كما يحمل على غير الانسان فلذلك لا
يشاركه في حمل على غير الابيض فيكون لا كل انسان ابيض ولا كل ابيض انسان بل بعض هذا ذاك وبعض
ذاك هذا ولكن هذه مباينة مع بعض الاعراض فما مال انه كيف جعل العارض للشئ ولا تعمه خارجا
من جملة العرض وكان يوهم فيما سلف انه فيه ومنه واما انه كيف جعله كذلك فلانه جعل من
شروط العرض التي بها سانى انه يحوي النوع ويرد عليه اللهم الا ان يكون اراد ان هذه مباينة
لا لكل عرض بل لعرض ما والمباينة الاخرى ان لا شئ من الفصول يقبل الزيادة والنقصان وطبيعة
الفصلية تمنع ان تقبل الزيادة والنقصان ولون الشئ عرضا لا يمنع ذلك لكن الرجل اطلق ان الاعراض
تقبل الزيادة والنقصان ومباينة اخرى هي ان الفصيلة تمنع ان يوجد لشخصين انها موضوع واحد
بعينه فيكون هو ناطقا وغير ناطق والعرضية لا تمنع ذلك فان الاعراض الغير المفارقة قد
يكون للمتضادات منها موضوع واحد واما النوع فيشارك الخاصة الحقيقية في ان كل واحد منها
يعكس على الاخر فكل انسان ضحاك وكل ضحاك انسان وفي انهما يوجدان معا لموضوعاتهما دايما
واما المباينات فاولاها ان الشئ الذي هو نوع لشئ يصير جنسا لشئ اخر واما الخاصة فلا يكون
خاصة لشئ اخر وهذه المباينة مشوشة ردية جدا اما اولا فلانه كان فيما سلف لا يلتفت
الى ايراد المباينة بين النوع المضايف للجنس وبين غيره بل يشمل بالنوع الساقل والان فقد
اعرض عن ذلك واشتغل بالنوع المضايف للجنس ثم الخطب في هذا يسير لانه لو كان قال ان
النوع للشئ قد يصير خاصة لشئ اخر ثم قال ان الخاصة لا يصير خاصة لشئ اخر لكانت مباينة
حسنة وبين الجنس والنوع كاذب ولو قال ان النوع للشئ يصير جنسا لشئ اخر والخاصة لا يصير

جنسا لشئ اخر لكان هذا ايضا صحيحا ولكن الحكم ٢ الخاصه كاذب فكما ان النوع الذى
ليس بسافل يصير جنسا لذلك الخاصه لنوع غير سافل يصير جنسا فكون خاصه لنوع عال
وجنسا لانواع ما كالون فانه خاصه وجنس ولو كان قال ان النوع لشئ قد يصير خاصه
لشئ اخر والخاصه لا يكون خاصه لشئ اخر لكان مستقيما ومبانه اخرى ان النوع متقدم فى الوجود
والخاصه متاخرة وهذا مسلم معقول كما قد سلف ثم اورد مبانه اخرى وهى ان النوع مو
جود بالفعل دايما واما الخاصه فموجود فى بعض الاوقات وها هنا تشويش ايضا وذلك انه
ان عنى بالخاصه مثل الضحك الذى بالفعل فقد خرج عن المذهب الذى كان يسلكه الى الان وان
عنى بالخاصه الاستعداد الطبيعى فذلك موجود بالفعل دايما فان كون الانسان ضحاكا بالطبع
موجود له بالفعل دايما وهذه المبانه ان صحت كان يجب ان يذكرها للجنس والفصل مع الخاصه
ايضا ومبانه اخرى مع ان حدهما محلفان وهذه المبانه موجوده بين الجميع ليست تختص باعتبار
الحال بين النوع والخاصه واما النوع والعرض فمعهما انهما كليان قال ولا يوجد لهما شا
كره ستركان فيها لعدهما بينهما واما المبانه فلان هذا لماهيه وذلك ليس ولان الجوهر الواحد
نوعه واحد واعراضه لا يجب ان يكون واحده وهذه المبانه يوجد ايضا بين الجنس والعرض
وبين النوع والخاصه وبين الجنس والخاصه وايضا فان النوع قبل العرض وجودا وتوهما
وان النوع يستوى لموضوعاته المشتركه فيه والعرض قد لا يستوى وان كان غير مفارق
كسواد الزنوج واما الخاصه والعرض الغير المفارق فمشتركان فى انهما دايما لموضوعاتهما
فكان يجب ان لا يسمى هذه المشاركه بين النوع وبين العرض الغير المفارق ويختلفان بان
الخاصه يوجد للنوع وحده والعرض الغير المفارق يوجد لاكثر من نوع كالسواد للزنجى والغراب
ويجب ان نذكر هذا اذا رجعت الى ما سلف ٢ المقاله الاولى ومبانه اخرى ان الاشتراك فى
العرض لا يجب ان يكون بالسويه وفى الخاصه يجب ان يكون بالسويه فهذه هى الاشتراكات و
المبانات المشهورة التى اوردها اول من اورد هذه الخمسه الكلمات كتابا وقد ذكرناها على منهاج
ذكره وترسمه وجميع ما اورده من المبانات التى ليست مبانه عامه فممكن ان يعبر عنه بمقابل مثلا
الفصل ليس من شانه ان يكون لازما ومن شان بعض ماهوية طبيعة العرض مثلا ان يكون كذا فكون
هذا احسن فى القوله ومع ذلك مسمى اولو انه وفق لكان يورد اولا المشاركات التى بين الخمسه
ثم التى بين اربعه اربعه ثم التى بين ثلثه ثلثه ثم التى بين اثنين اثنين ولذلك كان يورد المبانات

التى

التى بين واحد وبين اربعه ثم التى بين اثنين وثلثه ثم التى بين كل واحد وواحد آخر خاصه
فكون قد حفظ ما هو الواجب ولا يكون قد ترك مشاركه ومبانه هى بين اثنين اثنين
منها تركا مهملا وتذكرها بين اثنين آخرين دعا كان ذكره مما اهمله اوقع واحسن

فصل

٢ مناسبه بعض هذه الخمسه مع بعض واذ قد عرفنا هذه الالفاظ الكلمه الخمسه يجب
ان نعلم ان الشئ الذى هو منها جنس ليس جنسا لكل شئ بل لنوعه فقط وكذلك الفصل
ليس يجب ان يكون فصلا لكل شئ بل اما من حيث هو مقسم فلجنسه واما من حيث هو مقوم
فلنوع ذلك الجنس وان الشئ الواحد قد يجوز ان يكون جنسا او جنس وفصلا ونوعا او
خاصه وعرضا فان الحساس كالنوع من المدرك وجنس للسامع والمبصر وفصل للحيوان
والماشى جنس لذى الرجلين ولذى اربع ارجل ونوع للمشى وخاصه للحيوانات وعرض عام
للانسان وربما اجتمعت الخمسه فى واحد والجنس ليس جنسا للفصل البته ولا الفصل نوع
للجنس والا لاحتاج الفصل اخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعه الجنس فان الناطق
ليس هو حيوانا اذ نطق بل شئ ذو نطق وان كان يلزم ان يكون ذلك الشئ حيوانا
واما الحيوان ذو النطق فهو الانسان ولو كان الحيوان داخلا فى معنى الناطق لكان اذا
قلت حيوان ناطق فقد قلت حيوان هو حيوان ذو نطق فان ذا النطق والناطق
شئ واحد واذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على الشئ الذى يقال
عليه ولا يدخل فيه لكنه كالمادة للفصل ونسبه الفصل اليه من وجه لنسبه الخاصه التى
توجد ٢ البعض لكن الفصل يقومه بالفعل وان لم يدخل ٢ حده وماهيته دخوله
٢ اسه كثير من المعلول وكالصوره للماده هذا ان كان الفصل اخص على الاطلاق
من الجنس ولم يقع خارجا عنه البته وبالحقيقه فان قول كل واحد منهما عند التحصيل
هو على النوع وهذه الاشياء تحصل لكل ٢ الفلسفه الاولى والجنس يكون نسبته الى
الفصل لنسبه عرض عام واما العرض العام فانه قد يكون بالقياس الى الجنس خاصه
وبالقياس الى النوع عرضا عاما مثل الاستقال بالارادة فانه خاصه من خواص الحيوان
وعارض عام للانسان وربما كان خاصه لجنس اعلى مثل الناطق فانه من خواص الجسم
المركب وعارض عام للانسان وربما كان من خواص اعلى الاجناس كلها وربما لم يكن العارض
العام خاصه لشئ من الاجناس اذا كان قد يعرض لغير تلك المقوله مثل امتناع قبول

الاشد والاضعف فانه من لوازم الجوهر الانسانى على سبيل العموم له ولغيره وليس خاصا
لجنس من اجناسه اذ ستعلم ان ذلك قد يقع فى غير اعلى اجناسه والحيوان نسبته الى
هذا الحيوان من حيث هو حيوان الحى به الاشارة ولم نعتبر فيه النطق نسبه النوع الى
الاشخاص فانه مقول عليه قول النوع الذى هو نوع بالقياس الى الاشخاص على الاشخاص
لا سببه الجنس بل انما هو جنس بالقياس الى اشخاص الحيوان من حيث هو صارت ناطقه
وكذلك الناطق بالقياس الى هذا الناطق غير ماخود معه الحيوانيه فانه كنوع لرباعى
المذكور لا الفصل بل هو فصل الاشخاص الحيوان من حيث حيوان والضحاك ايضا فانه كا
لنوع لهذا الضحاك من غير ان نعتبر انسانا وانما هو خاصه للانسان واشخاص الناس و
لذلك الابيض ايضا هذا الابيض من حيث هو ابيض مشار اليه فانه كالنوع له لا كالعرض
العام انما هو عرض عام للشئ الذى هو موضوع لكون هذا الابيض لهذا الابيض من حيث
هو هذا الابيض واعلم ان هذه الخمسه قد يتركب بعضها مع بعض تركبا بعد تركيب فا
لجنس يتركب مع الفصل فان المدرك جنس فصل الانسان الذى هو الناطق مثلا او ذو
النفس فانه جنس للناطق فهو جنس الفصل وقد عرض له ان كان فصل الجنس لان ذا
فصل بعض الاجناس المتوسطه الى الانسان وقد يتركب الجنس مع العرض مثل ان الملون جنس
عرض للانسان الذى هو الاسود والابيض لكن هذا التركيب بخالف الاول فانه ليس يجب ان يكون
جنس الفصل المقوم جنسا مقوما للنوع وجنس العرض يجب ان يكون عرضا لاحقا لذلك النوع
نعم وقد يكون جنس الفصل فصلا مقوما لجنس النوع وكذلك قد يكون جنس العرض عرضا لجنس النوع
واما تركيب الجنس مع الخاصه مثل المعجب بالفعل جنس للضحاك بالفعل الذى هو خاصه والصياح
جنس للصاهل الذى هو خاصه والفصل ايضا قد يتركب مع الجنس كالحساس فانه فصل جنس
الانسان وتركب مع الخاصه مثل السبه الاقاعتين مقولنا مساوى الروايا الثلث لقائمتين
فانه فصل خاصه للمثلث ويتركب مع العرض كالمفرق للبصر فانه فصل عرض للنظر والخاصة
قد يتركب مع الجنس فان المشى خاصة جنس الانسان وقد يتركب مع الفصل فلا يفارق فى كثير
من المواضع خاصة النوع وربما كان اعم من خاصة النوع وذلك اذا كان الفصل اعم مثل المنقسم
بمساويين الذى هو فصل الزوج وان المنصف خاصة لهذا الفصل وقد يتركب مع العرض العام
فان المبصر خاصة الملون والملون عرض عام للانسان والعرض قد يتركب مع الجنس فلا يفارق

من جمله المنطق وهو فى المقولات وهى اربعة فصول

فصل ٤ فى عرض المقولات

قد علمت فيما سلف ما سماه اللفظ المركب وما سماه اللفظ المفرد وعلمت ان اللفظ المركب انما ينتا لف
من اللفظ المفرد وعلمت ان الالفاظ المفرده من حيث هى كلمه وجزء وذاتيه وعرضيه منقسمه
خمسة اقسام فمن الواجب الان ان نعلم ان معرفه هذه الاحوال الخمسة للالفاظ المفرده معينه
على معرفه الالفاظ المركبه وان نعتقد ان ها هنا احوالا اخرى للالفاظ المفرده غير محتاج
اليها فى معرفه الالفاظ المركبه فليس كل احوال الالفاظ المفرده تحتاج اليها لسنفع بها
فى معرفه احوال الالفاظ المركبه التركيب المقصود فى المنطق اما هذه فما سنفع بالوقوف عليها
فى صناعة المنطق واذا الالفاظ المركبه انما تركب بحسب صناعه المنطق لنوقف على السبل النافع
فى افاده التصديق والتصور وهذه الافاده تتم بالقياسات وبالحدود وبالرسوم والقياسات
سات مولفه من مقدمات كما سنعرف ونحتاج ان تكون موضوعاتها محمولاتها طبيعيه لندخل فى العلوم
ونحتاج ان تكون موضوعاتها ومحمولاتها على سبب من السبب المذكوره فى الذاتيه والعرضيه
حتى يدخل فى البرهان والقسمه ايضا احدى الطرق الموصله الى اكتساب العلم بالمجهول والقسمه
الفاضله هى التى تكون للاجناس الى الانواع بالفصول محفوظا فيها الترتيب لئلا يقع طفره
من درجه الى غير التى تليها وقد تكون ايضا بالخواص والاعراض فتعرفه هذه المفردات الخمسه
نافعه فى القياسات ومنفعتها فى الحدود والرسوم اظهر فان الحدود من الاجناس و
الفصول والرسوم من الاجناس والخواص والاعراض وهى فى اكثر الامر للانواع فتقدم معرفه
هذه الاحوال اللاحقه للالفاظ المفرده قبل الشروع فى معرفه المركبات تقديم اما ضرورى
واما كالضرورى وللالفاظ المفرده احوال اخرى وهى دلالتها على الامور الموجوده احد الوجودين اللذين سنذكرهما حتى عرفنا موضوع المنطق ولا ضرورة الينا الى معرفه تلك اعنى
فى ان نعلم صناعه المنطق ولا انه ضروره لا من جهة دلالتها على الاشخاص الجزئيه فان ذلك
مما لا ينتفع به فى شئ من العلوم اصلا فضلا عن المنطق ولا من جهة حال دلالتها على الانواع لان هذا
امر لم نعن به احد فى صناعة المنطق وعنت صناعة المنطق دون ذلك ولا من جهه حال دلالتها

الرسوم

على الاجناس العاليه التي جرت العاده بتسميتها مقولات وافراد كل واحد فالحد علم المنطق
لاجلها الذي يسمى قاطيغورياس فان المتعلم للمنطق اذا اسقل بعد معرفته عا عرفناه من احوال
الالفاظ المفرده وعرف الاسم والكلمه امكن ان سقل الى تعلم القضايا واقسامها والقياسات
والتحديدات واصنافها ومواد القياسات والحروف البرهانيه وغير البرهانيه واجناسها
وانواعها وان لم نخطر بباله ان ها هنا مقولات عشرا وانها هي التي تدل بالالفاظ المفرده ولا
نعرض من اغفال ذلك خلل نعتد به ولا ان ظن احد ان هذه المقولات اكثر عددا دخله من ذلك و
هن في المنطق وليس ان نعلم انه هل هذه الامور توصف بالحسيه او جب عليه من اراد ان يعلم انه هل
امور اخرى توصف بالنوعيه بل معرفه هذه اما من جهه كيفيه الوجود فالى الفلسفه الاولى ومعرفتها
من جهه تصور النفس لها فالى حد من العلم الطبيعي بصاحب الفلسفه الاولى ومعرفه انها تستحق
الفاظا توقع عليها فالى صناعة اللغويين ومعرفه ان الالفاظ المفرده تقع على ما شيء منها من غير
تعيين الالفاظ التي تقع عليها هي لمعرفه ان الامور الموجوده لها الفاظ مفرده موضوعه بالفعل
او في القوة وليس ان نعرف المنطقي من حيث هو منطقي ولا فيها اولى من معرفته ذلك في غيرها
فانه ليس يلزمه من حيث هو منطقي ان يشتغل بان يعرف ان الالفاظ المفرده موضوعه لصنف
من الامور وهو الكلمات العامه دون ان نعرف ذلك في صنف من الامور وهو الكلمات الخاصه نعم
ها هنا شيء واحد وهو ان المتعلم قد ينتفع بهذا العلم انتفاعا ما من وجه وهو انه يحصل احاطه
ما بالامور ويقتدر على ايراد الامثله واذا كانت الحدود قد تعرض منها اختلاف ما باختلاف
وقوع المحدودات في مقولات شتى لحال الشيء الذي من مقوله المضافات مثلا فانه يعرض له
ان يحتاج في تحديده الى احوال لا تعرض لما يقع في مقوله الجوهر وربما خص انواع الكميه بحدود
خواص هي لها دون انواع الكيفيه واذا كانت هذه الاشياء مفهومه على حيالها كان تعليم ذلك
سهلا بعد ان الحاجه الى افراد هذا التعليم غير ماسه في هذا المعنى فانه يمكن ان تعلم صناعه
التحديد بكمالها من غير ان نحتاج الى افراد هذا الفن وان نقال ان كانت امور من المضاف محكمها كذا
وان كانت قوى وانفعالات محكمها كذا فيجب ان لا يجاوز هذا القدر بطمعك في هذا الفن وان اسعفك
انه دخيل في صناعة المنطق وان تعلم شيئا اخر وهو واضع الكتاب لم يضعه على سبل التعليم
بل على سبل الوضع والتقليد فانه لا سبيل بالبيان المناسب للمنطق الى ان يعلم ما يعلم فيه
بالتحقيق وان يعلم ان كل ما يحاولون به اسمات العدد طرا العشره وانه لا عام طا وانه لا يدا خل

فيها وان لكل واحد منها خاصيه كذا وان تسعه منها مخالفه للواحد الاول في انه جوهر وهي
اعراض وما اشبه ذلك فانها سانات مختلفه مرضيناعات اخرى ومقصر فيها كل التقصير
اذ لا سبيل الى معرفه ذلك الا بالاستقصا ولا سبيل الى الاستقصا الا بعد الوصول الى ادراج
العلم الذي سمي فلسفه الاولى بحيث يتحقق ان العرض في هذا الكتاب هو ان يعتقد ان امورا عشره
هي اجناس عاليه تحوي الموجودات وعليها تقع الالفاظ المفرده اعتقادا موضوعا مسلما
وان يعلم ان واحدا منها جوهر وان التسعه الباقيه اعراض من غير ان برهن لكن ان التسعه اعراض
بل يحب ان نعمله قبولا فلا سبيل الى ان برهن لكن الان ان الكيفيات والكميات اعراض ومن
غير ان برهن لكن ضروره ذلك العدد بل نعمله قبولا ومن غير ان برهن لكن ان كل واحد منها
جنس بالجمله لا لفظ مشكك ولا دال على لازم غير مقوم فلا سبيل لكن في ابتدا التعليم
ان نعلم سلفا ان الكيفيه تقع على الانواع التي تحتها وقوع الجنس وانه ليس اسما مشتركا او
مشككا او متواطيا ولكنه مقوم لما هيه ما تحته وكذلك الكميه وما استعمل بذلك في هذا
الكتاب فقد تكلف ما لا ينبغي به وسعه وكذا حال الخواص التي نذكرها انما نذكر ذكرا والدليل
على ان الحق ما قوله لا هو ان هذه المباحث قد تركت في الكتاب الذي هو الاصل وايضا فقد
اشار كافه المنطقيين المحصلين عن ان يكون هذا الكتاب نظرا في طبايع الموجودات بل قالوا
انه نظر فيها من حيث هي مدلول عليها بالالفاظ المفرده وليست البراهين التي تصح ان هذه
التسعه اعراض غير البراهين التي تدل على احوالها وجودها ولا توجد برهان على ذلك فيها
من حيث هي مدلول عليها بالالفاظ المفرده ولذلك الحال في تلك المباحث الاخرى فاذا كان
سان هذه الاحوال فيها متعلقا بالنظر من حيث هي موجوده لم يكن للاشمزار الذي يعتقد فيه
معنى بل يكون هذا النظر فيها نظرا من حيث هي موجوده ثم من حيث هي مدلول عليها بالفظ
فيكون قد جمع فيه وجها النظر على ان كل ما ينظر في احواله من حيث هي موجود فقد يشعر
مع ذلك بحاله من حيث هو مدلول عليه فان لكل حقيقه من الوجوه مطابقه من اللفظ
نعم لو كان للوجود مدلولا عليها خواص لاستاول صرافه الوجود فكان البحث في هذا الكتاب
مقصرا عليها ومصروفا اليها لكان بالحري ان يظن ان هذا الذي عرفوه من امر عرض
هذا الكتاب حتى جردوه نظرا منطقيا ليس فلسفه اولى ولا فلسفه طبعيه امر دقيق
واخراج لطيف وفصل غامض ولو كانوا يضعون هذه الامور كلها وضعا على سبل

التعليم ونقولون ان هذه جماع الامور التي تقع عليها الالفاظ المفرده ومنها تولف الالفاظ
المركبه بل هي الامور التي معانيها في النفس هي مواد اجزاء المعاني المركبه في النفس
الترتيب الذي يتوصل به الى ادراك المجهولات وان لم يكن هناك لفظ البته كما يقولون
ايضا سنا واما ان اصرارهم على ان هذا بحث منطقي وان هذا متعلق بان الفاظا
لا محاله فتكلف بحث فلذلك سلدوا وبحيروا واما نحن فنقول ما قلناه ثم نتبع منهاج
القوم وعاداتهم سنا ام ابنا ونقول ان هذا الكتاب نقدعه مع انه ليس تكثير النفع
فانه رباضر في بادي الامر فانا اكثر شاهدته قد شوشت نفسه بسبب قرائته
هذا الكتاب حتى تحيل منه امور الا سبيل له الى تحققها على كنهها في هذا الكتاب فانعقدت
له خيالات مصروفه عن الحقه وابست له عليها مذاهب واراء دست بذلك
نفسه واسطر في لوح عقله ما لا ينمحي باسطار غيره واذا خالطه شوشه

فصل في الالفاظ المتفقه والمتواطيه والمتسانده والمشتقه وما يجري مجراها

ان من الامور المختلفه المذكره ما يشترك في اسم واحد وذلك على وجهين فانه اما ان
يكون على طريق التواطي واما ان يكون على غير طريق التواطي وطريق التواطي ان يكون
الاسم لها واحدا وقول الجوهر اعني حد الذات او رسمه الذي يحسب ما نفهم من ذلك
الاسم واحدا من كل وجه مثل قولنا الحيوان على الانسان والفرس والثور بل على
زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور فان جميع ذلك يسمى حيوانا فاذا اراد احد
ان يحد او يرسم وبالجمله ان يأتي بقول الجوهر اي اللفظ المفصل الدال على معنى الذات
فيها كلها كان رسما او حدا فان القول اعم من كل واحد منهما وحده واحدا فهما من
كل وجه اي يكون واحدا بالمعنى وواحدا بالاسحقاق لا يختلف فيهما بالاولى والاحرى
والتقدم والتاخر والشده والضعف ويجب ان يكون هذه المواطاه في القول
الذي يحسب هذا الاسم فانه اذا وجد قول اخر يحد ويشارك ولم يكن يحسب هذا
الاسم لم يصر له الاسم مقولا بالتواطي ونحن يعني هاهنا بالاسم كل لفظ دال سواء كان ما
يخص باسم الاسم او كان ما يخص باسم الكلمه او الثالث الذي لا يدل الا بالمشاركه كما
ساتبين لك بعد هذا ما يقال على سبيل التواطي واما ما ليس على سبيل التواطي فانه
جميعه قد يقال انه باتفاق الاسم وينقسم الى اقسام ثلثه وذلك لانه اما ان يكون يعني

فيها واحدا في نفسه وان اختلف مرجعه اخرى واما ان لا يكون واحدا ولكن يكون بينها
مشابهه ما واما ان لا يكون واحدا ولا يكون ايضا بينها مشابهة والذي يكون يعني فيها
واحدا ولكن يختلف بعرض ذلك مثل معنى الموجود فانه واحد في اساكره لكنه مختلف فيها
فانه ليس موجودا فيها على صورة واحدة من كل وجه فانه موجود لبعضها قبل ولبعضها بعد
فان الوجود للجوهر قبل الوجود لسايرما يتبعه وايضا فان الوجود لبعض الجواهر قبله لبعض
الجواهر وكذلك الوجود لبعض الاعراض قبله لبعض الاعراض فهذا طريق التقدم والتاخر وكذلك
قد يختلف من طريق الاولى والاحرى فان الوجود لبعض الاشيا من ذاته ولبعضها من غيره و
الموجود من ذاته اولى بالوجود من الموجود لغيره وكل ما هو متقدم بعض فهو اولى به من غير عكس
فقد يكون شيان مستركان في معنى من المعاني وليس هو لاحدهما قبل بل هما فيه معا لكن
احدهما اولى به لانه اتم فيه وابتث واما الذي يختلف بالشده والضعف فذلك اعا يكون
في المعاني التي تقبل الشده والضعف مثل البياض فلذلك ما ليس يقال الساض على الذي في الثلج
والذي في العاج على التواطي المطلق ولا يقال الفلسفه على التي في المشائين والتي في الرواقيين
على التواطي المطلق وانما يقال مثل هذا ما تتكل بامثله مشهوره يحاذي مسامح فيها بعد الوقوف على الغرض
فما كان المفهوم من اللفظ فيه واحدا اذا جرد ولم يكن واحدا من كل جهه متشابها في الاشيا
المتحده في ذلك اللفظ فانه يسمى اسما مشتركا وربما سمي باسم اخر والاسم المشكل وقد يكون
مطلقا كما قلنا وقد يكون بحسب مبدا واحد كقولنا طبي لكتاب والمضع والدواء او الى غايه
واحده كقولنا صحي للدوا وللرياضه وللفصد وربما كانت بحسب السبب الى مبدا وغايه واحده
كقولنا للجسم الاشيا انها الاهيه واما الذي لا يكون فيه اتفاق في قول الجوهر وشرح الاسم
لكن يكون اتفاق في معنى متشابه به مثل قولنا الحيوان للفرس والحيوان للمصور والقاعة
لرجل الحيوان والقاعه لما يقل السرير فانه يسمى شابه الاسم وهو مرحله الاتفاق في الاسم
فالمسميات بمثله سمق بالاسم ولا سمق في قول الجوهر الذي بحسب الاسم وذلك انك اذا
ابتث بقول الحيوان حيث يقال حيوان للفرس قلت انه جسم ذو نفس حساس متحرك
بالارادة ولا تحد هذا القول هو القول الذي يأتي به اذا شرحت اسم الحيوان من حيث
يقال على الصوره في الحايط فانك تقول شكل صناعي محاكي به ظاهر صوره الجسم الحساس
المتحرك بالارادة ولذلك اذا شرحت اسم القاعه في الحيوان قلت انه عضو طبيعي يقوم عليه

الحيوان ومثله ولا لحد هذا الرسم فاعه السرير بل نقول انه جسم صناعي مسدق
مثال من السرير نقل السرير ومع ذلك فانك تجد بين الامرين سببا اما في سكل واما في
سايرالاحوال فلون ذلك الشبه هو الذي الى ان نعطي احد الامرين اسم الاخر ويكون
الاسم في احد الامرين موضوعا وضعا سقدما ويكون في الثاني موضوعا وضعا ثانيا
فاذا قيس ذلك الاسم الى الامرين جميعا سمي بالاسم المشابه واذا قيس الى الثاني منهما سمي
بالاسم المشابه واذا قيس الى الثاني منهما سمي الاسم للنقول وربما كان لمعنى المشابه فيه
منقررا سفسه كالدي للحيوان المصور مع الحيوان الطبيعي وربما كان سببه ما كما نقول
لطرف الخط مدا وللعله مدا وربما كان هذا الاسم استاها استاها حقيقيا وربما كان اشتاها
مجازيا بعدا مثل قولهم كلب للنجم وللكلب الحيواني وذلك لانه لا شابه بينهما في امر حقيقي
الا في امر مستعار وذلك لان النجم رئي كالسابع للصورة التي جعلت كالانسان ووجد الكلب
ابع الحيوانات للانسان فسمي باسمه فما كان سبب نقل الاسم اليه هذا السبب فلا ينفي
ان نجعل في هذا القسم بل هو من القسم الثالث الذي لا استراك حقيقا ولا شابه فيه مثل
قولنا عين للبصر وعين الدينار والسبب في وقوع هذا الاسم ليس ما ذهب اليه من قال ان الامور
لما كانت غير متناهية وكانت الالفاظ متناهية من حيث تركبها من حروف متناهية وجب ان
يكون الاسم الواحد مستركا فيه عدة امور بلزمه وليس لذلك لانا من جهة ان الحروف المتناهية
قد علمنا ان يتركب منها تركيبات غير متناهية وذلك لان هذا الامكان متعلق بتردد مقادير
ما يركب من الحروف في اللسان والعادة لا تحتمل كل تطويل للتركيبات من الحروف بل هناك
حد سفر الطباع من استعمال ما هو طول منه واذا كان لذلك فقد حصل لصلوح التركيب حد
محدود وجب له ان تتناهى ما يركب من الحروف ولا لان غير المتناهي انما هو في الاشخاص دون
الانواع على ما يرون ويقولون انه لو كان الاستراك في الاسم انما يوجبه غير المتناهي لكان
اسما الانواع ايضا لا يقع فيها استراك فان هذا البيان محتمل لان الانواع ايضا قد لا
يتناهى من وجه كما علمت لا ولان الاشخاص اذا كانت غير متناهية ما حدت من حيث
هي امور شاركتها الانواع فصارت الامور غير متناهية وفيها الانواع وكانت الانواع
من جملة الامور التي لا يتناهى والتسمية انما تقع على الامور من حيث هي امور لا من حيث هي
اشخاص فهذان الاعتراضان لا يلتفتان ما في هذا من الغلط بل وجه بيان الغلط

في اشغال من اسفل سعليل ذلك من كون الاشياء غير متناهية هو ان الامور وان كانت
من حيث هي امور غير متناهية فانها من حيث تقصدها المسمون بالسمة متناهية فان
المسمين ليسوا شرعون في ان يسموا كل واحد مما لا نهاية فان ذلك الحظر بالهم فكيف
يقصدون السمة له بل كل ما قصد بسمته فهو متناه وقد كان يمكن ان يكون الكل واحد
منه اسم مفرد والدليل على ذلك انك الان لو شئت لافردت لجميع ما وقعت فيه الشركة في
الاسم اسما مفردا الان جميع ذلك متناه فهذا القول انما بطل من هذا الوجه وان كان يمكن
ان نعبر عن هذا القول بعبارة اخرى على وجه من وجوه التكلف والتحمل يستمر الا انه يرجع
الى بعض ما نريد ان نعطيه من السبب في ذكر من قول ان السبب في وقوع هذه الشركة احد
سببين اما التسميات الاستعارية المجازية كما هي في لفظ العين فانه لما كان اسما
للبصر وكان البصر من فعله المعاينة وكانت المعاينة تدل بوجه ما على الحضور والحضور يدل
على النقد وكان النقد الحقيقي هو الدينار سمي الدينار عينا او لانه غير من العين او شيء اخر
من هذه الوجوه وربما كان ذلك على سبيل الذكر والترك او على سبيل الرجاء والرهبة
في الحيوانات كمن ترغب في التسمية في اسم نبي او سمي اسمه باسم ابيه لتذكر به وهما الانعاقات
المحتة الواقعة فلاختلاف المسميين التسمية الاولى كان بعضهم انفق له ان اوقع اسم
العين على شيء والاخر انفق له ان اوقعه على غيره فيجوز اذن ان يكون سبب الاتفاق
هو اختلاف حال مسمين او اختلاف حال مسم واحد في زمانين صار فيهما لشخصين وهذا القسم
الواقع فيه من الاسباب ما عددناه هو المخصوص باسم استراك الاسم ويشارك التشابه
بالاسم في ان الاسم يكون واحدا ومعناه ليس بواحد ولا يرفع استراك الاسم والاتفاقات
ان يكون هنا قول واحد واسم مفرق واسم واحد مفرق كل واحد منهما في الجميع فان هذا
لا يمنع ان يكون القول المفرق فيه ليس بحسب هذا الاسم مثل ان قاعدة السرير وقاعدة الحوان
سفقان في اسم القاعدة وسفقان في ان كل واحد منهما جوهر وطول وعرض وعمق
وهذا لا يمنع ان يكون اسم القاعدة مقولا عليهما بالاستراك والتشابه وذلك لان هذا
القول ليس بحسب لفظ القاعدة بل بحسب لفظ اخر وهو الجسم ولا يمنع ان لا يكون هذا القول
اسم موضوع وليس اذا لم يكن له اسم موضوع دل ذلك على انه بحسب هذا الاسم الذي هو
القاعدة وقد سفق ان يكون الاسم الواحد مقولا على سببين بالاتفاق والتوطي مثل

التشبيهات الاستعارية

الاسود اذا قيل على رجل اسمه اسود وهو ايضا ملون بالسواد ودل على الفقر فانه اذا
اخذ هذا الاسم على انه اسم شخص الرجل كان قوله علمه وعلى الفقر بالاتفاق واذا اخذ
على انه اسم للون كان قوله عليهما بالتواطو وقد يكون اللفظ الواحد ايضا مقولا على الشي الواحد
مع سببي بالاتفاق والتواطي كالعين للبصر مع نصر ومع ينبوع الماء وقد يكون مقولا
على اشيا ما عداها مرجحين بالتواطو والاتفاق كما لو كان ابيق ان دل بالاسود وهو لفظ
واحد على رجلين اسودين والاسم الواحد قد يقال على الشي الواحد مرجحين قولا بالاشتراك
مثل الاسود على المسمى باسود ولونه اسود وربما كانت المعاني المختلفه في شي واحد احتلا فيها
بالعموم والخصوص ثم نقال عليها اسم واحد فيكون مقولا بالاشتراك وذلك مرجحيت يدل
على معاني مختلفه ويقع بسبب ذلك غلط كثير كما نقال ممكن على غير الممتنع وعلى غير الضروري
والاسما المستعارة والمجازيه اذا استقرت مفهم منها المعنى صار حكمها حكم المشترك الا
انها تكون لكل عند من يفهم معناها ويجب ان يكون حسن من حمل المشابهات المنقوله
وكما انها في دلالتها قبل ذلك كانت مستعارة ولذلك لونها مشتركه قبل ذلك انما هو الاستعارة
والكلمات كلها لا الجنس والنوع والفصل وحدها فانها تقع على جزيا تها الى تشترك فيها
بالسويه وقوعا بالتواطي وليس ما تطلق من الجنس والنوع والفصل وحدها هي التي تقع
بالتواطي دون غيرها شي ودلك لان التواطي لم تكن تواطيا بسبب كون المعنى ذاتيا بل بسبب
لونه واحدا والمعنى غير مختلف وهذه الوحدة قد توجد فما هو ذاتي وقد توجد فما هو عرضي
من الخواص والاعراض العامه وكما ان للاشيا المتكثرة اعتبار بحسب الاتفاق في الاسم
الواحد فلذلك لها اعتبار بحسب الاختلاف في الاسم فان الاشيا اذا تكثرت بالاسامي لم تخل
اما ان تكون تكثرها مقارنا لتكثر مفهوماتها فيها فسمي لكل الامور متباينه الاسما للوام حجر
وانسان وثور وهذه هي التي تختلف بالاسامي وتختلف في قول الجوهر الذي بحسب تلك الاسامي
واما ان يكون التكثر في الاسامي ومفهوماتها واحدة كما نقال عسل وادي وشهد فان مفهومات
هذه كلها واحدة فتسمى اسما مترادفه والتباين قد تقع على وجوه فتقع في اشيا مختلفه
الموضوعات مثل الحجر والفرس وقد تقع في شي واحد مع تفق الموضوع مختلف الاعتبارات
في ذلك ان يكون احد الاسمين له مرجحيث موضوعه والاخر مرجحيث هو له وصف يقول اسيف
وصارم فان السيف يدل على ذات الاله والصارم يدل على احدتها واما ان يكون كل واحد

الاسماء المستعارة

الاشيا اذا تكثرت بالاسامي

مر الاسمين

من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند فان الصارم يدل على حدته والمهند
على بسته واما ان يكون احدهما بسبب وصف والآخر بسبب وصف للوصف لقولك ناطق
وفصيح فان الناطق يدل على وصف والفصيح يدل على وصف الوصف وفي جمله المتشابهات
ما سمي مشتقة ومنسوبه وهي التي مرجعه ما ليس اسمها واحدا ولا معناها واحدا متشابهة
لكن مرجحيث ان بين الاسمين وللعنيين مشاكله ما لا سلغ ان يجعلهما اسما واحدا
ومعنى واحدا فهي مشتقه وليس هذا قسما خامسا يحوج الى ان مشترط في المتشابهات
من انها هي التي سابين في جميع الوجوه فلا يكون مشاركه في لفظ ولا معنى فان هذا تكلف
ويحوج الى زياده اقسام بل المشتقه مرجعه المشابهه والمشتق له الاسم هو الذي اذا كانت
له نسبه ما اي نسبه كانت الى معنى من المعاني سوا كان المعنى موجودا في غير كالفصاحه والله
كالمال او موضوعا لعمل مزاعاله كالحديد فاريد ان يدل على وجوه هذه النسبة له بلفظ
يدل على اللفظ الذي لذلك المعنى الاول ولا بلون هو بعينه ليدل على مخالفة النسبه لمعنى
المنسوب اليه وليس مباينا له مزكل وجه فلا يصلح للاعا الله حولف بين اللفظين
بالسكال والتصريف مخالفه بالاصطلاح اللغوي على النحو من التعلق الذي بينهما
فقيل فصيح او ممتول او حداد او براد فيه زياده يدل على النسبه فقيل نحوي وقرشي
او فعل فعل اخر بوجبه اصطلاح لغه دون لغه ومن شان هذا اللفظ الذي للمعاني
ان يقال له انه مشتق من الاول او منسوب اليه كما لو كان ماخوذا بعينه لقيل مقول
بالاسباه كما لو لم يستم من فيه العدل عادلا بل سمي عدلا ايضا لم يكن هذا من جمله ما سمي
مشتقا ومنسوبا بل من جمله ما يقال باستباه الاسم واتفاقه وكان مقولا من الاول الى
الثاني لا مشتقا والمشتق يحتاج الى اسم موضوع لمعنى والى شي اخر له نسبه الى ذلك المعنى
والى مشاركه لاسم هذا الاخر مع اسم الاول والى تغير ما يلحقه ويفرق ان يفرق
بين المشتق والمنسوب بجعل المنسوب ما يدل بالحاق لفظه النسبه بلفظة الشي كالهندي
وبجعل المشتق ما يدل مرجعه تغير يلحق اللفظ كالمهند وللتوناسه في الامرين اصطلاح
اخر **فصل** في بيان معنى ما يقال على موضوع او لا يقال ويوجد في موضوع والاول اوجد
اولا ولا انه ربما اوجب استقصا النظر عدولا عن المشهود فاذا فرغ سمعك ذلك فطن
حرا ولا تنقض بسبب ورود ما لم نالفه عليك واعلم ان العاقل لا يحدث عن الشيء

ما وحد عنه محيصا وبعد ذلك فاعلم ان صفات الامور على اقسام لانه اما ان تكون
الموصوف قد استقر ذاته معي قائما ثم ان الصفه التي توصف بها تلحقه خارجه
عنه لحوق عارضٍ او لازم واما ان تكون الموصوف اخذ بحيث قد استقر ذاته لكن
الصفه التي توصف بها ليست تلحقه لحوق امر خارج بل هو جزء من قوامه واما ان تكون
اخذ بحيث لا تكون قد استقر ذاته بعد والصفه تلحقه لتقرر ذاته وليست جزءا من ذاته
واما ان تكون اخذ بحيث لا تكون قد استقر ذاته بعد والصفه ليست تلحقه من خارج
بل هو جزء من وجوده واما ان لا تكون قد استقر ذاته والصفة تلحقه لا لنفس ذاته
بل لحوق لازم لما تقرره او عارض له اول مثال الاول وكل الانسان ابيض او ضاحك ومثال
الثاني وكل الانسان حيوان فان الانسان طبيعته متحصله لا تحتاج الى ما تقومها بعد
هو انسان وان اشكل عليك هذا الحد مكانه زيدا ومع ذلك فان الحيوان جزء من ماهيته و
مثال الثالث الهيولى والصورة فان الصورة صنف للهيولى خارجة عن ذاتها تستقر بها
ذاتها قابله بالفعل ولولاها لاستحال وجودها الا على ان الصورة لازمه بعد التقوم
بل مقومه منه وليست مع ذلك جزء من الهيولى وقد فهمت الفصل بين هذين و
مثال الرابع الجوهر للجسم المحمول على الحيوان فان الجسم مطلقا لا تقرر له وجود محصل
لا تكون بعده الا العوارض واللواحق الخارجة بل يحتاج الى امور فصليه تلحقه و
تقومه والجوهر مع ذلك جزء من ماهيته اي جزء حده ومثال الخامس الهيولى اذا وصفت بالبياض
او السواد او التحيز وما اشبه ذلك ولذلك الجسم المطلق اذا وصف بانه مستعد للحركه
والسكون في الاين وغير ذلك فان الهيولى غير مستقره الوجود بنفسها وكذلك الجسم
غير مستقر الوجود في نفسه وهذه الاحوال ليست مما يقرر هذه او ذاك وان كانت
يلزم من بعد ما تقرر ما تقرره او تبعه ولحقه فما كان من هذه الجمله له صفه ليست لاحقه
من خارج لتقومه بل كان الموصوف متقوما في ذاته او غير متقوم فانه يسمى موضوعا
لتلك الصفه فالهيولى موضوعة للشيء الذي يسمى صورة لانها صفه خارجة مقومه
للهيولى سببا بالفعل ويكون الانسان موضوعا للحيوان لان الحيوان ليس لاحقا له من خارج
وان كان تقومه بل هو جزء وجوده ويكون الجسم موضوعا للبياض لانه وان لم يتقوم بعد
فليس يتقوم اذا تقوم بالبياض بل انما يتقوم باشياء اخرى فهو اذا قيس الى البياض يكون

جزء ماهيته اي جزء حده

قد يتقوم

قد يتقوم دونه ويكون البياض موضوعا للون لانه ليس يتقوم به على انه من خارج
ويكون جميع ما نسبته الى الصفه ليست على نسبه شيء الى الخارج المقوم موضوعا
سواء كانت الصفه مقومه وليست خارجه او كانت خارجه وليست مقومه يجب
ان نفهم من الموضوع ها هنا هذا وان كان قد يستعمل في مواضع اخر باستعمالات غيره
وفي هذا التفصيل فوايد احدها الشعور بهذا الاختلاف والثاني ليكون الموضوع
المستعمل في نسبتي في وعلى المذكورين بعد معنى كالجامع ثم نفصل النسبه اليها الى نسبه
في والى نسبه على وان يكون بين العرض والصورة فرق وان لا تحتاج الى ان يقال ان
شيئا واحدا قد يكون عرضا وجوهرا وهذه اشياء ستعرفها عن قريب ونعرض ما في
اعقال هذا الاصل الذي اعطيناك من الخلل ونقول ان الامر الذي ينسب الى موضوع يكون
نسبته اليه على وجهين فانه اما ان يكون بحيث يمكن ان يقال ان الموضوع هو كالجنس الذي
يمكن ان يقال ان الانسان هو حي يقال ان الانسان حيوان ومثل هذا فهو المحمول على الشيء
والمحمول على الموضوع واما ان لا يكون بحيث يمكن ان يقال فيه ذلك كالبياض الذي لا يمكن
ان يقال لموضوعه اذا فرضنا ثوبا او خشبه انه هو فلا يقال البتة ان الثوب بياض او الخشبه
بياض ولا انه موجود للموضوع فاما ان يقال ان الثوب ذو بياض او يقال ان الثوب مبيض
او ابيض وهذا لا يكون بالحقيقه محمولا بالمعنى على الموضوع كما هو بل انما يكون المحمول بالمعنى بلفظ
مشتق من لفظه او هو مولف من لفظه ولفظ النسبه او يكون حمله بالاستزاك في الاسم لا
في المعنى ولكن مثل هذا وان لم يكن محمولا على الموضوع فهو لا محاله يكون موجودا فيه والموضوع
لما يحمل عليه اذا اعتبر ما حاويا نفسه من غير الحاق سور به فانه لا يخلو اما ان يكون
كليا او جزئيا فان كان جزئيا فالمحمول عليه اما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا لم يكن ذلك الجزي
غيره فان الجزيين المتساويين لا يحمل احدهما على الاخر واذا كان لذلك لم يكن هو في الحقيقه
موضوعا ومحمولا على نفسه بحسب الطبع بل بحسب القول واللسان كما يقال ان زيدا هو
ابو القاسم او هو ابن عمرو اللهم الا ان نعني بابن عمرو معنى يجوز ان يشاركه فيه اخر فيكون
كليا فان خصصته به لم يكن ابن عمرو الا هذا وهذا هو زيد ولذلك لو قلت هذا الابيض
هو هذا الكاتب فانما تشير الى موضوع واحد وليس لونه هذا الابيض اولى بان يوضع
او يحمل من الاخر وان كانت طبيعة الانسان فيه اولى بان يوضع من طبيعة الكاتب اعني المطلقين

المحمول المعنى

فاما هذا فهو بعينه هذا الانسان الكاتب فان اخذت احدهما من حيث هو هذا الانسان
بلا شرط فوق هذه الانسانيه واحدث الاخر ما رايه لزمك ايضا لم تحمل احدهما على الاخر فانه
ليس انسانا ما من حيث هو هذا الانسان هو هذا الكاتب ولا هذا الكاتب هو هذا الانسان اعنى
من حيث الاعتبار ان المختلفان اذا وجدت الاثنينات في كل واحد منهما الى اعتباره الواحد
بجرد الشرط ان لا يلتفت الى شيء اخر ثم الاعتبار ان مختلفان متباينان وهذا ليس هو
من حيث هو هذا الكاتب هو هذا الطويل من حيث هو هذا الطويل بل احدهما مسلوب عن الاخر
والاحمل والاوضع وليس احدهما موضوعا للاخر ولا مقولا عليه اى بالايجاب واما ان
كان الموضوع كليا فان المحمول عليه بالحقيقه لا يكون الا كليا فان طبيعه الكلي لا يكون موضوعه
بنفسها للشخصيه من غير الحاق السور الجزي به والا لكانت الطبيعه الكليه بسبب طبيعتها
لان يكون هذا المشار اليه واذا كان الامر على هذا الصوب فيكون كل ما يقال على موضوع يلزمه
ان يكون كليا هذا ان كان كونه على موضوع مفهوما على ما قلناه وان لم نجعل ذلك بل
جعل كونه على موضوع دالا على انه مقول على كثيرين كان هذا القول مرادفا لهذا الاسم وكان
وكان ترك اللفظ المشهور وهو لفظ الكليه ولفظ المقول على كثيرين واختراع هذا اللفظ
زياده شغل لا فايده فيه وكان نصير الامور الى بسبب الامور موضوعه لها على قسمين امور
يقال على موضوعاتها وامور يوجد في موضوعاتها تكلفا قد استعمل فيه لفظ الموضوع في موضوع
واحد على معنيين غير متفقين ولا متشاكلين متقاربين وهذا سفسطه وفصل بل بالاحرى
ان سبيل السبل الذي سلكناه وليس ولا في واحد من السبيلين ضرورة ولو قيل كلي وجزي
لكان فيه كفايه فاذا قد تكلف هذا التكلف فبالحري ان يجعل له وجها مفيدا فقول الكل
ما هو على موضوع بالحقيقه فهو كلي وكل كلي فانه محمول على موضوع ضرورة لان لم حروفات
نفعل او قوم يقال عليها الكلي هذا القول وكل موجود في موضوع فهو الذي يقال له عرض
واذا كان لذلك فكل عرض فهو موجود في موضوع فان العرض اسم موضوع لهذا المعنى
ولا يلزمنا في هذه الجهه من السناعه المنوطه بترادف الاسم ما يلزم في الجهه الاخرى الى
الى الكلي وذلك لان تلك الجهه اذا امكن ان يقال فيها ما قيل ولم يكن ما يرادف بعينه هذه
الجهه على الترادف ولم يلزم الامور التي كانت يلزم وذلك لان الفايده في استعمال لفظ
الموجود في موضوع اسما مرادفا للعرض او قولا مرادفا لاسمه يحصل بسبب القسم الذي

في ايراده

٥١

في ايراده غير مرادف فايده على ان هذا ليس بالحقيقه اسما مرادفا للعرض بل قولا يشرح
اسمه اذ يلتفت الى دلاله حرف منه واما الكلي فانما يشرح اسمه قول المقول على كثيرين
والمقول على موضوع شيء له معنى يلزمه ان يكون مقولا على كثيرين بالجمله الى او ما نا اليها
واما الموجود في موضوع فهو قول مرادف لاسم العرض فان العرضيه ليس معناها الا ان
يكون الشيء وجوده في موضوع ويكون المعنى بالموجود في الموضوع ما نقرره بعد وانا نقرر هذا
فنقول ان ما ليس من الاشيا مقولا على موضوع هو الجزي وبالعكس ما ليس بموجود في موضوع
فهو الذي نسميه الجوهر ثم ان قوما استرطوا في القول على الموضوع ان يكون ذاتيا مقوما
للماهيه وفي الموجود في الموضوع ان يكون عرضيا اذ كان العرض عندهم والعرضي شاملا واحدا
وان كان كثيرا ما يختلفان فلم يخطر لهم في هذا المكان كره احتلافهما سال فهو لاحقوا بان
الابيض اذا قيل على هذا الشيء الابيض لم يكن مقولا على موضوع بل موجودا في موضوع اذ ظنوا
ان الابيض موجود في موضوع اذ ظنوا ان الابيض عرض بل جاوزوا هذا الى ان قالوا ان الكلي
هو المقوم لماهيه الشيء وكان غيره ليس بكلي فلنورد لفظ بعض مقدمتهم يعني متى يصح
هذا المعنى ولندل على الفصحه التي فيه لنضح ان الصواب ما ذهبنا اليه قالوا وانما قلنا
ان الكلي هو الذي يحمل على جزياته من طريق ما الشيء وهو الذي يقال على موضوع لانه قد
يحمل على الموضوع اشيا على غير هذه الجهه مثال ذلك انا نحمل على زيد انه يمشي فنقول انا زيدا
يمشي لكن معنى يمشي ليس يحمل على زيد على انه امر كلي وزيد جزيه لانه ليس يحمل على زيد
عند المسله عنه ما هو لانه ان سال سايل ما هو زيد فاجابه المسول بانه يمشي كان جوابه
له خطا وكذبا لان معنى يمشي ليس يدل على ماهيه زيد بل انما هو فعل من افعاله فانظر
الى هذا المنطقي جعل مطلوبه ودعواه ان الكلي هو الذي يحمل على جزياته من طريق ما الشيء
اراد ان يبين هذه الدعوى فجعل بيان ذلك من ان ما يحمل لا من طريق ما الشيء لا يكون كليا
وهذا عكس النقيض المطلوب ولو كان بينا او مسلما لكان الاول لازما عن كتب ثم نصل له
في جزي وهو انه يمشي وترك الماشي لان هذه المغالطه كانت تظهر في الماشي اكثر فان
الماشي اسما وكان يمشي فعلا ويجب ان يضايق في هذا ايضا بل نقول فلما اراد ان بين
ان يمشي ليس كليا اخذ المطلوب الاول المسكوك فيه مقدمه كبرى في بيان ان هذا
ليس كليا يقال لان يمشي لا يدل على ماهيته وكل ما لا يكون مقولا في ماهيه الشيء فلا يكون

الجوهر والذاتي

الكلي

معنى الدال على الماهيه

العرض

كليا وهذا هو الامر الذي انصرف عن المطلوب الى سانه على انه والمطلوب سوا في الحكم
فان ظن ان هذا غير المطلوب بل يلزم عنه المطلوب ومرشان القياسات ان ياخذ اشيا
هي ملزومات المطلوب اذا كانت اعرف ويقال له لا يخلو اما ان ياخذ هذه المقدمة في هذا
الموضع على انها بينة او على انها سين اولا ثم سين منها المطلوب فان كانت بينة بنفسها فلا
يحتاج الى تكلف هذه القياسات بل يجب ان يوخذ هذه فيسال لما كان ما لا يكون مقولا في ماهية
الشي لا يكون كليا فكل كلي مقول في جواب ما هو ثم دعوى انها بينة واين برهان كل كلي مقول
في جواب ما هو دعوى بعيده عن العقول فان من يقول ليس كل كلي مقولا في جواب ما هو يقول
مع ذلك ليس كل ما ليس مقولا في جواب ما هو فليس بكلي وان كان يحتاج الى ان يسان منه
المطلوب فلم احدث نسبها جر القياس الذي سنها يسان به المطلوب ثم هل الادخال يمشي
ها هنا فاترة الى ان يجعل ذلك هكذا المحمولات على الشي التي ليست كلية وسين ان المحمولات
لا من طريق ما هو لا كونه كلية وكيف يسين ذلك بان يوجد ان المحمولات لا من طريق ما هو ليست كلية
وقد اوما في هذا الفصل الى شي ولم يفصح به وهو انشه ما قاله ما تخيل وهو ان عشي ليس كليا
لان زيدا ليس جريا عشي فان قوله لان زيدا ليس جريا عشي هو مما يسبق الى الذهن وسوله
اذ قد سبق الى الذهن ان زيدا شخص من نوع الانسان والشخص جري للنوع فسبق الى الظن
انه جزي للنوع ليس جزيا لغيره كان الشي لا يجوز ان يكون جريا سين لكن يجب ان يحصل التفهم
من قولنا ان لدى جري لزا ما نقول ان قولنا ان لزا جري لدى معناه انه احد ما يوصف بلزا
وليس لزا لا يلزم ان يوصف ذلك الجري به وحده وليكون لزا صفة له ولغيره بفعل او
قوة فاذا كان الوصف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوة معا ان كان كذلك لم يكن هو جريا
ذلك الوصف واما اذا كان يوصف به هو وغيره وصفا عموم واحد وهو واحد ووصفا
على سبيل انه هو من غير استحقاق فهو اعم في الوقوع عليه منه وذلك اخص منه فان زيدا
اخص من عشي وعشي اعم من زيد فان زيدا لا يقال الا على واحد وعشي يقال على ما يقال لزيد
وعلى غيره وليس هو احد الامور الخمسة التي تحمل عليها عشي واعني بالجري هذا واما المحمول
العام على زيد وغيره يجب ان يكون امرا يحمل عليه في ذاته فهو شرط زايد لزيد على الجريه و
الصفة على الكلية وقد اجمع الناس على ان الخواص والاعراض كلية وها لا من حيث هي خواص
واعراض جريات عرضيه فان الضحاك بالقياس الى هذا الضحاك من حيث هو هذا الضحاك

لس

ليس خاصة بل نوع ومقوم لماهيته كما علمت بل هو خاصة الانسان وحريات الضحاك من حيث
هو خاصة هي اشخاص الانسان واشخاص الناس من حيث هو اناس فلا سقوم بالضحاك فانه
غير داخل في ماهيتها وذلك لان ليس يقوم ماهيتها ومع ذلك فهو كلي مقول على كثيرين هي حر
من حيث هو خاصة ثم ان كان الابيض للانسان وعشي لزيد ليس مما يكون مقولا على موضوع بل هو
عرض لم يخل اما ان يكون اسم العرض يقال على العرض وعلى العرض الحقيقي باستزال بحت
لا سكيد ولا تواطو فيه او لا يكون مقولا بالاسراك فان كان مقولا باسراك وجب ان يكون
الاقسام بحسب المعاني اكثر من الاقسام التي يوردونها اذ اصول الاقسام يكون ستة كلي وجزي
وجوهر وعرض الذي هو احد المعاني وجوهر وعرض الذي يعني الجوهري والعرضي وكل واحد
من العرضين قد استعمل في الامثلة التي لهم في هذا الباب اعني قد استعمله هو لا المدخلون هذه الشروط
الفاسدة ليست اعني ان اول من علمنا هذا ادخل شيا من ذلك واما ان كان وقوع العرض عليهما
بالتواطو فليدل على هذا المعنى لكنهم يعقون الذي في موضوع لاشاركه موضوعه في الحد والاسم
جميعا بل ربما شاركه في الاسم فقط ولا يحمل عليه حده ثم اذا قلنا لزيد انه عشي او انه ابيض وطلسنا
حد عشي وهو انه شي يسقل من مكان الى مكان بتقديم قدم واعتماد على اخرى وطلسنا حد الابيض
وهو انه شي يكون مفرق للبصر نجد هذين الحدين كليهما مما يقال على زيد فان زيدا كما يقال له
عشي كذلك يقال انه يسقل من مكان الى مكان بتقديم قدم واعتماد على اخرى وكما يقال انه ابيض
كذلك يقال انه جسم ملون بلون مفرق البصر فالبين ان هذا الكلام مما لا يحب ان يلتفت اليه
ويجب ان نذكر ههنا ما قيل في المشاركات والمباينات المتفق منهم على تسليمها ان الخمسة
تحمل على تواطو فان الخاصة ايضا تحمل تواطو فيعلم انهم سرعانما ينسون اللهم الا ان يقولوا
ان المشاركة في الحد هو ان يكون الحد ليس محمولا فقط بل ان يكون حدا فيكون الاجناس الطبيعية
لا شاركها الانواع في الحدود بل في الاسما فان حدود الاجناس ليست حدودا للانواع وايضا
فان الاشخاص لا حدود لها فكيف تشارك الاجناس في الحدود فان تكلفوا سقطا اخر
قالوا المشاركة في الحد هي ان يكون ما هو حد لاحدها اما حد للاخر او جزء حد للاخر فكذبهم
بصدد تقدم ان الخمس تشارك الخاصة في ان الخمس والخاصة يحملان على ما تحتهما بالتواطو
وبالاسم وبالحد وقد اقروا كلهم بهذا فليس اذن معنى المشاركة في الحد هو هذا بل ان يكون
ما هو مفهوم الاسم وخد اورسم له يحمل على الشي الذي يحمل عليه الاسم فوصف الشي عن الاسم

الحد

كما سمى بلفظه وان لم يكن ذلك حدا له وبهذه الاشياء ان انهم اعملوا عملا اكثر او بين
ان السبب في ذلك ظنهم ان العرض الذي هو احد الخمسة هو العرض الذي سنتكلم فيه في هذا
الباب بل بين ذلك ان كل معنى عام يقال على الكثرين واحد كيف قيل فهو كلي واللفظ الخاص
جزئي وان العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي سنحده وان الامور اما مقوله على موضوع
غير موجوده في موضوع وهي كليات اشياء هي جواهر فلانها كلية فهي تقال على ولانها
جواهر فلا توجد في وامامو جوده في موضوع غير مقوله على موضوع وهي جزئيات الاعراض
فانها لانها اعراض موجوده في ولانها جزئيه ليست على وامامقوله على موضوع موجوده
في موضوع وهي كليات الاعراض فانها بالقياس الى جزئياتها كالبياض الكلي بالقياس
الى بياض ما مقوله على موضوع ولانها اعراض فهي موجوده في موضوع وامالا مقوله
على ولا موجوده في فهي جزئيات الجواهر لزيد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة
وهذه النفس فلانها جواهر ليست موجوده في موضوع ولانها جزئيه ليست بمقوله
على موضوع **فصل** في شرح حد العرض وهو انه موجود في موصوف ليس الان
معنى قولنا الموجود في موضوع فقد رسم انه الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه
من دون ما هو فيه فقولنا انه موجود في شيء يقع على الاشياء كثيره على بعضها
بالتواطي وعلى بعضها بالتشكيك وعلى بعضها بالاشتراك وليس وقوعه في جميع تلك
الاشياء وقوع لفظ متواطي ولا وقوع لفظ مشكك بل وقوع لفظ مشترك اعني
اذا قيس الى جميعها ولا هذا البيان المبني على بيان حدي ولا رسم حقيقي بل هو
نوع من البيان المحال به على الاسم كما تبين اسم باسم اشهر واعرف وما حذا ذلك
وان الجمهور يعرفون اشياء تقال لها انها في شيء فيريد الاتي بهذا البيان ان يقول
ان هذا العرض كونه في الموضوع ليس كزوال اللون في شيء ولا كذاتية نزول الاثر ا ك
في الاسم فبقي معنى واحد يدبه عليه بالمثال بعد ان ازيلت الشبهة التي من اشتراك
الاسم فان ازاله الشبه باشتراك الاسم قد يكن على نحوين احدهما ان يؤتى بالحد
المراد بالاسم او يؤتى بالرسم والثاني ان سمى المعاني الداخله تحت اشتراك الاسم
حتى يدل على الباقي لا من ذاته ولكن بسبب ما ليس هو له فقوله الموجود في شيء يفرق بين
حال العرض وبين حال الكل في الاجزاء فان الكل صورة تامية لا توجد قائمه بنفسها

البيان باسم

ولكن

ولكن في احد ايها حملتها الا في واحد واحد فان العشرية كلها والواحد حاصله في واحد
بل في الاجزاء كلها فانها اذا توافت واجتمعت حصلت حينئذ صورة العشرة وبضع كل
هذا على كنهه من الفلسفة الاولى فاذا قيل الموجود في شيء فقد دل انه مساهمة العرض
للكلي وقايل ان نقول ان الاضافات كالمماسة والمواخاة وغير ذلك انما توجد في
الا في شيء واحد فيكون جوابها مقوله في موضوعه من بعد نعنا المضاف وقايل ان
نقول ان الزمان عندكم عرض وليس في شيء فيكون جوابه انه في شيء وسائر في العلم الطبيعي
وقايل ان نقول ان المكان ايضا عرض وليس في الممكن فيقول انه في شيء اخر وسائر ايضا
في العلم الطبيعي وان المنطقي لا ينبغي بسان ذلك بل يجب ان يدبه حتى لا يحسب ان هذه المقدمة
وهي ان الزمان ليس في شيء مسلمه ولذلك عرضها وقايل ان نقول ان الكل وان كان قد يكون
جوهرا فان الكلية هي في اشياء وهي عرض لان الكلية وهي مثل العشرية وغيرها الا بعد
عندكم جواهر بل هي اعراض ثم ليس وجودها في شيء واحد فيقال انه ليس يمنع ان يكون للو ضوع
الاول للعرض مولفا من اشياء كثيره بلون حملتها فد صارت موضوعا للعرض وبلون تلك الجمله
هي الموضوع لذلك العرض من حيث هو جمله وبلون من حيث هي جمله شيء واحد فان كانت الكلمه
عرضا وليس لها موضوع فالموضوع الذي يحملها ليس موضوعا لها من حيث هو اشياء حتى يكون
كل واحد منها يحمل ذلك العرض بل من حيث هناك حاصل من اجتماعها انما يمنع من ان يكون العرض
في اشياء ان يكون الواحد منه عرضا في كل واحد منها فان قال قايل فلم لم يكن جوابكم في وجوه
الكل في الاجزاء هذا الجواب وكم احكم ان تفصلوا بين العرض وبين الكل بان الكل هو في اشياء اذ
ليس الكل في واحد واحد منها بل في الجمله وتلك الجمله واحده من حيث هي جمله فنقول ان الكلي ليس
يجوز ان يقال انه في جمله الاجزاء لانه نفسه جمله الاجزاء فلا يكون مجموع الاجزاء اشياء دون الكل
فكيف يكون الكل في نفسه واما الكلمه فهي التي يقال فيها ذلك وهي حال هذه الجمله من حيث
هي جمله وبالحقيقه فان قول القايل ان الكل في الاجزاء قول مجازي ومعناه وجوه الكلية التي
بها الكل هو ما هو في الاجزاء كان الاجزاء اشياء تعرض لها هيه ما يكون منها الكل وتلك الهيئة
هي الكلية وتلك الهيه عرض جامع والكل هو المولف من تلك الهيه والافراد فيكون بالعرض ما
يقال انه في الاجزاء اي كلمته في الاجزاء وقوله في الاجزاء وبالحري ان لا نحتاج ان نشتغل بهذا
الفرق كل الاشتغال الا لما ينفع من الالباس في بادي الامر بين المستعمل بالحقيقه وبين المجازي

وفي امثال هذا الموضع فقد يحسن ان نعرف الفرق اولا بين الحقيقي وبين المجازي الذي ربما لم يعرف في بادي الامر انه مجازي وشبه ان لا يكون ساحاجه داعيه الى هذا الفرق واظن ان الرسم الاول لم يذهب ذهنه الى شيء في امر هذا الفرق بل احتزعه المتكلفون فيكون الوجه المتكلف لهذا الفرق هو انه اذا قيل للكل انه في امر فانما يقال انه في اشيا وان كان هو بالحقيقه لا في شيء ولا اشيا منها واما العرض فانما هو عرض لانه في شيء بان يعقل ان كان يوجد ما في اشيا فليس هو عرضا من اجل ذلك بل من اجل انه في شيء اما مجموعها او غير ذلك واما الكل فان كونه كلا انما هو بحسب ما يقال مجازا انه في اشيا لا في شيء فهذا وجه بان هذا الفرق وما اراه محتاجا اليه وان احتيج الى ذلك كان فرقا ايضا بين وجود الجنس في الانواع من حيث العموم ووجود النوع في الاشخاص وبالجمله الكلي في الجزيات من حيث هو كلي واذا عنينا بقولنا الوجود في شيء اي في شيء يتحصل القوم بنفسه قدمت سدسته فلا يقومه ما محله كان فرقا بين العرض والموضوع وحال الصورة والماده فان الصورة هي الامر الذي يجعل محله موجودا بالفعل ومحله ليس بنفسه شيا بالفعل الا بالصورة وقوله لا كجزء منه يفرق بين ذلك وبين وجود الجزء في الكل وبين وجود طبيعه الجنس في طبيعه النوع الواحد من حيث هما طبيعتان وهي وجود عموم النوع في عموم الجنس من حيث هما عامان وبالجمله يفرق بين حال العرض في الموضوع وبين حال الجزي في الكلي الذي من هذه الجهه يقال للجزي انه في الكلي ولذلك يفرق بينه وبين وجود المادة في المركب وقوله ولا كشي قوامه مفارقا له يفرق بين كون العرض في موضوعه وكون الشيء في الزمان لان الشيء في اي زمان فرضته يمكن ان يجعله مفارقا له الى زمان اخر ولا كذلك حال العرض في موضوعه وكذلك الشيء في المكان فان كونه في المكان لا يوجب ان يكون هو بحيث لا يقوم دون المكان فانه لا من حيث هو ذو مكان ولا من حيث ذلك مكان يلزم ان لا يفارق ذا المكان بل ان كان ولا بد ملسبب اخر وكون العرض في موضوع يوجب ذلك من حيث هذا موضوع وذلك عرض ولذلك يكون الشيء في الغايه فان الشيء الذي في الغايه قد يفارق الغايه كالانسان في السعاده والبدن في الصحه والسياسي في السياسه ولذلك كان الجوهر في العرض فان الجوهر يفارق العرض ويصح له دونه قوام ولذلك المادة من حيث لها معنى الماده لا يمتنع عليها ان تفارق الصوره الى اخرى وطبيعه الجنس قد يوجد مفارقه لطبيعه النوع في نوع اخر على ان في مثل هذا نظر ليس يفي به المنطق لكن السلوك على هذا كثيره ولنذكرها ولنحلها حلا من بعد فكان الشيء يقال انه في الزمان

الفرق بين الحقيقي والمجازي

والصورة في المركب

الموضوع

المطلق

المطلق ولا يفارق الزمان المطلق وان الشيء يقال له انه في المكان المطلق ولا يفارق المكان المطلق والجوهر يقال انه في العرض المطلق كذلك ولا يفارق العرض المطلق وبعض الاجسام لا يصح لها ان يوجد الا في المكان الذي هو فيه ولست اعراضا كالقوى فلك وبعض الموادّ لا يفارق الصورة التي لها الى اخرى كمادة الفلك ولست اعراضا ولا شيء من الصوره يصح ان يفارق الماده وقد تقدم ليس يكون الصورة والمادة كون الشيء في موضوع فقول اولا ان معنى قولنا ولا يمكن مفارقته لما هو فيه هو ان اي موجود معين منه اخذته في الشيء المتعين الذي هو فيه موجود لم يجز مفارقته لذلك المعين بل علة قوامه هي انه فيه لا ان يكون ذلك امرا لزمه بعد تقومه بالفعل ولاجل هذا ما خص العرض باسم الموجود في الموضوع اذ هو اعتبار الوجود وخص الاخر بلفظ القول على الموضوع اذ الكلي انما يكون موجودا في اللفظ او في التصور وكلاهما قولان فهذا عرضنا فيما نقوله فنزول شبهه المكان والزمان والعرض المطلقات لاجل ما استرطناه من وجهه ان الشيء انما يكون في المطلقات بحسب الوهم وكلامنا بحسب الوجود وليس في الوجود كما نعلم الا اعيان موجوده في اعيان كلها شخصيه وكلامنا في نحو وجودها الذي لها لا في نحو التوهم ولو اعتبرنا نحو التوهم لم يبعد ان نجعل كثيرا من الاعراض مفارقه للموضوعات في التوهم واما القوى في فلكه وذلك امر لازمه من خارج لزوما لان محله وجود طبيعه القمر من حيث هي طبيعه القمريه محله كونه في مكانه ولذلك يصح ان نفرض للقمر جرم بوجه ما لان كل جسم يصح ان نفرض له جرم بوجه ما وما يفرض من اجرايه يكون غير موصوف بانه يكون في مكان الكل او في مكان الستة نعلم هذا في علم الطبيعه ومع هذا فليس ذلك لانه في المكان حتى يوجب كونه في المكان ان لا يفارق المكان بل انما يوجب ذلك فيه شيء غير كونه في المكان واما العرض فانما ذلك له لانه في موضوع واما الصورة التي في المادة فانها ليست المادة محله قوامها عند الفلاسفه المحصلين بل محله الصورة شيء هو ايضا محله المادة لكنها لذلك بتوسط الصورة ويلزم الصورة ان يكون ذاتها ملاقيا لما تقومه موجودا بالفعل قال قوم ان الفرق بين وجود الصورة في المادة وبين وجوه العرض في الموضوع ان الصورة يكون جزءا من المركب واما العرض فلا هو جزء من الموضوع ولا من المركب وصاروا من هذا الى ان قال قوم انكر ان لم تقس الصورة الى المركب بل الى القابل كان عرضا وان قست العرض الى الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة وهذا كلام ردي جدا مشوش وذلك لان الرسم المقدم لم يشترط فيه ان العرض لا يكون جزءا من شيء البته والا فان لا يكون

حزأ من المركب بل فيه انه لا يكون جزأ من الموضوع حين قيل انه لا يخرج منه اى من الموضوع اى من
الذى هو عرض فيه فلعلى هذا فرقا بين وجود العرض فى الموضوع و بين وجود الصورة فى المركب
وليس المطلوب هذا بل المطلوب هو الفرق بين وجود العرض فى الموضوع و وجود الصورة
فى المادة الذى هو اعتبار غير اعتبار وجود الصورة فى المركب منها و من المادة فلو كان قيل
فى الرسم ان العرض موجود فى شئ لا يخرج من شئ الستة لكان الامر على ما تقوله لوكان مع ذلك لا يكون
العرض جزأ من شئ الستة لا من الموضوع ولا من المركب وكانت الصورة حزأ من احدهما وهو
المركب وليست حزأ من المادة لكان ربما فرق هذا القول ولكن يفهم من ذلك من قولنا موجود فى
شئ لا يخرج منه وانما يفهم من هذا القول انه لا يكون جزأ من الشئ الذى هو موجود فيه وجود فى
محله فاذ ليس ذلك مقولا ولس ايضا حقا فاذ هبوا هذا بان وانا لم نكن حقا لان الاعراض
وربكون اجزاء مركبات منها ومن الجواهر فقد يحدث من تركيب جوهر و عرض معنى مركب منهما
كل واحد منهما جزء منه كالكرسى من الخشب و من عارض فيه والخشب موضوع بالحقيقه ليس عادة
وكالمقعر فانه يحدث منه و من الانف شئ وهو الافطس فاذن هذا الاعتبار ردى
فاسدوها هنا شئ يجب ان نميل اليه كل الميل وهو انه سبيه ان يكون هذا الرسم والاسم
الذى رسم به العرض لم يعن فيه بالعرض ما اذا تخلل الانسان والفلسفه شعر به
وبالفرق بينه وبين الصورة بل عنى به معنى اعم من معنى هذا العرض وهو المعنى الذى يعم
هذا العرض والصورة وهو اللون فى المحل والحاصل هيه له سواء كان ذلك المحل مادة
او موضوعا فان اسم العرض لا يبعد ان يقال على الامرين قولا سعقان فيه وفى مفهومه
لا يفارق المادة تلك الصورة الى غيرها فهو امر مشكل وكانه يعسب هذا الرسم عاما لهذه
المادة وللعرض ومع ذلك فان المادة يقال انها فى هذه الصورة بسلك الشرايط الاخرى
فسبيه ان يكون من الوجوه التى يجاب بها عن هذا و يكون جوابا عن شيا اخرى ايضا
ان هذا انكا انما يخاطب به الجمهور فان المبتدى بعد فى درجه الجمهور وهذا الرسم
مبنى على لفظ متعارف وانما نفس احواله بحسب اللفظ ثم التعارف المشهور فى استعمال
لفظ فى ليس بتناول نسبه الصورة الى المادة ولا المادة الى الصورة بلى يتناول نسبه
الجواهر الى الاعراض كقولهم زيد فى داره ونسبه الاعراض الى الجواهر كقولهم البياض

فى

فى جسم

مع امور اخرى جرى التعارف بها كالشئ والزمان والمكان والاناء والجزئى والكل و
ما جرى مجرى ذلك الجرى وان الفرق اذا حصل باستثناء هذه الوجوه المشهور لم يسق والمشهور
شئ يقال انه فى شئ غير العرض حتى يسبق الى ظن المتعلم ان ذلك الوجه وجوه العرض فى الجوهر
ولا يكون قد احرزنا ان هذا التعريف بحسب اللفظ ليس بحسب معنى جامع وضع عاما تم
الحق به فصول واذا كان بحسب اللفظ و تفصيل وعلى نحو ما اخبرنا به لم يبعد ان يلتمس فى
ذلك الى الاستعمال الجمهورى لاعلى اصطلاحات حصلت بعد تعارف الجمهور التى عسى ان يقع عند
الامعان فى العلوم فليس عسى ان تدرك لاول غايه فان ايقاع الاسم على الاشيا بالاشتراك
او استباه ليس مما ينضبط او بحدا ما ينضبط او يحد ما يرام فيه مراعاة المعنى اما بالتواطو
او السكيك الذى ذكرناه وكان المادة و الصورة اذا كانتا بالصفه المذكوره لهما لم يطلق
الجمهور اللفظ بان احدهما فى الاخرى بل مع الاخرى و خصوصا المادة و الصورة فان اراد
مريد ان يزول هذا الاسماء الواقع الان مع وجود الاصطلاحات التى حدثت بعد الاصطلاح
المشهور فيجب ان تراد الوجود فى الشئ جاعلا اياه بصفه وقعت فان هذا ليس اشد اسكنا
بل ابعد فامن لفظ الموجود فى شئ فكون المادة لا تجعل الصورة بصفه وقعت اعنى المادة
التى فيها الشكل بل الصوره التى سعتها و بصفتها فان قال قابل ان الفرق هو ان المادة
طباعها ان تسدل صوره تقوم بها هذه الصورة لكن الصورة ليست تزول عنها فتكون
ذلك قد اعرضها من هذه الصورة واما العرض فلطباعه ما هو مقوم بالموضوع وليس
طباعه الاستقال عنه لم نقل منذ هذا القول فان المادة التى فيها الشكل محصل من امرها فى العلوم
انها لا تقوم بلا صورة وانها ليس فى طباعها ان تبدل صورة اخرى فتكون طباعها موقوفا
على هذه فانا ضمنا عبارتنا من هذه الفرقه جمله لا يبعد عن اصابه موقع الفرق وهو انا
قلنا ان المادة لكونها مادة لا يلزمها ان يكون متعلقه مقارنه لصور بعينها بل ربما وجب
ذلك لنوعيه او طبعه كيف كانت بعد كونها مادة واما العرض فمتعلقه بالموضوع لا من معانيه
وهو كونه عرضا وهذا ايضا معنى ومما يتمسك به ايضا امر الاعراض التى لا تفارق ولا توجد
الجوهر قايما دونها لكنها ليست انما لا تفارق لان الجوهر يقوم باللون فيها حتى لا يصح قوامه
دونها بل فى كل امر لازم له وهو يقومها واما العرض فان معنى انه لا يفارق انه لا يصح قوامه
بنفسه مقارنا بل قوامه مستفاد مما لا يفارق واما الفريق الذى يفعله الوهم فليس ضد فرق

بين الجوهر و بين العرض فان العرض قد نفرقه الوهم عن الجوهر و مما يتمسك على هذا الرسم هو
ان الاعراض ما نفارق الجوهر سطلانه و قد قلتم ان العرض لا نفارق الجوهر فقال انا نعني بهذا
انه لا نفارق فا عاد و نه و اما انه نفارقه بان يبقى الجوهر و يبطل العرض فذكر مما لا سكره
الا ترى انا قلنا و لا يصح ان يكون له قوام دون ما هو فيه و مما يتمسك به على هذا ان يقال ان
الرائحة عندكم عرض فيجب ان لا تقوم مفارقه للتفاحه و ترى الرائحه تقوم مفارقة التفاحه
في موضوع اخر فقال في ذكر ان الرائحة ليست اذا وجدت في الهواء عن التفاح فقد انعلت
عن التفاح و ترك التفاح و للحرارة اذا وجدت في الهواء عن النار فقد انعلت عن النار و ترك
النار بل ذكر اما على سبيل حدوث حرارة اخرى و رائحة اخرى في الهوا و اما على سبيل انبعاث
اجزاء متحللة منها في الهوا و العلم الطبعي يصحح الحق في ذكر فلو كان صحيحا ان الهوا اذا روح و
اذا سخن يكون حسن التفاح و النار رالت عنهما كيفيتهما وجدنا بلا شك الكيفيه و كما صحيحا
مع ذكر ان الكيفيتين لم تعدما من النار و التفاح عدما بلا انتقال و ما وجدنا في الهواء
استرابل الذي كان في النار و الهوا قد انتقل بعينه من غير عدم و لا حدوث مثله لكان هذا
حقا لكن العلم الطبعي يرى ان الامر ليس على هذه الصور فاذا لم يكن هذه المقدمة مسلمة
لم يلزم هذه النقاضه و قصارى امر المنطقي ان يعرف ان هذا لا يلزم و اما ان هذا كيف يكون
فاشتغال المنطقي بشرحه و بيانه على ما جرت به العاده خروج عن صناعته من غير وفاء
على ان يقع منه عا يرومه **فصل** في مراوجات يقع بين قولنا هو و وجود في ذاتها الى
اي شيء تنادي فنقول الان انه اذا حمل شيء على شيء حمل المقول على موضوع ثم حمل على ذلك الشيء شيء
اخر حمل المقول على موضوع حتى يكون طرفان و وسط فان هذا الذي قيل على المقول على
الموضوع يقال على الشيء الذي حمله عليه المقول الاول مثال ذلك ان الحيوان ما قيل على الانسان حمل
المقول على الموضوع و قيل الانسان على زيد و عمرو و هذا القول بعينه فان الحيوان ايضا يقال
على زيد هذا القول بعينه اذ زيد حيوان و سنذكر مع الحيوان في حده اي حد الحيوان يحمل عليه
لان الحيوان يقال على طبيعة الانسان فكلما يقال له انسان يقال له حيوان و زيد قيل انه انسان
و قد يتشكل على هذا فيقال ان الجنس يحمل على الحيوان و الحيوان يحمل على الانسان و الجنس لا يحمل على الانسان
فنقول ان الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل على فان طبيعة الحيوان ليس بجنس و لو كان طبيعة الحيوان
يحمل عليه الجنس حمل الكلي لكان يلزم ما يلزمون و يلزمون كل حيوان جنسا كما لما كان طبيعة الحيوان

موضوع

الكيفيه

الحمل

يحمل

المجرد

يحمل عليها الجنس حتى كان كل حيوان جسما كان الانسان جسما لا محاله بل ان الذي يحمل عليه الجنس
هو طبيعة الحيوان عند ايقاع اعتبار فيها بالفعل و ذلك الاعتبار تجريدها في الذهن لحت يصلح
لايقاع الشركة فيها و ايقاع هذا التجريد فيها اعتبار اخص من اعتبار الحيوان مما هو حيوان
فقط الذي هو طبيعة الحيوانيه فان الحيوان مما هو حيوان فقط بلا شرط تجريد فهو اعم اعتبارا
من الحيوان باعتبار شرط التجريد و ذلك لان الحيوان بلا شرط يصلح ان يقترن به شرط التجريد
فيفرض حيوانا قد نزع عن الخواص المنوعه و المشخصه و يصلح ان يقترن به شرط الخلط فيقرب
بالخواص المنوعه و المشخصه و اما اذا اخذ بشرط التجريد لم يصلح ان يقترن به احد الشرطين
اما احدهما فلانه قد حصل فلا يصلح لتحصيل و قوبه من ذي قبل و اما الثاني فلانه لا يجتمع مع
شرط التجريد فطبيعة الحيوان لا شرط تجريد و لا بشرط خلط طا اعتبارا عم و طبيعة الحيوان
بشرط التجريد اعتبار اخص و انما نقال على الجنسه اذا اعتبر في الذهن بشرط لا خلط بالفعل
و قول خلط بالقوة لعدم مقارن عاق عن ذكر مثل فصل نوع و عوارض جزئيه لشخص و انما
تكون طبيعة حيوان اذا اعتبر لا بشرط خلط و لا بشرط لا خلط فلما كان الموضوع للجنسه حيوانا بشرط
لا خلط و بشرط التجريد و لم يكن الحيوان بشرط لا خلط و بشرط التجريد مقولا على الانسان بل بلا
شرط خلط لم يوجد الجنس مقولا على الشيء الذي هو مقول على الانسان ثم الجنسيه عرض في هذه
الطبيعة موجوده فيها و وجود الشيء في موضوع و اما الجنس فقوله على ما قال عليه من هذه الطبيعه
اعني على ما لحصصه به الشرط المذكور ليس هو قول العرض على المعروض له بل قول المركب من العرض
و المحامل على الموضوع له اي ليس قول البياض على الانسان بل قول الابيض على زيد و لو كان الشيء الذي
نقال عليه الجنس مما نقال على الانسان لم يكن يمنع لون الجنس بهذه الصفه من ان نقال على الانسان
و هذا اعلم مما يلي هذا الموضع و بالحقيقه ان هذا ترجع الى ان الطرف الاكبر يحمل على بعض
الوسط و على البعض الذي لا يحمل على الطرف الاصغر و يجب ان يعتبر المقول على و الموجود
في في هذه الامثله كلها فانك اذا حوزت الحري حتى يكون الطرف الاكبر على بعض من الوسطه
لم يجب في اتفاق العوامل على ان نقال الطرف الاكبر على الاصغر فان الناطق يحمل على بعض الحيوان
بعلى و الحيوان يحمل على كل فرس بعلى و ليس يلزم ان يحمل الناطق على الفرس بعلى و لو اتفق ان
كان بدل الجنس شيء اخر هو على حكم الجنس و صفته من حيث العموم و كان يحمل على كل الواسطة ما
كان يمنع كونه غرضا في ان يحمل على ما تحت الواسطة فان اختلفت نسبه الطرف الذي هو مكان

جنس

الحيوان ولسم الطرف الاكبر الى الواسطه الذى هو كالاشا وسبه الواسطه الى الطرف الاخر
الذى هو مكان زيد ولسم الاصغر فكان الطرف الاكبر مقولا على الاوسط والاوسط موجودا
فى الاصغر فان الجواب المشهور فيه عن المعترضين جوابان احدهما انه لا يحمل على الاخر ولا فى الآخر
ومثالهم ان اللون محمول على الابيض حمل المحمول على الموضوع والابيض محمول على الطائر المسمى
فقنس حمل المحمول فى موضوع قالوا واللون لا يحمل على فقنس حمل على لانه ليس من طريق ما هو
ولا حمل ما يقولون قال بعضهم ما هذا العظم ولا انضا يقال عليه حمل المحمول فى الموضوع اعنى
انه ولا باسمه سمى فقنس وهذا المشوش سبق الى وهمه من قولهم ان المقول على يعطى اسمه
وحده والموجود فى لا يعطى حده بل اسمه انه يجب فى كل موضع ان يعطى اسمه لا ان معناه انه
ربما اتفق ان شاركه الموضوع فى اسمه حتى اذا كان عرض من الاعراض كالفلسفه موجودا
فى موضوع اى فى النفس ولم يسم النفس فلسفه او عرض اخر لجوهر اخر فلم يسم مثلا الحجر صلابه
او التفاحه رائحه لم يكن ذلك الشى عرضا او كان طبايع الاشيا سغير بان يجرى فى العاده
ان يعطى اسمها وحده دون معناها امورا اخرى او لا يجرى ذلك فى العاده حتى اذا لم يعقد
اصطلاح فى تسميه الامور باسما امور ليس لها حدود ها من غير ان اوجب ذلك مشاركه
فى الحدود صارت لذلك اشيا اخرى واما الجواب الاخر فهو ما رأيم ان نصلح ما قاله هذا فقال ان
الحق فى بعض المواضع ما قال هذا او فى بعض المواضع قد يحمل كما يقول الابيض على ابيض ما لان
ذاتى وابيض ماخوذ فى بياضى ما ثم يقال للبياضى انه ابيض فلست هذا القائل نفسه
درى انه يعنى بالابيض البياض او الشى ذا البياض فانه ان عنى بر البياض كان كانه قال البياض
يقال على بياض ما وبياض ما موجود فى البياضى ثم البياض انضا فى البياضى وهذا لا فارق
ذلك المثال فان اللون موجود انضا فى البياضى وان عنى بالابيض شيا ذا بياض كان
الابيض موجودا فى البياضى على زايه اذ ترى انه وصف عرضى فاورد على اصله مثالا مخالف
المقتضى لما اورد من سكل على كلامه فاما نحن فنقول ان الاول يكون على كل حال موجودا فى
الثالث فان الشى اذا كان فيه اللون الابيض كان فيه جميع الامور التى يقال على اللون قولا
كليا ويوصف بها اللون وصفا عاما والا كان فى ذلك الشى بياض ولم يكن فيه لون وكان
ذلك البياض ليس بكون فلم يكن حمل القول على البياض كليا بل اى شى وجدت فيه طبيعة عرض من
الاعراض فوجد فيه طبايع الامور التى يوصف بها ذلك العرض وصفا كليا ولكن اذا كان

حمل على
حمل فى
الاسم

ذلك المعنى مما يقال على العرض وعلى موضوعه ان امكن ان يكون ذلك شيا عاما للموضوع ما
وعرضا فيه فيجوز ان يقال ذلك على موضوعه لا من جهه العرض بل الذى من جهته العرض يقال
عليه مثاله انه اذا كان الواحد مثلا يقال على العرض قول على حتى يقال ان البياض واحد وكان
الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه فان الواحد حسن لا يمنع ان يقال على الموضوع قول
على وليس من جهه البياض لان الواحد الذى قيل على البياض هو هو للبياض اذ البياض هو ذلك
الواحد وذا البياض فى موضوعه وذلك الواحد هو فى ذلك الموضوع لا مقولا عليه حتى يكون من جهته
واحدا بل هو من جهه ذو واحد وان كان فى نفسه واحدا آخر وواحد اخر فالواحد يقال على
الموضوع من نفسه ونوحه فيه من جهه ما ضه اذ ذلك الواحد الذى هو البياض ليس هو الواحد الذى
هو الموضوع بل فيه وهذا كالجوهر يقال على الاشا ويقال على نفسه والجوهر الذى هو نفسه
لا يقال عليه بل هو موجود فيه وان كان كوجود الجزء لا كوجود العرض فمن انه لا يمنع حسن
ان يكون الشى موصوفا بصفه وشى اخر فيه هو انضا موصوف بتلك الصفه فتكون الصفه
مقوله عليه من جهته ومقوله فيه من جهته فان لم يوجد شى من هذا القبل فالمانع عن ذلك وعدان
هذا القسم لا يعسن النسبه المذكوره واما اذا كان الوصف المقول على العرض خاصا به
لا شاركه تلك الطبيعه فيه فانه يكون موجودا فى الموضوع لا غير واما اذا فلسا النسبه
فجعلنا الطرف الاكبر موجودا فى والطرف الاوسط مقولا على فالجواب المشهور انه تارة
يحمل حمل فى كالبياض فى الفقنس والفقنس على فقنس ما فالبياض فى فقنس ما وتارة لا
يحمل كالجنس فى الحيوان والحيوان على الانسان والجنس لا يحمل على الانسان وجب ان نتذكر ما قلناه
ان الجنس لا يحمل على الحيوان الذى هو نفسه مقول على الانسان فلا يكون الواسطه واحدا بعينها
وانما يجب ان يحفظ وحده الواسطه وان الحق هو ان الواسطه اذا كانت واحده فان
الموجود فى الواسطه اذا كان وجوده فيه كليا كان هو موجودا فى الطرف الاصغر وان
كان فى بعضه اعرفت الواسطه فلم يجب ذلك هاهنا ولا فى غيره وليس يخرج المحال الوارد
فى الجنس من ان يكون من جمله ما يحمل فيه هو على بعض الواسطه وليس يجب ان توجد الامران
الاكليان فى هذه الامثله فانك اذا اعتبرت الوجود او القول فى بعض وفى كل تغيرت
المسايل كلها واعلم ان الطرف الاكبر اذا كان على الاوسط والاوسط على الاصغر
ولم يكن القول فى شى منهما على معنى الذاتى فالطرف الاكبر انضا يكون مقولا على الاصغر

مثل الضحاك على كل انسان والماشي على كل انسان فان كان الطرف
الاكبر موجودا في الواسطة والواسطة موجوده في الاصغر فالجواب المشهور وهو الحق
ممتنع وذلك لان العرض لا يحمل على العرض فاذا كانت الواسطة عرضا لم يجز ان يكون الطرف
الاكبر عرضا في الواسطة فيكون عرضا في عرض وهذا الذي تقوله شيء لم يحب من حد العرض
ولا قام عليه برهان اما انه لا يجب من حد العرض فلان العرض قد قيل انه الموجود في شيء
بهذه الصفة ولم يسم ان ذلك الشيء هو جوهر لا محاله او عرض واما البرهان فلم يحاولوها
ولا اقاموه في منطقهم ولا في سائر علومهم ولا ايضا هو في نفسه مما يقوم عليه البرهان
فان الحق بعض هذه الدعوى ولا ايضا علمهم ان يقولوا ان هذا بين بنفسه فاما ان
الحق بعض هذه الدعوى فذلك لان كثيرا من الاعراض انما توجد في الجواهر بتوسط اعراض
اخرى كما بين لك في موضعه فان الملاسه توجد في الجسم لانها توجد في السطح و
السطح توجد في الجسم لانه في السطح وكونه مرئيا توجد في الجسم لانه في اللون وليس
اذا كان الموجود في السطح لا يوجد الا في الجسم الذي هو السطح فيكون ايضا موجودا
في الجسم بشرط ان يكون موجودا في السطح كما ان قول الحيوان على اشخاص الناس
لا يمنع ان يكون مقولا على الانسان القول على اشخاص الناس بل يجوز ان يجتمع القولان
او الوجودان معا لكن لاحدهما اول وللثاني ثان فان الملاسه توجد في السطح
اولا ثم في الجسم والزمان يعرض للحركة اولا ثم للمتحرك وهذه امور بين لك في مواضع
اخرى بل ما يعرض في العرض يكون هو والعرض كلاهما في موضوع العرض لون الشيء
في شيء لا يجزء منه ولا يصح قوامه مفارقا له فيكون ايضا الموجود في موضوع هو موجود
في موضوع بان لا موجود في الموضوع الثاني فيكون بالحقيقة الموضوع لعلى الموضوع
لهي لا يوجب احدهما ان يكون الموضوع هو الموضوع الذي هو الجوهر فان اللون يقول
على موضوعات كالسواد والبياض وهي اعراض والزمان موجود في الحركة وهي ايضا
عرض واما الموضوعات التي هي جواهر فما سلتها ظاهرة ولنرجع الى الراسي فنقول كل اثنين
يحصل احدهما في الاخر حصولا اوليا لا يتميز منه شيء عن الاخر لا كالوتد في الحايط اذا طن
الوتد متميز عن الحايط ويكون لو وقعت اشارة الى تلك الذات لساولتهما جميعا
فانهما فعل صاحبه بصفته وهيئته وبحيث فانه اما عرض في صاحبه واما صورة

اعراض في الجواهر

اعراض

وذلك لانه ان كان صاحبه المتصف به مقوم الذات وهذا انما يقوم به فهو عرض
وان كان صاحبه لم يقوم بعد الابد ولا حق في تقوم صاحبه فهو صوره وستر كما ان
انهما في محل لكن محل احدهما يسمى مادة ومحل الاخر يسمى موضوعا فصل
في افساد قول من قال ان اسما واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين وقد شنعت
مذاهب عجيبه في امر العرض والجوهر دعا اليها الاشكال الواقع في الفرق بين العرض
والصورة والظن ان الصوره ايضا في موضوع اذ كان الموضوع يقال باشتراك
الاسم على ما قلنا وعلى المادة بل على المعنى الذي يعم الموضوع والمادة الذي بالجرى ان
يسميه حاملا بل والموضوع الذي بالجرى ان يسميه مبتدأ في الخبر وسمعوان الصورة
يكون تارة استحقاق لان يكون في حامل جوهرا ومرجعه ان اسم اللسميه اسم مشترك كما عرف
تفصيله في الفلسفه الاولى مع انهم قد سمعوان فصول الجواهر جواهر وسمعوان فصول
الجواهر كيفيات ولم يعلموان فصول الجواهر انما سمي بهذا الاسم بالاشتراك فظنوان
الكيفيه التي هي المقوله التي ستذكرها بعد يكون مستعملا على فصول الجواهر وكانت هذه
الكيفيه عندهم عرضا صارت فصول الجواهر اعراضا عندهم وكانت فصول الجواهر
عندهم ايضا جواهر فكان الشيء يكون عرضا وجوهرا وايضا كانت الصورة في حامل
الصوره الاكرمنه فكانت عرضا وكانت في الجوهر المركب جزءا منه فكان جوهرا اذ جزء
الجوهر جوهر وكان الشيء الواحد جوهرا وعرضا والباض ايضا جزء الابيض اذ الابيض
مجموع جوهر وباض فالباض موجود في الابيض الذي هو جوهر وجود الجزء فلم يكن
فيه على نحو وجوه العرض في الشيء فهو ان جوهر فهو هو لعينه في موضوعه عرض اذ هو
فيه لا كجزء وساير ذلك فهو سطحه وطنت ان شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا وانا
نحن فنقول ان هذا مستحيل فاسد ودون هذه المقايس كلها فاسده ونقول اولا انا
نعني بالجوهر الشيء الذي حقيقه ذاته توجد من غير ان يكون في موضوع اي حقيقه
ذاته لا توجد في شيء اصلا بكونه وجودا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقته اياه وهو
قايم وحده وان العرض هو الامر الذي لا بد لوجوده من ان يكون شيء من الاشياء بهذه الصفه
حتى ان ماهيته لا تحصل موجوده الا ان يكون طما شيء يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفه
واذا الاشياء على قسمين شيء ذاته وحقيقته مسغنه عن ان يكون في شيء من الاشياء كوجود

جوهر

عرض

الشئ في موضوعه وشئ لا بد له ان يكون في شئ من الاشياء هذه الصفة وكل شئ اما جوهر واما عرض
واذ من الممتنع ان يكون شئ واحد ماهيته مستقره في الوجود الى ان يكون شئ من الاشياء هو فيه
كالشئ في الموضوع ويكون مع ذلك ماهيته غير محتاجه الى ان يكون شئ من الاشياء الستة هو
فيه كالشئ في الموضوع فليس شئ من الاشياء هو عرض وجوهر فلرجع الى السلوك هو لا صعوبة ان
الصورة ليس لها موضوع الستة التي هي فيه لانها اما ان تكون في المادة واما ان تكون في المركب وهي
في المركب كجزء منه فليس فيه كالشئ في الموضوع واما في المادة فقد بينا انها ليست فيه كالشئ
في الموضوع واذ لم تكن لها وجود في شئ ستوهم انها فيه كالشئ في الموضوع الا هذان ونعلم
انها ليست في شئ من الاشياء غير هذين كالشئ في الموضوع فالصورة لا تحتاج ذاتها ان تكون
في شئ من الاشياء كالشئ في الموضوع فليس الصورة عرضا الستة بل هي جوهر على الاطلاق فان
الطبيعة التي هي صورة في النار ليست اعني هذه الكيفية المحسوسة التي وجودها في النار كالجزء
في المركب وهي في مادة النار لا كشئ في موضوع بل كشئ في مادة وفصول الجواهر اعني الفصول
البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك فانها ايضا ليست في شئ من الاشياء
كما يكون العرض في موضوع لا في النوع فانه جزء ولا في الجنس فان طبيعة الجنس بالحقيقة ليست
موضوعة ولا مادة له كما يعلم في موضعه ثم ولو كان للجنس طبيعة معينة منفردة تتصور
بالفصل مرخايج لكان الجنس كالمادة التي انما تقوم بالصورة بالفعل وكان الفصل كالصورة
فلم تكن عرضا الستة ولا من المقولة التي كانت هي الكيفية بل ان قيل له كيفية فهو باشتراك
الاسم فان الكيفية يقال باشتراك الاسم على اشياء تقع في مقولات مختلفة فتسمى كل قوة
وكل مبدا فعل وكل شئ تحلى شيا وتحصصه كيفية ولو كان كميه او غير ذلك وذلك باشتراك
الاسم وليست المقولة الا واحدا من معاني الاسم المشترك التي سنوضح ان ذلك المعنى شرطه
ان يكون منقوما بموضوعه فان الاسم المشترك لا يكون جنسا الستة وقولهم ان العرض في المركب
هو فيه ليس لا الجزء منه وكل ما هو في شئ لا الجزء منه فليس هو عرضا فيه وكل ما ليس عرضا في شئ فهو
جوهر فيه فهو قياسان مركبان قد جعلا قياسا واحدا وفيهما مقدمات تلك اذا اضمرت
السابق قوله ان العرض في المركب ليس لا الجزء منه مسلم صحيح وقوله وكل ما هو في شئ لا الجزء منه
فليس عرضا فيه ان عنى به ان كل ما هو في المركب لا الجزء منه ليس في نفسه عرضا وهو فيه فهو غير
مسلم فانه اذا كان فيه لا الجزء منه لم تخل اما ان يكون شيا ماهيته محتاجه الى موضوع ما

الصورة جوهر

كيفية

فيكون

فيكون حينئذ فيه ليس لا الجزء منه وهو مع هذا هو عرض وهو فيه وان لم يكن ماهيته لذلك
كان جوهرا او هو فيه وان لم نعن هذا بل عنى انه لا يكون هو فيه على ان ذلك موضوعه وهو صورة
في موضوع هذا صحيح فيكون التبيجه ان العرض ليس في المركب على ان المركب موضوعه وهو صورة في
موضوع ثم المقدمة الثالثة وهي ان كل ما كان في شئ وليس عرضا فيه فهو جوهر فيه نفهم منه ايضا
معان احدها ان كل شئ هو في شئ وليس في نفسه عرضا وهو ايضا فيه جوهر وهو فيه فهو مسلمة
والثاني ان كل شئ هو في شئ وليس فيه على ان ذلك الشئ موضوع يكون هو فيه لكون العرض في موضوع
فيجب ان يكون ما القياس الى كونه فيه جوهرا هذا غير صحيح وذلك انه ليس اذا لم يكن الشئ عرضا
في الشئ الفلاني الذي هو فيه كالجزء يجب ان يصير جوهرا فيه فانه ليس ما لم يكن عرضا في شئ
هو فيه فهو جوهر فيه بل ما لم يكن عرضا في نفسه فهو جوهر في نفسه اذ لم يكن الجوهر ما ليس
في موضوع هو ذلك المركب او شئ اخر معي بل ما كان ليس في موضوع الستة وكونه ليس في
لزاكانا في موضوع لا يستلزم انه ليس في شئ من الاشياء كانا في موضوع فلو كان اذا كان
الشئ ليس في شئ هو فيه كاينا على معنى كون الشئ في موضوع كان ذلك يعطيه الجوهر به القياس
الى ذلك الشئ لكان هذا القدر يجعله جوهرا فيه بل انما كان معنى الجوهر هو انه ليس في شئ من الاشياء
الستة كاينا في موضوع لا انه ليس في شئ لاي كانا في موضوع فمن انه اذا لم يكن الشئ في شئ
لاي كانا في موضوع كان من الواجب ان ينظر بعد ذلك فان كان ليس في شئ من الاشياء غيره كانا
في موضوع فهو جوهر وان كان هناك شئ اخر هو فيه كالشئ في موضوع ثم لم يكن في هذا الشئ
لا في الف شئ اخر على انه في موضوع بل على انه في المركب او في الجنس او غير ذلك فالشئ عرض
وكما ان الجوهر يه لم يكن لاجل ان الشئ بالقياس الى شئ ما هو لا في موضوع بل لانه في نفسه لذلك
كذلك العرضيه ليست لان الشئ بالقياس الى شئ بعينه هو في موضوع او ليس في موضوع بل
لانه في نفسه يحتاج الى موضوع ما كيف كان واي شئ كان فاذا كان له ذلك فهو عرض
وان لم يكن ذلك الشئ هو هذا الشئ وكان هو في هذا الشئ لا على انه في موضوع فليس يمنع ذلك
انه في نفسه في موضوع وانما هو عرض لانه في نفسه في موضوع يعم العرضيه والجوهريه
اعني كون الشئ عرضيا للشئ او جوهريا له وذلك يكون على هذا الاعتبار فانه اذا اضيف الى شئ
وكان فيه وكان كالشئ في الموضوع فهو عرض وعرضي اما عرض فلان ذاته قد حصل موجودا
في موضوع لانه هذا الموضوع يدل ذلك على انه محتاج في نفسه الى موضوع ما اذا احتاج

جوهر

عرض

عرض

الى هذا الموضوع واما عرض فهو امر له بالقياس الى هذا الموضوع فانه بالقياس الى هذا
الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرض فالشئ عرض لانه فى نفسه معترا الى موضوع
وعرض لانه لغيره محال كذا وايضا اعنى ان كان الموضوع هذا وليس مقوما له فهو عرض فهذان
المعنيان وان تلازما فى هذا الموضع فاعتباراهما مختلف ولكل واحد منهما مقابل اخر من وجوه
المقابله اما للعرض فالجوهر واما للعرض فالجوهرى اى الذاتى سواكان جوهرا ذاتى
كالحيوان للانسان او عرضا كاللون للسواد بعد ان يكون مقوما لما هو فيه فاذا كان العرض فى
شئ لا كجزء منه فهو مقوم له فهو جوهرى فيه وليس جوهرا ومعنى الجوهرى الذاتى فان ذات جوهر
كل شئ كان عرضا او جوهرا وقد يسمى جوهرى فيكون لفظ الجوهر الذى نسب اليه الجوهر ليس
يدل على المعنى الذى وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجوهرى منسوبا الى ذلك الجوهر بل يدل
على الذات فيكون الجوهرى مكان الذاتى فهولاكانهم اخذوا الجوهر والجوهرى واحدا فقالوا كل
جوهر فى كذا والشئ ليس جوهرا بالقياس الى شئ وان كان جوهرا بالقياس الى الشئ الذى هو فيه
ويعود من الراس ايضا انه لو كنا قلنا ان الشئ اذا قيس الى شئ هو فيه لم يخل اما ان يكون
فيه على انه فى موضوع اى على انه موضوعه او لا يكون فان كان فهو عرض وان لم يكن كذلك
هو فيه فهو جوهر فيه لكان هذا المذهب صحيحا لكنا لسنا نقول هكذا بل نقول ان الشئ اذا
كان فى نفسه غير مفتقر الى موضوع البته هذا الذى هو فيه ان كان فى شئ او غيره فهو جوهر
وان كان فى نفسه محتاجا الى موضوع يكون فيه اى شئ كان هذا الموضوع كان هذا او اخر غير
هذا فهو عرض والظن ان من تتبع هذا لم يبت على ان شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا فقد خلع
الانصاف

المقاله الثانيه من الفن الثانى فصل فى حال ما بين

الاجناس وفصولها المقسمه والمقومه وتعديد هذه الاجناس العشرة العاليه وحال قسمه
الموجود اليها وابتدا القول فى انها عشر لا يدخل تحت جنس واحد ولا يدخل بعضها فى بعض
ولا جنس خارجا عنها ان الاجناس العاليه لا توجدها فصول مقومه بل ينفصل بعضها عن بعض
وانما كان يكون لها فصول مقومه لو كان لها اجناس فوقها وبالجمله معانى اعم منها داخله
فى جوهرها فتحتاج ان ينفصل فى جواهرها عنها بغيرها كما كان فى صناعة اخرى ولكن انما
توجدها الفصول المقسمه والانواع السافله لا توجدها فصول مقسمه نعم قد يكون لها
اعراض وخواص مقسمه وانما كان يكون لها فصول مقسمه لو صلح ان يكون لها انواع تحتها

ذاتى

جوهر

واما

واما الاجناس والانواع المتوسطه فانها هى التى توجدها فصول مقومه وفصول مقسمه
فصولها المقومه هى التى تقسم اجناسا فوقها وفصولها المقسمه هى التى تقوم انواعها تحتها
وكل ما قوم حنسا هو فوق فانه تقوم كل ما تحته لكن مقوماته الاولى لما قسم اليه الجنس قسمه
اولى وكل ما قسم حنسا او نوعا هو تحت فانه تقسم ما فوقه لكن ربما لم يكن قسمته له اولى
فان الناطق وغير الناطق قسم للحيوان قسمه اوليه وتقسم الجسم قسمه للجسم ليس بقسمه
اوليه فان الجسم ما لم يكن حيوانا لم يستعد للانفصال بالنطق ومع ذلك فان الغير الناطق الذى
تحت الحيوان لا يعدان يدل عليه بالجمله وان لم يكن الجمله بالحقيقه فصلا مقوما فاذا قسمت
الجمله مقامه لم تتم بها قسمه الجسم كما تمت قسمه الحيوان فانك تقول لكل حيوان اما ناطق واما
اعجم ويصف عنده ولا تقول كل جسم اما ناطق واما اعجم ويصف عنده لان النبات والجماد
جسم وليس ناطق ولا اعجم فان قسمت الجسم الى ناطق وغير ناطق قسمه يكمل معها الكلام
لم يكن غير الناطق دالا على المعنى الذى تقصد البته فى قولنا حيوان غير ناطق فتحقق بهذا
ان الفصول المقسمه للجنس الاسفل ربما لم يكن مقسمه له قسمه اوليه ولا قسمه مستوفاة
والفصول المقسمه لما فوق فى اكثر الامر لا تقسم ما تحت بل تقومه مثل الجسم ذى النفس الحساس
لا تقسم شيا من انواع الجسم ذى النفس لكنه قد يوجد فى بعض المواضع فصول تقسم ما فوق وما
تحت معا وجودا بحسب المشهور وذلك حيث يكون للجنس فصول قريبه متداخله فان الحيوان
تقسم بالناطق وغير الناطق قسمه اوليه وتقسم ايضا بالمائت وغير المائت قسمه قريبه او ليه
ولذلك تقسم بالماشى والسابح والطاير فاذا اردى ان تقسم باحد هذه الوجوه حتى كان مثلا
حيوان ناطق وغير ناطق امكن ان تقسم الحيوان الناطق من القسمين بالمائت وغير المائت
واذا اردى ان تقسم بالماشى والسابح والطاير امكن ان تقسم الماشى بالناطق وغير الناطق
ومع ذلك فان القسمه بالناطق وغير الناطق كان يجوز ان توافى الجنس اول شئ قبل القسمه
بالمائت والقسمه بالمائت وغير المائت كان يجوز ان توافى الجنس قبل القسمه بالناطق
وغير الناطق فما كان سعدان تقسم الحيوان الى المائت وغير المائت ثم تقسم المائت الى الناطق
وغير الناطق وقد بقى ههنا شئ واحد وهو انه هل المائت وغير المائت من الفصول الذاتيه
او من اللوازم لذلك وهل الماشى وطايره من الفصول الذاتيه او من اللوازم وان كان المائت
وغير المائت والماشى وما ذكر معه من اللوازم الغير المقومه فهل يمكن هذا التداخل فى الفصول

الزائيه الحقيقه لكن هذا النظر مما يحتاج ان لا يفى به صناعة المنطق فلنوجه الى موضعه
والاجناس العاليه قد رسى من امرها انها الاحوزان تكون لها فصول مقومه فلا يبعد
ان يقع فى الاوهام ان الجنس العالى واحد ولو كان كثيرًا لاحصرت الكثره فى جامع
يحوج الى فصل يعده لكن الحق هو ان الاجناس العاليه كثيره فلنشد اولا ولنضع هذه
الاجناس وضعا ثم نبحث عن امرها ما يحوج اليه هذا النظر من البحث فنقول ان جميع المعانى
المفردة التى يصلح ان يدل عليها بالالفاظ المفردة لا تخلو عن احد هذه العشره فانها
اما ان يدل على جوهر كقولنا انسان وشجره واما ان يدل على كميه كقولنا ذراع
واما ان يدل على كيفيه كقولنا ابيض واما ان يدل على اضافه كقولنا اب وامثاله واما ان
يدل على اين كقولنا فى السوق واما ان يدل على متى كقولنا كان امس وعام اول واما
اما ان يدل على الوضع كقولنا جالس وقائم واما ان يدل على الجده والملك كقولنا
متنعل ومتسلح واما ان يدل على ان يفعل كقولنا يقطع واما ان يدل على ان ينفعل
كقولنا ينقطع وهذه الامثله التى اوردناها لست يدل السبع منها على المقوله
دلاله اسم بل دلاله المعنى اذ كان هذا اعرف ثم ينتقل منه الى المعنى وذلك لان قولنا
ابيض ليس اسما للكيفيه بل اسما لشئ هو ذو كيفيه وهو الجوهر لكن من حيث هو منسوب على
وجود الكيفيه فان الابيض كزيد وعمرو بما يعرف عند التحليل من البياض الذى هو
مجرد الكيفيه والتحليل اسوق البينات فى هذه الامور من العقل فاذا اخطرت ببالك
الابيض فكان شيئا ذا بياض دل هذا على البياض دلالة المعنى على المعنى والامر على
الامر فالمقوله ليست هى الابيض بل البياض ولذلك ليست الكميه هى شيئا ذا ذراع
بل نفس قدر الذراع ولذلك الحال فى البواقى فالالفاظ التى تدل على الجوهر تدل
على ذات فقط دلاله الاسم ولا تدل على امر ينسب اليه هذا الذات لا دلاله الاسم
ولا دلاله المعنى واما اذا قلت ساض فان هذا اللفظ يدل بدلك على معنى الساض دلاله
الاسم ويدل على معنى اخر وذلك انك كما تسمع لفظ البياض وتفهم سادر بذهنك
الى الامر الذى ان تحطر بالبال شيئا اخر هو الابيض ولذلك الحال فى كل واحد من التسعه
فالمقولات التسع هى ما يدل عليه البياض والمقدار والعدد والابوه واللون فى
المكان كقولك الالحاد والالهام والكون فى الزمان كقولك العتاقه والحدث

المعانى العشره

الوضع

والملوس

والملوس ايضا ما يدل عليه السلح وصدور الفعل بالقطع وقبوله وبالانقطاع
مادام سقطع والمباحث فى امر هذه العشرة كثيره منها انها هل يمكن ان يسند كلها
الى الجنس واحد كما ظن ان الموجود جنس لها ومنها انها ان لم يكن ذلك فهل يمكن
ان يفرد الجوهر جنسا ويجعل العرض جنسا واحدا يعم التسعه ومنها انه ان لم
يمكن هذا فهل يمكن ان يجمع فى اكثر من اثنين واقل من عشرة ومنها ان هذه هل يستعمل
على جميع الموجودات فلا يشذ منها شئ او لا يستعمل بل ها هنا امور اخرى لا تدخل فى
شئ من المقولات ومنها ان الموجود ليس ينسب الى هذه التسع مع كون امور اخرى خارجه
عنها او مع لا كون امور اخرى خارجه عنها فنقول اما البحث الاول وهو حال نسبة
الموجود الى هذه العشر فان المشهور من النظر فيه ان يعدوا وجوه قسمة الواحد الى
الكثره فيطلبوا وجها منها حتى يقفوا ما يوثرون بقاءه ويلتمسوا بعد ذلك كله
فاذا قد علم من المعلوم ان الموجود على هذه العشر وانه انما يكثر فيها بكثرة المقول لا بكثرة
وجوه اخرى مما يطلبون به كلامهم وبكثرة المقول يكون على وجوه ثلثة اما ان يكثر بكثرة
المتواطى وهو موضوعا او بكثرة المشتق الصرف الذى يسمى المسانده والاشتراك او بكثرة
المشكك ثم من امتنع ان يعقل ان للوجود معنى واحدا فى هذه العشرة فقد فارق الفطرة وخصوصا
اذا قال ان الدليل على اختلاف هذه العشرة فى معنى الوجود ان الجوهر موجود بذاته والعرض
بغيره وان الجوهر موجود لا يحتاج فى وجوده الى وجود ذلك والعرض موجود يحتاج
فى وجوده الى ذلك فقد اشترك هذان السببان فى شئ وهو لفظ الموجود ثم فرق بعد ذلك
بانه بغيره او بذاته وانه محتاج او غير محتاج فهذا الموجود المشترك ان كان يدل على معنى
يجمع فيه العرض والجوهر ثم تعرفان من بعد فقد حصل معنى جامع وان لم يدل على معنى جامع
فكيف فارق احدهما الاخر بل لكل واحد منهما معنى غير معنى الاخر واحدهما بذاته والاخر
بغيره فانه ليس يستحيل ان يكون الشئ الواحد له معنيان احدهما بذاته والاخر بغيره ولا يكون
ذلك فرقا بينه وبين ذاته الا ان يقال انه من حيث له المعنى الذى بذاته غيره من حيث له
المعنى الاخر الذى له بغيره وهم لم يسلكوا هذا الوضع هذا السلوك ولا هذا مما يحسن ان
يعتبر وهذا الوضع ولا عكنهم ان يدلوا على المعنى المختلفى الستة بشئ غير الوجوه فانه لا عكنهم
ان يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجوه فى احدهما هو غير المعنى الذى يدلون عليه بالوجوه فى

جوهر
عرض

معنى جامع

الاخر حتى تعود وايم تصفو الى احدها من خارج بذاته والى الاخر بغيره بل الحق ان الاشيا
مشترك في البوت والوجود بمفهوم محصل عند الذهن وهذا من بنفسه لا يمكن ان يبان
ومن يمكن فهو غلط نفسه بازالة فكره عن العرض الى غيره ولولا هذا لما صح ان الشي لا يخرج من طرفي
النقيض فان كل واحد من طرفي النقيض كان اشيا كثيره ولم يكن بالحقيقه طرفا واحدا بل
الوجود في جميعها معنى واحد في المفهوم واذا كان كذلك لم يكن وقوع اسم الوجود على هذه العشره
وقوع الاسم المشقق وليس ايضا وقوع الاسم المتواطي فان حال الوجود في هذه العشرة
ليس حالا واحدا بل الوجود لبعضها قبل ولبعضها بعد فانت تعلم ان الجوهر قبل العرض في
الوجود لبعضها احق ولبعضها ليس باحق فانت تعلم ان الموجود بذاته احق بالوجود من
الموجود بغيره والوجود لبعضها احكم ولبعضها اضعف فان وجود القار منها كالكميه
والكيفيه احكم من وجود ما لا استقرار له كالزمان وان سفعل وليس وقوع الوجود عليها
وقوعا على درجة واحدة لو قوع طبايع الاجناس على انواعها الذي هو بالتواطي المحض فهو
اذن غير جنس ولو كان متواطا لم يكن ايضا جنسا فانه غير داخل في ماهيات الاشيا بل امر لازم
لها ولذلك اذا تصورت معنى المثلث ونسبت اليه الشكليه وسبت اليه الوجود وحدث
الشكليه داخله في معنى المثلث حتى يستحيل ان نفهم المثلث انه مثلث الا وقد وجب ان يكون
قبل شكلا وكما يتصور معنى المثلث لا يمكن الا ان يتصور انه شكل اولا ولا يجب مع ذلك ان يتصور
انه موجود وليس يحتاج في تصور ماهيه المثلث ان يتصور انه موجود كما يحتاج ان
يتصور انه شكل فالشكل للمثلث لانه مثلث وداخل في قوامه فلذلك يقوم به خارجا وفي الذهن
وكيف كان واما الوجود فانه لا يقوم بماهيه المثلث فلذلك يمكن ان نفهم ماهيه المثلث
وانت شاك في وجوده حتى يبرهن لك انه موجود وممكن الوجود في الشكل الاول من كتاب
اقليدس ولا يمكنك كذلك في شكليته فما كان مثل الشكليه فهي من المعاني المقومه للماهيه وما
كان مثل الوجود وليس مقوما للماهيه ولو كان الوجود لا يفارق في ذهنك ايضا المثلث كما
امر حقا للمثلث من خارج ولذلك يستحيل ان يطلب ما الشي الذي جعل المثلث مثلثا او المثلث
شكلا ولا يستحيل ان يطلب ما الشي الذي جعل المثلث موجودا في الذهن او في خارج فما لذاتي
للشي لا يكون بعلة خارجه عن ذاته وما يكون بعلة خارجه وليس مقوما ذاتا وان كان قد
يكون من العرض ما ليس حصوله بعلة خارجه عن الماهيه بل يكون الماهيه موجبه له ومقتضيه

احق

الداخل في الماهيه

ذاتي

اياه وامّا ما يكون الماهيه لا توجبه ويجوز ان يكون من شي خارج بفرده فليس مقوما للماهيه
والجنس انما يكون من المعاني التي تسبه الشكل مما يصير به المعنى معنى والماهيه ماهيه واما
الوجود فامر يلحق الماهيه تارة في الاعيان وتارة في الذهن فقد بان ان اسم الموجود ليس يقع على
العشره بالتواطو وبان انه لو كان يقع عليها بالتواطو لم يكن من الامور المقومه للماهيه فالوجود
اذن ليس بجنس وقد قيل في الاجوبه المشهوره ان من الدليل على ان الموجود ليس بجنس انه لو كان
جنسا لكان فصله اما موجودا او اما غير موجود فان كان موجودا وجب ان يكون الفصل
مكان النوع اذ يحمل عليه الجنس وان كان غير موجود فكيف يفصل وهذا الاحتجاج ليس يعمل
في هذا الباب فان فصول الجوهر جواهر وهي مع ذلك فصول واما الكيفيه الصوره في هذا
فهو في صناعة اخرى مما لا ينبغي به المنطق وقد يشكل على ما قلناه من سلب الجنسيه عن الوجود
فيقال ان كثيرا من الاجناس قد يقع على انواع متقدمه ومتاخره كالكم على المنفصل والمتصل
والمنفصل اقدم من المتصل ومع ذلك فقد عرض له ايضا فان الكم بوسط العدد بل العدد
نفسه يقع على الاثنين والثلثه والاربعه وذلك مختلفه في التقدم والتاخر وكما يقع الجوهر
على الجوهر الاول والجوهر الثاني وكما يقع على البسيط والمركب لكن الاولى ان نتكلم على هذا
الشك من بعد هذا الموضع

فصل في العرض ليس يحس التسعه ويعقب ما قيل في
ذلك واما العرض فقد قيل في نفي منع حسيه لهذه التسعه اولا مشهور منها قولهم
ان حد العرض لا يتناول التسعه تناولا حقيقيا ويحالون تصحيحه بامثله من ذلك قولهم
امس وعام اول كل منهما امر واحد والموضوعات كثيره ويستحيل ان يكون هو موجودا
في جميعها فان العرض الواحد بالعدد يستحيل ان يكون في موضوعات كثيره على انه موجود في
كل واحد منها فاذن ليس شي من ذلك في موضوع وهو عرض وهذه حرافه فانه ان عنى بامس
وعام اول معنى متى وهو الكون في الزمان فان كل واحد من الموضوعات له نسبه خاصة
هو بها دون غيره في زمانه فانه ليس كون زيد في زمان هو بعينه كون عمرو في ذلك الزمان
على الكونين واحدا بالعدد وان عنى به الزمان نفسه فان الزمان في الموضوع الذي فيه الحركه
الى الزمان عددها وهو موضوع واحد عند قوم وموضوعات كثيره عند قوم ويكون عندهم
زمان من الازمنه مقدم وهو الذي تعتبر به الاشيا فيقال انها في زمان واحد واما نفارق
الاشيا المحركه فلكل واحد منها عندهو الآزمان خاص الا ان الاعتبار عندهم من قول

الناس ان لذى و لذى ٢ زمان واحد بالعدد وليس الا بالزمان الثابت الواحد الاول
ولست اشير الى ان هذا المذهب او غيره صحيح بل الى ان هذا الماخذ مما لا يحتاج لسين به
ان حد العرض لا يتناول الزمان باطل وقوم قالوا ان الزمان لا يعلق بموضوع فهناك
قالوا انه جوهر فاما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب ففى صناعة الطبعيات واذ
لا مذهب غير هذه الثلثة والثلثة اما ان يحمل الزمان جوهرا واما ان يحمله بحيث يحد
بحد العرض فهذا القول لا اعتد به ولذلك اجهلها ولا وقالوا ان حد العرض لا يساوى الا ين
فان الكون فى السوق مثلا واحد وستدرك فيه كيرون فلا يصح ان يكون كل واحد منهم
موضوعا له ولا الجملة والا لما وصف به الا الجملة لكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب بعينه
فان السوق ان كان واحدا بالجمع لا من ليس المكان الحقيقى فيمتنع الشركة فيه بل هو من قبيل المكان
العام فان لكل واحد لونا فيه يخصه دون الاخر اذ ليس السوق اثنا بل السوق من مقولة
الجوهر على انهم ان مثلوا المكان الذى من مقولة العرض لم يمكنهم ان يجعلوا فيه عدة اشياء الا ين
ان كان ولا بد فهو بالنسبة الى السوق ولكل من الذى فى السوق نسبة تخصه توافق النسبة
الاخرى بالنوع وتخالفه بالعدد واعتبارنا ههنا بالواحد بالعدد دون الواحد بالنوع
وقالوا ايضا ان المضاف ليس بوحد الا فى موضعين فليس موجودا فى شئ ولكن ٢ سين
وقالوا ايضا ان السلح معنى لا فى موضوع او هو ٢ موضوعين لان موضوعه السلاح
واللابس فنقول اما المضاف فليس على ما ختموه به اما اولا فلان كون الشئ ٢ الشيين
قد لا يمنع كونه ٢ كل واحد منهما واذا كان لا يمنع كونه فى كل واحد منهما فليس كونه ٢
سين رافعا لكونه ٢ شئ فانه لم يقل ٢ شئ واحد فقط كما ان كون الاب ابا لا يمنع
لا يمنع كونه ابا لابن واحد وكون الحيوان مقولا على اشياء لا يمنع كونه مقولا على كل
واحد منهم ٢ بعض الاشياء وقد يكون الوجود ٢ الكثرة بحيث يمتنع ان يكون فى الواحد
مع تلك الكثرة فهنا لك لا يكون الموجود ٢ اشياء موجودا ٢ شئ واحد والفرق بين
الموجود ٢ موضوع مر بجهة انه موجود ٢ شئ وبين كون الكل ٢ الاجزاء ان الكل يكون
٢ اشياء ولا يكون ٢ شئ واحد منها البتة واما الموجود ٢ موضوع فليس بعيد
ان يكون موجودا ٢ موضوعات ولكنه يكون مع ذلك ٢ موضوع موضوع منها ولا مانع
من الحالين وهذا ان كان ما ذهبوا اليه من امر وجوه انه واحد بالعدد مشترك فيه

موضوع له

بين متضايفين اسمى بالعدد مذهبا صحيحا واما الحق فسيكشف عن خلاف ذلك
وسيبين كيفيته فى موضع سكلم فيها فى المضاف واما السلح وما يعلنونه فيه
فالجواب عن ان التسلح نسبة وحاله للابس عند السلاح يوصف بها المسلح فقال
انه مسلح بسلح هو وصف له وان كان بالنسبة الى غيره فالسلح وان كان بالنسبة
الى الغير فليس يجب ان يكون ٢ ذلك الغير ففرق بين الوجود فى الشئ وبين النسبة
الى الشئ فلا معونة لمثل هذه الهذيانات ٢ ان يقال ان العرض ليس بحس وان كان الحق
هو ان العرض ليس بحس لكنهم قالوا شيا اخر وهو ان العرض لا يدل على طبيعة السواد
والسواد وعلى طبايع سايرالاعراض بل على انه نسبة الى ما هو فيه وعلى ان ذاته
بعض هذه النسبة والحس يدل على طبيعة الاشياء وماهيتها ٢ انفسها لا ما يلحق
ماهياتها من النسبة وهذا قول سديد والدليل على ذلك ان لفظة العرضية اما ان تدل
على ان الشئ موجود ٢ موضوع فيكون دالة على هذه النسبة اول يدل على انه فى ذاته
بحيث لا يدله من موضوع فهذا ايضا معنى عرضى وذلك لان نسبة هذا المعنى الى اكثر
الاعراض مثل الكيفية والكمية والوضع امر غير مقوم لماهياتها لان ماهياتها
سيمثل مدركة مفهومة لم لا شك ٢ كثير منها فلا يدرى انها محتاجة الى موضوع حتى يبرهن
عليه ٢ صناعة الفلسفة الاولى وحتى ان قوما جعلوا هذه الامور جواهر فنسبة
العرض الى هذه نسبة الموجود الى ماهيات العشر حيث ليس داخلا فى الماهية
وكما ان الموجود ليس مقوما لماهية هذه العشر لذلك العرضية ليست مقومة لماهية هذه
التسعة فلذلك لا يوجد فى حد شئ منها انه عرضى **فصل** ٢ بعض ما لزم او وجب
فيها نقصانا او مداخلة واما الذين يكلفون ان يجعلوا بعض هذه داخلة ٢ بعض
ان يحصروها ٢ مقولات اقل عددا فمنهم من جعل المقولات اربعا الجوهر والكمية و
المضاف والكيفية وجعل المضاف يعم النواقى لانها كلها منسوبة ومنهم من جمع الستة
٢ حس خامس اذ اعداد الاربعة قال والخامس الاطراف التى تحد من الكيفية شيا و
بطلان هذا المذهب ومما لحانسه يظهر لك حيث تعلم رسوم هذه وخواصها فيعلم
لك انها متباينة وليس الذى هل ٢ سانها ان الدليل على ان الكمية منها تخالف الكيفية
ان الجسم ربما زادت مسته وحجمه وصعمت كيفيته وبالعكس فالكمية مخالفة للكيفية

عرض

شيئا فان من لا يسلم تخالف الكميه والكيفيه يقول ان كميه ما زادت او نقصت
كميه ما اخرى وكيفيه ما زادت او نقصت كيفيه ما اخرى وليس اذا اختلف
هذان اللذان اشرت اليهما يمتنع ان يدخلا فى مقوله واحده فان الاضداد التى
لا يجتمعان معا وتتعاقب قد يجتمع فى مقوله بل فى جنس قريب واحد ولا يوجب اختلافهما
البالغ ما بلغا فى المقوله وانت تعلم ان هذا الناقد الذى منهما اشد ولكن القول
فى معرفه الفصول بين هذه من الرسوم التى سنوضحها فتعلم ان بعضها غير داخل فى
بعض واما ان عده هل يدخل فى جمله كمن ظن ان المضاف يشتمل على البواقى فسيان
بطلان ذلك من ان يتحقق لك فى باب المضاف ان المضاف الحقيقى لا يحمل على شىء من المقولات
الاخرى حمل الجنس ولكن يوجد فى كل واحد منها بان يعرض له نسبه الى شىء يصير بها
مضافا اليه من غير ان يصير المضاف جنسا له ويعرفك ان الشىء لا يصير بسبب ان لم
يكن شىء وانه فى شىء او مع شىء مضافا اليه بل بان ياخذه بعد ذلك من حيث له ذلك فعرض له
ان يكون ماهيته من جهه الاعتبار مقوله بالقياس الى غيره فان كون زيد فى الدار هى
نسبته التى هو بها اين وهذه النسبه ليست اضافه بل اسم اذا اعتبرت المكرر وحدث
الموصوف بالاين بعرض له من حيث هو ذو اين ان يصير مقول الماهيه بالقياس الى
ما هو فيه من حيث هو محوى وذلك حاو لا من حيث هو اين فقط بل من حيث انه محوى
حاويه ووحدته قد عرضت له الاضافه كالبياض من حيث هو بياض شىء ومن حيث انه
لذى البياض اى للابيض فان ماهيته مقوله بالقياس الى ذى البياض لا ماهيته انه بياض
بل ماهيته انه للابيض كذلك ليس كونه فى مكان الذى هو نسبه طرف واحد هو نفس كون
ماهيته مقوله بالقياس الى غيره بل هو موضوع لذلك من حيث تصير النسبه شامله
للطرفين للحاوى والمحوى وهذا انما يتضح لك فى باب المضاف حقيقته الاتضاح وامر
ها هنا فهو شىء كالتنبيه غير محصل واما قول القايل والاطراف التى باحد من الكيفيه شيئا
نسبه ان يكون يعنى بهذا مقوله بفعل وسفعل فتكون الكيفيه هو الامر الذى يسوق اليه
الفعل والانفعال ويكون للطرفان الستان اللتان للفاعل والمنفعل اليهما ونسبه ايضا
ان يكون يعنى مع هذين الوضع ايضا وذلك بسبب ان الوضع يلزمه السكل او يلزم
السكل وانت تعلم ان هذا الكلام مشوش جدا فان لفظه الاطراف لا يدل فى هذا الموضع

نسبه
ماهيه
موضوع

على معنى محصل ولا ايضا يدل بالسكنك ولو دل لخيل شيئا والاحد من الكيفيه سيان هو
لفظ مشابه للاحد لكنه معنى متواطيا قسم ولا ايضا يدل بالسكنك ولو دل لخيل
شيئا فان من افضل احوال المعانى النسبيه التى لا يسبق فى النوع اذا وقع عليها اسم
ان يكون على سبيل التشكيك فقلما توجد فيها تواطو صرف وخصوصا فى مثل هذا الموضع
اذ الاحد ليس له مفهوم محصل ولا للاطراف ولو ان قايلا اصلح هذا اللفظ فقال والامور
التى لها الى الكيفيه نسبه ما كانت هذه الامور جواهر وكميات عرض لها نسبه الى الكيفيات
فتكون للجواهر والكميات مدخل فى مقوله غير مقولتها بسبب عارض يعرض لها فتكون داخلة
فى تلك المقوله بالعرض وما دخل فى مقوله بالعرض فليست المقوله جنسا له ولا هو نوع له المقوله
وانما اخذ المقولات فى هذا الموضع على انها اجناس وانما نبحث عن دخول الاشياء فيها
على انها اجناس وانما نبحث عن دخول الاشياء فيها على انها انواع لها واما على سبيل غير ذلك
فلا نمنع عن ان يدخل بعض انواع مقوله فى مقوله اخرى فان لم نعن هذا وعنى نسبه الجوهر
والكميه او شىء اخر ان كان الى الكيفيه لا الى ذات الجوهر والكميه فليست الكيفيه اولى بهذا التخصيص
من الكميه على ان لمطالب ان يطالب فيقول ولم ليس نجعل للنسبه الى الكميات ايضا مقوله
يلزم حينئذ ان نجعل النسبه الى كل مقوله مقوله فتضاعف المقولات بل لا معنى فانه يمكن
ان نعرض الى المقوله التى هى نسبه نسبه وان قوما اخرين قالوا ان الانفعال هى الكيفيه لا غير تسخين
فليس التسخين غير التسخن وما قالوه باطل فان التسخين هو سلوك الى التسخن فان كان التسخين
له فكل آن تسخن فليس تسخن بل كل التسخن بل تسخنه انما هو بالقياس الى تسخن مطلوبه
وبالجمله فان التسخين هيئه غير قاره والتسخن هيئه قاره ولو كان التسخين هو التسخن لكان
التسخن المطلق هو الكيفيه فكان طلب الكيفيه كيفيه وكان الطالب طالبا لما هو موجود تكييف
له كل هذا باطل فاسد وسيتضح لك فى العلم الطبعى فان كان الكيف ليس كيفيه فالحرى
ان لا يكون التكيف كيفيه والتكييف هو الفعل فبالحرى ان لا يكون الفعل كيفيه ولو كان التسخين
تسخن لكان كل ما يسخن يسخن ولكان كل ما يحرك يتحرك وستعلم ان هذا غير واجب واعبر لك حركة
بالعسق فانه كما تعلم يتحرك وليس فيه حركه وقد قال قوم ان مقوله ان ينفعل وان ينفعل
يجمعان جنسا واحدا هو الحركه وستعلم فى العلوم الطبعيه ان الحركه غير موجوده بها
الفاعل وانما ليست ينفعل ولو قالوا ان ينفعل هى حمله الحركه او حركه وان ينفعل هى حمله التحريك

او حركة كان اولى بهم **فصل** في ذكر امور اوهمت الناس انها اعاما ليست من العشرة عموم الجنس
او خارجة عن العشرة ونسم القول في ذلك وها هنا سلوك في امور يدعى انها بوجه خارج هذه
العشر لا يدخل فيها منها امور هي اعم من كل واحد منها مثل الحركة فانها تتناول الكيف والكم والاين
سحوما ومنها امور مباينة لها كالوحدة التي هي مبدا العدد والنقطة التي هي مبدا الوجود المقادير
وايضا مثل الهيولى والصورة وايضا مثل الاعدام كالعمى والجهل وما اشبه ذلك ومنهم من اورد
لهذا الباب امثلة حزنية كالشمال والجنوب والغداة والعشا فنقول اما الحركة فانها ان كانت
هي مقولة ان سفعل فمتى ارادت جنسا وان لم تكن مقولة سفعل فانها يجب ان تكون جنسا بل
يجب ان تكون مقولة على اصنافها بالتسكيك وان تكون ذلك هو لها بنوع من ان يجعل الحركة هي
نفس مقولة ان سفعل ان امتنع والا ان لم تكن هناك مانع من ذلك مثل الفصيل فمقولة سفعل
هي بعينها الحركة وسيرد الكلام عليه في موضعه فهذا ما يعرض له في امر الحركة فاما هذه الاخرى
فنقول فيها قولا كليا ثم نورد ما يقال فيها في المشهور ثم نقول فيها الحق فنقول انه ليس كل وجه
اشيا لا يدخل في المقولات ضارا فان المقولات عشر بل نحو واحد منها وهو ان تكون اشيا
لا يدخل في احدى المقولات العشر وهذا اعني اخرى هي انواع تحتها واذ ليس يجب في بادي النظر
ان يكون لكل ذات موجودة مشارك في الحد هو اخر غيره موجودا حتى يكون تلك الذات
موجودة فليس يجب ان يكون لكل شيء نوع مقولا على كثيرين بالفعل ولو كان ايضا لكل
نوع مقولا على كثيرين بالعدد لم يجب ان يكون مع ذلك النوع نوع اخر مشارك له في ماهيته
مشتركة حتى يكون هناك جنس فلا يمتنع ان يكون امور مفرده لا مشارك لها في نوعها او
انواع انما هي انواع بالقياس الى ما تحتها ولا قياس لها الى ما فوقها حتى يكون هي انواع
اجناس فوقها واذ كان العقل الاول لا يمنع هذا فليس مستحيلا ظاهرا استحالة نفسه
واذ ليس كذلك فان كانت اشخاص مفردة لا انواع لها البتة ولا اجناس على الشرط المذكور
او انواع لا اجناس لها لم يكن شيء من ذكر داخلا في مقوله وكان مع ذكر حقا ما قيل من ان المقولات
هي هذه العشرة اذ الخوارج عنها ليس بمقوله في نفسه ولا في مقوله غيرها ومثال هذا انه لو قال
قايل انه لا بلاد الا عشرة بلاد فوجد قوم بداوة لا تمدنون لم يضروهم خارجا عن هذه
البلاد سيما وان لا يكون هذه البلاد عشرة فلو سلمنا ان جميع ما اورد واخارج عن المقولات
لم يكن ذلك موجبا ان لا يكون المقولات عشرة فقط الا ان يصح ان لتلك الاشيا اجناسا

حركة

خارج

خارج العشرة ونعرف ذلك فان الاحوبة المشهورة عن هذه بعضها يسلم ان هذه الاشيا خارجة
عن العشرة ولا يسلك نوعا اخر من الجواب وخصوصا ما كان منها يجري مجرى المبادي
كالوحدة والنقطة والهيولى والصورة وانهم يزعمون ان المبادي لا تدخل في شيء من المقولات
وذلك لان هذه المبادي مبادي المقولات ومبادي المنقولات لو دخلت في المقولات
لكانت مبادي لانفسها وبعضها لا يسلم خروج المبادي عن المقولات بل يجعل المبدا والمبدا
في مقولة واحدة ويقول ان الوحدة من جملة الكم وان الواحد في العدد والعدد كم ولذلك النقطة
في الخط والخط كم ولذلك يقولون في الاعدام وانها من مقولات ملكاتها كالعمى من الكيف و
السكون من مقولة ان سفعل ان كانت الحركة من مقولة ان سفعل وشرذمة من المحققين يأبون
فيجعلون للشيء الواحد مقولات كثيرة فيقولون مثلا اما النقطة فمن حيث هي طرف فهي من
المضاف ومن حيث هي هيهنا ما فهي من الكيف وان الشمال من حيث هو جسم فهو من الجوهر ومن
حيث هو متحرك فهو من مقولة ان سفعل ومن حيث هو مختص باحد القطبين فهو من الاين والعذي
فمن حيث هو محرك فهو من مقولة ان سفعل ومن حيث هو للمغدى فهو من المضاف ومن حيث هو في زمان
مخصوص فهو من متى فعلينا ان نتامل ما تقوله طائفة طائفة فمن هؤلاء الذين نخصصنا اراءهم
فنقول ان الذين يزعمون ان هذه المبادي مبادي للمقولة باسرها فلا يكون من المقولة الحارقون
في وهلهم مجازفة مطلقة اما اولا فليست الوحدة مبدأ للكيف باسرها بل هي مبدا النوع منها
والكم المنفصل والنقطة ايضا ان كانت مبدا لها فليست مبدأ للكيف باسرها بل للمقدار على
انه سيمر لك في استقصائك للعارق التي ليست حال النقطة كالوحدة فان الوحدة
مبدا للعدد على انها عدد ومبدا على انها طرف وليست النقطة لذلك فانها ليست البتة على
للمقدار بل هي مبدا على انها طرف وانما يظن ان النقطة علم للخط قوم مقاعدون عن الحقايق
ازالتهم المشكلات والتحيلات التي تسعل في تفهيم النقطة عن الجادة ومع ذلك فانها لو
كانا مبدانين لم يكن نفس كونهما مبدانين يوجب ان يكونا اعني النقطة والوحدة من الكم
حتى كان يكون الكم اعم من المتصل والمنفصل حتى اذ يقع على النقطة والوحدة وكان يكون
مبدانين على المتصل والمنفصل كما هما الان ولم يلزما مبدانين لجميع مقولة الكم وهل يسلم
من جعل النقطة والوحدة في مقولة الكم انهما مبدان للكيف باسرها حتى يكون ما هو مبدا
لهما مبدا لجميع ما في المقولة ولو انه سلم هذا الظهر له ان الوحدة والنقطة ليستا بالمتن

هذا انما يسلمه من يجعل الكم يعم المتصل والمنفصل فقط

من حيث

مرغيران نحتاج الى اعتبار المبدا سه واذ سنكل في هذا مشكل وقد شكل في ذلك
فلسف نعلم ان الوحده والنقطه مبدان لجميع الكميه الا ان طريق الحق في هذا هو
ان سظر فان كان رسم الكميه مما يقال على الوحده والنقطه وكان القول مع ذلك ذاتيًا حد احد
كل واحد من الوحده والنقطه والكميه جنسًا لهما كانا مبدا بن اولم يكونا فان كانا مبدا بن
لم يكونا جنسا مبدا بن لجميع الكميات بل لما بعدهما وان كان لا يقال او يقال قولا
غير ذاتي فليست الكميه جنسا فاذا فعلت هذا فانك تجد رسم الكميه غير مقول على الوحده
والنقطه وتجد رسم الجوهر مقولا على الهيولى والصورة وسيا تنك رسم الكميه
من بعد فاعتبر ما كلفناك هناك واما رسم الجوهر فقد مر لك انه الموجود لا في موضوع
وتجد هذا الرسم مقولا على الهيولى والصورة قولا ذاتيا فتجد الهيولى والصورة
داخلين في مقوله الجوهر وهما مبدان لبعض ما يقال عليه المقوله وهو الاجسام الطبيعيه
فلا يلزم الشيء مبدا ما مانع من ان يشارك ما هو له مبدا في المقوله ولا كونه مبدا موجب
ذلك بل المعتمد اعتباره حاله عند رسم المقوله ولو كانت النقطه يمتنع ان يشارك القادر
في الحس الاعلى الذي هو الكم بسبب البدايه لكان الخط ايضا يمتنع ان يشارك السطح
والجسم في الحس الاقرب الذي هو المقدار ولذلك كانت العشر يمتنع ان يشارك المايه
في الحس الاقرب الذي هو العدد فان العشرة من المايه كالوحدة من العشر ثم ها هنا
شكوك احدوفي حله فاعلم مفيد يعرفك من احوال المقوله واحوال ما هو محمول بالمعنى وليس
بمقوله ما يحتاج ضرورة وهو ان لقائل ان يقول انكم قد قلتم ان الموجود ليس بجنس لان
وقوعه على ما تحته من المقولات بعدم وتاخر واختلاف يجب ان لا يكون ايضا الجوهر جنسا
للهيولى والصورة والجسم فان الهيولى والصورة اقدم بالطبع من الجسم فليس قول الجوهر
عليهما بالسويه بل هو مقدم وتاخر وقد يعرض هذا الشكل ايضا في غير ذلك فانه قد يعرض
بسبب ان بعض الكميات قبل بعض كالخط فانه قبل السطح والثلاثيه فانها قبل الاربعيه
ولذلك عسى ان يكون الامر في انواع اخرى من مقولات اخرى فيكون جنسا ليس المانع من
كون الهيولى والصورة في جنس الجسم فهو حال مبدا يه اولا مبدا يه بالقصد الاول بل
قول الجنس عليهما وعليه نغير السويه فنقول ان المتقدم والمتاخر في جزيات يشملها معنى
واحد لا يخلو اما ان يكونا في المفهوم لهما من ذلك المعنى او تلك المقوله او في مفهوم الاخر

الوحده ع

رسم

اما

اما الذي يكون في المفهوم من ذلك المعنى فمثاله تقدم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه
بلفظ الوجود اذا قيل لهما موجودان فان الوجود للجوهر مسلم للعرض وهو عن الجوهر
عله لان كان العرض موجودًا حاصلًا له المعنى المفهوم من الوجود واما الثاني فمثل تقدم
الانسان الذي هو الاب على الانسان الذي هو الابن اللذين هما تحت نوع الانسان معًا فان
الاب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود وليس الزمان هو داخلا في معنى الانسانيه
ولا الوجود داخلا فيهما فاما حد الانسان فانه من حيث حد الانسان هو لهما بالسواء ان
كان وجود الانسانيه لهذا قبل بالزمان وللاخر بعدا لا في انهما انسانيه بل في انهما
موجوده واما بحسب النظر في الانسانيه فليس احدهما في انه انسان قبل الاخر في انه انسان
وعله ليست اقول في انه موجود انسانا وبالجمله فاي شيء جعل زيدا الذي هو ابن عمرو
انسانا فانه لما هيته انسانا فانه مستحيل ان لا يكون زيد انسانا ولذلك لا عله له
في انه انسان ولا انيوه ولا غيره وليس بمستحيل ان لا يكون موجودًا فلذلك له علة في
انه موجود ولذلك الناس ليس الا لذاته هو لون لكنه ليس لذاته موجودا ومن حق الجنس
ان يقال على انواعه بالسويه فيشترك في المعنى المفهوم عنه وان اختلفت بالتقدم و
التاخر في مفهوم اخر غيره فليس يمتنع لكن يمتنع ولا مانع ان يشابه الشركة في الجنس فيكون
الجنس جنسًا ولذلك لا يجب ان ساوى الاب من الابن في مقوله الجوهر او نوع الانسان لان الاب
اقدم منه بالعليه او الزمان وليست انسانيته اقدم من انسانيته في انها انسانيه
ولا عله لها ولذلك الحال في نسبة الهيولى والصورة الى الجسم فان الهيولى والصورة
ليستا سببا للون الجسم جوهرا فان الجسم لذاته لا علة من العلل ولا سبب من الاسباب
ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهر لكنه في وجوده يحتاج الى اسباب في وجوده ولا جوهريه
شيء في انها جوهريته يكون عليه الجوهريه شيء حتى يصير الجسم لجوهريته المادة والصورة
جوهرًا ليست اقول جوهرًا موجودًا ولا الثلاثيه ايضا في انها عدد يكون عليه اللون الرباعيه
عددا ليست اقول لانها عددًا موجودًا بل كل واحد من الماهيات له علة لما بعدد في الوجود فقد
يكون وجود شيء علة لوجود شيء وان لم يكن الماهيه له اولًا وبسببه للاخر ثانيًا فيكون تلك
ماهيه انسانيته لان هذه ماهيه انسانيته كما يصح ان يكون العرض موجودا لان الجوهر
موجود ولذلك منع ان يكون الموجود جنسًا اذ كان معناه توجد للجوهر وتوسط للعرض

ولذلك ليست الهيولى ولا الصورة احق بان تكون موجوده لا فى موضوع من الجسم
ولا شك فى ذلك وان كان احق بالوجود منه واشد فيه وقد سبق ان قدم الثلثه
على الاربعه انما هو فى الوجود وهو غير معنى العدد وليس ذلك فى معنى العدد ولذلك تقدم
الهيولى والصورة على المركب جوهر فى الوجود وهو غير معنى الجوهر يه فى معنى المقوله اذن انما
تتقدم الانواع وتتاخر عنها لا لنفسه بل لمعنى يضاف اليه فيه التقدم والتاخير وهو
الوجود فهذا اصل نافع لك فى معرفه الفرق بين تقدم انواع المقوله بعضها على بعض
الذى لا يمنع كون المقوله مقوله لها وبين تقدم اصناف الموجود وما يجرى مجراه بعضها
على بعض الذى يمنع كون الموجود او ما يجرى مجراه مقوله لها وقد علمت من تحصيل ما سلف
لك ذكره وتصحح لك ان الوحده والنقطه ليستا من اكم وان المادة والصورة هما من
الجوهر واما قولهم ان الوحدة فى العدد والعدد من اكم فالوحده من اكم فهو قول الحارثين
ايضا فليس كل شئ يوجد فى نوع مقوله فهو منها والا فالاعراض كلها جواهر اذ هى موجوده
فى انواع الجواهر بل لو كانت الوحدة موجوده فى العدد وجود النوع فى الجنس ثم كان العدد
نوعا من اكم لكان يجب ان تكون الوحدة من مقوله اكم فاما اذا كانت الوحده فى العدد
وليست بعدد فليس ما قالوه واجبا ولو كان ما قالوه واجبا لكان بالحرى ان يكون
يدل الانسان انسانا ورجل البقر بقرة او حيوانا واما المحوش منه من حال العدم فليس فيه
اذا عرفت ان العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم الذى ليس بضد فاما الاعدام
التى يعنى بها الاضداد فان الاضداد قد تسمى اعداما كما سنعرفه فهى تشارك المقوله
فاما الاعدام الحقيقه فانها ليست دواتا بل عدم ذوات والمقولات هى مقولات
ذوات وامور وجوديه والاعدام لا حصة لها من الوجود والحقيقه انما وجودها
فى موضوعها وجود بالعرض كما سلف فان دخلت فى مقوله دخلت بالعرض والدخول
فى المقوله بالعرض ليس كدخول النوع فى المقوله لان النوع يدخل فى جنسه بالذات واذا
لم يكن وقوع المقوله على الشئ وقوع الجنس لم يكن جنسا له واذا لم يكن جنسا له لم يكن مقولة
بالقياس اليه حتى يسلم شمول المقوله لما تحتها من الانواع فالاعدام لا تدخل فى هذه المقولات
واما ما قيل فى الشمال والجنوب والعدى فسينبغى ان تعلم اولا ان ظنون هؤلاء المحققين بانه
الشئ يدخل فى مقولات ستى ظنون فاسده وذلك لان لكل شئ ماهيه وذاتا واحدة وان كانت

له اعراض ستى وسبحيل ان يكون الماهيه والذات الواحدة من حيث هى تلك الذات والماهيه
يدخل فى مقوله ما وفى مقوله اخرى ليست هى لانها ان تقومت فى ذاتها بانها جوهر امتنع
ان تقوم بانها ليست بجوهر فان دخلت فى مقوله بذاتها ودخلت فى اخرى بالعرض فلم
يدخل فى الاخرى دخول النوع فى الجنس لان الامر الذى بالعرض لا تقوم جوهرا الشئ وما لا
تقوم جوهر الشئ لا يكون جنسا له وما لا يكون جنسا للشئ لا يكون مقوله تسمله وقد غلط
فى هذا الباب سى واحد وهو ما لعايل ان يقوله ان للجسم بما هو جسم جمعيه ذات وبما هو
ابيض جمعيه ذات لا محاله ليست هى جمعيه ذات الجسم وان كان الجسم جزأ منه وكان
معنى الابيض انه جسم ابيض او كان لازما لجزء منه او كان الابيض جسما ابيض بل شيا
هو ابيض لكن يلزم ان يكون ذلك الشئ جسما فيجوز ان يكون لهذا الذى هو جزء لازم مقوله
تقال على ذاته واما الابيض فهو شئ غيره وان قارنه وله جمعيه ذات غير جمعيه ذاته
وليست المقارنه بوجه ان لا يغاير الزوات فيجب اذن ان يكون للابيض بما هو ابيض
مقوله لجمعيه ذاتيه له وهذا الشك يحل من وجوه ثلثه احدها انه يجب ان نعلم انه ليس
كل معنى اقترن بمعنى يوجب ان يجعل له ذاتا احد به يصلح ان يجعل مسحقه لوقوع فى
جنس مفرد او لحصوله جنسا مفردا فاذا كان هذا غير مسلم لم يلزم ما ذهب اليه المستشكل
ومما يضح بر ان هذا غير مسلم فهو من وجهين احدهما انه لو كان هذا حقا لكان الانسان
مع البياض بل الانسان مع الفلاحه سيصير ذاتا محدثة وهى كليه ويجب ان يكون نوعا
يجب له ان يصير الانسان جنسا والثانى انه لو كان هذا حقا كان يكون للجوهر ما خوذا
مع كل مقوله مقوله تحدث على حده غير المقولات الاخرى اذ كان ذلك لا يقال عليه شئ من المقولات
التسع قول التواطو فان ذلك ما كان يكون كيفيه ولا تحد تحدها وان كان يكون مكيفا
ولا كيفيه ولا تحد تحدها وان كان يكون ذا كم وكما فان الذات اذا حصلت بالفعل فما
لحقها الا تحدث لها نوعيه مخصوصه ولا جنسيه مخصوصه لان ماهيتها الذاميه يكون
واحدة مستقره ولا تصير لها ماهيات اخرى بالنسب والاضافات العرضيه واما الوجه
الثانى من الاوجه الثلثه الاول فهو انا ان وضعنا ان مجموع جوهر وكيفيه يستحق ان يكون
واقعا فى مقوله فليس يصح ما قالوه من ان الابيض من حيث له بياض فهو من مقوله الكيف فان
الكيف انما عنى به ذو كيف فليس البياض فى هذه المقوله وذلك لانها كيفيه لا ذات كيفيه وان

عنها الكيفيه فليس المكيف بالبياض وهو الابيض داخلا في هذه المقوله دخول ما يدخل
في المقوله اذ لا يجد المكيف الابيض محدودا بالكيفيه والبياض واما الثالث فان المكيف
وان كان له من حيث هو مكيف حقيقه وحدانيه فلا يحتاج الى ان يقع في غير مقوله الجوهر
فان الشيء الذي هو المكيف قابل لرسم الجوهر اذ الجمله الواحده الحاصله من جسم وكيف ان
كان بينهما اتحاد حقيقي فانها من حيث هي واحده موجوده لا في موضوع وليس
يمنع لون الجسم الذي هو جزء الجمله من مقوله الجوهر او موجودا لا في موضوع ان لا يكون المجموع
كذلك ولا يوجب ان يكون الجزء الباقي وهو الشكل كذلك فلا يمتنع ان يكون جزء الشيء يدخل
في المقوله التي يدخل فيها الشيء وكيف ومن المشهور ان اجزاء الجوهر جواهر ومن المسلم به
ان الخمسه جزء العشره وهي من العدد كالعشره والخمسه جزء الستة وهي والستة عدد
ولا يجب ذلك ايضا ضروره فان الجزء الثاني من الستة اعني الواحد ليس بعدد وكذلك
ان كانت الجسميه لازمه للابيض فليس يمنع ترك الالتفات اليها ان يحمل جسما على
ملزومها حمل مقوم غير لازم فلون الابيض وهو شيء ذو بياض مقوما له انه موجود
لا محاله لا في موضوع لكن لقايل ان يقول ان هذا يكون لازما له ولا يكون مقوما له
انا لا نمنع ان يكون الشيء ذو البياض ليس بجوهر بل هو عرض وان يكون العرض قد
يعرض للعرض وقد بينا فيما سلف على ان ما كان كذلك فهو غير مقوم بل ربما كان
لازما واذا كان ما نحن فيه كذلك ليس مقوما للشيء بل هو لازم لماهيته لم يكن جنسا له
فلا يكون الجوهر جنسا للشيء ذي البياض كما لم يكن الجسم فان قال قايل هذا
وقال الحق فالمعتمد في جوابه انه ليس يجب ان يكون كل شيء جنس ومقوله بل ربما يكون
لوجوه متحد نوعي ويشاركه في بعض ذاتيا ته شيء اخر وان سلمت ان يعلم ان كون
الشيء ذا بياض ليس يودي الى الاتحاد فانظر هل كون الشيء ذا بياض يجعل الشيء محصلا
موجودا بالفعل فعل فصل اللون باللون وفعل فصل الحيوان بالحيوان فيجعل الشيء انما
يحصل شيئا بان يصير جسما او كيفا او شيئا اخر فحسب يلزم او يعرض له انه
ذو بياض ولولا انضاف الجسميه اليه لما حصل لكن لقايل ان يقول ان العشره
ايضا انما تحصل عشره بانضاف خمسه الى خمسه وليس ذلك اتحادا حقيقيا ومع
ذلك يجعله نوعا ويكون الخمسه قد تقوم العشريه فنقول ان كلامنا في اجتماع ما يجري

مجرى الجنس الى ما يجري مجرى الفصل وبالجمله في جميع المحمولات حتى بحد طبيعه ولست الخمسه
بحد العشره ولا الاخرى بفصل لها ولا حصول العشره بان يجمع هذا الجمع وان كان
يلزمه هذا الجمع ولا العشر خمستان بل العشره عشره واحده وانما العشره عشره
واحده لا بالالتفات الى هذه الطرق بل من وجهه اخرى وستعلم هذا بالحقيقه وصناعه
اخرى وانما كلامنا في النحو من الجمع الذي بين الشيء وبين ذي البياض وحكمنا انه لا
يوجب الوحده الحقيقه فيه ولذلك يقول الخمسه والخمسة لا يوجبان الوحده بل هناك
اعتبار اخر يعرفه صناعة اشرف من هذه الصناعة هي الموجبه للوحده بل يقول ان
الحيوان والناطق من حيث هذا عام وذلك مميز فليس يوجب اجتماعهما اتحادا بل انما
يوجبه شرط زايد على ذلك الاجتماع ومما يجب ان يقال في هذا الموضع ان كل واحد من
مقوله الاعراض قد يقال مفردا كالكيف ويقال مولفا وتالفه على وجهين احدهما مع الجوهر
كتالف جوهر ولون او جوهر ومقدار والاخر مطلقا غير معين الموضوع وهو المفهوم
من الاسماء المشتقه كقولنا ابيض فان المفهوم منه شيء ذو بياض لا يدري اهو جوهر ام عرض

اي من اللفظ بل يلزم ذلك من المعنى لزوما وكذلك ذو ذراعين والحسي بالحقيقه هو الاول و
سنقال في هذا زياده قول من بعد في تعريف حال عدد المقولات قد بقي مما يتصل
بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح العدد الذي لهذه المقولات وانه ان لم يمكن حصرها
في عدد اقل فليس يمكن بسطها الى عدد اكثر وهذا شيء تحاوله جمهور المتقدمين وما ارانا في
بر حق الوفاء فان السبل في تصحيح ذلك محوج الى الحاجه الى النظر احدها ان يبين انه لا
واحد من هذه المقولات الا ويقال على ما تحته قول الجنس وهذا محوج الى ان يبين ان
حملها على ما تحتها ليس على سبيل الاتفاق في الاسم وليس على سبيل حمل معنى واحد مختلف
بالتقدم والتاخر فيكون على سبيل التشكيك ولا ايضا على سبيل قول اللوازم التي تقال
على ما تحتها بالسويه من غير اختلاف ولكن لا يكون من المقومات بل يكون من اللوازم
او من الامور الاضافيه التي لا تقوم بها ماهيه شيء فاذا سنوان حمل المقوله على ما جعلوه
انواعا لها حمل بمعنى واحد مقوم لماهيه تلك الانواع وليس على سبيل احد الوجوه المتساويه
كان كل واحد منها حسبما تحصل لما جعل نوعا له ولم يكن نسبه واحد منها الى ما جعل
نوعا له نسبه العرض الى السعه او نسبه الموجود الى العشر او نسبه النسبه الى عدد منها

كالاين ومتى والجده والفعل والانفعال فانه ان كانت الكيفيه مثلا ليست تقع على الاشياء
المجعوله انواعا لها على شرايط وقوع الحس ولكنها كانت تقع عليها على سبل اللوازم و
ان كانت عضو واحد لم يكن حسا لما تحتها بل ان كان حمل ما تحتها على ما هو اخص مما تحتها
حمل مقوم صار كل واحد مما تحتها بالحقيقه هو الجنس الاعلى وكان مثلا الحس الواحد منها
هو الذى تسمى كيفيه انفعاليه وانفعالات والجنس الاخر مثلا الملكات والحالات وكما ان
الكيفيه مقوله على هذه لا على سبل قول الجنس بل يدل على سبل اللوازم فكان عده الاجناس
التى بالحقيقه اجناس عاليه فوق العده المذكوره وهذا الوجه من تدقيق النظر هو شئ لم
نشتغل به ممن سلف والوجه الثانى ان سلم ان لا جنس خارجا عن جزء المذكوره بقسمه
الموجوه الى ان تنتهى القسمه المحصله الى هذه وان سوغ فى امر التقويم للذات وهى ايضا
مما لم نطلعنا عنهم فيه شئ حقيقى وسنورد ما قالوه من بعد واما ان نسلم وجه اخر غير القسمه
بانا انه يستحيل ان يكون جنس غير هذه الاجناس ان كان الى مثل ذلك سبل وما عندنا انهم
عملوا شيا يعتد به فى ذلك وسيدى الان فنذكر واحدا من اجناء القسمه المشهوره فيه لتشامل
حاله ثم سكلف قسمه تقرب الى هذا العرض السبل من غير ان نضمن مواقعه الحقيقه بها فيه
فاما القسمه المشهوره فمنها ما قاله بعضهم ان الجوهر واحد من المقولات لا شك فيه فاذا قسمنا
التسعه التى هى الاعراض الى تسعتها صارت المقولات عشره وقال ان العرض اما ان يكون مستغنيا
فى موضوعه غير وارد عليه بسبب غيره من خارج والا فمحتاج الى نسبه الى ذلك الخارج
وهو اقسام ثلثه كميه وكيفيه ووضع واما ان يكون واردا عليه من خارج بحيث لا
يكون له فيه حاجه الى امر سبعث من نفسه بل بكيفيه وجوه امر من خارج يستند اليه
وهو اقسام ثلثه الاين ومتى وله واما ان يكون هناك امرا غايتم بينه وبين شئ خارج
وليس من خارج فقط وهو اقسام ثلثه المضاف والفعل والانفعال ثم احكم امر هذه الثلاثه
ونوه بذكرها جاريا على العاده التى جرت من استعمال الخطابيه فى بعض مسايل الفلسفه
حيث يقولون فى تفريط الثلاثه ان الثلاثه عدد تام ولذلك لا يقال كل وجميع الا للثلثه
والسابع مثله والحركات ثلث والاقطار ثلثه واما اسبه ذلك فهذا ما قالوه وقد
علمت ان هذا شئ على سبل تقريب غير تقريب ولكن على ان ندعم هذا الماخذ ونوكد فلا بد ان
نقال ان كل عرض فلا يخلو اما ان يحوج تصوره الى تصور شئ خارج عن الموضوع او لا يحوج

والذى

والذى لا يحوج الى ذلك على اقسام ثلثه اما ان يكون وان لم يحوج الى ذلك فقد يحوج
الى وقوع نسبه فى اشاهى فيه ليست خارجه عنه واما ان لا يحوج الى ذلك البته وان كان
محوجا هذه الحاجه بحسب الموضوع منقسما بوجه ما حتى يكون له اجزا بعضها عند
بعض حال مغايره والنسبه وذلك هو مقوله الوضع اذ هو نسبه اجزا الجسم بعضها
الى بعض ان كل واحد منها اين هو من الكل فان هذه هى الاختلافات التى تعرض لها بالذات
من حيث هى اجزا بمسم والذى يكون باعراض اخرى كالوان وروايح فانها لا تكون الا بعد
ذلك ويكون بعد النسبه القاسمه الحاصله بما هى اجزا مسم بها الشئ بل يكون ذلك الاختلاف
بعرضه يصير بها كل واحد مخالفا للاخر عارض ولا يصير للكل بها هيه واحده بعيدها
وليس عرضا الا فى حال يكون للكل بسبب الاجزا بعضها الى بعض وامر ما يكون ذلك
حالا واحده للكل تسسسه ان يكون هذا هو الوضع للكل والاضافه للاجزا واما اذا لم
يكن تصور ذلك محوجا الى نسبه تقع فيه فاما ان يكون امرا زائدا بجعل الجوهر بحيث يصير له
من جهته ان يمكن عده واحد تفرض فيه عدا متصلا او منفصلا وهذا هو الكميه واما ان لا يكون
لذلك فيكون هيه حاصله فى المسم لا لتحوج تصورها الى ان يجعل المسم نسبه الى شئ يقوم
او فعل البته حتى يصح تصوره بهذا تسمى كيفيه فاما الوضع فموجب نسبه ما الاجزا المسم
بالقوه او الفعل بعضها الى بعض واما الكم فهو موجب نسبه ما للكل الى جزا واجزا بالقوه و
شتركان اعنى الوضع والكميه فى انهما سيران الى قسمه وكثره بوجه من الوجوه حتى يصح تصورهما
وكلهم لا يوجب قسم بوجه من الوجوه فى تصوره ولا يوجب فى ذلك نسبه الى خارج فهو كيفيه
فمن ادن ان هذا القسم على وجوه ثلثه واما الذى يوجب نسبه فاما ان يوجب نسبه يجعل
الماهيه مقوله بالقياس الى المنسوب اليه ويكون هناك انعكاس متشابه فى معنى النسبه وهذا
هو المضاف واما ان يكون النسبه لا يوجب ذلك فحسب اما ان يكون الى الجواهر او الى الاعراض
واما الجواهر فانها لا نفسها لا يستحق ان يجعل لها او اليها نسبه بل انما يستحق الامور واحوال
فيها يختص بها فادن المعتبر ما يكون الى الاعراض فذلك الاعراض اما ان يكون من اعراض النسبه او
من غير اعراض النسبه واما النسبه الى اعراض هى نسبه هى من الامور التى تسلسل الى غير
النهايه ومع ذلك فان النسبه تودى اخرها الى نسبه الى الشئ الاخير الذى اليه النسبه ويستقر
عند اول غير منسوب والا ذهب الى غير النهايه فيكون النسبه الحقيقه الاخيرة انما هى الى

الاعراض التي لا نسبه فيها فمكون اما الى الكميه واما الى كيفيه واما الى وضع والاشيا
لا نسب الى الكميات كيف اتفق بل يجب ان نسب اليها ان يكون كميه بجعل جوهرا ذا كم مقدرا
بجوهر اخر وانما نقدره بمقدار ذاته او بمقدار حاله ولا يكون بحال من الاحوال الجسم مقدار
قار في مقدار الجسم غير مقدار الجسم بل يجب ان يكون مثله مقدارا غير قار فيكون بحاله غير قاره
وكل حاله غير قاره تسمى حركه فيكون اذن هذه النسبه اما بمقدار يصير لوجوده في جسم اخر
بحال وهو ان يكون يحويه او يحتوى فيه وهذا هو الحاوى او بمقدار الحال على ما وصف وهذا
هو الزمان فاذن النسبه الى الكم لا تخلو اما ان يكون نسبه الى الحاوى او الى الزمان والنسبه
الى الحاوى اما ان يكون نسبه الى حال لا تنقل باسقاله ولا تلزمه وهو الاين وهو اما
نسبه الى مكان او مكان شان واما نسبه الى حال لازم عند القله وهذا كما يذهب
اليه بعض المحصلين مقوله الجده وكاني ان انواع المقولات التي تنبعث من نسبه الى
كم هي اما اين واما متى واما الجده واما النسبه الى الكيفيه فسيتبين ان يعلم انه ليس كل
كيفيه بجعل الجوهر منسوبا الى الجوهر بل كيفيه بلون في هذا من ذاك ومن ذاك في هذا
فاذا كانت الكيفيه من احد الجوهرين في الاخر بحال الذي تكون فيه الكيفيه من هذين هو
مقول ان ينفعل وحال الذي يكون منه الكيفيه هو مقوله ان يفعل فهذا ضرب من الغريب
متكلف لا اضمن صحته ومحاوسته لامتحان القانون الا انه اقرب مما حضرني في هذا
الوقت وعكن ان يرام فيه وجوه اخرى وسكلف ولو رايت في ذلك فائده اوجبم حقيقيه
لتوحيت ان اقسم غير هذه تكون اقرب من هذا ولكن القريب والاقرب اذا لم يبلغا الحق بنفسه
فهما يعدان من هذا القدر بلعسنا في تعرف احوال هذه العشرة فهذه الالفاظ العشرة
ومعانيها هي التي تكون اجزاء ما يولف وليس كل لفظ مولف بحسب المسموع واللسان تكون مولفا
بحسب استعمال اهل المنطق فان عبد الرحمن وعبد الله وتابط شرا وامثال هذه الالفاظ
وان كانت مولفه بحسب اللغه فانها لا تعد في المولفات بحسب نظر المنطق اذ كان لا يراد
ان يدل باجزائها حيث جعلت القابا واسما بخصيه على معنى اصلا وان كان قد سبق
ان تدل بها على معنى في موضوع اخر وربما كان اللفظ بحسب اللغه غير مولف وهو بحسب نظر
المنطق مولف كقول القايل اعيش وتعيش فان همزة اعيش وتاء تعيش هما لان دلاله
لفظ مفرد دال على معنى مفرد واما نعيش بالياء فانه ليس في عداد المولفات لان الناقيه

كيفيه

عبد الرحمن

يدل

يدل على نسبه الى موضوع غايب فقط فليس فيه الا مجرد الدلاله التي للكلمه اعني الدلاله
على موضوع غير معين واما حيث تقول اعيش ونعيش بالهمزة والتاء
فهنالك يعين الموضوع وذلك زياده دلاله على ما للكلمه وستتضح القول في هذا
بعد فهذه العشره هي التي منها يوخذ اجزاء الالفاظ المولفه التي تسمى اقوالا او بعض

ما يولف من معاني هذه يكون قضيه وخبرا وهو الذي يصلح ان يصدق او يكذب
لقولنا الانسان حيوان وبعض ذلك ليس قضيه وخبرا وهو الذي لا يصلح لان يكذب

كقولنا زيد الاسكاف وكالمركب الذي يكون للحدود والرسوم وهو ان يكون
الالفاظ التي سالف ياتي بعضها اثر بعض على سبيل زياده تعريف او تخصيص
للمعنى المتقدم على انه هو وهو الذي يصلح فيه استعمال الذي نحو قولك الحيوان الناطق
الماشي فان ذلك لقولك الحيوان الذي هو الناطق الذي هو الماشي وكالمركب
الذي في الدعاء والمسئله والامر والنهي والنداء واشيا اخرى قد عدت في مواضع
اخر فاما هذه الالفاظ المفرده فانها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب لامعانيها
اوحادثها في النفس يكون صدقا ولا كذبا الصدق والكذب الذي في المعاني
بل اذا الفت هذه الالفاظ على وجه من التالف لخصوص دلت على معنى صادق
او معنى كاذب ومعانيها اذا الفت في الذهن ان طابقت الوجود كانت صادقه او
كاذبه ان لم تطابقه ثم هذه وان لم تكن صادقه ولا كاذبه فهي اجزاء للصادقه والكاذبه

المقاله الثالثه من الفن الثاني

فصل في الجواهر الاوائل

الثانيه والثالثه وبالجمله حال مراتب الجواهر الكليه والجزئيه في الجوهريه فلمتكلم
الان في مقوله الجوهر فزعم قوم ان لفظ الجوهر ان اريد اطلاقها على الاجسام وحدها
امكن ان تقال على التواطو والقول الجنسي واما على معنى اعم من الجسم فاما تقع بالاتفاق
او التسكيك وقوع الوجود وذلك ان الهيولى والصورة اقدم في معنى الجوهريه من المركب
والمفارق الذي هو سبب وجودها وقوام احدهما بالاخر هو اقدم من جميع ذلك
وان المبادي لا تقع مع ذوات المبادي في مقوله واحده ومع ذلك فقد اعترفوا
بان كونها موجوده لا في موضوع امر مشترك فيه جميعها وان كان الوجود لا في موضوع
لبعضها قبل بعض وقالوا ان الوجود اذا كان يقال على هذه بالتقدم والتاخر فلحوق لا

في موضوع ثم مرتبعد وهو معنى سلبي ليس بجعل الوجود فيها على مرتبه واحده فنقول
اولا ان مرجهذه الجهات لا يلزم ان يكون مقوله الجوهر جنسا لما هو جسم ولما هو غير
جسم اما حال التقدم والتاخر وحال مشاركة المبادي لذوات المبادي في الجنس
وغير مشاركتها فامر قد سلف لك سابقا ومع ذلك فان الاجسام انضاف الى الاشكال
في استدارة جميعها في جنس الجسم ليست سواء في المرتبه بل بعض الاجسام اقدم من بعض
واما حديث الموجود الماخوذ في رسم الجوهر وانه لا محاله واقع على بعضها قبل بعض
فهو شك وحقه ان يحل فنقول ان قولنا ان الجوهر هو الموجود لا في موضوع لسنا نعني
بالموجود فيه حال الوجود من حيث هو موجود لما نوضحه عن قريب ولو كان كذلك لا
يستحال ان يجعل الكلمات جواهر وذلك لانها لا وجود لها في الاعيان البته وانما
وجودها في النفس لوجود شيء في موضوع ولو عنى بالموجود ذلك وهو الموجود في الا
عيان لكان الامر بالحقيقة على ما يذهبون اليه وكان بعضها قبل بعض فيه بل نعنون
بالموجود لا في الموضوع المعنى والماهية التي يلزمها في الاعيان اذا وجدت ان يكون و
جودها لا في موضوع مثل ما نقال ضاحك اي من شانه عند البحث ان يضحك واذا شئت
ان تظهر لك الفرق بين الامرين واحدهما معنى الجوهر والاخر ليس كذلك فتامل شخصا ما
لزيد اذا غاب عنك او نوعا ما من الجواهر مع امكان انصرامه من العالم لو كان عندك
انصرامه ممكنا او نوعا مما تشك في وجوده فانك تعلم ان ماهيه اذا كانت موجوده في الاعيان
كانت لا في موضوع وتعلم ان هذا المعنى هو المفهوم الاول لحقيقته كما تعلم انه جوهر ولا
تعلم انه هل هو موجود في الاعيان بالفعل لا في موضوع بل ربما كان عندك معدوما بعد
فان الموجود بالفعل في الاعيان لا في موضوع ليس مفهوما لماهية زيد ولا شيء من الجواهر بل هو
امر يلحق الوجود الذي هو لاحق لماهيه الاشياء كما علمت فليس هذا جنسا بل الاول
ولذلك اذا كان شيء ماهيته هي الوجود وكان منزها عن الموضوع لم يكن في جنس ولا اشتارك
الجواهر في انها اشياء ومعان انما يلحقها الوجود اذا لحق بهذه الصفه بل لا يوجد امر مفهوم
لذلك الشيء ولنوعيات الجواهر المشتركه فان ما هو ذاتي لذلك الشيء فطره عرضي لهذه كالوجود
الحاصل كيف كان وما هو ذاتي لهذه النوعيات من مفهوم معنى الجوهر يه غير مقول على ذلك
فانه ليس هناك ماهيه غير الوجود يلحقه الموجود فقد عرفت حقيقه كون الجوهر بصفه

ماهيه الجوهر

ماهيه ضاحك

ماهيه مقوم موضوع

ذاتي

ماهيه حقيقه الجوهر

انه موجود لا في موضوع وعرفت ان كون الجوهر بهذه الصفه امر لا تقدم فيه ولا تاخر وان كان
حصول الوجود الذي هذا الاعتبار مقتنصا اليه واقعا بتقدم وتاخر كما ان المعنى الذي يقال
به الانسان ناطق لا تقدم فيه ولا تاخر ولا استدراد ولا ضعف واما التمييز بالفعل الذي يلحق
ذلك والذي الفصل قوم اولى عليه وعلى غيره من الامور ففيه اختلاف واما الدليل على ان حقيقة
الجوهر هي التي اوضحناها لا تقدم فيها ولا تاخر انك لا تمكنك ان تقول ان كون الصورة في نفسها ماهيه
اذا وجدت في الاعيان لم تحج الى موضوع توجد فيه قبل كون المركب كذلك او ان هذه الحقيقه في
المركب في انها كون هذه الصفه معلقه بكون الصورة على هذه الصفه كما تقول ان وجود الصورة
على ما هي عليه من كونها لا في موضوع قبل وجود المركب اذ وجودها قبل وجوده ووجود متعلق
بوجودها وذلك الوجود لها هو الوجود لا في موضوع فاذن هذا غير موجب ان لا يكون الجوهر
جنسا وهذا هو معنى ذات الجوهر ثم بعد هذا سكوك خاصه يجب ان نترك لكتاب اللواحق
بل نقول ان الجوهر اما بسيط واما مركب اعني من الاشياء التي منها تركب الجوهر اعني المادة والصورة
والبسيط اما ان يكون غير داخل في تقويم المركب بل هو بري مفارق واما ان يكون داخلا
في تقوعه والداخل في تقوعه اما دخول الخشب في وجود الكرسي وتسمى ماده واما دخول
شكل الكرسي في الكرسي وتسمى صورة والمادة هي لا يكون باعتباره وحده للمركب وجود
بالفعل بل بالقوه والصورة ما انما تصير المركب هو ما هو بالفعل لحصولها وجميع ذلك اما ان
توجد كليا واما ان توجد حرسيا واذا كان الجوهر انما هو جوهر كما قدمنا لك ماهيته التي يلزمها
وجود في الاعيان او في الاوهام ليس من حيث هو موجود في الاعيان والا لكان المفهوم من لفظه
الجوهر مشككا لا متواطيا كما قالوا بل انما يعني بالجوهر الشيء الذي حق وجود الماهيه الخاصيه
له في الاعيان ان يكون لا في موضوع وجب ان يكون هذه الماهيه كالانسان مثلا الحقيقيها
جوهرا فالانسان انما هو جوهر لانه انسان لا لانه موجود في الاعيان لحوقا من الوجود واذا
كان جوهرا لانه انسان فالحقه من اللواحق اعني مثل الشخصية والعموم وانضاف مثل الحصول في
الاعيان او التقرر في الذهن فهو امور يلحق جوهرا او لواحق الجوهر لوازم واعراض لا بطل منها
جوهرية فصل ذاتيه فيكون قد لحقت غير الجوهر اذ الجوهر قد بطلت ذاته فاذن الاشخاص
في الاعيان جواهر والمعقول الكلي ايضا جوهر اذ صح علمنا انه ماهيه حقها في الوجود في الاعيان
ان لا يكون في الموضوع ليس لانه معقول الجوهر فان معقول الجوهر ربما سكك في امر فطن انه علم

ماهيه

صورة

جوهر مركب وبسيط

مادة

صورة

الجوهر

اللواحق

امر

وعرض بل لونه علما امر عرض لماهيته وهو العرض واما ماهسته فماهيه الجوهر والمشارك
للجوهر ماهسة جوهر ولذلك فان حد النوع من حيث هو طبيعه وحد الجنس ايضا من حيث
هو طبيعه محمولان على الاشخاص ولا شك فيها انها جواهر فما شاركها في حدها هو جوهر
ولو كانت انما هي جواهر لانها موجوده في الاعيان مكسفه بالاعراض لكانت جوهريه الامور عارضه
لماهستها اذ صح ان الوجود عارض في هذه الماهيات ولكانت العوارض تجعل ما التس في نفسه
جوهر جوهرا فيكون شيء عرضي لان كان جوهرا فلون الجوهريه عارض لشيء وذا هذا مستحيل
فكلمات الجواهر جواهر في ماهياتها **فصل** في الجواهر الاول والثاني والثالث لكن
الجواهر الاولى هي السحصات والاول في الامور المشركه في طبيعه واحده قد يكون على وجهين فانه
اما ان يكون اولا في ذلك المعنى بعينه كما ان الجوهر اول في الوجود بالقياس الى العرض واما ان
لا يكون في ذلك المعنى اولا ولا اخرا ولكن يكون اولا بوجه اخر ومعنى اخر فالجواهر السحصيه ليست
اولا في حقيقة الجوهريه وان كانت اولى وفرق بين الاولى والاولى فليس كل ما هو اولى شيء هو
قبله بل قد يكون اولى به اذا كانت لواحق الشيء وكمالاته يكون له اكثر مما لغيره واقدم له في
الوجود مما لغيره والحركات ليست اولى في حقيقة الجوهريه اذ تلك الحقيقه للماهيه التي لها ولا
مخالف فيها غيرها ولكن للجواهر السحصه اولى بالجوهريه لانها اول مرتبة الوجود ومرجعه
بقرر الامر الذي باعتباره كان الجوهر جوهرا وهو الحصول في الاعيان لا في موضوع ومرجعه الكمال
والفصيله ايضا ومرجعه السوق الى السميه اما مرجعه الوجود فان الجواهر الكليه من حيث هي
كليه بالفعل فهي اما معقوله بالقياس الى الحركات بالفعل او معتبرها نسبه اليها ووجود ما لذلك
ان يكون معقوله بوجه ما على موضوعات فلا بد لها من الموضوعات وليس يحتاج السحص في
ان يكون سحصا اي غير مقول معناه قولا وجوديا او وهميا على كثره الى ان يكون شيء اخر مقول
عليه وعلى غيره والا لكان من شرط تقرر وجود كل سحص ان يكون معه غيره وذا كل سحص
مستغن عن صاحبه في تقرر وجوده فهو مستغن عن الكلي فان سال سايل وقال ان الكلي
كما انما هو كلي بالقياس الى الجزي كذلك الجزي انما هو جزي بالقياس الى الكلي وكما ان ما هيه
الجزي من حيث هي ما هيه لا تعلق بالكلي بل من حيث هو جزي لذلك ما هيه الكلي من حيث
هي ما هيه لا تعلق بالجزي بل تعلق من حيث هو كلي فالجواب عن ذلك انه ليس كلامنا هاهنا
في الكلي والجزي من حيث هما متضايفان بل نحن بالكلي ما هو مقول على كثرين وبالجزي ما ليس

طبعه

اعتبار الجوهر

مقولا على كثرين بل هو واحد بالعدد لزيد وعمرو وهذا المعنى لا تعلق بالكلي ولسنا ننظر
في زيد وعمرو من حيث هو جزي كليه بل من حيث هو شخص مفرد الذي يقابل الكلي مقابله
غير مقابله المضاف وهذا لا تعلق وجوده بطبيعه الكلي فان قال قايل ان الشخص
بعينه كما لا تعلق وجوده بان يكون الكلي موجودا فالكلي ايضا لا يعلق بالشخص
بعينه فنقول ولسنا ايضا نعتبر شخصا بعينه بل نقول ان طبعه السحصيه على الاطلاق
لا تعلق لها في الوجود بوجود طبعه الكليه من حيث هي كليه حتى لا بد من ان يكون
شيء ما واما الطبيعه الكليه فهي متعلقه بشخص ما لا محاله فان قيل ان طبعه الانسان
اقدم من طبعه زيد فنقول انا لم ناخذ ما هيه الجوهر من حيث هي ما هيه بل اخذنا من
حيث هي ما هيه كليه ثم حكمنا هذا الحكم فهذا نحو تقدم الوجود فان قيل انكم احد م
احدهما من حيث هو مضاف واحد م الاخر من حيث ليس بمضاف فنقول ليس للاحد ان
يحكم علينا فما ناخذه اي اخذ شئنا م نقضي عليه بحكم انما يصدق عليه عند ذلك الاخذ
بل الماخوذ اي احد سنا اذا حكمنا عليه بكاذب فحسبه ان سانع وبعد ذلك الفائده
في ذكر هي ان المنطقي انما نظر في هذه الاشيا من حيث هي كليه فاذا قايسها بالخارجات
قايسها من حيث هي موجوده فيجب ان ناخذ المقيس كليا ضرورة والمقيس اليه من خارج
مفردا كما هو في الوجود فهذا نحو واما نحو تقدمه بحسب استقرار الامر الذي هو المعتبر في
جوهريه الجوهر فهو ان الجوهريه هي الماهيه التي من شانها اذا وجدت ان لا تحتاج الى
موضوع والجوهر الاول قد حصل لها هذا الامر الذي ينسب اليه الماهيه والجواهر الكليه
لم تحصل لها واما حدث الكمال والفضله وقد قال قوم انها ان كانت موضوعات
واصولا لغيرها والموضوع والاصل افضل فهي افضل وهذا كلام جرائي فانه غير بين
ان الاصل والموضوع يجب ان يكون افضل ربما كان ذو الاصل الذي له الاصل
وزياده فضيله افضل من الاصل واكمل وهذا ما كان كل شيء افضل من الهولى ولكن فضله
هذه السحصات هي ان القصد في الطبعه متوجه الى ان يوجد هذه الاشخاص والافعال
والاحوال التي يجب ان تحصل فانما تحصل منها ولها واما حدث النسق الى السميه فلان
اول شيء عرف انه موجود لا في موضوع فهي الاشخاص الجزيه وما يجري ان يكون سابقه
للاشيا كلها اذ كانت موضوعات لكليا تها على سبيل على وموضوعات للاعراض

جوهريه

موضوعات

على

على سبيل ٢ فكان كل شئ وجوده اما بان يكون مقولا عليها او موجودا فيها وهذه الجواهر
الكليه فانها وان كانت باسته فان لها فيما يليها نفاوتا فالنوع منها اولى بالجوهريه
من الجنس وذلك لانه اشد مشاركه للجواهر الاول فى ماهيتها لانه يدل عليها دلالة
اكثر من دلالة الجنس لانك اذا سئلت ما زيد وعمرو فقلت انسان كان جوابا لهم
مرجوابك عنه بانه حيوان فهناك لا يكون قد وقفت الماهيه بل يكون السابل الى معاودة
البحث سبيل وكل ما هو اشد مشاركه للاول من حيث هو اول وهو اقرب اليه من حيث
هو سقدم برو بتاخر فهو اولى بالجوهريه وعلى ان حال الجنس من حيث هو كلى من النوع
الذى دونه كحال النوع من الشخص الذى دونه وكما ان الشخص انما صار متقدما على
النوع لانه موضوع للجنس والنوع فكذلك حال النوع من الجنس وهو بعد الشخص ايضا موضوع
للاعراض الكليه فوجد فيه فان الانسان موضوع لاعراض مثل الماشى وذى الرجلين و
الغراب الاسود فقياس النوع الى الجنس والى سايرالامور بعد الشخصات لقياس الشخص
الى النوع وسايرالامور لكن لقايل ان يقول ان الحال الذى اوردتموه فى الشكل الذى ذكرتموه
ان الكلى كما انه متعلق بالجزى كذلك الجزى متعلق بالكلى بان قلتم ان الشخص غير الجزى
المضاف الى الكلى من حيث المعنى فهو حال لا تفيد اذا اورد مثل ذلك الشك فى النوع فان النوع
ليس كالشخص بل انما هو مقول بالقياس الى الجنس فلا يكون النوع نوعا الا بالقياس
الى الجنس اللهم الا ان تعنوا بالنوع السافل الذى نوعته بالقياس الى الاشخاص فيكون
كلامكم مختصا بالمقاسه بين النوع النوع الاخر واجناسه ولا يتناول المقايسه التى
بين نوع متوسط وجنس اعلى منه فيكون سانا غير مستوعب ولا موضوعا حيث يكون
وضعه اوليا فانكم لا محاله تحملون نسبه ما هو نوع متوسط الى ما هو جنس فوقه هذه
النسبة فنقول انا لسنا نظر فى الانسان انه من حيث هو نوع مقول بالقياس الى الجنس بل
نظرنا الاول كان بالمقايسه بين الكلى وما ليس بكلى وشاركه الكلى فى الماهية والكلى يقال
عليه والان فانا ههنا هو فى ان الكلى الذى هو جنس من الكلين المشاركين ما حاله من الكلى
المشاركه له الاخص منه الذى ليس بجنس فحدها بذلك الحال والانسان الكلى ليس يحتاج فى
ان يكون انسانا كليا الى ان يكون فوقه شئ هو نوعه بل الى ان يكون تحت شئ بل الحيوان
الكلى لا يحتاج فى ان يكون حيوانا كليا الى ان يكون فوقه جسم كلى ولا بعكس وان كان

موضوع

جواهر عقليه

الانسان من حيث هو نوع محتاجا الى الجنس وكذلك الحيوان فلسنا ننظر الآن فى طبيعه
الانسان والحيوان ولا من حيث هو نوع بل ننظر فى طبيعه النوع من حيث هو كلى فقط
وليس النظر فى طبيعه النوع من حيث هو كلى هو النظر فى طبيعه النوع من حيث هو من طبيعه النوع
او من حيث هو نوع ولقايل ان يقول انكم قد جعلتم الجواهر العقليه متاخره عن المحسوسات
فيجب ان يكون العقل والبارى سبحانه متاخرين عن الاشخاص المحسوسه فنقول فى جواب ذلك اولا
اما البارى تعالى فيجب ان يعلم مما سلف انه ليس داخلا فى جنس الجواهر واما ثانيا فانه
وان كان النوع والجنس جواهر عقليه فليس كل العقليات هى انواع واجناس بل العقليات
مفردات قائمه فى ذواتها لا تعلق موضوع تقال عليه او فيه وهذه المفردات العقليه
اولى بالجوهريه من كل شئ اما من المفردات الجسمانيه فلان تلك اسباب وجودها واما
من الكليات العقليه ان كانت لها فانها مفردات وعلى النحو الذى اومانا اليه واما من كليات
المحسوسات الطبيعه فلانها اولى بالجوهريه مما هو اولى بالجوهريه منها اعنى المفردات الجسمانيه
واما المقايسه التى تقدمت منا فلم تكن من المحسوسات وهذه الجواهر العقليه بل بين السخصيات
والكليات وان كان فى الجواهر العقليه كثرة شخصيه تعمها حسيه فالمناسبه بينها هذه المناسبة
وبسبه ان يكون ذلك موجودا فى بعضها دون بعض وكذلك الحال فى البسايط المحسوسه
ايضا فان الصور الشخصيه اقدم من الصور النوعيه مثلا صوره هذا الماء وذاك الماء
اقدم من صوره الماء المطلق واذ قد فرغنا من المقايسات التى تجرى بين هذه الجواهر
عقفا فلنعبر المقايسات التى تجرى بينها عرضا فنقول ان الاشخاص الجزئيه وان تفاصلت فى
امور فانها من حيث هى اشخاص فان ماهيتها لا تقدم لبعضها على بعض ولذلك حال نوعياتها
فانه ليس زيد اولى بان يقال عليه طبيعه نوعه من شخص اخر بل ربما كان اولى بعض الاعراض
التى تعرض لجوهر ته الشخصيه مثلا اذا كان اعلم منه فهو اولى بالعلم منه ولذلك ليس الانسان
النوعى فى استحقاق درجه الجوهريه النوعيه واستحقاق حمل الجنس عليه اولى من الفرس
وان كان باعتبار القياس الى الشرف والفضله اولى منه ولا جواهر بعد الجواهر الاولى فى
الحقيقه الا انواعها واجناسها اما الفصول فانها من جهة تجرى مجرى الانواع وقد علمت
من هذا ما نعتمده ومن جهة اخرى فان الفصول اما ان تعنى بها الصور التى هى كالنطق وهذه
غير محموله على زيد وعمرو وان كانت جواهر ولا مقاسه بينها وبين الاشخاص والانواع

صور شخصيه

حمل

جواهر صوريه

فى اعتبار العموم والخصوص بل باعتبار البساطه والتركيب وهى جواهر صوريه لها فما بين
جزئاتها وكلياتها هذه المقايسه بعضها واذا نسبت الى المركبات فحيث هى بسايطها
كانت اقدم قدمه المبدا على ذى المبدا وهى بالقياس الى جزئياتها انواع واجناس فهى ايضا
انواع الجواهر واجناسها وان كانت بالقياس الى شئ اخر فصولا واما الفصول التى هى فصول
منطقيه حصصته كالناطق فان مثلها وان كانت لا تكون الا جوهرا فانما معنى الجوهريه
كما علمت غير مضمن فيها بل معنى مثل هذا الفصل ولكن الناطق انه شئ ذو نطق ثم ليس يلزم
ذلك الشئ الا جوهرا اى الا لحاظ من لزوم الجوهريه له وهذا امر لحصصته فما سلف لك فيما
لجمله ان الجواهر هى اشخاص الجواهر وانواعها واجناسها وفصولها فى عداد اجناسها و
انواعها على النحو الذى قبل والفصول المجرده التى هى الصور اذا قسمت الى طبايع الانواع
المركبه عنها كانت اولى بالجوهريه بسبيل القدمه ولم تكن اولى بالجوهريه بسبيل الكمال
واما المنطقيه من الفصول فانها متاخرة فى الجوهريه من وجه اخر لان الجوهريه لازمه لها لا داخله
فى مفهومها اذ قد علمت ان الناطق لحيث انه لا يوجد جوهرا او حيوانا ذا نطق بل شيا
ذا نطق **فصل** فى رسوم الجوهر وخواصه الجواهر كلها تشترك فى خاصيه متساويه
لها وهى انها موجوده لا فى موضوع والفصول المنطقيه اذ كانت جواهر وان كانت الاجناس
والانواع اولى بذلك من حيث علمت فانها ايضا موجودة لا فى موضوع اذ كانت تعطى شخصيا انها
اسماها محدودها والتى تقال فى موضوع فربما وقعت فى الاسم وليس اذ كانت اجزاء الجواهر
فى الكلات التى هى المركبات وجزئياتها والكليات يجب من ذلك ان تكون فى موضوع فقد علمت
ان الوجوه فى الموضوع تخالف وجود الاجزاء فى الكلات والجزئيات فى الكليات فلا يلتفت
الى ما قال ان الصور والفصول الغير المنطقيه انما هى من مقوله الجوهر بحسب اعتبار كونها
حرا للجوهر وانها بالقياس الى موادها اعراض ومن مقوله الكيف فقد علمت انه لا يقع شئ فى
مقولتين بالذات وعلمت ان هذه ايضا ليست بالقياس الى موادها باعراض وان الكيفيه
تقال عليها وعلى معنى المقوله باشتراك الاسم لا القول الجنس والجواهر الحقيقيه والفصول المنطقيه
تشارك الجواهر الثانيه فى انها مقوله بالقياس الى اشخاص الجواهر قول المقول على موضوع
فهذه الخاصيه اعنى الكون لا فى موضوع اما بالقياس الى الجوهر المطلق فخاصيه ساريه
منعكسه واما بالقياس الى الجواهر الحقيقيه التى هى الاشخاص والانواع والاجناس فانها

فصول منطقى لجوهريه

فصول مجرده

خاصيه

اعم

اشاره

اعم وها هنا خواص اخر منها ما يرى فى المشهور انه خاصه لكل جوهر وليس كذلك بل لبعض
الجواهر فهى من الخواص التى تخص المخصوص ولا تعمه وهذه الخاصيه هى ان الجوهر مقصود اليه
بالاشاره فان الاشاره هى دلاله حسيه او عقليه الى شئ بعينه لا يشترك فيها شئ غيره
لو كان من نوعه والاعراض لا تعرض لها هذه الاشاره الا بالعرض لانها انما تصير متميزه بتكثره
بالجواهر التى لها وكل واحد منها يصير واحدا متعينا لمعنى موضوعه فالاشاره الحسيه
المعينه للموضوع انما تتناول الجواهر دون التمير بالحيز واما الاشاره المشهوره بانها عقليه
فانها تتناول الاعراض ايضا ولكن اذا تناولتها من حيث معانيها لم تكن الاشاره التى سميناها
لان معانيها صالحه للشركه واذا تناولتها وهو بحيث لا يشترك فيها وهذا هو الذى يجب
ان يخص باسم الاشاره فلا يمكن العقل ذلك الا وقد خصصها بموضوعات عقليه يخلفه
تكثرت بها الاعراض وهى متكثره بذواتها قبل تكثر تلك الاعراض او متكثره لاسباب كثرتها
قبل تكثر تلك الاعراض كموادها التى نسبه ما على ما ستعلم الى موضوعه فلولا الاشاره
العقليه بهذا المعنى لا تناول ايضا الاعراض العقليه ان كانت موجوده تبعا ولا بالقصد الاول
فالمقصود اليه بالاشاره اى بالقصد الاول بالاشاره هو الجواهر دون الاعراض ولا منافشه
فى ان جعل الاشاره المذكوره حسيه فيكون الى الجواهر الحسيه فقط او يجعل اعم منها يشمل
على الاشارتين وان لم يكن ذلك بالتواطوء فان كثيرا من الرسوم والحدود المذكوره لهذه
الاشيا سيسلكها هذه السبيل لكن هذه خاصيه الجواهر الاولى دون الثانيه فانه
لا اشاره الى الكليات اذ لا عين فيها ولا يطن انك اذا اشرت الى زيد فقد اشرت
الى الانسان فتفرق بين الانسان وزيد وان كان الانسان محمولا على زيد ولولا الفرق
لكان ابدا محمولا على زيد فقط وكان كل انسان زيدا نعم الانسان وساير الكليات
لا يدل على مشار اليه بل على اى واحد اتفق من المشار اليه فيها ما يعطيها معنى انه يتصور به
كالنوعيات ومنها ما لا يعطيها كالجوهر الذى هو جنس الاجناس الا ان يجعل الاخير
اذ ليس بالقياس الى المشاركى فى الجنس بل بالقياس الى الموجود وهذه الجواهر الثانيه
اذا افادت انه فانها انه ذا انه وهو اوارحمله بالذات غير معتبر انها تحت عام
بعينها او ليست فلذلك ليست انه فان اوارانه الفصل اوارتحت الجنس وهذا الطريق
من الافراد لا يقال على النوع الا بالعرض من وجه ما كما قد علمت اعنى بقولى بالعرض ما لا يكون

اشاره

للشي لا ولا بل بسبب غيره وليست اعني بقولي بالعرض ان طبيعة لا تفرد بالحقيقه بل
الانسانيه تفرد ولكن انما تصور لان فيها مصورًا هو الاول فيه فالجواهر الكليه تدل
على اي فرد جهتين احدهما انها لا تدل على هذا المشار اليه بعينه بل على اي واحد كان
والثانى انها تصور اذا راجوهر با هذه الخاصيه المنسوبه الى الاشاره خاصه للجوهر على سبيل
انها لا توجد الا فى الجوهر وان كانت لا توجد لجميع الجوهر فيكون وجه تخصيصها الجوهر
بان يقال ان الجوهر من المقولات وهى المقوله التى توجد فى الامور التى يستمل عليها هذا
الشرط كما تقال بلد مكه خاصه الكعبه لا على ان جميع احرايه الكعبه بل على ان بعض احرايه
الكعبه ولا تزال المدينه والجوهر خاصه نعم جميع انواعه لكن ليست خاصيه الجوهر
بالقياس الى كل عرض بل بالقياس الى بعض الاعراض وهو انه لا ضد له اذ كان لا
موضوع له والضد الذى الكلام فيه هاهنا فهو امر مشارك لما هو ضده فى الموضوع وهما
ذا بان يتعاقبان عليه ويستحيل اجتماعهما فيه واما ان عنى بالضد كل مشارك فى
محل كان ماده او موضوعًا كان القول فى هذا الباب قولا اخر ولم يعد ان يكون للجواهر
الصوريه ضد وليس على المطلق ان يحاول ابانه هذه الاشيا بالتحقيق فان يوفى بها
وسعه بل اكثر ما يحتمله هو فى ان يعرف ذلك بالاستقرا ويجمع ما خوذه من المشهورات
وان زال عنه سكوك يعرض له من امثله مستقراه بعضه ان ما احتاج فى صدره او القى
اليه من السكوك كاذب وان كان زوالها لا يوجب اعتقاده ان هذا صادق والاستقرا
بين انه لا ضد للانسان والفرس واما الجسم الحار والجسم البارد فليسا ضدان
بذاتهما بل بالعرض اذ المتضادان منهما الحراره والبروده وهذه الخاصه يشارك لها
فيها مقولات اخرى فانه لا ضد ايضا للكميه فان سكك مسكك واورد الصغير والكبير
مناقضه لهذا الراى قالى ان يحل ذلك ويبطل وعليه ان يامل ليعلم ان الاربعه
والثلثه والخمسه ليس لها اضداد اذ ليس شى من العدد اولى بان يجعل فى غايه المخالفه
لها فيكون ضدًا الا وهناك ما هو ابعد واشد مخالفه منه فاذا علم ان لا ضد للثلثه
ولا الاربعه بهذا القدر من البيان وجد الجوهر مشاركا فى انه لا ضد له من الكميه وهو انواع
كثيرها واحد كان مثلا من الكميه ما له ضد وهو الكثره والقله ان كانتا كميتين وكانتا
متضادتين واذ العرض يرتفع مع تسليم وجود التضاد فى الكبير والصغير والكثره

كعبه

ضد

والقله

والقلة فلا فائدة ها هنا فى الاستقال بالبيان ان الكثره والقله والكبر والصغر
ليست كميات ولا متضادات ايضا ثم الكميه وان شاركت الجوهر فى هذا فان
انواعا من المقولات الاخرى لا تشاركه فان اكثر اللصقه لها اضداد وان كان بعضها
ايضا لا ضد له وبيع هذه الخاصيه خاصيه اخرى وهى ان الجوهر ايضا لا يقبل الا شد
والاضعف فان المسدد يسدد عن حاله هى ضد الحاله التى يسدد اليها فلا تزال تخرج
عن حاله الضعف بسرًا بسرًا متوجها الى حاله القوه او عن حاله القوه متوجها الى
حاله الضعف والحالتان متقابلتان متضادتان لا تجتمعان فان كانتا اعراضا
كان الاسداد والضعف فى الاعراض وهذا مما يكون وان كانتا جوهرتان فى الجواهر
يضاد وقد منع ذلك فاذا وضعت الخاصه التى قبل هذه وضعًا مطلقا صارت
هذه الخاصيه موضوعه ايضا فان الاستداد والنقص ينفى مع انفا الضاد ثم
الضرب من التضاد الذى لم يشدد فى دفعه عن الجواهر فذلك فما لا يحتمل المصير بعضها
الى بعض على سبيل الاستداد والضعف فليس كل الاضداد بلون الاستقال بعضها
الى بعض على هذا السبل بل ربما كان دفعه بل رفع قول التضاد رفع النقص
والاشتداد ووضعه لا توجبه ولا تصعفه وقد ظن ظان ان الاستداد والنقص
يكون لا فيما بين الاضداد مثال ذلك ان الصحه لا تضاد الحمى وربما كانت احس لكثر من
الصحه ولا ينبغى ان يلتفت الى ذلك فان الذى ذهب هذا الظان اليه هو نوع من اعتبار
الزياده والنقصان غير الذى ذهبنا اليه ها هنا وكما ان الجوهر لا يقبل الاسداد والنقص
والنقص على سبيل الحركه كذلك لا يكون منه ما هو اشد وما هو اضعف لست اعني بالمقايسه
التى تجرى بالاولى والاخرى وعمقا فان الجواهر قد قيل ان بعضها اولى بالجوهريه ولست
اعني بحسب المقايسه التى تحصه من طبيعه واحده وحد واحد فليس من اشخاص الناس فى
انه انسان الذى هو جوهر ما اشد من شخص اخر كما قد يكون بياض فى انه بياض اشد من بياض
اخر ولا ايضا شخص انسان فى انه شخص انسان ما اشد من شخص فرس فى انه فرس كما يتوهم
ان ساضا اشد فى بياضيته من سواد فى سواديته وحراره فى حراريتها اشد من بروده
فى برودتها ولذلك حال الانواع التى فى درجه واحده فانها ليس بعضها اشد فى ماهيه
الاخر اذ فرضنا ان الاجناس انما تعمل عليها بالسويه ومع ذلك فان الجواهر الاول وان كانت

اولى بالجوهريه من الثوانى فليست اشد فى الجوهريه والاولى غير الاشد فان الاولى يتعلق
بوجوه الجوهريه والاشد يتعلق بماهيه الجوهريه والكم ايضا يشارك الجوهر فى هذا
كما سياتى بعد وقد يعتقد فى ظاهر الامر ان اخص الخواص بالجوهر ان عاشته ماهيه
اذا سحصت وصعت للاضداد فكان لجوهر ما الواحد منه بعينه لا الكلى منه وقد يقبل
الاضداد بغيره فى نفسه واما الجوهر الكلى فلا يقبل الاضداد لان الكلى يشتمل على كل شخص
ولا يصدق ان كل شخص اسود وان كل شخص ابيض فان ظن ان العرض الكلى يقبل الضدين
ايضا كاللون يكون بياضا وسوادا فليبطل ظنه بانه ليس اللون الذى هو الاسود قابلا
للون الابيض بان يسلخ السواد عن اللون وينفشاه البياض بل انما يقال فى اللون المطلق
انه يقبل الضدين بمعنى انه بعض وبعض اوبان يعرو الطبيعه اللونيه مجرده فى الوهم فيقبل
فى الوهم اى الفصلين شئت وليس كلامنا فى مثل ذلك بل فى القبول الذى فى الوجود وفى القبول
الذى يكون لقابل واحد ولو كان اللون الكلى يقبلهما لكان كل لون سوادا وكان كل لون
بياضا ولو كانت طبيعه اللون المجرده تقبل ولكل لما كانت سوادا وبياضا بل مسودة ومبيضة
فلم يكن لون ما سوادا ولون ما بياضا ولو كان على التعاقب لا معا وهذه الخاصيه لا يعم كل
جوهر فان كل جوهر يقابل للاضداد فان الجواهر العقليه البسيطه قد لا يغير البته وما لا يتغير
البته فلا تقبل الاضداد بل انما يقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الجسمانيه المركبه غير هيولوية
ولا كل المركبات الجسمانيه فان كثيرا من الاجسام السماويه لا تقبل الاضداد وانما يقبل ذلك
بعض الجواهر الجسمانيه وهذه الخاصه تساوى ذلك البعض وهى خاصة لا الحريات ذلك
البعض فقط بل الجميع فان كليا تها ايضا يحمل عليها ان الواحد منه بالعدد يقبل الضدين
وانه وان لم يقبل ذلك كلسته بكلسته فان كلسته موصوف بان الواحد منه بالعدد يقبل ذلك
والاشخاص فان الواحد منها يقبل فان قال قايل انك جعلت هذه الخاصيه بحيث يصح
الكليات لم يصح الجزئيات فان زيدا ليس يقال عليه ان الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات
فالجواب ان هذا حق صحيح وان هذه الخاصيه فى النظر الاول لطبيعه الجوهر الجسمانى المذكور
منظورا الى ماهيتها فيها كلى ومنها جزئى ويلحق هذه الخاصيه الكلى بسبب انها يلحق الطبيعه
ويلحق المقوله الحق قاعلى الوجه الذى قيل فى بعض الخواص التى تخص ولا يعم موضوعات الخصوص
ولكن قد يظن ان من الاعراض ما يسلك هذا السبيل وذلك لان القول قد يكون صادقا

خاصه

وقد

وقد يكون كاذبا والظن قد يكون صادقا فما يصير كاذبا والسطح يكون ابيض ثم يسود و
ليس فى هذه الشبهه الا فى القول فالقول لا يعنى بعينه للصدق والكذب فالواحد منه بالعدد
ليس قابلا للصدق والكذب واما الظن فانه يعنى فيكون موضوعا لهذه الشبهه فالجواب المشهور
عن هذه الشبهه عام فى القول والظن وهو ان القول والظن لم يغيرا فى حالهما شيئا لكن التغير
فى حال الحال انما عرض للامر المحدث عنه او المظنون به وكانت الاضداد متعاقبه على
ذلك الامر دون والظن لكن هذا الجواب على هذا الوجه غير سديد فانه ليس اذا كان
الامر يستحيل بحسب ان يكون الظن لا يستحيل فان الامر يستحيل استحالة يوجب فى الظن
استحالة وذلك ان الامر يستحيل فى انه كان موجودا وكان الظن فيه صادقا انه موجود فاذ
صار معدوما وهى الظن بوجوده فان الظن ايضا يستحيل حتى يكذب الظن الذى فيه بعد
ان كان صادقا فهذا الحال انما يست استحالة اخرى ليس بمعنى الاستحالة الاولى وذلك لانه
للامر استحالة فى وجوده وعدمه وكلامنا فى استحالة الصدق والكذب ومعلوم ان للون الظن
صادقا معنى فى الظن وان كان اضافيا وهذا المعنى قد يزال لا عن الامر وحده بل عن الظن فان
هذا الوصف وهو انه صادق اى مطابق للوجود كان للظن لا للامر واذا زال فانما زال
عما كان فيه وليس كل وصف يتغير على الشئ يجب ان يكون مقررا ما بنا بل المضاف من الاعراض

تغير

والاعراض التى يلحق الاشياء كما يقرون به ولا مانع ان يكون بعض امر هو سبب بعض امر آخر
كقول الشمس وعشتها فان ذلك سبب لتغير حال الهواء والارض وكل واحد يتغير فى نفسه
وليس اذا كان الامر قد استحال بحسب ان لا يكون الظن قد استحال باستحالة اخرى بانه لاستحالة
الامر لكن اذا قيل ان الجوهر يقبل الاضداد بان يستحيل فى انفسها فى معانى غير مضافه استحالة
اوليه اى استحالة ليست بسبب استحالة شئ اخر على سبيل المضاف فقط لم يوجد الظن بهذه الصفه
والحلت الشبهه واما السطح فانه ايضا ليس يستحيل بتغير له فى نفسه بل بان لموضوعه بتغير له
فان اسعفتناه وعسنا نقولنا بتغير فى نفسه انه يكون مستعدا لذاته وحده فى
ان يكون موضوعا للاضداد بتغيرها بنفسه لاحتياج فى ذلك الى ما يعمه ويعرضه لذلك

الاعراض لا تحمل

البتغير خرج السطح والظن والقول عن ان يشاركه بوجه من الوجوه واما المناقشه فى الاعراض
ما بنفسها لا تحمل الاعراض وانها ان يزول عنها اعراض بعقبها اعراض اضافيه وقاده زوالا
وعروضا اوليا يكون ذلك للجوهر بتوسطها فذلك شئ لا ارى للمنصف ان يركن وانه وان كان

الجوهر سببا لوجوه العرض وليس يجب ان يكون ما نعا ان يكون امور يعرض للعرض ويلزمه
ويلحقه لحوقا اولا ثم يلحق الجوهر بتوسطه وان كان اللحوق موجودا معه في الجوهر
ومحتاجا معه اليه كما ليس ما نعا ان يكون له او للعرض انواع ايضا واجناس يقال عليه
واما لتحقيق ذلك فستجده في العلوم فلنجمع الان مساعدين على ان العرض لا يقبل بمفرد
ذاته وبعبر نفسه شاء من الاضداد بل اما ان يغير في احد مضاف ليس بعرض في نفسه
او في هيئة قاره في ذاته وبالجمله ليس له ان يغير مختص بنفسه بل اما ان يغير مضاف او يغير رابع

فصل في اسدا القول في الكميه وقد حرت العاده بان يذكر الكمية عقيب الفراغ
من القول في الجوهر لمعان داعيه اليه منها ما ذكر من مشاركات وقعت في الخواص بين الجوهر والكميه
احوجت الى ذكر الكميه بعد الجوهر دون الكيفيه والمضاف واما الاخر فانها ما بعد هذه الاربع
كما يعلم بعد ومنها ان الكميه اعم وجودا من الكيفيه واصح وجودا من المضاف اما اعم وجودا
من الكيفيه فلان العدد من الكميه وليس مقصورا في وجوده على الامور المقارنه للحركه والمادة
دون المقارنه التي لا يقبل كيفيه ولا شيا غير ما جوهرها واما اصح وجودا من المضاف
فلان المضاف غير مقرر في ذات موضوعه بقرر الكميه وايضا فان الكميه المتصله توجد في جميع
الاجسام الطبعيه من غير اختلاف والكيفيات تختلف فيها والكميه اذا شاركت الكيفيه
في الجواهر فانها تلزم اول جوهريتها وهو الجسم والكيفيات تلزم الجواهر النوعيه السافله
او المتوسطه بعد الجسميه وقد يمكن ان يقال في هذا اشيا اخرى ويمكن ان يطلب للكيفيه
خواص تفضل بها الكميه لكنا لا نوثر ان نستعمل بامثال هذه المباحث الا اسفلا دون الوسط
واول ما يجب ان يبحث عنه من حال الكميه ان امكن وكان البحث يحتمله هو انها جوهر او عرض
فان كانت الكميه هي الجسميه التي تقارن الماده فتقوم الجسم جسما فالحري ان يكون صورة مقومه
للجواهر والصوره جوهر فالكميه اذن جوهر فنقول ان تحقق هذه الاشيا مما لا تكلفه المنطقي
بل يجب ان يأخذ المنطقي ما تقوله احدا ويكون شانه له في صناعه اخرى فنقول يجب ان يعلم
ان كل جسم فهو متناه ولكن حد الجسم من حيث هو جسم غير حد الجسم المتناهي من حيث هو متناه
والمتناهي يلزم كل جسم بعد ما تقوم له الجسميه جسما ولذلك قد نعقل الجسم جسما ولا نعقل
متناهيه ما لم يوضح برهان ايضاح العوارض المطلوبه للموضوعات بالبراهين المسببه اياها
والمتناهي ليس داخلا في ماهيه الجسم فالسطح حد للجسم ومع ذلك فانه وان كان كل جسم

متناهيا فان الابعاد ليس يوجب حصولها في الجسم بالفعل فان الكره من حيث هي كره جسم
وليس يحيط بها الا نهايه واحده وليس يعترض فيها ابعاد بالفعل متميزه بل الجسم انما
هو جسم لانه يمكن ان يمكن فيه ان يفرض ثلثه ابعاد فيه على الاطلاق متقاطعه على
حد واحد مشترك يقاطعا على قوايم وهذه صورة الجسميه فالذي يمكن ان يفرض فيه
بعدا ما بعدا اخر يقاطعه على قاعه ثم ثالثا يقاطع الاولين على القاطع الاول على قوايم هو
الجسم اذا اختلف الجسمان بان احدهما يقبل احد الابعاد او اسوء منها او ثانيها اكثر
او اصغر من الابعاد التي في الجسم الاخر فانه لا مخالفه في انه يقبل ثلثه ابعاد على الاطلاق التي
يخالفه فما قبل من الابعاد على ما ذكر فهو حيث يقبل ثلثه ابعاد جسم على الاطلاق وحيث
يقبل ثلثه ابعاد بعينها او هي موجوده فيه بالفعل ان امكن فهو بحيث يقدر وذلك اما في
حيث انه يقدر سواء كان التقدير لا بعينه البته ان امكن او بعينه وصوره الجسميه التي هي
صورتها الجوهريه هي التي لا يزيد فيها جسم على جسم وهي من جمله القسم الاول وهي صوره جوهر
بل جوهر وليست عرضا والمعين المعرض للتقدير الابعاد الثلثه بتقدير المحدود او غير
محدود فهو العرض الذي من باب الكم والجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرض له ان يختلف بحسب
الكميه ولا يختلف بحسب الصوره فان الشمعه اي شكل شكلها يحفظ عليها ان يكون بحيث
يصح فرض ابعاد ثلثه مطلقه فيها على الصور المذكوره ولا يختلف فيها ويختلف مع كل شكل
ما يحدد ويعين فيها من الابعاد طولا وعرضا وعمقا بالفعل او بالقوه اذا حدد ذلك
الشكل فانه ان شكل الشمع شكل كره كان معرضا لبسط ابعاد محدوده هي غير المحدودات
المعينه التي تقبلها اذا كان شكله شكل مكعب وذلك كميته والماده تحفظ جوهره ما يريد
جميعا عند التحليل فيكون قد بقيت له جوهريته النوعيه فضلا عن الجسميه الجنسيه وغير
مقداره الجسمي وليس لقايل ان يقول ان الجسم الكري اذا كعب فان ابعاده لم تغير اذ هو ساو
لما كان اولا في المساحه وذلك انك ستعلم ان المساوي يقال لما هو ساو بالفعل ويقال
لما هو ساو بالقوه وان امثال هذه الاشكال لا مساواة طبا بالحقيقه بل بمعنى ما يقال فيها
من انها في قوة المساويه والذي بالقوه ليس عوجوه بعد والجسميه بالمعنى الاول لا تقدر
شيا البته لان المقدر يجب ان يكون مساويا للمقدار او مخالفا له اصغر منه والمساوي للمقدر
لا يقدر بالمساواه ما يخالف المقدر والاصغر يكون مخالفا لما يقدره فما يقدر لا يكون غير

مخالف لجميع ما يحاس مقدره بل لا بد من ان يكون مخالفا لبعض ما يحاس مقدره ولذلك
ما تقدر ولا سقر رهذا المعنى الذى لاجله خالف به جسم جسما ان يكون مقدرا او مقدرا
فادن انما يقع تقدر الاجسام بذلك المعنى الاخر وذلك هو الكميه وان كان ما يقع فيه
المساواة والتفاوت والمقدر غير المعنى الذى به يصير الجسم جسما فليست الصورة
الجسميه هى الجسميه التى هى الكميه بل الجسميه التى هى الكميه التى تعرض هى جسميه اخرى وهى
ما اشرنا اليه وان كانت قريبه من الصورة الجسميه وملازمه اياها فكذلك ايضا يجد
اشباسبه الكيفيه وليست بكيفه والسطح ايضا صورة غير الكميه التى قدرنا تلك
الصورة هى انه يحسن بنا ان نفرض فيه بعدا ان على الصفه المذكوره وذلك لاجل انه
نهايه شئ ما يصح فى ذلك الشئ وفرض ثلثه ابعاد فلذلك هذه الصورة ليست تخرج عن العرض
وعن الحاجه الى الموضوع واما الممتد فظاهر كمه الجسم وهى كميه ثابته فيه لا سبيل الى
ان الجسم ثم هذا الموضع مباحث عميقه سيقال عليها ان الواحق وليس اذا كان للسطح
صورة يلزمها ويقومها الكميه يجب ان يكون السطح جوهرا مما قلنا ان كل صورة لنوع
من الانواع يلزمه عرض فهو جوهر بل ذلك فى صورة الجسم وحده فيكون الجسميه الى من باب الكميه
يلزمه الجسميه التى هى الصورة ضرورة لما يلزم الجسم من التحدد ويكون صورة الجسم اذا
جردت بكمها او جردت منها الكميه ما حوذه فى الذهن سمى المجرد جسما تعليميا وعلم
انه قد يشكل فى امر العدد ايضا انه عرض او ليس بعرض فيجب ان يعلم ان الوحدة والامور
ذوات الوحدة عرض خارج عن ماهياتها وان مجموع الاعراض عرض فهذا قد ربنه
به على الحق فى هذه المباحث واما تحقيق هذه الاشيا ففى صناعه اخرى فنقول الان
ان الكم منه متصل ومنه منفصل ومن جهه اخرى ان الكم منه ما لا حراية وضع ومنه
ما لسى لاحرايه وضع فيكون الكميه سمسم سمى متداخلين لكن المتصل اسم مشترك
قد يعرض له ان يوجد كثيرا على ان مفهومه معنى واحد فيقع منه غلط فى معانى المتصل
فمنه ما هو فصل الكم او الكميه ومنه ما هو عرض يلحق الاعظام من حيث هى اعظام
ومنه ما هو عرض يلحقها من حيث هى طبيعه فاما الذى هو فصل فهى خاصته ان يقال
على المقدار الواحد فى نفسه والحوج الى قياسه الى مقدار غيره وذلك لان حده انه
الذى يمكن ان يفرض له اجزا يجمع بينها حد مشترك هو نهايه لكل من منها وباعتبار اخر هو

كمه

تعليمى

عرض خارج

كم

متصل

جسم متصل

نهايه لاحدهما اعنى لما يحصله فى التخيل الى الاشاره اقرب منه وكانه اول وبذاته
للاخر فيقال لهذا الكل انه متصل وليس الشرط فيه ان يكون هناك قطع وجد بالفعل
بل الشرط فيه ان يكون هناك امكان هذا التوهم وهذا الفرض وهذا المعنى
هو معنى المتصل الذى يقسم الله الكم والى المنفصل ونعم معنى المتصل الاخرين
انهما يقالان بالقياس الى غيرهما فيكون المتصل فيهما لا المتصل فى نفسه بل
المتصل بغيره فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهايه واحده بالفعل هى بعينها
طرف لما قيل انه متصل به حتى لو كانتا نهايتين لكان ان كان مكان الاتصال
مماسه مثل الخط الذى تتصل خط على زاويه بحدها بعطم واحده بالفعل هى
طرف لهما جميعا او مثل الجسم اذا صار له حزان لعرضين عريا فيه فالبين ان كل واحد
من العرضين ليس فيما فيه الاخر لسواد وبياض وكل واحد منهما اختص بموضوع هو الذى
جعله غير الاخر فان الاشيا المتفقه فى الطبيعه لعارض ما تغاير بالعدد فيكون
ما يختص بانبثاث البياض فيه مناهيا وما يختص بانبثاث السواد فيه مناهيا
وكذلك بالفعل وليست النهايتان المفترضتان لما عرض انسين بل هناك نهايه واحده
فهذا اتصال ويكون ذلك للكميات وهى كميات لم يلحقها الالواحق الكميات مثل هيه
الوضع الذى لخطى الزاويه ومثل مماسه نفرض بدل السواد مما مثلا به ايضا ولا يمكنه
نفرض فيه بدل البياض حتى لا يكون ماخوذا مع عرض طبيعى فتغير لاجل ذلك حزان السطح
او الجسم بل هذا الاتصال هو الاجتماع الذى لو لم يلق النهايات فيه واحده والموضوع
انسين والاضافه بل كانتا نهايتين بالموضوع ايضا لكان بدل هذا الاتصال اجتماع
هو المماسه واما الاتصال الثالث فهو ان يكون المتصل به ملازما للمتصل بحركته التى
تزول بها طرف الذى يليه عن موضعه الذى يلاقى نهايته فيه وهذا الاتصال لا يمتنع ان
يكون فيه مماسه اذا وجدت ملازمه عند الحركه ملاصقه او مشاكله فان الجسم اذا
كانت حاله عند جسم اخر انه اذا حرك ونقل عن موضعه نقلا سعل طرفه الطرف الذى يليه
من الاخر حتى يصير الاخر معه حيث صار فانه يقال انه متصل به والاتصال المحسى بحسب هذا
الموضع هو الاول وان كان انما نقل اسمه من الاتصال الذى على سبيل الاضافه اذ كان يتوهم له
اجزا فيما بينها الاتصال الاضافى وكثيرا ما ينقل اسم لمعنى عن اسم شئ اخر فصير بحسب صناعه

نقل

ما احق بدلك الاسم فر الكميه ما هو متصل وهذه ما ليس بمتصل فالجسم الذى من باب الكميه من المتصل وليف لا وجد هذا الجسم بحيث يمكن ان نفرض بين اجزائه حدا مشترك وهو السطح فحد اجزاه يشترك بسطح واحد يلتقى عليه وقد يحد بنظير ذلك للسطح بالخط وللخط بالنقطه والزمان ايضا فانا نجد فيه شيئا متوهما يتصل به ماضيه ومستقبله وهو الان وهذا الجسم المحسوس ليس يتجزا الا من حيث فيه بعد فبتقسيم ذلك البعد الى ما يقسم اليه فالجزء من حيث هو ذو ذلك المقدار لا من حيث هو جسم على الاطلاق او جسم جوهرى فان الجزء من حيث تفاوت وتساوى لا من حيث لا تقبل مقاومه ومساواه على ما علمت فاذن التجزيه انما عرضت بالضرب الاول للجسم من حيث هو ذو كره لا من حيث صورته فان قال قايل انه التجزيه لا تكون الا بسبب من شانه قبول التجزيه والقبول والاستعداد انما يكون فى المادة فكون الاستعداد للتجزيه بسبب المادة لا بسبب الكميه فانه شك يحل فى العلوم ويجب ان نسلم هاهنا ان التجزيه تعرض للمقدار عما هو مقدار وان كان فيه للمادة مشاركه وفى العلوم يتبين ان حصه المادة فى ذلك ما هى والامر الذى للكم بالذات من ذلك ما هو فان هذا الاجب ان يستغل به فى علم المنطق بل يعلم ان التجزيه التى معها حركه واقعه فى المكان غير التجزيه التى انما فيها تعين الجزء فقط فهذا الكلام كله اشاره الى الكم المتصل واما الكم المنفصل فانه كالسبعه التى لا يوجد لاجزائها حد مشترك فانك اذا جزات السبعه الى ثلثه واربعه لم تجد بينهما طرفا مشتركا فانه لا طرف للاعداد الا الوحدة والا توحد وحده مشتركه بين الجزء الذى هو ثلثه والجزء الذى هو اربعه ولو وجدت وكانت من وحدتها لصارت الوحدات ستة واسقص عدد السبعه وان كانت خارجا عنها كان ترتيب السبعه من ثلثه وحدات فليقل الان ان الكم المتصل لا يخلو اما ان يكون قار الذات فما هو لم له واما ان يكون ذاته غير قاره بل هى فى التحدد وليتضح ان كل متصل بذاته على سبيل التحدد فهو هيه حركه هى بالحقيقه حركه جسم وان ذلك هو الزمان وبيانه فى العلم الطبيعى واما الكم المتصل القار فليس عظما وقدرا ولا يخلو اما ان يكون امتداده بعدا واحدا فيحتمل بجزيه واحده لا تعارضها تجزيه قاعه عليها وهذا هو الخط واما ان يكون محتملا للتجزيه فى جهه ثم يمكن ان تعارضها تجزيه اخرى قاعه على تلك حتى يمكن فيها فرض بعدين متقاطعين على قوايم ولا يمكن غير ذلك وهذا هو السطح واما ان المقدار الذى يحتمل التجزيه بحملها فى ثلث جهات وهذا هو الجسم الذى من باب الكم فسمى

كيف لا حركة

كم منفصل

حركة

كم متصل

حسما من حيث هو بهذه الصفه وقد سمى عمقا وسمكا ولحنا اما لحنا فلانه حشو ما بين السطوح واما عمقا فلانه لحن نازل اى معتبر من فوق الى اسفل واما سمكا فلانه غرض عال اى معتبر من اسفل الى فوق وربما وقع اسم العمق على معنى اخر سنذكره واما المكان وزيادتهم اياه فى معنى المقادير فامر لم احصل له فائده وذلك لانهم يقولون ان المكان نهايه جسم يحيط حاصره للجسم المحاط وهى بالقياس الى الجسم المحاط مكان فالمكان نهايه بالقياس الى الجسم المحيط وحاو بالقياس الى الجسم المحاط وسطح فى جوهر وذاته فنقول طولا ان كل شى ذى جنسه فان جنسه هو مما يقوم به جوهره فان كان المكان كما لانه مجموع هذه اى لانه سطح هو نهايه وحاو فلا يخلو اما ان يكون لكونه نهايه وحاويا مدخل فى تصيره كما اولا يكون فان كان لم يكن ذلك مدخل فيجب ان يكون للمكان من حيث هو كم الكم الذى يفرده المعنيان معا خصوصيه قبول ابعاد وسمه غير الذى يفردها السطح بما هو سطح وليس ذلك وان لم يكن لكونه نهايه وحاويا مدخل فى كونه كما فهمت من الجهه انما هى من الكم تسبب ان موضوعها اوجزا منها وهو السطح من الكم فيكون الكم بالحقيقه هو السطح ويكون عرض لذلك الشى الذى نفسه كم ان هوى فيكون ليس فى جوهره شىء غير السطح ويكون من حمله ما قد فرغ من ذكره بعد دون فلا يكون نوعا خارجا منه وايضا لانه ان كان المكان كما لانه نهايه او انه حاو فيكون الشى من حيث هو مضاف هو من الكم ثم يجب ان يرونا الكميه التى للنهايه من حيث هى نهايه وللحاوى من حيث هو حاو وكميه يكون غير سطحيته ولا يجدون فسبى ان المكان كميته لسطحيته

واما المكان اما نوع من السطح تحته لانوع من الكم فى مرتبه السطح معدود معه نوعا تحت الكم

واما سطح ماخوذ بحال فيجب ايضا ان يكون الجسم الماخوذ بحال مخصوص مما يعد نوعا سادسا مثلا فيجب ان يكون الجسم من حيث هو متمكن نوعا زايدا على ما ذكرنا ان كان ولا بد نوعا للجسم المطلق اذا اعتبرت الانواع الاولى من الشى من الواجب علينا اذا عددنا انواع الاجناس ان لا نعد انواع انواعها معها ولا نعد انواعها من حيث تعرض لها خواص اخص منها بنسبها فالكميه المتصله هذه واما المنفصل فلا يجوز ان يكون غير العدد فان المنفصل قوامه من متفرقات والمتفرقات من مفردات والمفردات احاد والاحاد اما بنفس المعنى الذى لا ينقسم من حيث هو لا ينقسم او شى غير الوحده وهو ذو وحده وله وجود اخر حامل للوحدة فالوحدات هى الى ذاتها لا تجمع منها ذو كم منفصل لذاته بل كون عدده مبلغ تلك الوحدات واما الامور التى

كم

كم

فيها تلك الوحدات فحملتها هي حامله للعدد الذي هو لزاتم كم منفصل ثم لا يوجد فيها معنى
كميه منفصله غير معنى احتماع تلك الاحاد و لا يوجد لها بعد رحاج من بقدرها من حيث
هي معدوده و لا جواز مساواه و لا مساواة يعلقان فلا اتصال في معنى غير معنى العدد
الذي يقع لها فلا يجوز ان يقع فيها بقدر او جواز مساواه و لا مساواة لحيث لا يلتفت
في اعتباره الى العدد بل انما يلتفت في اعتباره الى معنى غير ذلك من المعاني التي تكون في الشيء مما
هو امر غير العدد مثل ان يكون صوتا او حركة او حسما فان امكن في شيء من الاشيا ان يكون
فيه بقدر و اعتبار مساواه و غير مساواه لا يتناول اتصاله و مع ذلك فلا يتناول
انفصاله العددي بل ما حدا الاخر من الانفصال الممكن ان يكون غير العدد كميه منفصله كالكم
لاحد شامن الاشيا يتسبب الى احتمال بقدر و جوار مساواه و غير مساواه الا و قد اعتبر
اتصاله او عدده لاغير و الاشيا اذا لم يلتفت الى عددها و لم يكن لها اتصال يقدر بهم
تحدها بعدرا و كميه منفصله و العجب انه لم يسكر هذا في احسام تجمع من غير اتصال يقدرها
واحد فتكون لها جزء من حيث هي منفصله و لا في ازمنه متفرقه و لا في حركات الانقاعات و لا
في عدد كنغمات في القوش و الصور انما اسكل هذا و اشتبه على قوم في امر القول المسموع
فانهم قالوا انه من الكم المنفصل بالذات خرما م بعضهم جعل السبب فيه انه يقدر بقاطعه
فتكون مقاطعه اجزاه و لها ازمنه يقدرها فتكون المقاطع يقدر بسببها زمانها فتكون هو لا
انما يقدرون القول بعدد اقسام ازمنه و عقاديرها فتكون بالحقيقه انما يحاولون القول
كما بعدد زمانه فتكون القول على طريقتهم كما مر من الكم بقارنانه لا لذاته و قوم يحاشون
من ذلك فيحتالون لوجها اخر فيقولون ان الصوت يعظم و يصغر بسبب حال القارع و
المقروع و لا يكون ذلك العظم معبرا بالزمان فهو اذن من باب اخر فهو لا ليس و انما يجعلون
القول و هو المركب من المقاطع وحده كما منفصلا بل و يجعلون الصوت نفسه كما م لا
يفهم هذا الاحتمال فما نحن بسبيله فان الجهه التي يحاولون ان يكون بها الصوت كما ان
كان بها كما هي جهه فيها الكميه المنفصله و هو لا انما احوجوا الى ان يتناوله كميه غير منفصله
على ان عظم الصوت و صغره هو بقله و ثقته او جهارته و خفاته و هي كيفيات بالحقيقه
كما تعلم ذلك في موضعه للكميات و مع ذلك فهو لا اجعلوا كميه الصوت لكميه ما يتولد عنه
فجعلوه انضا من الكم بالعرض مثل اشياكثيره غير الصوت و قوم منهم هو اشد تحصيلا

زعمو

زعموا انه ليس القول كما ليس مرض لكن بل لان المقطع جزء و هو بعده و كل ذي جزء بعد
تحره فهو من الكم و الكثرى من قياسهم مدخوله فانه ليس كل ما له جزء يقدر بجزء فيجب
ان يكون من الكم بالذات بل يجوز ان يكون له وجود و حقيقه اخرى و قد عرضت
له كميه ما اما مقدار و اما عدد تحكم به و صار له بسببه جزء بعد و امثال هذه
الاشيا لا تكون كميات بالذات و لا تدخل في الكميه دخول النوع في الجنس و المقطع
ليست حرسته و تقدس الا لانه واحد و القول كثير فالقول انما له خاصيه الكم من حيث
الكثره التي فيه و هي العدد فاذا لم يلتفت الى الكثره التي فيه التي هو محصل منها و لا الى الزمان
الى يساوقها و لا الى مقادير ما تتولد عنه الصوت و فيه لم يجد للقول كميه البتة فاذا كان
هذه الاشيا يدخل القول في مقوله الكميه دخالا بالذات فيها هنا حركات الانقاع و نغم
الجمع في الالحان و انواع البراويق و اعضا الحيوان و اشيا اخرى ما له هذه الكميات كلها
او بعضها انما لها لا يدخل في الكم بالذات و ليس لقايل ان يقول ان المقادير قد يقع عليها
العدد و كونها واقعا عليها العدد لا يمنعها ان تكون في انفسها كميه و لذلك القول فان
المقادير و ان كثرت بالعدد فلها بعد الكثره و قبلها خاصيه الكميه و حد اتصالها و اصول
تلزمها و لحقها من حيث هي متصلات لا يلتفت فيها الى عدد مثل كونها قابله للتجزيه و التجزيه
بالفعل و ان جعلتها ذات عدد فان قبول التجزيه لا يجعلها ذات عدد و هي تحمل انضا
المساواه و غير المساواة بالطبع و حد اتصالها كما سنبين بعد من غير احواج الى
عدد او شيء اخر يلحقها و اما المعلم الاول فقد اجرى الكلام في ذلك على شيء مشهور كان
مما بينهم و عد من الكم اقساما مشهوره و لم يتعرض فيها للتحقيق و قد فعل كذلك في غير
موضع في هذا الكتاب كما فعل في تحصيل الحركه و كما فعل في مواضع من المضاف و قد زعم قوم
ان الثقل من الكميه قالوا و لذلك قد يوجد وزن نصف وزن و ثلث وزن مساو ما لوزن و ليس
لذلك لان الوزن لا يمكن ان يقال محركا و مساويا بذاته بل الوزن مبدا حركه الى اسفل
فاذا كان من الوزن ما يقاوم وزنا اخر فلا بعد الاخر على اشالته في المدان راسا في نفسه
قيل انه مساو له اي غير مقاوم اياه في التحريك فان قدر قيل انه اعظم منه فان كان يقدر
على تحريك ذلك الجسم الاخر و لا يقدر على تحريك جسم من طبيعة الجسم الاخر هو صعف ذلك الجسم
الاخر لا صعف ذلك الجسم الذي يقدر على تحريكه قيل ان هذا مساو لضعفه و الاخر مساو

غير العدد

لصعفه وايضا يقال للسبل الذى يحرك فى مثل الزمان صعف المسافه انه ضعف وبالجمله
انما يمكن ان تقدر الثقل بقدر الحركه والزمان او المسافه وبسبب المقاومه بين مقاد بر
الاجسام انما الثقل هو ولذلك الخفه اعنى بالخفه القوه المصعده الى فوق وقد يمكن ان
يحد الخفه بان معكوس فى المياه اعنى بالمعكوس ان يكون المماثلات بين كفتها صاعدة
وقد يمكن ان يحد موازين للميول العسريه التى تحدث بالدفع والرمى يكون حكمها حكم
ميزان الثقل لكنه قد يكون لا فى جهة الثقل فلا يلزم من ذلك ان يكون الميول القسريه كميات

المقاله الرابعه من الفن الثانى فصل فى بيان القسمه الاخرى

للكم وبيان الكم بالعرض واما القسمه الاخرى للكميه فهى ان من الكميه ما له وضع فى اجزائه
ومنها ما ليس له وضع والاجزاء التى لها وضع يجب ان يكون لها وجوه قاريا لفعل فيها ليكون
لبعضها عند بعض وضع وايضا اتصال وايضا تربيب بوقعه ذلك تحت الاشاره ان
كل واحد منها اين هو من صاحبه والوضع اسم مشترك يقال على معان شتى فيقال وضع لكل
ما اليه اشاره كيف كانت والاشاره هى تعيين الجهه التى تخصه من جهات العالم وبهذا
المعنى يقال للنقطه وضع وليس للوحده وضع ويقال وضع لمعنى اخص من هذا اذ يقال
لبعض الكميات وضع ومعناه ما قلناه ويقال وضع للمعنى الذى يشتمل عليه مقوله اين
السمع وهو حاله للجسم من جهة نسبه اجزايه بعضها الى بعض فى جهاته وهذا الوضع لا يقال
قولا حقيقيا الا على الجواهر ولا يقال على الخط والسطح وقد يقال وضع لمعانى اخرى لا تعلق
بالمقادير ولا بالاشاره والوضع الذى نقصد فى باب الكميه هو الوضع بالمعنى الاوسط وهو
كانه اسم منقول من المعنى الثالث فكانه لما كان وضع الجسم الذى من مقوله الجوهر انما هو
بسبب حال اجزايه بعضها عند بعض جعل بنظر ذلك او مقارنه اذا اعتبر الجسم الذى من باب
الكم وضعا وان لم يكن الجسم الذى من باب الكم ولا السطح ولا الخط يجب له بذاته الجهات
والمكان لكن الجسم الذى من باب الكم له اجزاء بالقوه لها اتصال وترصف والى كل واحد منها
اذا فرض موجودا اشاره انه اين هو من صاحبه وكذلك السطح والخط وهذا المعنى كالمناسب
لذلك المعنى الذى فى الجسم الجوهرى فسمى باسمه وقد قيل ان الجسم المتحرك لا وضع له فان على القا بل
لذلك انه لا وضع له الوضع الذى هو من المقوله فربما اوهم ذلك صدقا وليس كذلك فانه فرق
من ان لا يكون للشى وضع وبين ان لا يكون له وضع قار كما انه فرق بين ان لا يكون للجسم

وضع
اشاره

ترصف

سمى

ابن

ابن وبين ان لا يكون له ابن قار وكما ان الحركه عند التحقق لا تخرج الجسم عن ان يكون ذا اين
وان اخرجته عن ان يكون ذا اين قار فكذلك حال الحركه بالقياس الى الوضع فانها لا تخرج
الجسم عن ان يكون ذا وضع وان اخرجته عن ان يكون ذا وضع قار لكن الوضع الذى يعتبر
فى مقوله الكم غير ذلك الوضع وهو غير متغير ولا متبدل فى الجسم المتحرك وان تحرك قار الحركه
لانعدام شرايط هذا الوضع الذى هو كون الكميه بحيث يمكن ان يعرض لها اجزاء
اذا فرضت يكون متصله ويكون بعضها بجنب بعض يلزم ذلك الحنو فى الجسم فان الحركه لا تزيل
محاورات الاجزاء بعضها بعضا ولا يمنع ان نشار الى كل جزء انه اين هو من الاخر ويكون بتلك
المحاوره محفوظه وان كانت المحاورات مع اشياء خارجه عن الجسم متبدله حتى اذا كان مثلا
للجسم وهو متحرك علامه شكل او كيفه فى بعض اطرافه كان بعض اجزايه يقال انه بلى تلك
العلامه والجزء الاخر يقال انه الجزء البعيد عن تلك العلامه وان كانت الحركه لا تحفظ نسبه
الاجزاء الى جهات العالم الستة التى تعلق بها الوضع الذى هو المقوله على انه وان كان لزوال
فانها توجب نقلا عن وضع الى وضع وهذا لا يوجب ان يكون المنقول لا وضع له بل يوجب ان
الوضع متبدل على الاتصال او على الانفصال وفى كل آن نفرض يكون له وضع لكن هذا الوضع
غير ذلك الوضع الذى للكم ثم ان كان قسمه الكم الذى الوضع وغير ذى الوضع قسمه بالفصول
لم يجز ان تبدل الفصول لحركه وساوت عرض للجسم وطبيعته محفوظه ثم من البين ان
الخط لاجزائه وضع والسطح لاجزائه وضع والجسم لاجزائه وضع والمكان ايضا لاجزائه وضع
بالقياس الى ما هو سطحه وبالقياس الى ما هو حاويه واما الزمان فكيف يكون لاجزائه
وضع ولاجزء واحد منها مقارن الوجود لجزء الاخر متى بقيت محاورته للجزء الاخر فكيف بقيت
محاورة ما هو مفروض موجودا او مفروض انه سيوجد لما هو فى العدم وقد فقد وان
كان قد وجد فى اجزايه اتصال وان لم يوجد وذلك لان الاتصال هو ان حدا واحدا منهما هو نهايه
ما عدم وبدايه ما يوجد وربما كان لاجزائه ترتيب بحسب التقدم والتاخر واما العدد فانه
وان وجد لاجزايه قرار وترتيب فليس يوجد له اتصال فلا يكون له وضع وقد يعرض
عدد لاشياء الى اجزايه بان يفصلا عن بعضها بعض ومن ذلك العدد الذى يقع على
المعقولات وبالحقيقه فان العدد لا يقتضى وضعا بل يعرض له ان يصير ذا وضع بسبب
ما يقارنه والقول المعدد من ذلك فانه لا يقتضى ترتيبا طبيعيا ولا اتفاقيا والكم ذو الوضع

مقادير ثلثه كميات حقيقه

هو المقدار والمقادير بالحقيقه ثلثه فاذا احذفها المكان صارت اربعه وسمى الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع فهذه هى الكميات بالحقيقه وقد يكون اشيا اخرى يقال لها انها كميات ويكون لزلك بالعرض لا بالذات وانما يقال فيها ذلك بسبب مقارنتها للكميات التى كميات بالذات فبعضها موضوعات لها كالانسان والفرس حين يقال انسان طويل وقصير وفرس طويل وقصير وبعضها اعراض لا توجد الا مع وجود الكميات كالحركه فانها لا توجد الا مقارنه مرجسم متحرك لمسافه يكون الحركه فيها فسقدر بها ولزمان يكون هى ايضا فيه فسقدر به وجسم متحرك يكون فيه فسقدر به فيقال حركه طويله اى مسافه طويله او زمان طويل وكذلك يقال بياض عريض اى سطح عريض وبعض هذه عوارض خاصه للكميه كالطول والقصر الذى بالقياس مثل ما يقال ان هذا الخط طويل والاخر ليس بطويل بل قصير وان كان كل خط طويلا فى نفسه بعنى اخر مرحيث له بعد واحد وهذا السطح عريض وذلك الاخر ليس بعريض بل ضيق وان كان كل سطح عريضا فى نفسه بعنى اخر اى مرحيث له الى بعد يفرض طولا بعد يفرض عرضا ويقال هذا الجسم لحين والاخر رقيق ليس بثخين وان كان كل جسم له ثخن بعنى اخر اى مرحيث له عمق اى مرحيث له ثلثه ابعاد ولذلك يقول ان هذا العدد كثير وذاك ليس بكثير بل قليل وان كان كل عدد كثيرا بعنى اخر مرحيث هو كم منفصل بعدا الاحاد فهذه وامثالها يقال لها كميات وليست بكميات بل هى احوال تعرض للكم بمقايسه بعضها الى بعض كما سنوضح واعلم ان الطول يقال بالاشتراك فى الاسم على معانى فيقال طول لكل امتداد واحد كيف كان ويقال للامتداد الواحد الذى يفرض اولا طول ويقال طول لامتدادين يحطان بسطح من غير ان يعتبر تقدم وتاخر ويقال طول للامتداد الواحد مرحيث ياخذ من مركز العالم الى محيطه كطول الانسان وهو البعد الذى فيه اول حركه النشوء كذلك العرض يقال للكم الذى فيه بعدان ويقال للبعد الواحد الذى يفرض مقاطعا لبعد فرض اولا على انه طول ويقال عرض لاقصر بعدين متقاطعين ويقال عرض للبعد الاخذ من يمين الحيوان الى شماله ويقال عمق للثخن الذى يحصره السطوح وقد يقال عمق لذلك بشرط الاخذ مرفوق الى اسفل ويقال عمق للبعد الذى يقاطع بعدين مفروضين اولا طولا وعرضا المقاطعه المعلومه فان الخطين اذا فرضا اولا ثم

سطح

مقدير عمق

احوال كم معانى طول

معانى عرض معانى عمق

جا

عمق

جا ثالث ذلك المحى قيل انه عمق ولو اسدى به اولا لكان طولا ويقال عمق لما تحويه قدام الانسان وخلفه ومزدوات الاربع فوقها واسفلها ويقول انه لو توهمت نقطه تحرك او يتحرك جسم فيه نقطه فلاقى بسطا فالنقطه ترسم طولا وخطا فما مسخه فان تحرك هذا الخط لا فى جهه حركه النقطه بل فى جهه مقاطعه لها او قسم سطح وعرض فان ارتفع السطح او الحيز حتى يكون حركه على بعد مقاطع للبعدين على قولهم او قسم جسم وايضا فان ظاهر الجسم من حيث هو ظاهره وحيث لا توجد معه شى مما وراء الظاهر فهو بسيط وسطح فان قطع هذا الذى هو السطح فالمنقطع الى القطع الذى يناله فقط ولم يلتفت الى مشاركه الجسم او السطح له فيه فان طرفه الحاصل بالقطع هو الخط فان قطع الخط فان طرفه على ذلك الاعتبار هو النقطه

سطح

خط محدود

فالخط المحدود هو البعد الذى يعترض بين نقطتين والسطح المحدود هو البعد الذى يعترض بين الخطين والعمق المحدود هو البعد الذى يعترض بين سطحين واعلم ان الطول والعرض والعمق من حيث لا اضافه فيها هى من الكميه والمضافات اعراض فى الكميه واعلم ان الكثره بلا اضافه هو العدد والكثير بالاضافه عرض فى العدد ولذلك القول فى سائر ما يسابه ذلك واعلم ان الطويل والعريض والعميق والكثير المتضاد قد يضاف على الاطلاق فلا يكون من شرطه ما يضاف اليه طرف منها ان يتضمن اضافه الى ثالث منها كما تقول الكبير او الكثير او غير ذلك وقد يضاف اضافه يتضمن ذلك فيقال اكبر واطول واعمق فان لكل واحد منها اضافه الى شى ثالث فان الاطول اطول بالقياس الى شى هو عند شى ما طويل الا ان هذا الشى اطول منه وتقول ان المساحه تقدير المتصل والعد تقدير المنفصل والعدد والمساحه منها ما فى النفس وهو العاد والماسح ومنها ما فى الشى وهو المعدود والممسوح واذا صار الممسوح معدودا فان العدد عارض له ولا يوجد ذلك الا فى المنفصل حتى سائر الزمان متصل بالذات وبالعرض ايضا ومنفصل بالعرض واما انه متصل بالذات فلانه فى نفسه مقدار للحركه واما انه متصل بالعرض فلانه تقدر بالقياس الى المسافه فيكون له تقدير ماسح عارض من غير فيقال زمان حركه فرسخ فقدر الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه فيكون هذا التقدير له كما للحركه ولا باس ان يكون

نفات

اضافه

المساحه تقدير المتصل

الشئ فى نفسه 2 مقوله ثم نعرض لشئ من تلك المقوله فان الاضافه نعرض لها الاضافه و
والكيفيه نعرض لها الكيفيه واما انه منفصل بالعرض وذلك لما نعرض له الانفصال
الى الساعات والايام وغيرها وليس يحسن ان يقول ان الزمان منفصل انفصالا
بالعرض وذلك من حيث هو عدد للحركه وان الآن يوجب فصله فان الان 2 الزمان هو هم
كالنقطه 2 الخط ولو كان شيئا حاصلا لكان كما تقولون فاصلا ولكن من غير ان
يلحق الزمان بالكميه المنفصله فليس اذ فرض الآن فاصلا لم يكن واصلا ولما كان بان يصل
اولى منه بان ينفصل فانه اذا كان حاصلا بالفعل صار به لاجرا الزمان حد ذلك بالفعل
دال على الاتصال فى ذواتها وان عرض لها من حيث هى حاجزا ان تكون ذات عدد لا عددا او
ذات كميه منفصله لا كميه منفصله مثل حال الخط والسطح والجسم اذا فرض فيها حدود
مشتركه وليس هذا الفصل هو الفصل الذى لا يجتمع مع الوصل ان ذلك هو الفصل الذى يعد الاجزا
بعضها من بعض بطرفى متماسين ولا الفصل المبعد لجعل الشئ لا محاله من الكميه المنفصله بل يجعله
ذا كميه منفصله واعلم ان الكميه المتصله والمنفصله لو قومت ذات شئ بقى هناك شك
فى ان الشئ من تلك المقوله ام ليس لانها دعا قومت كالفصل البسيط وكان لقايل ان يقول ان الفصل
البسيط لا يجب ان يكون من مقوله النوع الذى يلحقه فكيف اذا عرضت ولم تقوم واعلم ان المتصل
والمنفصل فصلا للكم لا نوعاه الا ان يقرن بهما طبيعه الجنس ولكن ليسا من الفصول التى هى غير
الانواع والفصول المنطقيه كلها تحمل على الانواع فلا تكون غير الانواع فى الموضوع ولكن تكون
غيرها بالاعتبار فاذا كان الفصل المنطق مسبقا من معنى موجود فى النوع لا الحمل على النوع كان
النوع منفصلا بفصل غيره كالانسان الذى هو ناطق وانما هو ناطق بنطق موجود حاصل فيه
والنطق لا يحمل على الانسان فلا يقال الانسان نطق لا بالاعتبار فقط بل وبالموضوع فهذا
الفصل وما يجرى مجراه مستندا الى شئ هو غير النوع بحيث لا يحمل عليه واعلم ان الكم المتصل
لا يخالف المنفصل لا بذاته لا بانصال غيره ولا المنفصل يخالف المتصل لا بذاته لا بالانفصال
بذات النوع هاهنا والفصل واحد بالموضوع ليس واحدا بالاعتبار واما الفصل البسيط
فليس لها الستة اوليس هذا متصلا بانصال ولا ذاك منفصلا بانفصال وانت موعود
بشرح هذه الاشكال فى موضعه **فصل** فى خواص الكم وبالحرى ان نتكلم الان فى خواص
الكميه فنقول قال بعض المتقدمين ما هذا معناه ان للكميه خاصتين اولتين احداهما

آن موهوم

نقطه موهوم

حد مشترك

ذات عدد

حد

فصل

فصل

ان

ان الكميه تحتمل التقدير والاخرى ان الكميه لا مضاد لها ثم انه قد تتولد من هاتين الخاصتين وغير متساويه
خاصتان اخريان فتتولد من ان الكميه تحتمل التقدير انه يقال متساوٍ وتتولد من انه لا
مضاد له انه لا يقبل الاشد والاضعف فنقول نحن ان الخاصه الاولى للكميه هى التى منها
يقدح لنا الوقوف على معنى الكميه انها لذاتها لا لشئ اخر يحتمل ان يوقع فيها التقدير واما انها تقطن
لا مضاد لها فامر لا يسقل الذهن من الوقوف عليه الى التفطن لماهيه الكم وكيف وهذا مما شاركت
الجوهر فيها الكميه فانها من الخواص التى بالقياس الى على الاطلاق والاقرار بان الكميه لا مضاد
له مما يحب ان يوضح 2 المنطق وضعا ولتقع فيه بالاسقراء وبما يسهله من الحجج مثل ان نقول ان
الكميات المتصله قد تتوافى معا فى موضوع واحد وبعضها نهايات بعض والمنفصلات كيف يمكن
ان نفرض لواحد منها ضد وايّ شئ وضع ضدا للاسن مثلا فهناك شئ هو بعد مشاكله للاسن ضد
منه وهو العدد الازيد منه فلو جعل الالف ضد الاسن او الستة من حيث انها لكانت الالف والعشر
ابعد من طبيعته وكان اولى بضادمه ولكان الالف اولى بان يكون فى حكم المتوسط بين الضدين
ثم كيف يكون متوسطا والطرف غير مقرر فان قيل ان الالف مثلا يوجد لما هو فى غايه البعد عنه
كالاسن فلم لا يليس ذلك ضده فالجواب ان ضد الشئ انما يكون ضدا له اذا كان ذلك الشئ ضدا
له ولو كان الاسان ضدا للالف لانه غايه 2 البعد منه لكان الالف ضد الاسن وغايه 2 البعد
منه واذ ليس ذلك 2 الجاسن جميعا بل فى جانب واحد فليس ذلك موجب للتضاد وبعد ذلك
فانه وان كان المنطق لا سبيل له الى اثبات ان الضد للكميه فلا يدل من ان يواقع فى اشياء تظن
انها اضداد وكميات معا فموجب انها ليست كذلك فاول ذلك ما يظن من ان المتصل من الكم ضد
للمنفصل فالاول فى الجواب ذكر ان المتصل والمنفصل من حيث هما فصلان من نوا حق الكم لا من الكم نفسه
كحال الفصول وايضا فان الانفصال هو ان يعدم الاتصال فما من شانه 2 نفسه او فى جنسه ان
يفصل والعدم غير الضد فليس الانفصال ضدا للاتصال وان كان شئ واحد يكون موضوعا
لقدر متصل ثم ينفصل فموضع لعدد يعرض له واما الزوجيه والفرديه والاستقامه والاعوجاج
فانها لا اضداد ولا كم اما الزوجيه والفرديه فموضوعها العدد اعدادها ولا شئ من
الزوجيه والفرديه بالقوه فلا العدد الموضوع للزوجيه هو بعينه يصير فردا ولا العدد
الموضوع للفرديه هو بعينه يصير زوجا ولا يوجد من الاشيا موضوعا بعينه للامرين وما
كان كذلك لم يكن ضدا وايضا فليس الفرد الا ان لا يوجد للعدد قسيم متساوٍ فانقسام

تقطن

ضد

انفصال

موضوع زوجيه

شرط الضديه

العدد الى الزوج والفرد انقسام بحسب الحاب خاص بالشيء وسلب خاص به لكنه قد اتفق
ان وضع للكم مقرونا به هذا السلب او هذا العدم اسم محصل فاوهم الاسات واضافات
الزوجيه والفرديه كيفيات في الكم ولا مانع ان يكون في الكم كيفيات متضاده فصير
لاجلها الكميات متضادة بالعرض كالجواهر والمضمون هو ان الكميات لا تضاد نوعيتها
تضاد السواد والبياض ولذلك حال الاستقامه والانحنا فانها ليست باضداد والكميات
وكذلك المتساوي والتفاوت كلها اضافات في الكميات لا الكميات ولا شيء منها مقابلة التضاد
والكبر والصغر ايضا اضافات يلحق الكم فالكبر لا يكون الا كما ولكن ليس كل ما انه كبير
فان الكبر مثلا لا يكون في ذاته حسما او سطحا او لاجله يكون كما ويعرض له اضافة ما فيصير بسببها
كبيرا واذا عرضت له اضافة ما فانما يلحقه بعد ان كان كما فان كان في نفس الاضافة او في
عارض اخر مضاده لم يكن في ذات الكم بل في عارض للكم اذا ما يكون للكم فرجع عارض
له واعلم ان الامثلة التي اوردت في دعوى انه قد يكون في الكميات مضاده فانها كلها
عوارض للكميه وليست كميه كما علمت ومع ذلك فليس فيها تضاد فان التضاد انما يكون
بين طبيعتين بل واحد منهما معقول بنفسه ثم اذا اضيف الى الاخر قيل له مضاد مثل الحراره
والبروده فان كل واحد منهما معقول بنفسه واذا اضيفت الى الاخرى كانت ضدا لها
فيكون هنا كل طبيعه تعرض لها اضافه هي اضافه المضاده والكبر والصغر لا معقول له
مرهونه الا ان يكون مضافا وليس لم من حيث هو كبير وجوه مخصوص كما للسواد من حيث
هو سواد الزنجي هو ضد البياض حتى يكون اضافه المضاد عارضة لذلك الوجوه المخصوص
عروضها في السواد والبياض ولذلك قد يكون الشيء كبيرا وصغيرا بالاضافه بقياس الى
شيئين ولو كان الكبر شيئا محصلا بنفسه يلحقه اضافه المضاد لما استحال الكبر صغيرا
بالقياس الى غيره فانه لو كان للكبر طبيعه محصله موضوعه للمضاد لكما ان الطبيعتان
المحصلتان اللتان تعرض لهما الاضافه لا يجتمعان معا في شيء واحد هو كبير بالقياس
الى شيء وصغير بالقياس الى شيء فان قال قايل ان هاتين الطبيعتين لا يكون بينهما مضاده
لانه لا تضاد كبير بالقياس الى شيء صغيرا بالقياس الى شيء اخر فيكون هذا القايل قد سلم
ان الكبر والصغر لا تحصيل لهما الا بالاضافه فقط والاضداد طبايعها تحصيل
يكون تلك الطبايع متنافيه متضاده فتعرض لها الاضافه التي للمضاد ويلزم تلك الطبايع

كيفيات في الكم

اضافات في الكم كبر وصغر

شرط التضاد

محصل

وان

وان لم يلتفت الى اعتبار المضايف الذي في التضاد معاندته لا يجتمع فلو كان الكبير
والصغر كالسواد والبياض وسايرالاضداد طبايع تعرض لها اضافة التضاد لكان
الكبر والصغر طبيعتان يوجبان بينهما التنافي وان لم يلتفت الى التضاد مثل تلك
الطبايع فانها وان لم يلتفت الى التضاد فقد يوجب التنافي اعني انها لكونها تلك الطبايع
لا تجتمع وازيد هذا شرحا فاقول قد عقل ان تقابل المتضادات ليس نفس تقابل المضايف
وان كان المضايف كالمضاد من حيث هو تقابل ومن حيث لا يجتمع طرفاه ولمخالفته
التضاد للمضايف ما يجد طبايع الاضداد كالسواد والبياض لا مضايف ويجد الجوار
والجوار لا مضاد ان ثم نعلم ان التضاد من حيث هو تضاد من باب المضايف لا محاله
فاذن ينبغي ان يكون في التضاد شيء هو الذي لا مضايف والتضاد من حيث هو تضاد
متضايف فحتى ان الشيء الذي في التضاد لا مضايف هو موضوعات التضاد وطبايعها
اي الموضوعات التي هي في انفسها امور معقوله اذا قيس شيء منها الى شيء اخر كان اضافه
التضاد وكانت ممتنع عن الاجتماع فاذن المضاده لا يمم الا بان يكون موضوعات لا
مضايف في انفسها ويلزمها تضايف هو التضاد وتلك الموضوعات هي لا نفسها لا تجتمع
البته الا اذا اعتبر فيها المضايف فقط بل يجب ان يكون لها ذلك امرا هو بالذات قبل المضايف
ويلحقه المضايف فيجب ان يكون للصغر والكبر ان كانت متضاده موضوعات تلك
الموضوعات معقولة بنفسها وانها لا تجتمع وان لم يلتفت الى تضايفها وليس الامر لذلك
بل ليس انما لا تجتمع الكبر والصغر اذا كانا متضايفين لطبايع لها محصله تلك الطبايع
لا تجتمع كما لا تجتمع طبيعتا السواد والبياض لانهما سواد وبياض فمضادان فمتضايفان
لان المضاف مرجعه اعم من المضاد لا من حيث هو طبيعه بل من حيث هو مضاد بل انما لا تجتمع
الكبر والصغر لانهما مما يقال بالاضافه فقط فعلى هذه الصوره يجب ان نفهم هذا
الموضع ولا يلتفت الى ما حذا خرفانه حينئذ لا يستمر ان يقال ان الكبر لو كان ضدا
للصغر لما اجتمعا فان القايل يقول الكبر ضد للصغر الذي هو عنده صغر لا كل ما
ما نفرض صغيرا وبعض هؤلا المتحصلين من المعتبرين يقولون في هذا الموضع شيئا
يرجع الى حاصل ما قلناه قبل هذا والنهم يرمدون فيه تكلفا يوهم انه شيء وذلك انهم يقولون
على قول القايل ان الكبير والصغر من المتضايفين وان الكبر والصغر متضادان فبعض الكميات

تضاد

موضوعات

هنا كل صح

معقول

معانده

متضادات ان لهذا جوابين جواب معانده وجواب مساعده اما المعانده فان يقول
ان هذه ليست كميات واما المساهله فان نقول انا وان اعطينا انها كميات فليست
بمتضاده وهذا الجواب اذا اوضح حق الايضاح وصححت المقدمتان على الوجه الواجب
حق وامّا تكلف ذكر المعانده والمساعده فيه فمن حسن التكلف وذلك لان احد الجوابين
معاند في الصغرى من المقدمتين والاخر معاند في الكبرى والعناد في الصغرى اعراض عن الكبرى
الى ان نفرغ لها والعناد في الكبرى اعراض عن الصغرى الى ان نفرغ لها فكما انه حين قال ان هذه
ليست بكميات كان كانه قال ههنا اضداد وهيئ اساعدك على ذلك ولكني اقول ليست كميات
ولذلك حين قال ان هذه كميات فكانه قال هبها كميات وهيئ اساعدك على ذلك فانها
ليست باضداد وسواء قال في كل موضع وهو نازعه في مقدمه هب اني سلمت لك المقدمه
الاخرى ولم تقل فان ذلك لا مدخل له فما هو سببه وما قولهم في هذا القايل لو قال هبها
اضداد فانها ليست بكميات لكانت المعانده سقلب مساعده وقد كان عليهم ان يسعلوا المعانده و
على جهة اخرى فيحملوا المساعده في ان سلموا مقدمه ولا يسلموا اخرى ويجعلوا المعانده في ان لا
يسلموا واحده من المقدمتين وقد قيل في الجواب عن هذه الشكوك ان الصغر قد يكون سببا من
الكبر نحو مه والفرد حراً من الزوج والشيء المقوم لا يكون مضاداً لما يقومه وقالوا ان الصغر
والكبر بالقياس الى المعدول ضدان وسببه ان يكون صدق هذا البين متعلقا بالكبر والصغر بل
الزايد والناقص من حيث هو واقع في المقدار بل من حيث هو واقع في الكيف ويكون من حيث الطابع
الزايد والناقصه لا من جهة الزايد والناقص من حيث هما هما فقط فيكون مثلا الحلو ضد التهور
لا لان الزايد ضد الناقص بل لطبيعه الحلو وطبيعه التهور فانهما معقولتان بذاتهما اللتين
فيهما التضاد ان كان وتعرض لهما هذه الاضافه واما الحدوث المتعينه في الخلق للصغر والكبر
التي لا تقال بالقياس فانها انما تكون متضاده لا لانها مقادير بل لانها مقارنه للنقصان
ولاجل انها اطراف طبيعيه مثل ان لاعظام الحيوانات مقادير هي على الاطلاق اكبر مقدارا فيها
ومقادير هي على الاطلاق اصغر مقدارا فيها وليس اغا يقال للكبر منها كبر بالقياس الى الصغر بل
في نفسه وبالقياس الى طبيعه نوعه وكذلك الحال في الصغر منها وحكمها حكم اطراف السافله
التي لحركات الثقل والخفه ومن الشكوك في امر هذه الخاصه ما يظن من ان المكان الاسفل ضد
للمكان الفوق وهذا غلط فان المكان لا تضاد المكان من حيث ذاته الذي هو سطح وكم وكيف

سعاد

٨٥

تضاد

تضاد المكانات ولا تعاقبان بالحقيقه على موضوع واحد والمكان من حيث هو مكان
ليس بفوق ولا اسفل بل من حيث هو نهايه حركه ومن حيث هو طرف مسافه او من حيث
هو طرف جسم حاو وهذه عوارض لكسه وهذه العوارض لا تجعله بحيث يترك الفوق
والاسفل منه في موضوع واحد فيكون متضادا بالحقيقه بل الاثنان متضادان اعني كون الشيء فوق
فانه مضاد لكونه اسفل وهذا غير المكان وليس يجب اذا كان بين هذين المكانين غايه البعد
ان يكونا متضادين وان كان التضاد يتضمن هذا الشرط او كان الناس انما فطنوا والا للتضاد
من امر المكان من حال مكانين بينهما غايه البعد فانهم لا يعتدون على ان غير واحد حال المكانين
في كونهما وبينهما غايه البعد هو التضاد او حال الممكن اذا كان تاره في هذا المكان وتاره
في مكان اخر ومع ذلك فليسا بنفي القوانين في اصطلاحات الالفاظ المحمله على تعارف الجمهور بل يجب ان
يلتفت في اعتبار معنى لفظ التضاد الى ما تعارفناه في استعمال لفظ التضاد بالوضع الثاني
وهو يدل على الحاله التي بين ذاتين مشتركين في موضوع شركه التعاقب الا ان تطبع باحد
الموضوع وبينهما غايه البعد وليس يوجد في المكانين جميع هذه الشروط والدليل على ذلك
ان المكان من حيث هو مكان ومن حيث تحصل طبيعته الشخصيه لا يحتاج الى ان يقال الا
بالقياس الى الممكن ومن حيث يسمى فوقا يقال بالقياس الى مكان اخر من ان الفوقيه والسفليه
قد تعتبر من طريق الاضافه فلا يكون فيه تضاد كما لا يكون في الصغر والكبر وقد تعتبر من
طريق الطبيعه حتى يكون الفوقيه اما حالا للمكان في انه نهايه حسم وضعه الطبيعي من العالم
كذا فان عرض من هذه الجهه للمكان تضاد كان بسبب طبيعه ذلك الحسم وسنبين ان هذا الاعتبار
وما يجري مجراه لا يجعل الحسم الذي هو فوق مضادا للحسم الذي هو اسفل اذ الجسم الاعلى لا ضد له
من وجه كما ستعلم واما حالا للمكان من حيث كونه مكانا لحسم وضعه الطبيعي لذا واذ فرض
او ان يحق ان كان هذا موجبا او مقارنا لان يكون الحسمان متضادين في الطبيعه كان حسد التضاد
في المكان لا في الممكن فيكون التضاد في المكان حسد بالعرض فيجتمع من هذا كله ان لا تضاد في الكم
ولذلك ليس في طبيعته صعف واستداد ولا نقص ولا ازدياد ليست اعني بهذا ان كميه لا تكون
ازيد وانقص من كميه ولكن اعني ان كميه لا تكون اشد وازيد في انها كميه من اخرى مشاركها
فلا ثلاثه اشد ثلاثه من ثلاثه ولا اربعه من اربعه ولا خط باشد خطيه اي اشد في انه ذو بعد
واحد من خط اخر وان كان من حيث المعنى الاضافي ازيد منه اعني الطول الاضافي بل لا يحوز

نضاد

من حيث فوقيه

المعنى الاضافي

ان تكون كميه ازيد واشد فى طبيعتها من كميه اخرى انقص او اكثر منها اعنى انه ليس الملاسه
فى انه ملاسه وفى انها عدد وطاحد العدد ما اكثر من ياعيه فى انه طاحد العدد اعنى فى انها
كميه منفصله مقدره بالاحاد نعم قد تصير ازيد واقل فيما يعرض لها من الاضافات المختلفات
فيها والفرق بين هذا الازيد وبين الاشد والازيد الذى يمنع كونه فى الكميه ان هذا الازيد
يمكن ان يشارفه الى مثل حاصل وزياده والاشد والازيد الذى يمنعه انهما لا يمكن فيهما ذلك
وتفاوت الاشد والاضعف يحصر بين طرفى ضدين وتفاوت الازيد والانقص لا يحصر
بين طرفين ومن خواص الكميه انها تقال بذاتها لا لغيرها مساويه وغير مساويه والمساواه هى
الحاله التى تكون عند توهمك بطبيق ابعاد المتصل او احاد المنفصل بعضها على بعض مارة فى
تورده فلا تحد احد الطبقين تحصل عند حد لم تحصل الاخر عند ذلك الحد وغير المساواه ان
يجاوز احدهما او ينقصر فالمطابقه التى لا يوجد فيها اختلاف الحدود تسمى مساواه فان اختلفت
الحدود لم يكن مساواه وانت تعلم ان النقل والحركه اذا اعتبرا بذاتيهما من غير التفات الى مقاديرهما
خارجه عنهما لا يوجد فيهما هذا التطبيق فليست قابله للمساواه وغير المساواه فالكميه قد
ذكرها ثلث خواص حقيقيه وهى انها لذاتها لها اجزاء ولذاتها تحتمل التقدير ولذاتها تقبل المساواه
واللامساواه وذكرها خاصتان اضافيتان انها لا تقبل فى ذاتها مضادة وانها لا تقبل
فى ذاتها الاشد والاضعف **فصل** فى استدراك الكلام فى المضاف وتعريف الحد الاقدم
له وشرح ذلك الحد والاشاره المجمله الى اقسام المضاف قد جرت العاده ان يخاض فى بيان
مقوله المضاف بعد الفراغ من الكميه وقبل الكيفيه وللناس فى ذلك محامل مختلفه لعله ذكر
وسببه ان يكون اظهرها ما اسبق من ذكر المضاف فى مقوله الكميه وليس على المنطقى اسات
المضاف وبيان حاله فى الوجود والتصور ومن يكلف ذلك فقد كلف ما لا يعنيه ولا يستقل
به من حيث هو منطقى والوقوف على الاضافات اسهل على الذهن من الوقوف على مجرد الاضافات
التى هى المقوله والامور التى هى من المضاف فهى الامور التى ماهيتها مقوله بالقياس الى غيرها
على الاطلاق او بنحو اخص من انحاء النسبه والى على الاطلاق فهى مثل الامور التى اسماؤها اسما
يدل على كمال المعنى الذى لها من حيث هى مضافه مثل الاخ واما التى بنحو اخص من انحاء النسبه
التى تعلق بها النسبه فتصيير بذلك مضافه مثل القوه من حيث هى لذى القوه والعلم من حيث
هو للعالم فان كل ذلك فى ذاته كيفيه وان كانت مضافه فالى غيرها تكلف اضافته اليه كالعلم

خواص

حد

خواص

مضاف

نسبه

فانه

نسبه

اضافه

ذو

اسم

فانه لحرف ما صار مضافا الى العالم ونعنى ذلك الحرف فهو مضاف الى المعلوم فان العلم نسبه
ان لازمه فى نفسه الاضافه الى المعلوم والعلم والقدره وما اشبه ذلك وان كان كل واحد
وكله فى نفسه غير مضاف الى ما اضيف فى مثال الحق بها نحو من انحاء النسبه فصارت به
مضافه وذلك بسبب حرف يدخل فيجمع كما يدخل بين الانسان والدار لفظ نسبه ما
فصيرها اضافه بين الدار وذى الدار وربما كانت هذه النسبه متضمنه فى لفظه احد الجانبين
ويحتاج الجانب الاخر الى الحاق لفظ النسبه باسم الاول كقولنا الجناح وذو الجناح
فان لفظ ذو انما وقعت فى احد الجانبين والجانب الاخر مستغن عن مثلها لكن اسمه
اذا اقترن باسم النسبه كان اسم الجانب الاخر واكثر هذا حيث يوجد لاحد المضافين
من حيث هو مضاف اسم ولا يوجد للاخر بل انما يكون اسمه المشهور دالا على ذاته او مشتقا
من جهه حال اخرى غير اضافيه او لا يكون هناك اسم البته وربما لم يفعل ذلك بل قرن بالمضاف
اليه لفظ نسبه بحصه ويحفظ اسمه كقولنا العالم عالم بالعلم فمقرون باسم العلم حرف
يدل على انه مضاف اليه العالم واما فى الاول فانما كان هذا الحرف مقرونا باسم المضاف
لا المضاف اليه وربما كان حرف الاضافه مختلفا فيها مثل قولك ان العلم علم للعالم والعالم
عالم لا للعلم بل بالعلم وقوم يقولون ان معنى قولهم او نحو اخر انما هو لما لا يشابه فيه الحرف
العاكسه وسنضح لك عن قريب بحصيل ما قلناه ونصيره وانه اولى من التاويلات الاخر كون

ماهيه

واما كون الشىء مقولا بالقياس الى غيره فهو ان يكون الشىء اذا قصد تصور معناه احوج تصوره
الى تصور شىء خارج عنه ولا كيف كان فان كان السقف اذا تصور معناه تصور معه معنى
الحايط الذى يقله وليست ماهيه السقف مقوله بالقياس الى الحايط ولكن يجب ان يكون
المعنى المعقول الذى للشىء الذى يحوج الى ان يعقل معه غيره انما هو له من اجل وجود ذلك
الغير بازايه وذلك المعنى الذى للشىء من اجل حصول الحال التى لها ما صار الاخر معه هو اضافته
مثل الاخ فان حقيقه المفهوم من الاخوه لاحد الاخوين هو لاجل وجود الاخر وهى الحال
التى له بسبب ذلك وهو كونه ابن الى هذا الاول فان الاخوه هى بعينها اعتباره من حيث له
اخر يصفه خلاف صفته فهذا هو كون الماهيه مقوله بالقياس الى شىء اخر وكل نسبه
اضافه فان لكل شىء نسبه فى الذهن الى الامر الذى يلزمه فى الذهن لكن لا يكون ذلك
اضافه كما قلنا فان احذت النسبه مكرره فى كل شىء صارت له اضافه ومعنى قولى مكرره

لعله صح

ان يكون النظر لا في النسبه فقط بل بزياده اعتبار النظر الى ان للشيء نسبه مرجحث له نسبه والى المنسوب اليه لذلك فان السقف له نسبه الى الحايط فاذا نظرت الى السقف مرجحث النسبه التي له فكان مستقرا على الحايط ونظرت مرجحث هو مستقر على الحايط صار مضافا لا الى الحايط مرجحث هو حايط بل مرجحث هو مستقر عليه فعلاقه السقف بالحايط مرجحث الحايط حاط نسبه ومرجحث احد الحايط منسوبا اليه بالاستقرار عليه والسقف بنفسه منسوب فهو اضافه وهذا معنى ما نقولون ان النسبه يكون للطرفين واحد والاضافه يكون للطرفين وذلك انك اذا احدث السقف مستقرا على الحايط وجدت النسبه مرجحه السقف المستقر واما جانب الحايط فلا نسبه فيه الى شيء مرجحث هو حايط واما اذا احدث النسبه مرجحث هو السقف مستقرا عليه انعكست وصلحت لان يكون اضافه فكل نسبه لا توجد من الطرفين حيثما مرجحث هي نسبه فهي نسبه غير اضافيه وكل نسبه توخذ الطرفان فيها مرجحث النسبه فهي اضافه والامور التي توخذ منسوبه بلا زياده فهي منسوبه فقط وان احدث منسوبه على هذا الشرط فهي مضافه فذوات الامور قد تكون منسوبه فان احدث مع النسبه مرجحث هي نسبه صارت مضافه ومن الامور المضافه ما هو مثل الاكبر والاصغر والضعف والنصف ومنها ما هو مثل القوه والقدره فان القوه والقدره قوه وقدره لشيء على شيء والحال حال لذي الحال والحس حس حاس بمحسوس والعلم علم عالم بمعلوم ولذلك القيام قيام قايم والجلوس جلوس جالس فهذه كلها مضافات لكنه مرجحث ما هو كالكبر فانه لا يكون في نفسه كبرا وفي ماهيته كبرا او يكون هناك صغر ولذلك التسويه والمساوي واما القدره والقوه والحس والعلم فنسبه ان لا يكون الامر فيها هذا الامر فان ماهيه الشيء الذي هو العلم ليس انما يقال له علم بالقياس الى العالم وان كان لا يوجد الا في العالم وكذلك ماهيه البياض والحمره والجلوس فليس البياض انما يقال له بياض بالقياس الى الموضوع الذي هو له بياض وان كان لا يوجد الا فيما هو له بياض وفرق بين ان يكون الشيء لا يوجد الا ان يوجد شيء وبين ان يكون ماهيته مقوله بالقياس الى شيء فالعالم لا يوجد الا بالباري وليست ماهيته مقوله بالقياس الى الباري وكذلك السابه لا يوجد الا بالوحدانيه وليست ماهيتها مقوله بالقياس الى الوحدانيه وليس الوجوه

سبه

مرجحث

على مستقر ص

سبه غير اضافه

مضافات

ماهيه

موضوع

والماهيه

ماهيه

والماهيه شيا واحدا ولا افتراق الماهيه بالماهيه هو قول الماهيه بالقياس الى الماهيه بل كون الماهيه بالقياس ان يكون الماهيه هي حقيقه الكون مقارنا للمقارن على الحاله المقارنه فبعض هذه الامور المعدوده ماهياتها مقوله بالقياس الى غيرها كالكبر والصغر وبعضها بجعل لازما اذا احدث مع النسبه كالبياض فانه اذا احدث مرجحث هو في الابيض كان مضافا كما لو سمي كونه مرجحث هو في الابيض جسما كان الجسم ماهيته مقوله بالقياس الى الشيء الذي له البياض فقد علمت ان بعض ما عددناه في المضاف ماهيته مقوله بالقياس الى غيره وبعضه يقال بالقياس الى غيره نسبه للحق ماهيته فحسب فيكون مقوله بالقياس الى غيرها وكان ذلك الالحاق بجعل لها ماهيه اخرى مقرره بنفسها فالامور المضافه هي امثال هذه وقد يوجد فيها مضاده كالفصيل والحسيسه الى كل واحد منهما قد يصح له اضافه الى موضوعه ولكن ليس كل مضاف يقبل ذلك فانه لا اضداد للضعفين ولا للزايد جزا والقانون في ذلك هو ان المضاف مما يعرض للمقولات جميعا فان المضاف قد يكون في الجوهر كالاب والابن وقد يكون في الكم كالكبر والصغر وقد يكون في الكيف كالاسخن وكالابرد وكالمكه الى ذي المكه وقد يكون في المضاف نفسه كالاكبر الى ما هو اقل كبرا وكالصديق الاصدق مرصديق وقد يكون في الاين كالاعلى والاسفل وقد يكون في متى كالاقدم والاحدث وكذلك قد يكون في سايرما يعرض للمضاف ما يعرض لمقوليه فلما كانت الضعفيه تعرض للكم وكان لا مضاده للكم لم تعرض للضعفيه مضاده ولما كانت اضافه الفضله عارضه في الكيف وفي الكيف تضادا حاز ان تعرض لهذه الاضافه تضاد ولذلك الحال في قبول الاشد والاضعف والاقل والاكثر وقد يطن ان غير المساوي قد يكون اكثر واقل لان الكليه يكون اكثر واقل كما ان الشئه يكون اشد واضعف لان الكيفيه يكون اشد واضعف فيقول اما غير المساوي فانه في الحقيقه لا يكون اشد واضعف ولكن قد يكون اقرب وابعد فان العشره ابعد في المساواه للتسعه من التسعه والسبب في الامرين اعني المحال والممكن ما ذكرنا من ان الكم لا يكون اشد واضعف لان القياس الى نفسه وبالقياس الى حال غيره عند نفس كل الغير فانه لا يكون عشره اشد عشريه من تسعه تسعيه كما يكون بياض اشد ابيضا من سواد

كيف

اقل

عشره

اسوداً وان كان قد يكون عدداً اكثر زيادة على عدد من عدد كما بنا فعلى ذلك يكون
غير مساو اقرب من غير مساو اخر واما انه غير مساو فلا يقبل زيادة ولا انقصاناً ومن خواص
المضافات انها كلها ترجع بعضها على بعض بالتكافو وتعكس بعضها على بعض ووجه ذلك
الرجوع مخالف لوجه رجوع الحمل على الوضع والاخاء اخرى من الرجوع والعكس ما سلف ذكره
قبل وذلك لان الوضع هاهنا يكون احد الطرفين مكرراً والحمل يكون من الباقي فاذا عكست
صار الحمل وضعاً وقد الحق به مثل هذا التكرير فحانبه وصار الوضع حملاً وقد حذف عنه
التكرير فنقول ان العبد عبد للولى ثم نقول والمولى مولى للعبد فكرر العبد في الاول والمولى
في الثاني وفي بعض الامور نحتاج الى ان نلحق بالطرف المحمول محمولاً سادساً زايداً الا نلحقه وهو
موضوع كالحاقنا اللام بالمولى والعبد هاهنا بل الحاقنا ما يلحقه حين نقول الحس حس بالمحسوس
والمحسوس محسوس بالحس وفي بعض المواضع لا نحتاج الى ذلك كما نقول ان الاب اب للابن
وسواء قلت ذلك لفظاً او لم تقل فانك بعقلك معنى فانك باخذ المحمول على انه منسوب اليه سواء
الحقت به اللفظ الدال على ذلك او لم تلحق ولا ناخذه على ذلك الوجه بعينه حين تضعه
واما سائر العكوس التي سيأتيك في مواضعها فمخالف الزى للمضاف في ذلك كله لكن في هذا
التكافو شرط يجب ان نراعي وذلك ان الاضافه اذا لم تقع على التعادل لم يجب هذا التكافو
ووقوعها على التعادل هو ان يقع الى الشيء الذي اليه الاضافه اولاً وبالذات فانها ان وقعت
الى موضوعه او الى امر عرضي له او الى جنسه او الى نوعه لم يقع الاضافه متكافئه فانك
اذا قلت ان الراس راس للانسان او للحيوان او الراس راس لزى شيء او الراس راس للشاء
ولذلك الجناح جناح للطاير والسكان سكان للسفينه لم يمكنك ان ترجع فتقول والانسان
والحيوان او ذو شيء او المشاء هو انسان ام حيوان او ذو شيء او مشاء بالقياس الى الراس
ولذلك لا تقول الطاير طاير بالقياس الى الجناح والسفينه سفينه بالقياس الى السكان
وذلك لان الراس ليس معادل ما ذكرت بل معادله هو الراس فالراس راس لزى الراس
ولذلك الجناح جناح لزى الجناح والسكان سكان لزى السكان واما ما ذكرت فهو اما
موضوع المضاف المعادل او جنس موضوعه او جنس المضاف او عارض لموضوع المضاف
واما عرضي الكل هذا الموضع الذي لا يكون فيه الاضافه واقعه حيث الماهيه مقوله
بالقياس بل حيث يجعل لذلك نوع من النسبه فيكون الاسم للمضاف اليه من حيث هو مضاف اليه

بل

وضع

محمول

اضافه اولاً

جناح وانسان

موضوع

اسم

بل ان كان من حيث هو موضوع للنسبه اليه او من جهه اخرى ولذلك يجب ان نحترز لمثل
هذا الشيء اسم بحسب النسبه واذا اشكل الامر في تحصيل ما تقع اليه الاضافه بالتعادل
ميزنا مما تقع اليه لا بالتعادل فسبيلك ان تجمع اوصاف الشيء جمعا فاي تلك الاضاف اذا
وصعته ثاسا ورفعت غيره جاز ان ترفعه اولم يجز امكنك ان تحفظ الاضافه واذا
رفعته ووصعت غيره لم يمكنك حفظ الاضافه فهو الذي اليه التعادل وما لم يكن كذلك
فليس اليه التعادل فانك اذا رفعت من الشيء انه حيوان وانه انسان وانه مشاء وانه ذو رجلين
كيف انفق وحفظت انه دو راس امكنك ان تنسب اليه الراس واذا رفعت انه ذو راس
وحفظت انه حيوان وانه انسان وانه مشاء وانه ذو رجلين لم يمكنك ان تضيف اليه الراس

فصل في خواص المضاف ومما يرى في المشهور انه يلزم المضافات كلها هو انها معاً
في الوجود اي انها وجد كان الاخر موجوداً وانها عدم كان الاخر معدوماً مثل الضعف
والنصف ولكن قد لا تقع في بعض الاشياء تكافؤ في الوجود معاً من جهة اخرى وذلك
كالعلم والحس اي الادراك فان ليس القوتان المشاركتان لهما في الاسم فان ذات هذا
العلم في جوهره يلزمه دايماً ان يكون مضافاً الى المعلوم موجوداً معه وذات المعلوم
في جوهره لا يلزمه ذلك فانه قد يوجد غير مضاف الى المعلوم وان كانا من حيث هما
مضافان بالفعل لا سقدم احدهما على الاخر وليس العرض ذلك بل العرض ان احد الذاتين
لا سفك من اضافه يلزمه بوجه ان يكون معه مضافه ابداً وذات الاخر قد يوجد وليس
بمضاف ولذلك يصور حال هذا الحس فان ذاته لا سفك عن لزوم الاضافه اياه وذات
المحسوس سفك ولا يجاوزه لا يكون موجوداً حتى لا يكون الحس موجوداً اذ لا يجوز ان لا
يكون حيوان حساس موجوداً او يكون العناصر المحسوسة التي هي اوايل ليكون الحيوانات
وغيرها من الاجسام الارضيه موجوده واما امور اخرى فيكون اما متكافيه في اللزوم
ان احدث مضافات واما متكافيه في غير اللزوم ان اخذت ذواتا وهكذا يجب ان
نفهم هذا الموضع واما الوجه الذي نفهمه عليه الطائفه وجه مختل واما المثال في حسه
العلم فالمشهور ما اوردوه من امر المربع المساوي للدايره فان العلم به لم يوجد الى هذه
الغايه لكنه موجود فجرى بنا ان نبحث عن هذا حقيقه البحث فنقول ان لقايل ان يقول ان هذا
القول محارف فيه وذلك انه ليس يجب ان يكون كل علم بازاء معلوم موجود في العلم التصور

العلم والحس ذات

وقد تصور امور ليس تحت طا الوجود كالكل المحيط بذات عشرين قاعده مثلثات
فانا نصور مثل هذه حق التصور ولا نحوجنا ذلك الى ان نجعل له وجودا في الاعيان
وبالجمله لا نحوجنا الى ان نجعل له وجودا غير الذى في الذهن وهذا الذى في الذهن
فهو العلم نفسه وانما نحتاج عند علم مضاف الى مضاف له والمضايف شيء بان و
اضافان في المعلومات بحسب التصديق اشياء كثيره من جمله المضافات لا وجود لها
في الاعيان الا بامكان والامكان غير الوجود وذلك مثل قولنا انه اذا اخرج في سكل
لزاخط سمخ كوا في حيث خط الزالم يزل يقارب الخطان ولا يلتقيان فان هذا الا وجود
له ايضا الا في الذهن الذى يجعلونه وهذا المثال الذى اوردوه وهو حال المربع المساوى
للدايرة يجعلونه موجودا وان لم يعلم فهو مثال اشد اسكالا من الذى عوى فلست شعرنا
امن وجوده فانه ان كان له وجود في الذهن فيجب ان يكون معلوما وان كان له في الاعيان
وجود حاصل فاى دليل عرفوا ذلك ومن جد تهم به وان عنوانه ممكن ان يوجد بتركيب
بالقوة كما ان العلم به ايضا ممكن ان يوجد فيقول لمن قال هذا او سأله انه ليس يمكنك و
ليست منطقى ان تحقق هذه الاحوال كنه التحقيق وانما كان غرضنا فيما اوردناه ان يعلم
انه ممكن ان يكون لذات احد المتضايفين وجود لا يفكر من الاضافه الى الاخر وليس الاخر
يمكن له في ذلك فان كان علم تصورا وتصديق ليس مضايفا الى شيء اخر فليس هو من جمله
المضايفات التي نذكرها فاذا لم يكن من جمله ما ذكرناه لم ينقض به ما قلناه بل جعلنا
مثالنا الذى نعتمد من الشيء الذى لا يكون علما الا وهو مضاف وذلك مثل علمنا بان الفلك
موجود متحركا على الاستداره وهذا العلم هو على الجمله الذى ذكرناه والشرط الذى اشرنا
اليه وان كان لما اوردناه قبل مثالا لاضايف في الذهن او خارج الذهن وكان لكافيه
في الوجود معا فليس ايضا ذلك مما ينقض به ما قلناه واذا لم نقل ولا شيء من المضايفات
سكافي في الوجود معا بل قلنا ان اكثرها كذلك واما امر المربع والدايره فليس ينغربنا
ذكرت عرضنا وذلك لانه ان كان لهذا المربع امكان وجود فلا يستحيل فرضه موجودا او
ليس فرضه موجودا لوجب اذ يكون العلم به حاصلا بل يجوز ان يكون هذا المربع موجودا
ونحن على احلنا من الجهل به فبين ان جميع ما اورد من هذا الطعن لا يسد العرض الذى نامه
فاعلمنا من غير ذلك وما احسانا الى ان نكلف في المنطق علما غير المنطق ليس من شان المنطقى

ان يحققه

علم
مضافات

ماهية
تعادل

ان تحقيق ذلك ومجراه نعلم ان المتضايفات من حيث يضايفان بالفعل تتضايفا
على التعادل فهما معا اذ الشيء انما يقال ما هو نه بالقياس الى شيء يكون معه واما اذا اخذ
احدهما بالفعل والاخر بالقوة فقد زال التعادل لكن هذا اشكال وهو ان لقايل ان
يقول ان المقدم في الزمان مقول بالقياس الى المتاخر ولا بد من ان يكون بينهما اضافه بالفعل
ولا تضاد فيهما موجودين معا وايضا فانا نعلم بان القسمه سلون والعمه معدومه
غير موجوده والعلم بها موجود ولا بد ان يقع بينهما اضافه بالفعل ولا تضاد فهما معا
فنقول اما الشكل المورد من جهه المقدم والمتاخر فانه يحل ان نقول ان هذا الذى نعتبر من جهتين
احدهما بحسب الذهن مطلقا والاخر بحسب الوجود مسندا الى الذهن اما بحسب الذهن فان يحضر
الذهن الزمانين معا في الوهم فيحد احدهما مقدما والاخر متاخرا فيكون قد حصل جميعا
في الذهن ويكون احد الزمانين ليوم من الايام حاضرا في الوجود والذهن فيضيف اليه الذهن
زمانا يعقله مستقلا فيحكم حينئذ بينهما بتقدم وتاخر لانه قد احضرهما معا واما الوجه
الاخر فهو ان الزمان المتقدم اذا كان موجودا لموجود من الاخر انه ليس هو وممكن ان يوجد
امكانا يودى الى وجوب وهذا كون متاخرا وهذا الوصف للزمان موجود في الذهن عند
وجود الزمان المتقدم واذا وجد المتاخر فانه موجود في الذهن حينئذ ان الزمان الماضى
ليس موجودا او نسبته الى الذهن نسبه شيء كان موجودا فعقد وهذا ايضا امر موجود
مع وجود الزمان المتاخر فاما نسبه المتاخر الى المتقدم على وجه اخر غير ما ذكرنا فلا وجود
له في الامور لكن في الذهن فقط بان كل زمان وجد فلا يكون من حيث هو موجود لا متقدما
ولا متاخرا ولا مضافا الى شيء من الازمنه والا لكان مضافا الى اشياء لا نهايه في وقت واحد
وكانت هناك اضافات لا نهايه لها موجودة بالفعل بل هو في نفسه لحيث اذا عقل
وعقل الاخر حكم العقل عليه بانه متاخر عن امر موجود في الذهن واما العلم بالقسمه فالعلم
بها انها سلون علم بحال من احوالها موجود في الذهن مع وجود العلم فانها انما هى
سلون لا عند ما تكون بل قبل ذلك عند ما هى معدومه واما تصور ماهيه القسمه مجرده
فانه غير مضاف الى شيء في الوجود من حيث هو تصور واعلم ان جميع امثال هذه اضافات انما تقرر
في الوهم والمضايفات فيها ايضا انما تكون متضايفات في الوهم والسان المستقصى لهذا
انما هو في العلوم الحقيقه لكن قوما من المتكلفين احالوا في سمهم تكافو العلم والمعلوم

ماهية

ذهن
اضافه

وصف
نسبة

عقل

ماهية

علم

فقالوا ان الذى قيل من ان المعلوم قد يوجد ذاته و العلم به لا يكون قول غير حق فان هنا
علما موجودا بكل شئ وجودا لا ساخر عن الاشياء و هو علم البارى و الملائكة و لم يعلموا
ان هذا و ان كان حقا فليس جواب المتكلم فان المتكلم لم يقل انه و لا امر المتضايفات
لا يكون معا و لا انضا نقول انه لا شئ من العلم و المعلوم يكون معا و لا يحتاج الى ذكر فاء

دعوى
علم

دعواه انه ليس كل متضايفين يكونان معا و هذا الرعوى يصح بمثال واحد يورده المتكلم
من علم واحد فنقول ان علمى بوجود العالم لا يصح ان يكون علما و ذاتا و العالم غير موجود الذات
ثم العالم قد يكون موجودا فى ذاته و ليس علمى به بموجود و لذلك لم نعتبر شرط الذات
فاذا كان علمه بالعالم على هذه الصفة و لم يكن علم الله غير هذا العلم الواحد الا و هو موجود
و العالم دايما معا لا العلم الذى اشار اليه فقط بل جميع العلوم و كان العالم قد يكون موجودا
و علم ما من العلوم بوجوده ليس بوجود فالشبهة بكون قاعه فان الشبهة لم ترد بسبب ان
المعلوم قد يكون موجودا او لا علم الله بل هى شبهة اخرى و سنحى ان نرادها حل اخر و قلنا
ان نقال ان العالم حينئذ لا يكون مضافا الى هذا العلم اذ لا يكون معلوما له

فصل

و لتحقيق المضاف الذى هو المقول و الفرق بين ما هو مضاف بالذات و ما هو عارض له الاضافة
او لازم و خواص المضاف الذى هو المقوله اعلم انا الى هذا الوقت انما اخبرنا عن مضافات
طابقها الحد المذكور فبعضها كانت ماهياتها مقولة بالقياس الى غيرها و بعضها كانت

رسم المقولة

قد يصير كذلك بحسب النسبة لحقها فلنتظر هل الرسم المذكور هو رسم المقوله او رسم معنى يصلح
ان نقال انه مضاف و ليس هو نفس المقوله او نوعا من المقوله فنقول انا نعلم ان المقولات متباينة
و انه لا يصح ان تحمل مقولتان معا على شئ واحد حمل الجنس حتى يكون الشئ الواحد يدخل تحت جهة

ماهية

ماهيته و مقولتين و ان كان قد يدخل الشئ فى مقوله بذاته و فى الاخرى على سبيل العرض و قد
وعينا فيما سلف عن هذا ثم ان هذا الحد لا يمنع العقل مطابقته امورا يدخل فى مقولات اخرى
فان الراس يحتاج ان يكون بذاته جوهرا حتى يكون راسا كما يحتاج الى ان يكون مقوله الماهية
بالقياس الى غيره حتى يكون راسا فكلا الامرين مقوم له من حيث هو راس ليس احدهما بالذات
و الاخر بالعرض و الراس انما يكون كذلك اذا اخذ راسا على الاطلاق و كان على اعتبار الجوهر
البانيه و اما اذا اخذ مخصصا على انه هذا الراس فانه لا يقال ماهيته بالقياس الى غيره
حينئذ و ذلك بسبب ان ذاته قد تحس و يحيل من غير ان نعلم الشئ الذى هو راسه من حيث

هو

هذه

كيفيه

حد

اضافه

اسم

حد
نقل

هو هذا الراس و الذى هو راسه من حيث هو هذا الانسان و اما اذا دل على انه راس
لشئ حمله فليس ذلك له من حيث هو هذا الراس بل من حيث هو راس على الاطلاق و لذلك
لا نقال ان هذه الراس راس ما بالقياس الى شئ بل انه راس على الاطلاق بالقياس الى شئ
و عكسنا ان نقول ان الراس انما هو راس بالقياس الى ذى الراس و لا عكسنا ان نقول
ان هذه اليد انما هى هذه اليد بالقياس الى سقراط و هذا الذى هو ذو راس حتى لو
راس هذه اليد منكشفة عن مستور عقل فى ذهنك ضروره بازائه ما هو بالقياس اليه
و هو سقراط او هذا الذو الراس كما تمثل هنا لك ذو الراس و ايضا فان بعض الامور التى
ذكرت قد كانت فى ذواتها من مقوله الكيفيه انضا مثل الملكة فانها كيفيه و قد قلنا بالقياس
الى غيرها يجوز ان تحتاج الى آلة نسبه و لذلك امور اخرى من مقولات اخرى فالرسم الاول لا يمنع ان
يكون ههنا امور هى من باب الجوهر و غيره داخلة فى المضاف فليس هذا الحد ان حد المقوله
و لا الاستدراك فى حد واحد امور من مقولات شتى و ان لم نكن حددنا لها بل انما هو حد بحسب اسم معنى
بعينها مقوم لماهيتها نقال عليها فانه لا يجوز ان يكون الامور التى جنسها الجوهر جنسها
شئ غير الجوهر فيجب اذن ان ساعد هذا الحد و ستدارك خللا ان وقع فيه و التدارك المشهور لهذا
هو ان الامور التى من المضاف هى التى الوجوه لها هى انها مضاف و هذا تدارك صحيح لكن بعض
الناس يظن ان هذا بعينه هو الحد الاول و ستعلم ان ليس هو الاول عن قريب و لو كان
هو الاول لكان بالاول عنه غنى و خصوصا و الاول يدل على المعنى الذى يدل عليه دلالة واضحة
لا يدل عليها هذا الثانى ان دل دلالة بذلك الوضوح و بعضهم ظن ان فيه سان الدور و هو
انه اخذ المضاف حتى حد لنفسه و المتشغلون بهذا الشان قد اجتهدوا فى حل هذا الشك
و قد قارب بعضهم الحل الا انه قد ذهب عنه و لكنا نقول ان من الاشياء ما يكون جنسه اشهر عند
الجمهور فيكون الاسم بحسب الوضع الاول موضوعا لجنسه و لما هو عنده كالجنس ثم الخواص
يحدون معنى نوعيا او ما هو كالنوع تحته فيقلون اسم الجنس اليه لملابسه توجبه و قد
يحد مثل هذا كثيرا اعنى انك تحد امورا تنقل اليها اسما و حرفت عن دلالته الوضع الاول بل
تجد لبعض ما او ما انا اليه من حيث ان العادة بنقل الاسم عن الجنس الى النوع امثله كثيرة من جملتها
ان الجمهور قد كانوا يرون ان كل شئ يتوهم فهو اما ممتنع و اما غير ممتنع و جعلوا اسم الممكن مرادفا
او كالمرادف لقولهم غير الممتنع فقالوا ان كل موجود اما ممتنع و اما ممكن و لما فصل الخواص

اسم

حد
نقل

اضافه

حال ما ليس بممتنع الوجود وجدوا بعضه واجب الوجود وبعضه غير واجب الوجود
وكلاهما مشتركان في انه غير ممتنع وفي انه ممكن بهذا المعنى اى بمعنى غير الممتنع ثم وجدوا
من الامور ما ليس بواجب الوجود ولا ممتنعه ولا بممتنع وجوده ولا عدمه فممكن وجوده
وعدمه مخصوص باسم الممكن من حيث هو غير ضروري واخرجوا الوجب عند لالة هذا
الوضع الثاني ونقلوا اسم ما هو كالجنس الى ما هو كالنوع وكذلك ايضا الحال والمضاف
فان اسم المضاف كان مقولا في الوضع الاول عند الفلاسفه على المعنى المذكور وهو انه
ما يقال ماهيته على الصفه المذكوره من غير اعتبار ان له وجودا غير ذلك او ليس له وجود
غير ذلك حتى كان الشيء اذا كان من الجوهر او من الكيفيه ثم لحقه نسبه فاعتبر من حيث هذه النسبه
فكان من حيث هو كذلك مقولا الماهية بالقياس الى غيره فكان من المضاف وله ماهيه مخصوصه
ليست يقال بالقياس كان واذا كان الشيء ابضا كالابوه والبنوه فكانت ماهيته مقوله
بالقياس الى غيره وان لم يكن له وجود اخر وماهية اخرى كان ايضا من المضاف فكان
المضاف يقع على المعنيين جميعا وقوعا واحده وان لم يكن لهما جميعا جنسا فليس كل ما يحمل
بالمعنى على مقولتين او على سببين من مقولتين او على سببين من مقوله واحده فهو واجب
فانك قد عرفت هذا وتحققته واذا كان لذلك لمعنى المضاف الماخوذ في الحد هو هذا المعنى
العام ومعنى المضاف المحدود هو هذا المعنى الخاص وكما ان الحاد اذا حد الممكن الحقيقي
فقال ان الممكن الحقيقي هو الذي يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون قوله مدخولا من جهة انه اخذ
الشيء في بيان نفسه لانه لم يرد بالممكن الماخوذ في الحد الا المعنى الجنسي الذي هو معنى غير ممتنع
فلذلك اذا قال ان المضاف الحقيقي الذي نحده على انه احد العشر هو الذي ماهيته
ووجوده انه مضاف وعنى انه الذي وجوده وماهيته هو انه مقول الماهيه بالقياس
وليس له وجود غيره لم يكن احد المحدود في حده او المرسوم في رسمه فيكون هذا من جمله
المخصصات التي انما تخصص بالحاق شرط التجريد بطبعه عامها فانه اذا كانت طبيعه
الجنس من حيث هي طبيعه الجنس صالحه لان يلحق به معنى وان لا يلحق وليس يجب لها
احدهما وكانت اذا الحق به شرط وجود ذلك المعنى تخصصت فانها اذا الحق بها شرط
عدم ذلك المعنى تخصصت وليست اعني بالجنس ههنا وبالنوع الجنس والنوع الحقيقيين
بل الخاص والعام فاذا كان حد المضاف الذي هو المقول هو هذا الحد فالراسم

نقل
ماهيه
حمل الذي المعنى العام في الحد
ماهيه
مخصص

علم
اسم
مضاف
مضاف
مخصص
ابيض
مقوم

لا يكون مضافا بالمعنى الذي للمقول اذ ليس يكون وجوده انه مضاف فقط بل له وجود
اخر فلحقه هذا المعنى ولذلك العلم فانه صورة وكيفيه مقررة في النفس لكنها
يلزمها اضافه ما ولها وجود خاص من حيث هي صوره النفس ولذلك الضعف
فانه يكون عددا او كما او يعرض لربه ولكن لسايل ان سال ويقول انكم قد منعتم
ان يكون المشتق اسمه من الاعراض البسيطه مقوله كالابيض ومعناه شيء ذو بياض
من غير زياده ثم لا شك في انه يجب ان يكون المضاف بالمعنى الاول يفهم منه انه شيء ذو اضافه
من غير تخصيص ولا شك على تلك الاصول انه لا اذا كان على هذا المفهوم لم يمكن ان يكون
مقولا او نوعا من المقول ثم المضاف الذي يجعلونه مقوله فهو ايضا شيء ذو اضافه
لانه مقول ماهيته بالقياس الى غيره واذا كان لذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو
المقول المضاف الذي ليس هو المقول فلا يكون بينهما فرق واما الشمسه فهو امر لا سفك
عنه المضاف الذي هو المقول ولا يمكنك ان تسلب عنه فلا يمكنك ان تقول ان وجوده الخاص
الذي ليس به ما ليس عنزله مضافا هو انه شيء فان الشيء لا ينفك عنه ايضا ما لا يجعل له
وجودا خاصا غير كونه مضافا بل الوجوه الخاص انما يعني به وجود خص من الشمسه و
وجودا من جمله الخ الوجود التي تحص الاشياء دون الامر المشترك لجميع المقولات فنقول في
جواب ذلك انه ولا سواء فان الشمسه المحمولة على المضاف الحقيقي هي الشمسه التي تخصصها
الوجود الذي للمضاف من حيث هو مضاف واما الشمسه المحمولة على المعنى الاخر فانها تخصصها
وجودا اخر فان الشيء ذو الاضافه اذا خصصت شمسه صارت به جوهرا او كيفا او
شيا اخر واما سميه الاضافه فهي الاضافه فشمسه ذي الاضافه بعضي لذلك الشيء و
حقيقه غير الذي هو به مضاف ولا كذلك سميه الاضافه واذا قلنا ان المضاف
الذي من المقوله وهو الشيء الذي ليس له وجود الا الوجود الذي هو به مضاف فلسنا نعني به
الوجود العام بل نحوا من الوجود مخصصا للعام ليس هو فقط بل تخصص تخصصا في انه
اضافه التخصيص يكون اضافه واما ابيض ايضا ليس تخصه عن الشمسه او تخصص شمسه
بانه شيء ذو بياض فقط بل شيء لشمسه خاصيه الى البياض لا تتم شمسه بالفعل الا
ان يلحقه ان يكون في نفسه جوهرا جسمانيا فيكون الفرق ان احدهما شيء يقوم بانه مقول
الماهيه بالقياس وانه مخصص من قبل ذلك ولا تخصص بغيره وهو المقول والاخر

مقوله

ان سنته تقوم بوجود خاص وحقيقه حاصيه تلحقها الاضافه وليس كذلك قبل الاضافه وهذا هو الذى ليس بمقوله ولاجل هذا الفرق ما كان احدهما مقوله ولم يكن الاخر مقوله ولا حاريا مجراها الا لمجرد انه شئ له اضافه فقد دخل هذا الشكل فاذا كان المضاف لا وجود له الا انه مضاف فيلزم ان يكون اذا حصل احدى طرفيه تحصيلا كان الاخر محصلا بسببه حتى اذا قلت ضعف مطلقا من غير تحصيل مثل كل باذا يه نصف من غير تحصيل واذا قلت ضعف هو اربعه مثل الكل باذا يه نصف هو اسان وقولنا تحصيل المضاف لفظ نفهم منه معان ويجب ان نقدم قبل بيان ذلك مقدمه فنقول ان المضاف ليس له وجود منفرد بل وجوده ان يكون امرا لاحقا للاشيا وتحصله تحصيصه هذا اللحوق والتخصيص يمكن ان يفهم على وجهين احدهما ان يوجد الملحوق والاضافه معا وذلك ليس بمقوله بل هو مركب والاخر ان يوجد الاضافه مفرورنا بها الى محل ذلك اللحوق الخاص العقلى ويوجد ان جميعا كعارض واحد للملحوق وهذا هو سريع الاضافه وتحصيله فان المشابهه مثلا موافقه ما فى الكيفيه والموافقه فى الكيفيه غير الكيف الموافق فالكيف الموافق ليس هو اضافه بل هو شئ ذو اضافه واما الموافقه منسوبه الى الكيفيه فهى نوع من المضاف مثل المساواه التى هى موافقه فى الكميه والمماثله التى هى موافقه فى النوع فاذا كان التحصيل فى المضاف انما يمكن حيث يكون المضاف اولا غير محصل فيكون اضافه ما خوذه لمعنى اعم اذ لا بد من معنى يفرض له اولا ليلا اضافه ثم اذا حصل فانما يحصل لا محاله بتحصيل ذلك المعنى ولو كان المعنى بحاله لكانت الاضافه بحالها واذا كان المضاف قد حصل فليس تحصله بازاء الامر الذى كان اولا وهو كما كان اولا ومثال ذلك انا اذا اخذنا اولا ضعفا عدديا على الاطلاق فهو بازاء النصف العددى على الاطلاق فاذا حصل العدد الذى هو الضعف حتى صار الضعفيه محصله فلا بست الجانب الاخر على حاله فان اطلاق ذلك الجانب اعنى النصفيه كان انما يكون بازاء اطلاق هذا الجانب اعنى كون الضعفيه غير محصله فاذ تحصل فبين من ذلك ان الاخر قد تحصل فانه اذا تحصل الشئ الذى هو الضعف تحصل لا محاله الشئ الذى هذا ضعفه اذ ليس يجوز ان يكون كل شئ ضعفا لكل شئ من حيث هو ضعف تحصل فاى المضافين عرف بالتحصيل عرف الاخر به فان كان التحصيل لم نطرأ عليه من حيث يتحصل بها الاضافه بل من حيث يتحصل الموضوع

لحصص

الملحوق

اضافه

ضعف

وترلت

موضوع راسيه

وترلت الاضافه بحالها فان المضاف المقابل لا يتحصل وذلك لان طبيعه الاضافه لم تتحصل بل موضوعها وليس اذا كانت الاضافه لا تحصل الا بموضوعها لحب ان يكون كلما تحصل موضوعها تحصلت الاضافه ومثال هذا انه اذا كانت الراسيه اضافه عارضه لبعض ما وكان قياسه الى ذى الراس فيحصل هذا العضو من حيث هو جوهر فكان هذا الراس قد دخل التخصيص جوهر ولم يدخل التحصيص اضافته لم يلزم ان يكون اذا عرف هذا الراس من حيث هو هذا الجوهر محصلا ان يعرف من ذلك انه راس لان الراسيه تركت بحالها ولم تحصل من حيث العقل بل من حيث الحس فلم يلزم ان يكون للعقل سبيل الى التحصيل الثانى اذ لم تحصل له الاول والحس لا سبيل له الى ادراك ثان غير حاضر عند الحس بسبب اول حاضر عند الحس فلو اجتهد حتى تحصل للعقل تحصيص هذا الجوهر وجب ان تحصل له عوارضه ومن عوارضه كونه من زيد من زيد محسوس تخصص للعقل ذو الراس فهذا حكم ما فيه موضوع واضافه فاما اذا كان المضاف نفس الاضافه فلا تحصل احد الطرفين الا تحصيل الاخر لانه لا وجود لاحد الطرفين غير المضاف فتحصل من هذا ان كل ما هى من باب المضاف اذا تحصل تحوا من التحصيل لا يلزم ان تحصل مقابله فان الاضافه لاحقه له ولها وجود خاص وليس يلزم من هذا ان يكون كلما لحقه اضافه ولها وجود خاص فانه لا تحصل تحصل مقابله بل قد تحصل اذا كان التحصيل عقليا واما الاضافه نفسها فانها تحصل فى العقل مع تحصيل موضوعها فمن تحصيل الاضافه موضوعها ما بنوعها ومنها ما لا نوعها بل بصنفها او بشخصها فان جعل حدها اخر نوعها وان حفظ تحصيل حدها والحق به عارضا عرضيا لم يكن ذلك بعد ان تحفظ تلك الطبيعه من الاضافه لم نوعه بل ربما صنفه كما نوه الرجل العادل واثنوه الرجل الجاير فانها تختلفان فى احوال ولكن خارجه عن الماهيه فان الرجل العادل لو جهت غير عادل لم يزل بذلك المعنى الذى هو الابوه فاما المساواه فانك ان وجهت بدل الكميه فيها كيفيه لم تكن لحد المساواه وجودا ولم تبق الاضافه بعينها موجوده واما التشبيه فكابوة هذا وابوة ذلك بل كالحوار الذى لكل واحد من الحارين فحسب ان تعلم ان ما تقولونه من حال الاضافه فى امثال هذه انها علاقه واحده بالعدد موجوده لهما جميعا هو قول لا معنى له بل كل واحد منهما موصوف باضافه الى الاخر ليست هى بالعدد اضافه الاخر اليه بل ربما كان نوعها واحدا الحوار هذا وجواز ذلك لهذا وربما كانا متخالفين بالنوع كالابوة والبنوة ولذلك

اضافه حد

ماهيه

تشخصيه

اضافه

المماسه فان كل واحد من البسائط يوصف بانه مماس لذلك الاخر وهذه مماسه لذلك بسبه تلك المماسه اليه بعسه هي انه فيه والى الاخر انها له وبانه بالقياس اليه والاجله كذلك والاخر ايضا مماس للاول بمماسه فيه للاول فنسبه تلك المماسه التي للاخر بها مماس الى الاخر بسبه انها فيه والى الاخر بسبه انها له لا انها فيه بل بانه له فانه لا مماس احدهما الاخر بمماسه يكون في ذلك الاخر بل بمماسه يكون فيه بعسه لذلك الاخر لكنهما من حيث المماسة بل من حيث العلاقة سقان لفاق الشخصات في الامور العامه فلسلن كافيا في بيان امر المضاف

المقاله الخامسه من الفن الثاني في الكيفيه

فصل في تعريف الكيفيه واقسامها

الاولى واما الكيفيه فقد حررت العاده بان تعرف بحسب من التعريف احدها ان تقال ان الكيفيه ما به يقال على الاشخاص انها كيف هي والاخر ان يقال الكيفيه ما بها يقال للاشياء انها شبيهه وغير شبيهه فلسظر في حال هذين التعريفين انهما هل يعيداننا معنى متصورا فنقول اما اذا كان هذا التعريف على سبيل الاحاله على المتعارف وما جرى عادة الناس بالسوال عنه بلفظه كيف والجواب به اذا سيل كيف فامر غير محصل في مقوله واحده وذلك لان الجمهور قد يسلون كيف زيد وتوقعون بان يجاب انه قايم او قاعد فيكون الجواب عن الواقع في مقوله الوضع ويسلون ايضا فيقول كيف راست عبد الله فيحسن في التعارف ان يجاب فيقال راسته ماشيا او عاديا او راسته لحمر وصفرا وغير ذلك ولا تحاشون في بلاد العرب والعجم ايضا ان تقول راسته في مكان طيب او فوق سرير وامثال هذا حتى يكون هذه الاحوال عندهم كيفيات احوال الناس فالتعارف ليس بقاض على ما نصرف الذهن الى تحيل الكيفيه الداخله في المقوله بل كما انهم يقولون حال لا الذي يسمى حالا في قاطيغورياس فقط بل لجميع الصفات وان كانت كميات فلا تحاشون ان يقولوا كيفيه لغيرها فان كان جميع ما يسمونه كيفيه على هذا الوجه هو داخل في هذه المقوله فالوضع ايضا داخل في هذه المقوله ثم لا بعد عندي ان يسقبل كلامي واحد من هولا المرخشتين فيقول اما الوضع فهو من حيث يصلح ان يكون جوابا عن سوال كيف فهو كيفيه ومن حيث هو حال للجوهر ذي الاجزا الذي فهو وضع فان قال لم يضايقه بان نقول له ان هذا لا يمكن ولم يواخذه بما سلف ذكره ولكنه يوجب عليه ان يجعل الوضع نوعا من الكيفيه فان الجهة التي بها وضع لا تحصل بحيث لا يصلح ان يكون جوابا عن سوال كيف الشي بل بعد لذلك فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين

يصير بها الشي ذا مقولتين بل كاعتبارين احدهما يقال على الاخر وهو اعم منه واذا كان الاعم مقولا فالاخص يدخل فيه فلا يكون الاخص مقوله برأسه فان لم يلتفت في هذا الى التعارف العام بل اريد معنى وقع عليه اصطلاح خاصي فبالحري ان يكون الدال بهذا اللفظ على ما اراده يكون قد عرفنا ما نريد به بالوضع الثاني فلم يمكنني الى هذا الوقت ان افهم من هذا الرسم حقيقه هذه المقوله ولا سعدان يكون غيري قد فهم ذلك او يكون التاويل ما سقوله بعد وكذلك الحال في السبه وغير الشبيه فان السبيه يستعمل استعمالا اعم ويستعمل استعمالا اخص فاما الاستعمال العام فلا يخص بالمعنى الذي يراد في هذه المقوله بل قد يقولون ان قعود فلان سبيه بقعود فلان وان احتراق القطن سبه باحتراق دهن البلسان بل لا يمتنعون عن القول بان طول زيد سبيه بطول عمرو فلا احد التعارف ايضا يعمل في امر السبيه الا ما يعمله في امر السوال بالكيف فان قال قايل انه في بعضها مستعار وفي بعضها حقيقي فلسلم له انهم اذا قالوا شبه في الطول درروا انهم يستعيرون لكنهم اذا قالوا قعود شبيه بقعود ولم يذهبوا الى انهم يستعيرون شيا ولذلك اذا قالوا احتراق سبيه باحتراق بل قالوا ذلك وهم محقون وليس يمكن ان يقال ليس لكم ذلك بل انما يكون هذا اللفظ مستعارا في شي وحقيقتا في شي بحسب اراداتهم فان اللفظ لا يستحق ذلك في نفسه بل انما يكون ذلك بحسب التعارف والتعارف في المستعار هو ان يقول القايل ذلك وعند القايل انه لفظ غيره استعيره لعشاكله وعشل فاما حيث لا يكون عند القايل لذلك بل يكون قوله ان احتراقا سببها باحتراق كقوله ان حرارة شبيهة بحراره فلا يكون لنا من هذا التعارف سبيل الى معرفة ما يدل عليه بهذا اللفظ دلالة حقيقيه ومع هذا فان يريد في لفظه استراكا واستعارة فعليه ان ينص على المعنى المقصود به في الموضع الذي يستعمله وخصوصا اذا كان ظاهر التغليط بعدا عن ان تمر للسامع معناه المقصود عنده لو قال عين الماء عين الشمس وعين العرض فحجب ان يكون قد اعطانا معنى الشبه حتى نحاطب باستعمالها هنا فصاري ما فهمونا من لفظ السبيه بالاصطلاح الخاص وغاية ما ينصون عليه هو ان يقولوا انا نعني به الموافق في الكيفيه فان كان قولنا ان الكيف هو ما يقال له سبيه القول العلي التعارف عند الجمهور وكان تفسير ذلك العلي هو الذي معناه الموافق في الكيف فلا شك في ان الكيف بعسه يجب ان يكون اعرف من الموافق في الكيف فيكون قد عرف السبيه بالكيف وهو يريد ان يعرف الكيف بالشبيه فلا يستفيد المتعلم من هذا البيان شيا انما عكن ها هنا حيله واحده و

ذلك ان يكون الكيف و قابل النسبه يجمع لنا من الموجودات معانى مختلفه ثم اذا تاملنا
هذه المقولات وعرضنا ما جعلناه مخالفا للكيف واستثناه بقى لنا المنحصر فى مقوله
الكيف ما يجاب به عن سوال كيف مما ليس من تلك الاخرى وما يقال به المشابهه مما ليس
تلك حتى يحيل الذهن امورا دون امورا وان يكون هاهنا وجه اخر من النظر وهو ان
يجعل حقيقة البحث عن الشئ انه كيف هو فى نفسه ما يقتصر على نفسه وحاله فاذا كان الوصف
مما يحوج الى اعتبار امر فيه غير نفسه وغير حاله حتى يقال انه كيف هو وكانه قد عدل عن
الواجب فان السايل انما رام ان يخبر عن امر فى نفسه اذ قال كيف هو فى نفسه دون امر
يكون لغيره فى نفسه فمنشا ان يكون الوضع وغير ذلك من المقولات انما صلح ان يقال
له كيف اما بالنقل والوضع الثانى واما بالتوسع فلذلك صارت تصلح لان يجاب بها عن
كيف الشئ بعد رهذا التوسع واستمر عند الجمهور كالاصل فان الوضع ليس معنى يتصور
للشئ ما لم يتصور له احزاء هى غيره وجهات خارجه عنه ثم يتصور له وضع فالوضع مخالف
للمعنى الذى يكون للشئ فى نفسه نفسه الذى بالحرى ان يكون البحث بكيف مقصورا على
هذا وان كان قد يمكننا ان نقول فانا نكون قد بعدنا ايضا التعارف الى نوع من
النظر والاستدلال واما الكم فان التعارض بسببه ان يدل على انه غير صالح فى جواب
كيف الشئ وان اجيب فانما هو مجاز فاذا كان كذلك فقد تقرر معنى السوال بكيف وكيف
اشهر من الكيفيه فان اسم الكيفيه اشتقت من اسم الكيف والمشتق منه اول واعرف
من المشتق له وهذا من قبل ما يشتق فيه اسم الحال من اسم الشئ ذى الحال ليس من قبيل ما
يستق فيه اسم ذى الحال من اسم ذى الحال اعنى كاشتقاق اسم الضارب من الضرب
وايضا فان الكيف نفسه لا من حيث السوال والجواب بل من حيث هو شئ اشهر من الكيفيه
اذ كان السبيل اليه الحس والحس لا يعرف الكيفيه مفرده بل سنا وطا مع الشئ المكيف
ومع المقدار الذى للحمها بسببه سنا ولا واحدا غير مفصل ثم من بعد تحصل وعلى هذا
فاعتبر الشديه وعلى انه سببه فى نفسه من غير حاجه الى اعتبار امر غيره فلنكن هذا
قدر ما نقوله فى امر هذا التعريف ولنقرر الان ان الكيفيه هى كل هيه قاره فى الموصوف
بها لا توجب بقدره ولا اقتضيه ونضيف بصورها من غير ان نحوج فيها الى التفات
الى نسبه تكون الى غير تلك الهيه وهذا ايضا ضرب من البيان متعلق بان تثبت شيا

وصف
كيف هو
فى نفسه

وضع

مجاز
لكيف اسم
اسم حال

كيفيات

ثم نعرف

ثم نعرف بسلوب امور عنه وقد قال قوم ان الكيفيه هى التى تحدث رسما فى الجوهر
وطنوا انهم قد اتوا بسان وذهب عليهم ان استعمال لفظه الرسم هاهنا بسبب ان
يكون استعمالا مجازيا لا لحقيقة معنى وان حقق فليس بحسب التعارف فى استعمال
هذه اللفظه بل لو لا ان نعتبر به من خارج وهذا اللفظ محمل معا لطى اشد بعدا
عن البياض من لفظ الكيفيه ولذلك هم سابات بسبه هذه فلنقل الان ان الكيفيه
كيف تنقسم الى الامور الاربعه التى جعلت انواعا لها فنقول ان الكيفيه اما ان
تكون بحيث يصدر عنها افعال على نحو الشديه او الاحاله او لا تكون والذى يفعل
فعله على سبل الشديه والاحاله كالحار يجعل غيره حارا والسواد يلقى سحنه فى العين
وهو مثاله لا كالثقل فان فعله فى جسمه التحريك وليس بقوله والتى لا تكون اما ان تكون
متعلقا بالكم من حيث هو كم او لا تكون والذى لا تكون متعلقا بالكم فاما ان تكون للاجسام
من حيث هى اجسام طبعيه فقط او لا تكون بل تكون لها من حيث هى ذوات النفس او تكون
للنفوس فالتى تلتئم ما سنها افعال وانفعالات هى التى تسمى كيفيات انفعاليه او انفعالات والتى
تتعلق بالكم فهى كالاشكال وغيرها والتى للاجسام من حيث هى اجسام طبعيه فهى التوى
الفعليه والانفعاليه والتى تختص بذوات النفس فهى التى تسمى ملكات وحالات وقد
ان الكيفيه اما ان تكون متعلقه بوجوه النفس او لا تكون والذى لا تكون فاما ان تتعلق
بالكميه او لا تتعلق والذى لا تتعلق اما ان تكون هوستها انها استعداد واما ان تكون
هوستها انها فعل وان عرض لها ان تكون استعدادا وقد عكسنا ان نحاول فى ذلك ضربا
من القسمه يودى الى هذا العرض ولو لا امر الكيفيات التى فى العدد لكان لحسن بنا ان نقول
وما لا تفعل على طريق الشديه اما متعلق بالاجسام ثم نقسم فنقول اما من حيث هى كميتها
ومن حيث هى تعليميه واما من حيث طبعتها ومن حيث هى طبعيه وتتم القسمه ولكانت
هذه القسمه اصح ماخذا لكن الفرديه والزوجيه وما اشبهها تخرج من ذلك فان لم تدخل
ذلك فى كيفيات هذه المقوله وكانت الكيفيات ما تعرض للجواهر الجسمانيه صحب ان نقسم على نحو
ما قلنا فاما انواع القسمه المشهوره فمنها قولهم ان الكيفيات اما طبعيه واما مقتناه ثم فسروا
ان الطبعيه هى المتولده بالطبع من داخل الموجوده دايما فى الشئ الذى توجد فيه والمقتناه فهى التى
عامها من خارج وعكن اطراحها ولكن من المقتناه الملكات والاحوال واما الطبعيه فمنها بالقوه

انواع
كيفيه

تحريك

تحصيل
كيفيات
اربعه

ملكات

كيفيات

كيفيه تقسيم

وَمنها بالفعل والقوة وهي الكيفيات التي يقال بسببها انا مستعدون ومنا امكان لشيء مّا لاشيا والتي هي بالفعل منتهاها سفد الى العمق وهي الانفعالات والكيفيات الانفعاليه ومنها ما يظهر من خارج وهي الاشكال والصور وايضا فان لهم قسما اخر للكيفيه فانهم يقولون ان الكيفيه اما ان يظهر في النفس واما في البدن والذي يظهر في النفس فاما ان يظهر في النفس الناطقه واما في غير النفس الناطقه والتي في الناطقه اما عسر الاحلال كالملكه واما سهله الاحلال كالحال والتي في غير الناطقه اما في القوة المنفعله واما في القوة الفاعله والذي في القوة الفاعله فانه الصنف الثاني من انواع الكيفيه اعني قوة ولاقوة والذي في القوة المنفعله فانه الصنف الثالث من انواع الكيفيه اعني الانفعال والكيفيه الانفعاليه وما يظهر في البدن فاما في عمقه واما في ظاهره والذي في عمقه فانه الصنف الثالث من انواع الكيفيه ثم انها ان كانت غريزيته كانت انفعالا والذي يحدث في ظاهر البدن فانه الشكل والخلقه فالوسكل نعم المسعس وغير المسعس واما الخلقه فانها تخص المسفسه وقد سمو ذلك ايضا نوعا من القسمه بسبب هذه

فصل في تعقب الوجوه الذي قسم قوم بها الكيفيه الى انواعها

الاربعه فحري بنا ان ساءل الحال فما تكلفوه من القسمين ويكون كل من ذلك سببا الى فصل الفضه فما يظهر اعلم من وجوه قسمتهم فنقول ان هذه الوجوه من القسمه كلها غير صناعي ومتكلف قبيح التكلف اقبح كثيرا مما تكلفناه اما القسمه الاولى فمن وجهها ان يكون سواد الغراب مباينا في نوع سوادينه لسواد مفتي مكسب ويعرض من ذلك ان لا يكون الملكات والحالات نوعا واحدا من جمله ما خرج بالقسمه بل يكون نوعا ما نيا هو نوع تحت بعضها خرج بالقسمه على نحو ما قال القاسم فمنها الملكات والحالات وعلى ان هذا القول يوجب ان يكون للملكه والحال قسايم اخرى اذا عدت الملكه والحال وجب ان تعد هي معه فتريد الاقسام على الاربعه وقوله منها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل ان عنى بذلك ان هيه الصلوح للمصارعه وهيه المصاحيه والمراضيه هي معان من باب الكيفيه ليست المصارعه نفسها ولا الصحه نفسها ولا المرض نفسه فذلك تعتبر ردي جدا فانه قال منها ما هو قوة ومنها ما هو فعل حاصل لكان له وجه بعيد وان يعدر لان الشيء بالقوة هو الشيء الذي ليس بموجود ويصح ان يكون موجودا فان كان الذي هو بالقوة هو المصاحيه لا الصحه فيكون هذا النوع هو المصاحيه بالقوة فيكون من انواع الكيفيه ما هو مصاحيه معدومه وان عنى بهذا اللفظ ليس ان المصاحيه يكون في نفسها بالقوة في وجودها بل انها يكون بالقوة شيا اخر فيكون قد جعل المصاحيه صحة بالقوة فيكون الشيء الذي هو بالقوة صحه هو المصاحيه فصير المصاحيه صحه وما ولا شيء من الاعراض يصير الاخر اذ ليس لها في انفسها شيء مستقل وان لم نعن بما بالقوة المصاحيه بل الصحه الذي بالقوة حتى يكون الصحه اذا كانت صحه معدومه حائرا وجودها كانت من نوع واذا صارت بالفعل كانت من نوع فسلون المعدوم كيفيه موجوده ومع ذلك فقد تضاعف انواع الكيفيه اذ لكل واحد من الانواع قد يكون بالقوة ايضا فهذا هذر وان لم نعن ما قلنا ولكن عنى ان ذلك الشيء اما ان يكون قوة واما ان يكون فعلا وعنى بالقوة الشيء الذي يقابل الفعل الذي هو الحصول لا الفعل الذي هو التاثير او ما اشبهه ومقابل ذلك الفعل وهو الاستعداد لامر ما حتى يكون لقسمته الى قوة وفعل وجه فيجب اول شيء ان ننظر هل هذه التي سميها فعلا لست في انفسها قوى فنسبه ان يكون الحراره قوه اذ تستعد بها لحوامر ما ولذلك البروده ولذلك الالوان والمذاقات والروايح فان الشيء ذا الرايحه مستعد لان يوثر تاثيرا ما وقد تستعد بعض هذه الكيفيات لانفعال ما كالرطوبه او للانفعال ما او عن انفعال ما كالبوسه الا ان نقول قايل ان الحراره في ذاتها امر ما واما الاستعداد لان يوثر بها فهو معنى لازم للحراره لان الحراره في طبيعتها كيفيه واما الاستعداد فامر يعرض لها من حيث يصلح ان يكون مقولا بالقياس الى شيء ما او بالسبه اليه واما الذي كلامنا فيه فنفس الاستعداد الذي يكون للجواهر لا شيء يعرض له الا فان قيل هذا الزم ان يكون هذا الباب اوسع مما قالوه بل يلزمهم ان يجعلوا هذه الاستعدادات التي للحراره وغيرها من باب الكيف ويكون كيفيات عارضه للحراره ولغيره هذا ليس مذهبهم وليس عندهم ان الحراره عرض لها كيفيه من باب الاستعداد غير الكيفيه المقوله عليها فصارت مستعده به ولا هذا مما يصلح ان يقال ويعتقد فلم يحسن ان نقسموا هذه القسمه ومع ذلك فان الاخرى سمه الشيء الى قوة وفعل هو ان يكون القوة والفعل فيه لشيء واحد ولم يفعلوا لذلك فليس كما جعلوه من باب الفعل فعلا لما جعلوه قوة والاكل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة كالقوة على الترطب والاسوداد والقوة على قبول العلم واما ما قالوا ان بعضها في العمق وبعضها في الظاهر فهو ردي جدا وذلك لانهم تركوا الكيفيات التي للاعداد وتركوا الاستقامه والانحنا التي هي كيفيات في الخط فان الخط

قوة فعل

رايحه

استعداد كيفيه ما الوضع

مصاحيه

جسم

ليس بجوهر ولا جسم اللهم الا ان نقولوان الاستقامه والانحنا اذا وجدا في الخط فقد وجدا في الجسم اذ الخط في جسم وما في شيء هو في شيء فهو في ذلك الشيء الاخر مستعملين لفظه في المشكك فبل منهم حينئذ يكون الجسم مستقيمًا ومعوجًا ان كانت فيه استقامه خط او اعوجاجه واما ان الجسم معوج الخط فهو حق لكن الاعوجاج الذي لا عرض لا يكون فيه فانه لا يوصف بهو ولا يسوق له منه اسم ولكن يكون موجودًا في شيء منه هو فيه بالذات ولذلك ليس الاستقامه والانحنا موجودًا بالحقيقه في ظاهر الجسم الذي هو السطح وجودًا بالذات حتى يكون في الجسم رفع بالعرض بل هو فيهما جميعا بالعرض فلنسامح في هذا ولنجعل كلهم موجودا في الجسم او في ظاهره كوجود متعلق به وان لم يكن اوليا ثم نقول ان قولهم ان الاشكال موجودة في ظاهر الجسم قولا لبله المعللين فان الاشكال المحسمه انما وجودها فرحسب هي محسمه ان يكون سايرفي الجسم كله فان الشكل ان كان ما احاط به حد او حدود فانما يحيط الخطوط بالسطح والسطوح بالعمق ولتحقق ذلك اكثر فنقول ان ههنا حدودا وها هنا شيء ذو حدود له هيه بسبب الحدود وههنا تلك الهيه فاما الحدود فليست اشكالا بل هي الطرف ولا يجوز ان تقال شيء منها انها في ظاهر المحدود حتى يقال مثلا ان السطح في ظاهر الجسم او الخط في ظاهر السطح وذلك لان الظاهر غير الذي في الظاهر وليس السطح غير ظاهر الجسم بل هو ظاهر الجسم والخط ليس في ظاهر السطح بل هو نفس ظاهر السطح فان اعتذر معتذر وقال ان هذا الانسان قد يجوز في لفظه وكان ينبغي ان نقول ظاهر وقال في ظاهر فلم نعد ايضا وذلك لان القسم الاخر هو انه في العمق وليس معناه انه عمق وليس قولنا ظاهر قسما له في العمق حتى يكون الشيء اما ظاهر واما في العمق بل نظر انه في العمق في ظاهر ونظر الظاهر العمق ثم مع ذلك فان الذي هو الظاهر كم لا نسلم حتى لا يكون لطائفه منهم طريق الى ان نقولوا انه اراد بقوله في العمق العمق نفسه طلبًا منهم لاستواء القسمة فانه ان كان هذا المذهب في التاويل صحيحًا كان كانه قال وان بعض كيفيات الاجسام ظاهر وبعضه عمق وهذا محال وان عنوا الشيء المحدد فهو مقدار لا كيفيه وان عنوا الهيه الحاصله من التحدد فانما تكون في الظاهر منها ما تكون موجودا في السطح وحده من الهيات اما شكلا كالتربيع واما هيه غير الشكل كالسطح والعمق والتقعر واما المحسمات من الاشكال فليست هيات توجد في الحدود بل هي هيات توجد في جملة الحدود بالحدود وفي الحدود وجودا سهلا بالشركه ليست بسببها الى الحدود اولى من بسببها الى المحدود

اشكال

حدود

سطح ظاهر

انسان

عمق

فلو

كريه

دايره موضوع

حدود

شكل

فلو كانت الكره في نفس السطح لكانت تعلمًا او تقعرًا لا كره كما لو كانت الدايره في نفس الخط لكانت استدارة وتقوسًا لا دايره وكما ان شكل الدايره موضوعها السطح لا نفس الخط لذلك شكل الكره موضوعها الجسم لا ظاهرها الذي هو السطح وان كان شكل الدايرة لا تتم الا بانعطاف الخط وكان شكل الكره لا يتم الا بتعطف السطح وهذه الاشكال وان كانت لحدوث المحدودات بالحدود فليست هي في الحدود وان كانت الحدود علة لها في انفسها بل في شيء اخر يحددها واعلم ان الحدود انفسها لا يقال انها موجودة الا في المحدود بعينه جملته فان الخط نهاية للسطح الذي هو خطه على انه نهاية بجملته فهو موجود بانه نهاية في جملته وجود الصفه للموصوف وليس موجودًا في طرف منه ولا في جزء منه دون سايره اجزايه بالقوة فكذلك الشكل الجسم هو صفه للجسم كله ليست موجودة في السطح الذي هو الطرف فقط مع هذا فانهم جعلوا هذا النوع شكلا وحلقه فقط كما سمع اذ كان المعلم الاول انما اورد هذا المثله في اول الامر لذلك فقط وليس لذلك بل السبب في جعله هذا الباب وليس شكلا اذ ليس له حد الشكل فان قال اعني بهذا ان كل جزء في باطن الجسم وظاهره توصف بتلك القوى والتي في هذا الباب فليست كذلك فان الشكل الذي في الكل لا يوجد في الاجزاء اول ما في ذلك انه كان يمكنه ان يقول هذا اللفظ على وجهه ويكون عبارة صحيحه فالذي احوجه الى العدول عنه واما ثانيًا فان كثيرًا من المعاني التي ليست من باب الشكل انما توجد في المجموع لا في الاجزاء كقوة اليد على افعالها فانها غير موجوده الا في اجتماع الاجزاء اللهم الا ان نقول ان تلك ليست قوة واحده بل قوى تظاهر على فعل واحد فان قال هذا فسيجد لذلك حالا هي المصادمي من حيث هو مصادمي ولذلك هيه قبول لسرعة الامراض واما القسم الاخر فان فاعلتها ليست بجمعه الى الاربعه بل بحاوزها كما تدري ثم عن في هذا بان كثيرا من القوى التي في النفس غير الناطقه فاما في القوة الفاعله واما في القوه المنفعله فلا ادري ان هذا الرجل عن كم صواب ذهب من ذلك ان نوع القوه واللاقوة ليست معلقا بالنفس فان الصلابة واللين من هذا القبل انفاقا وليست مما سعلق بالنفس واما الى انا لو سامحنا فيها وجعلناها مما سعلق بالنفس فما يال الانفعاليات والانفعالات مثل الحرارة والبرودة وغير ذلك جعلها في هذا القسم وليست من العوارض التي سعلق بالنفس الناطقه او غير الناطقه البته ومن ذلك انه ليس جميع ما في باب القوه واللاقوة سعلق بالقوة الفعلية فان المراضية والاستعداد

قوة

انفعالات

قوة
مصحاح

للاصراح لست من باب قوة تفعل بها شيء وايضا فان المصحاحيه هي بمعنى القوة التي لا تفعل
ان كان لابد من معنى القوة على الفعل فانه وان كان المصاح يعرض له ان يكون قويا على
افعال فذلك امر لازم للمصحاحيه فانما مصحاحيه من حيث لا تفعل من اسباب المرض
لا من حيث تفعل بها افعال وايضا فان الاشيا التي جعلها ٢ القوة الانفعاليه وان

انفعاليه

كانت تسمى انفعاليه وانفعالات فليس كلها من جمله القوى الانفعاليه فان الحراره والبروده
لان يجعل في القوى الفعاله اولى من ان يجعل في القوة المنفعله فان قال ان هذه محدثه بالا
٢ المادة فلك الاولى ايضا لانا لا نحدث الا بالانفعالات ٢ المادة وايضا فان كانت الا
عداد ليس ان يحمل على المقسوم اليه معنى ما قسم اليه من القوتين بل ان ينسب اليهما فان كل
من الجنسين نسبه الى قوه فاعله ومنفعله معا اذ ولا واحد منهما لحدث الا عن سبب

قوة

فاعل ومنفعل ثم من وجوده هذه القسمه ترديده النوع الثالث في القسمه من ين والعجب ممن
نسبت اليها تقولها اولا ولكنه ويدونه ومن انا نحتاج الى مناقصته

فصل

في تعريف حقيقه نوعين من انواع الكيفيه وهو الحال والملكه والقوه واللاقوه ولسمى
بالنوع الموجود سبب النفس وهذا النوع لا اسم له يعمه لكن له اسمان لحكم اعتبارين فان
الكيفيات التي تعلق وجودها بالانفس منها ما يكون راسخا في المتكيف رسوخا لا يزول
ويعسر زواله وبالجمله لا سهل زواله وتسمى ملكه ومنها ما لا يكون راسخا بل يكون مدعنا

ملكه
حال

للزوال سهل الاستقال فيسمى حالا والاظهر في تعارف محصلي اهل الصناعه ان الحال لس مقولا
على الملكه حتى يكون الحال اسم هذا الجنس الذي هو نوع من الكيفيه وحتى يكون كل ملكه حالا
وليس كل حال ملكه بل الحال اسم لطبيعه هذا الجنس اذا كان عرضي الزوال وكان غير مستحكم
فاذا استحكم لم يسم حالا بل ملكه وليس اقتران الحال والملكه اقتران نوعين تحت جنس
فان الانفصال منهما ليس لاجل النسبه الى الصغر وزمان الصغر وهذا انفصال باعراض
لا بفصول داخله في طبيعه الشيء ولا ايضا يجب ان يكون بين الحال والملكه انسبه ما بين

صبي
اعتبار

الشخصين بل يجوز ان يكون بينهما انسبه ما بين شخص واحد بحسب زمانيه كالصبي والرجل
فانه ليس يجب ان يكون الصبي شخصا غير الرجل في ذاته وان كان غيرا بالاعتبار فان الشيء
الذي هو حال ما كالنبات الخلق او تصنع ما لم يستقر بعد في النفس اذا تمرن عليه اطبع انطباعا
يسند ازالته فيكون الشيء الواحد بعينه كان حالا ثم صار ملكه فليس بحال ومن الملكات العلوم

والفضايل

والفضايل ونعني بالفضايل لا الافعال المحموده بل الهيات النفسانيه التي تصدر عنها
الافعال المحموده صدورا سهلا كالطبعي من غير ان تحتاج الى رويه واختيار مستانف
فيكون بحيث اذا اريد اصدار اضداد تلك الافعال سق على اصحابها وعوصت عليهم فيه
واحتاجوا الى تكلف وهذه مثل خلق العداله والعفه والرذايل ايضا التي هي اضدادها
فانها ملكات فان العاجز بالخلق يعسر عليه التعفف عند التمكن فان فعل باذى به و

ان التي تفعل الفجور سلس عليه ففي نفسه هيه مطاوعه لنحو فعل معاصيه نحو اخرى فهذه
ملكات والعلوم ايضا ملكات ليس اذا اسق في المتعلم اصول الصناعة ومهر فيها فقط
بل والراي الواحد اذا اعتقد وعلم وسعن به عسر زواله او عمي الدنيا فه عظمه من امراض او
احوال اخرى ولها اسم الحال فيسمى به ما كان من هذا الجنس سهل الزوال سهوله زوال الحراره
العرضيه والبروده العرضيه وزوال الصحه من السقام والمرض الحادث من المصحاح وان

كانت الحراره والبروده ليستا من هذا الجنس واغا اوردناها مثلا لما يزول بسرعه واما
الصحه والمرض اذا كانا سهل الزوال فهما من هذا القبيل ومن الحالات الخرق والخجل والغم
والهم والظن والعقد الذي لم يبرم فاما اذا صار شيء من الظن ومن الصحة او المرض مستحكما
لا يزول بسهوله فهو من جمله الملكات وكل ما هو ملكه ملتبسه فقد كانت حالا فكانت تلك
الهيه الى ان استحكمت حالا وليست كل حال فانها كانت ملكه فانحلت حالا هكذا يجب ان

نفهم هذا الموضع لا ما فهم من ان الحال يقال على المعنى الذي هو اعم من الملكه ثم ان الملكه لا تصير نوعا
تحتها كما لا يجب ان يصير الحيوان المتحرك والحيوان الانثى صحه نوعا لانه زيد على طبعه
العام عرض لا يفصل فان الامر ليس هكذا لان واضع هذين الاسمين قال ان الفرق بين

الملكه والحال ان هذه سهله وتلك اطول زمانا واعسر تحركا والعام لا يحمل عليه الفصل ولا
العرض المقابل لعرض مخصص واحدا ما تحته قد جعل له بحسبه اعتبار واسم كما لا يقال والفرق بين
الحيوان وبين الانسان او بين الحيوان والحيوان الصحيح ان الحيوان اعجم او مريض والانسان ناطق
او الاخر صحيح على آني قليل الالتفات الى امر الاسما ولا امنع ان يكون الجانب الذي يحتاج الى
التاويل هو هذا اللفظ وان يكون ما قاله واضع هذه السميه من ان الملكه ايضا هي حالا
ليس على معنى انها قد كانت حالات بل على انها في الحقيقه حالات وحيث قال ان الفرق
بين الحال والملكه ان هذه سهله معناه ان هذه قد يكون سهله لكن اناري لما اثرته بسبب تعارف

الاقدمين المنقول عنهم هذه الالفاظ وهو ان الحال هو كيفيه سريعه الزوال و الملكة
كيفيه راسخه و اما الجنس الاخر من اجناس الكيفيات التي هي انواع الكيفيه العامه
فيجب ان تتصور على انه استعداد جسماني كامل نحو امر خارج بجهه من الجهات الا القوه
التي هي في المادة الاولى و لا قوم الجواز فان كل انسان بالقوه صحيح و مريض لكن ثمه
الاستعداد حتى يصير هذه القوه التي لحكمه الجواز الطبيعي و افره من جهه احد طرفي
النقيض فلا تكون في قوم الشيء ان يقبل المرض او ان يصرع غيره فقط كيف كان بل ان
يكون قد ترجح قبول المرض على قبول الصحه او ترجح لا قبول الصرع على قبول الصرع
فالصحاحيه و المراضيه و الهيه المصارعيه و الهيه الانصراعيه و الصلابه المترجح
فيها ان لا تغير و اللين المرجح فيها ان تغير هي من هذا الباب لكن في هذا الموضع شكوك
و ذلك ان الامور التي تدخل في هذا الجنس توجد ثلثة امور استعداد شديد على ان يفعل
كالمراضيه و استعداد شديد على ان ينفعل كالمصراعيه و استعداد شديد لا على ان
يفعل و لا على ان ينفعل بل على ان لا يفعل كالصحاحيه و الصلابه و قول القوم على
هذه الثلثه و يجب من ان يكون على سبيل اشتراك الاسم و ان لم يجمعه في معنى واحد
كان عسرا متكلفا و ايضا فلمتسكك ان يتسكك في انه هل المصارعيه في هذا الباب
داخله من حيث لا ينصرع او من حيث ينصرع غيره فان كان من حيث لا ينصرع يكون
المؤنه في الشك خفيفه و يكون هذا الجنس هو بالحقيقه احد طرفي ما عليه القوم الانفعاليه
و ان يفعل او في ان لا يفعل لكن يعرض ان يضيع استعداده من حيث يحرك غيره من
الاقسام اذ لا يصلح ان يوجد في الاجناس الاخرى او يصعب و ان كان من حيث
ينصرع فان النسبه الاول ساكد و كانك قد فهمتها و لسنا نعني بالقوم المصراعيه القوه
الاولى المتحركه النفسانيه التي هي جوهر و لا تقبل الاشد و الاضعف بل هذه كمال لتلك
القوه من جهه مواتاه الاعضاء فنقول الان ان المصارعيه يجب ان يعلم انها متعلقه بثلثه امور
امر في البدن و امر في القوه المحركه و امر في القوه الدراكه اما ما يتعلق بالقوه الدراكه
فهي معرفه ما صناعيه كمثل المصارعه لمعرفه صناعه الرقص و الضرب بالعود و بالجمله هو
صنف من اصناف المعرفه بكيفيه افعال يتعلق بالحركه و مما لسنا له هيه قاره الوجود في
موضوعه تعرف لصناعه البناء و الكتابه و اما ما يتعلق بالقوه المحركه فهو ملكه تحسن

بها تصريف العضل على ادراك الفرص في المصارعه فهما ان اما حالا ان صعفا
و اما ملكتان ان تمكسا و لسا و لا واحدا من الامور البدنيه الصرفه و اما الثالث
و هو الباقي فهو امر قوي هو كون الاعضاء في خلقتها الطبيعيه بحيث تعسر عطفها
و نقلها و هذا هو من هذا الباب و هو جوهر احرا كمال صناعه المصارعه في الخلقه
الطبيعيه و هو غير معنى القوم المحركه لان ثم اعرض للقوم المحركه و بالجمله القوى النفسانيه
فهو من الباب الاول من انواع الكيفيه فقد رأيت هذه الشبهه و تقرر ان هذا الجنس
هو استكمال استعداد احد طرفي ما عليه القوه التي نعني الجواز حتى يكون شديد الاستعداد
لوجوه ما اذا وجد كان انفعالا او انفعل كالمراضيه او شديد الاستعداد لان لا
يوجد فيه و هذا كالصحاحيه و بالجمله فان هذه القوه اما ان تستكمل احد نحو
التغير على الحاله الطبيعيه الملائمه و هو اللاقوه و اما نحو ان لا تتغير عنها و هي القوه
الطبيعيه

فصل في ايراد السكول في النوع المنسوب الى قوه و لاقوه لكن العاده
قد جرت على خلاف ما قلناه و ذلك لانه قد صرح في التعليم الاول بان القوى انما هو قوى
بحسب انه ينفعل بسهوله كالمصراعي او لا ينفعل بسهوله كالصلب و اللاقوى هو الذي
ليس له قوه على ان لا ينفعل كالمراضي الذي ليس له قوه على ان لا ينفعل و اللين الذي ليس له
قوه على ان لا ينقطع فلنتامل الحال في هذا فان سنهنا و دعادت فان الحراره قوه
على ان تفعل بسهوله ان تحرق بسهوله فهل هي من هذا الجنس فاما ما يقال ان الشيء يكون
في جنس و جنس او نوع و نوع باعتبار و اعتبار فامر قد فرغنا عن منع الالتفات اليه فلعل
حقيقه الحراره من حيث هي حراره حقيقتها غير انها تحرق بسهوله و لعل الحراره انما تكون قويه
عارض على الاحراق بسهوله لا لانها حراره بل لانها حراره شديده فتكون شده الحراره داخله في
النوع و هذا ايضا يوجب ان تكون شده الحراره عارضه للحراره حتى تكون حراره واحده اشد
و اضعف و هي في انها حراره واحده و انما تعرضها الشده بان تكون الشده الكيفيه اخرى
اضيفت اليها بل كيفيه غير الحراره تقارن الحراره فتصير الحراره بها اشد احراقا و هذا غير مقول
ثم ان امر السهوله ايضا مشكل فان الشيء انما يكون سهلا بالقياس الى شيء اخر فسبب ان يكون كل
حراره فلها شيء هي بحسبه سهله الاحراق و شيء هي بحسبه صعب الاحراق و لذلك حال المصارعي
فان شيئا واحدا يكون بالقياس الى شيء قويا على ان ينصرع منه

بل قد يكون من الناس من هو بالقياس الى اكثر الناس صراع وقد يكون منهم من هو بالقياس الى الاكثر منصرع فيشبه ان يكون القوة هي هذه اي ان يكون صرعه اكثر من انصراعه فيكون القوة القابلة فيه ارجح من المنفعل لا محالة موجودة فيكون كل واحد من الضعيف والقوي فيه الشيء الذي يصرع به لكن لاحدهما اشد وللاخر اضعف فالذي فيه قوة ان يصرع اشد ففيه قوة ان ينصرع اضعف والذي فيه قوة ان ينصرع اشد ففيه قوة ان يصرع اقل ففي كل واحد منهما قوة الامرين ولكنها في احدهما اكثر وفي الاخر اقل فهري القوتين هل انما تختلفان في طبايعهما بالشدة والضعف بعد ان يكونا من نوع واحد وليس كذلك بل الحرارة الضعيفة مخالفة للحرارة القوية في نوعها فان كانتا متخالفتين بالنوع فسبيله ان تكون القوة مخالفة للعجز في النوع وان لم تكونا متخالفتين فلا يكون ايضا القوة مخالفة للعجز في النوع بل تكون كالخط الاطول والاقصر فانا نشاهد هذه الاشياء بسكل فما اصل وايضا فانه لو كانت القوة على ان يفعل بسهولة والقوة على ان لا تفعل بسهولة وعدم القوة على ان لا تفعل بسهولة نعد عدا تحت الكيفية على انها نوع قريب لكان قد عكن ان نساهل في جميع ذلك لكنا انما نعد على انها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية وعلى انها في القسمة الثانية ثم اذا اريد تعرف ذلك الجنس لم يدل عليه الا بان يقال انه الذي منه كذا ولذا ولا يدل على طبيعته عامة اخص من الكيفية واعم من كل واحد من هذه وان كان قد عكن ان يتكلف ذلك على سبيل احتراف على الحق وعلى ان ها هنا شيئا اخر وهو ان قولهم ان اللين هو الذي ليس لقوة ان يقطع انما ان يشير بهذا الى عدم كيفية لو كانت لكانت قوة مقاومة فكان بها لا يقطع الشيء بسهولة من غير ان يراد بازائها انها اثبات معنى فيكون اللين حينئذ عدم كيفية ليس كيفية وانما ان يريد بذلك اثبات امر به ما يستعد لرسوخ قبول الانفعال فلا يكون الا القوة الانفعالية وهذا احرى ان يكون فان اللين بالحري ان يكون معنى لا عدم معنى والصلابة لذلك تحسن بلوغ ما سموه لا قوة هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد سواء قلت ان قوة ان لا يقطع كيفية قايمة بها عسيرة المادة او قلت ان قوة ان لا يقطع ليست كيفية قايمة ولكن عدم المطاوعة المادية فان ذلك ان كان عدما فالذي يقابله في المادة يكون معنى وجوديا وكيفية فيكون اذن اللين ليس نفس عدم شيء بل هو معنى محصل يقارن العدم ويظهر ان هذا اللفظ ها هنا وهو قولهم لا قوة لفظ مجازي لحاجة الى وجه يصرف اليه اذ قد اخذ فيه بدل تلك الكيفية لفظ دال

قوة
فاعل
ارجح
ضعيف

سهولة
عدم

انحراف
اللين

الصلابة
تسمية

عدم
معنى
محصل
مجاز

عسر

على امر يلزمها وهو عدم شيء اخر لا يجامعها ولا يبعد ايضا ان يكون اللفظ الاخر وهو القوي سبيله هذا السبيل ويكون من معناه وان كان معناه الاول انه هو الذي يقوى على ان ينفعل بسهولة فليس الغرض ذلك من استعمالهم ذلك ولا المراد بالقوة هذه القوة وكفى ما يلزمها هذه القوة وهو ان يكون الشيء في نفسه عسر الانصراع فبتبع ذلك ان يكون سهل الصرع لغيره حتى يكون الحالة التي بها يكون الشيء عسر الانصراع هي من هذا الجنس من الكيفية وقد دل عليها بما يلزمها كما هنالك اذ دل هنالك على قوة ما بما يلزمها وهو لا قوة اخرى ولم يرد به نفس تلك اللا قوة ولذلك ها هنا ايضا يكون لم يرد بالقوة نفس تلك القوة حتى يكون كانه يقول ان المعنى الذي به يقاوم الشيء ما ينفعل فيه حتى ستوصل فيه الى ان ينفعل من الاخر بسهولة اذ لا سبيل عنه بسهولة هو الباب المسمى قوة فان فهم هذا القول على هذا التاويل ازاحت العلل ولم يدخل اشياء من اخرى في هذا الجنس وليعلم ان الكتاب المسمى بقاطيغورياس موضوع للشذاذ الذين يسدبون ولم يبلغ فيه الى التحقق ما ينبغي بل قد يجوز فيه كل التحور لحمضا فكان حال الانسان المصارع الذي بها لا ينصرع وتوسطها تمكن ان ينصرع غيره على هذه الجملة التي اشير اليها وهذا الكتاب حالة معروفة عكن ان يدل عليها فاذا فصل على المتعلم ان ها هنا حالة بها لا ينصرع وحالة بها ينصرع تشوش على المبتدي وعسر فهمه فاهمل كما اهمل كثير من الاشياء في هذا الكتاب من الواردون من بعد شوشوا الامر فيه ولم يتركوه على الظاهر وقد ظن قوم انه عكن ان يجعل القوة على ان لا تفعل واللا قوة على ان تفعل قوة واحدة ذات اعتبارين مختلفين وبالقياس الى شيئين بل مثل اللين فانه لا قوة على ان يقطع بسهولة وليست لا قوة على ان لا يقطع بسهولة وتلك كيفية واحدة فيها بعينه والذي ليس لقوة على ان يمرض بسرعة فله قوة ان لا يمرض بسهولة والذي لا قوة ان يمرض بسرعة فليس لقوة ان لا يمرض بسرعة والذي له قوة ان لا ينصرع بسهولة ليس لقوة ان ينصرع بسهولة فهذه كيفية واحدة بعينها يقال لها من جهة انها قوة ومن جهة انها ليست قوة لكنه وان كان لذلك فان عادتهم في ان ليس قوة انما هو فيما ليست له قوة المقاومة وقوة الفعل اللا قوة الذي هو ضعف طبيعي الذي بالحري ان يقال له في بعض المواضع انه عجز واما ان لا يكون قوة على سرعة القبول والمطاوعة فكانهم ليسوا يدخلونه في هذا الباب ولذلك سقى لهم الاقسام ثلثة قوة انفعال وقوة

قوة

اللين
كيفية

كيفية

اقسام
القوة

مقاومة وقوة فعل فان لم نفعلوها لذى ولكن جعلوا قوة المقاومة عجزا بالقياس الى سرعة الانفعال
وكان الجامع بينهما ان كلا واحد منهما استكمال لاحدهما على القوة الاولى من ان يفعل
وان لا يفعل فانه حينئذ يكون بينهما جامع هو الذى يميل الى ان يجعله النوع من الكيفيه
الذى هو هذا الجنس ويجعل هذين النوعين متقابلين تحته احدهما تسمى قوة طبيعية
والاخر عجزا طبيعيا للما يحتاج الى الجامع بين هذا الجامع وبين الذى هو قوة فعل وهذا
يعسر ولكن هذا الجامع ان في السير سداده ثم حدوث امر حادث على ان حدوثه مترجح
به فان فعلنا هذا وتكلفناه كانت القوة الفاعلية التى بسهولة والتى للمقاومة والتى لا
تنفعال بسهولة داخلة في هذا الصنف ولكن الصناعات المذكورة وغيرها تكون باقية وتكون
القسمة الى الاربع قسمة متداخلة لا مفصلة ولنعتصر الان على ما قلناه فانا ان اوردنا
في هذا الباب جميع ما يجب ايراده طال ولا سيما حدوى في تقديم هذا الكتاب على المنطق
فضلا في الطالبة ولا ينبغي ان نظن بسبب وقوع غايات هذا الجنس اما في مقولة خارجة
عن الكيفية واما في نوع من الكيفية غير هذا النوع ان هذا النوع قد يقع خارجا عن الكيفية
او داخل نوعا اخر تحتها مثال ان المصارعي لقوة على ان يحدث في اخر صراعا او على
ان لا يحدث فيه نفسه صرع وهيئة الصرع اعني الغاية التى يحصل عندها التحرك الى الغاية
هي من باب الفعل ولذلك المراض فان لقوة ان يسهل المرض بسهولة والمرض من النوع الاول
من انواع الكيفية فانا لا نسمي المصارعي مصارعيا لانه بالحال المذكورة من الصرع ولا المراض
مراضا لانه موجود فيه المرض بل من قبل ان لهم قوة على ذلك وان كانت في نفسها معنى فعليا يه
يقال انه كيف هو ولكن ذلك الفعلية ليس صرعا ولا مرضا **فصل** في الكيفيات الانفعالية
والانفعالات والجنس الثالث من التى هي نوع من الكيفية وجنس لانواع من الكيفية حاله
في انه لا اسم يعمه حال الجنس الثانى ولذلك فانه لم نذكر له رسم عام بل جعل له اسمان وجعل
احد الاسمين مقولا على انواعه بالاشتراك والاخر مقولا عليه قولا مجازيا وذلك ان هذا
الجنس يقال له جنس الكيفيات الانفعالية والانفعالات فيكون الكيفيات الانفعالية منها
ما يشبه الملكة من النوع الاول والانفعالات ما يشبه الحال واسم الكيفية الانفعالية يقال
على بعض انواعها لانها تحدث من انفعال مثل الصفرة التى تتبع المزاج الحار المستحكم في الكبد
ويقال على بعضها لانها تحدث منها انفعال لا في كل شيء بل في الحواس واما الانفعالات

جامع
تسمية
حادث
حدوى
فضلا
مصارعي
هيئة
قوة
تسمية
اسم
صفرة

فتوهم ظاهر ما يقال فيها انها ليست كيفيات كان الصفرة اذا لم تستقر زمانا طويلا لم تكن
من مقولة الكيفية لانها اصفرار اى اخذ الى الصفرة فان الاصفرار لو توهمنا بطول مدته لم
تكن ايضا كيفية بل ربما ادى الى كيفية تحدث في اخرها وعندما تنتهي اليها معنى الاصفرار
وتعف اما الاصفرار من مقولة ان ينفعل بل الصفرة نفسها اذا توهمنا الاصفرار انتهى
اليها فاستقرت استقرار صفرة اخرى مما يدوم او يطول زمانها لكن هذه تبقى يوما او
ساعة وتلك طال بقاؤها فان هذه الصفرة تسمى انفعالا والطويلة المدة كيفية ولذلك
السواد والحرارة او البرد وما اشبه ذلك فان اصل هذا الظاهر ومنع ان يكون طول الزمان
وقصره مخرجا الشيء عن مقولة او مدخلا فيها كما فعل حيث ذكر الملكة والحال فان الاولى تسمى
انفعالا ان تكون ايضا كيفيات لكنها من قصر مدتها وسرعة زوالها سميت باسم جنسها كما
قد يقال للقايل انه ليس وسميت باسم الامر الذى هو التحدد والتغير وهو الانفعال فسميت
انفعالات فيكون هذا الاسم كالمستعار لها او المنقول اليها لمشابهة من غير ان يراد طلاق
هذا الاسم عليها ما جرت العادة نفهمه منه وبالحرى ان يكون الامر كذلك وان لا يكون الاستعداد
لسرعة الزوال مخرجا الامر عن جنسه والان فان المعاني التى يدل عليها هذان اللفظان هي
معاني ثلثة معنى الكيفية التى ينفعل عنها الحواس ولها بقاء ومعنى الكيفية التى تحدث عن انفعال
في موضوعها ولها بقاء وقد حصرا في لفظ واحد ومعنى الكيفية التى لا يات لها وليس كل
واحد من هذه المعاني عاما بالجميع ما تحت هذا النوع ولا ايضا يدل على فصول حقيقته بفعل به
انواع مرتبة تحت هذا النوع لكن احد هذه المعاني قد يعم الثلثة وهو انها محدث بفعل عنها
الحواس فان الانفعاليات كلها تشترك في ذلك ويعمها ثم وهو انها مرسبانها ان بفعل تواد
ما اشبانها تشاركها في المعنى فان الحار بفعل الحار والبارد بفعل البارد والاسود ايضا تقرر
شبح السواد في الحواس والخيال وتحدها ستدرك في طبايعها ان تعرض للاجسام على سبيل الانفعال
الجسماني والحرارة النارية وان كان تظن على ظاهر الامر الى ان تعرف الامر المحقق فانها لم توجد
في النار لانفعال ولا ايضا في مادة النار اذ حصول ما تحصل فيها ليس بانفعال انما الانفعال
يفعال في الموضوعات القابلة وان ساعدنا على تسليم هذا القول فان الحرارة من شانها
طبعها من حيث هي حرارة ان تحدث بالانفعال وان كان في غير النار وحلاوة العسل
وان لم تحصل في العسل فقد تحدث على سبيل انفعال وحد في امور تكونت عسلا وانفعلت

انفعالا اما صارت بذلك حلو فستدرك ذلك فى انها بحيث يصح ان تحدث عن انفعال فى موضوع ما وان احسلعت فى ان بعضها تحدث بانفعال الموضوع بها نفسها وبعضها قد تحدث سعا لانفعال فى الموضوع وتجمع جميع اصنافها بان الحواس تنفعل بها ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال ان تكون هذه المعانى لجامعه قد يدخل فيها امور منها ما هو من باب الكيفيه الا انه فى غير هذه الخمس مثل الرطوبه واليبوسة والصلابه واللين والثقل والخفه فانها كلها محسوسات ومثل الخشونه والملاسه فانه وان لم يكن من الكيف بل من الوضع فهى محسوس والرطوبه واليبوسه فى ظاهر الامر والصلابه واللين ايضا فهى من باب القوه واللاقوه لكنا اذا قلنا كيفيات انفعاليه خرجت الخشونه والملاسه واما الرطوبه واليبوسه والصلابه واللين ففى امرها نظر فانها اما ان تكون ماهيتها هى انها استعداد فى ان تغمر وتسكل بسهوله او فى ان لا تغمر ولا تشكل بسهوله او تكون امرا اخر هو فى نفسه موجود محصل ويلزمه هذه الكيفيه ويكون انما تحس من جهة الامر الاخر حتى تكون هذه الكيفيه دليلا على ذلك الوجود الاخر وهذا سبيل ان نتامل حاله فى دخوله فى الحس اهو من حيث يغمر او لا يغمر او من جهة شىء اخر اما انه لا يغمر فهو ممتنع عدمى انما يجب ان تحسه الحس على سبيل بعطله كما سعطل عند الظلمه وابصارنا للظلمه هو ان يكون لا يبصر شيام الصلب شبيه ان يكون ادركنا له باللمس كالادراك الوجودى واللين لغير الوجودى الذى لا يحس معه مانع اصلا واما الانغماز الذى فى اللين فهو قبول حركه على هيه والحركه مع الهيه غير محسوسة الا بواسطه وقد يحس الانغماز ايضا بالبصر دون اللمس ولذلك سرعه الحركه الى الشكل وبطوها فلا يكون ذلك دليلا على ان الصلابه واللين او الرطوبه او اليبوسه قد احسا بالبصر فادن ليس ما يلمس هو الانغمار وعدم الانغمار ولا ايضا الاستعداد فان الاستعدادات من حيث هى استعدادات معان تعقل ولذلك فان قوة المصارعى لا تحسه مصارعه بل تحس هناك صلابه المقاوم ولذلك الرقق المنفوح فيه الهوا فان الهوا الذى فيه لم يصلب بوجه من الوجوه بل هو فى طبيعته كما كان لكن الحس يحسه كما يحس الصلب وكذلك الرياح فان الامر الذى يحس من المقاوم منه هو غير الاستعداد الطبيعى الذى فى الشىء الموجوم فان الهوا لم يستعد فى طبعه صلبا وان الخصر فى الريح والا ان صار ريحا بل الاستعداد الطبيعى موجود فيه ولا يحس به فاذن المعنى الذى يحس بذاته ان كان لا بد من معنى يحس بذاته هو غير ذلك الاستعداد فان كان يقارنه ويكون معه وغير نفس حركه

موضوع
معانى
رطوبه
وضع
ماهيه
كيفيه
معنى عدمى
حس
انغماز حركة
استعداد
حس

الانغمار

الكيفيات من الكميات

القوة اللاقوة
خشونه

نفس الخلل وضع

القوى الفعل

الانغمار وغير الانغمار فاحد هذه عدم والاخر من باب الحركه لا من باب الكيف والثالث من جنس الكيفيات التى من الكميات دون الكيفيات الانفعاليه والانفعالات فالذى يقع فى هذا الخمس من المحسوس المعتبرين فى الرطوبه واليبوسه هو ما يحس منهما والذى يقع فى الباب الاخر اعنى باب القوة واللاقوة هو ما لا يحس منه وهما متلازمان واما الخشونه والملاسه فانهما لم يكن البته من باب الكيف فكيف يكون كيفيات انفعاليه فان الخشونه هو اختلاف الاجزاء فى ظاهر الجسم بان يكون بعضها ناتيا وبعضها غايرا وهذا من باب الوضع والملاسه استواء الاجزاء فى الوضع والخشونه والملوسه هى من حيث هى هكذا غير محسوسه الا بواسطه كما يحس المقادير والاعداد والاشكال فان احست بواسطه الصلابه او اللين او السواد وغير ذلك فلا يكون من جمله المحسوسات التى نحن فى سبيلها فانها لا تفعل فى الحس تاثرا من جهه نفس الحال العارض لاجزائها مطلقا الذى هو الوضع بل لامر اخر وهو صلابه او لين او حراره او بياض او غير ذلك فان كان للخشونه والملاسه حال تحس بها بالحصفه لا بواسطه فتلك الحال غير حال الامر العارض لها من اجزائها وهو الوضع ويكون بتلك الحال كيفيه واما الثقل والخفه فانهما ليستا من باب الكيفيه فان الذى يظن بهما انهما من باب الكيفيه باطل وكانا قد فرغنا من ذلك لكنه قد نظن بهما انهما من باب القوة واللاقوة وانما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعليه تدخل فى ذلك الحس مثل الحار وما اشبهها ايضا فالثقل والخفه هما ايضا من هذا الباب وهما من جمله المحسوسات ومن جمله ما يحدث فى الاجسام بالانفعالات فان الجسم يسخن فيخف ويبرد فيثقل وهو واحد بعينه فان البخار ما خف بالحراره ولذلك اجزاء الارض المسخنه قد تخف فتصعد متدخنه وقد تثقل الشىء فى الارض فيرداد ثقلا من غير ان يرداد قدرا وقد يجمع اشياء متباينه لجملتها وربما فاذا اجتمعت حدث لها ورده اكثر او اقل اذا انفعل بعضها بعض

فصل ٤

حل يقال فى السكول واما التحلخل والتكاثف فقد يدل بلفظهما على معانى فيقال تحلخل ويراد به انشاش الاجزاء بان يحللها حسم ارق منها فساعد كالصور المنفوش ويقال تكاثف لما يقابل ذلك كما يعرض عند الكبر وقد يقال تحلخل اذا صار الجسم الى قوام اقل للتقطيع والتسكيل من غير انفصال يقع فيه ويقال تكاثف لما يقابله ويقال تحلخل لقبول المادة حجما اكبر ويقال تكاثف لقبولها بعينها حجما اصغر والمعنى الثانى والثالث فقد نظن بهما معنى واحدا وهو للغفله فان النار اشد تحللا من الهوا بمعنى زيادة الحجم وليس اقبل منه للتشكل والتقطيع اذ الهوا

رطب جدا والنار يابسه والهوا اذا استحال نارا قبل جمعا اكبر وصارت اشد
مقاومه ويبسا لكن الماء اذا سخن فصار هواء عرض له ارد ناد للحجم ورقه القوام
فقط مرارا بتثبت في حكمه وعنع عفو المسل والاستقرا ان الامرين امر واحد واما
نحن فنقول اما المعنى الاول فهو مرباب الوضع واما المعنى الثاني فرباب الكيف واما المعنى
الثالث مرباب الكم المقارن للاضافه او الاضافه المقارنه للكم لانه زياده حجم وقد يلحق
ان كانت العناصر ذوات البرد تعارن فيه التخلخل الذي بمعنى زياده الحجم التخلخل الذي بمعنى
الرقه والتكاثف الذي بمعنى نقصان الحجم الكاثف الذي بمعنى الغلظ والمقاومه وكانت
العناصر ذوات الحر بالضد واما البارد فانه اذا صار حارا عرض له التخلخلان جميعا والحار
اذا صار باردا عرض له الكاثفان معا فهذا هو الذي يجب ان يحقق ولا يلتفت الى ما كتب
في مواضع اخرى ولنقتصر على هذا المبلغ من شرح هذا الجنس ولنختم بعبارتنا نظم التعليم
الاول لنفهم ما قيل فيه على وجه يزول معه الشكول فنقول ان هذا الجنس منه كيفيات
انفعاليه هي التي يكون قارة راسخه في الشيء كحلاوة العسل وسواد الغراب وليس يقال
لها انها انفعاليات لانه يجب ان يكون ما هي فيه لا محاله قد انفعلت بها بل لانها تفعل
عنها على النحو المذكور اما الحواس فقط او الحواس وغيرها وبعض هذه فلها منزله سببه الى الانفعال
مثل البياض والسواد فلانهما لا يوجدان في احسامها الا ان يكون قد وقع قبلها انفعالات
في موضوعها في الكيفيات الاولى الملموسه حتى حصل مزاج يوجبها فان ما سوى الملموسات
بالحقيقه بديع الملموسات فانك ترى الانسان يعتريه من الخجل والوجل برد او حر فيتبع
ذلك حمرة كما في الخجل او صفره كما في الوجل فان عرض مثل تلك الاسباب في اصل اللون و
الولادة فثبت فاستقر مزاجا وسترها حمرة او صفرة صارت الحمرة والصفره لازمتين
فكانت من جمله الكيفيات الانفعاليه ولذلك اذا عرض بعد الكون فثبت كمزاج لحدث
فثبت ما يوجبه واما الذي يعرض الزوال فهي مثل الشيء الذي اذا سيل عن قوم عرض هو لهم
لانفعال ما لم يصلح ان يجاب به ولم يلتفت الى ما عرض لهم منه وقد جرت العاده انما
يعرفون بالكيفيات التي يلزمهم فلا يقال لمن خلق احمر البشره انه مصفار اللون بسبب عارض
من وجل او حرد غير لونه ولذلك لم يسم هذه كيفيات بل انفعالات واعلم ان هذا على سبيل
المجاز والتوسع في الكلام والا فان الكيفيه يقال على المعنيين جميعا وذلك لانه اذا سئل

وضع
كيف
كم

كيفيات
انفعاليه

موضوع
حجل
اصل
الكون
لازم

احمر

مجاز

عن الذي

الحال
اصفر
سوال
بكيف

اعتبار
الازمنه
صوره

متعارف

سمت
الملكات
اسم
معنى
اعم
قسمه
كيفيه

مجاز

عن الذي اصفر للوجل انه كيف هو في هذه الحال فقيل انه اصفر اللون ثم الجواب كاذبا
واذا سيل عنه انه كيف هو مطلقا فالجواب في العاده بانه اصفر اذا كان مجازا
لخلقه والسبب في ذلك ان المجيب يستشعر ان السايل سئله انه كيف هو في طبيعته
الصحيه وفي حالته الاكثريه ويكون عنده ان السايل توسع فترك بعض ما يجب ان
يتم به عبارته فيجيبه حسب ذلك بحسبه واذا سال مطلقا ايضا انه كيف زيد وكان السوال
لا يقتضي زياده استشعار او كان السوال يوهم المجيب انه سال عن حاله في الوقت فلا يلتفت
لو قال مغموم محموم وان كان ذلك سريع الزوال واما نفس السوال بكيف اي جواب يقتضي
بحسب اعتبار الازمنه واعتبار دوام الحال وادوامه فليس بنا حاجه الان الى بيانه ويجب ان
تتصور الامر على هذه الصوره فلا يلتفت الى من يحرم ان تكون الكيفيات السريعه الزوال صالحه
للدخول في جواب كيف واعلم ان ذلك انما لا يصلح للاستشعار المذكور من سوال السايل وليس
هذا السوال والجواب متعارفين في الكيفيات الذي من هذا الجنس فقط بل من الجنس الاول ايضا فان
الملكات قد يجوز ان تسمى كيفيات انفعاليه والحالات انفعالات وان كان كذلك اذا
اعتبر مع الجنس الثالث مقولا بمشابهه الاسم الا ان الاجمل اسم الكيفيات الانفعاليه والا
انفعالات اسما مساويا لا لمعنى هذا الجنس بل لمعنى اعم منه وهو ان يكون كل كيفيه بطيه الزوال
عن المكيف بها تسمى انفعاليه وكل كيفيه سهله الغير تسمى انفعالا فيكون قسمه الكيفيه الى الكيفيات
الانفعاليه والانفعالات ليست قسمه على سبيل التوسع بل على سبيل التثليث فتكون الكيفيه تنقسم
الى كيفيات انفعاليه وانفعالات والى قوه ولا قوه والى اشكال وما معها ثم الانفعاليه والانفعالات
تنقسم الى هذا الجنس الثالث والى الحال والملكه فتكون هذا الجنس من حيث خصوصيته لا اسم له
وانما له اسم معنى اعم منه فان جعل هذا اسما له من حيث خصوصيته كان وقوعه على الملكه و
الحال باسماء الاسم اذ ليس له هناك تمام حده وتعود فتقول بعد ما فصلناه من حال اسماء
هذين اللفظين ان من كان فيكون له مزاج عضبي يوجب خلق العضب من اول الكون مثلا او كان
اسفاد ذلك لا عن مزاج بل باستعمال افعال العضب حتى صار له خلق العضب فانه قد يكيفه
انفعاليه يعني بها الملكه على سبيل استراك او على سبيل مجاز للمثل او يعني بها معنى اعم من الملكه
والذي عرض له العضب عن سبب زائل وليست له كيفيه انفعاليه فان كانت الكيفيه الانفعاليه يعني
بها الملكه كان هذا المعنى غير مقول على الجنس الثالث الا باستراك الاسم وان عنى بها المعنى الاعم

كان مقولا عليها بالتواطو لكنه يكون مقولا على الجنس الثالث بحسب الاسم دراك الاسم فانه من
حيث يجعل اسما لخصوصيته فانه يدل على معنى ومن حيث يعنى به المعنى العام يدل على معنى
والمعنيان جميعا موجودان في الادم محمولين عليه وهذا لكن يسمى عبده الاسود اسودا من حيث
شخصه فيكون الاسود يقال على الواحد باستراك الاسم مرجحين هذا ولا عذر لمن سمع ان
الناس اجتمعوا على ان الحال والملكه نوع واحد وكلاهما كيفيه وسمع ان الملكات هو دى يخص باسم
الكيفيات الانفعالات والحالات بالانفعال وسمع ان السبب في ذلك انه لم يجر العاده بان
تسمى مرض له العضب في وقت ما وحال ما مرض دوام وعرض حاق مكيفا بكيفيه العضب ان يسهل
عليه ان الانفعالات في الجنس الثالث كيفيات بالحقيقه وان لم تسم كيفيه بل انفعالات دون السبب
الذي توجه ان الانفعالات ليست كيفيات يجب ان توجه ذلك في الحالات فاذ ليس يوجه في
الحالات فيجب ان لا توجه ههنا ايضا وتعلم ان هذا السلب مجازي اعني قولهم ليس كيفيات

المقالة السادسه من الفن الثاني فصل في ذكر نوع الجنس

الرابع من الكيفيه واما الجنس الرابع فقد ذكرت ايضا انواعه ولم نذكر المعنى الجامع لها
والمشهور من انواعه ثلثه اصناف الشكل وما ليس بشكل وما هو حاصل من شكل وغير شكل واما
الشكل فالمشهور من امره انه ما احاط به حد او حدود اما حد مثل ما للكره والدائره واما
حدود مثل ما للمربع والمكعب واما الذي ليس بشكل فكالاستقامه والانحناء للخط و
كالتقعر والتحدب والتسطح للسطح واما الذي يحصل من شكل وغير شكل فهو الذي تسمى
صورة وخلقه وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبعي او صناعي وخصوصا بالبصر و
ذلك بان يكون له لون ما فيكون الشكل الملون خلقه وصورة فلما ذكرت هذه الوجوه الثلثه
قيل وسببه ان يكون للكيفيه نوع اخر فقد ذهب هولا الذين يشرحون وقال بعضهم انه
يعني الامور التي تسميت في الفلسفه الاولى كيفيات التي هي الامور المفارقه اصلا كالمثل
المظنونه والتعلمات او كالعقول التي تلابس الماده وهو لا لم يشعروا بان اطلاق اسم الكيفيه
عاذكل وعلى هذه المعدوده انما هو باستراك الاسم او تشابهه وليس حد الكيفيه في
جميعها واحدا فلا يكون ما يجمع تلك الاشيا نوعا من انواع الكيفيه زايدا على انواع الكيفيه
المذكوره وقال اخرون ان ذلك هو العقل والخفه مع انهما عندهم وعند غيرهم من جمله ما سلف
ذكره فلان هاولا وغيرهم اما ان يجعلوه من جنس القوه واللاقوه واما ان يجعلوه من جنس

الانفعاليات والانفعالات ومع هذا فان جميعهم قد توخى في القسمه التربيع حتى حرم
ان لا كيفيه خارجه عن الاجناس الاربعه وذلك هو الحق ثم سك في نوع خامس سامل
حال هولا واضطرابهم واعلم انه ليس الغرض فيما قيل من ذلك ان الاربعه ليست اجناسا
لحصر انواع الكيفيه كلها حتى تحتاج ان يوتى بخامس او سادس بل معنى هذا الكلام بسبه
ان يكون للكيفيه نوع هو قسم لهذه الانواع التي ذكرها في الجنس الرابع اذ لم يذكر الجنس بل
ذكر انواع الجنس وبالحري ان يكون الكيفيه نوع اخر داخل تحت هذا الجنس وذلك لان خواص
هيات العدد كالفرديه والزوجيه والتربيع والتكعيب والتسليس وغير ذلك ليست
هي باعداد ولا ايضا فصول للاعداد بل عوارض بعرض لانواعها لازمه كما في الفلسفه الاولى
كما هو مشهور وليست من مقوله مضاف او اين او غير ذلك فهي اذن مقوله الكيفيه ومن هذا
الجنس منها اذ ليست بملكات ولا احالات بل ولا هي قوه ولا عجز بل ولا انفعاليات ولا انفعالات
فهذا هو النوع الذي اعرض عنه بسبب ان توقف المسدي على حقيقته مما يصعب صعوبه شديده
جدا واما المذكورات فهي مشهوره للمسدين او هي مما تسهل اطلاعهم عليها وكتاب قاطيغورياس
انما هو للمسدين لا غير وقد حدثكم بصورته مرارا ثم المشكلات التي يجب ان يبحث عنها في هذا
الموضع هي هذه احدها تعرف المعنى الجامع لهذا الجنس والثاني الظر فيما قيل من ان الرسم المشهور
للشكل والثالث تحقيق الحال في ان الشكل من الكيف وليس من الوضع والرابع ابانه حال
الزاويه انها ماذا مقوله تقع والخامس حال الخلقه وانها كيف هي في جنس واحد من انواع
الكيف وانها هو لون وشكل معا والسادس حال ما يجري مجراه اذا اتفق ان كان من مقولين
فالى اي المقولين منهما بسبب الواحد الحاصل من الجمله فاما البحث الاول فيجب ان يعلم ان
هذا الجنس هو الكيفيه التي تعرض للجواهر لعروضها اولا للكميه عما هي كميه ليس كالقوه والضعف
فانها وان قادت الكميه فليس لاجل ان الكميه بنفسها مستعده لها استعدادا اوليا
ثم يعرض بتوسطها للجوهر واما الشكل فانه يعرض للمقدار الذي لا فوق بعد واحد عما هو كذلك
وهذا الشرح الذي اوردناه لمعنى هذا الجنس الرابع يدخل فيه الشكل والاستقامه
والانحنا والتسطح والتعصب والخلقه وكيفيات الاعداد لكن لقايل ان يقول بخالف
البوائي لان البوائي يعرض للكميه عروضا اوليا مطلقا وبتوسطها يعرض لذوات الكميه
واما الخلقه فلا تعرض للكميه عروضا اوليا فانه ما لم يكن جسم طبعي ملون لم يكن

حلقه وهذا كالقوة والالوقوة التي تعرض ايضا للكميات لعروضها لذوات الكميات كما ذكرنا
في العمق فيقول ليس الامر كذلك فان الامور التي تعرض للكميه منها ما تعرض للكميه بنفسها
لا بشرط انها كميه شيء ومنها ما تعرض للكميه بنفسها بشرط انها كميه شيء فلكون الكميه
هي المعروض له الاولى في ذلك الشيء ثم للشيء وان لم تكن تعرض لها ذلك العارض الا وهي كميه
ما هي لكميه ما هي لكميه فليس اذا كان لا تعرض لها امر شيء الا وهي كميه شيء لجب ان تكون
اذا عرض لها الامر اوليا بل تعرض لذلك الشيء وللكميه بسبب ذلك الشيء فانه لا سواء قولنا ان
الكميه تعرض لها الامر عند ما تكون في شيء وان نقول ان الكميه انما تعرض لها الامر لانها هي الامر
الذي عرض له الشيء والامر كما قالوا ان فايلا قال بان النفس لا تعرض لها النسيان الا وهي في
البدن او شيء اخر غير النسيان لم يدل ذلك على ان النسيان او ذلك الشيء انما تعرض للبدن
وتوسط يقال على النفس كما ان الحركة تعرض للبدن وتوسط يقال على بعض قوى
النفس ثم اللون حامله الاول هو السطح كما هو مشهور ومحقق في العلم الطبيعي والجسم
نفسه غير ملون بل معنى انه ملون ان سطحه ملون وليس القوة حاملها الاول هو
العمق وتوسط يقال على الجسم حتى يكون الجسم ذو القوة هو الذي مقدار تحته ذا قوة بل
القوة تحلها جسم تحمل مادته وصورته او انما تحلها مادته وحده كما سيلوح لك بتحقيقه
في صناعة اخرى فالحلقة بالتمام من شيء حامله السطح بذاته او ما لحيط بالسطح وهذا الشيء هو
الشكل وشيء حامله السطح ايضا ولكن عند حامل لونه نهاية الجسم ما طبيعي وهذا الشيء هو اللون
فاذن الحلقة بالتمام من امرين حامليها الاول هو الكم ونسبته يقال على الجسم واما البحث الثاني
وما قيل في حد الشكل وشبهه ان يكون ذلك الرسم المشهور غير محقق للشكل الذي هو الكيفية بل
هو للشكل الذي يستعمله المهندسون الذين يقولون انه مساو لشكل اخر وغير مساو وهو نصفه
وثلثه ويعنون بذلك مقداره شكلا وذلك لان الشيء الذي يحيط به الحدود بالذات هو المحدود
والمحدود بالذات هو المقدار والمقدار بالذات هو كم والشكل كيف والكيف ليس بكم فليس اذن
ما يحيط به الحدود شكل هو الشكل من باب الكيفية لكن الهيئة الحاصلة من وجوه الحدود والحدود
على سبيه ما هو الشكل والدليل على صحة ما اقوله وعقله هو لا عنه ان المربع غير المربع الا
ان يقال مربع ويعنى به المربع نفسه كما يقال ابيض ويعنى به البياض ثم لا شك ان المربع شكل
من باب الكيف والمربع لا يقال انه ما احاط به حدود بل يقال انه هيه ما احاط به الحدود

امور عارضه للكميه

نسيان

حركه

عمق

شكل
لون

البحث الثاني

المقدار بالذات هو كم

المربع غير المربع

واما

واما المربع فان عنى به الشيء الذي احاط به الحدود الاربعه فلا يقال انه كيف بل انه مكيف ولا
حمل هم يصح الكيف عليه والمهندسون انما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذي ذكرنا وهذا
الباب فانه يعني بالمربع والشكل الشيء الذي فيه الرسم والشكل فلذلك صح قولهم للشكل انه
ما احاط به حد او حدود فان الشكل الذي للمهندسين هو غير الشكل الذي كلامنا فيه هاهنا
واما من زعم انه التربيع لم يمكن ان يقال ان الشكل ما احاط به حد او حدود فقولهم ان رسم
الشكل المذكور ههنا هو هذا الرسم قول محارف واذ عرف هذا فقد صح ان الاستقامه
والانحناء والسطح والتقعب وغير ذلك ليست باشكال بل هيئات للكميات لا تعلق
بالحدود بوجه من الوجوه واما البحث الثالث فحقيق ان نعلم فيه ان المعاني التي تلتئم اجتماع
امور فانها تعسر اعطاء الحدود الموارنة لاسمائها لان الجمهور يصعب عليهم ان يميزوها
وان يلتفتوا لخصايص احوالها اذا اسقاهم بالجملة منها كما سقاهم بالتفصيل والقدر
الذي تحتاج اليه الجمهور من تحلها والشكل من تلك الجملة فان الشكل يلتئم من مقدار ومن حدوده
على هيه كالمربع من سطح ومن اربعه حدوده وهيه فلا يبالي في عادة الجمهور ان يجعل اسم
المربع واقعا على السطح من حيث له اربعه حدوده وعلى الحدود الاربعه وعلى الهيه لكن السطح
والحدود من باب الكم فاذا احدث معروضا لها ما تعرض فانه حصل منها كميات ذوات
اعراض لا خرجها ما يعرضها اعراض يكون كميات كما ان الحركة لا تخرج الانسان من ان يكون جسما
وجوهرا وان نظر الى الهيه كانت الهيه كيفه وليس ولا واحد من الاعتبارين من باب الوضع
ولا قد وضع البتة وقد غلط من ظن ان الشكل يتضمن معنى الوضع بوجه من الوجوه وانما
عرض له من جهله باستراك الاسم في الوضع وذلك لان الوضع قد يقال على وجوه فيقال
وضع لحصول الشيء في موضعه وهذا المعنى من الوضع هو نفس مقوله الاين ويقال وضع لحصول
الشيء محاورا للشيء من جهه مخصوصه كما يوضع خط من عين خط وهذا الوضع نوع من المضاف
ويقول ماهيه بالقياس الى غيره فان وضع الشيء عند محاوره مقول بالقياس الى الوضع محاوره
عنده بل هذا الوضع هو المحاوره ومن اشكل عليه ان المحاوره من باب المضاف ويقال وضع
الهيه الحاصله للجسم بسبب نسبه بعض اجزايه الى بعض في الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى
الثاني لاجزايها وبالجمله لوجوه اضافه ما في اجزايها التي يوجد بالفعل وبالتوهم حتى يكون الاجزا
اذا وجدت على اضافه ما معلومه او كان الجسم بحيث يمكن ان يتوهم فيه اجزا ذوات اضافه

هيات الكميات البحث الثالث

الوضع يقال على وجوه

ماهيه

شكل

معلوم حصل للكل بسبب ذلك هيئه هي الوضع وهذا هو المقوله وهو صفه لمحله الجالس ولا
لشيء من اجزائه لكن انما يكون هذه الصفه للجالس اذا كان لاجزايه بعضها الى بعض اضافه
او امكان اضافه ولا كل اضافه بل اضافه هيه المجاوره ولا كل هيه اضافه المحاوين بل
ان يكون لها سبه مع ذلك الى جهات بلسفها او اجزا امكنه او اجزا امور محويه فيها وبالجمله
ان تعتبر بالاعتبار الذي فيما سنها اعتبارها فيما سنها وبين امور مبانيه لها فان الهيه الى
لاعصا الجالس بعضها عند بعض اذا ابنت وقلت الجالس والهيه ثابته بالقياس المعتبر
للاجزا بعضها عند بعض لم يكن جالسا اذا زالت النسبه بينها وبين الامور الخارجه عن جوهرها
وان بقيت الدخله على سببها وكذلك ما يقال انه قد استقل وضعه والذي يقال ان السكل
من الوضع لان الشكل يعلق لحدوده بينها لحاور خاص لوضع بعضها عند بعض فقد غلط
من وجوه من ذلك انه اخذ الحدوده مكان الاجزا وانما الاعتبار في الوضع بالاجزاء وفي الشكل
بالحدوده وغلط اذ حسب ان هذا الوضع من المقوله الخاصه ولم تعرف ان هذا من المضاف وانما
الوضع الذي هو المقوله فهو وضع اجزا الشيء عند شيء خارج مباين لاوضع اجزا الشيء في نفسه
وغلط ايضا اذ ظن ان الشيء اذا كان متعلقا بمقوله فهو من تلك المقوله فان الشكل وان كان لا يحصل
الا بالاضافه بين الحدوده او وضع ايضا فليس يجب ان يكون الشكل وضعا فان المربع لا يحصل
ايضا الا بعدد في الحدوده وليس يجب ان يكون المربع عددا الا ترى انه لا يقال ان المربع هو
عدد الحدوده ولا ان المربع هو وضع حد عند حد فاذ ليس يقال احد ذينك عليه فلا يكون
هو داخلا في مقولته بل يقال ان المربع حاصل عن وضع كذا وعن حد كذا ثم حاقوم من بعد دون
من ذلك اد عرفوا انه لا يلزم ان يكون التربيع وضعا بسبب ان الحدوده يكون فيه ذوات وضع
لكنهم سلموا ان الحاله التي للحدوده بعضها عند بعض هي من مقوله الوضع وذلك لتعدد بصورهم بان
معاني الاسم المشترك اذا كان متشابه المعاني وخصوصا وكان ايضا مجتمع المعاني في شيء واحد
فقد علمت ان الشكل لا يعلق بالوضع الذي من المقوله الخاصه بل بالوضع الذي من الاضافه واما
الدايره فانها لا يعلق بهذا الوضع بل يتم بان يكون لحدها هيه مخصوصه في الانحنا فيحصل
للحدوده هيه السكل كيفيه بكيفيه

فصل في تعرف حال الزاويه وكيفه وقوعها في الكميه او في الكيفيه او في الوضع وغير ذلك وتعرف حال الحلقه وكيف صارت مع التركب
الذي فيها نوعا وباقي السكول في هذا الجنس من الاجناس الاربعه

وأما البحث الثالث فهو

وضع
الاعتبار في الوضع بالاجزا

البحث الرابع

عرايم

الفرق بين الزاويه والاشكال

عن امر الزاويه فنقول اما الفرق بين الزاويه وبين الاشكال فهو ان الزاويه انما هي زاويه
من حيث يعتبر المقدار متحددا بين حدين او حدين بل سطحان لحد ولنخصص الكلام بالسطح
فنقول انه لا يخلو اما ان يكون الشيء الذي يحيط به الحدان المتلاقيان في السطح قد يحيط
معها ثالث او رابع او لا يحيط فان لم يحط معها ثالث فلا يخلو اما ان يكون حداه يلتقيان
عند حد مشترك لهما اخر او لا يلتقيان بل يذهبان في التوهم الى غير النهايه فان التقيا
فيكون كحال الخطين المحيطين بقطعه دايره او بشكل هلالي او بشكل اسي او غير ذلك
فالسطح الذي لا يتحدد لحد ثالث بل هو محدود لحدين يلتقيان في جانب منه فقط
فهو من حيث هو كذلك او حاله تلك هو او هي زاويه والذي يتحدد لحد غيرهما حتى يحاط به
او يلتقي حداه ذانك حتى يحاط به فهو من حيث هو كذلك او حاله تلك هو او هي سكل فان
لم يعتبر لونه محاطا به بل اعتبر حاله من جهه حديه الملتقيين لحدهما وذلك ايضا اعتبار
يناول الزاويه وكيفها كان فان النظر في السطح من حيث يتحدد لحدين اسنى بالفعل
يستركان في يتصلان به بالفعل هو غير النظر فيه من حيث يتحدد لحد ثالث او لا يتحدد
وكيف ويجوز ان يتوهم انه لا يتحدد بثالث بل يذهب الحدان متباعدين الى غير النهايه
او يقطعان في السطح بقطعين ليس يصل بينهما خط قاطع للسطح امكن ذلك او لم يمكن وهو
غير النظر فيه من جهه ان حديه هذين قد يستركان في حد اخر فيكون نسبه المقدار الى هذا
النظر والاعتبار نظيره نسبه المقدار الى الحد من جميع الجهات ونظير المقدار المقدار ونظير
المجتمع الذي هو الزاويه هو المجتمع الذي هو الشكل او المثلث او المربع ونظير الهيه التي تحصل
للمقدار من حيث هو كذلك نظير الهيه التي تحصل للمقدار من حيث هو محدود في الجهات اعني
السكل فكما ان المقدار المسكل كيفه فلذلك الزاويه من حيث يوقع اسم الزاويه على المقدار
الذي بالصفه المذكوره فانها كميه وكما ان هيه المسكل كيفيه فكذلك الزاويه كيفيه وكما
ان المهندسين اذا قالوا شكل ذهبوا الى المشكل لذلك اذا قالوا زاويه ذهبوا الى المقدار ذي
الزاويه ولذلك ما يكون الزاويه منصفه ومساويه وعظمى وصغرى وكما ان حال حدود
المربع بعضها عند بعض حال وضع واضافه لذلك حال حدي الزاويه وقد قيل ان الزاويه
مقدار ينتهي عند نقطه وهو قريب مما قلناه لو لا شيء واحد وهو ان المقدار الجسماني اذا تحدد
بسطحين يلتقيان عند خط من غير ان يسطحا ذلك سطحا واحدا ولم يحل خصوصيه

حدود

نظير

حال غير الشكل قد اهمل اعتباره بحيث يكون احد السطحين قائماً على الاخر والى انفراج
والى تقارب محدد وليس بشكل الجسم من حيث هو متحدد بسطحين هكذا كما ليس بشكل
السطح من حيث هو متحدد بخطين كالاشكال الثلاثة هو زاويه فالحري ان يكون
هذا زاويه مجسمه ايضا قد اغفل امرها وان لم يدته الى نقطه وبالحري ان يكون هاهنا
معنى جامع للزاويه التي عرضها والتي عرسطوح عند نقطه والتي عرسطحين عند خط
وان يكون هذا الجامع هو كون المقدار ذا حدود فوق واحده ينتهي عند حد واحد
مشتركها من حيث هو كذلك فان جعل اسم الزاويه لهذا المعنى الجامع لم يكن بعيداً
من الصواب وكان اسم الزاويه المسطحه عند النقطه لانه زاويه فان له من حيث هو
زاويه ان يتحدد وينتهي عند حد واحد ثم عرض ان كانت الحدود خطوطا فعرض
ان كانت النهايه نقطه ثم ان ابى هذا آب وجعل اسم الزاويه للمقدار من حيث
هو منته الى نقطه لم اناقشه فيه وصار معنى الزاويه اخص مما ذكرناه وخرج شئ
من حمله الزاويه ومن حمله الشكل ايضا عرض للمقادير من جهه الحدود وهذا هو ما ذكرته
وليس ينبغي ان يلتفت الى ما قاله بعض المتكلفين لما لا يعنيه ان الزاويه جنس اخر من
الكم هو غير الخط والسطح ظانا ان قولهم الخط له طول فقط وان السطح له طول وعرض
هو ان يكون له طول وعرض هما حدان قائمان احدهما على الاخر حاسبا ان الخط اذا كون
عرضه نقطه ثم السطح من حركه الخط بكليته على عمود عرضا حتى يكون اذا ثبت طرف
ولحرك طرف فعل شبيها بين الخط والسطح ولذلك بين السطح والجسم فان هذا الما اخطا
في معرفه الطول والعرض عاد الى الخطا الى ان تهوس بل الزاويه المسطحه سطح و
لذلك يمكن ان نفرض فيها بعدا خر قائما عليه والزاويه المجسمه جسم لبعده عنا اذا عنينا
بالزاويه المقدار الذي له هذا النوع من التحدد واما اذا ذهبنا الى الهيه فان الزاويه
كيفيه واما البحث الخامس فلقايل ان يقول ان الخلقه كيف يكون كيفيه واحده وشيا
واحدا وهو مجموع لون وشكل وهب انكم تجوزون ان يكون انواع الجواهر مركبه من جواهر
فقد اصررتم على انه لا يجوز ان يكون لانواع الاعراض تركيب وان كان لحدودها تركيب
من جنس وفصل وهذا الذي هو الخلقه فان عندكم نوع واحد من اباب العرض ينقسم الى
شيئين منهما يحصل وجوده احدهما الشكل والاخر اللون فنقول في جوابه كلا انا لا نمنع

ان يكون اعراض مركبه من اعراض وكيف والعشر عرض لانه عدد فهو كم وهو مركب من خمسه
وخمسه والمربع عرض وانما يلتئم من ان يكون هناك محدود وحدود اربعه بل يعني ان
الجواهر قد يوجد فيها ما يناسب طبيعه جنسها وما يناسب طبيعه فصلها اجزاء متغايرة
وان لم يكن احدهما طبيعه الجنس والاخر طبيعه الفصل على ما تعرفه من تعليمنا البرهان
والاعراض لا يوجد فيها ذلك وان وجدت لها اجزاء فلا تكون جزء منها مدلولا عليه بوجه
من الوجوه بطبيعه الجنس كالكيف ها هنا لهذا المركب وجزء منه مدلولا عليه بطبيعه
الفصل وانها تنتهي لامحاله الى بسايط لا يوجد فيها احد وجهي القسمه الا الحدود وها
وليس يجب ان يكون اجزاء الحد اجزاء المحدود وعلى ما ستعلم بعد فالشكل اذا قارن اللون احتمع
لذلك شيء واحد واحد حمله به يقال للشيء انه حسن الصوره وحيد الصنعه وانه صحيح ردي
ولو خلا اللون عن الشكل وكان لونا وحده او الشكل عن اللون وكان شكلا وحده لم يكن له
ذلك الحسن وذلك بل حسن او قبح اخر فادن للشكل من حيث هو مجتمع خاصيه حال من الاجتماع
ليست تلك خاصيه احد جزئيه ولا هي مجموع الخاصتين من حيث هما معا فقط بل اذا كان
حسن اللون من حيث هو حسن اللون وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل ولم يكن مناسبه
الحسنين مناسبه محدوده لم يكن الحسن الذي يعتبر لحمله الصوره بل ربما احوج الحسن الذي
لحمله الى ان يكون الحسنان الخاصان على ما سبق في الخصوص بل كان الحسن لا يقال على سبيل
الخصوص الا باشتراك الاسم واما البحث السادس فهو يعرف حال المركب من شيئين انه الى
انهما اميل فنقول انه لا يخلو اما ان يكون احدهما اولى بان يكون موصوفا والاخر صفه كالمربع
الذي يعني به سطح ذو هيه فان السطح هو الموصوف بالهيه والهيه عارضه له فالجمله من قوله
الموصوف فان السطح ذا الهيئه سطح لا هيه والمجموع حق عليه انه سطح واما اذا اختلفا
وليس احدهما اولا للشيء والاخر ثانيا وبسبب الاول وبعده فان ذلك الاجتماع منهما يكون جميعا
عرضيا ولا يكون على سبيل جمع يحصل له امر لا الحاد في طبعه ويكون كحال الكتابه والطول
فلا يكون للكتابه والطول اجتماع يحدث منه جمله واحده في الذات فلا يستحق ذلك قوله بل
تدخل في المجموع والمجموع مركب فيكون مقولات هذه الاشياء ايضا مركبه من المقولات كما ان الكتابه
اذا جمعت مع الطول كان المجموع حاصلا من كيفيه واضافه وقدر من غير الحاد حقيقي واعلم
ان الامور التي يستحق ان يدخل في المقولات على انها انواع المقولات ليست اي امور اتفقت بل الامور

اقترانات

والطبايع التى يقوم عنى حسى وعنى اخر يقترن به فصلى يقوم به الحسى على المعنى
المذكور فى المدخل فاما الاقترانات التى لا يكون على هذه الصفه فلا يوجب نوعيه ولا
يوجب دخولا تحت مقوله بل سيجعل لها مقوله مخترعه لست حصته فيكون الانسان
اذا قارن كتفا لا يقوم به ولا هو تابع للانسانيه بل عارض غريب يكون المجموع منهما
ليس نوعا البته لشئ مر حيث هو مجموع الا ان يظن انه نوع مر جوهر مكيف وعلى هذا القياس
فقس **فصل** فى تعريف الفرق بين الكميه وذى الكميه والاحوال التى تجرى
بينهما وفى عوارض الكيفيه وخواصها فهذه هى الكيفيات واما ذوات الكيفيه وهى التى
لها هذه اما اولا واما ثانيا كانت جواهر او كانت كيفيات فسبق لها الاسم منها كما يشتق مر الكميه
وغيرها اما فى لغه العرب والفرس فسبق اسم المكيف فيهما دايما مر اسم الكيفيه وان قيلت
بالاسقاق فقد يقال مع ذلك باسقاق كما وان قيل حلق عدل ورجل عدل اولون ابيض
وجسم ابيض فقد يقال مع ذلك عادل وميض لكن قد جرت العاده فى بعض اللغات او فى
اليونانيه وحدها بان لا يسوق ذلك عر بعض الكيفيات بل يفرد للمكيف اسم فانه ما كان
يسوق فى اليونانيه مر الاسم الموضوع للفضيله اسم لذى الفضيله بل كان يدل الفاضل اسم
مستق مر اسم الاجتهاد وربما كان لذى الكيفيه اسم ولا يكون للكيفيه اسم موضوع اصلا
وهذا فى كثير مر اللغات فان القوى بسببه ان لا يكون لها فى اليونانيه اسم بل لذى القوى
فيقال فيها ملاكرى ولا يكون للكيفيه اذ الملاكره اسم فعل الكيفيه لا الكيفيه ولا يبعد ان
يكون ذلك الحال فى لغه العرب فان الصحاح فى لغه العرب لم يسق اسم مر الكيفيه التى هى
الاستعداد بل مر الحال فهذا مستق مر الصحه ومحرف مر المعتاد فى الاسقاق فان الذى
لا صحه فيه اذا مرض فانه قد يكون فى حال المرض مصحاحا وان لم يكن صحيحا اذا كان سريع
القبول للصحه والهيه المصحاحيه فانها لا اسم لها بل ربما سكلف فى لغه العرب ويسوق
لها الاسم عر اسم الشئ ذى الهيه على عكس القانون الطبيعى فيقال مصحاحيه فيكون حينئذ
اسم ذى القوه غير مستق مر اسم القوه بل بالعكس ومر لواحق الكيفيه ان الكيفيه يكون فيها
مضاده وذلك ظاهر اما فى الملكه لمثل الحسن فانه ضد التهور ومثل العفو الصواب فانه
ضد للعقد الخطا واما فى الحالات فقياس ذلك واما المضاده فى القوه واللاقوه فمثل المصحاحيه
للمراضيه واما المضاده فى الكيفيات الانفعاليه والانفعالات فكالبياض للسواد والحراره للبروده

لواحق الكيفيه

اسم

واما

المتعلقات بالكميه

الزوجيه الفرديه

متضادان

اسم المحمول

الزوج الفرد

جنس الموضوع

معنى مباين

وأما المتعلقات بالكميه فالاستقال لا اضدادها واما الاستقامه والانحنا والتقعر والتقعد
فستعلم انضاع العلوم انها غير متضاده واما الزوجيه والفرديه فسطن فى ظاهر الامر انها
متضادة وليس لذلك فان الزوجيه والفرديه لا تتعاقبان على موضوع واحد البتهم ليس
كل معنيين مسميين لا يجتمعان فهما متضادان وان كانا يجتمعان فى جنس واحد فان
الفرس والانرس والبياض واللا بياض والحمار واللا حمار كل ذلك مما لا يجتمع
معا فلو ان احدا اللا بياض مقرونا بشرط انضاف جسم به مر شانه ان يقبل البياض
فانت له اسما وكان مثلا واخذ اللا مربع على ذلك الوجه فجعل اسمه ح حتى كان الموضوع
لا محالة مر ان يكون بياضا او يكون ت او مربع او يكون ح لما كان يجب مر هذا ان يكون
ت يصير سوداء الذى هو ضد البياض او ح ضدا للمربع الذى لا ضد له وذلك ليس لان لا
مربع واحد او اشياء كثيره يشترك فى انها لا مربع وان اللا بياض هو سواد واشياء اخرى
يشترك فى انها لا بياض فانه لا تقديم ولا تاخير ولا تاثير للكثره والقله مر هذا الباب ان
كان كون ضدا انما هو بسبب ان له اسما محصلا ولا لجامع اخر بازايه م الفرد اذا خالف
الزوج فانما خالفه بان الزوج هو العدد الذى ينقسم بمساويين وان الفرد هو العدد الذى
ليس كذلك فنفس كونه عددا لا ينقسم بمساويين ليس يوجب الا سلبا لمعنى كان فى العدد
الزوج يقارن غير موضوعه بل انما يقارن جنس الموضوع الذى هو العدد وقد علموا ان
هذا القدر لا يوجب الضديه ولو قارن الموضوع المشترك فضلا عر جنس الموضوع وان اخص
للفرديه معنى اخر ازيد مر ذلك يقابل الزوجيه وذلك المعنى اكثر احوالها انه معنى مباين لا يشارك
فى الموضوع ونحن اذا فلنا ضد لم نذهب الى هذا ولا هو ايضا وان عقلوا فاذا الزوجيه
والفرديه لا يتضادان ولا الوحده والكثره واسقصنا القول فى هذا فى صناعه اخرى
فاذ الجنس الرابع لا مضاده فيه فان كانت احدى المضادتين مر الكيفيه فالاخرى الى منازعها
الموضوع بالتعاقب لا بد مر ان يكون مر الكيفيه فان تلك ايضا تكون هيئه قاره غير منسوبه
تعاقب هذه تلك وسنذكرها هنا بالاستقرا كالبياض والسواد والحراره والبروده وغير
ذلك ولما كان لانواع مر الكيف اضداد سنحيل الموضوع مر بعضها الى بعض اسلاخا مر كيفيه
منها وملبسا لاخرى فتلك الانواع مر التلطف بقبول الاستداد والانتقص مثل الحراره والبروده والبيوسه
والرطوبه فان كلها تقبل الازيد والانقص فان حراره تحدها ازيد مر حراره وبروده تزيد

مزيودة وهذا داب جميع الاضداد التي بينها وسايط التي ليس زوال الموضوع عن
احدها مقارنا لوجوه الاخر بل ربما خلا عن الطرفين الى الوسط فهذه الوسطه في
حكم انها محدوده بحد التوسط لا تقبل الشد و السقص كالعداله التي هي متوسطه
بين اقراطين طرفين و العفه التي متوسطه بين اقراطين الا ان هذه المتوسطات
اذا قرنت بالماده و اعتبرت في الاشخاص لم تعتبر بوسطها الحقيقي فان ذلك غير مدرك الا
بالحد ما قارب ذلك الحقيقي و لم يخرج الى الطرفين خروجا يعتد به و يظهر اثر ظهورا
فاحشا فانه يعد في الواسطه فلذلك قد يكون عداله زيد اشد من عداله عمرو و ان
كانا عدلين مطلقه ليست اشد من عداله اخرى فانها واحده لا تقبل الازدياد و الانقص و هكذا
حال الصحه التي هي توسط ما في المزاج و هيه التركيب بين امور زايده و ناقصه فالصحه
المطلقه واحده لكن قد يكون صحه اصح من صحه و ذلك بحسب اعتبار صحه زيد و صحه عمرو
و اما الامور التي لا اضداد لها فانها لا تقبل الاكثر و الاقل كالمربع و المثلث و غيره فلذلك و لانها
كانت تقبل التزيد و التنقص لكان التربيع سوجه في النقصان الى ضد اذا امعن صار اليه
و كان ذلك بعيدا في طباعه عن التربيع و مشاركا له في الماده بعافيه و كان ضدا و مع هذا
فان التربيع ايضا اذا اريد قربه بالماده لم يتسر احاد التربيع الحقيقي بل انما يوجد في الماده
ما هو سببه به و خفي عند الحس مخالفته فيكون حسنا تربيعا اصح من تربيع لحسب انه
تربيع حسي لا تربيع حقيقي و اما السواد و البياض و الحلاوه و التهور و الحراره و البروده فليس
يقع ذلك فيها من جهه الحس و خطايه بل يكون الموجود ان في الماده كلاهما حراريين احدهما
اشد و الاخرى انقص ليس كالمربع الحسي الذي لا يكون هو بالحقيقه مربعا بل يكون شكلا
اخر الا ان خلافه للمربع لا يحسن به و لا كالعداله التي لا تكون في الحقيقه عداله و لكنها تكون
حسنا او تهورا الا ان خاصيه مخالفته لا يدرك حسا و انما يكون الشيء اكثر من شيء بعد ان يشاركه
في الحد و المعنى التام يكون مع ذلك اشد و اقوى فيجب ان يكون كلتا الحرارتين محرقتين لكن احداهما
اشد احراقا مما كان هكذا فهو بالحقيقه قابل للاشد و الانقص و الاخر فهو كذلك عند الحس
فلذلك لا الحد من نعم نعلان حد التربيع بالحقيقه و يكون احداهما اشد و الاخرى انقص بل
اما ان يقلان على السواء و اما ان لا يكون احدهما مربعا و من خواص الكيفيه التي لا يطلق ان يشاركها
من قولها السنه و غير السنيه و قد بينا الحال فيه فيما سلف **فصل** في حمل سلوك

العدالة

امور لا اضداد لها

تربيع

سواد

اكثر

مفروضين صح

سعلق

سعلق عداخله انواع من الكيفيه و غيره لانواع من المضاف و لقايل ان يقول لما كان
هذه الاشيا التي عددتها من مقوله الكيفيه فانها من مقوله المضاف كالملكه و القوه
و العلم و ما اسبه ذلك و الجواب ان هذه الاشيا ليست بذواتها من مقوله المضاف
بل مما قد عرضت له الاضافه اذ لها وجوه غير ما هي به مضافه فانه و ان كانت
ماهيانها مقوله بالقياس الى غيرها فانها لا تجب بذلك ان تكون من مقوله المضاف
اذ قد احتاج الرسم الموجب لذلك كما علمت الى دعامه اخرى و تغير يلحق به حتى يصير خاصا
بالمقوله و لذلك قد علمت ان الجواهر كانت بطن بعض نوعياتها انها من المضاف لهذا الرسم
فلما حصل الرسم على انها ليست من المضاف و ذلك حين كان لها وجوه محصل محصص لم يكن
من المضاف اذ كان ذلك الوجوه لها محردا و آنت بحد مثل ذلك في العلم فلو كان العلم لذاته يقال
ماهيته بالقياس الى غيره و لوجوده الذي يقوم به من كل وجه و لم يكن كيفيه بل من اجلها اضافه
و لها وجوه كيفيه و بلحقها وجوه هو به مضاف لكان اذا حصل العلم و خصص امر ذلك
و تحصصه لو نم مقول الماهيه بالقياس لكن ليس الامر لذلك فان نوعيات العلم كالنحو لا يقال
ماهياتها بالقياس الى غيره في حد تحصيصه بل من وجهه معناه الاعم و هو كونه علما فلا يقال النحو
نحو لشيء بل يقال ان النحو علم شيء كما كان هناك لا يقال ان هذا الراس هو هذا الراس لشيء بل يقال
هذا الراس راس لشيء فان كان هذا يسهل هنا لكن ان هذا الراس مخصص من ذلك الراس حيث
وجوده الذي ليس به مضافا بل عارضه له الاضافه حتى ان هذا التخصيص يسري عن موافقه لتخصص
الاضافه بازايه بل يلزمه من الاضافه ما لزم الطبيعه العامه الى بلحقها الاضافه كالكراسيه فلذلك
هنا انما صار النحو من العلم من حيث العلم كيفيه و لذلك لم يسعه من الاضافه الا ما لحق
حسنه اولا و كان هذا التخصيص ليس من وجهه ما لحقه من الاضافه بل من وجهه الوجود الخاص كان
كيفيه ما يكون هيه في النفس و صوره مجرده عن الماده هي مطابقه لامور من خارج فيكون
عاما لهيات و صور في النفس مجرده كلها مشتركه في هذا الحد و لا تختلف فيه فتشترك ايضا في
انها مطابقه لامور من خارج لا لاجل خصوصيتها بل لاجل ان هذا المعنى عارض اولا للمعنى
العام لها فلو كانت تخصص تخصص المضاف الذي لا وجوه له الا انه مضاف لكان يجب
ان يكون الاضافه بلحقها لتخصصها فاذ قد بقي مخصصها في حد تخصصه غير مضاف فله
وجوه غير مضاف فاذا كانت النوعيات ليست من المضاف في ذواتها بل لها وجوه خاص

ماهيه

رسم

ماهيه

العلم كالنحو

المعنى الاعم

الراس

اضافه

كيفيه

صورة مجرده عن الماده

وانما المقول ماهيته بالقياس هو الحس الذى لاجله نقال لذلك للنوع وفى حد نخصصه
لا نقال وكان للنوعيات وجوه ليست هى بها مضافات لجنسها ايضا كذلك وان عرض
له الاضافه فليس من المضاف بذاته فانه تستحيل ان يكون الحس داخلا بذاته فى مقوله
ثم يكون انواعه فى ماهيتها غير داخله فى تلك المقوله وهل المقوله الا حس الحس وهل صور
المقوله الا هذه الصور فمن اذن انه لما لم يكن النحو من المضاف فليس العلم من المضاف
الا على انه عارض للمضاف عروضا لازما على انه نوع من المضاف ولا باس ان يدخل الشئ
فى مقولتين على وجهين اما فى احديهما فبالذات على انه نوع له واما فى الاخرى فبالعرض
على انه موضوع لعروضه له فهلا كان الحرى ان نفهم هذا الموضع ولا نلتفت الى عمى قلوب هؤلا
الذين نظنون ان الشئ يكون فى جنس وانواعه فى جنس مباين له والعجب ان هؤلا قد نسبو
ان هذا الرسم المذكور للمضاف وهو انه الذى ماهيته مقوله بالقياس الى غيره رسم فاسد هذا
لانه كان يدخل فى المضاف ما ليس من المضاف وانه محتاج الى زياده وثاقه وبين لهم وبين
الموضع ثلث ورقات حتى جاؤا وسلموا ان العلم داخل فى المضاف بطبعته على انه نوع من
المضاف وانواعه ليست كذلك فلزمهم ان يحلوا هذا الشك ونسوان مثل هذا الشك قد سلف
ذكره فى الجواهر ايضا فكان حل الشك فى اخر الامر يوجب ان ما لخصص فزال كونه مقولا بالقياس
الى غيره دل ذلك منه على انه ليس من مقوله المضاف وعلى ان الحد الثانى المحصل المجتنى الذى
المضاف غير المقول عليه ونسوان الشئ اذا قيل على الشئ قول القول على الموضوع وقيل هذا القول
عليه لذلك على ما لث فان الاول يقال على الثالث لذلك ونسوانهم كانوا يفهمون من المقول على الموضوع
انه يجب ان يكون ذاتيا مقوما للماهيه فلم يعلموا انه اذا كان المضاف جنسا للعلم كان مقوما
لماهيته ثم العلم حسى للنحو ومقوم لماهيه النحو ومقوم الماهيه لمقوم الماهيه مقوم الماهيه فكيف
سقلب النحو عن جنبه المضاف حتى يذهب الى كيف الكيفيه سواكان تاويلهم المقول على الموضوع
حقا اولم يكن ونسوانهم علموا ان الاشيا المتباينه الخواص لا تحمل شئ منها على الاخر فاذا كان
كل نحو فى ذاته وماهيته محمولا عليه الكيف ولا شئ من الكيف يقال عليه المضاف فى ماهيته
على ان لا يكون له الا ما هو به مضاف لاعلى انه لا عرض له الاضافه انه يلزم من ذلك ان
يكون لا شئ من النحو يقال عليه المضاف فى جوهره وكل علم عندهم نوع من المضاف فقال
عليه المضاف فى جوهره فيلزم ان لا شئ من النحو بعلم هذا خلف لكنه لا يجب ان يلتفت

النحو

دخول الشئ فى مقولتين

العجب

رسم

الحد

المقول على الموضوع

ذاتى مقوم

ماهيه

الى

الى هؤلا بل نفهم ان ما قيل فى قاطيغورياس كان العرض فيه ما اومانا اليه لكن لقايل ان
يقول ان حكم النحو حكم العلم فان النحو نحو بالقياس الى شئ هو اعراب اللغه والجواب
عن ذلك ان اعراب اللغه ليست ماهيته من حيث هو اعراب اللغه مقوله بالقياس الى
النحو فكيف يكون النحو مضافا اليه والمتضايفان كما علمت كل منهما مقول بالقياس
الاخر لكن اعراب اللغه مقول بالقياس الى النحو من حيث هو معلوم حتى لو كان اعراب اللغه
موجودا الف سنه ولم يعلم لم يكن مقولا بالقياس الى النحو فاذا كان لذلك فقا بل
المعلوم من حيث هو معلوم العلم او العالم من حيث هو عالم فلما لحق اعراب اللغه
المعلوم فصار اعراب لغه معلومه صار بازايه هيه نفسانيه هى علم فالهيه النفسانيه
التى هى علم حملتها مقوله بالقياس الى هذه الجمله فاذا فصلت الهيئه والنعت الى كونها
هيه ولم يلتفت الى ما عرضى لها من اضافه الى خارج صار بها علما كان وجودا غير
مضاف وكذلك اذا التفت الى اعراب اللغه وفصلت عنها كونها مطابقا لها هيه نفسانيه
حتى زال عنها انها معلوم كان وجودا غير مضاف ولذلك هذا الراس فانه من حيث
هو راس مضاف الى البدن من حيث هو ذو راس فاذا اعتبر الجوهر المشار اليه ولم
يحب ان يكون النظر اليه من حيث هو هذا نظرا الى انه راس كان له وجود خاص ولذلك
فى جانب ذى الراس نعم الاضافه اللاحقه هناك لازمه للهيه التى فى النفس وليست لازمه
للراس ولذلك الراس نفسه اذا حصل لم يحب تحصيل الاخر وليس اذا قلنا ان احد المضا
فين
المتضايفين اذا عرف ما بالتحصيل عرف الاخر ما بالتحصيل لزم عكسه ان كل ما لزم العلم بتحصيل
مضافه عند العلم بتحصيله فهو مضاف حقيقى بل قد يكون هذا فى المضاف الحسى ويكون
ايضا فيما لا سفكر عن ملازمه الاضافه له فان ذلك انما اورد هناك لشئ لا لسبب ان كل ما كان
ذلك شانه فهو مضاف حقيقى بل الان سبب ان ما ليس ذلك شانه فليس مضافا حقيقا
وزوال الشك المذكور فى الجواهر وكان تصححه واحتجاجه تتوجه الى ان المضاف
الحقيقى الذى وجوده هو انه مضاف اذا عرف بالتحصيل عرف لذلك مضافه فانه
ما اورد مورد ذلك البيان بانه وجهته الاعلى هذا ولم يعرض عكسه ولا زعم ان
هذه خاصيه المضاف الحقيقى وحده بوجه من الوجوه ولا كانت له الحاذ لك حاجه بل
الى هذا على ما سنا واضاف اليها ان الراس وما جرى مجراه ليس كذلك فانه ليس

من المضاف الحقيقى وقد سنا ذكر الموضع على ما يجب **فصل** فى الاين ومتى

حقيقه

واما الاين فانه يتم بنسبه الممكن الى المكان الذى هو فيه وحقيقته كون الشئ فى مكانه وقد علم فيما سلف انه كيف ساين المضاف وهو جنس لانواع فان الكون فوق اين والكون تحت اين واللون فى الهواء اين وفى الماء اين ومن الاين ما هو حقيقى اولى وهو كون الشئ فى المكان الحقيقى ومنه ما هو ثان غير حقيقى كلون الشئ فى المكان الثانى فى الغدر الحقيقى لقولهم فى السماء وفى الماء ولا يكون جسمان موصوفين باين واحد بالعدد

واحد بالعدد

والاين اول حقيقى ويكونان موصوفين باين واحد بالعدد والاين ثان غير حقيقى يجب ان يكونا فى السوق معا ومن الاين ما يكون ماخوذا بانه كائن فوق على انه فى باطن سطح السماء ومنه ما هو عارض له كون الحجر فى الهواء وبالجملة فى الاين اضافه كون الهواء فوق بالقياس الى الماء لانه فى مكان هو اقرب الى فوق من مكان الماء والاين منه جنسى وهو الكون فى المكان ومنه نوعى كالكون فى الهواء ومنه شخصى كالكون لهذا الجسم فى هذا المكان المشار اليه وقد زعم بعض المتقدمين ان الواحد من الامرين قد يوجد فى جواهر كثيره كون عده فى السوق وقد غلط وجاء بعض الحدث بما اعبر عنه قال انه ليس الامر كذلك فان الاين الحقيقى لا يوجد فيه هذا المعنى واما الاين غير الحقيقى كالكون فى السوق فليس هو نفس السوق فانه وان كان لا بد من ان يكون السوق مكانا ما ساكنا فيه فليس الاين هو السوق بل كون زيد فى السوق هو الاين وهو صفه لزيد بها زيد كاين فى السوق وليس بها بعينها عمرو كائنا فى السوق وان كان السوق واحدا فنسبة زيد اليه من حيث زيد غير نسبة عمرو اليه وهذا كالبياض فانه وان كان يحد بالنوع فيكثر بالعدد ثم ان بعض المحدثين لما لم يرض بهذا الجواب قال ان المتقدم فقال ليس حال الاين كحال البياض فان البياض الذى فى زيد اذا عدم لم يجب ان يعدم الذى فى عمرو واما السوق فيكون واحدا للجماعه وحسب انه عمل شيئا اذا رانا ان السوق واحدا كان السوق هو الاين كان السوق كون فى المكان لا مكان ما وكان الشئ اذا سئل عنه اين هو فصح ان يقال سوق لا ان يقال فى فان كان الاين هو كونه فى السوق فزيد يبطل سطلانه كونه فى السوق وان لم يبطل كون عمرو فى السوق فهو كالبياض ايضا ونقول ان الاين فيه مضاده ما كما فى سايز المقولات فان الكون

كون

سواد

ابين

متى

فى سنه

فى المكان

والمكان الذى عند المحيط هو مقابل الكون فى المكان الذى عند المركز لاجتماعهما وهما معنيان وقد يوجد لهما موضوع واحد تتعاقبان فيه وبينهما غايه الخلاف واذ قد يصار من احدهما الى الاخر قليلا قليلا ويكون الصدران متضادين ويكون هناك اين متوسط بينهما وايون اقرب من الطرف الوقانى فى حد الفوقه وايون من الجهه الاخرى بالخلاف ويكون فى طبيعه الاين من حيث هو لا من جهه حسيه بل من حيث خواص نوعيه واضافتها ايضا ان يقبل الاشد والاضعف فان اثنين كلاهما فوقان واحدهما اشد فوقه فعلى هذه الجهه يمكن ان يقع بهما الاشد والاضعف واما الكون فوق مطلقا او تحت مطلقا او الكون فى اى حد شئت مطلقا والكون فى المكان مطلقا فلا يقبل ذلك اشد واضعف وفى الكيفيه ايضا فان السواد الحق لا يقبل اشد واضعف بل الشئ الذى هو سواد بالقياس عند شئ وهو بياض بالقياس الى اخر وكل حد من السواد نفرضه فلا يقبل الاشد والاضعف فى حق نفسه ويجب ان نترك هذا فى هذا الموضع بل لم يكن اليق به من الفلسفه فان لقائل ان يقول ان السواد اين من حيث هو مضاف يقبل الاشد والاضعف بل لطبيعته كيفه واما الاين فانما يقبل ذلك من حيث هو اضافه تعرض لاسته وهو قرب وبعد من الطرف اذا اسعلت حق هذا القول وجميع هذا كان حروجا الى صناعه اخرى فسلم الان لهذا القايل ان الاين انما يقبل من حيث هو مضاف لا من حيث هو اين ولنترك القول فى امر السواد والبياض بهما واما متى فانه ايضا نسبه ما للشئ الى الزمان وهو كون فيه نفسه او فى طرف فان كلا من الامرين يقع فى اطراف الازمنه ولا يقع فى الازمنه وتسل عنها عتى وبجاب واذا نسبت الشئ الى الزمان فاما ان ينسب الى زمان اول مطابق له لا بفضل عليه كقولهم كان هذا الامر وقت الزوال واما زمان اعم من ذلك يكون نظير السوق فى الاين كقولهم كان هذا فى سنه كذا ولم يكن فى جميع السنه بل جزء منها وليس الزمان المطابق كالمكان المطابق فى انه لا اشاركه فيه فى النسبه اليه بل الزمان الواحد الحقيقى المعين ينسب اليه اشياء كثيره فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقه لكن مع ذلك فان كل واحد كاين فيه يكون هى نسبته الخاصيه اليه التى لو عدمت لبقيت نسبه خاصيه للاخرى وان كان المنسوب اليه واحدا نظير ما قلنا فى النسبه الى السوق ولا يحتاج ان نطول بذكر ما قاله المتقدم المذكور فى متى وفيما هو جوابه فانه اذ قال ما قال فى المكان فهو له فى الزمان اقول وقد هول فاضل المتاخرين فى العاده

شخصى

غير حقيقى

صفه

بياض

سوق

السوق صح

مضاده

عز المتى الخاص بهو بلا مفروطا فقال ان متى نسبه الشئ الى الزمان الذى سطبق نهاستاه على
نهايتى وجوده او زمان محدود هذا الزمان جزء منه وذلك انه ذكر نهايتى وجوده
فاما ان تعنى به نهايتى مقداره او نهايتى حركته او نهايتى زمان وجوده او نهايتى
متاه وسبته الى زمانه فان على نهايتى مقداره فليس سطبق عليهما نهاستا زمانه وان
عنى نهايتى حركته محض ذلك المتحرك المتصل للحركه او للحركه نفسها وليس العرض سحقا
الى هذا وحده واما نهايتى زمان وجوده حاصلا فلا سطبق عليهما نهاستا زمانه
بل حاهما واما نهاستا السبه فمكن ان يجعل له وجه تاويل فقال ان معناه ان متاه حو
نسبته الى زمان سطبق نهاستاه على نسبتان له الى نهايتى هذا الزمان ثم لا نسبه له اصل
اولاها ولا بعد اخراها اليه فتحب ان نفهم قوله على هذا الوجه لكن نسبه الشئ الى الان الذى
نقارنه عسى ان يظن بها انها ليست مرمقوله متى لذاتها فان كان ذلك كذلك فكان هذا الرسم
غير صحيح وذلك لان كون الشئ فى آن ما لا يحمل عليه هذا الحد وهو مرمقوله متى لكن الحق ان الان
يصح ان نسبه معقوله يحتمل ان يكون بها جواب متى الا ان نشار الى الذى يتحدد بذلك
الآن فيكون للشئ نسبه الى الزمان لا على انه فيه بل على انه فى طرفه ومع ذلك يكون اينا
فهذا بعد ما قاله هذا الفاضل الفهم الآن يحلم بان النسبه الى الان ليست مرمقوله متى لكنها
لا مقوله لها يلتبق بها غير هذه المقوله ولا يعلمها غير داخله فى مقوله اصلا ثم بعد هذا نظر ما ان
الاسعغال به مرجوص المسدى مما لا يعنيه والله اعلم انه كلام لكن الاضافه معنى مركبا توجب
تركيبه تردد بها بين سبين اذ لم يكونا جزئين منها بل كانا امرين خارجين عنها هى معلق
بهما لذلك الآن ومتى لا يحتاج ان نظن فيهما تركيبا بسبب ان لكل واحد منهما نسبه الى شئ
فان النسبه ليست المنسوب ولا المنسوب اليه جزء منها حتى يكون الجمله هى النسبه فكون النسبه
حينئذ جزءا لذاتها اذ الجمله تحصل جمله من الاشياء ومن الجمع نفسه فيكون الجمع كالصوره وهما
كالماده والمجموع كالمركب والجمع جزء من المركب كالصوره واذ هذا محال فليس الان والمتى
مركبا **فصل** 2 ناتى المقولات العشر واما الوضع فقد سبق لكن انه اسم يقال
على معان وان الذى هو المقوله فهيئه تحصل للتمام او ان الجمله لاجل نسبه تقع بين اجزائها
وبين جهات اجزائها 2 ان يكون لبعضها عند بعض محاورة المعتبر بحربته لا ذلك فقط
بل يخالف مع ذلك بالقياس الى امور غير الموضوع المعتبر بحربته اما امكنه حاويه

واما

قيام

وضع
تضاد

لا يخالف
الاعدام

واحد
والعدم

وآما ممتكنات محويه وله جهات وهذا كالقيام والقعود والاسلقا والانبطاح
ولا احتاج ان ازيد على ما سلف بيانا وشرحا وتفصيلا وتطويلا بل آعلم
ان الوضع قد يكون فيه تضاد فان الهيئه الحادثه من وضع بعض الاجزاء الى
جهات مضاده لجهات اخرى هى هيئه مضاده للهيئه المخالفه لها كالاسلقا
والانطباح وذلك اذا كانت الاجزاء لا تخالف بالعدد فقط بل وبالطبع ومثال
هذا ان الملعب الذى لم ست جهات لا اختلاف فيها اذا وضع وضعا حتى صار هذا
السطح منه فوق وهذا يمنا وهذا شمالا ولذلك الى اخرها ثم غير حتى صار هذا الذى هو
فوق هو تحت والذى هو تحت هو فوق فان حال حمله الموضوع فى ما سب ما بين
اجزائه واحده بالعدد ووضعه لا يخالف الوضع الاول بالنوع بل هو هو كما كان لكن هذا
الوضع مخالف لذلك الوضع بالعدد واما هيئه الحمل المحفوظه فلا تخالف الوضعان
بالحدبل بالتخصيص الجزئى واما لو كان نزل الملعب المشابه الاضلاع سجره وانسان قصا
على ساحهام قلسا ونكسا فان حد الامرين مختلف فان حد الاول وضع وهيئه حاصله
من حصول ساقه كذا وحصول راسه كذا وحد الثانى مخالف لذلك لان السبب ان الساق
والراس انما يخالفان بالعدد فقط بل وهما يخالفان ايضا فى المعنى والطبعه واذا
كان الحدان لهسين مختلفين وبينهما غايه الخلاف وموضوعهما واحد فهما متضادان
واما هنالك فانما كان يخالف الخصوصيه الجزئيه دون الحدود اذ كان سطح ما منه
فوق فصار تحت فصار اخر فوق وذلك السطح انما يغاير السطح بالعدد مغايره ليست
بحدين والاضداد هى التى لها طبايع متباينه وحدودها متخالفه ويخالف بالنوعيه
لا بالشخصيه وكما ان الجسم لا يجتمع فيه البياض الحادث امس من حيث هو ذلك البياض الامسى
والبياض الحادث اليوم من حيث هو هذا البياض وهما سعا قان على موضوع واحد
ولستا بضادين اذ ليس بينهما غايه الخلاف والاختلاف بامر داخل فى اللونيه فكذلك
ان كان لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصى وهذا الوضع الشخصى وسعا قان فيه ولستا
بمتضادين اذ ليس بينهما غايه الخلاف فى الطبع وفى حقيقه الوضع وبعد ذلك فان الوضع
يقبل الاشد والاضعف على نحو قبول الاين ولا يقبله على نحو لا قبول الاين والآن قولنا
قيام وجلوس قد يقال على الحركه الى حصول هذا الوضع ويقال على الهيئه الحاصله فاعلم

حدان
لهيئتين

اضداد

موضوع

القيام
يقال
على الحركه

نسبه

جمله

وضع

ان القيام الذى هو من الوضع هو القار منها لاحاله ان يقوم وآما مقوله الجده فلم يسق
لى الى هذه الغايه فهيها ولا احد الامور التى تجعل كالانواع لها انواعا لها حتى يقال
عليها باستراك من الاسم او تشابه وكما يقال الشئ فى الشئ والشئ على الشئ والشئ مع الشئ
ولا اعلم سببا يوجب ان يكون مقوله الجده حسبا لسائر المقولات لا يوجب مثله فى هذه
المذكوره وسببه ان يكون غيرى يعلم ذلك فكن متأملا هنا لك من كيهم ثم ان رئف بعضها
من ان يكون انواعا وجعل تواطو هذه المقوله بالقياس الى بعضها دون بعض وجعل
الاشتراك فى اسمها بالقياس الى الجمله او الاخرين وعنى به انه نسبه الى ما لا يحق
بسقل باسقال ما هو منسوب اليه فلسكن كالسلح والنعل والدرين وليس البعض
والبعض منه حرى ومنه كلى ومنه ذاتى لحال الهره وعداها ومنه عرض لحال
الانسان عند قميصه ولنفصل هذا المهم من المقولات العشر الى ما اوثر ان يفصل
اليه ففيه محال وآما مقوله ان يفعل وان ينفعل فتوهم فى تصورها هيئه يوجد
فى الشئ لا كون الشئ قبلها ولا بعدها الا ته فى الحد الذى يكون معها من الكيف او
الكم او الاين او الوضع بل لا يزال يفارق على اتصاله بها الشئ شيأ شيأ ونتوجه الى شئ
ما دامت موجوده كالسود ما دام الشئ يسود والبيض ما دام الشئ يبيض وكالحركه
من مكان الى مكان فالشئ الذى فيه هذه الهيه فهو منفعل وينفعل وحاله هى ان ينفعل
والشئ الذى منه هذه الهيئه على اتصالها فهو من حيث هو منسوب اليها فحاله هى ان يفعل فاما
ان هذا يكون فى الكيف وحده او فى سايرهن فامر يستقصيه واحواله واقسامه فى الكلام
الطبعى فان الناس قد اختلفوا فبعضهم خصص هذه المقوله بانها تحب ان تكون تعرا فى
الكيف فقط وآما العام لها ولغيرها من الامور التى تقع فى مقولات كثيره وتعضهم جوزان
يكون جامعه للانواع كلها بمعنى واحد ولتحقق هذا الكل فى الطبعيات واعلم انه انما
قيل ان يفعل وان ينفعل ولم يقل انفعال وفعل لان الانفعال قد يقال ايضا للحاصل الذى
قد انقطعت الحركه اليه فانه يقال فى هذا الثوب احتراق اذا كان حصل واستقر ويقال
انفعال اذا كان بعد فى الحركه ولذلك القطع الذى هو الفعل قد يقال عند استكماله
وقد يقال حين ما يقطع وآما لفظ انه يفعل وانه ينفعل مخصوص بالحاله التى فيها
التوجه الى الغايه ولذلك القيام الذى هو النهوض والجلوس الذى هو المصير الى

توطو المقوله
استراك
ذاتى عرضى
مقوله ان يفعل ان ينفعل
جامعه للانواع
انفعال
قطع
قيام

الامر

الامر الذى يستقر فسمى ايضا جلوسا هما اللذان اما ان يكونا من هذه المقوله او مناسبا
هذه المقوله واما هيه القيام المستقره وهيه القعود فهما من الوضع كما ان هيه الاحتراق
من الكيف وهيه تمام الشئ هو من الكم وهيه الاستقرار فى هو من الاين فاما هذه المقاله وما
ناسبها هى ما كان توجها الى احدى هذه الغايات غير مستقر من حيث هو كذلك وهذه
المقوله لعل التضاد فان التوجه من ضد الى ضد يخالف بالحد التوجه من ذلك الضد والموضوع
واحد وسنهما البعد الخلافى وذلك كالبياض الاسود والسواد الابيض والصعود السافل
والنزول العالى وايضا فانهما قد يقبل الاشد والاضعف لان وجهه القرب الى الطرف الذى
هو السواد فان القرب من ذلك هو حد مبلوغ اليه من السواد بل بالقياس الى الاسوداد الذى
هو سلوب السواد والسواد وفرق بين الاسوداد عن الحاصل القار وبين السواد فان
الاسوداد يعقل على انه غايه الحركه وآما السواد فلا يحتاج فى تعقله سوادا الى ان يعقل
حركه اليه فاعلم ان سوادا لون اشد من سوادا كان اقرب من الاسود الذى هو الطرف
والسواد اشد من السواد اذا كان اقرب من السواد الذى هو الطرف وايضا فان الاسوداد
قد اشد من جهة السرعه اذا كان اسرع اسوداذا وهذا ايضا تم بنسبته الى الاسود فان
الاسرع يوصل اليه قبل الابطا فيكون اسرع لانه اقرب زمانا من الاسوداد لكن الفرق
بين الاعتبار الاول وهذا الاعتبار ان الاعتبار الاول يجعل حركتين مساويتى السرعه
فى ظاهر الامر لكن احداهما مستديه من حد اقرب الى البياض والاخرى من حد ابعد منه واستمرارها
على نمط واحد بسرعه متشابهه لكن احداهما لانها اقرب فقط يقال هو ذا اسود اشد
من الاخر لكن تتحرك حركه مساويه لحركه اخرى وكلاهما تصعدان لكن احداهما ابتدا من اعلى
والاخرى من اسفل فيكون ذلك تصعد اشد من هذا الاخر بهذا الوجه وان كان البحث المستقصى
لاسال هذه الاشياء والعلم الطبعى يمنع من هذا وانما يجوز هذه المناسبه اذا كان
المقطوع واحدا بعينه واختلف الزمان فاقصرهما زمانا هو الاشد دون غيره وقد
جرت العاده بان نسلى ما سلف ذكره بالقول على المتقابلات فلنقل اولا ما يجب ان يعتقد
فيها ثم لنقل على الوجه الذى قيل فيها فى هذا الكتاب تمت المقاله السادسه

المقاله السابعه من الفن الثانى فصل فى المتقابلات

فنقول ان المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان فى موضوع واحد فى زمان واحد معا وكل

الكان ضح

الهيه من الوضع ومن الكيف ومن الكم ومن الاين

اسوداد

موضوع
بالمواطاه
بالاشتقاق
القسم الاول

مقابلين

بسط
مركبا
لاصدق
ولاكذب

خواص
موضوع

على سبيل
التواعد

القسم الاخر
من المقابلات

سنين لاجتماعان في موضوع واحد فاما ان لاجتماع على سبيل ان شيئا واحدا
لا يوصف بهما بالمواطاه بان يكونا مقولين عليه بان الشيء هو هذا وذاك كما يكون الشيء
حيوانا وابيض معا او على سبيل ان الشيء الواحد لا يوصف بهما بالاشتقاق ايضا وذلك
بان تتانعا من حيث اللون فيه ايضا والقسم الاول يكون احدهما في قوة سالب الاخر
كالفرس واللافرس فلا يخلو اما ان يكون الاعتبار من حيث السالب منهما سالبا فقط
او من حيث هناك زياده معنى الجانبي يلزم السالب كما اذا جعلنا المتقابلين والسبعين
المذكورين الزوج والفرد وجعلنا الفرد ليس كونه فردا هو انه ليس بزوج فقط بل انه
امر زايد على ذلك فالمتقابلين الاول وهو تقابل النفي والاثبات اما بسيط كما هو فرس لما ليس
بفرس من حيث ليس بفرس او مركبا لقولك زيد فرس زيد ليس بفرس والاول لا صدق فيه
ولا كذب والثاني فيه صدق وكذب وستركان في انه ليس شيء فيهما اشارة الى وجود خارج
بل باعتبار احكام عقليه فانه لو كان اللافرسيه من حيث هي لا فرسيه سالبة وجود بوجه
السماويه سلوب موجوده بالفعل لانها نهايه لها لانها ليست بحجارة ولا مثلث ولا اثنانيه ولا
رباعيه ولا امر اخر من الامور التي لا تناهي وكان يكون نسب سلبيه حاصله فيها لانها
لها لامره واحده بل امورا متصاعفه بلا نهايه ولا غايه اذ كان لكل حمله بفرض سلب مستانف
بل هذا شيء باعتبار العقل والقول ومن خواص هذا القسم انه لا يمنع اجتماع ما يقع عليه
من المتقابلين في موضوع واحد بان يكونا فيه لا بان يكونا عليه وذلك لان الرايحه ليست
طعما تقابل الطعم من حيث ليس طعما والمجتمعان في موضوع على سبيل الوجوه في موضوع
فكل ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجوه فيه فليس بمختلف في موضوع على سبيل القول
ولا عكس بم ان المثالين اللذين اوردناهما مختلفان في ان تقابل الفرسيه واللافرسيه
لا صدق ولا كذب فيه وتقابل ان زيدا فرس لقولنا زيد ليس بفرس فيه صدق وكذب واما
القسم الاخر فمثل الحراره والبروده والحركه والسكون ومثل امور اخرى يجري مجراها فلنقل اولا
انه لا شك ان الفرسي واللافرسي يعدان في المتقابلات وكذلك قولنا زيد فرس مقابل
لقولنا زيد ليس بفرس والزوج والفرد يعدان من المتقابلات وكذلك العمى والبصر يعدان من
المتقابلات وكذلك الحركه والسكون يعدان من المتقابلات وكذلك الحراره والبروده يعدان من المتقابلات
وكذلك الابوة والبنوة يعدان من المتقابلات والاشياء التي نعرض لها هذه الاحوال يحكم عليها

بانها

بانها تقابل بسببها وصورة هذه الاشياء مخالفه فان الفرس جوهر وتقابله اللافرس
لا محاله على قياس مقابله الفرسيه ان كانت عرضا ولسلم ذلك للافرسيه بل حذ مكانها
النفس واللانفس او شيئا اخر مما هو جوهر ليس مسوق الاسم فرعرض واما الهيه فهي عرض والفرس
واللافرس ليس بتقابل التقابل الذي للعضض اذ لا صدق هناك ولا كذب ولا تقابل على
سبيل الاضافه ولا على سبيل التضاد اذ كان تقابل التضاد ما يكون فيه جواز تعاقب على
موضوع واحد بشرايط ذكرت وانما الزوج والفرد فليس لهما موضوع واحد يتعاقبان
عليه بل جنس واحد لموضوعين لهما لا افتراقا ما ولما العمى والبصر فيشاركان السكون والحركه
فان العمى ليس معنى مقابلا للبصر بل هو عدمه وكذلك السكون الحركه لكن السكون يعاقب الحركه
على موضوع واحد واما العمى فلا يعاقب البصر واما المتضادتان فليس يجب فيهما التعاقب
على موضوع او استرا الكمال في موضوع حتى يكون الموضوع الذي هو علة لامر ما يلزمه لا محاله
امكان ان يصير فيه معقولا او يكون هناك موضوع مشترك وان كانت العليه والمعلوليه
من المضاف فاول ما ينبغي ان نطلب ان نهل يمكننا ان نجد لهذه كلها معنى جامعا ولو
على سبيل التشكيك والتقديم والتاخير ان لم يكن على سبيل التواطؤ المحت او لا يجد لها معنى
جامعا لكن التقابل مقول عليها فنشبه ان يكون التقابل الاول هو نظر ما للفرس واللافرس
الذي يمنع اجتماع طرفيه قولا على موضوع وان لم يمنع ذلك وجودا في موضوع فانه لا يكون
شيء واحد هو رايحه ولا رايحه ويكون شيء واحد فيه رايحه وما ليس برايحه وليست اقول
انه يجتمع في الشيء ان يكون فيه رايحه وليست فيه رايحه فان هذين لا اجتماعان وليس قولنا ان
فيه رايحه وليس فيه رايحه هو قولنا فيه رايحه وما ليس برايحه ولا نقال انها رايحه فاذن
تقابل ان فيه رايحه وليس فيه رايحه هو من القسم الاول الذي على سبيل الحمل فلذلك يحمل
على التفاحه ان فيها رايحه فيقال التفاحه فيها رايحه ولا تحمل الرايحه على التفاحه فيقال
ان التفاحه رايحة فلذلك هي موجوده في ما محموله على جميع الاشياء المتباينه الطبايع يكون
مقابله من حيث ان كل واحد منهما ليس هو الاخر وهذا هو تقابل اول لم تقل التقابل عن اعتبار
الحمل على موضوع الى اعتبار الوجوه في الموضوع فجعلت حال الامور التي مشترك في عام واخاص
يكون موجوده فيه بالقوه معا ولا اجتماعان بالفعل معا مقابلا فبعضه يختص بالقول من حيث
هو كم كالاجاب والسلب التي موضوعها المحمولات والموضوعات سعاقب فيه والاجتماع معا

وهذا الحكم القول ولس في الوجوه حمل والاوضع وبعضه يكون من خارج فرض لكل ما يكون
الشركة فيه في عام ومنه ما يكون الشركة فيه في خاص معين ويكون المشترك فيه طبعه
حي بالقوة كلا الامرين لكن لا يجتمعان فيه بل يتعاقبان عليه فالمقابلات يقال على هذه
التي بعد الباب الاول بمعنى انها معان استركت في موضوع لها ان يوجد فيها الا انها
لا تجتمع فيه فيكون معنى هذا التقابل كالجنس لاقسام له كالانواع اما اقسام تجمعه
واما اقسام بحسب ما يصلح للمتدي ويكون اسهل على متعلم قاطيغورياس فلنقسم الان
على الوجه الذي ينبغي ان نفهم عليه الاصطلاح الذي في قاطيغورياس وهو غير المصطلح
عليه في العلوم ومن الحشم ان نجمع بين الامرين فقد عنى نفسه اما القسمة التي في قاطيغورياس
فمخرج على هذا الوجه المتقابل اما ان يكون ماهيته مقولة بالقياس الى ما هو مقابل له او
اما ان لا يكون فان كانت ماهيته مقولة بالقياس الى غيره فهو يقابل المضاف كالابوة والبنوة
وما يجري مجراها ستدرك لاحقا في موضوع واما عامي كالانسانية بل والجوهرية بل كالنوعية
او غيرة لك واما خاصي كهذا الانسان يكون يمينا لزيد مثلا واما انه مع التقابل
مقول الماهية بالقياس فامر لا شك فيه واما الذي ليست ماهيته مقولة بالقياس الى غيره فاما
ان يكون الموضوع صالحا للانتقال من احد الطرفين بعينه الى الاخر من غير انعكاس واما
ان لا يكون لذلك بل يكون صالحا للانتقال من كل واحد منهما الى الاخر او لا عن احدهما الى الاخر
لان الواحد لا ينم لم فنسمي القسم الاول يقابل العدم والقنية ونعني بالقنية لا مثل الابصار بالفعل
ولا مثل القوة الاولى التي تقوى على ان يكون لها بصر بل القنية ان يكون القوة على الابصار
متى شاء صاحبها موجودة فان فقد القوة الاولى ليس بعمى ولا فقد الابصار بالفعل بل الا
بصار بالفعل وان لا يبصر بالفعل لكن بالقوة هما امران يتعاقبان على الموضوع يعاقب الحركة
والسكون اما ذلك هو فقد ما سنمساه فيما بعد لكن لا يمكن ان نتصور الا بان نعود الموضوع
معه الى الابصار مرة اخرى بالعدم الذي هاهنا ليس هو العدم الذي يقابل اي معنى وجودي سئت
بل الذي يقابل القنية فان العدم يقال على وجوده ولسنا نريد الان ان نحصي جميعها بل ما
يعنينا في هذا الموضع فنقول انه يقال للشيء عدم لزانا وبشار الى حال ما للمادة في لونها خاليه
عن الشيء الذي يحلها والشيء الذي له معنى وجودي سواكان قارنها حالف لزلك الشيء الوجودي
او لم يكن مثل عدم السواد فيما مر شانه ان يسود سواكان هناك بياض حالف السواد في موضوعه

اولا

مقابلات

ماهيه

يقابل المضاف

موضوع عامي

يقابل العدم والقنية

موضوع

اولا يكون بل يكون اسفاف مثلا فقط ولا لون البتة فانه اذا كان هناك بياض فليس البياض
وعدم السواد في ذلك المحل شيا واحدا ولو كانا ايضا متلازمين بل البياض معنى قايم بازاء
السواد فهذا وجه من وجوه اعتبار العدم ومقابله والاخر العدم الذي يعتبر بشرط ان يزول
المعنى الوجودي ولا يخلفه شيء كالسكون فان الذي يزال انما يقال له في وقت اخر انه ساكن
عادم الحركة لا اذا كان ليس يزال فقط انما هو يصعد ولكن عند ما لا يكون فيه حركة مكانية
البتة فهذا العدم بالحقيقة مقابل للحس الذي هو هاهنا الحركة المكانية مطلقه وقد يقال
عدم بشرط فقدان الشيء الذي من شانه ان يكون لفاقد من الموضوعات وفي الوقت الذي من
شانه ان يكون له حتى لا يقال ان في الطفله عدم الانسانية بهذا السبيل ولا في الصبي عدم
الابلاد اذ ليس وقته ومن العدم ما يقال قبل الوقت كالمرد فانه لا يقال لمن عدم اللحية
في وقت الاسات لزا الثعلب انه امرد ومنه ما يقال بعد الوقت كالصلع يكون بعد وقت
وفور العمر ومنه ما هو بالقياس الى الجنس لا الى النوع مثل العجمة يزا الناطق او الى النوع
لا الى الشخص مثل حال المراة عند الرجل ومنه ما هو بالشخص على الاقسام المذكور وهذه كلها
لا يلتفت اليها في هذا الكتاب انما العدم المقصود فيه هو العدم الذي هو فقدان العينية في
اي فقدان القوة التي بها يمكن الفعل اذا صار الموضوع عادما للقوة فلا يصلح بعد ذلك ان
يزول العدم كالعمى واما العينية فستزول الى العدم فهذا هو المقابل العدمي المذكور في قاطيغورياس
واما القسم الثاني من القسمين اللذين ذكرناهما اولا وما دخل فيه جميعه سمي في قاطيغورياس
اضدادا كان احدهما وجوديا والاخر عديميا بالوجوه المذكوره للعدمي او كان كلاهما
وجوديا ولذلك كان الموضوع بسفل من كل واحد منهما الى الاخر او كان احدهما طبعيا
لا سفل عنه ولا اليه كالبياض للحمص وسواكان الموضوع واحدا بعينه كالماء للتسخن
والتبرد او كان معنى عاميا مثل العدد للفردية والزوجية فانه ينسب اليهما من حيث
يوجد عددا على الاطلاق لا من حيث هو عدد معين وهو من حيث هو عدد معين لا يصحب الا
احداهما ومن حيث هو عدد غير معين لا يجب ان يقبل احداهما دون الاخرى وسواكان الشيئان
بينهما واسطة فلا يجب ان يكون الموضوع اذا خلا عن احداهما وحدت فيه الاخرى اولم يكن
لذلك بل كان امرا طبعيا لا يفارق واما حيث اذا خلا عن الاخر لزمه الباقي كالصحة والمرض
فان جميع هذه تسمية اضداد وهذا الموضع من حيث المعنى الجامع فتسمى الحر والبرد

من وجوه اعتبار العدم

التقابل العدمي

القسم الثاني

ياس

موضوع

المعنى العامي مثل العدد

تسمية اضداد من حيث المعنى الجامع

الصحه والمرض والزوج والفرد والحركه والسكون اضدادا ولا سالى بان يكون احدها
هو معنى وجودى والاخر معنى عدمى وعلى اى انحا الاعدام كان اذا كان ليس عدما على
النحو المذكور فلا يجب ان يسعل المعلم لكتاب قاطغوريا س بان يجعل العدم غير الضد
قائلا ان الضد هو ذات يخلف المعنى الوجودى فى الموضوع وان العدم ليس كذلك
بل هو ان يعدم المعنى الوجودى فيكون الموضوع خاليا عنه فقط فان الضد الذى
يقال فى هذا الكتاب ليس يعنى به هذا فان الحركه والسكون يكونان ضدين غير متضادين
ولا الزوج والفرد متضادين ولا الخير والشر ولا العلم والجهل ولا اكثر ما ذكرها هنا
ولا يجب للمكلف ان يعرض للاستدراك كما فعل بعض الناقصين فنقول ان القسمه غير مستوفاه
فان ها هنا مقابله غير المقابله التى للضد وغير التى للعدم المذكور مثل مقابله السكون
والحركه اذ لا تضاد بينهما ولا السكون حاله حال العدم المذكور فى هذا الكتاب ولتعلم
هذا المتكلف ان التضاد الذى نذكره فى كتاب قاطغوريا س ليس هو ذلك الذى ذهب اليه
وانه لم يخف على المعلم الاول ما الاخفى عليه ولينظر الى الحدود دون الاسماء ولتعلم
المبتدى لا يكلف تصور ما بين الفروق بين المعانى المتقاربه وانه بل ينبغى منه فى
تعليم المقابلات بان يفاد تصورا ما نحو ما الاخا وان كان التصور منه لبعضها اعلى
نحو التصور العامى ولا يسام ان نفهم الفرق بين الذات المقابله للذات وبين عدم
الذات المقابله للذات الا فيما نظهر ظهورا علميا ولا انضا قول هذا المكلف فى بعض
ما يهذى فيه انه قد ترك المعلم الاول المقابل الذى بين الجوهر والعرض وبين الصوره
والماده مما يجب ان يلتفت اليه وليعلم انه ليس يعنى بالمقابل حال كل غير بين متباينين
كيف اتفق بل اما الاول من المقابل فهو تقابل الايس والليس وذلك موجود فى الجوهر
والعرض فان الجوهر لا عرض والعرض لا جوهر واما ما بعد ذلك فشرط المتقابلين ان
يكونا فى موضوع واحد جنسى او نوعى على انهما فيه لا عليه وهذا الشرط غير موجود بين
الجوهر والعرض فلا تقابل بينهما اما العلاقه والملازمه فهى اضافه يلزم اما احدها فلحق
الاخر غير لازم على ما هو الحال فى بعض ذوات الاضافه مما قد بين واتضح او يلزم كلتيهما
فيكونان به متضايفين من حيث اللزوم فعلى هذه الصوره يجب ان نفهم التقابل المذكور
ها هنا **فصل** فى سكول يلحق ما قيل فى المقابل ثم ها هنا مشكلات يجب ان

حكايات المذهب فى العدم

الجواب

شروط المتقابلين مهم

نورد

نورد فيحل وذلك ان لقائل ان يقول ان الحراره وحدها لا تكون ضدا بل يكون حراره فقط
بل انما يصير ضدا بالقياس الى البروده وهى اذا اخذت بالقياس الى البروده ضدا كانت
مضافه فانها وان لم تكن من حيث هى حراره من المضاف فليست انضا عضاده بل اذا
كانت مقيسه كانت ضدا واذا كانت مقيسه وضدا صارت انضا مضافه فهى
من حيث هى ضد ماهيته مقوله بالقياس الى غيره ومن حيث هى ماهيا مقوله بالقياس
الى غيرها هى من المضاف فهى من حيث هى ضد هى من المضاف فيكون التضاد والمضاف
اما شيئا واحدا او يكون التضاد شيئا داخلا تحت المضاف فلا يكون كالقسم لتحت
المقابل وها هنا مشكل اخر وهو ان المقابل من حيث هو مقابل من المضاف ثم المضاف تحت
المقابل واخص منه وهذا محال سواء كان دخولا كما تحت الجنس او دخولا كما يكون تحت
معانى ليست اجناسا ولكنها لوازم او مسكات الاسماء بل ومما يجب ان يبحث عنه هل
المقابل جنس لهذه او ليس بجنس وان كان جنسا فهل هو جنس اعلى او ليس بجنس اعلى
فهذه المباحث مما يبحث عنه المنطقى اذ كان يكلف الخوض فيها هذا الفن الذى نقول ان
الحراره ينظر اليها والى البروده معا فيكون الحراره من حيث هى حراره ضد للبروده ثم هو
من حيث هى ضد مره اخرى فيكون مضافه الى البروده فيكون الحراره نفس اعتبارها مع البروده
يصح عليها معنى حد الضد وهو انها كذا وكذا ولا يصح عليها معنى المضاف اذ ليس احدها مقوله
الماهيه بالقياس الى الاخر وكل واحد منهما مانع للاخر فى الموضع فصح لكل ان نقول ان الحراره و
البروده كل واحد منهما مانع الاخر موضوعا ان كان مشتركا وليس صحيحا لكل ان نقول ان الحراره
والبروده كل واحد منهما مقول الماهيه بالقياس الى الاخر لكن صحيح لكل ان نقول ان الحراره من حيث
مانع وتضاد البروده فى موضوعها مقوله الماهيه بالقياس الى الاخر فادن الموضوع فى حمل الضد
شىء والموضوع فى حمل الاضافه شىء هو اما نفس المحمول الاول واما الموضوع ماخوذا مع المحمول
الاول ملحوظا فيه الاخر مع المحمول الاول ونفس التضاد شىء والاشيا المتضاده شىء والاشيا
هى الموضوعات للشىء الذى هو نفس التضاد ونفس التضاد موضوع للمضاف ولكل ان نقول ان
الموضوعات للمضاده اذا احدث مضاده صارت بسبب كل مضاده فالتضاد اذن غير المضاف
وليس الامر الذى هو التضاد هو الامر الذى هو المضاف وان كان التضاد يلزمه المضاف هو من حيث
مضاد هذا حل واما حل الشكل الثانى فيجب ان نعلم ان المتقابلات تعرض لها الاضافه وليست فى

ماهيه

معانى لوازم

الجواب

الحراره والموضوع

مشتركا

الموضوع

حل الشك

هو تهافت مضافات فان كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف وليس كل تقابل مضاف
وفرق بين قولنا ان كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف وبين قولنا كل تقابل مضاف
وذلك لان التضاد من التقابل وقد علم ان الموضوع له ليس هو الموضوع للمضاف كما
سبق لكن الموضوع له من حيث تقابل صار موضوعا للمضاف فلذلك ليست الامور المتضادة
مقولة الماهية بالقياس الا ان يقال من حيث هي متضادة ولا الملكة والعدم من المضاف
ولو كان المضاف امرا مقولا على المقابل قولا مطلقا لكان كل متقابلين فهما متضافان
مطلقا لاشتراط الحاق اسمها لذلك من حيث هما كذا لكن كل متضايف فهو متقابل وكل
متضاد وكل عدم وملكة وليس كل متقابل من المضاف فليس اذن المتضايف اعم من المتقابل
فليست الاضافة اعم من التقابل ومع هذا فان الذي هو خاص قد يعرض لكل ما هو الطبيعة العام
باعتبار شرط يصير العام به اخص وهو ها هنا النظر اليه من حيث هو متقابل وهذا النظر
يخصصه ممنع عمومه لكل ما تحته ويحصر به حمله عليه ولذلك لا نقول ان المتضادات هي متقابلات
من حيث التقابل متقابلات وان كنت تقول ان المتضادات متقابلات فان ذلك لزوم بل كونها
من حيث هي متقابلات استراطا احدها بالمعنى الذي هو الموضوع لعموم المقابل واخذها بذلك
المعنى كاخذ الحيوانية من حيث هي حيوانية محدودا عنها الخصايص بشرط الحرف فحينئذ
يلزم الحيوانية ما الحمل على جميع جزئيات الحيوانية فان الحيوانية اذا كانت كذلك يلزمها
ان تكون عديمة النطق وليس كل حيوان عديم النطق وكاخذها لا في ماده اذا نظر فيها
من حيث ليست في ماده وليس كل حيوانية لذلك واما التقابل فليس جنسا لما تحته بوجه
من الوجوه وذلك لان المتضافين ماهيتهما انهما مقولان بالقياس الى غيره فيلحق هذه الماهية ان
يكون متقابلا ليس انها سقوم بهذا فانه ليس هذا من المعاني التي يجب ان يتقدم في الذهن
او لا حتى يتقرر في الذهن ان الشيء ماهيته مقوله بالقياس الى غيره بل اذا صار الشيء مضافا
لزم في الذهن ان يكون على صفة المقابل فالمضافاتية بشرايطها غير موجودة بين المتقابل
وبين الاشياء التي هي الانواع للمتقابل حتى يكون كونها متقابلات داخلة تحت قول او تفعل في حدود
هذه كلها والقوانين المفيدة في هذه الاعراض سنشرح لك في مواضع اخرى والان
فينبغي ان نستانف الكلام من راس فنقول ان الفرق بين المضاد والمضاف فهو ان المضاف
مقول الماهية بالقياس والمتضادات ليست كذلك ولذلك لا نقول ان الخير انما هو خير لاجل

موضوع للمضاف

امور متضاده غير مقوله الماهيه

ضرورة العام اخص

المعنى الموضوع كاخذ الحيوانيه

مهم

متضايف ماهيته

صفة المقابل

الفرق بين المضاد والمضاف

قياسه

قياسه الى الشر كما نقول ان الضعف ضعف بسبب قياسه الى النصف بل نقول ان
الخير مضاد للشر ثم نقول حسنا من حيث حضاد فهو مضاف ومما يفارق به المضاف المضاف
ان المضادات لا تخلو اما ان تتعدى الموضوع من احد الطرفين فلا يكون بينها واسطة
او تتعدى منهما فيكون بينهما واسطة مثال الاول الصحة والمرض فانهما في الجسم الحيواني يصدران
لاجلها الافعال الطبيعية وغيرها على المجرى الطبيعي غير مؤوفة وسواء نسبت الى البدن
كله او الى عضو واحد وسواء كانت بالحقيقة او بحسب الحس فان الذي بحسب الحس ورسمه
بحسب الحس والمرض حالة او ملكة مقابلة لتلك فلا يكون افعاله من كل الوجوه لذلك بل يكون
هناك افة في الفعل ولا تخلو الموضوع عنهما البتة ولذلك الفرديه والزوجية فالذي طن
ان بين الصحة والمرض وسطا هو حال لا صحيه ولا مرضيه فانما طن ذلك لانه نسي الشرائط
التي ينبغي ان تراعى في حال ما له وسط وما ليس له وسط وتلك الشرائط ان نفرض الموضوع
واحدا بعينه في زمان واحد بعينه وان يكون الحر واحدا بعينه والجهة والاعتبار واحدة
بعينها فاذا فرض لذلك وجازان تخلو الموضوع عن الامرين كان هناك واسطة فان فرض
انسان واحد واعتبر منه عضو واحد او اعضاء معينة في زمان واحد وجاز ان لا يكون
معتدل المزاج سوى التركيب بحيث تصدر عنه جميع الافعال التي تتم بذلك العضو او الاعضاء
سليمة وان لا يكون ليس كذلك فهناك واسطة وان كان لا بد من ان يكون معتدل المزاج سوى التركيب
او لا يكون معتدل المزاج سوى التركيب اما لانه احدهما دون الاخر او لانه لا واحد منهما فليس
بينهما واسطة ومثال الثاني السواد والصرف والبياض الصرف فان بينهما وسايط الوان قد
تخلو الموضوع من كليهما الى الوسايط وربما خلا الى العدم بان تصير مشفا فتكون الواسطة سلب
الطرفين مطلقا من غير اثبات واسطة خلطية بين الطرفين وهذه الواسطة الخلطية
ربما كان لها اسم محصل لقوتها الادكن والفاير وربما لم يكن لها محصل بل انما يدل عليها سلب
الطرفين من غير ان تعني سلب الطرفين السلب الذي لا اسات تحته بل يراد به اسات لقولهم
لا عادل ولا جاير واذا عني بالسلب سلب لا يشير الى اسات متوسطة دل عليه واسطة غير خلطية
لقولهم السما لا خفيفة ولا ثقيلة والهوا لا ابيض ولا اسود والاضداد ينقسم الى هذين القسمين
وبهذا يخالف التضاد التقابل العدم والملكة لان المتقابلين بالعدم والملكة لهما موضوع واحد
من شان كل واحد منهما ان يكون فيه فتكون فيه الملكة وتكون فيه العدم ولكن ليس كيف اتفق بل انما

تعديه الموضوع مثال الاول الصحة

مرض فرديه

الشرايط في حال ما له وسط

واسطة

مثال الثاني السواد

محصل

انقسام الاضداد

موضوع واحد

يكون فيه العدم بان يعدم الملكه من موضوع وقد مر شانها ان يكون موجوده فيه للموضوع
كما يعدم البصر في الموضوع وقد مر شانه ان يكون له ملكه البصر وتسقط الاسنان وقد
مر شانها ان لا تسقط فيه بل سقى ههنا لك يكون احدهما عمى والاخر دردا فان الجرو الذى
لم يصح لا يقال له اعمى ولا الطفل ساعه يولد يقال له اردرد بل اذا جاز ان يكون له بصر و
سن ولم يكونا فهو اعمى واردرد وهذا الشرط غير موجود في قسمى تقابل الضاد فان
الموضوع المشترك للضدين الذين لا واسطه بينهما لحوز في كل وقت ان يقبل احدهما
الى الاخر الا ان يكون طبعيا لا يفارق كبياض وقنفس والموضوع المشترك للضدين ذى
الواسطه قد يخلو عنهما جميعا الى الواسطه ان لم يكن احد ذلك كله طبعيا ولا واسطه
بين العدم والملكه ولا انتقال من العدم الى الملكه بل من الملكه الى العدم وافهم بعد ذلك انا اذا
قلنا عدم وملكه او غير ذلك من المتقابلات فلسنا نشير من العدم والملكه ومن سايز المقابلات
الا الى طبايعها لكنها لا من حيث وجوهها للموضوع او كون الموضوع متصفا بها فليس
العمى وان نعمى والبصر وان ببصر شيئا واحدا ولذلك نقال زيد نعمى ولا نقال زيد عمى وكون
العمى ايضا لزيد معنى نقتضى نسبه للعمى الى زيد واما العمى فهو معنى مفروم بنفسه او مفهوم بسبب
ما عدمه اعنى البصر اذ هو عدم البصر فهذه ليست هى المتقابلات الاول بل امور تلحق المتقابلات
فتعرض لها ان يكون متقابله وكذلك الحكم في الموجبه والسالبه فان ما تقع عليه الموجبه والسالب
امرا ومعنى لا قول بل هو الموضوع كقولك زيد في قولك زيد جالس او زيد ليس بجالس واما
ما يوجب وسلب بنفسه فهو ايضا ليس بقول بل هو محمول في القول كقولك زيد جالس وليس بجالس
فليس اذن الشى الذى يقابل الايجاب والسلب هو الايجاب والسلب هذا ان احدنا التناقض
موجبه وسالبه فان اخذناه ايجابا وسلبا كان الموضوع كذلك والموصوف به وضعا ووصفا
على قياس ما كان للعمى والبصر هو العضيه فانها هى التى فيها الايجاب فسوق لها من الاسم
فيقال موجبه او السلب فيقال سالبه فيكون المتقابلان في الايجاب والسلب ليساهما الايجاب
والسلب ولان الايجاب ايجاب في قضيه فليست القضيه ايجابا فلذلك اذ عرض هذا فقد
عرض حال التضاد وحال العدم والملكه وكان قد عرف الفرق بين المضاف وبين التضاد وليعرف
بين تقابل المضاف وتقابل العدم والملكه فمقول اما العدم والملكه فليس احدهما مقولا بالقياس
الى الاخر اما الملكه فليست معقوله في تصورها الى العدم البته فانها قد تتصور ماهيتها في

سقوط اسنان

موضوع مشترك للضدين لا واسطه بينهما

يجوز ان يكون المشترك للضدين ذى الواسطه

جواب ان العدم والملكه

العمى معنى مفهوم بنفسه

الموجب السالب

الموصوف به وضعا ووصفا اسم

العدم والملكه ليس احدهما مقولا بالقياس الى الاخر

بعض الناس

في نفسها واما العدم كالعمى فانها وان كانت لا تصور الا تصور الملكه فانها ليست مقوله
الماهيه بالقياس الى الملكه فانها غير صايره عمى بالقياس الى البصر حتى يكون العمى انما هو عمى
لاجل قياسه الى البصر وان كان العمى هو عدم البصر وقد ظن بعض الناس في هذا الموضع ان معنى
هذا الكلام ان العمى ينسب الى البصر من طريق جنسه حتى يكون كما قيل في النحو من انه مضاف من
طريق جنسه فلذلك العمى مضاف من طريق جنسه او ما هو كجنسه وهو العدم فان العدم
معقول بالعرض وتسبب ما هو عدمه وليس هذا الذى قاله صوابا بوجه من الوجوه فان العدم
الذى هو العمى ليس مقول الماهيه بالقياس الى شى ولا بالقياس الى الملكه فان العدم ليس انما هو
عدم لاجل انه مقيس الى صوره موضوعه في الذهن بازايها نقال لها ملكه حتى يكون العمى عمى
لان الملكه ملكه كما يكون الاب ابا لان الابن ابن فعكس القول من الجانبين كما قد علمت اذ قول
الماهيه بالقياس معناه هو حال الشى من جهة ان شيا اخر موجود بازايه وماخوذ بازايه
من حيث هو لذلك لنفس كون ذلك الشى بازايه وليس حال الملكه عند العدم كذلك فان العدم
يرفع الملكه وليس العدم انما هو عدم لاجل ان الملكه ملكه فقط بل انما هو عدم للملكه لا على
انها بجعل الملكه محال بل على انه منسوب اليها بانها زواله وفقدانه لا فقدان شى اخر كيف
اتفق ولهذا الاحتاج الملكه ان يقال ماهيتها بالقياس الى العدم الماخوذ بازاء الملكه
فلما كانت المضافات مقوله الماهيه بالقياس وكذلك لا سكافو المضاف والعكس الخاص
بالمضاف ولم يكن العدم والملكه على هذه الصوره فلا نقال ان البصر بصر للعمى ولا ان البصر
انما هو بصر لاجل العمى كما ربما نقول ان العمى عمى للبصر فظاهر ان العدم والملكه ليسا متضادين
وكان قد علم باشاره ما انهما غير متضادين فان المتضادين اللذين لا واسطه بينهما
حكمهما احد الحكمين اما ان يكون احدهما طبعيا للموضوع يستحيل وجود الموضوع خاليا
عنه كالفرديه للثلثه في ظاهر الامر والحراره للنار واما ان لا يكون احدهما طبعيا
فلا يكون الموضوع في شى من الاوقات خاليا عن احدهما البته مثل الصحه والمرض لبدن الانسان
ثم العدم والملكه قد يكون الموضوع خاليا عنهما جميعا قبل الوقت الذى من شانه ان يكونا
فيه مثل الحجر والذى لم يفتح فانه لا بصير ولا اعمى ولا يكون احدهما طبعا بعينه للموضوع
في وقت كونه فهذا التقابل ليس فيه احد حكمى التضاد الذى لا واسطه فيه واما التضاد الذى فيه
واسطه فان الموضوع في وقت صلوحه للطرفين قد يخلو عن الطرفين الى الواسطه ولا

المضادان لا واسطه بينهما

العدم الملكه

تضاد ذو واسطه

صوره موضوعه مول الماهيه بالقياس معناه

لذلك حال تقابل العدم والملكة فان الموضوع لا يخلو في وقت صلوحه لهما عن احدهما
وانضافان للاطراف من المضادات اذا لم يكن طبيعيه فقد يمكن ان ينتقل من كل واحد
منهما الى الاخر فانه ليس ما ينقال من ان الذي له ملكة الرداءة لا ينتقل الى ملكة الصالحين
شيء فانه لما كان اذاعة شر الصالحين لنتقل الى عاداتهم ولو بسرعة يتوشكان
ينتقل عند الارتياض على التمام او تقارب التمام ان لم يحرم ولا لذلك حال العدم
والملكة فان الملكة ينتقل الى العدم والعدم لا ينتقل الى الملكة لا قليلا ولا كثيرا فان
الذي يكون غير بصير مما حذ يصير بسرعة بسرا فليس باعمى بل حاله حال محجوب او
معموم او معصوب البصر يحتاج ان يزال المانع ويحيى والملكة التي هي القوة الباصرة
باسته موجوده فيه انما العمى بالحقيقة ان يكون الملكة زالت فاما اذا حجبت او عميت فليس ذلك
بعمى وقد اقترن التقابل الذي للعدم والملكة والذي للمضادات فاما التقابل الذي
هو التناقض فيفارق الجميع من وجهه ان المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب
ليس في العمى ومقابله ولا في الحرارة ومقابلها ولا في الانسان ومقابله صدق ولا كذب وايضا
فان المتناقضين اذا كانا على الشرائط لزم ان يصدق احدهما ضرورة ويكذب الاخر ولا
لذلك الحال فما سوى المتناقضين ولا ايضا ان الف مما سواهما قضايا حتى يكون مكان
صحيح وليس يصح احد الاضداد التي لا وسائط بينها كالصحيح والمريض فانه وان كان
زيد اذا كان موجودا فقيل انه صحيح وانه مريض يصدق احدهما ضرورة ويكذب الاخر
فلا ينبغي ان يظن ان هذا القسم من التضاد يقابله يقابل النقيض وذلك لان الصحيح وما ليس
بصحيح اذا قرنا باي موضع شئت وبالمعدوم قرنا على شرط النقيض بتت يقابل النقيض
وصدق احدهما وكذب الاخر فانك اذا قلت الحجر صحيح والحجر ليس بصحيح صدق السالب منهما
فاذا قلت الحجر صحيح الحجر مريض كذبا جميعا ولذلك اذا جعلت الاخبار عن زيد وهو معدوم
كذب انه صحيح وكذب انه مريض ولم يكذب انه ليس بصحيح فان السلوب كلها يصح عن المعدومات
وذلك لان الايجاب يكذب عليها لان الايجاب حكم بوجود معنى لمعنى او وجود وصف لامر ولا
توجد المعنى لما ليس بموجود فان لا توجد هو السلب واذا كان ما لا متوسط فيه من التضاد
يفارق المتناقضين فكيف اللواتي فيها متوسط التي قد يكذب الطرفان معا جميعا في الموضوع
المقابل لهما كما اذا قيل للعفيف انه جامد الشهوة وفاجر وبين بالجملة انك اذا نظرت الى التضاد

الملكة سهل الى العدم

التقابل الاول هو التناقض

لا صدق لا كذب

اضداد لا وسائط بينها

السلوب يصح عن المعدومات الايجاب

مرجيث

لا كذب المناقضان

رذايل

مرجيث هو تضاد لم يوجب ما يوجبه التناقض وانما نعرض ما سبه ذلك لبعض المتضادات
وفي بعض الموضوعات خاصة لانها تضاد بل لانها لا واسطة لها وفي هذا الوجه كله تتضح الفروق
بين تقابل التناقض وتقابل العدم والملكة فان الموضوع العريب كالحجر او المعدوم كزيد الميت
يكذب عليه القولان المولفان من العدم والملكة لقولنا الحجر بصير الحجر اعمى وقولنا زيد المعدوم
بصير زيد المعدوم اعمى ولا يكذب المتناقضان معا اذا قلنا الحجر او زيد المعدوم بصير الحجر
او زيد المعدوم ليس ببصير وايضا فان الموضوع الذي ليس بغريب فقد يكذب العدم والملكة فيه
اذا لم يكن الوقت الذي من شانه ان يكون فيه لقولنا للحجر والذي لم يفتح بصيرا او اعمى ولا
يكذب انه ليس ببصير

فصل

في العسر من احكام وخواص في المضادات التي على
الاطلاق من حيث هو شرط ان انه ضد للخير على الاطلاق فكل واحد من جزيات الشر ضد
لواحد من جزيات الخير كالمرض للصحة والجور للعدل والجبن للشجاعة والفجور للعفة وهذه
حال مضادة الشر للخير واما مضاده شر اخر للشر فقد يكون الذي يضاد الشر شرا اخر
وذلك لان الملكات المتوسطة بين طرفي الافراط والتقصير في الامور المتعلقة بالشهوة والغضب
والمتعلقة بالتدبير الجزي في اقتناء الخير الانسي يعلق بها الفضايل اللواتي هي كالشجاعة
والعفة وحسن التدبير الذي يسمى حكمة او يكون هي الفضايل والافراطات والتفريطات
يعلق بها رذايل او يكون هي رذايل فان الجبن والتهور والجمود والجربزة والغباوة
رذايل والتوسط يضاد الطرفين وكل واحد من الطرفين يضاد الاخر لبعده عنه وهذا
التوسط المضاد للطرفين انما توجد في بعض الامور نحو التي ذكرناها واما في اكثر الاشيا
فان الخير يضاد الشر مطلقا ولا توجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض والعلم والجهل
والحياة والموت فان في ذلك ما الافراط فيه كله ردي كالمرض ومرض كل ما الافراط كله حسن كالعلم
فهذا الذي قد بيناه شرح قولهم وقد قال بعض المفسرين في شرح قولهم وهذا العسر
من الامور التي تخالف هذا القانون ان قايل هذا القول يعني به ان بعض الوسايط في
الافراطات والتفريطات ليس بخير مثل الفعل فانه ليس الوسط فيه خيرا بل كله ردي وما
الافعل فكله خير ليس انما يكون الطرف فيه هو الردي وليس العرض في هذا الكلام هذا بل
العرض ان من الشرور ما يوجد له خير يضاده وشر ايضا يضاده وذلك اذا كانت هناك طبيعة
موضوعة للافراط والتفريط من اول حدوث الافراط الى اخر حدود التفريط ذاهبا باقصال

واحدٍ فهناك يوجد متوسط وطرفان في الطبع ويكون المتوسط خيرا بضاد الطرفين
اللذين يضاد كل واحد منهما الاخر وهذا في سير الامور وليس الحكم في كل الامور
هكذا فان العلم خير والجهل شر وليس هناك للشر ضد الا الخير وليس هناك وسط
هو خير وطرفان هما شر ولذلك الحال في اشيا اخرى غيره فهذا معنى ذلك الكلام للعلم
الاول والية ذهب ولم يلتفت الى متوسط بين طرفين للافراط والتفريط وصعبين
كما ذهب اليه هذا الشارح ولو ذهب الى ذلك لكان انما رينا ان الشر ليس يضاده فلا
وليس غرضه ان يوسا هذا بل غرضه ان يوسا ان الشر الذي يضاده الخير رعاضاده
الشرور رعالم يضاده وليس هو الذي اوردوه من امر التوسط ذلك واما حديث
القتل انضا فانه ليس مثلا احسنا وذلك لان قتل من ينبغي على الوجه الذي ينبغي هو
من افعال الشجاعه ومن الواجب في حفظ المدينه وهو خير كما ان ترك قتل من ينبغي قتله
على الوجه الذي ينبغي وحين ينبغي هو من الشر وبعد هذا فيجب ان نعود الى عادتنا في
التعقب فنقول ينبغي ان نعلم ان الخير ليس يضاد كل واحدٍ من الشرين بالذات لان الشجاعه
ليست مضاد الحين من حيث هو جبن بل من حيث تشارك الحين التهور وذلك لان رذيله
محسسه للنفس والشجاعه فصيله فاذن الضد بالذات الواحد واحد وتحصيل هذا
ان النظر في هذه الملكات هو على وجهين نظر في طبايعها ومعانيها غير مضافه الى
موضوعاتها من حيث انها تفيدها حالا لا تلزم موضوعاتها لاجلها محمده او مذمه او منفعه
او مضره وهو ان ينظر في جمله الطبيعه التي هي الحين والتهور مارًا على الشجاعه من حيث
هي ملكات تصدر عنها افعال ما محسنه لاحد الشجاعه مضاده لاحد الطرفين بل يكون
امرًا متوسطا ويكون الطرفان هما المتعاقبان على موضوع واحد وتنهما غايه البعد ويكونان
هما الضدان فقط والثاني نظر فيها من حيث الحال التي تحصل الموضوع عليها منها وذلك با عتبار
انها امور تناسب مصلحه نفس الانسان او نوع او نوع الانسان او لا يناسبه وهذا
اعتبار امر يعرض للكيفيات من جهه اضافات لها وليس في ذواتها كما ان كون الشي حارًا او
باردًا غير كونه موافقا وصحه ولون الجسم في طبيعته لحال غير كونه دواءً نافعا وسمًا
قاتلا فكون الخبزه والشربه امرين يلزمان هذه الكيفيات من جهة مقايستها الى الطبيعه
الانسانيه ولذلك لا يلزمها من جهه مقاستها الى ابدان حيوانات اخرى واذ قد اتضح

نظر في طبايع

طبعه

نظر في طبايع

لكما قلناه فقد علمت ان الكيفيه التي يقال لها شجاعه والاخرى التي يقال لها جبن
لا يضادان في جوهريهما بل من جهة عارض لكل واحد منهما لما اقترن بهما سمي احدهما
شجاعه والاخر جبنا وانهما لا يضاد بذلك من حيث طبعتهما نفسهما بل طبعتهما وسط
ولكن لما كان بنا هذا الكتاب على الامور المشهوره والمتعارفه غير مردوده الى الشروط
التي بها تصير حقيقه فلذلك لا يجب ان يلتفت فيه الى هذا النحو من التحقيق واعلم
ان ههنا امورا اخرى بينها متوسطا ولا يوجد المتوسط فيها مضاد الشي من الطرفين من
بوجه من الوجوه او لنستها هذه النسبه فان الفاتر والادلى لا يضادان شيئا بل طرفاهما
هما المتضادان وان كان حال الفاتر فيما نظن ليس كحال الشجاعه فان الفاتر يعتقد
مرارته انه خلط من الطرفين واما الشجاعه فانها طهاره من الطرفين ومع ذلك فان هذه
القسمة المشهورة ساقطه في تقابل التضاد ولا ساقطه في تقابل العدم والملكه ومن احكام
المتضادين ان وجود احدهما مطلقا لا يوجب وجود الاخر بوجه من الوجوه الحاجب التضاد بقاء
فانه لو توهمنا ان الناس كلهم صحاح لم يمنع هذا التوهم ما معارضه وجود المرض ولم
يبعد ان لا يكون مرض البته وان عدمنا وجود احدهما في شي لم يمنه منع وجود الاخر منعا
كما لو قلنا زيد صحيح منع ان يكون مريضا والمتضادات اما مطلقات فموجب وجود
احدهما وجود الاخر واما في شي واحد فلا يمنع ان يكون ما هو اب هو ايضا انا وقد اشير
الى تلخيص هذا فيما سلف ومما للمتضادين ان محلهما واحد سعا فان فيه وبنازعانه
ربما كان ذلك الواحد معنى اعم من نوع واحد كالسواد والبياض فان موضوعهما الجسم من حيث
هو جسم طبيعي عنصري مركب اي جسم عنصري مركب كان مما يصلح لقبوله وقد يصلح له انواع
وليس ذلك نوعا واحدًا وربما كان من نوع واحد مثل العدل والجور فان موضوعهما ليس كل
نفس ولا نفوس نوع من انواع كثيره بل نفس الانسان وربما كان الموضوع للضدين جنسا
من غير تنازع كالعدد للزوجيه والفرديه والمتضادان ربما كانا في جنس كالبياض والسواد
في اللون وربما كانا في جنسين مختلفين كالعفه والفجور اللذين احدهما من جنس الفضله والاخر
من جنس الرذيله وربما كانا بانفسهما جنسين كالخير والشر وبشبه ان يكون المعنى في قولهم
بان الخير والشر جنسان ليس ان الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجوهري والخير الكمي والخير
الكيفي وغير ذلك فيقال قولا جنسيا بل من حيث هو مقول على الملكات فيكون متواطيا من هذا

الاحكام المتضادين

المتضادات

للمتضادين على واحد

ذاتی عرض

الوجه ليس باشتراك الاسم ثم قد سوى ٢ كونه ذاتا لها او عرضيا لازما اى لهذه الملكات
فان الحق ان الخيريه والشريه يلزمها ولا تقومها فان كان لذلك فيكون الخير والشر من
باب الكيف وسببه ان يكون المراد غير ما ذكرنا فسنتامل فيه ثم يكون قد توسع ٢ هذا الباقى توسعا
مطردا على المشهور من امر الخير والشر فان المشهور من امرهما انهما عامان للاشياء فاجرى
الحكم على ذلك ولم يبال بما عرض من ذلك اذ ليس هذا الكتاب لباب الاستقصا واما الا
ستقصا فانه يقضى ان كون الشجاعه مضادا للجبن قريب من كون الصارم مضادا
للدان وذلك اذا احد الصارم اسما لسيف مع الحدة والدان اسما لسيف مع الكلال
فيكون الاضداد بينهما الا لاحظوا بهما على مضادين ثم يقال ان التضاد بينهما لاجل جنسيهما
هما الحاد والكليل ولذلك الشجاعه كانها اسم لكيفيه مع النسبه المذكوره وكذلك
الجبن ولذلك الحق ولدنا لا ساس فى هذه الاشيا ٢ مثل هذا الكتاب واما التحقيق فى
هذه الامور فسانكله موضع محصل ومع ذلك فسنبغى لنا ان نشير قليلا الى ما وقع
عليه الاتفاق الخاص فى امر التضاد فامر العدم والصورة بعد المشهور فلا يرى المتعلم متحيرا

تضاد لاجل جنسيهما

اضداد حقيقيه

العدم والملكه

نقول ان الاضداد الحقيقيه هى الامور التى يستركى موضوع واحد وكل واحد منها معنى كالبياض
والسواد ليس كالسكون والحركه بكون الاسان المتقابلان منها لا يجتمعان معا بل يتعاقبان
وبينهما غايه الخلاف ليس كالفاتر والحار واما العدم والملكه فالحقيقى من العدم ان يكون الشيء
معدوما فى الموضوع القابل لوجوده بطباعه من حيث هو كذلك سواء كان المعدوم ما سميته
ها هنا ملكه او شيا اخر وسواء اعاد او لم يعد وسواء كان قبل الوقت او بعده او فيه ومن
ما هو اعم من ذلك وهو عدم الشيء عما ٢ طبعه من طبايع الموضوع ان يعاد به سجصه كانت تلك
الطبيعه او نوعيه كالخرس الاصلى او جنسه كاللاانوثه والخير والشر فى اكثر الاشيا متضادان
بالحقيقه بضاد العدم والملكه فان الشر عدم كمال ما من شانه ان يكون للشيء اذا لم يكن والسكون
والظلمه والجهل وما اشبه ذلك كلها اعدام والمرض ايضا من حيث هو مرض بالحقيقه عدم
لستة اعنى من حيث هو مزاج والفرديه ايضا هى حال الخمس ما خوذه مع سلب عارض وقد يكون
فيه وذلك الجنس هو العدد وقد يعسم عمسا وبن وقد يعدم هذا المعنى فيه فاذا اقترن به
ان لا يعسم عمسا وبن كان من ذلك الجهه فردا وكان منطويا على عدم ما من شانه ان يكون فى ذلك
الجنس ولنقصر الان على هذا المبلغ **فصل** ٢ المقدم والمتاخر وقد جرت العادة

ان يذكر

مقدم بالطبع

ان يذكر بعد المقابلات المقدم والمتاخر والحال فى ذلك كالحال فى المقابلات اعنى ان
يوفيه حق الاستقصا لكن فى مداخل العلم فيجب ان نقتصر على ايراد المشهور وعلى محاذاته
التعلم الاول واما التحقيق فيستحق نفاذ بقعه فى مكانه فالوجه الاول من المقدم هو الذى
يكون بالزمان فان الاكثر شيا اقدم من الاحدث والوجه الثانى ما يقال له انه مقدم
بالطبع وقد حدانه هو الذى لا يرجع بالتكافو ٢ لزوم الوجود لحال الواحد عند الاثنين
فانه ان كان الاثنين موجودة فالواحد موجود ولا عكس فلكن ان كانت
الواحد موجودة فالاثنين لا محاله موجودة ومن المشهور ان ما يكون كذا فهو متقدم بالطبع
وليس المشهور له شرائط واما تحصيل الامر فى ذلك فنوخره الى صناعة اخرى واما الثالث فهو
المقدم ٢ الرتبه على الاطلاق وهو الشيء الذى يسبب اليه اشيا اخرى فيكون بعضها اقرب منه
وبعضها ابعد مثل الخمس الاعلى ٢ حكم الخمسة والنوع السافل فى حكم النوعيه واما بعد الاطلاق
فذلك ما هو اقرب المنسوبين الى هذا المنسوب اليه حده فان ما هو اقرب من الاثنين من هذا المنسوب
اليه فهو اقدم ٢ الرتبه مثل الخمس فانه مقدم على الحيوان ان اعتبرت الاشياء من الخمس الاعلى والحيوان
اقدم من الخمس ان اعتبرت ذلك من النوع الاسفل والمقدم بالمرتبه ليس يجب له بذاته ان
يكون مقدما بل بحسب اعتبار النسبه المذكوره ولذلك قد ينقلب الاقدم فيصير الاشد محلها او
كما ان الترتيب قد يوجد فى الامور طبعا مثل ما فى ترتيب الانواع والاجناس التى بعضها تحت بعض
٢ فى ترتيب اوضاع الاجسام البسيطه وقد يكون وضعا كترتيب الصفوف فى المكان منسوبه
الى مبدا بالوضع كالبلد الفلانى مثلا او كدار فلان لذلك المقدم بالرتبه قد يكون فى امور
طبعيه ٢ قد يكون فى امور وضعيه والمقدم ٢ المكان من هذه الجمله قد يكون بالوضع كالصف
الاول من صفوف المجلس ٢ قد يكون بالطبع كالنار المستقره ٢ مكانها بالقياس الى الهوا
٢ قد يوجد المقدم بالمرتبه ايضا فى العلوم البرهانيه فان المقدمات قبل القياسات والسابح
والحروف قبل الهجا والصدر ٢ الخطبه قبل الاقتصاص وها هنا مواضع اشكال وهو ان لقائل
ان يقول ان الامثله المذكوره فى هذا الموضع داخله ٢ الباب الاول فان المقدمات قبل القياس
ليس ٢ المرتبه بل فى الطبع فانه ان كان القياس كانت المقدمات وليس ان كانت المقدمات
كان القياس ولذلك الحال فى الحروف والهجا مقول فى جواب ذلك انه وان كان الامر كذلك
فليس يمتنع ان يكون المقدم بالطبع مقدما فى المرتبه من وجه اخر وذلك لان النظر ههنا

مقدم بالمرتبه

الترتيب فى الامور طبعا ووضعا

القياس هو

ظهور كون الترتيب موضوعا

اعتبار التقدم في الرتبة

السبب متقدم

المتقدم بالطبع على المتقدم بالعليه

و المقدمة ليس بحسب نفسها و لكن بحسب استعمالنا اياها في التعليم و نحن بيناول المقدمات
مرة على طريق التحليل و مرة على طريق التركيب فان سلكنا مسلك المركب كانت
المقدمات قبل القياسات و ان سلكنا سبيل التحليل بان فرضنا اولا النتيجة و طلبنا
وسطا كما ستعرف بعد انعقد لنا بعد النتيجة و لان احد الوسطين الطرفين على انه
مشترك بينهما في مثل هذا الموضع هو قبل تخصيصه باحدهما حتى تحصل احدى المقدمتين
بتصفه و تخصيصه بالاخر حتى تحصل الاخرى بتصفه فيكون القياس اولا ما شأنه تتدرج
منه الى اعتبار مقدم و مقدم ما حالها و لذلك الامر في الهجا و الحروف فقد ظهران الترتيب
الواحد يكون موضوعا للترتيب و التحليل و يكون اسد التركيب عند ابتدا التحليل و كون
المقدم بحسب التحليل غير المقدم بحسب الترتيب و ذلك بحسب استعمالنا للمقدمة فهي و ان كانت
مقدمة بالطبع من حيث نفسها فليست مقدمة بالطبع من حيث الانتهاء اليها بالتحليل على
ان النتيجة قد يجوز ان يكون من مقدمات اخرى و على انا في اعتبار التقدم في الرتبة لا نلتفت
الى حال الشي في نفسه و لا الى حاله من جهة استعمالنا بل انما نلتفت الى حال نسبته الى الطرف
المنتهى اليه و المقدمات المنظمة من الاوائل و ما يجري مجراها ان النتيجة القصوى المقصودة منظمه
من طرفين احدهما النتيجة و الاخر المبدا الاول فما هو اقرب من النتيجة فهو بعد من المبدا الاول
و ما هو اقرب من المبدا الاول فهو بعد من النتيجة و قد تختلف مقدمتان في القرب من جانب
و البعد من جانب اخر فصير احدهما اقرب منه و الاخر ابعد و يكون حكمها بالقياس الى الطرف
الاخر مختلفا و تكون ابعدهما من الطرف الاول اقربهما من هذا الطرف الاخر و اقربهما من الطرف
الاخر ابعدهما من هذا الطرف هذا و اما القسم الرابع من المقدم و هو المقدم بالشرف
فهو كما نقال ان ابا بكر مقدم على عمرو هاها قسم للمقدم مشهور نذكره على وجه و نحققه في
صناعة الفلسفة و ذلك هو المقدم بالعليه فان السبب مقدم على المسبب و ان كان لا توجد
احدهما الا و قد وجد الاخر و ليس احدهما مقدما بالطبع على الوجه المذكور من المقدم بالطبع
هاهنا و ان كان قد يقال المقدم بالطبع على المقدم بالعليه بالذات هذا المقدم مثل وجود
الانسان في نفسه و احمق القائل انه موجود فانه كلما كان القول بانه موجود صادقا
فهو موجود و كلما كان موجودا فالقول بذلك صادق و لكن الناس لا يحاشون ان يقولوا
انه كان اولا موجودا ثم كان القول بوجوده صادقا او حتى كان القول بعد ذلك بانه موجود

صادقا

صادقا و يحاشون ان يقولوا انه ان كان القول بوجوده صادقا اولا لم كان هو موجودا
او حتى كان هو موجودا و لذلك الحركة التي ليد زيد اذا احتارها المحرك لا محالة ما يلاقيه او
حركة القلم فان الناس يصورون لقولهم زيد حرك يده او لا يحرك ما يلاقيه او يحرك القلم
معنى يمنعون صدقه في قولهم انه يحرك ما يلاقي يده او يحرك القلم حتى حرك هو من فهذا المعنى
هو المقدم العلي فان العلة و ان كانت من حيث هي ذات و معلولها ذات لا سقدم و لا تاخر
و لا يكون معا و كانت من حيث هو علة لزمها الاضافة و الاخر معلول لزمه الاضافة فلا سقدم احدهما
ايضا و لا تاخر بل هما معا فانه من حيث وجوده ليس غير الاخر و وجود الاخر عنه هو مقدم بالنسبة
الى حال الوجوه و يكون له النسبة الى الوجود غير متوسط فيها و وجود الاخر و الاخر لا نسبة له
الى الوجود الا و متوسط فيها وجوه الاول و سنحد هذا المعنى كالحاصل في سايرانحا التقدم
لكل نحسبه و اذ قد وقفت على التقدم و التاخر فقد سهل الوقوف على معرفة معا فان امرين
لا سقدم احدهما على الاخر و لا تاخر فهما معا في الزمان لما لا سقدم احدهما فيه و لا تاخر و يقال
معا في الطبع لامر الذي لا تقدم و لا تاخر فيه بالطبع فهما اما متلازمان في تكافو الوجوه
كالاخ للاخ و اما متنافيان فيه فلا يلزم احدهما الاخر كالانواع تحت جنس واحد ليس لانها
معا في الطبع فقط بل لانها معا في الرتبة ايضا و في النسبة الى مبدا ما فان هذه من حيث
النسبة الى طبيعة الجنس متاخرة بالطبع عن الجنس و من حيث اضافتها الى الجنس على ان الجنس
مبدا مفروض هي متاخرة عنه بالمرتبة و من حيث ان طبايعها لا تقدم فيها و لا تاخر هي معا
فهي معا في الطبع اذ كل واحد منهما بالقياس الى الاخر بوجه حاله مخالفة للحال الذي لطبيعة
عند طبيع الجنس و لطبيع الجنس عند طبيعة الذي قد كان ساخر به احدهما بالطبع و يتقدم
الاخر فيكون لذلك معا في الطبع و اذا سبت الحال باخرهما عن الجنس بالمرتبة وجدت معا
في المرتبة و هي مشتركة في ان طبايعها متاخرة بالطبع عن طبيعة الجنس فان جعلت معا في هذه
الشركة لم يكن معا في الطبع مطلقا لكن معا في التاخر في الطبع و ليس كونها معا في الطبع هو
كونها معا في التاخر بل المعا في الطبع هي الاشيا التي لا سقدم بالطبع و لا تاخر من حيث هي لا
مقدمة و لا متاخرة في ذواتها لا من حيث هي لذلك من جهة نسبه الى معنى اخر فيجب ان تكون معيه
الانواع بالوجه الذي تخالف بتقدم الاجناس عليها و تاخرها عنها انما هي باعتبار حال
التلازم و اللاتلازم فان المتاخر يوجد له انه يلزم و انه لا يلزم و المقدم يوجد له انه يلزم

وانه لايلزم والتكافى فى الوجود اما ان يكون كل يلزم واما ان يكون كل لايلزم وفى الحالين
يكون معًا وهما مضافان مزوجهين والانواع يكون معًا مزهذا الوجه معيه فيما بينها
بازا العدم والتاخر الذى بينها وبين الجنس واما معيتها فى الرتبه فلانها متساويه القرب
والبعد من المبدا الذى هو الجنس اذ كانت النسبه اليه واما بالاشيا التى هى معًا فى المرتبه
ايضا فاما ان يكون فى مرتبه وضعيه كالذين فى صف واحد فانهم فى مرتبه وضعيه
واما فى مرتبه طبعيه كالانواع تحت جنس واحد ولكن ان تعلم مزهذا انضاحا معًا
فى الشرف واما معًا فى العليه فتحقق الامر فيه عسر وقد ذكر فى هذا الموضع الحركه فقال
ان الحركه لها انواع سته سوا كانت انواعًا بالحقيقه ان كانت الحركه جنسا او كانت شبيه
الانواع وهى فى انفسها معان مختلفه تقال عليها الحركه بالسكك او الانفاق وعلى
ما تحققه كذر فى العلم الطبيعى وهذه الانواع لست على قياس الانواع المسمه تحت جنس
واحد بل على قياس انواع تختلف مرتبتها فبعضها ملاصق وبعضها متاخر والسبب فى ذلك
ان بعض الانواع القريبه لم يوجد لها اسم عام فترك واخذ بوعاء المسمان مكانا ذا
ليس هذا مكان تحقيق القول فى ذلك بل مكانه العلم الطبيعى فالاشيا الستة التكون وهو
حركه الى كون جوهر مثل يكون الحنس وفساد هو حركه الى فساد جوهر وهو مثل موت الحيوان
وذبل الشجره وهذان نعمهما امر لا اسم له يحقق فى العلوم ونعلم هناك ايضا انهما ليسا
بحركين عند المحقق والثالث النمو مثل نشو الصبى والرابع الذبول مثل اضمحلال الهرم فى
اعضايه وهما ايضا تحت معنى حركه مزكم الى كم وبوعاء والخامس الاستحاله وهو التغير من
كيف الى كيف وهو بالحقيقه ثالث فان الاول مزهذه تغير مزجوهر الى جوهر وهو كون لما اليه
وفساد لما عنه والثانى هو تغير مزكم اما مزينقصان الى زياده او مززياده الى انقصان
فسقى الذى فى الكيف بالسا والسادس مزالمذكوره وهو مزالعله وهو تغير مزمكان الى مكان
وهو بالحقيقه رابع وهذه الاربعه متباينه تباينا ظاهرا وربما اشكل الى الاستحاله اذ كانت
الاستحاله بلون والاكر مقارنه لحركه بطن انها نقله او غير ذلك ولكن الشى قد يتغير كونه وجوهره
ولا يكون قد تحرك فى مكان ولا نمى ولا ذبل ولا كان ولا فسد ولذلك الشى يتحرك والمكان
وكيفيته محاله والمربع يضاف اليه العلم فينمو ويكون الصوره محفوظه فى الكل مزحيث
التربيع لم يتغير وان كان هذا ليس هو النمو الحقيقى لكنه مثال النمو الحقيقى وبسببه ان

يكون هاهنا حركه اخرى وهو الحركه فى الوضع مثل حركه الفلك على نفسه مستدلًا لوضعه
دون اينه فرعالم يكن له اين قبل اين وان كان له اين ولم يتحرك فيه على نفسه فلم يتبدل
عليه بحركته ولهذا موضع اخر يتم الحركه على الاطلاق مضادها السكون على الاطلاق وظاهر
الامر وعلى النحو المستعمل فى هذا الكتاب ولا يوجد لها مضاد غير السكون فالحركه مطلقا
والمكان لا يخفى الامر فى انها تضاد ها السكون والمكان وفى الكميه والكيفيه والحركات
الجزئيه مزكل باب مما ذكر يضادها حركات مقابله لها جزئيه فاللون على العساد وللنمو الذبول
لكن الاستحاله قد احدث منوعه فعسر اصابه الضد لها مزحيث هى استحاله لا استحاله له
والاسكون فى ظاهر الامر اذ كان السكون فى الكيف غير متصور ولذلك كان يلون الحال فى اللون
والفساد لم يذكرا منوعين والظاهر يوجب ان لا يضاد للاستحاله ضد الا ان يقرن
بالظاهر مل ومقايسه بالحركه المكانيه فلون ضد الحركه المطلقه والكيف السكون فى الكيف
مضاده حسيه كما للثقله السكون فى المكان او يكون لحريات الحركات فى الكيف اضدادجزئيه
فيكون كما ان الحركه مزاسفل الى فوق مضاده الحركه مزفوق الى اسفل لذلك الحركه مزالسواد
الى البياض مضاده الحركه مزالبياض الى السواد اعنى ان الابيضاض ضد الاسوداد وهما نوعا
الاستحاله فلنصطلح الان على ان الحركه على الاطلاق يضادها السكون على الاطلاق وان
النوعيات الاربع الموسه منه يضادها السكون فى هذا المعنى مزالجوهر والكم والكيف والاين
واما المضادات الجزئيه المنوعه جدا فضاد الحركات منها حركات واما انه هل جميع ما ذكر
حركات وانه ليس غيرها حركات وانه كيف يقابل السكون الحركه واى سكون لاى حركه فالى
المواضع يحققه هو العلم الطبيعى لكن الالفاظ المتقدم والمتاخر والمقابل والمع والحركه
كانت الفاظا قد استعملت فى تعليم المقولات وكانت قريبه مزان يكون فيها تعارف للمتعلم
مالم يعلم واستدا الاير حسن بعقب ذلك النظر سمصيل مشهور لهذه الالفاظ واما النظر
فى حال الاتفاق والتواطو وما على موضوع وما فى موضوع وغير ذلك وكان محتاجا نقد مه
على المقولات اذ كان لابد مزاستعمالها فى تعليم المقولات ولم يكن فى المشهور لها معان معلومه
او متخيله بوجه فلسكعنا ما قلناه فى امر فاطغور ياس فان الزياده على ذكر فضل ولا سعد ان
يكون القدر الذى اوردناه ايضا فضلا

المقاله الاولى مزالفن الثالث مزالجمله الاولى فى المنطق فصل

في معرفه السابقين من الامور والتصورات والالفاظ والدلالات وتعريف المفرد والمركب
فما يحتملها من اللفظ اعلم ان الانسان قد اوتي قوه حسيه يرتسم فيها صور الامور الخارجيه
ويؤدي عنها الى النفس ويرتسم فيها ارتسامًا بالشاشا تامًا وان غاب عن الحس ثم ربما ارتسم
بعد ذلك في النفس امورًا على ما اداه الحس فاما ان تكون هي المرتسمات في الحس بعينها
عرضتها المحسوسه الى التجريد او تكون قد ارتسمت مرتسمه اخرى لحاجه لنا الى بيانها
فللامور وجود في الاعيان ووجود في النفس يكون اما رأسًا في النفس ولما كان الطبيعة الانسانيه
محتاجه الى الافضا بالمحاوره لاضطرارها الى المشاركه والمحاوره اسعب الى احتياج الى
توصل به الى ذلك ولم يكن اخف من ان يكون فعلا ولم يكن اخف من ان يكون بالصوت وخصوصا
والصوت لا يبقى ولا يستقر ولا يزدحم فيكون فيه مع حفته فائده وجود الاعلام به
معه فان المحاوره اذا كان مستغنى عن الدلاله بعد زوال الحاجه عنه او كان يصور دلالته
بعده فمالت الطبعه الى استعمال الصوت ووقعت من عند الخالق الآلات يقطيع الحروف
وتركيبها معًا يدل بها على ما في النفس من اثر ثم وقع اضطرارنا الى اعلام الغائبين من
الموجودين في الزمان او من المستقبلين اعلامًا سدوين ما علم اما لنضاف اليه ما يعلم
في المستقبل فيكمل المصلحه او لحمله الانسانيه بالمشاركه فان اكثر الصنايع انما تمت
بلاحق الافكار فيها والاستياطات من قواسمها واقصاها المتاخر بالمتقدم والمتدانيه
ولسفع به الاتون من بعد وان لم يحتج الى ما يضاف اليه فكمل به فاصبح الى ضرب اخر من
الاعلام غير النطق فاخترعت اشكال الكتابه وكله بهدايه الهيه والهام الهي فما تخرج
بالصوت يدل على ما في النفس وهي التي تسمى اثارًا والتي في النفس تدل على الامور وهي التي
تسمى معاني اي مقاصد للنفس كما ان الاثار ايضا بالقياس الى الالفاظ معان والكتابه
تدل على اللفظ اذ يحاذى به تركب اللفظ احترز ذلك للسهوله وان كان الى اسبابها بحسب الحاذى
بها اللفظ واجزاءه سبيل لكن ذلك ما يصعب ويطول وسواء كان اللفظ امرًا ملهما او موحى
علمه من عند الله معلم اول او كان الطبع قد اسعف في تخصيص معنى بصوت هو النق به كما سمعت
الفاظا قطا بصوتها او كان قوم اجتمعوا فاصطلحوا اصطلاحًا او كان شيء من هذا قد سبق
واستحال سرًا سرًا الى غيره من حيث لم نشعر به او كان بعض الالفاظ حصل على جهة
والبعض الاخر على جهة اخرى فانها انما تدل بالتواطو اعني انه ليس يلزم احدًا من الناس الجعل

اثار
معاني
سمته
تواطو
لفظا

لفظا من الالفاظ موقوفا على معنى من المعاني ولا طبعه للناس تحملهم عليه بل قد واطا
بالهم اولهم على ذلك وساله عليه بحيث لو توهمنا الاول انفق له ان استعمل بدل ما استعمله
لفظا اخر موزونا او محترعه احترعه احتراعا ولقنه الثاني لكان حكم استعماله فيه كحكمه
هذا وحتى لو كان معلم اول علم الناس هذه الالفاظ وانما صارت اليه من عند الله او وضع
منه او على وجه اخر كيف شئت لكان يجوز ان يكون الامر في الدلاله بها بخلاف ما صار اليه
او وضعه وكان العناهد الغنا فالدلاله بالالفاظ انما استمرها التعارف بسبب تراض
من المخاطبين غير ضروري حتى انه وان فرضناه بحسب المعلم الاول ضروريا من عند الله او من
جهه اخرى فانه بحسب المشاركه اصطلاحي فان قبول الثاني منهم من الاول انما هو بان قال
له الاول ان لذي تعني به لزا او فعل فعلا تودي الى مثل هذا او ما شبهه ذلك فواطاه عليه
الثاني من غير ان كان يلزمهم ان يجعلوا ذلك اللفظ لذلك المعنى وان يجعلوا لفظا بعينه لمعنى
بعينه لزوما ضروريا بل كان يجوز ان يقع مثل ذلك السمه من المعلم الاول لهم على لفظ اخر
فلذلك جاز ان تكون دلالات الالفاظ مختلفه ومعنى دلاله اللفظ ان تكون اذا ارتسم في الخيال
مسموع اسم ارتسم في النفس معناه فعند النفس ان هذا المسموع لهذا المفهوم فكلما اورده الحس
على النفس انتقلت الى معناه واما الكتابه فقد كان ممكن ان تكون لها ايضا دلاله على الاثار
بالتوسط الالفاظ حتى تجعل لكل اثر في النفس كتابه معينه مثلا للحركه كتابه وللسكون اخرى
وللسما اخرى وللارض اخرى وكذلك لكل شيء لكنه لو اجري الامر على ذلك لكان الانسان ممنوعا ان
تحفظ الدلايل على ما في النفس الفاظا وتحفظها نقوشا والاول يسهل اما برياضه الترسه
واما سعلم شاق فاذا لزمه مرة ثانيه ان يحفظ لكتابه بهذه الصفه كان ممن يلزم تعلم
لغه من راس فوجد الاخف في ذلك ان يقصد الى الحروف الاولى القليله العدد فوضع لها
اشكال فكون حفظها مغنيا عما سلف ذكره فانها اذا حفظت جودي ستا لبضعه ارقما
بالغ الحروف لفظا فصارت الكتابه بهذا السبب دليله على الالفاظ اولا وذلك ايضا
دلاله على سبيل التراضي والتواطو فلذلك اخلف واما دلاله ما في النفس على الامور فدلاله
طبيعيه لا تخلف لان الدال والمدلول عليه لا كما في الدلاله التي بين اللفظ والامر النفساني فان
المدلول عليه وان كان غير مختلف فان الدال مختلف ولا كما في الدلاله التي بين اللفظ والكتابه
فان الدال والمدلول جميعا قد يختلفان فاما ان النفس كيف يصور صور الامور وكيف يحصل

فهما ذلك وما الذى يعرض للصور وهى فى النفس وما الذى يعرض لها وهى خارج وما
الفاعل الذى هو سبب اخراج قوة التصور الى الفعل وليس من هذه الصناعة بل من علم اخر
وايضا فان النظر فى انه اى لفظ هو موضوع دالا على معنى كذى واى كتابة هى موضوعة
دالة على معنى كذا واثر لذى فذلك لصناعة اللغويين والكتاب ولا تكلم فيها المنطقى
الا بالعرض بل الذى يجب على المنطقى ان يعرفه من حال اللفظ هو ان يعرف حال مرجعة الدلالة
على المعانى المفردة والمولفة لتوصل بذلك الى حال المعانى انفسها من حيث يوالف عنها
نفسد علما مجهول فهذا هو من صناعة المنطقيين واعلم ان فى الالفاظ والاثار التى فى النفس
ما هو مفرد وفيها ما هو مركب والامر فيهما سواء مطابق فانه كما ان المعقول المفرد ليس يحتمل
ولا باطل لذلك اللفظ المفرد ليس بصدق ولا كذب وكما ان المعقول المفرد اذا اقترن به
فى الذهن معقول اخر وحمل عليه فاعتقد انه ذال اوليس كان الاعتقاد حقا او باطلا فكذلك
اللفظ المفرد اذا اقترن به لفظ اخر وحمل عليه فقيل انه لذى اوليس كذى كان صدقا او
كذبا وقد يكون الصدق والكذب على نحو اخر من التاليف ايضا سنوضحه فالاسماء والكلم
فى الالفاظ بمنزلة المعقولات المفردة التى لا تفصيل فيها ولا تركيب فلا صدق فى افرادها
ولا كذب واعلم انه اذا كان شىء معدوما فى نفسه محالا فى وجوده لم يكن تصوره وحده
او اللفظ بلفظه وحده يدل على صدق اوكذب ما لم يقترن به انه موجود او غير موجود
اقترانا فى الذهن او فى اللفظ مثلا بان نعتقد ان عنقاء مثلا موجود او نعتقد انه غير موجود
ونقال ان عنقاء موجود او نقال ان عنقاء غير موجود اما مطلقا بلا اشتراط زمان او
باشتراط زمان انه كان موجودا فيه او يكون موجودا فيه وزمان حاضر والذى نقال
ان معنى المطلق المستعمل فى هذا الموضع هو المشترط فيه زمان حاضر او المشترط فيه كل زمان
حتى يكون معنى قولهم او فى زمان انه فى زمان ماضى او مستقبل دون الذى فى زمان حاضر
فليس يعنينى كل الاعجاب وما اومات اليه اقرب الى الصواب فلنظر الان فى الاسم والكلمة

فصل فى تحقيق الاسم فالاسم لفظ دال بتواطؤ مجرد من الزمان وليس واحد
من اجزائه دالا على الانفراد وقد علمت معنى التواطؤ واما معنى كونه مجردا من الزمان هو ان
لا يدل على الزمان الذى فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلث المحصلة كما اذا قلت زيد فلم يدل على معنى
دلالة معه على زمان ذلك المعنى ومعنى قولنا وليس ولا واحد من اجزائه دالا على انفراده

لفظ موضوع

المعقول المفرد لا صدق ولا كذب

معناه

معناه انا لا نقصد فى دلالتنا بقولنا الانسان ان نقول بواحد من اجزائه على شىء البتة
من حيث هو منفرد بل نستعمله على انه جرد دال لا دال بانفراده فانه لا يوجد فى قولنا
الانسان جر يراد به الدلالة على معنى من المعانى اصلا حتى يراد ان نقول بقولنا الانسان
وان كان ربما اريد به الدلالة اذا استعمل لا على انه جر لفظه انسان بل على انه لفظ مستعمل
فى نفسه لم يجعل جزءا لما انما يدل لمحمله دلالة ما وربما لم يوجد له دلالة الشىء بوجه من الوجوه
وحيث يوجد له دلالة فلا تكون تلك من حيث هو جر قولنا انسان فانه انما كان جز انسان
اذا استعمل فى لفظة الانسان من حيث يراد ان يدل بالانسان حملته فهنا لكلا يوجد له دلالة
البتة بوجه من الوجوه وقد كنا اومانا الى هذا فى مواضع اخرى وليس هذا فى مثل لفظة
الانسان فقط بل وفى الالفاظ التى هى بحسب المسموع مركبة لكنها لا تدل بها على انها
مركبة وهذا شانها كقولهم عبد الملك اذا لم يرد ان يدل به على شىء من جهة ما هو عبد الملك
بل جعل هذا اسما لذاته فهنا لكلا يوجد للفظة عبد من حيث هو جز من عبد الملك دلالة
على شىء البتة فانك تعلم ان الدال بلفظة عبد الملك على هذا النحو ليس يدل بالعقل فى
هذا الموضع بانفراده على شىء اصلا ولا بالملك فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع واما الاسماء
البسيطة فقد يكون لها اجزاء لا تدل اصلا لا من حيث هى جزء ولا لو انفردت واما جز اللفظ المركب
فانه يدل على شىء لا حين ما يوجد جزءا من جملة المركب بل ولا بالمركب على ما دل به عليه لقولك عبد الملك
فانه حينئذ لا يتوقع ان يدل بانفراده من حيث هو جز لفظ حتى يكون انما يورد ليسلم كمال اللفظ
فيسلم كمال الدلالة بل يدل هذا فى استعمال اخر هذا ولحاق التواطو بعد قولنا لفظه قد توهم
انه هذر من القول فقد يظن ان اللفظ لا يدل الا ان يكون بالتواطو ولذلك قيل انه كان يجب ان
نقال يدل اللفظ الصوت فاقول ان هذا باطل وانه لا يحسن ان يستعمل فى هذا الموضع الصوت
فان الصوت ماده لا جنس والماده لا تحمل على الشىء المحمول من مادة وصورة الا بوجه من المجاز
او الحمل اذ نقال للصنم انه حجر وللكرسى انه خشب واما الحدود الحقيقية فلا يجب ان يستعمل فيها
المواد مكان الاجناس اما الفرق بين الجنس والماده فمما سنته الحال فيه وشكل ولكنه ينبغى
لك فى هذه الصناعة مربعد ولذلك تحقيق ما قلناه من ان الماده لا يجب ان يوجد مكان الجنس
بل يكون ذلك كاذبا واما ان الصوت ماده فسيحققه فى العلم الطبيعى بل اعوه الى العرض فاقول
ان اللفظ قد يكون دالا وقد يكون غير دال كما قد اعترفوا به وذلك على وجهين احدهما ان يكون

اسماء بسيطة

الجواب لا يحمل الجنوح الفرق بين الجنس والماده

الفاظ مركبة

مولفا من حروف لم يراد بذلك دلالة على اثر في النفس لقول القابل شتقيقين والثاني
ان يراد بذلك دلالة على اثر في النفس لكن ذلك الاثر لا يستند الى خارج كقولنا العنقا
فيكون اللفظ غير دال بسبب وجه من الوجوه الا وذلك كونه دالا لكن لا بالتواطو
بل على نحو اخر فانه قد يسمع من الناس الفاظ يدل على معان على غير سبيل التواطو مثل
تولاح فانه يدل على الوجع وتولاح اح عند السعال فيدل على اذى في الصدر وليس ذلك
على سبيل التواطو المحض حتى يكون الناس قد تواطؤ على استعمال ذلك عند السعال
اياه لتفهم معنى اذى الصدر وهزه وان كانت اصواتا فهي ايضا الفاظ لانها مركبات من
حروف ركبها الانسان وانها وان كانت تدل لا بالتواطؤ فليس يجب ان يكون دلالتها
لا بالتواطو سببها من كونها الفاظا سيالة فانها ولو لم تدل اصلا كانت الفاظا لانها مولفة
تاليفا اختياريا من حروف وليس دلالتها من حيث انها صوت مانعا عن ان يكون لفظا
فان الشيء انما هو لفظ لانه مولف من حروف مقطعة عن اصوات وكونها كذلك ليس يوجب ان
يكون مع ذلك دالة او غير دالة فضلا عن ان يوجب ان يكون غير دال دلالة بالطبع فان
جزءا منها كالمادة وهو الصوت يلحقه بعض ما يلحق الصوت لانه صوت فلا يوثر ذلك في
الجملة كما لا يوثر كونها دالا على المصوت فاذن هذا الاعتراض غير صحيح وادخال التواطو
فيه واجب فان الدال اعم من الدال بالتواطو والدال على وجه اخر اللهم الا ان يجعل الدال
يقع عليهما باشتراك فيكون واقعا على دلالة الاسم وعلى دلالة نغمة الطاير وصياح البهيمة
ايضا باسترالك الاسم فان كان كونه دالا انما يقع على ذلك كله بالاشتراك وكان ذلك يعني عن
ان يجعل الفصل بين دلالة ودلالة فان الفصول في الحدود والرسوم انما تطلب بحسب المعاني
لا بحسب الالفاظ والحال فانه عند ما يجعل يدل اللفظ الصوت وان لم يكن ذلك مقتضا فانا نحوج
الى ايراد الفصل بين الدلالتين اذ كنا لما اخذنا اللفظ وكان يكون دالا وغير دال وقرنا به
الدال لم نقرن دالا الا احدى الدلالتين بعينها بل قرنا دالا على ما كما فعلنا حين اخذنا الصوت
فيحتاج ان يدل على احدى الخاصتين فان قيل انه اذا قيل لفظ دال علم انه ليس يعني بالدال
الا ما اصطلح عليه الناس فنقول ولذلك الحال اذا قيل صوت وارد ف بانه يدل على زمان او
لا يدل وسايرذلك فان الذهن نفسه يسبق اليه ان المراد به ههنا انما هو انه دال بالتواطو
وكما يسبق اليه هناك ولا يغني ذلك في الموضعين جميعا عن ذكر التواطو اذ ليس ولا في احد

تواطو
اصوات

اشتراك
الفصول في الحدود

الموضعين

الموضوع مستفادا من نفس كونه لفظا او صوتا ولا من نفس كونه دالا مطلقا وعلى
زمان بل هو شيء يعرفه الذهن على سبيل الاستقال وبنفسه مخايج لا على سبيل دلالة
اللفظ وقد عرفت الفرق بين الدلالتين وان ظن ظان ان المحوج الى ايراد التوطو لكن
الامر اعاه الفرق بين الالفاظ واصوات البهايم واذا قيل لفظ خرج ما كان كذلك ونشبه
وذلك حسن ظن الامر وحديعه للنفس وما الذي امن من هذا الظن ان الحاجة قد تصت
فعسى ان يكون قد بقي بعد ذكر ايضا استباه وتسكل اخر من حس ما اوردناه محوج الى
مراعاته وبالجملة لا يجب ان يلتفت في الحدود الى ما يستعمل عليه اللفظ في التحديد اصارا
على ما نسبه له الذهن فان هذا لو كان ملتفتا اليه لقيل في حد الانسان انه حيوان يحال
واقتصر عليه والمحسن اذ كان الذهن يلتفت الى انه يكون ناطقا او قيل انه جسم ناطق فان
الذهن يلتفت الى انه حيوان ولا يجب ان يكون الالفات في الحدود موجها الى التمييز نفسه فقط
بل الى ما يستعمل في موضعه فقد بان ان لادخال التواطو ههنا معنى وان كان الماخوذ في الحد
لفظا لا صوتا فانه ليس شيء من الاسماء اسما بالطبع لشيء منها اي دالا دلالة الاسم بحيث يكون
تلك الدلالة يصدر عنها بالطبع منها او من الدال بها فلا تلك الدلالة امر طبعي يلزم من الاسم والطبع
منا ينصرف الى الدلالة على المعنى به كثير من الاصوات الدال بالطبع التي ينصرف الطبايع الى السماع
في ذلك الشان سواء كانت دلالة لقصد المصوت ان يفهم بها شعور شان كما نفعل البهايم
عند دعا بعضها بعضا او يكون لغير قصد منه لذلك لكن سامعه يستدل به كالصحيح او
كما يستدل بانه العصفور عند القنص عليه فالاسم ليس اسما بطبع نفسه بل انما يصير اسما
اذا جعل اسما وذلك عند ما يراد به الدلالة فصير دالا وذلك جعله اسما اي جعله دالا
على صفة لكن لعايل ان يقول انك جعلت حد الاسم انه ولا جرم منه يدل وها هنا اسما كقولك
لانسان ولا بصير ولا شك في انها اسما وكيف وهي تدل دلالة الاسما وكيف ولا يصير هو مقام
قولنا الاعمى ثم نجد لفظ اللا ولفظ الانسان ولفظه اللاانسان ولفظه البصير يدلان على معنى
ويتالف من معنيهما معنى الكل فنقول انها بالحقيقة ليست اسما ولم يوضع لها من حيث هي كذلك
اسم يدل عليها بل هي جملة الالفاظ المولفة التي في قوة المفرده كالحدود وكما يقال راعي الشاة
ورامي الجارة وان لم يكن كذلك على الاطلاق اقول لان تركيبها ليس عن الفاظ مفرده مستقله
بنفسها مثل الانسان فانه مركب من ابسيم ومن اداة سلب ومطابعتها للاسما لا لدلالة على

لفظا لا صوتا
طبع
اسم
الجواب
حدود في قوة المفرده

اسماء بالحقيقه فان الحد والرسم لذلك شانهما ومع ذلك فلا يجب ان يغرد خول حرف السلب
فيها فظن ان فيها سلبا كلا بل ليس فيها الجاب او سلب بل يصلح ان يوجب وان يسلب
وان يوضع للايجاب والسلب فاذا كانت قوته المحافسه للاسما فليسم اسما غير محصله ويكون
حكمها كحكم المحمول في قولنا زيد في الدار فان زيدا موضوع وفي الدار محمول وليس هو بالحقيقه
باسم بل هو مولف لكن تاليفه ليس مثل القول المطلق الذي يكون مولفا من اسمين او من اسم
وكلمه لانه مولف من اداه ومن اسم وليس اسما ولا اضافة مطلقا فهكذا يجب ان نفهم هذا
الموضع ولا نلتفت الى التاويلات التي تتعاطونه ولذلك حال الاسما التي تسمى مصرفه فانها قد
اقترن الاسم منها شئ زايد على الاسميه يشير الى معنى غير ما تشير اليه مجرد الاسميه وذلك
حركه من الحركات واعراب من الاعاريب حتى يسمع هناك مجموع حاصل من جزئين احدهما الاسم
والاخر ما يلحقه فموجد هنا كجزء يدل على معنى واحد اما ان يدل على معنى مطلق واما ان لا
دلالة ما وبالجمله يوجب حكما لولاه لم يكن ولذلك صار ممنوعا عن الاقتران وتعضد ما كان يعترن به
من الاسما فلو كان المعنى لم يغير ما يقارنه ولم يغير معنى الاسم في نفسه بل
اذا انضمت اليه زياده سواء كان الحركيا او كان مقطعا او حركه فان جميع ذلك احرام المسموع
وسواء كان المعنى معنى طويلا او اشارة وبالجمله اذا صار الاسم بما يلحقه من الزياده ممنوعا عن
ان يلحق به ما من شانه ان يلحق به فقد زيد على معنى الاسم المجرد شئ صار به بحال اخص من حاله
وهو اسم مطلق كما اذا سغل الموضوع بعض الاعراض فحينئذ يكون للجمله معنى غير الذي يكون
للموضوع وحده وذلك الموضوع من ذلك العرض كل منهما يصير جزءا من المجموع فالاسم الذي يصب
او يجر او يغير يغيرا يمنعه عن مقارنه كل واحد مما من شانه ان يقارنه لا يكون بالحقيقه
مجردا بل اسما وقد صرف وكما ان احد الموضوع للبياض ولكن انسانا ما هو حد واحد كان
ابيض اولم يكن فان حد الانسان الذي يلحقه البياض في نفسه هو الحد الذي يكون له وان لم يلحقه
البياض الا ان يحد حيث هو ابيض فلذلك حد الاسم الذي هو على فطرته وحد الاسم الذي لحقه
التصريف واحد من حيث هو اسم الا ان يحد من حيث هو مصرف فحينئذ يلحق بحد الاسم زياده ه
اما بحسب اللغه العربيه فهو انه لا يصلح ان يعترن به كل ما من شانه ان يعترن بالاسما
فان قولك زيد بالرفع لا يلحقه في وقولك ردا لا يلحقه ضرب او كان او حيوان ولذلك زيد
بالجر واما بحسب اللغه اليونانيه فان الاسم المصرف هو الذي اذا الحق به الكلمات الزمانيه

زيد في الدار

اسماء مصروفه

موضوع

حد الاسم على فطرته

لقولك

لقولك كان ويكون وكائن الان لم تصدق ولم تكذب والاسم الغير المصرف هو الذي اذا
قرن به احد هذه صدق او كذب كما ان الخشب المرور خشب قرن به التدوير فهو خشب
في عرض هذا التدوير وهو في نفسه حسب بلا زياده لكن ليس المجموع خشبا مطلقا اعني
كالصنم المتخذ من خشب ومثال فان الحسب مادته ولا تحمل عليه فان الحمله لا تحمل عليها احد
الجزئين فلذلك اذا احذ حمله الاسم وما لحقه من التصريف كان في احكام المركبات ولم يكن
اسما ولكن اذا نظر اليه من حيث هو في التصريف كان اسما واذا نظر اليه مطلقا كان اسما مطلقا
والفرق بين النظر فيه وهو اسم مصرف والنظر الى الجمله كالفرق بين النظر في الجذع انه خشب
والنظر الى حمله الجذع والسقف ولذلك لكان نقول ان الاسم المصرف لفظ دال لا يدل اجزاؤه
لحقه كذا او كذا ولا نقول ان الحمله الحاصله من الاسم والتصريف لفظ دال لا يدل اجزاؤه وكيف والآم
احد الجزئين وهو يدل وهذا قانون دقيق يجب ان تحفظ مواضع اخرى وكيرا ما تقع من جهة
المقارنه نوع من الغلط اذا لم يعلم ان الشئ ما خوذ امقارنا الشئ غير الجمله التي تجعل منه ومما يقال
ولذلك الوحدة التي مع الستة من حيث هي مع الستة غير المجتمع منها ومن الستة التي هي السبعه
لكن على احد الاسم سكوكا وذلك لان الزمان اسم ويدل على الزمان والمقدم اسم ويدل على
زمان ماض ولذلك المقدم وامس وهو يدل على امر حاصل في زمان ماض فمقول الان في
حل هذه الشكوك ان الشئ يدل على معنى وعلى الزمان بوجوه ثلثه احدها ان يكون الزمان نفس المعنى
والثاني ان يكون الزمان جزء المعنى المدلول عليه وان لم يكن نفسه والثالث ان يكون الزمان
شيئا خارجا عن المعنى يلحقه فيقترن به اقترانا يدل عليه التصريف ومعنى التجريد من الزمان هو ان
يبرا المدلول عليه من زمان يلحقه فان التجريد من البياض هو التبريه عن بياض لا حق عنه ان التجريد
هو تبريه عن شئ لو لم يبرا عنه لكان لاحقا من خارج واذا قيل جرد فلان عن الثوب عنى به انه ابان
بدنه وبين الثوب الذي لو لم يبن لكان ذلك الثوب لاحقا له لاذاته وجرد له فان الشئ
لا يقال انه يجرد عن ذاته او عن جزء له فان من قال ان الانسان يجرد عن الانسانيه قال
شططا الا ان يعني ان مادة الانسانيه قد جردت عن الانسانيه فحينئذ الانسانيه يكون
امرا خارجا عنها ايضا ولذلك ان قال ان الانسان يجرد عن الحيوانيه كان محالا الا ان يعني بالوجه
المذكور فمعنى قولهم مجرد عن الزمان هو ان لا يدل معه على زمان يلحقه من الازمنه كان لحوقه بالصدق
او الكذب فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان ومجردا عن زمان يدل اللفظ على انه كان فيه الزمان

دقيق

المتقدم

دلالة التي على معنى وعلى زمانه بوجوه

التجرد

بهم

لاحقا لا لذاته

من خارج

الاصح

ولفظ المتقدم يدل على معنى يوجد فى حده الزمان لكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق اياه
من خارج حتى اذا قيل يتقدم دل حينئذ على متقدم فى زمان لحقه ويعين له وسواء كان هذا
حقا او كذبا فان العده لدلالة اللفظ من حيث هو دلالة لفظ لا من حيث هى صدق او كذب
وكذلك امس هو بنفسه زمان ما وكذلك ما يجرى مجراه واذا سمعت ان نعلم ان التجريد انما
نقصد به ان يدل على معنى ولا يقترن به الدلالة على الزمان الملحق به فتامل حد الكلمه

فصل فى حد الكلمه قيل فى التعليم الاول واما الكلمه فانها يدل معنى بنفسه
عليه على زمان وليس واحد من اجزائها يدل على انفراده وهو ادل دليل على ما نقال
على غيره فتكون الكلمه لفظه دالة بتواطو يدل معنى يدل عليه على زمان وساير ما فصل
فتامل ان الكلمه جعلت دلالتها على شئ وعلى زمان مقترن به معه ليس هو هو ولا اجزاء
منه فاذا كان ما يدل بالصريح هكذا فى صورته فما يدل بالتجريد صورته ما ذكرناه وفسر
هذا فى التعليم الاول فقيل ان معنى هذا هو ان قولنا صح يفارق قولنا صحة بان الصحة
تدل على معنى ولا تدل على زمان مقترن به واما صح فدل على صحة موجوده فى زمان والكلمه
هى التى سميه اصحاب النظر فى لغة العرب فعلا وقد كانت الكلمه فى الوضع الاول عند اليونانيين
انما تدل من الزمان على الزمان الحاضر ثم اذا اريد ان يدل بها على الزمان الماضى والمستقبل
قرن بها زياده مع حفظ الاصل واما العرب فلم يجر لهم العاده بما يراد كله للحاضر فاشكل
الكلمه التى للمستقبل هو بعينه شكل الكلمه التى للحاضر فقال ان زيدا يمشى اى فى الحال وعشى
اى فى الاستقبال فاذا احتاجوا لو زياده السان قالوا ان زيدا هو ذا يمشى فاقتضى الحال او
قالوا سيمشى او سوف يمشى فاقتضى الاستقبال وتلون ذلك بالحاق يلحقونه به وربما
استعاروا من الماضى فقالوا ان زيدا صح كما يقولون قد اتاه البرو وتقال اصح ايضا لما هو فيما
سلف لكن موضوع صح للماضى ويمشى للمستقبل وليس للحال شكل خاص واما انه ماش وانه
صحيح فليس كلمة بل اسما مستفادا فهاهنا اسم موضوع واسم مسوق وكله فالاسم الموضوع
يدل على ما قيل ولا يدل على موضوع البته واما الاسم المسوق فيدل على موضوع غير معين وحده
لم يسق له منه الاسم فكون دالا على معنى وامر وعلى موضوع غير معين وعلى نسبه بينهما
مثال ذلك قولك ماش فانه يدل على المشى وعلى موضوع غير معين وعلى ان المشى له واما الكلمه
فتدل مع ذلك على زمان وهو زمان النسبه كقولك يمشى فانه يدل على مشى وعلى موضوع غير

الكلمه

زياده البيان

موضوع

الاسم الموضوع

الاسم المتنق

الكلمه

معين وعلى وجود المشى له وعلى كون ذلك فى المستقبل وليس كل ما يسمى فى اللغه العربيه فعلا
هو كله فان قولهم امشى ويمشى فعل عندهم وليس كله مطلقه وذلك لان الهمزة دلت
على موضوع خاص وكذلك التا فصار قولك امشى او مسست صدقا او كذبا وكذلك يمشى
ومشيت وكان ذلك فى حكم قولك انا امشى او انت تمشى وانا مسست ومفهومها مفهوم واحد
وهذا فى الحقيقه موضع نظر فان هذه اللفظ لا تخلو اما ان تكون مفرده او مركبه فان
كانت مفرده فلا يسغى ان يكون صادقه او كاذبه وقد حرمنا القول على ان الالفاظ
المفرده لا صدق فيها ولا كذب وان كانت مركبه فحسب ان تكون لها احراز قال فقلب ان
الهمزه من قولنا امشى دلت على معنى والتا من تمشى دلت على معنى فالبا فى حرلس يدل على
معنى بوجه من الوجوه فان اللفظه المركبه من حيم ساكنه مبتدا بها ثم شين ثم يا اما ان لا تكون
لفظا البته ان كان حقا ما قال ان الساكن لا يبتدا به او تكون لفظا لا يدل على معنى من
المعانى ان امكن ان يبتدا به كما قد يجوز الابتدا بالساكن فى لغات كثيره ولا يبعد ان يظن
انه ان كان امشى مركبا او فى حكم المركب وسكون يمشى ايضا الذى لا صدق فيه ولا كذب مركبا
فان الياء تدل على غايب وليس التعين بشرط فى ان تكون الدال دالا فانك اذا قلت انسان
دللت وان لم تعين ولا فرق بين قولك يمشى وبين قولك شئ ما يمشى فستكون الكلمات المستقبل
كلها مركبات ولا تكون الفاظا بسيطه وكذلك لقائل ان يقول ان الاسماء المشتقه ايضا
مركبه او فى حكم المركبه فانها محصله من مادة هى حروف المشى وفصوص وثبت بها فصارت دالة
به على موضوع غير معين فلها حران جرد يدل على معنى وهو المادة وجر يدل على معنى اخر وهو الصوره
فالذى يجب ان نقول فى ذلك كله اما اولا فانه لا اعتبار فى صناعه المنطق بما يكون بحسب لغه
لغه ووضع وضع قرما سبق فى لغه من اللغات ان يجعل للمعنى المولف لفظ مفرد لا يدل اجزاء منه
على جزء معناه فيكون اللفظ مفردا ثم تكون لغه اخرى لم يوضع فيه لذلك المعنى المفرد اسم مفرد
فلا يدل عليه الا بلفظ مركب فاذا رجع معنى ذلك اللفظ الى اللغه الاخرى لم يوجد لفظ الا مركبا
وذلك مثل الجاهل فانه لفظ مفرد لا يدل عليه بالفارسيه بلفظ مفرد قبل بلفظ فيه تركيب لفظى
احدهما يدل على العدم والاخر على العلم او العالم فيقال فاذا ان فلا يجب ان يلتفت التطفى فى ذلك
وما اشبهه الى لغه معينه بل يعلم ان لهذا المعنى ان يدل عليه بلفظ مفرد فلذلك حال الكلمات فى لغه العرب
فان الماضى من الكلمات فى العربيه وغيرها لم يدل جزء منه على موضوع البته كقولهم صح وقولهم مشى ولذلك

اللفظ المركبه

محصله

الجواب

المستقبل في لغة الفرس كما تقال بعد فانه ليس فيه دلالة بحر منه على الموضوع الغير المعين البتة
وفي بعض المواضع فان لغة الفرس لا تعمل كلمة مفرده بل تقولون مثلا حسث تقول بصح
درست شود كما اذا ترجم كان مطابقا لقولنا يصير صحيحا فاخذون الاسم وتقرنون
به كلمة زمانية ويجعلون جملة قايما مقام الكلمة فلو كان جميع لغة الفرس على هذه الصفة
اضطر المترجمون لا محالة الى الدلالة على الكلمة المستقبلة بلفظ مولف وكان قد سبق الى بعض
الاوهام ان الكلمة المستقبلة مولفة وليست كلمة مستقبلة مفرده كما كان قد سبق اليه في مثل ان
الجاهل ليس له اسم مفرد واذ لم يكن النظر المنطقي بحسب لغة لغة حتى انه اذا لم يكن في لغة
من اللغات كلمة تدل على الحاضر ضر المنطقي ذلك في الدلالة على اقسام الكلمات الثلث فكذلك
لا يضر المنطقيين تعارض اهل لغة في ان لا يكون لها كلمة بل يكون لها دال الكلمة اسم مقرون
بلفظ اخر يدل على ما يدل عليه الكلمة بل يجب ان يعتبر المنطقي ما يوجبه الحد وهو ممكن ان يقع في
اللغة فانه لا محالة من الممكن ان يكون لفظ دال تواطؤ على معنى وزمانه وهو مفرد وذلك هو الكلمة
فان لم يمكن في لغة العرب فلا حرج فاما حديث الهيئة التي اقترنت عادة حروف المثنى في مشى او في ماشى
وكان جزأ من الجملة يدل على موضوع فلا يجب ان يلتفت الى مثل هذا الجزء فانه انما يعنى بالحرف هنا جزأ
من جملة اجزاء تركب منها الجملة فهي اجزاء المسموع الفاظا او مقاطع او حروفا مصوته او غير
مصوته وبعد ذلك فان ما ادعوه من وجوه الصدق في قولنا عمشى وانه في قوة قولنا ان شيا
ما عمشى فهو غلط وذلك لان قولنا عمشى وان كان فيه تركيب بحسب لغة العرب وكانت اليا من ذلك
موضوع غير معين فليس معنى قولنا موضوع غير معين انه يدل على اى واحد اتفق من امور هي بحسب الكلي
من الكليات على الوجه الذي ذكره في مثل الانسان بل يعني به ان اليا يدل على ان له موضوعا معينا
في نفسه دون غيره وان كان لم يعين وهو غائب ويحتاج ان يفسر ويدل عليه بمعين فان السبب
الموجه اليه فهو غير معين من وجه ومعين من وجه فان القايل اذا قال عمشى ليس يريد بهذا ان الشي
موجود في واحد من امور العالم اى شي كان حتى يكون كانه يقول ان شيا من الاشيا التي في العالم موجود
له المشي اى شي كان فانه ان عنى بعمشى هذا المعنى كان قوله عمشى يكون صادقا ان كان في العالم شي يمشى
ويكون كاذبا ان لم يكن في العالم شي يمشى واذا حذ عمشى على ان معناه معنى الحكم بان شيا من العالم يمشى
فحينئذ لا يصلح حمله على زيد حتى يكون زيد هو شيا من العالم عمشى وذلك ان قولك شيا من العالم عمشى
يحتمل معنيين احدهما الشي والعالم الموصوف فان له مشي في زمان ما فيكون هذا التركيب تركيب

المعنى العام

موضوع غير معين

معين من وجه

مراد القايل عمشى

لا يصلح حمله على زيد

نفيد لا تركيب حمل ولا صدق فيه ولا كذب والثاني هو ان شيا من العالم يحكم عليه بانه يمشى
واولهما لا يدخل فيه في لغة العرب واما الاخر فيدخل فيه فليس احدهما مدلولا عليه بلفظ يمشى
وذلك لان الشي من العالم الموصوف بانه يمشى اذا دل عليه بلفظ مفرد كان ذلك اسما ولم يكن
كلمة ويصح ان يحمل على زيد يحمل الاسم واما الاخر فانه لا يحمل على زيد البتة ولا هو في قوة اسم
مفرد فقد بان ان معنى يمشى ليس هو على الوجه الذي يدخله الصدق والكذب فليس كونه دالا
على معنى غير معين من هذا القبيل بل دلالة على المعنى الغير المعين ليس على سبيل تجويز اى معنى كان
وعلى انه حاصل لموضوع ما كيف كان بل على انه معين في نفسه ولم يصرح به ولم يعين
اللفظ والامر موقوف على التصريح به وهو غير معين عند السامع مع علمه بانه متعين عند
القايل فهو متوقف في مصيره بحيث يصدق او يكذب الى ان يصرح بذلك المضمن حتى ان كان ذلك
المضمر معنى عاما او شخصا او كيفا كان حاز فان المعنى العام وان كان لا يتعين في جزياته فانه
متعين في نفسه من حيث الامور فان الشي من حيث توجد في نفسه شيا هو معنى معقول معين
وان كان ما يقع عليه غير متعين وهو من حيث يعين يحالف كل واحد من الجوهر والكم والامور الاخرى
اذا كان ليس في نفسه وان كان بعضها يقال عليها فحينئذ صرح بذلك المضمر المنوى في النفس صار القول
حينئذ صدقا او كذبا وقبله ليس بصدق ولا كذب اذ ليس يجوز ان يعني بقولنا المشي الوجه
الذي كان يتوهم انه يصدق او يكذب بانفراده وليس كذلك قولنا امشي او يمشي فقد صرح ههنا
بالموضوع وعين فليس يحتاج الى ان يفسر للسامع ذلك الموضوع مره اخرى فانه دل فيه على
شخص ولا اشد تعينا من الشخص وقولنا على معنى عاما بانه هو الموضوع من غير التفات الى
جزياته لكان يكون صدقا او كذبا فكيف اذا كانت دلالته على شخص بعينه واما السبهة
التي اوردت على ان التركيب غير موجود في قولك امشي بسبب ان الحرف الثاني لا يدل فالجواب عن ذلك
اما اولا فانه لم يكن قيل في حد الكلمة انها التي لا يدل جزأ هاكل واحد على معنى بنفسه بل ان لا توجد
لها جزء يدل فاذا وجد لها جزء يدل وان لم يدل الاخر فقد استلم الحد ولم يكن المظنون به انه كلمة كلمة
واما ثانيا فانه كما ان اللفظ يدل فاذا صار حرفا لم يدل من حيث هو جزء لذلك قد يجوز ان يكون
اللفظة يدل من حيث هي جزء ثم اذا انفردت لم يدل وانت تعلم انا اذا قلنا امشي دلت الهمزة على
الشخص القايل ثم ما في اللفظ المولف من الميم والسين واليا يدل على باقي المعنى فضمه النفس على معنى
المشي عند ما هو مقرون بالهمزة وان كان لا يدل وحده ولا يستعمل فكون هذا الباقي بعد

معنى عام غير التفات الى الجزيات

الهمزه يدل اذا استعمل جزأ على ما لا يشكل فيه انه يدل عليه واما مفردا فلا يدل فلكن هذا
كافيا في حل هذه الشبهه وقد بقي الان ان نبحث عن شيء وهو ان الملحق بما عبرنا به عنه من
الزياده وهو قولنا وهو ادا دليل على ما يقال على عشره جرم الحد او خاصته الحقت بالحد فنقول
اما مركان عقده في الحدود انما تراد لتدل على عشر ذاتي فاذا حصل التمييز تم به الحد فلا يبعد
ان يقع عنده ان هذه الزياده خارجه عن الحد لكن المحصلين من اهل صناعه التحديد لا يصرف
همهم في الحدود الى هذه البلوه كدهم الدلاله على ماهيه الشيء وحقيقته بكمالها وانهم اذا وجدوا
عباره ما قد عرفت بالذاتيات لكنها حلت فصلا صوريا او ماديا وراها لم يتعنوا بما فعلوه
ولم يكن للحد قد بلغ تمامه عندهم وسياتيكم لهذا في موضعه شرح بالغ فاذا كان لذلك فالحري
ان يكون هذه الزياده التي تدل على احد الشرايط التي يقوم بها الكلمه وهو النسبه الى موضوع
غير معين محتاجا اليها ومكمله لحال الدلاله على الزمان وليس احتياج الكلمه الى النسبه اقل
من احتياجها الى الزمان وكيف هي اولا ومالم يكن نسبه لم يكن زمان نسبه

فصل

في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمه والاسم المشتق به وحال الكلمه المحصله وغير المحصله
والمصرف وغير المصرف والمعنى الذي يدل الكلمه على وجوده للموضوع هو امر قد يدل عليه
باسم اما اسم مطلق واما اسم هو مصدر فان المصدر قد يجي على وجهين احدهما ان يكون
موضوعا وضعا اولا كالضرب فيكون على حقيقه حال الاسم المطلق والثاني هو ان يصرف
الاسم المطلق تصريفا يدل على ان معنى الاسم المطلق منسوب الى موضوع بانه حادث منه او فيه
وهذا بالحقيقه اللفظ الدال على المصدريه كالتحريك والابيضاض والتحرك والنسبض والسبب في
ذلك انه ربما لم يكن للمصدر وضع خاص فوخذ الاسم مقامه كما تقول صح يصح صحه وهو الذي
يجي على الوجه الاول وهذا هو الذي يكون سكل المصدر فيه لا يدل على المصدريه والخالف
الاسم المطلق الذي لا يشير الى موضوع بوجه فيكون معنى المصدر ليس له اسم خاص بل اخذ
مكان الاسم المطلق للشيء كما ربما اتفق ان لا يكون للاسم المطلق وضع خاص فوخذ المصدر مكانه
كما لو لم يكن لاثر الافتراق اسم مشهور لا يشير الى موضوع فوخذ المصدر مكانه وهو لفظ الافتراق
وربما كان لكل منهما لفظ خاص هو اول كما ان البياض اولى ان يدل على ذات والابيضاض
على حدوث في موضوع واسم المصدر يفارق الاسم المطلق بما ضمنه من الدلاله على موضوع
او فيه معنى من المعاني فيدل على ذلك المعنى نفسه وعلى نسبه ما والاكثر في لغه العرب حيث

الحدود

ماهيه

المعنى

اسم

يكون

يكون للمصدر لفظ خاص فانه يكون الكلمه دالا على وجود معنى لفظ ذلك المصدر لموضوع
ما في زمان معلوم وان كان قد يضمن ذلك معنى الاسم المطلق ايضا مثل قولهم ابيض
يبيض من الابيضاض فانه قد يدل الابيضاض الدال على البياض والمعاني التي
يدل عليها الكلمه وانها لغيرها في ظاهر لغه العرب معاني المصادر ولذلك اعني
الذي يدل عليه الاسم المشتق معنى المصدر ومعاني المصادر كلها في لغتهم اعراض لانها
بسبب عارضه في الجواهر الى امور تحدث لها فليس شيء من المصادر يقال على الجواهر
بل يوجد في الجواهر فيكون لغه العرب لا تستعمل كلمات تدل على معنى يقال على الجواهر الا لة
اولى فاما دلالته الثانيه فقد يكون كما اذا قلنا حي فلان اي صار ذا حياة بل يجوهر فلان
اي صار جوهرا من الجواهر فانه وان كان دلالته الاول انما هي على معنى الجوهر لا على
معنى الجوهر والجوهر لون ما لا جوهر فان الجوهر مدلول عليه في الجوهر لا محاله دلاله بالتضمن
ولغه العرب ليس يدل فيها بالكلمات على مجرد اتصاف زيد مثلا في هذا الموضع بانه
كان جوهرا حتى يدل على كون الجوهر مقولا عليه فيما سلف ذكره حتى يكون قولهم يجوهر فلان
كان الجوهر محمولا عليه فيما سلف بل معنى انه جوهر عندهم هو ان الجوهر المقول عليه حدث
له فليس يدل على قوله عليه بل على حدوثه مقول عليه من حيث هو حادث حدوث امر لموضوع
له في وجوده له فلغه العرب مضايقه في هذا الباب ولا يمتنع ان يكون في بعض اللغات
كلمات لا تضايق في ذلك بل تقصد لانها على المبلغ المذكور الذي لا يشير الى الحدوث حتى
يكون معنى يجوهر فيها هو ان الجوهر مقول على زيد فيما سلف لا على ان حدوث الجوهر موجود له
فيما سلف من غير التفات الى الحمل بعلى السنه وكما انه يكون من الاسم اسم محصل واسم غير محصل
كذلك يكون في الكلمات كلمه محصله وكلمه غير محصله كقولنا لاصح وقد قيل في التعليم الاول
وذلك انها غير محصله لانها تدل على شيء من الاشيا موجودا كان او غير موجود دلاله على
مثال واحد وهذا القول ان عنى فيه بالموجود وغير الموجود ما يجعل موضوعا للكلمه حتى
يكون قولنا لاصح سطر حمل على كل موضوع موجود او غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق
عليه ويكون الحجاب لاصح قد يصدق على الموجود وغير الموجود فهذا مما سمح عنه في مباحث
اخرى وان عنى بذلك لا الموضوع ولكن ما هو في قوه المحمول من امور لحاقه كدلاله لفظ كلمه صحة حتى
يكون ما صح تعنى به انه مرض او توسط او فعل فعلا اخر الصحه كله يدخل تحت ما صح

سطر

غير محصل موضوع

عن لا الموضوع

كان سديدا بل عندى ان العرض فى هذا ان هذه اللفظه يصدق على المعنى الوجودى المضاد
والمتوسط وعلى المعنى العدمى الذى لا يحصل له فى نفسه فقولنا لا اسود يصدق على الشى
انما كان قد اسض وعلى الوسايط يصدق لما كان عاما للون كيف كان وبلون كما يقال
صار غير اسود ويسبه ان بلون لغة العرب لا تستعمل فيها كلمه غير محصله وانما اذا الحقت
بالكلمه حرف سلب كان السلب فقط وربما كان لما قبل فى التعليم الاول تاويل اخر فلنس يحضرنى
الان واما حال الكلمه المصرفه والقاعده فهى ان القاعده فى لغه اليونانيين هى ما يدل على الحاضر
والمصرفه ما يدل على احد الزمانين وقد اشرنا الى الواجب فى هذا وبينا انه لا وجود لذلك
فى لغة العرب والكلم من حيث انها تدل دلالة اللفظه جاريه مجرى الاسما فان كل واحد منها نطق
به فتصور معناه فان قايلا لو سال ماذى عمل زيد فقال مشى افاد بذلك معنى تفهمه السامع
وتعزبه الى معنى زيد وتحصل لهما منه الدلالة التى للخبر كما اذا سيل فصل من فى الدار فقال زيد وان
كان زيد ومشى كل واحد منهما بانفراده لا يدل على الجاب ولا سلب واما الادوات لقولنا
وعلى والكلمات الوجوديه فانها نواقص الدلالات والكلمات الوجوديه هى كقولنا صار يصير
وكان يكون لا الدال على اللون مطلقا بل على اللون سيالم نذكر بل الكلمات التى انما تدل من حيث
التى تدل عليها الكلم على نسبه الى موضوع غير معين وزمان معين لمعنى مسطر ان نقال ولا
سضمن بضمن الكلمه اياه والدليل على ان هذه اعنى الادوات والكلمات الوجوديه نواقص الدلالات
انه اذا قيل ماذى فعل زيد فقيل صار او قيل ابن زيد فقيل لم يعف الذهن معرفا على شى وهى
اعنى الادوات والكلمات الوجوديه توابع الاسما والافعال فالادوات نسبتها الى الاسما
تسبه الكلمات الوجوديه من الافعال وتستر كان فى انها لا تدل بانفرادها على معنى متصور
بل انما تدل على نسبه لا تعقل او تعقل الامور التى هى نسب سنها فلذلك اذا سال سايل ماذا
نفعل زيد فقيل صار او كان وارد كان نسا سكت ولم يره عليه او اسدى فعيل ان وسكت بقى
الذهن طالبا بعد ولم يسبه الا على سبه سوت فلا يصلح افرادها لان توضع او يحمل بها
او يخبر الا ان تقرن بها لفظ اخر يتم نقصانها فاذا قرن بها غيرها صح ان يكون مسندا
او خبرا وجميع هذه اما دوال على نسبه غير معينه كفى وعلى واما على النسبه غير معينه
لغير ولا فيجب ان نفهم هذا الموضع على هذا الوجه ولا نلتفت الى ما يقولون فمن القبيح بالمعلم
الاول ان نذكر من بسايط الالفاظ الاسم والكلمه ونترك الاداة وما شاكلها فصل

ادوات

كلمات وجوديه

دوال على نسبه غير معينه

ع القول

ع القول وعيز الخبر منه مما ليس بخبر واما القول فهو اللفظ المولف وهو اللفظ الذى قد
يدل جزه على الانفراد دلالة اللفظ اى اللفظه التامة لا كالاداه وما معها وان كان الادل على
الجاب وسلب فان دلالة الجاب والسلب اخص من دلالة اللفظ فان قولنا الانسان
كاتب قول لان الانسان جزء من هذه الجمله ويدل وليس كالمقطع من لفظه الانسان فانه لا يدل
اصلا من حيث هو جزء منه واما اللفظ المركب والمسموع لعبد الله فلا يدل جزء منه ايضا بذاته
من حيث هو جزء منه ولا دلالة ع استعمال اخر فليس يدل بها الان بذاته بل بالعرض والقول
ايضا حكمه حكم الالفاظ المفرده ع انه لا يدل من حيث هو قول الا بالتواطو وليس لغايل ان
يقول ان الالفاظ المفرده وان كانت لا ضرورة فى تخصيصها بما يدل عليه ولا تخصص الا بالتواطو
فان التالف منها على هيه مخصوصه ليس بتواطو بل امر نوجبه المعنى نفسه بعد ان صار
المفرد دليلا وذلك لان المفرد الذى منه المركب اذا جاز وقوع التواطو على غيره صار ايضا
المركب عنه متغيرا بالتواطو واما نفس التركب فليس مما يقع بالتواطو فان ذلك لاسغر البته
وان كانت هيه التركب ربما تغيرت بحسب لغة ولغة فان المضاف اليه مثلا يوخر ع لغة ويقدم
ع لغة ولذلك الموضوعات والمحمولات ليس يجب لها ع القول ترتيب معينه فى الطبع والاقوال
قد يمر بها على سبيل تركب الحدود والرسوم بان يالى بعضها مقيده لبعض وهى التى تصلح ان
يورد بها جزاها لفظه الذى يقول الحيوان الناطق الميت فانه يصلح ان يقال وهو الحيوان الذى
هو الناطق الذى هو الميت وقد يمر بها على انحا اخرى وذلك ان الحاجه الى القول هى الدلالة على
ما ع النفس والدلالة اما ان يراد لذاتها واما ان يراد لشى اخر سوقع من المخاطب ليكون منه والى تراه
لذاتها هى الاخبار اما على وجهها واما محرفه بتحريف التمنى والتعجب وغير ذلك فانها كلها ترجع الى
الاخبار والتى تراد لشى يوجد من المخاطب فاما ان يكون ذلك ايضا دلالة او فعلا غير الدلالة فان اريد
الدلالة فيكون المخاطبة استعلاما او استفهاما وان اريد عمل من الاعمال وفعل من الافعال غير الدلالة
فيقال انه من المساوى التماس ومن الاعلى امر ونهى ومن الادون تضرع ومسله لكن النافع فى
العلوم هو اما التركب الذى على نحو القصد وذلك فى اكساب التصورات بالحدود والرسوم
وما يجرى مجراها واما التركب الذى على سبيل الخبر وذلك فى اكساب التصديقات بالمقاييس
وما يجرى مجراها وهذا النحو من التركب يحدث منه جنس من القول يسمى جازما والقول الجازم
يقال لجميع ما هو صادق او كاذب واما الاقاويل الاخرى فلا يقال لشى منها انه جازم

الدلاله بالعرض

حدود

الحاجه الى القول هى الدلاله

الدلاله

حدود

قول جازم

كما لا تقال انه صادق او كاذب والظرفها اولى بالظرف قوانين الخطابه والشعر
القول الجازم لحلم فيه بنسبه معنى الى معنى اما بالجاب واما بسلب وذلك المعنى اما ان يكون
فيه ايضا مثل هذه النسبه او لا يكون فان كان وكان الظرف فيه لا من حيث هو واحد وحمله
بل من حيث تعتبر تفصيله فان القول الجازم ليس ببسيط ولا حملي كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فقد حكم ههنا بالجاب نسبه الاتصال بين قولنا الشمس طالعة و
قولنا النهار موجود فاوجب تلوما سميا للاول ولقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما
ان تكون الليل موجودا فقد اوجب ههنا نسبه عناد بين قولين وفي احد اكل واحد
من القولين في المثالين تركب ايضا لحلم فيه بهذه النسبه فان قولنا الشمس طالعة قد
يستعمل على الجاب نسبه بين الطالعة وبين الشمس ولذلك في سائر الاجزاء وانما استعمل
من حيث هو بهذه الصفه وجميع ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطيا وما جرى المجرى الاول
تسمى متصلا وما جرى المجرى الثاني تسمى منفصلا واما ان لم يكن كذلك بل كان المركب بين معنيين
لا تركب بينهما اصلا كقولنا زيد حيوان او بين معنيين فيهما تركب لا صدق فيه ولا الكذب
ويمكن ان يقوم بدله مفردا كقولنا زيد حيوان ناطق ما ست فان الخبر منه وهو قولنا
حيوان ناطق ما ست بهذه الصفه ويقوم بدله لفظ مفرد كقولنا انسان او تركب فيه
صدق وكذب ولكن اخذ من حيث هي حمله يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت
وحدته لا تفصيله كقولنا ان قولنا الانسان حيوان فيه فانه ليس يلتفت الى حال الانسان
وحال حمل الشيء عليه بل الى الجمله التي يجوز ان يسمى قضيه ولذلك لو قال سمعت انه رأى عبد الله
زيدا وما اشبه هذا لجميع هذه التي لا يراد ان يحلم في احرابها بالنسبه الايجابيه والسلبيه
وان كان سعي في بعضها ان يكون في جزء منها الجاب وسلب فيجعل التاليف الايجابي
والسلبي لشيء واحد بالتفت الى وحدته بحيث يمكن ان يدل عليه باسم واحد ان اريد ذلك
حمله وخاصتها ان المنسوب اليه يقال في الجابه انه هو ما جعل منسوبا كما يقال ان الانسان
هو حي وفي السلب خلافه واما في الشرطيه فكما نا يقال في الجابه ان هذا لازم بال لذلك
او معاند له ولا يقال لاحد الجزئين انه الاخر فلنوخر القول في الشرطيات فانا سنا تكلم فيها
بكلام مستقصى ولنبدا بالكلام في القول الجازم البسيط وهو الحملي وابسطه الموجب ثم
بعده السالب واما الشرطيات فمتى بالحقيقه قضايا كثيره لا قضيه واحده وانما صارت

شرطيه

اعتبار الوجوه لا التفصيل

قضيه

واحده

موضوع محمول

بحث في السلب والايجاب

البصر والعمى

واحدة برباط الشرط الذي لما لحق المقدم من وصلها او فصولها حرفه لجعله غير
صادق ولا كاذب كما لحق ان كان نقولنا الشمس طالعة ولما لحقت لفظة اما
بالمثال الاخر فصار كل مقدم موقوفا ان تعرف به صدق وكذب الى ان يلحق
به الاخر بعد ما هو في نفسه بحيث لو انفرد كان صادقا او كاذبا فاذا لحق به الاخر تم الكلام
كان الجملة صادقه او كاذبه لا المقدم وحده ولذلك حال التالي فانه لا يعتبر في صدق
الشرطيه وكذبها صدق احزابها وكذبها كانت واحدة او كثيرة فاول القضايا الحملي
واوله الايجاب لانه مولف من منسوب اليه يسمى موضوعا ومنسوب ويسمى محمولا على سبيل
وجود واما السلب فانه يحصل من منسوب اليه ومنسوب ورفع وجود النسبه وكل
عدم فانه يحدد ويتحقق بالوجود والوجود لا يحتاج في تحققه ان يلتفت الى العدم
فالسلب لا تصور الا ان يكون عارضا على الايجاب رافعا له لانه عدمه واما الايجاب
فهو وجودي معنى عن ان يعرف بالسلب فيكون السالب بعد الموجب وليست اعني بهذا ان
الايجاب موجود في السلب كما قال بعض المفسرين فان الايجاب يستحيل ان يوجد مع السلب
بل الشيء الذي لو انفرد كان ايجابا هو موجود في حد السلب كما لو قال قايل ان البصر موجود
في حد العمى ليس معناه ان البصر موجود في العمى بل معنى هذا ان العمى لا يحد الا بان يذكر انه
عدم البصر فصار البصر بالعدم فلون البصر احد جزئي البيان وان كان ليس جزءا من نفس
العمى لكن نسبه الايجاب مذكورة في نسبه السلب على انها مرفوعه لا على انها جزء السلب
او داخل في السلب وجودا بل داخل في حد السلب والمعنى الذي يسلب هو موجود في لفظ السلب
وفي معنى السلب وان لم يكن موجودا في ذوات الامور فان مرسلب عنه شيئا ما فلا بد ان يدخل
في السلب فذلك الشيء لا على ان ذلك الشيء يكون في الوجود داخلا في المسلوب عنه واذا جعل الايجاب
موجودا في السلب فانما هو من حيث ان السلب انما يرفعه فوجد في السلب من حيث يركب
منه وبني حرف السلب لقولك زيد ليس هو حيا فان هو حي هو الذي لو لاحرف النفي لكان
الجابا على زيد محا السلب ورفع هذه النسبه فوجه لحق ان نقال ان الايجاب ليس يكون
مع السلب فان الايجاب كيف يساعد السلب وكيف يجتمع وجه لحق ان نقال ان
السلب بالحقيقه امر يرفع الوجود الذي هو الايجاب والعدم والرفع انما يتناول الوجود
والحصول ولا يتحدد دونه فالاعتبار الذي بسببه ما الايجاب داخل في حد السلب

فرد
زوج

بجعل الايجاب داخلا في السلب والاعتبار الذي لا اجتماع معه بينهما يمنع الايجاب ان يكون داخلا في السلب بالقوة وبالفعل وليس كون الايجاب جزءا من السلب او موجودا فيه هو كون الايجاب والسلب مجتمعين معا فان الفرد موجود في الزوج والزوج في الفرد وليس يجب لذلك ان يكون قد اجتمع في الفرد به والزوجية اجتماعهما المستحيل حتى يكون شيء واحد هو زوج وفرد اذ الزوج جزء الفرد لا هو بعينه ولا ان شيئا واحدا بعينه موصوف بهما لكن ليس حال الايجاب من السلب هذه الحال بل هو جزء من حد السلب وليس اذا كان جزءا من حد السلب صار السلب ايجابا او المسلوب موجبا وصار السلب موجودا مع الايجاب هو جزءه لا في الذهن واما ما خاض فيه من حد ان الايجاب اشرف او السلب حتى قال بعضهم ان الايجاب اشرف وقال بعضهم ان السلب في الامور الالهية اشرف من الايجاب فنوع من العلم لا افهمه ولا ان اميل الى ان افهمه

فصل في تعريف القول الجازم البسيط الاول والذي ليس بمأول وتعريف الايجاب والسلب واعطاء الشرائط في تقابلهما وكل قول جازم كان حمليا او شرطيا فانه معتبر في لغة اليونانيين الى استعمال الكلمات الوجودية وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان من غير ان يحصل فيها المعنى المنسوب الى الموضوع الغير المعين اما الشرطيات فذلك فيها مستمر في لغة العرب اما المتصلات فانك تقول اذا كان وكلما كان ومتى كان وان كان واما المنفصلات فانك تقول اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا فيضطر الى استعمال الكلمة الوجودية في الامرين دائما واما الحمليات فقد كان الحكم فيها لذلك في لغة اليونانيين وكانوا يضطرون الى ان يقولوا زيد كان كذا ويكون كذا وكائن ليس بحب ذلك في لغة العرب فاما الذي يجب بحسب الامر في نفسه وهو ان العصبة الحملية تتم بامور ثلثة فانها تتم بمعنى الموضوع ومعنى المحمول ونسبة بينهما وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها فيها موضوعة ومحمولة فيها بل لا يحتاج ان يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التي بين المعنيين بايجاب او سلب فاللفظ ايضا اذا اريد ان يحاذي بها في الضمير يجب ان يتضمن تلك دلالات دلالا على المعنى الذي للموضوع واخرى على المعنى الذي للمحمول وثالثة على العلاقة والارتباط التي بينهما وليس يجب من اجتماع الانسان والحيوان في الذهن والنظر فيهما من حيث هذا انسان وذلك حيوان ان يكون حاصل ذلك ان احدهما محمول او انه موضوع او مضاف بالجملة الى شيء فان تركت اللفظة الدالة على هذه العلاقة فانما يترك اعتمادا على الذهن وتعولا على حال من الاحوال اللفظية التي تلحق احدهما او كلاهما لكونها تدل على هذا المعنى وحينئذ يكون قد دل

كلات وجوديه
متصلات
حليات
قضيه

على هذا

حدوه

على هذا المعنى دلالة لفظية وان لم يكن بلفظة مفردة مخصوصة بها واما نفس بلو لفظ للفظ في زمان مصير فليس يدل على حال احدهما عند الاخر دلالة تحصل بالاجتماع فان التركيب الذي في الحدود ايضا لو لا شيء زايد يقترن به لما كان يجب لنفس بلو بعض اجزايه البعض ان يكون ذا الاعلى اجتماع ووحده بل انما صار قولنا حي مشا ذو رجلين يدل على معنى واحد بالاجتماع لانك تعني به الحي الذي هو المشا الذي هو ذو رجلين وتدل عليه هيئة التركيب لتصير الجملة واحدة لانك تعد اوصاف الواحد وتعد بعضها بعض فلو لا هذه العلة الزايدة على نفس السالي ما كان السالي بفعل وحده كما لو قال قايل السماء الارض العقبا الدايرة بل نحتاج ان يقترن بالتالي امر اخر يدل على ارتباط بعض المقترنين بعض ارتباط حمل ووضع او ارتباط بعد بعض بعض هكذا يجب ان نفهم هذا الموضع ولا نشتغل بالتكلف البعيد الذي تحاولونه تم فقد ظهر من هذا ان ها هنا معنى غير معنى الامر الموضوع ومعنى الامر المحمول من حقها ان يدل عليه وهو النسبة فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة وحكمها حكم الادوات فاما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها اتكالا على سعور الذهن بمعناها وربما ذكرت والمذكور ربما كان في قالب الاسم وربما كان في قالب الكلمة والذي في قالب الاسم كقولك زيد هو حي فان لفظة هو جاءت لا لتدل بنفسها بل لتدل على ان زيدا هو او لم يذكر بعد ما دام انما يقال هو الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان تدل بذاتها دلالة كاملة فالحقت بالادوات لكنها تشبه الاسماء واما الذي في قالب الكلم وهي الكلمات الوجودية كقولك زيد كان كذا ويكون كذا وقد غلب هذا ايضا في لغة العرب حتى انهم يستعملون الالفاظ الزمانية في الدلالة على الايجاب لحمل غير زماني اصلا كقوله وكان الله غفورا رحيما او غير محصور بزمان بعينه بل ذاهب في اي زمان كان كقولهم كل ثلاثة فانها تكون فردا واما لغة الفرس فلا يستعمل القضايا فيها غير دالة على هذه النسبة اما اللفظ مفرد كقولهم فلان حسن هست او هي او هو واما تحركه لقولهم فلان حسنن ويحسنون النون من حسن وتكون الفتحة دالة على ان حسن محمول على فلان ولما كان الرابطة المصرح به او المضمن هو الذي تحدث من الكثرة وحده فاذن انما يكون القول الجازم واحدا اما في الحملي فان يكون الرباط المصرح به او المضمر دال على ربط واحد والربط في الحمل هو ان نقول ان الموضوع هو المحمول فاذن انما يكون واحدا اذا كان المحمول واحدا والموضوع واحدا لا في الاسم وحده بل وفي المعنى لا لقولك

لفظة رابطة
هو
ربط في الحمل

العين
مشترك

العين جسم ومستعمل بمسك على عين البصر وعين الماء والدينار فان هذه العضيه وان كانت
حقه فانها لمست واحده وذلك لانك لا تمكنك ان تجعل للعين مفهوما واحدا مستعملا على الثلثه
ثم تحمل عليه الجسم فان نويت واحدا من المعانى دللت عليه باللفظ المشترك لم يكن الاشتراك
الواقع فى اسم الموضوع او المحمول مكثرا المعانى العضه والا فمن تجد اسما غير مشترك ويستعمل
انما يكون الاسم مدلولا به على كثرين اذا دل به المتكلم على كلها واما اذا اتى واحدا منها
فدل عليه لم يكن اللفظ دالا على ذلك الواحد وان كان ربما اشتبه على السامع
وليس كل ما يكون موضوعه او محموله اسما مشتركا للمعانى يستمر الصدق فى الحكم المحكوم به
على جميعها بل كثيرا ما يختلف ويغلط كما يقال ان العين بصره فان اريد عين الانسان وعين
الشمس كان مختلفا فى الصدق والكذب فالجمله الواحده هى بهذه الصفه وليست مركبه حقيقه
من القضايا واما الشرطيه فهى عند الفريق قضايا يختلفه انما توجد بين اثنين منها الرباط
بان يقترن باحدهما او كلاهما حرف او لفظ فسلبه خاصيه العضه من كونه لصورته
جائزا ان يقال فيه انه صادق او كاذب فانك اذا قلت ان كانت الشمس طالعه وسكت
ولم تزد ازلت قولك الشمس طالعه عن ان يلحقه تصديق فان هذا القول وحده لا صادق
البته ولا كاذب وكذلك اذا قلت اما ان تكون الشمس طالعه وسكت ولم تزد بل تحتاج فى الاول
ان تذكر بإزيه وفى الثانى ان تذكر معانده فحينئذ يحدث قول واحد من قولين هما فى انفسهما قضيتان
بطل عن كل واحد منهما لونه قولا جازما فان قولك ان النهار موجود ملحقا به الفا معتادا
يدلانهما من غير ان يلغى لا يكون صادقا وحده بل الجمله قول جازم واحد بالرباط وليس قولا جازما
او واحدا بسيطا على الاطلاق وكيف وفيه قولان جازمان لكن الرباط سلبهما ذلك واحدث
منهما قولا جازما واحدا فبالرباط صار واحدا واذا علمت القول الجازم الواحد فقد علمت الكثير
فان الكثير اما ان يكون واحدا فى المسموع فذلك لاشتراك اسم فيه واما ان يكون كثيرا ايضا
فى المسموع كثره لم يربط بعضها ببعض ربطا موحدا وها هنا يعلم ان الالفاظ كيف يدل
من حيث هى الفاظ فقط ومن غير دلاله ايجاب وسلب وان المركب الاول الجازم منها هو
تاليف بين اثنين منها على سبيل انتفاع احدهما على الاخر او نزعه عن الاخر وان التركيب
الثانى هو القول المركب كذا قيل فى التعليم الاول وهذا الكلام نفهم على وجهين احدهما
ان تعنى بالايقاع الايجاب الذى للحملى فقط فيكون النزع هو السلب الذى للحملى ويكون

شرطيه

الجواب
حملى
شرطى منفصل
شرطى منفصل

القول المركب يصلح ان يعنى به الشرطى ويصلح ان يعنى به القياس ويصلح ان يعنى بهما
والوجه الثانى ان يعنى به لا يقاع الايجاب بالحمل واللزوم فكل فى الايجاب الحملى زيد
حيوان وفى الايجاب الشرطى المتصل اذا كان كذا كان كذا فقد اوجب فيه بلزوم السالى
للمقدم او وقع عليه وتعنى بالنزع السلب والعناد جميعا اما العناد فلقولك اما ان يكون
كذا واما ان لا يكون وذلك فى الشرطى المنفصل واما السلب فاما فى الحملى لقولك زيد ليس بحجر
واما فى المتصل فلقولك ليس كلما طلعت الشمس كان عدم بقائها هاهنا سلب والعناد لقولك
ليس اما ان يكون الانسان ناطقا واما ان يكون ضاحكا فان اريد ان نفهم وجه يحتمل
دخول هذا ايضا فما ذكرا ممكن على احد سببين اما ان يجعل هذا ايقاعا بالفعل او بالقوه
فيكون السالب المنفصل داخلا فى الايقاع بالقوه لانه كما سبق لك بعد فهذا وجه فى قوه حملى
ما موجب واما ان تعلم هذا فى موضعه او نفهم من الايقاع بل اساع بحمل او اتصال او انفصال
ويجعل النوع كل سلب لهذا الاساع ونحن لا سالى اى المعانى بلون قد عنى بهذا القول لكنه
ان كان المراد هو ما تطابق الاعتبار الثانى لزم منه ان يكون المراد بقوله والمولف من هذه
هو القياس لكن اظهر الوجوه هو الوجه الاول فيكون الحكم البسيط هو الذى يدل على ان شيا
موجود الشى او ليس بموجود له واما فى اللغه اليونانيه فلا بد من ان يقرن بذلك لفظ يدل على زمان
والايجاب من ذلك هو الحكم بوجود شى لشى والسلب هو الحكم بلا وجود شى لشى اخر وليس ما رجم
به التعليم الاول فقال ان السلب حكم بنفى شى عن شى فان النفى والسلب واحد فيكون كانه

الحكم البسيط
السلب حكم بنفى شى عن شى

بسلب ج
قال ان السلب حكم شى عن شى او يعنى بالنفى ما هو اعم من السلب حتى اذا قيل لا انسان يكون قد نفى
الانسانيه من غير نسبه الى منفى عنه لكن التوقف لم يدل على ان السلب موضوع لغرض واضح
له النفى بوجه ولا هو الاصطلاح العامى بل يجب ان يقال كما قلنا ولما كان كل ما يوجبه موجب
غير متعذر ان سلبه سالب وما سلبه سالب غير متعذر ان يوجبه موجب سواء
كان زمانيا او غير زمانى فبين ان لكل ايجاب سلبا يقابله ولكل سلب ايجابا يقابله
وهذا هو السالب اعنى ان يكون ايجاب وسلب متقابلين بالحقيقه وانما يكون هذا
المقابل مقررا اذا كان المعنى فى الايجاب محصلا من كل جهه فيكون السلب قد تناول كل ذلك
بعينه اعنى ان يكون الموضوع معنى واحدا ولذلك المحمول وان يكون الحد الذى يتوجه اليه
القصد فى الموضوع او المحمول محفوظا بعينه لا كما اذا قيل الانسان بصراى بعينه ثم قيل

بعده ان الاشياء لا يبصراى بده ظنى ذلك مقابلا له او قيل ان الحبشى اسود اى بشرته
ثم قيل ليس باسود اى فى لحمه ظنى ان هناك تقابل وان احد احد المعنين فى احدهما
بالقوة فيجب ان يوخذ فى الاخر بالقوة لقول القايل ان المسكر محرم ويعنى ما يسكر
بالفعل وقول الاخر ان المسكر ليس بمحرم تعنى ما فى طبعه ان يسكر ولم يسكر بعد ظنى
ان هناك اقسام وان يكون المكان ان كان مكان او الزمان ان كان زمان
او الجهة والاعتبار والاضافه ان كانت جهة واعتبار واضافه واحدا مثال الجهة
ان يقال ان الجسم مكيف اى بلونه ليس بمكيف اى بمقداره ومثال الاضافه ان يقال
ان الثلثه نصف اى للستة وليس بنصف اى للعشرة بل القضيه لا تكون صادقه
او كاذبه الستة فى المعنى الذى تقصد بها ولا مسلمه ولا منكره بل ولا متصوره فضلا
عن ان تكون مقابله اذا لم يحصل جميع الامور المتعلقه بمعناها مما ذكرناه فاذا كان الجانب
على وجه من هذه الوجوه فيجب ان تكون سلبه على ذلك الوجه ثم ان لحقه سور وجهه
مما سنذكره اقتضى ان تكون السلب بقابله فى ذلك وسنوخر الحكم فيه الى ما بعد وهذا الاشياء
اذا اهملت فى القضايا عرض منها مغالطات كثيره فى القياسات وعلى نحو ما نذكر
فى تعليمنا سكنت المغالطين **فصل** فى تعريف اصناف القضايا المحصوره والمهمله
والمخصوصه وتعريف المقابل الذى على سبيل التناقض والمقابل الذى على سبيل التضاد
وتعريف التداخل وايراد احكام للقضايا مرجعه ذلك ولما كان موضوع القضيه لا يخلو اما
ان يكون كليا او جزئيا فالحكم اما على الكلى واما على الجزئى فاذا كان الموضوع جزئيا كقولك زيد كاتب
فانه مناقض سالبا جتمع فيه مراعاه الشرايط ما ذكرناه واما ان كان الموضوع كليا فاما من
غير ان يلون الحكم عليه كليا اى يكون قد سبق ان الايجاب على كل واحد مما تحته او ان السلب
عن كل واحد واحد فلا ايجاب على شئ البته تحته او سبق ان الايجاب او السلب فى بعض او يكون
قد ترك ذلك تركا ولم يتعرض له وانما تعرض للكيف دون الكم اعنى للايجاب والسلب دون التعميم
به والتخصيص مثال الحكم بالايجاب الكلى على الموضوع الكلى قولك فى الحمليات كل انسان
حيوان فقد اوجبت الحيوانيه على كل واحد مما يوصف بانه انسان فاما تمام القول فى تقسيم هذا
فليوخر الى الفن الذى يذكر فيه القياس فقد جرت العاده بذلك وان كان هذا الموضع احق
به ومثال السلب الكلى قولك ولا واحد من الناس بحجر واما بحسب لغة العرب فاذا قيل

مثال الاضافه

الحكم بالايجاب الكلى

السلب الكلى

ليس

ليس احد من الناس بحجر كان السلب يقتضى العموم ولم يفهم منه انه يعنى احدا من الناس بعينه
واحدا خاصا واما بحسب دلالة اللفظ فالواجب هو الذى قلنا اولا انه ليس ولا
واحد البته من الناس بحى فكانه قال لا يوجد انسان بحجى ولا واحد البته من جملة الناس
الناس يوجد حيا وفى لغه الفارسيه يحتاج ان نقرن لفظه هيچ بالسلب حتى يدل على
العموم على ان تحقيق القول فى هذا الى اصحاب صناعة اللغة وهذان الحكمان ليسا منا قضين
وكيف وقد بكذبان معا اذا كان المحمول من المعانى التى اذا قست الى شخص شخص لم يجب ان
يكون لها ولم يجب ان لا يكون او اذا قيست الى طبيعة الانسانيه وحدت الانسانية لا توجبها
ولا تمنع عليها ومثاله كقولك كل انسان كاتب لى بالفعل ولا واحد من الناس بكاتب فانه
كلاهما كاذبان ولو كان قولنا كل انسان كاتب سلبه الذى سمى صدقا عند كونه كاذبا
هو لا واحد من الناس بكاتب لكان يجب ان لا يكذب قولنا ولا واحد من الناس بكاتب
فاذن ليس هذا مقابله بالمناقضة بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة اخرى تسمى هذه
المقابله تضادا اذ كان المتقابلان بها لا يجتمعان البته فى الصدق ولكن قد يجتمعان فى الكذب
كالاضداد فى اعيان الامور فان الاضداد لا يجتمع معا ولكن قد يرتفع معا على ما علمت واعلم
ان حال المحمول فى نفسه عند الموضوع لا التى يحسب ما نانا ونصر بحنا به بالفعل انه كيف هى له
ولا التى يكون فى كل نسبه الى المحمول بل الحال التى للمحمول عند الموضوع بالنسبه الايجابيه مردوم صدق
او كذب اولا دوامها تسمى مادة فاما ان يكون الحال هو ان المحمول يدوم ويجب صدق الجابه
فتسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الانسان او يدوم ويجب كذب ايجابه وتسمى مادة مادة الوجوب والامتناع والامكان
الامتناع كحال الحجر عند الانسان او لا يدوم ولا يجب احدهما وتسمى مادة الامكان كحال الكتابه
عند الانسان وهذه الحال لا تختلف فى الايجاب والسلب فان القضيه السالبه يوجد لمحمولها
هذه الحال بعينها فان محمولها يكون مستحقه عند الايجاب احد الامور المذكوره وان لم يكن واجب
والكلية الموجبه حالها عند الكليه السالبه اذا استركا فى الموضوع والمحمول والشروط
المعدوده ان السالب منهما فى الواجب هو الكاذب دون الموجب واما فى الممتنع فان الواجب
هو الكاذب دون السالب وفى الممكن كلاهما كاذبان واما الحرسان فحكمهما فى الواجب والممتنع
حكم الكليتين واما فى الممكن فالمشهور هو انه يجب ان يصدقا جميعا لكن الحق عندى انهما
قد يصدقان فى مادة الممكن كقولنا بعض الناس كاتب وليس كل الناس بكاتب واما ان

ذلك لحب وجوبا فهو امر لاس سعسه للمتدى فانه لا يحب عنده ان يكون المحمول الذى
مادة الممكن موجودا لا محاله فى بعض الموضوع فان المتدى لا يسسكر ان يكون شئ هو
جملة الممكنات البعيده العربيه ثم سفق ان لا يوجد الستة مراسخاص النوع فى زمن من الازمنه
والذى سكلف ان يوجب هذا ويسه فانا يسه عقدمات غير معلومه للمطلق ثم
عساه انما يمكنه اسات ذلك ان امكنه فى الصنايع والحرف الداخله فى سفقه الانسان
واما فى امور خارجه عن ذلك فانا ارى ان البرهان اليقينى يقوم للتعلم المطلق عليه وعلى المطلق
لا المحتاج فى صناعته ان يعتقد وجوب هذا بل يكفيه من ذلك معرفته بان الجزئين الداخلين
تحت التضاد قد تصدقان جميعا فى مواد امكانيه مستقرا فى ذلك مواد امكانيه ظاهر من
البرهان انها لا تتم سلبا ولا ايجابا واما المختلفان فى الكم دون الكيف ولسميا متداخلين
فنجد المتداخلين منهما بالايجاب يصدقان فى الواجب والمتداخلين فى السلب يصدقان
فى الممتنع وكلاهما يعسم الصدق والكذب فى الممكن لكن الجزئيه يكون صادقه على الاعتبار المذكور
وتامل ذلك سعسك ولس اذا كان موضوعك كلما فقد صار حكمك بذلك كليا عليه ما الحكم
بانه موجود فى كله او غير موجود فاذا لم يحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعه الموضوعه للعموم فقط
وهذه الطبيعه فى نفسها معنى وانما ماخوذه عامه معنى وانما ماخوذه خاصه معنى وهى
من نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك فلو كانت لا تصلح للخصوص لم يكن يصلح ان يكون مثلا
انسانيه واحد بعينه زيدا انسان واحد ولو لم يكن يصلح عامه فى العقل ما كانت يحسن بزيد
فيها كثيرون من الامور التى يلحق الانسانيه ان الحقت به وهى انسانيه بلا زياده شرط كان الحاق
ذلك به الحاقا ليس لنا معه ان نقول انه ملحق به فى عومه او خصوصه بل هو صالح للامرين
جميعا لكنه ان كان ملحقا به فى عومه صدق على خصوصه وان كان ملحقا به فى خصوصه فقد
الحق به فى خصوصه دون عومه فلا يحب ان يكون صادقا على عومه وان الحق به فقط فلا
يخلو اما ان يكون يصحبه مع العموم ملحقا به فيكون حينئذ صاحبا اياه فى خصوصه فما الحق العام
لحق الخاص واما ان لا يصحبه هناك بل يبراعنه ويكذب عليه فيصدق لا محاله فى خصوصه
فانه ان كان يكذب ايضا فى خصوصه فهو مما لا يصدق عليه البته واعنى بقولنه يصدق عليه فى
عومه اى يصدق على جميع ما تحته ليس انه يصدق عليه من حيث هو معنى وعام فانه حينئذ
واحد يصدق عليه ما لا يسعدى الى مخصوصاته فانه من حيث هو عام هو كلى ونوع وغير

ذلك وهذه امور يلحقه دون ما تحته ولسنا نشترط فى قولنه الى ما يلحقه من حيث هو
عام بل الى ما يصاحبه فى عومه حملا على موضوعاته وعرضنا ما سناه من ان الحكم على
الكلى من غير اسستراط التعميم والتخصيص ليس يوجب التعميم بوجه ولا اضافه دلالة لفظه
على التخصيص ولكن الدلالة على التخصيص لازمه لدلالته من خارج لا انها نفس دلالة الحكم فيه
كما ان لكل قضيه لوازم من العكس وغير ذلك مما ستعلمه ليست هى نفس المدلول عليها بالقضيه
فمن ان كلية الموضوع لا توجب كلية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان المهملتان المختلفتان بالسلب
والايجاب ليستا متضادتين واعنى بالمهمل ما موضوعه كلى قد بين كيفية المحمول ولم يبن كميته
فهما ان ليستا متضادتين وكيف وقد يصدق ان الانسان كاتب على ما سناه ويصدق ان يقال
ليس بكاتب فيجتمعان على الصدق الا ان ذلك ليس يمنع ان يكون هذا المعنى الملحق بالطبيعه
العامه وان لم يصرح به محتيزا يكون قوة الايجاب والسلب قوة المتضادتين اذ ليس من
يوجب ان هذا الحكم سناول المحكوم عليه من حيث هو خاص لا محاله بل قلنا ان المعنى كالانسان
يصدق على العام وعلى الخاص فاذا كان يصح ان يحمل المحمول بالايجاب والسلب على الانسان
وهو عام ويصحبه فى عومه فصح ان يكون الايجاب والسلب فيه قوة المتضادتين لكن
ليس ذلك واجبا فى نفس الامر حتى اذا حمل امر على الانسان وجب ان يحمل على العام لا محاله كما اذا
حمل عليه وجب ان يحمل على الخاص لا محاله والانسان لا يمنع ان يكون عاما وان يكون خاصا
لكن نفس اللفظ لا يكون دالا على ذلك وهو كما نقول قايل ان بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس
بكاتب فلا يبعد ان يكون البعض من الناس هو زيد فى القضيتين فيكونان فى حكم المتناقضتين
وان كان اللفظ لا يوجبه والامور الممكنه فى اللفظ هى التى يصلح ان يسبق والى وجهها اللفظ فهذا
وجه تاويل لما قيل فى هذا الموضع ان المعنى الذى يستدل عليهما بهما قد يمكن احيانا ان يكونا
متضادتين والذى قيل انه انما عنى بهذا القول انا اذا قلنا الانسان صحيح الاسنان ليس يصح
كانت قوته قوة قولنا الانسان صحيح والانسان مريض اذ الاسنان الذى ليس يصح هو المريض اذ هما
من الاضداد التى لا متوسط بينها فهو ايضا وجه لكن الاولى هو الوجه الاول فانه سبق عندى
ان يقال فى هذا الموضع ان القضيتين ليستا متضادتين وتعنى بالمتضادتين فيما سلف وفيما
عليه ويلحق به معنى مختلفين الا انه مع ذلك محتمل ومسكلف فسصح من هذا ان المهملة فى قوة
الجزئيه والذى قال ان الالف واللام فى المهملات تدل على الحصر الكلى فاذن لا مهمل الا هو كلى

فقط غلط من وجهين احدهما انه ليس الكلام بحسب لغه دون لغه فعسى ان لا يكون في لغة
العرب مهمل البته والثاني ان الالف واللام في لغة العرب ليضا لا يوجب الحصر فانك تقول
ان الانسان نوع ولا تقول البته كل واحد من الناس نوع وتقول ان الضحاك محمول على زيد
ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد فليس ما ظنه هذا المحذلق بصحيح واعلم ان اخذ الالف
واللام مكان السور مما يغلط فيه كثير من المواضع حتى ان الفضله يكون صادقه مع الالف
واللام فان لحقها السور بان كذبها كما تقول ان الابيض ابيض بالضرورة فمقبولة قبولا
فان قلت كل ما يوصف بانه ابيض فانه ابيض بالضرورة لاح لك كذبه واما البحث عن
مشاركة الالف واللام للسور فهو اولى بصناعه النحويين فمن مرجعه هذا ان كلمه الموضوع
غير كليه الحكم وان كلمه الحكم يدل عليه اما في الايجاب فلفظ كل واما في السلب فليفظه
ليس ولا واحد وهذان يدلان على عموم الحكم واما الموضوع فعمومه ليس مرجعه لفظا يدل
عليه بل لانه في طبعه كلي والسور الكلي يدل على كلمه الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول فان
المحمول وان كان كليا فليس السور يدل على ان النسبه لكليته بل على ان نسبته الى كلية الموضوع
فاذا قلت كل انسان حيوان لم يعن ان الحيوان بكليته للانسان بل ان الحيوان لكلية الانسان فان
احببت ان تدل على ذلك لم يدل عليه هذا السور بل تحتاج ان تورد لفظا اخر يدل على الكم كما تقول
كل انسان هو كل حيوان وان حذفت هذا السور فقلت ان الانسان كل حيوان لم يعن هذا
اللفظ المذكور سناعي الدلالة على كلمه الحكم واما مثال هذه القضايا من حرفات وليس في احصائها
واستقصائها كبير جدوى لكن العاده جرت بذكرها فلنتاملها ولنعرف احوالها

فصل في المحرفات الشخصيه لنعتبر هذه مخصوصه اي جزئيه الموضوع ومهمله ومحصوره اي كلية
السور وهو اللفظ الذي يدل على الكميه اما بالايجاب كلي او بسلب كلي او بالايجاب في البعض
كقولك بعض الناس كاتب او بسلب عن البعض كقولك ليس كل الناس بكاتب او ليس بعض الناس
بكاتب فان سلبك عن الكل مرجعه هو ايجابك في البعض كقولك ليس كل انسان كاتبا بل بعضهم
لا كقولك ليس ولا واحد من الناس بكاتب الذي يمنع البعض فقولك ليس كل انما يوجب ان العموم
ليس واما ان الخصوص ليس ايضا فليس فيه فتقول اذا قلنا زيد ثم قرنا لفظه المقدر بمحموله
فاما ان يكون لفظه كل او ولا شيء او بعض او لا كل والمحمول اما ان يكون معنى كليا او معنى شخصيا
فان كان معنى شخصيا فمن البين ان ادخال الكل والبعض فيه والايجاب حذرا الا ان يعني بالكل

عموم الموضوع

المحمول نسبة الى كلية الموضوع

المحمول معنى كلي او شخصي

الجمله

الموصوف بالموضوع

كاذب

الكذب والصدق

وبالجمله

الجمله وبالبعض الجزء فتقال مثلا ان هذه اليد هي كل هذه الاصابع والساعد والعضد
او تقال هذه اليد هي بعض البدن وليس الكل او البعض الذي هو السور وفي مثله كلامنا
على هذا الوجه فانا لا نذهب في استعمال لفظ الكل والبعض السورين الى ذلك البته بوجه
من الوجوه بل يعني بكل لا الجمله بل كل واحد ويعني بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع
ويشاركه في الحد فقولنا بعض الانسان انما يعني به بعضا من جمله الناس الذي مع انه بعض
هو ايضا انسان فهو واحد من جميع ما تسمى بانسان وبحد بحده فاذا استعملنا الكل او
البعض السورين في محمول شخصي فقلنا زيد كل هذا الشخص اي كل واحد من ذلك الشخص وهو
كاذب فانه ليس ذلك الشخص محمولا على احاد كل واحد منها ذلك الشخص واذا لا معنى لذلك
ولا يصح حمله بالايجاب فمقتضيه وهو زيد ليس كل هذا الشخص صادق واذا قلنا زيد
بعض هذا الشخص وكاذب فمقتضيه ان زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق واذا قلنا
زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص فانه بالحقيقه صدق وبوهم كذبا اما ايهامه الكذب
لانه يوهم ان هذا الشخص عام وله موضوعات وليس هذا واحدا منها لكن القضايا لا
يلتفت الى ايهاماتها بل الى المفهومات من انفسها ولذلك لا تصير قولنا ليس كل انسان حجرا
كاذبا لايهامه ان بعض الناس حجر ولذلك اذا جعل المحاضر جريا سالبا حتى قيل ان زيدا ليس كل
هذا الشخص اي ليس كل واحد مما يحمل عليه هذا الشخص فانه حق وان اوهم كذبا اي اوهم
ان لهذا الشخص موضوعات كثيرة وانما هو حق لان هذا الشخص اذا لم يكن له موضوعات
كثيره يحمل عليها فظاهر ان زيدا لا يكون كل واحد منها الى ليست فان المعدوم سلب عن كل موجود
فلا يكون الموجود شيئا او اشياء معدومة واذا كان لا يمكن ان يكون زيد كل واحد مما هو عمرو ومما
ليس بصحيح ان زيدا ليس كل واحد مما هو عمرو فاما ان كان المحمول كليا فقلنا ان زيدا كل انسان
او كل حيوان او كل كاتب فهو كاذب لا محاله فاذا قلنا زيد ليس ولا واحدا من كذى فان كانت
المادة ممتنعه كان حقا وان كانت المادة واجبه كان كاذبا وان كانت المادة ممكنه لم يجب
كذب ولا صدق بعينه بل امكن ان يكون زيد مثلا كاتبا فيكذب هنا لكن ان زيدا ليس ولا واحد
من الكتاب وامكن ان لا يكون كذلك فيصدق هنا لكن ان زيدا ولا واحد من الكتاب فاما نفس
وصورتها فلا يوجب شيئا وبالجمله حمل الممكنات على الاشخاص لا يوجب قضايا هانعني صدقا ولا كذبا
واما ان كان السور جزئيا موجبا وذلك اذا جعل المحاضر جزئيا سالبا حتى قيل ان زيدا ليس كل

الممتنع كاذب وفي مادة الممكن موجوف واما ان كان السور جزئيا سالبا كقولك زيد ليس كل كاتب فهو صدق في كل مادة حتى ان تقول زيد ليس كل حيوان وليس كل حجر وليس كل كاتب ولكنه يكون الشخص كل شئ من المعاني الكلية واما المهملات فالمقرون فيها سور الايجاب الكلي محمولة قد يظن انه يصدق في بعض المواضع لقول القائل ان الانسان كل ضحاك وهذا ظن خطا لان قولنا الانسان يعني بطبيعته الانسانية وكل ضحاك تعني به كل واحد مما هو ضحاك وطبيعة الانسان لا توصف بانها كل واحد من الضحاكين والا كان انسانا ما هو كل واحد من الضحاكين ولذلك ايضا ان اخذ الانسان من حيث هو عام فانه ليس واحدا من الضحاكين بل هو العام المحمول على واحد واحد منها فان عنى بكل ضحاك كل الضحاكين اي جملتهم جميعا وهذا ما لسنا نذهب اليه في استعمال الاسوار لكنا مع ذلك نعمه فنقول ان الانسان العام ليس عموما هو انه حمل الضحاكين وكل الضحاكين ولنا خذ هذا احذا ممكان بانه موضع اجر ولا طبيعة الانسان من غير زيادة شرط عموم او خصوص ذلك وكيف وجملة الضحاكين لا توصف بها واحد واحد وطبيعة الانسان توصف بها واحد واحد فان عنى بكل ضحاك الضحاك العام من حيث هو عام فهو ايضا غير ما نريده ونذهب اليه في استعمال قولنا كل ضحاك لكنه قد يصدق ان نقال ان الانسان العام هو الضحاك العام على سبيل الحمل ولا يصدق على طبيعة الانسان ذلك فان طبيعة الانسان ليس هو الضحاك العام والا كان كل انسان ضحاكا عاما فهذا في المادة الواجبة واما في الممتنع والممكن فالكذب ظاهر كقولك الانسان كل حجر والانسان كل كاتب كيف اخذت فان كان السور الكلي سالبا كذب في الواجب الذي هو اعم فانك اذا قلت الانسان هو لا شئ او لا واحد من الحيوان كذب القول واما في الواجب المساوي فانك اذا قلت ان الانسان هو لا واحد من الضحاك كان ذلك ان عنى بالانسان الانسان العام وقولك ولا واحد من الضحاك سلبا عن واحد واحد من اشخاص الضحاك واذا عدمت ذلك لم يكن واحد من الاحاد التي توضع تحت الضحاك هو الانسان العام وبالعكس وصدق القضية وان لم يوجد لذلك كذب وذلك ان عنى بواحد من الضحاك كل ما يقال له ضحاك كان شخصا شخصا او كلا وهذا اولا يحب ان نفهم من لفظة هذه القضية واما الممتنع فصدق كقولك الانسان هو لا شئ من الحجر واما الممكن فصدق ان اردت بالموضوع العام من حيث هو عام كقولك الانسان اي العام من حيث هو عام هو لا واحد واحد من الكاتب وان عنيت الطبيعة كذب كقولك الانسان ولا واحد من الكاتب واما ان اخذ السور جزئيا موجبا صدق في الواجب العام كقولك الانسان هو بعض الحيوان ولم يجب صدقه في الواجب المساوي كقولك الانسان هو بعض الضحاك لانك ان اخذت طبيعة الانسان او عمومها لم يجب صدقه وان عنيت

العام المحمول على واحد واحد

الممتنع والممكن

الواجب المساوي

ارادة العموم

انسانا ما اذ هو انسان ايضا صدق واما في الممتنع فهو كاذب اذ يقول الانسان بعض الحجارة واما ان اخذ السور جزئيا سالبا في الواجب صدق كقولنا الانسان ليس هو كل حيوان وليس هو كل ضحاك وصدق ايضا في الممتنع فان الانسان ليس هو كل حجر وصدق ايضا في الممكن فان الانسان ليس هو كل كاتب كما كذب ان الانسان هو كل كاتب فلسكلم الان في المحصورات فان العادة جرت فيها دون غيرها **فصل** اما اذا كان الموضوع مسورا بسور كلي والمحمول كذلك فلا يصدق موجبه في مادة من المواد لقولك كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان او هو كل واحد من الضحاك او كل واحد من الناس هو كل واحد من الحجارة او هو كل واحد من الكاسين لكن بعض الناس حسب ان قولنا كل الناس كل الضحاكين حق اي حمل الناس حمل الضحاكين وقد علمت ما في هذا من الخطا والزلل فان كان سور المحمول كليا سالبا لقولك كل انسان لا واحد من كذا كذب في الواجب كقولك كل انسان لا واحد من الحيوان او الضاحك واما في الممكن فعلى ظاهر ما حكم به على الممكن فيما سلف هو انه يصدق لامحالة اجرية فيكون قولك كل انسان لا واحد من الكاسين قولا كاذبا ايضا فانه ليس كل انسان كذلك بل بعض الناس الذين ليسوا بكاسين اولئك هم الذين هم ولا شئ من الكاسين واما بعض الكاتبين فليسوا لا واحد من الكاتبين والانسان يعم ذلك اللهم الا ان يكون مادة القضية على نحو ما اوما نا اليه ان كان حائرا فحينئذ يكون للواقف ان يقف فلا يحكم بصدق ولا كذب لاجل مواد باعيانها واما لتحقق القول في ذلك فالى صناعة غير المنطق وتصدق في الممتنع كقولنا كل انسان ولا واحد من الحجارة واما ان جعل سور المحمول جزئيا موجبا كقولنا كل انسان بعض كذا فان هذا يصدق في الواجب العام المساوي كقولنا كل انسان بعض الحيوان او بعض الضحاك ويكذب في الممكن والممتنع كقولنا كل انسان بعض الكتاب وكل انسان بعض الحجارة واما ان جعل السور جزئيا سالبا كقولك كل انسان لا كل كذا صدق في الواجب كقولك كل انسان لا كل حيوان ولا كل ضحاك وفي الممتنع كقولك كل انسان لا كل حجر وفي الممكن كقولك كل انسان لا كل كاتب واما اذا كان الموضوع مسورا سالبا كليا ثم قرن بالمحمول سور كلي موجب كقولك لا واحد من الناس كل كذا صدق في الواجب كقولك لا واحد من الناس هو كل حيوان او كل ضاحك وفي الممتنع كقولك لا واحد من الناس هو كل حجر وفي الممكن كقولك لا واحد من الناس هو كل كاتب فان جعل السور المقرون بالمحمول سالبا كليا كقولك لا واحد من الناس من كذا صدق في الواجب فانه ليس واحد من الناس ليس واحدا من الحيوان او من الضحاك وكذب في الممكن فانه يكذب انه وليس ولا واحد من الناس

لا واحد ح

واحد

ليس ولا واحد من الكتاب فان معنى هذا ان اى واحد من الناس اخذته كان موجبا
عليه انه من الكتاب اذ ليس فيهم واحد نصدق انه ليس واحدا من الكتاب وهذا كاذب ظاهر
الكذب لكن المفسر المتاخر الذى نقول هو لا عليه ذكر ان هذا صادق واما فى ماده الامتناع

صادق

فهو كاذب لقولك ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحد من الحجر الحيوان فان هذا صدق
فان جعل السور المقرون بالمحمول حرفيا موجبا كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض كذى
كذب فى الواجب لقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان او الضحاك وكذب فى الممكن
كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض الكتاب الا على الاعتبار الذى علمت وصدق فى الممتنع
كقولك ليس واحد من الناس هو بعض الحجارة فان جعل السور المقرون بالمحمول حرفيا سالبا كقولك
ليس ولا واحد من الناس كذا فانه يكذب فى الواجب كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل حيوان
او ضحاك وفى الممكن ايضا كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل كاتب وكذب فى الممتنع ايضا كقولك
ليس ولا واحد من الناس ليس كل حجر فاما اذا كان السور المقرون بالمحمول موجبا حرفيا فتصدق
حيث كذب الذى كان السور المقرون بموضوعه سورا حرفيا موجبا وتكذب حيث صدق اذا
كان ساوبا فى غير ذلك وجرب انت نفسك وقد طن المفسر المذكور ان قولهم واحد من الناس ليس
ولا واحد من الكتاب كاذب وهذا ايضا من غفلاته فان هذا صادق فان الا تى ليس ولا واحد
من الكتاب وهو بعض الناس فان كان السور المقرون الموضوع حرفيا موجبا كذب حيث يصدق
المقرون بموضوعه سور سالب كلى اذا وافقه فى جميع الاحوال وصدق حيث كذب وجرب
انت نفسك واما اذا كان السور المقرون بالموضوع حرفيا سالبا فانه يصدق حيث يكذب
القضيه التى سورها المقرون بالموضوع كلى موجب اذا ساواها فى جانب المحمول وجرب انت
نفسك ثم لا تلتفت الى ما يقال من ان هذه كلها مردوده فلا تستعمل انت نعم الكاذبات منها
بهذه الصفه واما الصوادق فان السور فيها جزء من المحمول والسور فيها وما معه كشئ واحد
حمل على الموضوع بالجملة او سلب فان اسمعت شيئا فى موضع من المواضع منه فاستعمله كما تستعمل
القضايا التى ليس فى محمولها سور البته والذى قال ان هذه ليست صادقه لاجل المعانى التى بعضها
يصدق فى المواد الثلث وبعضها يصدق فى الواجب والممتنع او انها ليست موجبات خواص او
ليست سوالب خواص فانه قال هذا قولا من الاقوال اما اولا فان المحمولات اذا حررت احرازا كان لبعضها
مع بعض نسب غير النسب التى للقضيه نفسها وهنالك يكون العضه باعتبار اجزائها على احوال

تخالف الاحوال التى يكون للمحمول بكليته عند الموضوع حتى يكون فيها سالبة وتكون القضيه موجبه
ولا تعد هى شيئا من الاحكام التى للقضيه من حيث هى فيها محمول وموضوع وان اوحشت احكاما
اخص ومتاخره عن ذلك وليس الالتفات الى القضايا واستعمالها لشئ غير الصدق فان كان صادقه
فاستعملها حيث بدخل فيه ولا تلتفت الى ان صدقها كان بسبب كذا فان الصادق من اى سبب
كان يود كل الى العرض المقصود اذ كان لكن استعمله واما قولهم الانسان هو ليست صادقه
لاجل المعانى فان عنى بالمعنى المعقول من الايجاب والسلب الذى فى القضيه فقد كذب فان الصدق
فى الصادق منها صادق وفى الكاذب كاذب وان عنى بالمعنى صور القضيه فقد كذب فان الصدق
الذى يقع فيها ببيع صورتها دائما واما احتجاجه بقياس الفه على تصديق هذا الدعوى فهو
هكذى ان هذه تصدق فى المواد الثلثه او فى مادتين متضادتين وما تصدق كذلك فليس صادقا
فى المعنى فان المقدمه الثانيه غير مسلمه فان الصادق لا تكون صادقا الا تصدق المعنى وليس
الصادق انما يكون صادقا والكاذب انما يكون كاذبا لاجل انه يعم صدقه فى المواد او لا يعم
بل لان له موافقه للوجود ومطابقه اوكلاهما فى مادة كانت او اكثر وقوله انها ليست موجبات
خواص ولا سوالب خواص فهو قول باطل فان الايجاب والسلب لا يعبل الغش والخلوص فان اى معنى جعلناه
محمولا تحكمت بوجود الموضوع فهو ايجاب والسوا واى معنى جعلته محمولا تحكمت بلا وجوده للموضوع
فهو سلب والسوا فاذا اخذنا قولنا كل حيوان او بعض حيوان اولا شئ من الحيوان او لا كل حيوان كمعنى
واحد امكن ان يجعل محمولا بجملته ليس على ان المحمول جزء منه الذى هو الحيوان ولا الذى هو السور بل
الجملة ثم ان اوجبناه كان ايجابا لحصته وان سلبناه كان سلبا لحصته وكان لنا مع ذلك ان نجعل
الايجاب والسلب كليا اوجزئيا ومع ذلك فلا يظن ان هذه المواد مواد القضايا بل هى مواد اجزاء
المحمول فانه قولنا كل انسان هو لا شئ من الحيوان مادة هذا المحمول هو الممتنع وان كان ماده جزء منه وهو الحيوان
هو الواجب وليس الحيوان هو المحمول حتى تكون له ماده اعتبارا حتى تكون الشئ لما صدق فى مواد مثلا ليست
مواد العضه بل مواد اجزائها فقد ادت هذا الصدق والحق ان يرذل فامثال هذه الاشياء لا تليق
ان يقع اليها التفات واما الذى قال ان السور الكلى اذا قرن بالمحمول كان ايضا صادقا كقولك كل
انسان فابل كل صناعه فهذا ايضا غلط وذلك لان قولنا السور قرن بالمحمول فى المنحرفات لا يقولا حقيقيا
فان القول الحق فيها هو ان يجعل السور مع شئ اخر فيها محمولا وتكون ذلك الشئ لا حكم له لو جعل وحده محمولا
ولو لم يكن دخل السور واما اذا دخل السور وقرن به ذلك الامر وجعل الجميع شيئا واحدا فتلك

الجملة هو المحمول جلس فذلك الامر المفرد وحده هو المحمول في هذه القضايا بل انما قيل لهذا الخزانه
محمول بسبب ان البحث الاول كان عن كليه موضوع ومحمول فقيل انه لا ينبغي ان يسعل بسان
كلمة المحمول فان الغرض ليس ان يدل على ان المحمول لخصوصه او لعمومه موجود في شيء بل ان طبيعته
كانت كيف كانت موجوده في شيء فان حاولت ان تقرن هناك سورا فقد الحرف الغصه وصار
المحمول ليس بمحمول بل جزأ من المحمول فاسقل اعتبار الصدق الى النسبه التي تقع لذلك المحمله مع الموضوع
فلذلك سميت هذه القضايا مخرفات واما قولك كل انسان قابل كل صناعه فان السور هنا مقرون
بالصناعه والصناعة ليست المحمول الذي لولا السور لا يكون محمولا بل جزء من ذلك المحمول وتلك
المحمول تمامه قولك قابل الصناعة فلو قال كل انسان كل قابل صناعه او كل صناعه لكان يكون
مخرفا واما قوله الانسان قابل كل صناعة فليس من المخرفات اذ ليس السور مقرونا مما كان يكون
محمولا لولا السور قرنا من غير زياده مضافه اليه **فصل** في تحقيق حال التناقض
ومراتب اصنافها واقسام الصدق والكذب المعنى وغير المعنى ان ووعنا الى المخرفات
كان بسبب ما بنا للفرق بين كون القضيه كلية وبين كونها كلية الموضوع فبان فيما بين ذلك
ان المهملات ليست في حكم المحصورات الكليه وانها في حكم المحصورات الجزئيه وهي التي الاولى بها ان
يستمر داخله تحت المضاده وانها تصدق في الممكنه معا ولا تكذب البته في موضع معا وتامل ذلك
في المواد الثلث فلما عادى بنا الكلام في بيان ذلك احسنا الى ان نعرف ان الحصر يجب ان يقع في
الحكم من غير سؤال للمحمول ايضا واحسنا ان سبى ان سؤاله للمحمول كيف يكون ووقفنا الى الخرفات
وتاملنا حال الصدق والكذب فيها فلنرجع الان الى عرضنا فنقول ان اول ما يجب ان نعرف
حال الايجاب والسلب حال التناقض الذي بوجب صورته ان يكون احدى القضيتين صادقه
والاخرى كاذبه عنها او نعبر عنها لا لاجل ماده دون مادة وهذا لا يكون بين المعقتين في
الكم فقد يكذب الكليتين منهما وتصدق الجزئيتان فلا تناقض اذا التناقض هو اختلاف القضيتين
بالسلب والايجاب اختلافا يلزم عنه لذاته ان تكون احدهما صادقا والاخرى كاذبا لعينه او لغيره
فيجب اذن ان تكون المختلفتان بالايجاب والسلب اختلافا تاما محصلا مختلفتان ايضا في الكم ان
كان موضوعهما كليا واما ذات الموضوع الشخصي فكفى فيها الاختلاف التام بالايجاب والسلب بعين
الموضوع واما المهمل فهو في حكم الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد كما قد علمت فاذن المهمل لا تناقض
فيه وكيف في الاحوال اما ان تقتضي الكليه فتكون القضيتان كلتاهما كليتين او لا تقتضي الا الجزئيه

اشكال اعتبار الصدق

تناقض

التناقض اختلاف القضيتين

المهمل

كما علمت فتكونان جزئيتين وقد علم الحال في جميع ذلك فاذن لا تناقض بين المهملتين وبقي ان يكون
التناقض بين المخصوصتان او المحصورات وان يكون المحصور المخالف بالكم والكيف هو المناقض
فقولنا كل كذا ينا قضه لا كل اولا بعض اذهما واحد في القوة وقولنا لا شيء ينا قضه بعض فان
كانت الكليه موجبه صدقت في الواجب وكذبت في الممكن والممتنع ومقابلها الكاذب في الواجب ويصدق
فيهما وان كانت الكليه سالبه صدقت في الممتنع وكذبت في الممكن والواجب ومقابلهما الكاذب في الممتنع
ويصدق فيهما وعلمك ان تحرب فلا بد في كل منا قضه من ان يكون في احد طرفيها سور كلي فكل
مقابله محصوره كلية الموضوع واحد طرفيها وحده مسور بسور كلي فانها تقسم الصدق والكذب
في موضع ولذلك المخصيات وما عداها فلا تناقض فيها فحق ان نقول ان الانسان في خسر وان الانسان
ليس في خسر وان الانسان حميل وان الانسان ليس بحميل وذلك لانه قد يصير الانسان الحميل قبيحا يكون
جميلا ولذلك عندما هو في التكون حميلا فليس بحميل والانسان يكون حميلا ثم يكون لا جميل عندما هو قبيح
وعندما هو في التكون قبيحا او قبل ان كان حميلا فالموضوع الواحد بعينه نشير الى الصدق القولين
ان الانسان حميل وانه ليس بحميل فكيف موضوعان مختلفان وليس كون ذلك في شيئين او وقتين مما
نزيل حقيقه ما نقوله فان كل واحد منهما اذا صدق في وقت صدق من غير اعتبار وقت والوقت
فانما يحصل للانسان صفته انه جميل لم يكن حميلا في وقت من الاوقات فصدق انه حميل في وقت كذبي
سقد مر صدق انه حميل اي مطلقا ليست اعني بالمطلق القايم فان ذلك الحصه ليس بمطلق بهذا المعنى
بل هو مقرون بشرط الدوام انما المطلق ما لا شرط فيه وجه وكذلك الحال في السلب وهذا امر سا
بيانه وجه اخر من بعد لكن لغايل ان نقول ان القولين كلاهما كاذبين فان قولنا الانسان جميل
كل انسان جميل وقولنا الانسان ليس بجميل معناه كل انسان وبحق قد اتينا بالجواب عن هذا فيما سلف
ذكره فان قولنا الانسان بعضي معنى الانسان بلا شرط فيصلح ان يتناول كل ما هو انسان وان كان واحدا
بعينه وليس بنا حاجه الى تطويل الكلام بذكر ما اورده مخالفو الحق من الاستدلالات واقوال الشعراء
استعملوها مهملات على انها محصورات فاجاب المتكلفون للجواب عن ذلك بان ذلك في ماده ضروريه
ولو قالوا انا لا نمنع ان تستعمل المهملات منوطا بها الحصر لكن ذلك شيء يعرف لا من نفس القضيه بل من
عاده حرت واحتصارا عتد لكان ذلك كافيا فانا في اكثر الامر نحور فحذف الاسوار وتستعمل المهملات
واتى بان المخاطبين تعودن على الغرض والشاعر ايضا لم يكن يلتفت الا الى العاده وما كان يسعر
من الماده المذكوره وضرورتها سببا ولو كانت الماده محملا بالقوة بالفعل لكان يجب ان يقولوا ان

صدق كذب

المطلق مهم

اعتبار المهمل

المهملتين في الوجب والمسعين متضادتان وليس كذلك بل يجب ان تعتبر حال المهمل من حيث قضيه
وامر اعم من ذوات الموجهات الثلثه لا من حيث ٢ ماده ماده فان المهمله ٢ ماده الوجب من حيث هي
مهمله جزئيه الحكم وان كانت المادة تصدق فيها الكلية وفرق بين حكم تصدق لو حكم به
وبين حكم قد حكم به بالفعل وبين حكم بوجبه صورة القضيه وبين حكمة تريده ماده القضيه
على موجب صورته والذي ذكر بعضهم انكم كيف تجعلون المهملتين صادقتين والموضوع فيهما
شيء واحد فذلك قول خطا وذلك لانه ان عنى شيئا واحدا بالعدد وفي زمان واحد فقد كذب
فان القائلين ان الانسان لفي خسر ليسوا الى الانسان لفي خسر لا يشيرون ٢ ذلك الى انسان واحد معين
بعينه بل اما ان لا يعتبروا او يعتبروا مختلفين بعينا كانه خارج عن مفهوم القضيه بل مقرون في
الذهن الى مفهومها وان عنى شيئا واحدا بالحد فليس هذا اول ما تعلمه ٢ الواحد بالحد بل لا
يمتنع ان يحمل الاضداد على شيء واحد بالحد ونوحدها فسر كالفرديه والزوجيه معا في
العدد الذي هو واحد ٢ الحد والاشتغال بتطويل القول ٢ هذه الاشياء مما لا جدوى لكن
يجب ان يحقق ان عرضنا المقدم هاهنا هو في تحقيق المناقض وان حال المناقض هو
على ما وصفناه لكن للمشكك ان يشكك فيقول ما يمنع ان يكون الايجاب الواحد مقابلا لانسانين
حتى يكون كلاهما ٢ حكم المناقضه فنقول ان هذا ممتنع فان المحمول الواحد مرجعه واحده من
موضوع واحد مرسوم واحد لا يمكن ان يسلب مرتين الا ان يكون اما المسلوب مختلفا
او المسلوب عنه مختلفا فالايجاب الواحد سلب واحد فكون ادون للايجاب الذي هو ان
كل انسان حيوان سلب واحد فان دل بالموضوع او المحمول على معنيين لم يكن الايجاب واحدا
فلم يكن سلبه واحدا فانا اذا سمينا الفرس ثوبا وسمينا به الانسان ايضا فقلنا ان
الثوب ابيض كان معناه ان الفرس ابيض والانسان ابيض الا ان يكون الثوب دالا على
معنى واحد جامع للانسان والثور حتى لا يكون اسما للانسان ولا للفرس بل يكون اسما
لمعنى يحمل عليهما لكنه قد يجب عليهما ان يحقق اصلا لاسبع اعفاله وهو انه ليس يجب ان
يكون احوال المناقضات ٢ اقسامها الصدق والكذب حالا واحدة فان المحصورات
سعين فيها الصدق والكذب لذات القضيه ولطبيعة الامر ولذلك القضايا الشخصيه
الزمانيه التي ازمنتها ماضيه او حاضرة فان الزمان الذي حصل جعل احد الامرين لاحقا
بالطبع للامر بالضرورة واما القضايا المناقضه الشخصيه ٢ الامور المستقبله فانها

العدد

الانسان لفي خسر

الحد

تحقيق التناقض

دل بالموضوع او المحمول على معنيين

سمينا الفرس ثوبا

المعنى الجامع

مهم

ليس

الشيء الواجب

امر

ليس يجب ٢ جهة طبايع الامور ان يعين فيها صدق ولا كذب ولا ايضا يكون ويعين
احدهما فيه بحصول السلب المعين فان المعين اما لموجب الامر ٢ نفسه واما لوجوب السبب
المعين لما يجب ان يعين فان كل شيء واجب فاما ان يجب لذاته او يجب لحصول السبب الذي
يوجبه ولو كان ٢ القضايا التي نحن ٢ ذكرها يعين لصدق او كذب حتى كان كل الواجب
او سلب اما صادقا بعينه واما كاذبا لكان كل امر ٢ المستقبل اما ان يوجد لا محاله
واما ان لا يوجد فانه اذا قال قايل ان لزيد ان يوجد وكان يتعين فيه الصدق او الكذب
وقال الاخر انه لا يوجد وسعين انه صادق او كاذب ولكن الاول صادقا متعين
الصدق حتى لا يمكن ان لا يوجد الامر او لكن الاخر صادقا متعين الصدق حتى لا يمكن ان يوجد
الامر كان لا يمكن ان يوجد الشيء مع صدق القول بانه لا يوجد وبالعكس لان القول اذا كان
صدقا فالامر موجود وان كان الامر موجودا فالقول صدق فانه ان كان الشيء ٢ نفسه
يكون اما ابيض بعينه او غير ابيض بعينه فالقول يصدق فيه اما انه ابيض بعينه واما
انه غير ابيض حتى يكون الوجوه واللاوجود مع الصدق والكذب دائمة وان كان القول في
ذلك صادقا فالامر يكون لا محاله وان كان كاذبا فالامر لا يكون البته فيلزم بالمساواة مما قدمناه
من المقدمات للشرطيه ان يكون كل شيء من الاشياء واجبا ان يكون او واجبا ان لا يكون وان
لا يكون شيء مما يكون بالاتفاق بل يكون الاشياء كلها بالضرورة وهذا مستشنع ورسمنا الى احالته
اعني التالي ٢ قولنا انه ان كان كل ايجاب او سلب يجب ان يصدق بعينه او يكذب بعينه فليس
شيء من الاشياء يكون على سبيل الاتفاق حائرا فيه اللون واللا كون بل الامور كلها ضروريه
والذي اوجب هذا اللوهو ان كان القول قبل ان نها سعين فيه صدق او كذب فكون ماض
زيد الذي وجد الان لقد كان قبل الان واجبا ضرورة ان يوجد ٢ الان اذ عسى كان بعض الناس
قال انه يوجد ولم يكن كذب بل صدق فكان كون هذا المصدوق به ضروريا ولذلك فيما سيقبل
ايضا مما يقال فيه الان انه يوجد ويصدق القول الان صدقا متعينا وليس الامر انما يصير موجودا
بانه قد صدق به بل انما يكون القول صدقا لان الامر في نفسه لذلك فاذن هذه الضرورة
يلزمون في نفس الامور وان لم يقل شيء فقد بان من هذا ان الصدق او الكذب اذا تعينا فيهما عرض
هذا الذي يستشنع الى انه محال وان لم يتعينا فلذلك وجوه ثلثة احدها انهما يستركان ٢ الصدق
والثاني انهما يستركان ٢ الكذب والثالث انهما ليس احدهما الان واجبا ان يكون صادقا

او كاذبا بل كل واحد منهما على ذلك فيه وان كان لا يمكن ان يكون ذلك في وغيرهما وان يفرضهما
معا فيخرج عنهما الصدق او الكذب لكن الوجه الاول محال فانه ان كانا حقين وكل واحد حقين
منهما نقيض الاخر وناقضه صار كل واحد منهما ايضا كاذبا فصارا حقين وكاذبين معا
وهذا محال وكيف يكونان حقين والحق هو ما طابق الوجود فسكون الامران جميعا موجودين
معا فيكون زيد بعض ولا بعض بل يسود معا في زمان واحد ولذلك القسم الثاني وهما
انهما جميعا يكذبان فانه يلزم ان يصدقا جميعا ايضا وان يوجد الامر ولا يوجد معا وهو
ذلك فيكون المحال الاول ثانيا فانه يكون الامران معا ضروريان ولا يكون في العالم شيء
هو من قبيل ما يكون اتفاقا لا بالضرورة فيكون المحال الذي هرب منه قديما ساريا الان ايضا
فاذن اثبات الصدق موجودا في احدهما بعينه يوجب ان لا يكون اتفاق واثبات الصدق
والكذب مشتركا فيهما يوجب هذه المحالات وان لا يكون شيء يحدث بالاتفاق لكن ذلك الذي
لزم اولا وهذا الذي لزم الان محال اما استحالة الذي لزم الان فظاهر واما استحالة
الذي لزم اولا فلانا نعلم ان ههنا امورا تحدث بالاتفاق وامورا لا تحدث كونها ولا كونها
بالسوا ولذلك لما كان بنا حاجة ان نروي او نفكر او نستعد معتقدين انا ان فعلنا
ما نحب كان امرا لا يكون ان مصرنا ولو كان الامر الذي نروي فيه ونستعد له مما يكون بالضرورة
او لا يكون بالضرورة كان قابلا فاذن فيه امرا فصدق او كذب فمعنى حكمه لقوله ما كان الاستعداد نا
وروينا فائدة توجه من الوجوه لكن عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد ولا شك فيها فاذن
ما رفعها وبطلها محال فاذا كان بعض الامور بالصفة المذكورة وكان الاستعداد والاهبة
نفعه حاله ولم يكن ضروريا سقسه لاسفر فاذن هذا القدر من الصدق والكذب محال ولهذا
في الامور التي تكون بالاختيار فقط بل الامور التي في الطبع ايضا كالحشيش فانه يمكن في طباعه ان
يسقي الى ان يسلي ويمكن ان يصادم نارا فيحترق والاحب له من حيث هو حشيش احد الامرين فهكذا
يجب ان نفهم ما قيل في التعليم الاول ولا يلتفت الى التكلف الذي يتكلفه بعض المفسرين حتى يظن ان
هذا الكلام المورد في التعليم الاول انما يراد به اثبات الضرورة ونفي الامكان ثم ترجع عنه الى
اثبات الامكان وهي الضرورة على سبيل المراوضات فانه اذا تامل النسق الذي عبرنا عنه
ونسق التعليم الاول علم ان هذا هو اولى به وان ما قيل في تفاسيرهم يكلف مع انه محال فان
النظر في طبيعة الضروري والممكن واثبات الامكان ليس مما يعنى به المنطقي من حيث هو منطقي

حقين وكاذبين الامران

امور

طباع

بل ذلك

بل ذلك لصناعة اخرى انما غرض المنطقي ان يعلم حال الصدق والكذب وانه كيف يعرض
لاسعين وان العسر في بعض الامور يوجب محالا فانه لما كان ظاهرا مشهورا من امر الامور
ما ليس ضروريا في الوجود واللاوجود فانه من المشهور الظاهر ان كثيرا من الاشياء ليس
وجوده ضروري لستة اعني ما دام موجودا او بشرط انه موجود فان هذا الشرط وسائر الروابط
الاخرى التي سنبينها مما ستعلم في مواضع اخر من الشرائط التي تطرأ على الممكن فتخرجه الى الضرورة
فيكون الشيء بها ضروريا بل انما ليس وجوده ضروريا من حيث النظر الى ماهيته لا ان ذاته شرط فانه
لا سوا ذات الشرط وحذفه وليس سوا ان نقول زيد ماش بالضرورة وقولك زيد ماش بالضرورة
ما دام ماشيا ولذلك يقول زيد الماشي ممكن ان لا يكون ماشيا اذا احدناه مطلقا فلم يعن وقت
مشيه ولا نقول زيد الماشي ممكن ان لا يكون ماشيا ما دام ماشيا ولذلك اذا نظرت الى الاحتراق
والخشب وحدث الاحتراق لا ضرورة في وجوده لها فان اشترطت حالها هو محترق او حال
مماسة نار قاهرة اياه في مدة تفعل في مثلها صار واجبا ولذلك الحال في الاقوال فان بعضها
صادق بعينه وبعضها كاذب بعينه وبعضها جائز فيه ان يصدق وان يكذب واما الان فليس
يعد صدقا ولا كذبا الا ان يلحق به شرط ولكن لا يكون الصادق والكاذب شيئا غيرهما وغير نقيضه
بل كما ان الامر ليس واجبا ان يكون موجودا كذلك ليس القول واجبا ان يصدق وكما ان الامر واجب ان
يكون ما دام كائنا وان لا يكون ما دام غير كائن فلذلك القول الذي لم يكن واجبا ان يصدق حين قيل
بالاطلاق مثلا ان زيدا يوجد فانه يصدق اذا قيل زيد يوجد ما دام موجودا ولذلك القول الذي
لم يكن يصدق بالفعل ان زيدا لا يوجد واذ يصدق بالفعل اذا قيل ان زيدا لا يوجد ما دام لا يوجد
ونفهمك هذا نفسك عن اسعافك على بعض ما قاله بعض الناس في ان ما قيل في التعليم الاول من ان
زيدا ماش بالضرورة ما دام ماشيا وانه ليس ماش بالضرورة كالمتناقض يجتمع من جميع ما قيل
ان هذه القضايا ليس يعني فيها صدق بالضرورة بل بالامكان وان كان احد الطرفين في بعضها
اولى بالصدق كما ان بعض الامور التي لا ضرورة في كونها ولا كونها فان كونها مع ذلك اولى من لا كونها
كما في الخارج الى دكانه دكانه في اكثر الامر

حال الصدق والكذب

المقالة الثالثة من الفن الثالث

فصل في القضية الثانية والثلاثة والمعدولة والبسيطة والعدمية والسوالب التي
تقع من متناقضات هذه الثلثة في المخصوصات والمهملات والقضية اما ان تكون مصرحا
فيها بالرابط المذكور زمانيا كان او غير زماني واما ان لا يكون فان صرح بها فانها تسمى ثلاثية

وان لم يصرح بها فانها تستحي ساسه والسابسات فانها قد اختصرت عن الواجب فيها الا
ان يكون محمولا تاما كلما فلا سعد ان يرتبط بانفسها لان الكلم يدل على الموضوع في نفسها
والرابطه انما تحتاج اليها ليدل على نسبه المحمول الى الموضوع اذا كان اسما هو في نفسه مفرد
فاذا وجدت الدلاله على الموضوع حاصله في الكلم لم يكن حاجتها الى الرابطه حاجه الاسما
الاصليه والاسما المشتقه تجري مجرى الكلم في ذلك على ان هذا ليس حكما حرما في الكلم ايضا
اذ كانت الكلم ان دلت على موضوع فلا يدل على معنى والحاجه انما هي الى زمان يربط بالمعنى
يشار اليه فلغه العرب لا تعقد هذه الرابطه اداه نسبه الاسم وتعقدها اداه نسبه الكلمه
فانهم اذا قالوا زيد هو حي فان هو يرجع الى زيد وبنوا له مشارا اليه فقط واما اذا قيل
زيد كان حيا لم يكن في كان دلاله على تعين زيد فلذلك ما نقول على الغهم ان ههنا احتيارا في
معناه كان هو حيا ثم سايرا للغات تختلف في ذلك فمراتب القضايا اذن ثلثه مرتبه ما دل فيه
على تعين الست ومرتبه ما دل فيه على النسبه ولكن لا بالتعين ومرتبه ما لم يدل فيه على نسبه اصلا
وهذا القسم الاخر هو السالبه التام والقسمان الاخران ثلاثيان لكن اولهما ثلاثي تام والثاني
ثلاثي لم يتم بلاسته وبالجمله فان الثلاثه هي التي تصرح فيها بالرابطه كقولنا الانسان يوجد عدلا
او قولنا ان الانسان هو عدل فان لفظه يوجد ولفظ هو دالله على انها بنفسها محمولا بل الدليل
على ان المحمول موجود للموضوع اما لفظ يوجد فليدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل
واما لفظه هو فليدل على وجود المحمول للموضوع مطلقا فالرابطه يدل على نسبه المحمول والسور
يدل على كميه الموضوع فلذلك ما كانت الرابطه معدودة في جانب المحمول وكان السور معدودا
في جانب الموضوع فاذا صارت القضيه ثلاثيه وقرن بها حرف السلب لم يخل اما ان يدخل حرف
السلب على الرابطه او تدخل الرابطه على حرف السلب مثال الاول قولنا زيد ليس يوجد عادلا
مثال الثاني قولنا زيد يوجد لا عادلا فان دخل حرف السلب على الرابطه سلب ربطها فكان كل
سلبا بالحقيقه وان دخل الرابطه على حرف السلب صيرت حرف السلب جزءا من المحمول فلم يكن
العادل بانفراده محمولا بل جمله اللاعادل فان لفظه يوجد بجعله جمله اللاعادل محمولا على زيد
بالايجاب كانه قال زيد موصوف بانه غير عادل حتى انه يصلح ان يسلب هذا الحرف سلب يدخل
كرة اخرى على الرابطه فيقال زيد ليس يوجد غير عادل فتعترض ها هنا موجبتان وسالبتان
فان قولنا زيد يوجد عادلا نقابله قولنا زيد ليس يوجد عادلا وهما الموجبه والسالبه البسطتان

هو

مراتب القضايا

السور يدل على كميه

دخول حرف السلب على الرابطه

مهم

وقولنا زيد يوجد لا عادلا نقابله قولنا زيد ليس يوجد لا عادلا وهما الموجبه المعدوليه
والسالبه المعدوليه فان القضيه التي محمولها اسم غير محصل او كلمه غير محصله تسمى معدوليه
وسفره فان اوجب ذلك المحمول كانت القضيه موجبه معدوليه وان سلب كانت سالبه
معدوليه واذا لم يكن رابطه وكانت القضيه ثنائيه فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك
دليل على ان حرف السلبه داخل على انه رافع المحمول او لا على انه جزء المحمول والمحمول هو الجمله لكن
بعض حروف السلب الداخل على الاسما في لغه العرب ادل على السلب وبعضها على العدول فنسبه
ان يكون لفظ ليس اولى بالسلب ولفظ غير اولى بالعدول واذا دخل على انها كان لفظا ما صار
موجبا لقول القايل ان آ ما ليس ب ت فان هذا القول قد تشعر الذهن قريبا معه ان المعنى هو
ان آ هو ما ليس ب ت فتقدم الرابطه التي هي لفظه على السلب في الذهن وان لم تصرح به
فتشعر بانه موجب واما اذا لم يكن هناك دليل كان بحكم الظاهر ان القضيه ثنائيه خاليه
عن الرابطه ونحتاج الان ان نقدم لتحقق ما نحب ان نحقق من هذا الباب اصولا فنقول ان
حقيقه الايجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ومستحيل ان نحكم على غير الموجود بان شيا موجودا
له فكل موضوع للايجاب فهو موجود اما في الاعيان واما في الذهن اذا قال قايل ان كل ذي
عشرين قاعده كذي فانه تعني بان كل ذي عشرين قاعدة بوحد كيف كانت فهي كذي ليس
معنى ذلك ان ذو عشرين قاعدة المعدوم يوجد طاق حال عدمها انها كذي فانها اذا كانت
معدومة وصفاتها معدومة اذ ليس يجوز ان يكون موجوده واذا كانت معدومه فكيف يحكم بانها
توجد الا عند قوم يوسوسون انفسهم فيحورون ان يكون للمعدوم صفات حاصلة ولا تكون
موجوده وتكون الحاصل عندهم غير الوجود وكلامنا في المفهوم من الحاصل والا بريد ما عندهم
من الموجود غيره ولهم ان يريدوا بالموجود ما شاوا وابل الذهن يحكم على الاشيا بالايجاب على
انها في انفسها ووجودها توجدها المحمول او انها بعقل في الذهن موجودا لها المحمول الامر
حيث هي في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجدها هذا المحمول فان كان لا وجود للشي
وقت الحكم الا في الذهن فمحتنع من المحال ان نقول ان ب ت منها مثلا موجود لم انه آ ليس في
الذهن بل في نفس الامر وليس هو في نفس الامر موجودا فكيف يوجد له شي ومفهوم الايجاب والسابسات
ثبوت الحكم لشي وهذا هو وجوده له كما ان مفهوم السلب لا ثبوت حكم لشي وهذا هو عدمه من
هذا انه لا ايجاب البته الا على موضوع حاله كما ذكرنا فاما الاشيا التي لا وجود لها بوجه

قضيه معدوليه

دخول حرف السلب على رافع المحمول غير

مهم

حقيقه الايجاب

كل موضوع للايجاب في الاعيان او في الذهن

انفسها ووجودا

نفس الامر

مفهوم الايجاب والسلب

مهم

فان الاشات الذى ربما استعمل عليها حيث يرى الذهن لحكم عليها انها كذى معناه
انها لو كانت موجوده وجودها فى الذهن لكانت كذا وهذا كما يقال ان المجردات ابعاد
فاما السلب فقد يحق على الموجود والمعدوم فالفرق المقدم بين السالبه البسطه والموجبه
المعدوليه ان موضوع السالبه البسطه قد يكون موجودا وقد يكون معدوما ويصح السلب عنه
مرخيث هو معدوم واما موضوع الموجبه المعدوليه فلا يصح ان يوجب عليه وهو معدوم
ثم ان قوما حاولوا بعد هذا ان يفرقوا بين الموجبه المعدوليه وبين السالبه البسطه بان
جعلوا المعدوليه يدل على عدم امر من شانه ان يكون موجودا فى الجنس القريب او البعيد او
فى النوع حتى قالوا ان قولنا لا عادل انما يصح على عدم العدل فى طبيعته ان يكون عادلا
او فى طبيعه جنسه لقولهم للبهيمه انها غير ناطقه او للنفس انها طقه انها غير جسم والمعنا ن
موجودان فى جسمها وقوم قالوا ان الغير العادل هو بار الحايروالمتوسط وان غير
البصير انما هو باز آء الاعمى فسوا قلت غير بصير او قلت اعمى حتى لا يصح ان يقال للخلد انه
عندهم غير بصر فهذا ما يقولونه فاما القول الحق فمن مرمثال عمله فنقول انا اذا قلنا
كل جسم فانه غير موجود فى موضوع وكلما هو غير موجود فى موضوع فهو جوهر وكل جسم جوهر
كان ما امتحناه لازما ومعلوم ان القضيتين موجبتان ولفظه غير ماخوذه جزءا من
المحمول لذلك يكررت جزا للموضوع وبيح ما بيح ومع ذلك فان غير الموجود فى موضوع ليس
يشير الى عدم شى موجود فى جنس الجوهر بوجه من الوجوه اذ لا جنس للجوهر اللهم الا ان يوجد الموجود
كالجنس فان فعل هذا وجعل دالا المعدول على عدم ما من شانه ان يوجد فى جمله الموجود كان
هذا اقرب الى الحق بل المعدول هو الذى حرف السلب جزء محمولة كيف كان فاذا احدنا حرف
السلب مع الذى لو انفرد كان محمولا وحده احد الشى واحد ثم انساه على الموضوع برابطة
الاثبات كانت القضيه موجبه مرخيث اللفظ فاما المادة ولعمتها فهو امر اخر وقد سمعتموه
فى علم المقولات وبعده ان اللفظ الانسان ليس لخصص شى دون شى وليس لخصص عاموجد
دون ماعدم وانه يصح ان يجعل محمولا فما كان لحب ان نسكل هذا الامر فيه وانا اوجبنا
ان يكون الموضوع فى القضايا الا الجابيه موجودا الا لان نفس قولنا غير عادل يقتضى ذلك
ولكن لان الايجاب يقتضى ذلك فى ان تصدق سواكان نفس غير عادل يقع على الموجود فيجب ان
نعلم ان الفرق بين قولنا كذى يوجد غير كذى وبين قولنا كذى ليس يوجد كذى ان السالبه

موضوع السالبه والموجبه

غير

ليس وغير

البسيطه اعم من الموجبه المعدوليه فى انها تصدق على المعدوم فرخيث هو معدوم ولا تصدق
الموجبه المعدوليه على ذلك فانه يصدق ان يقال ان العنقا ليس هو بصيرا ولا يصدق ان يقال
ان العنقا يوجد غير بصير هذا على ان العنقا اسم يدل على معنى فى الوهم ولا وجود له فى الاعيان
وبعد هذا فنقول بان كل محمول بسيط محصل فاما ان يكون لضد اولا يكون فان كان لضد فاما
ان يكون بينهما متوسط او لا يكون والموضوع لا يخلو اما ان يكون موجودا او معدوما فاما هو ذا
مرخيث هو معدوم وان كان موجودا وفرض بازاله شى كالمحمول فاما ان يكون ذلك موجودا فيه
اوضده او واسطه ان كانت او يكون كلاهما جميعا بالقوة مثل الجرو الذى لم يعقع فان العمى والبصر
كلاهما فيه بالقوة او يكون غير قابل ولا لواحد منهما مثل العمس للبياض والسواد والوسائط
فاذا قلنا زيد ليس يوجد عادلا فانه يكذب اذ كان عادلا فقط ويصدق فى البواقى واما
اذا قلنا زيد يوجد لا عادلا فانه يصدق اذا كان جايرا او متوسطا او كلاهما بالقوة او غير قابل
لهما على اختلاف الاراء فيه ويكذب اذا كان عادلا او معدوما وقد جرت عادتهم بان يسموا خص
المقابلين عند الجمهور وفى ظاهر المشهور فى مثل هذا الموضع عدما سواكان بالحقيقه عدما
كالعمى والظلمه اوكان ضدا كالجور فالموجبه العدميه تقع فى حيز الموجبه المعدوليه والسالبه
البسيطه فيكون حال العدمين عند المعدولتين ان الموجبه منهما يشارك الموجبه المعدوليه
والسالبه تشارك السالبه المعدوليه فان الموجبه المعدوليه تصدق على الموجبه العدميه ولا
بعكس لان الموجبه المعدوليه اعم من الموجبه العدميه لكن السالبه العدميه تصدق على السالبه المعدوليه
ولا بعكس فانه اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد لا عادلا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جايرا
ولا بعكس فانه ليس اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جايرا صدق انه ليس يوجد لا عادلا فان
هذه تصدق فى المخلط وفى الذى بالقوة وفى غير القابل ولا تصدق الاول عليه فحال العدمين
عند المعدولتين ان الايجاب يطابق الايجاب والسلب يطابق وان اختلفا فى العموم والخصوص
وحال العدمين عند البسيطتين ان السلب يطابق الايجاب والايجاب يطابق السلب وهذا
لوح هذه الخصوصات

زيد يوجد عادلا	زيد ليس يوجد عادلا	زيد ليس يوجد لا عادلا	زيد يوجد لا عادلا
يصدق اذا كان عادلا	يصدق فى الجميع الا واحد	يصدق اذا كان عادلا	يصدق اذا كان عادلا
فقط ويكذب فيما سوى ذلك	يصدق اذا كان معدوما وجايرا	او معدوما فقط ويكذب	او معدوما فقط ويكذب
	ومخلطا وبالقوة ولا بالقوة	فى البواقى	فى البواقى
	ويكذب اذا كان عادلا		

ردد توجد لا عادلا ردد ليس يوجد لا حايرًا ردد توجد حايرًا

تكذب اذا كان عادلا او تكذب اذا كان حايرًا او تصدق واحد فقط اذا

معدوما وتصدق في البواقي اذا كان معدوما او عادلا او محالفا كان حايرًا وتكذب في البواقي

فهذا سر لكن ان اسى حالهما عند العدم من محال الايجاب والسلب عندهما او بالقوة او لا بالقوة

واسن ليس كذلك واما الموجب في كل واحد منهما صدقه في واحد والسالب كذبه في واحد

فهو مما تشابه فيه العدميان والسطيان وتخالف به العدمتان والمعدوليان واعلم

ان ما هو اخص صدقا من شيء فنقيضه اعم صدقا من نقيض ذلك الشيء وذلك لان الاخص صدقا

هو الاعم كذبا والاعم صدقا هو الاخص كذبا وتصدق النقيضان حيث تكذب الاولان

من المتشاركين فالذي يكذب اكثر مقابله تصدق اكثر فلذلك نقيض امر لازم للاخص من غير

انعكاس هو ملزوم لنقيض الاخص من غير انعكاس وحيث صدق الاخص صدق الاعم

من غير انعكاس ولنضع للمهملات لوحا ايضا

الانسان يوجد عادلا	الانسان ليس يوجد عادلا
الانسان ليس يوجد حايرًا	الانسان يوجد حايرًا
الانسان ليس يوجد لا عادلا	الانسان يوجد لا عادلا

فقولنا الانسان يوجد عادلا تصدق اذا كانوا كلهم عادلين او بعضهم عادلين والباقون

ما كانوا ومعدومين واذا لم يكن فيهم عادل واحد ما كانوا مسقفين او

شوشا واما قولنا الانسان ليس يوجد عادلا فتصدق اذا كانوا كلهم معدومين او كانوا

كلهم لا عادل فيهم السما كانوا او كان بعضهم لا عدل فيه ما كان والاخر فيه عدل او عدوه

ما كان اذا وجد بعض منهم معدومين او جايرين او متوسطين او بالقوة او غير قابل

للفعل تكذب اذا كانوا كلهم عادلين فقط فهاتان المضالعتان سقفان في باب واحد افاقا ما

لا بعضي عمومًا واما قولنا الانسان يوجد حايرًا فصدق اذا كان كلهم جايرين او بعضهم

جايرًا وبعضهم ليس عادلا ما كان فقد يصدق اذا معه قولنا الانسان ليس يوجد عادلا

كيف صدق ولا عكس فانه قد يصدق قولنا الانسان يوجد عادلا اذا كانوا كلهم

لا عادلين ولا جايرين مسقفين كانوا شوشا وحسنذ لا يصدق ان الانسان يوجد حايرًا

واما قولهم الانسان ليس يوجد حايرًا فصدق اذا كانوا معدومين او كان لا حاير فيهم

السما او كان بعضهم حايرا فقط وبالجملة اذا كان بعض معدوما او عادلا او متوسطا

او غير قابل والاخر ما كانوا وتكذب اذا كانوا كلهم جايرين فقط فهو اعم من قولنا الانسان

يوجد عادلا واما قولنا الانسان يوجد لا عادلا فتصدق اذا لم يكن فيهم عادل السما كانوا

ما كانوا مسقفين وشوشا او لم يكن في بعضهم كانوا ما كان بل كانوا وليكن البعض جايرين

او متوسطين او بالقوة او غير قابلين او كان البعض وحده عادلا وتكذب اذا كانوا معدومين من

او كان الجميع عادلين فهو اعم من قولنا الانسان يوجد حايرًا واخص من قولنا الانسان

ليس يوجد عادلا واما قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا فانه تصدق اذا كانوا كلهم

معدومين او كانوا كلهم عادلين او كان بعضهم عادلين والباقي ما كانوا وبالجملة بعد ان

يكون بعض معدومًا او عادلا وتكذب اذا لم يكن فيهم عادل السما كانوا ما كانوا فهو اكثر صدقا

من قولنا الانسان يوجد عادلا لكنه اخص من قولنا الانسان ليس يوجد حايرًا لان قولنا

الانسان ليس يوجد حايرًا تصدق اذا كانوا معدومين او كلهم عادلين او بعضهم عادلين

وتصدق ايضا اذا كانوا كلهم متوسطين او بالقوة او غير قابلين وتكذب هناك قولنا الانسان

ليس يوجد لا عادلا فالمضالعات كلها تجتمع على الصدق اذا كان بعض وبعض ليس واما القاطرات

فان الموجبة البسيطة والعدمية تسقفان اذا كان بعض عادلا وبعض حايرًا والموجبة البسيطة

والموجبة المعدولية تسقفان اذا كان بعض عادلا والاخرون موجودين ما كانوا واما السالبة

البسيطة والسالبة العدمية فتسقفان اذا لم يكن فيهم عادل ولا حايرًا السما او كان بعض عادلا

وبعض حايرًا واما السالبة البسيطة والسالبة المعدولية فتسقفان على الصدق اذا كانوا معدومين

او بعض عادلا وبعض غير عادل واما الموجبة العدمية والسالبة البسيطة فتسقفان اذا كان

البعض حايرًا او البعض الاخر ما كان واما السالبة العدمية والموجبة المعدولية فيسقفان اذا لم يكن

فيهم عادل ولا حايرا واذا كان بعض وبعض

فصل

في اعتبار هذه المناسبات

بين المناقضات المحصورة واتمام القول في العدول والبساطة والاشارة الى المواضع

الطبيعية للواحق القضايا فلنفرض الان لذلك لوحًا للمناقضات

كل انسان يوجد عادلا	ليس كل انسان يوجد عادلا
ليس كل انسان يوجد حايرًا	كل انسان يوجد حايرًا
ليس كل انسان يوجد لا عادلا	كل انسان يوجد لا عادلا

مضالعات

موجبة بسيطة

مقاطره

قولنا كل انسان لوجد عادلا يصدق اذا كانوا كلهم عادلين فقط ويكذب فيما خلا ذلك
وقولنا ليس كل انسان لوجد عادلا يكذب اذا كانوا كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك
واما قولنا كل انسان لوجد حايرا فيصدق اذا كانوا كلهم حايرين ويكذب فيما خلا ذلك
وقولنا ليس كل انسان لوجد حايرا يكذب اذا كانوا كلهم حايرين ويصدق فيما خلا ذلك فيكون
الموجبه العدميه اخص من السالبه البسيطه لكن السالبه العدميه اعم من الموجبه البسيطه
واما قولنا كل انسان لوجد لا عادلا فيكذب اذا كانوا معدومين او بعضهم عادلا ويصدق
فيما خلا ذلك فهو اعم صدقا من الموجبه العدميه وقولنا ليس كل انسان لوجد لا عادلا يصدق
اذا كانوا معدومين او بعضهم عادلا ويكذب فيما وراء ذلك فهو اخص من السالبه العدميه
وجرت الامور هاهنا مجرى الشخصيات فاما الموجبات المقاطره فلا تجتمع البته على الصدق
لكن تجتمع على الكذب اذا كان الكل معدومين واذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل ما
كان فان قولنا كل انسان لوجد عادلا يكذب هناك ويكذب كل انسان لوجد حايرا ولذلك كل
انسان لوجد لا عادلا واما السوالب فانها قد تجتمع على الصدق حتى تكذب الموجبات معا
ولا تجتمعان على الكذب والا لاجتمع نقايضها على الصدق فهذه صوره المحال اذا جعلنا الكليه
موجبه واذا جعلنا الكليه سالبه وضعنا لوحا على هذه الصفه

بعض الناس لوجد عادلا	ليس ولا واحد من الناس عادلا
ليس ولا واحد من الناس لحاير	بعض الناس لوجد جايرا
ليس ولا واحد من الناس لا عادلا	بعض الناس لوجد لا عادلا

فان السالبه الكليه تصدق اذا كانوا كلهم حايرين او كلهم متوسطين او بالقوه او غير
قابلين او معدومين او خلط ليس فيهم عادل وتكذب اذا كان بعضهم عادلا والباقي
كيف كان وقولنا بعض الناس يصدق اذا كان بعض عادل والآخرون كيف كانوا وتكذب
اذا لم يكن منهم عادل كيف كانوا واما قولنا لا واحد من الناس لوجد حايرا فانه يصدق اذا كانوا
كلهم عادلين او متوسطين او بالقوه او غير قابلين او معدومين او خلطا ليس فيهم حاير
ولا عادل البته وتكذب اذا كان بعضهم حايرا او مقابله يصدق اذا كان بعضهم حايرا كان ما كان
الآخرون فالعدميه الموجبه ههنا لا تلزم السالبه البسيطه ولا يلزمها السالبه البسيطه فانه اذا
كان بعض الناس حايرا او بعض عادلا صدقت الموجبه العدميه وكذلك السالبه البسيطه

فاذا

مقاطرات

فاذا كان كل الناس معدومين او متوسطين او بالقوه او غير قابلين او خلطا ليس
فيهم حاير صدقت السالبه ولم يصدق الموجبه الجزيه واذا كان بعض الناس حايرا او بعضهم
عادلا صدقت الموجبه العدميه وكذلك السالبه البسيطه فاذا لا تلازم بين هذين فلا تلازم
بين نقضيهما والا لكان بينهما عكس ذلك التلازم واما قولنا ليس ولا واحد من الناس لوجد
لا عادلا فيصدق اذا كانوا كلهم معدومين او كلهم عادلين ويكذب فيما خلا ذلك واما السالبة
العدميه فيصدق فيما صدقت فيه ويصدق اذا كانوا غير قابلين او متوسطين او خلطا ليس
فيهم حاير فهي اعم منها ومن السالبه المعدوليه وكيف لا وانت تعلم ان الموجبه العدميه اخص من الموجبه
المعدوليه فيجب ان تكون السالبه المعدوليه اخص من السالبه العدميه فقد حالف الامر هاهنا ما كان
عليه في الشخصيات فان المقاطرات الموجبه ههنا قد تصدق معا اذا كان بعض عادلا وبعض
حايرا فالسوالب تكذب معا في ذلك وتكذب الموجبات معا اذا كان الكل معدومين ويصدق
السوالب فيها لكن البسيطه والعدميه تكذبان معا اذا كان الكل متوسطين او بالقوه او غير
قابلين فتصدق مقابلتاها حسنذ ولنا مثال لوح نعرض للمضادات على هذه الصوره

كل انسان لوجد عادلا	لا واحد من الناس لوجد عادلا
لا واحد من الناس لوجد حايرا	كل انسان لوجد حايرا
لا واحد من الناس لوجد لا عادلا	كل انسان لوجد لا عادلا

فالجد المضالعات سفق على الصدق البته لكنها قد تسفق على الكذب وكذلك المقاطرات الايجابيه
فانها لا تسفق البته على الصدق لكنها قد تسفق على الكذب اذا كانوا معدومين او خلطا واما المقاطرات
السالبه فتسفق على الصدق والكذب جميعا كما قد علمت واما الدواخل تحت المضاده فهي في حكم المقابلات
فهذه الاقسام انما تولدت من اعتبار العدول في جهه المحمول وقد تولد ايضا من جهة اعتبار العدول
في جهه الموضوع اذا جعلت الموضوع مثلا لا انسان فاثبت عليه او نفيت عنه فانظر الان وتامل
فيما اوجبه العلم الاول فان العلم الاول جعل اللا انسان صالحا لان يكون موضوعا غير
محصل ولم يوجب بهذا ان يكون اللا انسان دالا على عدم خاص او جنسي فاحكم ان الامر من جانب
المحمول لذلك واعلم انه كما ان الرابطه كانت اذا دخلت على حرف السلب جعلته جزء من المحمول
حتى اذا وجب صارت القضيه موجبه واذا دخل حرف السلب عليها فرقت الرابطه بينه وبين
المحمول وصار من الرابطه والمحمول محصلا فكان سلبا لا ايجاب عدول فلذلك اذا كان في جانب

موضوع

دخول الرابط على حرف السلب جعله جزءا من المحمول

دخول السور على حرف السلب

الموضوع سور فان السور اذا دخل على حرف السلب جعله جزءا من الموضوع كقولك كل لا انسان واما اذا دخل حرف السلب على السور وافرد السور بالموضوع صار في السور الموضوع محصلا وصار حرف السلب للسلب لقولك ليس كل انسان فاذا اريد ان يكون الموضوع معدولا فليجعل حرف السلب جزءا من الموضوع فاذا اشاركت القضيتان في الكم واختلفتا في الكيف وفي العدول والتحصيل من جهة المحمول وكان الموضوع في حكم الموجود فهما متلازمتان فان قولنا كل انسان يوجد عدلا يلازم قولنا لا احد من الناس يوجد لا عدلا اذا كان الموضوع في حكم الموجود وقولنا ليس كل انسان يوجد عدلا يلازم قولنا بعض الناس يوجد لا عدلا بعد الشرط المذكور وقولنا كل انسان يوجد لا عدلا يلازم قولنا لا احد من الناس يوجد عدلا وقولنا ليس كل انسان يوجد لا عدلا يلازم قولنا بعض الناس يوجد عدلا وبرهان ذلك ولكن على المثال الاول انا اذا قلنا كل انسان يوجد عدلا فكذب عليه قولنا ولا احد من الناس يوجد لا عدلا صدق نقيضه وهو واحد من الناس يوجد لا عدلا وكان كل انسان يوجد عدلا وهذا محال وانت تعلم الحال فما بقي على هذه الصورة وهذا الشرط الذي نورده من كون الموضوع في حكم الموجود حتى يكون القضيه تصح الحابها ربما اغفل وهو الواجب اعتباره فان لم نعتبر ذلك كانت السوالب تلزم الموجبات ولا بسع واعلم ان الموضوع الشخصي اذا سلم على السالبة من طرفي النقيض جاز ان يبقى سالبه لحالها وجاز ان يجعل موجبه معدولة ان كان ذلك انفع كما اذا سيل هل زيد عدل فقيل لا كان للسايل ان يقول فاذن ليس زيد بعدل وان ناحذان زيدا هو لا عدل واما اذا كانت المقضية محصورة فسال مثلا هل كل انسان حكيم فقيل لا لم يكن له ان يقول وكل انسان اذن لا حكيم وذلك لان قولنا لا معناه ليس كل انسان حكيم وهذه كما علمت لا تلزمها فكل انسان اذن لا حكيم ولست في قوة نقض ذلك بل في قوة ضدها وانما لم يكن قولنا كل انسان هو لا حكيم نقضا اذ النقض انما يكون نقضا اذا سلب عين ما اوجب كما اوجب فاما اذا سلب من حيث هو محمول لم يسلب من حيث هو محمول بكيفية معلومة لم يكن السلب سلبا لما اوجب من حيث اوجب قريبا لم يكن المحمول كاذبا في نفسه بل لجهة حملة فاذا تركت الجهة لحالها لم يدر ما يلزم فاذا كان الحمل للحكم كاذبا بشرط عمومه فيجب ان يرفع عموم حمله فيقرن السلب بالسور الموجب فيرفع عموم الايجاب واعلم انه وان كان احد القضايا قد تزال عن اما كنها في بعض الاوقات فلا تؤثر في المعنى على حسب المعارف كان لكل واحد منها مكانا طبعيا اما السور فقد سدل مكانه فيقال الناس احساكلهم او طرا فهو خارج السور ويفرق بينه وبين الموضوع وانما مكان

شرط الموضوع

موضوع شخصي

سدل موضوع الرابطة

الطبعي هو محاوره الموضوع وكذلك الرابطة قد سدل موضوعها الذي لها فيقال تاره يوجد الانسان عادلا وتاره الانسان يوجد عادلا وتاره الانسان عادلا يوجد وانما مكانها الطبعي محاورة المحمول بل قد سدل وضع المحمول والموضوع ولكن الفرق بين السور وبين حرف السلب مما لا يحوز ونسالي لك في باب الجهات بيان اخر وقد يكلف ايضاح ان قولنا توجد الانسان عدلا وقولنا يوجد عدلا انسان معناه معنى واحد بان قيل ان كان سلبها واحدا فيجب ان يكونا واحدا لكن سلب قولنا يوجد الانسان عدلا هو انه ليس يوجد الانسان عدلا فانه لم يكن هذا سلب قولنا يوجد عدلا الانسان فللذي سلبه اما قولنا ليس يوجد عدلا الا انسان اولا او يوجد عدلا انسان لكن الاول سلب قولنا يوجد عدلا الا انسان والثاني سلب قولنا يوجد انسان عدلا وهذا السالبة لا يعني شيئا وذلك لانا اما ان لا نسكل الامر في وحدانيه حكم القضيتين واما ان نسكل فان اسكل وامكن ان يكون احد من الناس يرى ان قولنا يوجد الانسان عدلا غير قولنا يوجد عدلا الانسان يرى ايضا ان السلبين متخالفين اعني قولنا لا يوجد الانسان عدلا وقولنا لا يوجد عدلا الانسان هو سلب قولنا يوجد الانسان عدلا فان قال انا نعلم ما اذا قلنا ليس يوجد عدلا الانسان او قلنا ليس يوجد الانسان عدلا فانا انما نسلب فيهما العدالة عن الانسان فيقال ان هذا ليس اظهر من الجواب العدالة للانسان في القولين الموحبين فان كان كذلك فما نسكل قبالحري ان نسكل هذا بل الحق ان ذلك ظاهر لا نسكل وهذا ايضا ظاهر ليس بشكل وليس احدهما اولى من الاخر بان نسكل او بان نظهر

فصل

في تعريف الحال والقضايا المكثرة والمباحثة والتي لا يحلف حال صدقها وكذبها بحسب الفريق والمحق والتي لا يحلف فيها وسائر ظنون غالطة وقعت للناس في بعض ذلك

ان القضية الحملية انما تكون واحدة اذا كان محمول واحد لموضوع واحد فان تكثر الموضوع والمحمول واحد لقولنا الفرس والانسان حيوان او تكثر المحمول والموضوع واحد لقولنا زيد كاتب وطويل فان القضية لا تكون واحدة بل الاولى من المثالين قضيتان احدهما ان الفرس حيوان والاخرى ان الانسان حيوان والثاني ايضا قضيتان احدهما زيد كاتب والاخر زيد طويل فاما ان الحق ان كان في الموضوع او المحمول يكثر باللفظ وكان هناك تالف لفظي لكنه يودي بالجملة الى ان يكون منه معنى واحد لم يود بكثرة اللفظ الى تكثر المعنى مثل قولك ان الانسان حي ناطق ميت اي ان الانسان شيء هو الحي الناطق الذي هو الميت فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة وكذلك اذا قلت الحيوان الناطق المائت قابل

الجملة محمول واحد

الذي هو حي

الطبعي

المعاني الكلية لا يجمع طبعهم واحد

للكلية به واما اذا كانت المعاني متباينة لا يجمع طبعه واحد كالانسان والابيض والشيء فاذا قلت زيد انسان ابيض مشاء فحملت عليه معنى واحدا فان هذه الثلثة امور لا يقصد في الطبع بعضها بعض حتى يحد طبعه واحده وكذلك فان القضية لا تكون واحدة فهذا هو ما يقال والذي لا اضايق في امثال هذا مضايقه كبيره البته فاني اجوز ان يجعل هذا ايضا قضية واحدة حتى يكون زيد الشيء الذي هو موصوف باجتماع هذه فيه وعلى ان اضع لذلك اسما واحدا من حيث هو جمله فيكون حمل ذلك الاسم ولكن الجيم مثلا يدل على مجموع هذه حتى يكون ح هو الشيء الموصوف بانه مشاء المشاء الذي هو ابيض فيكون اذا قلت زيد ح فهمت انه مجموع هذه ولم يكن يمكن ان يقول زيد ح او ليس ح وليس هذا كما كنا قلنا قبل وانا اذا سمينا الابيض بالثوب وسمينا الطويل بالثوب فقلنا زيد ثوب كان قولنا في حكم قضيتين كانا قلنا زيدا ابيض وزيد طويل وذلك لان الثوب هناك اسم للابيض واما ها هنا فليس الجيم اسما لواحد من هذه بل للجمله من حيث هي جمله وايضا فان الحيوان الناطق المائت اذا لم نذكر في الحمل والوضع على سبيل القصد بل على سبيل التعديد حتى كانه قال الانسان حيوان وناطق ومائت كانت هذه قضايا كثيره ولما كان السوال الجدلي كما ستعلم ليس هو كل سوال فان السوال عن ماهية الشيء وكنهته سوال تعلم ليس سوال طلب الالزام بل السوال المنطقي هو ليسلم له مقدمات يجمع صحيح خلاف ما تصوره المحسن فيكون الجواب عنه اما تسليم ما يطلبه او تسليم ما يقتضيه ضرورة ولا يكون للمحسن محيص عنهما واذا لم يكن المسئله بعضيه واحده في الحقيقه لم يعرض جوابا واحدا فان من ذلك ما لا يمكن ان يجاب فيه بالايجاب ولا بالسلب لكن يسال فيقال هل الانسان حسم وروح ام ليس فانه ليس يمكن ان يجاب بالايجاب ولا بالسلب فان احدهما محمول على الانسان والاخر مسلوب عنه بل يجب ان يعرف الجواب فيقال الانسان حسم وليس الانسان روح ومن ذلك ما يمكن ان يجاب في بعضه كلاهما بالايجاب او بالسلب ولكن لا يكون للجواب واحد لكن يسال اليس الانسان وحسما ومكلفا فان هذا وان امكن فيه الجواب بالايجاب فيهما جميعا فليس جوابا واحدا وربما كان اللفظ واحدا لكنه مشترك وذلك على القسمين المماثلين لهما جميعا فللمحسن اذا حكمه السائل بان يطرح النقض والزمه ان يحسب باحدهما ان يلزم السائل تحرير المسئله وتقريرها وتوحيدها ثم تصل بهذا المعنى اشياء جرت العادة بذكرها والحري ان نذكر المشهور منها ثم نعقبه بما قيل

الاسم

تسميه

وضع يقصد

سوالات لا هيه

مشترك

ان

الحد

٣٣

ان من الاشياء التي تحمل فرادى ما يصح ان تحمل جملتها جملة واحده ومنها ما لا يصح وكذلك من الاشياء التي تحمل جمله ما يصح ان تحمل افرادها فرادى ومنها ما لا يصح فاما مثال ما يصدق جمله وفرادى هو الحد واجزاءه واما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جمله فقد قالوا ان بعضه كذب صراحا مثل ان يكون انسان من الناس طبيبا دون الوسط ويكون فارها في الحياطه او نصرانيا بالعين فيصح ان يقال ان زيدا طبيب ويصح ان يقال ان زيدا فاره ولا يصح ان يقال ان زيدا طبيب فاره بان يوخذ الكل محمولا واحدا ولذلك لا يصح ان يقال زيد طبيب بصير فاره هذا يكون نعتا اياه بانه طبيب فاره في الطب او بصير فيه وقالوا ان بعضه يكون هذيانا اما بالقوه واما بالفعل اما بالفعل فان القايل اذا قال زيد انسان فصدق ثم قال هو ابيض فصدق فان كان يجب ان يصدق حمله ما يصدق فرادى وجب ان يصدق ان زيدا انسان ابيض ولان هذا يصدق والابيض يصدق وما صدق فرادى صدق حمله فيغير هذيانا وجب ان يصدق فيغير هذيانا فيقال ان زيدا انسان ابيض اسفل ولذلك الى غير النهاية وان كانت الفارق اكثر من فالشناعه اظهر واما الذي بالقوه فمثل انه اذا وجب ان يصدق قولنا الانسان حيوان وقولنا الانسان حسم ان يصدق حمله فيصدق ان الانسان حيوان حسم او حيوان حساس وهذا هذيان بل قال بعضهم ان هذا ايضا كذب وذلك لانا اذا قلنا ان سقراط انسان ذو رجلين فكانا انما قد فصلناه من الناس ليس بذي رجلين وكانه قد انطوى في قولنا هذا ان الناس ليس هو ذو رجلين وهذا كذب ثم طلبوا القانون لهذا فقالوا ان الاشياء التي يعرض لبعضها ان تحمل على بعض لانها قد تجتمع في موضوع واحد كالبصر في الطب والابيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعضه كالماده او الاشياء التي ليس حال احتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين في مادة واحدة بل هي عوارض متباينه مثل ما عرض للطب في المثال اذ صار ابيض وللابيض ان صار طبيبا فانها لا تصير معنى واحدا وذلك لان معنى انه طبيب ليس معناه انه ابيض بل عرض لانه ابيض فربما لم تكن الجمله قد يكون ما لا تجتمع صدقا وكذلك اذا كان بعضه محمولا في بعض فانها لا تحمل جمله كالابيض في الانسان الابيض صريحا وذو الرجلين في الانسان تضمينا واما ما يصدق مجتمعا ولا يصدق فرادى منها ما يكون احزا المحمول فيه يستعمل على ما قضيه مصرح بها كقولهم ان الحصى رجل الارجل والقاص سلطان الاسلطان وان الخفاش طير لا طير اذ بلد ولا يبض منها ما يكون لكل المناقضه فيها بالقوه كما يقال للسفينه انها سفينه حجر ولا يصدق

الاجتماع في موضوع واحد

تضمن

الاشتمال على مناقضه

ان نقال انها سفسنه لان السفسنه اله للطفوله الجر برسم حد السفسنه بعضي منافضه
لما كان حجرا وكما نقال لهذه الشخص انه انسان ميت ولا نقول انه انسان لان الانسان
حده انه حيوان ناطق والميت يقابل الحيوان واما الذي لا مقابل له فهو ونكذب افراده
مع ذلك انا اذا قلنا الان وقدمات او ميروس ان او ميروس موجود شاعر وان او
ميروس هو شاعر فان ذلك حق واذا قال ان او ميروس هو او موجود كان كذبا والذلك
العنقا موجود في التوهم فاذا قيل موجود كان كذبا فالو صحب اذا كانت المحولات ليس
فيها تقابل الا بالفعل ولا بالقوة اذا اعتبرت الحدود وكان المحل بالذات فان حملها الصادق
جمله لا يمنع حملها الصادق فرادى فحق علينا نحن ان ساهل هذه الاشيا بالانصاف
ونقول فيها بوجه الحق فنقول اما اذا حوز في المحل وتوسع فيه فقد تعرض جميع ما قالو
وباغفال معرفه ما قالو تعرض غلط شديد وذلك لان الناس قد اعتادوا الفاظا
تقولونها وفيها مجازفة لا بالحقيقه وفي مثل تلك الالفاظ اذا اوجب ان كل ما يحمل في العاده
بفارق يجب ان يصدق حمله او ما يحمل في العاده جمله فيجب ان يصدق بفارق عرض ما قالو
والمعلم الاول انما لحظ في ابتدا التعليم هذا العرض ولم يلحظ التحقيق كان المبتدي يشق
عليه الوقوف على ذلك حتى عثر العاده المجازيه فيه عن الحقيقه المخلصه ومع ذلك فعطفه احمال
ظاهر الحال فيه يزيل ذلك ومن مذهب العاده فيه واما ان لم يشتغل بالعاده والتغلب الاعراض
والى المفهومات اللفظيه بالحقيقه لم يلزم شي من جميع ما قالوه غير الواحد الذي هو التكرير
والهذيان فاما امثله الطب والفاره او البصير فالحق يوجب ان هذا يصدق فرادى في
مجتمعه وذلك لانه حين حمل على زيد الفاره لم يحمل عليه الفاره كيف انفق بل حمل عليه الفاره
على انه فاره في شي محصل لما كان فارها في الخياطه واذا كان كذلك فاذا جعت المحولين وعلت
عند الجمع فاعلمت في الفرق لم يعرض كذب فان زيدا طبب فاره في الخياطه وطبيب بصير بالعين
وليس طبيبا فارها في الطب فلم يكن اردت عند الفرق بالفاره الفاره في الطب والا بالبصير
للبصير في الطب فان قال قايل انه انما حمل عليه الفاره بلا شرط بتة وكذلك البصير وحمل
البصير ايضا فلم يحمل عليه البصير كيف انفق بل على انه بصير بالعين فليعرض
انه انما حمل عليه الفاره فارها من غير شرط والبصير بصيرا من غير شرط فيجب عند الجمع ان يحفظ
على ما كان قبل الجمع فانه اذا الحق به شرط او غير منه معنى فليس هو المحمول الذي كان اولا فان

كان

حدود
بهم

كان تدخل الفاره مطلقا وعنى انه فاره اي في شي ما لحق الان عند الجمع انه طبيب فاره
في شي ما واما فاره في الطب فلم يحمل مفردا ولا اذا قرن بالطبيب هذا المعنى وحبذا لو كون يعني
انه فاره في الطب وان اوهمت العاده ذلك واما ان كان اريد والفرق بالفاره في الخياط
فهذا كان هو المحمول بالحمله عند الحقيقه وهو الذي يجب ان يورد عند الجمع وقد يحوز في حرمنه
لفظا ومن حقه ان يصرح به واذا لم يصرح به فانا لم يصرح اتكالا على فهم العاده ذلك
واقول بالجمله ان من حقوق الامور المنسوبه اذا كانت محمولات ان تراعى جهاتها وشرايطها
وان تكون مصرحا بها عند الضمير وان لم يصرح بها في اللفظ وعلى ما قيل في شروط الفيض
ولولا ان قوله فاره معناه فاره في شي كذى او فاره في شي ما لا انه فاره في اي شي اتفق لكان
كلما قيل انه ليس بفاره وعنى في امور اخر ليس هو فيه فارها كان نناقض فاذا لا تناقض او يعني
ذلك الشي وللفت اليه فذلك الشي اذن لا محاله هو داخل في نفس الامور المحمول وان حوز لحوزا
دخولا متعسفا او مبهما لا يحب ان يكون مقصودا فيما يعني جمعه واذا كان كذلك فاذا اجمع على
واحبه كان ايضا حقا فكان حقا ان زيدا طبب فاره في الخياطه او بصير بالعين او فاره
في امر ما او بصير في امر ما على ان التمثل بالبصير ردي جدا الان البصير اذا عني به البصر بالعين
مرة وعنى به انه الفاره في صناعة ما كان ذلك باستراك الاسم ولكن قد عرض ها هنا سببان
مجازيان احدهما ان قيل لزيد انه فاره ولم يرد عليه لفظ اخر اتكالا على معرفه السامع بانه
فاره في كذا فلما جمع على حاله قبل طبب فاره وكانت العاده جرت انه اذا قيل هذا عني طبب
فاره في الطب اوهم اجتماع اللفظين مع جريان العاده ان معنى القول انه يقول طبب فاره
في الطب وهذا العارض ليس مما يوجبه نفس الامور بل عادات العبارات وما فيها من الابهامات
والاختصارات والابهامات والاختصارات مما لا يعتبر في حقيقه دلاله الالفاظ واما ما قالوه
من قصير الكلام الى الهذيان فهو حق لكن ما قاله الرجل المحكي الفاظه ان الهذيان في قوة الكاذب
متعلقا في ذلك بالابهامات فليس هو من كلام اهل المعرفه بسه فان الالتفات الى الابهامات وان قابل
كذا كانه قال كذا من غير ان يكون قال لدال بالحقيقه لفظا ولا معنى ولا لزوما بل قال ما هو كانه
وليس هو ولا لازما عنه امر غير معتبر في تحقيق معنى الالفاظ ودلالتها فانا اذا قال قايل الانسان
ضحاك بادي البشره لم يلتفت الى انه يحاول بفصل ذلك ضحاكا غير ضحاك او يحاول انه من جمله الضحاكين
ما هو بادي البشره وان كان يوهم ذلك فان هذا اللفظ وان كان قد يوهم هذا فليس هو مفهوما

عنه ولا لازما للمفهوم عنه بوجه من الوجوه بل انا نلسفت ان له هذا الوصف مفروضا ذلك الوصف
فان اتفق ان كان القرين مخصصا ما له الوصف الثانى عماله الوصف الاول دون الثانى
فذلك شئ يعرض من غير ان يكون مقصودا القايل وان كان مقصودا له فيكون قد قصد ما
ليس بوجه اللفظ بل ما قد يستدل عليه من اللفظ على سبيل العاده وهاهنا اشياء كثيره
من هذا الجنس مثل قول القايل بعض الناس حيوان فان هذا حق فى نفسه وكذب بالافهام فان
السامع ربما توهم ان البعض الاخر ليس بحيوان لكن لا يقال ان قايل هذا اللفظ كاذب وان كان له
ان يقصد فى مثله الدلاله على التخصيص فقول بعض الناس كاتب يريد ان يدل بهذا على ان البعض الاخر
ليس بكاتب فيكون العادة تعرف غرضه لا نفس لفظه ولست امنع ان يكون الهذيان كاذبا بهامه
لكنه فى نفسه كاذبا واما قول من ان الطب ليس معناه معنى البصير وليس منه شئ مما لحا ولونه
حتى يكون لما كان الطب ليس معناه معنى دال لم يجتمع منه ومن ذلك الاخر محمول فالحى ايضا ليس معناه
معنى الناطق وليس يجب من هذا ان لا يجتمع منهما محمول فيجب ان ليس معناهما واحدا فانا الذى نمنع ذلك
من اجتماعهما واحدا فان لم نفهم من قولهم ان الطب ليس معناه معنى البصير هذا الذى ذهبت اليه
بل معنى اخص منه فليس ذلك الذى نفهمه من مفهوم اللفظ الذى عبر وابه وليس مفهوم اللفظ الذى
عبروا به غير ما ذهبنا اليه فما كان من حق المفسرين ان يسلكوا عن تعريف ذلك المعنى ويعرضوا عنه
الى وقت ان ذكروا فان خذوا المحترزون نعم الطبيب للمحتاج ونعوجه الى مقارنة البصير ولا
البصير الى مقارنة الطب والحى والناطق ليس هكذا ولكن لفظهم لم يدل على هذه الزيادات
بل دل على المقدار الذى لا يعنى به العرض وعلى انه ليس من انه لا يقوم به ما يوجب ان يكون المجتمع
منه معه محمول واحد بوجه ما فان كثيرا من المحمولات الوحدانيه اسما لمعانى مجتمعه من
كما تسمى الذى فى بعض بدنه سواد وفى بعض بياض البلقا كما يقال الاحمر والاسود وامور اخر تسمى
من اجتماع صفات ليس يقوم بعضها بعض فيجعل لذلك الجمله فيها اسم ومع ذلك فليس الطب
والبصير ليس معناهما معنى واحد وليكونا مع ذلك ايضا بحيث يجتمع منهما معنى واحد فلم يلزم
يصدق مجموعهما كان الاشياء التى يصدق مجموعها هو التى يحد منها معنى واحد الحادا طبيعيا فقط
حتى اذا لم يكن كذلك كذب حمل الجمله فلم لا يجوز ان يكون الشئ الذى هو طويل وكاتب محمولا عليه جمله انه
طبب كاتب ولم يكون ذلك كاذبا عليه فامثال هذه المذاهب مما لست اتصوره ولا اقول به وعسى
ان يكون عندى غيرى ما لم يحققه واما ما قيل فى الفصل من حمل الرجل واللا رجل وكاحسد

قصد ما ليس بوجه اللفظ

العادة تعرف غرضه

هب

معنى

اسم

معنى

معنى الرجل الداخل فى المحصله ليس هو معنى الرجل الذى يسلب عنه مفردا فان الرجل اما ان يعنى به الذى
يستعمل له الايلاد من الناس مولدا وغيره او الذى له فى الطبع هذه الاله وان عصبها قهرا او الذى
نسبه الرجل وبعض احواله واعضايه واى هذه المعانى عنى به فلا يجتمع مع مقابله بالحقيقه
فانه اذا عنى به انه الانسان الذى له ان يستعمل له الايلاد وغيره فان هذا المعنى لا يجتمع البتة مع
لا رجل الذى هو مقابله فانه حينئذ يكون كانه قيل هو بحيث يستعمل له الايلاد فى غيره ولا يستعمل
معا وهكذا كذب اللهم الا ان يقال ان المراد به انه نسبه الرجل الذى من الصفه وليس هو بالحقيقه
الرجل الذى هو بالصفه المذكوره او انه الذى فيه بعض معانى الرجليه وليس فيه كمال معانى الرجليه
فهذا الاعتبار يصدق معه الجمع من الرجل واللا رجل حتى يحمل على المخصى وكذلك يصدق مفردا فانه
يصدق عليه انه رجل مفردا اذا عنى بالرجل ما اريد حين قيل رجل لا رجل وذلك انه يصدق عليه انه
نسبه الرجل او ان فيه بعض خواص الرجل ويصدق ايضا انه لا رجل مفردا اذا عنى باللا رجل الذى
ليس بالحقيقه رجلا والذى ليس فيه كمال معانى الرجليه وان عنى بالرجل مزلة ذلك فى الطبع وباللا رجل
مقابله فهو كاذب ان يقال انه كذلك فى الطبع ليس كذلك فى الطبع بل يكون المراد بالرجل الذى له ذلك
بالطبع وباللا رجل الذى ليس له ان يستعمل ذلك فلا يكونان متقابلين ويكون كل واحد منهما صادقا اذا
حمل على الانفراد فمن العجب ان توحد الرجل حيث يقال رجل لا رجل بمعنى لم يوحد حتى يعرف بمعنى اخر فاذا
كذب بهذا المعنى الاخر فوجب من ذلك ان الوصف من حيث هو المعنى قد يصدق فى حمله ولا يصدق مفردا
بل لو كان اذا قيل رجل فى الجمله ومجتمعا مع غيره قولا معنى يصدق ثم قيل وحده بذلك المعنى فلم يصدق
لكان ما ذهبوا اليه حقا واما اذا كان ما معنى يصدق غير معنى ما كذب لم يجب من ذلك ان الشئ الواحد
يصدق مرة عند الجمع ولا يصدق مرة عند التفريق وكذلك حد الكاتب انه سلطان ليس سلطانا
والحق انه طائر ليس بطائر وبالجمله لا يصدق امثال هذه التركيبات الا ان تحرف الالفاظ عن دلالتها
المعتاده الى دلالات مستعارة والذى قيل فى السفينه ايضا هو من العجايب فانهم يدرون انهم
اذا قالوا سفينه حجر عنوبه شئ فى صورة السفينه فلا يصدق ان يقال انه عليها انها حجر فاذا كان
المراد قولهم سفينه حجر انه شئ فى شكل السفينه محدد من حجر واما السفينه لحد السفينه فلا يصدق
ان يقال عليها انها حجر فاذا كان المراد قولهم سفينه حجر انه شئ فى شكل السفينه من حجر فلسطر
هل السفينه بذلك المعنى محمول على الشئ مفردا فيحده محمولا عليه لانه شئ فى صورة السفينه ولكن العوام
لا يفرقون بين الشئ الذى يستحق اسما لطبعه ونوعه وبدنه وان ذلك الاسم بمعنى محسوس ظاهر

المراد بالرجل وباللا رجل

تحريف الالفاظ عن الدلال

اسم

فلذلك لا عسعون ان تسمو الميت انسانا والحرى سعنه لا مفردا ولا مركبا فان سهو للعنى
اسعوا ايضا عز اطلاق ذلك مركبا وان لم يمتنعوا حطا واوزلوه لذلك المثال المورد من الانسان
الميت فانه احد فيها اللفظه الواحده عامه ماده وخاصيه اخرى ولو احد معنى واحد الظهر
ان الامر ليس كما تقولون بل وحدوا ما نصدق حمله نصدق فرادى فان قول القايل زيد انسان
ميت قول عامى والخاصى لا تقول البته انه انسان ميت ولا الحوز عنده ان يكون الانسان
والميت محمولين على شى واحد فانه سواء عند الخواص ان يقال حى ناطق هو ميت بالفعل وبين ان
تقولوا انسان ميت وكما لا عكنهم ان تقولوا زيد حي ناطق هو ميت لذلك لا تقولون زيد انسان ميت
ولا الحق ايضا ان تقولوا ان هذا كان انسانا فالان هو ميت وذلك لان هذا الاسناد امرا
واحدا لان الذى هو الان هذا هو غير من الشى الذى كان انسانا لانه بدنه وهذا لم يكن البته انسانا
وان اردت التحقيق فلم يكن ايضا موضوعا للانسانيه لان مقادير العناصر وكيفيات المزاج
ليس كما كان حين كان موضوعا ومع ذلك فان قالوا ان هذا كان موضوعا للانسانيه فهو
الان موضوع للموت صدقوا فرادى ومجتمعه لكن العامه لعنون بالانسان المصور على صورة
الانسان الظاهره وتجريده هي في الجنس كما دنه واذا عنى ذلك صدق الان ايضا ان يقال
للميت انه انسان بهذا المعنى فان لم يوجد هكذا بل عنى بالانسان الذى في المركب غير ما عنى في
الانسان الذى يلحظ اليه مفردا فهو رفع واما التمثل بامبرس فان الطلم فيه ظاهر وذلك
لان لفظه هو وموجوه ماخوذ في ذلك القول الذى محموله مولف على انه رابطه والروابط في حكم
الادوات لا دلالة لها بنفسها كما علمت يجب ان لا توخذ في حال التفريق على انها اسم حتى لا يكون المعنى
في الوهم واحدا فان لم توخذ الموجود رابطه بل احد الاعلى معنى حتى يكون كانه تقول ان
اوميروس هو الموجوه الذى ذلك الموجوه يكون شاعرا كذب القول بعد موت اوميروس مفردا
ومركبا فان لم يوجد هكذا بل اخذ رابطه ولكنه عند ما حمل وحده حمل على انه اسم مطلق محقق
مشتق من وجود الامر في ذاته فهو ظلم ومغالطه باشتراك الاسم وان حمل وحده على انه رابطه
لم يصدق ولم يكذب حتى يقال موجود اى شى ولذلك اذا قيل كان وعنى به الرابطه كان غير
قولهم كان في نفسه وتعنى المحمول الكلى وبعد هذا كله فقد علمنا سهم ان المعدوم لا يحمل عليه
وعلمنا انا اذا قلنا ان اوميروس كان شاعرا لم يكن حقا على ان معنى اوميروس شى
يوصف انه كان شاعرا بل على ان الحال الذى من اوميروس نصفه انه حال يحيل

قول عامى زيد انسان ميت

موضوع مهم

رابطه

اسم مطلق

من

عام معنى

من اوميروس وتصدق ان تقول به معنى كان شاعرا اى هو خيال موجود لموصفه هو
انه اذا قرن معه خيال الزمان الماضى وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه واما المثال
الذى اوردوه بقولهم ان العنقا موجود في التوهم فعنه ايضا ظلم وذلك لان لفظ الموجود
من قولنا الموجوه في التوهم اما ان يدل على معنى او لا يدل فان لم يدل واحد مفرد او هو حينئذ
يدل لكن الماخوذ مفردا هو الماخوذ في التركيب وان دل فاما ان يدل على معنى عام الموجود
في الوهم والموجوه من خارج من حيث هو موجود او لا يدل فان دل على معنى عام هو اعم من الموجوه
في التوهم والموجوه من خارج ثم اخذ مفردا فيجب ان نوخذ بذلك المعنى فحينئذ نصدق قائلا العنقا
موجوه نوعا من الوجوه فان المتوهم له وجودا ما وانما نكذب اذا اخذ العنقا موجودا في
الاعيان الخارجه وهذا شى اريد من الموجود اذا اخذ بذلك المعنى ولا نمنع ان يكون المعنى الذى
نصدق في الحمله اذا افرد وقرن به معنى اخر وشرط اخر انه قد نكذب كما اذا صدق على الانسان
انه حيوان لم يجب ان نصدق عليه انه حيوان بشرط زايد على ما كان له في الاول حتى اذا قيل انه
حيوان ابجم كان صادقا واذا كان الموجوه الذى في التوهم لا شارل الموجود في الاعيان
بعض المعانى فاخذ الموجوه مفردا على انه موجوه في الاعيان اخذ معنى لم يكن البته مذكورا
في التركيب الا من طريق الاسم ومن الذى نمنع ان يكون بعض الاسما الذى في التركيب اذا اريد به
غير معناه في الافراد جازان لا تصدق فهذا هو راى وما يدركه عقلى وبسببه ان يكون عند
غيرى هذا نسان اخر وحقيقه اخرى لم ادركها الا ان القوم لاجلهم ان نوخروا بيان تلك الحقيقه
ولا ذكروا منها وهم يعلمونها ويعلمون موضع الشبهه فيها الى ان يجى معارض فسههم وما
اراهم يفعلون فانه ان كان ما ذكرناه نحو غير النحو الذى نحوه فهو من اعراض القوله الظاهره
التي لا يسلم عن التحدير منه من عنده نحو اخر وعرض اخر يكون عدو اله بل الحرى ان نذكر ذلك ولله
عليه ولحترز مما اوردته فاذ لم نفعل ذلك فليس الا عمله واما صاحب التعليم الاول فانه انما
اراد في ايراده ما اوردته ان نعرفا ان بعض المحمولات تصدق فرادى فعرضها بعد ذلك
ان نقال مجتمعه توهم معنى اخر يكذب او تصدق مجموعه فاذا افردت عرضها ان نفهم على
وجه اخر فيكذب وحينئذ يكون اذا سلم ان كل ما تصدق منفردا تصدق مجتمعا على المفهوم
المعتاد من الاجتماعات وان لم يكن المفهوم المحقق او ان كل ما تصدق مجتمعا تصدق منفردا على
المفهوم المعتاد عند الفريق وان لم يكن المفهوم المحقق لزم من ذلك محالات وعكن المغالطون

من تخليطات **فصل** في القضايا المنوعه وهي الرباعيه واحكامها والزامها
وتعانزها اول احوال القضايا ان يكون ثنايته ثم تصرح بالرابطه فصير ثلاثيه ثم قد
تقرن بها الجهه فصير رباعيه والجهه لفظ يدل على النسبه التي للمحمول عند الموضوع
فسعرانها نسبه ضرورة او لاضرورة فتدل على الدوام خور وقد تسمى الجهه نوعا والجهات
ثلث واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود وهي الواجبه واخرى تدل على استحقاق
دوام اللاوجود وهي الممتنعه واخرى تدل على انه لا استحقاق دوام الوجود ولا اللاوجود
وهي الجهه الممكنه والفرق بين الجهه والمادة ان الجهه لفظه زائده على المحمول والموضوع والرابطه
مصرح بها تدل على قوة الربط او وهنه دلالة باللفظ رعا كذبت واما المادة وقد تسمى عنصرا
فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الاحالي الى الموضوع في كمفه وجوده الذي لو دل عليه لفظ
لكان دل بالجهه وقد يكون القضيه ذات جهه مخالفه لمادتها فانك اذا قلت كل انسان يجب ان
يكون كاتبا كانت الجهه من الواجب والماده من الممكن وكما ان السور مرجعه ان يحاور به الموضوع
والرابطه مرجعها ان يحاور بها المحمول فلذلك الجهه مرجعها ان يحاور بها الرابطه ان يكون
سورا كان سور كان لها موضعان سواء في المعنى واحدا او احلف احدهما الرابطه والاخر
السور وكان لك ان تقول هذا و بذلك فانك تقول عكس ان يكون كل واحد من الناس كاتبا وتقول
كل انسان عكس ان يكون كاتبا ولذلك تقول عكس ان يكون بعض الناس كاتبا وتقول بعض الناس
عكس ان يكون كاتبا واما في السلب الكلي فلا تجد في لغة العرب له الا لفظه واحده وهو ان تقول عكس
ان لا يكون احد من الناس كاتبا ولا تجد اخرى تقرن فيها الرابطه دون السور الا ان تقول ولا
واحد من الناس الا وعكس ان لا يكون كاتبا او تقول كل انسان عكس ان لا يكون كاتبا لكن هذا
اللفظ اشبه بالايجاب واما السلب الجزي فتقول فيه القولين جميعا فتقول عكس ان لا يكون كل انسان
كاتبا وبعض الناس عكس ان لا يكون كاتبا وقبل ان تحقق القول في هذه وتنظر هل معنى ما قرن
فيه لفظ الجهه بالرابطه وما قرن فيه لفظه الجهه بالسور واحدا وليس وان لم يكن واحدا فهل
هما متلازمان او لسنا فيجب ان نعلم شيئا اخر فتقول كما انك حين لم تكن ادخلت الرابطه في
القضيه الشخصيه كان الواجب الطبعي ان اردت السلب ان تقرن الحرف بالمحمول ثم اذا دخلت
رابطة المحمول وجب ان اردت السلب ان تلحق حرف السلب بالرابطه فلم تكن سلبت قولنا زيد يوجد
عادلا قولنا زيد يوجد لا عادلا بل قولنا زيد لا يوجد عادلا وكيف وانك قد تصدق فان اذا

الفرق بين الجهه والماده

فان هم

كان

كان زيد معدوما قلذلك لما الحقت الجهه على الرابطه فانك متى اردت السلب وجب عليك
ان تقرن حرف السلب بما تقدم وترفع جمله ما تاخر لا بعضه ما تاخر فلذلك اذا قلت عكس ان
يكون زيد كاتبا لم تسلب امكان السلب بل سلبت الامكان اعني ليس هو قولك عكس ان لا يكون
بل قولك لا عكس ان يكون وكيف وقولك عكس ان لا يكون سالم قولك عكس ان يكون والصدق
ولذلك اذا قلت يجب ان يكون زيد كاتبا لم تسلب وجب ان لا يكون كاتبا وكلاهما سالمان
عن الكذب بل ليس يجب ان يكون وكذلك اذا قلت يمتنع ان يكون زيد كاتبا لم تسلب انه يقوم ليس
يمتنع ان لا يكون زيد كاتبا فان قولك يمتنع ان لا يكون زيد كاتبا يسالمه والكذب بل سلب قولك
يمتنع ان يكون زيد كاتبا هو قولك ليس يمتنع ان يكون زيد كاتبا واما عكس ان يكون مع ليس عكس
ان يكون ويجب ان يكون مع ليس يجب ان يكون ويمتنع ان يكون مع ليس يمتنع ان يكون وقد سبق
على الصدق البته والاعلى الكذب بعد ان يكون سائر الشرائط موجوده وكذلك محتمل ان يكون ليس
محتمل ان يكون وشبيه ان يكون المحتمل انما عنى به ما هو عندنا كذلك والممكن ما هو في نفس الامر كذلك
وشبيه ان يعنى به معنى اخر وهو ان المحتمل ما اعتبر فيه حال المستقبل ويكون في الوقت معدوما
والممكن ما لا دوام له في وجود او عدم كان موجودا او لم يكن وشبيه ان يكون بين الممكن و
المحتمل فرق اخر لم يحضرني والاشراف مقار الى محله وطلبه فنقول ان حق الجهه ان يقرن بالرابطه
وذلك لانه جهه رابطه للمحمول على شيء مطلقا او حكم سور معتم او مخصص والسور مبني لكليه
حمل مكيف الربط فاذا كل انسان عكس ان يكون كاتبا هو الطبعي ومعناه ان كل واحد من الناس
عكس ان يكون كاتبا فان قرن بالسور ولم يرد به ازالة عن الوضع الطبعي على سبيل التوسع بل اريد
به الدلالة على ان موضعها مجاوره السور لم يكن جهه للربط بل جهه للتعميم والتخصيص وتغير
المعنى وصار الممكن هو ان يكون كل واحد واحد من الناس كاتبا فهم كاتبا عكسا والدليل على تغير المعنى ان
الاول لا اشكال فيه جمهور الناس فان كل واحد واحد من الناس نعلم انه لا يجب له بطبعته دوام
كتابه او غير كتابه واما قولنا عكس ان يكون كل انسان كاتبا على ان الامكان جهة الكلية والسور
اي قولنا كل انسان كاتب عكس ان نصدق بحصول الامر فقد نشك فيه فان من الناس من يقول
محال ان يكون كل الناس كاتبين اي محال ان نوجد ان كل انسان هو كاتب حتى يكون ابعق
ان لا واحد من الناس الا وهو كاتب فاذن بين المعنيين فرقان واما في الجزئيات فان الامرين
فيهما يجريان مجرى واحدا في الظهور والخفاء ولكنه قد يعلم مع ذلك ان بين المعنيين خلافا

سلب الامكان

الفرق بين المحتمل والممكن

طبعي

سلب كلي

اذا رجع الى حقيقته المفهوم واستعمل فيه باعتبار الكلية واما السلب الكلي فليس في لغة العرب
ما يدل بالحقيقة على السلب الممكن العام بل المعارف منها انما تدل على امكان سلب العام و
لذلك يسكل ان يقال يمكن ان لا يكون واحد من الناس كاتبا فلقائل ان يقول ان هذا الامكن
ان نصدق البتة بل يجب ان يوجد الصناعات في بعض الاحوال وليس كلامنا في ان هذا القول
حق او باطل فليست معرفة هذا من صناعة المنطق بل نعرض ان الامر الذي قد يقع فيه شك ليس
هو الامر الذي لا يقع فيه والذي لا يقع فيه شك في امكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد لكنه
لا يوجد في لغة العرب ما يدل على هذا الا بالايجاب كقولهم كل واحد من الناس يمكن ان لا يكون كاتبا
واما قولهم ليس كل انسان كاتبا فان همه الامكان لا على ان يدخل فيه الا على السور حتى يكون معناه يمكن
ان لا يكون كل انسان كاتبا فدل على امكان السور واما قولنا بعض الناس يمكن ان لا يكون كاتبا
فانه قد ساوى مرجحه قولنا يمكن ان لا يكون بعض الناس كاتبا وقد تخالفه وان لازمه حتى يكون
العرض في احدهما ان بعض الناس موصوف بامكان سلب الكتابة عنه وفي الثاني انه ممكن احقاق
قول القايل بعض الناس كاتب فاذا علمت هذه الاحوال فحينئذ اذا نظرت في حال تلازم هذه القضايا
ان ينظر في حال تلازم هذه القضايا الرباعية التي طاجهات على انها جهات الربط لا جهات السور
وبعد ذلك ايضا فلن سكشف لنا حقيقة فيها الا بعد ان نعلم حال اشتراك واقع في لفظ الممكن
فنقول ان لفظ الممكن قد كان مستعملا عند الجمهور على معنى وهي الان عند الفلاسفة مستعمل على معنى
اخر فكان الجمهور يعنون بالممكن الامر الذي ليس بممتنع من حيث هو ليس بممتنع لا يلتفتون الى انه واجب
او غير واجب ثم عرض ان كانت امور تصدق ان يقال فيها انها ممكنة ان تكون وممكنة ان لا تكون
اي ليست ممتنعة ان تكون وليست ممتنعة ان لا تكون واما اخرى يعرض فيها ان تكون ممكنة
ان تكون وليست ممكنة ان لا تكون فلما وجد الخواص بعض الاشياء تجتمع فيها امكان ان تكون وامكان
ان لا تكون اعني الامكان العامي خصوصا له باسم الامكان محصولة التي الذي يصح فيه الامكانان جميعا
اعني في السلب والايجاب مخصوصا باسم الامكان وهو التي الذي لا ضرورة فيه فهو الخاص بعقو
فما سهم واصطلحوا على ان تسموا الامر الذي لا يمتنع وجوده ولا عدمه ممكنا فصارت الاشياء عندهم
ثلثة اقسام ممتنع الوجود وممتنع العدم وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه وان شئت قلت ضروري
الوجود وضروري العدم وما ليس بضروري الوجود والعدم ومعنى الضروري الدايم ما دام
الموصوف به موجودا الذات وعلى ما سشرح هذا في موضع اخر بالتحقيق فالممكن اذا اعني به

موضوع

الممكن

اقسام

المعنى

المعنى العامي كان كل شيء اما ممكنا واما ممتنعا وكان ما ليس بممكن ممتنعا وما ليس بممتنع ممكنا
ولم يكن هناك قسم اخر واذا عني به المعنى الخاص كان كل شيء اما ممكنا واما ممتنعا واما واجبا
ولم يكن ما ليس بممكن ممتنعا بل ما ليس بممكن ضروريا اما في الوجود واما في العدم وبعد ذلك
فان الخاص قد انعقد فما سنهم اصطلاح اخر فحاصل دلالة الممكن على معنى اخص من هذا
المعنى وهو الذي حكمه عند ما تكلم به المتكلم معدوم لكنه في المستقبل غير ضروري الوجود واعني بغير
الوجود في اي زمان فرض وستاتيك استقصا القول في هذا المعنى فما يستقبل من الفنون

الممكن على معان

العامي

الخاص

فيكون الممكن مقولا على معاني ثلثة بعضها فوق بعض بترتب الاعم فوق الاخص فيكون قوله
على الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون مقولا على الاخص من جهتين احدى الجهتين فيما يخصه
والاخرى من جهة حمل الاعم عليه وهذا شيء قد علمته فيما سلف فالمعنى الاعم هو العامي وهو ان
شيئا حكمه غير ممتنع واعني بالحكم ما حكم فيه من ايجاب او سلب والمعنى الخاص هو ان حكمه غير ضروري
والمعنى الثالث ان حكمه غير حاصل ولا ضروري في المستقبل فالامر الموجود الذي لا يجب وجوده
لا يدخل في الممكن الاخص ويدخل في الخاص والعام والواجب لا يدخل في الاخص ولا في الخاص
ويدخل في العام ثم ان قوما سكلوا على انفسهم فقالوا ان الواجب لا يخلو اما ان يكون ممكنا او
لا يكون فان كان ممكنا والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون فالواجب ممكن ان لا يكون هذا خلف
واذا لم يكن ممكنا وما ليس بممكن فهو ممتنع فالواجب ممتنع وهذا خلف فاحابوا عما هذه حكايته
قالوا ان الممكن اسم مشترك فيقال على ما بالقوة ويقال على الضروري فالممكن الذي يقال على

مشترك

الضروري لا يدخل فيه الممكن الاخر ولا يكون ممكنا ان يكون وممكنا ان لا يكون معا بل ممكن ان يكون
واما الممكن الذي يقال على القوة فهو الذي يصدق فيه ممكن ان يكون ممكن ان لا يكون معا
فاذن ليس كل ما يقال له ممكن ان يكون يصدق عليه انه ممكن ان لا يكون فان الممكن يقال على
الضروري وليس ايضا كل ما يسلب عنه الممكن يجب ان يكون ممتنعا فان الممكن الذي بالقوة
يسلب عن الضروري ولا يجب منه انه ممتنع وهو لا قد ذلوا من وجهين احدهما انه ليس احد من الناس
يقول ممكن ويعني به الضروري على انه اسم مرادف له فاذا لم يعن به الضروري بل ان كان
ولا بد معنى اعم من الضروري اذ ليس بعد ان يكون وقوعه على الضروري وعلى الممكن الخاص

بالتواطو وبالاشتراك

وقوعا معنى واحد بعينه اجمعا فيكون وقوعه عليهما بالتواطو لا بالاشتراك الذي ادعوه اللهم
الا ان يجعله اخرى غير هذه الجهة او ما انا اليها ثم هاهنا شيء اخر وهو ان القوة اسم اخص

من الممكن الذى نحن فى ذكره فانه الشئ الذى فى القوة شرطه ان يكون معدوما والممكن الذى
ليس بضرورى هو الذى ليس دايما وجوده ولا دايما عدمه فلا تعد ان يكون موجودا
فى الحال او غير موجود فان قال قايل اذا وجد فى الحال صار واجبا فى وجوده من حيث
هو موجود فلم لا تقول انه اذا عدم صار واجبا فى عدمه من حيث هو معدوم فهو ممتنع
الوجود اذ هو معدوم لكن الواجب الذى كلامنا فيه ليس هو الواجب بشرط وقت وحال
وكذلك الممتنع فى امتناعه بل الواجب هو الدايم الوجود والممتنع هو الدايم العدم وليس اذا
كان الشئ موجودا فهو واجب اى دايم الوجود بل هو واجب بشرط ما هو موجود كما انه
دايم الوجود ومادام موجودا وليس دايم الوجود مطلقا فليس ما قالوه هو لاشئ لكن
العلم الاول قد اوماء الى المعنى الذى ذهبنا اليه ولنعبر عنه كما ينبغى حتى يفهم ان مسالته
ليست على ما ذهبوا اليه قال ليس كلما يقال له ممكن ان يوجد او يمشى يجب ان يكون معنى
الامكان فيه متضمنا ما هو مقابل لذلك حتى يصدق مع ذلك ممكن ان لا يوجد فاعرف هذا
اشيا لا يصدق فيها المقابل فان الاشيا التى يكون الممكنة فيها متعلقه بقوة لا نطق فيه
ولا اخسار فانها تسمى قوى وامكانات وليست تكون على الامر وعلى خلافه بل تسمى قوة
وامكانا وسمى بها لامر واحد هذا ان كانت القوة فاعليه واما ان كانت القوة
استعداديه فلا سعى لها فى نفسها احد الامرين بل تقبل المتقابلين معا وليست الاخرى
التى فى جهة الفاعل تفعل المتضادين معا بل ان تعطلت ولم تكن قابل واجتماع لم تفعل
ومع ذلك فتسمى حال الفاعل امكانا وحال المستعد للامرين امكانا فالامكان مشترك فى
الاسم اذا كان يقال على الذى يمشى حين يمشى وعلى الذى يقوى على ان يمشى وهو لا يمشى فى
الاول يقال على الفعل والاخر على القوة والذى بالفعل يشترك فيه الادراكات والمتغيرات والاخر
يختص بالمتغيرات ويجب ان نفهم انه ليس يجب من قوله يقال عليه ان نفهم انه اسم مرادف بل الاولى
ان نظنه ان يقال عليه بمعنى يخصه لمن تقول ان الحيوان او الابيض يقال على الانسان ليس بمعنى
انه مرادف له بل انه محمول عليه فالممكن الذى يقال فى المتغيرات اى الذى يليق بها من حيث هى
متغيره ليس يصدق على الواجب واما على الوجه الاخر فيقال ولم يسم ذلك الوجه ثم قال ولكن
الكلى محمول على الجزى فالممكن محمول على الواجب ويشير بهذا الى ان للممكن معنى نفهم عنه اكثر واعم
من معنى الواجب فيكون كليا بالقياس الى الواجب والواجب جزى تحته وذلك المعنى هو انه

الواجب والممتنع

قوة فاعليه واستعداديه

مشترك

الممكن

ليس

ليس بممتنع والواجب بعضها ليس بممتنع هذا ما قال المعلم الاول هذا عطف وقال المحصل سدادك
ما قلناه نعنى ما قاله فى اللوازم على سبيل التسكك والمحصل ان يعلم من اين هذا الفاصل المعلم الاول
انه يوثر التسكيك وتاخير الكشف وفى كثير من الامور قد مضى على قانون الشك ثم يكر اخر
الامر فيحصل وانما يساهل فى امور هو نفسه يعلمنا ما بعض نزل المساهل فيها رايضا
وساهله ايانا فحقيق ان يادر الناظر فى كتبه الى اعتقاد ما يساهل فيه ويعتريظاهر
كلامه ولا يفحص ولا يبحث ثم ياخذ فى التعصب لما وجده من غير استقصاء فيكون قد ضل بنفسه
واعلم ان هذا الفاضل ان قصد فى كثير من الامور اخفا الحق ضنا به ليفوز به من نزله منزلة الو صول
اليه عن قريب فليس كلام الان فى المتلازمات فنقول ان المتلازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس
والمتعاكسات هى التى كل واحد منها فى قوة الاخر والتى لا تعاكس فهى التى اذا وضع بعضها
لزم الاخر وليس كلما وضع الاخر لزمه الاول فقولنا واجب ان يوجد يلزمه ويتعكس عليه ممتنع
ان لا يجد وليس يمكن ان لا يوجد فى العالم وتناقض هذه يلزم قولنا ليس يجب ان يوجد
واما قولنا واجب ان لا يوجد فيلزمه وينعكس عليه قولنا ممتنع ان يوجد وليس يمكن ان يوجد
فى العالم وتقضاهما يلزمان قولنا ليس يجب ان لا يوجد فلم يوجد اذن من باب الممكن الخاص
شئ يلازم شيئا من باب الواجب والممتنع منعكسا عليه وهذه صورة ما ذكرنا طبقه

المتلازمات والمتلازمة

واجب ان يوجد	ليس يجب ان يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ليس يمتنع ان لا يوجد
ليس يمكن ان لا يوجد العالمى	يمكن ان لا يوجد العالمى

طبقه اخرى

المتلازمات والمتلازمة

واجب ان لا يوجد	ليس يجب ان لا يوجد
ممتنع ان يوجد	ليس يمتنع ان يوجد
ليس يمكن ان يوجد العالمى	يمكن ان يوجد العالمى

واما الممكن الخاص فلا يلزمه شئ معكسا الا من بابه فقولنا يمكن ان يوجد يلزمه يمكن ان
لا يوجد ويلزم بعضه نقيضه فلزم قولنا ليس يمكن ان يوجد الخاص قولنا ليس يمكن ان
لا يوجد الخاص فطبقات الملازمات اذن ست ولكل واحد منها لوازم غير
متعاكسة ولنذكرها فى كل طبقه

آ طبقه الواجب ان يوجد	ب واما طبقه ليس بواجب	ج واما طبقه واجب ان لا
وما معها	ان يوجد فلا يلزمها	يوجد فسلزمها
ليس يمتنع ان يوجد	شيء غير ما يعكس	ليس يمتنع ان لا يوجد
ممكن ان يوجد العالم	عليها	ممكن ان لا يوجد العالم
ليس يمكن ان يوجد الخاص		ليس يمكن ان يوجد الخاص
ليس يمكن ان لا يوجد الخاص	ه واما طبقه	ليس يمكن ان لا يوجد الخاص
د واما طبقه ليس بواجب	ه ممكن ان يكون الخاص فسلزمه	و واما طبقه
ان لا يوجد فلا يلزمها	ليس بواجب ان يكون	ليس يمكن ان
شيء غير ما يعكس عليها	ليس يمتنع ان يكون	ليس يمتنع ان لا يكون
ممكن ان يكون العالم	ممكن ان لا يكون العالم	يلزمها الا يعكس

فصل

اشتباه المباحث الجدلية

ز ان ان المقابل بين الموجبه والسالبه اشد من المقابل بين موجبتين محمولاهما متضادان وقد اعتيد ان نختم هذا الفن من المنطق بشيء ليس للمنطقي من حيث هو منطقي اليه حاجه وهو سبه بالمباحث الجدليه وذلك انه اذا حمل محمول على موضوع ولذلك المحمول ضد فهل الحاب الضد عليه اشد عنادا ام سلبه المقابل الذي هو النقيض مثاله اذا قيل زيد عادل فهل قولنا زيد حايرا اشد عنادا ام قولنا ليس بعادل وهل الضد لقولنا كل انسان عادل هو قولنا كل انسان حايرا وما سلف ذكره وهو انه لا واحد من الناس عادل فان هذا شيء قد تشاجر فيه طوائف والحق فيها ان كونه جايرا اشد عنادا في طبعه الامور لكونه عادلا من كونه ليس بعادل واما من حيث الصدق والكذب سواء كان اعتقادا او لفظا فان السالبه اشد عنادا وابعد من ان تطابق الموجبه في شيء من الصدق والكذب ولما كان هذا النظر من حيث الحكم والحكم اما قول واما عقد والقول تابع للعقد فلنظر في هذه المعاندات من حيث هي معتقده فلنكن عقد في خبر انه ليس بخير وعقد فيه انه شر وليعلم ان كون العقد منسوبا الى الضدين كما نعتقد في موسى انه خير وفي فرعون انه شر او الى متقابلين كالنقيضين كما نعتقد في موسى انه خير وفي فرعون انه ليس بخير لا توجب تعاند العقدين بل يجب ان يكون ذلك في موضوع واحد حتى يكون العقدان متناقضين فلنعتبر في موضوع واحد الحق فيه انه خير اذا اعتقد فيه انه شر واعتقد فيه انه ليس بخير اي الاعتقادين في نفسه اشد عنادا فلو لم يكن الشر ليس بخير

معاندات

م

قول او عقد

نقيضين

موضوع

ما كان

ما كان يستحيل اعتقاد انه خير وانه شر ولو كان بدل الشر سنا ما كان ليس بخير وليس شر الكان مع ذلك يستحيل اعتقاد انه خير وانه ليس بخير فان كثيرا مما ليس بخير ليس بشر فتبين ان العناد في الاعتقاد الاول ليس لكون المعتقدين متضادين بل لكون المحكوم متناقضين وليس الساقط الا الذي من الايجاب والسلب فالوورم الدليل على ذلك ايضا ان الشيء الذي هو خير وعد تصدق عليه الجابات مثل انه محمود محمار وسلوب مثل انه ليس مذموم ولا مكروه وتكذب عليه الجابات مثل انه مكروه ومذموم وتكذب عليه سلوب مثل انه ليس بمحمود ولا محتار وليس حقيقه التضاد متقررة من كل ما لا يجتمع منها كيفما تعلق فان الواحد انما تضاده بالحقيقه واحد فيجب اذن ان تكون الضد منها ما يعمها وانما يعم جميع الايجابات والسلوب الكاذبه على الخير انها ليس بخير فاي ايجاب او سلب صح عليه انه ليس بخير كان مباينا واما ليس بخير بنفسه فانه مباين لنفسه وان لم يعبر له انه احد تلك والشيء الذي لا يحتاج ان يكون مباينا الى غيره ولا الاخر لا ساير دونه فالذي مباينته اقدم فتعانده اشد فالسالبه اشد عنادا وما هو اشد عنادا فهو الضد ونسبه ان لا يكون هذان الفصلان فصديهما في التعليم الاول احتاج الى ان تكون انما قصد في الاول انهما ان يشار الى ان نفس التضاد في الامور لا يوجب التضاد في الاعتقادات بل يجب ان يكون متنافيه حتى يجوز ان يكون متضادة في الاعتقادات وفي الثاني ان بنا الى انه ليس ايضا تنافي في الاعتقادات وان لا يجتمع المعتقدات الا على تضادها فان ههنا امورا لا نهايه لها يصح ان يسلب عن الخير والعادل مثل انه ليس بطاير وليس بحجر وليس بسما فكذب ايجابها وامور يصح اسنادها عليه لا نهايه له مثل انه ابيض ويفعل فكذب سلب امكانها اما الموجوده فلا يمكن ان يكون لا نهايه واما المسلوب عنه فلا شيء ان سطر وكل واحد منها هل عقده مضاده للعقد انه خير او غير مضاداه فانها لا تساهي ولكن هذا النظر انما هو فيما دخلت الشبهه في محله والشبهه انما هي فيما يمتنع الكون منه فانه وان كان الخير ليس بطاير وايضا ليس بشرير وكان الطاير منافيه والشرير منافيه فاحدهما قد يكون عنه الكون والاخر لا يكون عنه الكون اما الذي يكون عنه الكون فالمقابل من هذين وهو الشرير واما الذي لا يكون عنه ليس بمقابل وهو الطاير والشبهه انما هو في المقابل كالشرير والطاير وتلك الشبهه ان العقد فيه انه عادل هل يضاد العقد فيه انه شرير حاير وهذا موافق حذا ما قيل في التعليم الاول ويكون الغرض هناك ان يجعل لوطيه وتنبيها على انه ليس كل عقد مناف مقابلا بالتضاد والا لكان السهه يدخل في ان العقد في زيد انه عادل

التضاد في الامر الواجب التضاد في الاعتقاد

فالسالبه هي الضد صح

الكون

سمضاد العقد فيه انه طاير وتضاد اعتقادات اخرى بلا نهايه فسبيه ان يكون عرض المعلم
الاول ما اومانا اليه وانه قدم جميع ما قدمه الى هذا الموضع لاعلى سبيل الاحتجاج بل على سبيل
التوطيه وانما اسد الجميع بعد فراغه من هذا الكلام حتى نقول ما معناه انه قد سن ان ليس
نفس تضاد الامرين يوجب تضاد العقدين ولا نفس ما في العقدين يجب ان ينظر في ذلك
نظرا اخص من النظرين فنقول انا اذا قلنا للخبر انه خبر صدقنا واذا قلنا انه ليس بشر صدقنا
لكن صدقنا عليه في قولنا انه خير صدق بامر في ذاته وصدقنا عليه في قولنا انه ليس بشر خبر صدق
عليه امر ليس بذاته فان الخبر خير لذاته واما انه ليس بشر فعارض له حتى يقابل بامر غير ذاته
مباين لذاته وهو الشر فتسلب عنه ذلك الامر فاثبات الخير تم عليه بذاته وسلب الشر انما تم له
بغيره وقد علمت ان السلوب من اللوازم في مثل هذه الاشيا لا من الدواخل في الذات وبازا
هذين الصدقين كذبان كذب انه ليس بخير وهو كذب له مقابل في ذاته وكذب انه شر وهو كذب
مقابل لامر له عارض ولما كان اعتقاد انه خبر صدقه في امر ذاتي حتى كان واعتقاد انه شر
صدقا في امر عرضي كان اعتقاد انه ليس بخير كذبا في امر ذاتي والكذب في لا امر الذاتي اشد
معانده للصدق في الامر الذاتي من الكذب في الامر العرضي هكذا يجب ان نقال اما الظن بان احد
الامرين اشد كذبا والاخر اقل كذبا فذلك باطل فانه لا صدق اشد صدقا من صدق ولا كذب
اشد كذبا من كذب بل بعض الصدق يكون ادوم وبعضه يكون ليس بادوم وبعضه في امر ذاتي
وبعضه في امر غير ذاتي والذي هو كذب في امر ذاتي اشد عنادا واوقد تسعت من هذا احتجاج
اخر يجب ان نفهم على هذه الصفه انى اذا اعتقدت في العدل الذي عرفته وتحققته في نفسه
انه خير لا احتاج ان اعتقد مع ذلك فيه انه ليس بشر اذ هذا ليس ذاتيا له بل امرا عرضيا له
وليس يحتاج في اخطارا لامر الذاتي بالبال ان يلتفت الى امر ما لقياس الى خارج البته بل الصدق
الذاتي انما يعقد باخطار الموضوع والمحمول بالبال اخطر غيره اولم يخطر فان حسن في قابلت
هذا العقد بعقدين احدهما انه شر والاخر انه ليس بخير وجدت عقد انه شر لا يتم لي الا
ان يسلم انه ليس بخير فان الكذب المقابل للصدق العرضي لا يتم الا ان نخطر بالبال الكذب
الذاتي فاني ان لم اخطر ببالي ان العدل الذي عرفته حرا صارا لاحرار لم يمكني ان افتي عليه
انه شر وذلك لاني علمت واعتقدت ان العدل خير وان ذلك حق لحسن اجعله شرا على سبيل
امتحان المقابل لخطر ببالي ضرورة اني سئلت عن ذلك الحق وليس اذا خطر ببالي سلب ذلك

الصدق بامر ذاته

السلوب من اللوازم لا من الدواخل في الذات

ذاتي وعرضي مهم

مهم اخطار الذاتي

الحق عنه يكون قد خطر ببالي انه شر فهكذا يجب ان نفهم هذا الدليل وبهذا التكلف
والا لم يستقم وهو قريب مما اوردناه اولا وفي قوته وحجته اخرى وهو ان جميع القضايا
يوجد لها مقابلات من باب التناقض وليس يوجد لجميعها مقابلات من موجبات تحمل الضد
فانا اذا قلنا كذي مربع وجدنا بازايه انه ليس بمربع ولم نجد انه كذي الذي هو ضد المربع
فها هنا المعاند هو السالب دون الموجب المضاد المحمول وحسن القضيه موجب مضاد
فالسالب ايضا معاند وكل قضيه موجبه لها من السالب معاند وليس كل قضيه موجبه لها
من الموجب معاند فعناد السالب عناد للقضيه الموجبه من حيث هي موجبه وعناد الاخر امر
عارض لها من حيث هي موجبه لكن لقايل ان يقول ليس كلامنا في ان كل موجب هل معاند موجب
بل سلم ان عناد السلب اعم او اكثر كعناد السكون للحركه مطلقه واما الموجب اذا اختص
فصار موجبا ضدي المحمول فهل يختص بازايه ضد هو اشد ضدية له كما يختص الحركه
اذا كانت بازله فان الذي يضادها وهو حركه اشد عنادا من السكون لكن الشان في الفسر
المشهور وكل مركب عهده فانه اعان هذه الحجة بقياس فاسد فقال فاذا كان في الامور
وليوجد للعقد الصادق فيها عقد القضيه فيكون هذا سالبا ذاتيا اذا كان الذاتي سالبا
موجودا في الكل فانظر كيف غلط في القياس وذلك لانه اورد قوله اذا كان الذاتي موجودا
في الكل مقدمه لقياس نتيجه ان هذا شي ذاتي ومطلوبه هذا كلي في موضوع مخصوص لا سيما
الا من الشكل الاول فالذاتي من قوله اذا كان موجودا في الكل لا تخلو اما ان يجعله حدا اوسط
او حدا اصغر لا محاله لانه موضوع في هذه المقدمه والمطلوب موجب فان جعله حدا
اوسط فلا يجب ان يكون داخلا في النتيجه وقد دخله وان جعله حدا اصغر كان الاسايج
هو ان الذاتي يكون كذي لا ان كذي ذاتي فان الذاتي يجب ان يكون في القياس حدا اصغر
لا حدا اكبر واما اذا اعتبرنا المقدمة الاخرى فانا نجد ما يشارك به هذه المقدمة حال الوجود
في الكل فان جعلناه هناك موضوعا حتى كان القياس هكذا ان الذاتي موجود في الكل و
الوجود في الكل هو ان العقد الصادق فيها عقد النقيض كان مع الكذب الكبرى اذا اخذ
الموجود في الكل فيه كما في الصغرى اتج ان الذاتي كذي لا ان كذي ذاتي وهذا مع فساد المقدمه
وكذبها ان اخذت كلية حتى سيج ولم يوجد مهمله وان لم يجعل الموجود في الكل موضوعا بل محمولا
وهو الواجب كان وجود عقد النقيض هو العقد الصادق امرا موجودا في الكل وكان الذاتي

جميع القضايا لها مقابلات من باب التناقض

امر عارض

تخصيص

بحث الذاتي

امر موجود

امرًا موجودًا فى الكل فانتج من هو حسن فى الشكل الثانى وان عكس فقال وكل موجود
فهو ذاتى كذب كذبا صراحًا وتلو هذه الحجه حجه قويه وهو ان عقدنا فى الشى
الذى ليس بخير انه ليس بخير لا عكسنا ان نورد بازايه عقايد اخرى من الجنس الذى نحن فيه
الا ان نعقد صدر ايشر وانه ليس بشر وانه خير لكن اعتقادنا فيه انه شر قد نصدق مع هذا
الاعتقاد فى كثير من الامور فلا يكون معاندًا مطلقا لهذا الاعتقاد واعتقادنا فيه انه ليس
بشر قد نصدق ايضا فانا نجد الشى الواحد كالطفل لا حمرا ولا اشقر ولذلك الموسط فيق
ان يكون معانده انه خير فاذا كان عقدنا انه خير هو المعاند لعقدنا انه ليس بخير والمضاد
الحقيقى لو المضاد مضاد لمضاده فمعنا ندانه خير هو انه ليس بخير فانه لا يجوز ان يكون الشى
بضاد سنًا على الاطلاق وبالحقيقه وذلك الشى بضاد اخر ولا بضاده فاذا جعلنا المسله
كليه فنظرنا هل معاند قولنا كل انسان ليس بخير هو قولنا ان كل انسان سر او ان قولنا كل انسان
ليس بشر قولنا كل انسان خير وكان ضده على الوجه الذى بنا هو ان كل انسان خير قصد قولنا
كل انسان ليس بخير هو قولنا كل انسان خير لكن قولنا كل انسان ليس بخير هو قولنا ولا واحد من
الناس جيد فانه سلب الخير عن كل واحد واحد فهذا القول هو الشخصى والكلى واحد واما المهملات
فكيف بضاد وقد نصدق معًا ولذلك الحريان والاضداد وان كانت ترتفع معًا وتكذب معًا
فليس يجوز فيها ان نصدق معًا آخر الفن الثالث من الجمله الاولى من المنطق والحمد لله حق حمده

المقاله الاولى من الفن الرابع من الجمله الاولى وهى فى المنطق

الفصل الاول فى صوره القياس المطلق

قد فرغنا من تعديد الالفاظ المفرده واحوالها ونحن الان نعدد التاليف الخبرى الحملى منها وقصدنا الاول وبالذات فى صناعة المنطق هو معرفه القياسات ومنها القسم الناظر فى القياسات البرهانيه ومنفعه ذلك لنا هى التوصل بهذه الاله الى اكتساب العلوم البرهانيه وقصدنا الثانى معرفه اصناف القياسات الاخرى فبعضها سعينا بالارتياض منها والتخلص عنها الى العلوم البرهانيه كالجدليات ولها منافع اخرى وبعضها سعينا العلم بها والحرز عنها عند اسفا العلوم البرهانيه كالسوفسطاسيه وبعضها سعينا فى مصالح المدينه ونظام المشاركه كالخطابه والشعر وجميع هذه كالمشتركه اما بالفعل واما بالقوه فى هيه القياس وصورته واكثر اختلافها فى موادها والعلم الباحث عن الامر الكلى مقدم دايما على العلم الباحث عن الامر الجزى ومن لم يعرف القياس المطلق العام لم يمكنه ان يعرف القياس المخصص

الكل
حجة اخرى
ضد

فالحرى ان نقدم القول فى القياس المطلق اما بيان حال اختلاف المقاييس فى المواد فالاولى
ان نوخر الكلام فيه واما ما قيل من ان المقدمات اما ان تكون واجبه فتكون منها البرهانيات
واما ممكنه الكثريه فتكون منها الجدليات واما ممكنه متساويه فتكون منها الخطابيات وايا
ممكنه اقليه فتكون منها السوفسطاسيات واما ممسعه فتكون منها الشعريات فيجب ان
لا نلتفت اليه ولا ننظر بوجه من الوجوه الى هذه القسمه وتعلم ان الواجبات تدخل فى البرهانيات
والممكنات ايضا قد تدخل فى البراهين على النحو الذى سنبين لك عند كلامنا فى البرهان واما الجدليات
فتكون صادقه فى الكل وتكون كاذبه فى الكل فلا نعتبر فيها حالها فى نعسهل بل الشهره او التسلم
والسوفسطاسيات تكون كاذبه فى الكل وتكون صادقه فى الاكثر فلا نلتفت الى ذلك بل الى
انها تكون خلاف ما يدعى من ظاهرها من اوليه او شهره فتكون مشبهه بالاولى او مشهوره والخطابيات
نعتبر فيها ان تكون مظنونه ومشهوره فى بادى الراى وان لم تكن مشهوره حقيقته فربما كانت
كاذبه مطلقا وربما كانت صادقه كما ان الصادقه ربما كانت مسهوره فى بادى الراى و
ربما كانت غير مشهوره فى بادى الراى والشعريات انما نلتفت فيها الى ان تكون مخيله كانت
صادقه او كاذبه فى الكل او لا فى الكل اذا كانت النفس تفعل عنها انفعالا نحو انقباض
او انبساط لا لانها صدقت بشى منها بل من وجهه حركه تحسليه تعرض لها عندها كمن اذا سمع
قول قايل للعسل انه مره اشمأز عن تناوله وربما تناوله وربما سمع البناء على حيل كان يعرفه
حميلا او الذم لصبح كان يعرفه قبيحًا وكان الصدق لا يحرك منها شيئًا فاذا سمع الشعر الموزون
هاج لمخيله فاسعت نزاعه او نفور الى موجب مخيله طاعه للتخيل لا للصدق بل نرجع من راس
ونقول انه لما كان علم القياس جزءًا من المنطق وكان علما تصوره ما لكل الصوره سكر وسغر
لاجل ان مادتها سكر وسغر فصير احدى الصنايع الخمس لم يكن لنا سبيل الى معرفه اصنافنا
اقسام الاحتلاف الا بعد معرفه الصوره الجامعه للاصناف وهى صوره القياس بما هو قياس
فقدم النظر فى صوره القياس ثم لم يكن لنا سبيل الى معرفه القياس الا بعد تقدم معرفه
ما القياس منه مولف فقدم النظر فى بسايط القياس وبسايطه القريبه هى القضايا و
بسايطه البعيده التى هى بسايط بسايطه هى المفردات سدى بالمفردات فلما احصيت
وعلمت بلى ذلك بالنظر فى التاليف الاولى منها الذى يكون فيه الصدق والكذب فلما عرف ذلك
وفصل شرع فى تعليم القياس ونقول ان الاستدلال صنعه ما تودى الى عرض وكل صنعه

عسل انموذج

بسايط قريبه وبعيده

فانها تعلق بماده وصوره وبحسب اختلاف كل واحد من الماده والصوره تختلف
المصنوع في الصيغه ربما كانت الصوره فاضله ولم يكن الماده فاضله كما سبق ان بنى
البيت من خشب نخر وطين سيخ ثم يوفى حقه من الشكل والرسم ولا يعنى ذلك ولا يبلغ
به الغرض الاقصى من الانتفاع به والسبب فيه رداءه ماديته وربما كانت الماده فاضله
لكن الصوره غير فاضله كما سبق ان بنى بيت من خشب صلب وجداره صلده بناء غير
محكم في تركيبه ووضعه وهندامه وشكله فعدم فائده استجاده حسبه وجارته
لافساد صورته وربما اجتمع الامران جميعا ولذلك الاستدلال بدخله الفساد
من احد وجوه ثلثه اما من جهه ان يكون ما تولف عنه غير موثوق اى غير حق وغير بين وعلى
غير ما يجب ان يكون فان اوقع عليه بالنفحسن ووصف فاضل فلا يعنى ذلك في التوصيل
الى الغرض واما من جهه ان نفس التاليف ليس يوجب سوق الذهن الى الغرض وان كان ما
عنه التاليف فاضلا حقا واما لاجتماع السببين جميعا وكما ان الصانع يلزمه ان يعرف
اى الصور نافعه في غرضه واى المواد محلها واى منها متوسطه واى منها
واهيه لذلك المستدل يلزمه ان يعرف حال التاليفات صحيحها وعقيمها وحال ما عنه
التاليف والغرض في الاستدلال لحصول علم او تسلم او ظن على سبيل الكسب والمرتبى
المعتمد عليه هو القياس وماده القياس هي مصدقات او امور في حكم المصدقات
سلف بها التصديق وصوره القياس هي الوصف والتاليف الذى يقع فيها فاذا تعلم
انه ليس يمكن ان يكتسب العلم بالمجهول من اى علم كان بل يعلم له الى المجهول نسبه مخصوصه
وتعلم انه ليس اى تاليف اتفق في المعلومات التي عندك تودى بك الى اى مطلوب اتفق
بل تاليف مخصوص فالمنطقى يلزمه ان يعرف اصناف المطالب وهي اعيانها اصناف القضايا
ثم يعرف ان اى التاليفات تودى الى اى مطلوب ويعلم كل ما يودى الى كل مطلوب معين
فان القضايا تدخل في التاليف تاليف نحو مطلوب مطلوب معين وذلك لها من حيث هي
قضايا مطلقه ليس بالتفت بعد الى مادتها وذلك هو الذى يجب ان يعلم من حالها اولا
ثم يعلم ان تلك القضايا بأى كيف يكون مادتها اعنى حال الصدق في تاليف اجزائها حتى تودى
فيما تودى اليه الى يقين وكيف يكون حتى تودى الى ظن قوى يكاد يسمه اليقين وكيف يكون
حتى يغلط وكيف يكون حتى توقع اغلب الظن وبالجمله القناعه وكيف يكون حتى تحيل

ثم سبيل

ثم نظر ان الافضل والابلغ في كل باب ما هو وليس يلزم هذا في جنسه الصدق فقط بل في جنسه
التصور وعلى هذا القياس بعينه واذ لا بد من مصدقات اولى لم يكتسب بروية والا لما كان
لنا سبيل الى كسب الثوانى اذ كان لا وجه للسبب الثوانى الا تقدم تصديق الاوايل فلو احتيج
في كل مصدق به الى اول ذهب الى غير النهايه ولم تكن الى قطعه سبيل فتبين ان للكل اوايل
المواد القياسيه سواء كان التصديق بها واقعا بأول العقل او بالحس او بالتجربه او بالتواتر
او بالشهره او بالغلط او للظن او للقبول عن مظنون به الصواب فيما يقول والمصدقات
بالكسب قد تعود مرة اخرى مواد لقياسات تكتسب بها مصدقات اخرى وبمعين ذلك الى ما
عسى ان لا تناهى وقد جرت العاده بان تسمى بعلم القياس علم التحليل والسبب الحقيقي في ذلك
ان الاستدلال بالحقيقه انما يكون على مطلوبات محدوده واما الذى يكون على غير ذلك السبيل
اعنى ان يكون القياس سعيدا فانما فوذى الى سمته من السابح لم يطلب ولم يجب له القياس
فهو شيء غير صناعى وانما هو امر بحتى بل القياس الصناعى هو ان يكون لكل عرض فيطلب ما سبحه
او سبح مقابله وما سبح الشيء عليه له من حيث هو سبحه فيكون نظرك حسن مسددا من معلول الى
عليه ويكون مع ذلك نظرك في جمله يطلب ان تفصلها ما دخال الوسط كما ستعلمه بعد بتين اجزائها
ويكون نظرك مستندا من واحد لمحاله الى كثره ويطلب له مبادى كثره وهذا النوع من النظر
تسمى التحليل بالعكس كما ان مقابله يسمى التركيب وسمى هذا الكتاب كتاب التحليل بالعكس لهذا الوجه
لا لوجوه يخبر عنها قوم بالتكلف المستبط فيه والدليل على صحه هذا القول انك ستعلم عن قريب
ان جميع ما يسمى قياسا في هذا الكتاب انما سمى قياسا بعد ان يوضع نفس مطلوب ما ويقاس به
اخر القول المسبح اياه حتى يعلم الاصغر والاوسط والاكبر والصغرى والكبرى وذلك لا يعلم الا
وقد تعلم المطلوب كما ستعلم وانه ان كان قول سبح شيئا ولكن ليس سبح ما جعل احراه بالقياس
اليه هذه الاجزاء اعنى الصغرى والكبرى والاصغر والاوسط والاكبر لم يسم ذلك قياسا

الفصل الثانى

في ان المنطق الة في العلوم الحكميه لا يستغنى عنها قد كان سلف لكل الوقوف على موضوع
المنطق وبيان ان الغلط كيف يقع فيه وسلف لكل حمله ان المنطق كيف يكون جزءا للحكمه وكيف يكون
آله فانه لا ناقص بين من يجعله جزءا وبين من يجعله آله فانه اذا اخذ موضوع المنطق من حيث
هو احد الموجودات وكانت الفلسفه واقعه على ما هو علم بالموجودات كيف كانت كان المنطق
جزءا من الفلسفه يعرف احوال موجودات ما حالها وطبيعتها ان يعرف كيف يكتسب بها المجهول

او يعرض فيه فمن حيث ان هذه المحال امر خاص لبعض الموجودات او عارض ذاتي له او امر مفهوم اياه فهو ناظر في الموجود من حيث هو موجود ما لمحال فهو علم ما من العلوم ولكن لما عرض ثانيا ان كانت هذه المعرفه من امر هذا الموجود يعني في معرفه امور اخرى فيكون هذه المعرفه التي هي بنفسها معرفه ما اله لمعرفه اخرى بل جل الغرض فيها معرفتها في معرفه اخرى وكونها معرفه بجزء الموجودات هو كونه جزءا من الفلسفه ولونها معرفه بجزء الموجودات من حيث يعين في معرفه اخرى ولكون تلك المعونه هو كونه اله فلون المنطق جزءا يكون اعم من كونه اله وليس هو جزءا من الشئ الذي هو اله له فانه ليس جزءا لما هو اله له وهي العلوم التي يكال بالمنطق ويوزن بعبارة بل هو جزء من العلم المطلق الذي يعم هذه العلوم كلها وكونه منطقا هو من حيث هو اله ومن حيث هو اله قد يحمل عليه ايضا معنى اعم من الاله كما ان الانسان من حيث هو انسان قد يحمل عليه الحيوان ويقال انه حي وليس امتران كونه جزءا وكونه اله امتزاجا معنيين متباينين على الاطلاق بل بمعنيين احدهما اخص والاخر اعم فان كل ما هو اله لعلوم كذا فهو جزء من العلم المطلق وليس بعكس فهكذا يجب ان يتصور وان كان ما قاله فاضل المتاخرين في نصره من ان المنطق اله وليس بجزء هو ما يمكن ان يقال فيه وانما كونه اله فلانه يعين وليس كل معونه فان المعرفه قد يعين في معرفه اخرى على ان يكون ماده وقد يعين على ان يكون مكيالا او ميزانا ولا يكون ماده البته وان كان المعيار قد يمكن ان يجعل بوجه من الوجوه ماده فانا اذا قلنا مثلا كل متحرك حسم والنفس ليس بجسم واقتصرنا على هذا وابحنا فالنفس ليس بمتحرك لم يكن هناك ماده منطقيه البته ولم يكن المنطق بوجه من الوجوه معنا في هذا من حيث هو ماده بل من حيث هو مكيال نعرفنا ان هذا التالف صحيح وكذلك ان كان يدل هذا احد من الحدود او رسم من الرسوم فكان المنطق نفع في ان نكال به هذا ونوزن ولا نفع في انه جزء منه البته فان تكلفت وقلت لكن هذا شكل صحيح سبح سلب المتحرك عن النفس حتى حاولت ان يتم به الكلام صارت المقدمه المنطقيه جزءا من حمله القول لكن عرضنا في الاعتراف بان المنطق جزء كما هو ايضا اله ليس على ان نصير حر ماده على هذه الصوره اعني الوجه الذي يدخل فيدل على ان هذا مقرون بالمنطق مكيل به فانا اذا علمنا المنطق ثم نحوج في كل قياس نعلمه ان نصرح بالفعل ما به مقترن بالمنطق حتى يكون ذلك مصرحا به وحر من القول المنتج بل اذا حاما لف يعلم في انفسنا انه صحيح او حد نعلم في انفسنا انه حد ابحنا واقتصرنا عليه كما ان النحوي اذا قال ضرب زيدا قصر على هذا اللفظ في عرضه فلم يحسن ان يقول

امر خاص او عارض ذاتي

جل الغرض

نصرة

حد او رسم

وزيد مرفوع بانه فاعل بل نعلم هذا ونسعني عن ذكره عند استعمال ما علم هذا لاجله فالمنطق ليس بمعنى في العلوم على ان يوجد ماده فيها من حيث مطالبها مطالب غير منطقيه نعم ان كثيرا من الاصول التي في الجدل وفي الخطابه وفي الشعر يوجد مقدمات وقياسات لكن مطالبها تكون منطقيه مثل انه هل هذا الشئ افضل او غيره وهل هذا ظلم او ليس بظلم وما اشبه ذلك فان هذه مطالب منطقيه بجعل مقدمات ما منطقيه موادا في اشاراتها وليس كلامنا في امثال هذه المطالب وربما ادخل المنطق ايضا كالجزء في البعض المواضع اذا لم يوثق بتذكر المتعلم ما علمه من ذلك العيار والمنطق فيكون ذلك على سبيل التذكير كما ان النحوي او اللغوي اذا استعمل غير ساه من الاعراب او اللغه في كلامه لداع ما فحشى ان لا سمه له السامع لم يقبح ان يشير الى وجهه فصير اشارته الى وجهه استعمالا للمقدمه النحويه او اللغويه وربما كانت مطالب مشتركه ايضا بين المنطق وبين صناعه اخرى واكثر ذلك مع الفلسفه الاولى فيكون بيانها المحقق في الفلسفه الاولى وبيانها بوجه اخر او على سبيل الوضع في المنطق فيستعمل موادا في قياسات علمه فان التفت اليها من حيث علمت في المنطق كان على سبيل التذكير وكان ايرادها على سبيل ايراد ما هو مستغنى عنه وان التفت اليها من حيث هي انفسها كانت اصولا موضوعه اذا استعملت في علوم ومثال هذا ما قيل لما كان العلم الطبيعي علما بامور ذوات مبادئ وكانت العلم بذوات المبادئ انما يستفاد من العلم بالمبادئ فيجب ان ننظر اولا في المبادئ فان المقدمه الكبرى مما يعلم في الفن المستعمل على تعليم البرهان وايضا فانا سنحقق بالحقيقه في صناعة الفلسفه الاولى فان اوردت على انها وضع وخطاب مثلا من لم يسمع المنطق ولم يعلمه كانت هذه مقدمه وضعيه سقلدها الطبيعي من صاحب الفلسفه الاولى ويضعها وضعا في علمه كما هو الحال في اكثر مبادئ العلوم وان كان ذكرها وايرادها على انها شئ مفروغ في المنطق عنه معتقد فيه حقيقته فلا موقع له الا موقع الذي من حقه ان لا يذكر ولا يورد كما لا يذكر حال القياس انه منتج والفاعل انه رفع اذ كان انما يعلم ليستعمل في العلوم مكيالا او معيارا لا داخلا في الكيل والعيار بل انما اوردنا امثال ذلك تذكرا لما نغلب في الظن بانه ليس من المباحث المنطقيه التي ثبت في الذهن للحاكم وقت وحق هذا ان نعلم ونعتبر وجوده فما تعلم من غير تصريح به فان صرح فعلى سبيل تذكر واما ما ظنه فاضل المتاخرين ان المقدمات المتعلقه في مقدمات ما ليس ورياسوس هي منطقيه اذ ذكر فيها الكم والساهي وان الساهي للكم بذاته او لغيره اولا وما اشبه ذلك فقد زل فان النظر في الكم وما يلحق الكم ليس بنظر منطقي وقد وعدنا عن هذا

تذكر

في سائنا لقاطيغوريا سن فالمنطق معنى على سبيل انه ميزان لا على سبيل انه داخل في
الوزن وانما هو منطق لانه هكذا واما سائر العلوم الاخرى فبعض بعضها في بعض على
سبيل اما المطلوب في هذا المعنى فصير مقدمة وماده للمعانى لا على سبيل العين فان اوجب
موجب ان لا يتناول بلفظة الفلسفه كل ما هو معلوم بل تخصيصها بما هو علم مقصود لذاته وعلم
بالموجودات لا من حيث هي هي في كل علوم اخرى كان له ان يجعل المنطق اله لا حراز الكمال الكلف
المسفى عنده والمنطق بهم العون في ادراك العلوم كلها فلذلك حق للفاضل المتاخران يفرط
في مدح المنطق وقد بلغ به هذا الافراط الى ان قال ان المنطق ليس محله من العلوم الاخرى محل الخادم
بل محل الرئيس لانه معين ومكمل والذى اقول ليس كون العلم معنا على سبيل انه معين يرفعه
اولا ونه معنا على سبيل انه مادة لصنعه بل ما كان مقصودا لنفسه في كل شئ اشرف
واعلى من المقصود لغيره فلا يحق ان يحاول اثبات رياسه المنطق على العلوم الاخرى لكون بنا
حاجه الى ان لحسب من يسال فيقول ان المنطق ان كان محتاجا اليه في المباحث العلميه فيجب ان يكون
محتاجا اليه في تعلم صناعة المنطق نفسه وان يكون هذا الكتاب الذى في القياس محتاجا
الى معرفته ليعلم به ما سلف قبله ثم ما بال قوم هم مرهنون ولا قانون عندهم كارشمدس
الذى برهن على التعالم ولم يكن في زمانه المنطق محصلا بل ههنا اخرون حدلون واخرون
خطبا واخرون شعرا وما ست من السوفسطائين فقول اولا ان التعليم على وجهين
تعليم هو افادة العلم بما من شانه ان يجهل كمن يعلم ان الزوايا الثلث من المثلث مساويه
لقائمتين وتعليم هو تذكير واعداد اما التذكير فان يجعل الامر الذى لا يجهل اذا خطر بالبال
مخطرا بالبال فان الذى ليس بخاطر بالبال هو مجهول من حيث ليس هو علما بالفعل التام بل هو
علم بالقوة القريبة من الفعل واقرب من قوة الذى اذا اخطر بالبال امكن ان ينتقل فيه فهذا هو
التذكر واما الاعداد فان يخطر معه بالبال امور يجرى مجراه يكون كل واحد منها اذا علم
لم يفد الا العلم نفسه واذا اخطر بالبال وجاوره الاخر يوقع منه ان يفيد علما لم يكن يكون
لا بد من اعداد تلك الكثرة لما يراد من التعليم المتوقع بايقاع المجاوره فليس كون الشئ اذا اخطر بالبال
معلوما هو خطوره بالبال معلوما ولا كون الشئ مخطرا بالبال وحده هو كونه مخطرا بالبال مع
غيره فضرب من التعليم هو هذا وضرب من التعليم هو ما قلنا قسم وذلك ايضا على قسمين لان منه
قسم متصل منسق بحيث ان نفع في نمط غلط ومنه ما ليس كذلك ومثال الاول ما تعلم في علوم

مدح المنطق

تعليم وجوه الاخطار

الحساب

وما الكامل منه وما غير الكامل منه ثم ذكر شروع في تنويع القياسات وتعريف ما
يلحقها من الاعتبارات فالشيء الذي كان يسمى في كتاب باريرميناياس قولا جازما او
قضيه فانه اذا جعل حرقياس كان مقدمه فالمقدمه قول جازم جعل حرقياس و
ليس هذا فصلا يلحق المقدمه بل اعتبار عرض حتى لو توهمنا المقدمه نفسها زال عنها انها
حرقياس لم يجب ان تفسد ذاتها وكونها قولا جازما فساد اللون الموجود في حد البياض
اذا توهم ان كونه مفرقا للبصر قد زال فانه وان كان فصول الجواهر قد نظن بها انها
معان يلحق جنستها وتزول من غير فساد طبيعه جنستها فلا نظن ذلك بفصول الاعراض
على ان الظن المظنون به في الجواهر مما فيه موضع نظر وسنكشف في الموضع اللايق به
وكما ان القضايا المحصوره ومهمله وشخصيه لذلك المقدمات يجب ان تحقق حال المحصور
محصورا فالمحصور الذي هو موجب كلي لقولنا كل ب ا يجب ان تحققه اولا فقول يجب ان
نعلم ان معنى قولنا كل كذا هو كذا هو انه كل واحد واحد لا الكل جمله ولا الكلي فليس معنى
قولنا كل انسان انه كل الناس جمله ولا الانسان الكلي بل ان كل واحد واحد منهم حتى
لا تشذ شيء فانه ليس الحكم على الجمله هو الحكم على الافراد فربما قيل على الجمله ما ليس يقال على الا
فراد ولا الحكم على الانسان الكلي من حيث هو كلي يجب ان يكون حكما على الجزيات كما علمت فيما
سلف بل هذا الحكم هو على واحد واحد من الجزيات الشخصيه والنوعيه والشخصيه معا ان
كان المعنى حسنا ثم يجب ان نعلم انه ليس معنى قولنا كل واحد واحد مما هو كذا معناه كل واحد
مما هو كذا من حيث هو كذا لقولنا كل ابيض ليس معناه كل ما هو ابيض من حيث هو ابيض فقط
بل ما يوصف بانه ابيض وكل شيء يقال له ابيض كان ذلك الشيء ابيض بانه نفس الابيض من حيث
ابيض او كان شيئا موصوفا بانه ابيض وله حقيقه اخرى كانسان او حشه موصوفين
بالبياض وايضا يجب ان يعلم ان قولنا كل ابيض ليس معناه كل ما هو موصوف بانه ابيض
دايما فان قولنا كل ابيض اعم من قولنا كل ابيض دايما فان الابيض اعم من الابيض وقتا ومن
الابيض دائما فقولنا كل ابيض معناه كل واحد مما يوصف بانه ابيض دايما او غير دايم
كان موضوعا للابيض موصوفا به او كان نفس الابيض وهذه الصفه ليست صفة
الامكان والصحه فان قولنا كل ابيض لا نفهم منه البته انه كل ما يصح ان يكون ابيض بل
كل ما هو موصوف بالفعل انه ابيض كان وقتا ما غير معين او معينا او دايما بعد ان يكون

معنى كل انسان مهم

حقيقه

موضوع صفه

بالفعل

موضوع مهم

معنى كل ابيض

الفرق بين المطلق والضروري

ما يقال له انسان

الفرق

ذات

بالفعل وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع ملتفتا الذهن
حتى هو موجود في الاعيان لقولك كل كره تحيط بدى عشرين قاعده مثلثه ولا الصفه هي
على ان تكون للشيء وهو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل موصوفا بالصفه على ان العقل
يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد او لم يوجد فكون قولك كل ابيض معناه
كل واحد مما يوصف عند العقل بان يجعل وجوده بالفعل انه ابيض دايما او في وقت ما
كان فهذا جانب الموضوع واما جانب المحمول فنقول ان ها هنا موجبات مطلقه وضروريه
وممكنه اما الموجبه الكليه المطلقه فسنبغي ان نتكلم فيها ونعرف الفرق بين المطلق والضروري
فنقول ان ها هنا اقوالا كلها موجبات والاحوال فيها مختلفه فنقول ان الله حي اي دايما
لم يزل ولا يزال ونقول كل بياض لون وكل انسان حي ونعني لا ان كل واحد مما هو بياض لون لم يزل
ولا يزال كذلك او كل انسان حي لم يزل ولا يزال لذلك بل نقول ان كل ما يوصف بانه بياض ويقال
له انه بياض فانه ما دام ذاته موجوده فهو لون ولذلك كل واحد مما يقال له انسان فانه ليس
لم يزل ولا يزال حيوانا بل ما دام ذاته ووجوده موجودا ونقول ان كل متحرك جسم ونعني ان كل ما
يوصف بانه متحرك فهو جسم ما دام ذاته موجودا لا ما دام يتحرك فقط بل وان لم يتحرك آنا ما نعني انه
جسم ما دام ذاته موجودا والفرق بين هذا وبين الذي قبله ان هناك لا تفترق الحال بين
قولنا ما دام ذاته موجودا وبين قولنا ما دام بياضا وها هنا تفترق الحال بين قولنا موصوف
بانه ما دام ذاته موجودا وبين قولنا ما دام متحركا ونقول كل ابيض فله لون مفرق للبصر لا
نعني ان كل واحد مما يقال له ابيض فما دام ذاته موجودا فهو ذو لون مفرق للبصر بل ما دام موصوفا
بانه ابيض واما الذي يوصف بانه ابيض اذا زال عنه انه ابيض لم يبطل ذاته وحينئذ لا يوصف
بهذا الوصف ونقول كل متنقل من الروى الى بغداد فانه يبلغ مثلا ومنبسن ولا نعني انه ما دام
موجودا او ما دام متنقلا الى بغداد بل له وقت لا محاله يوصف فيه بانه بلغ ومنبسن ونقول
كل حجر فانه ساكن فان هذا يجوز ان يكون له دائما ما وجد ويجوز ان يكون وقتا ما ولا بد
من ان يكون وقتا ما ويجوز مع ذلك ان يكون دايما في بعضه ما دام ذاته موجودا اتفاقا
لا ضرورة فلا يكون في كل وقت آنا ما هو وقتا ما ونقول كل مستيقظ فانه نايم نعني كل واحد مما
يوصف بانه مستيقظ فانه وقتا ما يكون نائما لا محاله او كل مستنشق نافخ نعني كل موصوف بانه
مستنشق فانه نافخ ليس ما دام ذاته موجودا او ما دام مستنشقا بل له وقت هو موصوف

موصوف وقتا ما

بانه فيه ناخ ولذلك كل مولود فان له وجودا في الرحم اى كل شئ موصوف بانه مولود
فهو موصوف وقتا ما بانه في الرحم ليس مادام مولودا واذا تعلم ان قولك ان كل مولود
فله وجود في الرحم وان كل موصوف بانه مولود فهو موصوف وقتا ما بانه في الرحم
وليس هذا انه موصوف عند ما هو مولود فانه في الرحم فان قولك كل مولود هو كذا
الذى معناه كل ما هو موصوف بانه مولود اعم من قولك بشرط كونه مولودا اولا بشرط
كونه مولودا او اعم من انه حين ما هو مولود او حينا اخر ومن هذه ما يكون الوقت وقتا
متعينا كقولك القمر يوجد له الكسوف وقد يكون الوقت وقتا غير معين كقولك الانسان
يوجد له الاسيساق وهذه كلها يسمى في ان المحمول يوجب فيها للموضوع فان قال
قايل ليس هكذا بل قولك كل مستيقظ نايم كاذب الا ان نقول ان كل مستيقظ نام في
غير وقت يقظته وكذلك يجب ان نقول ان كل مسقل الى بغداذ فهو بالغ فرسخين ونصف
قطع مسافته وان كل مولود فهو موصوف بانه في الرحم قبل ولادته فيكون هذى المقدمات
انما تصدق بشرطه يراد فالجواب عن هذا من وجهين احدهما ان كل نايم في وقت كذى
فهو نايم وقتا ما وكل موصوف بانه في الرحم قبل ولادته فهو موصوف بانه في الرحم وقتا
ما وكل بالغ فرسخين ونصف قطع مسافته فهو بالغ فرسخين لا محاله وقتا ما
فان وجود الشئ للشئ فيما مضى ووجوده له فيما يستقبل ووجوده له في الوقت تختلف
في اشياء وتتفق في شئ وذلك لانه قد تختلف في الازمان وتتفق في انه وجوده له وفي
نسبته اليه فكذلك وجوه البلوغ او النوم للشئ معنى يعم في الذهن وجوده له فيما مضى
ووجوده له فيما يستقبل ووجوده له في الحال وليس هو حمل الجاب لمعنى شئ من ذلك بعينه
بل هو حمل الجاب لاجل هذه النسبة ثم تصير بلثه اقسام الجاب في الماضي والجاب في المستقبل
والجاب في الحال فتبين اذن ان المقدمات التي استرعناها من المقدمات الزمانية صحيحة
فاذا اضفنا اليها الصغريات فقلنا مثلا كل مستيقظ نايم في وقت كذا وكل نايم في وقت
كذا فهو نايم على الاطلاق اى بلا زياده شرط انتج ان كل مستيقظ فانه نايم فيكون قضايا
صحيحة وتستمر في ان فيها حملا موجبا والجواب الثاني هو انا نساعد فيجعل المحمول ما
جعلتموه فهو ايضا تصح لما ذهبنا اليه فان كل منتقل الى بغداد فهو موصوف بانه بالغ
فرسخين في نصف قطع مسافته وليس ذلك مادام منتقلا الى بغداد اللهم الا ان نقول

اعم

كل مستيقظ نايم

الجواب وجهين

احتلاف الشئ في اشياء واتفاقه في شئ

حمل الجاب

ان

موضوع مسلسا

ان هذا الشرط يجب ان يكون في جانب الموضوع فيقال ان كل منتقل الى بغداد هو في نصف
مسافته فهو بالغ فرسخين وكل مولود قبل ان يولد فهو في الرحم فان قالوا هكذا قلنا
ليس كلامنا في ان هذا صحيح او فاسد وليس اذا كان هذا صحيحا كان الاول غير صحيح بل
كلامنا وهذه الزوايد مقرونة بالمحمول فليجعل زيد المنتقل الى بغداد موضوع مسلسا
ولنظر هل يحمل عليه انه بالغ الى فرسخين في نصف مسافته او لا يحمل عليه فان كان
الحمل عليه فيكون مسلوبا عنه فيكون زيد المنتقل الى بغداد مسلوبا عنه انه بالغ
الى فرسخين في نصف مسافته فاما ان يكون هذا السلب عنه دايما او مادام منتقلا
الى بغداد وليس هذا مسلوبا عنه دايما ولا مادام منتقلا الى بغداد بل في كونه منتقلا
الى بغداد فاذن انتفاوه في بعض وقت انتقاله لا يمنع اطلاق السلب فكذلك وجوده
في بعض الوقت لا يمنع اطلاق الايجاب فان السلب والايجاب للحملتين من حيث
النسبة التي يكون بها القضيه قضيه ويكون فيها محمول وموضوع بل لمختلفتين في ان
احدهما يوجد والاخر يرفع فالحق اذن ان هذا يصدق سلبه ويصدق ايجابه في
آن القضايا المطلقة نفس السلب والايجاب فيها لا يناقض ما لم تشترط الوقت
والحال واذ تقرر هذا فنقول قد وقع خلاف بين المتقدمين في معنى القضيه المطلقه
وليس ذلك خلافا حقيقيا بل خلافا في استعمال اللفظ فذهب فريق الى ان الاطلاق
تعني به حال القضيه من حيث ان فيها حكما اى سلبا وايجابا كيف كان بحيث يكون
ذلك الحكم عاما لجميع وجوه التخصيص المذكورة غير ملتفت الى ان ذلك على اى الاقسام
المذكوره بعد ان لا يشترط فيها ضروره ولا ضرورة وذهب فريق الى ان الاطلاق تعني
به حال القضيه من حيث ان فيها حكما اى سلبا او ايجابا يكون موجودا بشرط الا يكون
ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا بل ما خالف هذا فيكون المطلق بهذا المعنى اخص
من المطلق بالمعنى الاول والامثله التي تورد في التعليم الاول بحسب الظن على ان العرض ما ذهب
اليه الفريق الاول وانه ان اورد في مواضع امثله يصدق فيها السلب والايجاب جميعا
وذلك على سبيل انه دعوى حمريه عثال مرجله المطلقات في مثله لا يستتم الحكم الكلي فقد بان
من هذا ان قولنا كل ب آ معناه كل واحد واحد مما يوصف وبعرض انه بالفعل ب دايما
او غير دايم فانه موصوف ايضا بانه آ من غير ان يلتفت متى ذلك ومن اى الاقسام

الوقت شرط للتناقض

مذهب الفريق في الاطلاق

ذات الموصوف بالموضوع

اقسام ثلثه

كان قوم جعلوا كونه بهذه الصفه هو كونه مطلقا لكن لم يعرفوا هذه الاقسام كلها بل انما عرفوا ثلثه اقسام احدها ان يكون ب هو آ دايما و الثانى مادام موصوفا بانه ب و الثالث مادام موصوفا بانه آ فيكون قولنا كل ب آ يتضمن هذه الاقسام الثلثه و هو يعمها كلها فيكون العموم اما على اعتبار السلب فقط و اما على اعتبار الاقسام التى ذكرنا و الخصوص بحسب قسمين حتى يكون المطلق بالمعنى الخاص ما ليس بالحمل فيه دايما و سنوضح لك تحقيق القول فى اقسام الضرورة بعد **الفصل الرابع** فى الجهات اعنى الاطلاق و الضرورة و الامكان و الامتناع لتعد تقرير خلافهم فى امر المطلقه فمقول قال بعضهم ان كونها مطلقه هو ان تحذف الجهه عنها قولا و تصورا حذفا بمعنى انه لا يلتفت الى الجهه التى تحب طا فى التصور حتى ان قولنا كل انسان حيوان و ان كان حقيقه الحال فيه ان الحيوان موجود لكل ما هو انسان مادام ذاته موجوده فلا يلتفت الى ذلك بل الى ما يشارك فيه هذه القضيه غيرها و هو ان الحيوان موجود للانسان فهو من حيث انه موجود فقط فهى موجبه مطلقه و من حيث التخصيص فهى اخص و هو انها ضروريه و لذلك قولهم كل مستيقظ نايم او كل حيوان يمشى فانه لا يجب ان يلتفت فيه الى ما يقابل الضرورة من انه كذلك وقتا لا دايما مادام ذاته موجودا بل من حيث هو موجود من غير زياده جهه يقال او يتصور فيكون المطلق اعم من الضرورى و قوم يجعلون المطلق من ذلك ما لا يكون المحمل موجودا فيه دايما آ و ما لا يجب ذلك فى كل واحد و ان ابقى البعض بل ما يكون المحمل وقتا ما آ و لا يجب ان يكون مادام ذات الموصوف بالموضوع موجودا آ و قوم يجعلون المطلق ما كان موضوعا ته حاصله بالفعل فى زمان ما حتى يكون قولنا كل ابيض معناه ان كل ابيض موجود بالفعل فى زمان ما فيكون الكليه الموجبه المطلقه على الراى الاول معناه ما ذكرناه و على الراى الثانى معناه كل واحد واحد مما يوصف عند العقل بالفعل انه ب دايما او غير دايم فهو موصوف بانه آ وقتا ما لا محاله مثاله كل ابيض فله لون مفرق للبصر سواء كان معينا او غير معين من غير وجوب و دوام و على الراى الثالث ان كل واحد من الموجودين فى وقت ما فانهم موصوفون بانهم آ فى ذلك الوقت و هذا الراى الثالث سخيف محتال فان كل واحد من الموجودين فى وقت ما اذا لم يصح بالشرط المذكور كان بعض ما يوصف بانه ب و قولك كل ب اعم من ذلك لانا اذا قلنا كل انسان فهو حيوان لم نشترط فيه الموجودين بالفعل كان الحكم على بعض الانسان و هاهنا قضايا موضوعاتها امور لا يلتفت الى وجودها و مع ذلك يحمل

قوم

موجود ما الموضوع

معنى كل ابيض

موضوع لا يلتفت الى وجوده

عليها

ماهيه

محمولات لا يكون ضروريه و لا ايضا ممكنه بل يحمل عليها بانها يوجد لا محاله وقتا ما كقولهم كل دائر بين عرضين متحركان دايما بالخلاف على محور واحد الى قطبيه فانهما منطبقان و منفصلان فان هذه القضيه ليست ضروريه فان كونها سطحان او منطبقين ليس لهما دايما و لا ايضا من الممكنات التى يجوز ان يكون و ان لا يكون بل يجب ان يكون بالفعل وقتا ما و لا ايضا حين حمل عليها هذا الحمل و هذا القول فانما يحمل عليها هذا الحمل باعتبار الامكان و ان كان له مدخل امكان و مع ذلك كله فلا يعنى ان ذلك ما وجد وقتا ما من الدوائر بل لا يلتفت الى وجودها بل الى ماهيتها فقط فاذا ليست ضروريه و لا ممكنه من حيث النظر الذى يعتبره فمن انها تكون مطلقه و لا تكون المطلق ما ذهبوا اليه و المعلم الاول منع من هذا الظن فى المطلق صراحا و يلزم من فرضه محالات يذكرها فى خلل المباحث التى نحن متوجهون اليها بالاستقصا و قد بقى من هذا المذهب مذهب اخر فى امر الجهات حتى التفت فى امر الضرورة و الامكان الى امر القضيه فى ان سورها تصدق و تكذب و ترك امر المحمول باعتباره الى الموصوفات بالموضوع و كان قولنا كل حيوان انسان ممكنا اذ كان يمكن ان يتوهم وقت من الاوقات لا حيوان فيه الا الانسان فحينئذ يصدق ان كل حيوان انسان فيكون هذه حينئذ مقدمه وجوديه صادقه و قبل ذلك يكون ممكنه اذا اعتبرت من حيث كون هذا السور صادقا وقتا ما فان حسب ان مقضى هذا المثال غير ممكن فقد يمكن ان يطلب لذلك امثله من امور اخرى و من انواع الامور التى لا نهايه لها و الفرق بين هذا الاعتبار و الاعتبار الحملى انا لو وضنا هذا الامر واقعا كان من حيث السور و صدقه ليس واجبا ان يدوم صدقه و من حيث الحمل كان الانسان ضروريا لكل واحد من الحيوانات الموجودين فى ذلك الوقت فانه لم يكن الشى الموصوف ذلك الوقت بانه حيوان يجوز ان يكون موجود الذات و ليس يوصف بانه انسان لكنا سنوضح فيما يستقبل ان هذا الراى الرابع ايضا غير صواب و ان الاعتبار فى الضرورة و الامكان انما هو بحسب مقايسه حال المحمول و الموضوع و يدخل عليه بعد ذلك السور و ليس ذلك بحسب السور و اما المذهبان الاولان فانا لا ننا قش فيهما بوجه فانه يجوز ان نعنى بالمطلق ايهما اريد بعد ان نحفظ لكل اعتبار و ليعلم ان القضيه من حيث هى قضيه احكاما و من حيث هى قضيه توجد فيها الحمل دايما احكام اخص و لذلك من حيث توجد فيها الحمل الا دايما احكام اخص و الامثله التى نوردها فى العليم الاول

صور الامكان

يدل على ان المطلقة بحسب الاصطلاح الاول هى العامية وقد زعم قوم انه لا مقدمه
كليه الا ضروريه وقد غلطوا فانا نجد كليات يكون للحمل فى كل واحد من الموضوع لا دايما
كما مر لك فلا يجب ان يلتفت الى ذلك فان ذلك كان من سوء فهم لما يراد بالضرورى لكن
الاولى سنا الان هو ان نذكر الكليه الموجبه الضروريه فنقول ان قولنا كل ب آ بالضروره
معناه كل واحد واحد مما يوصف بالفعل انه موجود ت كان دائما ت او كان وقتا ما ت وذلك الشى موصوف بانه آ لا عند ما يوصف بانه ت فقط ولا وقتا معينا بل ما
دام ذات هذا الذى يوصف بانه ب موجودا فان كان دايما موجودا فكون
دائما وان لم يكن دايما موجودا لواحد واحد من الناس فكون ما دام ذاته موجودا
سواء كان ذاته نفس المعنى الذى فى الموضوع مثل الموصوف بانه انسان فان الموصوف
بانه انسان ليس شيئا الا نفس الانسان او كان الموصوف بانه ت قد يكون موجود
الذات ولا يوصف بانه ب كما مثلنا لك فسبيل هذا بل نعود فنقول انا قد نستعمل لفظه
الضرورة وهو الدوام فى مواضع من ذلك انا نقول ان الله حى بالضروره اى دايما لم
يزل ولا يزال ونقول كل انسان حيوان بالضرورة لا انه لذلك فيما لم يزل ولا يزال ولكن
ما دام ذات الشى الذى يقال له انسان موجودا اى ما دام موصوفا بما جعل معه
موضوعا ونقول ان كل متحرك متغير بالضرورة لا انه دايما لم يزل ولا يزال ولا انه دائما
ما دام ذات المقول عليه انه متحرك موجودا بل ما دام متحركا وان كان قد سبق ان
يكون دوام ذاته موجودا ولونه مقولا عليه انه كذى واحد كما نقول كل انسان فان
دوام وجود ذاته ودوام اتصافه بالانسان واحد ونقول كل متحرك فهو بالضرورة
جسم انه كلما يقال عليه انه متحرك كيف كان فهو ما دام ذاته موجودا وان فارق الحركه
فهو جسم ونقول للشى انه ماس بالضرورة ما دام ماشيا ولا نقول ماش بالضروره
ونقول ان القمر يوجد له الكسوف بالضرورة وقت كذى وكذى وهذا وان صح علة ان يوجد
له الكسوف ما دام كاسفا بالضرورة فليس معناه ذلك المعنى فان شرط الضرورة فى القول
الثانى هو ما دام الكسوف موجودا وشرط الضرورة فى القول الاول حصول وقت يكون
القمر فيه فى العقده مقابلا للشمس وهما وان تلازما مختلفان ونقول كل انسان فانه يتنفس
بالضرورة ليس وقتا معينا بل وقتا لا بد منه وليس ايضا معنى هذا انه يتنفس بالضرورة

كون الذات نفس المعنى الموضوع بانسان

معنى الضرورة

موضوع

كيف كان

شرط الضرورة

ما دام

ما دام متنفسا وان لازمه وهذا كله اقسام المطلق الكلى واما الضرورى المرسل
منها هو الذى يقال فيه المحمول او سلب ما دام ذات المقول عليه الموضوع موجودا
والذى لم يزل ولا يزال يدخل فى هذا واما الموجبه الكليه الممكنه فقولنا كل ب آ بالامكان
ومعناه ان كل واحد مما يوصف بانه ت دايما او غير دايم ضرورى وجوده ولا وجوه آ
له اذا لم يعتبر شرط ولا التفت الى انه سيوجد له لا محاله وقتا ما او يجوز ان لا يوجد
البته او يجوز ان يصاحبه دايما وهذا الممكن اعم من المطلق بالوجه الثانى واما ان
كل واحد واحد مما يوصف بالفعل بانه دايم او غير دايم فانه فى اى وقت نفرض ذلك
الوقت موجودا له فانه يكون اى مستقبل نخصه نفرض ذلك الوقت بحيث يجوز ان يوجد
فيه ذلك الحكم وان لا يجوز خذ لنفس مستقبلا مبتداه ان محدود حتى يكون حينئذ الموضوعات
موضوعات مخصوصه ويكون الموضوعات التى يوصف انها ت فى زمان معين ويكون
المستقبل المعين مستقبل وقت معين محدود ولا يكون قولنا كل ب يستمل على جميع ما يوصف
بانه ب فى كل زمان وذلك خلاف ما فرضناه وهذا المفهوم الثانى من الممكن يخرج عنه المطلق
فلا يكون جزءا منه وان جاز ان يكون شخص محدود يصدق ان جميعه فيه فان زيدا اذا
قعد فهو قاعد لا على الضرورة ولا انضما بالامكان بهذا المعنى بل بالامكان بالمعنى الذى قبله
اذ ليس هذا القعود دايم الوجود ولا دايم العدم ما دام ذات الموضوع موجودا واما ان
ليس الامكان بالمعنى الثانى فلان الامكان بهذا المعنى يقتضى المستقبل ولا التفت الى الحال وهذا
ملتفت فيه الى الحال فيكون هذا القعود بحسب اعتبار المستقبل ممكنا وبحسب اعتبار الوقت
مطلقا اذ نعنى ولا يكون احد الاعتبارين داخلا فى الاخر او مقولا عليه وان تلازما وقد
يمكن ان يجعل كونه غير مستحق ان نعنى لوقت بالضرورة اعتبارا اخر للامكان فان القعود
ليس كالسفس او كالنوع للموت وقتا ما او كالسوف فان الشى يجوز ان لا يقعد البته وليس يجوز
ان لا يكسف القمر البته فيجوز ان يكون عدم الضرورة المطلقه وعدم الضرورة الى تقضيها
وقت لا محاله هو معنى الامكان فيكون قولنا زيد قاعد يدخل فى هذا الامكان من غير اعتبار
المستقبل وقولنا زيد يتنفس لا يدخل فى هذا الامكان بل فى القسم الاول الذى هو شئ غير ضرورى
دايم واما الامكان الذى نعنى غير ممتنع فيدخله كل شئ حتى الضرورى لكن المستعمل فيما اقدر احد
القسمين المذكورين فمرسنا ان نجعل الضرورى والمطلق والممكن طبايع لا تداخل البته ولا

زيد قعد

معنى الامكان

امكان معنى غير ممتنع

المطلق
الممكن

تحتمع ع ماده واحده جعل الضروري الموجوه مادام ذات الموضوع موجودات والمطلق ما
يجب وجوده وقتا ما بعينه او بغير عينه لا دايما والممكن ما لا يجب وجوده ولا سلبه ع وقت
ما لا وقات فاما ان حصل الممكن ما ليس ضروريا حققنا دخل القسم المذكور من المطلق فيه وان
جعله معتبرا بحسب المستقبل ع اى وقت بعينه فوض صارت المادة مشتركة بينه وبين المطلق
الذى له وقت لا بعينه وان لم نقل احدهما على الاخر ولم يدخل فيه بل صاحبه ع المادة وكانت
المادة مطلقة باعتبار وممكنة باعتبار وان اخذ الممكن بحيث لا ضرورة فيه لا ضرورة دايمة
ولا ضرورة بوقت انفرد الممكن عن المطلق فلم يشركه بوجه وقد عرفت الطريق ع الجهات وكان
مثالكل انما هو ع الكلى الموجب وكان سلبه الى غيره واما الموجبة الجزيه المطلقة لقولكن بعض
آ معناه بعض ما يوصف بالفعل انه آ سواكان ذلك البعض دايما او وقتا ما
او خلطا فانه يوصف بانه آ من غير سان او بشرط لا دايما واما الضروريه فان يكون
بعض ما يوصف بانه آ على اى الاحوال المذكورة سلت يوصف دايما بانه آ ما دام الذات
الموصوف س موجوده والممكن على ذلك النحو المذكور ومن هذا القياس تعلم ان السالبه الكليه
المطلقه والضروريه كيف يكون وكذلك الجزيه والحصه فان لغه العرب ولغات اخرى مما
عرفناها لا توجد فيها لفظ يدل على سلب كلى الا وتوجب ان نفهم منه ان لا شى مما هو موصوف بانه
آ موجود اله الف السنه ما دام موصوفا بانه ب واذا قيل لا شى مما هو آ بم توجد شى مما
هو آ ع وقت ما هو آ وان كان السلب عن وقتا ما اخر صادقا كان المفهوم من اللفظ كانه
قد اسقص واذا قيل كل انسان سفسى فرى انسان لا سفسى ع ساعه من الساعات لم يرد ان
الكلام قد اسقص كما ترى انه اذا قيل لا واحد من الناس سفسى فانه اذا وجد ع وقت سفسى
ظن انه مسقص اللهم الا ان يصرح فيقال لا واحد من الناس سفسى دايما فحينئذ لا يجعل مصادقا فيه
بعض الناس سفسا وقتا ما منافضا فان سبنا ان نحد السالب الكلى لفظا مطلقا يقع على
الوجوه كلها لعمومه فالحرى ان نستعين بلفظ اخر مثل قولنا كل آ فانه لا يوجد آ فيكون كانا
قلنا كل واحد واحد مما هو آ فانه لا يوجد الا وتسبه ان لا يكون هذه القضيه موجبه فاه
حرف السلب فيها قبل الرابطه او تسبه ان لا يكون لفظه كل وحدها يدل على الحاب السنه بل على
عموم فان جا المحمل موجبا دلت على الحاب اما محصل واما معدول كقولنا كل انسان يوجد لا اعمى
وان جا المحمل سالبا دلت على سلب كقولنا كل انسان ليس يوجد عدلا وكذا حال البعض والى

مجى المحمل موجبا او سالبا

لا احد

لا احد كبر فرق بين قولنا بعض ليس بكاتب وبين قولنا ليس بعض الناس بكاتب فان لم يمنع
اللغه ان يكون قولنا كل انسان ليس يوجد عدلا سلبا فهذا هو السالب الذى يجب ان يستعمل
ع السلب العام الذى يدخل فيه الوجوه المذكورة كلها ويجب عليك ان تعرف المحال ع المعنى المقصود
ع الموضوع والمحمول اذا كانت القضايا حزبه فانها لا تعارق الكلبه الا ان الحكم فيها ع بعض
الموضوع

الفصل الخامس ع المناقضات ذوات الجهات

ويحق علينا ان ندل على المناقضات التى تقع بين المحصورات المذكوره فان لقايل ان يقول
متشككا ان المذكور منها ع الفن الثالث غير كاف وذلك لانا اذا قلنا كل آ واردنا ان
نراعى الزمان ع قولنا ليس كل آ اذ هو احد شروط النقيض عسر ذلك علينا مثلا اذا قلنا
كل انسان سفسى اى ع الوقت الذى سفق ان سفسى وقلنا ليس كل انسان سفسى اى ع الوقت
الذى سعق ان سفسى فيه حتى يكون الوقت واحدا كان ذلك بالحصه منا قضا للاول الا انا لسنا
نراعى هذا ع الموضع التى نستعمل فيها المناقضات اذ ليس بنا هذا حلف الشه ولا نقع شك ع
انه حين ما سفسى ليس لا سفسى وعلى ما ستسبح القول فيه ولا البراهين على احوال المقدمات السالبه
المطلقه بوجه نحو مثل هذا فان هذا مما لا شك فيه وان حصلنا زمان واحد واحدنا لنا حذه حيث
هو وقت ع نفسه لا من حيث هو وقت ما سفسى بعذر ذلك فلم يمكن تحصيله والفرق بين
احد الوقت من حيث وقت ع نفسه واحده من حيث هو وقت موقت بالمحمول انه اذا قيل ان
القمر يكسف بصف لليله كذا وقبل ان القمر ليس يكسف بصف لليله كذا كان ذلك مما يشكك فيه ويحتاج
الى بيان وكان المناقض فيه حاصلا مع ذلك واما اذا قيل ان القمر يكسف وقت كسوفه وليس
يكسف اى وقت كسوفه فانه وان كان هذان القولان كالاولين ع انهما متناقضان فليس يقع خلاف
الشه ع ان السالبه منهما مسلمة لا تقع فيها شكوك ويجب ان يعلم ان زمان المحمل ع الواحد يجوز ان
يعنى واما ع العضه الكليه وع كل واحد فكيف يمكن ان يعنى حتى نعتبر ع السلب فيكون السلب
بازايه فان اعتبرنا مراعاه الزمان والوقت امكن ان نصدق الكلسان المضادتان لقولهم كل
انسان متحرك كل انسان ليس بمتحرك وكما ان التعليم الاول قد استعمل قولنا كل فرس مستيقظ صادقا
مع قولنا كل فرس نايم اى ذلك ع وقت والاخر ع وقت اخر وانا كنا نقول ان المضادات لا تصدق
معا اذا حفظ فيها شرايط النقيض وكانت الازمنه فيها واحده وذلك امر قد يكون ع نفس الامر
واما الحس فعسر علينا ان نورد ذلك فاذا قلنا كل آ وكانت الازمنه مفرقه لكل واحد زمان

تصادق المضادين

اخرم قلنا ليس كل ت آ لم يمكننا ان نشير بهذا الى الزمان الذى لكل واحد خاصا فانه ليس كل
ب آ في زمان واحد نصدقان نعم لو قلنا ليس بعض ب آ اى ليس بعض ب آ في الزمان الذى
قيل فيه انه آ لكان ربما امكن ان يكون ذلك البعض واحدًا وسعى زمانه ولكن هذا انما كان
يكون حقا لو كان زمان ذلك البعض منطقا به مصرحًا واما اذا كان معنى ذلك في زمان ما و
لم يعين فكيف يكون قولنا ليس بعض ب آ دال على انه ليس في ذلك الزمان الذى لم يعين واما
ان انه ليس آ في زمان ما امكن ان نصدق القولان فان عنى انه ليس آ في الزمان المعين الذى
يكون فيه آ كان كذب المسالة بينا نفسه في كل موضع ولم سقع في المخلف وليس كذلك
انا لسنا نستعمل عبارة ليس بعض ب آ فقط بل قد نستعمل عبارة ليس كل وهذا التاويل
لا يستمر حيث نقول ليس كل وسيانيك من البيانات لهذا ما نزداد به استبصارًا في موضعه
وايضا ليس يمكننا ان نقول ان نقيض قولنا كل ت آ هو قولنا ليس كل ت آ على معنى انه ليس
ما دام كل ت موصوفا فهو آ حتى يكون لهذا الضرب من المطلق نقض مطلق وذلك لانهما
قد نصدقان معًا لانه يمكن اذا كان قولنا كل ت آ اى في وقت من اوقات كونه ت صادقا
ان نصدق معه ليس كل ب آ اى ما دام موصوفا ت واللفظ لا يوجب منع الاعتبارين
جميعًا ولذلك قد قالوا في امثلة المطلقات كل فرس سنيقظ وكل حيوان متحرك بالارادة
اى بالفعل حتى لا تصير ضروريًا وليس ذلك دائمًا ما دام موصوفا بالموضوع فالقصر
على السلب في القسمة كانت المناقضة سهلة فكان اذا قيل كل ت آ وكان اطلاقه
ان كل ت آ ما دام ت موصوفا ت ثم قيل ليس كل ب آ اى ما دام موصوفا ت
كان متناقضا او قيل كل ب آ اى ما دام موصوفا ب آ ثم قيل ليس كل ت آ اى ما دام
موصوفا بانه آ كان متناقضا لكن نفس الاطلاق لا يوجب احد هذين المعنيين بعينه
ولا الحدود المذكورة في التعليم الاول بساعدان يكون الحكم كله على هذا الاعتبار فيجب ان يطلب
عامًا لذلك كله معنى ذلك هو ان لا يكون موصوفا بانه آ ما دام الشرط الذى في الموجب
نعرضها هنا ايضا من الضلال ما ذكرناه فما سلف فان حكم الشرط حكم الوقت وانه وان
كان نقيضا فليس يمكننا ان نستعمله على بصيرة لكن اعتبار القسم الثالث من الجزء والهذيان
اعنى القسم الذى يقال فيه كل ت آ ما دام موصوفا بانه آ ولذلك بعضه وهو انه ليس كل
ت آ في الوقت الذى هو آ فان هذا السالب لا يصدق البتة ولا يكون لهذا الاعتبار

جزء المحمول
المحمول لا يفارق موضوعه

في الاطلاق فانه الا ان نصرح بالضرورة فسقلب القضية عن حالها وتصير كانه تقول
كل ما لا يوصف بانه ت فانه بالضرورة ودائمًا ما دام ذاته موجودا يوصف بانه آ ما
دام الفا ويكون الالف ليس هو المحمول بل جزءًا من المحمول ويكون المحمول هو انه ما دام الفا
نهو او هذا المحمول لا يفارق موضوعه البتة بل هو ضروري له وكذلك في الجانب الاخر
اذا اعتبرت هذا انحلت القضية في الموجبة ضرورية بل يجب ان يلتفت في المطلقات
آما الى الوجود فقط واما الى ان الوجود غير دايم واما انه مع اى شرط يجب فهو امر
يلحق المطلق بالضرورة وبغير المحمول عن كونه محمولا الى كونه جزء محمول واما اذا كان كذلك
يجب ان يكون المطلق آما ان يعتبر فيه نفس الوجود غير ملتفت فيه الى الدوام وغير
الدوام او الوجود ملتفتا فيه الى غير الدوام فقط حتى يدخله الاقسام ولا يلحق بذلك
شرط من الشرايط التي يجب معها الوجود وهي الشرايط التي تعين الوجود في وقت الوجوب
وتوجبه وقد علمت ان نفس قولنا ان هذا موجود وليس دايما غير قولنا انه موجود
وجب وجوده لوجود كذا وان يرافقه في وقت واذا لم يدخل الشرايط الموجبة للوجوب
في الايجاب فيجب ان لا يدخل في السلب المناقض نعم اذا كان شيء ما في الضرورة وليس
نفس الضرورة كالقسم الثاني من الاقسام الثلثة كقولك كل ت آ اى كل ت فانه يكون
آ عندما يكون ت ثم تقول ليس كل ت ثم تقول ليس كل ت آ اذ قد يكون ت ولا يكون
آ ففي مثل هذا يغير المناقض ويكون الشرط معقولا واحدًا بعينه وان لم يصرح فلو
كان قولنا كل ت آ المطلقة اما ان يكون عامة بعم الضرورى الدايم والذى هو ضروري
ما دام الشيء موصوفا بانه ت ولا شيئا اخر او كانت المطلقة ما يكون بشرط ما دام
موصوفا الشيء بانه ت فقط لا ما دام موجود الذات حتى يكون قولنا كل ت آ لا دايما
ما دام ذاته موجودا بل عند وقت ما هو ت ويلتفت الى انه ليس دايما ما دام ذاته
موجودا ولا يلتفت الى وجود الشرط بالفعل حتى يصير ضروريا فانه وان كان لا شرط
لتصيره ضروريا الا ذلك الشرط مثلا فقد علمت ان بين اعتبار كونه غير دايم وكونه لا بشرط
شرط فرق وان الالتفاتين والاعتبارين مختلفان لكان اذا قيل بعد هذه الشروط
انه ليس كل ت آ اى قد يكون الشيء ت وليس آ من غير التفات ايضا الى شرط سلمون
مناقضه واما كان يكون هذا لو انا رفعنا الثالث الذى لا فايدة فيه لم يبق الا هذان

القسمان فكان المطلق اما الامر الذى يعمهما او الثانى منهما لكن ليس الامر كذلك فان
الاقسام كما علمت كثيرة وصاحب التعليم الاول مثل فى المطلقات بمثل قوله كل فرس
نام وكل فرس مستيقظ ولا يشفع بهما اذا صرفا على احد الوجهين المشهورين فيجب الان
ان نصطلح فنقول ان كان المطلقه يكون نظيرا للمطلقه المناقضه مستعملا فالمطلقه
ليست الا احد هذين القسمين المذكورين الان ولنجعل جميع القضايا الكليه الموجبه
التى قد توجد لموضوعاتها اتصاف بما وضعت معه فى زمان ما والمحمول مسلوبا
ما كاذبه حتى يكون قولنا كل فرس مستيقظ كاذبا لانا نرى فرسانا ما فكون فرس
ما ليس بمستيقظ ولكن سعى ان نعطى العله فى كون قولنا فرس ما ليس مستيقظا صادقا
وليس هذا السلب عنه ما دام فرسا بل فى وقت ما وفى الايجاب من شرط الصدق
ان يكون له الاستيقاظ موجودا ما دام فرسا لا فى وقت من اوقات كونه فرسا
فان قال قايل ان السبب فيه العموم فليس ذلك محل الشك وذلك لان قولنا كل فرس
يتناول عدد الافراس ونعمها ليس عدد الافراس وعدد الاوقات معا لانه سور لموضوعات
الكلى لا سور للامرين جميعا اى اشخاص الافراس واشخاص الازمنه فانه استرطنا فى السلب
ايضا ما استرطه فى الايجاب فلم يعن انه ليس مستيقظ عندما هو نايم بل عنينا انه غير موصوف
بالاستيقاظ لا ندرى متى عسرت المناقضه ولكن كان المفهوم اشد مناسبه للقول فانه
هذا اولى ما نفهم من لفظ القول اذ كونه مستيقظا اعم من كونه مستيقظا فى وقت بعينه اولا
فى وقت بعنه بل وفتا كيف اتفق او دايما اذ كل مستيقظ دايما فهو مستيقظ وليس كل مستيقظ
مستيقظا دايما وكل مستيقظ وقتا ما غير دايم مستيقظ وليس كل مستيقظ مستيقظا وقتا
ما غير دايم وليس ايضا معنى انه مستيقظ انه مستيقظ عندما يتكلم ولا ان بعنه ولا انه
بعنه اذ كل انسان ليس حيوانا الان فان استعملنا المطلق على هذا الوجه استعملناه من حيث
توجبه نفس الامر وان استعملناه على الوجه الذى يوجد فيه للمطلق بعض مطلق استعملناه
بحسب اصطلاح يصطلح عليه فما بنينا على انا لا نقول كذا الستة ونعنى كذا الذى يحسن ان يعنى به
بل اذا قلنا كذا قلنا وحين نعنى كذا المصطلح عليه وانت تعلم ان هذا صحيح ويكفى فانه اذا
قلنا كل ت آ فعسى انما يكون بعضه ان بالضرورة ليس كل ت آ على النقيض الذى عكسنا
استحاله ويدل عليه الفاظنا التى نطق بها ولا عكسنا ان نطق الا بها لكنه ليس يلزم اذا

موضوع

كل فرس

اشد المناسبه للقول

نفس الامر

فلنا كل ت آ وكذب ان يصدق لاستحاله بالضرورة ليس كل ت آ فانه قد يكذب ذلك
لصدق قولنا بعض ت عكس الامكان الخاص ان لا يكون آ البته فى وقت من الاوقات
وهذا القول لا ساقى كذب قولنا كل ت آ فادن المناقضين هو الامر الجامع لهما وهو انه يمكن
ان لا يكون كل او بعض ت البته الفا الامكان العام فانك تعلم انا اذا قلنا كل ت على
الاطلاق الذى يعم الضرورة وغير الضرورة وصدق كذب هذا وانك اذا قلت يمكن ان لا يكون
بعض آ البته بالامكان العام وكذب صدق بل وجب ان يكون كل ب آ اما ضرورة او اطلاقا
غير ضرورى للن قولنا يمكن ان لا يكون بعض ت آ البته بالمعنى العام هو مثل قولنا ليس بالضرورة
بعض ت آ وقتا ما وليس هذا نقض الضروريه حتى يمنع ذلك ان يكون نقيض غيرها فاريد ذلك
فى مقدمه البته وفى اخرى وقتا ما غيرت الاحوال واما اذا اخذ المطلق بالمعنى الاخص فان
السالبه والموجبه الضروريتين جميعا اذا صدقا كذب ذلك وكذلك يكذب ان صدق
الممكن بالمعنى الاخر الذى هو ان يحور وجود الشئ الموضوع وعدمه ولا يعرض له المحمول الخاير العرضى
اصلا مثاله انك اذا قلت كل ت آ اى وقتا وحالا لا دايما وان كان السلب يجب دايما او لا
يجاب يجب دايما او سقط فى البعض ان يوجد ويعدم ولا يعرض له آ البته كذب فى جميع
ذلك ان كل ت آ ولم يجب ان نصدق شئ من ذلك بعنه وليس علينا ان نجد سلبا واحدا يعم جميع هذه
فان السلب لا يدخل فيه الايجاب ولا نجد ايضا ايجابا نقايض ذلك لان الايجاب لا يكون مناقضا لا
يجاب وعنى انك تحتال فترد فى السلب فتقول ليس كل ت آ وقتا بعنه لا دايما بل انما بعضه دايما
او بعضه لا البته فنقول الان ان المطلقه بالمعنى العام الموجبه الكليه كقولنا كل ت آ تخرج عنها
شان احدهما بالضرورة بعض ت ليس آ والثانى ايقاعا بعض ت ليس آ البته فانه اذا
كان الايجاب دايما او وقتا ما لا محاله بذلك داخل فى المطلق العام فيجب ان يكون البعض مسلوبا
عنه دايما وسلب آ عن البعض دايما ما وجد ذات ذلك الشخص لا يجب ان يكون ضروريا بل يجوز
ان يكون الممكن مسلوبا عن البعض دايما فى مدة وجوده بل الدايم السلب او الايجاب الضرورى ما كان
دوامه بحسب طبيعه كليه الموضوع لا بحسب شخص ما فان المسلوب عن شخص ما دايما قد يكون غير
الضرورى فادن هذا النقيض ايضا وهو السلب الدايم عن البعض مطلق اذ قد تستعمل على الضرورى
وغير الضرورى فاما ان كان المطلق ماخوذا بحسب المعنى الخاص فنقيضه سلب ذلك الاطلاق
وهو سلب الاطلاق الخاص لا السلب المطلق فان سلب الاطلاق قد يجوز ان يكون غير السلب

امكان خاص

المناقض امر جامع

امكان عام

اخذ المطلق بالمعنى الاخص

سلب اطلاق

سلب الضرورة والامكان

المطلق كما ان سلب الضرورة غير ضرورة السلب وسلب الامكان غير امكان السلب فيجوز ان
تكون المطلقة الموجبة انما هو كاذبة لا لاجابه بل لاطلاقه اذ هو ضروري الايجاب فهذا
ويجوز ان تكون كاذبة لان الحق ضرورة السلب ويجوز ان تكون كاذبة لان الحق امكان سلب
دايم في البعض وجميع هذا يسترك في سلب اطلاق الايجاب وان لم يكن يسترك في سلب مطلق
للايجاب فيكون حينئذ بعضه ليس كل ب بالاطلاق آ بل هو بالضرورة موجب في البعض
او دايم السلب عن البعض وهذا ليس سلبا مطلقا بل سلب الاطلاق وان كانت الكلية سالبة

سالبه مطلقه عامه و خاصه

مطلقه عامه مقابلها جزئية موجبة داعة الايجاب في البعض على الوجه الذي يعم النحوين المذكورين
واما ان كانت سالبة مطلقة خاصة فمقابلها احد الامور الثلثة اما ضرورة السلب في
البعض او ضرورة الايجاب او ايجاب دايم في البعض غير ضروري وهذه الثلثة ليسا لحدها
الجابا واحدا يسترك فيه كما كان يوجد هناك سلب واحد يسترك فيه واما الجزئية الموجبة كقولنا
بعض ت آ على الاطلاق العام فتشكل الامر فيها هل يقابلها الضرورة والامكان معا فانه
يسبه ان لا يصح سلب الممكن عن كل شخص منها سلبا داعما فان كان لا يصح فيكون بعض الاشخاص
يوجد فيها الممكن لا كل شخص دايما وبعضها لا يوجد فيها فيدخل في المطلق ولا يناقضه وتبقى
الضروري وهو الذي يقابله فان صح السلب فيكون الدايم حينئذ يقابله ويكون الدايم غير الضروري

الضروري

ويكون الضروري ما لطبيعته يستحق ان يدوم سلبه عن كل شخص هو مسلوب عنه والدايم ما
يكون لطبيعته اوانفاقا وليس على المنطقي ان يعرف هذا بالحقيقة من حيث هو منطقي ولنا خذ
ان مقابله السلب الدايم حتى ان كان لا دايم الا ضرورتا بذاك وان كان دايم غيره فقد اتى با

نقيض

لنقض والممكن فانه يسبه ان لا يشكل انه لا سفق وجوده لكل شخص دايما كما كان يشكل
عدمه فان العدم كانه الحق بالممكن فيكون النقيض ههنا الدايم فنقيض قولنا بعض ت آ
ليس شئ من ت آ البته ونقض قولنا ليس كل ت آ ان كل ت آ دايما على ان نفهم من الدايم
ما فهمت فان كانتا مطلقتين بالمعنى الخاص لم يجب ان يكون مقابلهما شئ بعينه بل كان
الضروري الموافق في الكيف والدايم المخالف في الكيف بعد ان يخالف في الكم داخلين
في نقضه واما قولنا كل ت آ بالضرورة فنقضه ليس بالضرورة كل ت آ وان وجدا
جميعا ان يكون كل ت آ دايما ويلزمه ممكن بالمعنى الاعم ان لا يكون كل ت آ وقولنا بالضرورة
لا شئ من ت آ فان نقضه الحقيقي ليس بالضرورة لا شئ من ت آ بل اما بالامكان او

الضرورة

بضرورة الايجاب فان ذلك بالحقيقة ايجاب ويدخل في قولنا ممكن ان يكون بعض
ت آ الامكان الاعم وقولنا بالضرورة بعض ت آ نقيضه ليس بالضرورة
ولا شئ من ت آ ويلزمه ممكن ان لا يكون شئ من ت آ الامكان العام وقولنا بالضرورة
ليس كل ت آ فان نقضه بالحقيقة انه ليس بالضرورة ليس كل ت آ ويلزمه ممكن
ان يكون كل ت آ الامكان العام واما في باب الامكان فانا اذا قلنا ممكن ان يكون كل
ت آ فنقيضه ليس ممكن ان يكون كل ت آ بل يجب او يمتنع او يكون مطلقا على حسب احوال
الممكن ولا يلزمه بالضرورة ليس كل ت آ على ما ظن فان ذلك في سلب الممكن الاعم وقولنا
ممكن ان لا يكون شئ من ت آ نقيضه ليس ممكن ان لا يكون كل ت آ بل يجب او يمتنع او
بالاطلاق على حسب احوال الممكن ولا يلزم شئ بعينه الجانا في البعض ولا يوجد الا صدق
ما نصدق مع كذب الممكنة الكلية شئ واحد منهما وعلى هذا فقس في الجزئيات

الفصل السادس

في حد القياس المطلق العام قد عرفت ان المقدمة والمحمول على
الكل ايجابا او سلبا والجهات والنواقض فيها وكما ان القياس قول من حيث هو قياس
يسترك فيه البرهاني والجدلي وغيرذلك فكذلك المقدمة من حيث هي مقدمة بل اغلب اكون
المقدمة برهانية وجدلية وغيرذلك بفروق اخرى بعد كونها مقدمة فالبرهانية يكون
احد جزئي الناقض ليس انهما اليقين بل الحق منهما مثل الاولية او المحسوسة والمسندة الى
الاولية والمحسوسة او شئ اخر يجري مجرى ذلك وهذه لا يكون الا واحدة واما الجدلية
فانما تكون للمحسب ما هو مشهور ومحمود وربما كان المتقابلان معا مشهورين وكان كل
واحد منهما بالقوة للمحسب مقدمة جدلية وكان القياس اذا اراد ان ينصر وضعا
واسفع به احد المتقابلين استعمله ثم اراد ان ينصر مقابله واسفع بالمقابل الثاني
احق واستعمله واما المحسب وضعه واحد فسعى له مشهور واحد واما السايل فانما
سفع بما يسلمه من المجيب ولا تعنى مما يسلمه من المحسب وربما ابتدا فاستعمل مشهورا
وان لم يسلم من المحسب وكان حينئذ حكم المشهورين المتقابلين للسايل على ما هو للمجيب في
انه سفع بالطرفين جميعا واما الذي بالنسبة بالتسلم ففي اكثر الامر انما سفع باحد النقيضين
بعينه اذا لخا لحوا ساج مقابل ما ينصره المحسب على الاستقامة وقد سفع بالثاني في اساج
خلف عليه وربما امكن ان يسيح من كليهما مقابل ما ينصره المحسب وذلك لانه لو كان مثلا سيح

امكان عام

ان كل انسان حيوان فرسلم ان كل انسان حساس وكل حساس حيوان ثم سلم له ان كل
انسان عدم للحس وسلم ايضا وكل عدم للحس حيوان املنه ان ينتج ذلك بعينه فالمقدمه
البرهانيه تخالف الجدليه انها واحده بعينها مرطرفى النقض دون الاخرى وان نقضها
لا تكون مقدمه لقياس برهان البته ينتج ما انتجه الاولى بعينه ولا النتيجه اخرى كما كان
المحدود ان المتقابلان فكونان مقدمتين للقياس الجدلى وكان اى طرفى النقض سلم
مقدمه للقياس الجدلى لان البرهانيه لا يصير برهانيه البته بسبب التسليم او المنع فانها
لا تلتفت فيها الى التسليم البته وهذه الفصول كلها واردة بعد كون المقدمة مقدمة فان
كونها مقدمة غير كونها مقدمة برهانه او جدليه وانما هى حد القياس المطلق من حيث هى مقدمة
لا من حيث هى مقدمة برهانيه او جدليه فالنظر فى صورة القياس والمقدمه مما يجب ان يتقدم
على النظر فى مادتها واذ النظر فى شئ يتبعه النظر فيما يشبهه وليس به او يرجع اليه وفى قوته
وليس ان يعلم الشئ نفسه يكون فى صناعه وان لم يعلم ما اشبهه يكون فى صناعه اخرى فالامور
التى تحكى القياس لاجل الصورة لا لاجل المادة وترجع اليها ترجمه الصورة والخلط التى
تقع فى القياس ترجمه الصوره والعوارض التى تلزم القياس ترجمه الصورة حقه ان نذكر فى هذا
الفن مجرى ان نتكلم فى هذا الفن فى الاسقرا والمثال والضمير ترجمه الصورة ونتكلم ايضا
فى تركيب القياس وتحليله وفى الامور التى تسبه القياسات وفى البيان الدورى وعكس القياس
وانعكاس القياس تسبب النتيجه وارتداد الخلف الى المستقيم والمستقيم الى الخلف فتسبب ترجال
النظر فى كل باب منها انه نظر فى امر متعلق بصورة القياس فاذا اتممنا الكلام فى ذلك اتبعنا
الى بيان احوال ماده ماده واما الحدود فانها الاجزاء الذاتيه للمقدمات اذا حللت عنها الخواص
فستبقى فى المحليات التى الذى هو الموضوع والتى الذى هو المحمول واما السور والجهه فدواخل واما
الرابطه فذاتيه للمقدمه حتى تكون مقدمه ولكنها سقط عند الاخلال ولا تكون ما تخل اليه مقدمه
والحدود ما تخل اليه المقدمه وفى الشرطيات اذا اسقطت حروف الشرط والجزا وحروف العناد
التى تبقى الارتباط بين المقدم والتالى وسميت هذه حدودا لانها اطراف للنسبه تسمى بالحدود
التى فى نسب الرياضيين واما القياس فهو قول اذا وضعت فيه اشيا اكثر من واحد لزم عن ذلك
الاشيا الموضوعه بذاتها لا بالعرض شئ ما اخر غيرها من الاضطرار فالقول ها هنا كالجنس للقياس
فسيغى ان نظر انه جنس للقياس المعقول المتصور فى النفس او جنس للقياس المقول منقول

امر محكى للقياس لاجل الصوره

الحدود

وضع القياس

ان القياس يقال بالاشتراك على شيين فيقال قياس للافكار المولفه بالفعل ما فى النفس وهو راجع
الى التصديق والنفس لشئ اخر ويقال قياس للقول الاخر المولف من قضايا يلزم عنها غيرها وليس
من حيث هو قول مسموع فقط فان الاقوال المسموعه لا يلزم عنها قول اخر البته فان اللفظ من
حيث هو لفظ لا يجب ان يتبعه لفظ اخر ولا يتبعه ولكن من حيث هو قول مسموع دال على معنى
معقول وليس من حيث هو قول مسموع دال على معنى معقول على ان يكون قولا مسموعا هذا السماع
بل لانه قول مسموع فقط على الاطلاق غير مخصص بلغه دون لغه فانه لا يصح ان يكون اللازم
او الملزوم ما يدل عليه لغه دون لغه بل على الاطلاق اى لغه كانت ومعنى اللازم ان يكون من شانه
اللفظ يجب الاقرار بمعناه وكما ان القياس يقال على هذين فالقول الذى هو كالجنس للقياس يقال
على هذين فالقياس المسموع على الوجه الذى قلناه جنسه القول المسموع والقياس المعقول
جنسه القول بمعنى المعقول لكن القياس المعقول قد بلغنا وحده وتحصيل العرض الذى للقياس
اذا كان المطلوب برهانيا واما الجدل والخطابه والسوفسطاييه والشعر فالقياس
المسموع لا يستغنى عنه فى افادة العرض الذى فى كل واحد منها وكذلك فى الامتحانات التى تستعمل
وسنذكرها فى مواضعها فهذا معنى القول الماخوذ فى جنس القياس واما قولنا اذا وضعت فيه
اشيا يعنى اذا سلمت الاشيا التى فيه وليس يعنى ان يكون نفسها مسلمه بل وان كانت عند
منكره او فى نفس الامور لكنها اذا سلمتها لزم عنها غيرها وهذا يعم البرهانى والجدلى والخطابى و
السوفسطائى والشعرى وغير ذلك وقياس الخلف فان القياس الجدلى انما لا يوجب الحق حيث لا
يوجب لان مقدماته فى نفسها غير حقه لكنها مع ذلك اذا سلمت يلزم عنها ما يلزم والسوفسطائى
الذى فيه اشتراك الاسم فانه مع ذلك يصورا لذلك الاسم على انه معنى فاذا سلم ما فيه على الوجه
الذى ياخذه السوفسطائى لزمت منه النتيجه مثال ذلك اذا قال السوفسطائى المالا عمى وكل
مالا عمى فانه يبصر فالما يبصر فان هذه المقدمات اذا سلمتها على نحو ما اخذ لزم المطلوب بها
اذ لا يخلو اما ان يعنى بقوله ان المالا عمى عمى السموع او عمى الحدقه او يعنى بقوله ان له عينا
ان له شانا يسمى عينا فاذا سلمت المقدمات على الوجوه كان حيث كان كانك تقول ان المالا عمى السموع
وكل مالا عمى السموع فهو بصر او المالا عمى حدقه وكل مالا حدقه فهو بصر او المالا ما يسمى
عينا وكل مالا ما يسمى عينا فهو بصر فانك اذا سلمت هذه وان كانت كاذبه لزمت النتيجه فاما ان
تخالفت فى التسليم لم يكن ما تقوله قياسا اعنى اذا لم يكن الاوسط عينا بمعنى واحد لم يكن ما قاله

قياس

اقوال مسموعه لا يلزم عنها قول اخر

اشتراك الاسم

قياسات مشبهيه

قياسا السته وان سلمتها لانها لا تلزم من تسليمها والاوسط مختلف شيء وامثال هذه القوانين الغير المبحثه فانها ليست بقياسات سوفسطاسه بل هي قياسات سوفسطاسه ومعنى هذا انها ليست في انفسها قياسات ثم ينسب الى السوفسطائي اي ليست اذا سلم ما فيها وان كان على سبيل الغلط تلزم عنها المطلوب كما ان اشيا في انفسها قياسات ثم ينسب الى الجدلي ليكون كونها سوفسطاسه وجدليه مخصصات لها بعد كونها قياسات ومن شرطها انك اذا سلمت ما قيل فيها لزم عنها غيرها فاما ما لم يكن هكذا فليس قياسا السته حتى تخصص بانها قياسات سوفسطاسه لكنها قياسات سوفسطاسه على نحو ما يقول ان هذا انسان مائت ويقول هذه فضة زيف ونعني بها انها اشيا شبهت بالقياسات فقال لها قياسات مشبهيه مجاز او استعارة كما يقال حيوان مصور وانسان مصنوع والنظر في معرفه كل شيء هو على وجهين احدهما ان نعرفه والثاني ان نعرف ما شبهه وليس هو فالنظر في كلي وجهي القياس السوفسطائي نظر مطلق واما القياس الشعري فانه وان كان لا يحاول ايقاع التصديق بل التخييل فانه يرى ان موقع التصديق ولا يعرف فيه من حيث هو شعر انه كذب وهو يستعمل مقدماته على انها مسلمه مثلا اذا قال فلان جرا لانه حسن فانه ليس هكذا فلان وسيم وكل وسيم جرو فهذا القول ايضا اذا سلم ما فيه لزم عنه قول لكن الشاعر ليس يريد في باطنه ان يعقد هذا اللازم وان كان يظهر انه يريده من حيث هو شاعر بل قصده ان يخيل بهذا اللازم استحسانا من النفس للممدوح كما اذا قال ان الورد سرم نغل قائم في وسطه روث وكانه يحاول ان يقول وكل ما هو سرم نغل بهذه الصفه فهو محسن فذر فان قوله وان كان قياسا اي اذا سلمت مقدماته لزم عنها المطلوب لكنه ليس يروم بان صحه اعتقاد هذا الراي بقوله بل يريد ان يقرر النفس عن القول فيه تخيلا فقد بان ان قولنا اذا وضعت فيه اشيا تشتمل على جميع هذه وكما ان الحملي يسلم فكذلك الشرطي يسلم وكما انه يكون قول مركب من حمليات فيلزم عنه قول اخر فكذلك قد يكون قول مركب من شرطيات شاذجه او مخلوطه يلزم عنها قول اخر وهذه امور ستعلمها في مواضعها فلم يحسن من قولنا اذا وضعت فيه اشيا انما هي الاشيا الحمليه دون الشرطيه وانما قال اشيا ولم يقل شيء واحد فرقا بين القياس وبين ما يلزم عن مقدمه واحده كالعكس المستقيم والمنسوب الى النقض وما اشبه ذلك فانك ستعلم ان القياس لا يصح ان يكون من حد واحد بل ولا من مقدمه واحده بل انما يكون من اقوال اكثر من واحد اما بيان اذا كان القياس بسيطا

التخيل بالاولى

او

اخطا في الحدود

او اكثر من ذلك ان كان القياس مركبا ولما كان معنى قوله اذا وضعت فيه اشيا هو اذا سلمت فيه اشيا كانت الاشيا هي القضايا لا محاله لان التسليم لا يقع الا للقضايا ولا يجوز ان يقال ان القياس قول اذا وضعت فيه مقدمات ومن قال هذا فقد اخطا في الحد وذلك لانه يكون قد اخذ القياس في حد نفسه لان المقدمه انما تحد بانها قضيه هي جزء قياس وكانه يقول ان القياس قول اذا وضع فيه قضايا هي اجزا قياس وبعض ما عرض لبعض يفعلهم في امر الجنس والنوع لكن يجب ان يوخذ في حده قضايا او اشيا من غير ان يوخذ مقدمه ومعنى قوله اذا وضعت فيه اشيا هو انك اذا سلمت ما فيه من الاشيا الى هي القضايا وليس معنى هذا ان يكون القياس شيئا وما توضع فيه شيا خارجا عنه بل ما يوضع فيه هو ما يلتئم منه القياس فهو منه على انه جزء منه يلتئم وليس معنى قوله اذا وضعت فيه اشيا هو انك اذا سلمت اشيا مما فيه بل معنى ذلك اذا سلمت الاشيا الى فيها كلها التي منها يالفه وقولنا يلزم من تلك الاشيا الموضوعه معناه من تلك الاشيا الموضوعه على ما فيه من حيث هي موضوعه فيه وذلك ان اللازم ليس من تلك المقدمات التي هي مادة للتاليف كيف كانت بل منها ومن التاليف فيها وهو نحو كونها في ذلك القول فيكون كانه قال يلزم من تلك الاشيا الموضوعه فيه من حيث هي موضوعه فيه وضعها وقوله بذاتها اي تلك الموضوعات لا تحتاج في ان يلزم عنها ما يلزم بعرض شيء ثم بذلك يلزم ما يلزم عنها سواء كان معقولا او مصرحا به فانك اذا قلت حرمساولد ومساولحد حرمساولد انما يكون تام لان هذا ان استشعرت ان حرمساوي لمساوي د ومساويات المساويات متساويه فليس هذا القول قياسا على وجهه ومثل قول القايل فلان يطوف في الليل فهو متلصص فان هذا القول ليس قياسا بالفعل ولا يلزم عنه كونه متلصصا بذاته بل بتسليم شيء آخر معه وهو ان سلم ان كل طائف في الليل متلصص وقول القايل حفظ السنه صداها امر السنه لكن حفظ السنه ليس شرا فاما لها شر فان حفظ السنه خير فان هذا لا يلزم عن هذا القول وبما وضع فيه بذاته بل عن مقدمه محذوفه ان كل ما هو غير شر وبضاد الشر فهو خير ولكن يقول انك يقول ان النهار موجود لكن النهار موجود فانت اذن صادق فقد حذف ههنا وكل من يقول قولا يكون عليه الوجوه فهو صادق واشباه هذه كثيرة واعلم ان معنى اللزوم هو انك اذا سلمت تلك يجب ان تسلم هذا القول الاخر ليس انه يجب ان يكون صادقا ولا ان اللزوم يكون

الى

بالفعل وبالذات

مهم

عن مقدمه محذوفه

بنا سعسه عنها فان قولنا لذا يلزم عن كذا اعم من قولنا كذى يلزم عن ذا اعم من قولنا
كذا بين اللزوم عن كذى فلذلك هذا الحد سنا ول القياسات الدينه اللزوم وما ليس الزامها
بين واذا قال يلزم فقد فارق الاستقراء والتمثيل والعلامه وما اسبه ذلك فان تلك
اذا سلمت مقدماتها لا يلزم عنها شئ باضطرار وقولنا لا بالعرض يعنى به ان لا يكون
انما لزم اللازم بسبب مقدمة اخرى لم يورد ليس حالها حال المحذوف اصلا فالدليل
الذى يحتاج ان يتم به المقدمات الموضوعه بان يضاف اليها فقد اورد ما نفصل عنه
بل هى معدمة تركت هى واحد نديها ما هو في موتها فلزم اللازم بسبب تلك الى حد ت
بالذات وبسبب هذه بالعرض لا عن ذاتها لكن نقول الدليل على ان جزء الجوهر جوهر ان جزء الجوهر
يوجب رفعه رفع الجوهر وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر فاذن جزء الجوهر جوهر و
هذا لازم عن هذا القول لا محاله فانه لا يكون ما قيل مسلما الا وهذا لازم لكن ليس يلزم عنه
لذاته بل انما يلزم عن مقدمه اخرى يجب ان تقرن بالاولى وتلك الاخرى هى ان ما يوجب رفعه
رفع الجوهر فهو جوهر لكن قوة المذكور ان ما ليس بجوهر لا يوجب رفعه رفع الجوهر هى
قوة هذه المقدمه واما ما كان من الاقوال قد فصل لا يحتاج اليه في ان يلزم ما يلزم فتلك
الجمله لا يحتاج ان نفصل عنها وذلك لانها من حيث هى تلك الجمله لا يلزم عنها الشئ الذى يلزم لا وحدها
ولا مع غيرها ولا سعين بل يلزم عن بعض اجزائها فلا يحتاج ان نفرق بينها وبين القياس فانه
لم يشركه في شئ وقولنا شئ ما قالوا ان المراد به شئ واحد ورد بما لم نذكره ما ولكن ليس يكون القياس
قياسا ان يكون اللازم عنه واحدا او كثيرا فلو كان ها هنا قول ويلزم عند اقوال متلازمة
او متكافيه ما كان يمتنع ان نعطيها اسم القياس لكن المراد في هذه الزياده شئ ان نفهم من
هذه الزياده كان هذا الحد مطابقا لا شيا لا يسمى قياسا مثال ذلك انه اذا قيل ليس شئ من
ح ت وبعض ت آ فانه قد يلزم منه ان بعض آ ليس ح وستعلم بعد ان الامر على هذه
الصورة وقد منعوا ان يكون هذا قياسا وان كان يلزم عن وضع ما وضع فيها لذاتها
قول اخر ومعنى قولنا يلزم ما علمت لا انه يلزم بين اللزوم فاذ ليس هذا قياسا وهذا
الحد ان ترك على ظاهره بنا وله فقد وجب ان هذا ان بحث عن فصل في هذا الحد يصير به
غير مشارك له ولا يوجد الا في هذا الموضع فقوله شئ ما اى شئ محدود يكون ذلك محدودا
موضوعا محصلا عند الذهن او اشيا كذلك ان كانت ويكون هذا القول اذا وضع فيه

لا بالعرض

بالذات وبالعرض

اسم

مسمى

الحد

اشيا

اشيا يوجب ذلك الشئ المحدود فاذا كان كذلك فقد سعين نسبه ما للقياس الى اللازم
واما قالوا ان قولنا ليس شئ من ح ت وبعض ت آ ليس قياسا لما آ وحدوه ليس يلزم عنه
الشئ المحدوه واما كيف كان هذا الشئ المحدوه فانا حين نرتف هذا التاليف نرتفه على
انا جعلنا السالبه صغرى والجزئيه كبرى فاذا جعلنا احدى المقدمتين صغرى والجزئيه
كبرى فقد عسنا ان آ محمولا وح موضوعا فلم يلزم عنه شئ ما حددناه وعسناه على نسبه
ما لزومه لغيره لم يكن قولا اذا سلمت فيه اشيا لزم عنها شئ ما محدود الذى له نسبه الدين صيغ
محدوده كون غيره كذلك فلم يكن قياسا كون غيره قياسا فان قال قايل فيجب ان يكون كثير
مما سمى قياسات بصير غير قياسات اذا لم يجب ما يريده مقولا اولا انها يكون قياسات
بالقياس الى ما يجب وغير قياسات بالقياسات الى ما لا يجب واما ثانيا فانا لسنا نقول
انه اذا لم يجب اى شئ اتفق مما لا نريده لم يكن في نفسه قياسا بل اذا كان لا ينتج شيا ما له مع
نسبه معينه على ما سنصف بعد وليس اذا كان لا يجب شيا فرض فليس يجب شيا له مع
تلك النسبه ولم يكن قياسا لانه يجب شيا بل لانه يجب شيا معينا فاذا كان كون لا يجب امرا
فرض مما لا يرفع عنه انه يلزم عنه شئ ما الذى بعينه فلا يرفع عنه انه قياس ثم لا مانع
يمنع من ان يقال ان من القياس ما هو قياس على مطلوب غير محدود ومنه ما هو قياس على مطلوب
محدود ان علم انا حيث نقول في هذا الكتاب ان كذا قياس فانما نعنى هذا الاخر ولا يكون اسم
القياس لهذا الاخر من الجهة التى تشارك فيها الاول بل من جهة جعله مشاركة وخصوصيته على
ان القياس انما هو قياس لاجل شئ والجه جعله على شئ فليس من شان المتعلم ان يبحث عن التاليف
حتى كيف تتفق ان تنتج بل من شانه ان يحصل مطلوبا فينظر هل يصح او لا يصح ويجعل القياس
مسوقا اليه فتكون كل قياس انما تطلب لشئ ما محدود وقولنا غيرها يعنى بهذا ان لا يكون
النتيجه قد كانت في نفسها احدى ما سلم فان ذلك ان كان مسلما فما كان يحتاج ان
نقاس ليلزم تسليمه بل كل قول هو بهذه الصفه فليس يقاس ويستركل الجدلى والخطبى
في هذا وقوله بالاضطرار اى دايما ليس في مادة دون مادة فانا اذا قلنا ليس احد من الناس
بفرس وكل فرس صهال فاوردنا محمولا مساويا للاوسط لزم في هذه الماده
وكل ماده شاركها في صورة المساواة والانعكاس انه ليس احد من الناس بصاهل ولكن
ليس يلزم مثل هذا عن كل تاليف صغرى سالبه وكبرى كليه موجبه دايما فليس هذا

محدود

نسبه معينه

اسم

مشاركه

قولين الصفه

التاليف قياسا وليس يجبني قول من يقول ان قوله اضطرارًا لفرق بين القياس
وبين الاسقرا والمثال وذلك ان تلك لا يلزم عنها شئ لا دايما ولا غير دايم فان مقدمات
الاسقرا اذا سلمت لا يلزم عنها شئ البته ولا المثال اذا سلم لكن المثال الذى اذا
اوردناه اذا سلمت المقدمات التى فيه لزم عنه الشئ بشرط ٤ المادة وليس اضطرارًا
عرفيه الصورة التى للتاليف فكون القرابين الغير المنجه يلزم عنها اشياء مواد مالها
حال وشرط ولا يلزم ٤ غيرها من المواد فكون قد يلزم عنها شئ ولكن لا دايما والاسقرا
والمثل لا يلزم منها ٤ ماده من المواد شئ البته حتى يكون يلزم عنها شئ ولكن لا اضطرار
الخلس دايما كما طنو **الفصل السابع** ٤ سلول نعرض ٤ حد القياس المذكور
وحلها لكن قد يلحق هذا الذى قد قيل شلول منها ان اللوازم قد لا يكون اضطراريه
بل يكون ممكنه ويكون القياس قياسًا ومنها ان قياس الجدليه قياسات وليس ما
يلزم عنها يلزم بالضرورة بل فى غالب الطن والخطا سا وليس لزوم ما يلزم عنها اضطرارا
وايضا فان القياسات الشرطيه قد يكون النتيجه منها شيا ما ٤ المقدمات فانك اذا
قلت ان كانت الشمس طالعه فالنهار موجود لكن الشمس طالعه فالنهار اذن موجود
فيكون اللازم مما وضع فى المقدمات وقد جعلت القياس الشرطى داخلا فى هذا الحد
وكذلك اذا قلت اما ان تكون الحركه موجوده او لا تكون موجوده لكن الحركه موجوده ينتج
نقيض التالى وهو عين المقول ٤ الاسنا وذلك لانك اذا قلت ان الحركه موجوده انتج
فالحركه موجوده واشتبه من هذا مثال اخر انه ان كانت الحركه موجوده فالحركه موجوده
لكن الحركه موجوده بالحركه موجوده وقالوان ها هنا مقاسين بحسب النتيجه عرفوا احد
لقول القايل وفلان متحرك فهو اذن حى ولما كان عبد الله يكتب فهو اذن يحرك يده فاما
الشك الاول فينحل بان نذكر ما قلنا انه ليس معنى قولنا يلزم اضطرارًا ان اللازم ٤ نفسه
يكون قولا اضطرارًا بل ان لزومه عن القياس يكون اضطرارًا وان كان ٤ نفسه كذبا
او حقا ضروريا او ممكنا او غير ضرورى فان الباطل والممكن قد يلزم اضطرارًا
عن شئ اذا سلم ويكون ٤ نفسه غير اضطرارى واما الشك الثانى فقد قيل انه عنى باللازم
مما كان لازما بالحصه او على سبيل الاقناع وليس كذلك فان اللازم عنى به المفهوم اللازم
حقيقه لا مجازا ومع ذلك فان الشك ينحل لان ما كان من القياسات الجدليه وغيرها

الفرق بين القياس والاسقرا والمثال

قرابين

قياسات

قياسات فان ما فيها اذا سلم لزم عنه النتيجه اضطرارًا انما يكون مشكوكا فيها لاشتراك
المقدمات مشكوك فى امرها فاما كون القياس قولا اذا سلم ما فيه لزم اللازم اضطرارا
فهو امر مشترك للجميع واما الشك الثالث فيحل بان يعرف ان قوله لزم عنها غيرها معناه
غير المسلمات والمسلمات هى التى يكون فيها صدق او كذب ولم يكن قولنا فالنهار موجود
مسلمًا او متعرضًا لان يكون ٤ نفسه حقا او باطلا بل كان المسلم شيا هو جزء منه فاقول
ان كانت الشمس طالعه فالنهار موجود هو بجملته مسلم واحد ولا تسليم فيه لاحد جزيه الان
ولا تسليم فيه لاحد جزيه الان فربما كان كل واحد منهما غير مسلم لو انفرد حتى اذا قلت ان
كان الانسان حجرا فهو حماد ولا واحد من هذين مسلم والمقدمه مسلمه لان التسليم هاهنا
تناول حال النسبه بين القولين كما ان الصدق تناوله فان لفظ الشرط والجزا قد حرف
الفصلين عن ان يكونا فصلين ويكون فيهما صدق او كذب ووضع او تسليم وكذلك اذا
قلت ان كانت الشمس طالعه لم يكن صدق ولا كذب وكذلك اذا قلت فيكون النهار موجودًا
مع الفا وحرف الجزا لم يكن صدقا ولا كذبا فلم يكن شئ منهما مسلمًا او غير مسلم وان كان اذا
افردت كل واحدة منهما كان صدقا او كذبا واعرض تسليم او غير تسليم وكذلك اذا قلت هذا
اما كذا واما كذا صار الصادق المسلم هو الجملة غير الاجزا فاذه النتيجه غير الامور المسلمه واما
الاخر وهو ان نقول ان كانت الحركه موجوده فالحركه موجوده لكن الحركه موجوده فالحركه موجودة
فان هذا الشك ينحل بوجوه احدها ان هذا القول ليس بقياس البته فان القياس هو ما
يفيد زياده تسليم وهذا ليس يفيد شيا وليس كل ما يلزم عنه شئ هو قياس كيف كان بل ما يلزم
عنها شئ يستفاد تسليمه ولم يكن مسلما من جمله ما سلم موضوعا ٤ جمله ما وضع فاذا لم يكن هذا
قياسا لم يجب ان نقول ان شيا هو قياس وقد لزم منه لانه غير الموضوع والثانى ان المسلم ايضا
ليس هو النتيجه فان المسلم هو ان الحركه موجوده مقرونه بلفظ لكن وكذلك قولك فالحركه موجوده
مقرونه بالفا الواصله وفيما وضع نتيجه هى ان الحركه موجوده وهذا غير المسلم لا المسلم والدليل
على ذلك ان قايلا ان قال ان الحركه موجوده ولم يكن على سبيل العطف الذى يدل على الاسنا
حتى يكون كانه قال وصادق مع ذلك ان الحركه موجوده حتى يكون الحركه موجوده لموضوع وقد
حمل عليه وصادق مع ذلك لم يلزم عن القولين شئ فان لزم مع الاستعار بان هذا مستبن فيكون
ان الحركه موجوده يجعل فى الذهن جزأ من قضيه محمولها الاسنا فحينئذ يلزم ما يلزم وهكذا

امر مشترك المسلمات

لفظ الشرط والجزا

القياس

لكن الفا الواصله

الجواب

الحال ع المثال الذى اورد للمفصل وقد تكلف له انواع من الجواب لكن الحق ان هذا ليس بقياس لست اقول ان المقدمة المنفصلة الى الحاجب وسلب لا تكون قياسيه فانها تدخل فى القياسات لكنى اقول ان استعمالها على ان يقرن بها اسنا النقيض وعلى ما قيل فى الشكل ليس يودى الى قياس فانه لما قال اما ان يكون الحركه موجوده او لا يكون فقد ساق هذا الكلام الى ان سئل به امر مجهول او يلزم امر منكر لا نقر به فلما قال لكنى الحركه موجوده وجعل هذا جزء من القياس لم يسئل به ان الحركه موجوده لم يكن هذا قياسا لانه كان المطلوب فيه فقد بان او سلم قبل عقد القياس عليه فان كان القياس انما هو لاسئاله شئ فقد كان مستغنى عنه وان كان لالزام شئ منكر فالمخاطب لا يسلم ان الحركه موجوده ليسئل بها واذا لم يسلم ذلك لم يعقد عليه من هذا قياس ومع ذلك فانه اذا لم يلحظ الخصم سلب صح بل الى الجمله مرجحات المعدول كان حسن السحه غير الذى ذكر بل ان الحركه ليست غير موجوده وهذه ليست هى ان الحركه موجوده ولو كان يلزمها فان اللوازم كلها اغيار ع المعنى كما قد علمت مرارا واما الامثله الاخرى فانها تم بمقدمات محذوفه لفظا معقوله السوت عقلا قد حذف فى واحد منها ان كل متحرك حى وفى الاخر وكل ما كان السراج موجودا فالضوء موجود وهى الشرطيه وفى الثالث كل كاتب يحرك يده فقد وقعت على حد القياس واعلم الان ان من القياسات ما هى كامله وهى التى تظهر لصورتها لزوم تسلم النتيجه عنها ومنها ما هى غير كامله وهى التى لا تكون لزوم ما يلزم عنها بينا واياما سئل بعضها يرجع به الى الكامله بكون ذلك الغير طاهرا فى نفسها وحدودها لا فى شئ اخر يدخل عليها ويكون ذلك الغير يلزم صدقه مع صدق ما سلم فيها

تمت المقاله الاولى من الفن الرابع من المنطق

المقاله الثانيه من الفن الرابع من الجمله الاولى من المنطق الفصل الاول فى عكس المقدمات على الاطلاق

قد جرت العاده بان يعرف اولا حال عكس المقدمات حتى اذا وقف عليها سهل الامر فى معرفه القياسات التى ليست بكامله ومعنى العكس هو تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقا الكيفيه والصدق على حاله والقضيه المنعكسه هى التى تقبل هذا العكس فالسالبه الكليه من المطلق اذا اخذت بحسب ما فهم فى التعارف من قول القايل لا شئ من ج ب ب وهى المستعمله فى العلوم فانها تنعكس فان اخذت على ما يجب فى نفس الامر فانها لا تنعكس فاما المفهوم لا شئ من ج ب ب انه ولا واحد من الموضوعات بانها ج بالفعل

محمولا

محمولا عليه ب مع استمرار ما دام موصوفا ج من غير ان منع ان يكون ما دام ذاته موجودا بل مع تجويز ان يكون مع ذلك ما دام ذاته موجودا فليس ب بعكس وذلك اذا كان قولنا لا شئ من ج ب معناه انه لا شئ مما يوصف ج يوصف مع الوصف ج انه ب فمنه ما يدوم كونه ج فيدوم سلب ب عنه ومنه ما لا يدوم وصفه ج ويدوم سلب ب عنه ما دام ومنه ما لا يدوم له احد الامرين فاذا كان حقا ان كل واحد مما يوصف ج كيف كان سلب ب عنه دائما ما دام ذاته موجودا فيكون السلب ضروريا صدق معه لا شئ من ج ب واذا كان السلب عنه حقا عند ما يكون ج فقط صدق لا شئ مما هو ج ب فاذن هذا يصدق على الضرورى وعلى من واحد من الاشيا التى تسميها مطلقا فنقول انه ينعكس مثل نفسه فانه اذا كان لا شئ من ج ب فلا شئ من ب ج والا بعض ب ج فليعين ذلك البعض ولتكن د فليكن د بعينه موصوفا بانه ب وج فنجتمع فيه انه ب وج فيكون شئ واحد يجتمع فيه انه ج وانه ب وقد قلنا انه لا شئ من ج يوصف بانه ب اى مع ما يكون ج وذ مع انه ج هو ب هذا خلف وهذا العكس يجوز ان يكون كالاصل فانه كما يكون لا شئ من الابيض اسود اى ما دام ابيض فكذلك لا شئ من الاسود ابيض ما دام اسود وكما انه لا شئ من الحجارة حيوانا اى دايما ما دام موجودا فكذلك لا شئ من الحيوان يكون حجارة ما دام موجودا وحكم الاصل لحكم العكس

تزييف

وقد زيف قوم هذا البيان وقالوا لانه سئل فيه ان السالبه الكليه ينعكسه بان يوخذ بعض السالبه الكليه وهى الجزئيه الموجبه فنعكس جزئيه موجبه ثم يصح الدعوى على سبيل الخلف وهذا وجهان من التقصير احدهما انه لم سئل لنا بعد هذا الموجبه الجزئيه تنعكس وبعد ذلك فانه حيث سئل لنا ان الموجبه الجزئيه تنعكس سئل بان السالبه الكليه تنعكس وهذا ابتدا الدور وقالوا انه سئل ايضا الخلف بقياس من الشكل الثالث وذلك مما لم سئل لنا بعد فهو لاحادوا عن هذا البيان والتوسل اخرا هو ان ج لما كان مباينا لـ ب ومباين المباين مباين ق ايضا مباين لـ ج فلا شئ من ج ب

تقصير

الدور

واما اعتراضهم فبعضه اهل التحصيل وبنوا هذا اليس على استعمال عكس الجزئيه بل على سبيل تعيين شئ واحد واقتراضه يكون بعينه كلى الامرين وهذا امر تعلمه من غير ان يلتفت فيه الى حديث العكس وذلك الواحد معين لكل بالحس او بالعقل انه بعينه ج وب فتجد موصوفا بانه ج هو ب وموصوفا بانه ب هو ج من غير استعمال قياس فى امر هذا الواحد ومن غير عكس وهذا النقض بعض حسن وحق واما طريقتهم فعطلوها وما واليها وحسبانها

سان نافع وهذا خطا مما ابدعه من القايل وذلك لان المباين اسم مشترك يقال على وجوه
من ذلك في المكان ومن ذلك في الحد ومن ذلك في اشيا اخرى منها المباين بمعنى انه ليس هو
فيكون معنى قولنا ها هنا مباين المباين هو انه ليس هو المباين في المكان ولا في الحد كما ان
الاشيا التي قد يحمل بعضها على بعض في الحد ولكن في معنى انه ليس هو واذا قال قايل اذا كان
لاشيء من ح ت فلاشيء من ح ان ح مباين لـ ت كان معناه ان ح ليس هو ت وقد
شا فليس الاخر هو لم يخل اما ان يكون هذا بينا فيكون ايضا بينا انه اذا كان ح ليس
فليس ح وان كان ذلك غير بين فهذا غير بين لان ح ليس هو عبارة عن مادة بعينها بل عن
كل مباين ت عبارة عن كل ما يوافق ولا يمكن ان يقال ان هذا جرى غير بين تحت كلي بين فلو
كان مسلما ان كل مباين لشيء ما لشيء مباين له اي كل ما هو ليس الشيء فليس الشيء هو كما لا شك
في انه لما كان ح ليس ت ت ليس ح نعم ها هنا شيء بين بنفسه وهو ان الشيء المباين لشيء
فذلك الشيء مباين له وبازاء ذلك مسلم ان ما ليس بشيء فذلك الشيء ليس هو بل هما في هذا الموضع
قولان مترادفان على معنى واحد وليست المسئلة هذه بل المسئلة انه اذا كان لاشيء من ح الا مباينا
لـ ت فهل يكون لاشيء من ت الا مباينا لـ ح وهو بعينه طلبنا هل اذا لم يكن شيء من ح ف فهل
ليس شيء من ت ح وليس معنى المباينة الا هذا فان كان احدهما بينا بنفسه فالاخر لذلك لكن
الشخص اما بين بنفسه في كليهما او قريب من البين فاذا حصر حصرا كما ذكرت المسئلة
وزالت البيان بنفسه تامل المحال في المهملة فان هذه الكلمة منها كاذبة مثل قولك ح مباين
لـ ت فليس يلزم ان يكون ت مباينا لـ ح فان الحيوان مباين للانسان بهذا المعنى والانسان
لانسانه ولذلك المسور بسور جزي فانه اذا كان بعض ح مباينا لـ ت لم يلزم ان يكون بعض
ت مباينا لـ ح فلم يكن كون المباين مباينا لمباينه نافعا ههنا وذلك لان ح يكون مباينا
لبعض ت ومواصلا للبعض الاخر فيكون ذلك البعض الاول مباينا له لا يوجب ان يكون مباينا له
كليه فلذلك اذا قلنا لاشيء من ح ت اوجبنا المباينة من جانب المباين
الاخر مباين بكليته او بعضه فيحتاج ان يبين لنسلم انه اذا كان كل ح مباينا
لـ ت اي ليس شيء من ح ت ف مباين لكل ح ولنسلم ان هذا بين بنفسه فهل اذا نقل
كل من ح الى ت يكون حقا ان كل ت مباين لـ ح او يكون ليس كذلك بل حكمه حكم البعض اذا نقل
عن ح الى ت في قولهم بعض ح مباين لـ ت فصار بعض ت مباينا لـ ح كان كاذبا فهذا

على انه حيث يصدق والمباين مباين للمباين انما يصدق اذا كان المباينان موجودين
معا حال المباينة واما اذا كانت المباينة هو ان لا يكون احدهما موجودا مثل مباينة
الكاتب للانسان حين لا يكون انسان ما كاتبا فلا يقال ان الاخر المعدوم مباين ايضا
فهذا البيان ليس بشيء ولا ينبغي ان يلتفت اليه بل الى بيان التعليم الاول واما طعنهم من
جهة استعماله قياس الخلف فالجواب عنه ان قياس الخلف معقول بذاته مستنام اليه
في نفسه وليس يحتاج الى ان نعلم احاله في لزوم ما يلزم عنه اذا كان كاذبا معلوما والعلم
الاول فانه ليس يعلم احال قياس الخلف الا على سبيل التذكر والتجريد عن المادة ويستعمله
وقوله طبيعي وعلى ما تعلم ان الفاضل من المتاخرين قد بين هذا بوجه حسن فقال وانا
نقول بعض ت ح وقلنا لاشيء من ح ت وهذا قياس كامل معلوم الانتاج بنفسه انما يعلم
بعد على سبيل التذكر لا سبيل افاده علم مجهول فلزم من ذلك ان بعض ت ليس ت وهذا
خلف فهذا واما اذا كانت الكليه السالبه على ما يجب في نفس الامر فليس يجب لها عكس وهي التي
راينا ان نجعل العبارة عنها بقولنا كل ح فليس يوجد ت او ان نقول ليس ولا واحد من ح
الاولى ب ت فمنهم من قال ان كل واحد مما يوصف بانه ح بالفعل كيف كان دايما او غير دايم
فانه يسلب عنه ت لا ندري متى الى جميع زمان ما يوصف بانه ح او في جميع زمان و
جوده ووصف بانه ح او لم يوصف او في بعض زمان كونه ح او زمان غير زمان كونه ح فان
ما يوصف بانه ح اذا سلب عنه ت في زمان كونه ح كله فقد سلب عنه ت وان كان في
بعض ذلك الزمان فقد سلب عنه ت وان كان في زمان قبل او بعد ذلك فقد سلب عنه ت
وان كان في كل زمان وجوده فقد سلب عنه ب فانا وان قلنا مسلوب او سلب او يسلب
فاوهمنا زمانا فذلك لضرورة اللفظ بل اردنا ان كل شيء يوصف بانه ح وذلك الشيء حق
عليه سلب ت لا ندري متى واذا كانت السالبة الكلية المطلقة هي هذه العامة كما عند
قوم او ما هو خارج عن الضرورة وهو الذي ليس السلب عنه دايما ما دام ذاته موجودا بل
في وقت ما من اوقات وجوده وهي التي نحص بالوجود به لم يلزم لها عكس فان سلب الضحك
بالفعل عن كل انسان صحيح بهذا الوجه فان كل انسان يسلب عنه الضحك بالفعل وقتا ما
واذا سلب وقتا ما واذا سلب وقتا ما فقد سلب مطلقا فكل انسان فكان يسلب عنه الضحك
مطلقا وخصوصا على راي من يخرج الضرورة عن الاطلاق واذا كان هذا السلب الكلي مطلقا

كلية سالبة

مسئلة

لاعكس اذ ليس يمكن ان يسلب الانسان عن الذى يضحك بالفعل بوجه من الوجوه ولذلك
من مواد كثيره فقد وجد للسلب الكلى المطلق مادة لاعكس فيها وهذا معنى قولنا ان
لذا لاعكس اى ليس يلزم عكسه لا أنه لاعكس من مادة من المواد فمن هذا السالب
الكلى المطلق الحقيقى لاعكس لكن هذا السالب لا يعبر عنه باللفظ الموضوع لهذا الشان
ولذلك لا يقال ولا واحد من الناس ضاحكين فلننظر الان فى وجوه اخرى يعتبر لهذا
ان المطلقه ص فنقول ان قوما يقولون هى التى الحكم فيها على ما حصل من الموضوعات موجودا حتى يكون اذا
قال قايل كل ح ت وكان معناه ان كل واحد من الموصوفين بانه ح فى الماضى والحال
مما قد وجد هو موصوف بانه ت فيكون قولهم لا شئ من ح ت معناه انه لا شئ مما وجد وحصل
بالفعل الا مسلوب عنه كونه ت وان كان قد يمكن ان يوجد له ت او يكون بعض ح اذا وجد
كان ت بالضروره لكنه الان ليس موجودا والموجود منه البعض الذى لا شئ منه ت مثال
الاول عندهم اذا انعقد فى وقت ان لم يكن انسان متحركا بالفعل ومثال الثانى ان يكون وقت
ولا لون موجودا فيه الا البياض فيكون حينئذ كل لون بياضا فيكون هذا الوجودى بعكس
ايضا فلنظر هل يلزم من هذا ان لا شئ مما هو ت فهو ح ايضا اما اذا عنى فى العكس ما عنى فى
الاصل فليس يجب ان يكون هذا العكس لانه يجوز ان يكون ت مسلوبا عن ح الموجوده ولم توجد
فى غيره فانه ليس يلزم اذا سلبت الكتابة عن انسان موجود ان يكون الكتابة موجودة فى اخرين
او اشيا اخرى غير الكتابة حكمها هذا الحكم فليس يلزم من ذلك ان يكون سلب ح عن كل واحد من
الذين حصل لهم وجود ت حقا على سبل الاطلاق فانهم ربما لم يحصلوا ت حتى يصيروا بحيث
اذا وضعوا كان السلب عنهم على الحكم المذكور واما على غير هذا الشرط وعلى ان يكون ح مسلوبا
عن ت سوالم يوجد ت او وجد فى شئ اخر غير ح فهذا صحيح من طريق العكس على هذا القانون
لكن ينبغى ان ننظر ان هذه القضيه حينئذ اى القضايا يكون فانه لا يلزم ان يكون ضروريه
فانه اذا سلب ح سلبا بالفعل عن ب وكان ت شيئا لا يجب ان يسلب عنه ح فى كل زمان
مثل ان يكون انفق ان كان كل موجود ابيض فى وقت ما مسلوبا عنه انه ما كل الفى وقت ما هو
كان حينئذ لا وجود لما كل الفى وقت ما هو ب الموجودين فى ذلك الوقت هو ابيض وانعكس انه لا شئ
مما هو ما كل الفى وقت ما هو ب ابيض وكان هذا مما لا يصدق بشرط الضرورة ولم يكن ممكنا
حقيقيا اذ قد سلب عنه بالفعل وقد انعقد على ان كل قضيه اما ان يكون فيها حكم بالفعل

ضرورى

ضرورى او حكم بالفعل غير ضرورى او حكم ممكن ليس فيه شرط انه بالفعل واذ ليس هذه
القضيه ممكنه ولا ضروريه فسلوبه مطلقه فيكون ما ظنوه من ان المطلق هو الذى يجب
ان يكون الحكم فيه على الموجودين فى زمان قد جعل باطلا واعلم ان قولنا كل ا ا لذا ليس
نعنى به كل موجودين كذا فى زمان ما فان الموجودين من الناس فى زمان ما بعض الناس
لا كل الناس ومع ذلك فان هذا اذا اعتبر حصلت اقسام لا يمكن الحاقها بالضرورى
ولا الممكن فيجب اذن ان لا نلتفت الى هذا المذهب وسنوجه انعطافنا فيما نستانف الى ان
نرد هذا العرض شرحا فان لم نعتبر وجود الموضوع بل اعتبر صدق القضيه كان الموضوع
موجودا او غير موجود حتى يكون المطلقه هى التى الحكم فيها سوره صادق زمانا ما سوا
كان الموضوع موجودا او غير موجود فان غير الموجود يصدق عليه السلب عاما كان العكس
مثل الاصل بعينه متعلقا بذلك الزمان وكان مطلقا الا ان هذا الاعتبار مزيف لما درست ولما
سنستدل واما ان اخذ الموضوع على السبيل الذى اختاره الفاضل من المتاخرين حتى يكون ح
ما يصح ان يكون ت حتى يدخل فيه ما يصح ان يكون ح وان جاز ان يوجد ويعدم ولا يكون حالا
له انه ت فلنظر ما يلزم من ذلك فيكون معنى السالب الكلى على مذهبه اما انه لا شئ مما يصح ان يكون
ح بالفعل او بالقوة موصوفا بالفعل بانه ت واما انه لا شئ مما يصح ان يكون ح موصوفا بانه
يصح ان يكون ت لكن هذا الفاصل بجعل المطلقه ما لا يجب سلب ب عنه بالفعل كل وقت
فلا يجد محيصا عن الزام السالف اذ سنا ان مثل هذه المطلقه قد لا تعكس ولا يضر ذلك
بان يجعل الموضوع موصوفا ما هو موصوف بالفعل مما توصف به الموضوع او بالقوه وما اشبه
مجراه فهذا اول الوجهين واما الوجه الثانى فانه فضله سلب فيها الامكان العام وليست
مطلقه فان قال قايل انه ليس كذلك بل الامكان ههنا فى مفهوم المحمول وانما يكون ذات جهة
بجهه تلحق الرابطه ونحن عازلون الربط فنقول اولا ان الجهه ها هنا فى مقابلة القضيه التى لها
ملحقه بالرابطه فانك تقول هناك بعض ما هو ح يصح ان يكون ت وثانيا ان كل مقدمه لها جهه
ممكن ان يجعل الجهه فيها خارجه عن المحمول فانه ممكن ان يجعل جهتها حرفا من المحمول ثم يلحق بها
جهه اخرى فانك اذا قلت كل انسان ممكن ان يكون كاتبا فلك ان تقول بعد كل انسان بالضرورة
ممكن ان يكون كاتبا واما ثالثا فما نقول فى قولك كل انسان ممكن ان يكون كاتبا امعناه ان كل انسان
ممكن او يصح ولا نمنع كتابته مدخلا للجهه على المحمول على نحو معناه فانك ان قلت هذا وعنيت

الجواب اولا

بالامكان الامكان الحقيقي الذي يصدق في هذا الموضع فقد كذبت فان امكان الكتابه
ليس ممكنا اللهم الا ان يلتفت الى امكان قريب فحينئذ لا احد حيله فيما ليس فيه الا امكان
واحد ومع ذلك فيكون قولك كل انسان يمكن ان يكون كاتبا كاذبا على هذا التاويل لان
ذلك ليس كله بامكان بعيد ولا قريب بل الناس يختلفون في ذلك واما بعد هذا كله فيظهر
ان هذا كيف ينعكس فيقول ان هذه القضيه مع هذا كله يكون على احكم السالبه الضروريه
اذ كان لا شيء مما يصح ان يكون ح هو شيء يصح ان يكون ت هذا وان قوما قالوا السالبه
الكليه على الوجه الاول ايضا لا تنعكس واوردوا له امثاله فقالوا نحن نقول لا شيء
من الحيطان في الوتد ولا من البطاطيح في السكن ولا ينعكس انه لا شيء من الاوتاد في الحيطان
او السكاكين في البطاطيح فالجواب عن امثال هذه مما ذكروه ان المحمول ليس هو الوتد ولا
السكين بل في الوتد وفي السكين فاجعلهما كما هما لحملتهما موضوعين ينعكس

الفصل الثاني في عكس المطلقات واذ قدمنا هذا ملنعين ان الكليه الموجبه
هل تنعكس وكيف تنعكس الكليه موجبه او جزئيه وهل تبقى مطلقه او لا تبقى مطلقه
فنقول اذا صدق قولنا كل ح ت فليس يلزم ان يكون كل ت ح مثاله كل انسان حيوان
وليس كل حيوان انسان وايضا كل انسان مستيقظ ولا نقول كل مستيقظ انسان فليس
يجب اذن للكليه الموجبه عكس كلي موجب فانه ربما كان المحمول اعم واما عكسها الجزئي
فواجب فانا اذا قلنا كل ح ت لزم ان بعض ت ح وقد جرت العاده في بيان هذا
ان نقال انه ان لم يكن بعض ت ح فلا شيء من ت ح وهذا مما ينعكس فيكون ولا شيء من
ح ت وقد قلنا كل ح ت هذا خلف فهذا هو البيان المعتاد في هذا الباب وعلينا
ان ننظر في هذا البيان هل هو حقيقي او ليس بحقيقي وذلك انه ان كان نقيض الموجبه الجزئيه
المطلقه هي السالبه الكليه المطلقه وقد قيل ان الحصه منها لا تنعكس فلا يكون هذا
بيانا على ان ذلك كما علمت يحتاج في اخذ نقيضه الى ان نعين الحال والوقت وها هنا
لم نشتغل بتعيين حال او وقت في كليهما حتى يكون السلب مقابلا لمعين في الخلف فلا
مقابل ولا بد ان ينعكس السالبه الكليه فيه فيقول الان ان هذا وان كان هكذا
فان هذا البيان صحيح وذلك لان القايل اذا كذب في قوله بعض ت ح فيجب ان يكون انما
كذب لانه لا احد بعضها هو ت هو ح في وقت من الاوقات فانه اذا وجد بعض

ت ح وقتا ما فقال بعض ت ح اي وقت كان واي حال كان فانه يكون صادقا وان
كان صادقا مع ذلك ان كان كل ت ليس وقتا ما ح فليس اذن هذه الكليه السالبه
المطلقه منافضه لتلك الجزيه الموجبه ولكن التي اذا كذبت القايله بعض ت ح صدقت
هي ولا نكذب الا ان لا يكون بعض ما من الابعاض موصوفا في شيء من الاوقات بالمحمول فاذن
منافض هذه الموجبه الجزيه المطلقه هو هذه السالبه التي ظهر من حالها قبل انها تنعكس
مثل نفسها مانعه للالحاب الجزوي كيف كان فضلا عن الكلي فهذا البيان اذن حق ويقول
ان هذا العكس يمكن ان يسمى بالعكس والافتراض وذلك بان يقال اذا كان كل ت
فليفرض واحدا من الموصوفات ت وليكن د هو ح وهو ت والموصوف ت الذي هو
موصوف بانه ح ولذلك قد يمكن ان يسمى بالخلف على قياس ما فعله الفاضل المتاخر
فانه ان لم يكن بعض ت ح فلا شيء من ت ح السالب المطلق بمعنى ما دام ذات ت موصوفا
بانها ت وكان كل ح ت صحيح بقياس كامل طبعي ان لا شيء من ت ح هذا خلف واما هذا
العكس ما حاله ايضا الاطلاق العام فلا يلزم اذا كان كل كاتب مستيقظا اي وقتا ما يجب ان
يكون بعضها هو مستيقظ هو كاتب ما دام ذاته موجودا او ما دام مستيقظا وفي بعض المواضع
يجب كما نقول كل انسان حيوان اي ما دام موجودا ودايما وبعض الحيوان انسان اي ما دام
موجود الذات وهذان نعمهما الاطلاق العام ولقايل ان يقول انا اذا قلنا كل كاتب مستيقظ
لزم منه ان بعضها هو مستيقظ فانه كاتب ما دام موجود الذات وذلك انا اذا قلنا الكاتب من
حيث هو كاتب فهو بعض المستيقظين وذلك الكاتب بعينه من حيث هو كاتب فانه كاتب ما دام
ذاته موجودا وهو بعينه بعض موضوعات المستيقظ فبعض ما قال له انه مستيقظ فانه
كاتب ما دام ذاته موجودا فقد انعكس ها هنا ايضا ضروريا فنقول في جواب ذلك اما اولا
فانا نسامح ولا نناقش المناقشه التي لنا في هذا فنقول لا نمنع وجود بعض المستيقظ كاتبا ما دام
ذاته موجودا ان يكون بعضه ليس كذلك فانه كما ان الجزيه لا تمنع صدق سلبها صدق الخاص
كذلك لا تمنع صدق ضرورتها صدق لا ضرورتها وكذلك بعض الاجسام ابيض بالضرورة وبعضها
ابيض لا بالضرورة فان كان بعض ما هو موضوع المستيقظ كاتبا بالضرورة اذا احذنا
الشرط المذكور فبعضه الذي ليس بذلك الشرط ليس بالضرورة وان قلنا هذا الكلام بالحق
لزمنا ان لا نسلم ان الكاتب من حيث هو كاتب يوصف بالمستيقظ فان ذات الكاتب بشرط

فضلا

الجواب اولا

اخذ الشرط

من حيث

ان يوجد كاتبا فقط لا يوصف بالمسقط فان الشرط هو ان يكون كاتبا فقط بلا زياده
والكاتب فقط كيف يكون متيقظا فيكون كاتبا فقط ليس كاتبا فقط بل اذا اخذ مطلقا وهو
الكاتب كيف كان اى الموصوف بانه كاتب المحور ان يكون كيف كان هو الموصوف بالمسقط
وصفا لا بالضرورة واما الاشياء من حيث حدودها وشروط تجريد العوارض عنها لا يكون موضوعه
لما ليس بحدودها ولا في حدودها هام ستعلم ان قولنا من حيث هو كاتب ليس حرا من الموضوع
البته وذلك في مثل قولنا الكاتب من حيث هو كاتب هو مسقط بل حر من المحمول وتسمى لك
حينئذ ان الشكل منحل من وجه اخر ويرجع فيقول ان العكس في المطلقة حيثما لا يجب الا المطلقا
عاما وذلك لانك اذا اخذت المطلقة خاصة وجدتها لقد تعكس خاصة وقد تعكس ضرورة
مثال الاول كل كاتب مسقط وعكسه بعض ما هو مسقط كاتب لا بالضرورة ومثال الثاني كل
انسان متنفس لا بالضرورة وعكسه ان بعض ما هو متنفس انسان بالضرورة واذا عرفت حال الكلي
الموجب المطلق فلذلك فاعلم حال الجزئي الموجب وانه يعكس مثل نفسه جريا موجبا والبيان
ذلك البيان ولا سيما ان نطول بسببه وقد اوردت امثلة بعض بها ما قلناه من انعكاس الكلي
الموجب حرفا ولا احتاج ان نعدها كلها بل يجب ان نذكر ما قلناه في الجواب عن خرد واوردت
لبيان بها ان السالبة الكلية لا تعكس وكذلك الامر ان ننظر الى جملة الموضوع وجملة المحمول فيها
كما هو لا بعض حرا ما فيه ولا بغيره اعني الجزء الذي اذا نقصته عنه وهو حاله الاول قبل
العكس فاردت ان تحفظ الايجاب والسلب مع نقصانه لم تحد الحكم ثابتا فانك اذا اسقطت
المحمول كما كان والموضوع كما كان وعكست لم تغلط ولم تغالط واما السالبة الجزئية فانها
لا تعكس فليس اذا لم يكن كل حيوان انسانا او كل انسان كاتبا وجب ان لا يكون كل انسان
حيوانا او كل كاتب انسانا وها هنا نوع من العكس اخر يجب ان نتامله وهو الذي يسمى عكس النقيض
وهو ان نوخذ ما نقض المحمول فيجعل موضوعا وما نافض الموضوع فيجعل محمولا فنقول اذا
قلنا كل ح ت لزم منه ان كل ما ليس ت ليس ح والا فلنا بعض ما ليس ت ليس ح فهو ح
بعض ما ليس ت هو ح فنعكس فنقول بعض ما هو ح هو ما ليس ت وقلنا كل ح ت واذا
قلنا كل ما ليس ت ليس ح صح كل ح ت والا فليصح ليس كل ح ت فيكون بعض ما هو ح محمولا
عنه ت بذلك البعض ح وليس ت وقلنا كل ما ليس ت ليس ح فذلك البعض ح وليس ح
واذا قلنا لا شيء من ح ت لا يلزم لا شيء مما ليس ت ليس ح فانك اذا قلت لا شيء من الناس

اخذ المطلق

الاشياء من حيث حدودها وشروط تجريد العوارض

العكس في المطلقات

عكس النقيض

حجارة لم يلزم انه ليس شيء مما ليس بحجارة ليس بانسان او ليس شيء مما ليس بحجارة هو انسان بل لزم
بعض ما ليس بحجارة هو انسان والا فلا شيء مما ليس بحجارة هو انسان فلا شيء من الناس ليس بحجارة
وكما قلنا لا شيء من الناس بحجارة واذا قلنا بعض ح ت لزم بعض ما ليس ت ليس ح فانه يوجد
موجودات او معدومات خارجة عن ح وت معا فيكون بعض ما ليس ت ليس ح واما قولنا
ليس كل ح ت فلزمه ليس كل ما ليس ت ليس ح والا فكل ما ليس ت ليس ح وكل ما هو ح هو ت
وها هنا مخوص اخرى والاولى ان نجعل مواضعها كتاب اللواحق

الفصل الثالث

في عكس الضروريات والممكنات ونقول اذا قلنا بالضرورة لا شيء من ح ت فيجب ان يكون
بالضرورة لا شيء من ت ح قالوا والا امكن ان يكون بعض ت ح فامكن ان يكون بعض ح ت
فامكن ان يكون بعض ح ت فاشكل ها هنا شيء وهو انه استعمل عكس الممكن فيه وهذا ما لم يسلم
بعد فقال بعضهم ان انعكاس هذا الممكن من نفسه فانه اذا امكن ان يكون شيء شيئا امكن
ان يكون ذلك الشيء الاخر ذلك الشيء ولما كان هذا بينا بنفسه حاز تعريف غيره به غير متوقف فيه
من حاله وعندي انه نحتاج هذا العكس الى بيان ما ايضا وليس ما فرضوه بينا اعرض
من امتناع كونه شيئا مسمى كون ذلك الشيء هو الذي هو المطلوب او قريب من المطلوب لكن ما قاله
الاخرون احسن وهو انه ان امكن ان يكون بعض ت ح كان فرضه غير محال واكثر ان يكون
كذبا والكذب الغير المحال لا يلزم منه محال فان لازم ما يمكن ممكن فان المحال لا يكون البته مما لا
يكون الا ويلزمه المحال لا يكون البته وكيف يكون وآخرا يكون مع كون ما لا يكون البته فالكذب
الغير المحال لا يلزمه المحال فاذا فرض بعض ت ح موجودا لم يلزم كون بعض ح ت كما علمت
كذبا غير محال لكنك قد قلت بالضرورة لا شيء من ح ت فكيف يكون قولنا بعض ح ت غير محال
فهو محال ولزم من قولنا بعض ح ت قولنا بعض ح ت كذب ومحال على ان هذا له وجه هو
الاقرب عندي وهو انه يقول اذا حاز وا ممكن شيء امكن لازمه فاذا امكن ان يصدق المقدم
القائل بعض ت ح امكن لازمها ضرورة وهذا اصح ما ينبغي ان يقال اي قولنا بعض ح
ت واما ان كان القول موجبا مثل قولك باضطرار ان يكون كل ح ت او بعض ح ت فقولوا
انه باضطرار ان يكون بعض ت ح والبيان المشهور لهذا هو انه لا بد من ان يكون بعض ت ح
لانه مرخيث هو مطلق هذا حكمه فحينئذ اما ان يكون باضطرار او لا يكون باضطرار فان كان
لا باضطرار فبعض ح ت لا بالاضطرار وكان كله باضطرار وهذا خلف وهذا البيان

مواضع تخليط

مواضع تخليط وذلك لان الذى سلف من تعليمهم فى انعكاس المطلقه الموجبه انما كان
انها تعكس جزئيه فقط ولم يبن انها ان كانت لا باضطرار فتكون عكسها لا باضطرار
ولا هذا حق توجه من الوجوه فان كل انسان كاتب لا بالاضطرار من كل كاتب انسان باضطرار
والتخليط الثانى هو انا وان سلمنا ان هذا البيان قد سفع فى اثبات عكس الكلى الموجب
فكيف سفع فى بيان العكس الجزئى الموجب فانه ليس يمنع قولنا بعض حـ ت بالضرورة ان
يكون بعض ت حـ ايضا لا بالضرورة فيجوز ان يكون عكس قولنا بعض حـ ت بالضرورة هو
ان بعض ت حـ لا بالضرورة ثم ان انعكس على قولهم فصار بعض حـ ت لا بالضرورة
صح مع صحة الاصل وهو قولنا بعض حـ ت بالضرورة ولم يلزم حلف فانك تعلم ان بعض الاحسام
متحركة ضرورة وبعضها متحركة لا بالضرورة ولذلك بعض الاحسام سود بالضرورة اى
دايما وبعضها سود لا بالضرورة بل الحق ان هذه تعكس مطلقه بالمعنى الاعم وهو ان
بعض ت حـ بلا زياده شرط والبرهان عليه هو المثالان المذكوران وانت تعلم انه ليس يجب
ان يكون عكس غير الضرورى غير الضرورى من المثال المذكور من ان بعض الكتاب انسان بالضرورة
وعكسه ليس كل احد من الناس كاتبا بالضرورة فانه لا يمتنع ان يكون الشئ ضروريا حملا على
شئ ذلك الشئ لا يكون هكذا ضروريا ومع هذا فحبذا ان يورد وجوه التحليص الذى يكلف اصحاب
التعصب عن هذا الالزام فقال بعضهم ان قولنا كل كاتب انسان بالضرورة ليس حقا وذلك
لان الكاتب من الناس معدومون فبعضهم ما هو كاتب هو بالامكان ليس اى
يمكن ان يصير واما ليس وهذا هو الانسان الذى ذكرناه فى قولنا كل حـ ت معناه كل ما
يقال له انه بالفعل حـ واخرج ما هو كاتب بالامكان داخلا فى قولنا كل كاتب فالان فقد
ادخل الكاتب بالقوة فى هذه الجملة ومع ذلك فلن تحد البته مقدمة كلية ضرورية موجبة فان
قولنا كل انسان حيوان بالضرورة كاذبة لان الناس المعدومين حيوان بالامكان
فبعض الناس وهو الذى بالقوة حيوان بالامكان فليس بالضرورة كل انسان حيوانا والحد
منا لا اخر الامثلة المستعملة للكلى الموجب يكون صادقا البته وقال بعض المحصلين ان قولنا
بعض الكتاب ناس بالامكان صحيح وذلك لان معنى هذا ان ما يوصف بانه كاتب بالضرورة
هو انسان وسوالم يكن كاتبا او كان كاتبا وكان بالضرورة كاتبا او كاتبا لا بالضرورة حتى
يكون انسانا بالضرورة وان لم يكن كاتبا فاذن لو نه انسانا بالضرورة ليس لانه كاتب

فاذا

ضرورية المعنى الاعم

فاذا قلت بعض ما يوصف بانه كاتب هو انسان بالضرورة فانت تقول مع نفسك لا
من جهة انه كاتب فجهة انه كاتب لا توجب الضرورة فاذن يكون غير ضرورى ان يكون معه
الانسانية فيكون بعض الكتاب وهو الكاتب من جهة ما هو كاتب ليس ضروريا انه انسان او ليس
بانسان وذلك من جهة ما هو كاتب وبعض الكتاب ممكن ان يكون انسانا من جهة ما هو كاتب وهذا
الرجل وان دق فقد غالط وحمل التعصب على محل وجه بعيد وغلط من ظن ان قولنا الكاتب
من حيث هو كاتب لا توجب الضرورة حتى يصح معه ان الكاتب من جهة ما هو كاتب لا يكون حمل
الانسان ضروريا عليه وليس كلامنا فى ان كونه كاتبا هو الذى جعل حمل الانسان عليه ضروريا
او لم يجعل بل كلامنا فى الانسان هل يحمل على الكاتب من جهة ما هو كاتب فان قال انه
يحمل عليه فمن انه يحمل عليه دايما فيكون ضرورى الحمل عليه وان لم يكن لاجل انه كاتب ولذلك
اذا زال الكتابة مع محمولا على الشئ الذى هو الكاتب فان ذلك لا يمنع ان يكون

ضرورى الحمل

الكاتب من جهة ما هو كاتب

محمولا على الكاتب ودايما له فليس انه لا يكون ويحمل على شئ يوجب انه حين يكون لا
يحمل عليه دايما فاما ان قال ان الكاتب من جهة ما هو كاتب هو كاتب فقط ولا زيادة
والانسان معنى اخر غير انه كاتب فليس محمولا عليه كما من هذا حكم الانسان والحيوان فان الا
نسان من حيث هو انسان هو انه حيوان يعم الحيوان حسب جزء من حده كذلك الحيوان والا
نسان من حد الكاتب فان الكاتب من الخواص الذاتية بمعنى انها توجد فى حد الموضوع
وجنسه لا محالة من بعد هذا كله فان الكاتب اذا اخذ انه كاتب فقط وكان الانسان
مقارنا له غير محمول عليه كان غير محمول عليه بالضرورة لا بالامكان فكان بعض الكتاب بالضرورة
ليس انسانا لا بالامكان وهو الكاتب من جهة ما هو كاتب على ان ها هنا غلطا اخر وهو
ان قولنا من حيث كذا ومن جهة كذا من احزاء المحمول فقولنا بعض الكتاب من جهة ما هو كاتب ليس
بالضرورة انسانا هو معنى قوله الكاتب ليس من الضرورة انسانا من جهة ما هو كاتب ولو كان
هذا ليس جزء من المحمول بل اجزاء من الموضوع للزم منه محال فانا كنا نقول الحيوان من جهة ما هو حيوان
ناطق او ليس فلو كان من جهة ما هو حيوان ناطقا للزم ان يكون كل حيوان ناطقا ولو كان
الحيوان من جهة ما هو حيوان ليس بناطق للزم ان لا يكون احد من الحيوانات ناطقا لان الشئ الذى
يقال على الشئ من حيث هو هو ومن حيث هو طبيعته فيقال حيث كان وكيف كان لكن لما كان قولنا
من حيث ومن جهة جزء من المحمول لم يلزم ان يجاب ان الحيوان من جهة ما هو حيوان ليس بناطق

احزاء المحمول

الحيوان من جهة ما هو حيوان ناطق

الخواص الذاتية

الشئ يقال على الشئ من حيث هو ومن حيث هو طبيعته

مهم

بل ان يجاب ان الحيوان ليس مرجهه ماهو حيوان ناطق بل قد لا يكون وفاذا كان لونه
حيوانيه تسلب عنه النطق غير كونه لا حيوانيه يوجب عليه النطق لم يلزم ان يكون الامر
ونسلم القسمين على السواء لكن يلزم حرازم الموضوع وآحرازا الموضوع يجب اذا كان
بعد شئ يحمل على الموضوع ان يجئ مقيدا كقولنا الحيوان الناطق كذا معناه الحيوان الذى هو
الناطق كذا فاذا قلنا بعض الكتاب مرجهه ماهو كاتب فيجب ان يكون معناه بعض الكتاب
الماخوذ مرجهه ماهو كاتب او بعض الكتاب الذى هو مرجهه ماهو كاتب فقط لا بعض ولا
ايضا مسورا بالكل حتى يقال كل كاتب الماخوذ مرجهة ماهو كاتب ولا يكون هذا اذا جعل
هذا حرازا من المحمول فقيل بعض الكتاب هو مرجهه ماهو كاتب كذا فاذا كان هذا حرازا من المحمول
فيجب ان يكون حرازا من الموضوع عند العكس وهب انه حرز من الموضوع اليس يجب ان يكون حرزا
من المحمول قيل فيكون قولنا كل انسان ممكن ان يكون كاتبا معناه كل انسان ممكن ان يكون
كاتبا الذى هو مرجهة ما الكاتب كاتب فقط وهذا كاذب فانه ولا واحد من الناس
يوصف بانه كاتب الماخوذ مرجهة ماهو كاتب فقط فان الانسان لا يكون الشئ الذى
هو مجرد الكاتب فقط الذى انه انسان وانه حيوان خارج من وجوده مسلوب عنه
ولسنا نلتفت عندما نقول ان الانسان ممكن ان يكون كاتبا الى اعتبار ان الكاتب
وجهه نعترف به غير معنى مطلق انه كاتب بلا شرط فسطر هل يحمل ذلك على الانسان
يحمل ذلك على الانسان فيجب ان لا يلتفت فى الموضوع الى انه الذى هو موصوف بكذا
بلا شرط دوام اولا دوام ولا شرط مرجهه ولا يلتفت الى المحمول الا ماخوذا محمولا فاى
شرط الحقناه به فهو جزء الجملة هو المحمول ثم بعد ذلك يربط ويوجد ويحفظ عند العكس
فما جعله محمولا او موضوعا ولا يهمل ولو كان من هذه الشروط معتبرة لسطر كثير من
المقدمات الضرورية وصارت ممكنات ولجمع جوامع ما قلناه فلسطر هل اذا كان
حـ تـ وتـ ممكن وحـ خاص به فهل اذا حمل تـ على حـ ايضا يحمل عليه تـ اولا
يحمل فلما حـ للحيوان وتـ الكاتب فلسطر هل يجب ان ياخذ من حيث هو كاتب لكنا
نحد الكاتب من حيث هو كاتب مسلوب عنه انه حيوان فحـ مسلوب عن الحيوان الكاتب
من حيث هو كاتب بل يجب ان نراعى ما كان اوجب فنجعله موضوعا فنى ان الحيوان اكون
محمولا عليه فتراه يكون محمولا عليه وقتا ما اومادام الذات موجوده فان كان الحق

اجرا للموضوع

هب

هو

هو ان محمول عليه دايما اى مادام ذات الكاتب موجودا فالحيوان ضرورى للكاتب
والكاتب ليس ضروريا للحيوان وهذا بلاغ لمن انصف واما الجزئه السالبة الضروريه
فانها لا تعكس فانه ليس اذا كان بالضرورة ليس كل موصوف بانه حيوان انسانا
يجب ان لا يكون بالضرورة كل انسان حيوانا واعلم ان قولنا بالضرورة ليس ليس
سلب الضرورة بل سلب الضرورة ليس بالضروره واما المقدمات الممكنه فقد قيل
فيها ومثل هذا الموضع ما اصف قالوا ان الممكن يقال باشتراك الاسم على الضرورى
وعلى المطلق وعلى الممكن الحقيقى ما كان فى الضرورى والمطلق فحكمه حكم ذلك
وما كان فى الممكن الحقيقى فحكمه قد يخالف على ما سنبين لك فى موضع اخر فاوهم
ظاهر هذا اللفظ ان الممكن اذا قيل على الضرورى لم يكن مخالفا له الا فى اللفظ
فيقال له ممكن ويعنى انه ضرورى فاذا لم يكن مخالفا الا فى اللفظ كان عكسه عكسه
وليس ينبغى ان نفهم الامر على هذه الصورة فانه ليس احد من الناس يقول ولا فى لغه
من اللغات يقال ممكن على الضرورى ويعنى به الضرورى ولا الشبهه التى دعت الى
ان يجعل لفظه الممكن اشتراكا حتى كان يجب مره ان يقال على الضرورى ومره ان
لا يقال وكان يمنع كونها مقولا على الضرورى انها عكس الى السالبه العكس الذى
يجرى بينهما اذ كان ما يمكن ان يكون يمكن ان لا يكون وكان يوجب كونها مقولا على
الضرورى ان سلبها لا يقال عليه والا كان بعضها وهو انه ليس بممكن مقولا على
الضرورى وكان الضرورى ممتنعا شبهه يوجب ان يكون حملها بان الممكن يقال
على الضرورى قولا مترادفا فان الممكن اذا كان له معنيان واحدهما اعم من الواجب
والاخر مباين للواجب فان الشبهه تحل ايضا وهل الممكن الذى يجب قوله على الضرورى
الا الممكن الذى سلبه لا يقال على الضرورى لان سلبه انه ليس بممكن ومعناه ممتنع
فيكون الممكن الذى يجب ان يقال على الضرورى هو الذى هذا سلبه فاذا كان هذا
الممكن المقول على الضرورى الوجوه معناه انه ضرورى ومفهومه ذلك كما يكون فى الاسما
المترادفه كان ما ليس بضرورى وما ليس بممكن معنى واحدا وكان ما ليس بضرورى
اذن هو الممتنع وهذا محال بل الممكن المقول على الواجب هو اسم محصل موضوع بدل
اسم غير محصل هو لفظه غير ممتنع وهو اعم من الواجب ومن الممكن فليس اذن صحيحا الحكم

الممكن باشتراك الاسم

اسم محصل

الضروري او المطلق وهو اخص منه وجب صحة انعكاسه في نفسه بل يجب ان يعلم ان معنى
الكلام المذكور في التعليم الاول الصحيح هو ان هذا اذا قيل على الضروري وعلى المطلق
وعلى الممكن فامنه في ماده الضروري تحكمه ما قبل ولذلك ما هو في ماده المطلق تحكمه ما قبل
واما الممكن الحقيقي فسيضح امره بعد ليعلم ان بعد انضاح الحكم في جميع ما الحق هذا
العام يضح حكم هذا العام والنظر في الممكن الحقيقي وفي عكسه جرت العاده بتاخيره
فلنوخره **الفصل الرابع** في القياسات الاقترانيه وذكر الاشكال الثلثه وحالاتها
الاطلاق والضرورة فهذه الاشيا المذكوره ذكرت على سبيل المقدمات لما يراد تعليمه
من امر القياس فنقول ان اللازم عن القياس لا يخلو اما ان يكون غير مذكور هو ولا بعضه
في القياس بالفعل وتسمى امثال هذه المقاييس اقترانيات مثل قولك كل حيوان جسم
وكل جسم جوهر فكل حيوان جوهر واما ان يكون اللازم او نقيضه والجمله احد طرفي
المطلوب مذكورا فيه بالفعل بوجه ما وهذا اسميه استثنايا والجمهور يسمونه شرطيا
واما لم اسمه شرطيا اذ من الشرطيات ما يكون على سبيل الاقتران ولتقدم ما يكون
على سبيل الاقتران ومنه ما يكون من حمليات فنقول ان كل قياس اقترانى بسيط حملى
فانه تولف من مقدمتين بستركان في حد استراكا المثال الموردة في الجسم وهذا الحد لا يخلو
اما ان يكون في احدهما محمولا وفي الاخر موضوعا او يكون محمولا في كليهما او موضوعا في
كليهما واذا كان موضوعا في احدهما محمولا على الاخر فاما ان يكون محمولا على موضوع المطلوب
وموضوعا لمحمول المطلوب وهذا هو الذي يسمى الشكل الاول واما ان يكون محمولا على محمول
المطلوب موضوعا لموضوع المطلوب وهذا هو الشكل الذي الغى لما اذكره من العلة بعد
وجوبه في القسمة فانهم حين قسموا الاشكال على القسمة المثلثة التي ذكرناها احالوا ثلثة عشر
واحدا منها على انه الشكل الاول واحدوه على انه هو الذي اوسطه موضوع في احدهما
محمول في الاخر ثم لما نظروا فيه رجعوا لجمع منه ما لجمع اخذوه مرجعين لحفظ موضوع
وسطه موضوعا ومحموله محمولا فقط وهذا اخص من المعنى الذي لاجله جعل شكلا اولا او
اذا جعلوه شكلا اولا لا بجرد ان الاوسط موضوع ومحمول بل لان الاوسط محمول على موضوع
المطلوب وموضوع لمحمول المطلوب فقد الغوا قسما رابعا وفاضل الاطبا ذكر هذا ولكن
لاجل هذا الوجه بل هذا الالغا هو بسبب انه امر غير طبعي وغير مقبول وغير ملايم لعاده

النظر

النظر والرويه ومعنى عنه لقوه عكسه بنجه ما هو شكل اول وعلى ما سنوضحه في موضع
اخر فلنذكر الشكل الاول ما ذكرناه واما الثاني فهو الذي يكون حده الاوسط محمولا على الطرفين
واما الثالث فهو الذي يكون حده الاوسط موضوعا فيهما جميعا والطرف الذي هو موضوع
المطلوب يسمى حدا اصغر والمقدمة التي فيها هذا الطرف يسمى مقدمه صغرى والطرف الذي هو
محمول المطلوب يسمى حدا اكبر والمقدمه التي فيها هذا الطرف يسمى مقدمه كبرى والتاليف من متين
بالاقتران يسمى قرينه والذي يجب عنهما النتيجه لذاتها يسمى قياسا وهيه نسبه الاوسط
الى الطرفين يسمى شكلا والذي يلزم فانه ما دام يساق اليه القياس يسمى مطلوبا فاذا لزم
سمي نتيجه وانما سمي الشكل الاول شكلا اولا لان انتاجه من نفسه وقياساته كامله ولانه
ينتج جميع المطالب والثاني لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا الجزئي ولانه ينتج افضل المطالب
وهو الكلي الموجب واعلم انه لا قياس من سالبتين ولا من جزئيتين ولا من صغرى سالبه كبراها
جزويه الا ان يكون السالب ممكنا واعلم ان هذه النتيجه تنتج اخس المقدمتين لا كل شيء بل
في الكميه والكيفيه دون الجهه وهذه حمل نعلمها بعد باعتبار الحدود

الشكل الاول

والشكل الاول فانه لما كانت صغراه موجبه صار الحد الاصغر فيه داخلا فيما يقال عليه الاوسط
فاذا كان في الكبرى الجاب كلي على كل ما يقال عليه الاوسط او سلب كلي عن كل ما يقال عليه
الاوسط كيف قبيل دخل فيه الاصغر فان لم يكن كليا امكن ان يفوته الاصغر اذ يجوز ان لا يكون
هو البعض الذي عليه الحكم وسواء كان ضروريا او ممكنا فاما اذا لم يكن الاوسط محمولا على
الاصغر فستحدا مورا توجب على كليهما وهما متساويان وامورا تسلب عن كليهما وهما متباينان
فلا يلزم ان يكون الحكم على الاوسط حكما على الاصغر ان سلبا او ايجابا فان كان الاكبر حريا
بذلك ابعد بل ان كان جريا على الاوسط والاوسط موجودا للاصغر لم يجب ان يجري عليه
اذ الحكم على الاوسط كان حكما حريا فيجوز ان يكون الاوسط اعم من الاصغر ويكون الحكم في البعض
الذي هو خارج عن الاصغر بالجاب او سلب فيكون الحكم على ما ليس الاصغر ويكون ما قدمنا
ذكره فتبين انه اذا كانت الصغرى سالبه والكبرى جزئيه لم ينتج وهذا الجب ان يقتصر عليه
ولا يستعمل بعد صروب ما لا ينتج بسبب انها لا يلزم منها النتيجه معينه فانك بعد الاحاطه
بما قدمناه يمكنك ان تورد ذلك الامثله واعلم ان المهملات حكمها حكم الجزئيات فيصلح
صغريات وينتج مهمله وان المخصوصات احكامها احكام الكليه فانه قد يكون المخصوصتين

حنا تسمية كثيره

قياس كقولك زيد هو ابو عبد الله وابو عبد الله هذا او اخو عمرو لكن النتائج تكون
مخصوصة شخصية والكثر ما تستعمل المخصوصات مقدمات صغرى فلنعد المحصورات ونقول
انه اذا كان كل حـ ت وكل ت آ فمن ان كل حـ آ وانه اذا كان كل حـ ت ولا شيء من
آ فمن ان لا شيء من حـ آ وانه اذا كان بعض حـ ت وكل آ فمن ان بعض حـ آ وانه اذا كان
بعض حـ ت ولا شيء من آ فمن ان ليس كل حـ آ فهذا هو الشكل الاول وضروبه المحصورة
هذه الاربع ونتائجه هذه وقد تلزم القياسات الثلث من هذه لوازم هي عكوس هذه فان
جعلت قياسات عليها لم تكن قياسات كاملة بالقياس اليها بل اقياسا ما تلزم عنها بالعكس
فاما من قال ان غير هذه الضروب وهو اذا كان لا شيء من حـ ب وكل ت آ ولا شيء من
حـ ت وبعض ت آ ايتج ليس بعض آ حـ قال لانك اذا عكست كل ت آ او بعض ت آ ايتج
من الشكل الثاني ليس كل آ حـ فالجواب عن هذا انه انما قيل كبرى وصغرى بسبب ان في احداهما
موضوع المطلوب وفي الاخرى محمول المطلوب فاذا جعلنا مقدمة حـ ت صغرى وكان
ت الحد الاوسط فتكون حـ الحد الاصغر وتكون موضوع المطلوب وعلى مثل ذلك تكون آ محمول
المطلوب فاذا قلنا لا شيء سلبا والحاب عمنا ان ذلك لا يتج وآ محمول وقد زال بهذا الشك
فان ايتج شيئا فليس كبرى وصغرى على ما وضع ومع ذلك فانه يرجع الى الكامل بعكس
فهو تعيد عن الطبع مناسب للقسم الثاني من الاقسام الاربعة للاشكال الى انما النحو لانه يعيد
عن الطبع جدا فان الشكل الثاني بعد عن الطبع ونظم مقدمة واحدة هي الكبرى والثالث بعد عنه
ونظم مقدمة واحدة وهي الصغرى واذا كان البعد بمعنى واحد احتمله الذهن وقطن للغرض
واما القسم الباقي فانه يحتاج في رده الى الامر الطبعي الى نفس ليلحق جميعه وهو مسعى عنه
فالاولى به وعاهو في مذهب ان يلغى **الشكل الثاني** هذا الشكل خاصته في نظم الاوسط
منه محمول على الطرفين وخاصته في اساجه ان الموجبين منه لا ينتجان وذلك لان المحمول
الواحد اما ان يحاب كالجسم يحمل على متناسبين كالحجر والحيوان وعلى متفقين كالانسان والضحاك
او لا يسلب لان المحمول الواحد كالحجر قد يسلب عن متناسبين كالانسان والفرس وعن متفقين
كالانسان والناطق ولا على جزئين فان المحمول الواحد يوجب لبعض الامر الواحد ويسلب عن
بعضه وقد يوجب ويسلب عن بعض امرين مختلفين ولا اذا كانت الكبرى جزئية فانه اذا
سلب عن كل شيء ثم اوجب لبعض اخر جاز ان يكون ذلك الشيء محمولا على المسلوب عنه لكنه اعم منه

فوجب

خاصة

استحسان

قناع

بالجملة

اللهم

فوجب عليه وجاز ان يكون مباينا لا يحمل عليه فانه اذا حكم على كل شيء بحكم ما ثم حكم على
بعض الاخر بخلاف ذلك جاز ان يكون الشيء الاخر محمولا على المسلوب عنه لكنه اعم منه فوجب عليه
وان كان بعضه لا يوجب عليه وجاز ان يكون مباينا له بكليته لا يحمل عليه فهذه خاصته
في الانتاج واما كان شكلا ثانيا واخر عنه الشكل الثاني من الاشكال لانه ينتج ما هو انفع وهو
الكلي وذلك الباقي لا ينتج الا الجزئي وان كان ينتج الموجب وهذا لا ينتج الا السالب فالسالب
الكلي انفع من الجزئي الموجب اي في العلوم ولانه انما يحدث منه الاول بعكس الكبرى واما
الباقي فيحدث منه بعكس الصغرى بقرانه من الاول في اشرف المقدمتين والا شأ الاحتياط له
الى لا وجوب فيها واما ندعوا اليها الاستحسان والاخذ بالاولى فانها لائحة ويعللها
المبلغ الذي اومانا اليها ومع هذا كله فانا نريد ان نصرح بما نرفع الخوف وجوهنا قناع
لحيائه وهو انه اذا كانت هذه السالبة الكلية المطلقة على حسب ما نفهم من السلب الكلي
المطلق فيهما بحسب الامر في نفسه سواء كانت بالمعنى العام او بالمعنى الخاص فانه لا تالف منها
في هذا الشكل قياس وذلك لان السالبة الكلية المطلقة والموجبة الكلية المطلقة قد يصدقان معا
على شيء واحد وقد اوردت له امثلة في التعليم الاول فان كل انسان نائم وكل انسان ليس بنائم
وقد يصدقان لان كل انسان نائم وقتا وكل انسان ليس بنائم وقتا ما وبالجملة ان كان محمول يحمل
على كل واحد لا دايما بل وقتا ما فهو ايضا يسلب عن كل واحد لا دايما بل وقتا ما ولذلك ان كان
حمل الحمولان يكون لا دايما وان لم يوجبه فحسبان نعلم ادون انه ليس يجب ان نعتقد من
السالب المطلق والموجب المطلق قياس في هذا الشكل اللهم الا ان نستعمل السالب الكلي على
اللفظ المشهور ذلك الذي بينا انه نعكس او نستعمل المطلقة الى اطلاقها لا للحمل بل للحصر اذ
نصدق الحصر كليا في بعض الازمنة او نستعمل في العصمين ما سعدر مراعاته وهو جعل الور
في كل واحد وقتا واحدا ان امكن وشرطا واحدا ان امكن لكن المطلقة باعتبار القول
في نفسه مما لم تجر العادة بان تستعمل في العلوم وفي المخاطبات بل جرت العادة بان تستعمل
السالب في كل موضع وتنوي الشرط الذي ذكرناه وكذلك قد جرت العادة في قولهم كل ت آ انما
تستعمل ذلك على انه ان كل ت آ عندما يكون ت فحسب ان نلتفت الى هذين في هذا الشكل وما
بعده فلنستعمل لحن السالبة على النحو المشهور فان ذلك اجمع للغرض فنقول الحب في شرط انتاج
هذا الشكل ان يكون احدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة وان يكون الكبرى كلية

ولنذكر الضروب المنجة فقط الضرب الاول من كلسن و الكبرى سالبه ينتج كلسه سالبه
مثاله كل ح ت ولا ش م آ فلا ش م ح آ برهانه انا نعكس الكبرى فصير لا ش
م ت آ فكون كل ح ت ولا ش م ت آ فلا ش م ح آ وقد سبه من طريق الخلف فنقول
انه ان كان قولنا هذا كاذبا فلكن بعض ح آ وكان لا ش م آ ينتج من الشكل الاول
ليس كل ح ت وكان كل ح ت هذا خلف لان السبجه نقيض الكبرى ولقائل ان يقول ان
هذا ليس خلفا محالا فان المطلقات لا تكذب فيها ان يقال كل وليس كل فانه يجوز ان يكون
كل و يعني به كل واحد وقتا ما ولا كل و يعني به كل واحد وقتا اخر وليس هذا خلفا والجواب
انا قد قدمنا ان الذي نذهب اليه ها هنا و استعملنا المطلقات ما كان منها مثلا بعض
لا ش م ت ما دام ت وكذلك قولنا كل ح ت فانا نعني به كل ح ت ما دام ح فتكون السبجه
لا ش م ح آ ما دام ح وهذا لا يصدق مع قولنا بعض ح آ ما دام ح فاذن هذا خلف
محال فسببه اما ان التالف غير منتج و اما ان المقدمات كاذبة لكن التالف منتج والعايلة
لا ش م آ كانت موضوعة حقه فبقي ان السبب هو كذب قولنا بعض ح آ فلا ش اذن م ح
آ قال قوم انه لا حاجة الى بيان هذا بالعكس والخلف وان هذا بين بنفسه فان البين ان
ت لما كانت مسلوبة عن ش موجبة لشئ اخر فالشان متساويان اذ كان آ مباينا لت
وكان ح غير مباين له فاما مرجع هذا الامر عندنا بنفسه فليس يفرق بين البين بنفسه
وبين الغريب من البين بنفسه واما من احتج عما احتج به فلم يجعل الحجة غير الدعوى بنفسها
فان المتساويين والمسلوب احدهما عن الاخر معنى واحد كما علمت ولكن الذهن يلتفت خروجا
الى ان تقول ان ح لما كانت ت المباينة لا آ والتي لا يوصف آ فيكون قد رده الى
البين اساجه بنفسه وقد ناقضه بعض من يعبر عن الشاذين مناقضة صحيحة وفي هذا
كلام طويل يفصل في اللواحق وهذا يتجه ايضا ان جعل المطلوب الكلي ما طبقه قوم الا قولنا
كل ح ت بالاطلاق ان كل الحمامات الموجوده في وقت ما فهي ت بعد ان يكون الوقت السالب
والموجب واحدا والاصوب ان لا يلتفت الى هذا الضرب الثاني من كلسين والصغرى سالبه
ينتج سالبه مثاله لا ش م ح ت وكل آ ت فلا ش م ح آ فانا اذا عكسنا الصغرى واصغنا ها
الى الموجبة انتج لا ش م آ ح نعكس السبجه الى حقها و بالخلف ايضا انه ان كان بعض ح
آ وكل آ ت فبعض ح ت الضرب الثالث من صغرى جزئه موجبه وكبرى سالبه

طريق الخلف

الجواب

كليه

كليه مثاله بعض ح ت ولا ش م آ ت فليس كل ح آ ليس نعكس السالبه وبالخلف
انه ان كان كل ح آ ولا ش م آ فلا ش م ح ت وكان بعض ح ت الضرب الرابع
من صغرى سالبة جزئه كبراها موجبه كليه مثاله ليس كل ح ت وكل آ ت فليس كل
ح آ والجزئه لا عكس والموجبه عكس جزئه فلا تقترن بالاخرى الجزئه اقترانا منتجا
فليس بالخلف انه ان كان كل ح آ وكل آ ت فكل ح ت وكان ليس كل ح ت والفرض
بعض ح الذي ليس ت وليعسه وليس د فلا ش م د ت وكل آ ت فلا ش م د آ و
بعض ح د يرجع الى الاول **الشكل الثالث** خاصيه هذا الشكل هو اليفه
ما علمت وخاصته في اساجه انه لا ينتج الا جزئيا وشرطه في ان ينتج هو ان تكون الصغرى
موجبه واحدا هما كليه فان كانتا سالبتين لم يجب ان تكون الامران المسلوبان عن شئ
واحد متفقين او مختلفين وان كانتا جزئيتين جاز ان تكون الامر الواحد يوجب في
بعض شئ وان تكون يوجب في بعض ويسلب عن بعض وجاز ان تكون المختلفان كل يوجب
في بعض او واحد يوجب في بعض والاخر يسلب عن بعض وان كانت الصغرى سالبة لم يجب
اذا سلب شئ عن امر ان يوجد له ما يوجد للاخر لذلك الامر او يسلب عنه وعليك الان ان تطلب
الحدود الضرب الاول من كلسين موجبتين ينتج جزئه موجبه مثاله كل ت ح وكل ت
آ لا يلزم من هذا ان كل ح آ فانه يجوز ان تكون ح اعم من ت وتكون الموجود لكل ت
اما مساويا لآ واما دون ح في العموم ولكن يجب ان تكون بعض ح آ ولكن ذلك البعض
هو ت فهذا هو افتراض او لعكس الصغرى فتكون بعض ح ت وكل ت آ ولقائل ان يقول
لا ش م ح آ وكل ت ح فلا ش م ت آ وكان كل ت آ هذا خلف وعلى الصورة المذكورة
الضرب الثاني من كلسين والكبرى سالبة ينتج جزئه سالبه مثاله كل ت ح ولا ش م
آ لا يلزم من هذا ان لا ش م ح آ فربما كان ح اعم منها لكن ينتج فليس كل ح آ فلعل
ت ذلك البعض او لعكس الصغرى او لقائل ان لم يكن كذلك فكل ح آ ولا ش م ت آ فلا ش
م ت ح هذا خلف الضرب الثالث من جزئيتين موجبه صغرى وكلبه موجبه كبرى مثاله
بعض ت ح وكل ت آ ينتج بعض ح آ ويبرهن عليه بما علمت في الضرب الرابع كلبه موجبه
صغرى وجزئيه موجبه كبرى مثاله كل ت ح وبعض ت آ فبعض ح آ ليس بالافتراض
ان يعني البعض الذي هو ت وهو آ فلكن ذلك د فيكون كل د آ لكن كل د ت

افتراض

وكل ت ح وكل د ح وكان كل د آ بعض ح آ وسن بان نعكس الكبرى ثم نعكس النتيجه
فكون بعض آ ت فكل ت ح صحيح بعض آ ح فنعكس بعض ح آ وتسن ايضا بالخلف
انه ان كان لاشئ من ح آ وكل ت ح فلاشئ من ت آ وكان كل ت ح فليس بعض
ح آ هذا خلف الضرب الخامس من كل موجبه صغرى وجزئيه سالبه كبرى
مثاله كل ت ح وليس كل ت آ فليس كل ح آ الا سن هذا بالعكس اذ الكبرى لا
تنعكس والصغرى تنعكس جزئيه وتسن بالافتراض بان نفترض الشئ الذى هو ت
وليس آ ولكن د فكون كما علمت كل د ح ولاشئ من د آ وبالخلف انه ان كان
كل ح آ وليس كل ت آ فليس كل ت ح هذا خلف الضرب السادس بعض ت
ح ولاشئ من ت آ فليس كل ح آ تسن بعكس الصغرى بان نقال بعض ح ت ولا
شئ من ت آ فبعض ح ليس آ وهذا من الشكل الاول وبالخلف بان نقول والا فكل ح
آ وكان لاشئ من ت آ فلاشئ من ت ح وكان كل ت ح وهذا خلف واعلم ان الشكل
الاول وان كان يرجع اليه هذان الشكلان فلهذين الشكلين خاصيه فائده وهى
ان بعض السوالب اذا الطبعى فيها والسابق الى الذهن منها او لاهو ان تكون احد الامرين
فيها محمولا والاخر موضوعا فان عكس لم يكن طبعيا وكان غير السابق الى الذهن مثال ذلك
ان نقول ليس السما بخفيف او ثقيل فان هذا سلب طبعى سابق الى الذهن وكذلك الحال فى
قولنا ليست النفس عمايية اوليست النار المجرده عمرائية فاما عكوس هذه فمثل قولنا لاشئ
من الخفيف او الثقيل بسما او ليس شئ من المايات بنفس اوليس المراى بنار وان كانت حقا
فانها ليست على الامر الطبعى والسابق الى الذهن فان النار اولى بان تكون موضوعة سلب
عنها المراى من المراى ان تكون موضوعا وسلب عنه النار وكذلك فى امثالها وانضاف الى الجزئيات
هذه احوالها فانا اذا وضعنا الحيوان والانسان وسورا حريا كان الاولى حسنا ان تكون
الحيوان موضوعا فى القضيه والانسان محمولا لا عكسه وان كان حقا مثل قولنا بعض الناس
حيوان فيجوز فى كثير من المواضع ان تكون التاليف الكائن من سالب وموجب ورأى من حال
السالب ان تكون على ما هو طبعى وعلى ما هو اولى انما تستقيم على هيئة الشكل الثانى فتكون بالنسبة
على هيئه الشكل الثانى اقرب الى الطبعى وكذلك تكون تاليف الجزئى وهو طبعى مع الكلى انما يقع
على هيئه الشكل الثالث فاذا عكسنا حتى يرجع التاليف الى الاول صار السلب على الوجه الذى

افتراض

السلب الطبعى السابق الى الذهن هم

ليس

خصوصا

ليس بطبعى ولا سابق الى الذهن وصار الجزئى الطبعى غير طبعى فالشكل الثانى والثالث اذن
ليسا بمغنيين عنها ومن ظن ان القضايا المطلقه لا تستعمل فقد اخطأ فان اكثر العلوم تستعمل
فيها القضايا المطلقه من كل جنس من المطلقات وخصوصا فى العلم الذى هو صناعة الرجل الذى
حكم بهذا الظن وعلى ان الفلسوف يبحث عن كل مطلوب كلى فان اراد ان يبحث عن مطلوب كلى
مطلق كقولهم هل العفه حمد وهل كل جسم متحرك فليس يمكن ان ينتج من الضروريات فقد علم ان هذا
حال هذه الاشكال الثلثه واذ علم ذلك فليعلم ان المقدمات الضروريه حكمها فى افترانها هذا
الحكم وكذلك فى نتائجها لكنها تخالف فى المواضع التى تحتاج فى بيانها الى الخلف وذلك لان نقائض
نتائجها لا تكون ضروريه وذلك لانه اذا كانت النتيجه بالضروره ليس كل ح آ اما فى الشكل
الثانى واما فى الشكل الثالث فاذا قلنا ان لم يكن هذا حقا فنقيضه حق لم يخل اما ان توجد
نقيضه ليس بالضروره ليس كل ح آ فلا تحد هذه المقدمه لحينئذ يمكن ان يضاف اليها شئ مما
فى القياس واما لازم ذلك وهو انه يمكن ان يكون كل ح آ فان هذا لازم لان يكون موجبا جهته
الامكان الاعم وانت لم تعلم كيف سالف القياس من يمكن بالامكان الاعم مع مقدمه ضروريه
فاذن لا سبيل الى بيانه بالخلف قبل تعليم الاختلاط من الممكن والضرورى ستعلم ان سنبين
بالافتراض فاما الضرب الرابع من الشكل الثانى فكون هكذا بالضروره ليس كل ح ت
وبالضروره كل آ ت ينتج بالضروره ليس كل ح آ فلنعين البعض الذى هو ح بالضروره وليس
ت ولنكن د فاذا كان بالضروره لاشئ من د ت وبالضروره كل آ ت فبالضروره لا
من د الذى هو بعض ح آ فبعض ح ليس آ واما الضرب الخامس من الشكل الثالث فكون هكذا
كل ت ح بالضروره وبالضروره ليس كل ت آ ينتج بالضروره ليس كل ح آ فلنكن د بعض
ت الذى هو ايضا بعض ح فكون ذلك البعض ح وهو بالضروره ليس آ

المقالة الثالثه من الفن الرابع من الجمله الاولى من المنطق الفصل

الاول فى القياسات المختلطه من الاطلاق والضروره قد قلنا فى هذه القياسات اذا كانت مطلقه
واذا كانت ضروريه ونعنى المختلطات من الضربين فى حمله ما بقى فلنتكلم فى المختلطات اذا
كانت احدى مقدماتها مطلقه والاخرى ضروريه ولنبدا بالضرب الاول من الشكل الاول الذى
من كلين موجبين صغراهما مطلقه وكبراهما ضروريه مثاله كل ح ت اى بالاطلاق وكل
ت آ بالضروره نقول ان كل ح آ بالضروره ونقول اولا انا قد كنا ناخذ المطلقه فيما سلف

عامه لما بالضرورة ولما ليس بالضرورة وآذا اخذناها الان كذلك اختلط فما كان من ذلك
يوافق مادة الضرورة كان حكمها حكم الضرورة وما يوافق ماده لاضرورة فيها اختلف
ونعني هاهنا بالمطلقات ما كان من المطلقات غير ضروري فما كان يلزم من خلطها بالضرورة
بنحو ضروريه علمت ان ذلك حكم الخليط الذي من المطلقه العامه وما كان يلزم منها مطلقه
علمت انك لو اخذتها عامة لزمت مطلقه عامه ولم يلزم ضروريه ثم يكون المسافه مقربه
فانه لو كانت المطلقه العامه بوجب ضرورن لكانت توجد في كل جزي منها فكان توجد
في هذه الخاصه التي هي جزيه تحت العامه فنقول ان قوما يجوز من كون هذه السبحه ضروريه
واستبعدوا هذا المذهب واغاعرهم شي واحد وذلك لانهم حسبوان الضروري هاهنا
كلما كان ضروريا مادام ذات الموضوع موجودا او ضروريا مادام موصوفا عا يوصف
به حتى اذا قلنا ان كل اسض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر حسبوه ضروريا حقيقيا
وكذلك اذا قلنا بالضرورة لاشي من الاسض باسود حسبوه ضروريا حقيقيا فكانوا اذا قالوا لو
زيد ابيض وكل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لم يسبح لهم ان زيدا ذو لون
مفرق للبصر بالضرورة الا لو زيد ابيض بالضرورة وكذلك انما كان يسبح لهم في مثال الاسود
ان زيدا ليس باسود الا بالضرورة وكل هذا لانهم لم يشتغلوا باسمات حقيقه القول على
الكل قولا ضروريا حتى تعطنوا للفرق بين قولنا كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق
للبصر ومعناه كل ما يوصف بانه ابيض كيف وصف بانه ابيض فانه مادام ذاته
موجودا كان ابيض اولم يكن ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر اوليس باسود وبين قولنا
كل ما يوصف بانه ابيض بالضرورة فهو مادام ذاته موجودا فهو ذو لون مفرق للبصر
او كل ما يوصف بانه ابيض كيف كان فمادام ابيض فبالضرورة هو ذو لون مفرق
للبصر او بالضرورة ليس باسود وانت تعلم مما سلف لك ان بين الاعتبارات فرقا ما وكيف
واوها كاذب ولو كانوا فهموا وكبراهم ان كل ابيض بالضرورة هو ذو لون مفرق للبصر
بالضرورة لكان ايضا حقا لكن لم يكن الحد الاوسط حينئذ مستركا فيه وذلك لان الابيض
بالضرورة ليس محمولا على زيد بل الابيض الذي ليس بالضرورة او الابيض بلا شرط فان حمل في
هذه الزياده كانت الكبرى كاذبه لانك لا تمكنك ان تقول ان كل ابيض بالضرورة او بغير
الضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة فقولك كل ابيض يشملها جميعا فلا يمكن

الفرق

ان نقول

ان نقول كل اسض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لكن العاده المحاريه هي التي علطه
فاذا قلنا كل ح ت ثم قلنا كل ما هو ب ت بالضرورة او بغير الضرورة بعد ان يكون ب كل ح
وقتا ما او دائما فهو آ بالضرورة دائما دخل ح في القول على الكل فلذلك اذا قلنا كل ب
مطلقا الذي يعمهما جميعا فوجب ان يكون كل ح آ بالضرورة الضرب الثاني لذلك والمن
الكبرى مطلقه بيج مطلقه مثاله كل ح ت بالضرورة وكل ما هو ب فهو آ بالاطلاق
وكل ح آ بالاطلاق لانه قد حكم على كل ما هو ت بالضرورة او غير الضرورة انه بالاطلاق
آ فيكون كل ح آ بالاطلاق وهذه المطلقه لا يصح ان يكون معناها كل ما هو ت فهو مادام
ت فقط لادائما فهو آ بالاطلاق وذلك لانه ليس كل ما هو ب لا يدوم له انه ت اذ قلنا ان
بعض ما هو ت وهو الذي هو ح هو ت بالضرورة دائما فلا يصح اذن بعد ذلك القول
قولنا كل ما يوصف ت يكون له آ وقتا ما وذلك الوقت هو كونه موصوفا ت فان بعض
ما يوصف ت يوصف به دائما لكن عكس ان يوجد هذه المقدمه مطلقه المطلقه التي
يكون والاضروره لقولنا كل متحرك فهو متغير ولا يصح ان نقول انه متغير بالضرورة ولا
مادام متحركا وليس دائما بل في وقت كونه متحركا الذي لا يدوم له اذ كان بعض ذلك يدوم
ذاته متحركا وبعضه لا يدوم فكذلك يكون بعضه متغيرا بالضرورة وبعضه لا بالضرورة
فلا يصح ان نقول ان الكل كذلك بالضرورة ولا ان الكل كذلك لا بالضرورة بل نقول مطلقا
ويكون الاطلاق العام فاذا صدقت هذه المقدمة على هذه الصفه وكان كل ما هو ت آ
بالاطلاق من هذا الوجه كانت السبحه مع انها مطلقه ضروريه لان هذه السبحه يكون
مطلقه كالكبرى اي مطلقه عامه فيكون كل ح آ مادام موصوفا بانه ت لكنه يدوم له
الاتصاف ت فيدوم له كونه آ مثال ذلك الثلج ابيض بالضرورة وكل ابيض فانه ملون
ملون مفرق للبصر بالاطلاق كما قلنا وكل ثلج ملون ملون مفرق للبصر دائما فليتامل هذا
فسيجب من اساج الضرورين عرصغرى مطلقه وكبرى ضروريه فانتج الضروريه بيج عن
كبرى مطلقه اذ كانت الصغرى ضروريه الضرب الثالث صغراه كليه موجبه مطلقه
وكبراه كليه سالبه ضروريه ماله كل ح ت بالاطلاق ولا شي من ت آ بالضرورة ينتج
بالضرورة لا شي من ح آ كما قد علمت الرابع عكسه والضرورة والاطلاق كل ح ت بالضرورة
ولا شي من ت آ بالاطلاق بيج لا شي من ح آ بالاطلاق وعلى ما علمت في الضرب الثاني

والخامس صغراه جزيه موجبه مطلقه وكبراه كليه موجبه ضروريه والسادس عكسها
في الضرورة والاطلاق والسابع صغراه جزيه موجبه مطلقه وكبراه ضروريه
سالبه كليه والثامن عكسه في الضرورة والاطلاق والتاسع تابعه للكبرى
واعلم ان الجزيه المطلقه لا تمنع الضرورة ولا الجزيه الضروريه تمنع الاطلاق فان
الجرسي اذا كانا لا سيما نعان في السلب والايجاب فكيف تمانعان في الضرورة والاطلاق
وتمنع فيهما المعنى المذكور في الضرب الثاني واما الشكل الثاني فالحق فيه انه اذا صدقت
القضيتان في الضرورة والاطلاق الخاص وكانتا كليتين فقيل الاوسط بالضرورة
على كل واحد من طرفيه ثم قيل على كل واحد من الطرفين الاخر بغير ضرورة على ما جوزه صاحب الفصل
ايضا وكان احد الطرفين حكم الاوسط عند كل موصوف به هو انه دايم له وعلى الاخر هو
انه ليس دايما له اي لكل واحد واحد منه كان الحكم سلبا او ايجابا فان الطرفين متباعدان
يجب سلب كل واحد منهما عن الاخر وكذلك ان كانت الصغرى جزيه فان البعض الذي فيها ممكن
عن الطرف الاكبر اذ كان ذلك البعض مخالفا له في الحكم وانت اذا جعلت الدوام وغير الدوام
جزاء المحمول فكان الاقتران مثلا قولك كل ح ت بالضرورة وكل ت ا بالضرورة او
بالضرورة لا شيء من ح ت ولا شيء من ت ا سلبا هو في كل واحد لا بالضرورة امكن ان يقول
كل ما يقال له ا يحمل عليه انه دايما ت ولا شيء مما يقال له ح يحمل عليه انه دايما ت فنسج
انه لا شيء من ح ا كذلك لو قلت كل ما يقال له ح فهو شيء من ذلك الشيء يسلب دايما عنه انه ت
وليس شيء مما يقال عليه ا فهو شيء من ذلك الشيء يسلب دايما عنه انه ت ايج ليس ا ح وذلك
بالضرورة فانك يمكنك ان تجعل بدل قولك كل شيء مسلوب عنه كذا اسما مفردا وحينئذ يمكنك ان
ترد جهة الضرورة في جميع ذلك وبيج ضروريه واما اذا اخذت العامة مطلقة لم يجب
ان يسج من موجبتين او سالبتين لانه يمكن ان يكون ذلك المطلقة يصدق على ضروريتين وفي
تلك المادة لا يجب يسجه وهذا معنى انه لا يسج فلنعد الى اقتناص المشهور في ذلك الضرب
الاول من ذلك كل ح ت بالاطلاق وبالضرورة لا شيء من ا ت فنعكس الى الاول فنسج انه
بالضرورة لا شيء من ح ا وهذا لا منازعة فيه والثاني ان نجعل السالبة الضروريه صغرى
واما الثالث فمثل قولك كل ح ت بالضرورة ولا شيء من ا ت بالاطلاق العام الضروري
ولكن مما ينعكس حتى يكون فيه تمام المقارنة وما ينعكس مما ليس بضروري لا يجوز ان يكون

الا نوعا من المطلقة الصرفة او يكون زمنيا ما حصل في الوجود وقتا ما حتى ينعكس على نحو ما
قيل فاما ان كانت الكبرى مطلقة بالمعنى الاول فقد علم انها اذا انعكست صارت ولا شيء
من ت ا ما دام موصوفا بانه ت وكل ح ت دايما فنسج كما علمت ضروريه واما ان كانت
على الجهة الثانية فكون حقيقة التاليف فيها ان كل ح في كل وقت وزمان فانه موصوف
بانه ت دايما ما دام ذاته موجوده لا ما دام موصوفا بانه ب فقط ولا شيء من الموجودين
الفاقد زمان ما موجود له انه ت فقط فيجب ان يمنع ان يكون شيء من ح ا عند لون الفضه
السالبة صحيحه موجوده والا لكان في كل زمان يوجد فيه ذاته يوجد له انه ت وفي هذا
الزمان ايضا ونسلم ان لا يحسن ان ينعكس هذه المقدمة عكسا سالفا منه قياسي
الشكل الاول على جهة ان يقال كل ح كيف كان فانه موصوف بانه ت دايما وكل ت
كيف كان مسلوب عنه ا في هذا الوقت فان الكبرى حينئذ فيما احسب لا تكون مطلقة على
احد المذهبين بل انما يجب ان يقال كل ت موجود في هذا الوقت مسلوب عنه ا حينئذ
لا يجب ان يدخل ح تحت ت فربما لم يكن ح موصوفا بانه ت في هذا الوقت اذ لم يكن ذاته
موجودة في هذا الوقت فعلى طريقتهم حينئذ لا تكون السجه مطلقة على شرط وجود الموضوع
نعم ان كان ح ما موجودا في هذا الوقت فسلب عنه انه ا في هذا الوقت ولا يلزم السلب
عنه في كل وقت مثلا اذا كان ح انسانا دايما نام في وقت ما ان لم يكن شيء من المتحركين
او من الناس نائما فيكون حينئذ لا شيء من ح الموجود في ذلك الوقت نائما في ذلك الوقت لا
في كل وقت فتكون السجه مطلقة على نحو استعمالهم الاطلاق فهذه الانفاقات كلها اذا
انفقت ايج هذه السجه لكن ليس يجب من نفس الامر ان سقط هذه الانفاقات وذلك انا
اذا قلنا كل لون لسوف فانه بالضرورة سوادم انق في وقت ان لم يكن شيء من الوان الاجرام
السماويه سوادا فهذا على هذه الطريقة وجودي لم يجب من هذا ان سلب السواد عن اللسوفات
الموجوده في الوقت حتى يكون الفصيه وجوده فربما لم يكن لسوفات موجوده حتى تسلب
عنها وايضا لم يجب ان ينعكس فيقال ولا واحد مما هو سواد موجود هو لون الفلك فربما لم يكن
حينئذ سواد موجود لانهم يجوزون ان يقول القابل ليس شيء من الالوان سوادا اي في وقت ما
وفي ذلك الوقت يصدق ان يقال لا شيء من الالوان السماويه بسواد ويكون القول حينئذ صادقا
مطلقا حينئذ ثم لا ينعكس هذا حتى يرجع الى الشكل الاول ولكن لقايل ان يقول انما يجب السلب

الكلى صادق ولكن الشرط ان يكون الموضوع موجودًا فى الوقت الا فى الموجب لان الايجاب
فى وقت معين لا يكون الا على موجود فى ذلك الوقت واما السلب فقد يصدق على الموجود والمعدوم
فربما صدق عليهما فى كل وقت وربما صدق فى وقت معين والاعتبار مقصور على صدق
الحكم على الموضوع فان كان دائمًا فهو ضرورى وان كان موجودًا ولكن فى وقت ما فهو مطلق
وجودى ثم قولنا كلما كيف كان فانه مسلوب عنه آى فى هذا الوقت قول صادق فى
هذا الوقت اذا لم يوجد فى هذا الوقت موصوفا بانه آسود كانت البتة معدومة
او موجودة لا يوصف آ فان المعدومات لا يوصف آ والموجودات اذا لم يوصف مع ذلك
آ لم يكن فى ذلك الوقت بل هو ب وهو الذى يصدق السلب الكلى فى الوقت بل لهم ان يخرقوا
هذا الطريق لهم قريبه من هذا الباب كما اومانا اليه فيما سلف ويلزمنا الآن ان نذكرها
لهم وذلك لان للقابل منهم ان يقول انا اذا قلنا كل ح هو ت بالوجوه آى فى وقت ما
لا جعل الوجوه باعتبار واحد واحد من الموصوفات بل بجعل الوجود للحصر فانا اذا قلنا
كل ح ت بالوجوه يفهم منه معنيان احدهما انه قد وجد ان كان الصدق هو قولنا ان كل ح
ت بعد ما لم يجب ذلك فى نفس الامر لانه ربما كذب هذا الحصر فى وقت آخر ولا يلتفت فى ذلك
الى حال ت مرة انه هل هو لواحد واحد منها وجوه ى او ضرورى مثاله انا اذا قلنا فى
وقت من الاوقات لا بياض هو ولا حمرة ولا شئ من الالوان الا وساط ان امكن ان كل لون فهو سواد وصدق
هذا فى ذلك الوقت ولم يكن صدقا ضروريا اى بمعنى ان كل واحد مما هو موصوف بانه لون فهو
موجود له وجودا غير ضرورى انه سواد حتى يجوز ان يبقى ذلك الواحد موجود الذات
او موجود الونا وقد زال عنه انه سواد وحتى يكون كاذبا حكمنا ايضا ان كل واحد مما يوصف
بانه لون فى ذلك الوقت ليس دائما ما دام موجود الذات فهو سواد كلا فان الوجود الغير الضرورى
فى قولنا هذا انما يعتبر فى صدق الحصر لا فى آن المحمول غير ضرورى لواحد او لكل لذلك لا يلتفت
فى السالب الى وجود الموضوع بل الى وجود صدق السلب الكلى وان كان لا بد من وجود
الموضوع فى الموجبة حتى تصدق الحصر فمن ذلك فى السالب فانه اذا كان ولا شئ من الالوان
فى وقت ما بياضا ولا شيئا من المتوسطات بل ان كانت الالوان كلها سوادا ولم يكن البتة
صدق ان لا شئ من الالوان فى وقت ما ببياض آى فى ذلك الوقت لان المعدوم لا يوصف بانه
بياض ولا شئ من الموجبات وان لم يصدق الايجاب صدق السلب ضرورة فاذا راعينا

السلب يصدق على الموجود والمعدوم

مهم مطلق وجودى

ما بالوجوه

نفس الامر

يلتفت فى السالب

ما

ما نقوله وانسبنا الى وجود الصدق فى الحصر امكننا ان نعكس هذه القضية فان سلكوا
هذه الطريقة يكون قد كثروا على انفسهم اصناف القضايا واحادوا عن الطريقة المثلى اعنى
اذا تاملت بعض ما سلف لكرر وقفت عليه فاذا كان كل لسوف فمتى سوادا وكان لا شئ من
الكسوفات القمرية فى وقت ما سوادا لان الكسوفات كانت معدومة فيكون لا شئ من
كسوفات القمر فى وقت ما بلسوف وكذلك لا شئ من الناس بناس وكذلك فى كل واحد من
الامور وليس له ان يقول ان معناه لا شئ من كسوفات القمر فى وقت ما بلسوف موجود
فانه لم يكن كسوفات القمر حيث اخذت حدًا اكبر ما خوذه على انها موجودة لكن له ان
يقول انى فى كل موضع انما اعتبر المحمولات التى فى المقدمات السالبة المطلقة ان يكون موجودة
فى ذلك الوقت فمتى بعد ذلك او سلب ولا اعتبر ذلك فى الموضوعات للسلب فيستمر له ذلك
وانما طولنا الترديد فى هذا الباب لمريد المتعلم استبصارًا فى هذا المعنى لكثرة الاحتراز ات
التى يحتاج ان يراعى فى ترويج هذا المذهب بعد ما فيه من ضياع مقدمات ووجوه فاضلة
مما قد وقف عليه قبل فنقول انه اذا كانت المطلقات على هذه الصفات امكن ان يكون
منها سبجة مطلقة على هذه الصفة ولا سالبة فيها بان يكون القضايا فى انفسها ضرورية
او غير ضرورية بل يكون الالتفات الى الحصر حتى اذا كان حقا ان بعض الالوان اسود بالضرورة
او بعض الحيوان انسان بالضرورة فعدمت سائر الالوان وسائر الحيوانات وبقى السواد
والانسان وبقى البعض من الحيوان الذى هو انسان بالضرورة والبعض من اللون الذى هو
اسود بالضرورة وكان حقا ان كل حيوان حساس انسان او كل لون اسود وكل الحمل ضروريًا
والمقدم غير ضرورية وذلك لان صدق الحصر اتفق اتفاقا وكان لا بالضرورة بل مطلقا مثل
صدق قولنا كل حيوان انسان فانه وان كان حمل الانسان على كل واحد من اولئك الموصوفات
بانها حيوانات ضروريًا فان صدق الحصر ليس بضرورى فيجب ايضا ان يكون قولنا كل حيوان
متحرك بالفعل يكون بالضرورة اذ يجب ان لا يلتفت الى حال حيوان بل الى صدق القول بان
كل حيوان فانه متحرك وقتا او مسفس وقتا ما فيكون هذا الصدق موجودًا فى كل زمان فانك
فى كل زمان اذا قلت ان كل حيوان موجود له الحركة ما دام ذاته موجودًا بل حتى ما يتحرك يكون صادقا
ولا يكون هذا القول فى وقت من الاوقات كاذبا بعم يكون فى وقت من الاوقات ليس كل حيوان متحركًا
وهذا لا ينافض من ذلك فانه فى الوقت الذى يصدق انه ليس كل حيوان متحركًا اى فى الوقت

اعتبار المحمولات

المطلقات

التفات الى الحصر

صدق الحصر

حيوان

تصدق ايضا ان كل حيوان متحرك او متنفس وقتا ما في الاوقات في وجوده فان هذا
تصدق في كل وقت وان كان حيوان لا يتحرك في وقت اذ هذا لم يوجب الحركه في كل
وقت فسا قض بان لا يكون حركه في وقت فالحري ان يكون هذه القضيه الكليه ليست
مطلقه بل ضروريه وهم ياخذونها مطلقه ولا ياخذونها ضروريه البته وكذلك قولهم
كل متحرك متغير يجب ان لا يكون مطلقه بل ضروريه وقد اخذها بعضهم مطلقه وقد
يجعل هذه كبرى في الاول مطلقه فانتج سجه مطلقه وايضا فاذا يقولون في قولنا
بعض الحيوان انسان بالضرورة وبعض اللون سواد بالضرورة هل هي ضروريه او مطلقه
لكنهم معترفون بان هذه القضيه الجزئيه يجب ان تكون صادقه في كل وقت وفي بعضها كاذبه في
وقت محدد قد نسوا السور فهم غير ملتفتين الى السور وكذلك قولنا بالضرورة ليس كل حيوان
انسانا فانهم معترفون بان هذه القضيه ضروريه ويجب ان تكون جميع ذلك مطلقا
ان كانت الضرورة انما تراعى في الصدق السور لا في اعتبار الحال التي المحمول والموضوع فان
كان الاعتبار هو السور فصدق هذا السور ليس ضروريا وذلك لانهم يسلمون انه قد يصدق
وقتا اخر ان كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان فيكون صدق هاتين القضيتين
وجوديا من جهة سور في كل وقت وكذلك ايضا اذا قلنا كل انسان حيوان فانهم كلهم يعترفون
بان هذه القضيه ضروريه وعلى اصلهم فانها لا تكون ضرورية بل يكون لو توهمنا لا انسانا
موجودا على ما يفعلون هم ويقولون لم يكن احد من الناس حيوانا على قياس قولهم انا قولنا
ليس ولا شئ من الكسوفات بكسوف اي كسوف موجود قول صحيح واذا كان يصح عندهم
ان يكون قولنا كل حيوان انسان صادقا في وقت من الاوقات حين ما لا يكون انسان البته
بموجود واذ يصح سلب الحيوان عن الانسان الذي ليس بموجود فيصح حينئذ ان يقال ليس احد
من الناس بحيوان فلا يكون اذن صدق قولنا كل انسان حيوان صدقا دائما بل انما يكون
صادقا وقتا ما فلا يكون هذه المقدمة ضرورية بل يكون ممكنة وتستعملونها ضروريه وكان
يجب ان تمنعوكون هذه القضايا ضروريه مع اعتقاده المذهب الذي لهم وعلى ان لهم ان
يقولوا انا لو احسنا الى الاطلاق راعينا الوقت الذي يتكلم فيه واما مع الضرورة والامكان
فنراعي شيئا اخر فيكونون قد شوشوا على انفسهم فهرز الابحاث وما يشبهها صرفنا
عنا الالتفات الى هذا الراي وسنستقصي ما يجب ان يقال من الزياده على ما قلناه

مراعاة السور في الصدق

هم

في ابحاث

في ابحاث اللواحق فقد بان ان هذه القضيه القرسه سجه ضروريه وكذلك
القول في الرابع اذا كانت الكبرى موجبه مطلقه. **الفصل الثاني** في تعقب
النظر في الحج على لون النتيجه مطلقه لكنا مع ذلك نبحث عن الحج المذكوره والجواب
لون النتيجه مطلقه وبعضي فيها بما سلفه منتهى معرفتنا فاحد حجهم على المطلقه
الى الشكل الاول وقد علمت ما في ذلك لانك قد علمت ان الكبرى في الشكل الاول اذا
كانت مطلقه وبحيث يكون عكس سالبه مطلقه يجب عكسها فان النتيجه في الشكل
الاول يكون ضروريه وان كانت الكبرى مطلقه واما الطريقه من الخلف التي قلت
في سن ما ادعوه من انتاج مطلقه من تاليف من كليه سالبه صغرى مطلقه وكليه
موجبه كبرى ضروريه وانت سج سالبه كليه مطلقه فاعلم انه لو كان بالاضطرار
ليس ولا شئ من ح آ لكان بالاضطرار ليس ولا شئ من آ ح ويصح ان يقال لبعض ب
آ فيكون بالاضطرار ليس كل ب ح واذ كان لا شئ من ح ت بغير اضطرار فلا مانع
ان يكون لا شئ من ب ح الذي هو عكسه بغير اضطرار ولا يكون السلب ضروريا في شئ
البته وحينئذ لا يكون مانع عن ان يكون كل ب ح وقد وجب من فرض ما فرضناه انه
بالاضطرار ليس كل ب ح فاول ما يقال لهم هو انه ليس اذا لم يكن مانع عن ان يكون
اذا كان لا شئ من ح ت بغير اضطرار كان عكسه بغير اضطرار حتى يصدق معه في
نفس الامور ان كل ب ح لجواز ان لا يكون في ماده من المواد مانع من ذلك وهب انه لا مانع
في موضع ما من ذلك فلم حسب توحد تاليف مثل هذا التاليف لا يكون الحاجه الداعيه
الى المواد المسالغه بهذا التاليف مختصه بمواد فيها هذا المانع فعسى انه اذا صدق
ان كل آ ت بالضروره كان هذا مانعا ان يصدق ذلك الانعكاس فيصدق بعده
قولنا كل ب ح فلنتزل ان كل ما هو ت يمكن ان يكون ح وننزل مع ذلك انه صدق سلب
المطلق ان لا شئ من ح ت لسامل هل يصح ذلك ومقول الخلو قولنا يمكن ان يكون كل
ت ح اما ان تعني بهذا حال صدق السور فيكون كانه قال انه يمكن في وقت من الاوقات
ان يكون كل ت ح ففي ذلك الوقت لا يصدق ان لا شئ من ح ت لا محاله فيكون وقتا
يصدق ان كل حيوان انسان وحينئذ لا يصدق انه ليس احد من الناس بحيوان ولكن
في وقت اخر يصدق انه ليس احد من الناس بحيوان او تقول في وقت يصدق مثلا ان كل

عسى

صدق السور

كل حيوان انسان

ابض انسان و تصدق ع وقت اخر انه ليس احد من الناس بابض لا ع ذلك الوقت
فاذا الفنا هذه الصورة ان لا احد من الحيوان او من الابض باسان وكل ناطق انسان
بالضرورة ابيح لا احد من الحيوان بناطق ع ذلك الوقت وكان هذا مطلقا غير ضروري
وكانت النسبة على ما ندعونها ولو كانت ضروريه لاستحال ان نصدق قولنا
كل حيوان انسان اى وقتا ما فهذا البيان مستمر على هذا الاصل لكن التاليف ليس
مختلط فان الموجب لم يكن دايم الصدق ولم يكن ضروريا فانه حين ما لا يكون
انسانا موجودا لا يكون كل ناطق انسانا موجودا وعلى ما قد علمت وكما جاز ان
نصدق قولنا ان كل حيوان انسان وقتا فكذلك يجوز ان نصدق وقتا ان كل حيوان
فرس فلا يكون حينئذ ناطق موجودا فلا يكون حينئذ كل ناطق انسانا فاذن انما
نصدق قولنا كل ناطق انسان وقتا ما فاذن انما نجعت المطلقة من مطلقتين واما
ان لا ندهب الى هذا ولا ارى صاحب التعليم الاول ذهب الى هذا بل حرمه تحريما
كليا وانما قصد الى ان يكون الصدق غير ضروري باعتبار الحمل لا باعتبار السور
وكان العرض ع قوله لاشئ من ح ت ان كل واحد من ح ت يسلب عنه ت وقتا ما ولا
يسلب وقتا ولا يجب ان يسلب دايما بل يجوز ان يكون ت من خواص ح التي لا تزول
ويكون فلسطر كيف سالف من مثل هذا مع الضروريه وقد لزمه هذا الخلف فقول
اذا قلنا ليس شئ من الناس بضحاك بالفعل اى عند ما لا يضحك ثم قلنا كل آ بالضرورة ضاحك
بالفعل حتى يكون القياس المطلوب بما كان لنا ان نقول كل ضحاك بالفعل انسان حتى
يلزم فكل آ انسان ثم يلزم بعض ما هو انسان آ وكل ما هو آ فهو ضحاك بالضرورة بعض
ما هو انسان ضاحك بالضرورة وكان لاشئ من الناس لا ا وهو مسلوب عنه الضحك هذا خلف
فاذن اذا صدق كل ت ح كان ذلك مانعا عن ان نصدق قولنا بالضرورة كل آ ت واذا
صدق قولنا كل آ بالضرورة كان ذلك مانعا عن ان نصدق ان كل ت ح لا بالضرورة
ولو صدقا جميعا عرض المحال المذكور فاذا ما صدق كل ت ح يجب ان يكذب كل آ با
لضرورة وان منع صدق ذلك صدق هذا فيكون ع مثل هذه المادة مستحيلا ان توجد
شيا من الاشيا يوجد عليه الضحاك بالفعل لا بالضرورة حتى يكون ذلك الضحاك آ وبالحقيقة
فان الضحاك بالفعل غير مقول على هذا الانسان بوجه من الوجوه وهو الانسان غير

مطلق

ضرورية

صدق غير ضروري

ضروري

ضروري كيف ان يقال على غيره وقد جعل منعكسا عليه ولو قيل بالضرورة على
غيره حتى كان اعم منه لم يكن ان ينعكس لا السلب كليا مطلقا صرفا ولا الايجاب
كليا كيف اتفق واما المثال لما يكون فيه الصدق من جانب قولنا كل آ ت ويمنع صدق
الجانب عكس الجانب الاخر ان لجعل ح انسانا و ت المتحرك بالفعل و آ الفلك ولا يكون
لك ان تقول ان كل متحرك بالفعل بوجه ما دون قوله ان هذا الامتنع غير صحيح فانه انما
لامتنع ع نفس الامور واما في تاليف هذه صفته فممتنع ان يكون ماده يقع فيها ليس شئ
مرة ت لا بالاضطرار ثم يكون عكسها لا بالاضطرار ايضا فعسى يكون عكسها بالاضطرار
فلا يمكن ان ينعكس الكلي السالب فيها كليا موجبا مساعده للسالبتين المتعاكستين اللتين
نصدقان معها ثم اورد والهذا مثالا من الحدود وهو انه لاشئ من الابض بحيوان وكل
انسان حيوان فلاشئ من الابض انسان قالوا فيكون صادقا انه لاشئ من الابض انسان
ع وقت اى في الوقت الذي نصدق فيه ان لاشئ من الابض حي وليس صدقا بالضرورة
لانه يمكن ان يكون بعض الابض انسانا وبعض الناس ابض فنقول ان هذه السالبة لا وجه
صدقها الا وجهان احدهما ان نقال لاشئ من الابض حي من حيث هو ابض والثاني ان قال
اذا لم يكن نفس ولا باس ع بلاد الاعتدال ولا انواع من الحيوان التي هي دايما ضد بل كان
انما توجد انواع هي بالطبع غير ضد واشخاص من انواع لها ان تكون ضد ولكنها الان
سود فحينئذ نصدق انه لاشئ من الابض حي اى في ذلك الوقت فان فرضوا المقدمه
صادقه على هذا المفهوم الثاني لزمهم ان يكون الكبرى كما علمت ايضا غير ضرورية فلا
يكون التاليف على ما يدعون واما الوجه الاول ففيه من الزياده التي لا يحتاج الى ان يلتفت
اليها ما قد علمت وقد قيل لك فيما سلف وقد علمت ان نقض الابض حي بالضرورة وانه
ليس سلب الحي من الابض من حيث هو ابض سلبا وجوديا حتى يصح ان يكون مرة الابض
من حيث هو ابض حيا ومرة لا فقد مضى لك هذا فان كل ابض مسلوب عنه ما دام ذاته
موجوده الحيوانيه من حيث هو ابض فانه دايما مسلوب عنه الحيوان من حيث هو ابض
لا يجوز ان يبقى ذاته موجودا ويكون من حيث هو ابض محمولا عليه الحيوانيه فان قال قائل
يجب ان ناخذ ع اعتبارك هذا ذات الموصوف بانه ابض ذاتا واما قولك ان هذه
الذات مسلوب عنها الحيوانيه من حيث هي ابض هو لقولك ان كذا مسلوب عنه السواد

مثال الحدود

سلب وجودي

مادام ضروريا ابيض ومن حيث هو ابيض فاذكان دوام سلبك السواد من حيث هو ابيض
لا يوجب ان يكون سلبا ضروريا فكذلك دوام سلبك الحيوان عن الابيض من حيث هو ابيض فالحيوان
ان قولنا من حيث هو ابيض ان كان حمل امر المحمول عرضي ما قلنا الان وفيما سلف مرارا ويل لمصنف
وان كان حمل امر الموضوع فاما ان يكون ذاتيا كقولنا الابيض الماخوذ من حيث هو ابيض بشرط
البحت او يكون كذلك قلت الابيض الماخوذ من حيث هو ابيض لا بشرط التجريد او زيادة
فان كان معناه الابيض الماخوذ من حيث هو ابيض على انه بشرط التجريد فانه لا يجوز ان يكون
شيء اخر يوصف به هو غيره والمعنى بل يكون هو بنفسه امرا لا يعرض له امر اخر ولا هو يعرض لامر
اخر فلا يكون شيء يوصف بالابيض الماخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد هو انسان او فرس
او غير ذلك فانه لا يكون انسان او فرس او شيء من الاشياء هو ابيض بشرط ان لا شيء هو غير الابيض
من حيث هو ابيض فلا يكون اذن هو عارضا لذات حتى يكون هناك معنيان معنى للذات في نفسها
ومعنى لها ما دامت موصوفة بهذا الوصف حتى اذا كان السلب مع هذا الوصف لم يكن ضروريا
مطلقا بل هي بنفس الذات المسلوب عنها دايما كل وقت فان الابيض الماخوذ من حيث هو ابيض
بشرط التجريد مسلوب عنه كل شيء من الاشياء له مفهوم غير مفهومه سلبا دايما فاذن كل سلب
عنه فهو سلب دايم ليس وقتا عند ما يكون موصوفا ما وصف به وقتا لا فهذا هو الفرق
وهذا كما نقال ان الانسان حيوان بالضرورة فانه يستوي فيه ما دام ذاته موجودا وما دام
موصوفا بانه انسان واما ان اخذ الابيض ليس بشرط التجريد بل لا شرط حتى يمكن ان يقرن به
شرايط اخرى فالسلب المذكور كاذب فانه كاذب ان نقال ان الانسان من حيث هو موصوف
بانه ابيض مسلوب عنه الحيوانية بل الشيء الموصوف بانه ابيض غير مانع ان يوصف انه
حيوان وصفا ضروريا فضلا عن الوجودي الا من حيث يعتبر ابيض مرفوعا عنه انه شيء ابيض
اي شيء اخر هو الموصوف بانه ابيض والقرين الاعتبارين ان النظر في الابيض بلا اعتبار شرط
قد نقال انه نظر في الابيض من حيث هو ابيض المحمول فيه ان يكون اي شيء كان موصوف بانه
ابيض ولكن لم يلتفت عند ذلك الوصف والاعتبار الى شيء من تلك الاشيا التي يجوز ان يلونه
وانما التفت الى نفس انه شيء ابيض لحاجة ان يكون جسما او نحلا او غير ذلك والنظر في الابيض
باعتبار شرط التجريد نقال انه نظر في الابيض من حيث هو ابيض وهو النظر الى الابيض المرفوع
عنه انه حصى او بياض او له وجوه اخر غير وجود انه شيء ابيض فقط فاذا اخذ الابيض هكذا

الابيض بشرط التجريد

معنيان للذات

كل شيء له مفهوم غير مفهوم

الفرق بين الاعتبارين

شرط التجريد

سلب

المشترك فيه

سلب عنه الحيوان وصح ان نقال ان الابيض الماخوذ من حيث هو ابيض بهذه الصفة ليس
حيوانا فان اعتبر بالمعنى الاخر فيكون الابيض من حيث هو ابيض المشترك فيه فلا يقال انه
سلب عنه الحيوانية بل لا يوجب حاله سلب الحيوانية عنه ولا اثبات الحيوانية له فلا
يكون الشيء الابيض من حيث هو ابيض بهذا المعنى ليس حيوانا بل يجوز ان يكون حيوانا الا
ان نقال ان الشيء الابيض ليس من حيث هو شيء ابيض بهذا المعنى حيوانا فستقل لفظة من حيث
هو ابيض الى المحمول فنقول انا اذا قلنا ليس شيء مما هو ابيض حيوانا لم يصدق بهذا المعنى على ان
ناخذ الابيض جزء من الموضوع ومما سنفي ويكفي في هذا الامر ان نعلم انه لا اعتبار في انا
ليفاتنا هل هنا بهذا السته اعني بالنظر في الموضوع والمحمول انه من حيث او ليس من حيث
بل ان نظر الى الشيء الموصوف مثلا بانه ابيض لا بد شيئا اخر فان صح عليه الايجاب في كل وقت
او وقتا ما فقد صح الايجاب او صح لذلك السلب وقد صح السلب وانه اذا زيد على هذا شيء
فقد دخل شرط اعتبار من حيث وكان غير نفس الموضوع وحده وغير نفس المحمول وحده
اللذين الاعتبار بهما بل قرن بهما اعتبارا واعتبار ان فقد صارت القضية حينئذ اخرى واعلم
ان الفاضل الذي لم اسغالي مخاطبته مقرعا اقوله بل المعلم الاول مصدق بان الكبرى
الضرورية في الشكل الاول اذا قارنت صغرى غير ضرورية كانت النتيجة ضرورية فليضع
ان كل ح ت لا بالضرورة ولنقل كل ت ه آ بالضرورة وتفي ما قد وافق عليه الفاضل والمعلم
الاول وما قد علمت فلم لا نقول واحد منهما انضا ان هذه ليست ضرورية بل لجواز ان يقال
كل ت آ من حيث هو ت بالضرورة واذا قال بالضرورة ولا شيء من آ قال انضا من حيث هو
ت فانه ان اعتبر هذا صدق ما قال الطاعنون على من انتج منها بين ضرورية وذلك لانه
قال الطاعن فيه مثل ما قاله هذا الفاضل في عكس الممكن ومثل ما قيل في هذا الموضع فلقايل ان
يقول له عند قوله ولمثله لانتاج الضرورية من الاقتران المذكور مثلا اذا انتج ان كل صاعد
جسم بالضرورة من قوله كل صاعد متحرك وكل متحرك جسم بالضرورة فكل صاعد جسم بالضرورة
ان النتيجة ليست بضرورية لان الصاعد من حيث هو صاعد ليس جسما بالضرورة وكذلك لقايل
ان يقول ان قولك في الكبرى وكل متحرك جسم بالضرورة ليس صادقا اذ ليس هو من حيث هو متحرك جسما
بالضرورة حتى اذا لم يكن متحركا لم يكن جسما فان قال ان الابيض يجوز من حيث اعتبار انه ابيض
ان لا يكون حيوانا ولا كذلك المتحرك من حيث هو متحرك فانه لا يجوز ان لا يكون جسما فقول لكن

اعتبار من حيث

الفاضل

عرضنا ما ذهبت اليه بل انكم لم كما تقول انه ليس حيوانا مرجهه انه ابيض لا تقول ليس هذا الثار
البر جسما بالضرورة مرجهه ما هو متحرك بل هو جسم بالضرورة وان لم يكن متحركا ثم لا تمنع جواز
قولك انه ليس جسما بالضرورة مرجهة كونه متحركا ولانه متحرك ان تقول كل متحرك جسم بالضرورة
فان منعت فقد كذبت المقدمة التي نستعملها في هذه المواضع فقد عرفت ان جهات الموضوع
والمحمول مرجحيث هي زوايد بعد الحمل وان الايجابات كما علمت تسقل بسببها سلوبا والسلوب
ايجابات بل يجب ان يلتفت الى ما جعل موضوعا والى ما جعل محمولا والى حمل ووضع فان
صدق حمل وان لم يصدق لم يحمل فان كانت زيادة يلحق احدهما فصير الكذب صدقا
والصدق كذبا فقد اسقلت القضيه وصارت اخرى وانه ليس اذا حق سلب مع ادخال
هذه الدواخل بطل الايجاب الذي كان اولا او حق الجاب بطل السلب الذي كان اولا
اذ قد تغير الموضوع او المحمول فانظر فما سلبه او وجبه الى نفس السلب والايجاب كما
هو فان كان صادقا وكان دايم الصدق فاحكم انه كما هو ضروري او كان غير دايم
الصدق فاحكم انه كما هو مطلق فاذا عرت فاستانف الاعتبار وفي المثال الذي نحن
في اعتباره يجب ان ننظر الى الامور التي يقال لها بعض والحيوان فمحمد الحيوان اما كاذبا سلبها
عنها او كاذبا ايجابها عليها او في بعض دون بعض ثم ننظر اذ ذاك دايم فيها كلها او بعضها
او بعض دون بعض ثم اذا دخلت مرجهه كذا وشرط كذا فتعلم ان القضيه صارت اخرى
وسوغي لها حال صدق وكذب وضرورة وغير ضرورة مرة اخرى وتترك ما كانت عليه
واظن هذا القدر كاف لمن انصف

فصل

في باقي الاختلاط منها الضرب الخامس
بعض حرت بالاطلاق ولا شيء مرآت بالضرورة وحكمه ما علمت السادس بعض حرت
بالضرورة ولا شيء مرآت بالاطلاق وحكمه المشهور ما علمت الضرب السابع ليس كل حرت
بالاطلاق وكل آت بالضرورة والمشهور فيه ما قد علمت وحدوده ليس كل ابيض حيوانا
وكل انسان حيوان فليس كل ابيض انسانا الثامن ليس كل حرت بالضرورة وكل آت
والحدوه بالضرورة ليس كل ابيض حيوانا وكل انسان حيوان ثم قيل مع ذلك فليست النسبة
اضطراريه فنقول انه ان كان بعض ما هو ابيض بالضرورة ليس بحي على معنى السور فيجب
ان نصدق هذا دايما ولا نصدق البته ان كل ابيض حي واعتبار السور يقضي ان هذا
قد يصدق على ما قد علمت وان كان لا على معنى السور بل على معنى ان بعض الاشيا التي هي

انتقال الايجاب سلوبا وبالعكس

دايم الصدق وغير

امور هي بيض

اعتبار السور

بيض

سفن مسلوب عنها الحيوان دايما فلذلك حالها وانها مسلوب عنها الانسان دايما فلم منع ان
يكون النسبه ضروريه فلعله بجب ان ناخذ الضروري في احدى المقدمتين ليس مرجهه السور
بل مرجهه الحمل واما المطلق منهما فنا خذه مطلقا مرجهه السور حتى يكون قولنا كل انسان حي مطلقا
بان ناخذه مرجهه السور ولا ناخذه مرجهه المحمول فيكون قولنا ليس كل ابيض حيوانا بالضرورة
قد اعتبرنا ضرورته في معنى الحمل وقولنا كل انسان حيوان بالاطلاق قد اعتبرنا اطلاقه في
جهة السور فاخذناه مطلقا مرجيث هو هو لذلك بان نظرنا الى الصدق الذي ابقى ان كان
كل انسان حيوانا الذي قد يكذب اذا عدم الناس كلهم فلا يكون حينئذ ضروريا واخذنا
ذلك ضروريا مرجهة المادة اذ كان الحيوان مسلوبا بالضرورة عن بعض الابيض فانه ليس كل ابيض
انسانا وكانت هذه النسبه ليست ضروريه مرجهة السور وان كانت ضروريه مرجهة المادة
وكيف لا وعكسا ان يلحق الضرورة بالمقدمة الموجبه فتكون النسبه حينئذ ضروريه فتكون
حينئذ سلب الضرورة في النسبه ماخوذا من غير الوجه الماخوذ في المقدمة الجزيه لان الضرورة
الماخوذه في المقدمه هي ضرورة الحمل والمادة وسلبها في النسبه هي سلب ضرورة السور ولما
كانت الجزيه قد تكون صادقه بالضرورة وصادقه بالامكان فلا تمانعان اذ بعض الابيض
ذولون مفرق للبصر بالضرورة وبعضه ليس بالضرورة وهو الذي هو ابيض لا بالضرورة
ولا بعد ان تكون قول صاحب التعليم ان النسبه لا تكون ضروريه معناه ان النسبه قد لا تكون
ضروريه اي باعتبار غير اعتبار ان النسبه لا تكون ضروريه بحسب السور بل باعتبار انه قد يجوز
ان تصدق المطلق والضروري معا في الحروبات فان لم نعن هذا بل اقتصر على اعتبار السور
وان عدم الضرورة هو في اعماره وان كان اعتبار الحمل والمادة توجب الضروره فليس هذا
في الجزي فقط بل وفي الكليات ايضا فان ما ابيح ان كل انسان حيوان بالضرورة ابيح ما قد يصير
مطلقا باعتبار اخر كما قد علمت فترى ان مسامحا ما لين ان هذه سيج ضرورية كان على انها
لا سيج الا ضرورية فقط لا يصح معها مطلق وليست سيج مطلقة لانها لا سيجها وحدها
وانما لحكم انها سيج مطلقة اذا انحت مطلقة فقط فلم لم نفعل هذا في كل موضع وهلا اقتصر على
ان علمونا تعليما كليا ان كل جزيه ضرورة فانها قد تصح ان تكون مطلقه فمحكم في جميع ذلك
انها مطلقات السنابح ويكون هذا مفروغا منه ليس انما نعتبر هذا في اقتران بعينه والحسب
كونه سبجه بل كيف كانت او عسى ان لا يكون هذا كليا في كل موضع بل عسى ان يكون من الاشيا

لعله

الاخذ مرجهه السور

ضروري مرجهة المادة

سلب ضرورة السور

عسى

ما لا سلم امكان بطلانه فلا يكون ما تعلق بطلانه داخلا في الامكان حتى تصير القضية بسببه مطلقة ولكن هذا لا يخص بقضية هي مقدمة او قضية هي نسبة بل يكون هذا حاريا في جميع اصناف القضايا التي تصلح ان توجد مقدمة في هذا القياس او نسبة بل هذا الاختلاف متعلق بمادة الحدود لا بصورة تاليفها وعسى ان يركب مركب فيقول ان صدق المادة التي يصح منها هذا التاليف يوجب ان يكون الضرورة ملزومة المطلقة وهذا اقتراح ممكن في المحال ومع هذا فلست اشعر اذا قلنا كل ابيض فهو دو لون مفرق للبصر وكان هذا مطلقا صادقا وقلنا كل انسان حيوان وكان هذا مطلقا صادقا فهل معنى الاطلاق فيهما شيء واحد او نفهم للاطلاق فيهما معنيان فان كان المعنى الجامع هو ما قلنا من المطلق العام فيكون الفصل فيما بينهما ان احدهما يختص بالضرورة والاخر لا يختص بالضرورة اذ ليس كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر مادام ذاته موجودا فيكون انما اخذ في هذا المثال نوع من المطلق الذي هو ضروري فيكون النسبة نوعا من المطلق الذي هو ضروري باعتبار اي اعتبار للحمل ولا يجب ان نعمل ما قيل من انه لا يكون ضروريا لانه مطلق الا ان يكون معناه لا يكون ضروري السور وهم ان يجعلوا المطلق الصادق وقتا ما لا دايما ويكون القولان مشتركان في انهما صادقين في وقت ما لا دايما لكن الوقت لقولنا كل انسان حيوان وقت السور وللاخر وقت كونه ابيض فوقت احدهما الوقت الذي لم يعدم فيه الناس ووقت الاخر الوقت الذي لم يعدم ولم يزل عنه البياض وكذا ان جميعا في وقت اما احدهما فان لا يكون الناس موجودين واما الاخر فان يكون قد عدم البياض فعلى اعتبار السور قد يستمر ما قيل وقد يحملنا ان نوجه الذي يجب ان نفهم عليه صدق ما قالوه محلا متكلفا مع معرفتنا بان اعتبار السور في هذه الاحكام باطل الحا ساعتقاد شيء وهو ان الضروريه في المقدمة اعتبارها غير مجانس للاعتبار التي للمطلقة في النسبة وان الضروريات قد تصدق مطلقة لا من جهة المطلق مقولا عليها واعم منها فقط بل من جهة انها لازمة لها باعتبار اخر بيناه فيكون تحرجيت جعلنا سايح هذا الاختلاط ضروريه لم نجعلها ضروريا يمنع ان يكون مطلقة فاطلاقها لا يمنع ضروريتها على ان الاطلاق الذي نستعمله غير هذا الاطلاق واعلم ان طائفة من المحصلين سبهولوا في سبجه هذا الضرب ضروبا وزعموا ان هذا غلط واقع في النسبة وبرهنوا على ان سبجه هذا الضرب يكون ضروريه وسوذكل بالافتراض سبسا حمقا فان كانوا عملوا في

اختلاف عادة الحدود

المعنى الجامع

مطلان اعتماد السور

تحمق

الشكل الاخير الاول من الثاني

الاضطرار الثالث الرابع

الحدود

الخامس السادس

افتراض السابع الثامن

تحقق الضروري والمطلق مثل السور فلا يجب ان يمنعوا كون الضروري مطلقا ايضا وان كانوا قد عرفوا ما هو اولى بان يعتقد فهم على الحق فليعتبروا ذلك ايضا في كل موضع وليسوا يفعلون ذلك بل كثيرا ما يعرضون اليه اذا الزمهم الحق في مصنف واما الشكل الاخير فالضرب الاول منه من كلبس موجبتين والكبرى ضروريه لقولك كل ت ح بالاطلاق وكل ت آ بالاضطرار فالنسبة بعض ح آ بالاضطرار وسن بعلس الصغرى والثاني على هذه الجهة وبلون النسبة ايضا من الاضطرار عندهم لان الكبرى اذا عكست ايجبت بعض آ ح بالاضطرار ثم عكس بعض ح آ عندهم بالاضطرار وليس ذلك بواجب بحسب الامر اذ ليس يجب ان يكون عكس الضروري ضروريا ومثال ذلك ان كل سفسس حيوان بالاضطرار وكل انسان سفسس لا بالاضطرار فلا يلزم ان بعض الحيوان يسفسس بالاضطرار دايما مادام موجود الذات والثالث من كلبس والكبرى سالبة ضروريه لقولك كل ت ح وبالاضطرار لا شيء من آ ت بالاضطرار ليس كل ح ت وسن بعكس الصغرى والرابع ان يكون الجهة بخلاف الثالث بمقولة ان كانت الجهة بالخلاف كانت النسبة مطلقة سن بعكس الصغرى والحدود المسهور كل ترك حي ولا فرس لحيوان نايم او مستيقظ مما ليس ضروريا بل يكون وقتا وهذا القول صحيح في هذا الاقتران نعد ان نذكر ان المادة اذا اتفقت على ما سلف لكل ذكرها مطلقة كبرى سبج ضروريه كانت النسبة ها هنا ضروريه لكن الاطلاق العام يعم جميع ذلك واعلم ان عندهم ان المقدمتين اذا كانتا كلبس موجبتين فانهما كانت اضطراريه فالنسبة اضطراريه والا فالعبرة للسالبة والخامسة بلون الثالث من صغرى جزيه موجبة مطلقة كبراها كليه ضروريه سالبة فلا شك ان النسبة ضروريه والسادس ان يكون الكلي الضروري صغرى فسبج عندهم ضروريا للعكس وليس ذلك بواجب بل سبج مطلقة بسن بالافتراض بان بين البعض من ت الذي هو آ بالاطلاق ولكن د وبعد ما علمت والسابع بعض ت ح بالاضطرار وكل ت آ بالاطلاق لا بالاضطرار سبج مطلقة بعكس الصغرى وعلى الشرط المذكور والثامن كل ت ح بالاطلاق وبعض ت آ بالضرورة سبج عندهم مطلقة فقط وسنوذكل بالعكس وليس كذلك كما علمت بواجب بل الافتراض يوجب ان يكون النسبة ضروريه واما مثالهم ان كل حي مستيقظ وبعض الحي ذو رجلين بالضرورة ولا يجب ان يكون بعض المستيقظ ذا رجلين بالضرورة فيقول الحق ان بعض ما يقال له انه مستيقظ فانه موصوف بانه ذو رجلين دايما قيل له انه مستيقظ

اولم تقل والبعض الاخر بالضرورة ليس بذى رجلين فنهم من قال ان بعض المسقط وان كان
بالضرورة ذا رجلين فليس برجهة ما هو ذو رجلين وقد علمت ما فى هذا ولكن لا مانع كونه
ضروريه ان يكون مطلقه ايضا على الوجه الذى باعتبار السور اذ قولنا ان بعض المسقط
ذو رجلين ليس بدايم الصدق فيكون انما اورد المثال على هذه الجهه واما التاسع فان يكون
السالبه كليه اضطراريه فسيج لامحاله اضطراريه كقولنا بعض ت ح وبالاضطرار لاشئ
من ت آ فسين بعكس الصغرى ان بالاضطرار ليس كل ح آ والعاشر ان يكون الصغرى
موجبه كليه اضطراريه والكبرى سالبه كليه مطلقه والنسجه مطلقه سين بالعكس
وبالحدود كقولك بالضرورة كل انسان حى وليس كل انسان بمسقط وتبين بالافتراض
واما الحادى عشر فان يكون الصغرى موجبه جزئيه اضطراريه والكبرى سالبه كليه مطلقه
فيكون النسجه سالبه مطلقه والثانى عشر ان يكون الصغرى كليه موجبه مطلقه والكبرى
جزئيه سالبه اضطراريه فالمشهور انه سيج مطلقا لحدود هى هذه كل ذى رجلين حى لا
طلاق وبالضرورة ليس كل ذى رجلين متحركا وهذه الحدود لا بعد ان يكون قد وقع فيها
السهو اذ كان الحق ان يقال وليس بالضرورة كل ذى رجلين متحركا فاخذت السالبة الضروريه
بدل الضروريه السالبه وفى بعض النسخ كل ذى رجلين متحرك بالاطلاق وبالضرورة بعض
ذى رجلين ليس بانسان فسيج ليس كل متحرك انسانا فالوجه ذلك بالاطلاق وحده لا الاطلاق
السورى لان هذا الصدق قد يزول فيكون كل متحرك انسانا لكن كيف كان فان هذا لا
لامنع صدق الضرورة ولا شك فى صدق قولنا بعض ما هو متحرك فهو بالضرورة ليس انسانا
كالفرس والسما وقد جعلت العبره للكليه فى هذا الموضع **فصل** فى حد الممكن وتعريف
المقدمة الممكنه وذكر عكسها قد تكلمنا فى القياسات المولفه من المقدمات الوجوديه والا
ضطراريه صرفها ومختلطها فبقى ان نتكلم فى القياسات التى مقدماتها ممكنه صرفه او مختلطه
وقبل ذلك يجب علينا ان نتكلم فى حد الممكن والفرق بينه وبين الوجودى والمطلق
وتعريف المقدمه الممكنه الحقيقيه وتعريف عكسها وان كنا قد اومانا فيما سلف الى بعض
امر الممكن فحرى بنا ان نستقصى الان القول فيه ولا بعض من الاعاده فنقول قد ظن
بعض الناس ان النظر فى القياسات المولفه من الممكنات هدر وتوهموا ان تاليف
القياسات من المقدمات الممكنه ليست هذرا فان المطالب الممكنه لا تنتج الا من مقدمات

الناسع

العاشر

الحادى عشر

الثانى عشر

ممكنه

ممكنه وكما يلزم البحث عن امور ضروريه وعن امور وجوديه فلذلك قد تبحث عن امور
ممكنه واذا اردنا ان سن ان شيا من الاشيا ليس بمحال احسنا ان سن ذلك فى اكثر
الامر بمقدمات اقليه فالحاجه الى القياسات المولفه من الممكنات ماسه والذى يقال
من ان الفلسوف انما يبحث عن الامور الدايمه والامور الاكثريه وليس يبحث عن الامور المساويه
لم يفهمه كثير من الناس على واجبه بل يجب ان نفهم ان معناه ان الفلسوف انما لا يبحث عما
خلا الضرورة والاكثريه اذا بحث عن الاشيا من حيث وجودها واما من حيث لونها ممكنه
فيبحث عن كل ممكن فاما اذا راعى امر الوجود والحصول لا امر الامكان التفت الى الامور
الدايمه والامور التى فى الاكثر ولذلك حال الجمهور ايضا فى الامور التى يتوقعونها من
حيث وجودها انما يتوقعون امرا واجبا او اكثريا اى فى ان يكون له وجود واما
اذا تركوا امر التوقع لحتوف الممكن ايضا واما الاقليه والمساويه فلا يتوقعونها ولا يعلون
بها الا على وجه اخر وهو وجه الاحتراز والقياسات الطبيه والفلاحيه والمقدمات
التى فى كتبهم كلها ممكنه اكثريه وقد احذت على انها موجوده كما فى الكتاب المنسوب الى
ابقراط المعروف بكتاب الفصول وغير ذلك من كتبهم والعجب من الطبب الفاضل الذى راى
النظر فى ذلك فضلا وهو نظر من حيث هو طبب ونحن نستقصى القول فى هذا غرضنا
وقد علمت فيما مضى لك ان الممكن يقال عند العامه على معنى وعند الخاصة على معنى وان
الممكن عند العامه مطابق لمعنى غير الممتنع وعند الخاصه لغير الضرورى وان الخاصه ايضا
تستعمل الممكن على وجوه فمقولون لما كان غير الضرورى المطلق الحقيقى وهو الامر الذى اذا
قيس بالموضوع لم يكن دايم الوجود له ولا دايم العدم سواكان فى طبيعه الموضوع ما يقتضى
وجوده له اولا وجوده وقتا ما معينا كالكسوف او غير معين كالسفس اوكان لا يقتضى
طبيعته ذلك بل يعرض له ذلك اتفاقا ولا سباب خارجه مثل الحركه وغير ذلك وجميع اصناف
المطلق الخاص يدخل فيه ويقال لما هو اخص من هذا وهو الذى يكون غير دايم الوجود ولا دايم
العدم ولا فى طبيعه الموضوع ما يجعله ضروريا فى وقت وحال ولا يجب بالجمله لونه اولا لونه
له الا ان يشترط شرط غير وجود ذات الموضوع وما يقتضيه ذاته مثال ذلك انا اذا نظرنا
الى الانسان ونظرنا الى الكتابه ونظرنا الى الصحه لم يجب علينا ان نجعل احد الامرين لا
نسان ليس بمعنى انه لم يجب دايما فقط بل لم يجب الحمل بوجه من الوجوه فان اشترطنا شرطا

نظرنا الى الانسان والكتابه

اخر معلنا ما دام آو فى هذه الساعه نعين احدها آما ما دام كاننا فالطرف الذى
هو الوجود وآما فى هذه الساعه فربما لم يعلم احدها الذى حصل ونعين نعينه لكننا
نذرى مع ذلك ان احدها قد تعين فالانفراد بالضرورة لا يوجد اذ وحد هذا
وآما فى المستقبل فلا نذرى اى طرف كذا قد يحصل بعينه فنعرفه بعينه ولا يوجب
مع ذلك ان احد الطرفين متعين فيه بعينه وان لم يدركه نحن لا كما او حسنا فى الزمان
الحاضر آن احد الطرفين بعينه متعين فيه وآن كنا لا ندركه والمستقبل اذا فرضناه حصل
كان حكمه هذا الحكم لكننا اذا اخذنا هذا الوجه من حيث انه لا ضرورة فى طباع الموضوع
ان يكون له المحمول لا داعما ولا وقتا دخل فيه الموجود والمستقبل جميعا فان الموجود ليست له
هذه الضرورة الواقعه انما هى بسبب اجنبى غريب فاذن اذا كان معنى الممكن بهذا الاعتبار
وهو ان لا ضرورة فيه بحسب طباع الموضوع او المحمول دخل فيه ما ضرورته للحكم الممكن
فان الخاصه هاهنا انما هى الى تحديد جهات القضايا وكانه يقول ان الممكن من القضايا
هو ما ليس ضرورى الحكم المحكوم به من الجانب وسلبها ايهما كان حكم به فيدخل فى هذا
الممتنع فاذا قال ومتى فرض ذلك الحكم الموجب او السالب موجودا او حاصلا على نحو ما
حكم به لم يعرض منه محال لزم الرسم مساويا للمرسوم ويكون الرسم انما يلزم بحسب
بحسب ذلك ان عنى بالضرورى الضرورى الحقيقى كان هذا الرسم للممكن الخاص وان عنى
الضرورى اى ضرورى كان شرط او بغير شرط كان هذا الحد للممكن الاخص وليس ما
قال بعض الناس ان معنى قوله ما ليس بضرورى ما ليس بواجب شيئا فقد علمت ما فى ذلك
واعلم ان الامكان من المعانى التى تعرض لمعولات شتى فانما يعرض للكيف وللكم ولغير
ذلك وهو يقع على هذه بالتقدم والتاخر وهو كما لوجود وكالوحده وما اشبه ذلك
فليس يمكن ان يجعل له جنس يشار اليه انه فيه ولذلك فان ما توحد فى رسمه كالجنس
يكون لا محاله ليس بالحقيقه جنسا وكنه مناسب الجنس وانما يدل على معنى مشكك ويكون
من الامور العامه مثل الذى وما والشئ وكذلك يكون ما يجرى مجرى الفصول فيه فصلا
غير سديد ثم ان الممكن امر ليس صحيح الوجود مستمره بذاته بل هو امر اما ان يكون عدما
واما ان يكون متحققا بعدم فمحتاج فى تحديده الى ان يحد بالسلب كما قد علمت من الواجب
فى تحديدات امور عامية ولما كان الامر الوجودى فى نفسه اسبق الى التصور وكان

المستقبل

هل الضرورة صح

معنى الممكن

تحديد

رسم

عرض الامكان

امور عامة ممكن

العدم

تصور العدم

الضرورى

تصور المحال

تصور الممتنع والواجب

فرق بين الانسان والحيوان الناطق

العدم آنما نتصور بالقياس اليه اعنى ان العدم نفسه انما نتصور بانه عدم معنى
وجودى كما قد تسلف لك بيانه فيجب ان يكون الامر الضرورى اسبق الى التحقق والتصور
فان الضرورى هو الامر الذى وجوده يستحق الدوام اما مطلقا وآما عند وجود الشرط
فلا يكون وقت من الاوقات لا يوجد فيه اما مطلقا وآما عند وجود الشرط فالضروره تدل
على وثاقه الموجود ويمكن تصوره مبتدأ ولان المحال ضروره مقرونه بالعدم فلكون المحال
آنما نتصور من جهه الضرورى كانه الذى موجود له دايما صرف القول انه معدوم فاذا
آخذنا الضرورى فى حد الممكن احذنا ما هو اشهر فى نفسه عند الجمهور وعند التحقيق اما
عند الجمهور فلانهم لا يعطون للممكن الذى عند الخاصه وآما عند التحقيق فلان المتصور الاول
هو الموجود وآما الممكن العامى فهو ما ليس بممتنع وتصور الممتنع انما هو من حيث هو واجب ان
لا يوجد وتصور الواجب هو من حيث وجود يستحق الدوام فلا يكون البته معدوما فالواجب
والضرورى متصوران ايضا قبله والمحال متصور ايضا قبل الممكن آما العامى من حيث هو عامى
فانما نتصور بانه ما ليس بمحال وآما الخاصى فلان المحال اسبط نسبه الى المعنى الوجودى منه
فانه هو الذى عدم ضرورى والممكن الحقيقى هو الذى لا عدم ولا وجود ضرورى فاذا
فهمت هذا فطعن من طعن انكم رسمتم شيئا وهو الممكن بما هو اخفى وهو الضرورى او بما
ربما سمى به ودور عليه اذ قد احدم فى حد الممكن المحال والمحال هو ما ليس بممكن ولا
يحد الا بذلك والضرورى ايضا هو الذى لا يمكن ان يكون وهو المحال ان لا يكون وانتم اما ان
يكون قبل اسام الاختيار وآما ان يكون الامر فى نفسه بوجب الدور فنقول ليس الامر كذلك
وذلك لان الضرورى والمحال قبل الممكن فى التصور والمحال وان كان يصدق عليه انه ليس بممكن
فليس كل ما يصدق عليه شئ فهو هو فى الاعتبار وهو ما لا يتحدد الشئ دونه ومع ذلك فليس الممكن
الذى يعرف به المحال هو الممكن الذى عرفناه بالمحال بل هو كالجنس له ولذلك قولهم لا فرق بين
قولكم ممكن وبين قولكم ليس بضرورى فنقول هو كذلك لا فرق بين قولنا الانسان وبين قولنا
الحيوان الناطق لكن احدها اسم والآخر قول مفصل يشرح معنى الاسم

فصل

فى اعادة النظر فى رسم الممكن وتحقيق القول فيه وقد اشرح ما كان يجب ان يشرح احق بالتحقيق
به الرسم المذكور ولنعد الان النظر فى هذا الرسم ولنتامل انه هل يطابق الممكن الخاص
فنقول انه يطابق كل واحد منهما باعتبار دون اعتبار وذلك لانا ان عنينا بالضرورى

المذكور فيه الضروري لحقيقي طابق الممكن وآن عينا ما الضروري المذكور فيه كل ضروري
كان بشرط او بغير شرط طابق الممكن الاخص وايهما كان فلا يجب ان يقع فيه التفات
الى شرط وجود الشئ اولا وجوده اما الخاص فان المطلق الصرف اخص منه فلا يجب ان
يلتفت في تصوره الى وجه يجعله مطلقا ويخصصه واما الممكن الاخص فلا يجب ان
يلتفت في تصوره الى حال الامر الذي هو ممكن من حيث وجدا ولم يوجد فان كل واحد
من الشرطين يجعله ضروريا بذلك الشرط وقد جعلناه غير ضروري بشرط بل يجب ان
يكون ممكنا صرفا بل يجب ان ينظر الى حاله من حيث لا ضرورة فيه ومن حيث لم يشترط شرط يوجب
الضرورة فما هل يوجب هذا النظر ان يجعله مستقبلا ويقتصر باعتباره على الاستقبال
لا غير فالظاهر من امره هو ان الموجود من الامور وما لم يوجد سواء كان في الحال او في
الماضي قد صارت له ضرورة ما ومن اجل ان رفع الضرورة اصلا فانه يحوج الى اعتبار الا
استقبال وان كان ليس بمعكس فيكون كل ما في الاستقبال ممكن فان كسوف القمر في وقت معلوم
من المستقبل ولا كسوفه في وقت اخر ليستا بممكنين بهذا المعنى الاخص بل فيهما ضرورة على
ما علمت واحد الوقتين فيه القمر يكسف بالضرورة والاخر هو فيه بالضرورة غير منكسف
فلنظر الان انا اذا قلنا كل انسان ممكن ان يكون كاتبا هل يخرج الناس السالفون من هذا
الحكم والذين وجودهم حاصل ما بعد هذا العقد او يقال هذا اللفظ وتعني بذلك ان
كل انسان من الموجودين فما بعد هذا الوقت وهذا العقد هو بصفة كذا وكذلك اذا قلنا
ممكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا هل ذلك انما يتناول الداخلين في الوجود والمستقبلين
معا او انما يختص بالموجودين ٢ ج وما لم يعن فيه ضرورة فبعض اصناف المطلق
دون بعض يدخل الممكن والمعنى الثالث من معاني الممكن عند الخاص هو الذي لا ضرورة
فيه من الوجوه وهو الذي لا يعلم الاطلاق له ضرورة وجود ولا شرط هذا الامر الذي
لا يوجبه وقت معين الحابه ٢ الكسوف اولا يوجبه وان كان غير معين كالنفس او الامر
الذي لا يوجبه شرط ملحق من خارج ٢ اللابه شرط كونها حاصله فالاولان اعني اللزوم
والسفس مطلقان بان ممكنين بهذا المعنى فاما وجود الكتابه فهي قد تكون ممكنة بهذا المعنى
يكون مطلقة لا ممكنة بهذا المعنى فانها مع الشرط المذكور الذي تصير به مطلقة او ضرورية
فلا تقال عليها هذا الممكن واما بترك هذا الشرط فتقال عليها هذا الممكن فهذا الضرب

مما تقال

مما تقال عليه الممكن اخص من الوجه الثاني الذي هو اخص من الوجه الثالث ويكون بالقياس
الى المستقبل لا غير ويشارك المطلق لموضوع وسائنه ٢ الاعتبار ويكون من حيث الحصول
مطلقا ومن حيث انه ضروره ٢ كونه ولا كونه اي وقت فرضت ٢ المستقبل ممكنا ويكون
الاعتبار ان بس لا يدخل احدهما في الاخر وسائر المطلق كل المبائنه فلا يدخل ٢ مطلق
يدخل فيه مطلق اعني بحسب الحمل لا بحسب الوضع فهي معان ثلثه يقال عليها مي با
ستراك الاسم وهي مع ذلك فقد يقال بعضها على بعض حتى ان الثالث يقال الممكن
سلثه معان وهذا من جنس الاسم المشترك الذي يتناول واحدا باعتبارات شتى
والحدود المشهورة للممكن هي هذه الممكن الذي ليس بضروري ومتى فرض موجودا لم يعرض
منه محال وايضا الممكن هو ما ليس بموجود ومتى فرضته موجودا لم يعرض منه محال وايضا
الممكن ليس بضروري من غير زياده وايضا الممكن هو ما ليس بموجود وليس بضروري وايضا
الممكن هو الذي شهاان يوجد وان لا يوجد والاصح عندنا هو الرسم الاول فلنوضح الفساد
٢ الرسوم التي بعده فاما الزايد ٢ رسم الممكن وهو ما ليس بموجود فلا تخلو اما ان يريد الممكن
الذي بالمعنى الاعم فيكون كذب فانه يكون من ذكرها هو موجود واما ان يكون انما يرسم
الاوسط فقد خطا فانه ليس من شرطه ان يكون غير موجود ولا ان يكون موجودا بل
ان لا يكون دايم الوجود او غير الوجوب بل الغير الموجود منه الذي ليس بضروري الوجود
والا واجب هو السالب المطلق والموجود منه الذي ليس بضروري الوجود والا واجب
هو الموجب المطلق وكلاهما داخلان تحته وكل واحد منهما اخص منه وان كان انما
يرسم المعنى الثالث فالمعنى الثالث مباين للمطلق وهذا قد جعل مطلقا من جهة السلب
فيكون كان المطلق سلبه هو الممكن الاخص فسقى قسم رابع وهو المطلق الحابه ما يقول
فيه ان الموجود الذي ليس بضروري ومتى فرض غير موجود ولم يعرض منه محال فهل
هو من هذا الممكن ام ليس فان كان هو من هذا الممكن فقد فسد الشرط وان لم يكن منه
بل كان مطلقا في الجابه لم يكن كذلك ممكنا ٢ نفسه فتلك المقدمه ايضا مطلقه ٢ سلبها
فيجب ان لا يكون ممكنه وان كان قد جعلوا الاطلاق جنسا او شرطا للامكان بقي الممكن
الذي لا ضرورة فيه حقيقيه ولا شرط بلا رسم ولا حد من ان طن ان الوجوه لجعل الممكن
ضروري الوجوه شرط وان هذا مما يجب ان يحترز عنه في الممكن الحقيقي فلم يطن

الحدود للممكن

ان فوض الاوجوه بجعله ايضا ضروري الاوجوه شرط فان دعوان معنى قولهم غير الموجود
هوانه الذى لاحب ان يوضع حكمه موجودا او انه الذى ليس برايم الوجود فليس ما
قالوا صوابا فان قولهم هو ما ليس بحب وجوده هو غير قولهم هو الغير الموجود وبعد ذلك
فالو حميعا داخلان في قولهم ليس بضروري فما الحاجه الى ذكرهما في الحد وبالجمله فان غير الموجود
كالجنس للامرين فقط فان غير الموجود اما ان يكون دايما فيكون المحال والضروري العدم واما
ان يكون غير دايم فيكون المطلق السلب ولا يدخل فيه غير هما مما ليس نوعا لهما فهو لا اذن ليس
فما فعلوا واما الذى يقال من ان الممكن هو ما ليس بضروري من غير زياده فاذا عنى به ما ليس ضروري
الوجود وغير الوجود كان هذا القول مطابقا للممكن اما الخاص ان عنى به سلب ضرورة الدوام
بلا شرط والاخص جدا ان عنى سلب جميع وجوه الضرورة وان عنى انه ليس ضروري الحكم
الذى يقال له انه ممكن الجانبا او سلبا لم يتم حتى يقال واذا فرض ذلك الحكم موجودا لم يعرض
منه محال وقد فهم بعضهم من الضروري الواجب الوجود وقد زل فان الضروري في هذا الفن
من المنطق يعني به معنى اعم من وجوب الوجود فان الاكثر المقدمات اربعا ضرورية وواجبه
واخرى ممتنعه ومطلقه وممكنه وانت بعد من هذا على ما تضمنه الرسوم التي سنذكرها هذا
واسنعها قولهم ان الممكن هو الذى سهيا ان يوجد وان لا يوجد فان لفظ سهيا اسم مرادف
الممكن وفيه من الاشتراك ما فيه وله وجه واحد حسن يمكن ان يصرف اليه وهو ان يكون
المحدود هو الممكن الخاص وتوخذ في حده الشيء الذى هو كالجنس له وهو الممكن العام ويكون المفرد
من لفظ سهيا ما فهم عند الجمهور وليس يفهم عند الجمهور من لفظ سهيا ولا من لفظة الممكن ما فهم
عند الخاصة فلو ان احدا خذ الممكن العامي في حد الخاص لم يعف لكنه يكون قد اوهم حيث
اللفظ ان الممكن اخذ في حد نفسه مثل ما عرض في باب المضاف وعلى ما علمته فاذا اخذ بدل
الممكن العام اسم مرادف للممكن العام دل على المعنى المراد بالممكن العام ولم يجد الخاصة استعملوه
لبر استعمال مرادفا للممكن المحدود ويكون هذا الايهام قد زال فيكون كانه قال ان الممكن الخاص
ما ليس ممتنعا لونه ولا ممتنعا لا كونه ويكون هذا بازا قولهم ان الممكن الخاص ما ليس بضروري
فاما الرسم الاول فهو اوثق الرسوم واحفظها للمذهب في الصناعة فاما اذا فهم انسان
هذا القول على انه رسم الممكن من حيث هو ممكن وفهم من الممكن ما ليس بضروري الوجود ولا غير
الوجود صار ما قيل بعده من انه اذا فرض موجودا لم يعرض منه محال امرا كالمستغنى عنه

الضروري
اعم

وفيه من
الاشتراك

محدد
نفسه
بهم

وانما

وانا اوردنا فع وخاصه لاعلى انه حد رسم لكن الاولى عندنا ان نقال ان هذا التحديد
هو الاستقبال فنقول لا حاجه لنا الى ذلك اعني لا ضرورة الى ان نكون هذا الاستقبال بحسب
زمان قول القايل فان قولنا كل انسان معناه كل واحد واحد مما هو انسان فاذا قلنا
كل واحد مما هو انسان اى وقت كان فانه ممكن ان يكون كاتبا واردنا ان كل واحد واحد منهم
فانه في مستقبل كل وقت من اوقاته غير ضروري بوجه من الوجوه ان يكتب وان لا يكتب بل
صح ان يكتب وان لا يكتب ما دام الوقت مستقبلا كان هذا القول صادقا على كل واحد من
كانوا ويكونون ولم يكن صدقه مقصورا على الموجودين في المستقبل المعين ويكون هذا اعم
صدقا من ان يكون كل واحد من الناس في المستقبل يصح له ان يكتب وان لا يكتب وها هنا
وجه صدق اخر من جهة الحصر وهي الجهة التي ذكرناها وهو ان قولنا كل انسان كاتب في كل وقت
من المستقبل غير ورى صدقه ولا صدقه فانه يصح في كل وقت من المستقبل ان يصدق قولنا كل
انسان كاتب او ابيض حتى يكون في ذلك الوقت كل انسان موجودا كاتبا وان يكون في ذلك الوقت
ولا واحد من الناس يكاتب اى وقت من المستقبل كان مستقبلا يصح فيه اى الامرين شئت
لكن يلزم بحسب اعتبار السور على ما علمت ان يصير الممكنه والضروريه في حكم واحد فيكون
كما ان قولنا كل حيوان او كل ابيض انسان بحسب المستقبل هو قضيه ممكنه كذلك قولنا ليس
ولا واحد من الحيوان بانسان على ما سلف لك قضيه ممكنه فتكون هذه القضايا بحسب اعتبار
حصرها ممكنه ان يصدق او يكذب في المستقبل وهي في حد ذاتها ضروريه ويكون هذه نظيرة
المطلقات التي مضت الا ان امثال هذه القضايا ليست الجهه فيها بالحقيقه جهه
القضيه بل السور وجهة القضيه جزء من حدها فكانه ان قولنا كل حيوان انسانا قول
يمكن ان يكون صادقا وكذلك في الاطلاق بل يجب ان يلتفت الى المثال المتقدم ولقايل ان
يقول ان وجود زيد في الحال وفي الاستقبال اذا اتفق ان استمر فيهما وكذلك حيوانيته
وقعوده المستمرين وغير ذلك ليست امورا متحدده بوجه من الوجوه وكذلك لا كون زيد
قاعدا ليس مما تتحدد في المستقبل اذا لم يكن قاعدا في الحال واستمر فان كان الذى في
المستقبل هو هذا بعينه الذى في الحال وهذا مطلق وضروري بشرط فكيف يكون ممكنا
فنقول انه يجوز ان يكون شيء في وقت وحال يصفه وهو بعينه في وقت وحال اعتبار
اخر يصفه اخرى فالوجوه والانسانيه والقعود ومقابلاتها هي في انفسها امورا

معنى كل
انسان
بهم

الاعم
صدقا

بقولهم
كل حيوان
انسان

امور

احكام اخرى يلحقها مثل انها ممكنه ومطلقه وتلك الاحكام هي بحسب محمولات اخرى
تضاف الى انفسها وليس بحيث نظرنا هذا الى معانيها في انفسها بل انما بحيث
نسبتها الى موضوعاتها ونسبتها الى موضوعاتها الان ليست نسبتها الى موضوعاتها
في المستقبل واذا كان كذلك فهي باعتبار وقت مفروض حاصرا مطلقا لموضوعاتها
وباعتبار وقت مفروض مستقبلا ممكنه لموضوعاتها وان كان وجودها في انفسها
وجودا واحدا مستمرا على استحقاق واحد فقد لاح من هذا صحة جميع ما اوردناه
بدنا ولاح ايضا انه حقا ما قيل من ان الممكن الخاص والاخص قد يرجع موجب كل
واحد على سالبه فما يمكن ان يكون يمكن ان لا يكون اذ لا ضرورة لا في ان يكون ولا في ان
لا يكون اذ كل ممكن لا ضرورة فيه بوجه وما لا ضرورة فيه بوجه ممكن فما كان يمكن ان يكون
لكل واحد فيمكن ان لا يكون لكل واحد واحد وما كان يمكن لبعض فيمكن ان لا يكون لذلك
البعض وكذلك اذا كان اعتبار الامكان انما هو في السور فان ما امكن ان يكون كله كذا
فيمكن ان لا يكون كله وما امكن ان يصدق بعضه كذا ولم يكن ضروريا فيه هذا الصدق
امكن ان يصدق انه لا واحد منه فانه ان كان قولنا ولا واحد دايم الكذب فقولنا بعض
حيث هو بعض دايم الصدق لا يمكن ان يكذب البته فلا يكون صدقه ممكنا بل واجبا وان جعلنا
صدقه ممكنا وكلما هو ممكن ان يكون يرجع فيكون ممكنا ان لا يكون ستركه في ذلك الاكثري و
الاقلي لكن يختلف في شيء اخر وهو ان الاكثري يكون احد طرفيه موجودا مطلقا اكثر والاخر
اقل وليس كونه موجودا اكثر هو كونه ممكنا وهو من حيث اعتبار امكانه يتساوى انفكاكه
الى السلب في حيث الوجود لا يتساوى فليس وجودا الاكثري وجوده اولا وجوده بمنزله
واحدة من حيث الوجود وكلما هو اكثري وجودا فهو اقلي لا وجودا وكلما هو اقلي وجودا
فهو اكثري لا وجودا واما المتساوي فهو متساو من حيث عكس الامكان ومتساو من حيث
الوجود ونعني بالاكثري وجوده جميع ما كان وجوده بحسب الواحد في اكثر زمانه وما كان
وجوده لاكثر اشخاص نوع واحد وان كان لكل واحد منها دايما كاكثريه كون الانسان
ذا خمس اصابع او كان موجودا لاكثر الاشخاص في اوقات ليست باكثر الاوقات بل اوقات
ما كالاحلام او كالسبب او كامتداد القامه او يكون لاكثر الاشخاص في اكثر الاوقات الغير
المحدوده مثل الابصار بالفعل للناس والممكنات الاكثريه اما امور طبيعيه كانت بحسب

وقت مفروض

واجب لا ممكن

الاكثري

الاكثري

الممكنات الاكثري

لولا

لولا عوائق من خارج او من عصيان المادة مثل صحة ولون الانسان ذا خمس اصابع و
اما ارادته بصدر وبحسب الارادة لولا عوائق وقد علمت ان الاكثريات يبحث عنها من
حيث الوجود ومن حيث الامكان واما الاخر من حيث الامكان فقط ولذلك فان الاكثريات
يوخذ من حيث مقدماتها في القياسات كالمطلقة فيقال من سقى السقمونيا اسهل ذلك
صفرا ولا يقال يمكن فانه ان قيل يمكن اوهم انها ممكنة لا سعى منها طرف فطرت النفس اليه
من حيث الامكان لا من حيث الوجود فساعده الوقع فرض فان الممكن من حيث هو ممكن غير
معلوم الوجود ولا على نعني الوجود فيه قياس اللهم الا الاكثري من حيث هو اكثري فان وجوده
مظنون مع امكانه معلوم وعلى وجوده قياس ما كما على امكانه واما المتساوي فليس على
وجوده قياس ولا هو معلوم بل امكانه هو المعلوم فقط وكذلك ما كانت الممكنات المتساويه
والاقليه لا توضع موجوده في العلوم ولكن تطلب ممكنه لتطلب بحسبه كما في علاج السل والاستسقا
ورد المزاج المستقر الى الاصلح او لتخدر وذلك فما يرجع الى عمل وليعلم ان الامر غير محال وذلك
في الامور النظريه ومع ذلك فان الممكنات قد توخذ في صنايع اخرى موجوده كما يقال في
الخطابه فلان كلم العدو من الحصن جهارا فهو حسن النيه كانه قال ومن يفعل هذا يكون
حسن النيه ولا نقول انه ممكن ان يكون حسن النيه فانه اذا قال هذا لم ينفع في غرضه
اذ امكان حسن النيه مما لا يحتاج ان سمع ويخطب له ولا معرفته نافع في التدبير والاخر
من الخطباء ان يقول فلان كلم العدو من الحصن جهارا فليس بحسن النيه كانه يقول ومن يتكلم
جهارا لا يكون حسن النيه فهذه مقاييس خطابيه يستعمل فيها الامور المتساويه من حيث
الوجود وقائلها يوهم فيها لانها اكثريه غير متساويه فقط بل لانها موجوده على ما توضح
في صنعه الخطابه والسوفسطاييه والشعريه فقد يستعمل ايضا الاقليه والممتنعه
الوجود بل قد يستعمل ذلك في الخطابيه ايضا اذا كانت مظنونه وجميع ما قلناه في الممكن انما هو
بحسب طبيعته وليس الغرض في ذلك تعريف حال الممكن عندنا المجهول فان كل مجهول عندنا ممكن عندنا
ان يكون وان لا يكون وربما كان في نفسه واجبا وربما كان ممتنعا وربما كان بالحقيقه
ممكنا تمت المقاله الثالثه من الفن الرابع من المنطق

المقاله الرابعه من الفن الرابع من الجمله الاولى

الفصل الاول في القياسات الممكنه في الشكل الاول

فلنشرع الان في تعليم القياسات التي في الممكن فالضرب الاول من الشكل الاول فيه كل

الخطابه

الممكن

الممكن

البحث عن الاكثريات

حـ ت بالامكان وكل ت آ بالامكان فمن ان كل حـ آ بالامكان وذلك لان حـ داخله
بالقوة تحت ت فلها بالقوة ما لت فهذا قياس كامل ثم قد وقع بين القوم في هذا
تشاجر فقال بعضهم ان هذا القياس لاتحب ان يكون زينا كاملا نفسه انه قياس وانما
وجب كمال نظر ايه فيما سلف اذ كان حـ بالفعل ت فكان ما يقال عليه ت يدخل فيه حـ
وامّا اذا كان الدخول فيه بالقوة كان الحال كما في الشكل الثاني والثالث فان الشكل الثاني
قد حكم فيه ان حـ بالفعل ت ولكن لم يحكم هناك بالفعل على ب شيء حتى يدخل فيه حـ بالفعل
فيحـ وان كان ت فليس بالفعل داخلا تحت حكم على ت بل بالقوة وذلك لانه لم يحكم على ت
بالفعل بل بالقوة وفي الشكل الثالث ليس حـ فيه بالفعل ت بل بالقوة لانه عكن ان نعكس
فيجعل حـ تحت ت وها هنا ايضا فان حـ لم يدخل بالفعل تحت ت بل بالقوة والحال
في دخوله تحت حكمه بالقوة هو كما كان في الشكل الثالث حيث احتاج الى بيان فليس هذا
اذن قياسا كاملا قال قوم ان قولنا كل ت آ معناه كل ت بالفعل وبالامكان فهو آ وبالجملة
كل ما يصح ان يكون ت فيكون حـ تحت ت لانه احد ما يصح ان يكون فاذا كان حـ داخلا
تحت ت بالفعل كان القياس كاملا وقد علمت ما في ذلك ومع ذلك فسنعرض هذا في موضع
قريب حيث نجعل الكبرى مطلقه او ضروريه والصغرى ممكنه ونجعل القياس غير كامل ولا
وجه لذلك الا ان حـ غير داخله بالفعل تحت ت لكنه قد قال قوم هناك انه ليس معنى قولهم انه
قياس كامل هو انه قياس كامل الاطلاق بل هو قياس كامل بالقياس الى قياس اخر بعده ممن
به والذي يجب ان يقال في هذا انه ليس يجب ان نشغل في امثال هذه المواضع فكل هذا التشدد
والتعصب بل لنعلم ان كثيرا من الامور الظاهره يتسدد الناس فيها بالتماس البيان تشددا
يوجههم الى العدول عن امور ظاهره وانه كما ان الموجود لما هو موجود للشيء ظاهر انه موجود
له وكذلك الممكن للممكن ظاهر انه ممكن ولا يوجد شيء ممن به هذا الظاهر اظهر من هذا الظاهر
ونقول لمن قد فزع الى ان قال ان قولك ت هو كل ما يكون ت بالقوة او بالفعل راءت لونا انسانا
قال كل حـ بالفعل عكن ان يكون ت وكل ما هو ت بالفعل فمكن ان يكون آ لم يكن لما بدمن ان
يحكم ان هذا قياس فان امكن ان يكون هذا قياسا فقد تكلف الشطط وكلف لا يكون هذا
قياسا ويلزم عنه لذاته قول اخر دائما وان كان هذا قياسا فهو من اي القرائن وفي التاليفات
وان كان قولك ما هو ت معناه ما يصح ان يكون ت كان هذا الذي اوردناه ضربا

من

من القياسات ذوات الجهه قد صيعت ثم ان كان هذا قياسا فاي قياس اظهر من هذا
سنه فان تحلف ان سمن بان يراد عليه فقال وما هو ممكن للممكن فهو ممكن ونجعل هذه
المقدمه من حقها ان يصرح بها لكنها اضمرت فهل قولهم ممكن الممكن ممكن غير قولهم الممكنه
لت الممكنه آ ممكنه لـ فهل آ الا ما هو ممكن اي شيء كان وهل ت الا ما هو آ الممكن له ممكن
وهل حـ الا الذي الثالث فان آ هو بدل قولك ما لانه بدل المعنى الكلي وليس حدا مشارا اليه
بعينه وت بدل الاخر وحـ بدل الثالث فظاهر اذن ان ممكن الممكن ممكن ظاهر الامكان كما
ان الضروري للضروري ضروري والموجود للموجود موجود نعم اذا اختلطت الوجوه
تشوش الذهن منها فاحتاج الى تخصص ونظر وذلك مثل ممكن الضروري وضروري الممكن
وكذلك امكان لا مع امكان نعم ممن ان هذا القياس كامل اذ لا سبهه فيه ولكن الشكل
الثالث والثاني فان نظم المقول فيه على الكل والترتيب الطبيعي زالا ان وحال الحد الاصغر
في الشكل الثالث ودخوله بالقوة تحت الحكم الكلي ليس يشبه حال هذا الدخول الذي هنا
بل يخالفه من وجهين احدهما ان قولنا ان الاصغر داخل في الشكلين تحت الحكم الذي على
الاوسط ليس معناه ان ذلك الحكم لم يوجد له بالفعل او انه موجود له بالامكان بل معناه
ان القايل لم يحكم عليه بالفعل بل حكم على غيره بالفعل حكما اذا حكم على ذلك الغير وكان صادقا
امكن حينئذ ان يحكم به على الاصغر حكما صادقا ولم يستحل ولم يجب ان يكون لاستحاله قد حكم
بذلك حاكم وان كان اذا حكم صدق ليست اقول لم يجب صحه ذلك الحكم اذا حكم فيكون
هذه القوة لا بالقياس الى نفس الامور بل بالقياس الى حكم الحاكم الذي اذا حكم بذلك
كان له وامكنه ان يقول ذلك ويكون صادقا واما ها هنا فان القوة ليست بحسب الحكم
بل بحسب الامر في نفسه اذا جعل في نفسه ممكنا له الامر ولم يحكم بوجوده له فليس يجب
اذا كان ذلك النوع من الدخول بالقوة يجعل القياس غير كامل ان يكون هذا النوع يجعله
ايضا غير كامل والوجه الثاني ان الدخول بالقوه هناك على اي وجه كان هو امر في طبعه
الحد الاصغر وليس بنا لنا بل لحتاج ان نبحث عنه لنعلمه ونبرهن عليه فسيضح لنا حينئذ
ان حـ بالقوة كانت بالقوة داخله تحت ت فلو كان ذلك معلوما لنا نفسه كما هو حاصل
في نفسه ما كنا لحتاج الى العكس والى غير ذلك واما ها هنا فقد علمنا وتحققنا ان حـ
بالقوة داخل تحت الحكم واذا علمنا انه بالقوة داخل تحت الحكم لم يحج الى ان يعلم شيئا اخر

قياس كامل

القوة ليست بحسب الحكم

وامّا في دسكل الشكل فان الاصغر وان كان داخلا بالقوة في الحكم فانما كان كذلك في نفسه وكان مجهولا لنا فكما نطلب لنعلم ماله في طبعه فلسنا نقول ان الشكل الثاني والثالث غير كامل بمجرد ان الحد الاصغر فيه غير داخل بحت الحكم الا بالقوة بل لان هذا الدخول الذي بالقوة غير معلوم الا نظر فلو كان هذا الدخول الذي بالقوة معلوما هنا كم لم نحج الى عمل سس به بل انما نعمل ما نعلمه من العكس وما جرى مجراه حتى اذا دخل بالفعل علمنا انه حين لم نعكس كان داخلا بالقوة واذا كان بالقوة كان قياسا قلنا نه بالقوة في نفسه بجعله قياسا في نفسه وكونه معلوما انه بالقوة يصح عندنا منه انه قياس فاذا كان قد صح لنا انه داخل بالقوة بحت الحكم وقد صح لنا مع علم ذلك ان التاليف قياس واذا صح مع علم ذلك انه قياس فما نحوجنا الى تشكله فيه والى استقاصه وهذا القدر كاف لمن اشتغل بردّه العلم ولم يمل الى الهذيان والهذر واما الضرب الثاني من كلسس والكبرى سالبه لقولك كل حـ ت بالامكان ويمكن ان لا يكون شيء من مـ ت آ فممكن ان لا يكون شيء من مـ آ والحال في ذلك معلوم والضرب الثالث بعكس ذلك وهو ان يكون بالامكان لا شيء من حـ ت وكل ت آ بالامكان فهذا الان صغراه سالبه وكبراه موجبه ولم نصرح بان حـ بالقوة بحت ت ولكن انه بالقوة ليس بحت ت لم يكن سانه بيان الاول اذ كان قد حكم لشيء بلزمه قوة الدخول ولم يحكم بوقوع الدخول فكان غير كامل وكان الذهن يلتفت الى امر يخطره بالبال ويتامله ليعلم المطلوب به فان مطلوبه هو ان يعلم ان حـ بحت ت بالقوة وانما نعلم ذلك من مقدمه كليه سذكرها ونخطرها بالبال وهي ان كل ما هو بالامكان الحقيقي ليس لذاته هو بالامكان الحقيقي ايضا لذاته فاذا خطر ذلك بالبال وتامله وجد حينئذ ان حـ يدخل بالقوة بحت ت فبيان هذا الضرب انما هو بالعكس الذي يخص الممكن وهو ان يكون الحدود بحالها وبالجهة بحالها لكن قد غيرت الكيفية فنقل الايجاب الى السلب او نقل السلب الى الايجاب فاذا فعلنا ذلك بالصغرى صارت بالامكان كل حـ ت وبالامكان كل ت آ فبالامكان كل حـ آ فبالامكان ان لا يكون شيء من حـ آ وهذا بعكس وعلى هذا القياس سائر ما بعده والضرب الرابع من سالبتين كليتين ممكنتين سبح ممكنة سالبة بدس بعكس الصغرى الى الايجاب وذلك لكن تركيبات ضروريا

هذا كاف لمن اشتغل

اختيار المطلوب

تغيير الكيفية

اربعه

اربعه من حيث هو صغرى وكليه كبرى سالسن او موجسن وموجبه وسالبه وسالبه وموجبه لكن بعض الناس قد قال ان ما سس من هذا الباب بالعكس فهو مرتف لا يستعمل اعني حيث هذه السوالب صغريات وذلك لان المستعمل من هذه هي الاكثريات واذا عكست صارت اقليه فخرجت عن الاستعمال فقد اخطا وذلك لان المستعمل من هذه لوقوع الوجود هي الاكثريات واما اذا كان الغرض مصروفا الى تحقق الامكان فكلها مستعمله وايضا فلس كتاب القياس موضوعا بحسب النفع في العلوم بل بحسب ما هو مشترك للبرهان والجدل وغيره ويرد عليه من وجه اخر فقيل يمكن ان يكون قولنا لا شيء من حـ ت بالامكان امكانا اقليا فاذا قلت صارت اكثريه لكن هذا الرد لا يعنى شيئا فانها ان كانت اقليه فعلت فصارت الكثريه لم سبح السبحه المطلوبه لانه يحتاج الى ان يعكس سحته فصير اقليه فيرجع الى ما انكره المستدل من اقليه السبحه وقيل انه لا مانع من ان يكون هذا القلب نافعا حتى يرجع الى قياس يفيد سبحه اكثريه لم لا يعلب وقد استعمل في التعليم الاول حدود ذكر سف ما لا سبح اذا كانت الكبرى جزئيه للا نظن انه كما كان سالبه الصغرى مما سبح في الممكن فلعل جزيه الكبرى مما قد سبح فقيل انه اذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعضها هو ابيض يمكن ان يكون حيوانا كان الصادق مع هذا هو ان كل انسان حيوان وكذلك ان جعلت الصغرى سالبه ممكنه او جزيه ثم اذا ابدلنا ها الحدود اخرى فقلنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض يمكن ان يكون ثوبا كان صادقا ها هنا ان لا شيء من الناس بثوب ويجب ان يتامل هذه الحدود مع ان لا تناقش في الصغريين واما الكبريان فكلاها باعتبار الطبيعة ضروريتان فان البعض الموصوف بانه ابيض هو بالضرورة حيوان والبعض الاخر هو بالضرورة ليس ثوبا فليست الكبرى ممكنة حقيقيه بل ضروريه اللهم الا ان يعنى بالممكن لا الحقيقي بل العام فيكون غير ما نحن فيه او يعنى ليست ضروريه من جهة البياض وفي ذلك ما قيل او يعنى بالممكن معنى السور فالسبحه يكون ايضا كذلك ولكن لقايل حينئذ ان الكليات ايضا لا سبح ان كان الامكان ماخوذا بحسب السور فانا نقول يمكن ان يكون كل انسان ابيض ويمكن ان يكون كل ابيض فرسا وايضا يمكن ان يكون كل انسان ابيض ويمكن ان يكون كل ابيض حيوانا سبح في اولهما بالضرورة ولا واحد من الناس فرس وفي الثاني كل انسان حيوان بالضرورة وهذا البيان وان لم ينفعك في اظهار فساد هذا القول فانه ينفعك في اظهار فساد

مرتف

لمرد

انكار

لعل

اعتبار الطبيعة

الامكان الماخوذ بحسب السور

راى مرظن ان الجهات جهات الحصر اذكان هذا ممنع بالف القياس مما الاحب ارمنع
لانه يوجب الانتاج من مقدمتين تمرة بالجاب وتمرة بسلب وذلك احد اسباب ما
يصيره القرينه غير قياس فتن انه لا التفات في امر المطلق والممكن الى السور والا
فهذا الموضع يحب ان يلتفت اليه **الفصل الثاني** في القياسات المختلطة من الا
مكان والاطلاق في الشكل الاول فلنا مل حال اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الاول
فالضرب الاول كل ح ت وكل ت آ بالامكان فظاهر ان كل ح آ بالامكان والثاني
كل ح ت وممكن ان لا يكون شيء من ح آ فظاهر انه ممكن ان لا يكون شيء من ح آ واما ان
كانت الكبرى مطلقه والصغرى ممكنه فليس يكون بيّنا ان القياس منتج على انه جهه وذلك
لان الصغرى اذا كانت داخله بالقوه تحت حكم موجود لم يكن اول الوهله يدرك حاله
انه مطلق او ممكن للاختلاط الواقع وان كان الدخول بالقوه تحت الحكم بيّنا بنفسه من هذا
القياس انما الذي يشكل حال كونه مطلقا او ممكنا او كليهما فاذن لا يكون حال هذا
التاليف في لزوم الممكن عنه اولزوم المطلق في البيان كحال الذي من عكسين فان الدخول
هناك تحت الحكم الممكن بالقوه لا تشوش الذهن بل تقضي الذهن فيه بجعله ان امكان الا
مكان امكان ولما كان هذه الدعوى كليا في الشكل الاول لم يمكن اباسته بالعكس
او بالافتراض فيجب اذ يكون طريق اباسته الخلف وكون هذا القياس غير كامل دليل
على غلط من ظن ان قولنا ان كل ح ت معناه كلما امكن ان يكون ح وصح ان يكون ح
فهو ت ولو كان الامر على ما قاله لما كان ح داخلا في ت بالقوه بل كان داخلا فيه بالفعل
ولكان هو من جمله ما قيل عليه انه او كان قياسا بينا بنفسه او دخل الصغرى بالفعل
في المقول على الكل فاما وجه هذا الخلف فهو مبني على ان الامر الممكن في نفسه ولو بالمعنى الاعم
لا يعرض من وضعه محال بل ما يلزمه يلزمه وهو ممكن عام وقد اومانا الى حقيقه ذلك فيما
سلف فلا نحس بنا ان نطول الان في بيان ذلك بما حررت العاده به من وضع حروف
واسهاب فان محصول ما حررت به العاده مادلّنا عليه فيما سلف وبالجمله لا يلزم من
وضع ما لا يمتنع امر ممتنع لسنا نقول انه لا يلزم من وضع الممكن الحقيقي الا ممكن حقيقي
بل نعني بهذا انه لا يلزم من وضع الممكن بالمعنى العام المشتمل على المعنى الخاص والمطلق
والضروري الا ممكن بالمعنى العام فان الممتنع لا يلزمه البته سواء كان ما وضع

عدم الالتفات الى الصور

دخول الصغرى تحت حكم

دعوى افتراض

للزوم

للزوم ممكنا حقيقيا او مطلقا او ضروريا فانه ما يلزم الممكن العام فهو غير ممتنع كما بنا
ما كان ولذلك فان الكذب الغير المحال لا يلزمه كذب محال وهو الذي يستحق صدق
نقضيه دايما بنفسه بلا شرط بل ان لزمه الكذب لزمه كذب غير محال فاذا كان كل ح
ت بالامكان وكل ت آ بالوجود فمقول ان كل ح آ بالامكان والمشهور انه كذلك بالا
مكان العام وذلك انه سبق بالخلف وذلك الخلف مبني على انه ان لم يكن هذا ممكنا فلكن
غير ممكن وغير ممكن هو الذي بالضروره ليس يكون فلا شك ان هذا الممكن ادن هو العامي
المقابل للذي بالضروره ليس يكون اي العامي فلما خذ ادن نقض النسبه وهو بالضروره
ليس كل ح آ فلنفرض ان كل ح ت على انه موجود اذ ليس ذلك محالا فنتج من الشكل
الثالث ان بالضروره ليس كل ت آ وكان بالاطلاق كل ت آ هذا محال لم يلزم عن التاليف
ولا عن الكذب الغير المحال فتكون عن الاخرى المشكوك فيها فاذن ذلك محال هذا ما في التعليم
الاول فقد كان التعليم الاول قد كان منع ان يكون هذا التاليف سبح الضروري والا ان
قد ابح منه الضروري فانه ان لم يكن ضروريا لم يناقض بالحقيقه الوجودي فتن لك
من هذا ان هذه النسبه ضروريه كما ادعيناها نحن وانما لم يورد في التعليم الاول
حيث يعلم الاشكال ضروريه على سبيل الارتياض والامتحان الاتري لما استعملت النسبه
النسبه للضروره على انه قد يمكن ان سبق هذا الخلف على هذه الصوره من غير ان يوجد
كذب غير محال البته بل ان يقال ان كان بالضروره ليس كل ح آ وكان كل ت آ فواجب
من الشكل الثاني ان يكون بالضروره ليس كل ح ت وكان ممكنا ان يكون كل ح ت
هذا خلف وقد سنو هذا الخلف بوجه اخر بان جعلوا الممكنه موجوده حتى يكون ح ت
وكل ت آ فكل ح آ وكان بالضروره ليس كل ح آ وما كان بحيث يوخره هذا عن الاول
وقيل بعد هذا في التعليم الاول ما معناه ان المقدمات المطلقه لا تحيث يلتفت الى سورها البته
حتى يكون اطلاقها ان سورها قد صدق وقتا ما فلا يجب ان يقال في المطلقات كل ح ت
ومعناه كل ح ت في هذا الزمان وذلك لانه لا مانع ان نصدق وقتا ما ان كل متحرك انسان
اذا لم يكن متحرك غيره فاذا قلنا كل فرس ممكن ان يتحرك صدقنا واذا قلنا كل متحرك يمكن ان
يكون انسانا اي وقت ما لم يجب عنه ان كل فرس ممكن ان يكون انسانا بل بالضروره لا
من الافراس انسان فان جعل بدل الانسان الحيوان كان بالضروره كل فرس حيوانا

ارتياض

مقدمه مطلقه المطلقات

فهذا ما قيل في التعليم الاول فقد جعل هذا سببا لان يكون مثل هذا الاكبر لاسالفة عنه قياس فقد تبان وصح ان استعمال المطلق والوجودي على هذه الصفه ليس بجيد وان التعليم الاول يخالفه وان كان لقايل ان يقول ان هذا القياس غير مولف فان الكبرى اذا كانت بهذه الجهه فيجب ان يكون الاوسط مشتركا فيه فيقال ان كل فرس يمكن ان يكون متحركا في ذلك الوقت وهذا كاذب لان في ذلك الوقت لا يمكن ان يكون شيء متحركا غير الانسان اذ كان قد وجد كل متحرك انسانا وحين يوجد كل متحرك انسانا مستحيل ان يكون الفرس متحركا لكنا نقول له ان ذلك لا يوجب كون هذه القضيه الممكنه كاذبه محاله واعني بالممكنه الممكنه بالامكان الخاص فان ذلك القول لا يكون محالا ولا واجبا فانه وان وجد ان لا متحرك هو فرس فليس في ذلك كذبا محالا ولا صدقا حقا ضروريا بل هو امر بين هذين فهو الممكن الخاص الذي يقع على المطلق واما الممكن الذي لا يقع على المطلق ويعتبر فيه الزمان المستقبل فلا يمكن ان يقال الا ويدل عليه فيه بوجه ما على الزمان المستقبل فاما ان لا يالف منه مع هذا المطلق قياس البته وقد الف واما ان لا يراعي ما ذكروا وما علينا من ذلك شيء فان علينا ان نحكم في كل موضع بما يجب فيه مع اعتبار انه ان كان المراد بالمطلق لذاكان كذا وان كان المراد بالمطلق شيا آخر كان لحكم آخر وما علينا ان نناقش في الالفاظ ونصير على ان قايلا عنى كذا دون ذلك واذ قد بينا هذا فعود قائلين انه قد تبين بهذا البرهان ان النسبه ممكنه عامه وذلك هو الحق ان احدنا المطلق ما يعم الضروري وغيره فان احدناه المطلق الذي لا ضروري فيه لم يجب ان يكون الا ممكنه بالمعنى الاعم فان ظن الظان انه قد صح من طريق الخلف المذكور ان النسبه ممكنه حقيقيه خاصيه فلم يحسن فانه ليس اذا لم يكن كل ح آ بالامكان الخاص والاخص يجب ان يكون بالضروره ليس كل ح آ بل يجوز ان يكون بالضروره كل ح آ لان الامر المخالف للممكن ليس هو الذي هو ضروري اللاوجود بل الضروري في الوجود واللاوجود جميعا لكنا بينا ان النسبه حينئذ يكون ممكنه خاصيه ايضا وذلك لانه ان كان بالضروره بعض ح آ ولكن كل ح ت موجودا فيكون بالضروره بعض ت آ وكان كله لا بالضروره واما انه هل يجب ان يكون ممكنا الممكن الذي لا يدخله المطلق حتى يكون كل ح آ بالامكان الاخص ولا اطلاق الجواب البته فمقول ليس ذلك بواجب فانه يجوز ان يكون

استعمال المطلق على هذه الصفه

امر بين الصدق والكذب هو ممكن خاص

ممكن اعم

آ اعم

آ اعم من ت فيكون موجودا لكل ما هو ت بالفعل ولما ليس ت ولا يجب ايضا ان يكون لما هو ت عند ما هو ت بل قبله او بعده فيكون ح موجودا له وان كان ممكنا له انه ت لكن كون الشيء مطلقا لا يمنع كونه ممكنا حقيقيا فانه وان كان مطلقا له في وقت ولم يكن موجودا فيجوز ان يكون له في وقت ما ممكنا بحسب القياس الى مستقبله اللهم الا ان يكون موجودا له دائما وهذا يمنع صدق الكبرى على الشرط المذكور وتبين لك وجه تحقق هذا اذا علمت بعد انه لو كان بدل هذه الوجوديه ضروريه كانت النسبه ضروريه واما الان فمقول انه لو كان في مثلنا هذه ح آ دايما ما دامت ذاته موجوده ثم كان ممكن لان يكون ت وان لا يكون وقد كنا قلنا ان كل ما يوجد له ت فانه آنا ما يوجد له آ وقتا ما فيكون اذا صار ح ت صار له آ امرا غير دايم وذاته موجود وقد كان آ له دايما ما دام ذاته موجودا ومع ذلك فانه قد يصير له غير دايم عند امرا ما موجود مع ذاته هذا خلف فتكون السبب في هذا ما فرضناه من كون آ دائما لح فاذن لا يكون له دايما حين يكون الكبرى صادقه واذا لم يكن له دايما لم يكن مانعا ان يكون آ لح ممكنا اخص مع كونه مطلقا فانه يكون مطلقا له بشرط وجهه واعتبار غير مستقبل وممكنا بشرط كل وقت سئت ان تفرضه مستقبلا فاما ان هذه النسبه هل يصدق مطلقه فمقول انه لا يجب ذلك لانه يجوز ان يكون الواحد من ح لا الواحد البته ت من وقت حدوثه الى وقت فساده ويكون انما يوجد له آ عند ما يكون هو ت فقط فيكون الواحد من ح لا سبق له ت البته ولا ايضا آمثل قولنا كل انسان ممكن ان يكتب وكل كاتب ما من شانه الطرس فليس يلزم صدقه بالاطلاق حتى يصدق ان كل انسان ما من شانه الطرس فاذا علمت هذا فقس عليه سايرالضروب والضرب الذي بعد هذا هو كل ح ت بالامكان ولا شيء من آ فلا شيء من ح آ بالامكان العام وبيانه على قياس ما قد علمت بالخلف ومع ذلك فالمشهور ان النتيجه هي لا شيء من ح آ بالضروره وقد قيل ما يدل على ذلك في التعليم الاول لكن الاولى ان يكون قد وقع في اللفظ تقدم وتاخر ويكون معناه ليس بالضروره آ ولا شيء من ح لا انه بالضروره لا في شيء من ح وفرق بين قولنا ليس بالضروره لا في شيء من ح وبين قولنا بالضروره ولا في شيء من ح كما علمت وقد اورد لهذا في التعليم الاول مثال يدل على ان المراد فيه هو ان النسبه قد يكون ضروريه لا انها يكون دايما غير ضروريه والمثال لذلك كل انسان يمكن ان يفكر اي بالفعل ولا شيء من المفكر بغراب والنسبه ولا شيء من الناس بغراب وذلك

الفرق

بالضرورة وآذا جعل بدل الغراب المتحرك الخ نسجه غير اضطراريه فآذن النتيجه
تارة تكون ممكنه وتارة تكون ضروريه وقد بقى علينا ان ننظر فى هذه الحدود وقد
قيل فى العلم الاول يجب ان نطلب على هذه وقد صدق فان الكبرى والصغرى الاول ضروريه
الا ان نجعل بدل المفكر المتخيل فتكون سلب الغراب عن المتحيل مما يصح وقد ما يكون
اول شئ قدسنا النصيحه والوصيه المذكوره فى هذه الساعه وثانيا ان هذا بعينه
ممكن فى الضرب الذى كبراه موجبه مطلقه فانه قد يصدق هناك ان كل متحيل غراب
ولا سبح ان كل انسان ممكن ان يكون غرابا لكنه اذا اخذ المطلق مع الضرورى كان
الانتاج على ما ذكر فى العلم الاول فانه تارة تكون ضروريا ان كانت المطلقه فى مادة
ضرورية وتارة غير ضرورية ان كانت المطلقه فى مادة غير ضروريه والضرب الذى
بعده وهو انه ممكن ان لا يكون شئ من ح ت وكل ت آ سبح ممكن ان لا يكون شئ من ح آ او
سين بعكس السالبه الى الموجبه مع عكس السبحه وكذلك اذا كان مرسلا لسين كلسين فان
جعلت الصغرى سالبه مطلقه لم تجب عنه قياس والعله فيه ما علمت فى المطلقات فاجعلت
الصغرى موجبه جزئه مطلقه والكبرى ممكنه كليه موجبه كانت او سالبه فالعبره للكبرى
بلاشك فان كانت الصغرى ممكنه والكبرى مطلقه فالنسبه على ما سلف لك ما خلا انها
تكون جزئيه وان كانت الصغرى سالبه جزئيه ممكنه تنبيس بالعكس الى الايجاب على نحو ما
علمت

الفصل الثالث

فى القياسات المخلطه من الامكان والضرورى فى الشكل
الاول فان اختلطت الممكنه والاضطراريه اما اذا كانت الصغريات ضروريه والكبريات
ممكنه فلا شك ان النسبه تكون ممكنه بسبب المقول على الكل فان كانت الكبريات ضروريه
فهناك تحتاج الى بيان سين به ان القياس مسبح وذلك كقولنا كل ح ت بالامكان وكل
ت آ بالضرورة فنسبح اولا نسحه ممكنه بالمعنى العام فانها ان لم تكن ممكنه كانت غير ممكنه
ان تكون كل ح آ فتكون بالضرورة بعض ح لس آ وبالضرورة كل ت آ فتكون بالضرورة
بعض ح لس ت وكان بالامكان الحقيقى كل ح ت وكذلك ان كانت سالبه ضروريه كقولك
كل ح ت بالامكان وبالضرورة لاشئ من ت آ فيمكن ان لا يكون شئ من ح آ والا فلس يمكن
بعض ح آ بالضرورة وبالضروره لاشئ من ت آ فسبح ما علمت فاما هل تكون هذه النسبه
ضروريه او مطلقه او تكون ممكنه صرفه فقد قيل فى التعليم الاول فيه قولا كليا ان الكبرى

المطلقه الضروريه

العله

العبره للكبرى

الضروريه

الضروريه آن كانت موجبه انحت ممكنه فقط ولم تجب مطلقه وان كانت سالبه انجبت
ممكنه ومطلقه غير ضروريه ولم نتعرض لبيان هذا فى الضرب الموجب وتعرض لبيان ولك
فى هذا الضرب الثانى مما يمكن ان يجعل دليلا على ان النسبه ضروريه فانه قيل فيه ما هذا
عبارته يجب ان لا يوجد آ فى شئ من ح اذا لم يجعل لفظة يجب داله على لزوم النسبه بل على
ان النتيجه فى نفسها واجبه ويكون لفظة ف داله على ذلك اللزوم ويكون الوجوب هو اللازم
وكانه لما قاس قال سبحا فبالضرورة لس آ فى شئ من ح واقتصر بالفا على دلاله اللزوم و
الاتباع من ذلك بالحلف على ما عبرعنه بان قيل فلوضع ان آ موجوده فى كل ح آ وبعض
ح وانما قيل فى كل بعض ما سان مثل ذلك فى النسبه السالبه الجزئيه التى نقضها كليه موجبه واما
قوله فلنوضع فمعناه انه لما قيل انه تكون النسبه سالبه كليه ضروريه قيل بعده فان لم يكن بالضروره
لاشئ من ح آ فليكن لس بالضرورة ولاشئ من ح آ فممكن بالامكان العام ان يكون بعض ح آ
فلنفرض ذلك موجودا فانه لا يلزم من فرض الممكن موجودا محال ولنفرض كل ح آ ونضف اليه
ايضا قولنا بالضرورة لاشئ من آ ت عكسا للضرورى وردا الى الاول لزياده البيان وان
لم نفعل ذلك كان ذكر بيانا من الثانى فلما فعل هذا انبج من اختلاط المطلق والضرورى ان لا بعض
اولاشئ من ح ت وذلك بالضرورة وكان ممكنا ان يكون كل ح ت هذا محال فهذا وجه بيان
برهانى بين به ان النسبه ضروريه واليه ذهب فى التعليم الاول لكن الصدر والاقتصاص
المذكور فى الفصل يبطل هذا التاويل فلننظر كيف يمكن امساج المطلقه عن هذا فنقول
انه يمكن على هذه الصفه وهو ما عليه الظاهر من التفسير نقول انه لاشئ من ح آ والا فليكن
هذا باطلا ولكن الحق ان بعض ح آ وبالضرورة لاشئ من ت آ فبالضرورة لاكل ح ت وكان
كل ح يمكن ان يكون ب وهذا البيان بين من الاطلاق بالمعنى العامى ولا بين الاطلاق الذى لا
ضرورة فيه وذلك لان قايلا ان قال انه ليس اذا كان لاشئ من ح آ بالاطلاق باطلا يلزم منه
ان يكون بعض ح آ حقا بل يجوز ان يكون الباطل انه لاشئ من ح آ بالاطلاق لا ضرورة فيه
ويكون الحق انه لاشئ من ح آ بالضرورة ولا يلزم ان يكون بعض ح آ حقا فاذا هذا البيان
لا يصلح لاثبات ان النسبه مطلقه باطلاق لا ضروره فيه ولكن يصلح لان يبين به اطلاق عام
ثم سيقى البحث عن الضرورة فان هذا البيان لم البته سين انه ليس ها هنا ضرورة ولا نسلم به
ان فيه امكانا حقيقيا الا ان تكلف الامكان معنى السور وعلى ما سلف مرارا لكنى اقول ان

فيجب الفاء داله على اللزوم

فرض الممكن

بيان برهانى

امساج المطلقه على هذه الصفه

النسبه فى هذا وما اشبهه ضروريه واقول ان الضرب الموجب والسالب اللذين كبراهما
ضروريه سبح نسبة ضروريه مثال الاول كل ح ت بالامكان وكل ت آ بالضرورة
والا فيمكن ان لا يكون بعض ح آ فلنضع هذا الممكن موجودا فنتج من الشكل الثانى ممكن
ان لا يكون بعض ح ت بل لا يمكن ان يكون كل ح ت وهذا خلف لزم لا من الصادقه
بل من المسكوك فيها ولسنا ذكر من الشكل الاول بعينه ولنضع ان كل ح ت بالوجود
وكل ت آ بالضرورة فكل ح آ بالضرورة وان كان فرضنا الممكن موجودا لجعل هذه
النسبه ضروريه فلا يمكن ان نسقل عن الضرورة فان قولنا كل ح آ بالضرورة معناه
ان كل ما هو موصوف بانه ح ما دام ذاته موجودا وآن نعبر عليه اى وصف كان فهو
موصوف بانه آ فيلزم ان كل ح فما دام ذاته موجودا فهو آ بالضرورة فاذا كانت ذاته
موجوده ولم يكن موصوفا بت بالفعل فلا يخلو اما ان يكون موصوفا بانه آ دائما اولا
يكون فان كان موصوفا بانه آ سواء وجدت اولم توجد فى كل وقت فالنسبه ضروريه
فان كان عندما يصير ت يصير آ وان لم يكن ت لم يكن آ فليس ما دام ذاته موجودا
يكون آ بل ما دام ذاته موصوفا بانه ت وقلنا انه موصوف بذلك ما دام ذاته موجودا
كان موصوفا بانه ت اولم يكن وهذا خلف وبالجمله فاعلم ان ما يمكن ان يصير ضروريا
فهو ضرورى دايما وامكانه الامكان الاعم وذلك لانه اذا صار وقتا ضروريا وجوزان
يزول عنه الضرورة وذاته موجوده لم يصر ضروريا لان معنى صيرورته ضروريا ان يكون
الموضوع عندما يصير هذا المحمول ضروريا له موصوفا بانه ما دام ذاته موجودا موصوف
بذلك المحمول واذا كان ذاته موجودا وغير موصوف به قبل ان صار ضروريا له فقد صار
ضروريا له وليس هو له بضرورى وهذا محال ومثال هذا كل انسان يمكن ان يتحرك وكل
متحرك جسم بالضرورة فكل انسان جسم بالضرورة فلما كان كل متحرك ما دام ذاته موجودا
متحركا اولم يتحرك موصوفا بانه جسم وكان الانسان عندما يتحرك صادقا عليه انه جسم
بالضرورة اى ما دام ذاته موجودا كيف كانت احواله يلزمه ان يكون وان لم يتحرك جسما
لانه جسم ما دام ذاته موجودا لا عندما هو متحرك فقط فهو ما دام ذاته موجودا جسم
وهو قبل الحركة جسم وبعدها جسم لا انه انما يفيد هذا عندما يتحرك فان الشئ لا يفيد
امرا من امر عند وجوده يكون ذلك الامر له حاصلا قبل وجوده حتى لو لم يوجد لم يكن له

معنى كل ح آ بالضرورة

ما يمكن ان يصير ضروريا

امكان اعم

معنى صيرورته ضروريا

مهم

ذلك

العجب

ذلك فانه ذلك محال كذلك الحال فى الى كبراه سالبه ضروريه ان سبحته سالبه
ضروريه والعجب كل العجب ان مثل هذا البيان الذى ذكر حيث الكبرى سالبه
ضروريه لستر به ان النسبه قد تكون ضروريه قد كان يمكن ان يذكر والموجبه
وقد حكم فى الصدر بعكس الموجبه الفرق فى ذلك بين الى كبراه موجبه والى كبراه سالبه
فى هذا المعنى ومن العجايب انه لما كانت الكبرى مطلقه سالبه مخلوطه بالممكن
محل لها نسبه ضروريه ولما صارت ضروريه حرم ان تكون نسبه ضروريه
هذا واما اذا كانت الممكنه سالبه فنسبح عنه ما ابحت الموجبه ولا يمكن رد النسبه
عن الايجاب الى السلب اذ ليس الامكان فيه خاصيا بل عاميا واعلم ان اكثر ما يستعمل
عليه التعليم الاول من هذه الاحتلاطات امحانات ولنست فتاوى حقيقيه وسنضح
لك حقيقه ذلك فى مواضع نذكر فيها بعض ما مضى من هذه الاحتلاطات اولستعمل منها
بعض ذلك فتكون الفتوى منها حسنة على ما توجبه الحق وقد مضى لك من جمله ذلك واحد
وانت تعرف المقايس الجزيه من هذه وبالجمله فان العبرة للكبرى وانما ان كانت ممكنه

العبرة للكبرى

فالنسبه ممكنه او ضروريه فالنسبه ضروريه

الفصل الرابع

فى القياسات الممكنه فى الشكل الثانى آن الشكل الثانى لا يلزم فيه من ممكنين قياس فان الشئ الواحد
يجوز ان يكون ممكنا لشيئين احدهما لحمل على الاخر ويمكن ان يكون لكل شئ واحد ويمكن
ان لا يكون لشئ منهما ولذلك يمكن ان نوجب ونسلب عن كل واحد من امرين متباينين
فلا يلزم من هذا التاليف شئ بعينه آ دائره يكون النسبه ضروريه الايجاب كما لو كان
الاصغر انسانا والاوسط متحركا والاكبر ناطقا او حيوانا بل انسانا نفسه ثم بدلت
الحدود فجعلت الاكبر فرسا وليس يمكن ان نسن هذا بالعكس والرد الى الشكل الاول
فان السالبه الممكنه لا يجب لها عكس البته اما على الحقيقه فانه يجوز ان يكون شئ من الاشياء
له خاصة لا تعمه وجودا بالفعل بل يمكن لكل واحد واحد منه كالضحاك بالفعل للانسان
فيمكن ان نقال يمكن ان لا يضحك بالفعل واحد من الناس وان سدت جعلت بدل يضحك
بعقد الحساب او تعلم الملاحه او تخيل ثم يكون الحق فى قلبه كله موجبه ضروريه

جعل الامكان للسور

لقولك كل ضحاك او جعل او متعلم للملاحه او عاقد للحساب انسان بالضرورة اللهم الا
ان نجعل الامكان للسور حتى يكون معناه يمكن ان يكون حقا مثل قولنا لا واحد من الضحاكين

انسانا اى اذا اتفق ان لم يكن انسان ولا ضحاك فكان حينئذ لا واحد من الضحاكين
يكون انسانا ويكون ذلك لا ممكنا لكنا قد قلنا مرارا ان هذا الاعتبار مرجعه ان يعرض
عنه ولنجعل بدل الضحاك المتحرك فيكون قولك يمكن ان لا يوجد احد من المتحركين انسانا
كاذب فان بعض المتحركين انسان بالضرورة والاخرون سلب عنهم الانسانية
بالضرورة فلا يكون عكس ذلك لا صادقا ولا ايضا ممكنا الا على التدبير المتكلف
الذى اردد رسنا به واما المشهور فهو انها لا تعكس كلية ولكن تعكس جزئية والسالبة
المشهورة انها لا تعكس كلية هو انه ان كان يلزم قولنا يمكن ان لا يكون شئ من ح
آ الذى يصدق معه كل ح آ بالامكان انه يمكن ان لا يكون شئ من آ ح حتى يمكن
ان يكون كل آ ح فيلزم من ذلك كلما امكن شئ لكل شئ ان يعكس فيمكن الشئ لكل ما يمكن
له حتى يكون اذا امكن ان يكون كل انسان متحركا يمكن ان يكون كل متحرك انسانا فربما
كان المحمول الممكن السلب والايجاب اعم من الموضوع فلم تعكس عليه الموضوع قالوا
وربما كان العكس جزئيا موجبا ضروريا كما يقول كل انسان يمكن ان لا يكون متحركا اذ لم
يصدق ان كل متحرك يمكن ان لا يكون انسانا بل انما يصدق ان بعض المتحرك بالضرورة
ليس انسانا وهذا قريب مما قلناه في مواضع وهذا دليل على ان قولنا كل متحرك يمكن ان لا يكون
انسانا كاذب في استعمالات التعليم الاول لكنه باعتبار السور صادق فمتى اردنا ان
ان لا نلتفت الى السور ألا ان نعلم ان ذلك مخالف ايضا لمذهب التعليم الاول ولكن مما يلزم
القوم اذا عوملوا عوجبوا ما حكموا به من الحق اذ قالوا ان بعض المتحرك بالضرورة ليس
انسانا وذلك هو الفرس ان يقولوا ومن الحق ان بعض المتحرك هو بالضرورة انسان
وذلك هو الناطق مثلا فان كانت الضرورية على ما يدعون من امرها انها منعكسة
ضرورية وجب ان تعكس بعض الناس متحركا بالضرورة وقد وضعوا كل انسان
متحركا لا بالضرورة بل بالامكان الحقيقى المعاند للضرورة فاذن ذلك العكس مما لا
يحب ولنعد الى حيث فارقناه قالوا والخلف لا يسمن هذا ولا ذاك لان قائلا ان قال
ان لم يمكن ان لا يكون شئ من ح آ قبالضرورة بعض ح آ وكان لا ضرورة في شئ منه
وهذا خلف لم يكن صنع شيئا قالوا وذلك لان قولنا يمكن ان لا يكون شئ من ح آ معادله
امران احدهما بالضرورة بعض ح آ والاخر بالضرورة لا شئ من ح آ ولا كل ح آ

ممكن

الصدق باعتبار السور

ادعا

امكان حقيقى

فلا يحب

فلا يحب ان هذا المخلف فهذا ما قيل في التعليم الاول وكله صواب حسن ولكن مراعاة
مقابلة ضرورى الايجاب والسلب معا للسلب الممكن احركان منسيا الى هذا
الموضع وقد ذكروه فعسى ان يكون كلامهم فيما سلف ليس بحسب الممكن الحقيقى بل بحسب الممكن
العام او هى امتحانات وقالوا ايضا ان هذه المقدمة وان لم تعكس كلية فستعكس
جزئية وهذا شئ لم تاويل بعيد في التعليم الاول ولكن الذين جاؤا من بعد فقد قالوا
انه تعكس جزئيا على ظاهره وذلك لان قولنا لا شئ من ح آ بالامكان الحقيقى تعكس
ان كل ح آ بالامكان الحقيقى وهذا تعكس ان بعض آ ح بالامكان الحقيقى اذ الممكن الموجب
تعكس جزئيا موجبا ممكنا عندهم ثم تعكس هذا الى السالبة فانه يمكن ان لا يكون
بعض ح آ فقالوا ان السالب الجزئى الممكن تعكس لاستحالته اولا موجبا جزئيا ثم
انعكاس ذلك جزئيا موجبا ثم انقلاب ذلك الى السالب الجزئى فهذا ما قالوه بل اقوى
ما قالوه وليس يعجبني قولهم ان الكلى الموجب الممكن تعكس جزئيا موجبا ممكنا حقيقيا
بل انما تعكس ممكنا بالمعنى العام الذى لا يجب ان تعكس سلبه على الجابه وذلك انه يمكن
ان يكون نوع ولا امر ما لا قوم في اشخاصه كلها وذلك الامر لا يصح ان يكون يوصف
بانه هو الا ويحمل عليه النوع كقولنا كل انسان يمكن ان يحمل وكل حجل فهو انسان بالضرورة
ولذلك كل انسان يمكن ان يتحرك والمتحركات بعضها ناس بالضرورة وبعضها بالضرورة
ليس ناسا اللهم الا ان نقصد واقصد السور الذى حاد لنا الا ان نعقله والذى يكلفه
بعض المتكلفين ان بعض الحجل ناس بالقوة فقد احسنا عنه في مواضع ولو صح مثل
هذا القول لصح قول القايل بعض الناس حيوان بالامكان الحقيقى اذ كان بعض الناس بالقوة
حيوانا بالقوة والذى قاله بعض الفضلا انا نقول كل حيوان ممكن ان يكون نايما مرجعه ما هو
نايم ببعض ما هو نايم فهو من جهة ما هو نايم ممكن ان يكون حيوانا الآن حيوانيته ليست لمرجعه
ما هو نايم فقد اخطا صرفا اما ما يحب ان يعلم في هذا الحصة فامر قد سلف بيانه واما
القدر الذى ينبغى ان نعيده ونقوله ها هنا فهو ان لفظة مرجعه ما هو نايم اما ان تقال
على انها جزء من المحمول او من الموضوع فان كانت جزءا من المحمول فيحب اولا شئ ان نجعل في
العكس جزءا من الموضوع حتى تقال وبعض ما هو نايم مرجعه ما هو نايم فيمكن ان يكون حيوانا
وهذا كما تسمعه ثم هب انه حق فليس كلامنا فيه فلا عنع ان يكون مواد تعكس فيها

انقلاب

لفظ يقال على انه جزء من المحمول

الممكنه ممكنه وليس دليل صحه العكس هو ان يرى مواد سعكس فيها الشئ بل دليل صحه ان
القضيه لا سعكس هو ان يرى ماده لا سعكس فيها وآذا كان ذلك كذلك فهب ان هذا
حق ومنعكس ولكن انت تعلم ايها الفاضل ان النايم بلا شرط غير النايم بشرط احد
كونه نائما ومرجعه ما هو نايم وآلنايم بلا شرط ممكن الحمل على الحيوان ثم لا سعكس فانه لا
تخلو اما ان يحمل عليه الحيوان او لا يحمل فآن لم يحمل البته فليس سعكس وآن حمل عليه
دايما فهو ضروري وآن حمل عليه وقتا دون وقت فسكون نايم ليس بحيوان وهذا
محال وآما ان يكون جزءا من الموضوع ولنساعد حسنذ ولنسلم ان النوم يكون ممكنا
له ويكون في هذه الماده سعكس لكن كلامنا في ان ناخذ الحيوان حيوانا وتعتبر عدم النوم
على انه محمول بلا شرط للحق الحيوان التي يكون النوم ممكنا له ولا سعكس فهذا الفاضل
في بكلفه هذا يجرنا قهرا الى ان نجعل المثال الذي اوردناه مثالا اخر يوافق غرضه
ونحن اذا ساعدنا وسامحنا ان يكون المثال الذي يعلب اليه اعتباره هو على ما نقول
والعكس الممكنه هنا كما صادقه فلم يجب ان يكون منعكسه على الاطلاق اللهم الا ان
نجبرنا كرها على ان نعتقد ان لا فرق بين المثالين وهذا مما لا نضطرنا اليه وكيف ونعلم
آن الحيوان بما هو نايم معنى والحيوان معنى والنايم بما هو نايم معنى والنايم مطلقا معنى
وقد سنا معنى الفرق بين ذلك كله فما سلف مما لا حاجه الى تزيد عليه فالحق ما نقوله
والباطل ما سعصبون له ولنسلم آن الممكنه السالبه سعكس موجبه ممكنه فلك الموجبه
ليس يجب ان سعكس موجبه حقيقيه وان كان يجب ان سعكس ممكنه بالمعنى الاعم
وذلك فانه اذا كان كل ت آ بالامكان الحقيقي فبعض آ ت بالامكان العامي والا
فبالضروره لا شئ من ت آ وكان كل ت آ بالامكان لكن هذا الانعكاس لا يقرب الغرض الذي
نحوه فانه ليس يجب اذا كان آ ت بالامكان العامي ان سعكس الى السلب فسكون ممكنا
ان لا يكون ذلك البعض من آ ت فان الامكان العامي لا يجب له انعكاس الى السلب والى الا
يجاب فربما كانت الماده ماده تصدق عليها الضروره فبهذه الاشياء سين ان الموجبه الممكنه
لا سعكس مثل نفسها بل سقلب هي والسالبه الممكنه جزئيه موجبه ممكنه بالمعنى الاعم وان السالبه
الجزئيه الممكنه لا يجب لها انعكاس الا موجبه جزئيه ممكنه بالمعنى الاعم بما بعد فالجزئيه الموجبه بخالف
الممكن في هذا الباب غيره في انه ما كان يجب لغيره ان سعكس السالب الجزئي منه ساوهاهنا

يجب

معاني

امكان عامي

يجب ان سقلب جزئيه موجبه ثم من هذه الاقاويل سين ان العكس لا سفع في بيان آن قرينه من
القرائن الموافقه عن المقدمات الممكنه في الشكل الثاني قياس وليس يمكن ايضا من طريق
الخلف ان سين ذلك لانا ان وضعنا كل او بعض ح آ بالامكان لم يكن منا قضا للسالبه
الممكنه ولم سين به شئ وآما ان احدها نقضها وهو انه ليس يمكن ان لا يكون شئ من ح آ
وذلك نصدق اما لان بعض ح آ بالضروره او بعض ح بالضروره ليس آ فاذا قلنا
بعض ح آ بالضروره فاما ان ناخذها صغرى او كبرى فلكن صغرى فسضاف اليه ويمكن
ان لا يكون شئ من آ ت او يمكن ان يكون كل آ ت فسنج بعض ح بالامكان هو ت اولس
وهذا هو الذي كان وضع اولا او لنجعلها كبرى ولنجعلها مع ذلك كله فسضيف اليها مقدمه
ح ت فسنج من الثالث بعض ت آ اولس آ كيف كانت جهته فلا ناقض شيا من المقدمات
فلا سين به شئ بالخلف الا ان سفق السنجه ضروريه في ماده سعكس فيها الضروري الموجب
ضروريا لا محاله فان كانت عكس النتيجه يلزم ضروريه فانها ناقض الممكنه التي هي احدى
المقدمتين المحكوم فيها بالامكان الكلي لكن ليس هذا مما سفق دايما ولا الصادق دايما عند كون
الممكنه هذه الموجبه الضروريه بل ربما كان الصادق الاخرى وان لم يكن ضروريه لم ناقض
ما قيل ثم اذا اعتبرنا الجزئيه السالبه فاخذنا بعض ح بالضروره ليس آ ولنجعله كبرى
اولا فكون في الشكل الثالث فقط لانه جرى وسالب ويكون هكذا كل ح ت بالامكان
وبالضروره ليس بعض ح آ بيج فليس كل ت آ كيف ست يكون عليها الجهه فان كانت
مطلقه صرفه لم ناقض الممكن ولو كان للحمل والوضع واحدا وان كانت ضروريه لم ناقض
لانها عكس بعض المقدمات العكس الذي لا سعكس ضروريه وليست اعني بالعكس انه سعكس عنه
بل انه مخالف في وضع جزئه له فان احدث اخرى لم تصلح الا في الشكل الثاني آذ السالب
الغير الممكن لا يكون صغرى في شكل غير الثاني ولا سضاف اليه غير الكبرى ولا سيج ايضا بعضا
لمقدمه بوجه ولا يمكن ان سين بالافتراض فان الافتراض في هذا الشكل انما سين بقياس
كلي من هذا الشكل الثاني نفسه ثم بقياس سين النتيجه لجزئه فالكلسان من التاليفات
من القرائن الواقعه في هذا الشكل لا ستبدنا بالافتراض والجزئيتان عنع عن بيانهما به ان لا
يسين القياس الكلي في الشكل نفسه فاذن لا سيج من ممكسين في الشكل الثاني وان اختلطت
المقدمات من مطلقه وممكنه فانت تعلم ايضا انه لا يكون قياس اذا كان المطلق بالحال

افتراض

المذكوره في المطلقات في الشكل الثاني كيف كان فاما ان كان المطلق سالبًا نعكس
فيكون عنده وعن الممكن قياس سواء كان الممكن موجبًا او سالبًا فان كان المطلق موجبًا
والممكن موجبًا لم يكن قياس وهما في حكم الموجبين ولنعد الضروب المنتجه من هذا الشكل
عودًا فالضرب الاول كل ح ت بالامكان ولا شئ من آ بالاطلاق المنعكس ينتج ما
سبجه الضرب الثاني من الشكل الاول ويلزم من عكس السالبه والضرب الثاني
المشهور ليس شئ من ح ت بالاطلاق المنعكس وكل آ بالامكان وقد قيل فيه ما قيل
ولكنا ان فرغنا في معرفة حاله الى العكس فاستغنينا من العكس الاول فيه بينج ان لا شئ
من آ ح بالامكان فكيف نعكس هذا اذ ليس يجب للممكن الخاص عكس فلا يجب ايضا
للممكن العام عكس فانه اذا لم نعكس ما هو اخص لم نعكس ما هو اعم فان الاعم
انما ينعكس اذا انعكست جميع خصوصياته وهذا شئ نعرفه فلا يجب اذا ان نتوقف
منه نتيجه كليه لكن الحق في هذا الباب هو ان النتيجه قد تكون جزئيه موجبه بالامكان
الاعم وهو الذي جعلناه عكس السالبه الممكنه ان كانت النتيجه الاولى ممكنه الامكان
الحقيقي وذلك عندما تكون الكبرى مطلقه غير ضروريه فان كانت المطلقه قد الحق
فيها ان كانت ضروريه كانت النتيجه الاولى كما علمت ضروريه سالبه فلم يجب عكس
موجب بل عكس سالب فاذن اذا كانت المطلقه عامه كان بين اناج موجب ممكن
عام وبين اناج سالب ضروري فلم يكن لزم شئ بعينه بطريق العكس فان كانت
المقدمتان كلتاهما سالبتين فلا ضرورة ذلك لان الممكنه ترجع الى الايجاب فسبيل ما
ذكرنا ثم ترجع فما البحث ممكنه صرفه الى السلب فاما حيث البحث جزئه موجبه
بالامكان الاعم فلا يجب لها رجوع الى السلب والعجب ممن يرى ان امكان نتيجه هذا
التاليف في الشكل الاول ليس بخاص بل عام حيث يحاول بيان اناج هذا
الضرب يرجع الموجبه فيه الى السالبه وعليك ان تعرف احوال المقاييس الجزئيه من هذه
لتعرف ان السالبه يجب ان تكون هي المطلقه بهذه الصفه وان كانت جزئيه ايضا
فيستغنى على اصلهم بالافتراض وفي التعليم الاول ان السالبه ان كانت جزئيه مطلقه
لم يكن قياس لكنا اذا قلنا بعض ح ليس ت وممكن ان يكون كل آ فافترضنا
ذلك البعض فكان ولا شئ من ذ ت المطلق المنعكس وكل آ بالامكان فانتج

بالامكان لا شئ من ذ ت وذلك على اصولهم ثم تقول بعض ح ذ فسنغني ان ينتج فبعض ح
ليس آ بالامكان او عسى ان يكونوا قد تذكروا هاهنا ان نتيجه هذا التاليف لا يكون
كليه فلا سالفا منها قياس مع الجزئه الاخرى

الفصل الخامس في القياسات المختلطه من الامكان والضروره في الشكل الثاني

فاما ان كانت المقدمه المخالطه ضروريه فقد علمت ان السالبه يجب على اصولهم ان تكون ضروريه فالضرب الاول
كل ح ت بالامكان وبالضروره لا شئ من آ ت ينتج بالامكان العام وبالضروره
ان لا شئ من ح آ وبين ذلك بانعكاس الضروريه وبالخلف انه ان كان ليس
بممكن عام ان لا شئ من ح آ فممكن ان يكون بعض ح آ بالامكان العام ولنفرضه موجودًا
ثم نقول ولا شئ من آ ت وذلك بالضروره ينتج بالضروره ليس كل ح آ وكان ممكنا
وهذا خلف فقد علمت وجه خلفه قبله وان كانت السالبه الضروريه صغرى سنعكس هذا
بعكسين فان النتيجه بالحقيقه ضروريه وعكسها ضروري وان ظن ظان ان
النتيجه الاولى ربما كانت ممكنه ولا تنعكس فلنترك العكس الى ان نوضح الامر فيه ونقول
بالخلف انه ان كان ممكن ان يكون بعض ح آ بالامكان العام لندخل فيه الضروري وغير
الضروري ونضف اليه وكل آ ت بالامكان الحقيقي فيكون بعض ح ت بالامكان الحقيقي
وكان بالضروره لا شئ من ح ت هذا خلف فان كانت الضروريه موجبه ففي المشهور انه
لا يكون قياس لانه ولا يجب في جميع ذلك ان يكون قياس دائما كيف كان المخلط نعم لا يكون
من هذا قياس ينتج الممكن البته بل كل قياس منه فانما ينتج الضروري السالبه دائما كانت المقدمتان
موجبتين او سالبتين او مختلطا او على قياس ما قلنا في الوجوديات التي وجوديتها حرفيه
وقد عرفت ذلك فلنذكر منه ما يجب بذكره واما الان فلننظر فيما قالوه هم قالوا اذا كان كل ح ت
بالاضطرار وكان بالامكان لا شئ من آ ت فلا يلزم عنه نتيجه لانا اذا قلنا كل فرس ابيض
بالضروره وممكن في كل واحد من الناس ان لا يكون ابيض كانت النتيجه ضروريه سالبه فلم تنتج
نتيجه ممكنه حقيقيه اذ هذه غير الممكنه الحقيقيه بل هي ضروريه وقد صدقوا قالوا ولا الا
ضطراريه لان الاضطراريه تحت اما عن اضطراريتين واما اذا كانت السالبه اضطراريه
ولكن هذا هو المشكوك فيه فان القابل اذا قال ان هذا الضرب منتج لم نسلم ان الضروريه
لا ينتجها الا هذان وحتى نسلم ان هذين ينتجان الضروريتين توقفوا وقالوا ان كل

نقطان متحرك بالضرورة ويمكن ان يكون كل او لا يكون شئ من الحيوان متحركا فالنتيجه على
ما يستفهما المقرون بالضرورة كل نقطان حي ولست افهم كيف صار كل نقطان متحركا
بالضرورة فان عنى بالحركه الارادية النفسيه فليس يجب ان يكون كل نقطان متحركا بالضرورة
وان عنى حركه تقابل سكون النوم فيكون نفس النقطه اولازما فحينئذ يكون ذلك صادقا
على كل نقطان مادام نقطان لا مادام ذاته موجودة فانه ليس كل ما يوصف بانه نقطان
يتحرك حركه النقطه مادامت ذاته موجودة بالضرورة كان نقطان اولم يكن بل انما
يتحركها مادام نقطان وانت تعلم على حكم الاصول الماضيه ان مثل هذه المقدمه لا يكون
ضروريه يجب ان كل نقطان متحرك بالضرورة وبعض الحي نقطان امكانا ليس ينتج على
اصولهم ان بعض الحي متحرك بالضرورة بل بالوجود وذلك لا ينفعه به وان حسب انه
نفعه فكيف نصدق وان نقال بعض الحي متحرك بالضرورة ويمكن ان لا يكون شئ من الحي
متحركا الا ان نلتفت الى امر السور وقد علم ما فيه ومع ذلك فان النتيجه يكون ممكنه
حينئذ ان نصدق موجبه هكذا او ممكنه ان لا نصدق سالبه كالاولى فيكون ممكنه بمعنى
السور ولم لا نقولون هاهنا ان قولنا كل نقطان حي ليس بالضرورة اذ ليس نعني به ما هو
نقطان بل هو ممكن كما قالوه فيما سلف ذكره فان قال قايل ان معنى قولنا ممكن ان يكون
اولا يكون الحي متحركا انما هو في وقت لا يكون فيه مثلا حي نقطانا فلا نخلوا اما ان نجعل هذا
الوقت داخلا في الموضوع حتى يكون كانه قال ممكن ان يكون كل حي موجودا حين لا حي
نقطان متحركا فلا يسح حينئذ ان النقطان حي فقط بل ان النقطان حي موجود حين
لا حي نقطان وهذا محال وان لم يكن هذا جزأ من الموضوع بل نفهمنا الحال صدق الحصر
وقتا ما ففي ذلك الوقت يكون كاذبا ان كل نقطان متحرك سواء حدث بالضرورة او بالاطلاق
اللهم الا ان نلتفت في الضروريات الى الوقت بنا على ذات الموضوع وذات المحمول فيجب
ان نفعل مثل هذا بالممكنات وقد علمت فيما سلف ما يلزم على هذا والذي نكلفه متكلف
فقال ان قولنا كل نقطان متحرك بالضرورة ليس معناه انه متحرك دايما بل معناه انه كلما فرض
موجودا في وقت وجدانه متحرك كما نقول كل انسان حيوان فانا لا نعني بهذا ان كل انسان
دايما حيوان بل لا نعني بهذا ان كل انسان دايما انسان موجود ومع ذلك فالحيوان دايما
مقولا عليه ولا ايضا معناه ان قولنا كل انسان حيوان قول يكون دايما صادقا وفي كل

الحركه

زمان

زمان فانه يجوز ان تعدم اشخاص كثيره من الانواع اصلا كالدود فلا يكون حينئذ كل
دود حيوانا فنقول لهذا الذي يكلف اما فوق ان ليس شرط الضروري احد الامرين
المذكورين فهو حق لكن فوق بل شرط الضروري ذلك الذي ذكرته وهو الموضوع موصوفا
بما وصفته حتى يكون قولنا كلما كان نقطان موجودا نقطان كانت الحركه النقطيه موجوده
يوجب الضرورة او نقيضها نعرض عليك اصولا سلفت وذلك لان هذا القول يلزم منه ان
يكون قولنا كل متحرك متغير ضروريا فانه كلما فرض المتحرك موجودا حمل عليه انه متغير فاذا
جعلت امثال هذه كبريات ضروريه في الشكل الاول وقرنت بصغريات مطلقه لم ينتج ضروريه
وذلك خلاف رايك نعم اذا قلت ان الذات الموصوفه فانها نقطان كلما وجدت لزم منه ان يكون
متحرك وصدق هذا كانت المقدمه ضروريه ولكن ليس يجب ان يكون الذات الموصوفه
بانها نقطي كلما وجدت كانت متحركه حركه النقطه فانها اذا وجدت ولم يكن نقطي يكون قد
وجدت الذات التي توصف بالنقطه ولا تكون متحركه واما الانسان فليس من هذا القبيل
فان الذات الموصوفه بانها انسان لا توجد وليست بانسان بل اذا صارت لا انسان
فقد فسدت ولا كذلك الذات الموصوفه بانها نقطي فانها تكون نقطي ولا تكون نقطي وهي
موجوده وليس شئ موضوعا قايم الذات توصف بانه انسان وانه ليس بانسان بل الشئ
الموصوف بانه انسان ليس الا نفس ذات الانسان كالموصوف بانه سواد ليس الا ذات
السواد فلا سقي الشئ الموصوف بانه انسان موجودا ولم سق له انه انسان كما سقي الشئ
الموصوف بانه نقطان موجودا وان لم سق له انه نقطان وان اشكل هذا عليك في الانسان
فحدد له السواد فان حورت ان يكون شئ واحد يكون انسانا وهو بعينه غير انسان
ويحمل عليه الحيوانيه عند كونه انسانا لم يكن حينئذ قولك كل انسان حيوان مقدمه ضروريه
عندك وهذا مما لا يحوره من نازعه الان ولا اشكل هو ان الموصوف بانه نقطان
انما يكون بالضرورة متحركا لا مادام ذاته في نفسها موجوده بل مادام ذاتها نقطانه
وهذا هو ضرب من المطلق وقد تحققت هذا فيما سلف تحققا لا يحتاج مع تذكره الى
اعادتنا عليك ما اعدناه فان كانت المقدمتان سالبتين كان قياس لا محاله لقولك
لا شئ من ج ب بالامكان وبالضرورة لا شئ من ا ب فان هذا يعكس الى الشكل الاول فان
كانت الصغرى ضروريه حتى يكون بالضرورة لا شئ من ج ب وممكن ان يكون لا شئ من ا ب

الذات الموصوفه

قياس

فتنتج انه بالضرورة لاشئ من ح آ على ما قلنا اما على اصولهم فيعرض ما قلنا حيث كان
دليل السالبة الضرورية مطلقة وبعد ذلك فلا يجب ان تحدوا عكس العكس على اصولهم
فان كانت المقدمتان موجبتين فالنتيجة يكون على اصولنا سالبة ضرورية واما على
المشهور فلا ينتج ويتبين ذلك بحدود هكذا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وكل فرس
بالضرورة ابيض والحق سالبة ضرورية قالوا وكيف يمكن ان تكون النتيجة ممكنة وهذه
المجموعة من الطرفين ضرورية سالبة وكيف يكون مطلقة صرفة ولا مقدمة مطلقة وكيف
يمكن ان تكون ضرورية سالبة الا على سبيل الاتفاق من المواد دون الواجب من التاليف
كهذا الذي انتج من هذه المادة وكيف يجب عن هذا التاليف سالبة ضرورية اذ ليس فيه سالبة
ضرورية فانه من المسلم ان القياس لا ينتج سالبة ضرورية او يكون فيه سالبة ضرورية وهذا
شئ لا يتبين الا في الشكل الاول وليس بانه في الشكل الاول بانا في كل موضع قد نتكلف
بعضهم ان يعطي حدودا تنتج موجبة ضرورية حتى يكون هذا التاليف ينتج مادة النتيجة
سالبة ضرورية وفي اخرى موجبة ضرورية وذلك غاية ما يدل على ان الاقتران غير منتج
وتلك الحدود وهي ان كل بعطاء متحرك بالضرورة وكل حي يمكن ان يكون متحركا وقد علمت
ما في هذا وآذ قد عرفت الكليات فقد امكنك ان تعرف الجزئيات **الفصل السادس**
في اصناف القياسات الممكنة البسيطة والمختلطة في الشكل الثالث فلنظر الان
في الضروب التي تكون من الشكل الثالث وانما كيف يكون حال النتائج المستنبطة
من المقدمات الممكنة فيها فالضرب الاول كل ت ح بالامكان وكل ت آ بالامكان
فبعض ح ت بالامكان لان الصغرى تعكس بالامكان الاعم وتكون كبراها ممكنة
حقيقية فيكون السبجة ممكنة حقيقية وكذلك ان كانت الكبرى سالبة ممكنة ينتج جزئية
سالبة ممكنة حقيقية وان كانت المقدمتان سالبتين انعكست السالبة الصغرى
موجبة جزئية فانتج ما عرف فان كانت الصغرى جزئية فكذلك سواء كانتا موجبتين
او سالبتين او خلطا كيف اتفق فان جعلت الصغرى كلية والكبرى جزئية وهما موجبتان
لم تجب طريق العكس ان يكون النتيجة ممكنة حقيقية بل لامنع العكس ان يكون ضرورية
اذ ليس يجب ان يكون عكس الممكن ممكنا لكن الاقتراض سمن ان النتيجة يكون ممكنة
حقيقية مثاله كل ح ت بالامكان وبعض ح آ بالامكان فلنفرض ذلك البعض

هكذا

اقتراض

الذي

الذي هو ايضا بعض ت ولكن د فيكون كل ح ت بالامكان وبعض ح د فبعض
ت د بالامكان ثم نقول كل د آ بالامكان وبعض ت د وذلك سواء كان بالامكان
او بالاطلاق فينتج جزئية ممكنة حقيقية وكذلك ان كانت الجزئية سالبة او كانتا سالبتين
على ما نذري فاما اذا اختلطت المقدمات من مطلقات وممكنة فالمشهور ان
النتائج فيها كلها يكون ممكنة ولا مطلقة وهذا يهم على وجهين احدهما ان يكون
النتائج فيها ممكنة ويستحيل ان تصدق مطلقة وهذا بعيد فان الممكنات كثيرة
منها تصدق مطلقة ولا باس بان يكون محمول واحد موجودا الان وممكن ايضا
بحسب الاستقبال والطبيعة واحدة فان خالفوا هذا وقالوا ان الموجود الان لا يمكن
ان يكون شيء من جنسه ممكنا في الاستقبال حتى يكون الجالس الان لا يمكن ان يحدث له
جلوس في الاستقبال او يستحيل الوجود في الاستقبال فقد خرجوا عن المعقول واوجبوا
ان كل من جلس امس ان يكون له جلوس في حال ما فهذا وجه ردي جدا والثاني
ان سالبتها ما هو ممكن حقيقي ولا يجب ان يكون ممكنا تصدق على المطلق لا غير وهذا
مسلم على قانونهم ولكن كل ت ح بالامكان وكل ت آ بالاطلاق فاذا عكست الصغرى
صارت الى الشكل الاول وانتج على ما علمت جزئية ممكنة حقيقية من مذهبهم والظاهر انه
لا تصدق معها الاطلاق واما الحق فهو انه ليس يجب ان يكون ممكنة حقيقية وان لا تصدق
معها الاطلاق فانه يجوز ان تعكس الممكنة الحقيقية ممكنة غير حقيقية بل ممكنة بالمعنى العام
فنجعلها صغرى مطلقة فيكون النتيجة حينئذ مطلقة فاذن انما تصدق عليها الممكنة
التي تقال على المطلق ايضا مثال ذلك كل انسان يمكن ان يكتب وكل انسان يتنفس بالاطلاق فبعض
ما هو كاتب يتنفس بالاطلاق كل انسان فاما ان جعلنا الصغرى مطلقة فالنتيجة يلزم ممكنة
حقيقية وكيف لا والكبرى عند الرد الى الاول يكون ممكنة حقيقية ولا امنع مع ذلك صدق
المطلقة فان كانت الكبرى سالبة ممكنة او مطلقة فالامر على ما علمت وان كانت الصغرى
كذلك فيكون الحال على ما علمت وكذلك ان كانتا سالبتين وكذلك ان كانت جزئية لكن لا يتبين
بالعكس ان النتيجة يكون ممكنة حقيقية لما علمت من حال العكس بل انما يتبين بالافتراض
حيث يحتاج الى العكس كما قد علمت وكذلك كل موضع لا يعنى فيه العكس وهناك ايضا
يمكن ان يتبين بالخلف ولنمثل لهذا الاقتران فنقول ان مثال قولنا كل ت ح بالامكان

وجه ردي هذا

كيف لا

ولس كل ت آ بالوجوه الذى لاضرورة فيه فانا ناخذ المقدمات هاهنا بهذه الصفه
صريحه فى بابها خالصه لما قررناه فما سلف من السبب وبين ان هذا الاشكال بالعكس
على اصولهم لان السالبه الجزئيه اذهى وجوديه فليست تنعكس على اصولهم ولو كانت
ممكنه انعكست جزئيه موجبه لكن يسمونه بالخلف والخلف المشهور فيه هو انه ان لم
يكن ممكن ان لايكون كل ح آ ب بالضرورة كل ح آ وكان ليس كل ت آ ب بالضرورة ليس
بعض ت ح وكان بالامكان كل ت ح هذا خلف لكنا نقول ليس اذا لم يكن يمكن ان
لايكون كل ح آ وكان الامكان حقيقيا يجب ان يكون بالضروره بعض بل ربما بالكذب
ذلك اذا كان بالضرورة ولاشئ من ح آ فكون ليس يمكن ان لايكون كل ح آ بل بالضروره
واما ان كانت الكبرى ممكنه فلاشك ان النتيجه تكون ممكنه حقيقه فان كانت الكبرى
سالبه ضروريه فان النتيجه حينئذ تكون على الخلاف الذى فى الضرب الذى ينعكس اليه
هذا الضرب بعكس الصغرى اذ المشهور فيه بنى والحق فيه بنى فان جعلت الصغرى
سالبه ممكنه كانت النتيجه جزئه على الوجه المقول فى الشكل الاول ولا يلزم عكس النتيجه
الى السلب كما علمت فان كانت الصغرى سالبه ضروريه لم يسح لمثل ما علمت والمطلقات
فان كانت الصغرى موجبه جزئيه ممكنه والكبرى سالبه ضروريه او موجبه ضروريه فالنتيجه
ضروريه وعلى الخلاف الذى فى الضرب الذى ح ينعكس اليه ذلك بعكس الصغرى وكذلك
ان كانت سالبه جزئيه ممكنه فان كانت ضروريه لم تصح سالبه وصلحت موجبه وكانت
النتيجه ممكنه حقيقه لاغير فان كانت الكبرى هى الجزئيه وهما موجبتان فان كانت الضروريه
هى الكبرى يتبين بالافتراض ان النتيجه تكون ضروريه ولم يتبين بالعكس اذ ليس يجب
ان يكون عكس الضرورى ضروريا فى الايجاب وان كانت الكبرى يتبين بالافتراض ان
النتيجه ممكنه ايضا لا بالعكس على ما علمت وان كانت الصغرى سالبه ممكنه حقيقه فالقول
ما علمت واما ان كانت سالبه ضروريه فلا سبيل ولكن ان كانت الكبرى سالبه ضروريه كانت
النتيجه ضروريه يتبين ذلك بالافتراض فلنكتف هذا المبلغ فى ذوات الجهه

المقاله الخامسة من الفن الرابع

المقاله الرابعه من الفن الرابع من المنطق

الجمله الاولى فى المنطق

الفصل الاول فى القياسات الشرطيه واصنافها

انه كما ان المقدمات منها حمليه ومنها شرطيه كذلك المطالب منها حمليه ومنها شرطيه

الخلف

وكما

وكما ان من الحمليات ما يصدق به بلا قياس ومنه ما يحتاج فيه الى قياس كذلك الحال
فى الشرطيات فان كثيرا من الدعاوى التى فى الرياضيات والطبعيات وفيما بعد
الطبعه شرطيه متصله ومنفصله والحمليات قد تبين بقياسات حمليه وبقياسات
شرطيه لكن الشرطيات لا يبين عن الحمليات على ما علمت فها هنا ادون قياسات شرطيه
يتبين شرطيات سواء كانت من شرطيات صرفه او مختلطه على ما تسمعن والقضيه الشرطيه
توافق الحمليه فى انها قول جازم موضوع لان يصدق به او بالكذب وفيه تصور لمعنى مع
تصور نسبته الى الخارج على سبيل المطابقه فان كل قضيه يتصور اولا فى نفسها لكنها
انما تقع التصديق بها اذا نسبت الى الخارج على سبيل المطابقه ثم الشرطيه تخالف
الحمليه فى انها مركبه بالضرورة من اجزاء بها بالف خبرى ومع ذلك فان النسبه بينها ليست
بسبيه ان يقال فى ايجابها ان اولها ثانيها كما يقال ان الانسان كاتب فيجعل اول الامرين
هو ثانيهما فتشارك الحمليه فى ان هناك حكم بنسبه جزء الى جزء وتخالفه فى هيئه لكن الحكم
لكن الشرطيات تختلف ايضا فى هذه النسبه فتكون النسبه الايجابيه فى بعضها على سبيل
المتابعه وفى بعضها على سبيل المعانده وذلك اذا احذ موجبتين فانك اذا قلت ان كانت
الشمس طالعه فالنهار موجود كان الارتباط الموجب على سبيل الاتباع واذا قلت اما ان
يكون كذا واما ان يكون كذا كان ذلك على سبيل العناد ولنبدا باقتصاص ما قيل فى امر
الاتصال والعناد قالوا ان الاتصال منه تام ومنه غير تام وكذلك العناد منه تام ومنه غير
تام واما الاتصال التام فجعلوه ما يلزم فيه المقدم التالى كما لزم التالى المقدم كقولهم كلما
كانت الشمس طالعه فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالشمس طالعه واما الا
تصال الغير التام فان يكون المقدم يلزمه التالى ولا ينعكس كقولك كلما كان هذا انسانا
فهو حيوان ولا ينعكس وليس اذا كان ذلك حيوانا فهو انسان وقالوا ايضا ان العناد
منه ناقص ومنه تام والتام هو الذى يوجد فيه مع معانده كل واحد من الجزئين للاخر
ان يكون بعض كل واحد منهما قائما مقام على الاخر كقولنا كل عدد اما زوج واما
فرد والناقص هو ان يكون العناد حاصلا وليس بعض احد الامرين يقوم مقام عين
الاخر كقولنا الستة اما ان تكون عددا واما ان تكون عددا زايدا ونقف فانه ليس
اذا لم تكن زايدا كان تاما بل ربما كان ناقصا وقال بعضهم ان الاتصال مكان الايجاب

والانفصال مكان السلب وقال اخرون ان الشرطيه بالجمله لا الجاب فيها ولا سلب
هذا وقد تدخلون في المنفصلات قضايا مثل هذه زيد اما ان لا يكون نباتا واما ان
لا يكون حيوانا وزيد اما ان لا يكتب او يكون يحرك يده ولهم قضايا يستعمل في الشرطيات
متردده الاحوال سنذكرها بعد وظن بعضهم ان الشرطيه المتصله انما يكون شرطيه
بان يكون مقدمها كالمشكوك فيه وظن بعضهم ان قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
انه وما يجري مجراه حملي لا متصل كانه يقول كل انسان حيوان فحري بنا الان ان ننظر اولا
في الاتباع الذي في الاتصال فنقول ان الاتباع قد يكون على ان وضع المقدم وهو المنسوب
اليه هو المقرون به الحرف الاول للشرط الذي يقتضي جوابا هو الجزا يقتضي لذاته ان يتبعه
التالي وهو بين في نفسه كقولهم ان كانت الشمس طالعه فالنهار موجود فان وضع الشمس
طالعه يلزمه في الوجود وفي العقل ان يكون النهار موجودا وهذا الملزوم ربما كان علة
لوجود التالي كما في هذا المثال وربما كان معلولا غير مفارق كما لو قلنا ان كان النهار
موجودا فالشمس طالعه وربما كان مضايفا وربما كان كل واحد منهما معلول علة الاخر
فكانا معلولي امر واحد يلزمانه معا مثل الرعد والبرق لحركة الريح في السحاب وربما كان
وجوه اخرى لا نحتاج اليها ها هنا هذا وربما كان وضع المقدم يلزمه التالي لا
في بديهة العقل بل في الوجود حتى ان الوجود لا يخلو مع حصول المعدوم عن ان يكون
التالي معه لعلاقة بينهما لا يحوز معه ان يحصل للمقدم وجودا او حصل للتالي وجودا اما
لان المقدم موجب عن التالي واما لان المقدم موجب للتالي واما لانه وهو وجسان
عن علة واحدة واما لمضايف بينهما واما لشيء اخر مثل ذلك ان كان وقد يكون الاتباع
على سبيل خارجة عن هذه السبل فيكون المقدم اذا كان صادقا فان التالي ايضا
صادق من غير ان يكون هناك علاقة من العلاقات الستة بلفت اليها ويراعى وان
كانت مثلا واجبة في نفس الوجود الغير المشعور به بديهة او نظرا كما اذا قلنا ان
كان الانسان موجودا فالفرس موجود ايضا لا على حكم منا ان ذلك الاتباع امر
واجب في الوجود بنفسه ولا ان نفس وجود الانسانيه يوجبه او يمنعه بل على تجويز
منا ان يكون ابقى اتفاقا وان لم يكن الامر في الطباع كذلك والقول العام للشرطي
يقتضي ان يدخل فيه جميع هذا واما اذا جعل الشرطي المتصل انما هو شرطي متصل

اتباع

علة
معلول
مضايف

علاقة

اتباع

بحسب شرط وحصر لكان القول الشرطي الحقيقي هو الذي يكون اتباع تاليه لمقدمه على
سبيل اللزوم عن وضعه وما علمنا من ذلك من شيء بل علمنا ان سكلم على كل واحد منهما
بخصه لكن ها هنا حروف شرط في الشرطيات المتصله تدل على النحو المذكور من اللزوم
وحروف اخرى لا تدل عليه فالتي تدل على لفظ ان فانك لا تقول ان كانت القيامه قامت
فمحاسب الناس اذ ليست بري التالي يلزم من وضع المقدم لان ذلك ليس بضروري بل
ارادي من الله تعالى ونقول اذا كانت القيامه لمحاسب الناس وكذلك لا تقول ان كان الانسان
موجودا فالانسان زوج او الخلا معدوم لكن نقول متى كان الانسان موجودا فالانسان
ايضا زوج والخلا ايضا معدوم فشبه ان يكون لفظ ان شديدة القوة في الدلالة على
اللزوم ومتى ضعيفه في ذلك واذا كالمتوسطه ولفظ اذا كان كذا كان كذا لا يدل
على اللزوم البته وكذلك لفظ كلما لا يدل ايضا على اللزوم ولفظ لما اذ نقول لما كان كذا كان
كذا يصلح للامرين ولا يوجب احدهما والمقدم في الشرطي المتصل يدل على الوضع فقط لكن في
ان المقدم الموضوع موجودا وليس بموجود فليس اذا قلنا ان كذا كان كذا هو ان كذا يريد
ان يكون حتى يكون معنى هذا ان كذا يريد ان يكون ومعه كذى يريد ان يكون فيكون المقدم
في نفسه قصته صادقة والتالي في نفسه صادقا وقد قيلا معا ويكون المقدم لو سكت عليه كان
قولا تاما وليس ايضا دلالة المقدم على هذا المعنى وهو ان كذا الذي يكون معه كذا ايضا
يكون فان هذه قضيه حمليه تحكم ان كذا كان مع كون كذا وليس في هذا شرط البته بل الشرط
تحيل كل واحد من الجزئين عن كونه قضيه فانك اذا قلت ان كان كذا فلا صدق فيه ولا كذب
واذا قلت فيكون كذا لا صدق فيه ولا كذب اذا اعطت الفاظ حقها من الدلالة على الاتباع
اللهم الا ان تتكلم بلغة لا يكون للتالي علامة من حيث هو تال الا نفس الاتباع فيكون حينئذ
التالي وحده صادقا او كاذبا بسبب انه ناقص العبارة عن المعنى المقصود فيه ولو وفيت
العبارة حق المعنى لكان كما اذا الحق به الفا كان كانك تقول حينئذ او مع ذلك يكون كذا وهذا
لا صدق فيه ولا كذب حتى يعلم الوضع الموضوع وان كان نفس قولنا يكون كذا صادقا
او كاذبا وحده وليس المقدم ايضا معرضا من حيث هو مقدم للشك فيه او للتصديق بل
انما الالتفات اليه من حيث هو مقدم ان التالي يلزمه او لا يلزمه فربما كان غير مشكوك في بطلانه
كقولهم ان كانت العشرة فردا فلا نصف لها بل ربما كان وضعه على انه ثابت حق في نفسه

لفظ ان
اذا
كلما
ولما

ليصح به التالى وآما حيث هو شرطى فليس المقدم منه ولا التالى بعضيه فليس احدهما
بحيث يصدق به وهو مقدم اوتال ومالم يكن كذلك فليس مشكوكا فيه وآما اذا نظر
اليهما من خارج فربما صار التالى هو المشكوك فيه اذا كان القصد منتجها لخواتاجه او
المقدم اذا كان القصد منتجها لخوابطاله ونقول انه لابد من ان يكون القول الدال على
ان شيا يصدق مع شئ وانه مهما كان الاول صادقا كان الاخر صادقا قولا هو قضيه
ويكون لامحاله ليست من الحمليات فيجب لامحاله ان يكون من الشرطيات ومن التى تسمى
متصلة وان كانت حقيقته الشرط والجزا بوجب ان يكون وضع المقدم يلزمه الوجود
التالى لعلاقه بينهما وبسبه كيف كانت بسبه حمل آو بسبه صريح اضافه حقيقيه او
بسبه اضافه لازمه كان احدهما له او معلول آو كل آو جز آو كلى آو جزى آو شئ من امثال
هذه فاعلمت ان الاضافه لازمه ليست مقومه لجوهره كانت تلك العلاقه معلومه لنا
آولم تكن معلومه فيحتاج ان نعلمها والاول اضافانه ٢ وجه من الوجوه يرجع الى هذه
القسمه فان المعيه فى الصدق ٢ الوجود علاقه ما لكن اذا كان الذهن قد سبق
فعلم وجود التالى وليس آنما اسقل اليه عن وضع الاول آما اسقالا اوليا وآما اسقالا
بنظر فيكون لافائده لوضع المقدم لسقل الذهن منه الى التالى ولكن المتصل اما على
الاطلاق فاندعى فيه ان يصدق التالى منه مع المقدم واما على التحقيق فالذى فيه يصدق
التالى عن المقدم والاول منهما اعم من الثانى اذ سقسم الى ما معه شئ وآلى ما معيته
بالفاق ثم ها هنا مواضع يوجب شكوكا ٢ هذا المعنى مثل انه اذا وضع محال على ان يلزمه
٢ الظاهر محال مثل قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا هل يجب ان يقال هذا
اولا يجب ان يقال فانه ان لم يكن شرط الاتصال اللزوم لم يكن هذا مما يجب قبوله فلقايل
ان يقول انه اذا فرض قولنا انه ليس بحيوان صادقا فلم يجب ان يوافقه ٢ الصدق انه
ليس حساسا اذ كانت هذه الموافقه الموافقه التى لا لزوم فيها بل مقتضاها ان يكون حكما
مفروضا ويتفق معه صدق شئ ولا التفات فيه الى لزوم لكن الانسان ليس بحساس
قول غير صدق فكيف توافق صدقه شيا اخر فرض فرضا الا ان يكون هذا الاتصال
بوجب اللزوم فيكون هذا وان كان ليس صادقا فى نفسه حتى يصدق مع ذلك فهو لازم
عنه لكن الجواب عن هذا ان اللازم صدقه مع صدق الشئ اخص من الذى يصدق مع الشئ

النسب

اسقال الذهن

فاذ

فاذ هذا لازم ان يصدق مع صدق الشئ فانه يصدق لامحاله مع الشئ وليس اذا صار
صادقا مع الشئ يجب ان يصير صادقا مع الشئ بغير لزوم فانه قد يكون كذلك تارة وقد
لا يكون اخرى وآما هذا فلا يصدق مع الاول بوجه الا لزوم فان الاول من هذين اذا
فرض صادقا فالثانى لا يخلو ان يكون صادقا معه من غير لزوم لان الاول مع صدقه
معه وانما يكون الصادق بلا لزوم ما يكون المقدم فيه صادقا لا يمنع ان يقام به صدق
التالى اذا الصادق لا يمنع صدق الصادق وآما اذا كان كاذبا فربما منع وربما لم يمنع
هذا وآما قول القايل ان كان الانسان ناطقا فالغراب ناطق فليس يجب ان يكون
صادقا فاحد الوجهين لا لان هذا فى نفسه صدق مع ذلك فان كلاهما كاذب ولا لان
احدهما يلزم عن الاخر وآما قولنا ان كان الانسان موجودا فالحلا آليس بموجود هو
صادق بالمعنى الاول وكاذب بالمعنى الثانى فانه صدق هذا مع ذلك غير لازم عن
وضعه وان كان صادقا معه فاللزوم جزء من التالى ٢ هذه الحقيقات وليس جزء من
التالى ٢ الشرطى المطلق ولفظة ان موضوعه لهذه الدلالة وآما الالفاظ الاخرى
فالامر فيها على ما علمت وسلف لكل ذلك واعلم ان قول القايل ان كانت الخمسة زوجا
فهو عدد قول حق من وجهه وليس حقا من جهة فان هذا القول حق حتى يلزم القايل
به وليس حقا فى نفس الامر حتى يكون واجبا سفسه ان يكون التالى يلزم من الاول
لامحاله وذلك لان المحقق لهذه القضيه وهى قولك ان كانت الخمسه زوجا فهى عدد
ولما يجرى مجراها هو قياس يلزمه ويوجبه وقد حذفت منه مقدمه وتحليل ذلك
انه اذا كان قد وضع آن الخمسه زوج على انه حق وكان حقا ٢ نفسه ان كل
زوج عدد فيلزم ذلك الانسان حينئذ ان يكون الخمسه عددا والسبب فى تسليم
باطل وحق وليس يجب تسليم ذلك الباطل على من سلم ذلك الحق فانه اذا وضع ان
الخمسه زوج فليس يجب ان يسلم ان كل زوج عدد ولا يصح هذا التسليم مع ذلك
التسليم بل لا يجب ان يسلم هذا فان وضع الخمسه زوجا يوجب فى نفس الامر ان لا
يسلم هذا ولا باس من ان يلزم محال محالا حتى اذا سلم باطل كان بالحرى ان لا يلزم
تسلم حق بل اذا سلم المحال فيجب ان يسلم معه محال ان كان يلزمه ففى نفس الامر
اذا سلمت ان الخمسه زوج فيلزم ان يسلم ضرورة انه ليس كل زوج بعدد والدليل

لفظة ان

نفس الامر

تحليل

وضع للخمسه

نفس الامر

على انه اذا سلم ذلك لزم ان نسلم هذا هو انه ليس شئ من الاعداد هو خمسة زوج
ولحب من ذلك ان لا يكون شئ مما هو خمسة زوج بعدد فاذا سلم ان خمسة زوج و
تلك الخمسة ليست بعدد لم يكن كل زوج عددا بل انما لزم على واضح الوضع ان يلزم
ذلك لانه احذ وضعا باطلا واحذ امرا هو حق بنفسه لخلط بينهما فلزمه شئ لا
يلزم اذا لم يسلم ذلك الحق الذى لا يلزم تسليمه اذا سلم باطل فان كان ذلك الباطل
وسلم هذا الحق واجبا عند اعتبار الصدق فان خلاف الامرين واجب او جائز
عند ركوب الباطل ولو كان قولنا لو كانت الخمسة زوجا لكان عددا حقا لحب ان يسلم
فى نفسه لكان من الحق ان يقال ما هو خمسة زوج فهو عدد فلما كان هذا باطلا فان
المتصلة التى قوته ايضا باطله ولو كانت هذه الحلية حقه لكان عكسها ان بعض
العدد خمسة زوج حقا فقد عرفت حال القضية المتصلة الحقه او اللازمه ومقدمها
وحده باطل وتالية تاليها ومقدمها معا باطل ولا يجوز ان يكون المقدم حقا والتالى
باطلا بوجه من الوجوه فان الباطل لا يلزم الحق واما القضية الكاذبه بحق فمثل
قولك كلما كان الانسان ساكنا كان الانسان متحركا وكلى القضيتين صادقتين
وجودا وكذلك ليس البته ان كان الانسان حيوانا فهو جسم فان هذه كاذبه
مع ضرورتى الصدق

الفصل الثانى فى الشرطيات المنفصلة ويحب

ان ننظر فى جانب العناد فنقول اما العناد فانه مهما دل عليه بمجرد معانده بان
قيل ان هذا القول مثلا معاند لهذا القول لم يحب بذلك ان تكون القضية شرطيه
ولا ان كانت شرطه وجب ان تكون منفصلة فان المتصلة قد عكن ان يستعمل على
ما معناه هذا المعنى والدال على العناد فى ظاهر العادة هو لفظة اما ولفظة اما
يستعمل باشتراك الاسم على وجوه ثلثه فالوجه الحقيقى فيه هو ان يدل على ما دل
عليه قولك لا يخلو الامر احد الوجوه كقولك اما ان يكون هذا العدد زوجا واما
ان يكون فردا حتى يكون العرض فيه الدلالة على ان هذه امور متعانده والشئ الخلو
عن جملتها فيدل على العناد بينها وعلى ان لا يخلو عن احدها معا فاذا عنى بلفظة اما
هذا المعنى لم تصلح ان يكون العناد واقعا على عناد تام وعلى عناد ناقص البته بل كان
الناقص كاذبا لقولك هذا العدد لا يخلو اما ان يكون تاما او زائدا ثم سكت فانك

اذا

ان كان

اما

اضمار شئ فى النفس

اذا فعلت ذلك كان قولك هذا كاذبا والوجه الثانى مجرى به غير هذه الدلالة
لاضمار شئ فى النفس وبيان ذلك ان يقول قائل ان هذا الشئ يكون جمادا او حيوانا
معا فمحسه بانه اما ان يكون جمادا واما ان يكون حيوانا ويعنى بهذا ان هذين
متعاندان فى نفسه ولا يجتمعان ولا يعنى صراحا انه لا يخلو منهما بل اضمارا كانك تقول
ان كان هذا الامر ليس يخلو عن هذين الوصفين على زعمك فلا يخلو عما لا يخلو
عنهما الشئ معا حتى لا يرد الا بلزمانه بل اجعلهما مما يخلو عنهما لا معا بل على انه لا يخلو
عن احدهما فانهما لا يجتمعان لانهما متعاندان فكيف يكونان معا فكأنه قال
ان هذين متعاندان ولا يخلو الشئ عنهما فزعمك فدل على مثل ما دل عليه الاول من
عناد وانه لا يخلو عنه ولكن يكون ان لا يخلو عنهما امر ليس يقتضيه القول بل ما يعمه
المخاطب كان المخاطب جعل الامرين لا بد منهما وفى وجودهما ولكن لا على سبل العناد
واراده القائل ان هذا على سبيل عناد ولا يجتمعان معا وان كان لا يخلو عنهما الشئ و
اذا عنى باما هذا الوجه لم يدخل الناقص والتام معا بل احدهما والوجه الثالث ان
يعبر عن العناد فى مثل ذلك بسلب الامرين كأن قائلا قال ان هذا الشئ جماد وحيوان فقال
له اما ان لا يكون جمادا واما ان لا يكون حيوانا فيكون دلاله اما ليس على القسمة ولا على
انه لا يخلو من ان لا يكون جمادا ومن ان لا يكون حيوانا بل فيه اشارة الى معنى لا يخلو من وجه
اخر كأنه قال لا يخلو اذ قلت ما قلت اما ان يكون كاذبا فانه جماد واما ان يكون كاذبا
وانه حيوان وهذه القضية بهذه الصفة راجعه الى حقيقه دلاله اما فان هذا القول
لا يخلو اما ان يكون كاذبا فان الشئ جمادا وكاذبا فيه انه حيوان فهذا ايضا يرجع الى
الحقيقى ولكن قد جعل فيه قوله اما ان لا يكون بدل قوله كاذب فان الكاذب هو الذى لا يكون
الامر على زعمه فكأنه قال اما ان لا يكون جمادا فيكون كاذبا اذ قلت ما قلت واما ان لا
يكون حيوانا فيكون كاذبا اذ قلت ما قلت وهذا القسم ايضا ليس فيه عناد ناقص وعناد
تام معا فسقسم اليهما مفهوم العناد وهذه الثلثة بمعنى واحد فانه ان فهم من العناد
من الاجزاء الا يصدق معا فالمالك لا يصدق احزاءه معا ولفظة اما ليس يدل ايضا على معنى

دلالة اما

مشترك بين الاول والثانى فان لفظة اما ليس انما يدل على صريح العناد فقط بل على زيادة
ايضا وهى ان الثانى ان لم يكن الاول فاما الدلالة على صريح العناد فقد يكون

بالفاظ الاتصال وبالحمل وان كان من شرط لفظه اما ان يدل على العناد ولكن كما دل اللفظ
على جزء من جزاء حده او شرط من شرايط مفهومه وربما استعمل لفظه اما في وجه اخر فقال لو
لعبت اما زيد واما عمرو لاعناد في ذلك البتة بل نضم القايل لعبت اما زيدا وحده
واما عمرا وحده ولم القى غيرهما وقد تدل بلفظه اما على ان الشئ لا يخلو من احد امرين
مع جواز اجتماعهما من غير اجابه او نفيه كقولهم العالم اما ان يعبد الله واما ان
سفع الناس وليس يشارك هذا الى انه ليس يخلو من هذين لا على ان احدهما يكون
له وحده فليس اذن المعنى الذى يسمونه عنادا اما والذى يسمونه عنادا ناقصا
بالحقيقه داخلين في مفهوم اما معنى واحد بل باستراك الاسم واما الاتصال فان
الامرين الذين يسمونه اتصالا تاما وغير تام داخلين فيه ومع ذلك فليس يحب ان
يلتفت في امر الاتصال الى هذه المكافاه التى يلتفت اليها في امر العناد وذلك ان جزئى
الاتصال قد يمكن ان يفصلا عما يلحقهما من اللواحق حتى يجعل احدهما مقدما بعينه والاخر
تاليا بعينه اذا اقترن باحدهما حرف الشرط واقترن بالاخر حرف الجزاء فان كان لاحد هما
ان يعود مرة اخرى فتصير ان كان مقدما تاليا وان كان تاليا مقدما فذلك بوضع
بان ولخروج عما عليه الاول وفي مواد خاصه ليس لصور الاتصال ولا الفات الى ذلك
ولذلك لم يلتفت في المحليات الموجبه الى ان نقال ان منها ما هو حمل تام سعكس فيه المحمول
وحمل ناقص لا ينعكس فيه المحمول اذا كان ذلك سد بر ثان واما العناد فبالحرى ان يعتبر
فيه هذه الاحوال ان امكن فان حال اجزاء العناد بعضها عند بعض حال واحد و
لذلك يلحق بها حروف قوتها واحدة وانما عرض لبعضها ان كان مقدما ولبعضها
ان كان تاليا لوضع لا لطبع فاعتبار المكافاة فيها تما يحق تامله واما المتصل فقد جعل
لكل جزء منه صورة تخالف بر الباقى وليس يجب من حيث هو متصل ان يكون هناك مكافاة
لكنا نلزمنا ان نحقق القول في الاقسام الثلثه المنفصله ونوضح ان البسيط الحق منها
واحد فنقول ان الاول يدخله لفظه لا يخلو ويلتبس به معنى فانك تقول لا يخلو اما ان
يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا ولا يلتبس ذلك بالصفتين الاخرين
فانك لا تقول هناك لا يخلو اما ان لا يكون هذا الشئ نباتا واما ان لا يكون جمادا ولا تقول
لا يخلو اما ان يكون هذا الشئ نباتا واما ان يكون جمادا لان هذا معناه ان هذا الشئ لا يخلو

اضمار القابل

الاتصال

وضع لا طبع

من الامرين

من الامرين فانهما لم يكن كان لا محاله الاخر الذى بعده وهذا القول كاد في الاول من هذين
فان قال قايل انه قد يكون القضيه صادقه مع ان لا يلزم من الامرين احد الجزئين كون الاخر
وذلك اذا كانت الاقسام فوق اثنين وكان القول صادقا مثل قولك هذا المقدار لا يخلو
اما ان يكون مساويا واما ان يكون اعظم واما ان يكون اصغر وليس ان لم يكن مساويا
ان يكون اعظم لا محاله والقضيه صادقه فالجواب عن هذا هو ان من رفع المساوى
يحب لا محاله ان يكون ما بعده حقا فانه ان لم يكن مساويا فلا محاله انه اما اعظم واما
اصغر والذى بعد المساوى ليس هو احد هذين بل جمله هذين مع شرط الانفصال
فاذا انما خلا عن المساوى ومن بعض ما بعده وكلامنا في انه لا يخلو عن الواحد وان خلا
عنه لم يخل عن الباقى بعده تمامه فقد بان الفرق بين الاول وبين الاثنين والفرق
بين الثانى والثالث ان الثالث قد يصدق والشئ الواحد جزاه معا حتى يصدق
ان نقال انه ليس بساو وانه ليس بحماد والثانى لا يصدق جزاه في شئ واحد بعينه
بل بدلها عناد والثالث يشارك الاول في شئ وهو انه يصلح فيه ادخال لفظه لا يخلو
بعد اشتراط بعض اى جزء شئت كما نك قلت وان كان نباتا لم يخل عن ان لا يكون
جمادا كما تقول فان لم يكن زوجا لم يخل عن ان يكون فردا ولا تقول في الثانى فان لم
يكن ساكنا لم يخل عن ان يكون جمادا والثانى يشارك الاول في ان جزئه بدلها عناد وهما
موجبان فظاهر الحال في المنفصل ذلك والثانى والثالث يستركان في انه لا يليق
بهما اشتراط لفظه لا يخلو ولا تستوفيان الاقسام ويستركان في انهما اذا حققا
لم يكونا قضيه منفصله بسيطه محضه وبالحرى ان تسمى ذلك ناقصه العناد بل المنفصله
بالحقيقه هى التى يلتبس بها اللفظ الدال على القسمه وهى لفظه لا يخلو وهاتان في قوة تلك
وليستاهما وكل واحد منهما بين فيها اضمار اذا صرح به عادت الى منفصله ومتصله
فلا يكون قضيه منفصله محضه مثال ذلك في الثانيه ان تمام الكلام فيها ان نقال
هذا الشئ اما ان لا يكون ساكنا او يكون فان كان ساكنا لم يكن جمادا فاسقط
قسم لا يكون وهو لفظه يكون ووضع مكانها لازمها وهو انه لا يكون جمادا حتى
ان اورد لازم اخر عنه غير هذا اللازم من اللوازم التى يكاد لا سا هى فقل لا يكون
ملكا لا يكون بياضا لا يكون ملكا او قل بالاجناب يكون متنفسا او يكون ذا اصل

اشتراط لا يخلو

وفرع صح جميع ذلك وهناك لا يصح الا شئ معين لكن العاده جرت في ذلك على الا
ختصار وحذف الملزوم اذ كان الذهن يشعر به ويستغني عن تصريحه وهو في
الذهن مصرح مقول والمقول الحقيقي هو الذي يطابق مسموعه بسبب المعقول
في الذهن فهذا القول اذن فيه تحريف غير وجهه ويجوز اقتصار على العرض دون
توفية المعنى حقه من العبارة ولذلك الحال في الثالث فان معناه اما ان يكون هذا
الشئ ثنائيا واما ان لا يكون ثنائيا فيكون حينئذ يصح ان يكون حمارا فقد بان لك
ان الثانيه والثالثه كل واحدة منهما في الحقيقه قضيتان ادغم احداهما في الاخرى
ولقائل ان يقول مثل ذلك في الاولى الا ان الفرق بين الامرين ما اقول ان لا يكون
العدد فردا هو نفس كونه زوجا او منعكسه عليه وكون الشئ نباتا ليس هو لا كونه
جمادا ولا خاصيه بل هذا لازم له وربما كان لغيره على ان حال الحقيقي وان كان يصح ان يقلب
الى منفصله ومتصله فليس يجب ان يكون تمام الكلام فيه ومثله في الذهن بالفعل على ما
موديه الحصير ورتبه قضيتين بل الذهن يسبقه من غير التفات الى ذلك واما هاتان
فان الذهن ما لم يلتفت الى ذلك بالفعل لم يستثنه وفرق بين ان يكون الشئ حال لا بد
منه وبين ان يكون لمثل تلك الحال على الجواز والقسم الثالث لا يستعمل في القياسات الشرطيه
الا قترانيه نعم ربما استعملت في الاستثنائيات والحقيقي على الجواز اي ليس بالضرورة بل لا
مكان والثاني يستعملان في كلي جنسي القياسات الشرطيه وتستركان في ان وضع نقيض اي
جزء منها كان يلزمه وضع عين الاخر وبحسب الحقيقه ان وضع عين اي جزء كان منهما يلزمه وضع
نقيض الاخر واعلم ان حكم اللاي يكون موجبه منفصله مزيله وموجبه هي حكم الموجبه منفصله
على انه لا يمتنع ان يكون منفصله حقيقيه مزيلتين وموجبه اذا لم يرد بها ما
اريد من المذكور بل اريد بها القسمه ايضا حتى كان كانه قال الخلو اما ان يكون احد امرين اما ان
لا يكون آت واما ان لا يكون حدّ كانه لا خلو اما ان يكون الحق هو قولنا لا يكون آت او
ان يكون الحق قولنا لا يكون حدّ واذا كان كذلك فقد دخلت الخلو واعلم ان المنفصله الحقيقيه
قد تخرج عن الانفصال الحقيقي الى الانفصال الغير الحقيقي من زاد عليها قسم وهي اذا كانت على حكم
الانفصال الحقيقي لم تحتمل قسما زايدا وهذا كقولهم اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون
فردا واما ان يكون عددا وهذا يظهر فصل ظهور ان مقتضى لفظه اما هنا لك غير مقتضاها

هاهنا

هاهنا هذا ولنتظر انه هل كما ان مزاج الاتصال ما هو على المعنى العام ومنه ما هو على سبيل
اللزوم لذلك والعناد عنادا ليس معنى اللزوم عن الوضع مثال ذلك هل كما يصدق
في المتصلات فيقال كلما كان الانسان موجودا فالخلا معدوم كذلك يصدق في
المنفصلات فيقال اما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون الخلا موجودا حتى
يكون الانفاق اوقع الاجتماع لا العناد كما كان الانفاق هناك اوقع الاتصال
لا اللزوم فنقول ان هذا لا يصح في العناد البته وذلك لان لفظ لا خلو لا يدخل في هذا
البته ولا يوافق الانفاق فانه ليس يصح ان يقال لا خلو اما ان يكون الانسان
موجودا واما ان يكون الخلا موجودا لان الوجوه المقولة في نفس لفظ اما لا يصح
في هذا الموضع الا على سبيل المجاز الذي ربما اشرنا اليه فانه وان لم يكن الانسان
موجودا لم يجب ان يكون الخلا موجودا ولا انفق ان يكون موجودا ولو كان الخلا
موجودا للزم ان لا يكون الانسان موجودا او سفق او لم يكن الخلا موجودا صدق معه
بلزوم او من غير لزوم ان لا يكون الانسان موجودا فالمفهومات المذكورة للفظ اما لا يوجد
هاهنا البته بل الانسان موجود دايما او غير دايم والخلا معدوم دايما فليس يجتمع لهما
الوجود ولا انضاما ندان متوافقتان على سبيل اللزوم وقد قلنا ان هذا غير حقيقه
كون القضيه منفصله مكافيه في العناد امر واجب اذ التكافو في العناد واجب في نفس
الاتصال الحقيقي في العناد واما في غير الحقيقي فلا باس بذلك واما التكافو في نفس الا
تصال غير لازم والاتصال اقرب الى ان يحتمل هذا المعنى من الانفصال من وجه اخر فانه
ليس ببعد ان يكون الامور المتوافيه معا بسبها علائق مشتركه موجبه في نفس الامور
تلزم لها بعضها بعضا وان كنا لا نشعر بها ولا كذلك الامور التي تمانع ان توجد معا
فانها ربما كانت مستحيله لانفسها او لاسباب متفرقه ليس امتناع توافقها غير سبب
يوجب ذلك بينها واعلم ان هاهنا قضايا شرطيه نعبر عنها بعبارة غير العبارة
التي ذكرناها وهي في القوة اما متصله واما منفصله فمن ذلك قولهم لا يكون آت او يكون
آت او يكون حدّ او حتى يكون حدّ او الا ان يكون حدّ وهذه وما ذكرناه فانها
لا محالة شرطيه لانها تتضمن نسبه ما بين حكم وحكم نسبه من المتصلات فولك ان كان
آت فحدّ ومن المنفصلات قولك اما ان يكون حدّ واما ان يكون آت ويلحق بالمنفصلات

لفظ لا خلو

شرطيه

قوم

من غير تغير كيفيه للجزئين فهي بها اولى وتمز ذلك قولهم يكون آت وليس حرد وهذه شرطيه ايضا كما تعلم ونسبه من المتصلات قولك قد يكون اذا كان آت فليس حرد بل هو بعينه وتمز ذلك قولهم انما يكون آت اذا كان حرد وهذه ايضا شرطيه متصله وتدل لفظ انما فيها على تخصيص التالي بما يساعه للمقدم وهذا نظر قولهم الانسان هو الضحاك ولا يكونان الا مهملتين اعني المحليه المذكورين والشرطيه وقد توجد ايضا تاليفات تشبه هذه وترجع الى المتصلات والمنفصلات رجوع ليكون هذه بالجمله قضايا شرطيه محرفه العناد كما قد يكون مثله في المحليات

الفصل الثالث

في تعريف اصناف تاليفات الشرطيه البسيطه والمركبه منها ومن المحليات وكل واحد من المتصل والمنفصل فاما ان يكون التاليف فيه من حلي وحملي او متصل ومتصل او منفصل ومنفصل او متصل ومتصل او حملي ومتصل او حملي ومنفصل مثال قولك ان كانت الشمس طالعه فالنهار موجود وتمز المنفصلات قولك اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا ومثال الثاني من المتصلات ان كان كلما كان نهارا كانت الشمس طالعه فكلما كان ليل كانت الشمس غاربه وتمز المنفصلات اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود واما ان يكون قد يكون الشمس طالعه والنهار ليس بموجود ومثال الثالث من المتصلات ان كان الجسم اما ساكنا واما متحركا فبعض الجواهر اما ساكن واما متحرك وتمز المنفصلات اما ان يكون هذه الحمى اما صفراويه واما دمويه واما ان يكون هذه الحمى اما بلغميه او سوداويه وهذه قرسه القوه من منفصله واحده معموله من هذه الاجزاء الا ان التي اشرنا اليها توقع القسمه الثانيه بعد الاولى على تدريج ولو جعلت منفصله من الاجزاء كلها بقسمه واحده لما كان للقسم بدريج ومثال الرابع ولكن اولا من المنفصلات اما ان يكون ان كانت الشمس طالعه فالنهار موجود واما ان يكون ان يكون الشمس طالعه واما ان يكون النهار موجود واما من المتصلات ولكن المتصل مقدما او لا كقولك ان كان كلما طلعت الشمس كان نهارا فاما ان يكون النهار موجودا واما ان لا يكون الشمس طالعه ولكن المتصل تاليا كقولك ان كان اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا فان كان زوجا فليس بفرد ومثال الخامس ولكن اولا من المنفصلات اما ان يكون كلما كان نهار فالشمس طالعه واما ان لا يكون

شرطيه

تخصيص

مثال اول

مثال ثاني

مثال ثالث

مثال رابع

اما ان يكون

مثال خامس

الشمس

مثال سادس

الشمس علة النهار ومثاله من المتصلات والمقدم حملي ان كانت الشمس علة النهار فكلما كان النهار موجودا فالشمس طالعه ومثاله والتالي حملي ان كان كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعه فان الشمس علة النهار او شرط النهار ومثال السادس من المنفصلات اما ان يكون هذا اما زوجا واما فردا واما ان لا يكون عددا ومثاله من المتصلات والحملي هو المقدم قولك ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد ومثاله والحملي هو التالي قولك ان كان هذا اما زوجا واما فردا فانه عدد واعلم ان المنفصل قد يكون ذا جزئين مثل قولك هذا العدد اما زوج واما فرد وربما كان احدهما او كلاهما سالبين واما ان يكون ذا اجزاء كثيره متناهيه في القوه والفعل كقولك اما ان يكون هذا العدد تاما او زايدا او ناقصا او غير متناهيه في القوه كقولك اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلثه او اربعه وكذلك هلم جرا وقد يكون فيها سوالب وموجبات واما المتصل فلا يكون الا اذا جزئين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضايا كثيره بالفعل او بالقوه ومع ذلك فقد يكون جملتها مع التالي قضيه واحده بالفعل كقولنا ان كان هذا الانسان به حمى لازمه وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناحس وضى مدساري في ذات الجنب واما اذا وقعت هذه الكثره في جانب التالي لم تكن القضيه واحده بل كثيره بالفعل كما اذا عكست هذه القضيه فقلت ان كان هذا الانسان ذات الجنب فيه حمى وسعال يابس وكذا وكذا فيكون القضيه واحده بل قضايا كثيره بالفعل الا ان قولك فيه حمى قول تام وقولك فيه سعال يابس كلام تام فان قال قايل انه قد يكون التالي قضايا كثيره والمقدم واحده كقولنا ان كان قد يكون آت ولا آت ويكون ت ولا آ فلا آت شرطه آ ولا آ شرطه ت واما سم عرضنا بان نقول القولين معا فالجواب انه وان كان الجمع بينهما يكون او فرد لا له فان القضيه يتم مع ايهما قلت وحده ولا يكون التالي معرفا لما قيل كما اذا جعل الحد محمولا في المحليات وذلك لا يكون دليلا على ان جزء الحد وحده لا يكون محمولا واذا اريد ان يدل بعبارة لا تستتم معها الكلام بوحده منها فهو ان يقال ان كان قد يكون آ ولا ت وت ولا آ فليس احدهما شرطا في وجود الاخر فيكون التالي قضيه واحده ايضا واعلم انه كثيرا ما يكون المتصل والمنفصل مشتركه الاجزاء اجزاءها اعني مشترك التالي والمقدم في جزء منهما او في كلي جزء بهما مثل قولك ان كان كل آ ت فبعض آت او قولك ان كان آت فاحر او قولك ان كان آت فحرت او قولك

المتصل

اما ان يكون آت واما ان لا يكون آت او قولك اما ان يكون آت واما ان يكون
آخر او قولك اما ان يكون آت واما ان يكون حرف وجميع القضايا المتصلة بل والمنفصلة
فانها يمكن ان ترد الى الحمليات وخصوصا المتصل المشترك الحدين في جزو ذلك مثل قولك اذا وقع
خط على خطين فصير الزاويتين اللتين في جهة واحدة كذا فان الخطين متوازيان فان هذا
في قوة حملية مثل قولك كل خطين يقع عليهما خط وقوعا كذا فانهما متوازيان ونحن نبين هذا
في موضع يخصه وايضا فان المتصلات والمنفصلات قد يكون بعضها في قوة بعض ونحن
نشير اليها عن قريب لاحتياجنا الى معرفتنا اياها هناك واعلم ان المنفصلات والمتصلات
ربما كان دلالة الاتصال والانفصال فيها بعد وضع الموضوع وربما كان قبل وضع الموضوع
اعني بذلك الكلمة التي منها نصار الى الاتصال والانفصال كقولك ان او كلما في المتصل وقولنا
اما في المنفصل فصير لذلك اربعة اصناف من المتصل والمنفصل فمثال الذي الاتصال فيه بعد الموضوع
قولك الشمس كلما كانت طالعة فالنهار موجود وهذا قريب جدا من الحملي لانه يمكن ان
يوضع لجميع ما بعد الموضوع اسم واحد مثاله ان معنى قولك هذا هو معنى قولك الشمس شيء
من صفته انه اذا كان طالعا كان النهار موجودا وهذا الشيء الذي هو بهذه الصفه
قد يمكن ان يوضع له اسم وهو انه الف فاذا قلت ان الشمس الف يكون قد قلت بهذه
القضيه بعينها فهذه القضيه بعينها فهي القضيه متردده بين ان تعني شرطيه
وبين ان حمليه واما مثال الذي الاتصال فيه قبل الموضوع فظاهر وهو قولك ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فان هذه القضيه متصله بالفعل وليست يكون حمليه بل قد يلزم منها
الحمليه والقضيتان المتصلتان المذكورتان متلازمتان في كل موضع وليس كذلك نظيرتاهما
من المنفصل كما يبين لك واما مثال المنفصلة التي الانفصال فيها بعد الموضع فلا يمكن الا يكون
الاجزاء مشتركة في ذلك الموضوع فيكون حينئذ كقولك كل عدد اما ان يكون زوجا واما ان
يكون فردا وهذا ايضا في قوة الحمليه كانك قلت كل عدد فهو شيء صفته انه لا يخلو من احد هذين
الامرين فان سمحت له صح ان تقول ان كل عدد فهو حتما فهذه القضيه متردده بين ان
يستعمل منفصله وبين ان يستعمل حمليه من غير ان يكون كذلك بقوه بعيده بل بقوه كانها
فعل ومثال الذي يكون الانفصال فيه قبل الموضوع قولك اما ان يكون كل عدد زوجا واما
ان يكون كل عدد فردا والفرق بين هذه المنفصله وبين الاولى ان هذه كاذبه والاولى

موضوع

مثال

موضوع
اعم
اسم

مثال
الاتصال

مثال
الانفصال

في الحمليه صفة

قضيه
متردده

مثال

صادقه وهذه انما يصدق اذا قرن بها قسم ثالث فتكون الحمليه قضيه صادقه والاولى
لا تحتمل قسما ثالثا لان الحق هو انه اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا
واما ان يكون بعض الاعداد زوجا وبعض الاعداد فردا وهذه الثلثه لا يصدق اذا ورد
الانفصال بعد الموضوع ولا قوة هذه القضيه قوة الحمليه التي نصاغ من الاولى واعلم
ان ظاهر القول والمشهور هو ان المتصل كالموجب والمنفصل كالسالب وانه لا سلب ولا
ايجاب في الشرطيات فنقول اولا انه ليس اذا لم يكن المتصل بعضي فيه سلب مقدم او تال
او ايجابه فصاجزما يحب ان لا يكون له في نفسه سلب او ايجاب كما انه ليس يقتضي بصدق
احدهما ولا كذبه وذلك ليس يوجب ان لا يكون له في نفسه صدق او كذب بل انه كما ان الموجب
الحملي يوجب الحمل كذلك الموجب المتصل يوجب الاتصال والموجب المنفصل يوجب الانفصال
فاذا قال قايل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه يوجب تلو التالي للمقدم وصدقه
معه فاذا لم يصدق هذا وانكر هذا الاتصال فقيل ليس اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
يكون قد سلب هذا الاتصال وليس هذا السلب انفصالا كما ظنه بعضهم وان كان يلزمه
انفصال ولا ايضا سلبه ما ظن بعضهم وهو ان يؤلف متصل باليه سالب هذا التالي كما
يقال ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجود وذلك لان هذا يبطل حتى يجعل بدل اللفظ
كلما فانك اذا قلت كلما طلعت الشمس كان غمام فانكر هذا لم يحب من هذا ان يكون مناقضه
ومقابله هو كلما طلعت الشمس لم يكن غمام بل ليس كلما طلعت كان غيم فيكون المقدم بحاله والتالي
بحاله قد سلب الاتصال الكلي وكذلك في العناد ليس اذا قال قايل اما ان يكون هذا الشيء ناطقا
او ضاحكا وكذب فقيل له ليس اما ان يكون ناطقا او ضاحكا كان ذلك متصلا او منفصلا
مناقضا باحد جزئيه الاخر حتى يكون كانه قال اما ان يكون ناطقا واما ان لا يكون ضاحكا
فان هذا يبطل صدق المنفصل في مادة اخرى كمن يقول اما ان يكون زيد كاتبا واما ان يكون
فقيها فيقال له ليس اما ان يكون كاتبا واما ان يكون فقيها ولا يكون معنى هذا هو انه اما
ان يكون كاتبا واما ان لا يكون فقيها فربما كان فقيها غير كاتب وربما كان كاتبا غير فقيه و
كان كاتبا وفقيها وكان لا كاتبا ولا فقيها فهذه الاشياء تحقق لك ان الانفصال له سلب انفصال
يجوز ان يلزمه اتصال او انفصال موجب وكذلك الجاب الاتصال نقابله سلب اتصال يجوز
ان يلزمه انفصال او اتصال موجب وان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود

انكر

كلما

اما

لكن

سلب
انفصال

الجاب
اتصال

ليس هو سلب الاتصال بل اتصال السالب فانه بالجمله ليس الحاب المتصل سلب كون تاليه او
مقدمه موجبا ولا سلبه لنظر ذلك بل الايجاب فيه ايجاب الانفصال والسلب فيه سلب الانفصال
فانه قد يكون ايجاب والتالى بل الجزاء سالبان كقولك ان كان الانسان كاتبا فليس بماش
بل كقولك ان لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا وقد يكون سلب والجزاء جميعا موجبان
كما مثلناه لك وكما ان الحملى لم يكن حال الجابه وسلبه مرجحه لحصول اجزايه او عدولها
لا لحصولها بل بسبب الحمل كذلك حال المتصل ليس لايجابه وسلبه مرجحة اجزايه وكذلك حال
المنفصل انضاح جميع ما قلناه ولذلك ليس صدق المتصل مرجحة صدق اجزايه بل ربما كذبا
معا وان كان الشرطى صادقا كقولك ان كانت الخمسه زوجا فالخمسه لها نصف والمنفصلات
فاكثر اجزايها يكون كاذبه وانما يكون الحق فيها فى واحد فقط وهى مع ذلك صادقه من
حيث هى منفصله لكن المتصل لا يجوز ان يكون مقدمه صادقا وتاليه كاذبا ويجوز ان يكون
مقدمه كاذبا وتاليه صادقا على النحو الذى قيل قبل كقولنا ان كان الانسان حجرا كان جسما
وقد يكون كلاهما كاذبين كقولنا ان كان الانسان حجرا فالانسان جماد ولا يجوز ان يكون
متصل موجب كاذب صادق الاجزا ولكنه قد يكون صادقا صادق الاجزا وكذلك يكون
صادقا كاذب الاجزا كما مثلنا وقد يكون صادقا حقا واجزاه لا صادقه متعينه الصدق
نفسها ولا كاذبه متعينه الكذب نفسها كقولك ان كان عبد الله يتحرك يده وامّا
المنفصله ففيها جزء صادق وربما كانت اجزاها كلها صادقه وهى كاذبه كقولك اما ان
يكون الانسان ناطقا واما ان يكون ضاحكا وجماع ما يوقع الغلط فى امر المتصل والمنفصل
سبوق الوهم الى ان الغرض فيها تال او مقدم فتعتبر حاله وقصور الفهم
عن معرفة ان الاعتبار فى الشرطيات هو للنسبه التى بين اجزايها لا الى بين اجزا اجزايها

الفصل الرابع

فى شرح معانى الكليه والجزئيه والمهمله والشخصيه
فى الشرطيات انه كما قد ظن ان المتصلات تصير منافضه ومقابله بسبب اجزايها
كذلك قد ظن انها قد تصير كليه وجزئيه ومهمله وشخصيه بسبب اجزايها فقالوا انه
كما ان المقدمات الكليه والحمليات هى التى موضوعاتها ومحمولاتها كليه كذلك المقدمات
التى فى الشرطيات هى التى مقدماتها وتواليها كليه فكان قولهم ان كان كل ح ت وكل
ه ر مقدمه شرطيه كليه ولو انهم نظروا فى نفس المثال الذى اوردوه نظرا اسنى

المتصل
المنفصل
اكثر اجزايها كاذبة

كلية الحكم

من هذا لعلموا سبب الصواب وذلك لان القضيه الحمليه لم تكن كلية لاجل كلية الموضوع
والمحمول بل لاجل كلية الحكم الذى هو هنا كحمل ونظيره ها هنا اتصال وعناد وكان
يجب فى الحمليات ان ينظر الى الحكم لا الى الحدود التى فيها وبسببها الحكم وكذلك يجب فى الشرطيات
ان ينظر الى الحكم لا الى الاجزا التى فيها وبسببها الحكم فان كان الاتصال محكوما به
على كل اشتراط ووضع للموضوع كيف كان فالقضيه الشرطيه المتصله كليه وان كان
العناد كذلك فالقضيه المنفصله وان لم يحكم بذلك فالقضيه مهمله اما اذا قيل كلما
كان كذا فالقضيه متصله كليه واذا قيل دايما اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا فالقضيه
منفصله كليه واما اذا قيل ان كان كذا فكذا كذا او اذا كان كذا فكذا كذا فالقضيه مهمله
الا انه يشبه ان يكون لفظه ان يدل على احمال ما بحسب مخصوص كما انا اذا قلنا ان كان
آ ت فه ر فانا نوجب من هذا ان يكون آ اى مره من المرار كان آ ت ومتى كان آ ت
كان ه ر كان كون ه ر تبع كون آ ت من حيث هو كائن آ ت ولا تضمن شروطا
اخرى يضمنها قولنا كلما مما سنذكرها واما لفظ اذا فيشبه ان لا يضمن هذا المعنى بل
يقضى باتباع وجود مره ر ولو عند احداث وضع آ ت هذا وقالوا ايضا ان المقدمه
الشخصيه هى التى مقدمها او تاليها شخص وهذا ايضا بعيد عن الغرض الذى يجب ان يحمى
فى هذا الكتاب بنحوه وذلك لان لفظ كلما قد يدخل امثال هذه القضايا فتقال كلما كان زيد
يكتب فزيد يحرك يده ولا يكون هذا الشرط جزئيا بل كليا وكذلك اذا قيل اما ان يكون زيد
يتحرك واما ان يكون ساكنا فان هذا العناد ليس فى موضع مخصوص بل كلما كان زيد متحركا
فان هذا العناد يصدق بين هاتين المقدمتين والذى ظن ان قولنا كلما كان آ ت
فه ر قضيه حمليه لان قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان مساو لقولنا كل انسان
حيوان فقد اخطا من وجوه اما احدها فانه ليس مساويا له لان قولنا كل انسان حيوان
كليه موجبه ليس فيها شخصى البته وقولنا الاخر بعضى اشارة الى زيد الشخصى حيث
قلنا هذا فكان الاولى به ان يقول ان نظره من الحمليات ان هذا الانسان هو حيوان
لكن هذا القول لا دلالة فيه على الحصر الذى فى كلما فان حفظ الحصر بطل امكان وجود استعمال
زيد وان استعمل زيد بطل الحصر فليس اذن هذا المتصل مساويا لهذا الحمل ثم ان كان
مساويا فليس يجب ان لا يكون شرطيا فان القضايا المختلفه الاصناف قد سلادم

كلما

كلما

سهى

كلما

قضايا مختلفه

التلازم بين العقليات او الاضافي والاعتباري

ويلزم بعضها بعضا وتساوى بعضها بعضا في الدلالة مع وجه وهي مختلفة في الاعتبار فان اختلاف ان الحيوانية موجودة للانسان غير اعتبار ان حكمنا وقولنا فهو حيوان يصدق مع حكمنا وقولنا انه انسان وليس هو هو بل معنى اعم منه اذ كم مما يصدق كذلك الحمل فان التوالي وغير هذا المثال قد يصدق مع صدق المقدم والحمل شيء منها على شيء من المقدم ثم ان هذا التساوي موجود ايضا في الذي يسلم مع ابره انه متصل مثل قولك ان كان هذا انسانا فهو حيوان فلم كان هذا لا يصير حمليا وذلك يصير حمليا وليس هاهنا شيء يفوت سقله حمليا كما كان هناك الحصر يفوت فلنتكلم الان في الكلي الموجب من الشرطي المتصل ونقول قولنا كلما كان ح ت ه ر ليس معنى قولنا كلما فيه معنى تعميم المرار فقط حتى يكون كانه يقول كل مره يكون فيه ح ت ه ر بل فيه تعميم كل حال يعترن بقولنا كل ح ت حتى لا يكون حال من الاحوال او شرط من الشروط يعترن به فيجعل ذلك الشرط ح ت موجودا الا وه ر موجود فانه يجوز ان لا يكون المقدم امرا له تكرر وعود بل هو امر ثابت موجود لا مرار له ومع ذلك فانه قد يمكن ان يعترن به شروط تخصصه كما ستعلم عن قريب وقد بقي علينا ان ننظر في هذه الشروط ونتاملها فنقول هل يصح ان يقول كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ونعني به المطابقه في الوجود والموافقه في الصدق لا اللزوم كما كان يصح ان يقول بهذا المعنى من الاتصال ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ونقول اما هذا فهو حق فان معناه ان كان الاول حقا فذلك التالي ايضا حق فنقضنا بلى في التالي ان يكون حقا فلذلك يكون صدق هذه القضيه ظاهرا واما اذا قلنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فعسى يقع لاحد من الناس انه لا يكفي في صدق هذه القضيه ان يكون قولنا كل حمار ناهق صادقا فقط بل يجب ان يكون صادقا دايم الصدق من وجهين احد الوجهين ان يصدق على كل ما يوصف بانه حمار انه ناهق والثاني من جهة اعتبار السور ايضا فان كل حمار اذا كان ناهقا لم يمنع ذلك ان يكون وقت من الاوقات لا حمار فيه ففي تلك المرة والحال والشرط يمكن ان نظن ان قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل حمار ناهقا كاذبا لان في تلك الكرة لا حمار ناهق لكن هذا ظن باطل وذلك لان قولنا كل حمار ناهق قد يصدق وان عدم الحمير زمانا كما علمت لانه يقولنا كل حمار ناهق كل حمار موجود حاصل فان

الكلي الموجب كلما

كلما المطابقة في الوجود

كلما

اعتبار السور

الاتباع على سبيل اللزوم

عنينا هذا فليس بنا انه كلما كان كل انسان ناطقا صادقا صدق معه كل حمار ما هو موجود في ذلك الوقت فهو موجود ناهق وليس ايضا على سبيل اللزوم كان من اللزوم او لم يكن من اللزوم بل مما سنن نظرتم لسايل ان هل يوجب هذا الاعتبار ملازمة الكذب حتى يكون حقا انه كلما كان كل حمار ناطقا فكل انسان ناهق مثل انه ان كان هذا المقدم الكاذب صدقا فالكذب الاخر يكون صدقا معه فان قوما حسبوا ان هذا لازم فقول ليس الامر على ما حسبوا وليس هذا لازما بحسب الامر في نفسه ولا ايضا بحسب الزام من يعترف به وذلك لان هذا الاتباع اما ان يكون على سبيل اللزوم حتى يكون هذا الكذب يلزم بذلك الكذب او يكون على سبيل الموافقه فنقول اما على سبيل اللزوم فلا الصدق يلزم عن الصدق المذكور ولا الكذب عن ذلك الكذب فانه ليس يجب عن كون الانسان ناطقا ان يكون الحمار ناهقا ولا ان لا يكون ناهقا بل وجد ذلك صدقا بنفسه وليس ايضا على سبيل الموافقه حتى اذا فرض هذا صدقا يكون قد وجد ذلك صدقا معه فان ذلك ليس صدقا البته حتى يوافق صدقا آخر على سبيل اللزوم فاذا كان لا هو صادق يجب ان يصدق معه ولا هو لازم اياه فليس هو دون سايع له على وجه البته نعم لو كان لازما عرفنا وضعنا ان كل انسان ناطق ان كل حمار ناهق لكان يلزم وضعنا ليس كل حمار ناهق قولنا ليس كل انسان ناطق فاما اذ ليس الاول لازما بل هو مع نفسه صادق فيصدق مع صادق اخر فلا يلزم ان يكذب مع كذب ذلك الصادق اذا كان انما نعتبر حال التالي في نفسه لا حال لزومه عن شيء اخر صغر سغره فان قال قايل انه لما كان قولنا كل انسان ناطق لا يوجد حقا البته الا ويوجد حقا ان الحمار ناهق فكيف يمكن ان نفرض ان الحمار ليس بناهق ثم يوجد حقا ان كل انسان ناطق وقد قلنا ان مع وجوده يوجد ان كل حمار ناهق فيكون مع انه ليس كل حمار ناهقا وحد كل حمار ناهقا فهذا انتاج حلف من مقدمتين شرطيتين هكذا قد يكون اذا كان ليس كل حمار ناهقا فكل انسان ناطق وكلما كان كل انسان ناطقا فكل حمار ناهق فاذن قد يكون اذا كان ليس كل حمار ناهقا فكل حمار ناهق هذا خلف واحدى الشرطيتين صادقة والاخرى كاذبة فليس البته اذا لم يكن كل حمار ناهقا فكل انسان ناطق فالجواب ان هذه النتيجه لست خلفا ويتبين ذلك بعد ان نعلم ان قولك قد يكون ليس على سبيل انه يوجد في الوجود بل على انه قد يكون من الفرض فان قولك قد يكون اذا كان ليس كل حمار ناهقا قول لا نسبة له الى الوجود البته بل الى الفرض

ابره نفسه

الى الفرض

وأما التالى فماخوذ من موافقه الوجوه كما احدت فى كبرى القياس فاذا عرفت هذا وجدت
هذه النتيجه حقا فانك كلما فرضت هذا الكذب وهو ان ليس كل حمار ناهقا كان فى موافقه
الوجوه كل حمار ناهقا فلا تكون هذه النتيجه كاذبه فان قولنا كل حمار ناهق قول صادق
فى نفسه فاى حال نفرضها ونجعلها كيف كان تكون هذا صادقا معه لفاقا ولا تكون
لازما غير فرضك انه ليس كل حمار ناهق وبالجمله لا تسطر موافقه الوجود لهذا الفرض فاما
كون الامرين جميعا فى الوجوه حتى تكون فى الوجوه نفسه حقا ان ليس كل حمار ناهقا وكل
حمار ناهق فهذا محال ولست النتيجه هذه بل النتيجه انه اذا فرضنا انه حق ان ليس كل حمار
ناهقا وجدنا موافقا له فى الوجوه وموجودا مع هذا الفرض ان كل حمار ناهق وهذان
لا يتناقضان ولا يتمانعان وايضا عسى كان تكون محالا لو كان يلزم من وضعنا ليس كل
حمار ناهق ان كل حمار ناهق وهذا لم يلزم ذلك لان القضيه القايله ان كان كل انسان
ناطقا وكل حمار ناهق ليس على سبيل اللزوم كما تبجه كما ستدرى بعد لا تكون على سبيل
اللزوم على ان فى اللزوم ايضا ما علمت واما حيث سبح الحلف ويقال انه محال فانا نقول
حيث يلزم من شئ ما باطل واما ان تكون باطل بوضع فوجد الحق معه فى نفسه حقا
ليس انه تكون لازما ان تكون حقا عند فرض ذلك حقا فليس ذلك باس ولا الكلام محال
ولولا هذا لكان لا يمكننا ان نقيس قياس الحلف مع انفسنا فانا انما نقيس قياس الحلف
بان ناخذ مشكوكا فيه ونصف الحق الذى كان موجودا الى نقضه ولا نقول عسى
انا اذا اخذنا نقض الحق لم نصدق معه الصادق الاخر اذ يلزم عن كل كذب كذب ما
ولولا ان الامر على هذا لكان اى حق رفعته لزمه رفع اى حق سبق وتطلب المناسبات
بين ما هو لازم للشئ وبين ما لا علاقه بينه وبينه ولحب ان لا يعرك شئ واحد وهو
ان القوم يجدهم كلما استثنى التالى او جبوا نقض المقدم ونعلم ان الاستثناء ليس هو فرضا فقط
بل الاستثناء هو شهادة بالوجود والحصول وهذا الوجود على وجهين احدهما بحسب الامر
فى نفسه فلا تكون نقض التالى هناك باطلا البته او بحسب اقرار الخصم ايضا لا نجعله
محالا لتلزمه ما يلزم لزوم من قد سلم وجود غير الحق وليس ما يلزم هو بعينه الحق وليس
يلزم ذلك من حيث هو على كيف اتفق بل من حيث اعترف ان الامر موجود ما خود من حيث
هو موجود واما فى نفس الامر فلا يلزم عن ذلك الا شئ ما اذا لم يكن الشرط المذكور وهو

نفس الامر

ان يكون هناك شرط ولزوم شئ فلنظر فيما كنا فيه هل هو لازم بحسب اعتراف من يعترف
بوضع نقض التالى فيكون صوره الالزام انه اذا اعترف بذلك لزمه وضع نقض المقدم
فيقول ان هذا لا يتصور لان المعترف لا يلزمه ذلك الا ان يكون سلم الشرطيه بشرطها
ولا يمكنه ان يسلم الشرطيه ويفرض وضع نقيض التالى وذلك لان تسليم الشرطيه
هاهنا هو ليس على معنى اللزوم بل على ان الامر التالى صادق فى الوجوه مع الامر الاول
وهو موجود او مفروض من غير لزوم عنه بل فى نفسه فلا يمكن مع ذلك ان نقول نقض
التالى قولا يلزمه خلف لانه لا نقول لكن موجود ان الحمار ليس بناهق بعد ما قال
ان موجودا ان الحمار ناهق دايما فان فرض ذلك وحور جوزان يكون كل انسان ناطقا
وليس كل حمار ناهق فلنظر هل قول القايل ان كان كل حمار ناطقا فكان كل انسان ناطق
صدق على معنى الموافقه او ليس فيقول يجب ان يكون صدقا على معنى الموافقه فانه اذا
فرضنا كل حمار ناطق اولا شئ من الحمير ناطقا فالصدق فى نفسه هو ان كل انسان ناطق
فاذا اعتبرت كون التالى صدقا فى نفسه لا لازما عن المقدم فقولنا كلما كان الحمار ناطقا
فان كل انسان ناطق حق واعلم انك اذا قلت ان كان او اذا كان لم يجب ان تخطر
ببالك من نفس اللفظ ان ذلك يكون اولا يكون فان عرفت ذلك فعده فى جمله ما تعرفه
من خارج بل هذا اللفظ يدل فى كل موضع على معنى اعم من الذى يفهم معه ان له وجودا
اولیس له واذا كان المفهوم من هذا اللفظ فى كل قضيه شرطيه هذا كان مفهومه فى كل
موضع الفرض فاما الالتفات الى ان المفروض يوجد فليس من قبل هذا اللفظ فان
اذن ان المقدم حيث هو مقدم لا يتوقع فيه الوجود وانما هو فرض فقط وبخصوص بان
يكون تاره فرضا حقا فى نفسه وتاره حقا بحسب فرض ما او غير ملتفت الى انه حق بل
منظر الحكم موقوفه فليس معنى الفرض انك فرضته بالفعل او نفرضه فى المستقبل بل انه
اذا صح فرضه صح ما تلى اياه واما المحال فانه اذا فرض مقدما فلس فيه الا الفرض هذا
واما التالى فمذكور على انه موجود وحاصل مع المقدم اذ يقولون فالنهار موجود بعد ما
قالوا ان كانت الشمس طالعه وهذا يدل على الحكم بان النهار موجود حاصل مع الفرض المفروض
فيجوز بعد ذلك ان يكون على سبيل الموافقه وان يكون على سبيل اللزوم واما المقدم فاركان
كونه مقدما ليس لانه موجود بل لمعنى اعم من الفرض الصرف ومن الوجود فى نفسه وذلك

ان كان

مفهوم قضيه شرطيه فى موضع الفرض

فرض المحال

انه حيث يصح الوجود يكون الفرض حاصلاً وحيث لا يصح الوجود يكون الفرض حاصلاً
فان دل على التخصيص دل على شئ هو بعد الفرض واعلم انه اذا كان المقدم مفروضا
وهو امر غير ممتنع فتكون اتصال التالى به على سبيل الموافقه وعلى سبيل اللزوم معاً
واما ان كان باطلا فقد يتبعه الحق وقد يتبعه الباطل فان يتبعه الحق فان تصور
اتباعه على وجهين احدهما ان يكون الاتباع على ان الحق موجود مع وجوده وهذا كاذب
دايما والاذهب اليه والاخر على ان الحق يكون موجوداً فى نفسه مع كون الباطل مفروضا
وهذا دايم الصدق حتى ان قولنا كلما كان الانسان غير ناطق اى بالفرض فالانسان ناطق
اى فى نفسه حق واما ان كان معنى اللزوم فكثيراً ما يكون ذلك لكن لزومه يكون لا لزاما
على العارض فانه يلزمه ان يقول بذلك وليس يجب ان يكون ذلك حقا فى نفسه وقد اشرنا
الى ذلك واما الباطل الذى يتبع على سبيل اللزوم فقط واعلم انا اذا
قلنا كلما كان كل انسان ناطقا وكل حمار ناهق عنينا بالمقدم الفرض وبالتالى الموافقه فكانا
قلنا كلما فرضنا ان كل انسان ناطق فرضنا على انه حق فى نفسه والوجود يطابقه او حق بحسب
الفرض او مسطر موقوف فانه يوافقه ان كل حمار ناهق ولو كان بدل كل حمار ناهق فكل
انسان ضاحك لكان الفرض يلزمه هذا التالى وتسترك ان الفرض يتبعه هذا اللازم
فلنتكلم الان على تحقيق الكلام للقضيه المتصله ونعود فنقول ان القضيه الشرطيه الكليه
انما تكون كليه اذا كان التالى يتبع كل وضع للمقدم لا فى المرار فقط بل فى الاحوال واما انه اى
الاحوال تلك فهى الاحوال التى يلزم فرض المقدم او يمكن ان يعرض له ويتبعه ويكون معدا ما
يسلب محمولات على موضوع المقدم ان كان حمليا او يسلب مقارنات مقدمات اخرى لان
لم يكن حمليا اعنى المقدمات التى قد يمكن ان تصدق مع صدقه ولا تكون محالاً معه وان كان
محالاً فى نفسه او يسلب تسليم ما مما يوجبه ويجوزه وان كان فى نفسه محالاً وليس هذا
اذا كان المقدم فى نفسه حقا فقط بل اذا كان باطلا وفرض فرضنا على سبيل الوضع فان له
ايضا لوازم وعوارض يعرض او يفرض ان لو كان موجوداً كانت تعرض له او تلزم وكذلك ما
يكون بحسب تسليم المحادل ان كانت الشرطيه احدث للمحادل ولقايل ان يقول هل امكان
الحاق الشروط المحادل فالامور الممكنه فى المقدمات مراجزا السرطيات المتصله يمنع كليه
تلو الامور الحقه التى سلوها كقولنا كلما كان كذا انسانا فهو حيوان فهل ينهدم الكلى فيه

كلما

على الكليه

نسب

تسبب فرض انك لو قلت كلما كان كذا انسانا وكان عدم الحس والحركه لم يكن حيوانا او كقولنا
كلما كانت هذه اثنوه وكان لا يقسم عنسا وبين كان فرداً فان هذا لا يجوز ان يقال انه
كاذب تسبب لحال المقدم فان الشرطيات ليس صدقها صدق المقدم والتالى بل صدقها
حال اللزوم واكثر الشرطيات فى العلوم اذا استعمل القياس الخلف هى بهذه الصفة
فان مقدماتها تكون محالة لم لا يقال لكونها محالة المقدمات والتوالى انها كاذبه وكذلك
لو قال قايل انه لو كان هذا اثنوه وكان لا يقسم عمسا وبين لكان يكون هذه الاثنوه فرداً
فان هذا حق وان كان المقدم محالا فاذ ها هنا احوال غير محالة فى الفرض وان كانت
محالة فى الوجود اذا فرض عليها المقدم كان التالى لا يتبعه ومثاله انه ليس كلما فرض هذا
الاثنوه فهو يلزمه انه زوج بل ان لم يفرض معه ما ينقص ذلك فانه ان فرض معه ما ينقص
ذلك بعض ذلك وان كان محالا فى الوجود وكونه محالا فى الوجود ليس يمنع كونه حاملا للفرض
فليس كل فرض للشئ انه اثنوه يتبعه انه زوج بل ههنا فروض محالة يمنع ذلك ولو كان قولنا كلما
كانت الاثنوه عددا نعتبر به كونه حاملا له فى الوجود لكان الامر كذلك ولكان فرض المقدمات
المحالات يمنع ان يكون منها شرطيه ذا لا جواز وجودها لكن المقدم ليس يقتضيه شرط
الوجود بل شرط الفرض فنقول يجب ان نذكر ما قلناه ان هذا يكون حقا بحسب اللزام
ولا يكون حقا فى نفس الامر وان الكليه فى نفس الامر لا تنهدم بهذا انما تنهدم الكليه بهذا بحسب
اللزام ثم لقايل ان يقول فحن لا نجد ادن قضيه كليه موجبه بحسب اللزام فنقول ولجد ذلك
وذلك هو ان مضاف الى المقدم والمعنى شرط اطراح الشروط التى توجب لزوم التالى الذى
لا يجب لزومه نفسه كانك تقول كلما كان هذا اثنوه على النحو الذى عكس عليها الاثنوه فهو
زوج وكلما كان هذا خلا على النحو الذى اذا فرض الخلا موجودا للوجود الذى فرض عليه اولزم
الوجود الذى فرض عليه اولزم فرضه ان امكن ولم يكن هناك شرط ينا قض مفهوم الخلاسه
وما كان هذا خلا على النحو الذى اذا فرض الخلا موجودا الوجود الذى فرض عليه اولزم فرضه
ان امكن فهو بعد فتحتاج المصله ان تعتبر معه زياده على هذا المعنى ونحوه والا فلا يوجد كليه
البته وهذا انما يشوش حيث يكون الكليه ماخوذه بحسب اللزام لا ان يكون ماخوذه
بحسب الامر وامثال هذه الكليه الماخوذة بحسب اللزام انما هو فى القياسات التى يساق
فيها الكلام الى المحال واما القياسات المستقيمه فسنفسه عن ذلك فاذا استعملت

نفس الامر

بحسب الامر

غير المحال فى الفرض

هذه القضايا حتى تخفى عليك الامر فاشترط فى نفسك اسقاط الشروط الناقصه
كانك تركته على واجبه فانك اذا استعملت كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فاشعرت
معه ولم تكن مشترطا هناك شرط محال مناقض لحكم المقدم مع الحق فى نفسه
حتى تسلم لك الكليه فان كان المقدم صحيح الوجود كانت الاعتبارات امورًا و
قضايا صحيحه وان كان محالا كانت الاعتبارات مايصح مع ذلك المحال وسبعه
ويعرض عنه لا امورا لاسالمه ذلك المحال بل تناقضه وترفعه حقه كانت او باطله
فاذا عرف الكلى فحقق ان يعرف منه الجزى فان الجزى هاهنا ايضا كما قد علمت فى
الحمليات تكون على وجهين حروى محرف عن الكلى وهو الجزى الذى يصدق معه الكلى
اذ كان المحمل اذا صدق على الكل صدق على البعض فاذا حكم فى هذا الموضع بالجزى لم يكن
كاذبا والحكم بالكلى ايضا صادق وكذلك حال التلو فى المتصل اذا صدق على كل وضع
للمقدم صدق على البعض فتكون اساع التالى بعض اوضاع المقدم وفى هذه المادة
يصدق معه الاساع للكلى ويكون حرفيا محرفا وجزى ليس محرفا عن الكلى بل هو الحق
نفسه دون الكلى ثم ذلك ما حق المحمول فى حمله ان يكون بالضرورة موجبا على بعض
الموضوع ومسلوبا عن الاخر لكنا اذا جردنا الموضوع طبيعه فى العقل كان طبيعة المحمول
ممكنا له مثاله قولك بعض الحيوان انسان فان بعض ما يقال له حيوان يقال له با
لضرورة انسان كما علمت والبعض الاخر بالضرورة ليس بانسان لكن الحيوان اذا اخذ به
حيوانا ولم يلتفت الى موضوعاته وحدت طبعه انه حيوان يحتمل من غير الحاب
ولا منع ان يكون انسانا ومنه ما المحمول فيه ممكن بالحقيقه للموضوع فى الوجود ايضا
مثل قولك بعض الناس كاتب لذلك الجزى الشرطى الذى حرسته غير محرفه منه ما التلو
للبعض فيه على سبيل الضرورة ومنه ما دل على سبيل الامكان مثل قول القايل وقد يكون
اذا كان الشئ انسانا فهو حيوان اى اذا كان ناطقا وذلك بالضرورة والاخر وقد يكون
اذا كان هذا انسانا فهو كاتب وذلك بالامكان فاما المثال الاول فلا شك من امره
ان التالى فيه لا يكون موافق التلو للمقدم فقط بل يكون مع ذلك لازما واما القسم
الثانى فربما ظن به ان يكون موافقا فقط ولا يكون لازما لكنه قد علمنا ان لجعله لازما
فلنظر انا اذا جعلناه لازما فهل يعود الى القسم الاول او لا يعود فاما انا كيف لجعله

لازما فهو انه حق ان نقول قد يكون اذا كان كذى انسانا فهو كاتب لاحاله وذلك اذا كان
يدل على ما فى النفس برقم ترقمه وهذا يلزمه انه كاتب او انه صانع فاذن قد يكون اذا كان
هذا انسانا فلزمه ان يكون كاتبا فاما ان هذا هل يعود الى الاول فنقول انه من وجه يرجع اليه
ومن وجه لا يرجع اليه اما الوجه الذى يرجع اليه فلان من الانسان ما هو موجود برقم ذلك ومنه
ما ليس موجود كذلك فالذى يرقم يلزمه بالضروره انه كاتب والذى لا يرقم يلزمه بالضرورة
انه ليس بكاتب واما الوجه الذى لا يشبه فيه الاول ولا يرجع اليه ان قولنا هذا انسان اذا
حصل موجودًا جاز ان يلزمه وقتا انه يكتب ووقتا انه لا يكتب ولا كذلك فى الاول فانه ليس اذا
كان انسانا كان يلزمه مره انه حيوان ومره انه ليس فهذا القسم الاخر عكن ان نوجد على سبيل
الموافقه وعكن ان نوجد على سبيل الضرورة واذ هو جرى فلا باس ان نصدق وفيه لزوم
وفيه موافقه كما كان قد نصدق الجزى مطلقا وضروريا جميعا وان كان هذا اللزوم غير الضرورة
التى لجهه المتصله كما علمها انما المشكل هاهنا شئ واحد وهو انا كيف نقول فى بعض القضايا
الجزئيه من المتصلات قد يكون اذا كان كل كذا كذا فكل كذا كذا والكل يستوعب الموضوعات كلها
فكيف يكون هذا صادقا من غير ان نصدق معه الكلى ونقول ان هذا نصدق اذا كان امرا ممكنا
للموضوعات ومن شانه ان يعرض ويزول وليس مستحيلا ان نجعل ملزوما بالفرض فنقول
وحينئذ قد يكون ان كان كل ح ت فكل ه ر وذلك اذا كان كل ح د اى كل ح الامر الذى هو
ممكن ان يعرض له واذا كان كل ح د الامر الذى يمكن ان نقارنه مثاله قد يجوز ان يكون كل
كل انسان محركا لليد فكل انسان يكتب وذلك اذا كان كل واحد منهم لا يحرك اليد الا مبتدئيا
بالكتابه وهذا غير مستحيل ولذلك اذا قلنا قد يكون اذا كان كل انسان كاتبا فلا واحد من الناس
يرام او فكل انسان جاهل بالرمايه وذلك اذا فرض ان كل انسان ضعيف ولا سفرغ الا لعلم
الكتابه فيكون لفرضنا كل انسان كاتبا فى الذهن حالا ان حال نفرض فيه كل انسان قاصرًا
عن تعلم صناعة اخرى وحال لا نفرض فيه وفى احدى الحالين يلزمه شئ وفى الحال الاخرى يلزمه
شئ اخر والجزئيه تدل على تخصيص الحال وهو تخصيص الفرض فهكذا عكن ان نصدق هذه القضيه
وكل كليه المقدم والا لم نصدق فاذا شرنا الى وجه حل هذه الشبهة فلنتم الكلام فى احصا
هذه القضايا **الفصل الخامس** فى معنى الكليه السالبه والشرطيات واما
الكلى السالب فيجب ان نقيسه على هذا وهو ان يكون ولا شئ واحد يتبعه او يلزمه التالى

على سبيل الموافقه

تخصيص الغرض

سلب الموافقه

وكما ان الشرطى المتصل على الاطلاق هو الذى فيه موافقه واما الحقيقى فالذى فيه اساع
يلزوم كذلك السالب الشرطى منه ما سلب الموافقه لقولنا ليس ان كان الانسان موجودا
فالخلا موجود ومنه ما سلب اللزوم لقولنا ليس ان كان هذا انسانا فهو كاتب والفرق
بينهما ان قائلا ان قال ليس ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق واراد رفع اللزوم صدق واما
ان اراد رفع الموافقه كذب فلذلك الكلى السالب يكون انضاعلى وجهين واذا كان الرفع
رفع اللزوم فاللزوم المرفوع جزء التالى من حيث هو تال وان رفع الموافقه فالموافقه
المرفوعه جزء التالى من حيث هو تال ورفع التالى ح كلاهما رفع للتالى معا هو جزء منه
ففى موضوع المرفوع هو اللزوم ح واحرفا المرفوع هو الموافقه والموافقه ليس الا نفس تركيب
التالى على انه حق وهو بنفس كونه قضيه على انها حق واما اللزوم فهو شئ زائد على نفس
كونه قضيه بل هو انه مع كونه قضيه فهو لازم واما السلب الجزئى فقياسه قياس الا
يجاب الجزئى لقولك قد يكون اذا كان آ ت ح د او كان كل آ ت ك ح د فليس آ مل حال
الكلى الصادق ح وجهى السلب المذكور فنقول اذا قلنا ليس البته اذا كان آ ت ه ر فنفى
به الموافقه فان تصوره ووجوده سهل فانه يكون يكون المراد فيه ان كون آ ت ليس يوجد
صادقا مع ه ر فى اره لان هذا ليس صادقا فى نفسه فلا يكون صادقا عند وضع غيره
ان لم يكن لازما عنه فربما كان الكاذب فى نفسه يصير صادقا عند وضع غيره اذا كان ذلك
كاذبا كقولنا ليس البته ان كان الانسان ناهقا او غير ناهق فالخلا موجود وهذا رفع موافقه
على الاطلاق فان احدهما وهو المجعول تاليا ليس يصدق موافقا للاخر وجودا اذ ليس يصدق
ولا ايضا يصدق لزوما اذ ليس يلزم عنه واذا كان كذلك صدق السلب والمقدم بعينه صحيحه
التالى وتارة وهو فى نفسه صحيح الوجود وممكنه فيصح سلبه لقولنا ليس البته ان كان زيد
ابيض فهو اسود واخرى هو فى نفسه واجب الوجود لقولنا ليس البته ان كان رجل ليس
بجسم فهو حيوان او قولنا ليس البته ان كان زيد حسما فهو بياض وكرفع اللزوم قسم
خاص مثل قولنا ليس البته ان كان الانسان موجودا فالخلا ليس بموجود او المثلث ليست
زواياه مثل اربع قوائم وذلك لان هذين التاليين وان كانا واجبين سلبا وموافقين
لوجود الانسان فهما غير لازمين عن وجود الانسان فهذا الملزوم يصدق موافقه ولا يصدق
لزوما فلنظر هل يوجد هذا صادقا البته حتى يكون ماده اى حال فرضت لوضعه مقدما

رفع الموافقه

رفع اللزوم

لم يلزم

شرط اللزوم

سلب اللزوم

لم يلزم التالى فنسئله ان يظن ان هذا لا يمكن لانه يمكن ان يضاف شروط بجعل الشئ التالى
المسلوب اللزوم لازما كما يمكن بجعل الانسان متحركا فنتوصل منه الى ان يلزم ان الخلا غير موجود
ولكن الحق انه لا يخلو اما ان يكون ما وراء الشرط الموجب للزوم بنت التالى غير لازم و
لحفظه على ذلك او اى شرط الحقه بالوضع للمقدم جعل التالى لازما فان كان ويمكن
ان نسمى الشرايط الملزمه فاذا اسمينا اعدامها كانت المتصله الكليه المقرونه بعقدها
الاستثنا آت كلها كليه سالبه للزوم فيه فان كان الامر على موجب القسم الاول فالسالبه
صادقه والا فلا نتوصل الى تصديقها مثلا لنكن المقدم ح د والتالى ه ر ولكن هناك
شرط او شرايط ملزمه فلنكن ذلك شرطا واحدا وهو شرط كون ح ط لا غير حتى
اذا كان ح د وليس ح ط كان فلا لزوم البته له ر والقضيه القايله انه كلما كان
ح د وليس ح ط فلا لزوم البته لان يلزم ه ر قضيه صادقه فاذا قلنا ليس اذا
كان ح د وح ط يجب ان يكون ه ر كان هذا صادقا فمعنى سلب اللزوم فان لم يكن هكذا
بل كان اذا لم يكن ح ط كان لازما ايضا وكان لا سقط عن شرط ملزم والتالى حقه اللزوم
فالسالبه للزوم كاذبه ويجب ان يكون هذه الشروط الملحقه التى يلزم مما يلزم او يلزم بعرض
للمقدم على ما قلنا ولما كان قد يوجد لزوم محدود الاسباب يمكن اسبابا اعدامها فى الممكن
اذ ان يكون قضيه كليه برفع اللزوم وهذه يجب ان يوجد فيها اللزوم من جهه التالى
اى وحال الرفع حتى يكون قولك فيها ليس البته اذا كان كذا كذا فكذا كذا معناه ليس البته
اذا كان كذا كذا يلزم ان يكون كذا وكذلك ما فعل فى الموجبه ومما يشكل فيه هاهنا
انه هل يصدق سلب تلو امر لا مر لا يسفق لهما وجود البته ويكون ذلك السلب
كلما فبالحرى ان يقع للانسان ان قولنا ليس البته اذا كان هذا عددا فهو خط
او ليس البته اذا كان هذا انسانا فهو حيوان او ليس البته اذا كانت الثلاثه عددا
فالسنا يبه فرد قضايا صحيحه لكنه قد يمكن ان سقص ذلك اذا جعل هذا المقدم شيا
محالا بجعل العدد نهايه ذاتيه للسطح يصير حينئذ خطا وذلك مثل ما يقال مصرحا به
انه ان كان هذا عددا وكان مع ذلك نهايه للسطح فهو خط وكذلك ان كان هذا
انسانا وكان مع ذلك صاهلا فهو فرس وان كان هذا ساسه وكان مع ذلك غير
منقسم بمتساويين فهو عدد فرد وليس كون هذا المقدم محالا مما يجعل الشرطيه

كاذبه فانك تقول لو كان الخلا موجودا لكان بعدا او كانت السايبه غير منقسمه
بمتساويين لكانت فردا ويكون القضيتان صادقتين وان كان مقدما محالا
والقضايا الشرطيه المستعمله في قياسات الخلف تهمل هذه الصفه فاذن ليس
كون المقدم باطلا يجعل القضيه كاذبه لكنا قد اوردنا مثل هذا السوال في
الكليه الموجبه والجواب عن ذلك يسهل باحد الجواب عن هذا فاما السالبه الجزيه
المتصله فتعرفها مما يسهل لك من قبل معرفتك بالكليه السالبه من حيث هي سالبه
ومن قبل معرفتك بالجزيه الموجبه من حيث هي جزيه موجبه واذ بلغ بنا الكلام في
تعريف الايجاب والسلب في المتصل هذا المبلغ فبالحري ان نتعرف مثل ذلك في المنفصل
فنقول ان الامر في كليه الايجاب المنفصل في الانفصال الحقيقي هو كالظاهر وهو ان
المكافي يكون دايما عند كل وضع للمقدم لكن يجب علينا ان نحقق تفهيم هذه السوالب
ولنعتمد الى اعسرها تصورا مثل قولنا ليس البته اما ان يكون كل آ ت واما
ان يكون كل ح د فنقول انه انما يصدق في احوال ثلثه احدها ان يكون القولان
وهو قولنا كل آ ت وقولنا كل ح د يجتمعان بالصدق في كل حال كقولنا ليس البته
اما ان يكون كل انسان ناطقا واما ان يكون كل حمار ناهقا والثاني ان يكون القولان جميعا
يجتمعان بالكذب في كل حال كقولنا ليس البته اما ان يكون كل انسان ناهقا واما ان يكون
كل حمار ناطقا والثالث ان يكون احدهما حقا دايما والاخر محالا لا غير معاند ولا مقابل
مثل قولنا ليس البته اما ان يكون الانسان زوجا واما ان يكون الانسان كيفا وهذا
واجب الصدق في كل حال ومثل قولنا ليس البته اما ان يكون كل انسان حيوانا واما
ان يكون الخلا موجودا فانه ليس يعاند احدهما الاخر ولا يلزم من احدهما نقيض
الاخر وان كان نقض احدهما وهو المحال منهما يصدق مع عين الاخر دايما ولكن
ليس صدقا لازما اياه حتى لو كان كذبا لكان يلزم منه رفع الاخر هذا ان عنينا
بلفظه اما الجاب عناد المقدم لتاليه على ان وضعه يمنع وضعه واما ان عنينا
به نظير ما عنينا به نظيره في المتصلات الغير الحقيقيه وهو ان يكون المرفع
قد علم ارتفاعه بنفسه او هو مستحق لذلك في نفسه لا لوضع المقدم فحينئذ السالبه
يكون كاذبه ومثل هذا الوضع من هذا القسم الاخر الا ان المنفصلات لا تتصور

تعريف الايجاب والسلب

احوال ثلثه

المنفصلات

الامم

الامم عناد البته واذا كان في الاجزا سالب فليس يعترف فيه حاسب جواز الاجتماع
من هذه الوجوه حتى يكون قولنا ليس البته اما ان لا يكون شي مرآت واما ان لا يكون
شي مرح د قد يصدق بسبب انه سلب الكاذب هو قولنا اما ان لا يكون شي مرآت
واما ان لا يكون شي مرح د لان هذين قد يجتمعان معا احيانا لا يكون هذه القضيه
لاجله كاذبه فاذا كانا هاتان حائرتي الاجتماع والقضيه يكون صادقه لم يجب
ان نصير نقيضها صادقا كما كان في الموجبات فقد سبق الوجه الذي عليه تصور
هذه القضايا وذلك اذا كانت موجباتها المقابله لها كاذبه وذلك لاحدى العلل
المذكوره ثم نسكل ها هنا انه هل يصدق اما اما يكون كل واما ان يكون كل واما
ان يكون لا شي واما ان يكون لا شي وذلك لانه لقايل ان يسكل ويقول كيف يصدق
القضيه القايله اما ان يكون كل آ ت واما ان يكون ح د او القايله اما ان يكون
لا شي مرآت واما ان يكون لا شي مرح د وكيف سبق ان نفع هذا التعاند بين كلتين
فنقول ان هذا الاشكال اكثر عروضه انما هو في المشتركات في الموضوع وذلك انه كيف
صادق يصح ان نقال اما ان يكون كل آ ت واما ان يكون كل آ ح ونوقف عليه ونترك
القسم الثالث وهو انه اما ان يكون بعض وبعض فنقول اولا ان حواز هذا في المنفصلات

عموم

اللاى انفصالها وارد بعد الموضوع فهو امر ظاهر متعارف لقولك كل عدد اما زوج
واما فرد فان العموم قد تناول كل واحد من حالتي الانفصال وانما نسكل في الانفصال
السابق لوضع المقدم والذي نقوله في جواب ذلك اما اولا فانه ليس كلامنا في هذه
القضايا على انها صادقه او كاذبه بل على انها قضايا فلا يكون فقدان الصدق
في صنف منها موجبا علينا ان نسقطه عن جمله الاصناف واما ثانيا فليس علينا
ايضا ان نطلب فيها الصدق الحقيقي بل الشهره قد يكفينا في استدعائنا الى تعرفها
اعني اذا كان قد يقبل صدقها وان لم يكن حقيقته واما ثالثا فانا ان سمحنا
لهم ان نورد المنفصلات صادقه بالحقيقه فليس يلزمنا لا محاله ان نورد
من الصادق ما كان الصدق في صنفه موجودا بالبديهه بل ان كان ما حسن
صدقه بالجمله فهو ايضا من جمله الصادقات كمثال ما يوجد من المشهورات مطابقا

الفاعل واحد

لهذا الصنف ان القوم الذين صح عندهم وقام في انفسهم ان الفاعل لا يكون الا واحدا

فانه مشهور عندهم مقبول لديهم انه اما ان يكون كل حركه فعل الله واما ان يكون
كل حركه فعل العبد فاذا اسستنوا انه ليس كل حركه فعل العبد انتجوا ان كل حركه ليست عند الله
وفعله ويكون مشهورا فيما بينهم ايضا اما ان لا يكون شئ بعضا الله واما ان لا يكون
شئ بفعل الناس وربما لم يكن هذه كبيره الاشتمار اعنى التى من سالبتين كلستين لكن اذا
قلت الى الايجاب كان يكون مشهورا عندهم كقولهم ان كل شئ اما ان يكون بعضا الله
تعالى او يكون كل شئ بفعل العبد لانه لا فاعل الا واحد واما فى العلوم وفى الصدق الحقيقى
فان الشئ الذى يقتضيه النوع اما مسلوبا عن كل واحد او موجبا لكل واحد مثل طلب
طبيعه النار مكانا معينا والارض مكانا معينا فان ذاك يكون للكل وبالجمله كل ما هو
فصل او لازم للنوع مما ليس بعرض عام زايل فان ما كان هذا صفته علم بصدق
القضيه التى بنى انفصالها على متقابلين احدهما هذا الشئ والاخر مقابله مثاله اما
ان يكون كل نار متحركه الى فوق واما ان يكون كل نار متحركه الى اسفل اى اما ان يكون
كل نار مكانه بالطبع فوق او يكون كل نار مكانه بالطبع اسفل وهذا وان كان يحتمل
التقسيم الذى بنى على البديهه قسما بالثا وهو انه اما ان يكون بعض النار كذا وبعضه
كذا فهذا القسم الثالث مستحيل اساته فى القسمة التى يكون بعد العلم فان طبيعه النار
لا تختلف فى ذلك بل يكون القسمان المذكوران كافيين فى القضيه صادقه حتى انهما
اسستنى عينه انتج نقيض التالى واذا اسستنى نقيضه انتج عين التالى واذا اسستنى
بعض احدهما صح ان نقول فيجب ان يكون لاجل القسم الثانى بعينه ولو كان فى الا
قسام قسم ثالث لم يجب ان يكون مرتفع الاول اثبات هذا الثانى كما يكون اذا كان
الاصل الذى بنى عليه مجهولا فكان حينئذ يحتاج الى قسم ثالث وكان اذا رفع القسم
الاول لاجب عند الذهن اثبات الثانى وحده لجهالته لا لانه غير واجب فى نفس الامر
فقد بان انه قد يكون قضيه صادقه بهذه الصفه وكذلك قد يحد هذا امثله والقياس
الثانى من القياسات الاستثنائيه عن مقدمات منفصله اذا انتقل الاستثنا الاول
الى الاستثنا من النتيجه وهى ناقصه قسم وامر الجزئيات فبالحرى ان تشكل فى امرها
فيقال انه كيف يصلح ان نقال قد يكون اما كذا واما كذا وليس ذلك كليا دايما الا ان يكون
عنادا غير تام فنقول انه ربما كانت الاقسام لحسب الامر المطلق مثلا ثلثه واما لحسب

وضع

وضع وحال فاسان او اقل من القسمه المستوفيه مثل ان الاقسام فى قولنا ان كل مقدار اما
ناقص واما زايد واما مساو ثلثه فان فرض ان كان المقدار ليس مساويا او استثنى
ذلك فنتجت نتيجه لحاجه ان نستثنى منها كانت الاقسام اسين فان المقدار بهذا الشرط
يكون اما زايدا واما ناقصا فقط ويكون العناد حينئذ تاما اذا بهما او حين رفع الاجزا
ورفع او حين الاخر فان قال قايل هكذا اذا قولنا كل مقدار اما ناقص واما زايد واما
مساو ليس الجابه دايما اذ حينئذ لا يصدق فنقول ان كان لا يصدق حينئذ فهو كذلك
فان هذا حينئذ لا يكون الجابه دايما بل تارة يصدق وتارة يكذب وتشبه حينئذ
ان يكون كل منفصله يستعمل القسمه الاولى منه على احزا فوق اسين فهو منفصله ليس فيها
انفصال كلى الايجاب وذلك لان عند وضع نقيض قسم وهو كلى يبطل صدق الايجاب
لا انفصال اكثر من اسين ولا ايضا الجاب انفصال الاسين منها فقط يصدق دايما
بل انما يكون الانفصال الدايم الصدق حيث الاحزا والقسمه الاول اسان فان كان
هذا الانفصال قد يصدق مع ذلك الاسننا اذا الانفصال صدقه ليس لصدق اجزا به
فلا يلزم هذا الطعن لكنه قد يشكل هاهنا ايضا امر الحرى فانه قد يجوز ان يستكل
فى حال التخصيص الذى يدل عليه منفصله جزئيه مولفه من كلستين كقولنا قد يكون
اما كل واما كل فيقال ان هذا كيف يمكن ان يكون فلنحل هذا الشك اولا فى الموجبه منه
فنقول ان هذا التخصيص ايضا لخصيص حال وعلى قياس ما قلنا فى المتصل ووجه هذه
الحال المخصصه انه ربما كانت الاقسام التامه اكثر مما عد فى هذه الجزئيه واما فى تلك
الحال فلا يكون اكثر من قسمين مثاله ان مناسبات المقادير هى ثلثه المساواة والزيادة
والنقصان لكنه قد يكون الاقسام فى بعض الاحوال قسمين لا ثلثه فانه قد يكون كل مقدار
فى الوجود اما مساويا لمقدار ما واما اصغر وذلك اذا كان فى الوجود مقدار لا اعظم منه
مثلا لقطر العالم فان قيل انه قد يكون كل خط اما مساويا لخط واما اصغر منه كان هذا
صادقا جزئيا فان جعلته كليا كذب وهو ان نقول دايما وفى كل حال واعتبارا ما ان يكون
كل خط مساويا لخط او ناقص منه الا ان نسمى المماس اليه فنقول دائما اما ان يكون
كل الخطوط مساويه لقطر العالم او اصغر منه وايضا قد يكون الاقسام اكثر من اسين
مثلا اذا احذنا عموم الاحوال واما اذا اعتبرنا حالا ما فلا يصح فيه الا ان يوضع

تخصص حال

مناسبات المقادير

عموم الاحوال

من الاقسام حران اسان او انقص من العدد الذى للاول فلكن تلك الحال فرضًا ان
الفاعل واحد فيكون حسنذ صحيحًا ان كل فعل اما ان يكون من الله او يكون كل فعل
من الناس ولا يكون القسم الثالث محوجًا الى صحه هذا الكلام اعنى القسم الثالث
قولنا واما بعض وبعض ففس الفرض المذكور يوجب صحه هذا حريًا اعنى قد يصح
عند فرض ما ان يكون اما كل فعل من الله واما كل فعل من الناس وآذا كان الفرض حقا
ففسه واحقا فان هذا الجزى حسنذ يصير كليا فيكون هذا صحيحًا ففسه لا عند اعتبار
تلك الحال وفرق بين ان يكون فرضًا وبين ان يكون حقا فان الفرض قد يكون غير
موجود فى الوجود فمنه ما هو جايز الوجود ومنه ما هو محال الوجود والحق هو الذى
حصل ففسه موجودًا فى الامور لا فى الوضع والفرض فان انكر منكر صحه لزوم التالى
معتمدا احاله الفرض وهو ان الفاعل واحد فقط فيجوز ان يوضع له فرض جايز مثل
ان نفرض فى وقت ما ان كل واحد مما هو نار فى ذلك الوقت عرض لها الحركه الى جهه واحده
فحينئذ يصح لكل ان نقول اما ان يكون كل نار متصعده او كل نار هابطه او كل نار ذاهبه
الى جهه مقاطعه للمسافر بين الجهتين ولا يصح لكل هذا اما بل عند هذا الفرض الجايز
فى نفسه لان حمل الحركه على كل واحده من النيران جايزه وان كان يحب لها اذا وصل الى
موضعها السكون فيكون قد يكون كل نار اما كذى واما كذى اى ها هنا حاله يصدق
فيها هذا القول وان سلمت جعلت بدل النار مدره او سروه فيخرج الكلى من الحكم و
بعد هذا كله فاعلم انك ان اردت ان تعتبر الجهات فى الشرطيات كان اولى
اعتبار الجهات هذه القضايا ان يكون للمتصلات واعلم انه كما لم يكن ايجاب المتصله
وسلبها وابهامها وحصرها وصدقها وكذبها لحسب اجزايها بل باعتبار الاتصال
كذلك لسيكون اجزآيها ذات جهه لكون اجزايها ذات جهه بل يحب ان يكون الجهه
للاتصال واعلم انه كما يكون حمل موجود لا لزوم فيه وحمل ضرورى كذلك اللزوم اما
امثله ذلك فى الحمليات فان قلنا زيد كاتب وصدقنا كان موجودًا ليس فيه ضرورة
البته وان قلنا القمر يكسف كان وجود وضرورة ما ولم يكن دايمًا وان قلنا ان
زيدًا او القمر جسم كان ضروريًا صرفا كذلك فى المتصلات فليس ففس اللزوم وانه لابد
من التالى عند وضع المقدم يجعل المتصل ضروريًا والموافقه ابعد من ذلك ولا الموافقه

الفرق بين الفرض والحق

وضع الفرض

اعتبار الاتصال

من غير لزوم ممنع الضرورة بل يحب ان يكون اللزوم والموافقه دايما فى جميع مده كل وضع
وضع للمقدم حتى اذا كان يلزم كل وضع او يوافق ولم يكن دايما لم يكن ضروريًا
فالضرورى الكلى فى الايجاب هو ان يكون الاتصال دايمًا ما دام الوضع ومع كل وضع
سواء كان اتصال موافقه او اتصال لزوم واما الوجود يه الكليه اللزوميه التى
لا ضروره فيها فهى التى تعتبر فيها اتصال لزوم فقط وهو ان يكون اللزوم موجودًا
فى كل وضع الا انه لا يدوم مع دوام الوضع او لا يحب كقولهم كلما كان هذا انسانا
فهو متنفس او كلما طلعت الشمس فهو يوافق السمت فان المصير الى الموافاه والموافاه
حينًا بعد الطلوع يزمان واما اذا لم يكن الاتصال للزوم فلا بعد ان يتمسك متمسك
انه هل يوجد كليه متصله الاتصال فيها اتفاقى يتفق مع كل وضع اتفاقًا غير دايم
ويشبه ان هذا لا يوجد صادقًا فانه ان كان الامر ليس لازما عن الوضع بوجه ولا دايم
الموافقه بل عارضًا فيجوز ان لا يعرض اذ ليس يلزم عروضه عن الوضع ولا هو واجب
فى نفس الامر واما فى الجزيات فسيوجد هذا واما الممكن الصرف فهو ان يكون التالى يصح
ان يوافق فى كل وضع وان لا يوافق اذ لا موجب واما حيث الاتصال لازم فشبه
ان لا يوجد فيه حكم كلى صادق لسى لان الممكن لا يلزم فانه ممكن للانسان الكتابه وقد
يلزم بشرط كما قلنا ويسا وكن لان ذلك الشرط لا يوجد مع كل وضع فانه من الاوضاع
التى للمقدم اوضاع بشرط فيها ما يمنع ذلك اللزوم فيكون عند ذلك الوضع لا ممكن لا يصير
التالى لازمًا عن الموضوع وهو احد الاوضاع واذ عرفت هذا فى الايجاب فقد عرفت فى
السلب والامر فى الجزيات اظهر تمت المقاله الخامسه من الفن الرابع من الجمله الاولى فى المنطق

ضرورى كلى وجودى كلى

من الفن الرابع من الجمله الاولى فى المنطق

المقالة السادسة من الفن الرابع من الجملة الاولى فى المنطق فصل

فى القياسات المولفه من المتصلات البسيطه وهى يلازم المقدمات المتصله الشرطيه
ومقابلها قد عددنا الان اصناف القضايا الشرطيه بوجه مجمل واما الاستغال
بتعديدها بان ناخذ اصناف المنفصلات التى من حمليات والتى من اختلاط والتى من حمليين
والتى من اجزا واصناف المتصلات كذلك بكيفياتها وكمياتها وجهاتها واعتبار احوال
مقدماتها وتاليا تها انها لا تخلو من ان يكون احد التاليه وتلك التاليه اما محصله واما
معدوله وبعد ذلك اما ثنايه واما ثلاثيه وبعد ذلك لا تخلو عناصرها من احد العناصر

النله وتكون مطلقه او منوعه ونوعها وجوب او امتناع او امكان وسايرما شابه هذه
الاعتبارات ثم تركب بعضها مع بعض وتجمع ما تحصل من اعداد ها وان تسمى كل صنف
باسم فذلك مما الاولى ان تشغل به مزلد فراغ عز المحتاج اليه لما لا لحاج اليه مع ان الاشغال
بذلك وبعديره من ايسر الامور واهونها على كل من رجم به ممن له ادنى تعطن وانما الاولى
بنا فان نشتغل بالاحوال التي لبعض هذه عند بعض فنقول انك اذ علمت الموجبه والسالبه
الكليه والجزئيه فقد علمت التناقض والتضاد وما لحقه والتداخل والحاجه بنا الى استيفاء
تعلمك ذلك فان المحال فيها كما في الحمليات والذي ظن ان ذلك انما يكون بسبب المقدم
والتالي فذلك باطل ولو كانت المقدمه التي تاليها مناقض مناقض لكان قولنا كلما
مشى زيد عاين عمرا وكلما مشى زيد لم يعاين عمرا متناقضين وليس كذلك وان كان قد
يتفق في بعض المواضع ان يكون تلك لازمه للمناقض وامر المقدم اسهل في هذا المعنى
فلنشتغل بمعرفه احوال التلازم ولنبدا باحصاء انواع كل جنس من هذه القضايا ونا حد
احزاها محصورات فان ذلك ادل على اعراضها وسعرف المحال في كيفيه لزوم بعضها
لبعض ولنا حدها ضروريات واما احدها مطلقات وممكنات فانظره من كتاب
اللواحق ان كنت لا علنك ان تفيس المحال فيها على ما قيل في نظايرها من الحمليات وعلى انك
ان اجتهدت تمكنت من ذلك بعد ان تفهم اولا المدلول عليه في كل صنف منها وانه كيف
يصدق ولتبدى بالمتصلات ولنمثل من البسيطه التي تولف من جملتين

من موجبتين كليتين	كلما كان كل آ ت	فكل ح د
من موجبه كليه والمقدم كلي	كلما كان كل آ ت	فبعض ح د
من موجبتين والتالي كلي	كلما كان بعض آ ت	فكل ح د
من موجبه جزئيه وكليه	كلما كان بعض آ ت	فبعض ح د
من سالبتين كليتين	كلما كان لا شيء من آ ت	فلا شيء من ح د
من سالبه كليه والمقدم كلي	كلما كان لا شيء من آ ت	فلا كل ح د
من سالبتين والتالي كلي	كلما كان لا كل آ ت	فلا شيء من ح د
من سالبه جزئيه وكليه	كلما كان لا كل آ ت	فلا كل ح د
كلتان والمقدم موجب والتالي سالب	كلما كان كل آ ت	فلا شيء من ح د

المقدم

المقدم موجب كلي والتالي سالب جزئي	كلما كان كل آ ت	فلا كل ح د
المقدم موجب جزئي والتالي سالب كلي	كلما كان بعض آ ت	فلا شيء من ح د
المقدم موجب جزئي والتالي سالب جزئي	كلما كان بعض آ ت	فلا كل ح د
كلتان والمقدم سالب والتالي موجب	كلما كان لا شيء من آ ت	فكل ح د
المقدم سالب كلي والتالي موجب جزئي	كلما كان لا شيء من آ ت	فبعض ح د
المقدم سالب جزئي والتالي موجب كلي	كلما كان لا كل آ ت	فكل ح د
المقدم سالب جزئي والتالي موجب جزئي	كلما كان لا كل آ ت	فبعض ح د
من موجبتين كليتين	ليس البته اذا كان كل آ ت	فكل ح د
من موجبه كليه والمقدم كلي	ليس البته اذا كان كل آ ت	فبعض ح د
من موجبتين والتالي كلي	ليس البته اذا كان بعض آ ت	فكل ح د
من موجبه جزئيه وكليه	ليس البته اذا كان بعض آ ت	فبعض ح د
من سالبتين كليتين	ليس البته اذا كان لا شيء من آ ت	فلا شيء من ح د
من سالبه كليه والمقدم كلي	ليس البته اذا كان لا شيء من آ ت	فلا كل ح د
من سالبتين والتالي كلي	ليس البته اذا كان لا كل آ ت	فلا شيء من ح د
من سالبه جزئيه وكليه	ليس البته اذا كان لا كل آ ت	فلا كل ح د
كلتان والمقدم موجب والتالي سالب	ليس البته اذا كان كل آ ت	فلا شيء من ح د
المقدم موجب والتالي سالب جزئي	ليس البته اذا كان كل آ ت	فلا كل ح د
المقدم موجب جزئي والتالي سالب كلي	ليس البته اذا كان بعض آ ت	فلا شيء من ح د
المقدم موجب جزئي والتالي سالب جزئي	ليس البته اذا كان بعض آ ت	فلا كل ح د
كلتان والمقدم سالب والتالي موجب	ليس البته اذا كان لا شيء من آ ت	فكل ح د
المقدم سالب كلي والتالي موجب جزئي	ليس البته اذا كان لا شيء من آ ت	فبعض ح د
المقدم سالب جزئي والتالي موجب كلي	ليس البته اذا كان لا كل آ ت	فكل ح د
المقدم سالب جزئي والتالي موجب جزئي	ليس البته اذا كان لا كل آ ت	فبعض ح د

ولكل واحد من الانواع الستة عشر السالبه الكليه ملازم من الانواع الستة عشر
الموجبه الكليه ويرجع بعضها الى بعض ووجه الرجوع ان لحفظ كليه القضيه

لحالها وبغير الكيفيه ولحفظ المقدم كما هو ومنع سقص التالى وجميع هذه الاصناف
بوحدوره باتصال مطلق وتارة باتصال لزوم فراد لفظة اللزوم فقولنا ليس البته
اذا كان كل آ ت فكل ح د وهو على المعنى الاعم و قوة قولنا كلما كان كل آ ت ليس
كل ح د وفى معنى الاتصال واللزوم و قوة قولنا كلما كان كل آ ت فليس كل ح د
واحفظ هذا القانون و جميع ذلك وعلى هذا القياس قولنا ليس البته اذا كان كل آ ت
فكل ح د و قوة قولنا كلما كان كل آ ت فليس كل ح د وقولنا ليس البته اذا كان كل
آ ت بعض ح د و قوة قولنا كلما كان كل آ ت فلا شئ من ح د وقولنا ليس البته اذا كان
بعض آ ت فكل ح د و قوة قولنا كلما كان بعض آ ت فليس كل ح د وعلى هذا القياس

وجه البرهان

وأما وجه البرهان على هذا الاساس فأنا نشير اليه بصنف واحد وعليك ان تنقله
الى سايرالاصناف فنقول انه اذا صدق قولنا ليس البته اذا كان كل آ ت فكل ح د

نقيض

صدق قولنا كلما كان كل آ ت فليس كل ح د والاصدق نقيضه وهو قولنا ليس
كل ما كان كل آ ت فليس كل ح د ومعنى هذا الكلام هو منع ان يكون هذا التالى
السالب لازما لكل وضع للمقدم فيكون هناك لا محاله ثمره من الثمرات يوضع فيها هذا
المقدم خاليا عن متابعه هذا التالى اياه فتكون الصادقة حينئذ معه نقيضه
فتكون حينئذ قد كان كل آ ت ومعه كل ح د وقد قلنا ليس البته اذا كان كل آ ب
فكل ح د هذا خلف وأما ان كان على سبيل رفع اللزوم فانه يلزم من قولنا ليس البته

رفع اللزوم

اذا كان كل آ ت فليس يلزم ان يكون كل ح د والا فمن الحق انه كل ما كان كل آ ت
فليس يلزم ان يكون كل ح د ولزم مرة عند وضع كل آ ت ان يكون كل ح د وهذا محال
وأما البرهان على ان هذه السالبه تلزم الموجبه فاعتبر ما علمت تارة بالاتصال المطلق

نقيض

وتارة باللزوم انه اذا صدق قولنا كلما كان كل آ ت وكل ح د ولم يصدق قولنا ليس البته
اذا كان كل آ ت فليس كل ح د صدق بعضها انه قد يكون اذا كان كل آ ت فليس
كل ح د فيجوز ان يكون قولنا كل آ ت موضوعه ولا يكون تاليها ان كل ح د اذ يكون
ليس كل ح د وقد قلنا انه كلما كان كل آ ت فيجب ان يوضع تاليه ان كل ح د هذا
خلف فانا فرضنا ان ذلك يجب اما ان يصدق معه او يلزمه فالقضايا المتصله الكليه
المسعه والكم المختلفه والكيف المنافضه التوالى متلازمه اما فى المواد التى يكون الصدق

٢ سالبها

سالبها بسبب وضع المقدم مانعا لصحه التالى فتكون لزوم التنافض من التوالى
على ان اللزوم حرمن التالى وعلى انه خارج عنه فصدق فيهما جميعا واما اذا كانت
المواد مواد لا يكون الصدق و سالبها ليس بمنع صحة التالى بل بمنع لزوم التالى كان
صحيحا اوليس بصحيح فعلى ان يجعل اللزوم جزءا من التالى فهو تى سقضه من حيث هو
لازم فيجعل لازما للمقدم فان كان التالى موجبا كان المتصل اللازم اياه على هذه
الصفه كلما كان ه ر فليس يلزم ان يكون ح د وان كان سالب التالى كما هكذا
كلما كان ه ر فليس يلزم ان لا يكون ح د ومعناه يصح ان نفرض معه ح د
فتكون كمال القول كلما كان ه ر فيصح معه فرض ح د اى صحة فى الفرض لا فى الوجود
ومن هذا سن اضاخطا من ظن ان القضايا المتصله المتناقضه هى التى توالها
متناقضه وذلك لان الموجبتين الكليتين اللتين تاليهما متناقضان يكونان فى
قوة المتضادين فيجتمعان على الكذب ولا يتناقضان وذلك لان احدى هاتين الموجبتين
يكون فى قوة سالبه كليه مقابله للاخرى بالتضاد

من موجبتين كليتين	وقد يكون اذا كان كل آ ت	فكل ح د
من موجبة وسالبة جزئية	وقد يكون اذا كان كل آ ت	فبعض ح د
من موجبة وسالبة كليتين	وقد يكون اذا كان بعض آ ت	فكل ح د
من موجبة وسالبة جزئيتين	وقد يكون اذا كان بعض آ ب	فبعض ح د
من سالبتين كليتين	وقد يكون اذا كان لا شئ من آ ت	فلا شئ من ح د
من سالبة وسالبة جزئية	وقد يكون اذا كان لا شئ من آ ت	فلا كل ح د
من سالبة ومقدم جزئية	وقد يكون اذا كان لا كل آ ت	فلا شئ من ح د
من سالبة ومقدم جزئية	وقد يكون اذا كان لا كل آ ت	فلا كل ح د
كلية ومقدم موجب والتالى سالب	وقد يكون اذا كان كل آ ت	فلا شئ من ح د
المقدم موجب جزئى والتالى سالب كلى	وقد يكون اذا كان بعض آ ت	فلا شئ من ح د
المقدم موجب كلى والتالى سالب جزئى	وقد يكون اذا كان كل آ ت	فلا كل ح د
المقدم موجب جزئى والتالى سالب جزئى	وقد يكون اذا كان بعض آ ت	فلا كل ح د
من كلية ومقدم سالب والتالى موجب	وقد يكون اذا كان لا شئ من آ ت	فكل ح د

المقدم سالبجزئى والتالى موجب كلى ويكون اذا كان الاكل آ ت فكل ح د
المقدم سالب كلى والتالى موجب جزئى ويكون اذا كان لاشى من آ ت بعض ح د
المقدم سالب جزئى والتالى موجب جزئى ويكون اذا كان لاكل آ ت بعض ح د

ليس كلما كان كل فكل — ليس كلما كان بعض فكل
ليس كلما كان كل فبعض — ليس كلما كان بعض فبعض
ليس كلما كان لاشئ فلاشئ — ليس كلما كان لاكل فلاشئ
ليس كلما كان لاشئ فلاكل — ليس كلما كان لاكل فلاكل
ليس كلما كان كل فلاشئ — ليس كلما كان كل فلاكل
ليس كلما كان بعض فلاشئ — ليس كلما كان بعض فلاكل
ليس كلما كان لاشئ فكل — ليس كلما كان لاشئ فبعض
ليس كلما كان لاكل فكل — ليس كلما كان لاكل فبعض

ونقول ان الحال فى تلازم هذه الجزئيات كالحال فى تلازم الكليات فان قولنا ليس كلما كان كل فكل يلزمه قولنا قد يكون اذا كان كل فليس كل والا لزمه نقيضه انه ليس البتة اذا كان كل فليس كل وهذا يلزمه انه كلما كان كل فكل وقد قلنا ليس كلما كان كل فكل هذا خلف وعلى هذا القياس فى سائرها وتقرب من هذا يرهن ان هذه الموجبه يلزمها السالبه فان لم يلزم السالبه صدق نقيضها وهو انه كلما كان كل فكل وهذا يلزمه ليس البتة اذا كان كل فلاكل وقد قلنا قد يكون اذا كان كل فلاكل هذا خلف واعتبر حال الاتباع وحال اللزوم وقد سبق من هذا ايضا كذب ظن القائل ان المناقضه فى التالى تجعل المتصله مناقضه فان بين الجزئيين قد يصدقان معا لكن قوة السالبه منهما قوم موجبه مناقضه للموجبه فى التالى وقوة الموجبه منهما قوم سالبه مناقضه للسالبه فى التالى فتكون موجبتان متناقضتا التالى وتصدقان معا وسالبتان كذلك وتصدقان معا وقد عرفت فيما سلف ان الكليه اذا صدقت صدقت الجزئيه الداخله تحتها ولازمها واذا كذبت الجزئيه كذبت الكليه ولازمها ولا ينعكس احد الامرين ويجب ان يراعى حال الزياده التى تحتاج اليها فى امرها اتصاله يلزومه

فصل فى القياسات من المنفصلات وتقابلها

بالمتصلات

داعا اما ان يكون كل آ ت او كل ح د — داعا اما ان يكون بعض او كل
داعا اما ان يكون كل او بعض — داعا اما ان يكون بعض او بعض
داعا اما ان يكون لاشئ او لاشئ — داعا اما ان لاكل او لاشئ
داعا اما ان يكون لاشئ او لاكل — داعا اما ان يكون لاكل او كل
داعا اما ان يكون كل او لاشئ — داعا اما ان يكون بعض او لاشئ
داعا اما ان يكون كل او لاكل — داعا اما ان يكون بعض او لاكل
داعا اما ان يكون لاشئ او كل — داعا اما ان يكون لاكل او كل
داعا اما ان يكون لاشئ او بعض — داعا اما ان يكون لاكل او بعض
ليس البته اما كل واما كل — ليس البته اما بعض واما كل
ليس البته اما كل واما بعض — ليس البته اما بعض واما بعض
ليس البته اما لاشئ واما لاشئ — ليس البته اما لاكل واما لاشئ
ليس البته اما لاشئ واما لاكل — ليس البته اما لاكل واما لاكل
ليس البته اما كل واما لاشئ — ليس البته اما بعض واما لاشئ
ليس البته اما كل واما لاكل — ليس البته اما بعض واما لاكل
ليس البته اما لاشئ واما كل — ليس البته اما لاكل واما كل
ليس البته اما لاشئ واما بعض — ليس البته اما لاكل واما بعض
وقد يكون اما ان يكون كل او يكون كل — وقد يكون اما ان يكون كل او يكون بعض
وقد يكون اما ان يكون بعض او يكون كل — وقد يكون اما ان يكون بعض او يكون بعض
قد يكون اما ان يكون لاشئ او لاشئ — قد يكون اما ان يكون لاشئ او كل
قد يكون اما ان يكون لاكل او لاشئ — قد يكون اما ان يكون لاكل او لاكل
قد يكون اما ان يكون كل او لاشئ — قد يكون اما ان يكون كل او لاكل
قد يكون اما ان يكون بعض او لاشئ — قد يكون اما ان يكون بعض او لاكل
قد يكون اما ان يكون لاشئ او كل — قد يكون اما ان يكون لاشئ او بعض

يكون ه

قد يكون اما ان يكون لاكل او كل
ليس دايما اما كل واما كل
ليس دايما اما بعض واما كل
ليس دايما اما لاشئ واما لاشئ
ليس دايما اما لاكل واما لاشئ
ليس دايما اما كل واما لاشئ
ليس دايما اما بعض واما لاشئ
ليس دايما اما لاشئ واما كل
ليس دايما اما لاكل واما كل

قد يكون اما ان يكون لاكل او بعض
ليس دايما اما كل واما بعض
ليس دايما اما بعض واما بعض
ليس دايما اما لاشئ واما لاكل
ليس دايما اما لاكل واما لاكل
ليس دايما اما كل واما لاكل
ليس دايما اما بعض واما لاكل
ليس دايما اما لاشئ واما بعض
ليس دايما اما لاكل واما بعض

فصل ع تلازم المتصله والمنفصله فلنتكلم اولا على تلازم المنفصلات والمتصلات فنقول اما المنفصلات الحقيقيه الموجبه الاجزاء فيلزمها من المتصلات ما يكون بعض احد جزئى المنفصله فيه مقدما وعين تاليه تاليا ايهما كان مقدما من المنفصل اذا كانا مبقيين فى الكم والكيف مثاله اذا قلنا دايما اما ان يكون كل آ ت واما ان يكون كل ح د فيلزمها كلما لم يكن كل آ ت فكل ح د وكلما لم يكن ح د فكل آ ت ولنبرهن على احد اللازمين فان الامر فى كليهما واحد فنقول انه يلزم القضيه المنفصله المذكوره هذه القضيه المتصله فقط بل متصله مع التزام المقدم للتالى وهذا اذا صح صح ما هو اعم منه وهو المتصله المطلقه فانه حينئذ يصدق الاعم فنقول ان لم يلزمه قولنا كلما لم يكن كل آ ت فيلزم ان يكون كل ح د فقد يصدق معه نقضه وهو قولنا ليس كلما لم يكن كل آ ت يلزم ان يكون كل ح د ويلزم هذه المتصله قولنا قد يكون اذا لم يكن كل آ ت فليس يلزم ان يكون كل ح د وهذا لجوزان لا يكون كل آ ت ولا كل ح د والموجبه المنفصله قد منعت ارتفاع الجزئين معا وجعلت وضع كل واحد منهما يلزمه رفع الاخر وهذه المتصله تجوز ارتفاعهما معا هذا خلف وايضا يلزمها كل موافق لهما فى الكم والكيف وتاليه بعض احد جزئيه ومقدمه عين الجزء الاخر مثل قولنا كلما كان كل آ ت فليس كل ح د والا فليس كلما كان كل آ ت فليس كل ح د وهذه يلزمها انه قد يكون اذا كان

لا متصلة م

كل آ ت فكل ح د وهذه يوجب جواز اجتماع القولين والمنفصله تمنع ذلك هذا خلف فهذا هو القول فى الموجبات الموجبه الاجزاء وقد برهن على الكليات منها فيمكن ان يبرهن على هذا القياس على الجزئيات منها على نمط واحد وليس يجب ان ينعكس الامر حتى اذا صدقت المتصلات المذكوره صدق معها المنفصلات والا لوجب ان ينعكس كل متصله منها على نفسه اذ كان العناد والصدق الحقيقى فى المنفصلة منعكسا وقد يجوز ان يكون التالى فى المتصل الموجب اعم لزوما من لزومه للمقدم مثل قولك ان الانسان كلما كان متحركا او كلما لم يكن متحركا ففى الحالين جميعا يلزمه انه جسم واما لحصيل سبب هذا فلكن اللازم موافق المقدم كقولنا كلما كان كل آ ت فليس كل ح د كقولنا اما ان يكون كل آ ت واما ان يكون كل ح د فنقول اذا هذا المتصل لا يجب ان يلزمه انه اما ان يكون كل آ ت واما ان يكون كل ح د لانه حينئذ يجب ان يلزم هذا المنفصل انه كلما لم يكن كل ح د فكل آ ت وليس دايما يوجد هذا الانعكاس وكذلك ان جعلت اللازم مناقض للمقدم وجب ان يلزمه عكسه وهذا لا يجب واما اذا كان احد الجزئين او كلاهما سالبا فيلزمها من المتصلات مناقض للمقدم موافق التالى ولا يلزمها موافق المقدم الغير مناقض التالى كما كان يجب فى الموجبات الاجزاء مثال ذلك انا اذا قلنا دايما اما ان لا يكون شئ من آ ت واما ان لا يكون شئ من ح د لزمه قولنا كلما كان بعض آ ت فلا شئ من ح د وكلما كان بعض ح د فلا شئ من آ ت ولنبرهن فنقول انه ان لم يصدق ذلك صدق قولنا ليس كلما كان بعض ح د فلا شئ من آ ت ويلزمها انه قد يكون اذا كان بعض ح د بعض آ ت والمنفصل منع اجتماع ذلك وهذا خلف وانما قلنا انه لا يلزم من وضع عين المقدم انا اذا قلنا او كلما لم يكن نباتا لم يلزم انه جماد اولس لجماد والتلزوم هاهنا منعكس لان وضع نقيض التالى يلزمه وضع نقيض المقدم دايما وانما يؤدى هذا الانعكاس الى هذا فقط وانت تعلم ان هذا الاتصال ليس اتصالا سادجا فقط بل اتصالا مع التزام على ان نعتبر فى المنفصله منع الاجتماع كما كان فى الاولى وان يدخل التلزوم ايضا فى التوالى ونعتبرها ذلك الاعتبار بعينه ونقول انه قد يلزم هذا المتصل هذا المنفصل ايضا وهو انه اذا صح كلما كان بعض آ ت فلا شئ من ح د يلزمه اما ان لا يكون شئ من آ ت واما ان لا يكون شئ من ح د

كل

فان لم يلزم وقتا اوحالا فلنعين ذلك الوقت والحال فيكون حينئذ شئ مرآت ومعه شئ مرحد فيكون حينئذ ليس بعض كون الشئ مرآت ان لا يكون شئ مرحد ولا كون شئ مرحد ان لا يكون شئ مرآت وقد فرضنا كون شئ مرآت بعض ان لا يكون شئ من حد هذا خلف وانما لم نعرض مثل هذا الخلف في الاول لانه اذا صدقت سالبة الانفصال هناك لم يجب ان يلزم صدقها جواز الاجتماع بل ربما كان صدقها لجواز الارتفاع معا وههنا يلزم صدق السلب لجواز الاجتماع فقط وكذلك الحوج هاهنا الى ان نصير المتصلة منعكسة واجزاها لحالها بل ان يلزم نقيض تاليها بعض المقدم وهذا واجب وعلى هذا فقس لحال اذا كانت احدى المقدمتين موجبة والاخرى جزئية وبعد القانون فعلينا الان ٤ واحد واحد وآما التلازم ٤ المنفصلات انفسها فنقول اما المنفصلات الموجبة الاجزاء فانها يلزمها من المنفصلات ما يوافقها في الكم بعد الخلاف ٤ الكيف ونناقضها ٤ المقدم مثاله ٤ الكليات قولنا دايما اما ان يكون كل آ ت واما ان يكون كل آ ح د يلزمه ليس البتة اما ان لا يكون كل آ ت واما ان يكون كل ح د وكذلك ليس البتة اما ان لا يكون كل ح د واما ان يكون كل آ ت ولنبرهن على الاول منهما فان الثاني يجري مجراه وعلى قياسه فنقول انه ان كذب عليه قولنا ليس البتة اما ان لا يكون كل آ ت واما ان يكون كل ح د صدق حينئذ عليه بعضيه وهو انه قد يكون اما ان لا يكون كل آ ت واما ان لا يكون كل ح د وهذا يلزمه قد يكون اذا كان كل آ ت فكل ح د وبجواز الجمع والمنفصل يمنع الجمع البتة ولسنا يجب ان نعكس هذا حتى اذا صدق قولنا ليس البتة اما ان لا يكون كل آ ت واما ان يكون كل ح د صدق انه دايما اما ان يكون كل آ ت واما ان يكون كل ح د لانه قد يصدق ما فيه المحال الغير المعاند كقولك ليس اما ان لا يكون كل انسان حيوانا واما ان يكون الخلا موجودا او غير موجود ولسنا يلزم من ذلك انه اما ان يكون كل انسان حيوانا واما ان يكون الخلا موجودا او غير موجود بل قد يصدق ان نقول ليس اما ان لا يكون الشئ حيوانا واما ان يكون بياضا ولا يلزم من ذلك ان الشئ اما ان يكون حيوانا او يكون بياضا ويجري في الجزئيات حكمها ايضا هذا الحكم مثاله انا اذا قلنا قد يكون اما ان يكون كل آ ت واما ان يكون كل ح د فانه يلزمه ليس دايما اما ان لا يكون كل آ ت واما ان يكون كل ح د والاصدق نقيضه انه دايما اما ان لا يكون كل آ ت

واما

واما ان يكون كل ح د ويلزمه ليس البتة اما ان يكون كل آ ت واما ان يكون كل ح د وقد قلنا قد يكون اما ان يكون كل آ ت واما ان يكون كل ح د هذا خلف ولا يلزم انعكاس هذا لما قد اشرنا اليه فهذه حال المنفصلات بعضها مع بعض ونقول كل متصلة موجبة فان السالبة المنفصلة التي يلزم تلك المنفصلة يلزم تلك المتصلة مثاله ان قولنا ليس البتة اما ان يكون بعض آ ت واما ان لا يكون شئ مرحد هو لازم لقولنا دايما اما ان لا يكون شئ مرآت واما ان لا يكون شئ مرحد وهذه يلزمها متصلة بهذه الصفة كلما كان بعض آ ت فلا شئ مرحد فنقول ان هذه المتصلة يلزمها قولنا ليس البتة اما ان يكون بعض آ ت واما ان لا يكون شئ مرحد والاصدق نقيضها انه قد يكون اما ان يكون بعض آ ت واما ان لا يكون شئ مرحد وهذه يلزمها متصلة بهذه الصفة قد يكون اذا كان لا شئ مرآت فلا شئ مرحد ويلزمها ليس كلما كان بعض آ ت فلا شئ مرحد وقد قلنا كلما كان بعض آ ت فلا شئ مرحد هذا خلف فقد علمت من هذا ان كل متصلة موجبة فيلزمها منفصلة سالبة متوافقة ٤ الكم و ٤ المقدم والتالي وتدرك عليه نمط هذا البرهان الذي اوضحته لك لكنه ليس يلزم ان ينعكس فيلزم هذه الموجبة هذه السالبة فانه يصدق ان نقول ليس البتة اما ان يكون بعض الناس كاتبا واما ان لا يكون شئ من الانسوات زوجا ولا يلزم منه كلما كان بعض الناس كاتبا فليس شئ من الانسوات بزوج وهذه السوالب يلزم من سوالب الموجبات المتصلة التي يلزم سوالب موجبات مناقضة المقدم لتلك الموجبات التي يلزم السالبة المنفصلة اياها و من المنفصلات التي تقابل السوالب المنفصلة اللازمة فيكون كل سالبة متصلة فانها يلزمها سالبة كلية منفصلة مناقضة لها ٤ المقدم فانا اذا قلنا ليس البتة اذا كان كل آ ت فكل ح د يلزمه ليس البتة اما ان لا يكون كل آ ت واما ان يكون كل ح د والا فلم يلزم ذلك فيكون قد يكون اما ان يكون لا كل آ ت واما ان يكون كل ح د وهذا يلزمه قد يكون اذا كان كل آ ت فكل ح د هذا خلف فلننظر هل ينعكس هذا اللزوم فلنضع انه ليس البتة اما ان لا يكون كل آ ت واما ان يكون كل ح د ولنرجع الى المواد فنقول انا نقول ليس البتة اما ان لا يكون الانسان حيوانا واما ان لا يكون الخلا موجودا وهذا صادق على ما علمت ولا يلزمه شرطيه متصلة بعنى اللزوم وهو انه ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا فالخلا ليس بموجود ان بعنى اتصال اللزوم واما الاتصال للاعم فانه يسبه ان يلزمه فانه

البرهان

اتصال اللزوم

ان كان مع صدق ذلك ليس صدقا قولنا ليس البته ان كان كل آ ب فكل ح د ق فنقضه
حينئذ صدق وهو انه قد يكون اذا كان كل آ ب فكل ح د فاذا كان كل آ ب وكل ح د
يجتمعان في وقت وشرط فعند ذلك الشرط ان لم يكن كل ح د وقد قلنا ليس البته هكذا هذا
خلف وقد علمت ان المنفصلات الموجبه يلزمها من المتصلات اما الموجبه فما ناقضها والمقدم
ويوافقها التالي ويكون على كمها واما من السالبه فما يكون في قوة تلك الموجبه وهي التي تخالفها
في الكيف ويوافق الموجبه في المقدم وينافضه في التالي فيكون مخالفا للمنفصله في الكم
ومناقضا له في المقدم والتالي وانما يوافقه في الكم وان هذه اللوازم لا تعكس حالها فلا يجب
ان تكافئها الموجبات المنفصله في اللزوم واما المنفصلات السالبه فيلزم هذه الموجبات
ومايلزمها معا فيكون ملزوما من الموجبات المنفصله ما يوافقها في الكم وينافضها في المقدم
والتالي ومن السالبات المتصله ما يوافقها في الكم وفي المقدم والتالي ومن السالبات المتصله
ما يوافقها في الكم والكيف والمقدم وينافضها في التالي فقد عرف الحال في التلازم ولانك
عرفت الجزئي والكلي والموجب والسالب في الشرطيات فقد عرفت المناقضات فيها والمتضادات
وما لحقت المتضادات والمتداخل بعضها في بعض فلا حتاج الى ان نعدها لك وتطول
الكلام فيها عليك وكذلك ان اردت ان تعد ما يكون بعضها من بعض في مقدمها او تاليها
باحدى النسب المذكوره على ان ذلك لا فائده فيه بل الفايده في ان تراعي هذه الاحوال في حكم
القضيه من الاتصال والانفصال واذا عرفت المناقض بالفعل وعرفت ما يلزمه وتعكس
عليه ان كان له ذلك كما في المتصلات فقد عرفت المناقض في القوة وكذلك المضاد بالقوة
وما لحقه بالقوه والمداخل بالقوة اذ بعض هذه الاحوال بالفعل وبعضها بالقوه مثل
قولنا كلما كان كذا كان كذا ينافضه بالفعل ليس كلما كان كذا كان كذا وينافضه بالقوة
قد يكون اذا كان كذى كان كذى تم ان في وهذه الملازمات سكوكا مرجعه المناقض الاخوذ
فيها اذا اعتبرت المقدمات مطلقه او ضروريه ليس في عرضها لك نفع والاولى
انها نوخر الى اللواحق اذ في ظاهر ما قلنا بلاغ الى العرض النافع

المناقض بالفعل وبالقوه

فصل

في عكس المقدم المتصله لنستغل من العكس بعكس المتصل ونقول ان عكس المتصل
على وجهين احدهما عكس استقامه والاخر عكس نقض وعكس الاستقامه هو ان
نجعل المقدم تاليا والتالي مقدما مع حفظ الكيفيه على ان يكون مع ذلك حافظا

للصدق واما عكس النقض فان نجعل بدل التالي نقض التالي وبدل المقدم
نقض المقدم ولنبدا بعكس الاستقامه فنقول انا اذا قلنا ليس البته اذا كان
كل آ ب يكون كل ح د فظاهر الحال يوجب انه ليس البته اذا كان كل ح د فكل
آ ب والا لكن مرة كل ح د ومعه كل آ ب فيكون في بعض المرار قد كان كل آ ب
ومعه كل ح د وقد قلنا ليس البته ذلك لكن هذا يشكل في مواضع منها انا نقول
ليس البته اذا كان الانسان موجودا فالخلا موجود فهل يقول ليس البته اذا كان
الخلا موجودا فالانسان موجود فان هذا ليس يجوز ان يكون حقا على ان التالي
مسلوب موافقته مع فرض المقدم واذا اردت سلب اللزوم لم يكن عكس ذلك السالب
لكنا نقول ان هذه القضيه والمواد التي توالي بها محاله لا تعكس سالبه الموافقه
بل سالبه اللزوم وههنا كل لا يلزم البرهان المذكور على العكس اذ لا يمكن فرض الجابه
ونعنيه في الوجود وسالبه اللزوم اعم من سالبه الموافقه وموجبه الموافقه
اعم من موجبه اللزوم تمت المقاله السادسه من الفن الرابع

وعدت في سبع المقالات

المقاله السابعه من الفن الرابع من الجمله الاولى

فصل

في القياسات من الشرطيه المتصله والاشكال الثلثه القياسات
المولفه من المتصلات هي التي يكون مولفه من متصلين بستركان في حد اعني في
مقدم وتالي ويكون ذلك على احد هيه الاشكال الثلثة الحمليه فاما ان يكون الحد الاوسط
تاليا في احدهما مقدما في الاخر وستمى الشكل الاول واما ان يكون الاوسط تاليا في
كلاهما وستمى الشكل الثاني واما ان يكون الاوسط مقدما في كلاهما وستمى الشكل
الثالث ولا قياس من جزئيين ولا سالبين ولا من سالبه صغرى كبراها جزئيه

الشكل الاول

من متصلين شرطه مثل شرطه الشكل الاول في الحمليات
وقولنا آ ب وح د بدل كل حمليه يكون من الثمانيه الضرب الاول من موجبين
كلين كلما كان آ ب فح د وكلما كان ح د فه ر سج كلما كان آ ب فه ر
وهو قياس كامل الضرب الثاني من كليين والكبرى سالبه كلما كان آ ب فح د
وليس البته اذا كان ح د فه ر سج ليس البته اذا كان آ ب فه ر وهو
قياس كامل الضرب الثالث من موجبين والصغرى جزئيه قد يكون اذا كان

آت محمد وكلما كان حمد مه ربيح قد يكون اذا كان آت مه ر وهو قياس
كامل الضرب الرابع مرجعه موجبه صغرى وكلية سالبه كبرى قد يكون اذا
كان آت محمد وليس البته اذا كان حمد مه ربيح ليس كلما كان آت
مه ر وهو قياس كامل وقد يلزم على هذا الشكل سكوك فانه لقايل ان يقول ان
هذا الشكل لا ينتج فانا نقول كلما كان الاثنان فردًا فهو عدد ثم نقول كلما كان
الاثنان عددًا فهو زوج وكلتى المقدمتين صادقتين فالتزم من هذا كلما كان الاثنان
فردًا فهو زوج وهذا خلف فنقول ان السبب في هذا ان الصغرى كاذبة في نفسها
ولكنها يلزم على ما قلنا مرءى ان الاثنين فرد وكل فرد عدد فيلزمه لا انه حق في نفسه
بل لانه يرى باطلا وكذلك هذه النتيجة يلزمها ويكون صدقها على سبيل صدق المقدم
فتصادق على سبيل الالزام ان الاثنين كلما كان فردًا يكون زوجا وليس ان يلزمه
ان يكون حقا شيء واحد وكذلك حال كل مقدمة صغرى هذه حالها وان كان
الحد الاصغر محالا او الاوسط محال والاكبر محال كان المحال الاكبر في اللزوم صادقا
عليه اى صادقا بحسب الالزام لا بحسب الوجود فلنظر اذا كان الاكبر موجودًا مع
الاوسط على سبيل اتساع دون لزوم والاوسط للاصغر كذلك فنقول ان مثل هذا
وان لزم عنه شيء فالاولى ان لا يكون قياسًا لان ذلك لا يكون افادنا علمًا شيء مجهول
عندنا فان الاوسط اذا لم يكن ملتزمًا للاكبر كان مساعدًا له علمنا قبل القياس ان
الاكبر موجود معه الاصغر ومع كل موجود او مفروض سوا التفسا الى الاوسط
او لم يلتفت فان انتهى الى موضع سمى الشيء سمان غيره وذلك مما هو لازم عنه
عند الذهن وكذلك ان كانت الصغرى لزوميه غير محاله المقدم واما ان كانت
الصغرى لزوميه غير محاله المقدم واما ان كانت محاله المقدم مثل قولنا كلما كان
الاثنان فردًا فهو عدد وكلما كان الاثنان عددًا فان البياض لون فلنظر هل يفيد
هذا انه كلما كان الاثنان فردًا فان البياض لون فنقول ليس من علمنا هذا علمنا ان
البياض لون فانا ان جعلنا الاسن زوجًا علمنا هذا ايضا بل هذا هو على انا
نعلم هذا في نفسه وان كانت الصغرى اتفاقيه والكبرى لزوميه فقد يظن انه
قياس مفيد بانه يجوز ان يكون الاكبر غير معلوم الوجود بالقياس الى الاصفر

الصادق بحسب الالزام لا بالوجود

اللازم عند الذهن

علم

بل

علم

بل الى شيء يعلم انه موجود معه فنعلم ان الاكبر موجود مع الاصغر الان ولم يكن
قبل ذلك نعلم لكن هذه الافادة الى حد ما وعلى سبيل تذكر ما وذلك لانك لما علمت
وجود الاوسط في نفسه علمت منه وجود الاكبر في نفسه لان القياس وانت
مع ذلك تعلم ان الاكبر موجود مع الاصغر ومع كل شيء في العالم فلم يكن اذ خالك الا صغر
مفيدًا شيئًا تعتد به هذا ان كانت الكبرى موجبه واما ان كانت سالبه الموافقه
او اللزوم فلا يخلو اما ان يكون الموجبه لزوميه او اتفاقيه فان كانت اتفاقيه
وكان الموافق لا يلزم عن وضعه شيء لسرط وضع الاصغر معه اذ قلنا ولا من اوضاعه
الممكن يلزم الاكبر ومن اوضاعه اشتراط الاصغر معه وهذا في اللزوميه ظاهر ايضا
وان كانت الصغرى محالا والاوسط حاصلا والكبرى سالبه اللزوم فيجب ان لا يلزم الا كبر
عن الاصغر البته والا كان السلب الكلى كاذبا لست اعني كاذبا بحسب الامر في نفسه بل
بحسب الالزام ولو اعتبرت بحسب الامر في نفسه لكانت الصغرى كاذبة اذ كان الاوسط
جايز الوجود او حقا هذا او هكذا شيء قد علمته واما ان كانا كلاهما محالا في الايجاب
فكذب الحاب الاكبر على الاوسط كان الاكبر غير لازم البته للاصغر فانه لو لزم الاصغر
للزم فرض الاوسط اذا فرض معه الاصغر وعلى ما علمت فتكون النتيجه السالبه اللزوم
صادقه فاما في جميع ذلك ان كانت الكبرى سالبه الموافقه والموجبه اتفاقيه ولا شك
ان الاوسط يكون جايز الوجود ويكون الاكبر محالا فتكون معه سلب اتصال على سلب
الموافقه حقا وكذلك ان كانت الصغرى لزوميه والاصغر جايز فان كان الاصغر محالا والاوسط
حق يلزم وسلب عنه موافقه محال او لزومه فالنتيجه سالبه الاتفاق واللزوم على الوجه
الذى نصدق فيه محال المقدم غير محال التالى اعني بحسب الالتزام واما الشكل الثانى فانه
لا ينتج عن موجبتين وعن جزئيتين وعن كبرى جزئيه وذلك ما تعرفه بادنى شعور على حكم
الاصول المعلوم عندك وبان ناخذ الحدود الحمليه فنقلها الى الشرطيه واما اذا كانتا
كليتين والكبرى سالبه كقولنا كلما كان آت محمد وليس البته اذا كان ه ر محمد
فانه تختلف الاحوال فيه بحسب كون المقدمتين وقاسيتين او لزوميتين او مختلفتين
في ذلك فان كانتا جميعا للموافقه فلا يكون في ذلك بيان شيء مجهول ويكون على حسب ما
علمت في الشكل الاول واما الموجب فيعرف حال ما يلزم من كونه موافقا وغير موافق مما يلزم

الكاذب بحسب الامر في نفسه

سلب اتصال

الشكل الاول فان كان السلب لزوم فقط والاعم الموافقه والموجبه موجبه الموافقه
فان القياس لابيج السته كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وليس البته اذا
كانت بالاسنوه زوجا يلزم منه ان الحمار ناهق فان هذا يصدق عنه انه ليس البته كلما
كان الانسان ناطقا يلزم ان الاسنوه زوج وان جعلت بدل كون الاسنوه زوجا كون
الانسان حيوانا صدقت النتيجه انه كلما كان الانسان ناطقا يلزم ان يكون الانسان حيوانا
ثم ان جعلت بدل كون الانسان حيوانا كون الانسان نباتا صدق انه ليس البته اذا كان
الانسان ناطقا فالانسان نبات فان كانت الموجبه لزوميه تحدا لتالف مفيدا سوا
اقترنت به سالبه اللزوم او سالبه الموافقه وتكون النتيجه بحسبه ثم تكون شرطته
بعينه مثل شرطة الشكل الثانى فى الحمليات ويجب ان تكون سالبه ضروريه احدى الضرورين
المنعكسين حتى بيج كما قلنا نحن فى الحمليات وسن بالعكس والخلف والافتراض مثل بيان
ذلك فى هذا الضرب الضرب الاول المركب من كلسن والكبرى سالبه وهو قولنا كلما كان آ
ح د وليس البته اذا كان ه ر ح د بيج ليس البته اذا كان آ ق ه ر وسن
بعكس الكبرى ورده الى بانى الاول وبالخلف انه ان كانت هذه النتيجه كاذبه فنقضها
وهو انه قد يكون اذا كان آ ق ه ر صادق ونضيف اليها لس البته اذا كان ه ر
ح د بيج ليس كلما كان آ ح د الضرب الثانى من كلسن والصغرى سالبه ليس البته اذا
كان آ ح د وكلما كان ه ر ح د بيج ليس البته اذا كان آ ق ه ر سن بعكس الصغرى
ثم بعكس النتيجه وبالخلف بان نوحد نقض النتيجه ونضاف الى الكبرى وبيج نقض الصغرى
والاحوال فيه ما قد علمت فى الضرب الاول الضرب الثالث من جزئيه موجبه صغرى وكليه
سالبه كبرى فقد يكون اذا كان آ ح د وليس البته اذا كان ه ر ح د بيج ليس كلما
كان آ ق ه ر وسن بعكس الكبرى وبالخلف الضرب الرابع من جزئيه سالبه صغرى وكليه
موجبه كبرى ليس كلما كان آ ح د وكلما كان ه ر ح د بيج ليس كلما كان آ ق ه ر
وسن بالخلف وسن بالافتراض بان نعين الحال والمرة التى تكون فيها آ ولا تكون فيها
البته ح د ولكن ذلك عند كون ح ط فنصح ان نقول ليس البته اذا كان ح ط ح د
وكلما كان ه ر كان ح د بيج ليس البته اذا كان ح ط كان ه ر ونضيف اليها انه قد يكون
اذا كان آ ح ط بيج ليس كلما كان آ كان ه ر ولقايل ان يقول عسى ان يكون تو الى

هذه

هذه السوالب محاله فلا نعكس السوالب ونقول ان كان المقدم من الموجب ليس بمحال
فالتالى الاوسط ليس بمحال وان كان ذلك المقدم محالا ونقارن الاوسط والاخر لانقارنه
فلا يجتمعان البته والنتيجه صادقه **الشكل الثالث** انت ايضا تستعلم ان استعمال
القضايا الموجبه الى اتصالها اتفاقى غير محدود وذلك اذا تاملت النحو التامل الذى
سلف لك وبعد ذلك فان شرطه هذا الشكل بعينها مثل شرطة الشكل الثالث فى الحمليات
وضروبا ايضا لضروب بر سته الضرب الاول من كلسن موجبتين كلما كان ح د ه ر
وكلما كان ح د آ بيج انه قد يكون اذا كان ه ر آ برهان ان بعكس الصغرى
فيرجع الى الشكل الاول او نقول والا فلكن ليس البته اذا كان ه ر آ ونضيف
اليه كلما كان ح د آ فيكون ليس البته اذا كان ح د آ هذا خلف الضرب
الثانى من كلسن والكبرى سالبه كلما كان ح د ه ر وليس البته اذا كان ح د آ
بيج ليس كلما كان ه ر آ سن بعكس الصغرى وبالخلف بان نضيف بقض النتيجة
الى الكبرى فبيج بعض الصغرى الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئه قد يكون
اذا كان ح د ه ر وكلما كان ح د آ بيج قد يكون اذا كان ه ر آ وسن
بعكس الصغرى بالخلف المنتج لنقيض الصغرى الضرب الرابع من موجبتين والكبرى جزئه
كلما كان ح د ه ر وقد يكون اذا كان ح د آ بيج جزئه موجبه وسن بعكس
الكبرى ثم عكس النتيجه وبالخلف الضرب الخامس من موجبه كليه صغرى وسالبه جزئيه
كبرى كلما كان ح د ه ر وليس كلما كان ح د آ فليس كلما كان ه ر آ
وهذا لا تسن الا بالخلف والافتراض بان نقول لكن الحال الذى يكون فيه ح د وليس
آ تح هو حال كون ح ط فيكون ليس البته اذا كان ح ط آ فنقول كلما كان ح د
ه ر وقد يكون اذا كان ح د تح ط بيج اذا كان ه ر تح ط وليس البته اذا كان
ح ط آ بيج ليس كلما كان ه ر آ الضرب السادس من جزئيه موجبه صغرى
وكليه سالبه كبرى كعكوك وقد يكون اذا كان ح د ه ر وليس البته اذا كان ح د
آ بيج ليس كلما كان ه ر آ وسن بعكس الصغرى وبالخلف واعتبر احوال
الجهات كما فى الحمليات والعبرة فى حال المتصله انها مطلقه او لزوميه للكبرى

فصل فى القياسات المولفه من المتصلات والمنفصلات ليس اولا بالذات

برهان

مسكا

لازم

كبرى

يكون فيها المنفصلات مكان الصغريات فلا تخلو اما ان يكون الشركة في المقدم
واما ان يكون الشركة في التالي وفي كل واحد من الاقسام اما ان يكون المنفصلة حقيقية
او الاخرى. اما التي ليست كائنة من متصلات صغرى ومنفصلات حقيقية كبرى والشركة
في تالي المتصل ضروب ذلك من موجبتين مثال الذي من كليتين كلما كان ه ر اي
بلا شرط اخر فحـ د وداعما اما ان يكون حـ د واما ان لا يكون آ ت وهذا لا ينتج
ومثاله كلما كان كذا انسانا فهو حيوان وداعما اما ان يكون حيوانا واما ان لا
يكون طايرا وهو اخر واما ان يكون حيوانا واما ان لا يكون ناطقا وظاهر
من هذا الصنف حال الذي يكون متصلة جزئية وكذلك اذا كانت منفصلته جزئية
لم يجب له ينتج مثاله كلما كان ما شيئا كان مريدا وقد يكون اما مريدا واما ان لا
يكون متحركا وايضا قد يكون اما مريدا واما ان لا يكون ساكنا اي مريدا للسكون
فان احد المادتين ينتج ضد انتاج الاخرى ضروب ذلك والمتصلة سالبة على اي
نحو كان فاما التاليف من كليتين مثل قولك ليس البتة اذا كان ه ر فحـ د على اي
نحو كان ودايما اما ان يكون حـ د واما ان لا يكون آ ت ينتج ليس البتة اذا
كان ه ر فآ ت فانه ليس البتة اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون آ ت لانه
يرجع الى المتصلات هكذي كلما كان ه ر على نحو المقول والسالبة فليس حـ د او ليس
يلزم حـ د وكلما لم يكن حـ د لم يكن آ ت ينتج كلما كان ه ر لم يكن آ ت ويلزمه
ليس البتة اذا كان ه ر فآ ت وايضا ليس اما ان يكون ه ر واما ان لا يكون آ ت
وكذلك ان كانت المتصلة جزئية فان كانت المنفصلة جزئية ايضا على مثال ما ايج ونظر تها
والمنفصلة حقيقية ضروب ذلك والمنفصلة سالبة كل هذا لا يلزم له ينتج والحدود كلما
كان هذا عرضا كان له حامل مطلقا بلا شرط وليس البتة اما ان يكون له حامل واما ان
لا يكون جوهرا وليس البتة اما ان يكون له حامل واما ان لا يكون كل مقدار متساويا اي مع
ان لا شترط فيها شرط اخر فاسد فان هذه الحدود يلزم عنها مختلفات والعقم في الجزئيات
اوضح ولكن الشركة في الجزء السالب ضروب ذلك والتاليف من موجبتين كلما كان ه ر فليس
حـ د واما ان لا يكون حـ د واما ان يكون آ ت فلا ينتج والمواد كلما كان هذا انسانا فليس
هو حجرا واما ان لا يكون حجرا او يكون حمارا وايضا اما ان لا يكون حجرا او يكون حسما وكذلك
اذا جعلت احديهما جزئية يستحد له مواد ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذه لا ينتج

ولنورد لذلك مثالا واحدا كلما كان هذا عرضا فليس بجوهر وليس البته اما ان لا يكون
هذا جوهرا او يكون موضوع او ليس البته اما ان لا يكون هذا جوهرا او يكون المقدار
غير مشاه بالفعل وانت لا بعد عليك من هذا ان تعرف ان حكم التاليفات التي تكون منفصلة
من السالبة حكم هذه التي الشركة فيها جزء سالب والجزء الاخر موجب فلنتقل الان الى المخالفات
الضروب المشاكلة لهذه الضروب والشركة في مقدم المتصل ولسدايا يكون منفصلة البته
حقيقة ضروب ذلك من موجبة حسن اما الذي من كليتين كقولك كلما كان ه ر فهو د ودايما
اما ان يكون ه ر واما ان يكون آ ت بيج وقد يكون اذا كان ح د فليس آ ت وانه
ليس دايما اما ان لا يكون ح د واما ان يكون آ ت برهان ذلك ان المنفصلة تصير هكذا
وكلما كان ه ر فلا يكون آ ت وتضاف الى الاخرى على قياس الشكل الثالث وينتج ما ذكروا
وقد يمكن من هذا ان تستنتج بقيه كليه بان نوخذ عكس نقيض المتصلة على ما عرف وهو انه ليس
البته اذا لم يكن ح د ه ر ونضاف اليه لازم المنفصلة وهو انه كلما لم يكن آ ت ه ر بيج
ليس البته اذا لم يكن ح د لم يكن آ ت ويلزمها ليس البته اما ان لا يكون ح د واما ان لا يكون
آ ت وكذلك اذا كانت المتصلة جزئية او المنفصلة جزئه فانها حينئذ تصير قد يكون اذا كان
ح د ليس آ ت وقد يمكن ان تبين بالعكس المتصل حتى يرجع الى ضروب التاليفات التي
الشركة في تالي المتصل كما قيل في التي قبلها ضروب ذلك والمتصلة سالبه منعكسة ليس البته
اذا كان ه ر فهو د ودايما اما ان يكون ه ر واما ان لا يكون آ ت بيج ليس البته اذا كان
ح د فليس آ ت بل كلما كان ح د فات وانه ليس البته اما ان لا يكون ح د واما ان يكون
آ ت برهان ذلك ان المتصلة تعكس كلية وترجع الى الشركة في التالي وكذلك ان كانت المتصلة
جزئية تبين بان تجعله موجبه متصله وو تعكسه فقد يكون اذا كان ليس ح د فه ر وكلما
كان ه ر فليس آ ت فقد يكون اذا كان ليس ح د فليس آ ت فليس كلما لم يكن ح د
فات فان كانت المنفصلة جزئية تبين بان تجعل المتصلة السالبة منفصلة موجبة فتقول
كلما كان ه ر فليس ح د وتجعل المنفصلة متصلة وتقول وقد يكون اذا كان ه ر فليس
آ ت بيج فقد يكون اذا كان ليس ح د فليس آ ت فليس كلما لم يكن ح د كان آ ت ضروب
ذلك والمنفصلة سالبة كلما كان ه ر فهو د وليس البته اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون ح د
هذا الانتاج لانك اذا قلت كلما كان هذا زوجا فهو منقسم بعددين متساويين وليس البته

هذا اما ان يكون زوجا واما ان يكون عددا كان الصحيح انه كلما كان هذا منقسما
بعددين متساويين فهو عدد وان بدلت وجعلت مكان العدد وجود الخلا كان
الصحيح هو السلب وكذلك اذا كان هاهنا جزئية السالبات الكائنة على هذا المنهاج
والمنفصلة غير حقيقة ولكن الشركة في الموجب ضروب ذلك من الموجبين كلما كان
ه ر فهو د ودايما اما ان يكون ه ر واما ان لا يكون آ ت بيج من وجه ما فقد يكون اذا كان
ح د فات اوليس دايما اما ان يكون ح د واما ان يكون آ ت وتبين هكذا كلما كان
آ ت فه ر وكلما كان ه ر فهو د بيج كلما كان آ ت فهو د بيج اعكس بل لكان يستنتج الكليه
على النحو الذي سلف لك منا ذكره وكذلك ان كانت المنفصلة جزئية ضروب ذلك والمتصلة
سالبة ليس البته اذا كان ه ر فهو د ودايما اما ان يكون واما ان لا يكون آ ت ليس البته
اذا كان ح د فات بل كلما كان ح د لم يكن آ ت وليس اما ان يكون ح د واما ان لا يكون
آ ت وتبين بعكس المتصلة وكذلك ان كانت المتصلة جزئية بفعل ما فعلت سطيرتها
ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذه لا بيج والحدود كلما كان زيد يعرف فزيد في الماوى
اما ان يكون زيد يعرف واما ان لا يطير وليس اما ان يكون زيد يعرف واما ان يكون الخلا
معدوما التاليفات الكائنة على هذا المنهاج والشركة في الجزء السالب وليس انضرو به
موجبتين كلما لم يكن ه ر كان ح د ودايما اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون آ ت
بيج فقد يكون اذا كان ح د فليس آ ت وليس دائما اما ان يكون ح د واما ان لا يكون
آ ت وكذلك ان كانت احدهما جزئية وتبين بالعكس بان نقول كلما لم يكن ات لم يكن
ه ر وكلما لم يكن ه ر فهو د بيج كلية وتعكس فقد يكون اذا كان ح د فليس آ ت وكذلك
ان تستنتج منه الكليه على ما علمت ضروب ذلك والمتصلة سالبة ليس البته اذا لم يكن
ه ر فهو د ودائما اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون آ ت بيج انه ليس البته اذا لم يكن
ح د كان آ ت بل كلما كان ح د كان آ ت وليس البته اما ان يكون ح د واما ان يكون
آ ت وتبين بعكس المتصلة وكذلك ان كانت المتصلة جزئية بفعل ما فعلت سطيرتها
ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذه لا بيج والحدود كلما كان زيد يعرف فزيد في الماوى
اما ان يكون زيد يعرف واما ان لا يطير وليس اما ان يكون زيد يعرف واما ان يكون الخلا
معدوما التاليفات الكائنة على هذا المنهاج والشركة في الجزء السالب وليس انضرو به
موجبتين كلما لم يكن ه ر كان ح د ودايما اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون آ ت
بيج فقد يكون اذا كان ح د فليس آ ت وليس دائما اما ان يكون ح د واما ان لا يكون
آ ت وكذلك ان كانت احدهما جزئية وتبين بالعكس بان نقول كلما لم يكن ات لم يكن
ه ر وكلما لم يكن ه ر فهو د بيج كلية وتعكس فقد يكون اذا كان ح د فليس آ ت وكذلك
ان تستنتج منه الكليه على ما علمت ضروب ذلك والمتصلة سالبة ليس البته اذا لم يكن
ه ر فهو د ودائما اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون آ ت بيج انه ليس البته اذا لم يكن
ح د كان آ ت بل كلما كان ح د كان آ ت وليس البته اما ان يكون ح د واما ان يكون
آ ت وتبين بعكس المتصلة كليه لحالها وكذلك ان كان احدهما جزئية فانك تفعل به ما
فعلت بسطيرتها ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذا الانتاج وامثلته من حدود بسطيرته
والمنفصلة حقيقة ولكن اجعل مكان قولك ليس لا يعرف وامّا الضروب التي
تكون منفصلاتها من سالبتين محكمها حكم هذه ولا بعد عليك معرفتها فلنصرف

الان الى اعتبار هذه الاحوال ونجعل المتصله مكان الكبرى وسواء كون الشركه
في المقدم والمنفصله حقيقه ضروب ذلك موجبه حسن دايما اما ان يكون ه ر
واما ان يكون حد وكلما كان حد فات ينتج كلما لم يكن ه ر كان آت ويلزمها ان
ذلك ان المنفصله تصير هكذى كلما لم يكن ه ر كان حد وكلما كان حد فات ينتج
كلما لم يكن ه ر فات والامر في كون المنفصله جزيه معلوم على قياس هذا وان كانت
المتصله جزيه فاجعل المنفصله متصله فيكون كلما كان حد فليس ه ر ونضاف
الى الاخرى على سبيل السكل الثالث فينتج قد يكون اذا لم يكن ه ر فات ضروب ذلك
والمنفصله سالبه ليس البته اما ان يكون ه ر واما ان يكون حد وكلما كان حد
فات هذا لا ينتج مثاله في الحدود وليس البته اما ان يكون هذا الشيء خلا واما ان يكون
زوجا وكلما كان زوجا فهو منقسم بمتساويين واجعل بدل الخلا زوج الزوج ضروب
ذلك والمتصله سالبه من ذلك فوكلما دايما اما ان يكون ه ر واما ان يكون حد وليس البته
اذا كان حد فات بعكس المنفصله الى الاتصال كلما لم يكن ه ر كان حد وهذا انه ليس
البته اذا لم يكن ه ر فات وكذلك ليس اما ان يكون ه ر واما ان يكون آت وان كانت
المتصله جزيه فاصنع ما صنعت سطيرتها والمتصله موجبه التاليفات على هذا
المنهاج والمنفصله غير حقيقه والشركه في الجزء الموجب ضروب ذلك من موجبتين
دايما اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون حد وكلما كان حد فات ينتج كلما كان ه ر
كان آت وليس البته اما ان يكون ه ر واما ان يكون آت وذلك لان المنفصله تصير
متصله هكذى كلما كان ه ر فحد وكذلك ان كانت جزيه وان كانت المتصله جزيه فلا يجب
له ينتجه مثاله في الحدود دايما اما ان لا يكون هذا زوجا او يكون عددا وقد يكون اذا كان
عددا فهو زوج الزوج وايضا اذا كان عددا فهو فرد الفرد ضروب ذلك والمنفصله
سالبه هذه لا ينتج والحدود ليس البته اما ان لا يكون هذا غير ناطق واما ان يكون انسانا
وكلما كان انسانا كان حيوانا ثم اجعل بدل غير الناطق الخلا ضروب ذلك والمتصله
سالبه دايما اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون حد وليس البته اذا كان حد فات ينتج
ليس البته اذا كان ه ر فات بل ليس البته اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون آت
لان المنفصله تصير هكذى كلما كان ه ر فحد وكذلك ان كانت المنفصله جزيه فان كانت

المتصله

تدبر

المتصله جزيه فلا ينتج وحدوده مثل التي من موجبتين بعدان تعلت الحريه الموجبه جزيه
سالبه التاليفات على هذا المنهاج والشركه في الجزء السالب ضروب ذلك من موجبتين
دايما اما ان يكون ه ر واما ان لا يكون حد وكلما لم يكن حد فات ينتج كلما لم يكن ه ر
فات اوليس البته اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون آت لان المنفصله تصير هكذى
كلما لم يكن ه ر لم يكن حد وكذلك ان كانت المنفصله جزيه فان كانت المتصله جزيه لم
ينتج مثاله من الحدود دايما اما ان يكون هذا المخبر عنه عددا واما ان لا يكون زوجا وقد
يكون هذا اذا لم يكن زوجا فهو ناضي او فهو فرد ضروب ذلك والمنفصله سالبه
لا ينتج مثاله من الحدود ليس البته اما ان يكون الانسان غير جسم او لا يكون متحركا وكلما كان
متحركا فهو جسم ثم ضع بدل غير الجسم الخلا ضروب ذلك والمتصله سالبه دايما
اما ان يكون ه ر واما ان لا يكون حد وليس البته اذا لم يكن حد فهو آت والمنفصله
تصير هكذى كلما لم يكن ه ر فليس حد ينتج ليس البته اذا لم يكن ه ر فات اوليس
اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون آت وتدبير المنفصله اذا كانت جزيه ظاهر واما اذا
كانت المتصله جزيه فلا ينتج وحدود ذلك باره ليس البته اما ان يكون خلا واما ان لا يكون
زوجا وليس كلما لم يكن زوجا فهو فرد وتاره ليس البته اما ان يكون غير منقسم بمتساويين
واما ان لا يكون زوجا وليس كلما لم يكن زوجا فهو فرد التاليفات التي يكون المتصله
فيها كبرى والشركه في تالي المتصل ولسدا بما يكون المنفصله فيه حقيقه ضروب ذلك
من موجبتين دايما اما ان يكون ه ر واما ان يكون حد كلما كان آت فحد والمنفصله يلزمها
ليس البته اذا كان ه ر فحد ينتج ليس البته اذا كان ه ر فات اوليس اما ان لا يكون
ه ر او يكون حد تدبير المنفصله ان كانت جزيه ظاهر فان كانت المتصله جزيه فانها
تصير صغرى وينتج فد لا يكون اذا كان آت فه ر ويلزمها قد يكون اذا كان آت فليس
ه ر وبعكس قد يكون اذا لم يكن ه ر فات اوليس اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون
آت ضروب ذلك والمنفصله سالبه هذه لا ينتج والحدود في ذلك اما تاره ليس البته اما
ان يكون متحركا واما ان يكون جوهرا وكلما كان ساكنا كان جوهرا وايضا كلما كان
مسفلا كان جوهرا ضروب ذلك والمتصله سالبه دايما اما ان يكون ه ر واما ان يكون
حد وليس البته اذا كان آب فحد والمنفصله بعكس متصله فتصير كلما لم يكن ه ر

تدبر

كان حد فتيج ليس البته اذا لم يكن ه ر قات اولس البته اما ان يكون ه ر
واما ان يكون آت وكذلك ان كانت المفصله جزئه فان كانت المتصله جزئيه نصف
اليها وكلما لم يكن ه ر فهو حد نتيج ليس كلما كان آت فليس ه ر ولزمها
قد يكون اذا كان آت قه ر وبعكس قد يكون اذا كان ه ر قات وليس دائما
اما ان يكون ه ر واما ان يكون آت التاليفات على هذا المنهاج والمفصله
غير حقيقيه والسركه في الجزء الموجب ضروب ذلك مزدوجه دائما اما ان لا يكون
ه ر واما ان يكون حد وكلما كان آت حد المفصله بصير هكذى كلما كان ه ر
ليس حد ليس البته ان كان ه ر حد ثم سائر القول كما علمه ضروب ذلك
والمفصله سالبه ليس البته اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون حد وكلما كان
حد قات هذا ايضا لا يتيج والحدود حدود بطرفيها بعد ان يجعل بدل المتحرك في
المفصل لا يكون ساكنا ضروب ذلك والمفصله سالبه دائما اما ان لا يكون ه ر
واما ان يكون حد وليس البته اذا كان آت حد والمفصله بصير هكذى كلما كان
ه ر حد وليس البته اذا كان ه ر فلا يكون حد ونتيج ليس البته اذا كان ه ر
قات وتدبير الجزئه اذا كانت هي المنفصله ظاهر فان كانت هي المتصله فقد تعمل
بها نظير ما عملت بنظيرتها وانت تعرف من هذا حال ما يكون الشركه فيه في الجر السالب
وتعرف حال ما يكون من سالس في جميع هذه الابواب **فصل** في القياسات
المولفه من المفصلات نقول ان المفصلات الحقيقه لا سالف من قدمتين منها
قياس البته لانك اذا قلت لا خلو اما ان يكون آت واما ان يكون حد فهذا القول انما
يكون صدقا اذا لم يكن قسم ثالث الآن معنى قولنا لا خلو اما ان يكون آت واما ان يكون
حد هو انه اما ان يكون آت واما ان لم يكن كان لا محاله حد فان كان قد لا يكون
حد فالقضيه كاذبه اللهم الا ان نجعل جزئيه على ما سلف وحينئذ لا يكون لها قسم
ثالث ثم سنبين ايضا انه لا يكون من موجبتين وفيها جزئيه قياس فاذا كان قولنا
اما ان يكون آت واما ان يكون حد انما تم صدقا اذا لم يكن قسم ثالث
فان كرر الحد الاوسط فعيل اما ان يكون حد واما ان يكون ه ر فان كان
ه ر هو آت فالمقدمتان قضيه واحدة والنتيجه باطله لانه يتيج اما ان يكون

آت

تدبر

آت واما ان يكون ه ر اي اما ان يكون آت واما ان لا يكون آت وان كان قولنا
ه ر غير قولنا آت فهاهنا قسم ثالث والقضيتان المنفصلتان كلتاهما كاذبتان
واما من موجبتين ناقصتي العناد فقد يالف ولا فائده في ذلك واما من سالبتين فقد
يالف فلسطر اولا هل يالف من موجبتين موجبتي الاجزاء احديهما جزئيه مثل قولنا
قد يكون اما ان يكون حد واما ان يكون ه ر ليس بقول واما ان يكون حد واما
ان يكون ه ر واما ان يكون آت هكذى يجب ان يكون حتى يكون الجزئيه بالحقيقه جزئيه
ليست بكليه فيقول الاخرى ان لا يكون هذا قياسا فان الصغرى منه مقوله بالفعل
في الكبرى وان اريد ان يتيج منه انه قد يكون اما ان يكون ه ر واما ان يكون آت لم
يكن هذه الفائده حكما مجهولا حصل لنا من جهة القياس وان كان يلزم القياس والاولى
ان يكون القياس هو الذي يسلك بنا من الاعرف عندنا الى المجهول ويكون القياس علم ذلك
لنا فلنترك الان هذا ولنستغل بالتاليفات التي هي اشبه بمذاهب الاقسام ولنبدا
بما نراعي فيه الترتيب الحقيقي والاولا المقدم للافضل فالافضل بل الترتيب الذي هو اولى بالتعليم
واحق بالتفهيم ثم انت تعلم انه لا سور في المفصلات مقدم ولا تال ولا في النتيجه المنفصله
ايضا فلا يكون ادون في اقترانها شكل وسكل ولا ايضا يكون في القرسه الواحد ضربان
وكبرى بل يكون اقتران سادج لا غير فلنبدا بالاقترانات التي يستعمل فيها المقدمات
المنفصله الحقيقه الموجبه التي لو انفردت لم تتالف منها قياس فلنخلطها بالمنفصلات
الموجبة الغير الحقيقه وسوالبها وسوالب الحقيقه ضرب من موجبتين احديهما سالبة
جزءا اما ان يكون ه ر واما ان يكون حد واما ان يكون حد واما ان لا يكون
آت فنقول انه يتيج برهانه انهما يصيران هكذى كلما كان ه ر لم يكن حد وكلما لم يكن
حد لا يكون آت فكلما كان ه ر لم يكن حد واما ان لا يكون ه ر واما ان لا يكون
حد فان جعلنا ذات السلب سالبه لم يتيج لانه تاره يتيج الانفصال الكلي الموجب وتاره
يتيج السلب الدايم لهذا الانفصال واذا كان كذلك لم يلزم شي بعينه مثال الاول اما ان يكون
الانسان فردا واما ان يكون زوجا وليس البته اما ان يكون زوجا واما ان لا يكون فردا
يصح ها هنا انه اما ان يكون الانسان فردا واما ان لا يكون فردا مثال الثاني اما ان يكون الاثنان
فردا واما ان يكون زوجا وليس البته اما ان يكون الاثنان فردا واما ان لا يكون خلا

ذات السلب

فان كان فيها جزيه فالعقم اظهر ولكن السالبه ذات الموحسى فهى ايضا بهذه
الصفه مثال ذلك انك اذا قلت اما ان لا يكون الاثنان زوجا واما ان يكون عددا
وليس البته اما ان يكون الاثنان عددا واما ان يكون منقسما بعددين متساويين
صح انه اما ان لا يكون الاسان زوجا او يكون منقسما بمتساويين واما اذا قلت اما
ان يكون الاسان زوجا واما ان يكون عددا وليس البته اما ان يكون الاثنان عددا
واما ان يكون خلآ صح انه ليس البته اما ان يكون الاسان عددا واما ان يكون خلآ
واذا كان ها هنا جزيه فالعقم اظهر وقد ظهر من هذا انه لا يصح فيكل شرطيه مقدمه منفصله
حقيقيه الا ان يكون الاخرى غير حقيقيه وموجبه سالبه الجزى الذى لا شركه فيه التاليفات
التى تكون من منفصلين غير حقيقيين بستركان فى حرموجب لا يحب لها ان تصح على وجه
الا نفصال الموجب البته واعتبر له مثالا بهذه الصفه اما ان لا يكون الاسان زوجا و
اما ان لا يكون عددا اما ان يكون الاثنان عددا واما ان لا يكون فردا تصدق من هذا
انه دايما ليس اما ان يكون الاسان زوجا واما ان لا يكون فردا ام تقول اما ان لا يكون الاسان
زوجا واما ان يكون عددا اما ان يكون الاسان عددا واما ان لا يكون منقسما بمتساويين تصدق
هاهنا انه ليس اما ان يكون الاسان زوجا واما ان لا يكون منقسما بمتساويين وكذلك
الحال فى الجزيات ولكنها تصح على غير وجه الا نفصال هكذى اما ان لا يكون ه ر واما
ان يكون حـ د واما ان لا يكون آ ت فان المقدمتين يلزمها ان لم يكن حـ د لا يكون
ه ر وان لم يكن حـ د لا يكون آ ت فقد يكون اذا لم يكن ه ر لا يكون حـ د فليس كلما
لم يكن ه ر لا يكون حـ د فليس اما ان يكون ه ر او يكون حـ د وهذه نتيجه سالبه غير مناسبه
لكيفيه المقدمات وكذلك ان جعلت احدها سالبه التاليفات التى تكون من منفصلين
غير حقيقيتى الا نفصال وبستركان فى جزء سالب اما ان كانتا موجبتين انتجا مثاله اما ان يكون
ه ر واما ان لا يكون حـ د واما ان لا يكون حـ د واما ان يكون آ ت نتج على حسب ما
قلنا فما قبله ليس دايما اما ان يكون ه ر واما ان يكون آ ت برهانه ان المنفصلتين برهان
متصلتين الى الشكل الثالث هكذى دايما ان كان حـ د فيكون ه ر وكلما كان حـ د يكون
آ ت فيصح من ذلك انه قد يكون اذا كان ه ر آ ت ويلزمه ليس دايما اما ان يكون ه ر
واما ان يكون آ ت وكذلك ان كانت احدى المقدمتين جزيه فان كان فيهما سالبه لم تنتج

ولنقتصر

صنف

صنف

وَلنقتصر على مثال واحد وهو انا اذا قلنا اما ان يكون الاسان زوجا واما ان لا يكون
زوج الزوج وليس البته اما ان لا يكون الاسان زوج الزوج او يكون فردا لزم عنه
مقابل الذى يلزم لو وضعت بدل الفرد كيفا والعقم فى الجزيات اظهر والشركه
بين سالبه الجزين وموجبه الجزين مسلمه وكذلك بين سالبه الجزين وموجبه الجزء الجز
الموجب بل يصح فى الجز السالب التاليفات من منفصلين احدهما سالبه الجزين والاخرى
سالبه جزء واحد حكمها حكم التاليفات من مقدمتين بستركان فى جزء سالب التاليفا ت
التى من منفصلين سالتى الاجراحكم جميعها حكم التاليفات من منفصلين بستركان
فى جزء سالب **فصل** فى القياسات المولفه من الحمليه والشرطيه والحمليه
مكان الكبرى فى الاشكال الثلثه هذه القياسات لا تخلو اما ان يكون فيها
الحملى مكان الاعظم او مكان الاصغر ولا تخلو اما ان الشركه للحملى مع تالى المقدم او مع
مقدمه فلنبدا اولا بما يكون الشركه فيه مع التالى والحملى مكان الاكبر ولا محاله ان الشركه
بين التالى والحملى يكون على احد الهيات التى للاشكال الثلثه ومن عزمنا ان نحصى القياسات
المنتجه من ذى قبل ولا نطول الكتاب بذكر العقميات بعد ان هدينا السبيل الى السبب
الحدود فيها ضروب ذلك والتاليف على هيه الشكل الاول اذا كان التاليف على
الصوره فالشريطه فى الانتاج ان يكون الحملى والتالى على النسبه المذكوره فى الشكل الاول
للحمليات فان كانت المتصله موجبه كانت النتيجه بينه اللزوم كما فى الحمليات الا ان الفرق
بين الامرين ان اللزوم فى الحمليات مطلق وها هنا عند وضع شئ وتكون النتيجه هى مقدم شرطيته
تاليها نتيجه التالى والحمليه لو كانتا وحدها وان كانت المتصله سالبه لم يكن انتاجها بينا
بل نظهر بالعكس الى الموجبات ضروب ذلك والمتصله موجبه كلما كان ه ر وكل حـ د
وكل د آ فكلما كان ه ر فكل حـ آ ولا يجب ان نعترض على هذه الضروب وما اشبهها
معترض فنقول ربما كانت الحمليه صادقه فى نفسها ولا تصدق عند وضع المقدم فلا يجب
حينئذ قياس مثاله ان قولك كلما كان الخلآ موجودا كان بعد قائم بذاته ثم تقول وكل بعد
ليس قايما بذاته اولا شئ مما يقوم بذاته بعد فتكون الحمليه الصادقه فى قوة مناقض التالى
فالجواب من وجهين احدهما ان لنا ان نخص الكلام بالقوه التى يصدقان فيها معا
والثانى ان اللازم عن المقدمتين حق فانه اذا كان الخلا موجودا لزم ان يكون البعد

صدق الحمليه فى نفسها

تخصيص

غير لزوم الخلف وان كان التالى لانصاد والحمليه الضرب الثانى كما كان ه ر
فكل ح د ولاشى مرد آ وكما كان ه ر فلاشى مرح آ كما كان ه ر بعض ح د وكل د آ
فكما كان ه ر بعض ح آ كما كان ه ر بعض ح د ولاشى مرد آ وكل ما كان ه ر
فليس كل ح آ واربعه اخرى متصلا تها جزئه ضروب ذلك والمتصله سالبه
اذا كانت المتصله سالبه فالشرط فيها ان يكون التوالى سالبه والحمليات كليه والالم ينتج
مثالها ليس البته اذا كان ه ر فلا كل ح د وكل د آ بيج ليس البته اذا كان ه ر فلا كل ح آ
برهان ذلك ان المتصله تلزمها كلما كان ه ر فكل ح د وكل د آ بيج كلما كان ه ر فكل
ح آ وتلزمه ليس البته اذا كان ه ر فليس كل ح آ واما تعلم حال التوالى من هذا
الواحد وهى هذه ليس البته اذا كان ه ر فلا كل ح د ولاشى مرد آ بيج ليس البته اذا
كان ه ر بعض ح آ ليس البته اذا كان ه ر فلاشى مرح د وكل د آ بيج ليس البته
اذا كان ه ر فلاشى مرح آ ليس البته اذا كان ه ر فلاشى مرح د ولاشى مرد آ بيج
ليس البته اذا كان ه ر فكل ح آ واربعه اخرى متصلا تها جزئه سالبه التاليفات
عاهيه الشكل الثانى ضروب ذلك والمتصله موجبه والشرطيه من التالى والحملى
وانتاجها هو الشرط الذى يجب ان يكون فى الحمليات حتى بيج الضرب الاول كما كان ه ر
فكل ح د وليس ولاشى مرد آ فكما كان ه ر فليس ولاشى مرح آ برهانه ان عكس
الحمليه وايضا برهانه ان نقول كلما كان ه ر فح د حق وانه لاشى مرد آ حق وكلما
كان ح د حقا فلاشى مرح آ حق حتى بيج كلما كان ه ر فلاشى مرح آ حق الضرب الثانى
كلما كان ه ر فلاشى مرح د وكل آ د بيج كالاول وبرهانه عكس الحالى الضرب
الثالث كلما كان ه ر بعض ح د ولاشى مرد آ بيج كلما كان ه ر فليس كل ح آ
وسن عكس الحمليه الضرب الرابع كلما كان ه ر فليس كل ح د وكل آ د بيج
كالثالث وبرهانه انه كلما كان ه ر فح د وحق انه ليس كل ح د وحق ان كل آ د وكلما
كان حقا انه ليس كل ح د وان كل آ د فحق انه ليس كل ح آ بيج وكلما كان ه ر
فليس كل ح آ واربعه ضروب اخرى والمتصله جزئه ضروب ذلك والمتصله
سالبه والشريطه فيها ان سفق الحملى والتالى فى الكف وان يكون الحمليه كليه
الضرب الاول ليس البته اذا كان ه ر فلا كل ح د ولاشى مرد آ بيج ليس البته

شرط

برهان

برهان

برهان

برهان

اذا كان

اذا كان ه ر فبعض ح آ الان الشرطيه يلزمها كلما كان ه ر فكل ح د بيج كلما كان
ه ر فلاشى مرح آ ويلزمها ليس البته اذا كان ه ر بعض ح آ الضرب الثانى
ليس البته اذا كان ه ر بعض ح د وكل آ د بيج كالاول الضرب الثالث ليس البته
اذا كان ه ر فلاشى مرح د ولاشى مرد آ بيج ليس البته اذا كان ه ر وكل ح آ الضرب
الرابع ليس البته اذا كان ه ر فكل ح د وكل آ د بيج ليس البته اذا كان ه ر وكل ح آ
التاليفات عاهيه الشكل الثالث ضروب ذلك والمتصله موجبه الضرب الاول
كلما كان ه ر فكل ح د وكل ح آ بيج كلما كان ه ر بعض د آ وسن بعكس التالى الضرب
الثانى كلما كان ه ر وكل ح د ولاشى مرح آ بيج كلما كان ه ر فليس كل ح آ وسين
بعكس التالى الضرب الثالث كلما كان ه ر بعض ح د وكل ح آ بيج كالاول وبين
بعكس التالى الضرب الرابع كلما كان ه ر فكل ح د وبعض ح آ بيج كالاول وبين
هكذى كلما كان ه ر فحق ان كل ح د وحق ان بعض ح آ وكلما كان ح د وبعض
ح آ يكون بعض د آ فكلما كان ه ر بعض د آ الضرب الخامس كلما كان ه ر فكل
ح د وليس كل ح آ بيج كلما كان ه ر فليس كل د آ وسن مثل ما بان به الرابع الضرب
السادس كلما كان ه ر بعض ح د ولاشى مرح آ بيج كالخامس وتسن بعكس التالى
وضروب سته اخرى والمتصله جزئه ضروب ذلك والمتصله سالبه والشريطه
ان يكون التالى سالبا ويكون احديهما كليه لامحالة اعنى التالى او الحملى الضرب الاول
ليس البته اذا كان آت فلا كل ح د وكل ح ه ليس البته اذا كان آت فلاشى مرد ه
وتسن بعكس التالى او عكس المتصله الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجه الضرب الثانى
ليس البته اذا كان آت فلا كل ح د ولاشى مرح ه بيج ليس البته اذا كان آت فلا كل د ه
وسن بعكس الحالى او برد المتصله الى الايجاب الضرب الثالث ليس البته اذا كان آت
فلاشى مرح د وكل ح ه بيج ليس البته اذا كان آت فلاشى مرح ه وتسن بعكس التالى او
برد المتصله الى الايجاب الضرب الرابع ليس البته اذا كان آت فلا كل ح د وبعض ح ه
بيج ليس البته اذا كان آت فلاشى مرد ه وتسن بعكس المتصله الى الايجاب ثم اخذ لازم
النتيجه الضرب الخامس ليس البته اذا كان آت فلا كل ح د وليس كل ح ه بيج ليس البته
اذا كان آت فكل د ه وسن بعكس المتصله الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجه الضرب السادس

سان

سان

بان

بان

سان

سان

سان

سان

شريطه

ليس السنه اذا كان آت فلا كل حـ د ولا شئ مرحـ ة بيح كالثالى وسى بعكس المتصله
الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجه وستة ضروب اخرى والمتصله جزئيه فلتخص
اصناف هذه الاقترانات والمتصل مكان الكبرى ولشدا عا نكون على قياس الشكل
الاول ضروب ذكد والمتصله موجبه والشرايط فى ان بيج هى ان نكون بين الحمليه
والثالى مز النسبه ما هو الشرط فى انتاج قرابين الشكل الاول فى الحمليات ثم نكور النتيجه متصله
تاليها بيجه المحسن لو انفردتا الضرب الاول كل حـ ت وكلما كان ة ر فكل
ت آ فكلما كان ة ر وكل حـ آ والضرب الثانى كل حـ ت وكلما كان ة ر فلا شئ
مرت آ فكلما كان ة ر فلا شئ مرحـ آ الضرب الثالث بعض حـ ت وكلما كان
ة ر وكل ت آ فكلما كان ة ر بعض حـ آ الضرب الرابع بعض حـ ت وكلما كان
ة ر فلا شئ مرت آ فكلما كان ة ر فلا شئ مرحـ آ واربعه ضروب اخرى والمتصلات
جزئه ضروب ذكد والمتصله سالبه سر بطته ان نكون التالى حربا الضرب
الاول كل حـ ت وليس السنه اذا كان ة ر فليس كل آت فليس السنه اذا كان
ة ر فليس كل حـ آ سى بعكس المتصله الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجه الضرب
الثانى كل حـ ت وليس السنه اذا كان ة ر بعض ت آ فليس السنه اذا كان
ة ر بعض حـ آ والضرب الثالث بعض حـ ت وليس السنه اذا كان ة ر
فليس كل ت آ فليس السنه اذا كان ة ر فليس كل حـ آ وسى ذلك الضرب
الرابع بعض حـ ت وليس السنه اذا كان ة ر بعض ت آ فليس السنه اذا كان
ة ر بعض حـ آ وسى كذلك واربعه ضروب اخرى والمتصلات جزئه تاليفات
ذلك على منهاج الشكل الثانى ضروب ذكد والمنفصله موجبه والشرايط بين
الحمليه والثالى بكل الثى والحمليات الضرب الاول كل حـ ت وكلما كان ة ر فلا شئ
مر آت بيج كلما كان ة ر فلا شئ مرحـ آ وسى بعكس الثانى الضرب الثانى لا شئ من
حـ ت وكلما كان ة ر فكل آت بيج كذلك وسى بعكس الحمليه ثم عكس الثانى والنتيجه
الضرب الثالث بعض حـ ت وكلما كان ة ر فلا شئ مر آت بيج كلما كان ة ر
فليس كل حـ آ وسى بعكس الثانى الضرب الرابع كل حـ ت وكلما كان ة ر
فلا كل آت بيج كالثالث وسى هكذى كلما كان ة ر لحق انه لا كل آب وحق

باب

سان

سان

انه

انه كل حـ ت وكلما كان هذا ن حقق فلا كل حـ آ بيج انه كلما كان ة ر فلا كل حـ آ
واربعة ضروب اخرى والمتصله جزئه ضروب ذكد والمتصله سالبه
والشريطه فيه ان نكون التالى جزئيا موافقا للحملى فى الكيفيه كذلك كل حـ ت وليس
السنه اذا كان ة ر بعض آت بيج ليس السنه اذا كان ة ر بعض حـ آ
الاخر لا شئ مرحـ ت وليس السنه اذا كان ة ر فلا كل آت بيج كذلك الثالث
بعض حـ ت وليس السنه اذا كان ة ر بعض آت بيج ليس السنه اذا كان ة ر
وكل حـ آ الرابع ليس كل حـ ب وليس السنه اذا كان ة ر فلا كل آت بيج كالثانى

سان

وجميع هذه سى بعكس السالبه الى الايجاب واخذ لازم النتيجه وهى ضروب ستة
جزئه المتصلات تاليفات ذلك على منهاج الشكل الثالث ضروب ذكد من
موجبتين الضرب الاول كل حـ ت وكلما كان ة ر وكل حـ آ فكلما كان ة ر بعض

سان

ت آ سى بعكس الحمليه الضرب الثانى كل حـ ت وكلما كان ة ر فلا شئ مرحـ آ فكلما
كان ة ر فليس كل ت آ وسى بعكس الحمليه الضرب الثالث بعض حـ ت وكلما
كان ة ر وكل حـ آ فكلما كان ة ر بعض حـ آ وسى بعكس الحمليه الضرب الرابع

بان

كل حـ ت وكلما كان ة ر بعض حـ آ بيج كالاول والثالث وسى بعكس التالى الضرب
الخامس كل حـ ت وكلما كان ة ر فليس كل حـ آ بيج كلما كان ة ر فليس كل ت آ وسى
بان نقول كلما كان ة ر فليس كل حـ آ وانضا كل حـ ت واذا كان ليس كل حـ آ وكان
كل حـ ت فليس كل ت آ بيج كلما كان ة ر فليس كل ت آ الضرب السادس بعض
حـ ت وكلما كان ة ر فلا شئ مرحـ آ بيج كالخامس وسى بعكس الحمليه ضروب ذلك
مر سالسن الضرب الاول كل حـ ت وليس السنه اذا كان ة ر فلا كل حـ آ فليس السنه
اذا كان ة ر فلا شئ مرت آ الثانى كل حـ ت وليس السنه اذا كان ة ر بعض حـ آ
فليس السنه اذا كان ة ر فكل ت آ الثالث كل حـ ت وليس السنه اذا كان ة ر
فلا شئ مرحـ آ فليس السنه اذا كان ة ر فلا شئ مرت آ الرابع بعض حـ ت وليس
اذا كان ة ر فلا كل حـ آ فليس السنه اذا كان ة ر فلا شئ مرت آ الخامس كل حـ ت وليس
السنه اذا كان ة ر فكل حـ آ فليس السنه اذا كان ة ر فكل ت آ السادس بعض حـ ت
وليس السنه اذا كان ة ر بعض حـ آ فليس السنه اذا كان ة ر فكل ت آ وجميع هذه ليس

سان

برد المتصله الى الايجاب واحد لازم النتيجه وبالعكس الا فى واحد ولذلك ضرورة
سته جزء المتصلات **فصل** فى القياسات المولفه من الحمليه والشرطيه
والحملى فيها مكان الصغرى فى الاشكال الثلثه ولنبدا بما يكون الحملى فيه مكان الصغرى
والتاليفات الكائنه على منهاج الشكل الاول ومن الشرط صحة المقدم وان لا يكون
محالا وخاصته انه ان كانت الحمليه كليه موجبه والمقدم كلى فالنتيجه حربه كليه
المقدم وان كان المقدم جزئيا فالنتيجه كليه وان كانت الحمليه جربة فيجب ان يكون المقدم
جزئيا حتى ينتج بنتيجه كليه المقدم وان كان سالبا فيجب ان يكون المقدم جزئيا ويكون النتيجه
موجب المقدم كليا حتى يصح واذا كان الشرطى ومقدمه حسن لم ينتج الضرب الاول
والشرط ان يكون المقدم ليس بمحال كلما كان ت آ قه ر ينتج قد يكون
اذا كان كل ح آ قه ر والا ليس البته اذا كان كل ح آ قه ر وكلما كان ت آ قه ر
فليس البته اذا كان كل ت آ فكل ح آ لكن كل ح ت فاذا كان كل ت آ كان كل ح آ
هذا خلف وقد عرضها هنا سد كما عرضى فى نظيرتها مما سلف وحله ذلك الحل
الضرب الثانى كلما كان ت وكلما كان لا شئ مرت آ قه ر ينتج وقد يكون اذا كان لا شئ مرة ح آ
قه ر والا فليس البته اذا كان لا شئ مرة ح آ قه ر وكلما كان لا شئ مرت آ قه ر فليس
كلما كان لا شئ مرت آ فلا شئ مرة ح آ وكل ح ت هذا خلف الضرب الثالث كل ح ت
وكلما كان بعض ت آ قه ر فكلما كان كل او بعض ح آ قه ر لان ح بعض ت
فاذا كان ح آ كان بعض ت آ الضرب الرابع كل ح ت وكلما كان لا كل ت آ قه ر
فكلما كان لا كل ح آ او لا شئ مرة ح آ قه ر لان ح بعض ت الخامس كل ح ت ولبس البته
اذا كان كل ت آ قه ر ينتج انه قد لا يكون اذا كان كل ح آ قه ر والا فكلما كان كل ح آ
قه ر ولبس البته اذا كان كل ت آ قه ر ينتج انه ليس البته اذا كان كل ت آ وكل ح آ
هذا خلف وانضاد السالبه المتصله الى الايجاب ثم ترد النتيجه الى السلب
السابع كل ح ت ولبس البته اذا كان بعض ت آ قه ر فليس البته اذا كان كل او بعض
ح آ قه ر لان ح بعض ت الثامن كل ح ت ولبس البته اذا كان لا شئ او لا كل ت آ
قه ر فليس البته اذا كان لا شئ او لا كل ح آ قه ر لان ح بعض ت التاسع كل ح ب
وقد يكون اذا كان كل ت آ قه ر فقد يكون اذا كان كل ت آ قه ر والا فليس البته

شرط

خلف

خلف

خلف

وقد

وقد قلنا قد يكون اذا كان ت آ فقد يكون اذا كان كل ت آ فليس كل ح آ هذا
خلف العاشر كل ح ت وقد يكون اذا كان لا شئ مرت آ قه ر فقد يكون اذا كان لا شئ
مرة ح آ قه ر والا فليس البته وقد يكون اذا كان لا شئ مرت آ قه ر فقد يكون اذا كان
لا شئ مرت آ فليس لا شئ مرة ح آ هذا خلف الحادى عشر كل ح ت وليس البته اذا كان كل
ت آ قه ر فليس كلما كان وسن بالخلف وبالرد الى الايجاب الثانى عشر كل ح ت
وليس البته اذا كان لا شئ مرت آ قه ر فليس كلما وسن بالخلف وبالرد الى الايجاب الثالث
كل ح ت وليس البته اذا كان لا كل ت آ فليس البته لان ح بعض ت الرابع عشر كل ح ت
وليس البته اذا كان لا كل ت آ قه ر فليس البته لان ح بعض ت الخامس عشر بعض ح ت
وكلما كان بعض ت آ قه ر ينتج كلما كان ح آ قه ر لانه اذا كان كل ح آ وحق ان بعض ح آ
كان بعض ت آ السادس عشر بعض ح ت وكلما كان لا كل ت آ قه ر ينتج كلما كان لا شئ من
ح آ لانه اذا كان كل ح ت ولا شئ مرة آ كان لا كل ت آ السابع عشر بعض ح ت وليس البته
اذا كان بعض ت آ قه ر ينتج ليس البته اذا كان كل ح آ قه ر والبرهان مثل ذلك الثامن
بعض ح ت وليس البته اذا كان لا كل ت آ قه ر ينتج ليس البته اذا كان لا شئ مرة ح آ
قه ر التاليفات من هذا الباب على منهاج الشكل الثانى لا ينتج من مقدم موجب كلى وسنج
من مقدم موجب جزئى واذا كان المقدم جزئيا فيجب ان يكون الحمل موافقا له فى الكيف وان كان
كليا فيجب ان يخالفه فى الكيف وان يكون المقدم صحيح الوجود واذا كان المقدم كليا فالنتيجه
جزئيه وان كان جزئيا فالنتيجه كليه لكنه ان كان الحمل كليا كانت النتيجه كليه كليه المقدم
وجزئيتها معا وان كان جزئيا لم يكن المقدم والنتيجه الا كليا ولكن يجب ان يكون المتصله
كليه المقدم جزئيه سالبه الضرب الاول كلما كان لا شئ مرآت قه ر ينتج
ويكون اذا كان لا شئ مرة آ قه ر والا فليس البته وقلنا كلما لا شئ مرآت قه ر ينتج
ليس البته اذا كان لا شئ مرآت فلا شئ مرة آ لكن اذا كان لا شئ مرآت وحق ان
كل ح ت كان لا شئ مرة آ هذا خلف وقد عكس ان سئ عكس المقدم اذا كان سالبا
كليا وعكس الضرب الثانى كل ح ب وليس البته اذا كان لا شئ مرآت قه ر ينتج
ليس كلما كان لا شئ مرة آ قه ر وبرهن عليه بالخلف على ذلك النحو او عكس المقدم
او رد السالبه الى الايجاب الضرب الثالث ليس شئ مرة ح ت وكلما كان

حلف

حلف

حلف

برهان

كل آت قه ر فقد يكون اذا كان لاشئ مرح آقه ر والا فلس البته اذا كان لاشئ من
ح آقه ر وكلما كان آت فهو لس البته اذا كان كل آت فلاشئ مرح آ لكن اذا
كان كل آت ولس شئ مرح ت حق فلاشئ مرح آ حق وهذا خلف الضرب
الرابع ليس شئ مرح ت ولس البته اذا كان كل آت قه ر بيح فقد لا يكون اذا
كان لاشئ مرح آقه ر وس على نحو ذلك الضرب الخامس كل ح ت وكلما كان
بعض آت قه ر بيح كلما كان كل ح آ او بعض ح آقه ر لانه حسنذ يكون بعض
آت الضرب السادس لاشئ مرح ت وكلما كان كل ح آ ت او بعض ح آت
قه ر لانه حسنذ يكون بعض آت الضرب السابع لاشئ مرح ت وكلما كان لاكل آت
قه ر بيح كلما كان كل ح آ او بعض ح آقه ر لانه حسنذ يكون لاكل آت الضرب
الثامن بعض ح ت وكلما كان لاشئ مر آت قه ر بيح فقد يكون اذا كان لاكل ح د
قه ر والبرهان بالخلف وبعكس المقدم الضرب التاسع بعض ح ت ولس البته
اذا كان لاشئ مر آت قه ر بيح لس كلما كان لاكل ح آقه ر والبرهان بالخلف وعلى
ذلك الضرب العاشر لس كل ح ت وكلما كان كل آت قه ر بيح فقد يكون
اذا كان لاكل ح آقه ر والا فلس البته وقد قلنا كلما كان كل آت قه ر فلس البته
اذا كان كل آت فلاكل ح آ لكن هما جيفا حقان فالسلب باطل الضرب الحادى عشر
لس كل ح ت ولس البته اذا كان كل آت قه ر بيح ليس كلما كان لاكل ح آقه ر لانه اذا
كان كل آت محسنذ لس كل ح آ ولس حسنذة ر وقد سن بالرد الى الايجاب
الضرب الثانى عشر بعض ح ت وكلما كان بعض آت قه ر بيح كلما كان كل ح آقه ر
لانه يكون حسنذ بعض آت الضرب الثالث عشر لس كل ح ت ولس البته اذا كان
لاكل آت قه ر وبيح لس البته اذا كان كل ح آقه ر لانه يكون حسنذ لاكل آت واما
الجزئيات المتصلات السالبة المقدمات الطبائعية فلنبرهن على ضروب منها وهو انه كل
ح ت ولس كلما كان لاشئ مر آت قه ر بيح لس كلما كان لاشئ مرح آقه ر والا فكلما
كان ولس كلما كان لاشئ مر آت قه ر ولس كلما كان لاشئ مر آت فلاشئ مرح آ
لكن كل ح ت وكلما كان لاشئ مر آت كان لاشئ مرح آ ولنبرهن على ضرب اخر
وهو انه كل ح ت وقد يكون اذا كان لاشئ مر آت فقد يكون اذا كان لاشئ مرح آقه ر

سن بالخلف الباقيات من هذا الباب على منهاج الشكل الثالث وهى افضل
قياسات هذا الباب ولا بيح والحملية سالبة ويكون البيحة كلى المقدم داعما
الضرب الاول كل ح ت وكلما كان كل ح آقه ر بيح كلما كان كل ت آقه ر لانه
يكون حسنذ كل ح آ الضرب الثانى كل ح ت وكلما كان لاشئ مرح آقه ر بيح
كلما كان لاشئ مر ت آقه ر لانه حسنذ يكون لاشئ مرح آ الضرب الثالث كل
ح ت وكلما كان بعض ح آقه ر بيح كلما كان كل ت آقه ر لانه يكون حسنذ
بعض ح آ الضرب الرابع كل ح ت وكلما كان لاكل ح آقه ر بيح كلما كان لاشئ
مر ت آقه ر لانه يكون حسنذ لاكل ح آ الضرب الخامس كل ح ت ولس البته
اذا كان كل ح آقه ر بيح لس البته اذا كان كل ت آقه ر لانه يكون حسنذ كل
ح آ الضرب السادس كل ح ت ولس البته اذا كان لاشئ مرح آقه ر بيح
لس البته اذا كان لاشئ مر ت آقه ر لانه يكون حسنذ لاشئ مرح آ الضرب
السابع كل ح ت ولس البته اذا كان بعض ح آقه ر بيح لس البته اذا كان
كل ت آقه ر لانه يكون حسنذ بعض ح آ الضرب الثامن كل ح ت ولس
البته اذا لم يكن كل ح آقه ر بيح لس البته اذا لم يكن كان لاشئ مر ت آقه ر لانه
يكون حسنذ لاكل ح آ الضرب التاسع كل ح ت وقد يكون اذا كان كل ح آ
قه ر بيح فقد يكون اذا كان كل ت آقه ر لانه يكون حسنذ لاكل ح آ العاشر
والحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر
متصلا تها جزئه ونتائجها جزئه جزئه المقدم لتحتاج ان نعمله سفسكر والسابع عشر
بعض ح ت وكلما كان بعض ح آقه ر بيح كلما كان كل ت آقه ر لانه يكون
حسنذ بعض ح آ الثامن عشر بعض ح ت وكلما كان لاكل ح آقه ر بيح كلما كان
لاشئ مر ت آقه ر لانه يكون حسنذ يكون لاكل ح آ والتاسع عشر بعض ح ب
ولس البته اذا كان بعض ح آقه ر بيح لس البته اذا كان كل ح آ والعشرين
بعض ح ب ولس البته اذا كان لاكل ح آقه ر بيح لس البته اذا كان لاشئ
مرح آ والحادى والعشرين والثانى والعشرين والثالث والعشرين والرابع والعشرين
جزئه الحمليات وجزئه المتصلات والمقدمات والتوالى لحالها اصناف

هذه القياسات والحمليه مكان الكبرى تاليفات ذلك على منهاج الشكل الاول
لايلج الا ان يكون المقدم سالبه والحمليه كليه الضرب الاول كلما كان لاشئ مرح
ت قه ر وكل ت آ ينج كلما كان لاشئ مرح آ قه ر لانه يكون حينئذ لاشئ مرح
ت الضرب الثانى كلما كان لاشئ مرح ت قه ر ولاشئ مرت آ ينج كلما كان
كل ح آ قه ر لانه يكون حينئذ لاشئ مرح ت الضرب الثالث كلما كان لاكل
ح ت قه ر وكل ت آ ينج كلما كان لاكل اولاشئ مرح آ قه ر لانه يكون حينئذ
لاكل ح ت الضرب الرابع كلما كان لاكل ح ت قه ر ولاشئ مرت آ ينج كلما كان
كل او بعض ح آ قه ر لانه يكون حينئذ لاكل ح ت والضرب الخامس
والسادس والسابع والثامن متصلها سالبه وينج بكل النتاج سالبه والبرهان
ماخوذ ذلك بعينه وضروب ثانيه اخرى والمتصله جزئيه موجبه وسالبه
واما تاليفات ذلك على منهاج الشكل الثانى لايلج الا ان يكون الحمليه كليه وتكون
المقدم مشاكلا لها فى الكيفيه الاولى كلما كان كل ح ت قه ر وكل آ ت ينج
كلما كان ح آ قه ر لانه حينئذ كل ح ت الثانى كلما كان لاشئ مرح ت قه ر ولاشئ
مر آ ت ينج كلما كان كل ح آ قه ر لانه حينئذ يكون لاشئ مرح ت الثالث كلما كان
بعض ح ت قه ر وكل آ ت ينج كالاول الرابع كلما كان لاكل ح ت قه ر ولاشئ
مر آ ت ينج كالتالى واربعه اخرى والمتصلات سوالب وثمنيه اخرى والمتصلات
جزئيه سالبه وموجبه تاليفات ذلك على منهاج الشكل الثالث الاول كلما
كان لاشئ مرح ت قه ر وكل ح آ ينج كلما كان لاشئ مرت آ قه ر لانه يكون
حينئذ لاشئ مرح ت الثانى كلما كان لاشئ مرح ت قه ر ولاشئ مرح آ ينج كلما كان
كل ت آ قه ر لانه يكون حينئذ لاشئ مرح ت الثالث كلما كان لاكل ح ت قه ر
وكل ح آ ينج كلما كان لاشئ مرت آ قه ر لانه يكون حينئذ لاكل ح ت الرابع
كلما كان لاكل ح ت فلاشئ مرح آ ينج كلما كان كل ت آ قه ر لانه حينئذ يكون لاكل
ح ت واربعه اخرى والمتصلات كليه سالبه وثمنيه اخرى ومتصلاتها جزئيه
سالبه وكليه موجبه **فصل** فى القياس المقسم والاشكال الثلثه من ذلك
قياسات مولفه من مفصله ومن حمليات كثيره على قياس الاسقرا الا ان الاقتران

لايكون

مثل

برهانه

لايكون الحمل فيه حقيقيا بل تشبيهيا ويجوز ان يكون اجزاء القسمه ناقصه ومع
ذلك يكون اسقرا ولا يلتفت الى ان يكون الاجزاء تامه على ما ستعلم وهذا يكون
الحمل فيه حقيقيا على موضوع الانفصال واجزاء القسمه تامه واما اسميه القياس
المقسم ويكون اجزاء القسمه فيه مشتركه فى جزء ويكون الحمليات مشتركه فى حد
ويكون ذلك اما على نمط الشكل الاول او على نمط الشكل الثانى او الثالث تاليفات
ذلك على منهاج الشكل الاول وذلك ان يكون اجزاء المنفصله مشتركه فى الموضوع وفى
الانفصال على موضوعها ويكون كل حملى مشاركا فى جزء هو محمول ذلك الحملى
مباينا فى جزء هو موضوع ذلك الحملى ويجب ان يكون المنفصله موجبه الاجزاء والحمليات
كلها متشابهه الكيف ويلجها حمليه الضرب الاول كل د اما ح اوه او ر وكل
ح وه وز آ فكل د آ الثانى كل د اما ح واما ه واما ر ولاشئ مرح ولا ه
ولا ر آ فلاشئ مرح آ الثالث بعض ب اما ح واما د واما ه وكل ح وه وز آ
فبعض ت آ والرابع بعض ت اما ه واما ه ولاشئ مرح ولا د ولا ه آ فلا كل ت
آ فان جعلت المنفصله جزئيه لم يفد فى اساج الحمليه تاليفات ذلك على منهاج
الثانى والشرط فيه ان يكون المنفصله ايضا موجبه الضرب الاول كل ت
اما ان يكون د اوه او ر ولاشئ مرح اوه او ر يلج لاشئ مرت آ الضرب الثانى
لاشئ مرح ولا ه ولا ر ودايما اما ان يكون ا د اوه او ر الضرب الثالث
بعض د اما ان يكون ح اوه او ر ولاشئ مرح اوه او ر وان جعلت المنفصله
جزئيه لم يفد فى اساج الحمليه ولذلك ان جعلت المنفصله كبرى وحفظت الجعل
الكبرى جزئيه واما على قياس الشكل الثالث والشرط فيه ان يكون المنفصله كليه و
ان يكون الشركه فى كلى اعنى ان يكون فى احزاء المنفصل او احزاء المحليات كلى
يكون الجزئى ان كان فى الاخر مشاركا اياه الضرب الاول دايما اما ان يكون ح ت
واما ان يكون د ت وكل ح وكل د ه يلج ان بعض ت ه لان كل واحد من ح
و د آ و ح او د بعض ت فان كانت المنفصله سالبه لم يلج مثاله ليس البته
اما ان يكون الانسان حيوانا او يكون الفرس حيوانا وكل انسان وكل فرس جسم
ثم نقول ليس البته اما ان يكون الانسان نفسا او يكون الفرس نفسا وكل انسان

شرط الاتراك فى حد

المنفصله

جعل شرط

جعل شرط

وكل فرس حسم فان جعلت المفصله كبرى ايج ايضا مثل ذلك بعينه فان
جعلت ع الحلسين حزء ايج كذلك ولكن ينبغى ان يكون حزا المفصله كلسين مثاله
اما ان يكون كل حَ آ واما ان يكون كل دَ تَ وكل حَ آ او بعض حَ ة او بالخلاف
واما ان كان ع حزى المفصل جزيه فان شاركت ع الحلسين كلسه ايج والا لم يسغ
مثال الذى لا يلج داعا اما ان يكون كل حَ تَ واما ان يكون بعض دَ تَ وكل حَ ة
وبعض دَ ة فانه عكن ان لا يكون قولنا كل حَ تَ حقا البته فسقى الاقتران من
جرسين ولكن يلزمه بلجه شرطيه انه ان كان لاشئ مرد تَ فبعض تَ ة لانه شرطيه
يكون حسنذ كل حَ بَ وكذلك اذا عكست الترتيب فان جعلت الشرطيه جزيه
لم يفد كليه كما علمت واما التاليفات من مفصله وحمليات لا سيما ع محمول واحد
فما كان ترتيبه الشكل الاول فالشرط فيه ان يكون الصغرى موجبه والكبريات
كليات مثاله كل دَ اما حَ واما بَ وكل حَ ة وكل تَ يلج كل دَ الخلو من ة وَ لا على
انهما لا يجتمعان فيه بل على انه لا يخلو منهما فان كان كل دَ اما حَ واما تَ ولا شئ من
حَ ة ولا شئ من تَ يلج ان كل دَ لا يخلو من ان لا يكون ة او لا يكون رَ وعلى ذلك قس باقى
الضروب فان جعلت الحمليات صغريات كقولك كل حَ ة وكل دَ رَ م نقول واما ان
يكون كل ة آ واما ان يكون كل رَ آ يلج انه اما ان يكون حَ آ اى عندما يكون كل ة آ او
يكون كل رَ آ فان كان ع احزا المفصل جرى لم يلج فان كانت المفصله سالبه ابحث
مفصله سالبه والشرط ماذكرا اما ان كانت المفصله سالبه الاحزا لم يلج الشكل الثانى
يجب ان يكون الحمليات فيه سوالب بعكس فحسنذ يرجع الى الشكل الاول ويكون حكمها
الشكل الثالث يعرف احوالها عا يلزم الصغريات من العكس او بالافتراض التاليفات من حمليه
مكان الصغرى ومفصله مكان الكبرى ترتيب الشكل الاول كل حَ تَ ودايما كل تَ اما
ة واما رَ يلج كل حَ اما ة واما رَ فان سيل على هذا فعيل كل فرد فهو عدد وكل عدد اما
فرد واما زوج فسلزم من هذا ان كل فرد اما فرد واما زوج وهذا هذيان والجواب
ان هذا ملج ولكن بلجته غير مفيده وليس انه غير مفيد وانه كاذب شيا واحدا ومثال
هذا الوان قابلا قال كل ناطق انسان ثم قال وكل انسان ناطق فانج كل ناطق ناطق لم يكن
هذا موجبا ان الضرب غير ملج ولكن السبب فيه المقدمات لا التاليف اذ قد اخذت

شرطيه

سرط

جعل

المقدمات

المقدمات سوى المحتاج اليها ثم لا شك ان كل فرد اما فرد واما زوج وذلك لانه ان خلا
عنهما وهو عدد كان شيا اخر غيرهما وهذا محال وان اجتمعا فيه كان الفرد والزوج
مجتمعين وهذا اشد استحاله وكذلك ان كانت الكبرى جزيه وكذلك اذا كانت
الصغرى جزيه وكذلك اذا كانت الكبرى سالبه كليه او كانت موجبه سالبه الاحزا واما ترتيب
الشكل الثانى لا يلج واما ترتيب الشكل الثالث يلج ما عرفه بعكس الحمليه اعلم ان جميع
المقايس المولفه من حمليه ومتصله او منفصله قد يجوز ان يكون مكان الحمليه متصله اذا
كان المقدم او التالى او اى الاجزا كان مما شارك فيه متصله ويكون البيجه تلك بعينها
الا انه يكون متصله بدل ما يكون حمليه واعلم ان جميع الاقترانات التى استركت ع
حد بعينه فانها يلزمها اقترانات يكون مراجدى المقدمتين وهى مقدمه فى قوة المقدمه
الاخرى وان نقر الحد المشترك فصار كليه جزئا او سالبه موجبا وبالعكس وكذلك ان بدلت
مكان المقدمتين لازميهما وعليك ان تجرب هذا فى قوسه قزحيه ولحد حسنذ قوانين اخرى
غير التى اوردناها وهى التى ع قوتها واما اصناف قياسات لحدث من شرطيات بشارك
ع جزء غير تام من ذلك اشتراك مفصلتين فى حزء غير تام ما كان من ذلك على مشاكله
الشكل الاول اما من موجبتين فهكذا دايما اما ان يكون حَ دَ واما ان يكون ة رَ اما ان
يكون تَ آ ويكون آ يلج اما ان يكون حَ دَ واما ان يكون ة تَ او ة آ واما من موجبه وسالبه
فهكذا دايما اما ان يكون حَ دَ واما ان يكون ة رَ ولبسته اما ان يكون رَ آ او يكون
رَ تَ يلج اما ان يكون حَ دَ واما ان لا يكون ة تَ او ة آ واسان صغراها جزيه يلج
جزيه واما على منهاج الشكل الثانى فلا يكون الا على هذه الصوره دايما اما ان يكون حَ دَ
واما ان يكون حَ ة ولبسته آ اما ان يكون دَ واما ان يكون ة يلج حمليه انه لبسته
حَ آ والضرب الثانى صغراه سالبه وكبراه موجبه وضربان صغراها حزسان هو
وقوع الحمليات ومنها اشتراك متصله صغرى ومفصله كبرى ع محمول المقدم وموضوع
الانفصال او محمولاها جميعا ضروب ذلك على منهاج الشكل الاول كلما كان حَ تَ
ة رَ وكل تَ اما دَ واما آ فكلما كان حَ تَ فكل ة اما دَ واما آ الثانى كلما كان حَ تَ
ة رَ ولبسه تَ اما دَ واما آ فكلما كان حَ تَ فلبسته ة اما دَ واما آ وضربان
والمتصله جزيه ضروب ذلك على منهاج الشكل الثانى كلما كان حَ تَ ة رَ او دَ

الاقتران ع حد

ولاشئ مرارا ودا وكلما كان حت فلس ة آ كلما كان حت فلس ة را ودا وكل
را ودا وكلما كان حت فلس ة آ وضربان اخران حزتهما موجبه وضروب
اربعه متصلاتها سالبه فهى ترجع الى هذه وتنا بجها تكون لوازم هذه وقد ادنا ما
ضمناه من الكلام المختصر فى القضايا الشرطيه وقياساتها وقد كنا علمنا فى هذا الباب
فى بلادنا كتابا كبيرا مشروحا عانا عناه فى اسفارنا ومفارقتنا لاسباننا وكانها
موجوده فى البلاد التى كنا بها وبعد ان كنا استخرجنا هذا الجزء من العلم بقرب
من عشر سنه وقع الينا كتاب فى الشرطيات منسوب الى فاضل المتاخرين
كانه مخول عليه فانه غير واضح ولا معتمد ولا مبالغ فيه ولا مبلوغ به الغرض فانه
فاسد فى تعريف حال القضايا الشرطيه انفسها وفى كثير مما تستصحبه من القياسات
وفى كثير مما لا تستصحبه وفى وجوه الدلايل على الانتاج والعقم وفى تعديد الضروب
فى الاشكال فيجب ان لا تلتفت المتعلم الى ذلك الكتاب فانه مربعه مضله وذلك
لان مصنفه لم يعرف ان الايجاب والسلب فى الشرطيات والكليه والجزئيه
والاهمال كيف يكون وكيف يضاد الشرطيات وكيف يناقض وكيف يتداخل
بل اصناف هذا كله الى احزا المتصلات واستغل من عكس الشرطى نوع واحد
ولم يعرف جميع الاقترانات بل اقتصر على اقترانات من متصلات ومنفصلات
ولم يستوف جميعها وكثرها فوق العدد الواجب لانه عدد اشيا داخله تحت
حكم واحد كاشيا ذات احكام مختلفه وانما يجب ان يورد الحكم الكلى فيها فكفيه
بكثير اصنافها بحسب تعديد الدلالات لمقدم اوتال باختلاف الكميه والكيفيه
لا بغير غيرها حكم ثم ظن بكثير من العقم انه منتج وخصوصا اول ما نعده فى الكتاب
ثم ظن فى كثير من هذا العقم انها ظاهره الانتاج لا يحتاج الى بيان لكمال قياساتها
ثم ظن فى كثير من المنتجات انها عقم ثم لم يصب فى انه كثير من المنتجات المحتاجه الى
بيان بل سلك سبيلا غير شديد ثم ظن ان المنفصل يتمر فيه تال ومقدم حتى عد
التاليف منه مره فى شكل ومره فى شكل اخر لانه فى احدها قدم المشترك فيه وفى الاخر
اخره ثم ظن فى كثير من الاقترانات التى ليس الاوسط فيها شيئا بعينه انه قياس
بسيط لانه يلزم منه شئ بقوة وسط واحد بعينه وذلك فى حكم القياس المركب

لان

ادينا ما
ضمناه

لان القياس البسيط وسطه واحد بعينه بلا اختلاف فهذه واسماؤها من
وجوه ربعه فى ذلك الكتاب تمت المقاله السابعه من الفن الرابع من الجمله الاولى فى المنطق

المقاله الثامنه من الفن الرابع من الجمله الاولى فى المنطق

فصل فى تعريف القياس الاستثنائى وما يتكلم على القياسات

الاقترانيه حمليها وشرطيها فحرى بنا ان نتكلم الان فى القياسات الاستثنائيه
فنقول ان القياس الاستثنائى مخالف للاقترانى فى ان احد طرفى المطلوب يكون
موجودا فى القياس الاستثنائى بالفعل ولا يكون موجودا فى القياس الاقترانى الا بالقوه
كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم فلا المطلوب ولا نقيضه
موجود فى هذا القياس الاقترانى بالفعل واما ان قلنا ان كان الانسان حيوانا
فالانسان جسم او ان لم يكن الانسان جسما فليس بحيوان وقلنا فى الاول لكن الانسان
حيوان فانتج ان الانسان جسم ولو قلنا فى الثانى فانتج ذلك وجدنا احد طرفى
المطلوب وهو الموجب موجودا بالفعل فى اول القياسين بالفا والطرف الثانى
موجودا بالفعل فى القياس الثانى تاليا فنقول ان كل قياس استثنائى يكون من مقدمه
شرطيه ومن مقدمه استثنائيه هى نفس احد جزئيها او مقابله بالنقض فسنتكلم
اما الاخرى او مقابله فاما ان يكون الشرطيه متصله او يكون منفصله ولنقدم ما يكون
الشرطيه منه متصله فنقول انه لا يخلو حينئذ من ان يكون المستثنى من جانب المقدم او
من جانب التالى فالضرب الاول المشهور فى ذلك هو ان يكون المستثنى عين مقدم
المتصل وينتج المتصل مع الاتصال واللزوم وضع عين التالى فلنتكلم الان فى المتصل
الذى يعد هذا الجنس من الاستثنائيه فى حاله ما كونه متصلا على سبيل الموافقه
او على سبيل اللزوم فنقول انه لا يفيد ما كان منه اتصاله على سبيل الموافقه وذلك لان
التالى لا يكون شيئا يلزم من وضع المقدم بل شيئا انما جعل مواصلا للمقدم بسبب
انه عرف وجوده حقا فى نفسه مع وجود المقدم والمعلوم وجوده مستغن فيه عن
القياس عليه فانه يجب ان يكون هو مجهولا بنفسه ومعلوما بلزوم ومواصلته للمقدم
فاذا علم وجود المقدم علم منه وجوده كما اذا قلنا ان كان آت فحدد فاذا استثنينا
لكن آت وكنا نعلم ان حدد فاذا لم نفد نا علما حديدا بان حدد لكنه اذا كان

المواصل
للمقدم
م

كون حد مجهولا وكانت متابعته لكون آت معلومه فاذا صح لنا ان آت
صح من ذلك ان حد يجب ان يكون المتصلات المستعمله في المقاييس الاستثنائيه
المتصلات اللزوميه الضرب الثاني من المشهور هو ان يكون المستثنى عين المقدم
ويكون المتصل ناقص الاتصال واللزوم وهو كالضرب الاول الا انه سائنه في
ان اللزوم فيه غير تام وما كان يجب ان نجعل هذا قسما اخر بل كان يجب ان لا يلتفت
الى امر تمام اللزوم ونقصانه في الاستثناء الذي يكون من جهة المقدم بوجه وكان
الاصوب ان يقال ان الاساس في المقدم من المتصل كيف كان ليتم العكس من التالي
وذلك امر بين والقياس فيه كامل فان كان موضع الفرق فهو اما في الاستثناء فيفضي
المقدم او في التالي الضرب الثالث من المشهور هو ان يكون المستثنى عين
التالي من التام اللزوم فينتج عين المقدم قالوا وهذا ليس اساجه بنا بنفسه بل هو
قياس غير كامل انما يكمل مثل ان يقال انا لما قلنا ان اللزوم تام جعلنا اللزوم منعكسا
قلنا حينئذ ان نجعل التالي مقدما والمقدم تاليا فيستغني عن ما هو الان مقدم
وقد كان قبل تاليا فيتبع ما هو الان تال وكان قبل مقدما والذي يجب ان يعتقده
المنصف في هذا ان النظر في صورة القياس هو النظر المقتصر على موجب مفهوم
المقدمة من حيث هي المقدمة المفروضة فاما من حيث لها مادة ومادة وخصوصيه
وخصوصيته فليس ذلك نظرا فيما بالذات فاذا قلنا ان كان آت فحد فكان
هذا القول مقدمة بنى عليها قياسا فيجب ان يلتفت الى مفهوم هذه المقدمة
وصورتها فيعطي ما يوجبه الخاص من صورتها واما ان تاليها هل هو منعكس
على مقدمها فهو نظر في امر غير صورة المقدمة بل انما هو نظر في مواد المقدمة وما هو لا
كالنظر في محمول الموجبة الكلية من حيث هو مساو للموضوع او غير مساو فلو كان
هذا النحو من النظر معتبرا في تعريف احكام المقدمات والمقاييس لقد كان يقال
هناك ايضا ان من الكلية الموجبة ما هو تام الحمل وما ليس تام الحمل وشيا اخر يسبه
هذا فكان يقال انه ان كان المحمول مساويا للموضوع فانها تنعكس مثل نفسها
وان كان غير مساو فانها تنعكس جزئية ولكان يقال في الشكل الثالث ان المحمول
في الصغرى ان كان مساويا فالنتيجة تكون كلية موجبة بل الضرب الثالث والرابع

الضرب الثاني

الضرب الثالث

منصف

التفات المفهوم والصورة ٣٣

من الضرب

من الضرب الاول لقد كان يقال فيه ان كان الحد الاصغر ليس اعم من الاوسط فالنتيجة
كلية لكنهم لم يفعلوا شيئا من هذا سببه انهم اعتبروا احوال المقدمة من حيث فيها موضوع
ومحمول وكلية وكيفية والنفوا الى ما يجب عنها كذلك وبعضوما يمكن ان يكون عنها
اذا كان هناك اعتبار اردا من الداخل في نفس مفهوم المقدمة مما هو اخص منهما
مما يمكن ان يفرض في مادة دون مادة فكذلك يجب ان يكون الامر في الشرطيات
المتصلة فيجب ان يلتفت الى نفس الشرط والى مقدمه وتاليه من حيث ان التالي تال
والمقدم مقدم والى نفس ما يلزم ذلك لزوما عاما كيف كانت مواده فاما ما يكون
صورة المقدمة فيه محفوظة من حيث هي متصلة لها مقدم وتال ولا يكون ذلك مضمنا
فيها لازما اياها ويحلف هو من غير الجانب اختلاف فيها فلا يجب ان يلتفت اليه وانه
ليس المفهوم من كون المقدمة متصلة ذات مقدم وتال ان تاليه كيف حاله مع المقدم في
انه سينعكس عليه او لا ينعكس فان ذلك مما لا يفهم عن صورة المقدمة بل هي شيء يجوز ان
يفهم من خارج وليس ايضا من المفهومات الخارجة اللازمة لزوم العكوس بل من اللواحق
الممكنة التي سبق في مادة مادة فيجب ان لا يلتفت الى مثال هذه الاعتبارات ومن علم
ان التالي ينعكس على المقدم ليس من صورة المقدم بل من خارج مما لحوجه الى استعمال هذا
القياس وله سبيل الى ان يضع الملزوم عين مقدما ولا يلزم على هذا ما عمل في الشكل الاول
والثالث اذا استعملا مع الاستغناء عنهما بالشكل الاول اذ الامر هناك مخالف للامر ها هنا
فانه كما قد علمت هناك اكثريا ما يكون السابق الى الذهن انه لا شيء مرات ما تخطر
بالبال بعده انه لا يجب ان يكون لا شيء مرت ما او تخطر ذلك بالبال فيكون خطور هذا
شيا سابقا الى الذهن فاذا كان هذا السابق الى الذهن كما هو وقد ينتج بقرن اخر اليه
لم يحتج الى تكلف عكس وكذلك في الجزئية الموجبة فيكون هذا وجها مفيدا في استعمال
الشكلين الاخرين ومع ذلك فان العكس لازم للمعكوس وهذا شيء قد فرغ عنه لك
فيما سلف واما ها هنا فان صورة قولنا ان كان آت فحد ليس يقتضي ذلك ان يكون ان
كان حد فات لا محالة بل يجب ان يكون هذا لك معلوما من نفسه خاطرا بالبال سابقا
اليه لا لازما عن الاول فانه لا يلزم عند الستة واذا كان هذا معلوما لك بنفسه خاطرا
الى بالك واستثنيت ان حد قبل الحقيقة اعني استثنيت المقدم وهو الذي سبق

الداخل في نفس مفهوم المقدمة ٣٣

خطور

السابق الى الذهن

الى الذهن ولم يحج الى متوسط اخر فلو كان قولنا ان كان كل آ فهو د اذا سبق الى
ذهنك لزم عند عكسه وكان عكسه بحيث يحج عين مقدم عن تاليه الذى الاه هو
غير مقدم لما سبق الى ذهنك للست تقول ان هذا لما سبق الى الذهن اولا لزم شئ يلزم
ثالث ولان اللازم شئ لازم للملزوم الاول فلا الكلف الان ذهنى ان سقل من هذا الى اللازم
للاول ومن اللازم للاول الى الثالث الذى هو لازم ثان بل اترك سقل دفعه الى اللازم
الثانى على انه لازم اول من غير حاجه الى ان يلتفت الى القياس الاول عند الاستعمال وان
كان تحتاج الى ذلك فى وقت استبانه ان القياس منتج وللست استعدت باعمالته
شيئا واختصرت بابا وكان حكمه حكم ضروب الشكل الثانى والثالث واذ لست الامر
كذلك السته انما سفعك ان تخطر هذا العكس بالبال اذ تحتاج ان تعلم ان اللزوم تام وهذا
هو انك تحتاج ان يعلم وتخطر بالبال ان هذا الذى هو تال له نسبه المقدم الجاهز الذى
هو الان مقدم فادلست تحتاج الى ان تخطر هذا بالبال اولا حتى تعقد قياسك فتكون قد
اوردت فى ذهنك انه ان كان حد فآت ثم لما استثنت لكن حد فانا استثنت مقدم
المقدمه التى اخطرت بالبال بالفعل مما كان للمقدمه الاولى غنا بوجه فى ان تكون حس
قياس واكثر عنايه ان يكون تذكرت به شيا لست يلزمه بل يعرض معه الضرب الرابع
والمشهور اسسنا نقض التالى مزياقص العناد وتبيح نقض المقدم كقولك ان كان حد
فآت لكن لست آت فليس حد وليس قياسا كاملا وتسمى هكذى انه ان لم يكن ليس حد
فحد واذا كان حد فآت تبيح انه ان لم يكن ليس حد فآت لكن فرضنا ليس حد تبيح
فآت فاذن حق ان آت وكان حقا ان آليس ت هذا خلف والحاج مع تطويلنا
فيما سلف الى ان تذكرك مزراس انه آن كان هذا الاتصال على سبل الموافقه لم يجب هذه
النتيجه قال بعضهم ربما كان التالى كثير الاجزا واحد كشئ واحد كقولهم الفلك ثقيل
ولا خفيف فيحب ان نوتى بعض الجمله كلها والذى عندنا فى هذا انه آن عنى بقوله لا يحيز
ولا يقبل السلبين جميعا فكفى باسسنا بعض ايهما سلمت حتى تبيح نقيض الاخر وان عنى
بذلك اثبات الواسطه بين الامرين وقد عبر عنه بالسلبين فالتالى معنى واحد فى
الحقيقه ليس فيه كثره اجزا ومع ذلك فآن اسسنا احدهما ايضا يكفى فى اثبات
احد الطرفين رفع الوسط كما آن نقض احد الشرطين يوجب بعض المجمع وان

لازم اللازم

بيان

سلب

سلب الحرسلب بالقوه للمجتمع من حيث هو مجتمع الضرب الخامس والمشهور اسسنا بعض
المقدم من غير تمام اللزوم هذا الاحب له بيجه والمشهور فان التالى اذا كان اعم لزوما
فليس اذا رفع المقدم اوجب رفع التالى آذا التالى موجود مع غير المقدم وهذا
كقولهم ان كان زيد مسقلا فهو مغير لكنه ليس بمسقل فليس يلزم انه متغير اوليس
بمتغير فانه ان لم يكن مسقلا جاز ان يكون مغيرا فى الكيف وان لا يكون الضرب السادس
من اسسنا عين تال من متصلا ناقص اللزوم لا يبيح ولكن مثاله لكنه متغير فليس يلزم
انه مسقل اوليس بمنتقل الضرب السابع اسسنا بعض مقدم ما هو تام اللزوم فيبيح
نقض التالى وذلك لانه نصير تاليا ونصير ما كان تاليا مقدما وعلى ما علمت والحكم
فى هذا الضرب هو الحكم فى الثالث الضرب الثامن اسسنا بعض تال تام اللزوم وليس
هذا المخصه ضربا اخر غير الذى سلف بل يحب ان نعلم ان اسسنا بعض المقدم
لا يبيح واسسنا عين المقدم يبيح عين التالى واسسنا عين التالى لا يبيح واسسنا بعض
التالى يبيح بعض المقدم وآن هذا التكلف منهم انما دعاهم اليه سبب واحد وهو فقدانهم
ما تولاه المعلم الاول من تفصيل القياسات الشرطيه واحتياجهم الى ان يخوضوا من
انفسهم وافترن بذلك غفولهم عن القياسات الاقترانيه فيها وو قوعهم الى هذه الا
سسناسه واسعالهم عدد ما لا يحصى من احوالهم واستقباحهم ان يكون ذلك امرا موازنا لما
تولى المعلم الاول بيانه فى الحمليات فالتجاؤا الى تكسر الجور بالعض ويحب ان نختم هذا
الفصل بشئ وهو انك يحب ان لا تلتفت الى ما يقال ان الاسسناسه لا تكون الا حمليه و
اعلم انها تكون ما تكون المقدم او التالى الماخوذ هو او نقضه فى الاسسنا واذا
كان كل واحد منهما يحوز ان يكون احد اقسام المقدمات فلذلك الاسسنا فلذلك
ان قال قايل ان كان ان طلعت الشمس كان نهارا فالنهار لازم للشمس ثم اراد ان يسسن
المقدم لم يستثن الاشرطيا وقد يظن قوم ان اللزوم قد يكون على سبل الامكان كقولهم
ان كان هذا حيوانا فيمكن ان يكون انسانا وان حكم الاسسناسه بعكس الحكم فيما سلف
وانما غرهم هذه المادة وعلى ان الامكان فيها امكان بحسب الذهن لا بحسب الامر اذ ليس
شئ من خارج هو حيوان ويمكن ان يكون انسانا بل هو اما واجب ان يكون انسانا او واجب
ان لا يكون انسانا ولا يصير انسانا البته وجوهره باق على ما هو فى شرط الممكنات

الضرب الخامس

السادس

السابع

الثامن

امكان

الامر

النفس

واما ان هذا غير منتج على ما ظنوه فانك اذا قلت ان كان هذا حيوانا فممكن ان يكون ابيض
لكنه ابيض اولس ابيض حيوان اولس بحيوان لم يلزم عنه شيء بل عسى انما يلزم هذا في الامكان
الذهني الذي يختص بسببه الاعم الى الاخص الذي ينقسم اليه الاعم وهذا شيء ورا لزوم
اللزوم ممكنا وشيء ملتفت فيه الى المواد دون الصوره والذي الجاهم الى هذا شيء عجيب
وذلك ان المعلم الاول ذكر في كتاب النفس ان النفس ان لم يكن لها فعل بذاتها فلا يمكن
ان يكون لها قوام بذاتها وان كان لها فعل بذاتها كان لها قوام بانفرادها فحار جالينوس
في العلم الطبي ويكوص في المنطق فزعم ان فلانا اخطا اذا استثنى بنقيض المقدم فانتج منه
نقيض التالي فقال قوم معصبون للمعلم الاول انه لم يخطئ لان هذا اللزوم هو بالامكان
وجاز له ان استثنى بنقيض المقدم فيه ليجعل نقيض التالي بحسبه التي يلزم على جهة الامكان
وعسى ان يكون قوم يحسبون عن ذلك بان اللزوم فيه تام فينتج نقيض المقدم والحق المعلم
الاول لم يورد هذا الكلام على سبيل الاستثناء والاجاز بل ذكر مقدمتين معا في موضع
احدهما عكس الاخر كما واسندا فقال ان كل ضاحك انسان وكل انسان ضاحك فذ
يدل على تساوي المحمول والموضوع فيهما ليس على ان الثاني منهما شيء بستين من الاول
بل شيء يذكره مع الاول وكذلك ذكر الشرطيه مع لفظ الشرط والاستثناء لم يذكر مع لفظ الشرط
بل ذكر شيئا على انه قول تام لا على انه جزء قول فلما وضع المقدمتين جميعا جاء تين في موضع
اخر ان للنفس فعلا بذاتها فانتج فلها قوام بذاتها فكان استثناؤه ليس بنقيض مقدم
اولهما بل عن مقدم الثانيه لكن المسكلم حل بحسب انه ينتج من عين التالي عين الاول
والذي اسفل لحل ذلك حسب ان المتشكك صدق فيما ظن واخذ يروم وجه التخلص
بالحيله التي لاحد وي لها المسكلم واحد واخطا الحال في شيئين احدهما بصدد المسكلم
فيما ذكر من حال الاستثناء والثاني الحابه ان ذلك الاستثناء ليس في ماده الامكان

فصل

في تعديد اصناف القياسات الاستثنائيه اما القياس الاستثنائي
الكائن من الشرطيات المنفصله الحقيقيه فانها اما ان تكون ذات جزئين او تكون
ذات اجزاء والتي من جزئين اما ان تكون حزاها مختلفين بالايجاب والسلب على
سبيل التناقض كقولنا اما ان يكون كذا واما ان لا يكون كذا فان الاستثناء فيها عين
ايها اتفق اينتج نقيض الاخر فتكون النتيجه هي بالمعنى نفس الاستثناء كقولك لكنه كذا ينتج

فاذن

اعرف

فاذن ليس لاكذا وهذا ليس شيئا اعرف من الاستثناء الذي كان جرى قياس فكذلك
ان استثنى لكنه ليس لاكذا ينتج فهو اذن كذا لكن الاستثناء ايضا ليس بعد من
ان لا يكون اعرف من النتيجه واسبق الى الذهن وانما ينفع بذلك في اكثر الامر في قياسات
مؤلفه من متصله ومنفصله كقولهم كذا اما ان يكون كذا واما ان لا يكون كذا فان لم
يكن كذا فاذن آت لكن ليس آت ينتج فهو اذن كذا فكانه يكون المستثنى
عين النقيض نفسه بل لازما لكن هذا القياس ايضا ما تم بشرطيه متصله
وحدها ولا بعد ان لا يحتاج فيها الى المنفصله بوجه فاذن هذا القسم من المنفصلات
لا ينفع استعمالها في القياسات الاستثنائيه كثير نفع بل يجب ان يكون الجزآن
غير متقابلين هذا التقابل بل مثل قولنا ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد
فان استثنى عين احدهما كان ينتج نقيض الاخر كما اذا استثنى انه زوج آنج انه ليس
بفرد وهو الضرب الاول والضرب الثاني هو الذي يكون الاستثناء من النقيض
كقولك لكن ليس بزوج فينتج انه فرد اولس بفرد فينتج انه زوج واما المنفصلات

الضرب الاول والثاني

الحقيقيه الكثيره الاجزاء فاما ان يكون اجزاءها التي تتم بها متناهيه في القوه والفعل
فحكمها حكم ما سلف مثاله اذا قلت ان هذا العدد اما زايد واما ناقص واما
مساو فاستثنيت عين ايها شئت ينتج نقيض جميع ما بقي وهذا النقيض
يفهم على وجهين احدهما ان يكون النتيجه ليست بنتيجه واحده بل بنتيجات وهذا
المثال ونتائج كثيره في مثال ان كان اكثر من هذا اجزاء مثاله فما مثلنا به فليس
اذن زايدا ولا ناقصا وهذا القول في الحقيقه بنتيجات والوجه الثاني ان ينتج
بعض المنفصله التي تتم بالباقي وهو انه فليس اما زايد واما ناقص والقايل
الاول ان يستثنى ويقول ان هذا الا يكون قياسا وذلك لانك ان جعلت انتاجه
على سبيل انتاج بنتيجتين او نتايج كان عن قياس واحد بنتيجتين او اكثر من
ذلك معا كلاهما بالذات ليس احدهما قبل الاخر ولا بعده وان جعلت انتاجه
على سبيل الوجه الاخر ايضا الكذب فانه ليس حقا ان هذا العدد لا يكون اما
زايدا واما ناقصا فان كونه مساويا انما منع كونه ناقصا ومنع كونه زايدا
واما ان يكون اما هذا واما ذاك واما شيئا اخر فليس بمساوك بمانع اياه

شرط

ولا هو بعض ما اسست فان الحمليه لا ساقض المنفصله فيقول في جواب هذا
اما اولا فلم يكن في شرط القياس انه ينبغي ان لا ينتج بنتيجه السته بل كان من
شرطه ان ينتج بنتيجه واحده ولس يمنع كونه منتجا بنتيجتين ان يكون ايضا
قد انتج بنتيجه واحده واما ثانيا فان هذا ايضا ان اردت الحقيقه فانما ينتج
بنتيجتين من حيث هو بالقوه قياسان وذلك لان المنفصلات كلها انما تنتج
هذه الحمليات الكثيره بقوه مقدمات اخرى كانك اذا قلت لكنه مساو لكنه
ان تذكر في نفس كل مقدمه اخرى وهي ان ما هو مساو ولس بزايد ينتج احدى
النتيجتين وايضا ما هو مساو ولس بناقص ينتج حينئذ النتيجه الاخرى وهذا
شيء وان اسقطت ذكره لفظا وقولا فانك لا محاله تقوله في الذهن اذ لا بد لك
من ان تخطر هذا في بالك اذ لو قال لك قايل ولم تحب ان لا تكون ناقصا او زايدا
قلت لانه مساو وكل مساو ولس بناقص او ولس بزايد فيكون حينئذ حللت
القول الى المبادي فكذلك لو لم تسلك فانت تضمر هذا في نفسك وما لم تلتفت
اليه ذهنك لا تسلس لك صدق الانتاج فبالحقيقه انما يتم الانتاج من المقدمه
المنفصله باستعمال قياس اخر اقتراني يكون جميع ذلك هو المتادي الى الانتاج فيكون
بالحقيقه ما يتادى الى انتاج انه ليس بزايد يلتفت فيه الى تالف غير التاليف
الذي يلتفت اليه في انتاج انه ليس بناقص بعد ذلك وها هنا اشياء حقها
ان تقال في اللواحق فهذا واحد وايضا فان قولنا فلس اما زايدا واما ناقصا
هو قول حق ونقيضه باطل وذلك لان قولك ليس اما مضر فيه وليس هذا الذي هو
مساو اما كذا واما كذا وحق ان يقال ان هذا الذي هو مساو ليس اما زايدا واما
ناقصا وذلك لان هذا مساو وليس البته المساوي اما ان يكون ناقصا واما ان يكون
زايدا ينتج فهذا ليس اما زايدا واما ناقصا واما صدق الكبرى فهو انها ان لم يصدق
صدق نقيضها فكان بعض ما هو مساو اما زايدا واما ناقصا ومعنى هذا ان بعض
ما هو مساو للخرج الحق فيه من احد قسمي اما ان يكون زايدا واما ان يكون ناقصا
وهذا كذب صراح وقد عرفت هذا القانون فيما سلف فلا باس ان يكون النتيجه
الذاتيه الحقيقيه هذه ثم تلزم هذه النتيجه النتيجتان لا عنهما وحدها فانه ليس

تضمر

مضمره

اذا

اذا قيل ان ليس اما ثابت واما حاضر يلزم انه لا يكون لا ثابت ولا حاضر فانك اذا قلت
زيد ليس اما انسان واما ناطق لم يلزم منه انه ليس بانسان ولا ناطق بل انما يلزم ان

انعقاد في الذهن

خارج

السبحان لاعتبار اخر سعقد مع هذا في الذهن وهو انه سعقد في الذهن ان
هذا ليس اما زايدا واما ناقصا بل هو امر خارج عنهما وكلما كان كذلك فليس
هو احدهما فهذا هو القول في اسسنا العين واما في اسسنا النقض فانك اذا
اسست نقض ايها كان اتى عين الباقيه على حالها منفصله مثلا اذا قلت لكنه
ليس مساويا لكذا فهو اما زايد واما ناقص وهي السبحه العرسه ثم اذا استوفيت
قياس هذه السبحه ومر اسسنا نقض بعض اجزايها فهنالك سادي الى ان ينتج
عين واحد منها بعينه ويكون كثره القياسات بحسب كثره الاجزا فهذا اذن
الحالف ما يكون مجربين والجامع بينهما ان اسسنا العين في كل واحد منهما
ينتج نقض التالي على حاله ان كان جزءا واحزا واسسنا النقض ينتج عين الباقي على
حاله كان جزءا واحزا واما ان كانت الاجزا غير متناهيه في القوة فليس ينتفع
بالاسسنا من مثل هذه الشرطيه بوجه من الوجوه في ان يكون عنه قياس ولا استحسن
اشغال من اسعفل باعتبار اناجه وذلك لان الاسسنا ان كان عين احد
الاحزا لم يكن له بنتيجه لان البواقي لا حد حتى تقال بقابضها او يولف منها منفصله سالبه
اللهم الا ان يكون البنتيجه فليس شيء مما عدا المسنى فيكون حينئذ هذه البنتيجه بنتيجه عن
قياس ذي جزين كانه قال انه اما ان يكون العدد اسى او ما عدا الاسى لكنه
اسى فليس ما عدا الاسى وكذلك ان كان الاسسنا نقض بعضها ينتج ايضا شيا
غير محدود لا يمكن ان ينطق به الا ان يقال فهو شيء مرباعي ما بعده وهذا ايضا يكون
بالحقيقه عن قياس مبني على منفصله ذات جزين كانه يقول اما ان يكون اسى او شيا
مما بعد الاسى ثم العايده المحصله في الاسسنا المنفصلات هي استتمام القياسات
المترادفه بالاسسنات المتواليه منتهيه الى قسم واحد وبنتيجه واحدة وهذا مما
لا سبيل اليه في استعمال القياس الاسسنائي من منفصلات ذوات اجزا لا نهايه
لها فهذا هو القياس الاسسنائي من مقدمات منفصله حقيقيه فاما ان كانت المقدمه منفصله
غير حقيقيه فاما ان يكون المنفصله منفصله تجمع طرفاها فمن ذلك ما يكون الامر في نفسه

جامع

كذلك اما ان يكون عبدالله لا يعرق واما ان يكون في المآ ونعارضه قولنا لا يكون
عبدالله يعرق او هو في المآ فانها اسسنى بعضه ابيح عن التالي تم اسسنا العين
لابيح ومنه ما يكون لذلك انفاقا كقولك اما ان لا يكون عبدالله سكلم واما ان يأذن له
عمرو ونعارضه قولنا لا يكون عبدالله سكلم او يأذن له عمرو وحكمه ذلك الحكم وقد
تقارب هذين احران كقولك لا يكون عبدالله يغرق وليس هو في المآ ولا يكون
عبدالله سكلم وليس يأذن له عمرو والمنيحه هاهنا بخلاف ذلك فان اسسنا النقيض
يبيح النقيض الاخر وايضا من هذين القسمين ما يكون عرسالسن كقولك اما ان يكون نباتا
واما ان لا يكون جمادا وبيح كذلك وتقارنه لا يكون عبدالله ساتا وهو جماد وايضا لا يكون
عبدالله ساتا او لا يكون جمادا فان سهما الحران فيه كالجزئين في الاصل واولهما حرفه يجري
الاصل وجزء مقابل للجزء الاصل فالذي الجزان فيه كالجزئين يبيح اسسنا النقيض عن التالي
والاخر يبيح النقيض وهذا هو الذي يقال المسندي من سالب الى سالب وقد سبق ان
يكون الاجزاء في جميع ذلك اكثر من اسس كما علمت في المقدمات فيكون للحكم هذا الحكم
واما الصنف الاخر من الشرطيات المنفصلة الغير الحقيقة فلا يستعمل في العلوم وهي التي لا
يجتمع طرفاها ويرتفعان كقولك اما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا فانها يبيح فيها
اسسنا العين للنقيض فهذا القسم يشبه المتصلات الحقيقة من حيث اسسنا العين
والقسم الاول شبيها من حيث اسسنا النقيض ونقول ان جميع المقاييس التي من متصلات
فانما تتم بالمتصلات اما في عين الحقيقة فستعلم ذلك ان تذكرت ما اعلمناك من احوالها
سالفا واما في الحقيقة فانك انما تعني بها ما يدخله لفظة لا تخلو فيكون كانك قلت اذا
لم يخل عن هذا وهذا ولا يجتمعان وهذا ليس ذا فهو ذاك او هو ذاك فليس ذا فقد
اضمرت في نفسك اتصالا لا محالة واسسنا منه وان لم يصرح به وكيف والمطلوب
يجب ان يكون لازما عن القول والمعاند ليس بالفعل لازما لما عانده بل اما ان يلزمه
بعضه واما ان يلزم هو كنقيض معانده فاذن البيان الحقيقي الاول الذي ليس له
هو من طريق اللزوم واما من طريق العناد فذلك بتوسط ما يلزمه من لزوم وايت
يجب ان نحل هذا ونبسطه نقوم ما قد مرنت من الى هذه الغاية **فصل** في قياس
الخلف والقياس الخلف بالحقيقة هو قياس مركب من قياسين شرطيين فقط

فان

فان كان المطلوب حمليا وهو المشتغل به في كتاب انولوطيقا فان المنيحه يكون هي
الحمليه واما القياس فيكون شرطيا ليس فيه قياس حملي وذلك اذا سلكنا في المسلك
الطبيعي السهل فاما القياسات الشرطيات اللذان فيه واحدها اقتراني من شرطه
متصله ومقدمه يشاركها في التالي والتالي قياس شرطي اتصالي اسسنا لي وذلك
تم الخلف وحده ونستغني عن الطف الذي نحاول في تحليل تمام القياس الخلفي وانه من
كم قياس تم وان نبسط ذلك بسطا طويلا على ما نوجد في كتبهم فاما الوجه الحق وهو
الذي ذهب اليه المعلم الاول فهو انا نجعل المطلوب مثلا ان ليس كل ح ت فنقول
ان كان قولنا ليس كل ح ت كاذبا فكل ح ت ونضيف اليه مقدمه صادقه وهي ان كل ت آ نبيح من الاقترانات التي عددناها شرطيه هكذا ان كان قولنا ليس كل
ت ح كاذبا فكل ح آ م نقول لكن ليس كل ح آ اذ هو خلف محال فيكون قد اسسنى
بعض التالي فبيح بعض المقدم وهو ان كل ح ت وهذا امر خفيف سهل ويكون هذا
القياس المركب تم من قياسين وفيها مقدمتان شرطيان احديهما لاشغر حالها في
جميع المواضع اعني من حيث ان مقدمها يكذب المطلوب وتاليها بعض المطلوب والثانية
لاشغر حال مقدمها وشغر حال تاليها فان مقدمها يكون بكذب المطلوب
وتاليها اي حال لزم من تاليف بعض المطلوب مع مقدمه حقه احد انحاء التاليفات
المنيحه للحمليات ان كان المطلوب حمليا او المنيحه للشرطيات ان كان المطلوب شرطيا
كقولنا بعد الدعوى مثلا ان لم يكن اذا كان ح د فه ر فليس كلما كان ح د فه ر وكلما
كان ح ط فه ر نبيح ان لم يكن اذا كان ح د فه ر فليس كلما كان ح د ح ط لكن هذا
خلف فانه ليس كلما كان ح د ح ط نبيح انه كلما كان ح د فه ر فهذا هو تحليل القياس
المعروف بالخلف الى مقدماته واما الذين يحاولون ان يضعوا الشرطيه الاولى ثم يسنو
منها الخلف فانهم يقولون لكن التالي محال ويجعلون قولنا التالي محال دعوى فمنهم
من يكلف ان يصادف قياسا يجمع بين التالي وبين المحال فيقول ان التالي يجتمع منه
ومن حق نعاس منيح للمحال وما اجتمع منه ومن الحق ذلك فهو محال ثم يأتي بقياس بيح
الصغرى فيقول التالي يجتمع منه ومن كذى قياس بيح المحال وما اجتمع منه ومن كذى
قياس بيح المحال فقد اجتمع منه ومن حق قياس بيح المحال هذا بعد ان يكون قد ادغام

اضمرت

متغير

تحليل

مقدمات وتكلف كبر وطول للامر على المحال ومنهم من يعرض عن هذا ويأخذ التالى
التالى ومزجق قبيح محالا لم يعود فنقول ان هذا القبيح محال فهو اما عن الكبرى او
الصغرى او السالبة ثم نسبني وليس عن السالبة قبيح فهو اذن اما عن الكبرى والصغرى
ثم نسبني وليس عن الكبرى اذ كان الحق هو الكبرى قبيح فهو اذن عن الصغرى ثم
نقول والصغرى محال فبعض التالى حق فبعض المقدم حق ثم يكون في جملة هذا
انواع من البرهان ومن اضمار قياسات لم نصرح بها لا فائدة لنا بسطويل الكلام في ذلك
والذي اوردناه هو عن القياس الخلفي من غير زيادة ولا نقصان لكن العادة جرت
باستعمال الخلف بان نستعمل تلك الاقترانية ثم نترك النتيجة فلا نذكر بل نذكر ما هو الحقيقة
اساسا لبعض تاليها قبيح المطلوب مثلا العادة في ذلك هي انه اذا قيل ان كان
ليس كل ح ت فكل ح ت وكل ت آ فكل ح آ وهذا محال فكل ح ت ويكون قوله
فكل ح آ معناه ان كان ليس كل ح ت فكل ح آ واذا كان الامر على ما وضعنا فكل ح آ
ويكون قوله هذا محال معناه انه ليس كل ح آ وهو اساسا بعض التالي فالعادة مستمرة
اذا عاوفاق لحلنا القياس الخلف ومعنى قولهم قياس الخلف اي القياس الذي يرد الكلام
الى المحال فان الخلف اسم المحال واما الذين يقولون قياس الخلف بضم الخا فقد راغو
اذ الخلف انما يكون في المواعيد فقط وبعضهم قال انما سمي قياس الخلف لانه لا ياتي الشيء من بابه
بل باتيه من ورايه وخلفه اذ ياتيه من طريق بعضه والاوقع عندي ان
الخلف المستعمل ههنا هو بمعنى المحال لا غير تمت المقالة الثامنة من الفن الرابع

المقالة التاسعة من الفن الرابع في الحملية الاولى وفي المنطق

فصل في تعريف ان القياسات الاستثنائية انما تتم بالاقترانية ان كل
قول قياسي قبيح فيه حملي فانما تتم باحد الاشكال الثلثة التي للحمليات وبالحملية فان
الاستثنائيات تتم بالاقترانيات اذا اريد ان يكون القياس مفيدا فنقول ان قياس
الخلف قد بان انه تتم بالقياسات الاقترانية والشرطية الاستثنائية والقياس
الشرطي وقد وضح من امره انه يتم فاردنا بالاقترانيات واذ الكلام في انو لوطيقا
القديمة انما هو في القياس المنتج للحملي فيكون المراد بالاقتراني والحملي واحدا فنقول
وقد اتضح لك ان القياس الاستثنائي المنفصل انما يستثنى فيه لاستعاد المتصل

وان

وان المتصل الذي يستثنى فيه بعض التالي يستثنى بالذي يستثنى فيه عين المقدم
فاذا وضح ان المستثنى فيه عين المقدم لا بعد الالتباس اقترانيا بان لك ذلك في
جميع القياسات الشرطية والحملية فاحسن ما تكلف في ابانة ذلك ان قيل فيما
قاله بعض المحصلين انه لو كان المقدم بينا واضحا لكان لازمه وتابعه بينا
واضحا وكان اثباته بالقياس محالا اذ القياس من الخفي واما البين
فلا حاجة به الى ان يقاس عليه قال ولولا ان المقدم غير بين لما الحق به لفظ الشك
وهو الشرط فان قلنا ان كان كذا كذا فكذا كذا بعضي ان في المقدم
شكا فاذا زال صح حينئذ التالي فان كان المقدم بينا بنفسه فما معنى الحاق
لفظ الشك به فيجب ان نصفح هذا البيان فان وجدناه ناقصا او وجدناه
باطلا اسقلنا الى غيره فنقول اما ما قال من كون المقدم مشكوكا فيه او غير مشكوك
فامر قد سلف منا ايضاح الحال فيه فلنعلم ضعف هذا الدعوى مما سلف واما
كون المتعلق الذي التعلق شيء من الصدق بينا صدقه فامر غير مسلم وذلك
لان الشيء ربما كان بينا بنفسه وله لازم ليس بينا بنفسه لكن لزوم ذلك
الشيء البين بين فتعلم بتوسطه لازمه فانه ليس سوا ان نقول ان الشيء بين بنفسه
وان نقول انه بين لزومه عن بين بنفسه فان الاشياء الخفية انما تدرج اليها
بان يكون لازمه لامور بينة بانفسها او من بعضه وان كان لزومها غير بين بان
يتوسط اخر وستنتهي اخر الامر الى لازم بين اللزوم فان كان هذا المنتهي اليه بينا
بنفسه وكان الذي يلزمه لزوما بلا وسط بينا بنفسه لانه لازم للبين بنفسه
بين اللزوم فستصير الاشياء كلها بينة بانفسها ويلزم على هذا ان يكون الضرب
الاول من الشكل الاول لا يبين شيئا وذلك لان قياسه تنحل الى مقدمتين بينتين
بانفسهما ثم النتيجة بين اللزوم عنهما كما قد علمت فتكون نسبة القياس الى النتيجة
نسبة التالي الى المقدم فيكون المقدم امرا بينا وهو مثلا انه ان كان كل ح ت
وكل ت آ والتالي بين اللزوم عنه كقولك كل ح آ فيجب ان يكون قولنا كل ح آ بينا وقد
كذلك جميع النتائج الثواني الى غير النهاية فهذا المقدار من البيان لا يسف حقيقة
الغرض وايضا فانه ليس يجب ان يكون التالي بين اللزوم حتى يكون المقدمة متصلة

لفظ الشك

البين بنفسه ولا بنفسه

٤٤

متصلة

العادة

الامر

الخلف المحال

قياس مفيد

خطور المتعلق به

انشنا مدرج

الازم عن امرين

فانه ربما كان غير بيّن اللزوم فبيان لزومه فاذا صار بيّن اللزوم بحجه فاسبق المقدم وحينئذ نعسنه ايجب الباقي نعسنه فكان قياسًا مفيدًا فيجوز ان يكون المقدم بيّنا بنفسه واللزوم ليس بيّن فحسب فاذا بان افاد اسبقنا مقدم بيّن بنفسه سواء كان مجهولا والذي يجب ان نقوله نحن في هذا ونفرده هو ان كل ما يتعلق من الامور تعلقا بيّنا بامر واحد بيّن كان خطور المتعلق به بالبال معناه وقوف الذهن على صحة التالي اللازم فتكون اذا كان آت بيّنا وكان يلوح له بيّنا متى اخطر آت بالبال لم يحتج الى ان يستعمل قياس بالفعل بوجه من الوجوه في الزام التالي فانك كما اخطرت بالبال حال آت اذ قلت ان كان آت فكانك قلت في خاطرك ان كان آت للكان تحقق فلا تحتاج الى ان تعاود وتضع لكن آت لان هذا قد فعل في ضمن ايرادك آت المقدم لانك لا تاخذه مقدما او تاخذه خاطرًا بالبال ولن تخطر بالبال الا موضوعًا فبعسك وضعه مقدما في ان تعلم صدق التالي وان كسر بالحقيقة قد استمت وضع المقدم الا ان ذلك استبقا مدرج في المقدم ومفروغ عنه غير محتاج الى تجرد استبقا مسدى كشيء انما تشعر به انفا واما اذا لم يكن بيّنا فلا تكون الصورة تلك بل تحتاج الى ان تجرد النظر في امره فتستبقي وكذلك حال القياس الاقتراني اذا صار مقدمًا فانه بعينك سان مقدماته عن استبقا في الاستبقا فتكون التالي وهو النتيجة لزوم اي بالقياس الى القياس وهو اعني القياس مقدم شرطي وبحسب ذلك ليس تحتاج النفس اذا كان اللزوم كاملا ان ترجع فتستبقي وتقول ولكن كلما ت وكلما آ اذ هذا قد اندرج في الذهن مع خطور المقدم لكنه انما ليس من اللزوم مثل القياس ومثل الوضع والا تلا لانه ليس لزوم عن امر واحد بيّن لان لزوم عن امرين وعن اجتماع بينهما وليس صورة هذا الاجتماع نابته في الذهن فانه ربما خطر في الذهن التصديق باحد القضيتين ولم يصحبه التصديق على انه ليس لخطر بالبال لا على انه ليس بيّن الصدق والفرق بين الامرين قد سلف لك في موضع اخر وربما حضر التصديق بالاخر وربما حضر بهما جميعًا ولم يرتبا بالفعل الترتيب الذي يودي الى النتيجة فلم تشعر بالمشترك

تصديق علم خطور

فصل

لا

فصل

اخطار

اخبار شيء

فان كان يعني فيه بصديق واحد فانه كلما خطر خطر معه التالي وان كان يحتاج الى تصديقات اكثر من واحد احتيج الى ان تجتمع معًا في الحالين جميعًا فان وضع المقدم يفيد علما بلازم غير بيّن بنفسه وفي الحالين جميعا فان الخطور بالبال على تمامه يعني عن استبقا اسبقا لما قلناه من ان دراج الاسبقا في المقدم وفي كون استبقا الاسبقا كشيء مسدا امرا فصلا لكن الملزوم في احدهما تصديق واحد وفي الاخر تصديق اكثر من واحد مع شروط اخرى وليس هذا انما هو في المقدم الذي يكون بيّنا بنفسه بل اذا بان ايضا بقياس وعلم كان الاسبقا فصلا وكذلك ان كان اللزوم بان بحجه وكان المقدم بيّنا بنفسه واذا كان الاسبقا المبتدا فصلا كان تكميل القياس على صورته فصلا وهذا ما صارت امثال هذه المقدمات من الشرطيه لا تستعمل في العلوم بصورة القياس بل يقال لما كان كذا كان كذا وقد يقال ان كان كذا كان كذا لكن كذا فاذن كذا بل هذا بوجه احدا وليس لقايل ان يقول فيلزم ان يكون استعمال المقدمات الكبرى البيّنه بانفسها في القياسات فصلا وان يكون الضمير في ذلك كافيا على نحو ما استعمل فنقول ان الفصل في القول على وجهين فصل يكون الاستغناء عنه على سبيل انه قد فرغ منه خطا ن بالبال في ضمن ما قيل ولو قيل لاستوفى اخطاره بالبال مرة ثانية على سبيل التكرير والثاني ان يكون النفس مستغنى عن التوقف عليه لانه لو صرح به لكان الامر بخطر بالبال مرتين بل لانه لو صرح به لكان بخطر بالبال امر سيخطر بالبال وان لم يلفظ بلفظه ويكون اذا خطر بالبال وان لم يلفظ به خطر مرة واحدة ويكون خطور بالبال معًا فالخطور المصرح به بالبال في زمان بان الذي لو صرح بهذا ايضا لكان يخطر بالبال فيه ايضا مرة واحدة ايضا فاما كان على سبيل القسم الثاني فانه يكون فصلا من حيث هو قول واما من حيث هو معنى فيكون محتاجًا اليه ليس بفصل بل لا بد منه في ان يتم المعنى كما عرفناك من حال الكبرى لكن التصريح بما صرح به واتباعه المطلوب بخطر بالبال ان القايل اضمر شيئًا وهو مثلا انه كلما ت آ فان كان بيّنا استغنى بخطوره بالبال واتباع النتيجة للمقدم عن التصريح به وان لم يكن بيّنا طالب به المخاطب فقال ولم وجب ان يكون كلما ت آ فلولا انه فهم من المخاطب ما صرح به ومالم يصرح به جميعًا لما كان يحق

الاضمار

خارج عن خطور الصغرى

اخطار بالبال في زمان

الاحتياج الى معنى اللفظ

خطور هم

مما لا يفيد امرا ذاتيا

فصل

غير مفيد

ما ليس امرا مشكوكا

ع قوله له لم قلت ان كل ت آ فاما ان كان اساع هذه النتيجه لانخطر بالبال للكبرى فلا يكون هذا الكلام نافعا البته فان اريد انما ينفع هذا الاضمار اذا خطر الكبرى بالبال خارجا عن خطور الصغرى بالبال ومتصلا زمانه بزمانه كما لو صرح به الكبرى فان لم تخطر لم ينفع البته ولم يكن للضمير حد وعلم البته وان خطر فانما ينفع الضمير لشئ لابد من خطوره بالبال في زمان لو قيل اللفظ لكان افادته ذلك الاخطار في ذلك الزمان لو صرح به فاذا المعنى الذي يدل عليه بلفظ المقدمه الكبرى فمحتاج اليه لكن خطوره بالبال يغني عن استفادته بدلاله اللفظ فمعنى اللفظ محتاج اليه وان كان اللفظ مستغنى عنه واما في الشرطيه فانا اذا قلنا ان كان كل ت آ فخطور الوضع بالبال وخطور معه التصديق به فان التصديق يكون مثلا خاطرا قبل الزمان الذي يسقل فيه الذهن الى التالي فصلاعن الزمان الذي يستانف فيه الاستسا فاذا جاء الاستسالم نخل اما ان لا يفيد اخطارشئ بالبال او يفيد تكريرا لامر حاصل مستغنى عنه لسن زمان خطوره بالبال زمان اللفظ بالاستسنا كما كان زمان التلفظ بالكبرى زمان خطوره بالبال فما استغنى عن التلفظ به فان هذا الاستسالس يفيد امرا ذاتيا في الاتصال الى العرض بل امر سلف التصديق به وما سلف التصديق به فليس الدلالة عليه باللفظ مطابقا لوقت الحاجه اليه فهو فصل بحسب اللفظ وبحسب الافادة جميعا فلا يفيد او يفيد مستغنى عنه ولا كذلك الذي اذا قيل افاد نفس المحتاج اليه في وقته وكان مطابقا بدلالته لما هو المحتاج اليه في الوقت فبين اذا ان استعمال امثال هذه المقدمات على صورة قياسيه يكلف واما الواحباد ستعمل على نحو ما قلنا كما تقولون لما كان كذي كان وليس كلما كان على صورة قياس فيكون له فايدة فان قايلا لو قال كل انسان ضحاك صدق واذا قال وكل ضحاك حيوان صدق لكن هذا غير مفيد فانه قد علم ان كل انسان حيوان ليس بعد ان علم انه ضاحك فيحتاج نفهم قول المعلم الاول على هذه الصوره ولا نظن انه يرى ان بين اللزوم عرضي الصدق بين الصدق او ان المقدم لا يكون موضوعا مقدما وهو غير مشكوك فيه كان المقدم اذا لم يكن مشكوكا فيه لم يكن القضيه متصله حتى يكون قول القايل ان كان الانسان حيوانا فهو جسم امرا مشكوكا في مقدمه او قولا غير متصل بل معناه ان استعمال ما ليس مشكوكا في بان تسبق مقدمه اذا كان اليه بين اللزوم

او كان

سياه المقدم

سوالا في المقدمه الشرطيه

عرقياس ص

وكان بان لزومه لسي هو بين بنفسه هو امر غير قياسي اي غير مطابق بدلالته على المحتاج اليه فان كان التالي لم يكن لزومه بينا وهو ابعد فمحتاج لا محاله واما سته الى قياس اقتراني ستهي اليه اخرا الامر ليكون الاتصال بينا فينفع فان لا يكون المقدمه المتصله متعرضه للاستسا من مقدمها ما لم يكن مقدمها مشكوكا فيه والتالي ظاهر اللزوم والاتصال بنفسه او ظاهرهما بحجه فقد بان وصح ان القياسات الخلفيه والوضعيه المتصله فان الفايده في استعمالها على صورة قياسيه انما تكون اذا كانت مشكوكا في مقدمها ويكون قد بان اتصالها بنفسه او بقياس اقتراني فيكون لا بد من اقتراني واما المقدم لا نخلوا اما ان يبين بقياسات استسا سه او اقترانيه فان بين باستسا آسه فلا بد من ان ذلك ستهي في اخرا الامر الى قياسات استسا سه مشكوك في مقدماتها بين بالاقترانات وان بين في اول الامر بقياسات اقتراسه فذلك اوضح فيكون جميع القياسات المفيده استعمالها على صورة قياسيه مرجع الى الاقترانات على انا لا نسبعد ان ستهي الى استسا سه لا نحتاج ان نستعمل على صورة القياس وذلك في القليل والنادر الغالب ما قلناه فانه قال قايل فما تقول في المقدمه الشرطيه التي مقدمها قياس اقتراني فكيف بين مقدمها بقياس اقتراني فمقول هو بعينه قياس اقتراني وعرضنا ان الشئ الذي بين بالاستسالي من مقدمه سعلق بقياس اقتراني فان كان نفس مقدمه كذلك فقد تعلق البيان الاستسالي بالقياس الاقتراني وان لم يكن كذلك بان بقياس غيره على اي قد نفس ان استسا سه التالي الذي هو النتيجه من المقدم الذي هو القياس لنس على سبيل بيان امر قياسي مفيد لكن لقايل ان تقول ما تقول في القياس الاستسالي الذي في الخلف الذي نستعين فيه بنقض التالي لنبين بنقض المقدم فمقول ان ذلك لنس من الجنس الذي هو بين المقدم بين لزوم التالي للمقدم وكيف يكون بين المقدم ومقدمه هو الذي نراد ابطاله وكيف يكون بين لزوم التالي للمقدم وانما بين ذلك بالاقتراني على انه اذا بان لزوم التالي بالاقتراني فلقايل ان تقول ان استعمال الاستسار التالي قياس لم يستغني عنه فقد جاء قياس شرطي مستساه بين بنفسه لا بين بالاقتراني كانه تقول هب ان المبين اذا كان المقدم فهو كما ذكرتم فما تقولكم فيما نستعين مرتاليه فانه تم بالارد الى الاقتراني الستة فمقول ان مثل هذا القياس لا نخلوا اما ان يكون من جنس ما اللزوم فيه خفي واما ان لا يكون فان كان من

حس ما اللزوم فيه حتى احتاج الى اقترانى فى اساته وان كان اللزوم فيه بينا
وكان لزوم التالى للمقدم بينا وكان كذلك لزوم نقيض المقدم لنقيض التالى بينا
لم يكن فايده الته فى وضع المتصله على وجه يراد فيه ان يستدل بنقض مقابل
تاليها لصحيح نقض المقدم فانا لو وضعنا نقض التالى مقدما معتبرا بتقديمه
بلفظه لما افاد الفائده على الوجه المذكور وكان تقديم المتصل على عكس ذلك
فصلا وامرا يقتضى تكريرا على وجب من النحو المذكور فيما سلف ونحن لا نمنع ان
يكون قياس مولف من المتصلات على الوجه الذى اومانا اليه بل نعنى ان ذلك لا
يكون مفيدا وان كان لزوم التالى للمقدم بينا لكن لزوم نقض المقدم لنقيض
التالى غير بين حتى يكون قولنا ان كان آ فهو ب بين بنفسه ثم يجوز ان
يكون ليس هو ب وموجود معه ان آ الا اذا انضم معه الى القضيه الاولى
فان كان استعمالها مع وضع القضيه الاولى كان بينا ان ذلك صحيح هو تحلف
اقترانى قد عرفته وان لم يوضع مع الاول احتاج الى قياس بين للزوم فهذا
اكثر ما يمكننى ان اقوله فى نصرة راى من يرى ان المتصل لا يتم الا بالحملى على ما قدمنا
انه ليس الحملى منظورا اليه من حيث هو حملى بل من حيث هو اقترانى وليس بسالمى
ولكن لما لم يكن المذكور من الاقتران فى كتاب انولوطيقا الا الحملى كان الحملى والاقترانى
سيجريان مجرى واحدا واذ قد فرغنا من مقصودنا هذا سكلفنا ما تكلفناه
فيجب ان نبين ان الحملى لا يتم الا بمقدمتين وان نبين انه لا يحتاج المطلوب الواحد
الى اكثر من مقدمتين وسفل جميع ما نقوله فى الحملى الى قياس اقترانى ان
كنت عليه قديرا **فصل** ونبين انه لا يتم القياس الا بتضمنه معنى الكليه
والايجاب ان المطلوب اما ان يكون على سبيل انه لازم عن شىء او معاند يكون
مقتضيه فى قوة اللازم فيكون سبيل بيانه عنه سبيل الاسباق فان كان
بين عن شىء ولا على سبيل اللزوم عن موضوع او العناد له فلا يخلو اما ان يكون
ذلك الشىء مركبا تركيبا خبريا او يكون ليس كذلك بل لا خبر فيه وهو فى حكم المفرد
فيكون لزوم الشىء عنه كما يلزم عن مفرد لوضعه او رفعه فيكون على سبيل الاسباق
ايضا فان كان يلزم عن شىء مركب تركيبا خبريا وليس على سبيل وضع ولا سبا

نصرة

فلا بد

كون النسبه على اجزاء

فلا بد للذى يبين به نسبه ما اخرى الى هذا الشىء وليس يمكن ان يكون النسبه
الا على احد وجهين اما نسبه الجمله هذا القول لا الى اجزائه ويكون اذا
اعملت تلك النسبه ووضع ذلك الشىء لزم هو سواء كان الوضع ايجابا او
سلبا الزاما او رفعا بعد ان يجعل حكما وهذا القسم هو انضمام القياس
الشرطى الاستثنائى واما نسبه الى اجزاء هذا القول المطلوب واحدا فواحدا
وذلك لان النسبه التى لذلك الشىء اما ان يكون الى الجمله واما الى اجزاء الجمله فانه اذا
لم يكن لذلك نسبه الى جمله هذا القول ولا الى اجزائه حتى يكون تلك النسبه توجب
جميع الاجزاء لم يجب ان يصل الذهن احد الحكمين بالاخر اعنى المطلوب بما يطلب به
ويعلم به واذا كان الشىء اذا حضر الذهن لزم ان يحضر الذهن شىء آخر
بين ان بينهما علاقه ما وكل علاقه بين معنيين معقولين اما ان يكون علاقة لزوم
او تلازم لا على سبيل ما يكون بحمل ووضع واما ان يكون تلك العلاقه فيه على سبيل
حمل ووضع فان كان الشىء الثالث الذى له نسبه الى اجزاء المطلوب بين به المطلوب
انما نسبته الى اجزاء المطلوب هى على سبيل نسبة التلازم من غير حمل ووضع فانا
لحضر منه الذهن ان يدل على وجود الوضوع او وجود المحمول او وجودهما جميعا فقط
دون الدلاله على سبيل النسبه التى بينهما فيجب اذن ان يكون العلاقه فيما نحن فيه علاقة
حمل ووضع ثم يجب ان يكون هذه العلاقه مع الطرفين جميعا فانه ان كان مع احد
الطرفين فقط ويوجب وجوده لطرف او سلبه عن طرف او عكس ذلك لزوم علاقة
ما بين الطرفين فالقياس بعد شرطى وانما لزم قول قولا وليس وجود ذلك الشىء
سببا لذلك بل حمله قول واحد يجتمع منه مع احد الطرفين يلزم صحة قول اخر فاذن
يجب ان يكون العلاقه مع الطرفين معا ويكون تلك العلاقه اذا عقلت لهما صار
الجمله ايضا كالملزوم والمطلوب كاللازم الا ان الثالث هو الذى جعل الطرفين مجتمعين
لخاصيه لا محاله تلك الخاصيه يوجب دائما جمع الطرفين اللذين للمطلوب فاذا عقلت
تلك الخاصيه وهى انما لما كانت لها الى هذا الطرف نسبه كذا والى ذلك الطرف
نسبه كذا وجب ان يكون بين الطرفين نسبه كذا اى مادة انفقت ولى قول
كان لان تلك الخاصيه صورة المقدمة اعنى كيفيتها وكميتها وجهتها لا فى مادتها

حضور الذهن علاقة ما

خاصيه الصوره لا المادة

لزم دايما ان يصح اللازم فلا يحتاج ان سد اكل وقت بوضع شرطى واسسا بل
تقتصر على تلك الخاصيه وان كان فى الحقيقه عند النفس شرطى واسسا وكان من
الحملى مرهونا بالجهه انضايمى والقوه بالشرطى واما الاقسام الاخرى التى يقع السبب
دون ذلك القسم الخاص الذى اجتمع له الطرفين وهو الوجه الذى يلزمه المطلوب
فلا يكون لزوم ما يلزم لخاصيه وهيه المقدمه الملزمه وصورتها بل لمادتها وقد
يوجد تلك الصوره بعينها فلا يلزمها مثل صوره ذلك اللازم لزوما قياسيا بل عسى
مثل العكس وكذب النقض وليس كلامنا فى مثل ذلك فقد بان واتضح ان القسم الذى
يكون نسبه الشى الثالث فيه الى احزا المطلوب حتى يجمعها انما يكون على سبيل حمل ووضع
ويكون هيه لتلك النسبه ملزمه للمطلوب وذلك هو صوره التاليف وهذا الثالث للخلو
اما ان يكون شيا مفردا معنى ولفظا او غير مفرد فان كان غير مفرد فلا يخلو اما ان يكون
فى قوة مفرد او يكون احزاه متباينه لا يصل منها ما قوته قوة مفرد فان كان فى قوة مفرد
فحكمه حكم المفرد الذى يقول فان وضع لا فى قوة مفرد بل احذ على انه شان او اشيا
متباينه فاما ان يكون لكل واحد منها نسبه الى كلى الطرفين او لجملتها او بعضها الى
الطرف وبعضها الى طرف اخر فان كان لكل واحد منها نسبه الى كلى الطرفين فاما
ان يتم جمع الطرفين بنسبه واحدة منها فيكون القياس الواحد باما تواحد ويكون ذلك
الاخر اما فصلا واما قياسا اخر وان كان انما يتم جمع الطرفين بجمع النسب كلها فيكون جملتها
هو الشى المتوسط وهو مرجعه ما هو جمله لمعنى واحد مثال هذا والنسب متفقه آ د ح
وكل ما هو ت مع ح هو د ومثاله والنسب مختلفه آ ت وليس ح وكلما هو ت
وليس ح فهو د ولسنا نبين ها هنا شرايط الانتاج بل احوال هذا المتوسط حتى سى اخر
الامر ان النسب هى تلك التى مصت وشرايط القياس هى تلك التى مصت وانت تعلم
ان المقدمه من حيث هى مقدمه هى مرجله القول الذى ليس بمفرد اللهم الا ان يوحد لا من حيث
تفصيلها الى حرفها بل من حيث هى امر من الامور فيكون ايضا فى قوة مفرد كقولهم قولنا كل آ ت
محصورة واما من حيث هى مقدمه منفصله فلا يكون لها نسبه واحده الى الكل واحد من الطرفين
بل يجب ان تنفصل نسبها ولا يكون حالها حال المتوسط الذى اوردناه الذى فيه تركيب
وقد دخل فى هذا البيان القسم الثانى وهو ان لا يعتبر الاحزا فيه الستة بل يعتبر الجمله

نسبه الثالث

فى قوة مفرد

متوسط

بيان

امر

دخل

فظاهر

صفه

فظاهر انه يكون حينئذ نسبه شى واحد ذى اجزا واما القسم الثالث الذى وضعت
فيه النسب متفرقه فمن البين انه لا يجب ان يلزم منه لازم البته وذلك انه اذا كان لشى
الى شى نسبه حمل او وضع ولشان الى رابع نسبه حمل او وضع وليس للثالث مع
الرابع علاقه ما ونسبه فلا يجب من ذلك ان يكون بين السببين نسبتهما علاقه حمل
او وضع فان الاشيا كلها بهذه الصفه بل يجب لا محاله ان كان ولا بد ان يكون بين
هذين الداخلين نسبه وعلاقه فى حمل او وضع فاذا كان كذلك وكل واحد منهما او واحد
منهما فانه اولا انما يحدث علاقه بين الثانى وبين احد الطرفين ثم ذلك الثانى يجمع الطرفين
فان النسبه القريبه قبل النسبه البعيده بل يجب ان يتحقق لا اله اولا نسبه ثم تودى
الى الطرف الذى تخصه النسبه اليه اذ كان لا نسبه له اوليه الى ذلك الا بواسطه هذا
فهذا لا يكون قياسا واحدا لانه يكون مستلزما على الاقل احد السببين ان لطرف ما الى احد
السببين الداخلين الذى يخص ذلك الطرف علاقه ونسبه ثم بيان ذلك بسبب ان
لهذا الطرف الى ذلك الطرف علاقه ونسبه وبينهما اجماع فان لم يكن هكذا لم يجب
للذهن ان يتبع علاقه علاقه مثاله اذا كان طرف المطلوب ت و آ و الداخلان ح
د جانب ت و د جانب آ فان لم يكن لـ ح و د علاقه لم يلزم شى وان كان بينهما علاقه كان
اول النسب الموتلفه نسبه ت مع د او نسبه آ مع ح فان كانت هذه النسبه الموتلفه نسبه
نسبه مفرده لـ ت مع د او مع ح ثم كانت نسبه ح الى آ و ت آ و نسبه د الى آ و ت
يوجب بينهما وقوع نسبه فقد بان ان المطلوب باسا وان كان لا يوجب بينهما وقوع نسبه
لم يفن هذا التاليف وانت تعرف هذا اذا رايت هذه المقدمات مختلفه الكيفيه والكميه
فمحال ان لزم لاحد الداخلين مع احد الطرفين نسبه لزم ثاسا للطرفين نسبه والا لم
يلزم شى ولما كان القياس الواحد على هذه السبل فاذن القياس الواحد انما الداخل
فيه بالفعل او بالقوه واحد وهو اما موضوع لطرف محمول لطرف او موضوع لها او
محمول عليهما ويجب ان يكون للمحمول او الموضوع نسبه الى الداخل بالفعل او بالقوه كليه
وللموضوع نسبه اليه بالقوه او بالفعل موجبه حتى يكون الحكم على الداخل بتناول الطرف
الذى هو موضوع المطلوب فاذن للاشكال القياسيه ثلثه اعنى الاقترانيه وقد كان
قبل ان الاستثنائيه ايضا انما تتم بالاقترانيه وكذلك الخلفيه فكل مطلوب انما يتم بهذه

داخلان

الاشكال وتم هذه الاسكال بالشكل الاول ثم قيل بعد هذا القول في التعليم الاول ان
كل قياس ينتج كلي وموجب ولا ينتج كلي الا عن كلي وآما الجزئي فقد ينتج عن كلي وعن
كلي وجزئي والنتيجة تسبه في الجهة احدى المقدمتين فهذا القول سن صحة ما ذكرناه
من انه اذا كانت ضرورية وممكنة لم تجب نتيجة مطلقة او مطلقة وممكنة لم تجب
نتيجة ضرورية قد سن لك من هذا انه لابد في كل قياس من مقدمة كلية وتلك هو
موجب بالفعل او بالقوة كالممكن والمطلق الصرف اذ قوة سالبة قوة موجبة وسن
ان الكلي لا ينتج الا كليان وآما الجزئي فقد ينتج كلتان وكلي وجزئي والموجب لا ينتج
الا موجب والسالبة لا ينتجها الا سالبة وموجبة لا موجبتان قيل وفي كل قياس
مقدمة تسمى النتيجة في الكيفية والجهة اما كلتيهما واما احديهما فظاهر من اعتراف
المعلم الاول بهذا الذي نورده من استناج ممكنة عن مطلقة وضرورية هو على ال
السكسكي وكذلك ما ينتج من مطلقة غير ضرورية وممكنة **فصل** في القياسات
المولفة من مقدمات اكثر من اثنين وسن انها قياسات كثيرة مركبة وكالسبك
لك انه لا قياس اقتراني عن مقدمة واحدة ولا عن اكثر من مقدمتين ونفي لك ان
يسكل ونقول انا قد نشاهد اقوال قياسية نحاول بها انه مطلوب واحد
وتكون المقدمات فيه اكثر من واحد وقد دل على خلك كتاب الاصول في الهندسة وغيره
فنقول ان المقدمات تكثر في القياسات وترد على الاسن لاحد وجوه ثلثة آما
ان تكون تلك المقدمات ليست مقدمات القياس القريب بل مقدمات ينتج المقدمات التي
هي اقرب وآما ان تكون موردة على سبيل الاستقرا والتمثيل فلا تكون مقدمات القياس
نفسه بل مقدمات استقرا يعرف بها صحة مقدمة وآما ان تكون خارجة عن الضرورة
وعن المنفعة القريبة من الضرورة وهذا على وجوه بعض تلك الوجوه ان تورد للحيلة و
بعضها ان تورد للزسة وبعضها ان تورد للاستظهار في الابانة وآما الموردة
للحيلة فهي التي اذا بها ستر النتيجة كان المقدمات الضرورية لو اوردت صرفة لحدس
ما يساق اليه من النتيجة وعلم كيفية انسياقها اليه فعوسر في تسليمها فاذا خفي وجه
انسياقها وظن بها انها عديمة الجدوى وخصوصا لاختلاط ما يجدي بها بالرتب
المعاسرة في تسليمها وهذا في الجدل وفي الامتحان وقد تقع مثل ذلك للغباوة

طرق النتايج

المقدمات للحيلة

والتلبيس

المقدمات للزينة و للايضاح

والتلبيس والمراي بالتدقيق وآما التي للزسة فمقدمات تحاول بها تحسين
الكلام بالنسب وبالتخلص وهي مقدما وجود وعدمها في المقصود عن الاولى
التي للايضاح فكالامثلة المستغنى عنها وانما تورد للتقرير وكالاستشهادات
المستغنى عنها وتسمى اللفظ وكالاسقال من لفظ الى لفظ لا ذلك التربيب ولا
هذا التربيب آما ذلك التربيب فلان المقدمات وان بعدت ازواجا فالحدود
لا تبقى افرادا ولا تكون لها نظام وآما هذا التربيب فان المقدمات دايما تبقى
ايضا ازواجا لكن الحدود لا تكون يزايدها مستمرا على تزايد العدد وعلى توالية و
لتس يكون القياس المركبة هذا التركيب ولا التركيب الاخر الذي سنذكره الذي
من قياسات من شكل واحد الا ان يكون المطلوب كليا موجبا فان القياسات عليه
وعلى مقدماته يكون من الشكل الاول اعني من الحمليات فان كان المطلوب سالبا كليا
فان القياس على احد مقدمتيه وهو الكلي الموجب ان يكون من الشكل الاول
وآما على مقدمته الثانية فيكون من الشكل الاول ومن الشكل الثاني بحدود واحدة
باعيانها مثاله والمطلوب لاشيء من آ ب فيكون تركيب قياسه الاسط وهو الذي
هو القياس على مقدمته على وجوه فاما ان كانت المقدمة الصغرى موجبة والكبرى سالبة
اعني القياس القريب من المطلوب وكان هذا القياس القريب من الشكل الاول
فانك تجد الصغرى لا تسن الا بالشكل الاول والكبرى تسن بالشكلين وتسن السكل
الثاني من وجهين الوجه الاول والكبرى السكل الاول الوجه الثاني والكبرى الشكل الثاني وضربه موجبة
كل ح ت وكل ت د كل د ة ولا شيء من آ كل ح ت وكل ت د كل د ة ولا شيء من آ
فكل ح د فلا شيء من آ فكل ح د فلا شيء من آ
فلا شيء من ح آ فلا شيء من ح آ

الوجه الثالث والكبرى من الشكل الثاني وصغراه سالبة
كل ح ت وكل ت د لا شيء من د ة وكل آ ة
فكل ح د فلا شيء من آ
فلا شيء من ح آ

قياسات

الثاني من

المقدمات للزينة و للايضاح

واما ان يكون المقدمه الصغرى موجبه والكبرى سالبه فى القياس القريب والقياس
من الشكل الثانى فيكون الصغرى لاسن الا بالشكل الاول ايضا والكبرى بسن بالسكلين
الوجه الاول والقياس من الشكل الاول
كل حـ ت وكل ت د كل آ ه ولاشى مرة د
فكل حـ د ولاشى مرآ د
ولاسى مرحـ د
الوجه الثانى والقياس على الكبرى من الشكل
الثانى وصغراه سالب
كل حـ ت وكل ت د لاشى مرآ ه وكل د ة
فكل حـ د ولاشى مرآ د
ولاشى مرحـ آ

الوجه الثانى والقياس على الكبرى من الشكل الثانى والصغرى موجب
كل حـ ت وكل ت د كل آ ه ولاشى مرة د
فكل حـ د ولاشى مرآ د
ولاسى مرحـ د
الوجه الثالث والقياس على الكبرى من الشكل
الثانى وصغراه سالب
كل حـ ت وكل ت د لاشى مرآ ه وكل د ة
فكل حـ د ولاشى مرآ د
ولاشى مرحـ آ

واما ان كانت المقدمه الصغرى سالبه ولا تنتج حينئذ الا من الشكل الثانى فيكون
من ذلك وجوه ثلثه هى عكس الوجوه الثلثه المذكوره وانت تعلم ذلك فان كان
المطلوب جزئيا موجبا فيكون قياسه القريب من مقدمتين موجبتين واحدهما
وحدها كليه فان كان على صوره الشكل الاول كان القياس على الكبرى الكليه الموجبه
من الشكل الاول فقط والقياس على الصغرى اما من الشكل الاول والجزئيه موجبه صغرى
لامحاله واما من الثالث فيكون اما من كليتين فيكون القياسان الابعدان من الشكل
الاول لاغير واما من جزئيه وكليه فيكون نتاجه جزئيه صغرى ونتاجه كبرى وان كان
القياس القريب من الشكل الثالث وصغراه جزئيه كان القياس على كبراه من الاول
وعلى صغراه اما من الاول كما علمت واما من الثالث على وجهين وان كان صغراه
كليه كان القياس على صغراه من الشكل الاول وعلى كبراه اما من الشكل الاول
واما من ضروب الثالث فان كان المطلوب جزئيا سالبا فاما ان يكون القياس
القريب عليه من الشكل الاول او الثانى او الثالث فان كان القياس القريب عليه
من الشكل الاول فيكون القياس على كبراه من الشكل الاول لاغير وعلى صغراه من الشكل الاول
على ضروب ومن الشكل الثالث على ثلثه ضروب وان كان القياس عليه من الشكل

القياس

علينك ان ص

الثانى

القياس

عدد تركب ٢٤

الثانى وصغراه موجبه وكبراه كليه فيكون القياس القريب على كبراه من الاول
ومن ضربى الثالث وعلى صغراه من الاول ومن ثلثه ضروب الثالث وتركب
المراواجات منه فيكون ممنيه وان كانت صغراه سالبه بين كبراه بضرب
من الاول وصغراه بضرب من الاول وضربين من الثالى وثلثه ضروب من الثالث
فيكون اربعه وعشرون تركيبا واما التركب الذى يكون على سبيل فصل النتاج
من المقدمات بان نذكر المقدمات ونترك النتاج اصلا الا النتيجه الاخره مثل قولهم
كل حـ د وكل د ة وكل ة ر وكل ر ح وكل ح ح فان اول القياس الذى هو بالفعل الا محاله
وهو من مقدمتين والقياس الثانى مذكور كراه فى المثال الذى اوردناه وكلما زدنا احدا
زادت مقدمه فيكون لما زدنا احدا رابعا جات مقدمه ثالثه واذا زدنا احدا خامسا
جات مقدمه رابعه فيكون عدد المقدمات اقل من عدد الحدود بواحد فان كانت
المقدمات زوجا كانت الحدود فردا وان كانت المقدمات فردا كانت الحدود
زوجا وكذلك على الولا لكن مع زيادة كل حد زيد بنيجه فى القوه اعنى من النتاج النافعه
والمطلوب وكلما زيد حد زادت بنيجه فيكون النتاج الزايده النافعه والمطلوب هى
تعدد الحدود وسلها فى الزوجيه والفرديه ومعنى قولنا النتاج النافعه والمطلوب
انه فى قوة مثل هذا التركب ان نسميه نتاج غير نافعه والمطلوب والنتاج النافعه
المطلوب فى المثال الذى اوردناه مثل كل حـ ة ومثل كل حـ ر واما غير النافعه المطلوب
مثل قولنا ان بعض من تلك المقدمات نقول كل د ة وكل ة ر فينتج فكل ة ر فهذه النتيجه
غير نافعه والمطلوب فى نسقنا الذى سمعناه وان كان لنا ان نبتدى بمقدمه اخر ونسق
اخر بجعل فيه مقدمه حـ ة بدله ومقدمه ر غير بدله ثم نضيف اليهما مقدمه
ر ح على انها بدله لكن يكون قد غيرنا النسق الذى فرضناه فى هذا المثال وهذا النوع
لا يستفاد فيه مع زياده كل حد بنيجه واما النوع الاخير فانا بينا اولا ان كل حـ ة ثم
نضيف اليه كل ة ر فينتج كل حـ ر ثم نضيف اليه كل ر ح فينتج كل حـ ر واما كل د ر وما
يجرى مجراه فانه لا ينفع بوجه من الوجوه فى هذا التركيب من القياس واعلم ان الحد الزايد
يدخل فى جانب الحد الاصغر وفى جانب الحد الاكبر وفى الوسط فاما الكلى الموجب فلا يكون القياسات
المركبه عليه الا من الشكل الاول ويكون التركب الواقع فيها على النحو الذى قد علمت فى المثال

نتاج نافعه

نسق

الذى اومانا اليه واما الكلى السالب فيكون عليه قياسات مركبه على الوجه المذكور
فى الموصل فنظر الوجه كل ح ت وكل ت د وكل د ه ولاشئ من ه آ فلاشئ من ح آ
ونظر الوجه الثانى كل ح ت وكل ت د وكل د ه ولاشئ من آ ه فلاشئ من ح آ ونظر
الوجه الثالث كل ح ت وكل ت د ولاشئ من د وكل آ د فلاشئ من ح آ وكذلك الحال
فى جميع الوجوه التى نترك فيها النتايج اصلا ونرضى بها وهى بالقوة وانما نذكر الاخيره
منها بالفعل فقط فمن هذه الاشياء نرى ان الكلى الموجب مما يصعب وجود القياس
عليه جدًا كان قياسا مفردًا او قياسا مركبا اذ لا يكون الا من ضرب واحد من
شكل واحد ومقابله يسهل وجود القياس عليه جدا لانه من ست ضروب مفرده
اعنى بهذا المقابل الجزى السالب ومن نضروب كثيره جدا من القياسات المركبه
عددناها لك وتلى الكلى الموجب فى الصعوبه الكلى السالب يعرف ذلك من مذهب هذا
الاعتبار وتلى الكلى السالب فى الصعوبه مقابله الجزى الموجب ويعرف ذلك من ذلك
المذهب ايضا واعلم ان التركيب المفصل اذا انتهى الى مقدمات سوالب بعد الموجبات
فالاحسن ان نوصل بان النظام نقطع هناك واما اذا كان الابتداء من السوالب
ثم يليها موجبات اى عدد كانت استمر القياس على تركيب الفصول وقد يتركب
قياسات استثنايه واقترانيه ويكون الاقترانيه اما داخله لاباج الاتصال
والانفصال او لاباج الاسبسا **فصل** فى اكتساب المقدمات وتحصيل
القياسات على مطلوب مطلوب ولما اشتغلنا الى هذا الحد بتبين ان القياس ما
هو وكم ضروبه وما الفرق بين بسيطه ومركبه ولئن يكمل انتفاعنا بان نعلم القياس
الصحيح من غير الصحيح اذ لم نعلم كيف نكتسبه ونحصله وذلك لانا اذا احتجنا الى معرفه
شئ بالقياس لم يكفنا ان نعلم ان القياس ما هو فنكون مثلنا مثل من يعلم ان الدوا
النافع لعلة كذى ما هو وهذا لا يكفيه فى شفا العله ما لم يكن يعلم مع ذلك وجه طلبه
وتحصيله والحاده فانه ان اتفق ان صادفه معمولا محصلا انتفع به وان لم يتفق
ذلك بقى متحيرا لا يقدر على معرفه ماهيته وكيفيته فى حاجته الساحه فجرى بنا ان
نشتغل بمعرفه كيفيه اكتساب القياس لنتغلا على وجه كلى اما اكتساب القياس حيث
هو برهانى او جدلى او غير ذلك فهو امر اخص من بحثنا هذا بل كما ان بحثنا انما هو

الحال فى الوجوه

وفى الكل

تعرف كيفيه اكتساب القياس

عن القياس

عن القياس كلى لا عن قياس ما معين برهانى او جدلى كذلك بحثنا عن اكتساب القياس
انما هو عن القياس على الاطلاق لا عن قياس ما ولنعبر عما افدناه المعلم الاول فى ذلك
وان كان جميع الصناعه مستفاده منه بقوه او فعل فنقول قد علمنا ان الامور اما
شخصيات واما كليات والشخصيات قد يكون بالحقيقه موجوده فى الشخصيات
فاما محموله على الشخصيات كهذا الابيض على زيد فلا يكون بالحقيقه وهذا شئ فرغ
لك فى موضع اخر واما الكليات فمنها كليات قريبه من الاشخاص بلا واسطه ومنها
كليات بعيده عنها ولاعام لها واما امور فى الوسط وكل محمول اما ذاتى وعلى
المجرى الطبيعى واما كائن بالعرض كحمل موضوع على عارضه كالانسان على الابيض
او حمل عارض على عارض اخر يشاركه فى الموضوع الذى هما محمولان عليه كالحمل الطبيعى
لحمل الابيض على الموسقاد وليس كل حمل عرضى انما يكون من حمل موضوع على عرضيه
بل وقد يكون من حمل موضوع على ذاتيه المقوم الاعم كما يحمل الانسان على الحيوان وزيد على
الانسان وذلك فى القضايا المحصوره الجزيه لكن الامر الذى هو فى نفسه واجب بحسب طبايع
الامور من غير اعتبار عارض من خارج هو ان يكون الاخص موضوعا للاعم فان يكون موضوعا
لخواصه وعوارضه لا بالعكس والمحمولات التى تحمل بالطبع على شئ واحد سن من حالها انها
متساويه سواء احدث محمولات حقيقيه او مشهوره فان كثيرا مما لا يحمل بالحقيقه حملا
ذاتيا يكون مشهورا انه محمول ذاتى وربما كان لاعام فوقه بالحقيقه ويكون فى المشهور
له عاما فوقه وبين اعم العوام واخص الخواص امور انما اكثر الكلام فيها واكثر البحث عنها
فاذا اردت ان تكتسب القياس فضع الحدين واطلبه حد كل واحد منهما وخاصته و
كل ما يلحق كل واحد منهما اعنى الحدين من الاجناس واجناسها والفصول واجناسها
وفصولها والعوارض لها ولشئ من مقوماتها ومما اجناس عوارضها وفصول عوارضها
او عوارض عوارضها وبالجمله لواحق اللواحق فانها عوارض ايضا وكذلك تطلب ما
يلحقه كل واحد من الحدين مما نسبه الحد اليه النسبه المذكوره وما يلحقه ما يلحقه
فهذا مواد طلب الايجاب واما مواد السلب فاطلب ايضا الامور التى لا يوجد ضروره
او اطلاقا لحد حد بسببها ولا تشتغل بطلب ما لا يلحقه حد حد فان ما لا يلحق هو نفس
ما لا يلحق واما ما يلحق فليس هو نفس ما يلحق فان الموضوعات التى على المجرى الطبيعى

الامور اما شخصيات واما كليات

احوال الكل على الذاتى والعرض

واجب بحسب الطبايع

الامر

ارادة اكتساب القياس كل ما يلحق

ما من المحمولات التي على المجرى الطبعي وان دخل بعضها في بعض اذا كانت على غير
المجرى الطبعي كما قد علمت فاذا حصلت ذلك فعند ذلك سامل حال كونها
حقيقيه او مشهورة واعلم انك كلما امعنت في الاسكار من هذه اللواحق
فالملحوقات وما الالحق فانت اقرب من اصابه الغرض واللواحق التي تلحق غير
اللحوق الكلي مما لا ينتفع به في اكثر الامر بل عليك بالتفاصيل الكليات وكذلك
في الملحوقات وفيما الالحق واعلم ان القياس انما يحصل لك من الكليات وليس
اللاحق الكلي ما يلحق بكليته للموضوع بل ما يلحق كل الموضوع وقد اسبب
هذا فيما سلف وكما لا بد ان تشتغل بتامل ما يلحقه الموضوع اعني مثل هذا
اللحوق الكلي كذلك لا بد ان تشتغل بتامل ما يلحق اللاحق هل هو لاحق للموضوع
فان لاحق اللاحق لاحق وكذلك لا بد ان تشتغل بتامل ملحوق الملحوق هل هو
ملحوق اللاحق وكذلك لا بد ان تشتغل بتامل شيء هل يلحق الطرفين حميعا او هل الالحق
الطرفين حميعا اذ قد علمت ان ذلك لا بد منه الا ان لا يجعل نظرك من حيث لحوقه ومن حيث
لا لحوقه بل من حيث كيفيه اختلاف لحوقه في الضرورة وغير الضرورة فذلك مفيد جدا
في اشتغالك به على ان انا خاصه الذي ستذكره ان تذكرته ولا بد ايضا ان تنظر هل
في موضوعات المحمول ما الالحق الموضوع فان ذلك لا بد منه قياس ويجب ان تتامل
حال اللحوق الضروري والممكن والذي هو دايم او اكثري فان كل مطلوب يبحث عما
يحانسه فاذا كان مطلوبك موجبا وهو كلي طلبت في لواحق الموضوع شيئا هو من ملحوقات
المحمول فان وجدت فقد انعقد قياس فان كان جزئيا فاطلب في ملحوقات كل
واحد من الطرفين فاذا وجدت شيئا مشتركا انعقد لك قياس من الشكل الثالث يبحث بحثه
فان لم تجد ذلك ولكن وجدت في ملحوقات احدهما لا محالة الاخر او بعضه افادك ذلك
وان كان المطلوب سالبا فاطلب لواحق الحدين هل فيها شيء في حمله ما الالحق الاخر فان
صادفت انعقد لك قياس من الشكل الثاني وان كان جزئيا طلبت هل في ملحوق احدهما
ما الالحقه الاخر فان وجدت انعقد لك قياس واذا تذرت في هذا علمت عنا الحد
الاوسط وانه هو الذي يحلى القياس واذا البحث حال ما يلحق وما الالحق فاسدى من
اعم لواحق احدهما هل هو مما الالحق فانك ان وجدت ذلك غير لاحق لعلت المونه

كيفيه اختلاف

قياس من الشكل الثالث

قياس من الثاني

وعلمت

سلب سبب الضديه

وعلمت ان ما دونه غير لاحق فان لم تجده كذلك بل وجدته لاحقا فانزل عنه درجه
سدى مما هو اعم وتدرج عنه الولا فان في ذلك سرعه الاصابه ومصادفه
القياس الاول فان سلب الناطق عن البياض ليس سلبا اوليا بل سلب الجسم
عليه او الجوهر واذا كنت في طلب هذا الامتحان فلا يلوين فكرك طلبك انه
هل في لواحق احد الحدين شيء فصلا للواحق الحد الاخر ومغايرة حتى يقول مثلا ان
حار بارد وآحار او يقول ان حار سماوي ارضي وذلك لان الحد الاوسط يجب ان
يكون شيئا واحدا واما هاهنا فان الاوسط اثنان وذلك يضطرك الى ان
تجعل ما عكنك بريسه قياسا واحدا اكثر من قياس واحد وذلك لانه ليس انما
تصير حينئذ آمسلوبا عن حار بسبب كونه موصوفا بشيء هو ضد ما يوصف بذلك
حتى يكون هذا هو الذي لاجله ينعقد القياس المنتج للسلب فانه لو صار بدل
الضد مضاف او عدم وملكه او عرض اخرى لكان القياس ينعقد لكن السبب
الاول فيه لون شيء مما هو لاحق لحار لا آ او بالعكس فالمراد اذا الحق حار كان ما سه
الى آ قياسان احدهما انه غير لاحق له والاخر انه ضد لاحقه وانما ينعقد منه
القياس لانه غير لاحق فقط فانك ان حصلت كونه غير لاحق وبدلت كونه مضادا
للاحق استتم القياس المطلوب وان امكن ان تحفظ كونه ضدا وتتوهم انه لاحق
مثلا حتى تجعل الاضداد قد يلحق بالشيء الواحد لما كان ينعقد عنه القياس وهذا
يحوجك الى ان تكلف طلسا فانك اذا وجدت البارد يلحق حارا وبحثت هل
يلحق البارد آ او لا يلحقه فوجدته في جملة ما لا يلحق آ لعلت المونه فاما اذا استانفت
الطلب بعد حصول الامر فاحدث بحث هل في لواحق آ ضد له فانما بحثت بحثا
خارجا عن الغرض اللهم الا ان تطلب قياسا اخر وبالحقيقه اذا وجدت هذين فلم
تجد قياسا واحدا بل قياسين فانك في آسعهما كانك تقول حار بارد وآ ليس
ببارد وحار ليس بحار وآحار والخلف ايضا قد يكسب بهذا النحو وذلك لانك اذا
تتبعت لواحق وملحوقات حدود المحض وما الالحقه فوجدت فيها ما ينعقد به
مع احد طرفي مقدمه صادقه بيحث مع محالا لست فيست قياس الخلف وكيف لا ينفع
بهذا الاعتبار وكل خلف كما ستتضح لك فانه يرجع الى المستقيم بوجه من الوجوه

ما ينتقر اليه الشرطي استقرا

وكذلك يمكنك ايضا ان تكتسب من هذا الماخذ ما تفتقر اليه في الشرطي الاستثنائي على ما علمت ويمكنك بهذا الوجه ان تكتسب الاستقرا ايضا وذلك اذا تاملت موضوعات الموضوع واذا وجدت في اللواحق ما تدل على المساواة امكنك ان تكتسب قياسا كليا من حيث كنت تكتسب الجزئي بقوة الانعكاس وهذه المساواة في الايجاب هو ان يكون الايجاب على الموضوع فقط وفي السلب ان يكون السلب عنه فقط ويجب ان تتامل في جميع ذلك هل هو على سبيل الاضطرار او على سبيل الامكان

وجوب التامل

فاما المطلق فان عينته بشرط ان يكون لا دايما وجدته من افراده الممكن وان احدته عاما فانها وجدته صحيح لكن مطلقا فلا تحتاج ان تبحث عنه بحثا خاصا فان قال قايل فكيف يمكننا ان نجعل ما هو ممكن مطلقا كليا فانا نجد الكتابة ممكنة للانسان ثم لا نقول كل انسان كاتب فنقول انا قد اوصيناك ان تاخذ اللواحق الكليه والملحوقات الكليه فذلك هو المقوم واذا سلمت ان نعتبر الامكان والضرورة فبالحري ان نعتبرها بعد ذلك واللواحق للكل اذا كان غير دايم ولا ضروري فهو ممكن ومطلق على ما علمت وبان لك هنا كذلك ان هذه المطلقات موجوده وان كانت القضيه المولفه من الانسان والكاتب ليس من حملتها فاذا كان استغناك باعتبار الضروره والا ضروره ووجدت الامكان مع اللحوق الكلي وكان مرادك بالمطلق ما ليس بضروري فقد وجدت وان كان مرادك المطلق الاعم وهو الاصوب ان يكون مرادك فانها وجدت وجدت المطلق فحصل حسن غرضك هذا وهو مطلق ضحاك وكما ان السلب والحمل قد يكونان بالحقيقه وقد يكونان بالشهره فكذلك الضروري واللاضروري قد يكونان بالحقيقه وقد يكونان بالشهره والمشهور ايضا منه ما هو مشهور بالحقيقه ومنه مشهور في بادي الراي فانه من حيث يكتسب القياس المطلق يجب ان يمر جميع ذلك ويجب ان يعلم ان لكل صناعه مقدمات خاصيه فستكون اللواحق والملحوقات وما لا يلحق لذا يطلب بحسب تامل تلك الصناعه فان ادراكها بالجمله المشتركه ادراك يسير وكثير منها تحصل بالتجربه وكثير منها بالاستقرا وستتعلم الفرق بينها فهذه اشاره الى اكتساب القياس واما تفصيلها فحيث سنكلم في صناعه الجدل ولقايل ان يقول ان كانت هذه الجمله بارادتك التفصيل فاذن هذا بحث عن اكتساب نحو غير كلي بل نحو مطابق للبحث الجدلي فنقول ان البحث الجدلي

وصيت المقوم

المكن والمطلق

قضيه مولفه

كون السلب والحمل بالحقيقه او بالشهره

البحث الجدلي

٢ ذلك

المشهور اعم

اعم

ما لم يكن بالذات بل بالعرض

اكتساب القياس منفعته ٣

٢ ذلك هو البحث عن اكتساب القياس من المشهورات والمشهورات اعم من الاوليات فكل اولي مشهور وليس كل مشهور باولي فالمباحث البرهانيه تدخل في المباحث الجدليه من حيث هي ايضا نافعه في المشهور لكن انما تطرقها في كتاب الجدل من حيث هي مشهوره وتطلب في البرهان من حيث هي حقه وتنظر في هذا الكتاب من حيث الوجه الذي يعمها فهذا البحث والبحث الذي في الجدل يشتركان في المباحث ويختلفان في ان هذا البحث اعم من ذلك بالاعتبار وان لم يكن في الموضوع وذلك لان هذا ليس يبحث عن ذلك من حيث هي مشهورة بل من حيث هي مقدمات وفي كتاب البرهان يبحث عنها من حيث هي اوليه وحقه وفي كتاب الجدل يبحث عنها من حيث هي مشهورة وان كان قد يدخل البحث الاول والنافع في البرهان في ذلك البحث فليس يدخل بالذات بل بالعرض فان المشهور ليس يحمل على الاولي من حيث هو والمقدمه المحمل عليه من حيث هو ونحو البحث الذي في البرهان فقد يتدخل في هذا بالذات اذا كانت المقدمه امرا يلحق كل واحد من الامرين من حيث هو هو والمقدمه اعم من المشهور من حيث هو مشهور ومن الحق الغير المشهر من حيث هو حق غير مشهور والبحث عن المقدمه من حيث هو بحث عن المقدمه يصلح ان تفصل فيجعل بحثا عن المقدمه من حيث هي مقدمه برهانيه والبحث عن المقدمه من حيث هي مشهوره لا يكون من حيث البحث عن المقدمه من حيث هو مقدمه برهانيه فان البحث البرهاني ليس جزءا من البحث الجدلي والبحث عن المقدمه البرهانيه كالجزء من البحث عن المقدمه المطلقه كما ان القياس البرهاني والجدلي هما جزءان من القياس المطلق وليس ولا واحد منهما جزءا من الاخر ولكن لقايل ان يقول فما بالكم اعرضتم عن النحو الخطابي والسوفسطاي والشعري ولم تحيلوا على الفن الخطابي والسوفسطاي والشعري بل احلتم على الجدلي فنقول لان اكتساب القياس منفعته الكبرى في الامور الكليه والصنايع المعده لحوذلك بل البرهان والجدل والمغالطه والمغالطه مذمومه وستعلم لئلا من الوقوع في حباله مقايسها المصنوعه فكيف يكون تعلمها لاجل اكتسابها على انك اذا احدت مكان الحق او المشهور في اللواحق والملحوقات وما لا يلحق الشبيه من اللواحق والملحوقات وما لا يلحق وكون قد صادفت القياس المغالطي فصل في بيان غلط من ظن ان القسمه قياس وقد ظن قوم ان القسمه هو سبيل الى اكتساب القياس

بل انها هي القياس فمنهم من جعلها قياسًا على كل شيء ومنهم من جعلها قياسًا وبرهانًا على الحد
وجعل الحد محتاجًا الى برهان وجعل برهانه القسمة فاما الحق فان القسمة انما تكون
منها القياس المسوق الى انتاج قضايا منفصله على ما علمت واما على غيرها وعلى الحد
فلا ولست ايضا قياسًا بل مقدمات قياس فلسن ان القسمة لست قياسًا على الحدود
المفصلة التي اجزاؤها تم لسن ان القسمة لست قياسًا على الحد فاما السن الاول فنقول
فيه اولا انهم انما يريدون ان يجعلوا القسمة شيئًا موجبًا والشيء الموجب انما يست لموضوعه
متوسط وسط هو اما اخص من المحمول الذي هو الاكبر او مساوله واما القسمة فانما
تكون الاكبر فيها دايما اخص من الاوسط كقولك كل حيوان اما مايت واما ازلي لزم تقول
والانسان حيوان فان ايج هذا فانما يج منفصلا فقط واما ان الانسان ازلي او مايت
فلا يج منه البته اللهم الا ان ياخذ ذلك احدا فنقول ان الانسان حيوان ازلي او
مايت فان كان هذا معطى لك بنفسه او بقياس اخر فالذي احوجك الى القياس فان
القياس انما يكون قياسًا اذا كان مفيدا العلم بالمجهول ولهذا يكسب ويطلب واما
المفروغ عن معرفته فاكتساب القياس عليه كالفصل فكيف اذا كان الذي يكتسب منه
لا يج المطلوب فان قال قايل ان هذا يعيد ما ان الانسان مايت بان تقول الانسان حيوان
وكل حيوان اما مايت واما ازلي فينتج ان الانسان اما مايت واما ازلي ثم تقول لكنه ليس
بازلي فيلزم انه مايت او انه ليس بمايت فيلزم انه ازلي فنقول اولًا ان القسمة حينئذ لا يكون
مفيده من حيث يعيد القياس الاقتراني بل من حيث يعيد القياس الاستثنائي الا يحتاج منفصل
واما ثانيًا فانه لا يخلو اما ان يكون قولك الانسان ليس بازلي بيننا او قولك ليس بمايت بيننا
او لا يكون ايهما اعتبرته بيننا فان كان قولك ليس بمايت بيننا وكان كونه ازليًا بيننا لم
يحج الى قياس فان لم يكن كونه ازليًا منهما بيننا فلا يخلو اما ان يكون بيننا ان الشيء اذا لم يكن
ماتًا فهو ازلي او لا يكون فان كان ذلك بيننا بلا وسط تكفينا ان نقول ان الانسان ليس
بمايت وما ليس بمايت فهو ازلي من غير قسمة وان لم يكن بيننا بل كان جايزًا عندك في اول الامر
ان يكون بعضها ليس بمايت ليس بازلي او يراد في الحيوان فاسمعوا لكنه ليس بمايت لا يج
ذلك ما لم نقل لكنه ليس بحيوان مايت فيجب ان يكون قسمتك ماخوذًا فيها المقدم جزءًا من
المقسوم اليه اذ القسمة على وجهين احدهما ان لا يوجد المقسوم جزءًا من المقسوم اليه كقولك

كل

القسمة

للجواب

قولين

القسمة على وجهين

كل حيوان اما مايت واما ازلي والثاني ان يوجد كقولك كل حيوان اما حيوان مايت
واما حيوان ازلي فاذن لجب ان تكون قسمتك على هذا الوجه واذا كانت قسمتك
على هذا الوجه لزمك ايضا ما قلنا فانه اذا كان بيننا ان كل انسان حيوان ليس بمايت
وبينا ان كل حيوان ليس بمايت فهو حيوان ازلي وكان مطلوبك ان كل انسان حيوان
ازلي فقد علمك ان يجه من هذا التاليف من غير قسمة فاذن ليس يمكنك من طريق القسمة
ان يج الاطراف واما استعمال القسمة لاثبات الحد واول ما فيه ان القسمة لا تفيدك
ان ما احدته هو المحمول الاعم الذي لجب ان تقسم مقسمه مثلًا كالحيوان في هذا الموضع
بل لجب ان تكون ذلك لك موضوعًا عام تقول مثلًا الانسان حيوان وكل حيوان اما مايت واما
غير مايت فاذا وقعت ها هنا لا تكون الحد قد حصل لك بل لجب ان تضع وضعًا
واحدا خاصًا ان كل انسان حيوان مايت ثم تعود فتقول ان كل حيوان مايت اما ناطق
واما غير ناطق فتضع وضعًا مرة اخرى ان الانسان ناطق فيجتمع ان الانسان حيوان ناطق مايت
فاذا فعلت ذلك لم يمكنك من ذلك ان تعلم ان هذا حد فان القسمة لا تدل على ان هذا مساو
وليس بأعم فليست القسمة تفيد شيئًا من ذلك افاده ضروريه والحد كما تعلمه مؤلف
من جنس ومن فصول والجنس لا يكتسب بالقسمة والفصول هي التي تكتسب القسمة ليست التي
يكتسب بالقسمة التام وهو الماواه لسن يمكن ان سن بالقسمة انه قد حصل وايضا
فان الذاتيه والعرضيه لا سن بالقسمة فاذن القسمة بسيره الحدود في عمدة
القياس والانتاج وخصوصًا في الحد ومع ذلك فانها لا تخلو عن حدود فانها بسبه
على ترتيب الفصول وبسبه على ما سعسم اليه الشيء لانه ولما هو هو وعلى ما سعسم اليه العرض
فان انقسام الحيوان الى الناطق وغير الناطق امر له لانه حيوان واما الى السواد والبياض
فلس لانه حيوان والقسمة لا تفيد هذا بالذات ولكن بالبسه والقسمة بسه سوسط
فصول على فصول يليها فان القسمة اذا اوردت ذي الارجل وعديم الارجل سهلت
على ان من ذي الارجل ما هو ذو رجلين ومنه ما هو ذو ارجل كثيره واذا اعطيت الفصول
والخواص نسهلت لامور يلحق الفصول والخواص ونسهلت ايضا على ملحوقات ما هو اعم
وجميع ذلك نافع في القياس وفي الحد لكن افادته على سبيل البسه ليس على سبيل الايجاب
ارايت لو كان مطلوبنا القطر مباين للضلع فقلنا اما ان يكون القطر ما يسنا

الحد

ما لا يكتسب بالقسمة

استعمال القسمة

وضع

او مشاركا هل كان هذا القول يودى الى ان القطر مباين الستة الاان يصادر
على المطلوب او باتى بقياس لحريه اسغنا عن القسمه **فصل** فى تحليل
القياسات وذكر وصايا وتحذيرات نعتمد ونسفع بها فى ذلك ولانه ربما
خوطب الانسان بقياس يورد عليه مصنوعا مفروغا منه او حذف ذلك مكتوبا
فى كتاب ثم لم يكن بسيطا بل مركبا وكان تركيبه غير موصول بل مفصولا وربما كان
مع ذلك محرفا عن ترتيبه الطبيعى او مضمرا فيه شئ او موردا فيه زياد غير محتاج
اليها وربما كان بسيطا ومحرفا ايضا عن ترتيبه الطبيعى او ناقصا او زايدا
وقد علمت السبب فى ذلك فاذا لم يكن عندنا قوانين تهتدى بها فى انا كيف نطلب
للمطلوب المعطى قياسه صحة النسبة الى القياس المعطى بحسب الما فى تحليل قياسه
الى عدد مقدماته ورتبها الطبيعى وتجريدها عن السوابب وسمعها ان كانت
ناقصه ورفعها الى شكلها الذى منه ينتج فانتا ما نعيده القياس اما ان كان
قياسا صحيحا فانتاجه واما ان كان فاسدا فالوقوف على فساده اما فى
مقدماته واما فى تاليفه فحب ان يكون عندنا قوانين من باب الوصايا ومن باب
التحذيرات نعتمدها فى تحليل القياس لاعلما انه قياس برهانى او جدلى او غير
ذلك بل على انه قياس مطلقا وانت اذا اعطيناك ذلك وحدت ما تود ذكر اليه
التحليل مطابقا لما سالت منا على سبيل التركيب فتجد الحق متفقا فى جميع جهاته
وشاهدا لذاته فان الحق كما انه من حيث هو موجود شاهد لذاته من حيث
هو متصور كذلك من حيث سدا منه شاهد لذاته من حيث هو منتهى لذاته
ومن حيث هو منتهى اليه شاهد لذاته من حيث هو مبدا منه فاذا وجدت
قياسا فاول ما تطلب منه المقدمتان قبل الحدود فان حصر الاقل اسهل
وايضا فانك ان ابتدات بالحدود امكن ان تكون وجوه امكان تركب المقدمتين
منها اكثر من وجهين فاحتجت الى بحث مفرع وذلك لانك عساه ان تحد الحدود
فلا تصادف المقدمتين موافقين بل تضطر الى ان تمحن حال كل حد من الحدود
فتمحن اربعة اصناف من امكانات التركب فتكون لك خمس مباحث تبحث عن
الحدود ثم اربعة تبحث بعدها عن تاليف المقدمتين منها فان صادفت

مباحث عدد ٥

المقدمتين

المقدمتين لها كل تطر واحد وهو بعد الحدود فاذا وجدت مقدمتين
سهل لك حال القياس ومصادفته فاول ذلك ان تنظر هل المقدمتان
تشاركان كل واحد منهما المطلوب بحد وسائنه باخر فان كان احديهما تشارك
حزاما الثانية فى كلى الحدين والاخرى تشارك بجزء منها كلى الحدين من المطلوب
هو غير ذلك الجزء فالقياس اسبسائى والمقدمة التى تشارك المطلوب بجزء تشارك
الاخرى بجزء اخر مشاركة احدى كل واحد من المطلوب والاخرى هى الشرطية
والاخرى هى الاستثنائية قابل الذى تشارك حزء منه المطلوب بالحدين هل هو
متصل او منفصل فان كان متصلا فانظر هل تشارك مقدمه او تاليه وانظر
ذلك الاخر هل هو مثل او نقيض وان كان منفصلا فانظر هل تشارك مثل او نقيض
وانظر فى حال الاخرى وهى الاستثنائية لذلك يتحلل القياس لك حينئذ الى الضروب
الشرطية فان لم يكن كذلك بل كان القياس ليس فيه ما تشارك المطلوب الا الحدود
حدوها مباينة به فاعلم ان القياس اقترانى فان وجدت كل مقدمة تشارك
النتيجة فاطلب الحد الاوسط فيحد الشكل واسبب الحدود الى النتيجة فيحد الاكبر
والاصغر ويحد سايرما يبغى ان تطلبه وان لم يحد الحد الاوسط فالقياس غير
بسيط بل هناك تركيب واقل حدود كل اربعة فلتكن المطلوب كليا موجبا وهو
ان كل ح آ ولتكن الموجودة من المقدمات كل ح ت وكل د آ فان كان لنا ان
كل ت د اعم فاسكن والا فاحتج الى وسط ولتكن المطلوب كليا سالبا ولتكن
الموجودة كل ح ت ولا شئ من د آ فانظر هل كل ت د فان كان قد ركب قياس
والا فاحتج الى وسط ولتكن الموجودة من المقدمات لا شئ من ح ت وكل آ د لا شئ
هاهنا ان يحد كل ت د فان السالبة تصير صغرى الاول وتسقى موصلة فانظر
هل يصح لك كل ت د فحينئذ تقول كل د ت ولا شئ من ح ت ونتيج فلا شئ من ح د و
تضيف اليها ان كل آ د فنتيج لا شئ من ح آ ولتكن الموجودة لا شئ من ح ت وكل د آ
فلا سفع به ولتكن المطلوب بعض ح آ ووحدت بعض ح د وكل ت آ فان اتصل
كل د ت فقد وجدت وان كان الموجود كل د ح وكل ت آ فان اتصل كل د ت فقد و
جدت وان كان الحاصل كل ح د وبعض ت آ فان اتصل كل د ت او بعض د ت

اتصال

حاصل

غير مسفع به

لم سفع به وان اتصل كل حـ تـ او بعض حـ ب لم سفع به وكذلك ان اتصل
بعض تـ حـ او بعض تـ د لم سفع به وكذلك ان اتصل كل تـ د لم سفع برو
ان اتصل كل تـ حـ لم لحج الى حـ فان كان الحاصل الموجود بعض د حـ وكل د آ
واتصل كل د تـ فقد حصل القياس وان كان الحاصل كل او بعض د تـ فقد
حصل القياس وان كان الحاصل كل د حـ وبعض تـ آ لم سفع به وان كان الحاصل
بعض د حـ وكل آ تـ لم سفع به وكذلك فاعتبر الاقسام الباقية ولكن المطلوب جزئيا
سالبا وهو انه ليس كل حـ آ ووجدت بعض حـ تـ ولاشيء مرة آ فان اتصل تـ و د
اسفعت به مثل كل تـ د وان كان عندك لاشيء مرة حـ تـ وبعض د آ لم سفع به
وكذلك ان كان عندك كل حـ تـ وليس بعض تـ آ وان كان عندك ليس كل حـ تـ وكل
د آ فلا سفع به وان كان عندك بعض تـ حـ ولاشيء مرة آ واتصل كل ب د اسفعت به
وان كان لاشيء مرة حـ وبعض د آ لم سفع به وان كان كل تـ حـ وكل د آ لم سفع به
وان كان عندك ليس كل تـ حـ وكل د آ لم سفع به وان كان عندك بعض د حـ ولاشيء
مرة آ واتصل كل تـ د اسفعت به وان كان لاشيء مرة حـ تـ وبعض آ د لم سفع به
وان كان الحاصل كل حـ تـ وليس بعض آ د لم سفع به وان كان عندك بعض د حـ ولاشيء
وكل آ د لم سفع به وان كان عندك بعض حـ تـ ولاشيء مرة آ واتصل كل تـ د اسفعت
وان كان عندك لاشيء مرة تـ حـ وبعض آ د لم سفع وان كان عندك كل ب حـ وليس
كل آ د لم سفع به وكذلك في سائر البواقي هذا اذا كانت المقدمتان مشاركتين كل واحد
منهما المطلوب في حد فان كانتا مشاركتين في انفسهما وليستا مشاركتين للمطلوب اصلا
فلا تشتغل بتحليله فهناك نقصان محاور للقدر وكذلك اذا كان مشاركا احدهما
المطلوب فقط والاخر لا مشاركا المطلوب ولا رفيقها فهو بعيد عن التحليل تحتاج في تسليم
تحليله الى ان توصل اصلا طويلا لا تختص في قانون محصل بالاحاز على ان تحليل ذلك ممكن
ولكن مكانه كتاب اللواحق وحيث تحلل مقدمات اكثر مما ليس فان وجدت مقدمتان
مشتركتين ومشاركا احدهما المطلوب فاما ان مشاركه في الموضوع او في المحمول و
ليضع المشاركة في الموضوع ولكن النتيجة او لا كليه موجبة كقولنا كل حـ آ ولكن
الموجود هكذا كل حـ تـ وكل تـ د فان وجدت تصل آ فقد حصل ولكن النتيجة

مشارك المقدمتان

كليه

تفسير قد حصل

وجه التحليل

كليه سالبة والموجود كل حـ تـ وكل تـ د فان وجدت آ مسلوبة عن كل د فقد
حصل وان وجدت كل حـ تـ ولاشيء مرة تـ د فان وجدت كل آ د فقد حصل دون
عكسه وان وجدت لاشيء مرة حـ تـ وكل تـ د فلا سفع به وان وجدت لاشيء مرة حـ تـ
وكل د تـ ثم وجدت كل آ د فقد حصل ولكن النتيجة موجبة جزئية ولكن ان قد حصل
بعض حـ تـ وكل تـ د فان اتصل كل د آ فقد حصل آ ولكن كل حـ تـ وكل تـ د
فان اتصل كل حـ آ او بعض حـ آ فقد حصل ولكن كل حـ تـ وبعض تـ د فان هذا لا سفع
به وان كانت النتيجة سالبة ووجدت بعض حـ د وكل د تـ واتصل لاشيء مرة آ فقد حصل
وان وجدت بعض حـ تـ ولاشيء مرة آ واتصل كل د تـ فقد حصل وتأمل ما بقي عليك
هذا ما اشاله لحسب المرالب واعلم ان قولنا فقد حصل اي حصل مرغبا احتاج الى عكس الوجود
ويسر واعلم انا لا نكلف ان نعلمك الان ان الحاصل في اي شكل يكون فانك ان لم تفهم ولم
تحفظ ما قيل لم سفع بهذا فاما اذا كانت المشاركة في محمول المطلوب وكان المطلوب كليا موجبا
وكان عندك كل د تـ وكل تـ آ واتصل كل حـ د فقد حصل واما ان كان المطلوب كليا
سالبا وكان الموجود كل د تـ ولاشيء مرة تـ آ واتصل كل حـ تـ فقد حصل وان كان الموجود
عندك لاشيء مرة تـ حـ وكل آ تـ واتصل كل حـ د فقد حصل وان كان عندك كل د تـ ولاشيء من
آ تـ واتصل كل حـ د فقد حصل وان كان المطلوب جزئيا موجبا وعندك بعض تـ د وكل
د آ واتصل كل حـ د اسفعت به فان كان عندك بعض تـ د وكل آ د لم سفع به وان كان
عندك بعض د تـ وكل د آ وكان كل د تـ اسفعت به وان كان عندك بعض د تـ وبعض
آ د لم سفع به وبعكسه في الرسم واما ان كان المطلوب جزئه سالبة وكان عندك بعض
تـ د ولاشيء من د آ واتصل كل تـ حـ اسفعت به او كان عندك كل تـ د وليس كل د آ
لم سفع به وان كان عندك ليس كل تـ د وكل د آ لم سفع به وان كان عندك لاشيء مرة د
وبعض د آ لم سفع به وان كان عندك بعض د تـ ولاشيء مرة آ واتصل كل د حـ اسفعت
به وان كان عندك لاشيء مرة د تـ وكل آ تـ واتصل بعض حـ د اسفعت به وان كان عندك
ليس كل د تـ وكل آ تـ لم سفع به وجرب امت الرسالات التي يكون المشاركة فيها مع محمول
المطلوب على هذا القياس فهذه وامثالها مما نعسه عليها هي وجوه التحليل وعندك
مقدمتان فاما ان كانت عندك مقدمة واحدة مشاركة النتيجة في المحمول والمطلوب كلي موجب

اتصال

مسفع به

فكان المطلوب كل ح آ وعندك كل د آ فان اتصل كل ح د فقد حصل وان كان عندك كل آ د لم سفع به وان كان المطلوب كلي سالب وعندك لاشئ مر د آ اولاشئ مر آ د واتصل كل ح د فقد حصل وان كان عندك كل د آ فلا يحصل بل ان كان عندك كل آ د وصح لاشئ مر ح د فقد حصل وان كان المطلوب جزئيا موجبا وعندك بعض د آ واتصل كل د ح اسفعت به وان كان عندك كل د آ واتصل بعض ح د اسفعت به وان كان عندك بعض آ د لم سفع به البته الا بان بعكس وان كان المطلوب جزئيا سالبا وعندك كل د آ لم سفع به البته وان كان لاشئ مر د آ واتصل بعض ح آ او بعض آ ح لم سفع وان كان عندك لس كل د آ واتصل كل د ح اسفعت به وان كان لس كل آ د لم سفع به وانت اذا فعلت هذا الذى بنت لك وقعت على الحدود وعلى الاشكال وعلى الضروب فصادفت الحدود لاتخرج عن الوجوه المذكوره فى ان سفع بها واعتبر القرايين الشرطيه هذا الاعتبار بعينه

فصل فى ذكر تاليفات قياسيه يعسر تحليلها وبيان الوجه الذى يسهل ذلك انه ليس اما يعسر تحليل القياس الناقص اذا كان ظاهر المسموع منه يلزم عنه النتيجه عند الذهن فتسغنى النفس عن ضمه ورده الى كماله وبطنه باما م لاحد القدر الموجوه مشاركا للنتيجه حق مشاركتها التى ينبغى ان تكون سهلا وبين المقدمات ومثال هذا قول القايل ان اجزا الجوهر سطل سطلانها الجوهر وما ليس بجوهر لاسطل سطلانه الجوهر او نقول بطلان اجزا الجوهر سطل معه الجوهر وبطلان ما ليس بجوهر لاسطل معه الجوهر فسلزم منذان اجزا الجوهر جوهر ثم لاشك الذهن فى لزوم هذا عما وجده فنطن ان ذلك قياس تام ثم لايمكن تحليله ورفعه الى الاشكال رفعا يلزم منه المطلوب فسلد فيه الذهن فربما كان المطلوب فى مثل ذلك لازما للنتيجه العوسه من القياس لزوم التالى للمقدم او لزوم النتيجه عن الضمر كما ان هذا القياس انما ينتج عنه بالحقيقه اما على العبارة الاولى فهو ان اجزا الجوهر ليس ما ليس بجوهر ويلزم هذا لزوم تال لمقدم ان اجزا الجوهر جوهر واما على العبارة الاخرى فهو ان بطلان اجزا الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر واذا اضيف اليه وما ليس بطلانه بطلان لاجوهر فهو جوهر فينتج فاجزا الجوهر جوهر وربما كان القياس يعود الى انتاج المطلوب بادنى تغيير يلحق مقدمه من مقدماته اذا كانت المقدمه ماخوذة بالقياس لاعلى النحو الذى ينتج المطلو

بل

وجوه

بل على نحو يلزمه مثل عكس او عكس بعض او غير ذلك فاذا رد الى الواجب سهل تحليل القياس فان هذه المقدمه القايله وبطلان ما ليس بجوهر لاسطل به الجوهر اذا قلت حتى صار وكل ما سطل سطلانه الجوهر وهو جوهر انتج على الاستقامه ان اجزا الجوهر وكذلك لو ان قايلا قال ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود وان كان الحيوان موجودا فالجوهر موجود فنتج انه ان كان الانسان موجودا فالجوهر موجود قبل وهذا تعسر تحليله وقد قيل فى كونه عسر التحليل وجوه من القول من ذلك ان هذا التاليف انما يكون من شرطيين ليس من حمليين ومع ذلك فليس فيه اسم ما فليس يقبلى وان اسبه القياس ومن ذلك ان المراد منه هو ان ينتج من هذا ان الانسان جوهر ولاينتج ذلك من هذا ومن ذلك ان هاتان مهملتان ومن يقول منه فالحق منه انه نفسى الحق ولم يعرف بعد الاهمال الا فى الحمليات وينبغى ان يكون ما نقال فى مثل هذا الحفظ اشيا احدها ان يكون المطلوب حقا والثانى ان يكون لازما عن ذلك القول والثالث ان يكون القول ليس ينتج ذلك اما لانه غير قياس واما لانه قياس وينتج غير ذلك وهذه الاشيا لاعلى الحفظ فى بعض هذا القياس لان هذا القياس قياس مولف من شرطيين متصلين منه والمطلوب شرطى متصل لاينتج الا عنه فلا توجد فى هذا القياس مغمزا الا ان يقال ان المقدمتين ليستا محصورتين لا الحصر الذى للحملى بل الذى للشرطى الذى قد علمت فيحتاج ان تصلح فيجعل بدل ان كان كلما كان لكن المعلم الاول اذا اورد هذا فقد اورده ولم سقدم تعليمه للشرطيات فنسه ان يكون معنى ذلك ان ها هنا لوازم يلزم ولا يكون عن وجوه القياسات التى تعلمتموها فلا يمكن حلها الى تلك حتى تعلم انه ليس كلما يلزم عنه شئ يكون عن صورة القياس المتعلم كما هو بل ربما كان عن اقتران اخر واذا اريد تحليله الى الحمليات التى علمت فى هذا الكتاب لم يمكن ان توجد تحاليها بل بان سصرف فيها نحو من التصرف فسقل مثلا الشرطيان ها هنا الى حمليين واما انه كيف سقل ذلك الى الحمليين وبان يقول كل انسان حيوان وكل حيوان جوهر فكل انسان جوهر ويلزمه ان كان انسانا هو جوهر فهذا التاليف قول يلزم عنه ما وضع لازما عنه ولا نحل الى القياس المتعلم واذا احيل حتى نحل الله عما ذكرناه لزم عنه ايضا هذا اللازم ولكن ليس على انه نتيجته الاوليه فاذا اخذ على ان هذا نتيجته لم يمكن تحليله مع النتيجه واذا حلل وحده كانت نتيجته

بجب

ما لحفظ

كلما

لازم

لزوم ما وضع

شيا اخر وكان هذا لازما غير بيحته فعلى هذا يمكن ان افسر هذا المثال فهذا
وامثاله فر قيل ما يكون الموهم والشيء انه قياس على شيء وليس بالحقيقة قياسا
عليه هو لونه بحث لا شك في لزوم ذلك الشيء عنه وقد يعرض ان يكون الموهم شيء
في نفسه لا ما القياس الى ما يظن انه يلزم عنه وذلك لمشابهة حدوده لحدود
القياس مع اخلال وقع فيه بشرط او بشروط يلحق الحدود من الاسوار
والروابط وغير ذلك ويكون غير مبيح ولا يلزم من شيء فظن قياسا مثال ذلك
ان زيدا متوهم زيدا والمتوهم زيدا قد يمكن ان يكون ازليا والذي قيل في هذا ان
السبب في الغلط كون الكبرى غير كليه وان الشرط ان الكبرى يجب ان يكون كليه
حتى يبيح وهذه ليست كليه بل مهمله واذا دلت كلية فقيل وكل متوهم فيمكن ان
يكون ازليا كان القول كاذبا قول مرجعه ان سطر فيه ويقول ولقايل ان
يقول ان الكبرى ليست مهمله بل شخصيه وان تقول نسبه ان يكون القياس
المولفه من شخصيتين قد يبيح وان كانت الكبرى ليست كليه فانه اذا قيل ان
زيدا هذا القاعد وهذا القاعد هو ابيض لزم دايما ان يكون زيد ابيض انما كان
الجزئي لا يبيح حيث يكون جزئيه محصوره او في قوتها فيجوز ان يغلب الاصغر عن
الاوسط وهاهنا فلا يغلب الاصغر عن الاوسط ابدا فلو قلنا ان زيدا متوهم
زيدا فان متوهم زيدا ان كان شخصيا لم كرر وصدق ان المتوهم زيدا يمكن
ان يكون ازليا وعنى به هذا المتوهم زيدا كان القياس منتجا والقول يلزم عنه
ما يلزم وان كان قولنا وهذا المتوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا كاذبا فيكون
القول لم يبح حقا لان كبراه كاذبة لما قيل على ان لقايل اخر ان يقول ان قولنا
المتوهم زيدا نفهم منه معنيان احدهما الشيء الموجود خارجا المضاف اليه صورة
في النفس وهميه يحكى صورته كما يقال محسوس الشيء الذي من خارج وقد اخذ الحس
صورته وقد يمكن ان نفهم منه نفس تلك الصورة التي في الوهم فانه هو المتوهم عن
زيد فالمعنى الاول اذا اضيف اليه انه يمكن ان يكون ازليا فيمكن ان نفهم منه
معان فانه يمكن ان نفهم منه ان يكون دايم الوجود في نفسه ويمكن ان نفهم منه
انه يكون دايم الوجود في الوهم ويمكن ان نفهم منه انه متوهم محكوما عليه انه دايم

ما يتوهم قياسا

ان زيدا متوهم

سوال

في قوتها

سوال آخر

معناه

معان

الوجود

الباقي في الوهم ساعة يتوهم دوامه

لا على الوجود انه كذلك في الوجود في نفسه ولا على انه يبقى في الوهم دايما بل لو بقي في
الوهم ساعة قصيرة كان قد توهم في تلك الساعة انه موجود دايما صدق
القول والالفاظ التي تطابق معنى معنى من هذه اما الذي تطابق المعنى الاول
فان نقول ان الشيء الحاصل صورته في الوهم موجود في الاعيان دايما والذي
تطابق المعنى الثاني هو ان نقول ان الشيء الحاصل في الوهم صورته سبق صورته
في الوهم دايما بقي هو اولم يسق والذي تطابق المعنى الثالث ان الشيء الفلاني قد
احضر في الوهم صورته وحكم على انها دايمة الوجود في الاعيان حكما في الوهم حتى
يكون الحكم في الوهم ولكن مقيسا الى خارج ثم لنسلم ان قولنا المتوهم زيدا ازلي
او يمكن ان يكون ازليا موضوعه معنى كلي فان عنى به المعنى الاول فالقضية
كاذبة وان عنى به المعنى الثاني فالقضية ايضا كاذبة وان عنى به المعنى الثالث
هناك يصير في العباره ادعى القول ان المتوهم زيدا ازلي في حكم الوهم فيجب
ان يوخذ الازلي كذلك في النتيجه فلا يكون النتيجه كاذبة بل صادقة ويكون السبب في
كذب النتيجه وجه غير الوجه الذي ذهب اليه وهو ان الحدود في القياس على نحو
في النتيجه على نحو لا ان يرتسما في القياس ترتيب ردي فيجب ان يحكم الان في ذلك
فنقول اما قوله متوهم زيدا فهو معنى يجوز ان نفهم على وجه كليا وذلك بان نفهم منه
ان هذا الشيء حصل صورته في الوهم منسوبة اليه وقد يمكن في التوهم العام ان يتوهم
غير زيد زيدا كان كاذبا او صادقا فانه ليس يكون كونه متوهما شيئا وكونه
صادقا ذلك التوهم شيئا واحدا ثم ليس بعد ان يتوهم عبد الله انه زيد فيكون
هذا التوهم ممكنا ويكون كاذبا وهذا مثل قولك زيد قيل انه فلان ويجوز ان يكون
عبد الله مقولا انه فلان فيكون المقول انه فلان زيد وغير زيد وان كان الصدق
واحدا من ذلك وفرق بين ان يكون الشيء قولا وبين ان يكون صادقا وكذلك بين ان
يكون متوهما وبين ان يكون صدقا فاذن الاوسط على هذا الاعتبار كلي ثم ليسامح ايضا
في امثال هذه الامثله ولنوجد المتوهم مقولا على ذات زيد وعلى الصورة من حيث
كلاهما ينسبه الى الوهم ولنسامح ولنجعل احدهما ممكنا ان يكون ازليا وهو الذي
في الوهم والاخر ليس كذلك وبحسب امكان وجوده حتى يكون ايضا قولنا يمكن

ذات وصورة

ان يكون ازليًا لحسب امكان النحو الوجود فيكون صادقا فان بعضها هو متوهم
زيدا يمكن ان يكون ازليا الامكان الذى له ولكن الاخر ليس كذلك فاذا قيل فكل
متوهم داخلا جميعًا فكذب الحكم واذا خذ مهملا بين فيكون السبب هاهنا والصورة هذه
الصورة انما ليس بنتج لانه على النحو الذى لا ينتج ما كان كبراه مهملا وذلك النحو هو ان يخرج
الاصغر عن الحكم الذى للاكبر على الاوسط فهذا هو عرض المعلم الاول وان كان عليك
ان تجعل الاوسط جزئيًا لا عموم له وذلك باعتبار اخر وهناك سنعرف هذا الحكم الذى
نحن فى اعتباره والمعلم الاول ليس يبالى فى الامثله ان لا تكون الحدود على كل ذلك
التواطى ثم ان احتمل ان تجعل الكبرى صادقه عند ردها الى الكلية حتى قيل
وكل متوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا فى حكم الوهم فلا تكون النتيجه كاذبه ولكن سبعلنا
بهذا بل الذى ليست نتيجته صادقه وقد ينتج هذا امثال اخر فيقال زيد هو زيد المعنى
وزيد المعنى لا شقى عذاب والانسى الثقلان مجموع كل معنيين واحد منهما لا شقى لا شقى و
يجب ان نفهم من هذا المثال ان زيدًا المعنى امر كلى ايضا لان زيدًا يقال على واحد
واما زيد المعنى من حيث هو زيد المعنى فيقال على كثيرين وذلك لان زيدًا المعنى من حيث
هو زيد المعنى بهذا الغناء وحده بعد ساعه فقد بقى زيدًا ولكن لا شقى معنى فلا يكون
زيدًا المعنى ثم يصير زيدًا وتعنى ذلك العنا لا بالعدد ولكن بالنوع فيكون من حيث هو زيد
ذلك الشخص بعينه واما من حيث هو مجموع زيد ومعنى فلا يكون ذلك بالعدد وانما
كان يكون ذلك بالعدد لو كان زيد ذلك بعينه والعنا ذلك بعينه بالعدد وهذا
كله يتخذ من طرفين ثم سقص ثم تعاد فلا يكون الشىء بلك بعينها وان كان طبعها
ذلك الطبع بعينه بل يكون هذا شيئًا مستداغير ذلك لذلك اذا كان هذا الغناء
غير ذلك العنا بالعدد فهذا المعنى من حيث هو هذا المعنى غير ذلك بالعدد والشىء ويغاير
ذاته فى احواله كما قد علمت والمغايره لا تصح مع وحده بالعدد وذلك لا يوجب ان
لا يكون الموضوع واحدًا واذا كان الحد الاوسط معنى ليس بشخصى فمن حق الكبرى
ان يكون صادقا عند الحصر الكلى فتكون قولنا زيد المعنى يجوز ان يدخله كل فتكون كانك
قلت ان كل شىء يوصف بانه زيد المعنى وقد علمت ان معنى هذا ان الامور الموضوعه لزيد
المعنى اذ علمت ان قولنا كل حركت معناه كل ما يوصف بانه حركت بالفعل وهو ليس بشرط

الحدود بطريق التواطى

ازلى فى حكم الوهم

زيد المعنى امر كلى

شىء يغاير ذاته

الامور الموضوعه لزيد معنى حركت

ان

الامور الموضوعه لزيد المعنى

معنى

مهم

ان ذلك ما دام موصوفا بانه حى او فى وقت اخر والامور الموضوعه لزيد المعنى
احدها زيد مطلقا والثانى زيد المعنى من حيث هو وهما مختلفان ولحمل عليهما
زيد المعنى فمن الكاذب ان تقال ان كل ما يوصف بانه زيد المعنى ويوضع لمعنى زيد المعنى
فانه سطل بل بعض ذلك وهو الذى هو زيد المعنى من حيث هو زيد المعنى واما كل
ما يوصف بانه زيد المعنى ويوضع لزيد المعنى فلا فان زيدا مطلقا لا يشرط انه زيد
المعنى لست اقول بشرط انه ليس زيدًا المعنى هو مما يوصف بانه زيد المعنى مثل ان
الانسان باعتبار نفسه وان لم يشترط باعتبار انه ابيض فانه يوصف بانه ابيض
فانك اذ تقول زيد ابيض فلم تاخذ الموضوع الا زيدًا فقط بلا زياده وكذلك يوصف
ايضا ماخوذًا مع الابيض حتى تقول زيد الابيض ابيض لكنه اذا اخذ مع الابيض
كان الحمل ضروريًا بالوجه الذى علم واذا اخذ مطلقا كان الحمل عليه مطلقا
وهذا الفن من العموم هو الذى عمومه ليس بحسب الاشخاص بل بحسب الاحوال وقد
فهمت هذا مرارًا فان اخذ زيد انه زيد شىء واخذه انه زيد المعنى شىء وقولنا الموصوف
بانه زيد المعنى شىء وقولنا الموصوف بانه زيد المعنى هو كل واحد منهما لان زيدًا
يكون معتبرًا انه زيد ولا يعتبر معه زياده ويكون معتبرًا مع اشتراط زيادة انه معنى
وهذا الابطل شخصيته زيد لانه شخص من حيث هو زيد فقط مشترطا فيه معنى فقط
واذ قد مر هذا فاذا اخذت الكبرى مهمله او هملت الصدق واذا جعلت كلية
كذبت فهذان المثالان مثال ما يكون الحدود منه مرتبه ترتيبها ولكن فى تحصيل
كسبها تخليط وربما كان التخليط فى روابط الحدود وذلك لانه ربما عبر عن القياس
بان اسدى من المجولات فيحتاج حينئذ الى زياده لفظ ليس داخلا فى الحدود و
انما هو رابطه او شبه رابطه ثم نفع فيه اشتراك لكن نقول ان الصحة والاذى
من المرض والمرض فى كل انسان قيل وقد تظن انه يعرض من هذا ان الصحة غير ممكنه
ان تكون فى واحد من الناس ولكن لقايل ان يقول انه اخذ النتيجه ضروريه وهذا
مما يلزم عن القياس عنده ولو كان قياسا والذى يظن انه يلزم عنه هو ان الصحة
ليست ولا فى واحد من الناس وهذا يكون حقا على النحو الذى الصغرى به حقه وهو
ان المرض فى كل انسان فان اخذت الصغرى ممكنه فهذا على ذلك النحو ممكن وقد حكم

حمل ضرورى

الامور بحسب الاحوال لا بحسب الاشخاص

ان هذا القياس ينتج ممكنة وان اخذ الصغرى مطلقه وصح اطلاقها فهذه النتيجه ايضا تصح مطلقه والذى يقول فى الجواب عن هذا ان النتيجه ماخوذه ضروريه والكبرى ماخوذه ضروريه والصغرى ماخوذه ممكنه واذ قد استدرج التعليم الاول على صدق الصغرى من جهه القبول والقبول لا يدل على الوجود بل على الامكان على ان كل انسان نصدق عليه انه مريض مطلقا اذ كل انسان مائت وكل موت فسببه مرض ولو زمانا يسيرا فحق القياس ان يقال الصحة بالضروره لا على شئ من المرض والمرض ان سلمت قلت ممكن او سلمت قلت موجود فى كل انسان فان احدث الصغرى مطلقه وجب ان تكون النتيجه ضروريه اتفاقا وان اخذتها ممكنه وجب ان تكون النتيجه ضروريه على حسب اعتبار الحق وان لم يكن عليه اتفاق وعلى ان المعلم الاول يومئ الى انه ياخذها ممكنه تضمن ذلك ان رايه هذا الراى لكنه نقول ما نقوله فى الاحتياطات على سبيل الامتحان وبعد هذا فان النتيجه الضروريه كاذبه وسبب كذبها ان دلاله لفظ فى الكبرى هى ما يسمه الربط ولذلك نصدق ان نقول ولا شئ مما هو مريض بصحه وفى الصغرى هى حرف المحمول ولذلك لا نقول هناك ان كل انسان مريض بل نقول كل انسان فيه مرض فيكون لفظه فى فى الكبرى يدل على ان حمل لفظ فى فى الصغرى لا يدل على ان الاوسط محمول على الاصغر بل موجود فيه فان اصلح حتى قيل مثلا كل انسان فيه المرض او هو مريض او ذو مرض ثم قيل ولا شئ مما هو مريض بصحه لم يكن قياس فان اصلح كره اخرى فقيل ولا يمكن ان يكون شئ مما هو مريض بصحه البته حقا وهو انه لا احد من الناس يمكن ان يكون صحة وان سلك به الى ان يتيح المحال وهو انه لا شئ من الناس يمكن ان يكون صحيحا لجاز ان يقال فى الكبرى ولا شئ مما هو مريض يمكن ان يكون صحيحا فيكون هذه القضيه كاذبه وهذا نوع من الغلط يقع حيث يكون الحالات اخذت مكان قوابل الحالات واخذت الصحه مكان الصحيح والمرض المريض فى القوة وان لم يكن بالفعل فهذه الخامن الغلط يعرض بسبب الامور الداخله على الحدود مثل الحصر والاهمال والربط

فصل

فى تعريف وجوه اخر من الاعتبارات ماخوذه من الحدود

جواب

امكان

جواب كاذبه

لفظ فى

كاذبه

مكان

امور داخله

ومن نفس الحكم لا بالقياس الى النتيجه يسهل بها التحليل ولنورد الان وجوها من الاعتبارات لحب ان نراعى حتى لا تتعذر التحليل وتلك الاعتبارات فى نفس الحدود وفى نفس الحكم لا بالقياس الى النتيجه ولا ايضا من جهة الدواخل من ذلك ما فى نفس الحدود وذلك ان الحدود ربما لم تكن الفاظا مفرده بل يكون الفاظا مركبه مثلا لا يكون الحد الاصغر الانسان بل الحيوان الناطق المايت فستوشش حينئذ عليك افراد الحد لانك لا تجدها بلفظه بل الاكثر وتصعب عليك غير بعضها من بعض فاحتهد حتى تجد لجمله جمله منها اسما مفردا فان لم تجد فلا عليك ان تضع لجمله جمله منها اسما مفردا ومن الا مثله الموروده لهذا ما تجب ان تفهم لا على ما فسره عليه شيخ الصادى ولا على ما فسره عليه فاضل المتاخرين قال انك اذا اردت مثلا ان برهن فتجعل الحد الاصغر مساوى الزوايا والاوسط المثلث والاكبر مساوى الزوايا القائمتين لانك تحتاج ان برهن على المتساوى الزوايا بسبب المثلث لان هذا المثلث اولا اى لس مقولا عليه بسبب القول على اعم منه وان كان بينهما وسط فيكون ماهيته ومفهمه وهو الحد الاكبر كلاما وقولا لا لفظا مفردا فاذلك فاعلم انه ربما كان الاوسط مفردا ولكن مركبا مثل هذا الاكبر فاذا طلب ان يجعل الحد الاوسط مفردا مع حملته لم يحل لك الى الاشكال وربما كان الاولى ان يدل اسما مكان اسم وان يصلح خللا مقول فى العبارة وان سامل حال الا لفاظ الاد وآت جزء المحمول التى هى ادوات او كالادوات وهى التى حفها ان يكون جزءا من جمله المحمول او موضوع فيرض من الاخلال بتاملها ما عرض فيما سلف ذكره مثل قولك ان علما واحدا موجود فى الاضداد وان الخير موجود للحكمه فان فى فى الاول جزء من المحمول لان معناه الاضداد فيها علم واحد وحرف لـ فى الاخرى ليست جزءا من شئ بل هى حرف دال على الربط فاذا وجدت فى الحدود شيئا من هذا الجنس فانظر هل هو جزء فاحتفظه حزا واصفه الى ما هو منه فاجعل منهما واحدا واحدا واطرح الاجزاء واقلب القضيه الى عباره لا تحوجك الى ستعمال تلك فانك اذا قلت الخير موجود للحكمه اصحت الى هذه اللام واذا قلت الحكمه خير استغنيت عنها فعلمت ان اللام ليس جزءا من محمول السته واما اما اذا قلت علم واحد فى الاضداد ثم قلت الاضداد فيها علم واحد لم تستغن عن لفظه فى او لفظ اخرى تقوم مقامها وقد سبق ان يكون مثل هذه اللفظه فى الصغرى والكبرى جميعا داله على الجزء كقولك كل

كيفيه فمنها تصديق وكل ما فيه تصديق فله موضوع فكل كيفيه له موضوع وربما اختلف
الامر في المقدمتين فكان الدال على الجزئي في الكبرى والاخر في الصغرى كقولك العلم
موجود وكل كيفيه والكيفيه موجود وكل ماض وربما كان بالعكس كقولك
الخير موجود والعلم والعلم موجود وكل كيفيه وليس هذا في الايجاب وحده
بل وفي السلب ايضا كقولك ليس في اللون كون وليس للحركه حركه فانك ان احدت لفظ
ل ولفظ في دالين على المحمل كذبت القضيتان فان احدتهما جزئيا من المحمول صدقتا جميعا
فانك اذا قلت لاشئ من الكون موجود موجود للكون والكون موجود وكل لذه فاحدث
اللام في الكبرى جزءا اتيت منه هذا ان اللذه ليس لها كون وهذا حق اذ كل لذه كون
والكون ليس له كون فاذا اخذت دالا على المحمل لم يصح قولك ان الكون ليس موجودا للذه
وليس محمولا عليها وكذلك العلامه ليست موجوده للعلامه والعلامه موجوده للضحك
وكذلك الوقت موجود لله وزمان يحتاج اليه ليس موجودا لله وهذه الاشياء الخاصه
عنه قول المقدمات على الترتيب المستعمل فانه وان كان وضع الحدود لحوجك احيانا
الى ان تقول ان الحيوان على الانسان والانسان على الكاتب فان استعمال المقدمات
لاحوجك اليه فانك لا تقول في استعمال القياس هذا لا في اللبس ولا في المخاطبات بل
تقول كل كاتب انسان وكل انسان كاتب وتكون قد خلصت عن شبهه الزايد على
الحدود وقد تعرض الغلط في الحدود من جهة شرائط هي في الحقيقه اجزاء من المحدود لكنها
لا تصح بها او تختلف التصريح فيها فتحب ان تصرح بجميع ذلك وتحصر بالفعل جميع ما حول
التحليل مثال ذلك ان قولك ان غير المتناهي لا علم ليس بالحقيقه صادقا فانه ان
كان عددا علم من جهه ما هو عدد وغاما بالجهل من جهه انه غير متناه وليس انه غير متناه وانه
عدد معنى واحد فتحب ان ترد فصه وغير المتناهي لا يعلم من جهه ما هو غير متناه واما ما يكون
كقولك الانسان حساس فلا تحتاج الى ذكر فيه واعلم انه ربما صدق القول مرسلا
فان زيد شرط كذب فانه صادق ان الانسان حساس وليس بصادق ان الانسان
حساس للنفس وربما كذب مرسلا كقولك ان الانسان معدوم فانه قيل معدوم المطر صدق
واما ما ليس كذلك وليس شئ يصدق بشرط هو داخل لا مدخول فيه الا وهو صادق
مرسلا فان الشئ اذا كان مملوكا لزيد فهو مملوك لا محاله وما كان نسا لعمرو فهو ايضا

لفظ ل وفي

حمل مه

احيانا

عن

سن فان الشئ ما لم يكن له المعنى الاعم لم يكن له المعنى الذي يخصصه واما صدق الشئ بسيطا
دون المركب ومركبا دون البسط فهذا امر قد عرفته ولخصت كنهه واعلم
انه قد يعرض لبعض الحدود ان توجد مكررا فيحسب ان تكراره انما هو حشو ولا
يكون كذلك بل يكون مرة حدا او في حد ومرة جزءا من حد اخر فاذا كان المكرر هو الحد الاوسط
عرض لنا ان لا يكون له ثلث مواضع موضع في الاوسط وموضع في الاكبر وموضع
في النتيجه مثاله العدل خير وكل خير فانه يعلم انه خير فالعدل يعلم انه خير فالخير ها هنا
يكون مرة حدا اوسط ومرة اخرى جزءا من الاكبر ولذلك اذا قيل ان خط لزاغر متساه
وكل غير متساه فلا يعلم من جهه ما هو غير متساه فيكون النتيجه ان خط كذا لا يعلم مطلقا
ولكن من جهه ما هو غير متساه فان قال قايل ان مفهوم قولك لا يعلم اعم ايضا من مفهوم قولك
لا يعلم من جهة ما هو غير متساه فيصح ان ينتج عنه لا يعلم فنقول وايضا قولنا لا يعلم اعم
من قولنا لا يعلم ذاته اولا يعلم خطا فاذا انتج انه لا يعلم موقوفا غير مفصل انه كيف لا
يعلم لم يخل من وجهين اما ان يكون هذا جاريا مجاري الكلم الموجوده التي لا تصدق اذا
حملت ولا تكذب كقولنا لا كون الذي يراد به الربط ليس كونه في نفسه الذي لا اسم مفعول
واحد ليس الذي يتم بمفعول واحد حتى يكون ايضا قولنا لا يعلم يقضي ان لا يعلم انه
ما دام لا يعلم نفسه مثلها قال ايضا لا نظن فيكون ما جعل نتيجه ليس نتيجه اذ ليس
فيه صدق ولا خبر واما ان يكون محمولا مستقلا بنفسه فان كان محمولا مستقلا
بنفسه فلا يعرى صدقه صدق قولك انه لا يعلم خطا او كذبه بل يعني اعم منه كانه
يكون يقول لا يعلم من وجه ما لكن القياس ربما لا يكون ذهب الى هذا بل انحاز نحو
ما او يكون موضع الكلام مقتضيه فاذا لم يوضح ذلك اشكل الامر وان كان له
هذا التاويل وذلك حسن لا يكون هذا التاويل مناسبا واعلم انه حيث ما قيل من
جهه كذا فهو في المحمول دون الموضوع فان قولك حد كذا من جهه ما هو حد ليس حد
الشايه حرا من الموضوع بل من المحمول وكذلك غلط من قال ان المغالطين ان الموجود
من جهة ما هو موجود اما قايم بنفسه واما غير قايم بنفسه ولو كان الموجود من جهه
ما هو موجود هو غير قايم بنفسه لوجب ان يكون كل موجود موصوفا انه غير قايم
بنفسه وكذلك ان كان من ذلك الجهه قايما بنفسه ويجب ان يكون كل موجود قايما

سوال اعم

محمول

الموجود من جهة ما

نفسه وهذا خلف ولم نعلم ان المقابل للموجبه منها هو انه ليس مرجهه ما هو
موجود قائما بنفسه تدخل السلب على القائم بنفسه مقرونا به مرجهه ما هو موجود
ويكون مرجهه ما هو موجود داخلا في المحمول ولا يلزم ذلك المحال في جميع امثال هذه
لحب ان نوحذ المكرر منها في حملة المحمول فان كان في الاوسط في مثل الضرب
المشار اليه وقع انضاج الاكبر وان لم يحز الامر على هذه الجهه لم يكن للكلام
معنى ولم يحل الى الضروب وفي الامثله هذا الباب الانسان محسوس وكل
محسوس فانه بعدم مرجهه ما هو محسوس فكلما اردت ان يبح في امثال هذه
الاشيا شرط فحب عليك ان ناحذ الاكبر في الاوسط بالشرط ثم تحلل وان صح
انا جك مرسلا فحذ ذلك مرسلا ثم حلل مثال الاول اذا اردت ان يبح ان الحجر
معلوم ما قيل لانه موجود ما وان احذت معلوم فحد موجود ومتى انعلق
بدل الالفاظ ما سمت وربما كان حذف حرف من اللفظ المولف غير موزون غرضك
وانما ادخل ادخالا غير ضروري بل لفظ سان فيكون ان اسقطته لم يتغير المعنى
فاسقطه ثم حلل فانه ربما اردت ان يبح ان كذا هو متوهم ويكون الوسط المظنون
يقول المتوهم حسي المظنون وكذا هو مظنون فيدخل الحس تحت الحدود
وانما ادخلته لندل على ان حمل المتوهم على المظنون صحيح ثم ان اسقطت ذلك
لم يضرك في الانتاج فاسقطه لتحمل القول الى القياس وربما كان الامر بالضد
فيكون حذف شيء يسير يوقع خللا فاحشا كما ان ادخاله ايضا يوقع خللا فاحشا فانك
اذا قلت ان اللذة هي خير كان له معنى واذا قلت ان اللذه هي الخير كان له معنى
وبين المعنيين بون بعيد وكيف والاول منهما صادق عند من يسلم ان اللذة
خير والاخر ليس بصادق اذ ذلك موجب ان يكون الخير مساويا في الحمل للذه و
كذلك مراد من يبح ان اللذة هي خير فيحب ان يجعل الاكبر خيرا بغير الالف واللام
فان اراد من سبح ان اللذة هي الخير فيحب ان ناحذ الاكبر مع الالف واللام
حدا اكبر ولقايل ان يقول ان في هذا خللا فلكن ت هو الحد الاوسط فيكون
حينئذ اللذه هي ت فلا نخلو اما ان نقول ان كل ت هو الخير او نقول بعض
ت هو الخير او نقول الت هو الخير فان قلت كل ت هو الخير فكانك قلت

كل

اخذ المكرر

الحذف يوقع خللا

بين المعنيين بون بعيد

سوال

كل واحد مما هو ت هو الخير كله وهذا كاذب وان قلت بعض صارت الكبرى
جزيه وان احذت مهمله فلم يبح فيقول في جواب هذا ان المهمله والمادة المنعكسه

محمول عام موضوع عام مهم

بيح وذلك لان المحمول فيها لا يكون مختصا ببعض الموضوع دون الموضوع بل على
كل الموضوع كما ان الموضوع مقول على كله فلا يعلب الاصغر بل الاصغر لا يكون
ايضا الا منعكسا ولا يمكن ان يوحد الا على هذه الصفه وفي هذه المادة قد يكون
قياس من مهملتين حيث يقال ان اللذة هي الت والت هي الخير ويكون هذه

كل خيرت

مساويات بعضها لبعض فتنعكس ويكون كل لذة ت وكل ت ة فكل ت خير
او كل خيرت ولكن قولنا كل خيرت لا تفيد ما نفيده قولنا ان الخير هو الت
فان الاول يلفت الى موضوعات الخير وهذا يلفت الى طبيعه الخير نفسه وذلك

الفات الى طبيعه الخير

لان تفيد المساواة وهذا تفيد المساواة فتفيد ايضا ان ت مقول على كل ما يقال
له خير بعد ما افاد ان كل الخير مقول على كل ما يقال له ت وهذه الفائده غير
مستفاده من المقول على الكل بل المستفاد من المقول على الكل عموم المحمول لجميع ما يوصف

عموم المحمول

بالموضوع فقط فان هذا هو المعنى المستفاد من المقول على الكل ليس المقول على الكل
هو ان ت المحمول يقال على كل الاشيا التي يقال على كلها الموضوع حتى ان كان شيا
يقال عليها ت ولا على كلها لم يقل عليها المحمول بل هو اعم من ذلك وكذلك ليس معنى القول
على الكل ان يكون مقولا على كل ما يوجد فيه ت حتى ان كان ت يوجد في بعض الشي
يكون آ مقولا على كله حتى يكون قولنا الحيوان على كل الانسان معناه الحيوان مقول على كل آ يوجد
فيه الانسان فيكون مقولا على كل جسم فان هذا ربما كان اخص مما يوجد فيه الانسان كما تحققت
من هذا المثال فاذ ليس معناه هذين فكيف يكون معناه ان الحيوان بكليته مقول على
الانسان حتى يكون قولنا اللذه هي الخير وقولنا كل لذة هي خير معنى واحد موجبه المقول على الكل
في احدهما فاذن هذا يفيد نفسه فايده اخرى ويصلح ان يولف من مثله النحو من القياس
المذكور ولا يلزم الشكل المذكور

فصل

في احوال الحد ان تراعى في التحليل سبب الشكل
والاقتران وصورة المقدمات فلنقل الان في الاحوال التي تعوق عن التحليل بسبب كل القياس
وبسبب كل المقدمة اعني الذي ليس بسبب الحدود فنقول انه قد سبق ان يكون القياس الموجود
مركبا فتحتاج ان تحلل اولا الى قياسات فاذا اوجد قياس او هم ذلك ان القياس الثاني

هو من شكله فيجب ان لا يلتفت الى ذلك وتعلم ان القياسات قد تتركب وهي من اشكال
وضروب مختلفه بل يجب ان يعتبر حال التاليف في بسيطه لا غير واذا كان القياس
مولفه لبيج سلبا وكان المحمول مركبا فانه قد يمكن ان نوال التركيب وذلك لانه اذا كان
الدعوى ان الماجسم بسيط مشروب فهذا يمكن ان يبطل فيه حمله القول فيقال له
جسما بسيطا مشروبا ويمكن ان يبطل بان يسلم انه مشروب فانه اذا ابطل انه مشروب
لم يكن جسما بسيطا مشروبا ثم يكون ابطال انه مشروب يكفي ان يورد الحد الاكبر في
القياس المشروب وحده فتكون التحليل اسهل وتقول ما البحر ماء لا تقول وما البحر ليس
بجسم بسيط مشروب بل تقول ليس بمشروب فهذا وذلك يقوم لك في غرضك مقام
المركب فان جاك قياس استثنائي محلله الى شكله لا تحلله الى الاشكال الاقترانيه اما
المنتجه للاستثنائي فيمكنك وكذلك المنتج للحلف في قياس الحلف اما على الطريق المشهور
عند الجمهور واما الحقيقي المركب من الحملي والشرطي على ما اوضحناه وكلاهما افترا لي ويمكن
ان تحل الى الاشكال والفرق بين الشرطيه التي في القياس الاستثنائي الذي في الحلف
والقياس الاستثنائي الذي ليس في الحلف ان الشرطيه التي في الحلف لا يلتفت فيها
الى تسليم المخاطب اذ الحق لا يخرج مخرج في النقض واما الاخرى فيحتاج ان يقرر المخاطب
بها ويسلم منه انه اذا كان المقدم كذا لزم كذا التالي والحلف في كل ما هذه يكون منها بعض
المقدم في الاكثر فلا يصرح بها استنعاتا وفي غير الحلف لا بد من التصريح به في اكثر الامر وربما
لم يصرح بالمسلمي هذا وربما اشكل الامر في الاختلال وكان القياس صالحا الى ان يحل الى
اشكال بلثه كالقياس المنتج الجزئي السالب اما الى الاول والثاني كالقياس المنتج الكلي السالب
اما الى الاول والثالث كالمنتج الجزئي الموجب وربما كان لا يحل الى شكل اخرها لانه لا ينتج
مطلوبه الا في شكل واحد كمنتج الكلي الموجب واما لانه ان انتج مطلوبه غيره فانه
لا يحل الى ذلك الغير لان حدوده لا تطيع العكس الراد اليه لرابع الحالي وخامس الثالث
فانه يجب ان يراعى الحدود وكيف حال الشركة فيها فان اشكل فلا تبال بعد ان يحل
ومما يعذر لرد القياس الى الاشكال استباه السالبه والمعدوله فانه اذا كانت
المقدمتان او احديهما معدولة ظنت سالبه فغلط ذلك واكثر ما يغلط هذا اذا كانت
النتيجه موجبه بسيطه لا عدول فيها وفي المقدمات عدول فظن سلبا مثلثا

الفرق بين الشرطي

اشكال بلثه

يعذر

ان يكون

ان يكون الصغرى معدولة موضوعه والكبرى معدولة موضوعه مثل قولنا كل ح
هولات وما هو لات فهو آ فكل ح آ فهذا ما يحير ويغلط ولكن يجب ان يراعى حال
السلب والعدول وان يأخذ المعدول موجبا وحرف السلب جزءا من الحد الذي يقرن به
وخصوصا من المحمول وقد علمت الفرق بين الموجبه المعدوله والسالبه والحال في تلازمها
وتخالفها وسنكفيك ما سلف لك من بيان ذلك ولا تحتاج الى الاطالة التي تورد في هذا
الموضع فيه لتبين به الفرق بين ان يرد السلب بعد هو وبعد الكلمة الوجوديه وبين ان
يرد قبل هو وقبل الكلمة الوجوديه بان يقال لا فرق بين ان يرد بعد هو وبعد الكلمه
الوجوديه وبين ان يرد به بعد معنى اخر فانه لو كان قولنا موجود لا ابيض منا قضا
لقولنا موجود ابيض لكان قولنا ممكن ان يمشي منا قضا لقولنا ممكن ان لا يمشي بل
يكون قولنا عود اسض منا قضا لقولنا عود لا ابيض تسبب كون كل شيء اما عود اسض و
اما عود لا ابيض فسكون القمر عودا لا ابيض وسكون كل شيء اما شيئا سا وى شيئا واما
شيئا هو غير مساو على معنى معاوت مثلا اذا عدنا نفر مساوا لنفاوت او عدنا شيئا
اعم منه مخصصا بالوجود فسكون النقطه اما مساويه للخط واما مقاومة قالوا اذا غلط
فاخذ المعدول في قوة السلب عرض منه محال وغلط عظيم فلكن آ ممكونة ليس ممكونة
د هو غير ممكونة ح اسض د ليس ابيض ت هو غير اسض ح يكون ت الشيء الذي لا
هو اسض ولا هو ايضا ليس باسض لان المعدوله غير السالبه وذا الشيء الذي ليس بممكونة
ولا ايضا هو ليس بممكونة لان المعدوله غير السالبه فاذا كان آ ممكونا فسكون محمولا
على ح الاسض حمل الاعم حتى يكون كل اسض ممكونا وليس كل ممكونة ابيض ولكن ت بعض
آ وهو ليس ممكونة وت بعض ح وهو ليس ابيض فلان آ اعم من ح فسكون د اعم من ت
وقد علمت هذا مما تكرر عليك ومما نردد سانا كذلك ان تعلم انه لما كان ما يكذب عليه آ انكذب
على ح فصدق عليه د وكان قد صدق ت فكلما صدق ت صدق د لكن آ قد يصدق
على ما ليس ح لانه اعم منه فصدق اذن على بعض ما هو د وحينئذ يكذب ت وكان
كلما صدق ت صدق د فاذن د اعم من ت وكذلك اذا كان د اعم من ت فسكون ح
اخص من آ وعلى قلب ذلك الساذ فلكن ت الغير الملون في قوة النقض لا الملون
فان كان هو في قوة النقيض فسكون على هذا الحكم المذكور في الانعكاس

الفرق بين ورود السلب

الاعم المخصص بالوجود

ولكن ت كذلك ح ولما كان ر لا آ ولات وكذلك ت لاح ولاد ولا مسلوب عنها
الطرفان وما كان كذلك فحكم الواسطه والواسطه ليس بان يكون نقضا لاحد
الطرفين اولى منه بان يكون نقضا للطرف الاخر بل هو نقض لكل طرف فاذن حيث
ر هي نقيض آوت نقض ح يكون ت اعم من ر ولان ر نقض ت وت نقض
ح وكاب اعم من ر فسيصير ت اعم من د وهو هو هذا خلف واما انا فاقول ليست
افهم هذا الكلام حق الفهم وسيكون غيري يفهمه فهما ابلغ من فهمي له ومع ذلك فانه
ليس هذا كالواسطه بالحقيقه فان الواسطة هو الذي يسلب عنه الطرفان جميعا
من حيث الطبيعتين لا من حيث العموم والخصوص والمعدوليه ليست هي السالبه
على الوجه الذي يقال ليس الانسان هو الحيوان ان معنى الحيوان اعم من الانسان
فاما ان الحيوان ليس محمولا على الانسان فكلا وها هنا فان الموجبه تعم الحمل على
المعدوليه واما السالبه المقابله لها فانها تحمل على المعدوليه وانها تفارقها
بحسب العموم والتوسط كالفا تر وليس انما تخالف الطرفين بان احد الطرفين
اعم بل بان الطرف لا تحمل عليها اصلا فقد احد اذن المعدوليه كالواسطه وانما
المعدوليه بالحقيقه نوع وامر اخص من الطرف الاخر ومثل هذه الواسطه ليس
يجب ان يكون نسبتها الى الطرفين نسبة واحدة بل يكون نسبتها الى احدهما
نسبه الامر الذي هو مباين ونسبته الى الاخر نسبه الامر الذي هو اخص من
الواسطه وان كان مسلوبا عنهما الطرفان فليست بقوم ولا لشئ من الطرفين
مقام النقض فانه ليس كما ليس الشئ فهو نقيضه وكل من له عقل وانصاف فانه
يعقل ان هذه النسبه غير متشابهه وليس يجب اذا عرض نقضا من جانب ان
يصير نقيضا من الجانب الاخر بل ان يصير متوسطا ثم نسبه ان يكون عند غيري بيان
لهذا ليس عندي الا انه لم يرد في التفاسير شئ ينتفع به وانما حبطوا وحبط العشو
او المقدار الذي غرض من امر المعدول والسالب بعني عن تكلف هذه الهندسه فلنقصر
على ذكر ذلك وبالله في ذلك بياننا وفوقانا واعلم ان احد المعدول مكان النقض يكون بالقوه
كنقل النقض الى المضاده وقد علمت ما في هذا فان كانت المادة ضروريه لم تخلف
وان كانت ممكنه اخلفت لم يصح

فصل في استقراء النتايج التابعه للمطلوب

بالقياس المؤلف المقاييس التي ينتج الكلي فانها ينتج ذلك الكلي والجزئي تحته وعكسها
المستوي وعكس النقض ومعنى عكس النقض هو ان يجعل مقابل المحمول الايجاب والسلب
موضوعا ومقابل الموضوع محمولا مثل انه اذا انتج كل ت آ انتج ما ليس آ
ولكن ينتج الاول في الذات واولا وهذه بالعرض وثانيا على سبيل اللزوم والجزئيه الموجبه
ترجع الى ما ينتج عكسه وعكس نقيضه واما السالبه الجزئيه فليست تستنتج شيئا لانها
لا تعكس وها هنا وجوه اخر في اللوازم المستنبطه من قياس واحد وهو ان القياس
الكلي في الشكل الاول اذا قام بالفعل على الحد الاصغر قام بالقوه على كل ما يشاركه
تحت الاوسط اعني على كل موضوع مثله للاوسط وانضا على كل موضوع للاصغر فاذا
احضرت هذه الموضوعات في الذهن انعقدت قياسات اخر في الحقيقه وكانها
ليست قياسات اخرى بل كانها القياس الاول لاتصالها في الذهن معا فالوجه الاول
نتيجه مع نتيجه والوجه الثاني نتيجه تحت نتيجه واما في الشكل الثاني فانها لا تستنتج النتيجه
فيها ما تحتها الا ما معها فان الاكبر بالفعل غير مقول على الاوسط بل اعني بالقوه واما
القياسات الجزئيه فلا تستنتج شيئا مما تحتها لحكم ذلك القياس لان ذلك انما يكون
حيث يكون النتيجه كليه فيقوم في القياس الذي هو في الحقيقه منتج النتيجه المستتبعة
مقام الكبرى بشرط الاتصال الذي فيها انه مذكور ما في قياس واحد واما اذا كانت النتيجه
جزئيه فلا يكون ذلك فيها اعني استتباع ما تحتها واما استتباع ما معها فممكن واذا
لم يكن للنتيجه الجزئيه ان تستتبع ما تحتها في الاول وذلك في الاخرين اخريين فانه اذا كان
لا تستتبع النتيجه الكليه ما معها في الاخرى لان الحكم على الاوسط غير مبرهن اي غير
موضوع بالفعل صدقا فيحتاج الى بيان فلكم بالجزئي ان لا تستتبع الجزئيه جزئيه معها
ولكن نظن ان النتيجه في الشكل الثالث قد تستتبع ما معها والصواب ان ذلك
ليس مع النتيجه لانه ليس الموضوع فيه بالفعل مرتبا تحت الاوسط مع موضوع
النتيجه الثانيه فيكون معها وانما يكون معها اذا كان بالفعل موضوعا وموضوع
النتيجه الاولى تحت الاوسط فيكون الحكم عليها كالواحد والقياس عليها والظاهر
كالواحد واما اذا كان يحتاج الى عكس وبيان فلا وبالجمله انما يكون معها اذا كانت
نسبتها الى الكبرى واحدة وانما يكون تحتها اذا كانت النتيجه نصا ان تصير

الواسطه

حيث الطبيعتين

لذا
لا

نسبه الامر

انصاف

معنى عكس النقيض

قياس كلي

انعقاد القياس

اتصال في الذهن معا

تحت لا مع

قياس جزئي

غير مبرهن

صواب

على بعينيت

على تحتيت

كبرى وهذا وجه نصف به على ان القياس كيف سمكك عن بيجنه الى لازم اخر **وصل**
ء ان المقدمات الصادقه يلزمها النتيجه الصادقه ولا عكس واعلم انه لما
كان القياس كالمقدم للنتيجه اذكان يلزم عنه النتيجه والنتيجه كالتالى فجب من
وضع المقدم وهو صدق القياس اى صدق مقدماته وصواب تاليفه ان يكون النتيجه
لا محالة صادقه فليس يجب برفع المقدم وهو كذب المقدمات او فساد التاليف
كذب النتيجه لا محاله بل قد يمكن ان يكون من مقدمات كاذبه بنتيجه صادقه لا ان المقدمات
اوجبته بل اتفق ان كانت صادقه لذاتها وعارضه لهذه المقدمات فاما انه قد
يمكن ان يكون بنتيجه كاذبه من مقدمات صادقه فمثال ذلك انك اذا قلت كل حجر
والاشى مرآت فابج لاشى مرجر آم حرفت فكذبت فيهما فقلت لاشى من حجر ت وكل
آت ابج ذلك انه لاشى مرجر آ وكذلك ايضا في الموجب اذا اتفق ان كان شيان متباينان
في الجنس واورد جنس احدهما فقيل بالايجاب على الاخر وقيل ذلك بالايجاب على المباين
ابج الكذب مثال ذلك فولك كل انسان حجر وكل حجر حيوان فلزم منه ان كل انسان
حيوان او قيل والاشى من الحجر بجماد فابج لاحد من الناس بجماد فاما ان هذا القول الذى
قيل قياس فلانه قول اذا وضع ما فيه اى سلم لزم عنه قول اخر اضطرارا لذاته لا
بالعرض وهذا القول الاخر هو هذه النتيجه الصادقه فلم يكن اولا بالدلاله على اصناف
هذا النحو من الانتاج في السكل الاول فنقول انه لا يخلو اما ان يكون الكذب في المقدمتين
او في احديهما فان كان الكذب في الكبرى وكان كذبا في الكل اى ومع ذلك في كل وقت حتى
يكون كاذبا عاما وكان القياس على مطلوب كلى فيمتنع ان ينتج عنه الصدق البته و
السبب فيه ان ضد ذلك المقدمه يكون صادقا فاذا اضيف الى الصغرى ابج ضد النتيجه
الى سحبها كاذب الكبرى في الكل ويكون ذلك الضد صادقا فكيف يكون هذا صادقا فاما
ان كانت كاذبه بالجز فانه قد يكون النتيجه صادقه فانه يمكن ان يكون الحد الاكبر في كل
الاصغر ومع ذلك ليس في كل الاوسط بل في بعضه وذلك حيث يكون الاوسط اعم
من كليهما فصدق ان كل حجر ت ويكون كاذبا بالبعض ان كل ت آ ونصدق كل حجر آ
مثاله كل فقنس اسض وكل اسض حى واما للسلب فان يكون نسبه الاوسط
هذه لكن الاكبر قسم للاصغر لجنس عام فهو غير موجود في شى من الاصغر

ولكن

اعنى

شيان متباينان في الجنس

اضطرار

كذب

ولكن بدل الفقنس الثلج فاما ان كانت الصغرى كاذبة في الكل فيمكن ان ينتج الصدق
مثل ان يكون الاكبر حسا والاوسط والاصغر نوعين منعمين في المربيه لجنس كقولنا
كل انسان فرس وكل فرس حى وللسلب بدل الحى جنس غريب عن كليهما كما جعل
بدل الفرس والانسان الموسيقى والطلب وترك الحى بحاله وكذلك ان كانت
الصغرى كاذبة في الجز حتى يكون الاوسط نوعا مثلا ويكون الاصغر فصلا ما اعم من النوع
اوجنسا اقرب ويكون الاكبر جنسا للنوع اوجنسا اعلى من الاصغر كقولنا كل مشا
انسان وكل انسان حيوان وللسلب جنس غريب لمثل ذلك كما نقول ان كل
فكرى عقلى وهذا كاذب في البعض ولا شى مما هو عقلى بحيوان فان كان القياس على جزئى
فان الكبرى الكاذبة في الكل بنتج مثاله بعض الاسض ثلج وكل ثلج حى بعض الاسض
حى ويشبه ما بين هذه الحدود هى ان الاصغر اعم من الاوسط ونقال على كله ولكنه يقال
على بعض الاكبر مثاله في السلب بعض الابيض انسان ولا شى من الناس بحيوان والاوسط
كما كان لكنه يقال على بعض الاكبر والاكبر يقال على كله وكذلك ان كانت جزئية الكذب فانه يجوز
ان يكون الاكبر في بعض الاوسط والاصغر والاوسط في بعض الاصغر فتوجب الكبرى كليه
او سلب كليه فاما القياسان المنتجان للجزئى فقد بينا نه والكبرى كاذبة بالكل او
بالجز او الصغرى او كلاهما كاذبان فانه يجوز ان يكون الاكبر كالحى غير موجود في شى
من الاوسط كالثلج والثلج موجود في بعض الاسض والاكبر موجود في بعض الاصغر فتوجد
الكبرى موجبة وللسلب الاكبر موجود في كل الاوسط كالحى للانسان وفي بعض الاصغر
كالاسض دون بعض فتوجد الكبرى سالبة وكذلك الحال ان اخذت الكبرى كاذبة
في الجز فانه يجوز ان يكون الاكبر في بعض الاوسط كالحى في بعض الحد والاوسط في
بعض الاصغر فتوجد الكبرى موجبة كليه او سالبة كليه فان جعلت الصغرى هى الكاذبة
في الكل فانه يجوز ان يكون الاكبر في كل الاوسط كالحى في كل فقنس وفي بعض الاصغر
كالحى في بعض الاسود ويكون الاوسط ليس في شى من الاصغر ولو وجد في بعض وللسلب
الاكبر جنس غريب من الاوسط كالحى الذى هو غريب من العدد ثم يكون الاوسط مسلوبا
عن عرض يوجد فيه الاكبر كالابيض فيكون لا شى من الاسض بعدد فتوجد كل ابيض
عددا واما ان جعلت الصغرى كاذبة في البعض فلا يجب ان يكون كذبا اذا اخذت

جنس غريب

عرض

جزئيه واما اذا اخذت المقدمتان جميعا كاذبتين اما الكبرى ففي البعض والصغرى في الكل فيجوز ان يكون النتيجه صدقا وذلك اذا كان الاكبر كالحي موجودا في بعض الاوسط كالابيض وفي بعض الاصغر كالاسود والابيض لاشئ من الاسود واحد بعض الابيض وكل ابيض حي اوليس شئ من الابيض حي فنتيجه الصدق وقد يجوز ان يكون النتيجه صدقا والمقدمتان جميعا كاذبتين في الكل بان يكون الاكبر كالحي مسلوبا عن جميع الاوسط وهو نوع غريب كالعدد وموجود في بعض الاصغر وهو كعرض لانواعه كالابيض ثم يكون الاوسط مسلوبا عن كل الابيض فيوجد بعض حرت وكل ت آ وللسلب يكون الاول نوعا تحت الجنس مثل القفنس تحت الحي ويكون الاصغر شيئا من الاعراض التي يوجد فيها الاكبر كالاسود لكن الاوسط لا يوجد فيها البته فيقال بعض حرت ولاشئ من ت آ

وامافي الشكل الثاني فقد يصح الصدق من الكذب على جميع الاقسام وفي الكليات والجزئيات فان حدود الضرب الاول اذا كانت صادقة والبحث لاجل مرة آ تجعلت الموجبة سالبة والسالبة موجبة كانتا كاذبتين في الكل وابحثنا تلك النتيجه بعينها في الضرب الثاني منه وكذلك حدود الضرب الثاني مثل ذلك من الضرب الاول منه وكذلك ان كانت احداهما كاذبة بان يكون الاوسط موجودا في الطرفين وليس احد الطرفين موجودا في الاخر فجعل موجودا في كل احدهما ولا في شئ من الاخر فان النتيجه يكون اما لاشئ من الاكبر والاصغر وسواجعلت السالبة الكاذبة صغرى او كبرى وكذلك ان كان الاوسط شيئا لا يوجد في شئ من الطرفين ولا يوجد احدهما في شئ من الاخر فاحد موجودا واحدهما كان فيكون الايجاب كاذبا ويكون تارة صغرى وتارة كبرى وكذلك ان كانت الكاذبة كاذبة بالجزء بان يكون الاوسط في بعض طرف وفي كل الاخر وهما متباينان فاحد لاشئ من ذلك الطرف فكانت السالبة كاذبة لكون الاوسط في بعض طرف وقد اخذت لاشئ من ذلك الطرف وكذلك ان كان الاوسط موجودا في بعض من الاصغر والاكبر ولا واحد منهما في الاخر كالحار والاسود والابيض ياخذ في كل ايهما شئت وفي لاشئ من الاخر فيكون القضيتان كاذبتين في البعض والنتيجه صادقة وان كان القياس على جزئي وكذلك فانه يجوز ان يكون الاوسط كالحيوان مما يوجد في كل الاكبر وفي بعض الاصغر والاكبر ليس في كل الاصغر كالمتنفس والمتحرك فان اخذت معه الكبرى سالبة كليه انتج الصدق

كذب
صدق
نوع غريب
شكل ثاني
وليس احد الطرفين وليس احد الطرفين

اوان

شكل ثالث

او ان يكون الاوسط لا في شئ من الاكبر ولا في كل الاصغر والاكبر ولا في كل الاصغر فوجد الكبرى كاذبة موجبة وكذلك ان كانت الكبرى وحدها صادقة فان يكون الاوسط غير موجود في شئ من الطرفين والاكبر ليس الا في بعض الاصغر فوجد الصغرى جزئية موجبة او يكون موجودة في جميع كلاهما وهما على ما قيل فوجد الصغرى جزئية سالبة وعلى هذا فتامل واما في الشكل الثالث فقد يصح الصدق من الكذب كيف اتفق اما عن الكاذبتين في الكل فان يكون الاوسط مباينا للطرفين والرهما في بعض الاصغر فوجد المقدمتان موجبتين وذلك في انتاج الالحاق اذ يكون المباينة مع الاصغر وحده فوجد معه بالحاق كاذب ومع الاكبر سلب كاذب وذلك في انتاج السلب واما الكاذبتان في الطرفان يكون الطرفان كل واحد منهما يوجد في بعض الاوسط وحده والاكبر في بعض الاصغر فتوجد ان لم يكن بالالحاق او توجد الكبرى سالبة كليه والصغرى كليه موجبة وقد يجوز ان توجد الكبرى وحدها موجبة كاذبة بان يكون الاكبر موجودا في بعض الاصغر وغير موجود في شئ من الاوسط ولكن الاصغر موجود في بعض الاوسط فكذب فيجعل الاكبر في كل الاوسط وللسلب ان يكون الاكبر في مثل ذلك موجودا في كل الاوسط وكل الاوسط فتوجد ولا في شئ منه وقد يصح والكبرى موجبة كاذبة في الكل كقولك كل فقنس حي وكل فقنس اسود وبعكس هذا الترتيب والصغرى كاذبة في الكل وايضا كل فقنس حجر ولا فقنس باسود وكذلك والكبرى كاذبة كقولك كل فقنس حي ولا فقنس باسض وقد عكس ان يكون الكذب في البعض اما للموجبة والكبرى كاذبة فكقولك كل انسان ذو رجلين وكل انسان فاضل وللصغرى هذه الحدود بعينها وبعكس الترتيب فاما والكبرى سالبة وكاذبة في البعض فكقولك كل انسان ذو رجلين ولا انسان بفاضل فان كانت الصغرى كاذبة فكقولك كل انسان فاضل ولا انسان بفرس وامالجزئيات فيجب ان ياخذ حدودها هذه الحدود على ان يكون الجزئي الكاذب كاذبا في الكل فانه لا تصور جزئي غير كاذب في الجزء فتعلم ان صدق القياس الذي هو كالمقدم يوجب صدق النتيجه الذي التالي واما كذب القياس الذي هو رفع المقدم فلا يوجب كذب التالي الذي هو رفع التالي واما هذا المقدم والتلويح ان تعلمه مما قد علمت ولا اطيل عليك القول

جزئيات

كعبه

فصل في قياس الدور انه قد تقع في القياس عارضان مرجعة نسبة المقدمات الى النتيجه وهما سان الدور والاخر عكس القياس على ما سنبينها فهو مرجعهما هما عارضان

للقياس بما هو قياس فحسب ان نظر فيها في علم القياس واما الانتفاع بها فانما تكون
في الامتحان والمغالطة ان تكون لاجل التحرز وقد يدخل في وجه ما في العلوم وفي الجدل
وكل واحد من بيان الدور ومن عكس القياس عارض للقياس وموضوعها القياس فان
الدائر والمعكوس قياس وذلك لان القياس لم يكن قياسا لان مقدماته حقة او
مسلمة او مشهورة او غير ذلك بل انما كان قياسا لان مقدماته اذا وضعت وسلمت
لزم عنها غيرها واما بيان الدور فان يكون معنا قياس على مطلوب ثم نجعل المطلوب
مع عكس احدى المقدمتين قياسا على انتاج المقدمة الاخرى فيكون المطلوب تارة
مقدمة والمقدمة تارة مطلوبا فتارة نوخذ تلك المقدمة في بيان المطلوب وتارة
نوخذ المطلوب في بيانها وانما لحقته المطلوب والمقدمة يكون واحدة وهذا قد يستعمل
بان نتلطف فنغير المطلوب في اللفظ عن صورته وهو مطلوب ليوهم شيئا اخر وربما استعمل
هذا في العلوم بان يكون معنا مقدمتان فنتبجان شيئا على سبيل برهان ان فيكان
العلة من المعلول وذلك على طريق الان ثم نعلب فيكان المعلول من العلة على طريق اللم
على ما ستعلمه في الفن الذي يلي هذا الفن واما عكس القياس فهو ان ينتج من مقابل
النتيجة مع احدى المقدمة مقابل المقدمة الاخرى واكثر نفع هذا في انكار احدى
المقدمتين من قياس توجب شيئا فتولى ابطاله بان تحتال وتلطف وتسلم
مقابل النتيجة من حيث لا تشعر به بتغيير لفظ او حيلة من الحيل فتكون مقدمة ونتج صحة
مقابل المقدمة الاخرى فتمنع بذلك القياس على المطلوب وقد ينتفع به كما ستعلم في رد
الخلف المستقيم واما في الجدل فانه ربما كان مقابل المطلوب مشهورا في نفسه
اذ المتقابلان كما ستعلم كثيرا ما يكونان مشهورين والجدلي من حق صناعته ان ينظر
طرفي النقيض معا وقد يمكن ان تستعمل طرفي النقيض المشهورين في وقتين مختلفين
وربما حاول ان ينصر احدهما في وقت بقياس ثم تلطف فتسلم مقابله المشهور
فتمنع به مقدمة في قياس يولف على ابطاله على ان هذا يكون ضربا من المغالطة في الجدل
فان عند ما ينصر احد المتقابلين ليس له ان ياخذ مقابله حقا على سبيل المشهور
فلنتدا ببيان الدور فبيان الدور ان نوخذ النتيجة وعكس احد المقدمتين فينتج المقدمة
الثانية فان ادخل حد غريب لم يكن بيان الدور وان انتج ايضا شيء غريب لم يكن بيان

تعليل القياس

عكس القياس

متقابلان

بيان الدور

الدور

الدور بل بيان الدور ان يبين الشيء عاد به مثل قولك كل ح ت وكل ت آ فينتج
كل ح آ فان اخذت كل ح آ وكل آ ت انتجت كل ح ت وان اخذت كل ت ح
وكل ح آ انتجت كل ت آ ولحتاج ان يكون المقدمة التي تضاف الى النتيجة منعكسة
على عينها مثل كل ح ت وكل ت ح وهذا العكس في الموجبة ظاهر واما في السالبة
فان العكس المحتاج اليه في الدور انما يكون حيث يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع
فيكون موجودا في كل ما ليس هو موصوفا بالموضوع كما ان العكس في الايجاب انما يكون حيث
يكون الايجاب خاصا بالموضوع فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع وذلك
مثل هذه السالبة سالبة ترجع الى العدول الموجب فينعكس بالايجاب ومثال هذا السلب
قولك لا شيء من الجواهر بعرض فنعكس الذي يخص هذا الموضع فيكون ما ليس بعرض فهو جوهر
او لا شيء مما هو له متعلق الوجود بالغير فعكسه ما ليس بمتعلق الوجود بالغير هو له والجملة
هذا هو السالب الذي اذا جعل حرف السلب جزءا من المحمول ثم عكس فان نجعل جزءا من الموضوع
صح الطرف الاخر على كل ذلك الموضوع وتقول اذا كان لا شيء من ت آ وانعكس لا شيء من آ ت
على ان كل ما ليس آ فهو ت فيلزم ان كل ما ليس ت فهو آ والا فليكن بعض ما ليس ت ليس آ
وكل ما ليس آ فهو ت فيلزم ان بعض ما ليس ت فهو هذا خلف فاذا وجد هذا اللازم
يلزم عكس مقدمه فهذا يلزم المقدمة ايضا واما الجزئية السالبة كقولنا ليس بعض ح آ فانها تنعكس
العكس المطلوب هاهنا ان كل ما ليس بعضه آ فهو ح فان كانت احدى المقدمتين
منعكسة دون الاخرى كانت هي التي تضم الى النتيجة في انتاج الاخرى ولا سكافا فالضرب
الاول من الشكل الاول اية مقدمتيه انعكست انتجت مع النتيجة المقدمة الاخرى وان
كانت المنعكسة للكبرى بعينها كبرى في القياس الثاني او كانت الصغرى بعينها صغرى في
القياس الثاني واية مقدمة اخذت مع عكس النتيجة انتجت عكس الاخرى وان عكستا جميعا
انتجا عكس النتيجة فان كانت الكبرى سالبة كقولنا لا شيء من ت آ وكانت الكبرى بعكس
العكس الذي يخص السالب في هذا الموضع وهو ان كل ما ليس آ فهو ت فاخذ النتيجة محمولة
من السلب الكلي الى العدول فتقول كل ما هو ح فليس آ وكل ما ليس آ فهو ت ينتج كل ح ت
وان قوما من المفسرين يظنون انه ينبغي ان يقال ان ح شيء لا يقال الا على شيء منه وكل ما
لا يقال الا على شيء منه فان ت يقال على كله فيحسبون ان ح شيء يقال على كله فيجعلون

خاص السلب

العكس

السلب جزء

حمل السور جزءا

السور غير سور بل جزءا من المحمول ويجعلون النتيجة في ظاهرها مهملة ويحملون النتيجة
بالحمل لست احدى المقدمتين فتكون قد غيروا النتيجة الاولى والمقدمة المضافة والنتيجة
الثانية عن الوجه الطبيعي وتخالفون ضيق كلام مفسرون كلامه واما انتاج الكبرى فسهل
بان نعكس الصغرى فتكون كل ح ت ولا شئ من ح آ واما القياسات النتيجة الجزئي فبين
ان الكبرى لا يمكن ان تنتج من النتيجة وعكس الصغرى واما الصغرى فقد يمكن في الموجبة هكذا
بعض ح آ وكل آ ت فبعض ح ت هذا في النتيجة الموجبة واما في السالبة فلا يمكن لانا اذا
عكسنا الكبرى صارت النتيجة صغرى سالبة فلم تنتج وان عكسنا الصغرى صارت النتيجة
كبرى جزئية فلم تنتج واما في الشكل الثاني فلا يمكن ان تنتج الموجبة دورا بخواص السالبة لان الخلف
لا ينتج من موجبة وسالبة واما السالبة فيمكن ان تنتج من ذلك لان النتيجة السالبة مع عكس الصغرى
ينتج من الشكل الاول عكس الكبرى السالبة ثم نعكس فان كان من شرائط البيان الدوري
ان تكون النتيجة موجبة وعكس مقدمة فقط ولا عكس بعد ذلك لم يكن هذا بيان الدور وان
اخذت النتيجة السالبة مع عكس الموجبة الكبرى الكلية ابحث الصغرى السالبة وصارت النتيجة
صغرى سالبة وقد ينتج الصغرى السالبة من الشكل الثاني واما اذا اريد انتاج الموجبة فيحتاج
الى العكس الذي يخص السالبة مثاله كل ح آ ولا شئ من ت آ فلا شئ من ح ت فنقول كل ما هو ح
فليس ت وكل ما ليس ت فهو آ فكل ح آ فهكذا سن ما حذا لازم النتيجة ولازم الكبرى
من غير عكس فان لم نجعل هذا بيان الدور لانه لم نعكس فيها مقدمة فله ذلك وان جعل بيان
الدور تم بما يلزم المقدمات من العكس وما يجري مجرى العكس من اللوازم التي حكمها حكم الملزوم
كان هذا بيان الدور واما ان كانت الموجبة هي الكبرى مثاله لا شئ من ح ت وكل آ ت
فيحتاج ان نعكس النتيجة السالبة العكس الذي يخص هذا الموضع وهو انه كل ما هو آ
ليس ح وكل ما ليس ح فهو ت وكل آ ت فاما ان لا يكون هذا بيان الدور او يكون على وجه
اخر فيفارق هذا الشكل الشكل الاول من هذه الجهة وهو انه يحتاج فيه في انتاج السلب
الى احد امرين اما ان يوجد لازما السالبين او يوجد عكس النتيجة ولازم المقدمة ومن غير
هذه الجهة لا يمكن فان كانت المقدمات هكذا امكن بيان الدور واما ان كانت الصغرى
جزئية فلا يمكن ان يستنتج من النتيجة الكبرى البتة ولكن ان كانت سالبة امكن من النتيجة
وعكس الكبرى ان يستنتج هي من الشكل الثاني وان كانت موجبة لم يمكن على النحو البسيط لانه

وجه طبعي

قياس منتج للجزئي

شكل ثاني

من شرط الدوري

بيان الدور

لا قياس

لا قياس من السالبين ولكن يستنتج على النحو الذي قلنا لا غير واما الشكل الثالث فلا يمكن
ان يستنتج فيها كلية البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الا جزئية واما
الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة واصغرا عكس الصغرى اليها كليا انتج الكبرى
الجزئية لانا اذا عكسنا فقلنا كل ح ت وح الاصغر وكان انتج بعض ح آ انتج بعض
ح آ وهو الكبرى وان كانت صغرى لم يمكن الا بعكسين لانا اذا احذنا ان بعض ح آ وهو النتيجة
واصفنا اليها عكس الكبرى وهو كل آ ت انتج لا المطلوب ولكن عكسه ولم يكن كلا منافي
ذلك ولكن اذ حوزوا هذا في الثاني فما بالهم لا يحوزونه في الثالث فان اختلط موجب
وسالب والموجبة كلية امكن انتاج السالبة لانك تقول ليس بعض ح آ وهو النتيجة
ونضيف اليها عكس الصغرى وهو كل ح ت ينتج ليس بعض ت آ فان كانت الكلية
هي السالبة لم يمكن ان ينتج الصغرى والجزئية الموجبة من السالبين الا ان نعكس السالبة على النحو
المذكور فنقول بعض ح هو ليس ت وكل ما ليس كله او بعضه آ فهو ت فنقول بعض ح ت
ثم نعكس بقدماء ان البيان الدوري في الشكل الاول للموجبات للخروج من الشكل الاول ظهور
ولا خفاء لا واما للسوالب فقد يكون البيان من الشكل الاول ولكنه بحيل كانه من الثالث لانك تقلب
المقدمة السالبة فتقول كل ما لا يوجد فيه آ يوجد فيه ت فحملت آ ت محمولين معا

بيان دوري في الشكل الاول

تخييل

شكل ثاني وثالث

واما الشكل الثاني فالبيان فيه اما بالشكل الاول عند التحصيل وان كان في الشكل الثاني
واما على الوجه الذي يحيل الشكل الثالث واما في الشكل الثالث فانه يمكن ان يكون البيان
للحقيق كله منه واما المحمل في غيره منه فكيف فيه وما كان من الشكلين الاخرين انما سن
دوره بالرجوع الى الاول فيحتاج الى عكس النتيجة فيكون بيان الدور فيه انما ناقصا
واما معدوما اذا جعل بيان الدور ما تم من نتيجة وعكس مقدمة

فصل في عكس القياس

قد علمت ان عكس القياس هو ان نوحد مقابل النتيجة اما نقيضها واما ضدها و
نضاف الى احدى المقدمتين وينتج مقابل المقدمة الاخرى ومن الضروري ان مقابل النتيجة
اذا اجتمع احدى المقدمتين ابطل الاخرى والا فان كانتا ناسنتين فالنتيجة لم تبطل
الا ان اخذ المقابل بالتناقض والتضاد مختلف ولتنصر ذلك من الشكل الاول ولنضع
ان كل ح ت وكل ت آ فكل ح آ فان قلنا لا شئ من ح آ وكان كل ت آ انتج لا شئ
من ح ت وكان كل ح ت فاحذ الضد انتج ضد الصغرى وان احذنا النقيض

فكان

ايج البقيض للصغرى وكله من الشكل الثانى واما ان اصفنا اليه الصغرى وقلنا
ولاشئ من ح آ وكل ح ت ايج من الثالث انه ليس كل ت آ وكذلك لو قلنا لاكل ح ت
فادن لاسبيل الى انتاج مضاد الكبرى لان الثالث لايج عامًا ولابد من ان يكون
الشكل هو الثالث ولنضع ان كل ح ت ولاشئ من ت آ فلاشئ من ح آ وناخذ مضاده
وهو ان كل ح آ وكان لاشئ من ت آ ايج ضد الصغرى وناخذ نقيضه فسيج بعض
الصغرى وذلك من الثانى فان احدنا مع السبجه المعكوسه الى المضاد او الناقض
الصغرى ايج بعض الكبرى لاغير وذلك من الشكل الثالث ولنضع الصغرى جزئية فحينئذ
ان عكست السبجه الى الناقض بطلتا معًا والى المضاد لم سطل شئ فلنضع ان بعض
ح ت وكل ت آ فبعض ح آ نعكس السبجه الى السلب المناقض فنقول ليس شئ من ح آ
وكل ت آ ايج بعض الصغرى او نضيف اليها الصغرى فسيج ليس كل ت آ فان اخذنا
بالمضاده وهو ان ليس بعض ح آ واضفنا اليها الكبرى وهو كل ت آ ايج ليس
بعض ح ت وهذا لاسطل ان بعض ح ت او الصغرى فقلنا ليس بعض ح آ وبعض
ح ت كاسبا جرئيتين ولم ينتج السالف من جزئيتين ولنضع ايضا بعض ح ت ولاشئ من
ت آ فلا كل ح آ وناخذ نقيضه فنقول كل ح آ او بعض ح ت فبعض ت آ وهو بعض
الكبرى او نضيف اليها الكبرى فتكون كل ح آ ولاشئ من ت آ ايج بعض الصغرى واما ان
احدنا الضد فلا ينتج لانا ان قلنا فبعض ح آ ولاشئ من ت آ ايج ليس بعض ح ت وهذا
لاسطل قولنا بعض ح ت واذا اضفنا الى الصغرى لم ينتج ايضًا واما فى الشكل الثانى فانه
لايمكن ان نوخذ مقابل السبجه مع الصغرى فسبطل الكبرى بان ينتج ضده بل بان سيج
نقيضه لان القياس حينئذ سيعقد من الشكل الثالث وذلك لاينتج الكلى واما مع الكبرى
فان عكست السبجه الى المضادة انبحث ضد الصغرى او بالناقض انبحث بعض الصغرى
لان القياس يكون فى الشكل الاول ولامنع ذلك هناك فلتكن الكبرى موجبه مثل ان لاشئ
من ح آ وكل ت آ فان اخذنا كل ح ت او بعض ح ت وقلنا ولاشئ من ح آ ايج
الحاصل انه لاكل ت آ فان احدنا كل ح ت وكل ت آ ايج كل ح آ فان اخذنا بعض ح ت
وكل ت آ ايج بعض ح آ ثم فلتكن الكبرى سالبه مثل ان نقول كل ح آ ولاشئ من ت آ
ولناخذ اما كل ح ت او بعض ح ت وقد قلنا كل ح آ ايج فى الحالين بعض ت آ وهو

نقيض

نقيض الكبرى لاضده وان احدنا مع عكس السبجه الكبرى وقلنا كل ح ت ولاشئ من ت آ
ايج لاشئ من ح آ او قلنا بعض ح ت ولاشئ من ت آ ايج بعض ح ليس آ وهذا هو المفصل
ذلك فان كانت الصغرى جزئيه فلا سبطل احد ضدى السبجه شيئًا فانه يكون جزئيًا موجبا
ولا ينتج مع الصغرى وينتج مع الكبرى ضد الصغرى وهى جزئيه والجزئيه لاسطل الجزئيه
واما ان عكست السبجه الى الناقض ابطلت كليهما بالناقض فلنوضع بعض ح آ
ولاشئ من ت آ فليس بعض ح ت فان قلنا بعض ح ت لم ينتج مع الصغرى واما مع
الكبرى فسيج ليس بعض ح آ ولا سبطل ذلك فولنا بعض ح آ فان قلنا كل ح ت وقلنا
بعض ح آ ايج بعض ت آ وهو بعض الكبرى او قلنا كل ح ت ولاشئ من ت آ ايج لاشئ
من ح ت وهو بعض الصغرى ولنضع لاكل ح آ وكل ت آ فان اخذ ضد السبجه وهو بعض
ح ت لم ينتج مع الصغرى وانتج مع الكبرى بعض ح آ ولا سبطل بهذا قولنا لاكل ح آ واما ان
اخذنا النقيض فقلنا كل ح ت وكل ت آ سبطل الصغرى بالنقض او قلنا كل ح ت ولا
كل ح آ سبطل الكبرى بالنقض واما فى الشكل الثالث ان اخذ ضد السبجه لم سطل البته
مقدمه لان ضد السبجه مع الصغرى يكون من الشكل الاول وكبراه جزئيه فلا ينتج وضع الكبرى
يكون من الشكل الثانى وكبراه جزئيه فلا ينتج واما ان اخذت بالناقض كان عكس النتيجه كليا
فان كانت الكبرى سالبه كان موجبًا كليًا او موجبه كان سالبا كليا واسظم مع الصغرى
على نظم الشكل الاول ومع الكبرى على نظم الشكل الثانى فان كانت المقدمتان كلستين ايج
ضد كل واحدة منهما لان سبجه الكلستين من الشكل الاول والثانى كلى فان كان احديهما
ولتكن الصغرى جزئيه ويكون لامحاله موجبه انبحث بنقض كل واحد منهما لان الجزئيه
اذا اخذت مع عكس السبجه الى النقض انبحث جزئيًا ناقض الكليه منهما وان لم توجد
هى بل الكليه انبحث كليه ناقض الجزئيه منهما وان كانت الكبرى هى الجزئيه الموجبه
لم يالف منها ومن عكس السبجه الى النقيض ولا الى المضاد ما ينتج نقيض الصغرى ولا
ضدها لانها ينتج عكس مقابل الصغرى واسلف من الصغرى وبعض السبجه ما رفعها
وكذلك ان كانت جزئيه سالبه فقد اجتمع من هذا كله ان انعكاسات قياسات الشكل
الاول يكون الى الثانى والثالث لكن ان اريد ابطال الكبرى كان من الثالث او الصغرى
كان من الثانى وفى الثانى سطل صغراه بالاول وكبراه بالثالث وفى الثالث سبطل

شكل ثالث
شكل اول وثانى
انتاج ضد

صغراه بالثانى وكبراه بالاول **فصل** فى رد قياس الخلف الى المستقيم ورد المستقيم الى الخلف فلنقل فى رد قياس الخلف الى المستقيم والمستقيم الى الخلف على انا نعتبر المقدمه التى هى التالى من الشرطيه ونعمل على ان الاقتران منها وحدها مع الحمليه فان ذلك لا يضرنا اذ قد علمت صوره ذلك التاليف وان الاعتبار فيه انما هو التالى مع المقدمه الداخله موقع احدى القرانين الحمليه فقياس الخلف ايضا يكون من وجه مشابها لعكس القياس لانك باخذ نقيض نتيجته ما ونضيف اليه مقدمه وسطا مسلما ما لكنه مخالف بان عكس القياس انما يكون دائما اذا كان قبله قياس مقرر الصغرى والكبرى ونتيجته حدث عنه بالفعل ثم عقد بعد ذلك قياس اخر لابطال شئ معلوم واما الخلف فقياس مبتدا لا يلزم ان يتقدمه قياس فان انعق فلا نرى بعدا ما نتيجته الى ان تصير محالا لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد فلكن صح لنا ان كل ت آ بتوسط ح اليس ان اخذنا مقابل النتيجه واضفنا الى الصغرى يطلب الكبرى او اضفنا الكبرى يطلب الصغرى وكان هذا عكس القياس فلو انا ابتدانا وقلنا ان كان قولنا كل ت آ كاذبا فنقيضه وهو قولنا لا كل ت آ صادق وكان مسلما ان كل ت ح فنتيجه ان لا كل ح آ وكان حقا ان كل ح آ هذا خلف اذ لا يمكن ان يكون كل ح آ وليس كل ح آ فادن قولنا ليس كل ح آ كذب ولزم عن قياس فاحدى مقدمتيه كاذبه ولكن ليست المسلمه وهى ان كل ت ح فهو ادن المشكوك فيها وهو انه ليس كل ت آ فادن كل ت آ والمطلوبات الاربع كلها الا الكلى الموجب يمكن ان يبين من كل شكل بالخلف واما الكلى الموجب فيبين من الشكلين الاخرين فقط لانك اذا اردت ان تبين صدق قولنا كل ت آ بكذب نقيضه وهو قولنا ليس كل ت آ قلت ان كان قولنا كل ت آ كاذبا فنقيضه وهو قولنا ليس كل ت آ صادق ويحتاج ان نبين من هذه المناقضه ومن مقدمه اخرى مسلمه نتيجته بينه الاستحاله وتلك المقدمه لا تشارك هذه فى الشكل الاول لان هذه المناقضه لا يجوز ان تكون صغرى الاول لانها سالبه ولا كبرى الاول لانها جزئيه واما ان اخذت الضد بدل النقض امكن ان يجعل كبرى ولكن اذا ابين محالا لزم انه كذب لم يلزم ان ضده صدق لان الضدين قد يكذبان معا فى المواد الممكنه كما علم سالفا فلم ينفع فى انتاج المطلوب واما السالبه الكليه فمن

الخلف وقياس مبتدا

المطلوبات الاربع

كذب الضدين

فى الشكل

فى الشكل الاول بان نوخذ نقيضه وهو الموجبه الجزئيه وتضاف اليه كبرى فيصير محالا ولا يمكن ان تضاف اليه الاخرى وهى الصغرى فتكون الكبرى جزئيه فالسالبه الكليه من الشكل الاول بادخال مقدمه هى كبرى لا غير واما الموجبه الجزئيه فانا اذا اخذنا نقيضها وهى السالبه الكليه لم يمكن ان نضيف اليها فى الشكل مقدمه الا الصغرى فيصير المحال واما السالبه الجزئيه فاذا اخذنا نقيضها فى الشكل الاول امكن صغرى وكبرى معا لانه كلى وموجب واما فى الشكل الثانى فان الموجبه الكليه اذا اخذ نقيضها وهو بعض ت آ لم يمكن الا ان تضاف اليها كبرى كليه موجبه واما الكليه السالبه فانه اذا اخذ نقيضه لم يمكن ان تضاف اليها الا كبرى سالبه كليه واذا اخذ الضد بنت بالقياس بطلانه ولكن لم تست صحه ضده واما الجزئيه الموجبه فان نقضها يمكن ان تضاف اليها كبرى وصغرى لان بعض الجزئيه كليه فيصلح كبرى وصغرى سالبه وموجبه واذا اخذ الضد فى هاتين فيطلب لم يحب بطلان الضد ولكن لم يصلح الا صغرى وفى الشكل الثالث اما الموجبه الكليه فانها ان اريد ان تبين بالخلف واخذ نقضها لم يصلح الا كبرى واما الكليه السالبه فنقضها يصلح كبرى وصغرى لانها موجبه جزئيه ويكون صالحا فى الطرفين ايها كان واما الجزئيه الموجبه فنقضها اذا اخذ لم يصلح الا كبرى واما الجزئيه السالبه فنقيضها يصلح فيه كبرى وصغرى فادن الموجبه لا سبيل الا بالضرب الذى كبراها سالبه هى نقيض النتيجه واما السالبه فمن توجهين من الشكل الثالث والحال فى الضد هاهنا انه اذا بطل لم يحب بطلان ضده هو كما فى غيره والفرق بين المستقيم والخلف ان المستقيم يقصد فيه القياس فى اول الامر لنحو الشئ الذى يريد ان يبينه فيتاس عليه من مقدمات مسلمه اما على الاطلاق واما عنده وبينه وبين خصمه واما الخلف فانه يقصد فيه فى اول الامر ان يبين شيئا غير المطلوب ذلك الشئ من الكذب على الاطلاق او عنده وبينه وخصمه فاذا بين كذبه عاد وابين كذب ما هو شبيه فابين صدق نقض ذلك وايضا فان المستقيم انما يوجد فيه المقدمات الموافقه للمطلوب بالذات واما فى الخلف فاحدى المقدمتين مشتركه الجدل والاخرى بعض المطلوب وايضا فان النتيجه فى المستقيم غير بينه فى اول الامر حتى تتم فيلزم واما فى الخلف فان النتيجه توضع اولا او توضع نقضها واذا كان الخلف مولفا من نقض المطلوب ومن صادقه بين محالا فانك اذا عكست القياس فاخذت

سالبه كليه

شكل ثانى كليه سالبه

نقيض الجزئيه

موجبه كليه

جزئيه موجبه

الفرق بين المستقيم والخلف

خلف

نقيض المحال وقرنته بالصادقه ايج لكن بعض الثانيه المشكوك فيها وهو المطلوب
اعنى ذلك البعض فلسن السالب الكلى بالخلف من الشكل الاول ولتامل كيف يستقيم ولكن
المطلوب ان سن انه لاشئ مرت آ فاذا اخذنا بعض هذا وهو ان بعض ت آ فلابد
من ان يكون ذلك صغرى فى الشكل الاول والتى تضاف اليها حتى تنتج المحال هو ما قولنا
كل آ ح او قولنا فلاشئ من آ ح فان ايج موجبه فكان بعض ت ح واخذنا نقيضها
ليرد الى الاستقامه كان نقيضها لاشئ من ت ح واضفنا اليها كل آ ح كان الشكل الثانى
وان كان ايج سالبه فكان لس كل ت ح وكان بعضها كل ت ح واضفنا اليها
لاشئ من آ ح كان انضام الشكل الثانى واما ان كان المطلوب سالبه جزئه واخذنا بعضها
وهى الكليه الموجبه فان اضفنا اليها كبرى موجبه او كبرى سالبه كان بعينه كما قلنا
وان اضفنا اليها صغرى موجبه جزئه او كليه فان النتيجه تكون موجبه وتقضيها اما
كليه سالبه واما جزئه سالبه وجميع ذلك سن بامتزان نقض النتيجه بالصغرى على
ما لف الشكل الثالث واما الموجب الكلى مثل قولنا كل آ ت فلا يمكن ان سن بالخلف فى الشكل
الاول لان نقضه جزئه سالبه فلا يصلح صغرى ولا كبرى واما الجزئى فسن فى الشكل
الاول وذلك باخذ نقضه ولا يمكن ان تكون نقضه الا كبرى الاول لانه سالب كلى فلا يمكن
ان سن بعكس القياس الا من الصغرى ونقض النتيجه وذلك فى الثالث فالوجه فى هذا
الباب لا يمكن رده الى الشكل الثانى واما الشكل الثانى فاذا عكس قياسه الخفى الى الاستقامه
فانه يرجع الى الشكل الاول فى كل موضع اما الكلى الموجب فلانه يكون قد اخذ فى الخلف
بعضه فصار صغرى فيحتاج الى ابطال الصغرى وقد بان ان ذلك بالشكل الاول وكذلك
الكلى السالب لان نقضه ايضا لا يكون كبرى واما الجزئى الموجب فان نقضه يصلح صغرى
وكبرى فصلح فى الاول والثالث وكذلك الجزئى السالب فادن جميع قياساته يمكن ان يعكس
الى الاول والخلفان المنتجان للجزئى يمكن ايضا ان يعكسا الى الثالث واما الشكل الثالث فان
موجباته ما سن فيه بالخلف قد سن كلها فى الاول بالمستقيم وسالباته سن ايضا فى الثانى
اما الموجبات فان نقاضها يكون فى قياس الخلف كبرى لا محاله فسطل بالشكل الاول
واما السالبات فان نقاضها يكون صغرى وكبرى معا فيمكن ان سطل فى الثانى ايضا
مع الاول وقد بان وظهر ان الخلفى مشارك للمستقيم يرجع احدهما الى الاخر ولا يخرج عن ذلك

نقيض المحال سالب كلى

نقيض

سالبه جزئيه بعض

موجب كلى وجزئى بعض

جزئى موجب نقيض

نقائض الموجبات والسالبات

فصل فى القياسات المولفه من مقدمات متقابله

وقد تولف قياس من مقدمات متقابله بان تولف قياس من موجبه وسالبه متضادتين او متقابلتين
احتيل حتى خفى ذلك اما بان تدل اسم حد ما على مرادفه واما بان توخذ بدل الحد جزئه او كليه
فيحكم عليه عا رفع الحكم عن الحد نفسه ما هو بالحقيقه فيلتبس من يقابلتين ومنه ما التبس بالحقيقه
كذلك ولكن بالظن وهذا القياس كثيرا ما يستعمل فى الجدل على سبيل المبالغه فى البكت
بان يسلم قولا ثم ينتج نقضه من اصول اخرى ثم يوخذ المسلم والمنتج فينتج منه فى الشئ انه
ليس هو وكثيرا ما يغلط به من هو ضعيف التميز والمتقابلات فى اللفظ اربعه كل ولا كل
كل ولا واحد بعض ولا واحد بعض ولا بعض وفى الحقيقه بلثه لان بعض ولا بعض
يقابل فيها وهذا الضرب من القياس انما سالف فى الشكل الاول بان يجعل المحمول كشئ وتوضع
احدهما للاخر واما فى الشكل الثانى فبان توخذ الموضوع كشئ وتوخذ المحمول واحدا
واما فى الثالث فبان توخذ المحمول كشئ وتوخذ الموضوع واحدا وفى الشكل الثانى ان
اخذتا متضادتين جاز وضع انتاجهما اى نقيض صغرى وكبرى وان اخذتا متناقضتين لم
يجز الا ان تكون الكبرى هى الكليه سواء كانت موجبه او سالبه ولكن لابد من ان تكون الطرفان
شيئا واحدا بالفعل او بالقوه مثل ان يكون احدهما نوعا وجزئا تحت الاخر فيكون قياسا
على المقابل واما ما سوى ذلك فلا يكون فى الظن مثل القياس على ما لا زمين سلب والجانب
وغير ذلك لان المقدمتين لا يكونان بالحقيقه متضادتين ولا متقابلتين مثل قولنا كل انسان
حيوان ولاشئ من الناطق بحيوان اولاشئ من الضحاك بحيوان او كل علم ظن ولاشئ من الطب بظن
واقول سببه ان يكون القياس على طرفين احدهما حسن والاخر نوع مما يظن انه قياس
على المتقابلتين وليس فى الحقيقه قياسا واحدا على متقابلتين بل اذا رد الى ذلك بالتحقيق كان
قياسا وقياس احدهما مضمر والاخر مصرح والمضمر هو الحقيقى على متقابلتين ولكنه وان لم يكن
حقيقيا فهو اقرب الى الحقيقه لان الحكم على الكلى كالحكم على الجزئى الذى تحته ولا يحتاج الى
بيان فكانه حكم على الجزئى متقابلتين وذلك حكم القياس المضمر فيه واما الشكل الثالث فانما
يمكن ذلك فى ضروبه المنتجه للسالب واما الضروب المنتجه للموجب فمقدمتاه موجبتان
فكيف متقابلتان وعلى كل حال فلا يجوز ان تكون السالبه الكبرى ومثاله كل طب علم ولا طب بعلم
فليس كل علم بعلم وكذلك اذا اخذنا على التناقض فلك ان تستقصى النظر هل يمكن جاعلا

المقابلات فى اللفظ اربعه

قياس مضمر

شي امكن ٤ الشكل الثاني اذ كنا نقول هناك مثلا ان كل علم فاضل ولا شي من العلوم فاضل
فيكون قياسا مركبا مقابلا لمن لم يضع بدل العلم الطب فيمكن ان يوضع قد طرف اخص
من طرف ومع ذلك فيكون على ما علمته قياسا مركبا مقابلا لمن فهل يمكن ذلك ها هنا واذا اسقطت
وجب انه لا يمكن فانه لا يمكن ٤ الشكل الثالث ٤ القياس على المقابلة ان يكون الطرف الاكبر
اخص من الاصغر والمقدمتان متقابلتان وقبيح غير الحق مثل قولنا كل هندسة علم ولا شي
من الهندسة طب فليس كل طب علم فذلك حق ومما يعين ٤ هذا الاستقصاء ان نضع
كل ولا كل كل ولا واحد بعض ولا شي وهي بلثة فيجعلها اسوار مقدمات متقابلة مشتركة
المحمول الا ان لموضوعاتها اسمين مترادفين احدا حدين او مشتركة الموضوع الا ان لمحمولها
اسمين مترادفين وضعا طرفي اواحدها تحت الاخر والموضوع محفوظ الاسم فتكون
نسبة التفات من الشكل الثالث ليس غيرها فعرف انها قياس وانها غير قياس وذلك
بالاصول المقدمة وقبح وان راعى الاصل الذي اعطيناك ان الاكبر يجب ان يكون ليس اخص
من الاصغر ولا يجب ان نظن انا ما جوزنا ان يكون قول صادق قبيح عن كاذب كذلك يجوز
ان يكون الضائع مقابلا لمن سبحه صادقة البتة لان هذا يقبح ان الشي ليس هو واما انه
كيف يمكن ان يعرض لاصحاب النظر الوقوع ٤ استعمال القياسات مركبا مقابلا لمن وهم لا يشعرون
بذلك لانه يمكن ان يكون عند انسان ما قياسات فاسدة انتجت نتائج فاسدة فهو جاهل
عند نفسه ويكون عنده حق ما موضوع مسلم ويكون تلك القياسات او النتائج الفاسدة
يلزم عنها لفسادها شي فاسد يمكن ان يساق الى انتاج ضد ذلك الحق او يكون ٤
تلك الفاسدات ما هي مقابلة لجنس هذا الموضوع المسلم او لجزي جنسه فاذا حقق
كان بالقوة مقابلا له فينتج منه بقياس ما مقابل هذا الموضوع مثاله ان كان الموضوع
ان بعض الاعداد فرد ويكون ٤ تلك القياسات الفاسدة اما مقدمة كاذبة وهو ان كل
عدد ينقسم بمساويين واما نتيجة فاسدة وهو ان كل عدد ينقسم بمساويين ممكن
ان يكتسب من تلك مقدمة مناقضة او مضادة لهذا الموضوع ان لا شي من الاعداد بفرد بصحيح
منها ان بعض ما هو عدد ليس بعدد او بعض ما هو فرد ليس بفرد وكذلك ان وضع
ان كل علم ظني مسلم او لزم من اصول اخرى عنده ان الطب ليس بظني وربما كان الموضوع
حقا والقياسات الفاسدة انتجت مقابله وربما كان الموضوع باطلا والقياسات

اسوار مقدمات للموضوعات اسمان مترادفان

الموضوع يقبح كاذبة

البحث

البحث مقابله كانت قياسات صادقة او كاذبة وربما كانت قياسات صحيحة عنده
وقياسات فاسدة فالسبع الصحيحة صحيحا ومن الفاسدة فاسدة وكانا مقابلين
واما اذا وقع ذلك ابتداء فلا يمكن ان يستعمل من غير حيلة فمن ذلك الحيل ان نسلم جزية
مناقضة لكليه كما نسلم ان كل علم ظني ثم نسلم وان لا شي من الطب ظني ومن ذلك
ان نوهم ان المركب ليس احد الجزئين فنسلب احد الجزئين عن المركب ونجعل المركب حدا
اوسط فيقال ان الحي الابيض ليس بابيض اي ابيضا مجردا وحده اولست حقيقية
الابيضية ولكن لا نشترط هذا الشرط ثم نقول انسان ما اي كفلان هو حي ابيض
فيقبح ان ذلك الانسان ليس بابيض اي ذلك الانسان بعينه ثم نقول ذلك الانسان ليس
بابيض وهو بعينه ابيض فقبيح الابيض ليس ابيض هكذا ينبغي ان نفهم هذا الموضع ويمكن
ان يوجد له مثال كلي كقولك كل انسان حيوان ناطق وليس شي مما هو حيوان ناطق
ناطق على انه يعني فما بينه وبين نفسه وليس شي مما هو حيوان ناطق ناطق فقط
فقبيح ليس احد من الناس بناطق ثم موضوع ان كل انسان ناطق فان قال قايل اريد هذا
لا يكون مناقضا ٤ المطلق وخصوصا ٤ المهمل قلنا اما المهمل فقد عرفت الجواب عنه
واما المطلق فلنوخذ على الشرط الذي يمنع انضاف المطلق اجتماعه ونقول ان فلان
ابيض وهذا الانسان ليس بابيض فزيد ليس هو هذا الانسان الذي هو زيد هذا خلف ليس
٤ المطلق كذي

ليس ٥

فصل ٤ المصادرة على المطلوب الاول وقد بقي من الامور
المناسبة لما جرى ذكره امر ان المصادرة على المطلوب الاول ووضع ما ليس سببا للسبحة
على انه سبب للسبحة وذلك ٤ الخلف فاما المصادرة على المطلوب الاول وهي داخلة ٤
حس ما لم يبرهن مما قبل ولكن ذلك الجنس اعم منه لان ما لم يبرهن مما قبل قد يكون بسبب
ان القول غير منتج بشكله او بسبب مقدماته وقد يكون بسبب ان المقدمات اخفى
من المطلوب او ان المقدمات مساوية له ٤ الجهالة او ان المقدمات انما سمين بعد بيا ن
المطلوب وليس شي من هذه مصادرة على المطلوب الاول فانه انما يكون المصادرة على
المطلوب الاول ٤ قياس منتج الشكل وليس اذ ذاك بسبب الشكل وليس يجوز ان يكون سبب
ان المقدمة اخفى او مساوية ٤ الجهالة حتى اذا كان كذلك كانت المصادرة على المطلوب
وذلك لان الخفي والمساوي ٤ الجهالة قد يكون غير المطلوب ولا يكون مصادرة على المطلوب

يكون ٥

الاول

واما المصادرة على المطلوب الاول فليس الخفي او المجهول المستعمل شيئا غير المطلوب
بل انما تكون القياس مصادرة على المطلوب الاول لان المطلوب نفسه جعل مقدمة
لسان نفسه بان دل باسم احد حديه الذي يراد ان يجعل حدا اوسط والاشيا
البيّنة بنفسها فلا سن بوجه لا بالحقيقة ولا بان يقاس عليها من نفسها فان
ذلك غير معتاد لانها مقبولة مسلمة وان كان يمكن ان تصادر عليها بل انما تستعمل
هذا فيما من شانه ان يشكك فيه ويجهل فهذا اذا استعملت في بيانه غيره مما هو اعرف
منه فقد عمل الواجب وان استعمل نفسه في سان نفسه فقد صودر على المطلوب
الاول وقد يعرض ذلك في قياس واحد وقل ما يخفى هذا الا على ضعفاء العقول وقد
يعرض في قياسات فوق واحد بان يكون بيّنة سن مقدمة غير بيّنة بنفسها وتلك
المقدمة سن مقدمة اخرى وتلك المقدمة انما سن بصحة البيّنة فيكون هذا ايضا
مصادرة على المطلوب الاول بوسايط مثل الوضع الذي في كتاب اقليدس ان الخطوط
التي من سطح واحد اذا وقع عليها خط فصير الزاويتين اللتين من جهة واحدة معادلتين
لقائمتين لم يلتقيا وهذا موضوع في مصادرات كتاب اقليدس فان رام احد
ان سن هذا بان يقول انهما ان التقيا كان مثلث من الخطين والخط الواقع وكانت
الزوايا الثلث اعظم من قائمتين هذا خلف قلنا لا نسلم ان قد صادر على المطلوب
الاول من حيث لم يشعر لان كون زوايا المثلث الثلثة بهذه الحال انما يبرهن بعد صحة ذلك
الوضع فيكون عرف حال الزوايا في الخطين من زوايا المثلث وحال زوايا المثلث انما سن بحال
زوايا الخطين فيكون استعمل كون زوايا الخطين مع الخط الواقع عليهما مقدمة في سان
نفسه ولكن بوسايط فهكذا يكون المصادرة على المطلوب وبالجملة يجب ان يكون قد
اخذ فيها احد حدي المطلوب مرتين اما بالحقيقة فيما سمي مرادفين رجع احدهما على
الاخر حملا او معنى واما بحسب الظن فان يأخذ احد اسمين كانا متعاقبين كالانسان
والضحاك ويظن ان شانهما وحكمهما واحد ويكون معنياهما في الحقيقة مختلفين واخذ
كليا وجزئيا فيظن ان الحكم فيهما واحد فيظن انه مصادرة على المطلوب الاول والمصادرة
على المطلوب الاول بحسب الظن على اقسام مذكورة في طوسقا واما في الحقيقة فهو ان يوضع
لما يراد ان يجعل من الحدين حدا اوسط اسما اخر مرادفا كما يكون في تقابل القياس

اعرف

غير بيّن بنفسها بل بالاخر

بعد الصحة

الحال سن بالحال

حدي المطلوب اما بالحقيقة

او

المصادرة في الحقيقة

فان

فان تقابل القياس والمصادرة على المطلوب الاول يشتركان في ان الحد الاوسط
فيهما موجود في النتيجة والقياسات الصحيحة ليست كذلك ويكون المصادرة على المطلوب
الاول فيما مقدمة صادقة حدا وهي التي يكون موضوعها ومحمولها واحدا او مقدمة مشكوكة
فيها وهي التي هي المطلوب وقد صودر عليه وقد يمكن المصادرة على المطلوب الاول في الشكل الاول
والثاني والثالث لكن ان كان المطلوب موجبا كليا امكن في الشكل الاول صغرى وكبرى

للاكبر والاوسط اسمان مترادفان

فان كانت صغرى كان للاكبر والاوسط اسمان مترادفان وكانت الكبرى هي تلك المقدمة
الصادقة جدا وان كانت كبرى كان للاصغر والاوسط اسمان مترادفان وكانت الصغرى هي
تلك الصادقة جدا وان كانت جزئا لم يمكن الا ان تكون صغرى واذا كانت سالبة لم يمكن فيها الا
ان تكون الكبرى وقول المعلم الاول ان كل مطلوب موجب في الشكل الاول يصلح ان يؤخذ
في القياس صغرى وكبرى انما عنى به الكلي واما في الشكل الثاني فان المطلوب لا يكون الا سالبا
ففي ضرب لا يكون الاصغرى وفي ضرب لا يكون الا كبرى هذا ان كان السالب كليا فان كان
جزئيا لم يجر في الحالين الاصغرى وفي الشكل الثالث الا كبرى وفي الاول لا يصلح بانه بوجب
لانه لا يصلح صغرى ولا كبرى والمصادرة على المطلوب الاول قد يكون في العلوم وذلك اذا
كان صادرا بالحقيقة وعلى الوجه الذي قلنا وقد يكون في الجدل وذلك اذا كان فعل ما هو
مصادرة بحسب الظن المحمود وهو الذي يكون حد المقدمة الصادقة فيه لشيء واحد بحسب
الظن المحمود

فصل

في وضع ما ليس سببا للنتيجة على انه سبب واما وضع
ما ليس سببا للنتيجة على انه سبب للنتيجة فهو ان يبين كذبا وينسبه الى مقدمة حتى يكون
مزحقه ان يقال ان الكذب الذي انتحته هو من قبل كذا وليس من هذه الجهة الحق
وهذا يقع في قياس الخلف اذا اخذ اخذ نقض الموضوع ثم قاس قياسات ابيح كذبا ثم رام
ان يبين ان نقض الموضوع كذب لانه انتج كذبا فقال له لم يلزم الكذب عن هذا لمنع قياس
الخلف وانما يمكن ان يقال له ذلك اذا كان الكذب يلزمه وان رفعت تلك المقدمة ولم يستعمل

رفع المقدمة

في القياس اصلا وهذا الاعتبار لا يكون في المستقيم لان المستقيم لا يقصد فيه انتاج كذب من
وضع شيء مناقض للمطلوب بل يساق الى المطلوب واذا منع قيل ان القياس مقدمة كاذبة
اولي تاليفه مبيّنا ولم يقل انه لم يعرض الكذب من قبل وضع كذا لانه لم يسن على ان هناك
كذب عارض بل هذا في الخلف اذا كان النقض الموضوع سواء وضع او رفع لا يعرض حكم

حدود المحال

اللازم من الكذب ولا يكون سببا لانتاج المحال فلا يلزم ان يكون محالا وهذا على وجوه
اما ان يكون الحدود الذى للمحال ولقياسه غير مشاركة للنقض الموضوع البته واما
ان يكون مشاركة ولكن المحال لزم عن شئ اخر مثال الاول لو ان احدا اراد ان يبين ان
القطر غير مشارك للضلع فاستعمل فيه قياس زينن ع ان لا حركة ثم قال وهذا محال
ثم قال فاذن الضلع مشارك وهذا القسم من اخذ ما ليس بسبب سببا هو اظهر ما فى
هذا الباب واما مثال الذى يوجد فى المحال او قياسه حدود تشارك وتتصل الحدود
النقض فمثل ان نقول لو كل ت آ وكل ب آ لكان كل ب آ ولكان كل د ح وكل ح ت
وكل ت آ فاذن كل د ت هذا خلف فاذن لو كل ت آ فهذا قد وضع فيه ما ليس
بسبب سببا لان قولنا كل د ت يكون بيجه عن مقدمته وان لم نقل كل ت آ وايضا من
الجانب الاخر ان نقول كل ت آ وكل آ ح وكل ح د فكل آ د وهذا خلف فان هذا ايضا
وضع ما ليس بسبب سببا وذلك لان قولنا كل ت آ وان رفع ففى القياس المنتج المخلف
بل يجب ان يكون حدود المحال وحدود قياسه وحدود المطلوب متصلة ويكون مع ذلك
بحيث اذا رفع النقض لم يلزم محال بل يكون المحال انما لزم لوضعه لا غير فيكون القياس
المركب منفصل التركيب لا حشو فيه وليس قياسات مختلفة لا وصلة بينها فان الكذب
لا يمكن ان يجتمع عن قياسات كثيرة لا تتصل ايضا لا تصير به كقياس واحد فانها اذا التحمت
ولم تتصل اما ان يكون الكذب لازما عن واحد منها فان رفع البواقى واما ان لا يلزم عنها
شئ بالشركة وان كذبت نتائجها كلها ايضا لم ينفع بجميعها فى ابطال شئ او اثبات مثل
قياسات محلفة على ان المتواريه يلقى وان الملك رواه اعظم مرقاعين وغير ذلك
فان جميع اصناف سائر كاذبة لا تصل قياساتها لا يلزم منه شئ على الوجه الذى يلزم
فى قياس الخلف

وضع ما ليس بسبب

فصل فى وصايا ينفع بها السايل والمجيب فى تسليم المقدمات
والامتناع من تسليمها وغير ذلك ان القياس قد يستعمل فى العلوم وقد يستعمل فى الجدل
والذى يستعمل فى العلوم فيستعمل على ما عليه الامر فى نفسه والذى يستعمل فى الجدل فيستعمل
على ما هو المشهور او يسلم وان عوسر فى المشهور لم ينفع بالجدل فعدد المقدمة فى المحاورة
الجدلية ان يكون على سبيل التسليم والتسلم يكون بالمسئلة والمسئلة فى الموضوع كانها
هى المقدمة وانما سائر بهيئة يلحق المسئلة بحرف بها عن هيئة المقدمة وقد يقال لها

ما عليه الامر فى نفسه

انظر

ايضا مسئلة اذا كانت متسلمة عن سوال ولما كان الجدل انما يحاول الالزام والسكت
اعنى القياس على نقض ما نصره المجيب وليس غرض الجدلى من حيث هو جدلى الحق
فلا باس ان يحاول السايل فى تركيب القياس الجدلى حيلا يكون استعمالها مقربا للمسافة
من العرض وان يعتمد المجيب الذى يورد للسايل القياس على مقابل ما نصره حيلا يحرز بها
عند احتياجه الى الاجابة عن مسئلة مسئلة من ان يلحقه نقض وسكت ويجتهد فى منع القياس
اصلا او منع القياس على مقابل ما نصره ولغدها هنا اصولا يختص نفعها بمن يستعمل
القياس او يستعمل عليه وهو عارف بصوره القياس وان المسئلة الجدلية على وجهين

مسئلة جدلية على وجهين

فانها اما ان تكون عن مقدمات قياس مع بيجه كقوله ليس اذا كان كل ت ح وكل ح د
كان كل ت د فهذا لا حيلة فيه الا تسليم او انكار مقدمة او ادعاء ان القياس غير منتج
واما ان يكون السوال عن مقدمة مقدمة لجمع منها اخر الامر القياس وبيج البيجه فكورقه

التحفظ على وجهين

التحفظ على وجهين احدهما عند تسليم مقدمة مقدمة والاخر عند اجتماعها للالتواف قياسا
فاما القسم الاول فيجب ان يجتهد فيه حتى لا يسلم حدا مكررا تسلما قياسيا فانه اذا لم يوجد
فى المقدمات حد مشترك قياسى لم يمكن ان يوالف قياس فلم يمكن السايل ان سكت

التسكيت وتلقين

ان يتامل ان الواسطة التى سلمت كيف نسبتها الى الطرفين حتى يعرف الشكل والضرب
فان لم يكن الشكل منتجا لذلك المطلوب كما يسالى للموجب والثالث للكلى منع انتاجه
او كان غير منتج اصلا وهذا انما يسالى له بعد حفظه اشكال القياسات وضروبها

الوصية للسائل

فهذه وصية المجيب واما السايل فيجب ان يحتال فى التوصل اللطيف الى ترويج ما او حى
بالتحرز عنه فيجب ان يجتهد ما خفى ما يكون من الحيلة فيسلم ما هو ضرورى فى الانتاج
من غير ان يتسلمه على نظم قياسى فيقطن بصنيعه بل ان كان القياس مركبا من قياسات
بيج سالبى يصير مقدمات لقياسات بيج نتايج اخر ولا يزال حتى يبلغ المطلوب سال
اولا عن ابعدها من ابهام المطلوب وتسلمه ثم لم يسال عما يليه بل عما هو اقرب من المطلوب
من مقدمات سنها ثم عاد وسال عما بين المسلمين ولذلك من وجوه من الترتيب مثلا
ان كان سين ان كل ر آ وكان بيج ذلك بان كل ر ة وكل ة د وكل د ح وكل
ح ت وكل ت آ فكل ر آ فسال اما عن مقدمات الاطراف او الواسطه

ايضا

فان سال عن مقدمات الاطراف واولاها الكبرى لان السايل اذا سال اولا عن
الصغرى امس كل ج ح حدس المحب انه عسى يكون كل ه د او شيا اخر مما على
النظام واما اذا سال عن الكبرى انه امس كل ت آ فيكون قد عكس الكلام عن الترتيب
فكان وقوع الحدس عن هذا الجانب اقل لانه لو قيل كل ت آ وكل ج ت مصرحا لم يكن
على النظم القياسي بالفعل اذا لم يوضع المشترك ٢ كل واحد منهما بجنب الاخر فلم يوهم
فكيف اذا لم يكن مصرحا فالاخرى ان سال عن الكبرى اولا فيقول امس كل ت آ
ثم ساعد عنه فلا سال عما هو بجنبه بل عند البعيد منه فسل هل كل ه د ثم يعود
فسل عما بينهما انه هل كل ج ت وكذلك لمحتهد ان يوقع اختلافا في الترتيب وان
سال عن بعض المقدمات المتوسطه اولا ثم الطرفيه وعلى خلاف ما هو نهج الترتيب
في الاوساط ثم عاد الى الطرفيه الاخرى لم يكن يقاس بعد ان لا يجعل المسايل مرتبه
واما اذا كان القياس بسيطا غير مركب فيحب ان يسال اولا عن الواسطه بجعل اول
سواله عن الكبرى فيكون اول ما يلفظ به لفظ الواسطه مثلا يقول هل كل ت آ فيكون
اول ما يدخله في لفظه للواسطه فيكون انما طلب اولا النسبه التي للحد الاكبر الى الواسطه
ثم مثال عن الصغرى فيكون فعل ما عكنه من غير اتصال المقدمات فاذا فعل هذا احدث
قياس على نقض الموضوع وهو التبكيت فالتبكيت قياس ما وعلى شرائطه في الاشكال
والضروب الا انه باعتبار ما وذلك الاعتبار ان يكون بنحو نقض وضع ما لحفظ الحيب
وقد ظن بعضهم ان قول المعلم الاول انه يحب ان يبدأ اولا بالواسطه ان معناه انه
يحب ان يبدأ بالاصغر وليس كذلك فانه اذا سال عن الصغرى لم يكن بد من ان يسلوه
بالسوال عن الكبرى فيكون قد سال على ترتيب قياسي مستقيم وقد حذر ايضا عن الابتدا
بالصغرى لما فيه من التنبيه على احد الاحتجاج فان كان السوال عن الكبرى مما لا بد للمجيب
فيه عن جواب للام عرض السايل يكون حكمه حكم لو استرابا بالصغرى سايلا وان كان
للمحب ان يحب بشي اخر هو الان اقطن لوجوب ذلك عليه اذا حس بالصغرى واحس
باستظام القياس واذا كان له سبيل الى ان يعاسر في تسليم الكبرى وقد افترض
عليه سلوكها من هذا الوقت واما اذا سال عنه اولا لم يلزه بالسوال عن الصغرى وذلك
في الشكل الاول لم يلح له وجه التاليف والنسق فلم يلح له وجوب المعاسره فان كان

السلم

التسليم انتشبه بالواجب والمستحسن رجحان لا يعدل عنه عدوله لو تنبه
للتاليف القياسي ولو ان انسانا ناوعنا في ان العالم محدث فقلنا له اليس
العالم كذا بسبب ان كونه كذا يجعله محدثا فعاسر في ذلك في اول الامر واما اذا
سالناه فقلنا اليس كذا محدث امكن ان يذهب توهمه الى انه شي لا يضره حدثه
ولا قدمه ويحب ان يعلم ان هذا الاختلاف في الترتيب ينفع به في المقايس التي
تولف على نظم الشكل الاول ومع اللذين لم يحتكوا بالجدل بل هم مسدون وعاميون
واما المحتكون فلا يوثر هذا القدر من الاختلاف عندهم انما يغلطون في القياسات
المركبه **فصل** في انه كيف يمكن ان يعلم الشي ويجهل معا وانه كيف يعلم ويظن به
مقابل ما يعلم انه كما ان المحب قد يسلم مقدمات يلزم عنها سلسه ولا يشعر انها
تسلمت منه لا على الترتيب المنهج بل يحتلطه محرفه كذلك الانسان فيما بينه وبين
نفسه فد يكون عنده المقدمات التي يحب ان يعلم مع العلم بها شي اخر فيجهل ذلك
الشي لان المقدمات ليست حاضره في ذهنه مرتبه في علمه بالفعل بالترتيب الموجب
لذلك العلم فلنقل كيف يمكن ان يجهل الشي ويعلم معا وان يعلم ويظن به مقابل ما
يعلم فنقول ان السبب في ان يكون بالشي علم وظن متقابلين تقاسين آ واحدهما
تقاس والاخر ليس تقاس هو على احد جهتين احدهما يستحيل ان يكون في انسان
واحد في وقت واحد بل قد يقع لانسانين وذلك انه اذا كان مثلا كل د ت وج
بلا واسطه ثم كان كل ت آ وكل ج ايضا آ فان اعتقد انسان واحد ان كل ت آ
وهو الحق واعتقد الاخر ان لا شي من ج آ وهو باطل وقرن كل ما يراه الصغرى هذا
ان كل د ت وذلك ان كل د ج اعتقدا اعتقدين متقابلين واما انسان واحد فلا يمكن
ان يعتقد عنده القياسان معا بالفعل فيرى شيا وضده من حيث هما انتاجهما اياهما
معا بل ان وقع له مثل هذا اشكل ولم يعتقد شيا والجهه الثانيه هو الذي يمكن
في انسان واحد وهو ان يكون يعتقد ان لا شي من ج آ ومع ذلك يعتقد في نفسه
مقدمات قياس على هذه الصفه ان كل د ج وكل ج ت فكل ت آ فانه ربما التفت
فعلم من هذا بالفعل ان كل د آ وعلم ان كل ت آ ولم يعلم ان كل ج آ بالفعل اذ لم يصرف
تامله الى ذلك فكان يحب ان يعلم ذلك او صرف اليه تامله اذا العلم بان كل ج ت

على احدهما

الجهه الثانيه

صنف

وكلت آ تكون علما بالقوه ان كل حـ آ قوه نصير بالفعل اذا اورد المحسن بها الواحل بها
على توسطهما وقصد ان تعلم مع ذلك حال ما بين الطرفين قصدا ولكنه لم يفعل
لكنه نظن الان ان لاشئ مرجـ آ فالذى نعلمه ليس نعلمه الا مرجهه العلم بالكلى الذى
يلزم عنه ان نعلمه وهو ان كل ت آ واما من الجهه المخصوصه به فليس نعلمه مثلا انا
ان انسانا نعتقد ان الاجرام السماويه لا تشارك النار والاسقصات وطبيعتها
ثم نحسب ان الكواكب نارية لانها نيره فهذا ظنه بالفعل مخصوص بالكواكب ونعلمه بها
كلى بوجه هى فيه بالقوه لا بالفعل لانه علم بالجمله ان كل جسم سماوى لا يشارك النار
واما ان الكواكب غير نارية فهو جزى تحت هذا الحكم الكلى فليس مرجهه واحده علم وظن
بل علم الشئ مرجهه لا بخصه فظن به ضدا مقابلا لعلمه مرجهه وقد نبهنا لك سبلا الى
ان نعلم انه كيف يمكن ان نعلم والمثال الاول ان كل حـ ت ونعلم ايضا ان كل ت آ
ومع ذلك نظن ان لاشئ مرجـ آ او تعلم ها هنا ان كل كوكب فهو من جوهر الجسم السماوى
ونعلم ان كل ما هو من جوهر الجسم السماوى فهو غير نارى ثم نظن ان الكواكب نارية
فانه يسهل عليك ما اعطيناك انفا ان تحل هذه الشبهه لانك تعلم من ذلك انه لا فرق
بين ان نعلم الكبرى ولم تضع الاصغر تحت الاوسط بالفعل وانه لا يجب ان نعلم النتيجه
بالفعل وبين ان نعلم الكبرى والصغرى معا ولم نولف بينهما تاليفا نلزم عنه النتيجه بالفعل
لان وجودها بين المقدمتين فى النفس كيف اتفق لا يوجبان فى النفس العلم بالنتيجه
الا ان يكون فيما بينهما تالف مخصوص وان يكون النفس مراعيه لذلك التالف معتبره
اياها فاسه بينه وبين المطلوب كل بالفعل والا وقع ذهول مثلا آن من نعلم ان هذه
نغله ونعلم ان كل نغله عاقر فاذا لم نجمعهما فى الذهن خاطرين بالبال امكن ان نظن
مع ذلك ان لى بطن هذه النغله حسن وذلك لان ها بين المقدمتين ليستا سبب النتيجه
الا بالقوه وانما تصير ان سبب النتيجه بالفعل اذا اخطرا معا بالبال على الترتيب الذى
مر شانه ان ينتج وعدا نحو النتيجه واما اذا كانا معلومتين بالتفاريق ولم نحضرا معا
فى العلم بالفعل على الترتيب المذكور ونحو الغرض المقصود فان النتيجه لم تزمهما بالقوه
كما ان الكبرى وحدها اذا علم لم يعلم وجود النتيجه ما لم نخطر بالبال ان الاصغر موضوع
تحت الاوسط ونحتكمه فاذن الخدعه الواقعه مع العلم بمقدمتين ومع العلم

علم

جزئه مخصوصه

ظن العلم الكلى

انفا

ذلك

بالمقدمه

بالمقدمه الكبرى الكليه متشابهه احدهما الجهل فيه بجزى وهو بالقوه تحت كلى
معلوم والثانى الجهل فيه بلازم هو بالقوه بعد لازم عن ملزوم معلوم لا من حيث
هو ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته فعلى هذا ينبغى ان نفهم قول المعلم الاول فاذا
لست مرجهه واحده جهل الشئ وعلم وقد زال بسكل رجل يقال ما بين على الفيلسوف
يقال له سقراط اذا قال له هل المطلوب عندك بالقياس معلوم او مجهول فان كان
معلوما فالطلب محال وان كان مجهولا فكيف تعرفه اذا وجدته وهل يمكن ان يظفر
بالابق من لم يعلم عينه ولم يعرض سقراط لهذه مقدمات قياسه بل عرفه بسكل هندسى
ان المجهول كيف يضاد بالمعلوم واما المبدا الذى يقال له فلاطن فلما عرض لذلك قال
ان العلم تذكر وكيف يسقيم هذا الذى اعتمده هذا الفيلسوف الاخير محاصا به عن
الشك والعالم بان كل مثلث زواياه الثلث مساويه لقائمتين عالم بالقوه المثلث
الجزئه فان كان جاهلا بها بالفعل فكما نحس بمثلث جزى ويعلم ان هذا الشئ مثلث
ونخطر بالبال ما كان علمه اولا سفس ان هذا الشئ زواياه الثلث مساويه لقائمتين
ولا يجوز ان يكون قد تذكر شيئا علمه قبل فان هذا المثلث الجزى انما حدث الان وكيف
يكون علم من قبل ان زواياه الثلث مساويه لقائمتين بل انما كان علم اولا علما كليا ثم علم
ثانيا وقوع هذا الجزى تحت ذلك الاول العلم الكلى فعلم ثالثا امرا لم يعلمه قط
بالفعل بل بالقوه فاذن قد كان نعلم المطلوب لا من الوجه بجهله وبجهله لا من الوجه
الذى نعلمه فليس المطلوب اذن بجهل كل الجهل حتى اذا وجدناه لم نعلمه بوجه الخصه
ولا ايضا نعلمه كل العلم حتى يستغنى عن طلبه لانا نجهله من الوجه الذى نخصه وهذا
كمن كان نعرف ابقا ابق منه بعلامه فعرف مثلا ان كل من به تلك العلامه فهو ابقه
ولا نعرف اين ابن ابقه الذى نطلبه فكما نحس به نحس بالعلامه وهو الحد الاوسط
فنحكم انه الابق المطلوب وبالجمله فان المعرفه اما خاصيه واما عاميه وايضا
فان المعرفه اما معرفه بالقوه واما معرفه بالفعل وهذا السبب يمكن ان يكون عارفين
بالكلى ويجهل بالجزى لا الجهل الذى هو عدم العلم فقط بل الجهل المضاد للعلم مثلا فانا
نكون علمنا ان كل خمس مرطب ثم راينا خسا محسسناه محققا لعلمنا انه خمس حراء ثم
خمس فنكون قد اخطانا فى الصغرى لاحققناه فقط وربما طسا خمرا اما كالشجاعه

انه شر وكنا علمنا ان كل شر ما فليس بخير فتكون ظننا ان خيرا ما ليس بخير وسوا
عقد وخير مثلا انه شر ما او انه وذلك الشر واحد وكذلك سواعقد في ذلك الشر
وشر اخر انه واحد او عقدان ذلك الشر ذلك الشر الثالث بل هذا اشد تاكدا لانه
يدل على المساواة لكن مذهب الغلط واحد وربما يلج لنا ضواب عن مثل هذا الخطا
بان نظن بحر ما انه شر ونظن بذلك الشر انه خير فيكون ايجابنا ان خيرا ما خير
فيكون الخدعة في المقدمه دون النتيجه وقد يعرض للانسان مرجحه اخرى علم
وظن شي واحد متقابلين معا مرجحه وليس معا مرجحه مثل ان يكون الذهن قد
يصدق مرجحه القياس ان ليس خارج العالم خلا ولا ملا ثم انه اذا عرض عن ذلك القياس
ونظر في الامر نفسه جات القوه الوهميه فرسمت وجوب ان يكون هناك خلا او ملا
فتبعها النفس فظن ان هناك خلا او ملا على سبيل عمله كما علمت ثم اذا ذكرت القياس
انقلعت عن طاعة الوهم فيكون هناك مرجحه علم وظن معا ومرجحه ليس اما الجهة
التي ليس بها العلم والظن معا انه يستحيل ان نحظر احميعا بالبال اعني صحه ان ليس
هناك خلا او ملا من القياس المبني الموجب لم يكن النفس ظانه ان هناك خلا
او ملا وان كانت القوه الوهميه مصممه على ذلك اذ ليس الوهم والظن شيا واحدا
واما الجهة التي يكون بها هذا العلم والظن معا فلان هذا العلم قد اكتسب وحصل
وليس يحتاج ان يسعى في طلبه كالمشكوك فيه بقياس يستفاد والظن طارئ على
هذا العلم وهو مكتسب ولكنه معرض عنه وفرق بين المكتسب المعرض عنه وبين
المجهول المطلق فان جميع ما تعلمه الانسان لا يكون نصب عينه ومرهن الجهه
ما يعرض للانسان من الاحتلاط عند الظنون الفاسده فيكون الانسان مسمما
مرجحه العقل انه لا ضار له في الموضع المظلم مخبر عن خوضه كان الوهم تحمل شيا
وكان النفس ينقاد لذلك المتخيل فتظنه ظنا او تعتقد عقدا ولو كان لا تظنه ولا تعتقده
لما كان نفس التخيل موحشه فان الانسان قد يتخيل امورا هايله فاذا لم يكن معها
ظن ما لم يفعل عنها شيا فيكون العقل قد حصل عنده استحاله ذلك الامر الهايل
الا ان النفس وخصوصا الحيوانيه يكون كانها موثرا الاعراض عن المعقول

فصل في عكس النتيجه وها هنا اعتبارات تعرض للقياس والمقدمات

حدود

تسبب احوال في الحدود فنقول انا اذا ايجابنا ان كل ح آ مر قولنا كل ح ت وكل
ت آ ثم انعكس كل ح آ فصح كل آ ح فنلزم ان ينعكس الصغرى وذلك لانك تقول
كل ت آ وكل آ ح فكل ت ح ونلزم ان ينعكس الكبرى لانك تقول كل آ ح وكل ح ت
فكل آ ت فان كانت الكبرى سالبه فعلت كل ح ت ولا شي من ت آ فنلزم منه انه
لا شي من ح آ كانت الكبرى مما ينعكس لا محاله فكما ينعكس الكبرى فكذلك ينعكس النتيجه
لانعكاس الكبرى الاعلى سبيل وجوب عن تالف وان كانت الكليه السالبه ينعكس
كنفسها دايما واما كيف ينعكس بسبب انعكاس الكبرى فلان الكبرى اذا انعكست
صارت الى الشكل الثاني وصلحت ان تكون صغرى فانبحث عكس النتيجه وايضا
ان انعكست الصغرى وعكست النتيجه انعكست الكبرى السالبه لانه اذا كان كل
ت ح وقلت ولا شي من آ ح وهو عكس النتيجه اينج لا شي من ت آ فان لم ينعكس النتيجه
اينج الكبرى لحالها فهذا ما كان سبب انعكاس النتيجه او المقدمه واما انعكاس المتلازمات
والمقابلات فانه اذا كان كل واحد من ح آ ت ينعكس على الاخر في الحمل وكان كذلك
ح د وكان لا آ ح موضوع اما الشي المطلق واما شي اخص لا لحلوا ما ان يكون
ح واما ان يكون آ فلو كان هو لت ح لانه اذا كان اذا وجد ح الموضوع آ وجد
ت وحينئذ لا يوجد في ح فيجب ايضا ان لا يوجد ت د واذا فقد وجد
في ح لان كل ح د فاذن عندما يوجد ت لا يوجد ت د ولذلك عندما يوجد
ت د يجب ان يوجد ح فلا يوجد آ فيجب ان لا يوجد ت والا فقد وجد آ وقول
انها لم يوجد بالاخر يوجد لانه اذا لم يكن ت د فاقول يكون ت لانه اذا لم يكن
ت د لم يكن في ح والا كان ح ليس ت د واذا لم يكن ت د ح كان ت آ وكل آ ت فكان
ت وكذلك بالعكس ومثال هذا انا نضع المكون والفاسد ينعكس احدهما
على الاخر فغير المكون وغير الفاسد ينعكس احدهما على الاخر وكل شي اما مكون واما
غير مكون وكل شي اما فاسد واما غير فاسد وهذان قياسان مركبان احدهما
ان الشي دايما يكون موصوفا باحد هذين والثاني لا يجتمعان فيه معا فمن منهما
المطلوب فاما اولهما فهو ان كل شي اما مكون واما غير مكون وكل مكون فاسد
وكل غير مكون غير فاسد ينتج كل شي اما مكون واما غير مكون وكل مكون فاسد
او غير فاسد لكن معنى

وضع المكون والفاسد

بيان قياسين مركبين

لا الخلو هاهنا ليس هو انه لا يجتمعان فقط ولا يزولان عنه بل معناه انه لا يوجد مفارقا للمحسن جميعا وان جاز اجتماعهما فقط وهذا في نفسه قياس مركب من قياسين احدهما ان كل شيء اما ممكون واما غير ممكون وكل ممكون فاسد بليح كما تعلمت فما سلف وحسث علمناك الاقترانات الشرطيه ان كل شيء لا الخلو على الوجه الذي قلنا من الصفتين المذكورتين اعني من ان يكون او غير ممكون واذا جعل هذا مقدمه واضيف اليها وكل غير ممكون غير فاسد نتج ان كل شيء لا الخلو من ان يكون فاسدا او غير فاسد ولكن ليس على معنى انه لا يجوز اجتماعهما فقط كما علمت بل يحتاج في اتمام ذلك الى بيان اخر وذلك في القياس الثاني وهو ايضا مركب من قياسات وهو انه لا شيء مما هو ممكون فغير ممكون وكل غير فاسد غير ممكون فلا شيء مما هو ممكون غير فاسد ثم نقول كل فاسد هو ممكون ولا شيء مما هو ممكون غير فاسد نتج انه لا شيء مما هو فاسد فغير فاسد ثم نقال كل شيء لا الخلو من فاسد وغير فاسد والفاسد وغير الفاسد لا يجتمعان وكل شيء لا الخلو منهما لا يجتمعان وكل شيء لا الخلو منهما لا يجتمعان فهو اما هذا واما ذاك فكل شيء اذن اما هذا الذي هو الفاسد واما ذاك فاحد القياسين المركبين من ان كل شيء لا الخلو منهما جميعا والثاني من ان لا شيء من الاشيا يوجد فيه كلاهما فعلى هذا الوجه يمكن ان يبان ما نقوله المعلم الاول من ان ذلك من قياسين مركبين واما من لم يعلم الامرانيات التي من شرطيات فيقيم في بيان هذا اهمانا غير مستقيم هذا وايضا وان كان كل الموضوع اما ان يوجد فيه آ واما ت وايضا اما ان يوجد فيه ح واما د ثم كان كل آ ح وكل ح آ فكل ت د وكل د ت والا فلكن بعض ح ليس ت فتكون آ لا شيء لا الخلو الموضوع من آ و ت و اذا كان بعض د آ وكل آ ح بعض د ح فكان د و ح لا يجتمعان معا هذا خلف واما اذا كانت آ موجودة في كل ت و في كل ح فقط ولا توجد في غيرهما ثم كان كل ح ت فتكون كل آ ت لان ت تقال على جميع ما تقال عليه الان آ تقال على ت و ح فقط ثم ت تقال على ت وعلى ح ت تقال على جميع ما تقال على جميع ما تقال عليه آ فكل ت آ فان العكس ت ح انعكس ايضا آ ت وهذا ظاهر وايضا اذا كان كل ح آ وكل ح د وكان كل ت ح فكل ت آ لان كل ب ح وكل ح آ وتقول لكن آ و د مطلوبين و ح

ممكونا

الاقترانات الشرطيه

ما بينه القياس المركب

و ت مهروبا منهما و ا ت متقابلان و ح و د متقابلان اذا كان آ و ح كلاهما مجموعين افضل من ت و د مجموعين فان آ افضل من ح وذلك لان آ مطلوب كما ان ت مهروب عنه لانهما متقابلان وكذلك ح مطلوب مثل ما ان د مهروب منه لانهما متقابلان فان لم يكن آ افضل من د فاما ان يكون مساويا لد او يكون د افضل لكنه ان كان آ مساويا لد فانه مطلوب فيجب ان يكون اضدادهما متساويان في انهما مهروب عنهما اعني الح والت فاذا جمع الى ا ح اجتمع مطلوب ومهروب منه واذا جمع الى ت د اجتمع مطلوب ومهروب منه وكان حمله دسكن في الطلب والهرب لجمله هذين فلم يكن مجموع آ ح افضل من مجموع ت د وكان افضل هذا خلف واما ان قلنا ان د افضل من آ في باب انه موثر مطلوب وضد الدال الذي هو غايه الخلاف له اكثر في باب الهرب لان الاقل بازا الاقل والاكثر بازا الاكثر فلكون اذن ح اكثر في وجوب احسانه والهرب منه من ت فلكون ت اثر من ح فلكون ت و د معا آثر من آ و ح ولم يكن هكذي ثم مثل لهذا مثالا من كتاب افلاطن فلكن بدل من المواد احسان مساعده المحبب محبته على بعسته فتكون ت ان لا اختار مساعده على بعسته ولكن ح هو ان لا اساعده على بعسته فتكون د هو ان اساعده على بعسته تم كلي آ و ح اعني ان يهوى مساعدته ولا اساعده افضل من كلي ت و د اعني ان لا يهوى مساعدته ويساعده فاذن آ وحده وهو ان يهوى ان يساعده افضل من ح وهو ان يواتيه ويساعده ومعنى هذه المواتاه والمساعده الشركه في الجماع فاذن افعال المحبه بالاجماع اثر في المحبه من الجماع والافضل هو الكمال في كل شيء والجماع اما ان لا يكون له مدخل في باب المحبه واما ان يكون سببا من اجل المحبه لارادة شده الالتقا وطلب السبل المودي الى تاكد المقارنه والمخالطه فلا يكون عن المحبه ولكن عن شهوة مقارنه للمحبه فالشهوه بطلب اللذه والمحبه بطلب المخالطه والحر الواصل الى المحبوب فتكون اذن هذه الشهوه اذا قدرت وعدل بصدرها طلب الجماع لاجل المحبه بالجماع يدخل في المحبه من هذه الجهه لا على ان نفس المحبه تقتضيه بل على الشهوة المقدره المعدله بالمحبه تقتضيه لاجل المحبه

فصل

في القياسات الفقهيه والعقليه ليس الراجع في التحليل الى الاشكال الاقترانيه هي المقاييس البرهانيه

مهروب

باب انه الاقل بازا الاقل

والجدليه بل والاستقرا والمثال والضمايرالخطبه والشعريه والجسيه والعقليه
والوساطيه وما كان من الضمايرتسمى دلايل وعلامات مما سنذكره واعلم ان الحج
الخطبيه اما ضمايرحذفت منها الكبريات فاذا ردت عادت الى شكل من الاشكال
واما مثالات مظنونه الصدق غيرمعتقد به او مظنونه الانتاج والمالف غير
معتقد به سواكانت صادقه اوكاذبه ولكنها معده نحو التزام خصم منازع او
اقناع جماعه سامعين وحاضرين اومكاسين فالرهاء والامور الجزبه والقياسات
الفقهيه ايضا فانها قياسات مثاليه وهي التي لحكم فيها على شبيه لحكم موجود فى
شبيهه الماخوذ عن صاحب الشريعه اوخلفا الله المهديين اوعن الاعه العالمين
او المتفق عليه مما يرجع الى الماخوذ عنه وسمى الشبيه اصلاً وما تشابهان به معنى
وعلة وما سقل عن الشبيه الى شبيهه حكماً وقول صاحب الشريعه اما جزى اقسم بدل
كلى كما لخاطب فى كتاب الله النبى ويراد به الناس كلهم واما كلى اقسم بدل جزى كالعام
فى كتاب الله تعالى الذى يراد به الخاص واما جزى اريد جزئاً او كلى اريد كليًا وهذان
هما النص واما القياسات العقليه فهى قياسات تولف على ساج ما ينبغى ان
يفعل ولخالف المسوريه بما لخالف به الخطيه فان الخطيه جماع الامر فيها ان يكون
على سبل المخاطبه فلا يقال لمن فكر مع نفسه فى اشار ما يجب ان يفعل ولا ينفعل انه
يخطب وكذلك بسبه ان المشوره يكون على الغير وكذلك صارت القياسات العقليه
ماخوذه من مقدمات صادقه او اكثريه فى الحقيقه واما الخطيه والمشوريه
فليس الشرط فيها ذلك بل ان يكون مقبوله عند السامع مظنونه بلزمها النتيجه وانما
صار ذلك لذلك بسبب ان الانسان ليس غرضه مع نفسه ان يلزمها بل ان يهديها
سبل الحق وغرضه مع غيره قد يكون الهدايه وقد يكون الالزام والعقليه اعم
من السياسه فان السياسه انما تكون فيما يجب ما ينبغى ان يفعل ويترك من الامور المتعلقه
بالمشاركه العايد نفعها على تدبير المدينه من حيث هو تدبير مدينه والعقليه
يكون فى ذلك وفيما هو اخص من ذلك واما القياسات الجسيه فهى قياسات ماخوذه
من مقدمات فقهيه وسياسيه مخلوطه فتوخذ عاميا تها من المقدمات الفقهيه
وخاصياتها من المقدمات السياسيه والوساطيه قياسات مقدماتها ماخوذة

قياسات فقهيه

قياسات عقليه الخطبه

قياسات جسيه

قياسات وساطيه

مخلطه

مخلطه من الفقهيه والاراء المحموده التى ليست تختص بمله ملة التى تسمى سننه غير مكتوبه
وتكون فى اكثر الامر عامتها من المقدمات الفقهيه ثم تخصص بمقدمات محموده واما
الاستقرا فهو ان يتبين ان شيا كليا موجب على شى كلى اخر او مسلوب عن شى كلى
اخر لوجود ذلك الكلى الاول فى تحت الكلى الثانى اعنى فى جزئاته ولما كان المبين
به موضوعات المبين له الحكم فالكلى المحمول او المسلوب كالطرف الاكبر وتلك
الموضوعات حقها كالطرف الاصغر والكلى المحكوم عليه حقه ان يكون كالحد الاوسط
فتكون قد بين باحد الطرفين وجود الطرف الثانى للواسطه ويكون ما حقه
ان يكون حدًا اصغر قد صارت واسطه وما حقه ان يكون حدًا اوسط صار
حدًا اصغر فلنكن مثلا الحد الاصغر وهو انسان وفرس وبغل ولنكن الحد الاوسط
وهو قليل المراره والحد الاكبر وهو طويل العمر لنتبين ان كل قليل المراره
طويل العمر فاذا اردنا ان نستعمل هذا على سبل الاستقرا قلبنا الاوسط اصغر
والاصغر اوسط وحفظنا الاكبر بحاله فقلنا كل حيوان قليل المراره هو اما انسان
او فرس او بغل او قلنا كل حيوان طويل العمر هو كالفرس والانسان والبغل ثم قلنا
وكل فرس او بغل او انسان فهو قليل المراره فاتحنا ان كل حيوان طويل العمر هو قليل
المراره فقد رجع هذا اذن الى القياس الا انه انى الا ان الوسايط فيه اشيا كثيره
وهى موضوعات الحد الاكبر واما ان الاكبر كلى للاوسط والاوسط موجب على
الاصغر والاوسط اول للحكم فيه من الكبرى الى الصغرى وجامع بين الاكبر والاصغر وهو
كما فى القياس ويجب ان نعلم ان الاستقرا ليس استقرا الا لانه بيان حكم على كلى لكونه
فى جزياته مدعى انه فى جميعها لفظا وان لم يكن لذلك ولم يكن قد عددت بحالها
متناهيه كانت او غير متناهيه فان المستقرى يقول كل حيوان طويل العمر هو كفلان
وفلان فيكون هذا ظاهر دعواه فانه لو اعترف ان شيا شاذا من جملة المستقرى
فكانه اعترف بانه عسى ان يكون دعواه الكلى غير صحيح وربما عد منها شيا ثم قال كذا
وكذى وما يجرى مجراه فاذا فعل كذلك جعل الاوسط فى دعواه مساويا لجزياته فانه
يقول ان كلها كذلك لكنه ربما كذب فما نوهه وليس قانون مساعلى ان يكون حقا
بل على ان يكون على الصفه المذكوره فان المستقرى الحيج فقد اتى بالبرهان و

الاستقرآ

سان

استقرآ

الاستقراء

ان لم يستقر الجميع فانه يوهم ان يستقريه حتى يكون كانه يقول كل حيوان هو احدما
عده فقط وليس لقايل ان يقول انه يجب ان يعد الجميع والا لم يلزم لان الاستقرا كما
قلنا ليس للالزام الحقيقي بل للالزام المشهور ربما يظن غالبا فالاستقرا اسقرا
لهذا وقد غلط من ظن ان الاستقرا المذكور في كتاب القياس شيء على حده وان فيه
نوعان من الاستقرا غير الذي في طوبيقا محتجا بانه قد ذكر فيه ان الاستقرا انما يكون لجميع
الجزيات فان ذلك ليس على انه يكون لذلك بالحقيقه بل على ان يدعى انه لذلك فالاستقرا
اعم من الاستقرا المسوق في الذي هو بالحقيقه قياس مقسم ومن جمله ما عددنا فيما
سلف ومن الاستقرا المقصر فيه المدعى فيه الاستغنا فان العكس حق على حتى
يكون كلما تحقق احد تلك المعدوده لا غير ولا يخلو منها فكانت البالات هي الحمامات
والحمامات هي البالات حمل الالف على كل التالا محاله اذ كل اسن يقال لازم على
موضوع ثم العكس الموضوع على احدها فواجب ان يقال الباقي على الذي انعكس
عليه الاول قد بينا هذا والاستقرا التام الحقيقي هو هذا الذي يرجع فيه حق على
ويكون الجزيات عدت بالتمام والاستقرا انما يضطر اليه في اشياء المقدمات التي
ليس يوجد بين محمولها وموضوعها واسطة وانما يسن موضوعات الموضوع فانه
اذا كانت هناك واسطة كان وجه البيان هو القياس سلك الواسطة لا الاستقرا
وقد بان من هذا ان الاستقرا المخالف القياس مرجعه ان الشيء الذي يجب ان يكون حدا
اصغر لو كان القول قياسا يصير في الاستقرا واسطة قيس به ما يجب ان يكون حدا
اكبر للواسطة لو كان القول قياسا وفي القياس لا يكون هكذا وايضا القياس اقدم
وابين بالطبع عند العقل واما الاستقرا فاقدم وابين عندنا بالحس فكانا انما يكسبان
كثيرا من المقدمات الاولى بالاستقرا الحسي واما كيف ذلك فسيتبين في موضعه

فصل في الاستقرا نعود فنقول قد علمت ان الاستقرا اسقرا
لانه اثبات حكم على كلي لانه موجود في جزياته على اتمام انما استوفيت ومنع
ان يكون لها مخالف قمنه تام ومنه غير تام فكونه استقرا امر اعم من ذلك وايضا
فاعلم ان الاستقرا كونه استقرا ليس بسبب تصحيح كبرى او صغرى فانه استقرا
انه بثبت به مطلوب كلي ثم يعرض له ان يصير مره اخرى ان يكون مقدمه كبرى

عله الاستقرا

الاستقرا التام

موضوعات موضوع

الاستقرا يخالف القياس

او صغرى

او صغرى فلا يكون استقرا انما هو لاثبات الكبرى او الصغرى او لاثبات شيء لشيء
في شيء اخر او لاثبات شيء هو مطلوب بنفسه بل الاستقرا اسقرا لانه بثبت به
امر ما من الامور واحد معين النوع المعلوم من الاشيات ويكون ذلك الامر بان
مطلوبا لنفسه ونارة مطلوبا لغيره وذلك اختلاف بعد كونه مثبتا بالاستقرا
واختلاف ما بعد ذلك لا يجعله مختلفا في انه استقرا بل هذا كله بعد انه استقرا
والاستقرا قد يستعمل لبيان الكبرى في قياس ما وقد يستعمل في بيان الصغرى
ويوجد الكبرى اخذا وحيث ما كان يجب ان يكون ما بين بالاستقرا اظهر
من المطلوب الاخر او ليس اخفى منه اما كيف يكون اظهر من ذلك المطلوب فان يكون ذلك
المطلوب مثلا مجهولا وجود محموله لموضوعه او سلبه عنه ويكون المحمول والصحيح
بالاستقرا معلوما وجوده للموضوع او سلبه عنه مطلقا كمسه مجهوله فتصح بالاستقرا
كمسه او يكون كلاهما ظاهرين بحسب الشهرة لكن هذا اظهر واما كيف يكون ليس ما اخفى
منه بل مساويا له فانما عكن اذا كان لوجود المحمول والمطلوب سبل بيان غير هذه السبيل
لا يحتاج فيه الى هذه السبيل فيكون كل واحد منهما وجه ساد ليس متعلقا بالاخر فلا يكون
احدهما سببا ان للاخر فيكون اظهر منه بل مساويا له ولكنه من حيث هو الان مبين
بهذا فلا عكن الا ان يكون السان اولا للمقدمه مع النتيجه فيكون الوسط للمقدمه اقل
منه للنتيجه واذا كان الوسط اقل فهو ابين فان جميع ما يورد في الاستقرا من وسط
فانه مشترك للمقدمه والنتيجه وللنتيجه زياده وسط اخر فان كان الاصغر بينا
والاكبر مشكوكا واريد اثباته بالاستقرا التام امكن من وجه ولم يمكن من وجه اما
الوجه الذي عكن بان يقسم قسمه يكون الجزيات فيه بحيث لا يخرج عنها الاصغر مثل ان الحيوان
تاره يقسم الى الناطق والى غير الناطق وتاره الى المائت وغير المائت وغير المائت لا يقبل
عنها الناطق ولا غير الناطق فاذا اريد ان يبين مثلا ان كل ناطق آ وجعل الحيوان
فيه وسطا واريد ان يبين الكبرى بالاستقرا قيل فيه كل حيوان مائت وغير مائت وكل
مائت وغير مائت فهو آ وكل ناطق آ واما الوجه الذي لا عكن فان تستعمل الاستقرا
في الكبرى ماخوذا من جزيات القسمه الاخرى فيقول كل ناطق حيوان وكل حيوان اما
ناطق واما كذى واما كذى وكل ناطق وكل كذى وكذى آ فانه ما حد ان كل ناطق آ

كيف يكون

لكن ح

استعمال الاستقرا بوجه ممكن

قسمة اللون الى جزئياته

فى بيان ان كل ناطق آ وكذلك الحال حيث لا تكون القسمة الا قسمة واحدة ان كان شئ هكذا وغلط من جعل هذه القسمة مثل قسمة اللون الى جزئياته مرة الى انواع اللون ومرة الى انها جسم وبياض فجعل الجسم والبياض قسمين فى الترتيب تحت اللون ولم يعلم انه يمكن ان تقسم الى موضوعات للحمل قسمة لا تذكر فيها ما يدخل فى قسمة اخرى فما يحمل الوجه الممكن هو ان يكون اذا قسم القسمة المذكورة ادعى ان كل واحد مما فى القسمة الغير المصرحة بالاصغر والا المخرجة اياه هو نصفه فجعل تلك الصفة للكلى الذى هو الاوسط ثم ادخل الاصغر تحت ذلك الحكم واما الوجه الذى لا يمكن فيه ذلك فان يكون القسمة مخرجة فى الاحزا للاصغر صريحا فتحتاج ان تصرح فان الصرفة موجودة للاصغر وذلك هو المطلوب الاول وذلك محال فان ذلك ان كان بينا فالحاجة الى البيان وكذلك ان كانت الصغرى هى الخفية على ان المستقرى اذا لم يكن استقراوه تاما اقصر من الاقسام التى نقسم اليها الذى هو فى حكم الاوسط على ما هو خارج عن الاصغر ورد الاصغر فاذا ابيح الحكم الكلى عاد فادخل الاصغر تحت ذلك الحكم واعلم ان المستقرى عند ما يستقرى ما يمكن ان يجعل صغرى او كبرى فانما ينظر فيه لنفسه ولا يلتفت الى النتيجة بل انما يطلب ان يستقر له الحكم الكلى فاذا استعمله فى القياس استعمله على انه امر قد سبق قبل فهو بحسب استعماله ابن من النتيجة ويكون فى نفسه اما ابن واما مثل النتيجة فى الخفا فان الاستقرا من حيث هو استقرا انما يسعى به ما هو بالحقيقة امر جزئى الا ان سلب الاستقرا قياسا مقسما وذلك الذى بان هو مثل ما نريد ان نبين من امر النتيجة المسوق اليها الكلام فان تلك النتيجة بعد استعمال هذا القياس المبنى على الاستقرا لا تبين انضا بالحقيقة من حيث الدعوى الكلية كما لم يكن المقدم ايضا بانت فخفاوها واحد ولا امتنع ان يكونا من حيث الجزئية قد كانا معلومين بالسوا وربما كان للنتيجة طريق اخر سبن به بلا توسط هذا المتوسط وبلا توسط الصغرى او الكبرى المجهولين ويكون ايضا لتلك طريق اخر سبن به فيكون البيان الحقيقى لهما منفردا الكل على حياله غير مبنى بالاخر فلا يكون احدهما اظهر من الاخر فعلى هذه الجهة ينبغى ان نفهم هذه المواضع لا على الجهات التى قبل واعلم ان الاستقرا الناقص مغالطه فى البرهان وليس مغالطه فى الجدل وقد يوجد فى الجدل حدا غير حق

وسمل

الاستقرا التام

ويستعمل على ذلك من غير استشارة الجدل والاستقرا التام المنقول عنه الحكم الى شئ تحت المستقرى له انما سنفع فى البراهين اذا بانت بها المقدمات مرجحة فسمه ما ثم هنالك قسمة اخرى يصيرها الجزئيات اخر فمطلب الاكبر على جزئى ما منها مثلا اذا بان ان كل ناطق وكل غير ناطق نصفه فصار كل حيوان تلك الصفة ثم اخذ المشاء فقيل والماشى حيوان وكل حيوان قد بان باستقرا جزئياته انه نصفه كذا والمشاء كذا نصفه كذا او يكون قد بان الحكم على كل ناطق وعلى كل غير ناطق فبان على كل حيوان ثم جعل الحد الاصغر حرى الناطق فلا امتنع ان يكون الحكم على الناطق ابن فيه على جزئى الناطق ثم ليس لقائل ان يقول فهلا بين الجزئى الذى للناطق مرجحة الناطق وانما ليس ذلك له لانه لا امتنع ان يكون نظره الاول فى الناطق ليس لاجل جزئى الناطق بل لاجل الاستقرا ثم صح له من الاستقرا ان كل حيوان نصفه ثم لما اورد ذلك الجزئى خطر بالبال وقوعه تحت الحيوان ولم يخطر الناطق بالبال وهذا الحسن فاسلف قياس صحيح وان كان بيانه مرجحة الناطق بيانا افضل ومما هو اولى على ما ستعلم فى كتاب البرهان فعلى هذا يجب ان نفهم هذا الموضع من كلام المعلم الاول واعلم انه كلما كانت الاوساط من حيث هى جزئيات المستقرى لها اقل ومن حيث هى موردة فى الاستقرا اكثر كان الشك ازول لان الباقى مما لم يعد يكون اقل واعلم ان الاستقرا يستعمل فى تصحيح المقدمات الكلية على الوجهين المذكورين وقد يستعمل للبنية على الاوايل والاحتاج فيها الى الاسبقا وقد يستعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من الفكر وان كانت مغرا اسبقا كما ستتكلم فيه فى كتاب البرهان واعلم انه قد استعمل فى العلم الاول لابانة الاستقرا المنبه للصغرى مثلا لان احدهما قيل ان كل عدل عالم وكل عالم متعلم فكل عدل متعلم ثم وجد كون العدل علما امرا غير بين وكان هذا الذى يحتاج الى بيان استعمل بعضهم فيه القياس وسمى انه سعى ان يستعمل الاستقرا اخذ المثال للاستقرا وكان ذلك القياس مثل قولهم ان كل علم ملكه مكسب بالفكره وكل ملكه مكسب بالفكره علم وهذا هو نفس القياس وقد عمل بعضهم شيا اخر وهو ان قال انه يجب ان يكون مكان العدل فضيله ويكون العدل جزئا من جزيات الاستقرا اذ هو جزى للفضيله فلما صح ان العدل علم

ساق افضل

استعمال الاستقرا

بالقياس المقول قيل وكذلك كل فضيله علم واما الحق فلا يجوز ان ناخذ العدل احدا
اصغر نفسه ويكون سانه ان عداله فلان المشهور وفلان المشهور كانت قنيه
السبب بالبحث والفكره فعدول حينئذ كل عداله مكسبه بالبحث والفكره
فيكون هذه الصغرى اعنا بانت بالاستقرا هكذا واما المثال الثاني فانه شبه
ما استعمل فيه الاستقرا وليس مستعملا فيه الاستقرا وذلك المثال هو ان قيل مثلا
ان الدايره تساوى اشكالا مستقيمه الخطوط وكل ما يساوى اشكالا مستقيمه الخطوط
فهو معروف التربيع فالدايره معروفه التربيع لكنه بين الصغرى بان قسمت الدايرة
الى اشكال هلاليه فكان كل واحد منها تساوى مربعا فالدايرة تساوى المربع
فهاهنا شيء لاعنع الاستقرا وشيء عنع الاستقرا اما الشيء الذى لاعنع الاستقرا
فهو انه وان كانت الدايرة لاتحلل الى اشكال هلاليه تمامها بل سقى شيء غير
هلالى فان الاستقرا تم بالاكثر وان اغفل الاقل ومع ذلك فمدعى الستقرى انه
احذ فيه الجميع واما الشيء الذى عنع الاستقرا فهو ان الهلاليات ليست جزيات
الدايره بل هى اجزا الدايرة وكذلك فان الدايره الواحده بالعدد تالف من الهلاليات
الكثيره على قول يستعمل هذا القياس وليس كذلك حال الجزى والكلى وكذلك فان
الهلاليات لاتقال عليها الدايره وليس كذلك حال الجزى عند الكلى لكن هذا مثال
سوح فيه ووضعت الاجزا بدل الجزيات اذ الامثله قد لاتناقش فيها **فصل**
والمثل واما المثيل فانه اذا حقق يكون من اربعه حدود اكبر كلى
واوسط كلى وهذا الاوسط محمول على الاصغر وعلى سببه الاصغر فتكون الاصغر
وشبيهه حدان واما الاكبر فانه حمل على الاوسط لانه محمول على سببه الاصغر
فلتكن الاكبر آ ومعناه المذموم والاوسطات ومعناه فعال الماخمين والاصغر
ح ومعناه فعال اهل بلد ما ثينيه لاهل بسا والسبيه بالاصغر تحت الاوسط
د ومعناه فعال بسا لحرانهم اهل قوفا وها هنا فالمشكل شمان احدهما الكبرى
هل ت آ اى هل فعال الماخمين مذموم والثانى النتيجه وهو انه هل فعال اهل
بسه لاهل بسا مذموم ويجب ان يكون سيان اعرف من هذين احدهما هل فعال
اهل بسه لاهل بسا فعال الماخمين وهو وجود الاوسط ح الاصغر والثانى هل

ما عنع الاستقرا

قال

قال اهل بسا لاهل قوفا مذموم وهو وجود الاكبر ح سبيه الاوسط واما الشبيه
مثل ان حال قال اهل بسه لاهل بسا حال قال اهل بسا لاهل قوفا فتنفى
ان يكون بين السبه واذا وبين هذه فقول هكذى ان قال اهل بسه لاهل
بسا قال الماخمين وقال الماخمين مذموم فعال اهل بسه لاهل بسا مذموم
بعد ان يصح الكبرى بالسبه فقول قال الماخمين هو فعال اهل بسنا لاهل قوفا
وفعال اهل بسا لاهل قوفا مذموم فعال الماخمين مذموم فقد رجع المثل الى قوه
القياسات وصار المثل يصح بقياسين وسواكان المثال الذى هو الشبيه
واحدا او كثيرا مرجع حاصل الامر ح المثال الى انه يوجب حكما على جزى لوجوده ح جزى اخر
او جزيات اخر واما الاستقرا فكان يصح الحكم فيه على كلى لوجوده ح جزياته والاكثر ا
يدعى فيه انه مرجيح الجزيات حتى سان وجود الاكبر ح الواسطه التى يريدان يصير حدا
اصغر واما ح المثال فسكفى فيه بجزى واحد او بجزيات فوق واحده غير مدعى معها
انها قد استوفت بحث الكلى ليحكم على الكلى بذلك الحكم دعوى بالفعل بل ذلك بالقوة
وبالابهام واما الذى بالفعل فهو ان حكم هذا الحكم امثاله المعدوده غير مدعى فيها
انها قد استوفت فان الحاجه الى دعوى استيفائها انما هو لاسات الكلى التى تقسم
فيها وقياس المقاومه ايضا يرجع الى الاشكال وقياس المقاومه قياس يولف بعد تحو
اساج مقابل مقدمه فى قياس ليبطل فتمنع القياس عنع المقدمه التى عليها مدار
ذلك القياس وهى التى توجد كبرى بالمقاومه يقصد بها قصد المقدمة الكليه
ح القياس فانها ابين القياس وتكون على وجهين اما عناد واما مناقضه والعناد ان
يجعل المقدمه الكبرى فى القياس الذى يقابل بها المقدمه كليه اشد عمومًا من تلك
المقدمه ومخالفة لها فى الكيفيه فتكون فى المقدمه الاولى هو على شيء عام كالاضداد
مثلا ويكون الحكم عليها ان العلم بها واحد يحى المقاوم ونا خذ ما هو اعم من الاضداد
ونحكم عليها قصد الحكم وهو ان نسلب عنه الحكم سلبًا كليًا فنقول ولا شيء من المتقابلات
يكون العلم بها واحدًا ونضيف اليه فنقول ان المضادات متقابلات واذ كان القياس
الاول على موجب وكان القصد فى كبرى القياس الثانى مقابله الحكم بالضد الاعم لم يمكن
ان يكون هذا القياس على وجه من الشكل الثانى لان الشكل الثانى يحوج الى عكس هذا الحكم

التشكل بقياس

مرجع حاصل الاستقرا

بالقوة والابهام

قياس المقاومه

القصد

العناد اشد عموما و مخالفه ح الكيفيه

الحكم ه

القصد

بيان الاضداد متقابلات مقاوم

وبيان هذا انك ان اوردت كبرى المقاومه فقلت ولا شئ من المتقابلات يكون العلم به واحد فلا تتصل به ٥ الاضداد متقابلات الا ان تعكس ولا تعكس كلية بل جزئية و اما اذا كان المقاوم سالبا لتكون المقاومه موجبه فلا تكون قياس المقاومه بينتج الموجبه الكليه الا في الشكل الاول ثم ان هذا القياس اذا ابيح مقابل كبرى القياس الاول واضيف اليه الصغرى من القياس الاول لحالها ابيح مقابل النتيجه المطلوبه بالقياس الممنوع فتكون قد قيل ان ت آ لان ت ح وكل ح آ فعورض ان ت ليس آ لان ت ح ولا شئ من ح آ فتكون من حيث احد الصغرى لحالها من حقه ان يستمر ولما

طلب مناقضه

٥ اما المناقضه فان يكون الدعوى كليا موردا جزئيا من الموضوع ليس فيه الحكم ويكون ذلك الجزئي ملحوظا اليه اول ما يلحظ المناقضه على انه موضوع لطرفي المناقضه وهذه الهيه ليست هيه الشكل الاول ولا الشكل الثاني فان دل كل مقاومه فاما في الشكل الاول واما في الشكل الثالث واما في الشكل الثاني فلا يمكن مقاومه موجبه واما السالبه

اول ما يلحظ مقاومه

فلا سبيل به الا بان يغير الكلام في المقدمه الكبرى عن وجه المقاومه وهو ان يكون موضوعه هو نفسه موضوع المقاومه مثلا نقول ان الاضداد متقابلة ولا شئ مما به العلم واحد متقابل فيغير الدلاله على البيان بنفسه الى اياسه بالعكس فان البين بنفسه اذا كان انه لا شئ من المتقابلات العلم به واحد فاخذت بدل هذا عكسه لم يذعن له الذهن اذعانه لهذا بل احتيج ان يذكر ان السالبه الكليه تعكس فتحتاج ان نريد في الكلام ما فيه غنا ولحن وان قلنا ان السالبه الكليه تعكس مثل نفسها فلم نصمن ان عكسها مثلها في البيان ولحب ان يشامل في المقاومه ما يوجبه الراي المحمود فيوخذ المقاومه مقدمه محموده ان لم يكن اوليه ٥ يستعان فيها ايضا بالقياس الاستثنائي مثلا انه لو كان العلم بالاضداد واحدا كان ولذلك بالنظر في الاضداد والنظر في الاشباه كقولهم لو كان العلم بالمضافين واحدا كان بالعدم والملكه واحدا وها هنا اشيا اخرى من هذا الباب سن في الفن المشتمل على الجدل

بيان بالسالبه

غنا

ستعان

فصل في الدليل والعلامه والفراسه ٥ قد جرت العاده في هذا الموضع ان يسمى بالدليل ما يكون مؤلفا من مقدمتين كبراها مقدمة محمودة راه الجمهور ٥ تقول به ويوخذ حجة ودليلا لاعلى سبيل ان حزا منه دليل على جزء آخر مثل الدخان على النار بل على ان نفس القول

تقسيم الدليل

الحاصل من الجزئين معترف به فهو دليل وربما كان على امر مستقبل وربما كان على امر حاضر وربما كان عاما وربما كان على الاكثر مثل قولهم ان الحساد ممقوتون والممنون مودود ٥ فان هاهنا المقدمتين دلالان او منهما يوخذ الدليل وليس الغرض ان نفس المقت او الود علامة ودليل او نفس الانعام والحسد بل على ان هذا القول نفسه دليل اي شئ مقول محمود مرجوع اليه فان الدليل في هذا الموضع يراد به هذا فتكون الدليل اما على ان امرا كان او غير كائن في المستقبل فتكون من الاكثريات في اكثر الامر لانها ممكنه واما على ان الامر قد دخل في الوجود او لم يدخل هكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع وهذه المقدمات يوخذ في القياسات مقدمات كبرى اما بالقوه واما بالفعل وصغرياتها شخصيات كقولنا ان فلانا حسود وان فلانا محب وحمل هذه المقدمات بحسب الظن الغالب والقياس الكائن منها يسمى انموما وقياس العلامه ايضا يرجع الى الاشكال

العلامه ضربان جهات كثره

٥ قياس العلامه ضمير بنت صغير الاكبر للاصغر لعلامه وتلك العلامه اما ضروريه واما محموده مظنونه فهو والحد الاوسط في القياس الكائن من العلامه يقع على جهات ثلثه اما ان يصلح ان يكون حدا اوسط محمولا على الاصغر دون الاكبر مثل اللبن اذا جعلت علامه الولادة فيقال المراة لها لبن فقد ولدت وهذا يخص كبراه باسم الدليل واما ان يصلح ان يجعل اوسط موضوعا لهما جميعا كقول القايل الحكما ذو فضايل لان فلانا ذو فضيله وفلان حكيم واما ان يصلح ان يجعل اوسط محمولا عليهما جميعا ولو بالايجاب في الشكل الثاني لان مثل هذا مقبول في الخطابات لانه قياس مظنون كقولهم هذه المراة صفرا فقد ولدت ولا يمكن ان يقال كل صفرا ولدت بل كل والدة صفرا فهذا يعمل في الظن وكذلك هذه المراة سعتي فهي حبلى واما يكون علامة ودليلا اذا اضمر الكبرى والاكان قياسا والذي في الشكل الاول يستمر ولا يسقص وهو صحيح فاما الذي في الشكل الثالث فسقص فانه ليس اذا كان حكيم ما فاضلا فكل حكيم فاضل وكذلك التي في الثاني لان القياس الكائن من موجبين ولا عكس كبراه سهل المناقضه بان يقال ليس يجب ان يكون كل صفرا والدة فيكون طعنا في التاليف ونسقا على انه غير واجب بما هو ايضا محمود مقبول واما المواخذه بما هو تنبيه برهاني وليس مشهورا مستعملا في العرف العامي فليس عدلا في الخطابه فلذلك صار الذي في الشكل الاول افضل العلامات ويسمى طعورديس وليس يعجبني ما نظن من ان

مقدمات الدليل

العلامه تدل على الوجوب فقط حتى تكون مقدمات القياسات العلاميه هي الاشكال الثلثه
موجبه ومقدمات ما يسمى دليلا تكون موجبه وسالبه فانه قد تكون على العدم
علامه كما على الوجوب وعلامه العدم كثيرا ما تكون عدم علامه الوجوب وايضا هذا
الذي يسمى دليلا الاولى ان يكون له اسم اخر ليتوقع منها انتاج الخاص بالاول
وكان هذا وقع بحسب المترجمين والاسبه ان يكون اسم الدليل ما جعل علامة من
الشكل الاول فوجب الحكم وان المخصوص باسم العلامه هو ما في الشكلين الاخرين فانهما
كعلامه غير دليل وكان الدليل اقوى من العلامه وكان العلامه دليلا ضعيفا وكل يتوقع
كل تحيل من الجانب وسلب وقد استعمل ذلك على هذا الوجه في موضع اخر وان قوما
من الذين يستمون بالمستدلين من الشاهدين على الغائب تطلبون القياسات كلها
من العلامه ويحصلون مقدمه كليه من العلامه والحد الاكبر فيه يصححون ذلك لا اسفرا
المستوى وتمره بالاسفرا المعكوس وهو الذي يكون على عكس التقيض المطلوب
وذلك الاول يسمونه طردا وهذا الثاني يسمونه عكسا ويسمون العلامه علة واذا
ارادوا ان يتنوعوا في بعضها عدوا اوصاف الشيء الذي هو كالمال ثم يطلبون
ان يكون العلامه والعلة واحدا واحدا منها او يطلبون ان يكون واحدا واحدا
منها علامة فيتوهم ان العلامه هي الباقي او ان الباقي علامه ويحسبون انهم
برهنوا وتأول ذلك انه ليس يجب ان يكون الحكم للمثال لاجل حكم اخر فيه بل ربما كان
لذاته لا الحكم اخر سابق له وانه لو كان كل حكم يكون للشيء يكون لحكم اخر لتسلسل
الى غير النهايه فان كان حكم يلقى الذات بلا واسطه فلسكن حكمان كذلك فما
فوقهما والثاني انه ليس يسهل عد الاوصاف بل ربما ترك منها شيء وليس ان يفكر
ولا الحد وصفا دليل على انه لا وصف والثالث انه لا يجب ان يكون الاقسام بعدد
الاوصاف المفرده بل ربما كان لاجتماع عده او لاجتماع الذات مع واحد منها
او عده منها فان كانت الذات او الاوصاف ت وح ود والحكم ه فربما كان الحكم
لانه آ اولانه آ وت اولانه آ وح اولانه آ وه اولانه آ وت وح اولانه
ت وح اولانه ت ود وكذلك الى سائر الاقسام او لاجتماعها كلها وبعد ذلك
فان ذلك الباقي الذي سمي ربما كان عاما فيقسم الى نوعين او صنفين فيكون مثلا

طرد وعكس

اسم

قوم

الباقي

قسمة الاوصاف لتحصيل العلة

الباقي ح لكن ح لكن منه ر ومنه ط فتكون العلة لس ح كيف اعني بل ط م ح او ر
من ما سوى ح لس بعلة انما سمي ان العلة ح وح ر لا يوجب ان يكون كل ما هو ح
علة فانه حين يكون ط من ح هو العلة يكون لست العلة ت ولا د ولا شيء من اقسام
اخرى غير ح ان كانت ت ود ومع ذلك فلا يكون يلزم ان كل ح علة اذا العلة ط فقط
ثم كيف يتوصل الى ان يبلغ بقسمة الاوصاف الى حد لا يقسم الى حواص لجنة نوعية
او صنفية حتى يكون الباقي الذي سمي لا يقسم الى علة وغير علة على انهم لا يميزون
بين قولهم بالعلة كذى وبين قولهم فكذى عليه وبين قولهم فالعلة هي كذى وبين قولهم
والعلة هي الكذى فاحدوا اي هذه اعني مكان الاخر وتحليل قياسهم يوجب ان
يكون العلة هي الموضوع وان يكون المحمول ليس الكذى بل كذى فانهم لا عكنهم الا ان يقسموا
فيقولون كذى وكذى اما لذاته او لعلة لكنه ليس لذاته فينبغي ان يكون كذى كذى لعلة
ويحتاج ان يقولوا والعلة صفة لا ان يقولوا والصفة علة فان هذا لا يصح فاذا قالوا
والعلة صفة ثم قالوا فاما ان يكون ت صفة او يكون ح صفة كذبوا فان كل ذلك صفة
ومع ذلك لا يستمر قياسهم لانه لا يصح بل يجب ان يقولوا وكل صفة له اما ت واما ح
واما د فحينئذ يكون النتيجة فالعلة اما ت واما ح واما د ثم سقى اخر الامر فالعلة
د لا ان د علة وايضا ان قالوا قبل الاستاج وما هو الصفة اما ت واما ح واما د
كذبوا ليس يجب في القسمة ان يكون الامر على هذه السبيل حتى يكون كل قسم على حكم مخرف وانت
تعلم هذا قريبا بل يجب ان يقولوا والصفة اما ت واما ح واما د فتكون النتيجة ان العلة
اما ت واما ح واما ه فحينئذ اذا ابطلت وح وبقي د يكون النتيجة ان العلة د
ليس ان كل د علة حتى حيث وجد د يكون علة بل يكون العلة التي يوجب الحكم د حتى اذا
وجدت العلة وجد د ويجوز ان يكون ما هو د مما يحتاج ان يقسم ويخصص ان
امكن حتى يبلغ الى العلة كما انك ان قلت وليس الجسم بقديم فانبجت فالجسم محدث
ليس يجب ان يكون البحث والمحدث جسم او ان كل محدث جسم فان طمعوا في اول
الامر ان يكون قولهم ان العلة اما ت كيف واما ح كيف كانت واما د كيف كانت
فهذا غير مسلم فانه ليس اذا كان للحكم علة وكان لا يخلو عن احد الاوصاف المذكورة يجب
ان يكون الموضوع الذي لا يخلو عنه انما لا يخلو عنه على انه ذلك الحكم لنفسه لا لمعنى خص

كاسه

قياس الفراسه

منه يكون علة نعم ان كانت القسمة الاولى حاصلة بالاوصاف التى لا تنقسم بقسمة ثانية
فسلمنا ذلك ومنعهم بذلك هذا وان قياس الفراسة من جملة القياسات التمثيلية
فانه اذا سلم ان الانفعالات والمراحات الواقعة فى ابتداء الجبلة والطبيعة
تتبعها اخلاق النفس كما تتبعها هيات البدن سلمت الفراسة او روى ان الانفعالات
الطبيعية للنفس كالغضب والشهوة والاخلاق تتبعها تغيرات هيئة البدن ومزاجه
كما تتبعها النفس سلمت الفراسة وانما قلنا الانفعالات الطبيعية لان هاهنا انفعالات
تؤثر النفس من غير ان تتعرض للبدن مثل تعلم النحو انما الطبيعية مثل الغضب والشهوة
وغيرها فاذا علم اى انفعالات النفس يصحب اى انفعالات البدن وبالعكس امكن
ان تجعل الانفعالات البدنية والهيات البدنية دلايل على الانفعالات النفسية والملكات
النفسية فاذا عرف من شئ من الحيوان انفعال او هيئة نفسانية كالشجاعة من الاسد طلب
ما تقترن بتلك الحالة النفسانية من احوال البدن وتخص بها فجعل الهيئة البدنية علامة
للهيئة النفسية فتكون العلامة البدنية فى الاسد مثلا عظم الاطراف العالية وتكون هذا
خاصة للاسد لا بالقياس الى كل حيوان بل بالقياس الى كل حيوان غير شجاع بل يوجد من
الهيئة البدنية لكل حيوان فيجعل عظم الاطراف علامة للشجاع اذ كانت تعكس عليه فاذا
وجد انسان عظم الاطراف العالية قيل انه شجاع فان كان هناك خلقان او انفعالان
نفسانيان مثل ما للاسد فانه مع انه شجاع فقد ينسب اليه جود وكرم فحينئذ ان يتامل
اولا اى العلامتين يتبع اى المعنيين ويعرف ذلك على وجهين فانه ان كان العلامة فى النوع
كله وليس احد المعنيين فى كله فان العلامة تدل على قراسة الموجود فى النوع كله وان كانت
العلامة فى نوع اخر تشاركه فى احدى الخلتين دون الاخرى فالعلامة لما يشاركه
فيه مثل ان النمر لا يشارك الاسد فى الكرم ويشاركه فى عظم الاطراف العالية ومع ذلك
يشاركه فى الشجاعة فيكون عظم الاطراف العالية دليلا وعلامة للشجاعة دون الكرم
فاذن يجب ان يكون الواسطة فى القراسة اعم من الاصغر لمحالة ومساويه للاكبر ويرجع
الى القياسات المذكورة

هذه الكلمات الواقع اتمامها بعون الله تعالى فى اليوم الخمس السادس والعشرين من شعبان المعظم
لسنة احدى واربعين والف من هجرة من بعثه الله رحمة للعالمين محمد صلى الله عليه وعلى آله واصحابه
الى لطفه وكرمه

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ

[illegible]	Yeni Cami
Yeni [illegible]	
Eski kayıt no	773
Tasnif No.	297.3